

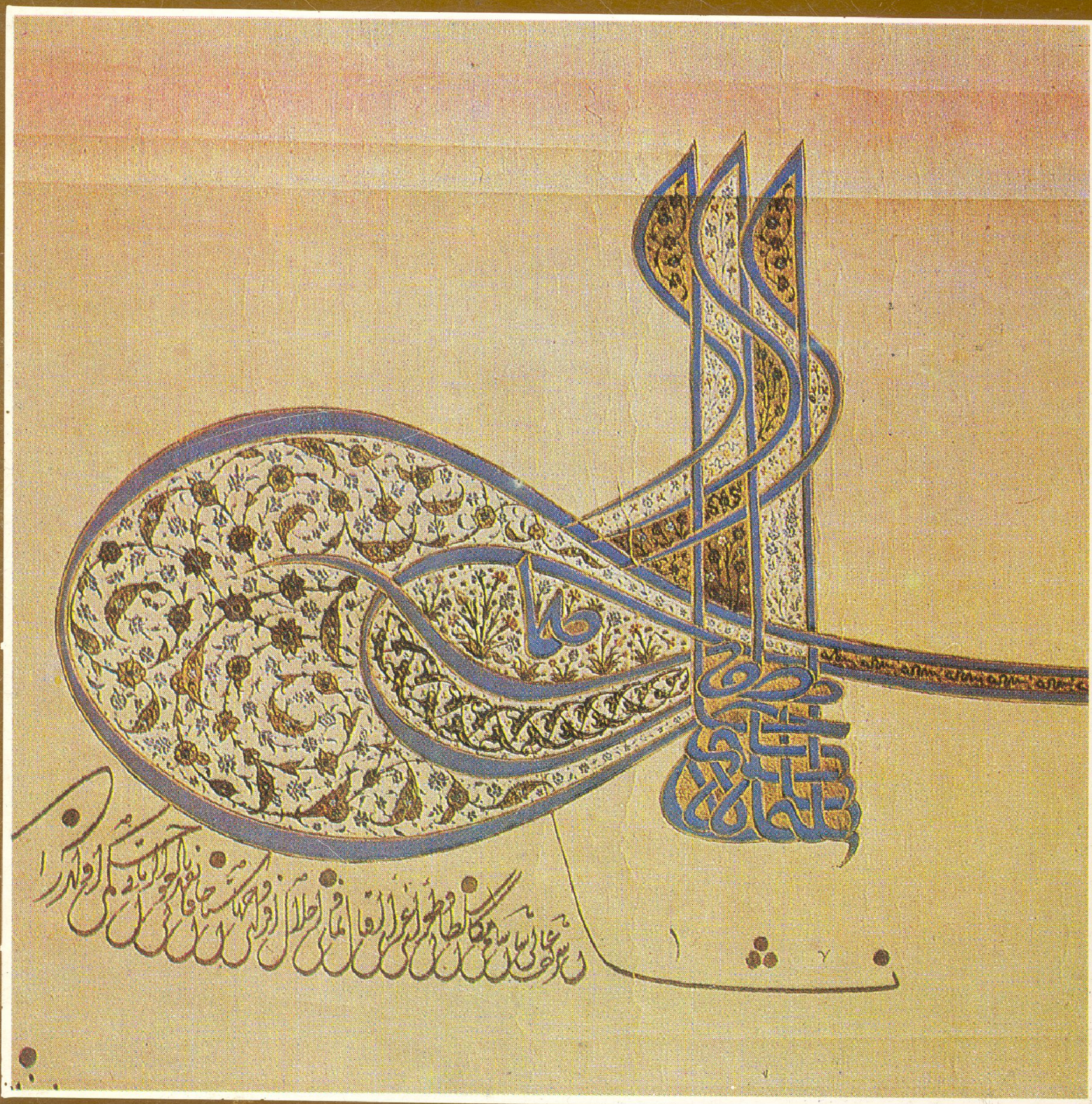
تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الأول



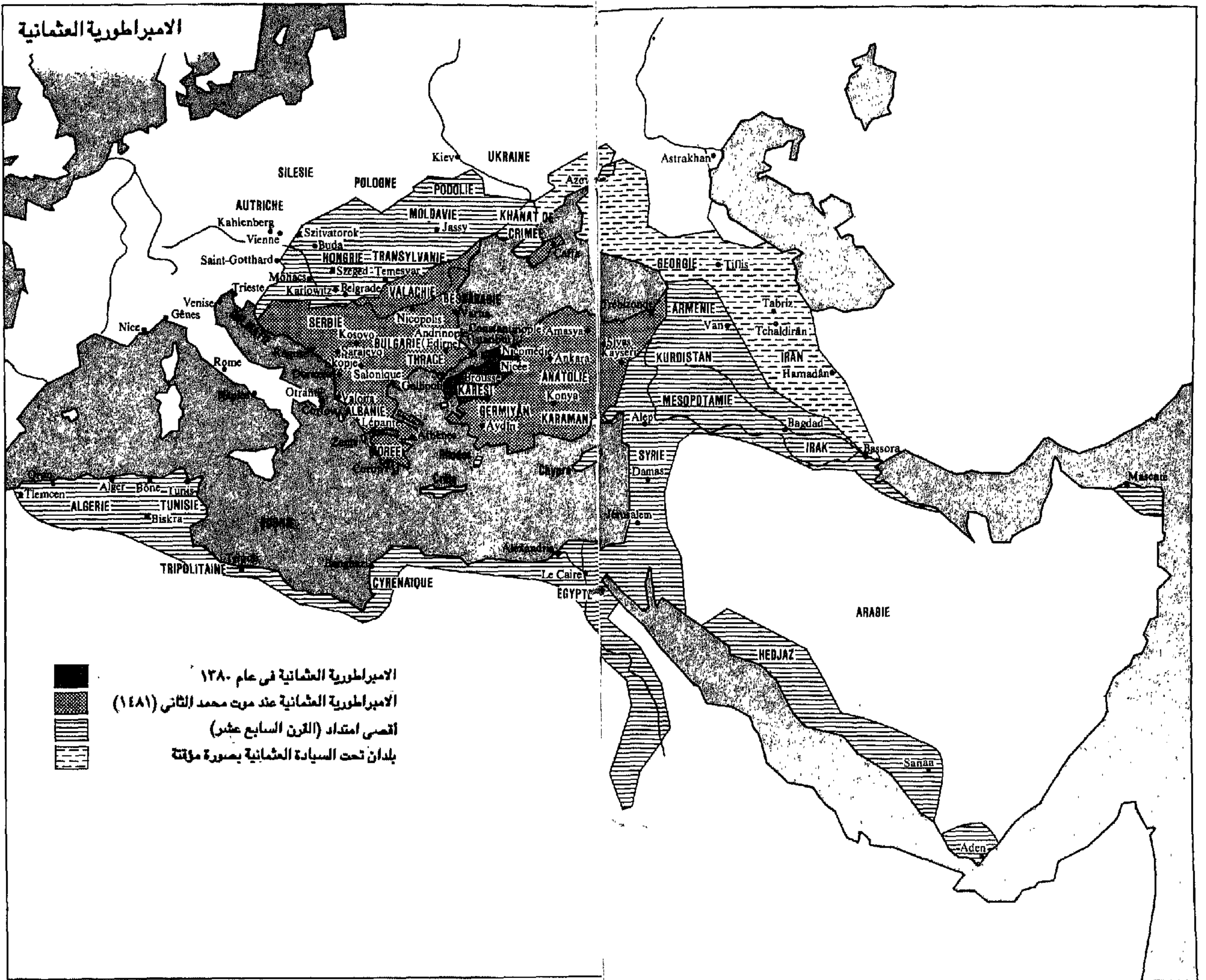
دار الفكر
للدراسات
والنشر والتوزيع

إشراف: روبيرمان تران - ترجمة: بشير السباعي



تاريخ الدولة العثمانية

الامبراطورية العثمانية



الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٩٣
جميع الحقوق محفوظة



القاهرة: ش.م.ش. لبيب - رقم ١٢/٢٥
مدينة نصر - المنطقة الشامية

تليفون: ٢٧٣٥٠٧٤

الغلاف : عماد حليم
لوحة الغلاف : طغراء سليمان القانوني

تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الأول

إشراف: روبيرمانتران

ترجمة: بشير السباعي

ترجمة كتاب

Sous la direction de
Robert MANTRAN

HISTOIRE DE L'EMPIRE OTTOMAN

*Publié avec le concours du
Centre national des lettres*

FAYARD

© Librairie Arthème Fayard 1989

كلمة من المترجم

خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ترجمت الى العربية عدداً من الدراسات الاستشراقية التى تتناول جوانب مختلفة من تاريخ البلدان العربية الحديث (أواخر القرن الثامن عشر - أوائل القرن العشرين) من بينها كتاب المستشرق الروسى ليثين عن الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث فى لبنان وسوريا ومصر.

وعلى مدار السنوات الخمس عشرة الأخيرة لم تفارقنى الرغبة فى ترجمة عمل رئيسى عن تاريخ هذه الامبراطورية، خاصة مع تزايد الاهتمام بمشكلة التكوين الاجتماعى - الاقتصادى للبلدان العربية فى ظل الحكم العثمانى بين صنوف الباحثين العرب فى الفترة الأخيرة.

وكان صدور الأصل الفرنسى للكتاب الذى بين يدى القارئ فى أواخر عام ١٩٨٩ فرصة مؤاتية لتحقيق هذه الرغبة. وقد لفت انتباهى الى هذا العمل الهام، فى أوائل عام ١٩٩٢، المستعرب الفرنسى ريشار چاكمون، فتحمست لترجمته أملاً فى تعميق درايتنا بالتاريخ العثمانى فى وقت أصبح الخلاف فيه بين الكتاب العرب بشأنه سمة من سمات النزاع الايديولوجى الذى يميز الفترة الراهنة من الحياة الفكرية - السياسية للبلدان العربية بسبب انبعاث السلفية الإسلامية.

والحال ان الكتاب يبدد الكثير من الأساطير التى تحيط بالتاريخ العثمانى، أكانت أساطير المستشرقين الغربيين التقليديين أم أساطير السلفيين الإسلاميين. وهو، من هذه الزاوية، يمثل مساهمة علمية تستحق الترحيب، أياً كان رأينا حول هذا الاستنتاج أو ذاك من استنتاجاته.

وأود أن أشكر كلاً من ريشار چاكمون، الذى استفدت من ملاحظاته الثمينة خلال مختلف مراحل ترجمة هذا الكتاب، وهبه مدحت، التى قدمت ملاحظات ثمينة بشأن ترجمة الفصل الخامس عشر المكرس للفن العثمانى.

بشير السباعى

القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٢

تمهيد

قبل ما يزيد قليلاً عن مائة وخمسين عاماً، صدر « تاريخ الامبراطورية العثمانية » للمؤلف جوزيف فون هامر- بورجستال، مترجماً إلى الفرنسية عن مؤلفه الشامخ الصادر بالألمانية، « Geschichte des osmanischen Reich ».^(١) وكان لهذا الكتاب صداه الهائل، فلأول مرة يُنشرُ تاريخ عام لهذه الامبراطورية، يستند إلى مصادر تركية وأجنبية، تتألف أساساً من كتب الأخبار. وعلى الرغم من أن السرد يتوقف عند عام ١٧٧٤، فإن الكتاب قد اجتذب الانتباه بشكل واسع وذلك بقدر ما أن الامبراطورية العثمانية، منذ بداية القرن التاسع عشر، كانت في صدارة المجريات الأوروبية ومجريات بلدان حوض البحر المتوسط: حملة بونابرت على مصر، الحروب مع روسيا، التمرد في الصرب وفي ايبيروس [جنوبى البانيا الحالية وشمال غربى اليونان الحالية. - المترجم]، حرب الاستقلال اليونانية، الغزو الفرنسى للجزائر، النزاع مع محمد على، والى مصر، التدخلات العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية للدول العظمى. فهذه الامبراطورية التى زلزلت أوروبا على مدار زمن طويل، كانت تبدو آنذاك على حافة الزوال أو على الأقل على وشك فقدان سيطرتها على عدد معين من الشعوب، المسيحية أو الإسلامية، الأوروبية أو الشرقية.

على أن تاريخ الامبراطورية العثمانية كما يقدمه ج. فون هامر يتميز بأسلوب تاريخى تقليدى، فهو يهتم بالوصف أكثر من اهتمامه بالتفسير، أو أنه لا يتحرى الأسباب العميقة للأحداث. كما أنه يركز بشكل خاص - ومرد ذلك إلى السياق المعادى للعثمانيين فى ذلك الزمن - على شتى ضروب العيوب والأخطاء والمفاسد والتجاوزات، وهى حقائق لا تنكر إلاّ إنها لا تشكل جوهر التاريخ، والأهم من ذلك أنها تقدم عنه صورة جزئية - ومتحيزة.

ومنذ ج. فون هامر، ظهرت عدة مؤلفات عامة عن الامبراطورية العثمانية، خلال القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين، إلا أن هذه المؤلفات كانت بوجه عام موجزة للغاية، كما كانت تفتقر إلى التناول العميق، فضلاً عن تميزها في أغلب الحالات برؤية أوروبية مركزية للتاريخ. وغالبية هذه المؤلفات، المكتوبة استناداً إلى مصادر غربية لا إلى مصادر شرقية، تقدم عرضاً للوقائع إما أنه يتميز بأحادية الجانب فيما يختص بتناول الشؤون الاقتصادية أو يتميز بالسطحية البالغة فيما يختص بتناول شؤون إدارة الدولة. وصحيح أن الأرشيفات العثمانية لم تكن تحت تصرف الباحثين بعد ، إلا أنها حتى لو كانت قد أتيحت لهم لما بدل ذلك من المفهوم السائد عن تفوق أوروبا السياسي والثقافي.

وكان لابد من الانتظار إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى يتسنى للأمر أن تتبدل. فبادئ ذي بدء صار بالإمكان الرجوع إلى الأرشيفات العثمانية وتبين أنها تقدم وفرة من المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالنواحي الداخلية للدولة العثمانية؛ كما أصبح التاريخ العثماني موضع دراسة من جانب أتراك راغبين في تكوين فكرة أفضل عن ماضيهم^(٢) ومن جانب غربيين متخصصين في اللغات الشرقية، ومن ثم يمكنهم التعامل مع مصادر تاريخية تركية وعربية وفارسية كانت حتى ذلك الحين مهمة إهمالاً جسيماً. وهكذا صار من الممكن أن تتكاثر البحوث والأعمال التي تهتم بالتفاصيل وأن يتجدد الاهتمام بعدد من المسائل. ومن هذه الزاوية أمكن تحرير آخر تاريخ للأمبراطورية العثمانية، وهو التاريخ الذي كتبه ستانفورد ج. شو، حتى وإن كان بالإمكان لبعض استنتاجات أو استعراضات هذا الأخير أن تكون موضع نقد^(٣) وفي حين أن المؤلفات التي نشرت في الماضي كانت تركز على الجوانب «الإخبارية» المتعلقة بالأحداث وعلى العلاقات السياسية بين الدول الأوروبية والامبراطورية العثمانية، صار بالإمكان الآن تناول التاريخ المؤسسي والتاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي من وجهة نظر عثمانية أيضاً، كما صار بالإمكان تناول تاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب والفرس، الخ. ومن ثم فإن درايتنا بالعالم

العثماني قد أخذت تتسع وتتحدد منذ أربعين سنة، وبدا من المفيد أن نقدم إلى طلاب العلم وإلى زملائنا المؤرخين وإلى الراغبين في النهل من منهل الثقافة عملاً مستنداً إلى هذه المعطيات الجديدة. وقد اقتدينا في ذلك بكلود كاهن الذي أدى عمله « تركيا قبل العثمانية »، الصادر بالانجليزية والذي أعيدت كتابته مؤخراً بالفرنسية ورأى النور، إلى تجديد تحليل تغلغل الأتراك في آسيا الصغرى واستقرارهم فيها بين القرنين الحادى عشر والثالث عشر، وهى الفترة التى تشكل بداية تاريخ العثمانيين.^(٤)

والاستشراق، الذى يعد أحد أشكال الدراية بالعالم الإسلامى فى أقطار المغرب والشرق الأدنى، هو تراث يرجع فى فرنسا إلى القرن الثامن عشر، منذ اللحظة التى أخذ فيها ترجمانات السفارات، بحكم تعلمهم للغات المسماة بـ «الشرقية» : (التركية، العربية، الفارسية)، يرصدون بشكل مناسب أكثر فأكثر أحوال بلدان الشرق، أكان ذلك من حيث حياتها اليومية، أم من حيث حياتها السياسية أو الدينية. وشيئاً فشيئاً أخذت تتطور معرفة ظلت، على مدار وقت طويل، مجالاً للمتخصصين، الذين كان الفرنسيون دائماً أبرزهم احتلالاً للصدارة.

وعلم الشئون التركية، وهو فرع من فروع الاستشراق، ليس غائباً عن هذا المجال المعرفى، وقد مثّله، فى الماضى البعيد والقريب، شخصيات بارزة. واليوم يعتبر علم الشئون التركية الفرنسى فى حالة جيدة. فهو ماثل فى عدد من فروع المعرفة - المعرفة اللغوية والانثروبولوجيا والاثنولوجيا والتاريخ - على نحو ممتاز بحيث أن المؤرخين الفرنسيين المتخصصين فى علم الشئون التركية قد أصبحوا من الكثرة بما يمكنهم من تناول مجمل تاريخ الأتراك، وبالأخص تاريخ العثمانيين. وهذا هو السبب فى أنه قد بدا من الأنسب معالجة كل فترة من فترات التاريخ العثمانى الكبرى من جانب متخصص فيها، بدلاً من تقديم عمل مكتوب بقلم كاتب واحد، لا يمكنه أن يخرج من نواح عديدة إلا بعمل ثانوى.

وقد جرى العرف، منذ زمن بعيد، على أن يكون عنوان هذا النوع من الكتب: «تاريخ الامبراطورية العثمانية». ولم نشأ الخروج على هذا العرف برغم أن تاريخ الدولة العثمانية بوجه خاص هو، إلى حد بعيد، ما حاولنا عرضه، مع الحرص على بيان أن هذا العالم ليس فقط عالم الفتوحات والسيطرة والتفوق العسكرى وإنما هو أيضا عالم تنظيم داخلى وإدارة.

إن التصور السابق للعالم العثمانى قد تأسس على مفاهيم تكونت فى القرن التاسع عشر بوجه خاص: فهذا النظام الاستبدادى الوحشى العنيف لا يدين بسيطرته إلا لقوة جيشه، للضغوط الدموية أحيانا التى مارستها حكومته؛ أما السلاطين فهم إما أنهم كائنات دموية لاتعرف الشفقة، تحركها غواية السلطة، وتحكم عن طريق الإرهاب، أو أنهم أشخاص بلا شخصية، يحيون فى الفجور والفساد (لا يكاد يستثنى منهم فى ذلك غير قليلين، كسليمان القانونى)؛ ولم يكن العالم العثمانى يعرف نظام حكم، أما الإدارة فهى معدومة أو تتميز بالإخلال بالواجبات؛ والإسلام فى هذا العالم كلى الجبروت وتشهد على صدارته الاتاوات، بل والمذابح، التى تستهدف المسيحيين. وهذا التصور، الذى يستند إلى تفوق الغرب وتفوق الأفكار الغربية فى القرن التاسع عشر، وإلى مبدأ القوميات، وإلى الدفاع عن أقليات معينة، والذى غالباً ما يعاود الظهور اليوم، كثيراً مادس فى الكتب وفى النفوس فكرة وبالة بل وفساد العالم الإسلامى بوجه عام، والعالم التركى بوجه خاص.

أما ما يسمى بـ «المسألة الشرقية» فقد كان يدرس حتى وقت جد قريب من وجهة نظر معادية للعثمانيين، وذلك من منظور السعى إلى تفكيك الامبراطورية، بهدف الاستيلاء على ثرواتها الاقتصادية وطرقها التجارية ومواقعها الاستراتيجية، مع الأمل أيضاً فى تحويل الشعوب «المحررة من النير العثمانى» إلى «عملاء». وعلاوة على ذلك، فلم يول اهتمام كبير للجزء العربى من الامبراطورية، اللهم ، منذ أواخر القرن الثامن عشر وخاصة فى القرن التاسع عشر، إلا من زاوية غايات

اقتصادية أو سياسية (« الاستعمار ») أو استراتيجية (الطريق إلى الهند، الوصول إلى إفريقيا السوداء) وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن بالإمكان نسيان الاتهامات التي كالتها البلدان العربية للعثمانيين، الذين جرى تحميلهم المسؤولية عن انحطاط شأن المسلمين وعن وصاية الغربيين على العالم العربي - الإسلامي: وهنا أيضاً، فإن اللجوء إلى المصادر الشرقية، دون الاكتفاء باللجوء إلى المصادر الأوروبية التي من الواضح أنها قد ركزت على عدم كفاءة العثمانيين وإهمالهم وضعفهم، إنما يسمح بإصدار حكم مختلف إلى حد ما عن « الانحطاط » العثماني - الإسلامي.

فالواقع ان بإمكاننا أن نرصد منذ النشأة وجوداً فعلياً لدولة عثمانية لها مؤسساتها وقوانينها وإطاراتها السياسية والإدارية والعسكرية: فالسلطان العثمانيون الأوائل لا يبدون البتة برابرة بلا مبادئ، ويمكن لا نضواء الوجهاء والأعيان البيزنطيين تحت رايتهم، ولغياب قهر واضطهاد المسيحيين أن يكون شاهداً على تعايش معين. ويمرور الوقت، يتطور النظام، ولا تتعرض سلطة السلطان للمنازعة؛ ويجري التشديد على الطابع الإسلامي للدولة، لكن نظاماً يأخذ في التبلور، منفتحاً على تفهم لخصوصيات الولايات: فألى جانب الشريعة الإسلامية، تظهر قواعد محددة، هي قواعد القانون نامه، التي تسمح بصون، وتكييف، بل ويتحسين العادات والتقاليد وأنماط الحياة و الأحوال الاجتماعية للرعايا المسلمين وغير المسلمين؛ وقد أدى هذا النظام في الولايات، خاصة في الولايات المسيحية، إلى صون اللغات المحلية والديانات، بل والأطر السياسية والاجتماعية - فلم يكن القادة العثمانيون يريدون استيعاب الشعوب التي فتحوا بلادها، ولم تكن هناك عثمنة أو أسلمة قسريتان: وإلا فكيف يمكننا تفسير استمرار اللغات اليونانية والبلغارية والصربية أو غير ذلك من اللغات، واستمرار الديانات المسيحية والأعيان المحليين، أي كافة العناصر التي استخدمتها الدول العظمى، بدءاً من أواخر القرن الثامن عشر وخاصة في القرن التاسع عشر، تحت ستار مبدأ القوميات وحماية الأقليات الإثنية أو الدينية ؟

وإذا كان صحيحاً أنه قد حدثت، فى ظروف عديدة إلى هذا الحد أو ذاك، مبررة إلى هذا الحد أو ذاك، أعمال عنف بل وأعمال قهر للسكان غير المسلمين (وهل هناك بلد سائد لم يمارس مثل هذه الاعمال ضدالمسودين؟)، فإن حماية أهل الذمة، غير المسلمين، كانت القاعدة فى الدولة العثمانية، مع هذا الاعتبار الذى يتمثل، كما فى كل دولة إسلامية، فى أن أهل الذمة هؤلاء كانوا يعتبرون رعايا ذوى مكانة أقل شأنًا من مكانة الرعايا المسلمين، وأن الاضطلاع بمسؤوليات معينة كان محظوراً عليهم؛ لكن نظام الديقشومه قد سمح بإنهاء هذا الحظر. كما أن من المناسب ألا ننسى أن اليهود المطرودين من أسبانيا ومن أوروبا قد وجدوا لهم ملاذاً فى أرض عثمانية (سالونيك، اسطنبول). وهذا الانفتاح و هذا التسامح الذى عرفه العالم العثماني، نجد تعبيراً عنهما فى أخبار رحلات القرن السادس عشر ثم فى القرن السابع عشر، وذلك قبل أن يؤدي التوسع الاقتصادي والثقافي والسياسي الأوروبي إلى تبديل تصورات الرحالة وإلى دفعهم إلى التركيز على مفاصد النظام.

وقد حاول القادة العثمانيون، فى القرن التاسع عشر، الاضطلاع بإصلاحات، وتحديث الدولة. وصحيح أن هذه الإصلاحات غالباً ماكانت تطبق بشكل معيب، إلا أن من الصحيح أيضاً أن دولاً عظمى معينة لم تحتل رؤية انبعاث دولة قوية، جبارة، منظمة، وأنها قد وقفت فى وجه مساعى الحكومة العثمانية فى هذا الصدد بجرها إلى صدامات عسكرية و بإثارتها للتمردات (الصربية والبلاغارية والأرمنية واللبنانية) وباستيلائها على أراض لها أو بالتشجيع على انفصالها. أما فكرة النير العثماني، التى استخدمت استخداماً واسعاً فى القرن التاسع عشر، فلم تكن واردة إلا بالنسبة للولايات المسيحية من الامبراطورية، وليس بالنسبة للولايات الإسلامية، اللهم إلا منذ بداية القرن العشرين حيث كانت انجلترا وفرنسا تسعيان إلى انفصال هذه الولايات وتراهنان على « الثورة العربية» فى الشرق الأدنى وحده. أما فيما يتعلق بالمشكلة الأرمنية، فإذا كان « حلها» قد عزى إلى العثمانيين فإنه لم يجر بحث أسبابها إلا من جهتها التركية وحدها.

أما أن التصور الذي قدمه الغربيون عن الدولة العثمانية كان سلبياً في الغالب فذلك أمر لامراء فيه، وكان بالإمكان، عند الضرورة، تبريره. ولا يعنى هذا أن العثمانيين لا بد وأن يخرجوا بالضرورة مبرئين من زاوية دراسة تاريخية انتقادية. وإذا كانوا قد اضطروا إلى مكابدة قانون الأوروبيين، فإن الذنب في ذلك لا يرجع برمته إلى الأوروبيين: فقد أظهر العثمانيون، في مناسبات كثيرة، دلائل على التراخي وانعدام الكفاءة وعدم القدرة على التكيف، متأثرين في ذلك بعقدة تفوق معينة حالت بينهم وبين رؤية حقائق الواقع والحكم عليها بالشكل الواجب.

إن المعلومات المتوافرة لدينا اليوم تسمح بالتحرر من مفاهيم القرن التاسع عشر وبمحاولة الاضطلاع بعمل تاريخي متحرر حقاً من المؤثرات السياسية أياً كانت، دون تحيزودون هوى. وقد رأينا أن من المفيد أيضاً تخصيص مكان للأدب (التاريخي، ولكن أيضاً للأدب بوجه عام) والفرن، وهما عنصران غالباً ما يجرى إخراجهما من البحث التاريخي أو تهيمشهما في حين أنهما يمثلان هما أيضاً تجليات إما لسلطة سياسية، أو للطابع العميق لأمة من الأمم، أو أيضاً لاستيعاب ثقافات أخرى؛ وفي هذا المجال، فإن الفن العثماني يتميز بأهمية تمثيلية بالغة بحيث يتعذر تنحيته جانباً؛ وقد خلف شواهد ما تزال ملء البصر.

والخلاصة أن ما اعتزمناه إنما يتمثل في اكتشاف عالم لم يفهم جيداً وأسىء فهمه واتهم كثيراً بكافة العيوب وبكافة المساوىء، صورته الماثلة هي صورة «رجل أوروبا المريض» الذي كان الأطباء أكثر مسارعة إلى قتله لا إلى رعايته. وشأنها في ذلك شأن جميع الإمبراطوريات، فقد انتهت الإمبراطورية العثمانية إلى الزوال غير أنها أخذت مكانها في تاريخ العالم القديم الذي كانت القوة الأولى فيه على مدار قرون، وهو ما يفسر أشكال الغيرة والحقد وحركات الانتقام وزعزعة الاستقرار ثم التدمير الذي كانت هدفاً له. وإن يكون بالإمكان رسم تاريخ أوروبا وتاريخ لعالم بلدان حوض البحر المتوسط يتميزان بالكمال، لونسينا الامبراطورية العثمانية.

وهذا الكتاب عمل جماعى: فكل فصل قد كتبه متخصص عبر عن آرائه ومفاهيمه استناداً إلى درايته بالموضوع الذى يعالجه. وقد خصصنا جانباً هاماً من الكتاب لبدائيات تاريخ العثمانيين ولإقامة الدولة وتوسعها، وهى فترة ما تزال الدراية بها قاصرة إلى حد ما. وقد فعلنا الشئ نفسه بالنسبة للولايات البلقانية وخاصة بالنسبة للولايات العربية فى ظل السيطرة العثمانية؛ ومن المناسب أن ننوه فى هذا الصدد بحرص المؤرخين العرب المعاصرين البالغ الوضوح على إعادة النظر فى تلك المرحلة من تاريخ بلادهم. وأخيراً فإن تاريخ العهود المتأخرة للإمبراطورية العثمانية قد عولج معالجة مستفيضة، ولكن بالتحرر من التصور الغربى المحدود وبدراسته فضلاً عن ذلك انطلاقاً من الحالة الداخلية للإمبراطورية. وفى المقابل، لم يبد لنا من الضرورى الاسترسال طويلاً فى دراسة عهدى سليم الأول وسليمان القانونى اللذين يرمزان إلى بلوغ الامبراطورية أوجها، وذلك لأن تلك الفترة قد عولجت بالفعل فى كثير من المؤلفات؛ وبدا لنا من الأنسب تقديم صورة أكثر عمقاً لإدارة الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، وهى ناحية لا تتوافر عنها غير دراية جد محدودة أو أن كتاب الأخبار الغربيين المعاصرين لتلك الفترة قد تحدثوا عنها بشكل مسرف فى الخيال أحياناً، وإن كان هذا الحديث قد عومل على مدار زمن طويل بوصفه عرضاً للحقيقة التاريخية.

وقد اخترنا اختزال الحواشى والبيبليوغرافيا إلى استكمالات لا غنى عنها للمعلومات والتوثيق. ويطمح هذا الكتاب إلى أن يكون فرصة للبحث، لكنه يطمح أيضاً إلى أن يكون أداة ثقافة. وهذا هو السبب فى أننا قد تجنبنا التبهر المسرف دون أن نسمح لأنفسنا فى الوقت نفسه بالوقوع فى التبسيط المخل: ونأمل من ثم فى أن نكون قد حققنا توازناً يرضى القراء الذين يطلبون الكثير مثلاً يرضى القراء الراغبين فى مجرد تكوين فكرة أحسن عن التاريخ.

روبير مانتوران

حواشی التمهید

1 - J.von Hammer - Purgstall, Geschichte des osmanischen Reiches, 10 vol., Budapest, 1827 - 1835. Trad. Franc. : Histoire de L'Empire ottoman, par J.-J. Hellert, 18 vol., Paris, 1835-1843; Histoire de L'Empire de L'Empire ottoman, par L.Dochez, 3 vol., Paris 1840-1844.

2 - Voir les travaux de M.F.Köprülü, I.H. Uzunçarsili, O.L. Barkan, H.Inalcik, etc.

3 - Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 vol., Cambridge U.P., 1976-1977 Traduction française, Histoire de L'Empire ottoman et de la Turquie, t.I, Des origines Jusqu' au xixe siècle, Horvath 1984.

4 - Claude Cahen, Pre - Ottoman Turkey, Londres, 1968 Éd. frac. revue et complété, la Turquie pré - ottomane, publication de L'Institut Français d'études anatoliennes, Istanbul, 1988.

الفصل الأول

البدايات

عثمان وأورخان

بقلم: إيرين بيلديسينو

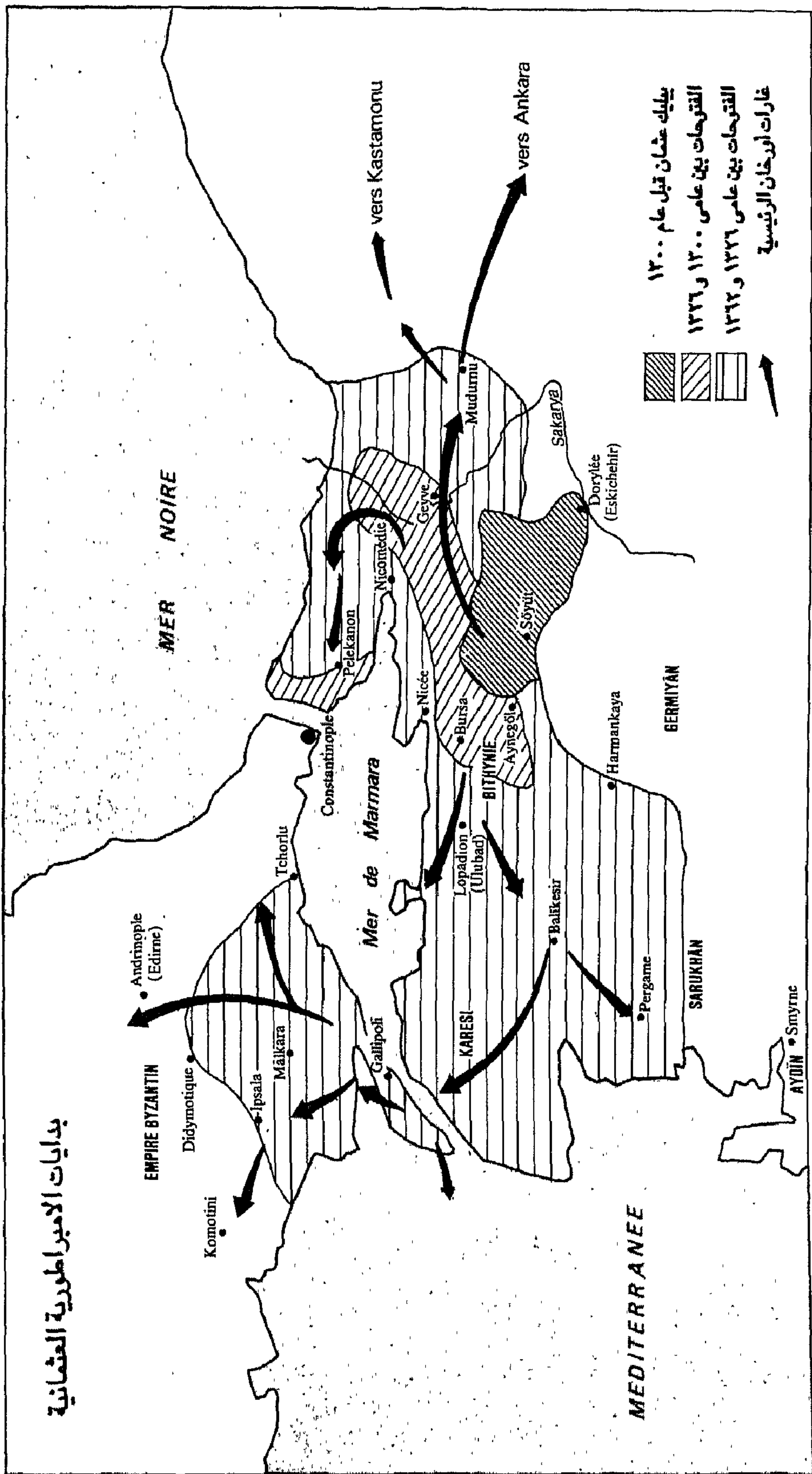
يخيم ضباب كثيف على بدايات الدولة العثمانية. فعثمان، الذي سميت السلالة الحاكمة باسمه، لا يدخل مسرح التاريخ إلا بمناسبة معركة بافيوس (١٣٠٢)، والتي تحدث عنها أحد المعاصرين لها، وهو المؤرخ باشيمير. ونحن نعرف أن والده كان يدعى إرطغرول، فقد عثر على عملات معدنية مضروبة باسم عثمان ابن إرطغرول، كما يشير سجل عثماني يرجع إلى أواسط القرن الخامس عشر إلى وقف أنشئ ترحماً على روحه في سوجوت (سيوط)، وهي بلدة مازال بوسع المرء زيارة قبره فيها. أما ما عدا ذلك فلا مفر من ترك روايته للأساطير.

الحقائق والأساطير:

في القرن الخامس عشر، يعترف كاتب الأخبار التركي عاشق باشا زاده هو نفسه بوجود روايات عديدة عن بدايات الدولة العثمانية. إلا أنه يفضل الرواية التي تلخصها هنا والتي كررها، في شيء من التفصيل، كتاب أخبار لاحقون.

من مولد الدولة العثمانية إلى عام ١٣٠٢:

في زمن غير محدد، يذهب إرطغرول إلى آسيا الصغرى مع أبيه سليمان شاه وأخويه سنكر تيكين وجوندوغدو، ويقيمون هناك عدة سنوات، ثم يقررون العودة إلى بلدهم الأصلي. ويغرق سليمان شاه وهو يحاول اجتياز نهر الفرات. ويواصل الأخوان طريقهم صوب تركستان، بينما يبقى إرطغرول في الأناضول مع أربعمئة خيمة. ثم يوفد إرطغرول ابنه صاروياتي رسولاً إلى السلطان السلجوقي الجديد



علاء الدين - لاتحدد الرواية إلى أى من الثلاثة الذين حملوا هذا الأسم - سعياً إلى موافقة السلطان على أن يخصص أرضاً لذويه وأغنامه. وعندئذ يمنحه علاء الدين بلدة سيوط كأرض خاصة له ولذريته من بعده، كما يمنحه منطقتى دومانيتش وإيرمينى ببلى كمرعين صيفيين.

وبعد موت إرطغرول ، يعقد ابنه عثمان علاقات ودية مع بعض الأعيان المسيحيين، خاصة مع حاكم مدينة بيلجيك. ويسمح هذا الحاكم له بحفظ متعلقاته فى القلعة فى كل مرة يرحل منها إلى المراعى الصيفية. وتعبيراً عن امتنانه، يمنحه عثمان سجاداً وجبناً وحملانا.

على أن حكاماً مسيحيين آخرين، مثل حاكم آينيجول (اينيجول) يرتابون فى عثمان. وتؤدى مناوشات إلى سقوط ضحايا من الجانبين ويكون من بين القتلى باى خوجه، ابن صارو ياتى ومن ثم ابن شقيق عثمان. كما كان حاكم قره جاحصار وشقيقه كالانوز من بين أعداء عثمان. وخلال هجوم، يموت صارو ياتى، شقيق عثمان.

وعندما يصل إلى علم السلطان السلجوقى أن عثمان يواجه صعوبات وأن أمير جيرميان، علاوة على ذلك، يتخذ منه موقفاً معادياً، فإنه يصل شخصياً إلى منطقة قره جاحصار لتأديب المسيحيين. لكن السلطان يضطر إلى العودة على أعقابته بسبب الهجوم الذى شنّه المغول على مدينة ايريجلى (هيراكلى، فى كابا دوس). ومن ثم يحرز عثمان الانتصار بمفرده ويطلب إلى أكتيمور، ابن شقيقه، إبلاغ الأخبار الطيبة إلى السلطان الذى يرسل اليه بيرقا وهدايا مكافأة له.

وبمجرد الاستيلاء على المدينة، يشرع عثمان فى بناء دولته. فيهب الدورالتى هجرها المسيحيون إلى أناس قادمين من إمارة جيرميان، ويحول الكنائس إلى مساجد ويقيم الصلاة الإسلامية. وأخيراً، ينشئ سوقاً تجتذب أيضاً سكان بيلجيك، المدينة الواقعة فى أرض بيزنطية.

كما يعقد عثمان علاقات ودية مع مسيحي يدعى قص ميخال (ميخال الأمرد)، سيد هارما نكايا، وتذكر الرواية أنه حضر حفل زواجه. ويجوبان معاً الريف وتقودهما نزهاتهما على ظهور الجياد إلى مدينتي جوينوك وتاراكلي ينيچيسى، عند منعطف مجرى ساكاريا. ولاجتياز النهر، يعثران على دليل يدعى سامسا تشاوش الذى كان قد أقام مع أخيه سوليميش فى هذه المنطقة حيث عاشا فى وئام مع المسيحيين. وينهب عثمان وميخال ما يقع تحت أيديهما إلا أنهما يمتنعان عن أخذ أسرى، لأن هدفهما يقتصر على كسب خضوع السكان لهما.

لكن وئام عثمان مع حاكم بيليجيك ينهار بمناسبة زواج هذا الحاكم. فقُص ميخال، المكلف بنقل الدعوة إلى عثمان، يخبر الأخير بأن الأمر فى الواقع ليس أكثر من خدعة. على أننا لانعرف السبب فى اعتزام حاكم بيليجيك فجأة نصب كمين لعثمان. وأيا كان الأمر، فخلال الاحتفال الذى يجرى خارج المدينة، ينجح عثمان فى تهريب حفنة من رجاله المتكرين على هيئة نساء إلى القلعة. وعندما يستولى جنود عثمان على القلعة الخالية من سكانها الذين خرجوا إلى الاحتفال، يركب عثمان وقُص ميخال جواديهما للإيحاء بأنهما يهربان. أما حاكم بيليجيك، الذى كان ثملاً إلى حد ما، فإنه، خوفاً من أن يفلت عثمان منه، يندفع إلى مطاردته ويسقط فى المصيدة التى نصبها له رجال هذا الأخير الذين يقطعون رأسه. وعندئذ يذهب عثمان إلى يارحصار حيث تنتظر العروس، لولوفر (نيلوفر) الشهيرة. وتصبح زوجة لابنه أورخان. وهذه الأعمال الحربية تتوج بالاستيلاء على آينيجول.

وهذه الأحداث كلها - من الاشتباكات الأولى مع حاكم قرة جاحصار وحتى الاستيلاء على يارحصار - يتدرج وقوعها، وفقاً لرواية عاشق باشازاده، بين عامى ١٢٨٣ و ١٢٩٩. لكن رواية المؤرخ باشيمير - ولا يجب أن ننسى أنه كان معاصراً لعثمان - تشير إلى أنه يجب استكمال وتصحيح المصادر العثمانية، التى ترجع إلى نحو قرنين من الزمان بعد تلك الفترة، فيما يتعلق بعدة نقاط .

فى الربع الأخير من القرن الثالث عشر، كانت منطقة ايسكيشيهير، دوريلايون القديمة، والقلعة القريبة تماماً من قره جاحصار، فى أيدي المسلمين بالفعل. وكان نهر سانجاريوس، نهر ساكاريا الحالى، يشكل الحد الفاصل بين بيزنطة والأمراء. والواقع أن الإمبراطور ميشيل الثامن (مات فى عام ١٢٨٢) كان قد رمم القلاع القريبة من الحدود ودق الأوتاد على طول النهر توكياً لهجمات التركمان. كما أن عثمان (الذى يسميه باشيمير آتمان) لم يكن أيضاً الزعيم التركى الوحيد الذى كان يحارب فى تلك المنطقة. فهناك من ناحية، ابن سلطان، هو عز الدين قايقاووص الثانى (الذى يسميه باشيمير بالملك المنصور)، والذى كان قد تقاسم مع أبيه المنفى فى القسطنطينية. وبعد موت هذا الأخير، سعى عثمان إلى احتلال التخوم الحدودية، بعد أن تأكد سلفاً من تعاطف الخان أرجون (١٢٨٤ - ١٢٩١) مع مساعيه. وهناك أيضاً الزعماء الأتراك المستعدون لزعة أية سلطة، أكانت بيزنطية أم سلجوقية أم مغولية. ومن بين هؤلاء الزعماء، يشير باشيمير إلى زعيم يدعى أموريوس (أومور أو أمير؟) الذى يقطن فى داخل منطقة منعطف نهر ساكاريا، وكذلك سُلَيْماباكسيس (المقصود وفقاً لجميع الشواهد هو سُلَيْمان باشا، سيد بافلاجونيا). وفى البداية، فإن أموريوس، الذى عاش أخ له يدعى ناستراتيوس زمناً طويلاً رهيناً لدى البيزنطيين، كان حليفاً للإمبراطور، لكن ذبوع صيت عثمان سرعان ما استثار طمعه وقضى على السياسة المسالمة التى سار عليها الإمبراطور الذى كان يتطلع إلى احتواء التركمان عن طريق «الهبات والعطايا». وقد تكشف إجراء آخر يهدف إلى تعزيز الحدود الشرقية عن عدم جدواه. وكان الإمبراطور أندرونيك الثانى قد عين كوتزيمباكسيس قائداً لمنطقة نيكوميديا. وهذا الرجل، المنحدر من بلاد العشيرة الذهبية، كان قد جنح بمركبه عند هيراكليا البحر الأسود وتحول هو وأسرته إلى اعتناق المسيحية. على أن الإمبراطور سمح له بتزويج ابنته لُسْلَيْماباكسيس على أمل أن هذه الزيجة سوف تعود بالنفع يوماً ما على بيزنطة.

وعند مستهل القرن الرابع عشر، تخرج من المقابلة بين المصادر التركية

والمصادر البيزنطية الصورة التالية: إن التركمان، الذين هربوا من المغول وطردتهم سكان المدن من هضبة الأناضول، قد احتشدوا على الحدود الغربية للدولة السلجوقية، بحثاً عن مناطق رعى جديدة. وفي التخوم الحدودية، على المنحدرات الشجرة، يجدون ما يغذون عليه أغنامهم. أما المراكز الحضرية البيزنطية القريبة تماماً فهي تسمح لهم بتصريف منتجاتهم وباستكمال ما يحتاجون إليه من مؤن. وفي البداية، يحدث هذا دون صدامات تذكر. ويذكر عاشق باشازاده نفسه أنه لم تقع حرب في زمن إرطغرول. فالمسلمون والمسيحيون يتجاوون في السوق لأن الحدود ليست موصدة بالدرجة التي كان يتمناها الامبراطور البيزنطي. ومما يسهل التعايش وجود أترك متصرين على الأرض البيزنطية. وصحيح أنهم ليسوا على دين واحد، إلا أنهم يتكلمون بلغة واحدة، وتشهد السجلات العثمانية التي ترجع إلى أواسط القرن الخامس عشر على وجود مسيحيين لهم أسماء أصلها تركي. كما أن الطائفتين قد احتفظتا فيما بينهما بعلاقات على مستويات أعلى فقد زار ميشيل الثامن سلطان ايكونيوم (قونية) وكان عدد من الأمراء السلاجقة لاجئين في القسطنطينية. ومن جهة أخرى فقد احتفظ البيزنطيون بعدد من الرهائن لإطلاق سراحهم في الوقت المناسب.

على أن التعايش كان عابراً. فمن نزاع إلى نزاع يكتشف الأترك قوتهم. وينتهي عثمان باجذاب حشد من الناس الطامعين في الغنائم والباحثين عن المغامرة، جاء بعضهم أيضاً من منطقة مياندر. لكن نجاحاته سرعان ما تستثير حسد من ما رسوا حتى ذلك الحين سياسة سلم. وتؤدي عزمته القتالية إلى دفع الجنود السائرين وراء قادة أترك آخرين، أقل حركية، إلى التخلي عن هؤلاء القادة وإلى الانضمام إلى قواته؛ والحال أن عثمان، الذي لم يتقلب في شبابه إلا بين المراعى الشتائية والمراعى الصيفية، ينجح في تأطير هذا الموج البشري وقيادته إلى النصر تحت رايته. وإذا مادعت الضرورة، فإنه ينقلب على جيرانه المسلمين إذا ما أثاروا ريبته. ويترك عدد من الفقهاء المشرعين والأدباء المراكز الحضرية الأناضولية،

وينضمون اليه ويساعدونه فى بناء الدولة. وفى ٢٧ يوليو ١٣٠٢، عندما يهزم عثمان الهيتيريارك موزالون فى بافيوس، قرب نيكوميديا (إزميت)، يرتفع إلى مصاف امراء جيرميان ومينتيش وأيدين. ومنذ ذلك الحين يتأهب عثمان للشروع بدور جديد.

من عام ١٣٠٢ إلى فتح إمارة كاريس

تحفز هزيمة موزالون البيزنطيين إلى البحث عن سبل أخرى لوقف التقدم التركى. وفى عام ١٣٠٤، يوفد الامبراطور أندرونيك الثانى رسلاً إلى غازان خان ليقترحوا عليه حلفاً زواجياً. فهو يأمل فى أن المغول، السادة فى وسط وشرقى الأناضول منذ انتصارهم على السلاجقة فى قصداغ (١٢٤٣)، سوف يفرضون النظام على الأمراء الحدوديين الذين تزايدت جسارتهم.

وخلال تلك الفترة يستمر الضغط التركى فى التزايد. ويذكر باشيمير أن مدناً عديدة - ليس من السهل تحديد مواقعها كلها - قد عانت من ذلك، مثل نيكوميديا (إزميت) و نيقية (إزنيق) و بيلوكوميس وأنجيلوكوميس و أناجورديس وبلاتانيا وميلانجيا وكرولا (جورله) وكاتويكيا (كيته؟). ويحدث أن جيشاً حشده سجوروس، قائد الرماة البيزنطيين، يندحر فى منطقة كاتويكيا. ولما كان سكان بيلوكوميس قد اشتركوا فى المعركة، فإن البلدة تتعرض للدمار وتصبح غنيمة لعثمان (١٣٠٤).

ولا يشير المؤرخون البيزنطيون إلى أى حدث هام على بيشينيا بين عام ١٣٠٤ وفتح بورصا الذى تم بعد اثنين وعشرين عاماً من ذلك، ويرجع ذلك إلى أن مايجتذب انتباههم هو الهجمات التركية من جهة بحر إيجه، والتى يشنها زعماء آخرون مثلما يشنها مرتزقة من قطالونيا. على أن عثمان ورفاقه لا يكتفون بما حققوه. والفتوحات التى تحدثت عنها كتب الأخبار العثمانية تثبت ذلك. إن سلسلة كاملة من البلاد تضطر إلى الخضوع، إما بالقوة أو بالاستسلام، ومن بين هذه البلاد كيته وقسطل ودينبوز وأدرانوس ولبلى جى حصار وميكيجى وأكحصار وجيوى وليفكه وقره تشيوش. ومما يؤسف له أن هذه الفتوحات لا يشار إلى تواريخ حدوثها، ولا شك أن بعضها قد حدث بعد موت عثمان.

ويتجه التوسع العثماني، اذا ما استفدنا إلى أسماء الأماكن، في ثلاثة اتجاهات. فقد سار عثمان وجنوده في البداية بمحاذاة الضفة اليسرى لنهر ساكاريا وقطعوا الطريق إلى مدينة نيقية (إزنيق) من الجهة الشرقية. ومن الجهة الغربية، تقدموا صوب لوباديون (اولوباد) وأدرانوس ملتفين من الشمال والجنوب حول سلسلة الاوليمب (ألوداغ) الجبلية ومتفادين بورصا، المحصنة تحصيناً جيداً يحول دون اقتحامها والاستيلاء عليها. ويؤدي تقدمهم صوب الجنوب - الشرقى إلى اتصالهم بجيران مسلمين. وعندما يخطف عثمان، وفقاً لما تذهب اليه الأسطورة، مالخاتون الجميلة، التي سوف تصبح في المستقبل زوجة لأورخان، كان هناك بالفعل بكوات^(١) أترك في ايتونو وفي ايسكيشيهير. كما أن كتاب الاخبار قد تحدثوا أكثر من مرة عن غياب الوفاق بين بك جيرميان و عثمان. ولاشك أن الحدود بين الدولة العثمانية وجيرانها المسلمين كانت عائمة في ذلك العصر إنيشير سجل عثماني إلى مؤسسات خيرية أنشئت بتصريح من عثمان وأورخان في مقاطعة سلطانيويو. وفيما بعد، يضطلع سليمان باشا ومراد الأول على حد سواء بحملات في اتجاه انقره، وهي منطقة نفوذ لسلالة الايريتين الحاكمة.

وتشير جميع الشواهد إلى أن عثمان قد مات في يوم يقع بين سبتمبر ١٣٢٣ ومارس ١٣٢٤. وإذا كان قد عاش حقاً حتى الاستيلاء على بورصا (٦ إبريل ١٣٢٦)، كما تزعم بعض كتب الأخبار والرحالة العربي ابن بطوطة، فمن المؤكد أنه لم يعد يمارس السلطة بعد مارس ١٣٢٤. ونحن نعرف له ستة أبناء - أورخان وتشوبان وملك وحميد وبازارلو وعلاء الدين - وأبنة، اسمها فاطمة. وقد خلفه أورخان، ليس دون الم، لأنه يدخل في منافسة مع أخيه علاء الدين الذي يتنازل عن العرش، ولاندرى إن كان ذلك قد تم بالإرغام أم عن طيب خاطر.

وفي عام ١٣٢٤، فإن أورخان، الذي تمكن بشكل حاسم من إخراج الدولة العثمانية من الظل، كان له بالفعل ثلاثة أبناء في سن كتابة الوصية. وهكذا فإنه

عندما يخلف عثمان لا يكون بعد شاباً حدثاً. ونجاحه الأول، بوصفه عاهلاً، هو فتح بورصا. فالمدينة، المحاصرة منذ سنوات والتي انهكتها المجاعة، تستسلم فى ٦ إبريل ١٣٢٦. وفى ١٣ مايو ١٣٢٧، يجرى ضم لوباديون بدورها إلى الدولة العثمانية.

وفى مواجهة هذا النجاح، فإن أندرونيك الثالث، الذى خلف جده فى عام ١٣٢٨، يقرر المضى بنفسه إلى القتال فى ميسوثينيا (قرب قوجايلي الحالية) لصد الخطر العثمانى. وتدرج رحى معركة فى بيليكانون فى ١٠ يونيو ١٣٢٩. ويضطر الإمبراطور الجريح إلى الإبحار من فيلوكرينيه إلى القسطنطينية، فى حين أن جنوده، الذين لجأوا فى البداية إلى أماكن حصينة جد قريبة، يضلون إلى سكوتارى (أوسكودار) سيراً على الأقدام. وعلى الجانب العثمانى، تؤدى المعركة إلى مصرع بازارلو، شقيق أورخان.

وبعد هذا الانتصار، لم يعد هناك ما يخيف أورخان من الجيش البيزنطى. وتستسلم نيقية فى ٢ مارس ١٣٣١ ويحاصر أورخان نيكوميديا (إزميت). وعندئذ يشرع أندرونيك الثالث فى إجراء محادثات مع أورخان. ويتم عقد الصلح فى أغسطس ١٣٣٣ ويتعهد الإمبراطور بدفع ١٢٠٠٠ هيبيريير لتدعيم الحصون القائمة بين نيكوميديا والعاصمة. ولاتدوم الهدنة طويلاً: ففى عام ١٣٣٧ يستولى الاتراك على نيكوميديا.

ولاشك أن ضم الأرض الواقعة فى داخل منطقة منعطف نهر ساكاريا يقع بين الاستيلاء على بورصا والاستيلاء على نيقية، وصحيح أن الفرسان العثمانيين قد قاموا هناك، فى عهد عثمان، باختراقات تحت قيادة سامسا تشاوش، لكن هذه الاختراقات لم تكن فتوحات ثابتة. والبلد الأول الذى يسقط فى أيدي العثمانيين هو بلد مراد الدين حمزه (الذى لم يذكره غير شهاب الدين العُمرى)، الذى اتخذ من قاوييه، جيوى الحالية، عاصمة له. ثم يجىء الدور على المدن الأبعد، جونيوك

وتاراكلى ينيجيسى ومودورنو التى تستسلم لسليمان، ابن أورخان. وكانت هذه المدن كلها عثمانية فى الوقت الذى زارها فيه ابن بطوطة فى شتاء ١٣٣٣ - ١٣٣٤ (٢). فمن الذين كانوا سادة لها من قبل؟ ربما كانوا أتراكاً - قترين، تنصروا جزئياً على أيدي البيزنطيين، وإن كانوا قد تحالفوا مع سيد كاستامونو. وفى جميع الحالات، فإنها قد كفت فى الربع الأخير من القرن الثالث عشر عن أن تكون جزءاً من الإمبراطورية البيزنطية.

فتح إمارة كاريسى

يؤدى الاندفاع صوب الغرب إلى وضع العثمانيين فى مزاحمة مع إمارة كاريسى^(٣)، التى خرجت من عتبات التاريخ فى ذات الوقت الذى برزت فيه إمارة عثمان تقريباً. فالحملة الفاشلة التى اضطلع بها ميشيل التاسع، ابن اندرونيك الثانى، مع القپالونيين فى المناطق الساحلية لبحر مرمرة ولبحر ايجة (١٣٠٤) لصد الأتراك، تترك المجال مفتوحاً أمام القادمين الجدد، الذين يحتلون مجمل منطقة بيرجام حتى الدردنيل ولا تؤدى النزاعات المستمرة بين البيزنطيين والمرتزة القپالونيين، الذين انضم اليهم أتراك، إلا إلى تفاقم الموقف على جانبى المضيق. وتشير المصادر العربية، خاصة الرحالة ابن بطوطة، إلى أن مدينة بيرجام كانت آنذاك عبارة عن أنقاض وإلى أنه لم يكن هناك مسجد فى باليكيسير لإقامة صلاة الجمعة، وهو ما يثبت أن احتلال الأتراك كان حديثاً. ومن جهة أخرى، تتحدث المصادر البيزنطية عن الدمار الذى أنزله القپالونيون وحلفاؤهم الأتراك بشبه جزيرة غالينولى بعد أن دحروا ميشيل التاسع فى أبروس (١٣٠٥).

وسوف يفيد أورخان من الشقاكات التى تمزق إمارة كاريسى لكى يضمها (١٣٣٤ - ١٣٣٥). وتؤكد كتب الأخبار العثمانية أن السكان، المستاعين من الأمير الذى كان قد تقلد حكم الدولة بعد موت أچيلان بك، قد فضلوا عليه شقيقه دورسون الذى كان قد دخل فى خدمة أورخان. لكن هذه الكتب لا تتطابق إلا

بشكل جزئى مع المصادر الغربية. إذ تشير الشهادات المعاصرة فى الواقع إلى أن الامارة كانت، نحو عام ١٣٣٣، مقسمة إلى جزئين. ففى باليكيسير^(٤) كان يحكم ديميرخان، وفى بيرجام كان يحكم ياخشى. وكان اندرونك الثالث قد رأى أن من الحكمة عقد صلح مع ديميرخان فى عام ١٣٢٨، قبل شن الهجوم على أورخان بعد ذلك بسنة. وليس من المستحيل أن أورخان كان يكن ضغينة لديميرخان وأنه قد ساعد أولئك الذين كانوا يرفضون هذه السياسة؛ وربما تكون لتأكيدات الروايات العثمانية مصداقيتها إذا ما نظرنا إليها من هذه الزاوية. أمّا فيما يتعلق بياخشى، فإن أسطوله يتعرض لضعضعة جسيمة من جانب السفن التى أرسلها البابا وملك فرنسا ورودس والبندقية وقبرص. وفى عام ١٣٤١، يقود اختراقاً تركيا فى ثراس. وقبل قيامه بالرد على ذلك، يعقد جان كانتا كوزين صلحاً مع أورخان: ومما لاشك فيه أن هذا الوفاق لا يهدف إلى مجرد عزل ياخشى وإنما يهدف أيضاً إلى تحريض أورخان على شن هجوم عليه. وفى عام ١٣٤٥، سوف يرسل المدعو سليمان من طرواده قوات إلى واتاتزيس، والد زوجته. وهكذا فإن العثمانيين سوف يستولون على إمارة كاريسى على مراحل، تقع الأخيرة بينها بعد عام ١٣٤٥ بقليل. ويشير كتاب أخبار إسلامى إلى أن ذلك قد حدث فى عام ٧٤٩هـ (١٣٤٨-١٣٤٩)، لكن هذا التاريخ يبدو متأخراً، لأن كاتب الأخبار عاشق باشازاده يذكر أن اميركاريسى الأخير قد اقتيد إلى بورصا حيث مات من ولاء الطاعون بعد ذلك بسنتين، فنحن نعرف ان ولاء الطاعون قد اجتاح المنطقة فى عامى ١٣٤٧-١٣٤٨.

من الانتقال إلى أوروبا إلى هوى أورخان

قاد فتح إمارة كاريسى العثمانيين إلى الضفة الجنوبية للدردينيل. ومن هناك، لم يكن الانتقال إلى أوروبا غير مسألة وقت. وصحيح أن البحر كان هناك - وعرضه لايزيد عن عدة مئات بالكاد من الأمتار - لكن لعبة السياسة والحظ سوف تعجل بهبوط الأتراك إلى ثراس.

وتقع التسلات الجادة الأولى عند مستهل القرن الرابع عشر. فالمرتزة الأتراك، الذين انضموا إلى القاطالونيين لمحاربة أترك آخرين فى الأناضول، يرافقونهم فى شبه جزيرة غاليلوى محمولين على سفن بيزنطية. ويستتبع موت أندرونك الثالث فى عام ١٣٤١ والانقسامات الداخلية وصول وحدات أخرى بأعداد ضخمة. ولما كان وريث العرش، چان الخامس باليولوج ، قاصراً، فإن چان كانتا كوزين يتولى الوصاية على العرش، لكن الحرب السافرة سرعان ما تنشب بين كانتاكوزين وحزب أن الساقوياوية، أم چان الخامس.

وكان امير آيدين، أومور، هو أول من يهب إلى مساعدة چان كانتاكوزين. ومن خلال اجتيازه البحر عدة مرات لبلوغ أوروبا، يتكشف عن صديق فعال وأمين، وذلك على الرغم من أن جنوده يعيثون الفساد دون أن يهتموا البتة بمعرفة ما إذا كانوا فى بلد صديق أم عدو. لكن أومور يواجه المصاعب فى عام ١٣٤٤، عندما يستولى اللاتينيون على ميناء سميرن (أزمير) وقلعته؛ ويموت بعد ذلك بوقت قصير (١٣٤٨) عند أسوار المدينة، بعد أن اخترق جسمه سهم قاتل.

وكان على چان كانتاكوزين أن يبحث عن حليف آخر. والامير الأقوى لكنه الأقرب أيضاً، هو أورخان. وخلال شتاء ١٣٤٤ - ١٣٤٥، يساعد أورخان چان كانتاكوزين على الاستيلاء على المدن الواقعة على ضفة البحر الأسود، فيما عدا سوزوپوليس. وبعد ذلك بعدة أشهر، يقدم له چان كانتاكوزين يد ابنته ثيودورا. وفى شهر يونيو ١٣٤٦، يتم الاحتفال بالزواج فى حفل باذخ. وفى العام التالى، أخيراً، يقابل چان كانتاكوزين أورخان الذى يرافقه أبناؤه الأربعة. واعتباراً من تلك اللحظة، لاتكف القوات العثمانية عن اجتياز الهيليسبونت. وفى عام ١٣٤٧، ثم فى عام ١٣٤٩، تضطلع، تحت قيادة سليمان، أحد أبناء أورخان، بمساعدة چان كانتا كوزين فى قتال خصومه.

على أن وشائج المصاهرة التى توحد چان كانتاكوزين مع أورخان لاتمنع هذا

الأخير من أن يساعد أيضاً أعداء والد زوجته. وعندما تحدث المواجهة بين البنادقة (الحلفاء المؤقتين للبيزنطيين) وأهل جنوة فى ١٣ فبراير ١٣٥٢ فى مياه البُسفور، يساند الأتراك أهل جنوة بإرسال تسع سفن إليهم. وإذا كنا لا نملك دليلاً على أن الأتراك قد اشتركوا مباشرة فى المعركة، فإننا نعرف فى المقابل أنهم قد اطلعوا أهل جنوة على تحركات أعدائهم وأنهم قد سمحوا لهم باللجوء إلى الضفة الشرقية للبُسفور بعد المعركة، عندما سد الخصم الطريق إلى پيرا. كما أنهم قد ساعدوا على تزويد الأسطول بالمؤن بسماعهم لأهل جنوة بطحن القمح فى المطاحن الواقعة فى أراضيهم.

وفى العام نفسه، إذا ما صدقنا چان كانتاكوزين يضطلع سليمان بحملة فى شرقى البلاد ويضم مدينة أنقره. لكن شهوة المغامرة ليست هى وحدها التى دفعت العثمانيين إلى توسيع حدودهم إلى شرقى الدولة. ففى عام ١٣٤٩، يستدعى أورخان فى الواقع فجأة ابنه سليمان، الذى كان آنذاك منشغلاً فى ثراس إلى جانب چان كانتاكوزين، بسبب خطر غير محدد. فلم يكن العثمانيون على وفاق دائماً مع جيرانهم، ولا شك أنهم كانوا يخشون أيضاً الايريتنيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم مسئولين عن إدارة الاناضول بعد رحيل الحاكم المغولى تيمور تاش فى عام ١٣٢٧. وقد تخلصت أنقره من السلطة العثمانية فى حياة أورخان، لأن خليفته، مراد الأول، قد اضطر إلى إعادة فتح المدينة فى مستهل عهده.

وفى عام ١٣٥٢، أخيراً، يتدخل سليمان فى النزاع الدائر بين چان الخامس پاليولوج وماتيو، ابن چان كانتاكوزين. ولم يبق لنا غير الحقائق الأساسية. فچان الخامس پاليولوج، المتحصن فى ديديموتيك، قد سعى إلى طرد ماتيو كانتاكوزين من أندرينوپل. وبعد صده، يتجه صوب آينوس ويوقع فى ١٠ أكتوبر ١٣٥٢ معاهدة مع البنادقة الذين يحصل منهم على ٢٠٠٠٠ دوكا ذهبية فى مقابل جزيرة تينيدوس. وفى الوقت نفسه يوجه نداءً إلى البلغار وإلى الصربيين. ويستدعى ماتيو بدوره

سليمان، وتدور المعركة في ايمبيثيون، قرب ديديموتيك، ويُهزَمُ البلغار والصربيون. ثم يذهب سليمان إلى أندرينوپل لانقاذ ماتيو المحاصر في القلعة.

وبحكم الانتقال ومعاودة الانتقال إلى ثراس، يوطد الأتراك هناك أقدامهم. ولا بد من الإشارة إلى أن المقصود بـ «الأتراك» ليس مجرد العثمانيين، وإنما أيضاً أتراك إمارات أيدين وصاروخان وخاصة كاريسى. وكما أشرنا، فإن موجة أولى من الأتراك قد أقامت منذ شتاء ١٣٠٤ - ١٣٠٥ في شبه جزيرة غالينپولى. بل إنهم يشرعون في فلاحه الأرض بينما يفضل القطالونيون العيش على النهب. ويترك القطالونيون والأتراك شبه الجزيرة في عام ١٣٠٧، إلا أن من المحتمل أن بعض العائلات قد اختارت البقاء. وفيما بعد، عندما يطلب چان كانتاكوزين العون من أورخان، فإن الحزب المناوئ يحشد قوات في إمارة صاروخان وإمارة كاريسى. ووفقاً لمصادر أخرى غير كتب الأخبار العثمانية، فقد كان في ثراس، إلى جانب سليمان، بكوات آخرون كانوا يحاربون لحسابهم الخاص؛ والأكثر شهرة بينهم هما حاجى البيجى ووالد الشيخ بدر الدين، اللذان كانا يقيمان في سيماون، في ثراس.

وفي البداية يتخذ الأتراك من تزييمپى (تشيمبى)، التى يرد أول ذكر لها بمناسبة أحداث عام ١٣٥٢^(٥)، قاعدة لهم. وعندئذ يطلب چان كانتاكوزين من أورخان رد هذه البلدة إلى البيزنطيين، ولكن سليمان يطلب تعويضاً في مقابل ذلك. وعند ذاك يرسل چان كانتاكوزين ١٠٠٠٠ قطعة ذهبية دون أن يسترد البلدة مع ذلك. ويؤدى حدث غير متوقع إلى جعل موقف البيزنطيين في ثراس هشاً أكثر فأكثر. ففي ليلة ١ - ٢ مارس من عام ١٣٥٤، يؤدى زلزال عنيف إلى تصدع جسيم لأسوار غالينپولى. ويسارع سليمان، الذى كان موجوداً في پيجاي (قره بيجا)، إلى الوصول إلى الموقع ومحاصرته.

ويضع عام ١٣٥٥ حداً لاحلام چان كانتاكوزين. إذ ينجح چان الخامس في التغلغل في القسطنطينية. وفي ٤ ديسمبر يضطر چان كانتاكوزين إلى التنازل عن

العرش، ويلبس ملابس الرهبان، وبعد إقامة قصيرة فى أحد أديرة المانجان، يقيم فى دير شارسيانيتيس حيث يكتب تاريخه، وهو مرآة للتقلبات العديدة لحياته المضطربة، لكنه أيضاً مصدر ثمين للوقوف على العلاقات بين البيزنطيين والإمارات الأناضولية فى الربع الثانى من القرن الرابع عشر.

وخلال صيف عام ١٣٥٦، يؤدى حدث جديد إلى تغيير المعطيات على رقعة التاريخ. فقراصنة فوسيه يقومون باختطاف خليل، أحد أبناء أورخان (فى خليج آستاسين) خليج إزميت الآن). ولا يعلم أورخان بمكان احتجاز ابنه إلا فى الخريف. ولما كان لا يملك اسطولاً قوياً بما يكفى للمخاطرة فى بحر إيجه، فإنه يتوجه بالنداء إلى چان الخامس لكى يعيده. وهكذا فإن الامبراطور الذى كان قد سعى دون طائل، بعد مهاجمة أندرينوپل (إدرنه)، إلى التقارب مع العثمانيين، أى مع سليمان ساعته، ينتهز الفرصة للاستفادة من الموقف. فهو يعد أورخان بتقديم العون له وذلك بشرط أن يكف هذا الأخير عن مؤازرة ماتيو، ابن چان كانتاكوزين. وتنتهى رحلة أولى إلى فوسيه فى ربيع عام ١٣٥٧ بالفشل. فحاكم فوسيه يطلب فدية ضخمة، وفيما يذكر المؤرخون البيزنطيون، تؤدى رياح معاكسة إلى الحيلولة دون الهجوم على الموقع الحصين. وفى الربيع التالى، تدور محادثات بين أورخان وچان الخامس ليس فقط من أجل الإسراع بتحرير خليل من الأسر، وإنما أيضاً من أجل عقد معاهدة بين الطرفين. وفى الوقت نفسه يقترح چان الخامس حلفاً زواجياً بين إحدى بناته والإبن الأسير. وبعد دفع فدية ضخمة، تقدرها المصادر بـ ٦٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ هيبيريره، وخلع لقب «السيباست الأعلى العام» على حاكم فوسيه، يمضى خليل إلى القسطنطينية، حيث يجرى الاحتفال على الفور بالخطبة بين الأميرة البيزنطية والأمير التركى.

وقبل عودة خليل، يصاب أورخان بالحزن. ففى عام ٧٥٨ هـ (٢٥ ديسمبر ١٣٥٦ - ١٤ ديسمبر ١٣٥٧)، يسقط سليمان، ولعله الأكثر قدرة بين أبنائه،

من على الجواد ويموت^(٦). وما زال الناس يزورون قبره فى بولايير المقام بجانب قبر جواده. وهذا المكان الذى يجتذب الكثيرين من الزائرين تحيط به الأساطير. وتروى كتب الأخبار أنه عند هجوم جيش كافر قادم من البحر^(٧)، موه رفاق سليمان قبره بتغطيته بالحجارة. ولن يبنى الضريح إلا فيما بعد، ربما فى عهد مراد الأول^(٨).

ويموت أورخان فى شهر مارس ١٣٦٢. ويدفن فى بورصا فى دير بيزنطى قديم تحول إلى ضريح. وفى الجوار، فى مبنى منفصل، يوجد قبر أبيه الذى كانت رفاة قد نقلت إلى هذا المكان بعد فتح المدينة بناءً على الأمنية التى كان قد عبر عنها. وفى البداية، كان القبران يوجدان تحت سقف واحد. ولما كان حريق ثم زلزال قد قوضا المبنى بشكل جسيم، فقد أمر السلطان عبد العزيز فى عام ١٨٦٨ بإقامة الضريحين القائمين إلى الآن. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الحى يسمى عثمان چيك (عثمان الصغير) منذ أواخر القرن السادس عشر على الأقل^(٩). ويروى الرحالة العربى ابن بطوطة الذى زار بورصا فى سبتمبر ١٣٣٣ (أو ١٣٣١) أن والد أورخان كان يدعى عثمان چوك موضحاً أن هذا الاسم يعنى «عثمان الصغير». وهكذا فإن جميع الشواهد تشير إلى أن اسم الحى مشتق من اسم مؤسس السلالة الحاكمة.

تنظيم السلطة

فى عصر أورخان، لم يكن رئيس الدولة هو الذى يمسك وحده بزمام السلطة، وإنما العائلة كلها. وكان الحكام الأوائل يخرجون إلى الحملات محاطين بإخوتهم وأبنائهم وأبناء أعمامهم وأبناء خالاتهم أو أبناء أخوتهم وأبناء أخواتهم. ويكشف كتاب الأخبار لنا عن ذلك عند إعرابهم عن الأسف لفقداهم: فباى خوجه، ابن شقيق عثمان، يقتل فى كمين نصبه أهل آينيجول للاتراك. وصارو ياتى، والد باى خوجه وشقيق عثمان، يقتل بدوره خلال اشتباك مع كالانوز، شقيق سيد قره چاحصار. وأيدوغدو، ابن جوندوز، وهو نفسه شقيق عثمان، يسقط فى معركة على الطريق بين

دينبوز وكويو نحصار. أما بازارلو، شقيق أورخان، فهو يموت في معركة بيليكانون، كما يشير إلى ذلك جان كانتاكوزين.

وفي سياق الفتوحات، تمنح البلاد المفتوحة لمختلف أفراد العائلة. وقد حصل أروخان على اينونو والمنطقة المجاورة لها في حياة والده بينما جرى تعيين جوندوز في منصب السوباش، أي الحاكم العسكري لتلك المدينة، إذا ما صدقنا رواية عاشق باشازاده. وقد منح عثمان أحد الحصنين المقيمين لمراقبة بورصا لأكتيمور، ابن أخيه.

وعند تصريف أمور الدولة، تجتمع العائلة كلها. فالمرسوم الذي ينشئ أورخان بموجبه تكية لرجال الدين في ميكيچی، مع تخصيص أراضٍ لصالح حالها، يوقعه أشقاء أورخان، كما يوقعه ثلاثة من أبنائه وإحدى أخواته وربما أحد أبناء عمومته. ولابد من الإشارة إلى الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع. إن أربع نساء يوقعن المرسوم. وفيما بعد، سوف يجرى تمثيل النساء في المحكمة من خلال رجل يتمتع بثقتهم.

وعند موت رئيس البيت، يتولى الخلافة أكثر أفراد العائلة مقدرة، وليس بالضرورة ابن الميت: فعندما يموت إرطغرول، يدخل أورخان في منافسة مع عمه دوندار، كما يروي كاتب الأخبار نشري. ونحن لانعرف كيف تم الاختيار، إلا أنه، فضلاً عن العائلة، كان لأشخاص رفيعي المكانة أيضاً رأيهم في الأمر، ولم يكن حق الإبن البكر في الولاية معترفاً به. وعند موت عثمان، ينزوي علاء الدين في تكية لرجال الدين بينما يمسك شقيقه أورخان بمقاليد الدولة. وهكذا فإن الأرض ملك للعائلة. ويساهم كل فرد من أفرادها بنشاط في توسع الدولة وأحياناً ما يدفع حياته ثمناً لمشاركتها. واعتباراً من القرن الخامس عشر فقط، يجرى قتل إخوة السلطان بشكل منهجي منذ وصوله إلى الحكم، حتى ولو كانوا رضعاً؛ وفي زمن متأخر أكثر، يتجه السلاطين العثمانيون، وقد رأوا أن التصفية الجسدية جد بربرية، إلى حبس الأمراء في داخل القصر في شقة اسمها القفص.

دمج العثمانيين فى النظام السياسى

تصف كتب الأخبار العثمانية ، بل وكتب الأخبار البيزنطية إلى حد ما ، الدولة العثمانية بوصفها تكويناً سياسياً سرعان ما أفلت من كل وصاية. والحق أن عدداً معيناً من المصادر يثبت أن العثمانيين قد تمسكوا فى الشطر الأول للقرن الرابع عشر بنظام سياسى لن يحدوا عنه إلا عند أواخر عهد أورخان. ولفهم الموقف، يجب العودة إلى الوراء.

فى الشطر الأول من القرن الثالث عشر، أدت عدة عوامل إلى إضعاف الدولة السلجوقية، ونشر بادية ذى بدء إلى الحملات العديدة التى شنّها علاء الدين قايقوباد الأول (١٢٢٠ - ١٢٣٧) ضد جيرانه، كما يجب أيضاً الإشارة إلى تفضيله لابنه الأصغر الذى يثير متاعب بعد موته. والحدث الأكثر خطورة هو تمرد القبائل التركمينية فى عام ١٢٤٠ والتى كان يتزعمها بابا الياس. وعندما يتغلغل المغول فى آسيا الصغرى فى عام ١٢٤٣، لا تتمكن القوات السلجوقية من المقاومة؛ وتتعرض للهزيمة فى قُصداغ، على الطريق المؤدى من سيواس إلى إرزينجان. وبعد هذه الهزيمة ، تواصل السلالة الحاكمة السلجوقية احتلال العرش فى قونية، إلا أنه فى كل حالة، كان يتعين تثبيت السلطان الجديد بناء على يارليغ، أى أمر صادر من الخان المغولى. وسرعان ما لا يعود السلطان غير العوبة فى أيدي الأمراء وممثل المغول. وفيما يتعلق بمسعود الثالث، السلطان الأخير، فإننا لا نعرف حتى تاريخ موته، ويواصل عدد من أمراء السلالة الحاكمة العيش زمناً ما فى التخوم الحدودية، إلا أنه لم يصل علمنا غير اسم واحد منهم، مات فى عام ١٣٦٣.

وقد أدى انحدار سلطة الدولة إلى انبثاق حشد من الوحدات السياسية التى تربطها بالسلطة المركزية صلات هشة إلى هذا الحد أو ذاك. وما يساعد على تكون هذه الوحدات هو واقع أن الحكومة السلجوقية تأخذ فى التنازل، لقاء مبلغ من المال، عن إيرادات الأراضى لفترة غير محددة. وهكذا فإن الحائزين الجدد، ليس

للأرض، وإنما للإيرادات، يمكنهم توريث هذه الإيرادات لأبنائهم أو توريثها لمؤسسة خيرية. وعندئذ تنبثق إمارات عديدة من أنقاض الدولة السلجوقية. وأكثر هذه الإمارات شهرة هي إمارات كَرَمَان (وعاصمتها إيرميناك، ثم لاريند، وفيما بعد قونية) وجيرميان (كوتاهيه)، وحميد (بورجلو) وأشرف (جورجوروم) وتيك ومينيتش (بلاط) وأيدين (بيرجي) وصاروخان (مانيسا) وأصفنديار (كاستامونو) وكاريسى (بيرجام وباليكيسير) وإمارة عثمان (بورصا ثم نيقية). إلا أن هناك أيضاً تكوينات أصغر أقل شهرة، لأنها كانت سريعة الزوال. وحدود هذه الإمارات عائمـة وتتبدل بحكم العداوات أو التحالفات أو أيضاً بحكم التوسع على حساب البيزنطيين. ولا يمكننا الحديث عن عاصمة بالمعنى الحديث للمصطلح، لأن كثيرين من الزعماء كانوا يغيرون مقارهم بحسب تبدل الفصول أو بفضل فتوحاتهم الجديدة.

وعندما يصل إلى علم الخان أبو سعيد أن التركمانيين المتمردين يهددون استقرار الأناضول كلها، فإنه يرسل إلى هناك الأمير تشويان لاستعادة النظام والأمن^(١٠) ولنتذكر أن الامبراطور أندرونيك الثانى، الذى أرهقته الهجمات التركية، كان قد توجه بالنداء إلى أسلاف أبو سعيد لحثهم على السيطرة على الأمراء المتجاسرين أكثر مما يجب. وفى عام ١٣١٤، يمثل عدد من الزعماء أمام تشويان لإعلان خضوعهم: فلك الدين دوندار من إمارة حميد وخلفاء عائلة أشرف، وأحفاد صاحب أتا المقيمون فى أفيون قره حصار وأمراء جيرميان وخلفاء على شير من كوتاهيه ومن الحصون المجاورة. ولا يرد ذكر لعثمان، إما لأنه كان قليل الشأن آنذاك أو لأنه رفض المثل، شأنه فى ذلك شأن الأمير الكرمانى. ومن الواضح أن الخضوع يعنى دفع ضريبه. ويلاحظ يازجى زاده، مترجم ومتمم كتاب الأخبار السلجوقى الذى حرره ابن بيبى، بصدد سيد پافلاجونيا: « ما إن يدفع الاتراك شيئاً للمغول، حتى تكون لهم السيادة فى مواطنهم ».

وفيما بعد يعين المغول تيمورتاش، ابن الأمير تشويان، حاكماً فى الأناضول. وبين عامى ١٣١٧ و ١٣٢٧، يدير البلاد باسم الخان مع انقطاع قصير بين ١٣٢١ و

١٣٢٢. وكان الشرق والوسط خاضعين له بشكل مباشر، بينما البقية فى أيدى البكوات التركميين الذين كان عليهم طاعته ودفع الضرائب له. وقد نزل عقاب شديد القسوة بكل معارضة، أكانت من جانب زعماء أتراك أم مغول. وعندما يخرج تيمورتاش فى عام ١٣٢٧ فى حملة - من المرجح انها كانت تستهدف أمير آيدين الذى رفض سداد ما عليه من مستحقات - فإن خبر اغتيال شقيقه دمشق خوجه وطرد عائلته كلها يضطره إلى الارتداد على عقبه واللجوء إلى مصر حيث يجرى إعدامه بعد ذلك بعام.

ويثبت مقتطف من سجل يرجع إلى عام ٧٥١هـ (١١ مارس ١٣٥٠ - ٢٧ فبراير ١٣٥١)، منسوخ فى كتاب محاسبة، أن أورخان كان من بين الزعماء المدينين للخانات. ونحن لانعرف إلى أى حد نجح جامعو الضرائب فى تحصيل الأموال فى هذا التاريخ المتأخر، إلا أنه يظهر من الوثيقة أن العثمانيين لم يتمكنوا من التحرر من كل سيطرة عليهم إلا اعتباراً من الشطر الثانى للقرن الرابع عشر. كما يجد هذا التحرر ترجمة له فى ألقاب الحكام الأوائل. ففي السجلات الأقدم، يحمل عثمان وأورخان لقب بك. أما لقب السلطان فهو لا يظهر إلا فى عهد مراد الأول.

الدعاية الايديولوجية للدولة العثمانية

يتحسس كل تكوين سياسى الحاجة إلى تدعيم السلطة السياسية بدعاية ايديولوجية. وفيما يتعلق بالدولة العثمانية، فإن الدوافع التى يجرى تقديمها لتبرير هيمنة آل عثمان تتبدل فى سياق السنين.

وبالنظر إلى التوسع السريع الراجع إلى المآثر الحربية، فإن الفكر يتوقف أولاً أمام قانون السيف. وكاتب الأخبار عاشق باشازاده هو أول من يشير إليه بوضعه هذه الكلمات المزهوة على لسان عثمان بصدد مناقشة حول تعيين قاض فى مدينة

قره چاحصار: « لقد فتحت هذه المدينة بحد سيفي، فلمذا يتوجب على طلب إذن السلطان الذي لا يملك حق التدخل في هذا الأمر؟ إن الله الذي منحه شرف أن يكون سلطاناً قد منحني أن أكون خاناً بفضل الجهاد».

وإذا كان قانون السيف يشكل أحد أعمدة السلطة، فإن من المستحسن مع ذلك استدعاء عوامل أخرى لإضفاء الشرعية عليها. وتشدد بعض كتب الأخبار على انتماء آل عثمان إلى قبيلة القايي. وقد نسب يازجي زاده إلى بكوات التخوم الحدودية قولهم: « لقد كان خان القايي، بعد أوغوز، الابن البكر وخان جميع عشائر أوغوز. وبناءً على وصية جونخان وقانون أوغوز، فإن شرف شغل منصب الخان وشرف شغل منصب الپاديشاه [العاقل] لا يمكن أن تنالهما عشائر أخرى مادامت هناك ذرية للقايي. والآن ليس بوسعنا الأمل في الفوز بمعاونة السلاطين السلاجقة؛ فقد خسروا الجانب الأعظم من البلاد والتتار يهيمنون عليهم. وبالنظر إلى أن المرحوم علاء الدين كان ينظر إليكم بعين العطف، فلتكن خاناً. وسوف نكون في خدمتكم وسوف ننشغل هنا بالجهاد ». كما أن عاشق باشازاده قد رد نسب عثمان إلى أوغوز، ثم من أوغوز إلى نوح.

وبعد تفرق شمل القبيلة، تكف هذه الفكرة عن أن تكون صالحة. وعندئذ يجري الاجتهاد في تصوير العثمانيين في صورة الخلفاء الشرعيين للسلاجقة. وكان لابد على أية حال من العثور على الصلات التي يمكنها تبرير انتقال السلطة.

والمحاولات الأولى تجرى على استحياء. إذ لا يشير يازجي زاده إلا إلى العطف الذي أبداه السلطان علاء الدين تجاه عثمان. أما فيما يتعلق بعاشق باشازاده ونشري، فقد زجا بالسلاجقة في مناسبتين. فعندما يتجه إرطغرول صوب التخوم الحدودية، يخصص له السلطان المراعي الشتائية والصيفية، ثم، في عصر عثمان، يرسل إليه رتلان من الجياد وبيرقاً وچوقة عسكرية وشارات حاكم للمقاطعة. بل إن نشري يزعم أن السلطان علاء الدين كان يعتبر عثمان ابناً له لأنه لم يكن له وريث.

ونحن نعرف أن ذلك غير صحيح لأن السلطان الحاكم الأخير هو مسعود الثالث. وهذا النص مهم لأنه يشير إلى الجهد المبذول لإيجاد صلة نسب بين سلالة السلاجقة وسلالة العثمانيين، حتى وإن كانت صلة روحية. ووفقا لرواية سپاندوجينو، فإن محمداً الثاني كان يريد تأييد الزعم بأن العثمانيين ينحدرون من كومنيني تريبيزوند. لكن هذا الزعم لم يتسن له الثبات.

ولنتناول نقطة أخيرة. ففي جميع كتب الأخبار والأعمال الملحمية، تظهر فكرة الغازي، أي المجاهد في سبيل الله، بوصفها فكرة متغلغلة متكررة. فقد جرى تصوير عثمان وأورخان في صورة زعيمين لا يهدفان إلا إلى نشر الدين الإسلامي. وكان جميع المحيطين بهما مفعمين بمثل أعلى واحد: القضاء على الكفار العصاة الذين لا يريدون الإذعان لرفعة الإسلام. ألا يحمل أورخان في النقش المسجل على مسجد الشهادة، في بورصا، لقب «سلطان المشاركين في الجهاد والمجاهدين في سبيل الله»؟

وحتى إن لم يكن وارداً نفى قوة الدين، فإن هذه النظرة التبسيطية إلى حتما، وإن كانت وجدت صدًى واسعاً، ربما يصعب تأييدها بالنسبة لعصر عثمان وأورخان. فالأتراك الذين عبروا الدردنيل في الشطر الأول من القرن الرابع عشر قد وضعوا أنفسهم في خدمة البيزنطيين. وقد دافعوا قارة عن قضية خصمه چان الخامس باليولوج. ولم تكن المسألة البتة مسألة فتح، بل مسألة تقديم عون عسكري. فالأتراك يتواجدون في الأراضي البيزنطية بالصفة نفسها التي يتواجد بها القفالونيون.

وفي الأناضول، يقاتل مسيحيون في صفوف الجيش العثماني. وقد جال قص ميخال على صهوة جواده جنبا إلى جنب عثمان على مدار سنين عديدة قبل أن يتحول إلى اعتناق الإسلام. وفي سجل أوقاف خيرية يرجع إلى عامي ١٤٥٤ - ١٤٥٥ ويتعلق بمنطقة خوداوينديجار) وهي منطقة تمتد من نيقية إلى بيرجام، كانت بورصا عاصمة لها)، يشار إلى تيماري مسيحي اسمه أناستوس.

ولابد من الإشارة بالمثل إلى أن النقش المسجل على مسجد الشهادة لا يرجع إلى عهد أورخان، وإنما إلى عهد محمد الأول لأنه يحمل تاريخ ٨٢٠ هـ (١٨ فبراير ١٤١٧ - ٧ فبراير ١٤١٨). كما أنه يشير إلى الحريق الذي دمر مسجد أورخان إثر غارة للكرمانيين على بورصا في عام ١٤١٣، مما حتم إعادة تشييده. ولذا فإن الإعلاء من دور المجاهد في سبيل الله يبدو أنه قد صيغ لكي يوجه إلى الأمراء الأناضوليين، لحثهم على مد يد العون إلى العثمانيين الموجودين في الموقع الأمامي للعالم الاسلامي من ناحية، ولإلقاء اللوم على أولئك الذين يتخذون موقفاً معادياً لهم من ناحية أخرى. ومن ثم فإن فكرة الغازي تضاف إلى أفكار رئيسية أخرى بهدف تبرير هيمنة آل عثمان.

المجتمع

عند الحديث عن العثمانيين الأوائل، تظهر كليشيات واحدة لا تتبدل: ففي مقابل الصورة المثالية لرعاة يجوبون الريف مع أغنامهم، تمثل صورة المحاربين العتاة الذين يدمرون كل ما يصادفونه في طريقهم، أو أيضاً صورة المؤمنين المتعصبين الذين ينشرون ديانتهم بحد السيف.

ولنقرر أولاً أن العثمانيين الأوائل ليسوا بدواً بالمعنى الدقيق للمصطلح، أي أناساً يجوبون الآفاق دون أن يكون لهم موطن ثابت. فهم يحيون في قبائل ويمارسون مع أغنامهم الهجرات الفصلية. ففي الخريف، يهبطون إلى الوديان استعداداً لقضاء فصل الشتاء، وفي بداية الصيف، يرجعون إلى الجبل. وعلى الرغم من أنهم قد فتحوا في وقت مبكر عدداً من المدن وفتحوا بورصا في عام ١٣٢٦، فإنهم يواصلون سكنى الخيام حتى عام ١٣٢٩ حين يفجر أندرونيك الثالث معركة بيليكانون، كما يشير إلى ذلك المؤرخ البيزنطي چان كانتاكوزين. ومن جهة أخرى فقد كان على الامبراطور أن يحث الخطى لكي يصل قبل أن يتجه الأتراك من هناك إلى الهضاب الشجرة.

وبعد ذلك ببضع سنوات، يقابل ابن بطوطة أورخان فى نيقية، لكن المطران جورج پالاماس، الذى اقتيد إلى الأسر فى عام ١٣٥٤ إثر تفتيش سفينته على الضفة الشمالية للدردينيل، يجد أورخان فى مخيم صيفى بعد أن جاب مدن لامپساكوس (إپسكى) وبيجاي و(قره بيجا) وبورصا.

كما أن العثمانيين الأوائل ليسوا عازفين عن أية حياة مدنية. فقد قاموا، اقتداءً بالملوك المسلمين، ببناء سلسلة من المباني فى المدن حديثة الفتح. ففى بورصا كما فى نيقية، تزدهر المساجد والمدارس والمطاعم الشعبية والحمامات والجسور والخانات (مراكز التجارة). وهذه المنشآت، التى تشكل أحياناً مجمعاً عظيماً، تؤلف نواة حى جديد تدور حوله الحياة اليومية للسكان. فعلى مقربة من مسجد أورخان فى بورصا، يوجد حمام ومطعم شعبى ومطبخ وتكايا للمسافرين وحظائر لمطاياهم، كما يخبرنا بذلك مرسوم تأسيس مؤرخ فى ١٩ - ٢٨ ابريل ١٣٦٠. ومن ثم فإن الاعتناء لا ينصب على خلاص الروح وحده وإنما ينصب أيضاً على راحة البدن.

ويساهم أفراد العائلة الحاكمة والوجهاء بالمثل فى تزويد المدن بمنشآت نفع عام: فقد أنشأت نيلوفر، زوجة أورخان، مصلى وجسراً على الطريق القديم الذى يربط بين بورصا ومودانيا؛ وأنشأ علاء الدين، شقيق أورخان، تكية ومصلى فى بورصا؛ وأنشأ سليمان، ابن أورخان، مدرسة فى نيقية وحماماً فى نيكوميديا، هذا إن اكتفينا بهؤلاء. ومن بين المنشآت التى أقامها الأعيان، نذكر أيضاً مسجد حاجى حمزه ومسجد حاجى أوزبك، وكلاهما فى نيقية. كما أن لا شاهين باشا قد أنشأ منشآت دينية: مدرسة فى بورصا ومسجداً وزاوية ومدرسة فى مصطفى كمال باشا، التى كانت تسمى من قبل كيرماستى.

وإذا كان أهل البلاد يكفلون الصيانة، فإن القيادات العليا تقوم فى مرحلة أولى بإدخال تحويلات على المدن الأناضولية التى تتمتع بتراث إسلامى طويل. والفقير الأول فى مدرسة نيقية شخص يدعى داوود القيصرى. ونعرف من توقيعات مراسيم

الأوقاف الخيرية فى ذلك العهد أسماء المدن التى ينحدرون منها. قيصرية، كيرشيهير، قونية، سيواس، وهى فى الوقت نفسه مراكز حضرية هامة ينتقل الدين والمعرفة عن طريقها إلى التخوم الحدودية نفسها. ولنلاحظ مع ذلك أن العربية لا تكاد تجد من يتكلم بها، كما يشير إلى ذلك ابن بطوطة فى شىء من خيبة الأمل. فمما يثير دهشة الرحالة الكبيرة أن الزعيم الدينى فى جيوى، والذي يحمل فى خيلاء لقب الفقيه، يتكلم بالفارسية لا بالعربية.

ويسهم الإخوة فى توطين المسلمين فى المدن المفتوحة حديثاً؛ وهؤلاء الإخوة، وهم أفراد الحرف، يشكلون فى الوقت نفسه جماعة تآزر اجتماعى وروحى. والأكثر شهرة بينهم، لأن الإشارة إليه أكثر، هو الأخ حسن، ابن شقيق الشيخ ايدىالى، وهو نفسه والد زوجة عثمان. وهو يشترك فى حملات أورخان ثم يقيم فى بورصا حيث يبنى تكية. كما أنه أحد الحاضرين عند اقتسام تركة عثمان. ويشير سجل للأوقاف الخيرية يرجع إلى عام ٨٥٩هـ (١٤٥٤ - ١٤٥٥)، يحصى بين أمور أخرى التبرعات التى قدمها عثمان وأورخان، إلى أن عديدين من الإخوة قد استفادوا من سخاء العاهلين العثمانيين الأولين أو من سخاء أفراد العائلة. ففى منطقة صابانچا، يوصى سليمان باشا بأراض لصيانة أحد الجسور ويكلف أحد الإخوة بإدارتها. أما الزاوية التى أقامها أورخان فى نيقية تكريماً لذكرى ابنه (يرجع تاريخ مرسوم الوقف الخيرى إلى ٦ يونيو - ٤ يوليو ١٣٦١) فهى تدار من جانب عثمان ابن يوسف، الملقب بقره أو غلان، والذي يرث أحد بنيه، هو الأخ مصطفى، منصب المدير بعد موت أبيه. أما خديجة، ابنة أورخان، فقد أقامت زاوية، إكراما للأخ تورچا. وابن بطوطة، خلال ترحاله فى الأناضول، ينزل فى باليكيسير وجورله وجيوى ومودورنو فى زوايا يديرها الإخوة.

وإلى جانب سكان مدنيين مسلمين، يوطدون أقدامهم فى مدن مفتوحة منذ وقت قريب على حساب البيزنطيين، يحيا تركمانيون يؤيدون التقاليد القبلية التركية.

وإذا كان الأوائل ينشرون المعارف التي تدرس في المدرسة ومن ثم ينشرون العقيدة في أصولها، فإن الآخرين يفصحون عن دين شعبي يمكن وصفه بأنه مهرطق: تقديس على، زوج ابنة محمد، إجلال الأئمة الاثني عشرة، الاجتماعات السرية التلقينية.

وفي سجل الأوقاف الخيرية (١٤٥٤ - ١٤٥٥) الذي سلفت الإشارة إليه، يتمتع عديدون ممن يحملون لقب بابا (وهو لقب يمنح لكبير بعض طوائف الدراويش الهراطقة) بأراضٍ بفضل عدد من المراسيم الصادرة عن أورخان: إرميز بابا في ناحية يارحصار، وزكريا بابا وصارو بابا في ناحية ايرمينى ايلي، وقره بابا في ناحية اينيجول، وبابا آخر لا نعرف اسمه في ناحية جيرميچى. والقرية التي يحيا فيها هذا الأخير تسمى من جهة أخرى بابا ايلير، وهو اسم يحمله اتباع بابا الياس المسئول عن انتفاضة عام ١٢٤٠. وتوجد قرية بابا ايلير أخرى في منطقة ترحالا (سوما الآن) ، ملقبة باسم كوبيك شيخ (« الشيخ كلب ») : وهذا الاسم يثبت مرة أخرى أننا بإزاء أشخاص هراطقة، لأن الكلب، في الدين الاسلامي، يعتبر حيواناً نجساً. وقد أكد كاتب الأخبار عاشق باشازاده أنه من أحفاد بابا إلیاس. وهو يكرس في كتابه فصلاً للعلاقات بين تابع لهذا القديس، اسمه جييكلى بابا، وأورخان. ويستفاد من أقواله أن أورخان أمر ببناء الضريح وتكية ومسجد، جرى تجديده في حياته. وما يزال جزء من المباني قائماً إلى الآن. والآن تحمل القرية اسم بابا سلطان.

ومنذ تأسيس الدولة العثمانية، توجد فئة أخرى من الدراويش يمكننا وصفهم أيضاً بالهراطقة: الابدال. وقد حافظت بورصا - حتى منتصف هذا القرن على الأقل على بعض البقايا البسيطة لتكية ابدل مراد وتكية ابدل موسى. وتشكل الأحياء التي أقام فيها الدراويش اليوم جزءاً من المدينة، لكنها في ذلك العصر كانت خارج أسوار المدينة.

ولابد، أخيراً، من قول بضع كلمات عن السكان البيزنطيين. فباشيمير، الذي يتوقف كتابه عند عام ١٣٠٧، لا يتوقف عن رثاء حال مواطنيه الأناضوليين المعرضين للهجمات التركية والذين يهريون بحاجياتهم البسيطة إلى «المدينة» أي القسطنطينية. على أن الامبراطورية لا تفتقر إلى الرجال البواسل الذين يحاولون التصدي للعدو. والعثمانيون أنفسهم ينبهرون بالمقاومة التي يبديها في وجههم سكان بورصا وبعدد الضحايا الذين سقطوا صرعى المجاعة وانتشرت جثثهم في الشوارع وقت دخولهم المدينة، كما يذكر ذلك عاشق باشازاده.

لكن كثيرين من البيزنطيين لا يقاتلون إلا باسترخاء، لأنهم يشعرون أن السلطة قد خانتهم وتخلت عنهم. ومشروع أندرونك الثالث الخاص بتقديم العون إلى سكان بورصا عن طريق البحر لا يتحقق؛ وفي ظل أندرونك الثاني، كان المقاتلون محرومين بالفعل من الجياد ومن المال بسبب الضريبة التي طلبتها الدولة لدفع رواتب القوات الإضافية، الآلان. ولذا فلا يجب الاندهاش من سعى بيزنطيين عديدين إلى التعايش مع السادة الجدد. وألم يضرب البيت الامبراطوري نفسه المثل بتزويجه اميرات بيزنطيات لزعماء الكفار؟

ويشير شهود عيان مثل ابن بطوطة وجورج پالاماس، اللذين اجتازا بيثينيا اعتباراً من الربع الثاني للقرن الرابع عشر، إلى السكان اليونانيين. ويشعر پالاماس بالفرح الغامر عندما يكتشف أن العثمانيين، وهو أسير لديهم، يسمحون له بالإقامة مع اخوته في الدين. وبالرغم من المحنة التي يؤدي إليها الغزو التركي في القرن الرابع عشر، فإن الصلات بين يونانيي القسطنطينية واليونانيين الذين يعيشون تحت السيطرة العثمانية لم تنقطع. ففي عام ١٣٥٠. يبيع تاجر نبيذ يوناني من القسطنطينية لأحد البنادقة، المقيمين في المدينة نفسها، نبيذاً من تريجليا، أي نبيذاً وارداً من الضفة الجنوبية لبحر مرمرة، بمبلغ ٥٦٥ هيرييره. ونحن نجهل تاريخ فتح هذا الميناء، الحصن الهام لمؤخرة البلاد، إلا أن من المؤكد أنه كان في أيدي

الأتراك فى عام ١٣٥٠. وهكذا يجرى التكيف حياً أم كرهاً مع الموقف الجديدة. وتستمر الحياة.

* * *

لقد مر مايقرب من سبعة قرون منذ استقرار جماعة فكرة فى جنوبى منطقة منعطف نهر ساكاريا. على أن تحديد نتائج الوقائع التى ميزت العصر مايزال مهمة صعبة.

فالبعض يسترجع الأقوال المتقززة الصادرة عن شخص مثل پاشيمير أو عن شخص مثل كانتاكوزين فيما يتعلق بسقوط مدن بيثينيا، بينما يسترجع البعض الآخر ابتهاج شخص مثل عاشق باشازاده أو شخص مثل نشرى بنجاح البكوات العثمانيين الأوائل، والصدى الذى تعيده إلينا الأحداث عبر القرون يترجم تارة المرارة أو الدهشة من تفكك العالم المسيحى الذى عجل بسقوط بيزنطة، ويترجم تارة أخرى الانبهار أمام صعود العثمانيين الخاطف، تاركاً مع ذلك فى الظل كل مامن شأنه تلويث مجد السلالة. والحق أن مايتعين عمله هو وضع مولد الدولة العثمانية بجوانبه السامقة والهابطة فى إطاره التاريخى.

إن العثمانيين وأعوانهم، وقد أبعدوا عن بلادهم الأصلية ودفعهم سكان الأناضول صوب التخوم الحدودية، قد وجدوا أنفسهم منذ البداية بين فكى كماشة قوتين: المغول والبيزنطيين. ونادراً مايشار إلى أن ماكانوا يأخونه بيد كانوا يعطونه باليد الأخرى؛ أما إلى أى حد وحتى أى زمن فتحديد ذلك أكثر صعوبة. والخطر على الحدود الشرقية للإمارة خطر ماثل دائماً، وإن كان كتاب أخبار البلاط والمصادر الغربية تقلل من شأنه أو تتجاهله. وعن طريق نقش أو مصدر شرقى غير عثمانى أو ملحوظة مخصصة على وجه الحصر للاستخدام الإدارى نتعرف على شراسة الصراع مع الجيران الأناضوليين. وفى البداية، كان على العثمانيين أن يخافوا من حملات المغول التأديبية، وذلك بقدر ماأن البيزنطيين كانوا يتوجهون إلى الخان

بالشكوى منهم. وبرغم أن موقعهم كان على حدود دولة الخانات، فإنهم لم يكونوا أكثر عرضة للخطر من أمير حميد أو أمير أشرف، الذى أمر تيمورتاش، الحاكم المغولى، بإعدامه.

على أن انهيار دولة الخانات بعد موت أبوسعيد (١٣٣٥)، لايزيل مع ذلك كل خطر. فخلفاؤه أو من كانوا يعتبرون أنفسهم خلفاء له، أى الإيريتنيين والقاضى برهان الدين حتى تيمور (تيمور لنگ) وأوزون حسن فى القرن الخامس عشر، يواصلون الضغط على العثمانيين. على أنه لا عاشق باشازاده ولانشري يذكران المعركة التى شنها القاضى برهان الدين على السلطان بايزيد الأول فى كيركديليم. والهزيمة التى أنزلها تيمور وحدها هى الأبعد صدق بحيث يتعذر الصمت عنها.

والدين موضوع آخر ماثل فى جميع خطابات العصر ويتكرر الحديث عنه منذه. وباسم الدين الكاثوليكي يؤخر اللاتينيون عونهم للبيزنطيين؛ وباسم الدين الارثوذكسى يرفض هؤلاء الآخرون مقترحاتهم ويذهبون إلى حد إثارة العمامة على القلنسوة، وباسم الدين الإسلامى يندفع العثمانيون إلى اقتحام الاراضى البيزنطية. لكننا إذا درسنا الحياة اليومية، فسوف نكتشف أن المصالح الدينية غالباً تعلو على حماسات الروح. والقرن الرابع عشر قرن وحشى بشكل خاص، وقد نمى بين صفوف السكان إحساساً عميقاً بانعدام الأمن. ولم يكن بوسع أحد التنبؤ بما يخبئه له القدر فى الغد: فهناك خطر جر المرء إلى محنة حرب، أو بيعه كعبد إثر غارة مدمرة أو موته من ويا. وتتشكل الصداقات أو تنحل بمجرد حكم ضرورة اللحظة ويون أن يلعب العنصر أو الدين فى ذلك دوراً. ولا بد للمرء من الحذر من إخوته فى الدين قدر حذره من أولئك الذين يؤمنون بدين آخر، والحسابات التى أجريت خلال حملة الاميرال باجانينو دوريا من جنوة بين عامى ١٣٥١ و ١٣٥٢ تصور بشكل بالغ الكمال المناخ الذى كان سائداً آنذاك فى المشرق: فلما كان يتعين تدبير المال لملاء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية

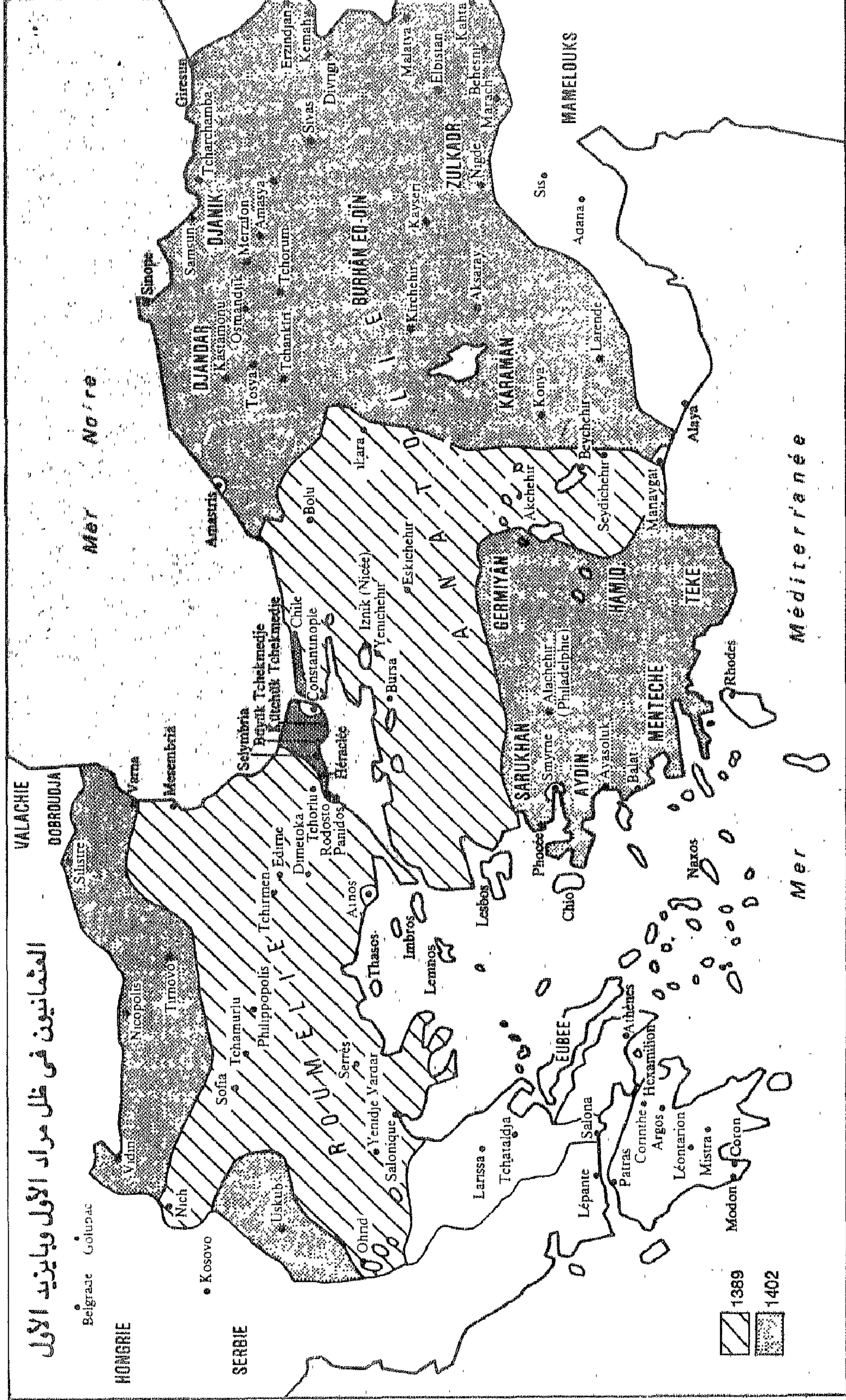
على سكان ميتلين وغاليپولى والاتجاه إلى أسواق العبيد لبيع رجال ونساء وأطفال
مختطفين من المدن الساحلية لبيزنطة، وذلك دون أدنى تأنيب للضمير. ولم يكن أهل
جنوة أفضل ولأسوأ من حلفائهم أو خصومهم. ولاتنسى أن جورج بالاماس،
مطران ثيسالونيك، يخطفه الأتراك، وأن خليلاً، ابن أورخان، يخطفه قراصنة
فوسيين.

وفى هذه البيئة بالتحديد توالد الدولة العثمانية. ان عثمان وأورخان، الموضوعين
على هامش العالم الإسلامى وفى وجه عالم مسيحى منقسم، قد تمكنا من ربط
الحظ والذكاء والقدرات العسكرية لكى يرتفعا على مسرح التاريخ.

حواشى الفصل الأول

- ١ - بك وبیه صیفتان لكلمة واحدة فى أزمنة مختلفة، والصیفة الأولى هى الأقدم.
- ٢ - وفقاً لتفسير آخر لنص شهاب الدین العُمري، من الممكن أن تكون هذه الزيارة قد تمت فى ١٣٣٢ - ١٣٣٤.
- ٣ - من المرجح أن اسم الإمارة مشتق من مصطلح جغرافى، إما أن يكون كاريسينیه، المنطقة التى يرد ذكر لها عند سترابون، أو كاريسوس، اسم أحد الأنهار فى تلك المنطقة، أو أيضاً سیراسییس، اسم مدينة جد قریبة تقع فى شمال - شرقى پیرجام، وليس من قره عيسى اسطورية.
- ٤ - تختلف المصادر فيما يتعلق بهذه النقطة؛ ومن الممكن أيضاً أن يكون الأمر خاصاً بالمدينة جد القریبة من أجيراً.
- ٥ - لابد وأن البلدة، التى لوجود لها الآن، كانت موجودة، وفقاً للمحوظة فى سجل عثمانى، قرب شارکوی الحالية.
- ٦ - من بین الروایات المختلفة عن موت سليمان، تظل هذه الرواية هى الأكثر انتشاراً.
- ٧ - لاشك أن الأمر خاص بحملة أمیدییه الساقویوی فى عام ١٣٦٦.
- ٨ - يرجع مرسوم الوقف الخیرى الذى وصل إلینا إلى عهد محمد الثانى.
- ٩ - أدت هذه التسمية إلى شىء من التشوش، إذ يُذكر أحياناً أن عثمان ينحدر من مدينة عثمان چيك الواقعة على بعد نحو ٢٠٠ كم إلى شمال - شرقى مدينة أنقره.
- ١٠ - كما يذكر ذلك كاتب الأخبار السلجوقى كريم الدين محمود، المنحدر من مدينة أكسارای.

العثمانيون في ظل مراد الأول وبابيزيد الأول



الفصل الثانى

صعود العثمانيين

(١٣٦٢ - ١٤٥١)

بقلم: نيقولا فاتا

مراد الأول (١٣٦٢ - ١٣٨٩)

كانت الأعراف التركية تعطى لجميع أبناء عاهلٍ راحلٍ حقاً متساوياً فى العرش: وأول من ينجح فى تأمين سيطرته على القوات وعلى الخزانة، هو الذى يفوز به ويمكن اعتباره حاكماً شرعياً. ومن الواضح أن مثل هذه المبادئ تهدد بنشوب حروب أهلية فى فترات انتقال السلطة، كما تهدد أيضاً بحدوث تدخلات خارجية مؤيدة، أو محفزة، للمعارضة من جانب مطالبٍ بالعرش حيل دون ارتقائه له. ويقدم التاريخ العثمانى أمثلة عديدة لذلك، وعلى مر القرون، سوف تجرى محاولات لتطبيق حلول مختلفة بهدف تجنب هذه الأزمات، وسوف تنجح هذه المحاولات أحياناً.

وعند موته، فى عام ١٣٦٢، يترك أورخان عدة أبناء: مراد، الذى سوف يخلفه، و خليل وإبراهيم. والمعلومات المتوافرة لدينا عن ذلك الزمن البعيد قاصرة، والمصادر المتناقضة غالباً والمتاحة لنا - وهى فى أغلبها كتب أخبار - قلماً تسمح بترتيب تسلسل الأحداث التاريخية ترتيباً مناسباً.

وكان مراد الأول قد خلف أخاه سليمان، فاتح غاليبولى الذى مات فى عام ١٣٥٧، فى قيادة الوحدات العثمانية المحاربة على الساحة الأوروبية. ولما كان مراد قد خاض جهاد الغزاة الذين كان يتمتع بدعمهم له، فقد كان مشاركاً بالفعل فى السلطة؛ وقد ظهر بوصفه الخليفة الطبيعى لأبيه، وعندما يموت هذا الأخير، فإن أعيان بورصا، العاصمة، يطلبون إليه الحضور. وبعد مبايعة مقاتلى المناطق الحدودية والعلماء له، يصبح أميراً شرعياً بالفعل.

ومن المرجح أن خليلاً، حاكم إزنيق (نيقيه)، زوج ابنة الإمبراطور البيزنطى جان الخامس، كانت له أوراقه التى يمكنه اللعب بها، وذلك بقدر ما أن الامارات الأناضولية، القلقة من التقدم العثمانى، كانت تهدد الحدود الشرقية. ومن المحتمل أن مراد الأول قد بدأ بالنضال ضد إخوته، الذين انتصر عليهم فى نهاية الأمر.

فهل كان هذا التنافس بين الإخوة مرتبطاً بالحملة على انقره والتى دارت نحو ذلك العهد؟ لاندري. لقد تمسك العثمانيون دائماً بالمدينة التى كانوا قد استولوا عليها من ايريتنا أوغوللارى السيواسى، فى عام ١٣٥٤، بفضل أزمة انتقال للسلطة. وفى أثر أحداث لا تتوافر عنها معلومات كافية، فإن الأمير محمد ايريتنا أوغلو، ربما رغبة منه فى أن يستفيد بدوره من أزمة انتقال السلطة العثمانية لاستعادة المدينة، يتوجه على رأس جنوده إلى انقره فى يوليو ١٤٦٤. وهكذا يقاتل مراد الأول حتى الخريف نوداً عن الحدود الشرقية للإمارة.

فتح روميليا

حتى عام ١٣٦٥، قلماً وجد مراد الأول، المنشغل فى الأناضول، الوقت للاهتمام على نحو فعال بثراس وللاستفادة من غاليبولى، رأس الجسر الممتاز فى أوروبا والذي كان شقيقه قد قدمه إلى السلالة الحاكمة فى مارس ١٣٥٤. وفى الأعوام التى تلت ذلك، كان التقدم التركى قد استمر تحت قيادة الأمير وواليه لاشاهين باشا وقادة مثل إفرينوس بك أو حاجى البيجى: فقد جرى احتلال ديميتوكا (ديديموتيك) فى نوفمبر ١٣٦١، بينما تقدم مراد، ربما بصورة مؤقتة، حول القسطنطينية، واستولى على تشورلو وميسينلى ولولييورجان، مستولياً أيضاً على حصون الطريق الممتد من أندرينوپل إلى القسطنطينية.

ومنذ أن أدى موت ايتيان دوشان، فى عام ١٣٥٥، إلى تمزق الإمبراطورية الصربية، لم تعد فى البلقان قوة قادرة على مقاومة الزحف التركى. وخوفاً من هذا

الزحف، يسعى القيصر البلغارى چان الكسندر إلى كسب ود الأتراك، مختصماً بذلك مع ملك المجر والامبراطور البيزنطى. وفى مواجهة هذا الائتلاف، يلتمس چان الخامس باليولوج مساعدة الغرب فى عام ١٣٥٥، واعدأ الكرسى الرسولى (البابا) بطاعة الكنيسة اليونانية له فى مقابل عون عسكرى. والواقع أن تشدد الطرفين لايسمح بتحقيق الوحدة الدينية^(١). على أن مساعى چان الخامس الدبلوماسية لم تذهب سدى بالكامل، لأن الهيراركية اللاتينية فى المشرق قد جرى التصريح لها بالدعوة للحرب الصليبية. وفى أول ابريل ١٣٦٤، حمل الدوق أميدييه الساقويوى الصليب إلى آقينون. وكان الهدف الرسمى للحملة هو الأراضى المقدسة، لكن هدفها الأول كان يتمثل فى الدفاع عن الدول اللاتينية فى اليونان وممتلكات البندقية وسميرن وبيزنطة.

ومن جهته، استعد لويس الأكبر المجرى لدفع الأتراك عن البلقان. وبعد أن شن هجوماً على البلغار، بدأ مستعداً للاتجاه ضد الأتراك فى ربيع عام ١٣٦٦، عندما اتجه چان الخامس، تحت إلحاح الموقف، إلى مقابله فى بودا. لكن الامبراطور البيزنطى لا يحصل على شىء من الملك المجرى، وفى طريق عودته، يحرمه أيضاً شيشمان من المرور عبر بلغارياً. وإذ يجد نفسه محاصراً فى قيدين، يدين بانقاذه فى نهاية الأمر لأميدييه الساقويوى. والواقع أن هذا الأخير كان قد غادر البندقية فى يونيو ١٣٦٦ على رأس اسطول شديد البأس. وبعد أن استولى على غالپولى (٢٣ أغسطس)، اتجه إلى القسطنطينية فى سبتمبر، وبعد أن استولى على عدة مدن على البحر الأسود، يتوصل إلى انقاذ چان الخامس. وفى ١٤ مايو ١٣٦٧، يسترد أميدييه من الأتراك إينياقوسيا (كوتشوك تشيكميجى) ويحرق بعد ذلك بعشرة أيام موقعهم فى قالونييرو (بويوك تشيكميجى؟): وعند رحيله إلى البندقية فى يونيو، يسلم جميع هذه الفتوحات للامبراطور البيزنطى.

وبالنسبة للأتراك، كان فقدان غالپولى حدثاً رئيسياً. فمراد، الذى كان حتى ذلك الحين محصوراً ضمن حدود آسيا الصغرى وغير حائز لقوة بحرية، يجد

نفسه، وقد صار محروماً من قواعده الأوروبية، تحت رحمة عون البيزنطيين أو البنادقة أو أهل جنوة، وقد استمر هذا الوضع قرابة عشر سنوات.

على أن أتراكاً قد واصلوا التقدم في روميليا، إلا أن من الصعب للغاية رصد الدور المحدد للعثمانيين بينهم. وقد أنتج الاستيلاء على أندرينوپل (إدرنه) وفرة من الأدبيات، وتتراوح التواريخ التي يقترحها المتخصصون بين عامي ١٣٦١ و١٣٧١. وكان من المسلم به منذ زمن بعيد أن مراد الأول قد استولى على المدينة غداة وصوله إلى سدة السلطة، في عام ١٣٦٢^(٢)، إلا أن من المؤكد أن اليونانيين كانوا مايزالون يسيطرون عليها (أو عادوا إلى السيطرة عليها) في عام ١٣٦٦: ولذا فإن الاتراك لابد وأنهم قد استولوا على أندرينوپل قرب ذلك التاريخ. ومشكلة تسلسل الأحداث التاريخية تثير مشكلة القوى التركية الموجودة آنذاك في أوروبا. فعند موت أورخان، كان للعثمانيين هناك مكان هام وأخذ في النمو. على أنه لا يبدو أن السياسة العثمانية الخاصة بتطويق القسطنطينية لم تبدأ حقاً إلا في ستينيات القرن الرابع عشر.

ولاشك أن العثمانيين لم يكونوا الوحيدين الذين تحركوا في ثراس وأقاموا بها: إذ كان حاجي البيجي قد وصل إلى هناك مع أوموربك الأيدينى، قبل العثمانيين؛ وكان إفرينوس بك، المنحدر من كاريسى، وفقاً للروايات العثمانية، قد انتقل إلى خدمة سليمان، شقيق مراد، وإن كان على ما يبدو بوصفه نداءً للأول؛ وشأنه في ذلك شأن حاجي البيجي، فقد كان يحمل أيضاً لقب بك، وهو نفس اللقب الذي كان قاصراً في البداية على أورخان ومراد الأول، في حين أن لاشاهين، خادم هذين الأخيرين، لم يكن غير باشا. وقد تعاظم استقلالهم اعتباراً من عام ١٣٦٢، بسبب غياب مراد وتبعثر قواته. والحال أن إفرينوس بك وحاجي البيجي هما اللذان سوف يسمحان بسقوط أندرينوپل، وذلك بدحرهما للأميرين الصربيين فوكاشين وچان أوجليبيشا نحو عام ١٣٧١ في وادي ماريتزا. ومن ثم فإن هذا الانتصار، الذي يفتح الطريق أمام الأتراك إلى مقدونيا، ليس عملاً من أعمال العثمانيين أنفسهم.

على أن العثمانيين لن يتأخروا عن فرض أنفسهم في أوروبا، وذلك بفضل سياستهم البيزنطية أساساً. ففي ختام المفاوضات التي أجريت بعد حملة أميديه الساقويوى الصليبية، اتجه چان الخامس إلى ايطاليا. وقد وصل إليها في أغسطس ١٣٦٩، وأعلن اعتناقه للعقيدة الكاثوليكية في ١٨ أكتوبر وجحد مشروعية الانشقاق في ٢١ أكتوبر. وقد توصل في البندقية إلى اتفاق مناسب للبيزنطيين الذين كانوا يخشون من اتساع الجمهورية بالتحالف مع مراد الأول وشراء سكوتارى (أوسكودار) منه. على أن الرحلة قد منيت بالفشل، لأن الامبراطور لم يتلق العون. بل إن صعوبات مالية قد حالت دون مغادرته البندقية؛ ولما كان ابنه أندرونيك، الذى كان ينوب عنه في القسطنطينية، لم يحضر لمساعدته، فقد اضطر ابنه الثانى، مانويل، إلى جمع المال وحمله بنفسه إلى البندقية.

وعند عودته إلى القسطنطينية في ٢٨ اكتوبر ١٣٧١، كان چان الخامس قد فقد كل أمل في الحصول على عون مسيحيي الغرب. وفي وجه زحف العثمانيين في ثراس، لم يعد أمامه من حل غير التفاهم مع مراد الأول. وقد تجلى هذا الاتفاق خلال تمرد ابنه أندرونيك: فهذا الأخير، الذى من المرجح أنه قد انزعج من تزايد حظوة أخيه مانويل، كان قد توصل إلى تفاهم مع أحد أبناء مراد الأول، ويدعى صاوچى، لتفجير تمرد مشترك ضد والديهما. وقد تمرد الأميران في مايو ١٣٧٣، وذلك، وفقاً لبعض المصادر، بمناسبة حملة اشترك العاهلان في القيام بها، وهو ما يعنى أن بيزنطة كانت آنذاك بالفعل في علاقة تبعية مع الإمارة العثمانية. وأيا كان الأمر، فإن الأبوين قد وحدوا قواهما ونقل مراد، بمساعدة چان الخامس، قواته إلى أوروبا: وكانت تلك هي المرة الأولى منذ فقدان غالپولى، وبفضل المساعدة البيزنطية وحدها، التى يجد الأمير نفسه فيها مع جنوده في روميليا. وعند هزيمة أندرونيك في ٢٥ مايو قرب العاصمة، فإنه يستسلم في ٣٠ مايو. أما فيما يتعلق بصاوچى، فقد أسر في ديميتوكا في ٢٩ سبتمبر وسلمت عيناه؛ ثم مات متأثراً بجراحه - ويتحريض من مراد الأول، فإن چان الخامس الذى أشرك ابنه مانويل - الذى جرى

إعلانه ملكاً شريكاً في ٢٥ سبتمبر تحت اسم مانويل الثانى - فى السلطة، قد لجأ بدوره، مستخلصاً فى ذلك دروس الأحداث، إلى سمل عيى أندرونىك وحبسه. لكن العملية لا تنجح بالكامل: فالأمير المتمرّد يظل بالنسبة لجان الخامس ولمانويل الثانى خطراً سوف يستغله مراد الأول. فعلى الفور، كان العثمانى هو الرابع الأكبر: لقد استعاد قدميه فى أوروبا وأصبح الامبراطور البيزنطى تابعاً له بلا نزاع^(٣).

وسرعان ما تسمح الأحوال الداخلىة البيزنطية للعثمانيين بتسجيل هدف جديد. فخلال رحلته فى إيطاليا، كان جان الخامس قد اقترح التنازل للبنادقة عن جزيرة تينيدوس (بوزجا آدا)، التى تهيم على مدخل الدردنيل؛ وخلال صيف ١٣٧٦، تؤدى معاهدة إلى إقرار هذا المبدأ بصفة نهائية. إلا أن أهل جنوة، المنافسين القدماء للبنادقة، كانوا معادين لهذه المعاهدة، إذ كانت لهم مصالح هامة فى جالاتا وفى البحر الأسود. ولذا فإنهم سوف يساعدون أندرونىك (الذى كان قد لجأ إلى جالاتا) فى تمرد جديد. وفى يوليو، فإن أندرونىك، الذى كان فى تلك الاثناء قد اعتمد على العون المادى من جانب مراد الأول لقاء وعد بطاعته وبدفع جزية، يحاصر القسطنطينية. وعند انتصاره فى أكتوبر، يقوم بحبس جان ومانويل. ولم يؤد انتزاع تينيدوس من أهل جنوة إلا إلى نتائج طفيفة، لكن المنتصر، الذى أعلن نفسه امبراطوراً تحت اسم أندرونىك الرابع، يرد غاليلولى إلى سيد العثمانى. وبعد اجتيازه المضيق بفضل اسطول جنوة فى الخريف، يسترد الأمير المدينة. ولن يُزحزح العثمانيون عنها بعد ذلك.

وهكذا، فبفضل سياسته البيزنطية يتمكن مراد الأول من التصرف مجدداً حسب هواه فى أوروبا، اعتباراً من عام ١٣٧٦ بل وربما منذ عام ١٣٧٣. وهو لم يكن قد طرد منها البتة تماماً، لكنه يتجه الآن إلى التوسع لى يصبح العاهل الوحيد للمنطقة.

وأيا كان دورهم السابق، فإن البكوات المحليين يجدون أنفسهم فى موقف تبعية،

كما يدل على ذلك تضخم ألقاب مراد الأول، الذى بعد أن كان يحمل لقب بك وأمير مثل ابيه، يصبح أمير الأمراء وسلطاناً. وقد تولى لاشاهين قمع حاجى البيجى بينما أمكن التوصل إلى تسويات مع الآخرين. وينتقل إفرينوس بك وآله، المقيمون فى أندرينوپل، إلى كوموتينى، ثم إلى سيريس، وأخيراً إلى ينيچى قاردار(جيانيتسا). وقد ظلت عائلتهم شديدة البأس فى تلك المنطقة على مدار قرون؛ ومن جهتهم، يغادر آل توراهاان منطقة مألقره متجهين إلى ثيساليا. ويشير دوام هاتين العائلتين على امتداد تاريخ الامبراطورية العثمانية وأهمية نفوذهما المحلى أيضاً إلى أن هؤلاء البكوات قد ظلوا أقوياء. على أنهم لم يكونوا منذ ذلك الحين فصاعداً أقل اقتصاراً على دور « سادة الحدود » (أوج بيليرى)، المكلفين بالجهاد فى تخوم امبراطورية عاهلهم العثمانى.

الزحف العثمانى فى الأناضول وفى رومانيا

بينما كانت الشروط التى تسمح بالفتح العثمانى للبلقان قد تهيأت، يزحف مراد الأول أيضاً فى الأناضول. وهنا أيضاً، يستند نجاحه إلى ضعف وانقسام الإمارات: جيرميان، تيكه، حميدىلى... فهذه الدويلات كانت قد فقدت جانباً كبيراً من مبرر وجودها منذ توقفها عن الاتصال بالمسيحيين. وقد جردها النمو العثمانى من قواها الحية باجتماعه ليس فقط المقاتلين، وإنما أيضاً العلماء الذين اغرتهم المناصب التى اتاحتها لهم الحاجات الإدارية للإمارة العثمانية. وكان الكرمانيون هم وحدهم الذين تخلصوا بلباقة من هذا المصير: فاعتباراً من أواخر ستينيات القرن الرابع عشر، كانوا قد تمكنوا، تحت قيادة علاء الدين، من توسيع أراضيه بدرجة هامة على حساب جيرانهم. ولذا فليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب فى أن الامارات الثانوية المحصورة بين الكرمانيين والعثمانيين قد طلبت العون ضد الأوائل من الآخرين، وأن الآخرين قد استفادوا من ذلك.

والحق أن هذه الفتوحات العثمانية التى استهدفت أشقاء مسلمين وأتراكاً قد

قوبلت بقدر كبير من الاستهجان، خاصة وأنها قد تمت بمساندة من مسيحيين تابعين. ولذا فإن المصادر العثمانية لاتقدم غير قليل من التفصيلات. وتذهب الروايات إلى أن أمير جيرميان، بمناسبة زواج ابنته في عام ١٣٨١ من بايزيد، ابن مراد الأول، قدم للعثمانيين سيمائونا وإجريجوز وتاوشانلى بل وعاصمته كوتاهيه بائنة. وعن طريق الشراء^(٩)، حصل مراد الأول من آل حميد اوغوللارى على أراضٍ واقعة بين أراضى إمارات تيكه وجيرميان وكرمان: بيشيهير، أكشيهير، سيد يشيهير، يالواچ... .

على أن چان الخامس ومانويل الثانى كانا قد استعادا السلطة فى القسطنطينية، بفضل عون البنادقة و بفضل عون مراد الأول، الذى وعداه بدفع جزية ضخمة، ومعونة عسكرية سنوية وبالتنازل عن فيلادلفيا، آخر الممتلكات البيزنطية فى الأناضول. وقد اضطر اندرونك الرابع إلى اللجوء إلى أصدقائه من أهل چنوة فى بيرا، الذين عانوا من حصار چان الخامس وحلفائه لهم بعض الوقت. وفى نهاية الأمر، يتم التوصل إلى اتفاق بين أهل چنوة والأتراك فى مايو ١٣٨١، ويفرض مراد الأول على تابعه البيزنطى الاعتراف بآندرونك الرابع وابنه چان وريثين شرعيين له والتنازل لهما عن سيليمبريا وهيراكليا وراديستوس وكذلك پانيديوس. ومن ثم فإنه يساهم مساهمة قوية فى تفتيت الامبراطورية البيزنطية: فچان الخامس يحكم فى القسطنطينية وآندرونك الرابع يحكم على ضفاف بحر مرمرة، بينما يحكم مانويل فى سالونيك فى أواخر عام ١٣٨٢ ويصبح ثيودور، وهو ابن آخر لچان الخامس، أميراً مستبداً للموره، فى عام ١٣٨٢ أيضاً.

ولايتأخر هذان عن الخروج على العثمانيين. ففي عام ١٣٧١، استفاد مانويل من الهزيمة الصربية لكى يستولى على سيريس، معوقاً بذلك الزحف التركى. وعند وصوله إلى سالونيك، يتبع سياسة عدوانية^(٤) إلا أنه يضطر، بعد نجاحاته الأولية، إلى التراجع امام هجوم الأتراك المضاد. ويستولى هؤلاء الآخرون على سيريس فى ١٩ سبتمبر ١٣٨٣، ثم يحاصرون سالونيك. ومن جهة أخرى تسقط صوفيا فى

أيديهم في عام ١٣٨٥، وتسقط نيش ولاريساً في السنة التالية. وفي سالونيك، يجد مانويل نفسه في وضع سيء ويفضل السكان المعادون له الاستسلام. وفي ٦ إبريل ١٣٨٧، يضطر الطاغية إلى الهرب من المدينة التي يدخلها الاتراك بعد ذلك بثلاثة ايام. وبعد دحره في ليسبوس، يهرب مانويل متستراً إلى تينيدوس. ولما كان جان الخامس قد رفض أن يستقبل في القسطنطينية ابناً كان موقفه المعادي للاتراك متعارضاً مع سياسته وتسبب في فقدانه لثانية مدن الامبراطورية، لم يعد أمام مانويل غير حل واحد أن يضع نفسه في خدمة مراد الأول. وقد ذهب إلى مقابلته في بورصا في أواخر صيف ١٣٨٧. وحتى عام ١٣٩٤، كان تابعاً مخلصاً للعثمانيين.

وفي الموره، لم يعد أمام ثيودور خيار يذكر. فبعد الاستيلاء على سالونيك، اضطر سادة ثيساليا إلى الاعتراف بهيمنة العثمانيين، الذين أصبحوا الآن جيراناً لدوق أثينا اللاتيني نيريو الأول الأكيايولي، والد زوجة ثيودور وحليفه. ولما كان هذا الأخير لم ينجح في كسر المقاومة السافرة الصادرة عن ولاته، فإنه لم يبق أمامه غير أن يحذو حذو أخيه ووضع الاتراك في صفه. ومنذ عامي ١٣٨٧ - ١٣٨٨، يناشد إفرينوس بك تدعيم سلطته عارضاً عليه تسليمه الأسلاب لقاء ذلك. وتؤدي حملة جرى شنّها في خريف ١٣٨٧ إلى تحقيق أمانيه. وبعد ذهابه لتقديم فروض الولاء لمراد الأول، يجري تثبيت ثيودور كتابع في إمارته الاستبدادية. وقد عمل على توطيدها وتوسيعها، حيث انتزع أرجوس من البنادقة وصار أراضى الولاة المتمردين. وهكذا، ففي غضون بضع سنوات، يشكل مراد الأول ويكواته في أوروبا امبراطورية لها شأنها فقد نجحوا في تحويل جميع الأمراء الباليولوجيين وعدد من الملوك الصربيين إلى الانضواء تحت السيادة العثمانية.

لكن الخطر يجيء من الأناضول: فعلاء الدين الكرمانى، الذى لم يكن بوسعه التسليم بتزعزع توازن القوى في آسيا الصغرى لحساب منافسه العثماني، يدخل في حرب ضد هذا الأخير. وعلى رأس قوات تتألف في معظمها من عناصر من

قبائل تركمانية، يهجم مراد على العدو بكل أسلحته. ويؤدي وجود وحدات لتابعيه المسيحيين الصربيين والبيزنطيين في صفوف قواته إلى النيل بدرجة جسيمة من صورة الغزوة^(٥). وصحيح أن مراد الأول كان يتحرق إلى تدعيم موقعه عن طريق انتصار في سهل قونيه، وهو ما يمكن أن يخفف من الانتقادات: والواقع انه قد ترك اراضيه لعلاء الدين الذي اعلن ولاءه.

وفي المقابل، فإن هذه الملاينة لم ترق كثيراً للجنود الصربيين، الذين حرموا من الأسلاب وعوقبوا أحياناً على أعمال النهب التي قاموا بها؛ وقد أدت هذه الملاينة إلى تعزيز المشاعر المعادية للأتراك والتي كانت قد أخذت في النمو آنذاك بين صفوف الصربيين. وهكذا فإن الأمير لازار قد توصل، عن طريق سياسة زواجية فطنة، إلى كسب القادة المحليين وتشكيل اتحاد معاد للأتراك مع ثفرتكو، ملك البوسنة. ومن جهة أخرى، رفض قيصر بلغاريا إعلان الولاء، وهكذا صار شن حملة ضرورياً. وعلى الرغم من الهزيمة العثمانية على يد أهل البوسنة في بلوشنيك في عام ١٣٨٨، فإن على باشا الجندرلي يقود عمليات فعالة في بلغاريا حيث يستولى على عدة حصون؛ ويضطر القيصر المحاصر إلى الوعد بدفع الجزية وبتسليم سيلبستر. وعندئذ يستدير العثمانيون لمحاربة جيوش الصرب والبوسنة المتحالفة: وفي ١٥ يونيو ١٣٨٩، بعد معركة صعبة، يحرز الأتراك النصر في سهل كوسوفو. ويتم إعدام لازار الذي سقط في الأسر. أما مراد الأول، الذي قاد المعارك، فيقتال. إلا أنه لما كان ابنه بايزيد حاضراً، فإن نقل السلطات يتم دون عواقب وخيمة بالنسبة للدولة. وبفضل انتصار كوسوفو، يرث العاهل العثماني الجديد امبراطورية راسخة الأركان في البلقان.

تكوين الامبراطورية وبناء الدولة

لا يقتصر عهد مراد الأول على متتالية من الانتصارات العسكرية، التي لم تكن مع ذلك كافية لتوطيد هيمنته على البلاد المفتوحة أو المغلوبة. ومنذ عهده، بل

ومنذ عهد اورخان، كانت قواعد الاحتلال العثماني قد ارسيت وطبقت. فمن وجهة نظر السلطان، يعتبر كل بلد مفتوح بحد السيف ملكاً له شرعاً وبشكل نهائي، أكان قد تم الاستيلاء على هذا البلد عن طريق جهاد ضد كافر أم تم انتزاعه من مسلم تضر تصرفاته بالجهاد. وقد رأينا كل الإمكانيات التي تتيح هذا الشرط الأخير! وإذا ما استسلمت مدينة من تلقاء نفسها، فإن العثمانيين لا يدمرونها. أما الحصن، فإنه، بمجرد الاستيلاء عليه، يجري هدمه أو احتلاله من جانب مستوطنة عسكرية عثمانية صغيرة، تشكل قاعدة لأعمال تدمير جديدة أو لفتوحات جديدة.

وتمضى سياسة الاستعمار (الاستيطان) إلى ما هو أبعد من ذلك: إذ يبدو أن ممارسة عمليات نقل السكان، الثابتة عند العثمانيين، قد بدأت منذ وقت جد مبكر، وذلك لأجل هدف عسكري بشكل رئيسي: نقل السكان من الأناضول إلى روميليا لتدعيم الجهاد. إلا أن هناك أيضاً انتقالات عفوية، تنطلق أحياناً من إمارات أخرى، وينشئ القادمون الجدد قرى أو أحياء منفصلة عن قرى وأحياء السكان الأصليين، الذين يتركون عن طيب خاطر لأسلوب حياتهم ولديانتهم. أما فيما يتعلق بالأرستقراطية المحلية، فهي غالباً ما تدمج في النظام التيماري(٦)، وهو حل مرن يكفل السكينة المحلية وتعزيز الجيش. وهكذا فسوف نصادف تيماريين مسيحيين في القرن الخامس عشر.

وبينما يستقر الغزاة على الحدود ويجري دمج القادة المحليين شيئاً فشيئاً، وذلك غالباً بفضل علاقات التبعية، ترسخ الإدارة العثمانية أقدامها في روميليا. فالعلماء الذين اجتذبتهم فرص المناصب والمخصصات – كان بوسع القاضى ان يكون تيماريّاً – سوف يُطَبَّعون الممارسات الإدارية الإسلامية، المتميزة بالتسامح مع غير المسلمين، في منظور نظام وإدارة حسنة وربحية مالية.

والحق أن قره خليل خير الدين باشا، مؤسس سلالة الوزراء الچندرليه، قد لعب دوراً أساسياً في بناء إدارة مركزية. فهذا العالم(٧)، قاضى بيليچيك، ثم إزنيق ثم

بورصا، سوف ينشئ منصب « قاضى مسكر » ، «القاضى الأعلى للجيش»، وهو فى واقع الأمر رئيس هيراركية العلماء حتى إنشاء منصب «شيخ الإسلام». ويجمعه بين رئاسة الإدارة وقيادة الجيش، فإنه قد اعتبر الصدر الأعظم الفعلى الأول. كما أنه قد لعب دوراً هاماً فى تكوين خزانة الدولة وإنشاء نظام الدفاتر التى شكلت أساس المؤسسة التيمارية. وفى ظل مراد الأول أيضاً، تم إنشاء أول بيليريك وكان حامل لقب هذا المنصب مسئولاً عن الإشراف على بكوات السناجق، أى الممثلين المحليين للسلطة والذين كانوا يديرون المدن والولايات بالاشتراك مع القضاة. وكان لاشاهين أول بيليريك لرومليا. أما البيلربيليك الثانى، وهو بيلربيليك الأناضول، فقد أنشأه بايزيد الأول فى عام ١٣٩٣.

وأخيراً، فإن الدولة العثمانية تدين أيضاً لمراد الأول ولقره خليل خير الدين چندرلى بواحد من أكثر ابتداعاتها أصالة: الانكشارية (بالتركية: ينيتشيرى، «القوات الجديدة») وأصلها هو حق الأمير فى خمس الأسرى المأسورين خلال جهاد (بينچيك/ بينچيك). ومن الأرجح أنه خلال استعباده مراد للسيادة على ثراس نشأت فكرة تكوين جيش من الخامة البشرية التى أتاحتها الغزوات. وقد بلغ التجنيد الكمال إثر ذلك مع إنشاء الديششيرمه^(٨)، «الحشد». وهكذا تتشكل فى ظل مراد الأول أسس الإدارة لما لم يعد بعدُ إمارة غاز، بل امبراطورية حقيقية بين أيدي حكام عثمانيين.

بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢)

على الرغم من الطابع غير المتوقع لمصرع مراد فى ساحة معركة كوسوفو، إلا أنه لم تحدث متاعب بشأن الخلافة. ففى سكرات موته، عين مراد خليفة له ابنه البكر بايزيد، الذى شارك فى المعركة. ولما كان الأمير الجديد قد نال الشرعية من أبيه، فقد اتاحت له الفرصة علاوة على ذلك للتمكن فوراً من الإمساك بناصرية السلطة. وفى تلك الاثناء يتخلص من أخيه الذى هب لمزاحمته فجرى إعدامه.

كان بايزيد يتمتع بشخصية قوية، كما يشير إلى ذلك لقبه، يلديريم، «الصاعقة». فهذا العاهل الذي يبلغ الخامسة والثلاثين من العمر كان قد أثبت بالفعل جدارته: فعند تعيينه نحو عام ١٣٨١ حاكماً لإمارة جيرميان القديمة، رعى المصالح الشرقية للامبراطورية وأثبت تميزه في المعارك. فهل يرجع لقبه إلى هذا الانتصارات أم إلى سرعة تحركاته؟ يبقى انه معروف بالنشاط وبالجسارة. ولما كان قد ربي على فكرة انه ابن أمير قوى، ولم يعرف الهزيمة، فقد كان لديه إحساس عظيم بعظمته. فهو، في نظره إلى نفسه، أكثر من مجرد زعيم للغزاة. وفي علاقاته مع تابعيه المسيحيين، كان يتصرف بوصفه ملكاً سيداً أكثر مما بوصفه مجاهداً. لقد خاض الجهاد، لكنه كان يشتهي أولاً أن يكون عاهلاً قوياً. وهكذا فعند أواخر عام ١٣٩٤، عندما كان سيداً لروميليا وللأناضول الغربية، يطلب إلى الخليفة العباسي في القاهرة منحه لقب سلطان الروم، مدفوعاً دون شك بالرغبة - أو بالحلم - في إحياء الامبراطورية الرومانية العالمية تحت صولجان إسلامي.

ذكياً، جسوراً وسريعاً، متميزاً بعقل مفتوح لكنه يميل إلى الهيمنة ولا يهتم كثيراً بأراء الآخرين، هكذا يظهر بايزيد الأول في مرآة التاريخ المشوهة.

العمليات في الأناضول

سرعان ما تكشف الامبراطورية التي خلفها مراد عن هشاشتها. فسعيها إلى تجنب جرح مشاعر المسلمين، وعجزاً منه عن الاحتفاظ إلى الأبد بأراضي الأمير الكرمانى علاء الدين، أثر ملايين هذا الأخير. ومن هنا جاء الخطر: ذلك أن علاء الدين، مستفيداً من غياب العثماني، الذي كان آنذاك منشغلاً في أوروبا، يجمع حوله غالبية البكوات الأناضوليين: القاضي القوى برهان الدين السيواسي وسادة صاروخان وجيرميان ومينتشي وحميديلي الذين يشنون الهجوم. ويسترد يعقوب بك الجيرمياني الأراضي التي كان قد تم التنازل عنها لشقيق زوجته بايزيد في عام ١٣٨٧ ويستولى القاضي برهان الدين على كيرشيهير بينما يستولى علاء الدين على بيشيهير ويتقدم حتى ايسكيشيهير.

وهكذا فإن بايزيد. بمجرد ارتقائه العرش، يضطر إلى الرد. وعند انتقاله إلى بورصا، يحشد جيشاً. وتلعب فيه القوات المسيحية الإضافية دوراً هاماً، فقد ساعده مانويل الثانى الپاليولوجى وچان السابع الپاليولوجى، كما ساعده ستيفان لازار يقيتش، على رأس وحدة صربية. أما سليمان الجندرى، الذى كان يحكم كاستامونو، فهو ينضم هو الآخر إلى العثمانيين الذين كانوا قد ساعدوه ضد أبيه.

ويشرع بايزيد بإعادة الفتح منذ شتاء ١٣٨٩ - ١٣٩٠. وعلاوة على فيلادلفيا (الاشيهير)، آخر الممتلكات البيزنطية فى الاناضول، والتي تم الاستيلاء عليها فى أواخر عام ١٣٩٠، فإنه يضم إمارات صاروخان وأيدىن ومينتيشى وحميدىلى وجيرمبيان. وهكذا، فباستثناء سميرن، الواقعة دائماً فى أيدى فرسان رودس، تدخل جميع الجهات الغربية لآسيا الصغرى تحت السيطرة العثمانية. وفى مايو ١٣٩٠، يثبت بايزيد الامتيازات التى كانت قد منحت سابقاً للبنادقة من جانب اميرى افسس وميليت، وهما مكانان سوف يتحولان إلى قاعدتين لشن حملات ضد الجزر المسيحية.

ويظل علاء الدين الكرمانى المنافس الحقيقى. وفى الخريف، يسترد بايزيد بيشيهير ثم يحاصر قونيه. وتسقط نجده وأكشيهير وأسكاراى بدورها، لكن الوضع يتبدل فجأة. فالتوسع نجاحات العثمانيين يزعج الجندرى: ذلك أن توحيد الاناضول تحت الصوچان العثمانى، والذى جرى النهوض به بشكل واسع، يهدد إمارته هو إلى أقصى حد. ولذا فهو يرى أن من المستحسن قلب التحالفات، ويتقرب إلى القاضى برهان الدين الذى يعقد معه اتفاقاً معادياً للعثمانيين، ويجرى معه محادثات حول المعونات التى يجب تقديمها للكرمانى. ولاشك أن هذا الخطر يسهم فى إقناع بايزيد بالتعامل مع علاء الدين المغلوب. وبموجب الاتفاق المعقود بينهما، يحتفظ بالاراضى المفتوحة خلال العام، بينما يبقى علاء الدين فى شرقى تشارشامبا.

الوضع فى بيزنطة

عاد بايزيد إلى قضاء الشتاء فى بورصا، مصحوباً دائماً بالأميرين البيزنطيين. ومنذ موت أندرونك الرابع فى يونيو ١٣٨٥، فإن ابنه، چان السابع، الذى أخذ على عاتقه تبنى مطالب أبيه، قد أفاد من الدعم النشط من جانب أهل چنوة. ورأى الأمير العثمانى الجديد، الذى أبلغ بالمخططات التى تستهدف القسطنطينية، فى هذه الصراعات الداخلية فرصة لتقوية نفوذه. وهكذا، فبمساعدة من أهل چنوة، وكذلك من بايزيد، يزحف چان السابع، المدعوم بقوات تركية، على العاصمة. وفى ١٣ أبريل ١٣٩٠، يدخل المدينة، مرغماً چان الخامس (الذى انضم إليه ابنه مانويل) على التحصن فى قلعة باب الذهب.

وقد بدت سلطة چان السابع منيعة، إلا أنه كان من المستحيل عليه زحزحة الامبراطور العجوز من معقله. وقد نجح مانويل فى الهرب وحشد اسطول سمح له بالمسارعة إلى انقاذ أبيه، وتم طرد الغاصب فى ١٧ سبتمبر ١٣٩٠. وهذا الانتصار لا يدين للأتراك على نحو مباشر بشىء، إلا أنه لم يكن ممكناً إلا بسبب حياد بايزيد العطوف. وكان لابد من الاعتراف بالدين الواجب سداذه للعثمانى، وذلك بقدر ما أن هذا الأخير كان بوسعه دائماً استخدام وسيلة الابتزاز التى مثلها چان السابع. ومن ثم فقد كان على مانويل أن يقدم خدمة عسكرية. وفى الجيش العثمانى، وجد نفسه رهيناً بقدر ما كان تابعاً: فعن طريق التهديدات التى تستهدف مانويل، تسنى لبازيد الحصول على موافقة چان الخامس على هدم حصون قلعة باب الذهب. وهكذا تعزز الضغط التركى. وانزوى الامبراطور فى قصره ثم مات فيه فى ١٦ فبراير ١٣٩١.

وبمجرد وصول الخبر إلى مانويل، فإنه يتمكن من الهرب والإمساك بزمام السلطة فى القسطنطينية مما يثير بالغ غضب بايزيد، الذى يستسلم للأمر الواقع لكنه لا يخفف الضغط. ويظل الملك مانويل الثانى تابعاً، مجبراً على الخدمة العسكرية

وعلى دفع جزية. ويطلب بايزيد إنشاء حى فى المدينة مخصص للتجار الأتراك وتنصيب قاضٍ. وفى نهاية الأمر، يتكشف أن سلطة الامبراطور تنحصر منذ ذلك الحين ضمن حدود المدينة المسورة. ويصعب تحديد ما إذا كان أحد القضاة كان موجوداً آنذاك فى القسطنطينية. إلا أنه من المؤكد أن مانويل الثانى قد غادر عاصمته فى ٨ يونيو ١٣٩١ للاشتراك فى حملة بايزيد فى الأناضول.

حملات جديدة فى الأناضول

كانت حملة عام ١٣٩٠ ضد الكرمانى قد حددت الخطر الذى يمثله الأمير علاء الدين. وفى بداية صيف عام ١٣٩١، سعياً إلى وضع حد لهذا الخطر، يزحف بايزيد على كاستامانو. وفى يونيو، يصبح سيداً للإمارة التى تم قتل أميرها، سليمان الثانى. وينجح العثمانيون فى ضم كل إمارة الجندرية، باستثناء سينوپ، التى بقيت فى أيدي شقيق سليمان الثانى.

وإثر ذلك يشرع بايزيد بسلسلة من العمليات الرامية إلى توسيع نفوذه فى الأناضول وإلى الحد من نفوذ القاضى برهان الدين السيواسى، الذى يبدو أنه قد سارع إلى مساعدة سليمان فى الوقت الذى أعلن فيه موت هذا الأخير. وعندئذ يتوجه بايزيد إلى الشرق، صوب بقره وسامسون، حاشداً الأمراء المحليين، طوعاً أو كرهاً، ثم يعاود الهبوط صوب الجنوب حتى عثمان چيك، ومن هناك يسعى إلى كسب إذعان أماسيا: وهو ما يعنى استفزاز برهان الدين فى عقر منطقة نفوذه. ولما كان كل اتفاق مستحيلاً، فإن الاشتباكات العسكرية تستمر، إلا أن مما لا شك فيه أنه لا تحدث معركة حقيقية، إذ يفضل أمير سيواس الانسحاب أمام جيش عثمانى أقوى بكثير من جيشه. أما انتصار تشوروملو، الذى ينسبه إليه كاتب سيرته ابن أردشير، فمن المرجح أنه لم يكن أكثر من مناوشة. وفيما يتعلق بالأمراء الصغار فى المنطقة - آل تشان اوغوللارى فى ميرزيفون، وآل تاج الدين اوغوللارى فى تشارشامبا وأمير بقره وأمير أماسيا - فإنهم ينحازون إلى صف بايزيد. وعلى وجه

الإجمال، فإن حملة الأناضول، التي تنتهى فى غمرة شتاء ١٣٩١، تكلل بالنجاح. لكن السلطة العثمانية لن تتوطد بشكل تام فى آسيا الصغرى مابقى يتربص بها القاضى برهان الدين وعلاء الدين الكرمانى.

على أن بايزيد يبدو أنه يريد الآن أولاً إنهاء خطر الجندرليه. وقد رأى العثمانيون مهاجمة سينوب عن طريق البحر فى عام ١٣٩٢ وجمعوا اسطولاً لهذا الهدف. فهل كان ذلك بسبب التدابير التى اتخذها البنادقة المنزعجون أم بسبب التهديدات المجرية على نهر الدانوب؟ لقد تخلى بايزيد عن حملته الاناضولية.

الزحف فى روميليا (١٣٩٣ - ١٣٩٦)

بعد معركة كوسوفو، بينما كان بايزيد منشغلاً فى آسيا الصغرى، كان أمراء الحدود الأتراك يدعمون السيطرة التركية فى اوربا. فقد قام بييت باشا بإخضاع الصربى فوك وأقام فى سكوبيا (اوسكوب الأتراك) المفتوحة فى عام ١٣٩١؛ وشن فيروز بك ولاشاهين غارات فى البانيا. وفى أعوام ١٣٩٣ - ١٣٩٥، ينجح العثمانيون فى طرد ستراتسيميروفيتش، السيد الاقطاعى للشاطر الشمالى للبلاد، والذى يلجأ إلى البنادقة. وينجح هؤلاء الآخرون من جهتهم فى الاستيلاء على آليسيو ودوراتسو (١٣٩٣) وديفاستو (١٣٩٦)، بينما يسعى العثمانيون إلى استمالة السادة المحليين عن طريق عوائد التيمارات. وهكذا تتأسس الإدارة العثمانية فى البلاد: إذ يجرى تنصيب قضاة وبكوات للسناجق وسباهيين. ومن جهته، يفتح إقرينوس بك ثيساليا.

على أن الموقف لم يكن فى جميع الأنحاء بهذه الروعة، وكانت الأخطار محدقة بالحماية العثمانية فى بلغاريا. فميرسيا، أميرقالاشيا، تحت الحماية المجرية، كان قد تمكن بالفعل من احتلال دوبروجا وسيلستر، على الضفة اليمنى لنهر الدانوب. ويسعى المجريون إلى توطيد اقدامهم فى فيدين. ويرد بايزيد على ذلك بقوة، بعد احتلال العاصمة تيرنوفو (١٧ يوليو ١٣٩٣)، تنصوى بلغاريا الدانوبية تحت سيطرة

الاتراك المباشرة، بينما ينسحب القيصر شيشمان إلى نيكوبوليس بوصفه تابعاً عثمانياً. ثم يطرد بايزيد ميرسيا من الأراضى التى كان قد فتحها مؤخراً.

وبعد استعادة زمام الموقف، يرى بايزيد أن من الضرورى تأكيد قوته بتوجيه ضربة كبرى فى شتاء ١٣٩٣ - ١٣٩٤. ويقع هذا الحدث الغريب فى مدينة سيريس حيث يجتمع بايزيد مع مختلف تابعيه المسيحيين كل على حدة. ومجتمعين تحت رحمته، لايمك هؤلاء الأمراء غير الانزعاج، بقدر ماأن مشهداً كثيباً ينتظرهم. فثيودور، أمير المورة المستبد، يتعرض للاتهام من جانب ماموناس، أمير مونمقاسيا، الذى كان قد أنكر تابعيته له. كما أن كل واحد منهم يجد من يتهمه. ويهدد بايزيد بقتلهم كلهم! إلا أن جميع الأمراء يرجعون بحرية إلى إماراتهم، باستثناء ثيودور، الذى لم يقبل الأمير الإفراج عنه إلا إذا سلم مدناً مختلفة. إلا أنه إذا كان بايزيد قد أكد سلطته، فقد جر ذلك إلى انتهاء الخضوع البيزنطى، ذلك أن مانويل الثانى، الغاضب والمصر على الكف عن التنازل، يتجه إلى الغرب.

كما تشير واقعة ماموناس إلى استصغار بايزيد لشأن البابليولوجيين، لأنه قد وضع أمير المورة المستبد على مستوى واحد مع ماموناس، الذى كان ثيودور يعتبر نفسه سيداً له. وبالنسبة لبازيد، فإن إقطاعيات مثل مونمقاسيا إنما تتبعه هو وحده، وهو يشق طريقه عبر ثيسالى، بعد أن حبس ثيودور، الذى لم ينو الإفراج عنه إلا بعد تسليم تلك المدينة. إلا أنه عندما تجرى مطالبة الأمير المستبد برد أرجوس، يهرب هذا الأخير ويرجع إلى المورة. ويكتفى بايزيد بإرسال حملة تأديبية إلى الپيلوپونيز. وسرعان ما يضم دوقية سالونا (أمفيساً) اللاتينية.

وإلى تلك الفترة نفسها، أى إلى ابريل ١٣٩٤، تنسب بعض المصادر استيلاء ثانياً على سالونيك، التى كان مراد الأول قد فتحها مع ذلك فى عام ١٣٨٧: فهل نفهم من ذلك أن المدينة قد نزعت فى تلك الاثناء النير التركى أم أن العثمانيين قد وطلدوا، بعد قطيعتهم مع البابليولوجيين، إدارة مباشرة أكثر وأشد قوة؟

وهكذا فإن بايزيد يترك ثيودور لمصيره ويتجه إلى محاصرة القسطنطينية منذ ربيع عام ١٣٩٤. أما سبب هذا التغيير للاستراتيجية فإننا لانعلمه. فهل اضطر إلى التخلي عن القتال امام احتمال مواجهته لمقاومة مستميتة؟ أم أن التهديدات الأولى الصادرة عن تيمور لنك قد دفعته إلى الارتداد على عقبيه، مجازفاً بالبقاء أمام القسطنطينية عندما تبين أن الفاتح الشرقي قد اتجه صوب الهند؟ لقد كانت تلك هى الفرصة للاستفادة من عداوة مانويل الثانى لتحقيق حلم قديم: فتح المدينة. لكن الهجمات الأولى تصطدم بالقلاع البيزنطية الحصينة: وعندئذ يبدأ حصار سوف يستمر حتى نهاية عهد بايزيد. ومن جهته، فإن مانويل الذى تمكن من الصمود، سوف يسعى إلى الفوز بمساعدة مسيحيى الغرب له. وتتمكن البندقية من إرسال المؤن اليه، لأن الأتراك لا يحكمون السيطرة دائماً على البحار.

وفى جميع الأحوال تصمد بيزنطة. فقد تمكن ثيودور من استرداد مونمقاسيا (يوليو-اغسطس ١٣٩٤) بمساعدة البنادقة الذين تنازل لهم عن أرجوس فى ٢٧ مايو. لكن خصوماته مع شارل توتشو، دوق اثينا، تتيح فرصة التدخل لإفرينوس، الذى طلب اللاتينى مساعدته. ويتعرض ثيودور للهزيمة فى مستهل عام ١٣٩٥. على أن الأتراك الذين تركوا المورة بسرعة، يصبحون من جديد سادة الموقف.

وعندئذ يخرج بايزيد فى حملة ضد فالاشيا. وبدعم من تابعيه الصربيين، يدخل البلاد. وبعد معركة روفين غير الحاسمة (١٧ مايو ١٣٩٥)، يضطر ميرسيا، عميل المجرىين، إلى الرضوخ. ثم يزحف العاهل العثمانى على نيكوپوليس ويأمر بإعدام القيصر شيشمان (٣ يونيو ١٣٩٥). والآن يسيطر الأتراك على دوبروجا. وتحتل حاميات عثمانية نقاط عبور الدانوب. ومنذ ذلك الحين فصاعداً لا توجد دولة عازلة بين الدولة الكاثوليكية الأولى وأراضى بايزيد.

حملة نيكوپوليس الصليبية

امام زحف العثمانيين، يشعر سيچيسموند، ملك المجر، بالانزعاج ويتحرك

بمساعدة الغرب، وتتخذ البندقية موقفاً متحفظاً: فهي على الرغم من قبولها تسليح أسطول لسد المضائق، تحرص على البقاء في سلم مع الأتراك الذين يحسنون معاملتها ويتاجرون معها. أما فرنسا فهي تهب خلافاً لذلك إلى تأييد حملة صليبية كانت تطمح في خوضها حتى الأراضي المقدسة. ومن جهته، يتجه مانويل الثاني إلى تجهيز عشر سفن حربية على نفقة سيجيسموند، الذي سوف يدعمه أيضاً فرسان رودس وفرسان برغونيون تحت قيادة وريث الدوق الشخصية. وعندئذ سوف يجرى حشد جيش هائل في بودا. ويود سيجيسموند جر الأتراك وإرهاقهم عبر زحف طويل. لكن الفرنسيين، الذين يرفضون الصبر، يتمسكون خلافاً لذلك بالزحف ضدهم دون تأخير. ويهدر الجيش في أواخر أغسطس، إذ يهبط إلى وادي الدانوب حتى فيدين، التي كان يدافع عنها سارسيمير، التابع البلغاري للتركي. وتسقط المدينة. ثم يجيء الدور على راهوفا، التي يتعرض سكانها لمذبحة مريعة.

وفي بداية سبتمبر ١٣٩٦، يبدأ الصليبيون حصار نيكوبوليس. وبعد انضمام ستيفان لازاريقيتش الصربي إليه في الطريق، يتجه بايزيد إلى ملاقاتهم. وتدور رحى المعركة في ٢٥ سبتمبر ١٣٩٦. ويُهْزَمُ المسيحيون هزيمة نكراء، يتحمل المسؤولية الرئيسية عنها الفرسان الفرنسيون ذوو التقاليد البالية. فارتكاباً منهم للخطأ نفسه الذي ارتكبه في كريسى، يندفعون إلى الهجوم. وتراجع الطلائع والخطوط الامامية التركية أمامهم، لكن بايزيد بعد ذلك يتمكن من اختراق وإنهاك فرسان الفرنجة، الذين تتمكن صفوفه المحتشدة حوله على قمة ربوة من صدهم وتشتت شملهم في نهاية الأمر. وسرعان ما يستفيد الفرسان العثمانيون من الذعر الذي يدب ساعتها بين صفوف الفرنسيين. وعندما تصبح الهزيمة مؤكدة، فإن قالاشي ميرسيا وترانسلفانيي فويغود سينبرجن يتركون المجريين والألمان في وجه العثمانيين الذين يحصلون على دعم ستيفان لازاريقيتش. وسوف تؤدي هذه الهزيمة التي لاتنسى إلى إطفاء حماس الفرنسيين لشن حرب صليبية إلى الأبد. فقد تم ذبح غالبية الأسرى، بينما جرى تحويل آخرين إلى عبيد أو تم الاحتفاظ بهم بهدف

الحصول على فدية. وكانت تلك هى الفرصة لقيام اول علاقات دبلوماسية بين مملكة فرنسا والباب(العالى).

وقد أدى هذا الانتصار الهائل إلى تزايد هيبة العثمانيين وإلى تحصين موقعهم فى البلقان. فهم الآن يملكون كل بلغاريا التى سقطت آخر أرض مستقلة فيها، وهى قيديين، فى أيديهم. وكانت المجر والغربيون قد تعرضوا لزعة جسيمة بما لايسمح لهم بإطلاق أيديهم فى البلقان. وقد شهدنا سياسة الاستيطان التى كان العثمانيون يتبعونها آنذاك فى البانيا. وقد آن الأوان أيضاً لكى يعاودوا الظهور فى المورة، التى غزتها قواتهم فى صيف ١٣٩٧ بأوامر من تيمور تاش ويعقوب باشا. وفى ٣ يونيو، يستولون على أرجوس ويذبحون سكانها ثم يحاصرون ليونتاريون وكورنثة، دون طائل. فلما كان البنادقة، الذين طلب ثيودور، الأمير المستبد، مساعدتهم قد رفضوا التورط، فإنه يتجه إلى فرسان رودس، الذين يعرض عليهم مدينة كورنثة منذ عام ١٣٩٧، ثم يعرض عليهم، فى عام ١٣٩٩، التنازل عن الإمارة الاستبدادية كلها. وتتم الصفقة فى الواقع، حيث يحتفظ ثيودور بحق إعادة الشراء، والذي سوف يستخدمه فيما بعد. ومنذ ذلك الحين فإن وجود الفرسان - اللاتينيين الذين لا يتمتعون بقبول السكان الارثوذكس - يحمى الإمارة الاستبدادية من الاختراقات التركية.

وفى القسطنطينية نفسها، يبدأ الحصار مرة أخرى. وهذه المرة يهاجم بايزيد أيضاً اهل چنوة فى جالاتا. لكن الاتراك لم تكن لديهم بعد إمكانيات الانتصار على الاستحكامات المذهلة وعلى بسالة المدافعين التى لاتزعزع. ويخفف الأمير من ضغطه فى عام ١٣٩٧ مع حفاظه على الحصار. وشأنه فى ذلك شأن اخيه ثيودور، لم يكن أمام مانويل الثانى من مورد غير التماس عون قوى الغرب. وتجىء الاستجابة الأكثر أهمية من شارل الرابع ملك فرنسا، الذى يرسل فى صيف عام ١٣٩٩ قوة من ١٢٠٠ رجل تحت قيادة چان لومينجر، مارشال بوسيكو، وهو

محارب قديم فى نيكوپوليس. وتسمح هذه المساعدة بغارات رائعة، من بينها غارة وصلت إلى نيكوميديا (إزميت). لكن بيزنطة كانت بحاجة إلى مساعدة أكثر أهمية، خاصة المساعدة المالية. وعندئذ يقرر مانويل السفر إلى فرنسا فى أواخر عام ١٣٩٩، تاركاً الوصاية على العرش لابن شقيقه وعدوه القديم، جان السابع. ولا يرجع إلا فى يونيو ١٤٠٣، دون أن يتمكن من الحصول على شىء ثابت. وقد استمر الحصار خلال حكم جان. لكن هذا العمل السابق لبايزيد قد اضطر إلى أن يعيد إليه سيلمبريا (سيليورى) وجميع الأراضى الواقعة خارج الأسوار قدر استطاعته. لكنه يعد، فى عام ١٤٠٢، بعد أن فقد كل أمل، بتسليمها إلى بايزيد إذا ما انتصر على تيمورلنك. والحق أن بيزنطة كانت قد احتفظت مع هذا الأخير، فى ظل مانويل بالفعل، بعلاقات مبنية على عداوتهما المشتركة للعثمانيين وأن هزيمة هؤلاء الأخيرين سوف تغير، بصورة مؤقتة، مسار التاريخ.

الحملة الأخيرة فى الأناضول

بطبيعة الحال، استفاد الأمير علاء الدين الكرمانى من غياب منافسه العثمانى، المشغول ساعتها فى أوروبا. فبعد استرداده للأراضى التى كان قد تم التنازل عنها خلال الاتفاق السابق، يتجه إلى الهجوم زاحفاً على انقره وبورصا. ويمضى بايزيد لمواجهة من جديد. وهو يذهب هذه المرة إلى آخر مدى، متاكداً من رسوخ مؤخراته فى أوروبا. ويلجأ علاء الدين، بعد هزيمته، إلى قونية، التى يسلمه سكانها إلى بايزيد. ويأمر هذا الأخير بإعدامه ويضم كرمان (خريف ١٣٩٧). تلك كانت بداية الفتح الحاسم للأناضول، حيث اختفت باختفاء الإمارة الكرمانية العقبة الرئيسية أمام الزحف العثمانى. وفى عام ١٣٩٨، تسقط أراضى القاضى برهان الدين بدورها. أما عاصمتها، سيواس، فسوف تشكل قاعدة ممتازة لعمليات أخرى.

وفى عام ١٣٩٩، يعاود تيمورلنك الظهور فى المنطقة. ونظراً لانزعاجهما، فإن عاهل بغداد وقره يوسف، أمير إمارة الكبش الأسود - آل قره قويونلوار، المقيمين

فى الشمال الشرقى للاناضول - يحرضان العثمانيين ضد الأمراء المحليين المشمولين بحماية تيمورلنك. ويجرى تكليف سليمان، الابن البكر لبايزيد، بشن عمليات فى أرمينيا وفى وادى الفرات حيث تعلن مدن عديدة خضوعها. وعند دعوة طاهرتين، الذى كان يحكم فى إرزينجان وأرضروم، إلى المثل أمام البلاط العثمانى، فإنه يعلن إذعانه. لكنه لن يتأخر فى اللحاق بالبكوات الاناضوليين الذين جردهم بايزيد من ممتلكاتهم عند حاميه تيمورلنك، ذلك أن حزباً كاملاً معادياً للعثمانيين كان قد تألف خلف الفاتح الآسيوى الذى التف حوله أمراء أيدين وصاروخان ومينتيش وجيرميان. ولم يكن هؤلاء هم الوحيدون الذين يريدون قتال بايزيد: فقد استقبل تيمورلنك سفراء مانويل الثانى، كما استقبل سفراء شارل السادس، ملك فرنسا، حامى أهل چنوة، الذين كانوا مهددين بفقد كل شىء لو سقطت القسطنطينية. وبتشجيع من البنادقة، يقومون هم أيضاً بحث الفاتح على الدخول فى حرب. فهل كان ذلك كافياً للوصول إلى ذلك؟. على رأس أتراك ماوراء النهر، كان تيمور جورهان - المعروف عندنا باسم تيمورلنك - قد استأنف الفتح المغولى. وبوصفه تركياً ومسلماً، كان قد وحد امبراطورية شاسعة تمتد من الهند إلى بلاد الرافدين، فارضاً سيادة الإسلام، لكنها كانت أيضاً امبراطورية ذات نزعة عالمية تكفل التبادل التجارى الحر. وقد تردد فى الانقضاض على العثمانيين: فهذه الإمارة الهامشية كانت تبدو له أقل أهمية من سوريا والأماكن المقدسة.

إلا أنه إذا كان مجد الغازى الذى ناله بايزيد يحتمل أنه قد بدا له جديراً بالاحترام، فإن تيمورلنك لم يكن بوسعه السكوت على استفزازات الأمير العثمانى الذى هاجم المشمولين بحمايته. ولا يعترف المغولى بتسليم إرزينجان؛ ويطلب رد الإمارات الاناضولية إلى حكامها الشرعيين وتسليمه قره يوسف، زعيم آل قره قويونلوار. وإذا يرفض بايزيد الإذعان، يصبح من الضرورى تلقينه درساً: وكان ذلك هو هدف حملة عام ١٤٠٠. فالعاهل العثمانى، الذى يفضل تجنب نزاع مباشر، يدع قوات تيمورلنك تبتعد عن قاعدتها لشن هجوم مضاد. ويقتحم المغول إرزينجان

ويقتلون جميع المستوطنين الذين كان بايزيد قد وطنهم فيها . ثم يحاصرون سيواس التي تسقط عاصمتها في ٢٦ اغسطس ١٤٠٠ . وكان القمع رهيباً فقد هدمت القلاع وأعدمت الحامية وذبح السكان أو رُحِّلوا . ثم يعود تيمورلنك إلى هدفه الأول، فتح سوريا، مسترداً من العثمانيين قلاع الفرات: وفي سبتمبر، يتم إخضاع المناطق الشرقية لامبراطورية بايزيد، وعندئذ يزحف تيمورلنك على حلب.

وعندما يصل إلى علم بايزيد أن العدو منشغل في سوريا وبلاد الرافدين، فإنه يتجه إلى إعادة فتح الضفة اليمنى للفرات. ويرسل تيمورلنك جيشاً وتجرى مفاوضات صعبة. في ذلك الوقت كان قره يوسف، المشمول بحماية بايزيد، يرتكب أعمال نهب على الطرق ويهاجم القوافل المتجهة إلى مكة، ربما بسبب أعمال استفزازية. ولم يكن تيمورلنك مستعداً لاغتفار ذلك، وبمناسبة البعثة التي يرسلها إليه بايزيد في شتاء ١٤٠١ - ١٤٠٢، فإنه يطلب من ثم إلى هذا الأخير معاقبة قره يوسف عقاباً قاسياً. وفي ١٦ فبراير ١٤٠٢، لعدم حصوله على رد، يزحف متقدماً دون صعوبة حتى سيواس، التي يحتلها. وهناك، يعلم برفض بايزيد الاستجابة لطلباته. ومنذ تلك اللحظة تصبح الحرب حتمية.

امبراطورية بايزيد في عام ١٤٠٢

في اواخر عام ١٤٠١، وعلى الرغم من التهديدات التي حاصره بها تيمورلنك، كان بايزيد في أوج قوته. ففي أوروبا، كانت ثراسيا ومقدونيا وثيرسالي ودوبروجا وبلغاريا تحت سيطرة العثمانيين المباشرة. وكذلك الحال بالنسبة لجزء من البانيا. وكانت فالاشيا وصربيا تشكلان محيتين خاضعتين. أما بيزنطة، التي تواصل المقاومة، فهي أن تصمد طويلاً. فهي تقتصر الآن على مدينة وحيدة هي القسطنطينية المحاصرة وعلى المورة، التي اضطر أميرها المستبد إلى الارتقاء في أحضان فرسان رودس لمقاومة غارات بكوات الحدود. وفي آسيا الصغرى، فإن الأمير هو سيد جميع الأرجاء (باستثناء سينوپ وتريبيزوند وسميرن). ومن بحر

إيجة إلى نهر الفرات، تنتمي الأناضول إلى بايزيد، الذى تخلص بشكل حاسم من منافسيه الرئيسيين : القاضى برهان الدين فى سيواس وعلاء الدين الكرمانى.

وتأخذ الامبراطورية فى تنظيم نفسها . فمؤسسة الانكشارية، التى انشئت فى ظل مراد الأول، يبدو أنها قد شهدت فى ظل بايزيد الأول إصلاحاً حاسماً. فبالى عهده على الأقل ترجع الإشارات الأقدم إلى نظام الديفشيرمه « الحشد » (التجنيد) المنتظم للفتيان المسيحيين الذين، بعد أسلمتهم وتثريتهم وتربيتهم وتعليمهم فى أسر اناضولية وفى القصر وفقاً لنظام شديد الصرامة، يدعون إلى تكوين جيش مرتبط على نحو مباشر بالسلطان، أو إلى أن يصبحوا القادة الإداريين للدولة. وهم يشكلون من يسمون بالقابى قوللارى، «عبيد» - ومن المستحسن قول «خدم» - الباب (العالى). ولم يكن هدف هذه الممارسة هو «غسل أدمغة» الفتیان المسيحيين، ولا حتى فصلهم عن بيئاتهم الأصلية (من جهة أخرى لم تكن تلك هى الحالة دائماً)، بل توفير خدم مخلصين للسلطان يعتمد مستقبلهم عليه دون سواه. وسوف تكون لهذه المؤسسة أهمية ملحوظة فى تاريخ الامبراطورية. ومن جهة أخرى، فإن سياسة توطین جماعات سكانية فى الأراضى المفتوحة سوف تستمر. فالآن يثبت البكوات أقدامهم على نهر الدانوب وعلى البحر الأدرياتي، وشيئاً فشيئاً تتعزز إدارة مالية وقضائية فى كل مكان يسهر عليها العلماء. ويجرى إنشاء سنجقيات جديدة فى نيكوبوليس وأوهريد (٢٩٣)، وكوجستنديل (١٣٩٤)، وفيدين (١٣٩٦). وفى عام ١٣٩٣، يتوصل الصدر الأعظم على باشا الجندرلى، لضمان نزاهة القضاة، إلى تثبيت نمط لدفع المرتبات لهم. وهكذا تتأسس الامبراطورية.

لكن هذه الشبكة تظل جد واهية. فرومليا تظل ذات غالبية مسيحية. والمنشآت الإسلامية فيها قليلة. كما أن الوضع فى الأناضول أقل مدعاة للاطمئنان. فالإمارات المفتوحة إسلامية: ومثل هذه الفتوحات لاتليق بغاز حقيقى. كما أن بايزيد قد اضطر إلى تكليف الانكشارية وتابعيه المسيحيين بمعظم حملاته الأناضولية،

وهو ما لا يسهم فى تعزيز شعبيته. ويحتفظ الأمراء المحليون فى إماراتهم بتعاطفات معهم، سوف تعبر عن نفسها لدى أول فرصة. ومن جهة أخرى، فإذا كانت القاعدة لا يروق لها كثيراً انشاء مؤسسة مالية، فإن الغزاة قلما يميلون إلى شن حروب ضد المسلمين، لأن من عيوب مثل هذه الحروب أنها لاتعود بأسلاب. أما فيما يتعلق بالعلماء، فإنهم لا ينتظرون مجالاً جديداً للنشاط وللحصول على موارد جديدة إلا من فتح بلاد مسيحية. على أن هناك ربحاً معارضة: ففي اللحظة الحاسمة، لن يخلص حتى النهاية غير الصربيون والانكشارية.

فهل يعتبر الوضع العسكرى على الأقل مثالياً؟ صحيح أن الجيش العثمانى قوى وسيطرته على الأراضى لا ينازعها أحد. وفى المقابل، فإن السيطرة على البحار تظل فى أيدي المسيحيين، الذين يتمكنون من تزويد القسطنطينية بالمؤن وسد المضائق، قاطعين الامبراطورية العثمانية إلى نصفين. وبشكل محدد، فإن البندقية، التى كانت قد تفاوضت فى بورصا مع بايزيد، قد قطعت علاقاتها معه بمجرد تأكدها من حملة تيمورلنك: فهي تعمل على تأمين سلامة جالياتها وتتفاوض على إنشاء رابطة معادية للاتراك مع شيو التى يسكنها أهل جنوة ومع فرسان رودس ودوقية الأرخبيل، وتستعد فى النهاية لمهاجمة غاليلوى. كما أن أساطيل القسطنطينية وجالاتا وتريبيزوند تبدى استعدادها هى أيضاً لدعم مجهود تيمورلنك، الذى يشكل أملها الأخير. وفيما يتعلق بهذا الأخير، الذى دمر سوريا وبلاد الرافدين وهزم الجيش المملوكى، فإنه يصبح سيداً للفرات وينفتح أمامه الطريق إلى الأناضول. وفى حين أن جيش بايزيد، المؤلف من عناصر مختلطة والذى يحارب لحساب أمير صلف لايهتم كثيراً بالقاعدة، أقل مدعاة للثقة، فإن جيش تيمورلنك يظل وفياً؛ وما يشجع على بسالته هو أعوام الرواتب السبعة التى سوف يحصل عليها. وأخيراً فإن وجود عدد من أمراء الأناضول فى صفوفه سوف يسمح له بالعثور على علامات اتجاه ثمينه على ساحة لا يعرفها. ولا شك أن هزيمة انقره لم تكن حتمية إلا أن بالامكان تفسيرها.

معركة أنقره

عند إعلان وصول تيمورلنك، يترك بايزيد حصار القسطنطينية ويتجه إلى بورصا. وخوفاً منه من تحرك من جانب الرابطة التي شكلها البنادقة، يترك خلفه تسع سفن حربية في غاليلبولي ويسلح اسطولاً من عشرين سفينة. وضد العدو الشرقي، يحشد جميع امكاناته: جيش الاناضول، مع وحدات من أيدين وصاروخان وكاريسى وحميد وتيكة وكَرَمَان وجيرمبيان وسيواس، وقوات روميليا التي كانت موجودة في غاليلبولي وأمام الحصون البيزنطية. وتنهال الطلبات على التيماريين والأمراء المسيحيين التابعين. ومع تعاظم الجيش العثماني على طول الطريق، يزحف في اتجاه أنقره وهناك يتكشف أن العدو يتوجه صوب توكات. ويتراجع بايزيد إلى مناطق الغابات التي يرى مناوشة الخصم منها. وسعيًا إلى تجنب حملة مناوشات، يغير تيمورلنك الخطة متجهاً إلى قيصريّة ثم إلى أنقره، بينما تكلف معظم قواته بالتغلغل إلى قلب البلاد وتدميرها. ويبدأ حصار أنقره بينما يفاجئ بايزيد بذلك، بعد أن صار معزولاً عن بقية جيشه.

وقد نشأت آنذاك خلافاً جسيمة في صفوف القيادة الحربية العثمانية. فقد اقترح الصدر الأعظم على الجندركلي إرهاب العدو عن طريق هجمات ليلية وإقامة حصار. أما فيروز بك، بيليربك روميليا فقد رأى على العكس من ذلك شن المعركة. ومع انتصار وجهة نظره، تدور رحى المعركة في ٢٨ يوليو ١٤٠٢ في سهل تشيبوكووا.

كانت المعركة طويلة وشهدت تقلبات، لكن حالات الفرار سرعان ماتجرد بايزيد من كل أمل في النجاح: فوحدات إمارات الأناضول تلحق بأمرائها عند تيمورلنك، مما يؤدي إلى اختزال جسيم لفعاليات الجناح الأيمن. أما الجناح الأيسر، الذي قوضته هو أيضاً حالات الفرار وفقد قيادته، فإنه يتهاوى، بينما تتقدم قوات تيمورلنك. وإذا رأى على باشا أن المعركة خاسرة فإنه يعطي إشارة التقهقر، جاراً

معه فى هربه الأمير سليمان، الابن البكر لبازيد: وكان ذلك ثورة قصر حقيقية. فمراد باشا، أغا الانكشارية، وشخصيات هامة أخرى، يرافقون المطالب بالعرش إلى بورصا، العاصمة، ثم إلى أوروبا. أما فيمايتعلق بأبناء بازيد الآخرين، فإن أحدهما، وهو محمد، قد ذهب به إلى أماسيا أمراء المدينة، بينما قامت قوات عيسى وموسى بإنقاذهما. ولم يقاوم أحد غير الوحدة الصربية، إلا أنه لما كان بازيد المحاط بانكشاريته قد رفض ترك المعركة، فإن ستيفان لازاريفيتش يميل إلى التخلي عنه بدوره وتغطية انسحاب سليمان: وهكذا ففى وسط الهزيمة تتجلى ارتكاسات البحث عن إنقاذ الدولة الجديدة بالرصد. وأخيراً، فإن بازيد، الذى وجد نفسه مجبراً على الهرب، يسقط فى كمين ويتم أسره: إن عهده ينتهى بكارثة لاسابقة لها.

هابين عهدين (١٤٠٢ - ١٤١٣)

كانت السنوات العشر التى تلت هزيمة أنقره سنوات صعبة. فقد ترك بازيد أربعة أبناء مستعدين لأخذ مكانه: سليمان، محمد، عيسى وموسى. لقد تصدعت الدولة العثمانية.

وإذا كانت الهزيمة قد تميزت بتمزق وتفرق، فإن القوات العثمانية لم تسحق بالكامل. وكان تيمورلنك يريد بالدرجة الأولى إبادة وأسر الوريث سليمان. إلا أنه عندما تصل القوات التى أرسلت لملاحقة هذا الأخير إلى بورصا، فى ٣ أغسطس ١٤٠٢، كان الهارب قد وجد الوقت للاستيلاء على الخزانة وللاتجاه صوب البُسفور. ولكن المضيق كان تحت حراسة الرابطة التى شكلها البنادقة. وقد أبدى هؤلاء تحفظهم على فكرة السماح للتركى بالعبور إلى ثراس، إلى جانب أن سماحهم بذلك سوف يكون انتهاكاً لاتفاقات مع تيمورلنك. لكن أهل جنوة يقبلون مساعدة سليمان، وسرعان ماسوف يحزنو الجميع حزنهم. وهكذا فإن ابن بازيد البكر يجد نفسه سيداً لرومىليا عثمانية يحميها المضيقان من العدو.

على أن قوات تيمورلنك تحرق بورصا، ثم قبل أن تمشط السواحل، تبدأ بتدمير ينيشيهير وإزنيق. واستفادة من هذه الفترة لالتقاط الانفاس، تعبر قوات عثمانية وصربية الدردنيل. وعن طريق نشر الرعب، يحتل جنود تيمورلنك آسيا الصغرى التى يفرقونها فى النار والدم، ليس دون أن يقابلوا فى كثير من الأنحاء مقاومة غير متوقعة. وكان المسيحيون يخشون هجوما. لكنهم كانوا مخطئين، لأن تيمورلنك قد اقتصر على استعادة النظام بطريقته فى المنطقة، إذ أن امورا أخرى كانت تشده فى آسيا. على أنه قبل رحيله يحاصر سمرقند. وبعد هزيمتهم، يسعى فرسان رودس إلى الهرب على متون سفنهم، بينما يجرى تدمير المدينة وذبح سكانها المسيحيين.

وسرعان ما يستقبل تيمورلنك السفراء الذين ترسلهم اليه الفوسبيتان وأهل چنوة فى شيو، وعيسى، ابن بايزيد، الذى ينصب نفسه حاكماً فى بورصا بمجرد رحيل الظافر. وكان هذا الأخير قد دعا سليمان بالفعل إلى المثل بين يديه أو دفع جزية له وتلقى منه هدايا حملتها اليه سفارة: فبعيداً عن الرغبة فى قتل الأثمين، تمسك تيمورلنك بتركهم يحيون معاً وياتخاذ كل منهم موقف الحياد تجاه الآخر. وهكذا جرى الإبقاء على سليمان فى بورصا ونواحيها وعلى محمد فى بلاد آماسيا وتوكات، التى كان من المستحيل زحزحته عنها بالسلاح.

وتستمر العائلة العثمانية، لكن امبراطوريتها كانت مقسمة ومجردة من إمارات أناضولية ردت كل منها إلى السلالة الحاكمة لها: جيرميان، كَرَمَان، چَنْدَر، صاروخان، تيكه، مينتيشى... واستفادة من الهياكل القديمة التى اثبتت التجربة أنها ماتزال ذات شعبية، فإن تيمورلنك يفرق من ثم لكى يسود بدرجة أقوى. على أنه، سعياً منه إلى تخفيف خطر نهوض عثمانى، يكفل هيمنة فعلية للكرمانيين، الذين تستوعب الآن أراضيهم، باللغة التعاظم - وهو ما يعزز ثقلهم -، كل منطقة منعطف نهر ساكاريا، الواقعة بين بورصا وانقره. وبعد حله للمشكلة الأناضولية الصعبة على هذا النحو، يعاود تيمورلنك الاتجاه إلى آسيا، مقتاداً معه بايزيد الذى سرعان ما يموت فى الطريق، فى ٩ مارس ١٤٠٣.

على أن الوضع بالنسبة للعثمانيين لم يكن كارثياً بالدرجة التي يمكن معها الخوف منه. فروميليا، التي يحكمها سليمان بمساعدة النخبة الإدارية للدولة، تظل سليمة بل إن حملة تيمورلنك بما رافقها من فظائع، والحرب الأهلية التي أعقبتها سوف يكون من آثارهما الثانوية تدفق اللاجئين الذين يعجلون بتترك البلاء. وفي الأناضول، كان محمد ثابت القدمين في قلعة المنيرة في أماسيا. وصحيح أن كلاهما كان عليه الاعتراف بسيادة تيمورلنك. لكن المصاعب التي واجهتها الجيوش التيمورية بعد معركة انقره، خاصة في مواجهة محمد، إنما تشير إلى أن الامبراطورية كانت بالفعل واقعاً ملموساً في آسيا الصغرى.

سليمان شلبى فى روميليا

فى أواخر عام ١٤٠٢، كان سليمان شلبى أوفر أبناء بايزيد حظاً: فهو يتمتع بالخزانة وبالإدارة العليا، ويحكم روميليا سليمة. وقد جرى الاعتراف عمومياً بحكمه، حتى وإن كان البنادقة قد تعاملوا مع عثمانيي آسيا الصغرى فى ذات الوقت الذى تعاملوا فيه معه.

على أن الأمور لم تكن كلها تسير إلى الأحسن. ومن الصعب تكوين فكرة عن حالة الراى العام والاستنتاج بشكل مؤكد من الصورة قليلة المداينة التى يرسمها لسليمان كتاب الأخبار فى القرن الخامس عشر أن سليمان كان عاجلاً عديم الشعبية. وفى جميع الأحوال، فإن الأخطار الخارجية لم تكن هينة. وصحيح أن أوروبا كانت قد أصبحت أكثر ضعفاً وانقساماً بما لايسمح لها بالتدخل المسلح، لكن ذلك لا بد وأنه كان أقل وضوحاً آنذاك مما يبدو اليوم. وتيمورلنك، الذى اعترف سليمان بسيادته، كان متواجداً دائماً فى الأناضول. وقد ترك فيها عند رحيله إمارتين عثمانيتين تجنب سليمان مهاجمتهما. ومن الجهة المسيحية، فكرت ثلاث قوى على الأقل فى استغلال أزمة انقره: بيزنطة (بعد عودة مانويل) والمجر واتحاد القديس يوحنا الأورشليمى (فرسان رودس). لكن شيئاً لا يحدث.

وعندئذ يفضل سليمان التعامل مع الرابطة التي كانت قد تشكلت سلفاً، والتي تضم چان السابع الپاليولوجى وچنوة ودوق ناكسوس، وفرسان رودس، الذين انضم اليهم ستيفان لازاريقيتش. وكان الاتفاق الذى عقده فى منتصف فبراير ١٤٠٣ فى صالح المسيحيين إلى حد كبير. فقد فتح سليمان موانيه أمام سفن الرابطة، وتعهد بعدم اجتياز سفنه للمضيقين دون موافقة الرابطة. وجرى إعفاء چنوة من دفع جزية عن وكالاتها التجارية الخارجية على البحر الأسود وفى فوسييه الجديدة(بينى فوتشا)، كما جرى تحرير أهل چنوة فى شيو من الجزية التي كانوا يدفعونها لسيد التولوجو(آياسلوك/افسس). وأعطى دوق ناكسوس من الجزية التي كان عليه دفعها لِسادة التولوجو وپالاتيا(بلاط/ ميليت). وقد عزز سليمان بهذه البنود سيطرته على هذه الأراضى. أما فرسان رودس، الذين كانوا قد ساعدوا آنذاك على رد إمارة ثيودور الاستبدادية إلى هذا الأخير، فقد جرى تثبيت ملكيتهم لسالونا(أمفيسا). وحصلت البندقية أخيراً على شريط من الأرض على القارة قبالة أوبييه. لكن البيزنطى كان الرابع الأكبر: فتعبيراً عن عدم الاكتفاء بتقديم وعد إلى چان السابع بالدفاع عنه ضد أى عدوان يمكن أن يحدث من جانب تيمورلنك، يقوم سليمان بإعفائه من الجزية ويعيد إليه عدداً من الجزر، وسالونيك وشالسيديك وسواحل بحر مرمرة وجزءاً هاماً من سواحل البحر الأسود. وعند عودته إلى أوروبا فى يونيو ١٤٠٣، ينضم مانويل الثانى إلى المعاهدة. على أنه لم يكن أقل ادراكاً للطابع المؤقت لتحسين الوضع. وفى جميع الأحوال فإن أحد أعماله الأولى كان معادياً بشكل سافر: فهو يطرد الأتراك من الحى الذى كان بايزيد قد طلب تخصيصه لهم فى القسطنطينية.

على أن سليمان يسعى الآن بوجه خاص إلى تدعيم سلطته عن طريق الصلح، وذلك على الرغم من معارضة عدد من الغزاة الذين رأوا أن فرصة الحصول على أسلاب تأخذ فى التلاشى: فعلى الرغم من الصلح الذى عقده سليمان، يواصل يبيت باشا محاربة البنادقة فى البانيا.

محمد شلبى فى الأناضول

كانت السياسة التى انتهجها الابن الثانى لبايزيد، محمد شلبى، أو بالأحرى مربيه بايزيد باشا، أكثر عدوانية. ذلك أن بايزيد باشا، الألبانى الذى اعتنق الاسلام والذى رُبى فى القصر من أجل خدمة الدولة، يسهر أولاً، عندما يتولى فى عام ١٤٠٢ تصريف أمور محمد اللاجىء فى أماسيا، على استعادة وحدة الأمبراطورية. وبإحدى ذى بدء، يعلن محمد حقوقه فى مناطق الأناضول. ويهاجم شقيقه عيسى شلبى، الذى نصب نفسه حاكماً فى بورصا، ويوجه الضربة إليه منذ بداية عام ١٤٠٣. وبعد لجوئه إلى القسطنطينية، يتعرض عيسى للهزيمة مرة ثانية عندما يحاول إعادة فتح بورصا ويجد عندئذ ملاذاً لدى إصفنديار الجندرلى، الذى كان منزعجاً من زحف محمد. ويحاصر عيسى وحليفه أنقره لكن عيسى، عند هزيمته من جديد، يضطر إلى الهرب إلى سميرن التى شكل أميرها، جُنيد، مع بكوات صاروخان ومينتيشى وتيكة حلفاً هجومياً ضد محمد. وعند انتصار محمد، فإنه يضم صاروخان ويحصل على اعتراف البكوات الآخرين فى الأناضول الغربية، بينما يختفى عيسى إلى الأبد.

وقد أثر سليمان ألا يتدخل، مكتفياً بتشجيع عيسى. لكنه لا يرتاح إلى نجاحات أخيه ويتجه إلى الأناضول، فى تاريخ من الصعب تحديده (١٤٠٦ أم ١٤٠٧). وتفتح بورصا، ثم أنقره، أبوابهما أمامه. وإذا يجد محمد نفسه فى مواجهة أخيه الأكبر، فإنه يضطر إلى التراجع خوفاً من ارتداد جنوده ضده. وكان الجانب الأقوى بشكل واضح هو جانب سليمان، الذى انضم إليه عديدون من تابعى محمد. وعندئذ تودى لعبة توازن القوى الأناضولية إلى تزويد هذا الأخير بحلفاء. وفى تلك اللحظة يهاجم محمد بك الكرمانى سليمان، الذى يخرج ظافراً. وعند ارتداد محمد إلى أماسيا، فإنه يغير تكتيكة ويقرر مهاجمة مؤخرات سليمان. وفى يوليو ١٤٠٩، يدفع من سينوب أخاهما موسى، بمساعدة إصفنديار الجندرلى (الذى انتقل إلى

صفوفه) وميرسيا الفالاشى: وكان الأميران يحتفظان منذ وقت طويل بعلاقات طيبة.

مغامرة موسى شلبى

كانت هزيمة أنقره أكثر إيلاماً لموسى مما لإخوته. فلما كان أسيراً، فقد شهد موت أبيه فى الأسر. وعند السماح له بإعادة جثمان أبيه إلى بورصا، انتهى بأن يجد نفسه فى وضع قريب تعس فى معية محمد. ولاشك أن هذه التجارب الأليمة تفسر الصورة، التى قد تكون زائفة، والتى بقيت لنا عنه: صورة شاب متعصب ومتقشف وفظ، أى الصورة المناقضة لصورة سليمان.

ويدخل موسى أرض هذا الأخير مع جيش نجد فى صفوفه جنوداً من فالاشيا ومن صربيا ومن بلغاريا. ولم يكن بوسع ميرسيا، الذى زوجه إحدى بناته، ألا يؤيد محاولة ترمى إلى زعزعة استقرار العثمانيين. كما أنه لاغربة فى وجود ستيفان لازاريقيتش، الذى لم يكن بوسعه فرض سلطته ضد جورج برانكوفيتش، المدعوم من سليمان، إلا بفضل المجريين. ولما كان موسى قد عين فى منصب قاضى عسكر الشيخ بدر الدين الشهير، الذى سوف يحرك فيما بعد تمرداً ضد محمد، فقد ذهبت الاستنتاجات إلى أنه أختار سياسة شعبية بحشده العوام اليونانيين والمسلمين ضد الارستقراطية.

وعند دخوله روميليا فى أواخر عام ١٤٠٩، يحرز موسى فى ١٣ فبراير ١٤١٠ انتصاراً هاماً. ويضطر سليمان إلى الانتقال إلى أوروبا بسرعة بالغة. وإذ يطوقه الأعداء، يجد مع ذلك حليفاً فى شخص مانويل الثانى. ويتزوج سليمان أميرة باليولوجية ويسلم رهنين إلى الأمبراطور. وعند هزيمة موسى فى ١٥ يونيو ١٤١٠ قرب القسطنطينية (معركة كوسميديون)، ثم فى ١١ يوليو قرب آندرينوبل، فإنه يتراجع. لكنه لايتراجع إلا لى يرجع فى السنة التالية ويشن هجوماً مفاجئاً على

سليمان الذى، إذ يتخلى عنه ضباط عديديون، يبحث عن الهرب، لكنه يسقط فى الأسر ثم يقتل فى ١٧ فبراير ١٤١١. ويظل موسى السيد الوحيد لرومليا: ويتأكد نجاحه بقرار البنادقة التفاوض معه للإبقاء على المزايا التى سلم بها شقيقه !

وعند وصوله إلى السلطة، يواصل موسى القتال: فهو يهاجم ستيفان لازاريقيتش الذى تخلى عنه بعد انتصاره وحرّض ضده، على مايبدو، مطالباً آخراً بالعرش. وقد فعل مانويل الثانى الشئ نفسه. وفى جميع الأحوال، يحاصر موسى سالونيك وسيليمبريا (سيليقرى)، والقسطنطينية، مرغماً الامبراطور على التماس العون من محمد. وقلماً كان بوسع هذا الأخير أن يبتهج بالنجاح البالغ العظمة الذى حققه شقيقه ولذا فقد تم عقد اتفاق بسرعة. ومن جهة أخرى، كان موسى فى نزاع مع المعارضة التى يديها أمراء رومليا على الثروة التى يعتمد عليها مجهوده الحربى والذين ينضم عدد منهم إلى أعدائه. ويتحريض منهم على التدخل، يعبر محمد البُسفور على متون سفن بيزنطية. إلا أنه بعد هزيمته فى معركة إنچيجيز على يد موسى (يوليو ١٤١٢)، يضطر إلى العودة إلى آسيا، حيث كان عليه استعادة قدر من النظام والاستعداد بشكل أحسن لمعاودة الكرة. وبعد حشده لجميع قواه وتقاهمه ومانويل الثانى، يجتاز المضائق فى يونيو ١٤١٣. وفى ٥ يوليو، يجد موسى نفسه مرغماً على القتال فى منطقة صوفيا. وعندما تهزمه قوات أكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد، يحاول الهرب، لكنه يسقط فى الأسر ويخنق. ويتخلصه من إخوته، يصل محمد إلى ماعمل على تحقيقه منذ سنوات: استعادة وحدة الامبراطورية العثمانية.

محمد الأول (١٤١٣ - ١٤٢١) (٩)

هكذا يجد محمد شلبى نفسه سلطاناً. وكان العثمانيون قد استخدموا هذا اللقب أحياناً منذ مراد الأول - وقد رأينا أن بايزيد الأول كان قد طلب من الخليفة المقيم فى القاهرة التصريح له بحمل هذا اللقب، الا أنه لم يشر إلى العاهل العثمانى

دون سواء إلا اعتباراً من القرن الخامس عشر. فلا سليمان ولا موسى، اللذان ضرب كل منهما عملات باسمه، قد طالبا لنفسيهما بهذا اللقب. ولذا فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن محمداً، الذى قد يكون الوحيد بين الأشقاء الأربعة الذى يملك تصوراً امبراطورياً لدوره، سوف يحمل هذا اللقب منذ عام ١٤٠٧. ومن ثم تعاود مطامح أبيه الظهور فيه، وإن كانت مرتبطة بالتحفظ ويحس التوازن الذى تتطلبه الظروف. وكان لابد لهذا التصور من أن يكون مرهفاً. ومن خلال انتصاره على موسى، أصبح محمد الرئيس الوحيد للعائلة العثمانية، منهيًا، بحكم الواقع، أزمة مابين العهدين. وهذا هو السبب فى أن التراث التركى قد جعل منه خليفة بايزيد الأول.

على أن السلم الأهلى لم يتعزز بالرغم من ذلك: فحتى موته، كان على السلطان محاربة تمردات شعبية أو امراء أناضوليين. ولذا فهو يهتم بتجنب نشوب نزاعات خارجية. إذ يعيد محمد الأول إلى مانويل الثانى الأراضى التى كانت قد ردت إلى بيزنطة بموجب معاهدة عام ١٤٠٣. وعن طريق تبادل المعروف، يطرد الامبراطور أورخان، ابن سليمان، الذى كان يحتجزه رهيناً. وبعد سمل عينيه، يجرى إرسال الأمير إلى أكحصار. ويؤكد محمد الأول من الجهة الأخرى نواياه السلمية لرسل صربيا ولاقالاشيا وبلغاريا ودوقية چانينا والأمير المستبد ثيودور. لكن البندقية لاتقرر التفاوض إلا بشكل متأخر. ويتطلب الأمر حرباً بحرية للتوصل إلى اتفاق. ولايمتنع محمد الأول عن الحرب، فهو يشن عدة حملات: فى نيجريونت (أوبييه) ضد البنادقة (يونيو ١٤١٤)، وكذلك فى المجر وفى ستيريا. وفى عهده يتم فتح أقلونيا (فلورا) و چيروكاستير (١٤١٧ و ١٤١٨) فى البانيا. ولاينسى ذلك مانويل الثانى، الذى ينشغل منذ ربيع ١٤١٥ فى تعزيز حصون هيكساميليون، قاطعاً بوغاز كورنته.

النزاعات مع كومان والبندقية

بعد تعزيز مؤخراته فى اوروبا، يصبح بمقدور محمد الأول الانتقال إلى

الأناضول. وكان محمد الكرمانى، مستفيداً من الحرب الأهلية فى روميليا، قد حاصر بورصا، لكنه يرفع الحصار لدى إعلان انتصار محمد الأول. على أن جُنيداً، الذى كان سليمان قد عينه فى منصب سنجق بك على أوهريد لكى يبعده عن الأناضول، يلوذ بالفرار؛ ويصل إلى آل ايدين ويعلن تمرداً هناك، مستولياً على آياسلوك (افسس). ويتجه السلطان أولاً ضده فى عام ١٤١٤. وينحاز جميع جيران جُنيد إلى صف السلطان. وتضطر سمرن المحاصرة إلى الاستسلام. ويجرى تدمير حصونها والبرج الذى كان فرسان رودس قد أعادوا بناءه. أما فيما يتعلق بجُنيد، فقد عين حاكماً لنيكوبوليس. وعندئذ يتجه الجيش العثمانى ضد كرمان: ويضطر الأمير محمد، المحاصر فى قونية، إلى إعلان هزيمته ويرد إلى السلطان بيشيهير وسيديشيهير وأكشيهير. وفى العام التالى، ١٤١٥، يقود تمرداً جديداً إلى حصار ثانٍ لقونية. ويجرى ترك المدينة التى يتم الاستيلاء عليها لأميرها الذى أعلن خضوعه بشكل مؤقت. وفيما عدا ذلك، كان من الأنسب عدم إثارة انزعاج شاه روح، ابن تيمورلنك، الذى يتمسك بالحفاظ على عمل أبيه فى آسيا الصغرى.

ومن الصعب تكوين فكرة دقيقة عن تتابع الأحداث فى روميليا. فقد انهمك محمد الأول فى مواجهة العداوة المعلنة من جانب البندقية ومن جانب فالاشيا وريية الامبراطور البيزنطى، الذى يبحث دائماً عن سند عسكرى ضد الاتراك. وتتبادل البندقية والعثمانيون الاتهامات بالقرصنة، عن حق، كما أن التدابير الانتقامية تعقد الموقف. ومن جهة أخرى فقد أصبح وارداً فى عام ١٤١٥ تشكيل رابطة بحرية معادية للعثمانيين. ومن جهته، يبنى السلطان أسطولاً على جانب كبير من الأهمية فى غاليپولى: فالأول مرة، تدرك الدولة العثمانية ضرورة التصدى لهيمنة المسيحيين (البنادقة) على البحار، فى منطقة المضيقين على الأقل. ولا يقل أهمية عن ذلك أن عديدين من بحارة محمد الأول كانوا من أهل جنوة أو قطالونيا أو صقلية أو پروقانس أو كريت. أما الاستيلاء على بود ونيترافىقره البنادقة، الذين يرهقون الهجمات التركية ضد أوبييه: ففى بداية ابريل ١٤١٦، يجرى إرسال أسطول صوب

غاليپولى ومعه أمر بالهجوم إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع العثمانيين - الذين يجرى بشكل مواز عرض مقترحات سلم عليهم. وفى النهاية يقع صدام قبالة غاليپولى فى ٢٩ مايو ١٤١٦: وقد انتهى بهزيمة تامة للاتراك.

قضية دوزمه مصطفى

من المؤكد أنه كانت هناك صدامات بين محمد الأول والأمير ميرسيا القالاشى، لكن من الصعب تحديد تواريخها. وأيا كان الأمر، فقد لعب ميرسيا دوراً رئيسياً فى أزميتين سياسيتين واجتماعيتين خطيرتين زعزعتا الدولة العثمانية وأثبتتا إلى أى حد كان وضع محمد الأول مازال غير مستقر.

والواقع أنه من قالاشيا، التى كان موجوداً فيها فى صيف عام ١٤١٥، جاء إلى مقدونيا عن طريق بلغاريا من تسميه الروايات العثمانية بدوزمه مصطفى" مصطفى المزعوم" (الكاذب). وكان الرجل قد زعم أنه أحد أبناء بايزيد الأول (١٠) ولم يتمكن المؤرخون من تحديد إذا كان دجالاً أم لا، على أن هذه المسألة ثانوية: ذلك أن التأييد الذى حصل عليه مصطفى (من جانب ميرسيا، وچنيد الذى غادر نيكوپوليس للسير فى ركابه، ثم، بعد وقت قصير، من جانب مانويل الثانى وعدة أعيان عثمانيين مهمين...)، والانزعاج الذى استبد بمحمد الأول إنما يشيران إلى أنه كان يتمتع بنفوذ مُطالب حقيقى بالعرش، بصرف النظر عما إذا كانت دعاواه مشروعة أم لا.

وكان مصطفى قد أجرى اتصالاً مع البندقية والقسطنطينية فى عام ١٤١٥. وفى أواخر خريف ١٤١٦، كان موجوداً فى مقدونيا. ومن جهته، أقام محمد الأول قيادته العامة فى سيريس. وبعد انتصاره على خصمه عند مشارف سالونيك، فإنه يطارده حتى أسوار المدينة التى اضطر المهزوم إلى البحث فيها عن ملاذ مع حليفه چنيد. ويجرى حصار سالونيك، التى يطيل حاكمها أمد المفاوضات، رافضاً التصرف باسم مانويل الثانى فى قضية على هذه الدرجة من الحساسية. وفى نهاية

الأمر يعقد البيزنطيون اتفاقاً مفيداً: فبدلاً من تسليم الهاربين للسلطان، يتعهدون بالتحفظ عليها، فسيكون مصطفى تحت التحفظ في ليمنوس ويكون جنيد تحت التحفظ في العاصمة. وغير مكثف بالتسلح على هذا النحو بسلاح سياسى غير تافه، يطلب مانويل الثانى علاوة على ذلك الحصول على مبلغ سنوى قدره ٣٠٠ ٠٠٠ أسبّره. ولم يكن أمام محمد من خيار يذكر، بقدر ما أنه لم يعد أمامه وقت للتفاوض: فقد وصل إلى علمه تمرد الشيخ بدر الدين، الذى يدعمه الفلاشى بطبيعة الحال. ولذا فقد كان عليه الإسراع بالعودة إلى سيريس واتخاذ التدابير الضرورية هناك.

تمرد بدر الدين

إن الشيخ بدر الدين، الذى ينحدر من عائلة من أوائل العائلات التركية المستوطنة في ثراس، والذى ولد في أندرينوبل، نحو عام ١٣٥٨، لقاضٍ يونانية تحولت إلى اعتناق الإسلام، قد قام بدراسات راسخة في بورصا، ثم في قونية والقدس والقاهرة، التى غادرها في عام ١٣٨٣ للحج إلى مكة. وكان عالماً محترماً بمعايير التراث السنى الواسع (لا يصبح صوفياً مطلقاً إلا بعد رجوعه إلى مصر). وقد تجول كثيراً في السنوات التالية، ناشراً أفكاره في الإمارات الأناضولية المتميزة تميزاً شديداً بالشيوعية. وقد بقيت نقطتان بشكل خاص من تعاليم بدر الدين. أولاً، موقفه العطوف تجاه المسيحيين، والذى يرجع في الواقع إلى الاستخفاف الصوفى بالمظاهر الخارجية للتدين بأكثر مما يرجع إلى رغبة بالية في توحيد جميع العقائد، ثم مجموعة من النظريات الجماعية التى لا نملك عنها سوى القليل من المعلومات: وصحيح أنه يبدو أن خُلفاء الروحيين في إقليم ديلي - أورمان البلغارى قد خلدوا هذا التراث، إلا أنه لا بد أيضاً من أن نأخذ في الحسبان الانحرافات الممكنة من جانب اتباعٍ شديدي الحماس، أو الافتراءات أو الدعايات المعادية، وما أكثر الطرق الصوفية التى عانت من مثل هذه التهجمات التى يبدو أن

بدر الدين قد تعرض لها في حياته، وترجع دراسة نزعته «الشيوعية» إلى التاريخ الأدبي لتركيا الجمهورية بأكثر مما ترجع إلى عهد محمد الأول، والشىء الأول بالإشارة إليه هو الشقاء الذى عانى منه السكان، المسيحيون والمسلمون، من جراء حملة تيمورلنك الرهيبة والمتاعب التى تلتها. فهذه الجماهير التى تتخبط فى لجة البؤس، والمتأثرة إلى هذا الحد أو ذاك بالنزعة الشيوعية، كان من الطبيعى تماماً أن تتعلق بمُخلص. وكان بدر الدين أنسب ما يكون لهذا الدور بقدر ما أنه كان وجيهاً منحدرًا من أوساط تتمسك بنقاء العقيدة. وأفكاره - التى مازال يتعين إثبات أصالتها - لم تكن فريدة فى الأناضول، حيث كانت الأزمة تشجع على مثل هذا النوع من التيارات: ولنشر إلى حاجى بيرم من أنقره، والذى لا تودى ممارساته الخيرية على أية حال إلى تهديد استقرار الدولة. لكن بدر الدين قد لعب علاوة على ذلك دوراً سياسياً.

وكانت شعبية الشيخ من القوة بحيث أن محمداً، عند انتصاره على موسى فى عام ١٤١٣، قد اكتفى بنفسه إلى إزنيق، حيث واصل ترويج تعاليمه. ومن المؤكد إلى حد كبير أنه كان على علاقة مع بورقلوچى مصطفى وتورلاق هو كمال (الذى تشير الروايات العثمانية إلى أنه يهودى)، المحرضين على تمرد شعبى زلزل آيدين فى عام ١٤١٦. ووفقاً لما هو معروف من الأفكار التى روجها الموجهون، فلاشك أن بدر الدين كان العقل المدبر لهذا التمرد الذى جرى سحقه بقسوة ولكن بصعوبة. ونحو ذلك العصر نفسه، فى يوليو ١٤١٦، يتجه بدر الدين، بعد هربه من إزنيق، إلى قالاشيا، بتواطؤ من جانب إصفنديار چندرلى. ثم يتجه صوب روميليا، حاشداً فى طريقه أنصاراً عديدين. وعندئذ يتجه السلطان، متخلياً عن حصار سالونيك، إلى مواجهة الشيخ، الذى يقع فى الأسر ويحاكم. وكانت سلطة محمد الأول جد مهددة فى تلك الفترة بما لا يسمح له بإبداء الرأفة، وهكذا يجرى شنق بدر الدين فى سيريس فى ١٨ ديسمبر ١٤١٦: ويتم سحق التمرد على جميع الجبهات.

نحو استعادة الهدوء

من المرجح أنه سوف يكون من المبالغة تصور التقاء عفو لأحداث عام ١٤١٦. على العكس، فمن المؤكد أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن تمرد بدر الدين قد تفجر في أيدين وفي صاروخان - بلد جُنيد - وأنه قد استفاد من الدعم النشط من جانب إمارة الجندرية ومن جانب قالاشيا التي أيدت أيضاً تحرك دوزمه مصطفى. والحق أننا نعرف اليوم أن هذا التحرك كان معاصراً لتمرّد بدر الدين. ولاشك أن هاتين الحركتين، المستندتين داخلياً إلى الوضع الاجتماعي وخارجياً إلى أعداء العثمانيين، لم تكونا مستقلتين إحداهما عن الأخرى.

وأياً كان الأمر، فإن تزامنها لم يكن من شأنه إلا أن يجعلهما أكثر خطورة: ومن المثير أكثر أيضاً أن الدولة العثمانية قد تمكنت من الرد عليهما رداً يتميز بالسرعة وبالفعالية، إذ كان انتصار البنادقة البحري قد أثبت أن السلطان كان ما يزال بعيداً عن السيطرة على البحار. وفي المقابل، فإن أزمة عام ١٤١٦ وحلها هما مؤشران على اضطراب الامبراطورية العثمانية، لكنهما أيضاً وبشكل خاص مؤشران على رسوخ سلطة محمد الأول.

ومنذ ذلك الحين سوف يعرف هذا الأخير عهداً أكثر هدوءاً. ففي أوروبا، سوف تستمر نزاعات الحدود مع القلاشيين والمجريين دون أن تثير مشكلات جسيمة. وسوف تستمر حالة الحرب مع البندقية حتى عام ١٤١٩، وهو العام الذي سوف يعقد فيه اتفاق. كما أن العثمانيين، الذين كانوا من جهة أخرى قد فتحوا، في أعوام ١٤١٥ - ١٤١٧، البانيا من ابيروس إلى كروچا، سوف يعترفون بسيادة الجمهورية على ثمانية وثلاثين موقعاً وقلعة، مع تعهد البندقية بدفع جزية عن امتلاك لويانت وأليسيو (ليش) ودريفاستو (دريشت) وسكوتاري (شكودر). على أن كلاً من الجانبين سوف يتمسك بالحذر. وفي بيزنطة، كان مانويل الثاني ما يزال يتمتع بقدر كبير من القوة يمكنه من فرض سياسته الخاصة بالتعايش السلمي، والتي كان التحفظ على مصطفى قد عززها.

كما يتجه الوضع إلى الاستقرار في الأناضول أيضاً، فبسبب نزاعها مع مصر المملوكية، سوف تكف إمارة كرمان مؤقتاً عن أن تكون مصدر خطر. وعلى البحر الأسود، تنقسم إمارة الجندرية. فبعد إرساله للقتال عند العثمانيين، يكتشف قاسم، ابن إصفنديار، لدى عودته من حملة عام ١٤١٦، عزم أبيه على محاربة أخيه حيزير على حسابه. وعندئذ، فإنه يطلب العون العثماني للحصول على جزء من ممتلكات الجندرية. والواقع أن محمد الأول يزحف على كاستامونو، ثم يحاصر سينوپ حيث يتحصن إصفنديار. وهكذا فإن هذا الأخير، إذ يدرك أنه سوف يخسر المعركة، فإنه يؤثر الاعتراف بالسيادة العثمانية. وسرعان ما سوف يسلم، لالقاسم، وإنما للسلطان، أراضى توسيا وتشانكيرى وقاليچيك، مثبتاً الحدود منذ ذلك الحين فصاعداً عند جبال الجاز. ويتولى قاسم، باسم الدولة العثمانية، إدارة هذه المنطقة إلى جانب أنقره.

وسوف تتيح السنوات التالية للعثمانيين فرصة الزحف إلى مناطق أبعد إلى حد ما. فقد كان زحف الكباش السود مصدراً للانزعاج. ومن جهة أخرى، فإن إصفنديار الجندري، وقد حصل على جزء من أراضى چانيك (سمسون - بقره)، سوف يسلم هذا الجزء لابنه حيزير. وتنتهى حملة أولى، جرى شنّها في عام ١٤١٨، إلى شبه فشل: إذ يتمكن محمد الأول من الاستيلاء على سمسون الواقعة في أيدي أهل جنوة، إلا أنه لا يتمكن من الاستيلاء على سمسون الجندرية. وبعد ذلك بسنتين، في بداية عام ١٤٢١، سوف يتم فتح هذه الأخيرة على يدى الأمير مراد، الذى اتخذ من أماسيا موقعاً أمامياً له. والحق أن الشاب، الذى يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً، كان قد بدأ بالفعل فى التحليق بجناحيه هو. وقد آن الآوان، لأن والده، الذى كان قد أصيب بأول نوبة قلبية فى عام ١٤١٦، يموت فى أندرينوپل فى ٢١ مايو ١٤٢١.

مراد الثانى (١٤٢١ - ١٤٥١)

ترك الرحالة البرغونى برتراند ون دولار بروكيير، الذى قابل ابن محمد الأول،

صورة ناطقة عنه: « إنه رجل ضخم الجثة، قصير القامة [...] كما أنه يتميز بأنف ضخم جداً ومقوس ويعينين جد ضيقتين ووجهه شديد السمرة ووجنتاه بارزتان ولحيته مستديرة. وقد قيل لى أنه شخص حلو المعشر ورقيق وسخى فى منح الأراضى والأموال. كما قيل لى أيضاً أنه يكره الحرب كرهاً شديداً [...]. كما أن الشئ الذى يجد فيه أقصى متعة له هو شرب الخمر وهو يحب من يفرطون فى شرب الخمر [...]. والمتعة العظمى الثانية التى يمكنه نيلها هى النساء والغلمان اللواطيون.»

لكن الصورة الفجة لعاهل ساذج وفاجر هى صورة مضللة. فقد كان مراد سلطاناً نشيطاً. وصحيح أنه لم يكن « مجنوناً بالحرب»، لكن الرجل، الحكيم والأريب، كان بوسعه التخلص بلباقة من المصاعب. كما كان بوسعه كسب الحب والاحترام، خاصة من جانب الانكشارية، وكذلك من جانب المعادين له. فهل من المحتمل أنه، حين أراد التنازل عن العرش لابنه، كان قد فقد الرغبة فى السلطة ؟ لقد مارسها على أية حال متجنباً الصدمات وأثبت على مدار ثلاثين سنة أنه رجل الموقف.

مصاعب الخلافة

عند موت محمد الأول، يجرى البحث فى تكتم عن مراد فى أماسيا، بينما يجرى نقل جثمان أبيه إلى بورصا. وقد تم التكتم على موت السلطان حتى وصول خليفته الذى ارتقى العرش فى ٢٥ يونيو ١٤٢١. ولم يكن هذا الاحتياط غير ضرورى إذ كان لمراد ثلاثة أشقاء صغار. فمصطفى، وهو فى الثانية عشرة من العمر، كان والياً على حميد يلى؛ أما فيما يتعلق بيوسف ومحمود الصغيرين، اللذين كان محمد الأول قد أعرب عن أمنيته لدى موته فى أن يتولى رعايتهما مانويل الثانى، فقد كانا بين يدي الصدر الأعظم، ياخشى اوغلو جلال الدين بايزيد باشا، الذى لم يشأ تسليمهما لليونانيين. ووفقاً لرواية المؤرخ البيزنطى لوكاس، فقد كان هذا الرفض

كافياً لأن يجر إلى تفجر أعمال حربية. ويبدو بوجه خاص أن حزباً داعياً إلى الحرب قد تشكل حول الأمير الصغير المرشح لورثة العرش البيزنطى (جان الثامن الباليولوجى) واتخذ قراره، بالرغم من معارضة مانويل الثانى والعروض المفيدة من جانب مراد الثانى، إذ كانت الفرصة سانحة بالنسبة لبيزنطة، التى احتجزت دائماً بوزمه مصطفى، لكى تستفيد من ذلك الأخير لزعة، بل ولتقسيم، الامبراطورية العثمانية. وخلال صيف عام ١٤٢١، يجرى إنزال بوزمة مصطفى وچنيد إلى روميليا، حيث يقومان، استناداً إلى العون البيزنطى، بمحاصرة غاليبولى. وفى حالة الانتصار، كان عليهما أن يردا إلى الامبراطور الأراضى الواقعة على سواحل بحر مرمرة والبحر الأسود وفى ثيساليا.

وقد اختيرت اللحظة اختياراً جيداً، ففى الوقت نفسه، كانت الإمارات الأناضولية تسعى، هى أيضاً، إلى الاستفادة من الفرصة. واعترافاً منه بمصطفى الصغير سلطاناً شرعياً، أخذ الأمير يعقوب الجيرميانى تحت حمايته الأمير الصغير الذى كان الكرمانى قد احتل ولايته الحميديلية - والحق أن هذه الأراضى كانت منذ وقت طويل هدفاً لتنافسات مريّة بين البيتين. كما أن المينتيشى أوغلو، الخاضع منذ عام ١٤١٦، يستعيد استقلاله ويضرب العملة باسمه، ويسترد اصفنديار الچندرلى أراضى تشانكيرى وقاليچيك وطوسيا التى لم يمر وقت طويل على التنازل عنها، كما يسترد أميرا آيدىن وصاروخان جزءاً من أراضيهما. وكان كل واحد يسعى إلى استرداد المزايا المترتبة على حملة تيمورلنك والتى كانت قد ضاعت بعد ذلك. وبشكل محدد، فإن ابن هذا الأخير شاه روح، كان حريصاً على صون التوازن الذى فرضه والده، ولاشك أن الخوف من تدخل تيمورى هو السبب فى تجاوب مراد، الذى يقدم تنازلات ضخمة هنا وهناك. وكان اصفنديار وحده هو الذى تعرض لحملة، إلا أنه يجرى التوصل معه هو أيضاً إلى اتفاق فى أواخر عام ١٤٢١.

وعلاوة على الانزعاج من رد فعل تيمورى وارد، ينزعج مراد أيضاً من تحركات بوزمه مصطفى. والواقع أن هذا الأخير، بعد أن أوكل حصار غاليبولى لجنيد، يزحف فى روميليا، حيث يُقَابَلُ على طول طريقه بالترحيب باعتباره السلطان الشرعى. كما اجتذب الجمهور المعتاد للمطالبين بالعروش: جمهور بكوات الحدود، الذين لا يرتاحون ابداً إلى السلطة المركزية، وعدد من القابى قوللارى الذين كانوا يشكلون حزب مراد. وقد جرى إرسال الصدر الأعظم على وجه السرعة للتصدي للغاصب، إلا أنه هزم فى ساذلى ديره: ذلك أن عدداً كبيراً من الجنود الرومىليين قد فروا من الجيش للانضمام إلى مصطفى. وعندما تعلم غاليبولى أن هذا الأخير قد احتل أندرينوپل، فإنها تستسلم بدورها: وعندئذ صار مصطفى سيداً لتركيا الأوروبية والمضيقين وللأسطول. أما فيما يتعلق بالصدر الأعظم، فإنه يُعَدَّم: ومن ثم يصبح ابراهيم باشا الجندرى، الذى كان قد تخلى فى السابق عن موسى لكى يؤيد محمداً الأول، صندراً اعظماً. إن هذا العالم، الحكيم و المناوىء لكل سياسة مغامرة، سوف يحتفظ بمنصبه حتى موته فى ٢٥ أغسطس ١٤٢٩. أما الآن، فإن محاولة للاتفاق مع البيزنطيين الذين غرر بهم مصطفى، تصبح مستحيلة على أية حال، ذلك أن السلطان يرفض تسليم غاليبولى لبيزنطة.

وفى أماكن أخرى، أحرزت الدبلوماسية نجاحاً أكبر. فقد كسب مراد تأييد بعض بكوات الحدود - مثل محمد بك ميخال أوغلو، الذى عين فى منصب بيليربك روميليا - وعاهل صربيا المستبد، وعقد مع سيجيسموند، عاهل المجر، هدنة مدتها خمس سنوات. وأخيراً، لما كان الأسطول فى يد خصمه، يتوصل مراد إلى اتفاق مع أهل جنوة فى فوسيه الجديدة (بينى فوتشا)، المدينين للسلطان، والذين يعدونه بالجنود وبالسفن. على أن مصطفى، الذى انتقل إلى الأناضول فى ٢٠ يناير ١٤٢٢، كان ما يزال فى وضع متميز. ولذا فإن مراداً، المتحصن وراء نهر أولوباد، يتجه إلى قلب الوضع: فهو إذ يعد جنيداً بأيدى نيلى وببيليك سمييرن، يدفعه إلى التخلي عن مصطفى. وبشكل مواز، يتجه ميخال أوغلو بنجاح إلى اجتذاب سادة

الحدود المتواجدين فى جيش مصطفى، الذى تؤدى دعاية تُصوّره على أنه عميل للبيزنطيين إلى فقدانه للاعتبار فيهرب فى اتجاه أندرينوپل، ثم ، عندما يتخلى عنه الجميع، يتجه إلى فالاشيا. وبعد أن تتمكن جيوش مراد من ذبح قواته قرب جسر اولوباد، فإنها تعبر بدورها المضيقين بمساعدة أهل جنوة وتطارد مصطفى. وبعد وقوعه فى كمين، يجرى قتله فى أندرينوپل خلال شتاء ١٤٢٢.

وبعد استعادته لزمّام الموقف، يتجه مراد الثانى ضد بيزنطة، التى أثبتت الأحداث الأخيرة عداوتها له. ولذا فهو يحاصر القسطنطينية خلال يونيو ١٤٢٢، بينما يهاجم إفرينوس أوغلوباراك سالونيك. لكن استخدام المدفعية لا يبدو كافياً لهدم الحصون المنيعة للمدينة ويرد البيزنطيون الهجوم العام الذى يشن فى ٢٤ أغسطس ١٤٢٢. ولاشك أن هذا الفشل الأول ماكان له أن ينجح فى وقف مراد لو لم يكن الوضع فى الأناضول قد اضطره إلى الذهاب إلى هناك.

فالواقع أن مصطفى، شقيق مراد الصغير، الذى حرضه البيزنطيون ودعموه، والذى ساندته الكرمانيون والچيرميينيون والچندرليه، قد طالب هو الآخر بالسلطنة. ومتخذاً من إزنيق مقراله، فإنه يبدو أنه قد تمتع بمساندة جزء كبير من الأناضول. وفى اغسطس ١٤٢٢ يحاصر بورصا. ويضطر مراد الثانى إلى التخلّى عن حصار القسطنطينية ويتحرك ضد أخيه. وفى وجه القوات السلطانية، يهرب هذا الأخير إلى العاصمة البيزنطية، حيث يستقبله الإمبراطور چان الثامن فى ٣٠ سبتمبر ١٤٢٢. ويتم عقد تحالف، لانعرف شروطه. وأيا كان الأمر، فإن ذلك لا يترتب عليه شىء. إذ بينما يتحصن مصطفى فى كوجايلى، يستعيد مراد إزنيق خلال الشتاء، اذ يؤدى الفصل الرديء إلى تشتيت قوات أخيه ويعيد التأييد الشعبى إلى الأخ الأكبر. وبعد أسر مصطفى فى نهاية الأمر، يجرى إعدامه فى ٢٠ فبراير ١٤٢٣.

الصعود العثمانى الجديد

بعد تخلصه أخيراً من المطالبين بالعرش، يتمكن مراد الثانى من الانخراط فى

تعزير دولته. ويتجه أولاً ضد اصفنديار الجندرلى. وهذا الأخير، الذى يهزم فى معركة تاراكلى بورلو، يبحث عن ملاذ فى سينوپ، حيث يطلب السلم. وفى أواخر عام ١٤٢٣، يتم عقد اتفاق، يعترف بموجبه أمير كاستامانو، الذى يحتفظ بهذه المدينة وأيضاً ببيكيركوريسى، بسيادة السلطان، ويتعهد بتزويده كل عام بوحدة من القوات ويدفع جزء من إيراداته من المناجم إليه. أما فيما يتعلق بالكرمانى، الخصم الكبير الآخر للعثمانيين، فإن الفرصة تسنح له فى تلك السنة نفسها لاستعادة ما كان قد فقده. والواقع أن موت الأمير محمد قد جر إلى أزمة خلافة: ف ضد الأمير الجديد على يقف ابراهيم بك، المدعوم من مراد الثانى. وفى مقابل هذا الدعم، تحصل الامبراطورية العثمانية على حميدىلى التى كان الكرمانيون قد فتحوها فى عام ١٤٢١. وتؤدي تحالفات زواجية إلى تعزير الوفاق.

ويسعى عدو تقليدى آخر للعثمانيين إلى الاستفادة من هذه السياسة: أمير قالاشيا. وفى شتاء ١٤٢٢ - ١٤٢٣، يشن هجوماً على الدانوب بمساعدة مجرية. ويخرج فيروز بك إلى مواجهته. إلا أنه لدى إعلان نجاحات مراد الثانى الاناضولية، يفضل الأمير القالاشى طلب السلم، مرسلاً ابنائه رهائن.

وبعد تحرره مؤقتاً من المشكلات الاناضولية، يتمكن مراد الثانى من استئناف سياسته المعادية لبيزنطة. وكانت التجربة الأخيرة قد اثبتت أن القسطنطينية نفسها ليست بعد فى متناول الأتراك. لكن العثمانيين سوف يعززون حصار سالونيك ويشنون هجمات فى الموره: وفى ٢٢ مايو، سوف يتمكن جنود الأوج بك توراخان بك من تدمير حصون هيكسا ميليون واختراق الإمارة الاستبدادية التى سوف يدمرونها. وفى عام ١٤٣١، سوف يتعين على توراخان تدمير هيكساميليون من جديد. أما فيما يتعلق بسالونيك، فقد كان الدفاع عنها فادح الثمن وكان وضعها ميئوساً منه إلى حد كبير بحيث أن أميرها المستبد، أندرونيك، قد اقترح تسليمها للبنادقة، بشرط احترام حقوق ومؤسسات السكان (٧ يوليو ١٤٢٣). وهكذا فإن

البندقية، التي كان يوجهها الجديد فرانشيسكو فوسكارى ينتمى إلى حزب الحرب وكان حساساً بشكل خاص تجاه الخطر التركى، تقبل العرض اعتباراً من ٢٧ يوليو. وفى سبتمبر يدخل جنودها وممونو المدينة إلى سالونيك.

وفى ١٥ نوفمبر ١٤٢٣، يرحل جان الثامن، تاركاً الوصاية على العرش لأخيه كونستانتين، إلى البندقية، سعياً إلى الحصول على المساعدة وإلى توحيد الجمهورية مع المجر فى نضال ضد العثمانيين. ولدى عودته إلى القسطنطينية عن طريق المجر، فى أول نوفمبر ١٤٢٤، لم يكن قد حصل على شىء يذكر. لكن كونستانتين ومانويل الثانى كانا قد عقدا الصلح مع السلطان الذى يبدو أنه كان منزعجاً من نتائج رحلة الإمبراطور أو خائفاً من تسليم القسطنطينية للبنادقة. وبموجب المعاهدة التى عقدها معهم، فى ٢٠ فبراير ١٤٢٤، استرد البيزنطيون أراضى مرمرية وسواحل البحر الأسود (فيما عدا ميسيقرى وتيركوس) وتعهدوا من جديد بدفع الجزية.

وتشهد هذه الفترة أخيراً تسوية مشكلة جنيد. فعلى الرغم من أن جنيداً قد أصبح من جديد سيداً لسميرن ولمنطقة أيدىن بفضل السلطان العثمانى، فإنه لم يعترف بسيادة هذا الأخير وقام بتحريض بيزنطة والإمارات الاناضولية وكذلك البندقية ضد العثمانيين. وهكذا فإن مراد الثانى، الذى عين حمزه بك فى منصب بيليربك أنقره فى عام ١٤٢٥، يكلف هذا الأخير بوضع حد لهذا الخطر. وبعد هزيمة جنيد قرب أكحصار، ومحاصرته فى إيسالا، فإنه لاينجح فى استمالة الكرمانيين، لكنه يخطط لإثارة روميليا مع بيزنطة حول مطالب عثمانى بالعرش، هو اسماعيل. وفى نهاية الأمر، يتمكن مراد الثانى، بفضل مساعدة أهل جنوة الذين يرد إليهم سمسون التى كان قد انتزعها منهم فى عهد محمد الأول، من أسر جنيد الذى يُقتل هو وعائلته كلها فى عام ١٤٢٥. وعلاوة على سميرن وأيدىنيلى، يستحوذ العثمانيون على أراضى حميد أوغوللارى وأراضى مينتيش أوغوللارى فى تيكه.

١٤٢٣-١٤٣٠: النزاع مع البندقية والصراع على النفوذ مع المجر

تعتبر الفترة الممتدة حتى عام ١٤٣٠ خصبة بالنزاعات مع قوى عديدة، حيث يشكل النزاع مع البندقية إطار هذا العصر المضطرب.

وكان النمو العثماني قد وضع الجمهورية في موقف صعب. فالغارات المتكررة في المورة، وعمليات الاستيطان النشط في البانيا قد بدت مهددة للممتلكات التي تتمسك بها البندقية: دوراتزو(دوريس)، سكوتاري(شكودر)، أليسيو(ليجييه)، دريغا ستو(دريشت)، بدوا(بدقا)، دولسينو(أولسيني)، أنتيفاري(بار)، أوبييه، ليبانت، كورون، مودون... وقد أدى قرار تولى الدفاع عن سالونيك إلى تفاقم وضع البندقية. وعلى الرغم من عروض ديبلوماسية عديدة، فقد كان من المستحيل التسليم بالواقع للسلطان، الذي يواصل الحصار. وتؤدي غارات سيئة الحظ قام بها مصطفى المطالب بالعرش، واللاجئ في المدينة، إلى إلهاب الوضع. ذلك أن الأسطول العثماني، الذي يتمتع الآن بقواعد انطلاق ممتازة والذي تطور تطوراً ملحوظاً، يضاعف عمليات التدمير في الأرخبيل وضد ممتلكات البندقية، خاصة في أوبييه. ومجبوراً على التوصل إلى تفاهم مع السلطان، يكف دوق ناكسوس عن مساعدة البندقية ضد الهجمات البحرية التركية. وتصبح مناورات أسطول البندقية قبالة غاليبولي قليلة الفعالية. كما يتكشف أيضاً عدم جدوى جهود جان الثامن الرامية إلى التوصل إلى وفاق بين البندقية ومنافسها سيجيسموند المجري، أو محاولات إنشاء رابطة مع ملك قبرص وإبراهيم، أمير كَرَمَان في أغسطس ١٤٢٩. وفي ١٤٢٩، يصبح الوضع شاغلاً مزعجاً بالنسبة للبندقية. فقد بذلت للدفاع عن سالونيك نفقات هامة لكنها لم تكن كافية في نهاية الأمر. وكان تزويد المدينة بالمؤن وصون دفاعاتها يتميزان بالصعوبة، ولم يكن السكان يشعرون بالارتياح. أما فيما يتعلق بالأتراك، فإن المحاولات التي بذلت لرشوتهم أو لدفعهم إلى اتفاق كانت بلاطائل : فمراد الثاني لايعترف بوجود البنادقة في سالونيك، والحصار يستمر.

على أن البندقية تجد عزاءً في انشغال العثمانيين بهموم أخرى. ذلك أن نزاعاً على النفوذ ينشب بين هؤلاء الأخيرين وملك المجر بسبب صربياً وقلالاشيا. والتصدي لسيچيسموند، يرسل مراد الثانى قوات إلى قلالاشيا بهدف إحلال رادو هناك محل دان الثانى الموالى للمجريين. ويذهب سيچيسموند إلى هناك بشخصه للرد على ذلك فى عام ١٤٢٤، لكن العثمانيين يهزمونهم هو والمشمول بحمايته فى عام ١٤٢٦. ويعاود الدخول إلى قلالاشيا فى ربيع عام ١٤٢٧ ويحرز هناك عدداً من النجاحات، لكن دان، عميل المجريين، سعيّاً منه إلى إنهاء النزاع، يضطر إلى إبداء بادرة ولاء تجاه السلطان فى عام ١٤٢٨. أما فيما يتعلق بعاهل صربيا المستبد، ستيفان لازاريقيتش، فهو قد تعاون مع السادة الأتراك لحدود البانيا ضد البندقية التى كانت قد انتزعت منه سكوتارى وديقاستو ودولسينو. لكن اتفاقاً مع الجمهورية عقد فى اغسطس ١٤٢٣ وتم التصديق عليه فى عام ١٤٢٦ يجعله يبدل معسكره. ومن جهة أخرى، فإن العاهل المستبد يتصرف بوصفه تابعاً للمجريين، رافضاً النفوذ العثمانى. ولذا فى مارس ١٤٢٦ يرسل مراد الثانى جيشاً لتدمير صربيا حتى ألا يحاصر (كروسيقاتش). وعندئذ يطلب ستيفان الصلح، مسلماً أراضيه حتى كروسيقاتش وواعداً بدفع الجزية. وتثور الأزمة من جديد مع موته، فى ١٩ يوليو ١٤٢٧.

فالواقع أن مراد الثانى يعلن نفسه عندئذ وريثاً للإمارة الاستبدادية، متذرعاً بزواج بايزيد الأول من أوليفيرا ومنازعة حقوق جورج برانكوفيتش. على أن سيچيسموند سوف يتوصل إلى احتلال بلجراد، بينما سوف يستولى العثمانيون على ألا يحاصر وجولوباتش (جوجر چينليك). وفى شتاء ١٤٢٧ - ١٤٢٨، يحاصر ملك المجر هذه المدينة. لكن التعزيزات التى أرسلت بأوامر من البيليريك سنان سوف ترغم المجريين على الهرب، تاركين خلفهم عدداً غفيراً من القتلى والأسرى. وفى النهاية يعقد سيچيسموند، فى عام ١٤٢٨، هدنة مع مراد مدتها ثلاث سنوات.

وفى الأناضول، فإن الكرمانى قد حاول بطبيعة الحال الاستفادة من متاعب خصمه، وقد دخل فى حملة خلال حصار جولوباتش، مستولياً على بيشيهير. ولما كان مراد منشغلاً فى أوروبا، فقد اضطر إلى ترك حميدىلى من جديد للكرمانيين. وظهر خطر أكثر جسامة، إذ زحف شاه روح التيمورى صوب الغرب، ساعياً إلى الحفاظ على الأمر الواقع الذى كان والده قد فرضه. وقد أدى انتصاره على الكباش السود (قره قويونلو) فى ١٧ - ١٨ سبتمبر ١٤٢٩ إلى فتح الطريق أمامه إلى سوريا والأناضول. لكنه استأنف الاتجاه إلى هراة ويفلت السلطان من الخطر.

وعندئذٍ كانت البندقية هى الوحيدة التى تقف ضده. وبعد استعدادات شتائية، يزحف مراد الثانى بشخصه على سالونيك بعد أن حشد قواته. وبعد ثلاثة أيام من الهجوم، يتم الاستيلاء على المدينة ونهبها فى ٢٩ مارس ١٤٣٠. على أن غالبية البنادقة ينجحون فى الإفلات. وهذه المرة، يوطد الأتراك أقدامهم فى سالونيك: فسوف يحتفظون بها حتى عام ١٩١٢. على أن البنادقة لا يفكرون فى استعادة المدينة، إلا أنهم ينكبون على حماية ممتلكاتهم: لىپانت، كورون، مودون، أوبييه، مواقعهم الألبانية. ولهذا يجرى تكليف الأميرال موروسينى بالتفاوض مع الباب (العالى)، مع استعراض وجود البندقية البحرى: فقد أنزل أسطولها خسائر هامة فى منطقة غاليلولى بالعثمانيين، الذين قُطعت خطوط اتصالهم بين أوروبا وآسيا. أما المعاهدة بين البنادقة والعثمانيين، والتى وقعت فى لابسكى فى ٣٠ يوليو، فقد تم التصديق عليها فى ٤ سبتمبر ١٤٣٠. وبموجب هذه المعاهدة، بقيت سالونيك فى أيدي العثمانيين، بينما بقيت فى أيدي البنادقة ممتلكاتهم اليونانية والألبانية. وأخيراً، فإن البنادقة قد اعترفوا لمفاوضيهم بحرية التجارة والحركة.

١٤٣٠ - ١٤٣٧: النزاعات مع الألبانيين والمجريين والكرمانيين

سرعان ماسوف يصبح حياذ البندقية مفيداً للعثمانيين فى البانيا. فمراد الثانى، الذى يجد نفسه حر التصرف، يستفيد من النزاعات الداخلية التى تمزق عائلة توككو

فى ابيروس لى يحتل - دون مأساة - چانىنا ونواحيها (اكتوبر ١٤٣٠). ثم، بينما تعزز البندقية سيادتها على سانت - مورزانت وسيفالونيا، يتجه العثمانيون إلى تعزيز إدارتهم فى ألبانيا. وفى عامى ١٤٣١ - ١٤٣٢، يجرى الشروع فى تعداد جديد للسكان. وتُقَابَلُ العملية بأشكال نشيطة من المقاومة فى قرى عديدة ترفض إنشاء التيمار. ويجرى قتل عدد من التيماريين. وتضطّر عائلات هامة (كاستيريوت، أرقانيتى) إلى هجر ضياع شاسعة. ولاستيائهم، يلجأ آل أرقانيتى فى عام ١٤٣٢ إلى إثارة تمرد خطير. ويتشجيع من نابولى والمجر، يهزم الألبانيون إفرينوس أوغلو على بك الذى أرسل لقمع التمرد. ويؤدى هذا النجاح إلى اجتذاب السادة المسيحيين لشمالي ووسط البلاد إلى الالتفاف حولهم.

وهذه المرة، يلجأ العثمانيون إلى الرد، بعد أن حشدوا جيشاً قوياً لسحق التمرد. وتظل القوة للاتراك، إلا أنه لابد من ملاحظة عدة حقائق: فقد ووجه الاتراك بمقاومة محلية سوف تكشف عن صلابتها. ويحرص البنادقة على تجنب التدخل. لكن المجريين، خلافاً لذلك، والذين تنتهى هدينتهم مع الباب (العالي) فى عام ١٤٣١، يثبتون أنهم مازالوا ثابتين على معارضتهم للعثمانيين وتعبيراً عن عدم الاكتفاء بمساعدة الألبانيين، يستعدون للحرب، حاشدين حولهم المطالبين بعرشى چانىنا وبلغاريا، ثم، فى عام ١٤٣٤، تفرتكو ملك البوسنة الذى كانت بلاده عرضة لغارات متكررة من جانب الأتراك - وكذلك جورج برانكوفيتش، أمير صربيا المستبد، على الرغم من تحالفه مع السلطان. وأخيراً، فعند موت عاهل فالاشيا، يفرض سيجيسموند عميله فلاد الأول دراكول (١٤٣٥). ويجرى تكليف بكوات الحدود بالرد على هذه الأخطار.

كما كان على مراد أن ينزعج مما يجرى فى الأناضول. والواقع أن عام ١٤٣٥ قد تميز بحملة جديدة شنها شاه روح فى اتجاه الغرب. وكعادته، يختار مراد سياسة متعلقة إلى أقصى حد، حيث يتولى فى تكتم حماية اسكندر، أمير

الكباش السود الهارب من وجه التيمورى، وذلك دون أن يفعل أى شىء يمكن أن يضايق هذا الأخير، سيده. وبعد رحيل شاه روح، يستأنف العثمانيون تحركهم ضد ابراهيم الكرمانى الذى كان، مدعوماً إلى هذا الحد أوداك من جانب المماليك، قد استولى على قيصرية ونواحيها (صيف ١٤٣٥). وإذا تجد سلالة « ذو القادر » الحاكمة نفسها مجردة من ممتلكاتها، فإنها تطلب عون السلطان: وبالنسبة لمراد، فقد كانت تلك هى الفرصة لاحتواء الكرمانى الذى كان قد اضطر إلى التنازل له عن حميدىلى فى عام ١٤٢٨ والذى يعزز الآن ممتلكات جديدة. وفى البداية ينتصر ابراهيم، فى خريف ١٤٣٥ - ١٤٣٦، لكنه لا يصمد فى ربيع عام ١٤٣٧ لهجوم مشترك من جانب القوات العثمانية وذو القادرية. وإذا يجد نفسه مجبراً على الهرب، فإنه يطلب ويناك اتفاقاً يعد بموجبه بعدم العودة إلى العصيان ويرد حميدىلى إلى شقيقه، عيسى، المشمول بحماية العثمانيين (مايو - يونيو ١٤٣٧). كما يستفيد هؤلاء الآخرون من موت عيسى لكى يحتفظوا باكشيهير وبيشيهير والمنطقة. ومن ناحيته، لا يصل أمير آل «ذو القادر» إلى استعادة قيصرية ولا يرد المماليك على الإجراء العثمانى إلا برخاوة. وباجتياز الأزمة، يوجه مراد الثانى أنظاره إلى أوروبا.

الأعوام الأخيرة للعهد الأول لمراد الثانى:

نزاع جديد مع المجر (١٤٣٧ - ١٤٤٤)

حتى ذلك الحين، أثبت مراد الثانى أنه قليل العدوانية نسبياً، فهو يسعى إلى تدعيم سلطته وإلى الاحتفاظ بتخوم وطيدة الأركان بأكثر مما يسعى إلى توسيع ممتلكاته توسيعاً ملحوظاً. ومن جهة أخرى فإن الظروف الدولية تبرر هذا التعقل، فالسلطان محاط بالاعداء: البندقية والمجر وكرمان و على نحو وارد، شاه روح التيمورى، الذى كان لابد من الخوف دائماً من مجيئه إلى الأناضول. وكان فشل بايزيد الأول الذى جر إلى كوارث قد أثر على المجتمع العثمانى تأثيراً بالغاً، وكان كبار رجالات الدولة، مثل ابراهيم باشا الچندرلى (الصدر الأعظم منذ عام ١٤٢١

وحتى موته، فى ٢٥ أغسطس ١٤٢٩) أو صاروچا باشا، الوزير الثانى وبيليربك روميليا، يصرون على انتهاج سياسة معادية لمغامرات الفتح المحفوفة بالأخطار. وفى عام ١٤٣٧، كان الموقف قد تبدل: فقد حصل العثمانيون على اتفاق مناسب مع البندقية. فالجمهورية، التى أرهقتها سبعُ سنوات من النزاع، والحريصةُ على صون مصالحها الاقتصادية، تتمسك بالسلم وتحترم حياداً صارماً. أما شاه روح فقد رحل فى اتجاه آسيا. بينما كان الكرمانى قد تعرض لإخماد تمرده. وفى هذه اللحظة بالتحديد، بدا أن موت سيچيسموند فى ٩ ديسمبر ١٤٣٧ قد أضعف المجر. وفى الوقت نفسه، تدهور نفوذ صاروچا باشا. وسوف تؤدى إزالته نحو عامى ١٤٣٥ - ١٤٣٦ إلى تعزيز قوة أنصار انتهاج سياسة عدوانية.

ففى صيف عام ١٤٣٨، يقود السلطان بشخصه حملة ضد ترانسلفانيا والمجر، بمساعدة تابعيه الصربيين والقالاشيين.^(١١) وتدمر الجيوش العثمانية البلاد وترجع بأسلاب هامة ويعدد كبير من الأسرى. وتؤدى هشاشة المقاومة المجرية إلى تشجيع مراد على التمدادى. وهكذا، ففى مارس ١٤٣٩، يهاجم صربياً التى كان عاقلها المستبد قد رفض الاستجابة إلى دعوته للاجتماع به. ويستولى العثمانيون على العاصمة سيميندير (سميديريفو) فى ٢٧ أغسطس. وفيما عدا إقليم نوڤو بريدو المنجمى، يصبح البلد كله ساعتها فى أيديهم. وبشكل مواز، فإن تفرتكو، ملك البوسنة، الذى يتعرض لهجوم من جانب أوج بك اوسكوپ(سكوبيا)، يقبل دفع الجزية. وفى أواخر اكتوبر ١٤٣٩، يموت البيرت، ملك المجر، وهو مايزيد من ضعف البلاد. وفى ابريل ١٤٤٠، يحاصر مراد بلجراد، الموقع الأمامى للمجريين. لكن الحصار يُمْنَى بالفشل. وبعد تدمير المنطقة، يضطر السلطان إلى رفع الحصار فى سبتمبر. لكن شهاب الدين باشا، بيليربك روميليا، يستولى من جهته على نوڤو بريدو، ذات الأهمية الاقتصادية الفائقة.

ويرمز الفشل امام بلجراد إلى بداية رد للاتجاه. ومن الجهة البيزنطية، لا يؤدى

الاتحاد مع الكنيسة الرومانية، الذى أعلن أخيراً عند انتهاء اجتماع مجمع الأساقفة فى فلورنسا (٦ يوليو ١٣٤٩)، إلى تبدل كبير. ولدى عودته بعد غياب دام ثمانية عشر شهراً، لم يكن بوسع الامبراطور چان الثامن ألا يتأكد من عداوة شعبه للاتحاد. كما أن المصاعب الداخلية التى تتلو ذلك لاتجد تعويضاً عنها فى العون الذى يقدمه اللاتينيون. وفى المقابل، فإن السلطان، المستريب، يطلب ضمانات من الامبراطور. وترفض البندقية دائماً التدخل.

وفى المجر، تنظم المقاومة نفسها حول نجم صاعد: چان هونيادى، قويثود ترانسلفانيا، الذى يعيد إصلاح حصون بلجراد ويشن غارات من جهته، محرراً نجاحات طفيفة على الضباط العثمانيين. وفى بداية عام ١٤٤٢، يجرى إرسال حملة إلى المجر بأوامر من مزيد باشا. وبعد نجاحات أولى، يتعرض الأتراك للهزيمة على أيدي جيش تشكل على عجل من فلاحين مجريين مدافعين عن أرضهم. وعندئذ يكلف مراد شهاب الدين باشا، الذى عيّن قائداً لجيش هام، بمهمة الثأر لمزيد باشا الذى قتل فى المعركة. وتكون النتيجة فشلاً جديداً: ففي سبتمبر ١٤٤٢، يتمكن هونيادى، مستفيداً من انهماك وحدات عديدة فى النهب بعيداً عن الجانب الرئيسى من الجيش، من إلحاق هزيمة جسيمة بالبيليريك. وكانت النتيجة السيكلوجية لهذا الانتصار ملحوظة. فقد بدا أن الأمل فى تجديد الحرب الصليبية وطرد الأتراك من أوروبا أقل حماسة. وكان المجريون مُحَرَّضِينَ من البابا يوجين الرابع ورسوله إلى المجر، الكاردينال سيزارينى، وكذلك من جورج برانكوفيتش الذى جرده مراد من إمارته الاستبدادية. وهكذا فإن لادسلاس الشاب، ملك بولندا والمجر، يكلف هونيادى بتنظيم ماسمى بـ « الحملة الطويلة » (١٤٤٣ - ١٤٤٤).

وتبدأ المعركة عند انشغال مراد فى كَرْمَان. إذ يبدو أن ابراهيم باشا قد بدأ الهجوم بالفعل بعد عقد اتفاق مع المجريين وبيزنطة. ويسارع مراد الثانى وابنه الأكبر، علاء الدين، حاكم أماسيا، إلى التصدى له وتدمير ولاياته. لكن الوضع فى

أوروبا يدفع السلطان إلى عقد اتفاق مع منافسه القديم، ويعبر هونيادى الدانوب فى أول أكتوبر ١٤٤٣ متوقفاً تفرق التيموريين فى الشتاء عبر الامبراطورية. وإذ يرافقه الملك لاديسلاس والعاهل المستبد جورج برانكوفيتش، ينضم إليه فلاد دراكول، عاهل فالاشيا. ولما كان هونيادى قد توقع وصول ذخيرة وإمدادات وفيرة، فقد تقدم صوب أندرينوڤل، مستولياً على نيش، ثم على صوفيا. إلا أنه بقدر مرور الوقت واقترب العدو من المراكز الحيوية للامبراطورية، يعاود العثمانيون رص صفوفهم. ويؤدى تبدل الأحوال المناخية، وقصور الإمدادات والمضائق التى تفصل صوفيا عن أندرينوڤل، إلى مساعدتهم على دفع المجريين بصعوبة. ويبدأ المجريون فى الانسحاب اعتباراً من أواخر ديسمبر، منزلين الهزيمة أحياناً بقوات عثمانية(يناير ١٤٤٤). ويرجع المقاتلون إلى بودا فى ٢ فبراير ١٤٤٤، منتصرين. وهكذا لم يعد الانتصار على الاتراك يبدو مستحيلاً، ويعد البابا يوجين الرابع لحملة صليبية تشترك فيها المجر وبرغونيا والبندقية وراجوس. لكن السلطان لايسعى بعد إلى مواصلة القتال.

والحق أن مشكلات أخرى تظهر. ففي اليونان، نجد أن كونستانتين الپاليولوجى، أمير الموره المستبد، ينتقل بعد استعادته السيطرة على مجمل الپيلوپونيز من الناحية العملية واصلاحه لأسوار هيكساميليون إلى الهجوم بالاتصال مع الاعداء اللاتينيين للسلطان. وفى عام ١٤٤٣، يهجم على آتيكا، التى يرغم دوقها نيريو الثانى الأكيايولى، الذى كان آنذاك يدفع الجزية لمراد، على الاعتراف بسيادته هو وعلى دفع جزية سنوية. وفى السنة التالية، تقوده عملياته التدميرية فى اليونان القارية إلى بيند.

وتعاود البانيا، من جهتها، التحرك. وفى أساس هذه الحركة قادم جديد: جورج كاستريوت، المسمى أيضاً سكاندربك، زوج ابنة أرقانيتى، وهو تيمارى ألبانى كبير تعلم فى المدرسة العثمانية، استولى فى عام ١٤٤٣ على كرويا (أكتشاحصار) وكان يريد استعادة وضع سيد اقطاعى. وبعد أن حشد عائلات عديدة حوله، تمكن من

السيطرة على شمالى البلاد ومن تحريك مقاومة فعالة للعثمانيين على مدار عقود عديدة. أما الآن، فإن هؤلاء الآخرين، ينزعجون من جهة أخرى أيضاً من تحركات امير الموره المستبد وأميركرمان الذى ينتقل هو الآخر إلى الهجوم، باتفاق مع المجريين، ويستعيد بيشيهير وأكشيهير ويحذف على انقره (ربيع ١٤٤٤).

وهذه الأخطار، الماثلة أو المحدقة، والخوف على ما يبدو من حملة صليبية مجرية جديدة، سوف تدفع مراد الثانى إلى السعى إلى الصلح، منذ مارس ١٤٤٤، من خلال وساطة جورج برانكوفيتش، الذى أُغْرِىَ بفكرة استرداد إمارته الاستبدادية. ولاشك أن الاتفاق المعقود فى أندرينوپل فى ١٢ يونيو ١٤٤٤ قد صدق عليه لاديسلاس فى أواخر يوليو: وبموجب هذا الاتفاق تم الاعتراف بالسيادة العثمانية فى بلغاريا وقلالاشيا وأعيدت صربيا إلى برانكوفيتش. ووعد الطرفان المتحاربان بالكف عن اجتياز الدانوب. وكان من المقرر للهدنة أن تدوم عشر سنوات، إلا أن بوسعنا التساؤل عن مدى النزاهة الحقيقية للطرفين: ذلك أن لاديسلاس سرعان ماسوف ينكث عهده. أما الآن، فقد كان بوسع السلطان على أية حال أن ينقلب دون مجازفة على ابراهيم الكرمانى. فهو يخرج فى حملة فى يوليو ١٤٤٤، تاركاً فى أندرينوپل محمداً الصغير الذى أصبح بعد موت الأمير علاء الدين الوريث الوحيد للعرش. أما الصدر الأعظم الجديد، خليل باشا الچندرلى، فقد كلف بممارسة السلطة فى روميليا، وقد دل هذا التغيير للرجال على العودة إلى انتهاج سياسة متعلقة وديبلوماسية. وسوف تتعرض كرمان لأعمال انتقامية رهيبة، إلا أنه سوف يتم التوصل بسرعة إلى عقد اتفاق. ويسترد الأمير أكشيهير وبيشيهير وسيديشيهير، لكنه يتعهد بإرسال ابنه وجيشا إلى العثمانيين كل سنة. وهكذا أثبت مراد الثانى، من جميع الجهات، حرصه على كسب السلم.

العهد الأول لمحمد الثانى والعهد الثانى لمراد الثانى

لعل ماأملى هذه الرغبة فى السلم هو اعتزام السلطان التنازل عن العرش.

وصحيح أيضاً انه لم يكن يثق ثقة كبيرة فى الأوج بكوات: ألم يكن توراخان مشبوهاً بالتخابر مع العدو؟ وربما كانت هذه المشكلات الخارجية والداخلية وموت ابنه علاء الدين قد تركت لديه إحساساً حاداً بالسأم. وأيا كان الأمر فإن الأسباب العميقة لبادرته غير معروفة. وعلى أية حال، فإن مراد الثانى، ظناً منه على الأرجح أنه قد كفل السلم الخارجى، يترك العرش لابنه محمد فى أواخر يوليو أو أواخر أغسطس ١٤٤٤.

لكن الأثر الأول لهذا القرار سوف يتمثل فى إعادة الحرب. فقد كان الوضع السياسى فى أندرينوبل مضطرباً: ذلك أن الصدر الأعظم خليل باشا الجندرى، الذى كان مراد الثانى يثق فيه ثقة عظيمة، قد واجه معارضة وزراء آخرين، أكثر قريباً من محمد الثانى. وبالنسبة للعدو، كانت الفرصة مؤاتية: فبينما تحرر بيزنطة أورخان، حفيد بايزيد الأول، الذى تُمنى محاولاته الرامية إلى التمرد بالفشل، يحاول الكاثوليك شن حملة صليبية جديدة. وكان عقد الصلح مع المجر وهجوم الكرمانى قد دفعا الجيش العثمانى إلى الانتقال إلى الاناضول. وفى يوليو ١٤٤٤، يجرى إرسال أسطول صليبي تحت قيادة البنادقة صوب المضيقين، مهمته الرئيسية قطع طريق العودة على مراد. أما الجيش البرى فهو تحت قيادة الملك لاديسلاس والقاصد الرسولى سيزارينى وهونيادى. لكن أمير صربيا المستبد - الذى كان وفاقه مع الباب (العالى) قد عاد عليه بمزايا لم يحلم بها - لا يشارك فى الحملة الصليبية. بل إنه يتمكن فى الوقت المناسب من منع سكاندريك من اللحاق بحلفائه المجريين. ويعبر هؤلاء الأخيرون نهر الدانوب، ومتجنبين المضائق الخطرة لطريق أندرينوبل، يتوجهون صوب البحر الأسود عن طريق قيدين ونيكوبوليس، منهمكين أينما حلوا فى أعمال السلب والنهب. وبعد انضمام فلاد الثانى دراكول وثالاشييه إليهم، يصل الصليبيون إلى قارنا فى ٩ نوفمبر ١٤٤٤، حيث يصل إلى علمهم أن مراداً، الذى استدعى على عجل، قد عبر البُسفور، ربما بمساعدة أهل جنوة، وذلك بالتأكيد دون أن يعترض سبيله الأسطول الصليبي الموجود فى الدردنيل. وكانت

القوات العثمانية أكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد. وتدور رحى معركة دامية وغير حاسمة لوقت طويل، لكن موت الملك وموت سيزارينى يقرران نتيجتها النهائية. وعند هبوط الليل، يهرب المسيحيون مدحورين. ومنذ ذلك الحين تصبح السلطة العثمانية فى البلقان راسخة الأركان.

ويعاود مراد الظافر الانتقال إلى آسيا، تاركاً على سدة العرش دائماً ابنه. إلا أنه، منذ الخريف السابق، كانت بدايات عهد محمد الثانى، الذى كانت شخصيته تتميز بالعناد وبالنزوع إلى المشاكسة، بدايات متوترة. فقد ترتبت حركات شديدة الخطورة على دعايات درويش حروفى مشمول بحماية السلطان الشاب ضد المفتى والصدر الأعظم. وتتعرض آندرينوبل لحريق. ويؤدى التهديد المجرى إلى إثارة الذعر فى المدينة. ومن الواضح أن العلاقات كانت سيئة بين محمد الثانى و خليل باشا. على أن العهد الأول لمحمد الثانى يدوم أكثر من عام. وكان السبب الرئيسى لذلك هو التوصل مع البندقية إلى عقد صلح جد مماثل لذلك الذى عقد فى ١٤٣٠ (٢٣ فبراير ١٤٤٦). وعلى أية حال، فإن شهاب الدين يحرس الحدود التى يهددها المجرىون والقالاشيون، بينما يواصل الأمير المستبد كونستانتين مناوراته فى اليونان. وفى تلك الأثناء يعيد خليل باشا مراداً الثانى إلى تولى السلطة فهل كان ذلك بهدف استعادة نفوذ كان بسبيله إلى خسارته؟ أم كان ذلك بسبب الانزعاج من اعتزام محمد الثانى شن هجوم على القسطنطينية؟ أم بسبب التحركات التى يقوم بها فى قالاشيا داوود، المطالب بالعرش؟ أيا كان الأمر فإن مرادا يغادر مانيسا التى كان قد رجع إليها (٥ مايو ١٤٤٦) ويصل إلى بورصا، ثم إلى آندرينوبل حيث كان خليل قد حرك تمرداً من جانب الانكشارية، المناوئين لمحمد الثانى، والذين يستقبلون مراداً الثانى فرحين. وهكذا يجىء الدور على محمد الثانى للرحيل إلى مانيسا، مصحوباً بالموالين له.

ويعد إعادة الهدوء إلى العاصمة، يضطر السلطان إلى التصدى لأولئك الذين

يتحدون السلطة العثمانية في البلقان. وكان المستهدف الأول كونستانتين، أمير المورة المستبد، الذي وقف ضد العثمانيين في البيلويونيز، وفي اليونان القارية أيضاً. واستناداً إلى نصائح من جانب توراخان بك وفي صحبة هذا الأخير، الذي كان قد قاد عمليات عديدة في المورة، يتجه مراد الثاني إلى مهاجمة حصون هيكسا ميليون، التي لم يكن قد مر وقت طويل على إصلاح الأمير المستبد لها. وتحقيق المدافع العثمانية هنا غلبتها (ديسمبر ١٤٤٦). ويلجأ الجيش اليوناني إلى الهرب، تاركاً القوات العثمانية تدمر البيلويونيز وتوقع هناك عدداً كبيراً في الأسر. وأياً كان سبب الفشل – التنظيم السيء للجيش أو فرار جنود ألبانيين أو جبن عدد من اليونانيين من سكان البلاد الأصليين – فبعد هزيمة قارنا وقرار البنادقة بالحفاظ على علاقات حسنة مع الباب (العالي)، لم يكن أمام الإمارة الاستبدادية الوحيدة أية فرصة للصمود في وجه قوة عثمانية معززة. وترمز حملة عامي ١٤٤٦ – ١٤٤٧ إلى نهاية البعث اليوناني وتدنق أجراس موت استقلال المورة. والآن يضطر كونستانتين إلى الاعتراف بسيادة السلطان.

ويقضى مراد الثاني صيف عام ١٤٤٧ في أندرينوبل. على أن سكاندريك يعزز في ألبانيا سياسته المعادية للعثمانيين. ويتوجه السلطان ضده في ربيع عام ١٤٤٨، مصحوباً بمحمد الصغير، إلا أنه يجري اختصار الحملة. فالواقع أن هونيادي، الوصي على عرش المجر منذ عام ١٤٤٦، كان ثابت العزم على استئناف محاولاته الرامية إلى طرد الاتراك من أوروبا. ولم يكن بمقدوره بعد الاعتماد على البندقية، ولا على أمير صربيا المستبد، الذي، لأسباب أمنية واضحة، اختار الحلف العثماني. على أنه كان على تفاهم مع القالاشيين وسكاندريك. وبعد تحذير برانكوفيتش لمراد من تحرك مجرى – قالاشي، يترك مراد ألبانيا ويرتد إلى صوفيا حيث يجهز جيشاً قوياً. وتتغلغل قوات هونيادي في صربيا في ٢٨ سبتمبر ١٤٤٨، منزلة الدمار بالبلاد. وكان على المجري أن يكون جد قريب من حليفه الألباني لكي يتلقى عونه وربما لكي ينجح في قطع أوروبا العثمانية إلى نصفين. لكن هونيادي، الذي يفاجؤه

مراد فى سهل كوسوفو جيش وهو الاكثر تفوقاً من حيث العدد، يضطر إلى خوض معركة، فى ١٨ - ١٩ اكتوبر ١٤٤٨، عادت بالكوارث على المجريين.

وفى السنة التالية، يستعيد بيليريك روميليا قلعة بيرجوجو(جيورجيو) على الحدود القلاشية، بينما يقوم آكينچيو توراخان بك بنهب البلاد ويدخل قلاد الثانى دراكول، المشمول بحماية العثمانيين، فى حرب ضد لاديسلاس، الذى كان المجريون قد رفعوه إلى العرش. ويحاول السلطان بشخصه قمع التمرد الالبانى الذى يقوده سكاندريك. وفى أواسط مايو ١٤٥٠، يحاصر كرويا بإمكانات هامة. وتقصف مدافع عديدة أسوار القلعة لكنها لا تتغلب مع ذلك على المدافعين، وتلجأ قوات سكاندريك، التى تلوذ بالجبال، إلى ممارسة تاكتيك حرب عصابات بنجاح. على أن الالبانيين قد تعبوا بينما يتجه العثمانيون الخائفون على ما يبدو من حلول الشتاء إلى رفع الحصار فى أواخر اكتوبر ١٤٥٠. وقد آن الأوان لذلك، لأن سكاندريك، الذى ينازعه زعماء القبائل الذين يلومونه على سياسة المركزة التى ينتهجها على حسابهم، لم ينجح فى كسب تأييد البنادقة العقلاء - الذين يصل الأمر بهم إلى حد تزويد الجيش التركى بالمؤن؛ على أنه كان بوسعه إعادة تأكيد سلطته بفضل العون المالى من راجوس. ولما كان معترفاً به من جانب أوروبا كلها بوصفه بطلاً من أبطال الشعوب المسيحية، فقد حصل على العون من جل الجهات، وعقد فى مارس ١٤٥١ اتفاقاً يعترف بموجبه بسيادة الفونس، ملك نابولى: وهكذا فإن البانيا سوف تستمر زمناً طويلاً فى مقاومة الاتراك. فجبالتها، وقرب البحر الأدرياتي، وبُعدُ القواعد العثمانية تجعل الدفاع عنها سهلاً للغاية. وعلى الرغم من ذلك فإن السلطة العثمانية فى البلقان لاتصبح أقل رسوخاً من الناحية العملية.

وأدى موت مراد الثانى فى أندرينوبل، فى ١٣ فبراير ١٤٥١، إلى أن يصعد إلى سدة السلطة سلطان سوف يعجل أكثر بنمو الامبراطورية التركية.

مراد الثانى وتوطيد الامبراطورية

فى نهاية عهد مراد الثانى، كانت الامبراطورية قد استعادت الشأن الذى كان لها فى عام ١٤٠٢. فبيزنطة، التى كانت سيدة الموقف عند ظهورها، قد اختزلت منذ ذلك الحين إلى التزام الصمت. فسياسة الاتحاد لم تعد أبداً بشىء ملموس على امبراطور القسطنطينة وكانت إمارة الموره الاستبدادية خاضعة. وبعد حرب سالونيك القاسية، فضلت البندقية الحفاظ على علاقات حسنة، أكثر فائدة من الناحية التجارية مع الباب العالى، كما عقدت راجوس اتفاقاً مع العثمانيين. وكانت صربيا خاضعة، بينما تم احتواء المجر وقلالاشيا. وكانت المشكلة الالبانية مصدر ضيق بأكثر مما كانت مصدر انزعاج. وفى الاناضول، بدت كرمان ملتزمة بالتعقل. وإذا كان قد تعين التنازل لها عن حميدىلى، فإن إمارات صغيرة عديدة قد أصبحت عثمانية تحت ضغط حاكم أماسيا، يورچوتش باشا: تشوروم، عثمان چيك، چانيك، ناهيك عن الامارة الجيرميانية التى ورثها للعثمانيين حاكمها الأخير فى عام ١٤٢٨: فيعقوب بك، الذى لم يكن له وريث، لم يسمح لنفسه بأن تخامره الاوهام حول المصير الذى ينتظر إمارته فى المدى البعيد إلى هذا الحد أو ذاك.

وإدراكاً منه للأخطار التى يمثلها شاه روح وكرمان فى آسيا، والمجر وقلالاشيا وصربيا والبندقية فى أوروبا، أثبت مراد تعقله وعدم إسرافه نسبياً فى الأعمال العدوانية. لكن عهده كان أيضاً عهد تعزيز للجيش العثمانية. وإذا كانت البحرية التركية لم تكن بعد فى حالة تسمح لها بخوض معركة مع اسطول البندقية، فإنها قد حققت تطوراً ولعبت عمليات الارهاق التى عرضت ممتلكات البندقية لها دوراً كبيراً فى الانتصار النهائى. وعلى البر، تزايدت قوات الانكشارية بصورة منتظمة. ولما كانت صلبة ومخلصة لمراد، فقد كانت فى ساحات المعارك قوة مختارة انهارت أمامها هجمات الفرسان الأعداء. وقد أدت الأسلحة الجديدة، البنادق وخاصة المدافع، إلى إضفاء طابع حديث على الجيش.

أما سادة الحدود (الأوج بيليرى)، الذين وطد كل منهم قدميه فى إقليمه، مع جيوشهم من التيماريين، فقد لعبوا دوراً ملحوظاً فى الدفاع عن الأراضى و مهاجمة الأعداء. على أن نفوذهم سوف يتقلص بين عامى ١٤٢٠ و ١٤٥٠. وتعلقاً منهم باستقلالهم، ولريبتهم تجاه السلطة المركزية التى يمثلها السلطان وبيليريكواته، فإنهم لن يترددوا فى مساندة المطالبين العديدين بالعرش أو فى إبداء العصيان، أكان ذلك عن طريق عدم احترام اتفاق، أم عن طريق التفاهم لحسابهم مع العدو. لكن ضرورات الحرب الحديثة (استخدام الاسلحة النارية، حشد جيوش ضخمة)، وظهور أعداء خطرين مثل هونيادى سوف ترغمهم تدريجياً على تدعيم روابطهم مع السلطة المركزية.

كانت هذه الأخيرة هى أيضاً منقسمة. إذ يبدو أن مراداً كان أكثر قريباً من حزب التعقل، فهو يختار اللجوء إلى الدبلوماسية كلما كان بوسعه ذلك ولايشن هجوماً إلا وهو واثق من النصر. لكن هذا الموقف يجب رده إلى الوضع الدولى بأكثر مما يجب رده إلى نزعة مسالة مزعومة لدى السلطان. كانت عائلة الجندولى هى التى تحرك بوجه خاص هذا الحزب، أولاً من خلال ابراهيم، ثم من خلال خليل. فحرصاً منه على تجنب كوارث سياسة مغامرة، يوطد هذا الأخير سلطته بالاستناد إلى الانكشارية الذين كانوا يكتنون له حباً جماً والذين كان بوسعه استخدامهم عند الضرورة. كما كان هناك أيضاً حزب حرب، يصل بطبيعة الحال إلى السلطة عندما يبدو أن بالامكان مهاجمة المجر. إلا أن من الطبيعى تغيير الرجال عند تغيير السياسة وقد أزيح الوزير الأول فضل الله باشا عندما أصبح فشل هذه السياسة واضحاً. وهذا الاتجاه، الذى كان يتمتع بتأييد محمد الثانى، سوف يثأر لنفسه عند وصول السلطان الجديد إلى العرش.

وآيا كان الأمر، فإن وجود حزبين متعارضين لايشكل ظاهرة شاذة ، ولا بد بالأحرى من الإشارة إلى تعزز الدولة والاستقرار الاجتماعى خلال عهد مراد الثانى، الذى لاشك ان الحدث الأكثر تمييزاً له هو ظهور عدو له ثقله: المجر.

حواش الفصل الثانى

١ - كان قد جرى التفكير بالفعل فى اتحاد كنيسة روما والقسطنطينية فى عهد الامبراطور ميشيل الثامن (١٢٦١ - ١٢٨٢) عند هجوم شارل دانچو على الامبراطورية البيزنطية بهدف وضع هذه الأخيرة تحت السيطرة اللاتينية. وبعد إعلان الاتحاد فى اجتماع مجمع الاساقفة فى ليون (يوليو ١٢٧٤)، لم يلق أى تطبيق وذلك بسبب موقف البابا مارتان الرابع، وعداوة الشعب ورجال الدين البيزنطيين، ثم الكارثة التى حلت بشارل دانچو فى صقلية فى عام ١٢٨٢. على أن سياسة الاتحاد الدينى هذه سوف تعاود الظهور فيما بعد عندما يتعرض الأباطرة البيزنطيون لصعوبات جسيمة فى مواجهة الأتراك: وتلك هى حالة چان الخامس، فى القرن التالى، وحالة چان الثامن. على أن شيئاً لن يسفر عن ذلك.

٢ - لا يتمشى هذا الافتراض كثيراً مع المسار الأرجح للأزمة الأولى لعهد مراد الأول. وقد اعترف هـ. اينالسيك بأن هذا الأخير قد استولى بالفعل على المدينة. ولكن فى عام ١٣٦١، قبل موت أورخان. وترى أ. بيلد يسينو، خلافاً لذلك، أن اندرينوبل لن يتسنى فتحها إلا بين عامى ١٣٦٥ و١٣٦٩، وعلى الأرجح نحو هذا التاريخ الأخير، دون أن يكون للأمير العثمانى دخل فى ذلك.

٣ - بحسب الحال، سوف نستخدم كثيراً مصطلحى «تبعية» و«سيادة» للإشارة إلى علاقة اعتماد بين قوتين. ولا بد من أن يكون واضحاً أن هاتين الكلمتين لا تستخدمان هنا بمعنى تقنى محدد.

٤ - من حقنا ان نتساءل عما إذا كان خطرامارة سالونيك الاستبدادية لم يلعب دوراً فى خضوع البكوات لمراد الأول.

٥ - الغزوة، حملة عسكرية تهدف إلى فتح أراض غير اسلامية.

٦ - التيعار، رد إيرادات أرض ما، على شكل راتب، إلى عسكري عثمانى - وأحياناً إلى موظف مدنى أودينى - يعهد اليه باستغلالها ودفع الضرائب والرسوم المقررة وتزويد الجيش العثمانى، عند الحاجة، بعدد من الجنود يتناسب مع إيراد الأرض. وسوف نعود إلى هذه المؤسسة فى الفصول التالية.

٧ - عالم، مفرد، من علماء: استاذ فى الفقه القرآنى.

٨ - الديفشيرمه: انظر ماسوف يرد عنه تحت العنوان الفرعى: امبراطورية بايزيد الأول فى عام ١٤٠٢.

٩ - يتميز تسلسل أحداث عهد محمد الأول بالتشوش الشديد ولاشك أن مانقترحه هنا لا يخلو من العيوب فى موضع أو آخر.

١٠ - يقال أن الرجل مات فى معركة انقره، إلا أنه لم يعثر قط على جثمانه.

١١ - منذ موت سيچيسموند، أرسل قلاد الأول دراكول أطفاله رهائن إلى أندرينويل.

الفصل الثالث

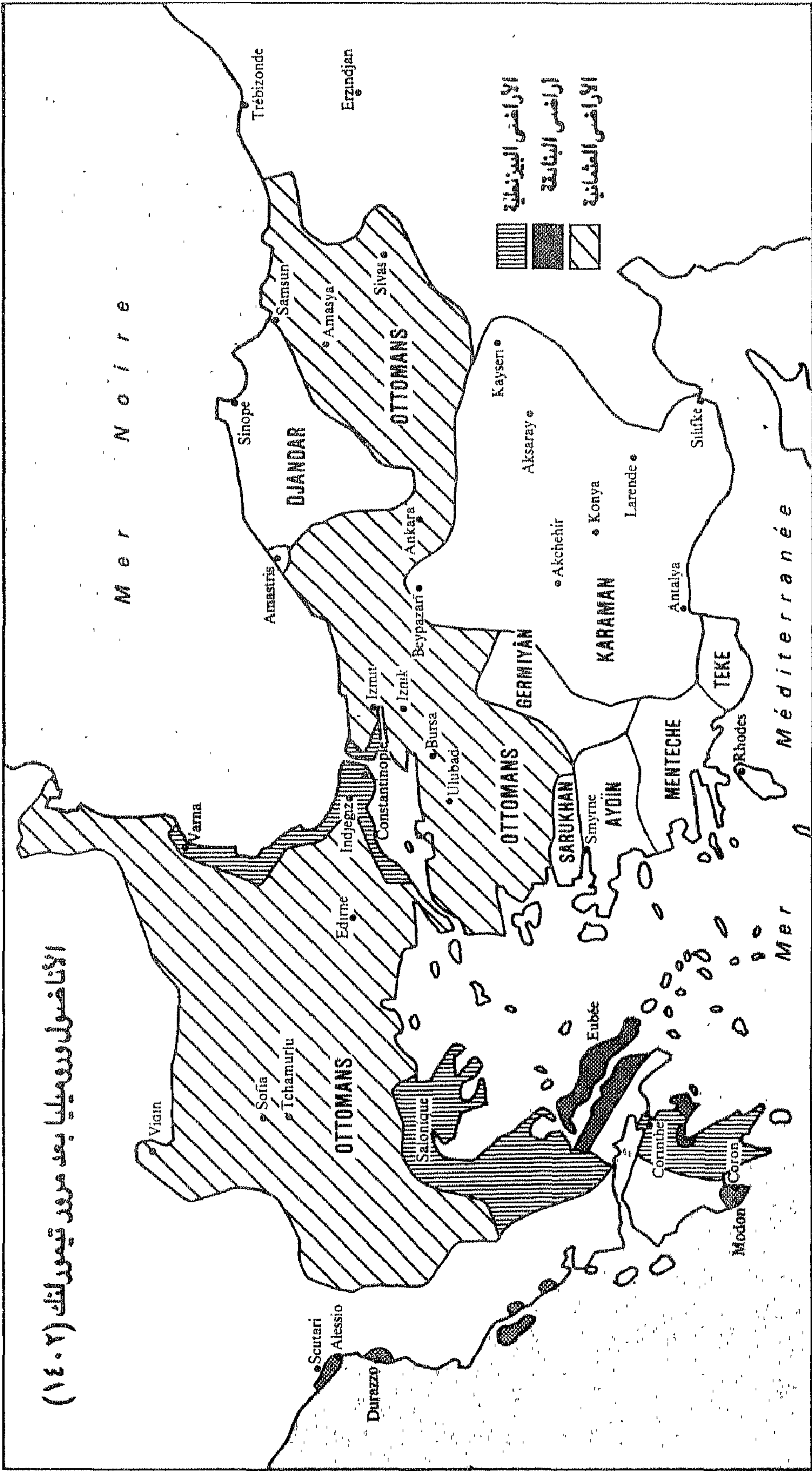
صعود العثمانيين

(١٤٥١ - ١٥١٢)

بقلم: نيقولا فاتا

محمد الثاني (١٤٥١ - ١٤٨١)

كانت لمحمد الثاني شخصية قوية. فمن طفل مشاكس، كان من الصعب جداً تهذيبه، ثم إلى يافع عنيد، صار في نهاية الأمر عاهلاً يتميز بالنزوع إلى التسلط. ودون تشبيهه بأمير من زمن الرينسانس، فإن المرء لا يملك ألا يتأثر بانفتاح ذهن السلطان الذي يكلف رساماً من البنادقة برسم صورة له ويأمر بترجمة أعمال يونانية أو غربية مختلفة ويرغب في معرفة الدين المسيحي معرفة أفضل. على أنه لا يجب أن تخامرنا الشكوك في الطابع المحدود لهذا الاهتمام، ولا بد لنا من أن نتذكر أنه يندرج أيضاً في تراث عثماني. فشأنه في ذلك شأن بايزيد الأول، كان محمد الثاني يملك تصوراً امبراطورياً لدوره. ففتح القسطنطينية، الحلم القديم للسلالة الحاكمة، كان بالنسبة له ضرورياً للتطور المنسجم لدولته ولاستيعاب التراث البيزنطي. كما أن محمداً الثاني لا يهمل التراث التركي والإسلامي مع ذلك. ومن الناحية السياسية، فإنه يعمل على تأسيس امبراطورية توحد الثقافات الثلاث في كل متماسك. ومن الناحية العسكرية، فإنه يريد الاستحواذ على تركة أراضي السلالات الحاكمة المزالة، وكذلك استعادة جميع الأراضي العثمانية سابقاً وضمنان أمنها بالسيطرة على الأناضول وروميليا، وعلى البحر الأسود وبحر إيجه. والمبررات السياسية لتحقيق ذلك ماثلة، لكن شهوة الفتوحات والنزوع إلى الحرب يشكلان بالتأكيد عنصرين أساسيين في شخصيته. إن محمداً الثاني، كثير الانتصارات،



الذى لا يعرف الشفقة، الكتوم، المهيب البنية، سرعان ماسوف يصبح شخصية أسطورية.

بداية عهد صعب

وفقاً لممارسة سارية المفعول منذ زمن، فإن موت السلطان سوف يجرى التكتّم عليه لبعض الوقت. والواقع ان خطر متاعب الانتقال من عهد إلى عهد كان عظيماً بشكل خاص عند مجيء محمد الثانى، الذى كان لا يتمتع بشعبية كبيرة وسط عهد الانكشارية والذى كان يساوره الخوف من أن يطلق البيزنطيون ضده أورخان، المطالب بالعرش. وعند ارتقائه العرش فى ١٨ فبراير ١٤٥١، فإنه سوف يتبع سياسة شديدة الحذر. ففى الداخل، سعياً إلى تجنب إثارة قلق سياسى، سوف يبقى خليل الجندرى فى منصب الصدر الأعظم، وذلك بالرغم من سوء علاقتهما. والحق أن الأخير كان الرجل المناسب لانتهاج سياسة التهدئة الدبلوماسية التى بدا أنها تفرض نفسها. أما فيما يتعلق بالانكشارية، فإن محمداً الثانى كان أول سلطان يقبل، بعد بضعة شهور، منحهم « منحة الجلوس الملكى السعيد» التى كانوا قد طالبوا بها خلال فتنة. لكنه يصحب هذا الاجراء بعزل عدد من قادتهم وبإجراء تغيير فى القوات.

وربما كان الإمبراطور كونستانتين الحادى عشر، الذى خلف چان الخامس الذى مات فى ٣١ اكتوبر ١٤٤٨، هو الوحيد الذى سعى إلى الحصول على عون الإيطاليين ضد السلطان الشاب، إلا أنه لا يبدو أن اليونانيين أو اللاتينيين كانوا يحسون بإلحاح الخطر. وكان معظم الأوروبيين منشغلين بمشكلات داخلية: فالبنديقية ترسل سفارة إلى محمد الثانى، الذى بدا أنه حلو المعاشرة؛ فالاتفاقيات المختلفة التى عقدها مراد الثانى والتى أصبحت لاغية عند موته يجرى تجديدها. وسوف تلقى سفارات جزر بحر إيجه، وثالاشيا، وشيو، وليسبوس، ورودى وچنوبى جالاتا استقبالاَ يتميز بالحفاوة. بل ان چورچ برانكوفيتش، عاهل صربيا المستبد،

سوف يسترد في عام ١٤٥١ بعض الأراضي و يتوصل إلى ضمان حقوقه بموجب هدنة السنوات الثلاث المعقودة مع المجر في ابريل والتي تم التصديق عليها في ٢٠ سبتمبر ١٤٥٢. وكان معنى ذلك هو الاعتراف بنفوذ المجر في صربيا. أما الآن، فقد كان على السلطان ضمان مؤخراته لكي ينجح في مشروعه ضد البيزنطيين. ففي ١٠ سبتمبر ١٤٥٢، يحدد الصلح مع البندقية. أما راجوس فقد سعت إلى كسب الود العثماني بزيادة جزيئها السنوية من تلقاء نفسها. وفيما يتعلق بكونستانتين، فإنه يحصل في ابريل ١٤٥١ على عهد من محمد الثاني بالالتزام الصارم بالصلح الذي عقد بين سلفي كليهما. بل إن وجود أورخان في القسطنطينية سوف يسمح له بالحصول على منحة سنوية قدرها ٣٠٠٠٠٠ أسبره. وهكذا فإن الباب العالي كان يبدى قدراً من المرونة.

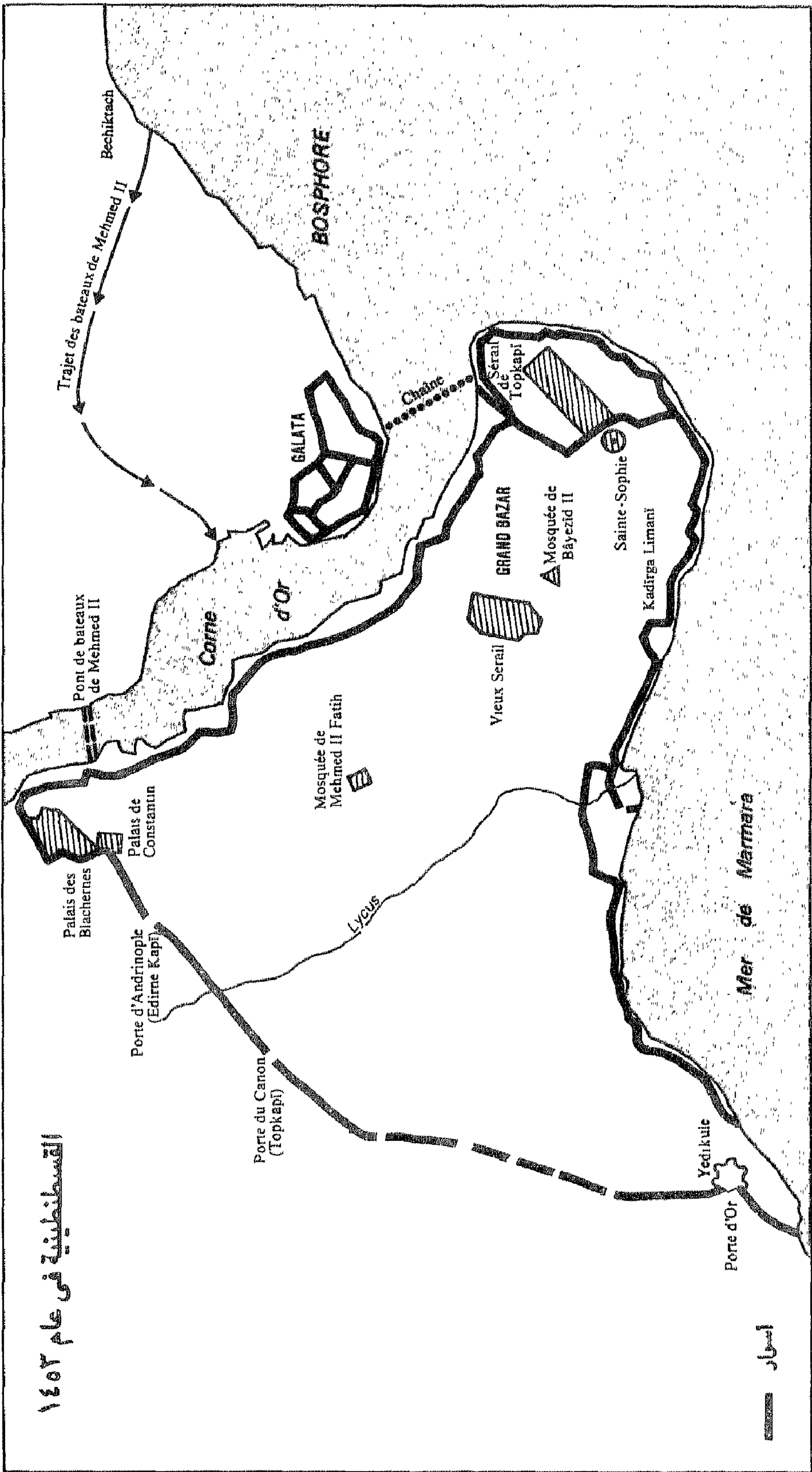
لم يكن ذلك إلا لأن محمداً كان يواجه صعوبات في الأناضول: فالواقع أن ابراهيم الكرمانلي، الأكثر جسارة من الأوروبيين، كان يريد الاستفادة من فترة الانتقال من عهد إلى آخر. وغير مكثف بالدخول في حرب، فإنه يحفز تمردات في مناطق مينتشي وأيدين وجيرميان، بل ويخرج هو نفسه للهجوم على انطاليا. وتُمنى الهجمات العثمانية الأولى الموجهة ضده بالفشل ويضطر السلطان إلى التدخل شخصياً، بينما يجري إرسال بيليربك الأناضول لمحاربة المينتشي أوغلو الياس. وإذا وجد الكرمانلي نفسه مرغماً على الهرب، فإنه يلجأ إلى منطقة تاشيلي الساحلية والجبلية، حيث يضطر إلى طلب الصلح. ويسترد محمد الثاني أكشيهير وبيشيهير وسيديشيهير، التي كان والده قد اضطر إلى التخلي عنها. ومن ناحية أخرى، يضطر أمير كرمان إلى إبداء بادرة ولاء للباب (العالي) وإلى التعهد بارسال وحدة سنوية. وبشكل مؤقت، يتم استعادة النظام في الأناضول، وضمان الصلح مع المسيحيين. وسوف يكون بوسع محمد الثاني الانكباب على تحقيق حلم قديم: فتح القسطنطينية.

فتح القسطنطينية

كان وجود دويلة تجارية يونانية على شكل جيب فى داخل الامبراطورية العثمانية أمراً لا يتمشى مع حقائق العصر. فوجودها، حتى وإن كان أقل مما كان عليه فى السابق، يعرقل المواصلات وعمليات نقل القوات. ومن ناحية أخرى، فإن الاستيلاء على عاصمة الامبراطورية الرومانية القديمة ومن ثم تحويل الدولة العثمانية إلى امبراطورية ذات توجه عالمي، كان حلماً يراود الباب(العالي) منذ زمن بايزيد الأول. والواقع اتجأها ميالاً إلى الحرب كان موجوداً فى أندرينوپل وكان يتمتع بتأييد محمد الشاب، الذى يبدو أيضاً أنه قد فكر خلال هذه الأول فى مهاجمة المدينة. فهل أرسل الامبراطور كونستانتين الحادى عشر إلى محمد العائد من كرمان سفارة مكلفة بالاحتجاج على التأخر فى دفع فدية أورخان بل وبتوجيه تهديدات كلامية، سعياً إلى تفادى هذا الخطر، أم عجزاً عن الإدراك؟ وقد رد السلطان رداً رقيقاً، لكن الموقف اليونانى لم يكن من شأنه إلا أن يعزز عزمه على التخلص من الذين يعترضون سبيله.

وعند عودته إلى أندرينوپل، يشرع محمد الثانى فى الأعداد الدقيق لحصار، وذلك على الرغم من المعارضة الحذرة من جانب الصدر الأعظم خليل الجندرى. فهو أولاً يستولى على الأموال المفترض إرسالها إلى أورخان، بينما تؤدى تدابير تخفيض قيمة العملة إلى زيادة إيراداته هو. ومن الناحية العسكرية، فإن العمل الأكثر إثارة هو تشييد قلعة رومىلى حصارى، الواقعة على البُسفور، فى مواجهة قلعة أناضولو حصارى التى كان بايزيد الأول قد شيدها على الضفة الآسيوية، فى الموقع الذى يتميز فيه المضيق بأقل اتساع له (٦٦٠ متراً) وهكذا فإن القلعة، التى شيدت بين ١٥ أبريل و٣١ أغسطس ١٤٥٢، سوف تُزوّد بمدافع تسمح بإغلاق البُسفور. وكان على كل سفينة التقدم إلى القائد العثمانى ودفع رسوم مرور وإلا صدر الأمر بإغراقها. ويترك السلطان الترسانة البحرية فى ٢٨ أغسطس ويقضى

القسطنطينية في عام ١٤٥٣



ثلاثة ايام فى فحص استحکامات القسطنطينية. وعند عودته إلى أندريينوبل، يدرس بشكل خاص مسألة المدافع. وتجرى الاستعانة باخصائى مجرى وتحت قيادته تنتج مسابك السلطان مدافع تتميز بضخامة غير مسبوقه سوف تلعب دوراً كبيراً. وفى نهاية الأمر يشكل محمد الثانى أسطولاً بالغ الأهمية تحت قيادة سنجق بك غاليبولى، الذى يقف عادة على رأس البحرية العثمانية. كما يجرى اتخاذ تدابير احتياطية استراتيجية. فالأمير الكرمانى يجرى تحييده بقوة السلاح، والمسيحيون غير اليونانيين يجرى تحييدهم عن طريق الدبلوماسية. أما فيما يتعلق بالقوات البيزنطية لإمارة الموره الاستبدادية والتي كان كونستانتين، عند ارتقائه العرش، قد تركها لأخويه توماس وديميتريوس، فسوف يجرى حصرها فى الپيلوپونيز عن طريق هجوم يُكَلَّفُ بشنه فى خريف عام ١٤٥٢ الأوج بك العجوز توراخان وأولاده. ومن ناحية أخرى، يستولى بيليريك روميليا، قايي قره چابك، على مدن بيزنطية فى ثراس. وفى فبراير - مارس، تحتشد القوات الأوروبية والآسيوية للسلطان - والتي توجد بينها وحدة صربية - حول المدينة. ويصل محمد الثانى فى ٢ ابريل ١٤٥٣، بعد أن سبقته المدافع ومعدات الحصار.

لم يكن كونستانتين الثانى قد نجح فى مواجهة النوايا العثمانية الواضحة. ولم تسفر احتجاجاته بمناسبة تشييد قلعة البُسفور عن أية نتيجة. وكان قد أرسل سفارة فى عام ١٤٥٢ لإبلاغ الايطاليين بما يجرى ولطلب عون منهم. لكن البندقية وچنوة تمسكتا بعلاقاتهما التجارية الطيبة مع الامبراطورية العثمانية. ولذا فإن چنوة تمنح كل حرية التصرف لرعاياها فى الخارج وتوصى مستعمراتها (پيراشيو...) بالتفاهم مع الأتراك. أما البندقية، التى كانت مستعدة لتزويد القسطنطينية بالمؤن، فإنها تظل متحفظة فيما يتعلق بتقديم مساعدة عسكرية. وفيما يتعلق بملك نابولى، فهو يسارع إلى إرسال أسطول إلى بحر إيجه، إلا أن الأسطول يستدعى إلى العودة بعد بضعة أشهر. أما البابا فقد كان يرى أن الأولوية تتمثل فى تحويل اتحاد الكنيستين الذى تقرر فى فلورنسا إلى واقع، أى الخضوع لروما. وعندما

يصل قاصده الرسولى، إيزيدور، كاردينال كييف، إلى القسطنطينية فى ٢٦ اكتوبر ١٤٥٢ مع ٢٠٠ من الرماة، يتوصل إلى أداء صلاة احتفالاً بالاتحاد فى كنيسة سانت صوفيا، فى ١٢ ديسمبر، وذلك فى حضور الامبراطور البيزنطى ورجال البلاط. ولم تحدث معارضة عنيفة لهذا الاعتراف الرسمى، لكنه كان بادرة بلا معنى. كما أنها قد جاءت بعد فوات الأوان. إن اسطولاً للبنادقة محملاً بالرجال وبالمؤن ، جرى إرساله فى الوقت الذى كان الحصار قد بدأ فيه، لا يصل إلى وجهته ابداً. ومن ناحية أخرى، وفى أواخر مارس، يجرى شحن ثلاث سفن تابعة لجنوة بالأسلحة وبالذخيرة على نفقة البابا. ولا تهب أية قوة أخرى لمساعدة المحاصرين.

على أن ركاب وملاحى السفن الأجنبية المتواجدة فى الميناء سوف يشاركون فى الدفاع. وكان هناك عدد من المتطوعين من أهل جنوة ومن أهل قطالونيا، وسوف يجرى تسليح ٢٦ سفينة لخوض المعركة فى قرن الذهب (من بينها ٥ سفن تابعة للبندقية وهـ سفن تابعة لجنوة و٣ سفن تابعة لكريت وسفينة واحدة تابعة لقطالونيا وسفينة واحدة تابعة لبروفانس). وفى ٢٩ يناير ١٤٥٣، سوف يصل جيوستينيانى، وهو من أهل جنوة، على رأس ٧٠٠ رجل. وسوف يجرى تكليفه بالدفاع عن الحصون الذى كان متخصصاً فيه. لكن العدد الكلى للمدافعين كان قليلاً: فالمؤرخ سفرانتزيس، الذى كلف فى أواخر مارس بإحصاء عدد الرجال القادرين على حمل السلاح، بمن فى ذلك الرهبان، لا يجد غير ٤٩٨٣ يونانياً و ٢٠٠٠ أجنبى، كما أن المهاجمين، الأكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد، يتمتعون أيضاً بمدفعية أقوى بمالاحد له.

وهذه المرة، لم تعد الحصون الشهيرة تشكل دفاعاً كافياً. ولما كان المسيحيون أحسن تسليحاً من الأتراك، فسوف يكون بوسعهم مقاومة الهجمات بشكل فعال، إلا أنه سرعان ماسوف يتكشف أن مدفعيتهم تنزل باستحكاماتهم خسائر أكثر من

الخصائر التي تنزلها بالعدو. وكانت الحصون البحرية وطيدة وكانت سلسلة من الحصون تحمى مدخل قرن الذهب. ولذا فإن الجنود سوف يوزعون على الاستحكامات البرية. ومن هذه الجهة أيضاً يحشد محمد الثانى قواته ومدافعه، خاصة فى حى طُب قابى الحالى. أما فيما يتعلق بالبحرية، المراقبة على الضفة الأوروبية للبُسفور، فى ميناء بيشيكتاش الحالى، فقد كَلَّفَتْ بسد البوغاز وبالقِيام بدوريات لأجل هذا الهدف فى بحر مرمره، ويؤدى طريق يربط الأسطول بالجيش البرى إلى تطويق مدينة چالاتا التابعة لجنوة، والتي سوف يسعى سكانها إلى طلب الخلاص من خلال حياض مشبوه، حيث يزودون كلاً من الطرفين بالمؤن وبالمعلومات.

وبشكل يومى تلحق المدافع التركية أضراراً جسيمة بالحصون التي يحتاج المحاصرون إلى وقت طويل لإصلاحها، بينما توفر المدفعية غطاءً للهجمات المتكررة. وسوف يشن العثمانيون ثلاث هجمات ضخمة، فى ١٨ أبريل و٧ مايو و١٢ مايو، لاستغلال الثغرات التي فتحتها المدافع، لكن المحاصرين سوف يصدونها. فمعدات الحصار ومناجل الهدم غير فعالة، والبحرية ليست رائعة جداً؛ فهي لاتعجز وحسب عن اقتحام مدخل قرن الذهب، بل إنها تتعرض أيضاً لفشل اليم عندما تحاول اعتراض السفن الثلاث التابعة لجنوة والتي استأجرها البابا وناقلة امبراطورية للحبوب. ولما كانت القافلة قد تعرضت للاعتراض بعد توقف الرياح، فإنها تقاوم الهجوم مقاومة ممتازة بحيث أن الاسطول العثمانى، عندما تتمكن هذه السفن اخيراً من دخول الميناء، تلحق به خسائر جسيمة، الأمر الذى يثير حنق محمد الثانى. وهكذا يتأكد أن بحرية السلطان - رجالاً وعدة - رغم كونها متطورة جداً، لم تكن تملك بعد قوة الاساطيل اللاتينية.

وعجزاً منه عن اقتحام مدخل قرن الذهب، يغير محمد الثانى تكتيكه. ففي ٢٢ ابريل، ينجح فى تمرير جزء من رجال بحريته عبر الطريق البرى للبُسفور إلى قرن الذهب. وهكذا فإن الحصون التي تمتد على طول هذا المدخل تصبح مهمتها فى

الدفاع عنها أكثر صعوبة وتصبح السفن الراسية فى الميناء أكثر عرضة للخطر. ويسعى عدد من أهل جنوة ومن البنادقة لإصلاح هذا الموقف فى ليلة ٢٨ أبريل بمحاولة إحراق الاسطول التركى. لكن هذه المحاولة تمنى بفشل جسيم: فالمدافع المنصوبة على الضفاف تتقلب على الهجوم المسيحى. ويجرى تدعيم المزايا التى كان السلطان قد حصل عليها من التغلغل فى قرن الذهب. فهو يأمر ببناء جسر سوف يسهل تحركات القوات.

وفى أواخر مايو، كان المحاصرون قد انهكهم الجوع والتعب من المعارك المتواصلة. إلا أنه، بعد سبعة أسابيع من حصار لا يصل إلى نتيجة، تنشأ أيضاً انقسامات فى صفوف المعسكر العثمانى. إذ يبدو أن خليل باشا قد دعا إلى رفع الحصار: فقد كان يخشى من رد غريب بعيد المدى. وفى نهاية الأمر، فإن حزب الحرب، الذى يمثله زاجانوس باشا، يتقلب ويتم اتخاذ قرار بشن هجوم أخير فى ليلة ٢٨ مايو ١٤٥٣، وذلك بعد أن رفض كونستانتين الحادى عشر المقترحات التى قدمت اليه استناداً إلى الشريعة الإسلامية. ويجرى الهجوم على المدينة من كل الجهات، بما فى ذلك على امتداد بحر مرمرة الذى يتحرك فيه الأسطول. والواقع أن العمليات كانت بوجه خاص عمليات تمويه. فالمعركة الحقيقية تدور فى وادى ليكوس. وتتالى، ثلاث هجمات. ويحدث أن القائد جيوستينيانى، الذى يصاب بجراح خطيرة، يترك المعركة، مما يجر إلى فرار القوات المؤلفة من أهل جنوة. ولما كان اليونانيون والبنادقة يقفون وحيدى ضد المهاجم، فسرعان ما سوف يجرى التغلب عليهم. ويموت الإمبراطور فى المعركة. وعندئذ يصبح الانتصار العثمانى مؤكداً. وتهبط القوات البحرية ويغزو الأتراك المدينة، على الرغم من المقاومة التى تبديها بضعة جيوب. وينجح جزء من الأسطول المسيحى فى الهرب بينما ينهمك جنود السلطان فى السلب الذى هو حق لهم. أما فيما يتعلق بالسكان، الذين بحث كثيرون منهم عن ملاذ وهمى فى كنيسة سانت صوفيا، فسوف يجرى أخذهم واستعبادهم

بأعداد غفيرة، إن أفلتوا من المذبحة. ويفتح القسطنطينية، فى ٢٩ مايو ١٤٥٣، ينهى محمد الثانى الامبراطورية البيزنطية.

توطيد وجود العثمانيين فى القسطنطينية

بعد ظهيرة ٣٠ مايو، يدخل محمد الثانى المدينة، التى سوف تسمى منذ ذلك الحين فصاعداً باسمها التركى: اسطنبول، و يجتازها على متن جواد حتى كنيسة سانت صوفيا (آيا صوفيا)، التى يؤدى فيها الصلاة. وكان عزمه المعلن هو أن يجعل من المدينة التى فتحها عاصمة لامبراطوريته. وتحزنه الأطلال المترتبة على أعمال السلب. ولذا فهو يسارع إلى إنهاء هذه الأعمال قبل انقضاء الأيام الثلاثة التى تبيحها الشريعة للجنود. والحق أن الأسلاب كانت ضخمة بالفعل. وكان يتوجب رد البهاء والازدهار إلى المدينة، التى كان عدد سكانها عشية الحصار لايزيد كثيراً عن ٤٠٠٠٠ نسمة.

ووصولاً إلى ذلك، يلجأ السلطان أولاً إلى كرم غير متوقع تجاه اليونانيين. ومن المؤكد أن المذابح وأعمال النهب لم تستثن السكان، إلا إنه إذا كان العثمانيون لم يبدو أية شفقة تجاه المقاتلين اللاتينيين، وبالأحرى تجاه أورخان، الذين جرى إعدامهم، فقد جرى الإعلان عن أن اليونانيين الذين أفلتوا من عمليات النهب يمكنهم العودة بحرية إلى ديارهم. ولم تلق الارستقراطية البيزنطية دائماً معاملة سيئة. فنظام تكوين القابى قوللارى يستقبل عدداً من أبناءها، وهو ما يتيح لهم فرصة مستقبل باهر. بل إن الأمر قد وصل إلى حد تكليف لوكاس نوتاراس بمهام حكم المدينة. إلا أنه استناداً إلى التوبيخات الصادرة عن شهاب الدين وزاجانوس، الخائفين من وقوع خيانة، يجرى إعدام نوتاراس. وأيا كان الأمر، فإن وضع اليونانيين يجرى تحديده بشكل واضح. ويجرى الحفاظ فى البداية على كنائس عديدة، بصرف النظر عن أسباب ذلك. وفيما يتعلق بالكنيسة اليونانية، فإنها تحصل على قانون وتنظيم دائمين. وبمبادرة من السلطان، فإن جورج سكولاريوس

جيناديوس، الزعيم البالغ الشعبية للحزب المعادى لاتحاد [الكنيستين]، يجرى تنصيبه فى منصب البطريك . ولن تكون حياة جيناديوس وخلفائه حياة سهلة، لكن الكنيسة تحتفظ باستقلال روى لم يكن بوسعه إلا أن يداعب مشاعر الشعب المعادية للاتينيين. وسوف تدار «الأمة» (الملة) اليونانية وتمثل من جانب البطريك؛ وسوف تحل الخلافات بين اليونانيين عن طريق محاكم ارثوذكسية؛ وأخيراً، فإن الممارسة الحرة للعبادة سوف تكون مكفولة. وصحيح أن هذا القانون يتمشى مع الوضع العادى للطوائف المسيحية فى البلدان الإسلامية، لكن تأكيده على نطاق الدولة وتعزيز مكانة البطريكية يشكلان حدثاً هاماً.

ولم يكن ذلك غير أحد عناصر السياسة الرامية إلى استعادة شأن اسطنبول. وقد أمر محمد الثانى بأعمال هامة: إصلاح الحصون وبناء قلعة الابراج السبعة (يدينقولى) وقصر فى وسط المدينة. وفى عام ١٤٥٩، يتلقى كبار وجهاء الدولة الأمر بأن ينشئ كل منهم مجمعات جامعية وعلاجية وخيرية وتجارية حول المساجد الكبرى. وعندئذ تعاود الحياة الفكرية والاقتصادية الازدهار فى المدينة.

ويتمثل ركن ثالث لهذه السياسة فى إعادة التوطين القسرية. إذ يجرى تحرير جميع الأسرى الذين حصل عليهم محمد الثانى وتسكينهم فى حى الفنار (فينير)، ذلك أن جميع العقارات كانت بحكم القانون ملكاً للسلطان. ويجرى تشجيع الهجرة عن طريق الوعد بالتنازل عن البيوت وتُمارَسُ السياسةُ التقليديةُ الخاصةُ بترحيل السكان عن المدن الكبرى للإمبراطورية وعن المدن المفتوحة خلال العهد. وكان أصعب شىء هو إجبار التجار والحرفيين الميسورين الضرورىين للحياة الاقتصادية للعاصمة على النزوح، وقد اضطر محمد الثانى إلى قضاء عدة أسابيع فى بورصا فى أوائل عام ١٤٥٤ لإرغام السكان الأغنياء لهذه المدينة المجتهدة على الاستيطان فى العاصمة الجديدة.

الآثار السياسية والديبلوماسية والعسكرية للانتصار

أدى فتح القسطنطينية إلى تكريس انتصار حزب الحرب، وهو الحزب الذى ساند محمداً ضد الصدر الأعظم الذى كان قد خلفه له مراد الثانى. فقد كسب «الفتح» هبة عظيمة وأصبح أكثر حرية بكثير فى التصرف. ومنذ ارتقائه العرش، كان قد نحى اسحق باشا عن السلطة المركزية. وقد جاء الدور على خليل الجندرى، الصدر الأعظم: وكان هذا الأخير على علاقات سيئة دائماً مع محمد الثانى؛ وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أنه لم يكن على حق. وهكذا سنحت الفرصة لى يتخلص محمد من رجل واسع النفوذ، لم يعد لسياسته نفع، وتشكل شعبيته بين صفوف الانكشارية مصدر قلق له. ولسنا بحاجة إلى تصديق الاتهامات بالخيانة وبالاخلاق بمهام المنصب التى وجهها ضده كتاب الأخبار المتحمسين لمحمد لى نفسره عزله وإعدامه، فى يوليو ١٤٥٣. وكان زاجانوس باشا هو الذى عُيِّنَ خلفاً له.

وقد أدى فتح اسطنبول إلى إعادة النظر فى علاقات الباب (العالى) مع الدول. وكان أول المعنيين بإعادة النظر هذه هو جالية أهل چنوة فى جالاتا، التى كان موقفها مشبوهاً. وكان محافظ المدينة على جانب كبير من الحكمة بحيث أنه سلم للسلطان مفاتيح المدينة، التى انتقلت من التبعية لجنوة إلى التبعية للباب (العالى). وقد طلب محمد هدم الحصون وتسليم الأسلحة والمدافع. لكنه ترك للسكان ممتلكاتهم وكنائسهم، ومنحهم حرية التجارة. وأخيراً، فإنه لن يحدث استيطان من جانب الأتراك فى المدينة. ولم تجد البندقية القوية عناءً شديداً فى كسب الإفراج عن أسراها وعقد وفاق. وبموجب معاهدة الصلح والصدقة الموقعة فى ١٨ أبريل ١٤٥٤، والتى تستعيد اتفاق عام ١٤٥١ إلى حد كبير، توصلت البندقية إلى تأمين حماية سفن وممتلكات رعاياها فى الامبراطورية العثمانية وحرية دخول الموانئ والخروج منها وحق التجارة فى مقابل دفع ضريبة نسبتها ٢٪؛ وكان التجار العثمانيون يريدون التمتع بمعاملة مماثلة فى موانئ البندقية؛ وقد تسنى للبندقية

الإبقاء على بايل (قنصل) لها في اسطنبول. وأخيراً فقد استمرت سيادة البندقية على نوقيه ناكسوس. ومن الناحية الاقتصادية، كان الاتفاق مفيداً. كما أن قوى ثانوية، مثل أنكون وفلورنسا، ثم راجوس بعد ذلك ببضع سنوات، سوف تتوصل إلى تفاهم مع الباب (العالى). وكان اتحاد فرسان القديس يوحنا الأورشليمى، المتمركز في رودس، هو وحده الذى يرفض بشكل منهجى دفع الجزية للسلطان. لكن السبدين المستبدين للموره، دومينيكو جاتيلوسيو (سيد ليسبوس وثاسوس) وپالاميد جاتيلوسيو (سيد إنيوس)، وامبراطور تريبيزوند وأمير صربيا المستبد سوف يقبلون، في نهاية الأمر، زيادة المستحقات السنوية التى يتوجب عليهم تسليمها.

على أن هذا الوضع كان مؤقتاً. فالآن يملك محمد عاصمة الامبراطورية الرومانية. وبناءً على قراره كما بحكم منطق الأمور، سوف يستولى على البقايا الأخيرة لبيزنطة وعلى الممتلكات اللاتينية في المشرق. وفيما يتعلق بالأراضي اليونانية، باستثناء الجيوب القليلة التى كان بوسعها الاستمرار في ثراس، فقد كانت مسألة مؤجلة. وفي الموره، فإن السكان الألبانيين الثائرين، الذين سرعان ماسوف ينضم اليهم يونانيون عديدون، قد تمربوا خلال صيف عام ١٤٥٣ على المستبدين البابيلولوجيين الذين سوف يضطرون إلى طلب العون من الباب (العالى). وسوف يسهم تدخل سريع من جانب عمر، ابن توراخان، في زعزعة مركز البابيلولوجيين أكثر إلى حدما. وكان لابد من حملة ثانية في اكتوبر ١٤٥٤ بقيادة العجوز توراخان، أكثر أهمية بكثير، للتمكن من إخضاع الألبانيين.

وسرعان ماسوف تبدأ التغييرات بالنسبة للمستعمرات اللاتينية. فالسلطان الذى يتمتع منذ الآن بأسطول هام، سوف يلجأ إلى استخدامه. وخلال صيف عام ١٤٥٤، سوف يأمر بتغلغل سفنه في البحر الأسود. وعندئذ يفتح العثمانيون سيباستوبول، ويرغمون جالية أهل جنوة في كافاً وسكان القرم على دفع الجزية. كما تعمل البحرية في بحر إيجه: فرداً على موقف فرسان رودس، يشن محمد

الثاني غارات مدمرة من سواحل أيدين على ممتلكاتهم في كوس ورودرس (صيف ١٤٥٥). وأنداك يرسل أسطولاً تحت قيادة حمزه باشا، الذي يبتز خلال مروره ليسبوس، جزيرة نوميونيكو جاتيلوسيو، وينزل الخراب بشيو، ثم برودرس. لكن حمزه، إذ يدرك أن المدينة نفسها منيعة، ينقض من ثم على كوس. وعند العودة، يشتبك جنود البحرية العثمانيون مع سكان شيو ويجري إغراق سفينة الأميرالية. وسوف يكلف ذلك سكان الجزيرة ثمناً غالياً بينما يحل محل حمزه يونس الذي، إذ يخرج في أواخر صيف عام ١٤٥٥ نفسه، يستولى على فوسيه الجديدة (يبنى فوتشا)، المستعمرة التابعة لجنوة التي تأسس ازدهارها على تجارة الشبّة. وسرعان ما يضيف محمد الثاني فوسيه القديمة (إسكى فوتشا) إلى هذه الملكية الجديدة. ومن ناحية أخرى، فإنه يحصل عن طريق التهديد من دوق ليسبوس، نوميونيكو جاتيلوسيو، وهو من أهل جنوة، على التنازل له عن جزيرة ثاسوس (خريف ١٤٥٥). وأخيراً، خلال شتاء و أوائل ربيع عام ١٤٤٦، مستفيداً من النزاعات الداخلية بين صفوف فرع آخر لعائلة جاتيلوسيو، يضم جزر إينوس، عند مصب ماريتزا، وإمبروس وساموثراس، التي سرعان ما سوف تتلوها ليمنوس. وهكذا فإن أحد الآثار الأولى لسقوط القسطنطينية يتمثل في الانهيار السريع لوجود جنوة في البحر الأسود وفي بحر ايجه.

السيطرة على الدانوب: المسألة الصربية والنزاع مع المجر

على أن الشاغل الرئيسى لمحمد الثاني هو البلقان. فقد كان على السلطان أن يوطد بشكل دائم السلطة العثمانية على الدانوب، في وجه المجر التي أثبتت خلال العهد السابق أنها العقبة الرئيسية أمام التوسع التركى. وكانت هذه المسألة مرتبطة بمسألة صربيا، الدولة العازلة التي كان من الضروري أن تكون تحت النفوذ العثمانى. والواقع أن الباب (العالى) كان يرى أن المجر تلعب هناك دوراً زائداً عن الحد الممكن. وفي عام ١٤٥١، كان محمد الثاني قد اضطر إلى ترك مواقع عديدة للأمير المستبد جورج برانكوفيتش. وبعد الاستيلاء على القسطنطينية، رأى هذا

الأخير أن من الأكثر حكمة رد عدة مواقع منها، لكن السلطان طلب جزراً أخرى متذرعاً دائماً بحقوق عثمانية فى تركة ستيفان لازاريقيتش: فسميديريفو وجولوباتش، على الدانوب، وبلجراد، التى تعتبر بوابة المجر، كانت محل رهان. لكن واقع الأمر يتمثل فى أن الحاجات المالية للامبراطورية كانت تدفع أيضاً إلى الرغبة فى استعادة إقليم نوڤو بربو المنجمى، الذى ينتمى بشكل خاص إلى برانكوفيتش.

ولكن حملة أولى جرى شنها فى ربيع عام ١٤٥٤ لم تكن جد موفقة. وفى أواخر اغسطس، يسلك السلطان طريق آندرينوفيل، تاركاً فى صربيا جيشاً سوف يقاوم حتى أواخر العام هجوماً مضاداً من جانب الصربيين المدعومين من المجريين. ويعاد شن الهجوم فى العالم التالى: وفى أوائل يونيو ينجح السلطان فى الاستيلاء على نوڤو بربو. وأخيراً يصبح الإقليم الغنى عثمانياً ويُفتَحُ سجلٌ له. ومن جهة أخرى، يتم عقد معاهدة مع الأمير المستبد: وبموجب هذه المعاهدة يحتفظ هذا الأخير بتركة ستيفان لازاريقيتش، لكنه يتنازل عن إقليم نوڤو بربو ويتعهد بدفع الجزية وتوطيد علاقاته مع الباب (العالى) على حساب المجريين. وهكذا، وفى أواخر صيف عام ١٤٥٥، يحصل محمد الثانى على الشئ الأهم: الإيرادات المنجمية الثمينة وحياد صربياً.

ويبدو أن فالاشيا تلتزم الهدوء. وفى أكتوبر ١٤٥٥ يقبل خصم منتظر آخر، هو أمير مولداڤيا، دفع الجزية بهدف نيل السلم وحرية التجارة فى الامبراطورية لرعاياه فى آڤيرمان (سيتا تيا آلبا). ويصبح بوسع السلطان الانقضاض وهو فى بالغ الأمان على المجر الممزقة بالنزاعات الداخلية. ويجرى الإعداد بنشاط فى شتاء ١٤٥٥ - ١٤٥٦ لحصار بلجراد. وبعد تطويق المدينة، يجرى حصارها فى بداية يوليو ١٤٥٦. لكن هونيادى، الذى ينجح فى دخولها فى ١٥ يوليو، يجعل تزويدها بالموئن من جديد ممكناً. ولحسم الموقف، يشن الأتراك فى ٢١ يوليو هجوماً يتحول إلى معركة شوارع سوف يُغلبون فيها. فعن طريق حركة عفوية من

جانب «صليبيين»، شبان غير مسلحين تسليحاً جيداً هبوا للدفاع عن أرضهم استجابة لنداءات الراهب الفرنسي جيوفاني داكايسترانو، يجرى شن هجوم ضد العثمانيين في حرّ مابعد ظهر ٢٢ يوليو. وهذه القوة التي تتعاضد بسرعة تتمكن من دحر الأتراك. وتاركا معدات هامة جرى اتلافها على عجل، يعطى محمد الثاني، الذي جرح هو نفسه، إشارة الانسحاب.

لكن المجريين كانوا غير قادرين على استغلال انتصارهم، وذلك بقدر ما أن موت هونيادي (١١ أغسطس ١٤٥٦) يبدش فترة أزمة جديدة. على أن الطريق إلى المجر، الآن، صار مسدوداً.

عام ١٤٥٧

مكث السلطان في آندرينوبل (إدرنه) في عام ١٤٥٧ وكان يذهب من حين لآخر إلى اسطنبول ليتابع تقدم عمليات تشييد القصر الجديد أو السوق المسقوفة أو أعمال سحب المياه. وكان ختان الأميرين بايزيد ومصطفى مناسبة لتأكيد قوته بشكل بالغ الأبهة. وفي المجال السياسي، يجرى إحلال محمود باشا محل الصدر الأعظم زاجانوس باشا. أما الوزير الثاني شهاب الدين باشا، الذي كان كزاجانوس عضواً في حزب الحرب، فسوف يُنحى هو الآخر. فتهايك عن هزيمة بلجراد، سوف يجرى اتهام الرجلين بالمسؤولية عن إعدام نوتاراس وخاصة خليل الجندركلي، الذي لم يكن يتمتع بقبول حسن بين صفوف الانكشارية والعلماء.

وفي تلك الاثناء، يستمر النزاع مع سكاندربك في ألبانيا، حيث يبحث العثمانيون عن منفذ على البحر الأدرياتي. وكان الزعيم الألباني في وضع صعب. فقد حلت به هزيمة جسيمة في بيرات، في ٢٦ يوليو ١٤٥٥. ومن جديد، تعرضت البلاد للغزو في عام ١٤٥٦. كما تواصلت معارضة زعماء القبائل الآخرين الذين كانوا يتوجهون بالنداء إلى العثمانيين كمددات الحال. على أن سكاندربك لم يكن

وحيداً: فسيده الفونس، ملك نابولي، يرسل إليه مساعدة ملموسة غير هينة. ومن جهة أخرى، فإن البابا كاليكست الثالث، بشكل مستقل عن حملة غير فعالة مؤازرة له، يجهز اسطولاً سوف يرسل إلى شرقى البحر المتوسط وسوف يجرى التفكير فى استخدامه لدعم الألبانى. وأخيراً، فقد كان توماس، ملك البوسنة، مستعداً لمهاجمة الأتراك، وقد أخذ منهم فى الواقع عدداً من المواقع الصربية فى عام ١٤٥٧، إلا أنه سوف يعقد اتفاقاً مع السلطان منذ عام ١٤٥٨، محتفظاً بفتوحاته فى مقابل تعهد بدفع الجزية. وقد تغلغل جيش عثمانى قوى فى البانيا فى صيف عام ١٤٥٧، مجبراً سكاندريك على الهرب. إلا أن هذا الأخير هو الذى يحرز الانتصار أخيراً فى إقليم جبل تومور فى سبتمبر ١٤٥٧: فجيش عيسى باشا الذى يفاجؤه الالبانيون الهابطون من الجبال وقت استراحته يفقد عدداً غفيراً من الرجال ويخلف وراءه غنيمة هامة.

وخلال صيف عام ١٤٥٧، يتمكن الاسطول البابوى، المكلف بالدفاع عن الجزر اللاتينية الأخيرة فى المشرق، من استرداد ليمنوس وساموثراس وثاسوس، التى تظل لبضع سنوات تحت سلطة البابا. وبشكل متعقل، يفضل أهل جنوة فى شيو ودومينيكو جاتيلوسيو، سيد ليسبوس، مواصلة دفع الجزية. وخلافاً لذلك، يتصور الأمير توماس الپاليولوجى، فى الموره، أن بوسعه الكف عن دفع الجزية المفروضة عليه ولكن الرد لن يتأخر. أما فيما يتعلق بشرقى البحر المتوسط، فسوف يكون مسرحاً لنزاع أبدي بين العثمانيين وفرسان رودس، ناهيك عن القرصنة اليومية. وسرعان ما سوف يصبح السلطان من جديد سيداً على الجزر الثلاث التى كان قد خسرها.

سقوط الموره وصربياً: ١٤٥٨ - ١٤٦٠

تأخر طاغيتا الموره، توماس فى پاتراس وديميتريوس فى ميسترا، عدة سنوات عن دفع الجزية المفروضة عليهما. وعند مغادرته أندرينوبل فى ابريل ١٤٥٨

متوجها إلى ثيساليا، يدعوها محمد الثانى إلى دفع الجزية. ولما لم يستجب أى منهما لأمره، فقد دخل الپيلوپونيز. وبعد أن ترك وحدة قبالة كورنثة، اندفع صوب الجنوب، ثم صعد إلى الشمال الغربى، حيث كسب إذعان بعض الأماكن - من بينها پاتراس -، واستولى على أماكن أخرى ونشر الخراب فى البلاد. وبينما أرسل محمد قوات لنهب ايليد ومسيسينيا، عاد قبالة كورنثة، التى أنهكتها عدة أسابيع من الحصار. وقد حاول العثمانيون دون طائل اقتحامها، لكن قائد الموقع، ماثيو آسان، شقيق زوجة الأمير المستبد ديميتريوس، يضطر إلى التراجع أمام رغبات السكان الذين خارت قواهم: ففى ٦ أغسطس ١٤٥٨، يدع العثمانيين يدخلون قلعة آكروكورنثة فى مقابل ضمان حرية السكان الذين لن يجبروا إلا على دفع الجزية. كما أنه يرتب صلحاً مع السلطان باسم الاميرين المستبدين. وبموجب هذا الصلح، يتوجب على هذين الأخيرين، علاوة على الجزية التى سوف تفرض عليهما، التنازل للباب (العالى) عن جميع المدن والقلع التى فتحها السلطان، وكذلك الأراضى التى دخلتها جيوشه. والآن يصبح جزء ملحوظ من الموره عثمانيا. ومن جهة أخرى، فقد جرى ضم اثينا أيضاً.

وبينما اتجه السلطان إلى الموره، اتجه الصدر الأعظم محمود باشا من ناحيته إلى صربيا. وكان هذا البلد يمر بأزمة خطيرة. فلزار، ابن وخليفه چورچ برانكوڤيتش الذى مات فى ١٥ يناير ١٤٥٦، يموت بدوره فى ٢٠ يناير ١٤٥٨. ولم يكن هناك خليفة ذكر، ومن جديد أدت مشكلة الخلافة إلى تفجر التعارض بين النفوذ العثمانى والنفوذ المجرى. وكان هناك حزب موال للعثمانيين مؤسس على كراهية المجرين والكاثوليك: فالصربيون الأرثوذكس كان بوسعهم أن يعتبروا أن عقيدتهم أقل عرضة للتهديد من جانب الأتراك المسلمين عنها من جانب الكاثوليك. وكان على رأس هذا الحزب الأخ الحقيقى للصدر الأعظم، ميخائيل أنجيلوڤيتش، الذى يوجه نداءً إلى الباب(العالى). وفى مارس ١٤٥٨، يأخذ محمود باشا اتجاه سميديريفو. لكن ثورة مفاجئة فى هذه المدينة فى اواخر مارس تؤدى إلى سقوط

أنجيلوفيتش. وينتصر الحزب المجرى، وهكذا يدخل محمود باشا صربيا بوصفه عدواً. وإذ يستولى على عدد من المواقع، يتخلى عن فرض حصار طويل على سميديريتش، التى يعلن المدافعون عنها له وصول قوات مجرية. وإذ يرجع إلى موقع قريب من نيش فى يوليو-أغسطس ١٤٥٩، يتوصل إلى إخضاع جولوباتش، التى لن يكون احتلالها سهلاً على الرغم من ذلك. ويؤدى خطر جيش يقوده ابن جان هونيادى، ماثياس كورفين، الذى كان منذ ٢٤ يناير ١٤٥٨ ملكاً للمجر، إلى فرض الانسحاب على محمود باشا. وفى اوسكوب(سكوبيا)، يقابل هذا الأخير السلطان العائد من الموره، والذى كان قد ابلغ بالوضع (أكتوبر ١٤٥٨).

وسوف يتخذ العثمانيون تدابير لمقاومة المجرين بينما يرتب هؤلاء الآخرون شئون صربياً حسبما يحلو لهم. ففي يناير ١٤٥٩، سوف يعترفون بنقل السيادة على الإمارة الاستبدادية إلى ستيفان، ابن ملك البوسنة الذى يعترف، فى المقابل، بسيادة المجرين عليه. ويرتقى ستيفان العرش فى ٢١ مارس ١٤٥٩ وفى أول إبريل يتزوج ابنة لازار برانكوفيتش، هيلين، التى يستمد شرعيته منها. وسوف يكون الرد العثمانى فورياً. فجيش السلطان يدخل صربيا دون أن يقابل معارضة، إذ كان ماثياس كورفين منشغلاً فى الغرب مع الامبراطور الألمانى. ويرى توماس، ملك البوسنة، ووالد « المستبد » ستيفان، أنه من الحكمة أكثر التعامل مع محمد الثانى، فيقبل التنازل له عن سميديريتش فى مقابل مزايا على الحدود بين صربيا والبوسنة. وهكذا فإن المدينة، التى كان الحزب الموالى للعثمانيين فيها مؤثراً، تستسلم كما تستسلم المدن الأخرى. ومن ثم فإن عام ١٤٥٩ يشهد نهاية إمارة صربيا الاستبدادية، التى تصبح سنجق سيميدير.

على أن الموره لم تستعد الهدوء. فالأمير المستبد توماس كان قد خسر أكثر مما خسره أخوه خلال حملة عام ١٤٥٨، وكان خضوعه للاتراك شديد الوطأة عليه. وخلافاً لديميتريوس الذى سلم بفكرة أن يصبح تابعاً للسلطان، يواصل توماس التقاليد السياسية البابولوجية المتمثلة فى الاتحاد مع اللاتينيين: وهو لا يكسب من

ذلك غير إرسال قوة قوامها ٣٠٠ رجل (يوليو ١٤٥٩) إليه من جانب البابا ودوقية ميلانو. على أن توماس، الذى يؤدى تمرده إلى اجتذاب عديدين من السادة الاقطاعيين إلى الالتفاف حوله، يتجه إلى حصار پاتراس، المدينة العثمانية. كما يشن الهجوم على أخيه، الذى سرعان ما تحتل إمارته الاستبدادية. وعند وصول هذه الأنباء، يرسل محمد الثانى حمزه باشا إلى أثينا لى يحل هناك محل عمر باشا التوراخانى الذى كان قد لاه على سلبيته. ويؤدى وصول حمزه إلى اجبار توماس على التقهقر إلى مدينة ليونتاريون، حيث سيجرى تشتيت قواته فى معركة مواقع ثابتة على مقربة منها. وأمام الحالة الميئوس منها فى الپيلوپونيز، يتوصل الشقيقان إلى مصالحة. لكن ديمتريوس سرعان ما ينتهك الهدنة، وإذ يجد نفسه مدفوعاً إلى اللجوء إلى مونمفاسيا ثم محاصراً فيها، فإنه يطلب من العثمانيين النجدة. وعند دخول جيش تركى إلى المورة فى مارس ١٤٦٠، يتمكن هذا الجيش من انتزاع پاتراس المحاصرة من جانب توماس، الذى سرعان ما يضطر إلى طلب الصلح، لكنه يجد نفسه عاجزاً عن جمع المال الضرورى لدفع الجزية التى كان قد تعهد بتسليمها. وتعم الفوضى المورة.

وفى مايو ١٤٦٠، فإن محمداً الثانى، عزمأ منه على ضم أرض كان من الواضح انه لم يعد قادراً على السيطرة عليها بوسائل اخرى، يقرر التدخل شخصياً. ويعلن ديمتريوس إذعانه دون مقاومة، قابلاً الشروط المشرفة التى قدمت إليه فى أماكن أخرى من الامبراطورية (٣٠ مايو). وخلال الصيف، يستحوذ العثمانيون على كل الإمارة الاستبدادية. وإذ يجدد البنادقة اتفاقياتهم مع الباب(العالى)، فإنهم يحتفظون بمواقعهم. ويهرب توماس إلى روما. وعلى طريق العودة، يضم العثمانيون ثيبيس، البقية الأخيرة من دوقية أثينا اللاتينية. وعند وصول محمد الثانى إلى عاصمته فى خريف عام ١٤٦٠، لم تكن المورة قد استسلمت بالكامل للهدوء، لكنها كانت قد أصبحت عثمانية. ولا تبقى غير دولة يونانية واحدة: تريبيزوند.

الحملة على سواحل البحر الأسود :

ضم سينوپ وتريبيزوند

سوف تؤدى حملة عام ١٤٦١ إلى تجلية الوضع فى الأناضول. كان محمد الثانى قد أنهى بالفعل وجود جنوة فى آماستريس(آماسرا، ١٤٥٩). وقد جاء الدور على المدينتين المستقلتين الأخيرتين على هذا الساحل للبحر الأسود: سينوپ وتريبيزوند. وكان الاستيلاء على هذين الميناء ين يتميز بجانب اقتصادى، إلا أنه كان يتميز أيضاً بجانب سياسى: فتريبيزوند، الدولة البيزنطية الأخيرة، والتي تدفع الجزية للباب(العالى) منذ عام ١٤٥٦، كانت مهددة إلى اقصى حد من جراء أطماع السلطان الامبراطورية. كما أن وجودها كان يشكل خطراً على مؤخرات العثمانيين، وذلك بقدر ما أن الامبراطور السابق، كالمو - يوانس كومين، كان قد زوج ابنته كاترين(ديسپينا) لعاهل الآكويونلو (الكباش البيض)، أوزون حسن، الذى كان قد أقام مملكة تشمل الأناضول الشرقية وأذربيجان وبلاد الرافدين.

وقد بدأ محمد الثانى بإزالة الامارة الجندرية، على الرغم من احترامها لالتزاماتها كإمارة تابعة، وإن كان استقلالها قد شكل أثراً من آثار الماضى كان يمكن أن يمثل خطراً إن سنحت الفرصة لذلك. ثم زحف على سينوپ التى تعلن استسلامها ويحصل أميرها على تعويض. كما يضم الباب(العالى) أيضاً كاستامونو، التى كان قد جرى التفكير فى البداية فى تسليمها لأحمد بك كيزيل الجندرى. وسرعان ما سوف يلعب هذا الأخير دوراً كبيراً فى التحرك المعادى للعثمانيين من جانب الكرمانى والآكويونلو. ويتجه الجيش العثمانى صوب الشرق، حيث يواجه أوزون حسن، إلا أنه يتم عقد اتفاق يتيح لمحمد الثانى حرية التصرف فى مشروعه ضد تريبيزوند. وفى تلك الاثناء، يفرض الأسطول الذى تشكل فى اسطنبول الحصار على المدينة التى ينزل الدمار بمشارفها ويخربها ويبدأ فى قصفها بالمدافع. وعند وصول الجيش البرى العثمانى، كان قد مر شهر على

الحصار. وبعد أن كف عن الرهان على عون من جانب اوزون حسن، فإن ديقيد، الذى كان يحكم المدينة، يفضل التفاوض من خلال وساطة رئيس المجلس الكنسى جورج أميروتزيس، نسيب الصدر الأعظم محمود باشا. وفى مقابل ضمان مصير مناسب، يسلم المدينة التى تصبح عثمانية فى ١٥ أغسطس ١٤٦١. وينظم السلطان المدينة التى فتحها، فيقوم بترحيل جزء من السكان إلى اسطنبول ويدخل رجالاً عديدين فى خدمته أو فى خدمة وزرائه.

ولدى عودته إلى عاصمته فى ٢٦ اكتوبر ١٤٦١، كان محمد الثانى قد أصبح سيد جميع السواحل الأناضولية للبحر الأسود من الناحية العملية. وبتخلصه من القوى الصغيرة التى كان تيمورلنك قد أقامها، لم يعد فى آسيا الصغرى غير عدوين: ابراهيم بك الكرمانى وأوزون حسن، أمير الأكيونلو.

النزاعات مع المسيحيين. الحرب مع البندقية (١٤٦٢ - ١٤٧٠)

كان غياب محمد الثانى الطويل فى عام ١٤٦١ مفيداً لأميرين خاضعين سوف ينزعان النير المفروض عليهما. ففي ليسبوس، تجرأ نيكولوجاتيلوسيو على فتح أبوابه للقراصنة القطاونيين. إلا أنه كان هناك ما هو أخطر من ذلك: ذلك أن قويثود قالاشيا، التابع للباب (العالى)، قد توصل إلى تفاهم مع المجر على خوض نضال ضد العثمانيين. وقد اجتاز نهر الدانوب وأنزل دماراً وحشياً ببلغارياً العثمانية: وسرعان ما سوف يحصل فلاد الثالث دراكول «المخوّزق» فى أوروبا، الذى وصل إلى السلطة فى عام ١٤٥٦، على شهرة غير حميدة تحت اسم دراكولا، وذلك بفضل التقنيات جد الحديثة للطباعة. ففي زمن لم يكن رقيقاً، يبدو أنه قد أظهر وحشية استثنائية.

وكان لابد من الرد. وبعد استعدادات هامة، يغزو محمد الثانى قالاشيا فى ربيع عام ١٤٦٢، وذلك على ما يبدو بهدف ضمها. لكن الحملة تواجه مصاعب. فالسكان يلجأون مع مواشيهم إلى الغابات والعدو يمتنع عن خوض معركة، ممارساً

حرب استنزاف. على أن الجيش القلاشى يتعرض لهزيمة قاسية، لكن محمداً الثاني يفضل الإبقاء فى قلاشيا على تابع فى شخص رادو، شقيق فلاد الثالث دراكول، الذى صار رهينة لدى الباب (العالى). وعند عودته إلى اسطنبول فى يوليو ١٤٦٢، يشن السلطان فى أواخر اغسطس حملة ضد ليسبوس. وهكذا فإن الهجوم المشترك للأسطول ولقوات برية هامة قادمة عن طريق سواحل آسيا الصغرى ينتصر على مقاومة نيكولو جاتيلوسيو، ويجرى قتل اللاتينيين وضم الجزيرة، إلى جانب تدابير الترحيل والاسترقاق المعتادة.

ويمكن رد مثل هذه العمليات إلى الرغبة فى توطيد أركان التخوم العثمانية، لكن نوايا محمد الثانى العدوانية تتخذ شكلا محدداً. فبعد فتح سينوپ وتريبيزوند، بدا أنه يتأهب للانقضاض على أعدائه البنادقة والمجريين القدماء. وسوف يتميز عاماً ١٤٦٢ و ١٤٦٣ بإجراء استعدادات ضخمة، خاصة الاستعدادات البحرية. ففي ذلك العهد جرى بناء « ميناء السفن الحربية » (قاديرجا ليمانى) فى اسطنبول. كما سوف يجرى تشييد حصنين على ضفتى الدردنيل. ومنذ ذلك الحين سوف يتمتع بحر مرمرة واسطنبول بحماية أفضل ضد هجمات البنادقة.

وفى تلك الأثناء، تتعرض ممتلكات البندقية فى اليونان لتهديدات تحت ذرائع مختلفة من جانب قوات السلطان المحلية. ففي نوفمبر ١٤٦٢ سوف ينجح هجوم مفاجئ ضد لىپانت وسوف يتم الاستيلاء على أرجوس فى ٣ ابريل ١٤٦٣. أما فتح البوسنة فلم يكن أقل خطورة. وكان الملك ستيفان توماسيفيتش، الذى كان يخشى هذا الهجوم منذ وقت طويل، قد تمكن من تسوية خلافاته مع المجر. إلا أنه لاتصل أية مساعدة من إيطاليا إلى هذه المملكة التى مزقتها التعارض بين الحزب الكاثوليكي - حزب الملك - وحزب الهراطقة البوجوميل. ويضطر الملك إلى الاتجاه إلى العثمانيين بعد قوات الأوان: فعلى الرغم من وعده بهدنة مدتها خمس عشرة سنة، يخرج محمد الثانى فى حملة مع الصدر الأعظم محمود باشا. والواقع ان

العمليات، التي سوف تدور فى مايو - يونيو ١٤٦٣، سوف تكون سهلة جداً وسوف يضطر الملك إلى الاستسلام. وسوف يساعد هو نفسه على فتح بقية البلاد، لكن ذلك لن يحول دون إعدامه. وعلى الرغم من أن العثمانيين قد أصبحوا سادة للبوسنة، فإنهم لم يتمكنوا من الاستيلاء على الهرسك، حيث واجهتهم حرب عصابات فعالة.

أما البندقية، حيث كانت الاعتداءات التركية فوق الاحتمال، فكانت قد بدأت منذ مستهل عام ١٤٦٢ فى إعادة النظر فى سياسة الصلح مع الباب(العالى). وقد أدت فتوحات السلطان إلى جعل الحرب محتمة. فمئذ سقطت البوسنة وراجوس ودالماتيا، أصبحت موانئ البحر الأدرياتي فى خطر متواصل. ويتشكل حلف معاد للعثمانيين مع المجرين. وفى ٢٢ يوليو ١٤٦٣، يتقرر خوض الحرب. ويجرى شن الهجوم على الموره، البلد الذى كان يعتبر غنياً، والذى لا يجب أن يُجرّد البنادقة من امتلاكه. وتستعيد قوات البندقية أرجوس فى اغسطس ١٤٦٣. ويجرى إصلاح سور هيكساميليون فى أوائل سبتمبر. وبينما يبدأ البنادقة حصار كورنث، يظهر عمربك التوراخانى، حاكم البوسنة، أمام هيكساميليون وتقع اشتباكات عديدة. وفى تلك الاثناء، تمشياً مع اتفاق مؤرخ فى ١٢ سبتمبر ١٤٦٣، يدخل ماثياس كورثين إلى البوسنة: وفى أواخر العام، يبدو أن البلد قد عاد إلى المسيحيين.

لكن وضعهم كان أقل روعة فى البيلوپونيز. وفى ٢٠ اكتوبر، تلحق بالبنادقة هزيمة جسيمة. إنحين يصل الصدر الأعظم محمود باشا على رأس تعزيزات إلى المنطقة، فإن البنادقة، الذين أنهكتهم الدوسنتاريا وفقدوا قائدهم فى المعركة ولم يصلوا إلى شىء قبالة كورنث، يتخلون عن الحصار وعن الدفاع عن هيكساميليون ويلجأون إلى نوبليا. ويغزو العثمانيون شبه الجزيرة ويستردون جميع الأماكن التى كانوا قد فقدوها. ويتم تدمير هيكساميليون بشكل حاسم ويصبح البنادقة على وشك خسارة ممتلكاتهم الأخيرة فى الموره. وتستمر المعارك فى عام ١٤٦٤: إذ يساعد

البنادقة سكاندريك. ويرسلون إلى بحر ايجه اسطولاً يفشل فى محاولاته الرامية إلى استرداد ليسبوس (مايو - يونيو). وهكذا فإن سيچسموندو پاندولفو مالاتيستا، الذى عين على رأس جيش الموره يرجع إلى ايطاليا عام ١٤٦٦، بعد عجزه عن الوصول إلى أية نتيجة.

وفى الربيع، يخرج السلطان إلى فتح البوسنة من جديد. وإذا كان رد مجرى سوف يرغمه فى اغسطس على التخلّى عن حصار العاصمة يايسى، فإن هجوماً عثمانياً مضاداً فى أواخر الخريف سوف يسمح للباب (العالى) بالاحتفاظ بالجانب الرئيسى من البلاد.

ويرجع محمد الثانى إلى العاصمة بشبه الفشل هذا. وكانت القوات مرهقة. وكان هو نفسه مريضاً. ويمكث فى اسطنبول فى عام ١٤٦٥ وينكب فيها على الدراسة. وإلى هذا الزمن يرجع البدء فى بناء قصر طُبق قايى الجديد. وعلاوة على ذلك، لم يكن وجود السلطان ضرورياً فى الغرب. فحرب الموره قد كلفت البنادقة ثمناً أغلى بكثير من الثمن الذى كلفت العثمانيين إياه. وكان اسطول الجمهورية نشيطاً فى بحر ايجه، حيث استولى فى ربيع عام ١٤٦٦ على إمبروس وثاسوس وساموثراس. بل إنه قد بدا على وشك طرد الأتراك من أثينا. لكن الغلبة كانت دائماً لعمر بك على البر. وفى اغسطس ١٤٦٦، تلحق بالبنادقة هزيمتان جسيمتان فى پاتراس. ثم إن موت كابيللو يحرم الاسطول من قائد لايعوض.

وهكذا يصبح بوسع السلطان أن يتفرغ دون خوف لألبانيا، حيث يقود حملة فى ربيع عام ١٤٦٦. وهو يدمر البلد لكنه لايتمكن من الاستيلاء على كروچا التى يدافع عنها البنادقة والالبانيون من الداخل وتدافع عنها قوات سكاندريك من الخارج، وقبل أن ينسحب تاركاً مهام الحصار لبالابان باشا، فى يونيو - يوليو، يأمر محمد الثانى ببناء قلعة الباسان، الموقع الأمامى الذى سوف يصمد لجميع هجمات الألبانيين. والآن، يشن هؤلاء الأخيرون حرب عصابات فعالة ويبيدون

تعزيراً عثمانياً في إبريل ١٤٦٧. وبعد هجوم أخير على كروچا، فإن جيش بالابان باشا، الذي أصيب بجراح قاتلة، يبدأ انسحاباً تلحق به خلاله خسائر جسيمة. أما الحملة التي سوف يقودها السلطان في الصيف التالي فسوف تكون مخيبة للآمال أيضاً. لكن العثمانيين يحرزون تقدماً. وتتضاعف غاراتهم التدميرية في البانيا، لتصل إلى مدن البنادقة الساحلية، وفي الهرسك ودالماتيا وكرواتيا، وإثر ذلك مباشرة في كارنيول وفي كارينثيا وفي الفريول. وسوف يؤدي موت سكاندريك (١٧ يناير ١٤٦٨) إلى تقسيم البانيا فيما بين السادة الإقطاعيين. وتقود هذه الفوضى إلى تسهيل التدخلات العثمانية بينما يركز البنادقة قواهم على الدفاع عن كروچا وعن ممتلكاتهم الساحلية.

وعلى الرغم من عروض صلح غير مثمرة، حيث لم يكن أحد على استعداد لتقديم تنازلات، فإن الحرب لاتستمر إلا بشكل رخو. فالسلطان يسيطر على الموقف في البر بما يكفي لأن يخوض حملات في آسيا الصغرى لن ينجح البنادقة والمجريون في الاستفادة منها. ويتنافس البحارة البنادقة والأتراك في أعمال القرصنة. وخلال صيف عام ١٤٦٩، يستولى أسطول البندقية على إمبروس وليمنوس، ثم ينزل الخراب بسالونيك وفوسييه الجديدة وجزيرة إينوس.

وإذ يرجع السلطان من الأناضول ظافراً، فإنه يجد نفسه الآن مطلق اليدين لتوجيه ضربة كبرى. ويجري تشكيل أسطول هام، وفي يونيو ١٤٧٠ تخرج الجيوش البرية والبحرية لحصار نيجريونت (أوبييه)، التي يربطها جسر من السفن بالقارة. ويسمح هجوم خامس، جرى شنه في ١١ يوليو، بالاستيلاء على المدينة في صبيحة ١٢ يوليو. ولم يكن هذا الانتصار ممكناً إلا بفضل شلل أسطول البندقية الذي لاتفسير له. ويجري ذبح السكان. وإذ تصبح أوبييه الآن عثمانية، تفقد البندقية واحدة من ممتلكاتها الرئيسية في المشرق. وتصبح الممتلكات الأخرى عرضة لتهديد جسيم: فسقوط نيجريونت يشكل تحولاً في الحرب بين البنادقة والعثمانيين وفي تاريخ شرقي البحر المتوسط.

الجبهة الأناضولية: ضم كرمان

والنزاع مع الأكيونلو (١٤٦٣ - ١٤٧٤)

لم يكن محمد الثانى مهووساً بالنزاع مع البندقية. فمرضه والطاعون المنتشر فى الامبراطورية وتذمر الجنود وإعادة بناء اسطنبول كانت تواجهه بهوم أخرى. كما أنه يتابع عن كثب الوضع فى آسيا الصغرى.

والواقع أن أزمة خطيرة سوف تمزق كرمان خلال صيف عام ١٤٦٤. فأبناء ابراهيم بك الراحل يتنازعون على السلطة: وإذ يسيطر پير أحمد على قوניה وعلى الجزء الرئيسى من البلاد، يطلب اسحق عون أوزون حسن، أمير الأكيونلو. وكان ذلك فرصة سانحة بالنسبة لهذا الأخير. فهو قد اضطر إلى مسامرة اتجاه الريح عندما استولى محمد الثانى على تريبيزوند فى عام ١٤٦١، لكن سلطته نمت كثيراً بعد ذلك. وعندما كان العثمانى مشتبكاً مع البنادقة والمجريين، منذ ديسمبر ١٤٦٣، اقترح مجلس شيوخ البندقية على كرمان وعلى أوزون حسن تشكيل حلف معاد للعثمانيين. وسوف تدوم المفاوضات عشر سنوات، فهى تتعثر من جراء تباعد المسافات وتقلبات الحرب. وكان الأمير يأمل فى أن يحصل من البندقية بشكل خاص على أسلحة نارية. أما الجمهورية فكانت، من جهتها، ترغب فى فتح جبهة ثانية، وهو ماسوف تتوصل إليه، ولكن دون أن تتمكن من الاستفادة منه. و بالنسبة لمنافس محمد الثانى، كانت تلك هى الفرصة لدفع بيادقه إلى الأمام. فهو يساعد اسحق على طرد پير أحمد. ويرى الأمير الجديد أن من الحكمة أن يعرض على السلطان التنازل عن منطقة أكشيهير وبيشيهير، التى كانت دائماً محمل نزاع بين الدولتين. ولم يكن ذلك كافياً بالنسبة لمحمد الثانى، الذى يطلب رد الأراضى الواقعة فى غربى تشارشامبا. وإذ لا يجد استجابة، فإنه يساند پير أحمد ويرسل حمزه باشا لمقاتلة اسحق، الذى يضطر إلى الهرب عند أوزون حسن ثم إلى مصر (١٤٦٥).

وسرعان ما يحاول پير أحمد تعزيز استقلاله، وهو ما يقود محمداً الثاني إلى التدخل في ربيع عام ١٤٦٨. وإذا تدخل قونية دون أن يواجه مقاومة، فإنه يرسل الصدر الأعظم محمود باشا لمقاتلة پير أحمد المتحصن في لاريندا (كرمان). وعلى الرغم من إلحاق الهزيمة به ومطاردته حتى جبال تارس، ينجح پير أحمد في شن هجوم رائع ضد قوات محمود باشا: وسوف يلعب هذا الحادث دوراً في إحلال اسحق باشا محل الصدر الأعظم (يوليو ١٤٦٨). على أن الحملة كانت بوجه عام ناجحة: فعلى الرغم من إفلات تارس وتاشيلي من سيطرة السلطان، فإنه قد نجح في امتلاك سهل قونية، التي نصب ابنه مصطفى والياً عليها.

وفي صيف عام ١٤٧٠، سعياً إلى الاستفادة من انشغال العثمانيين في أوبييه، يتجه قاسم، وهو شقيق آخر لبير أحمد، إلى التمرد هو الآخر. وهكذا فإن الصدر الأعظم، الذي أرسل إلى الاناضول في الصيف التالي، لا ينجح في القضاء على الكرمانيين ويجري إحلال روم محمد باشا محله. وفي تلك السنة نفسها، يضم العثمانيون آلايا، وهي إمارة صغيرة تحت السيادة المملوكية يفضل أميرها إرسال كيليچ تسليم مدينته دون قتال لأحمد باشا جيدك.

ويتجدد النزاع خلال صيف عام ١٤٧٢. فقوات اوزون حسن، الذي انضم إليه كيزيل چندرلى وقاسم الكرمانى، تهاجم الأراضي العثمانية. وفي أكتوبر تغزو القوات الأكويونلوية والأخوان الكرمانيين كرمان، وهو ما يجبر مصطفى، ابن محمد الثاني، على ترك قونية. ويرد السلطان رداً قوياً. فهو يبدأ بإعادة الصدارة العظمى إلى محمود باشا الكفاء، ويتم على وجه السرعة حشد الجيوش، ثم، سعياً إلى كسب ود القوات، يجري توزيع مقدمات رواتب وهدايا على الرجال. ويقضى الجيش العثماني الشتاء قرب آماسيا. وفي تلك الاثناء، تهزم قوات الأمير مصطفى قوات الأكويونلو، مما يجبر الأخوين الكرمانيين على الهرب. فيهرب پير أحمد عند اوزون حسن، ويتجه قاسم صوب سيليفكه.

ويظل أوزون حسن الخصم الحقيقي للسلطان. وبعد نجاح أولٍ على الفرات قرب إرزينجان، يتكبد الأول هزيمة ساحقة في اوتلوكبيلي، قرب باشكنت، في ١١ أغسطس ١٤٧٣. ففي وجه جيش جيد التسليح، كان أوزون حسن بلا أسلحة نارية: فأسطول البندقية الذي حملها إليه لم يتمكن من توصيلها إليه. على أن محمداً الثاني، استجابة منه لنصائح محمود باشا، يتخلى عن استغلال هذا الانتصار، وهو ما يسبب استياءً بالغاً. لكن أوزون حسن يتوقف عن إزعاج جاره شديد البأس. بل إنه، على الرغم من استمرار اتصاله مع البندقية، يعقد صلحاً مع محمد الثاني. إلا أنه يبدو أن هذا الأخير كان يكن ضغينة لصدره الأعظم الذي سوف يجرى عزله وإحلال أحمد باشا جيدك محله (نوفمبر ١٤٧٣).

ويأخذ هذا الأخير على عاتقه مهمة إخضاع كرمان في عام ١٤٧٤. ويضطر بير أحمد وقاسم إلى الهرب من جديد عند أوزون حسن. وخلال هذه المعارك الأخيرة يموت الأمير مصطفى من المرض (يونيو ١٤٧٤). وفي ديسمبر ١٤٧٤، يحل محله الأمير جيم على رأس مقاطعة أصبحت الآن عثمانية تماماً.

الانتصار على الإيطاليين،

النزاع مع المجريين والمولدافين (١٤٧٣ - ١٤٧٩)

الآن أصبح بوسع السلطان الانقضاض على المسيحيين. فخلال صيف عام ١٤٧٢، كان أسطول صليبي يعمل قبالة سواحل آسيا الصغرى، حيث ساند قاسم الكرمانى وأحرق سميرن وترسانة غاليلوى البحرية. لكن هذه الأعمال التي لا تعود بفائدة في المدى البعيد، لاتخفف أزمة أوزون حسن. وبعد عام ١٤٧٣، تظل المبادرة بأيدي العثمانيين، الذين سوف يشنون غارات تدميرية في وسط أوروبا حتى مشارف البندقية وسوف يعملون على امتلاك البانيا. وفي عام ١٤٧٤، يفشل بيليربك روميليا في حصار سكوتارى (شكودر) (١٥ يوليو - ٢٨ أغسطس) ويضطر إلى الانسحاب مع جيش هذه المرض ومبارزات المتاريس.

ولم يكن ذلك غير تأجيل للأمر. إذ يعقد السلطان هدنه مدتها ستة أشهر مع البندقية، الأمر الذى يسمح لأسطول أحمد باشا جيديك بالعمل فى البحر الأسود. وفى يونيو ١٤٧٥، يستولى على كافاً، فى القرم، ثم، بعد ذلك بوقت قصير، على تانا، الواقعة على بحر آزوف. وكانت تلك هى نهاية وجود جنوة فى البحر الأسود الذى أصبح بحيرة عثمانية تقريباً. والحاصل أن مستعمرات جنوة فى المنطقة كانت قد فقدت أهميتها منذ تلاشى طريق المغول، ولم يعد أهل جنوة يملكون فى المشرق غير شيو، لكن شيو كانت موقعاً مهماً لاعتبارات أخرى.

كما يجب ربط الحملة فى البحر الأسود بالمشكلات الداخلية لخانية القرم، التى كانت مدن أهل جنوة مقامة على أراضيها. فالخانية، القائمة على السلطة المزدوجة لخانات آل چنكيز ولأستقراطية زعماء العشائر القبلية، كانت تمر فى عامى ١٤٧٤ و ١٤٧٥ بأزمة خطيرة. فبناء على طلب من أهل جنوة، قام الخان مينجلى جيراى بتنحية الممثل التترى فى كافاً، ايمينيك، وهو بك عشيرة شيرين الهامة. ومن جهة أخرى، قام خان العشيرة الذهبية بغزو القرم. وبعد أن حشد ايمينيك غالبية الأرستقراطية حوله، توجه بالنداء إلى العثمانيين. وفى هذا السياق بالتحديد أعلن محمد الثانى سيادته على القرم بعد الاستيلاء على كافاً. والواقع أن العثمانيين، الذين سوف يصطدمون حتى عام ١٥٠٢ بدعوى العشيرة الذهبية فى الخانية، لن يفرضوا نفوذهم إلا تدريجياً: وإذا كان الباب (العالى) سوف يستخدم أرستقراطية العشائر - خاصة آل شيرين - ضد أرستقراطية الخانات، فإن هؤلاء الأخيرين سوف يظلون لوقت طويل جد مستقلين من الناحية الفعلية.

وسوف يشهد عام ١٤٧٦ تعارض الباب (العالى) مع المجريين والمولداقيين. ويستعد ماثياس كورفين فى الخريف للقضاء على الخطر الذى تمثله على حدوده، التى كثيراً ماتخرقها قوات تركية، قلعة ساباتش العثمانية. وهو يستولى عليها فى ١٥ فبراير ١٤٧٦، بعد حصار دام لمدة اثنين وثلاثين يوماً، ثم يتقدم حتى سميديريفو

التي يطوقها بثلاثة حصون خشبية تأهباً لحصار تال. وسوف يرد العثمانيون بشن غارات جديدة كما سوف يرغمون المجريين على ترك سميديريثو في الشتاء التالي لدى العودة من حملة مولداقيا. والواقع أن هذه الحملة كانت قضية العام الكبرى. فمئذ عام ١٤٧٣، كان ستيفان الأكبر، قويقود مولداقيا، حليف المجريين، ينازع بنجاح النفوذ العثماني في فالاشيا. ولم يكن لردود الباب(العالى) غير نتائج عابرة، إن لم تكن قد منيت بإخفاقات جسيمة مثلما حدث في ربيع عام ١٤٧٥. وفي الربيع التالي، يضطر محمد الثانى المريض، إلى الاقلاع عن حملة في مولداقيا. وقد حدثت هذه الحملة في ربيع عام ١٤٧٦. والواقع ان ستيفان الاكبر قد امتنع عن دخول المعركة لأطول مدة ممكنة، جاراً العدو إلى اقاليم معادية. على أنه يضطر، في ٢٦ يوليو، إلى خوض معركة في فاليا ألبا حيث يهزمه العثمانيون بصعوبة. وعجزاً منه عن استغلال انتصاره، ينسحب السلطان منزلاً الخراب بالبلاد، التي تظل بشكل حاسم تحت سيطرة أعدائه: وعلى الجبهة المجرية والمولداقية يظل الوضع مستقراً.

وخلافاً لذلك، كانت البندقية مرهقة، فقد كانت مطاردة في ممتلكاتها الشرقية، بل وعلى حدود فينيشيا نفسها، كما كانت الحرب قد أدت إلى إفقارها. وفي ألبانيا، يفرض العثمانيون أنفسهم أكثر فأكثر. وتنتهى كروچا بالاستسلام لمحمد الثانى فى يونيو ١٤٧٨. وسرعان ماسوف يجىء الدور على دريفاستو(دريشت) وأليسيو(ليش). ولايواصل المقاومة غير سكوتارى(شكودر). ويؤدى موت أوزون حسن، فى يناير ١٤٧٨، إلى تبديد كل أمل فى إعادة فتح جبهة ثانية. وبعد ستة عشر عاماً من الحرب، تحصل البندقية أخيراً على السلم.

فبموجب معاهدة ٢٥ يناير ١٤٧٩، تتنازل الجمهورية للباب (العالى) عن سكوتارى وكروچا وليمنوس ونيجريونت ورأس مان، جنوبى الپيلوپونيز. وتتعهد القوتان بأن تتنازل إحداهما للأخرى بشكل تبادلى عن عدد معين من الاراضى

المفتوحة خلال النزاع. ومن الناحية المالية، تعد البندقية بسداد دين قدره ١٠٠٠٠٠ دوكا ويدفع مبلغ ١٠٠٠٠ دوكا كل سنة في مقابل حرية التجارة في الامبراطورية العثمانية بشروط مجزية. وأخيراً، يجرى التصريح للجمهورية بالاحتفاظ ببايل (قنصل) في اسطنبول يتمتع بسلطة الولاية الأهلية على الرعايا البنادقة. ومن الناحية السياسية، فقد تلقت البندقية ضربة لن تنهض منها البتة بشكل كامل. ومن الناحية الاقتصادية، فإنها لاتجد مشقة كبيرة في حسن التصرف. وبالنسبة للباب(العالى)، فإن حياد البندقية - الذى أصبح مكفولاً اكثر بقدر ما أن الخطر العسكرى العثمانى يظل ماثلاً - سوف يسمح له بإنجاز العمل المتحقق دون خوف.

العامان الأخيران للعهد

بعد انتصاره على منافسيه الكبيرين، يعمل محمد الثانى على استكمال فتوحات عهده. ففي الشرق، يكلف فى عام ١٤٧٩ ابنه بايزيد، والى أماسيا، بضم إمارة تورول اليونانية الصغيرة، التى تبعد مسافة ٩٠ كم إلى جنوب - غربى تريبيزوند، والتى كانت تحت حماية أوزون حسن الذى كان ساعتها فى عداد الأموات، كما يكلفه بضم شريط من الأرض فى جيورجيا الشرقية. وفى الغرب، فإن احمد باشا جيدىك، الذى أصبح الآن سنجق بك آقلونيا (قالونا/ قلورا)، يفتح بسهولة عن طريق البحر إمارة أرتا الاستبدادية، التى تشمل بشكل خاص جزر سانت - مور وسيفالونيا، وزانت. وفيما بعد، فإن البندقية، التى تبدى حياداً عطوفاً، سوف تحصل من السلطان بايزيد الثانى على جزيرة زانت. ولاتفلت الآن من السيطرة العثمانية، فى اليونان وفى البانيا، غير بضع ممتلكات للبنادقة.

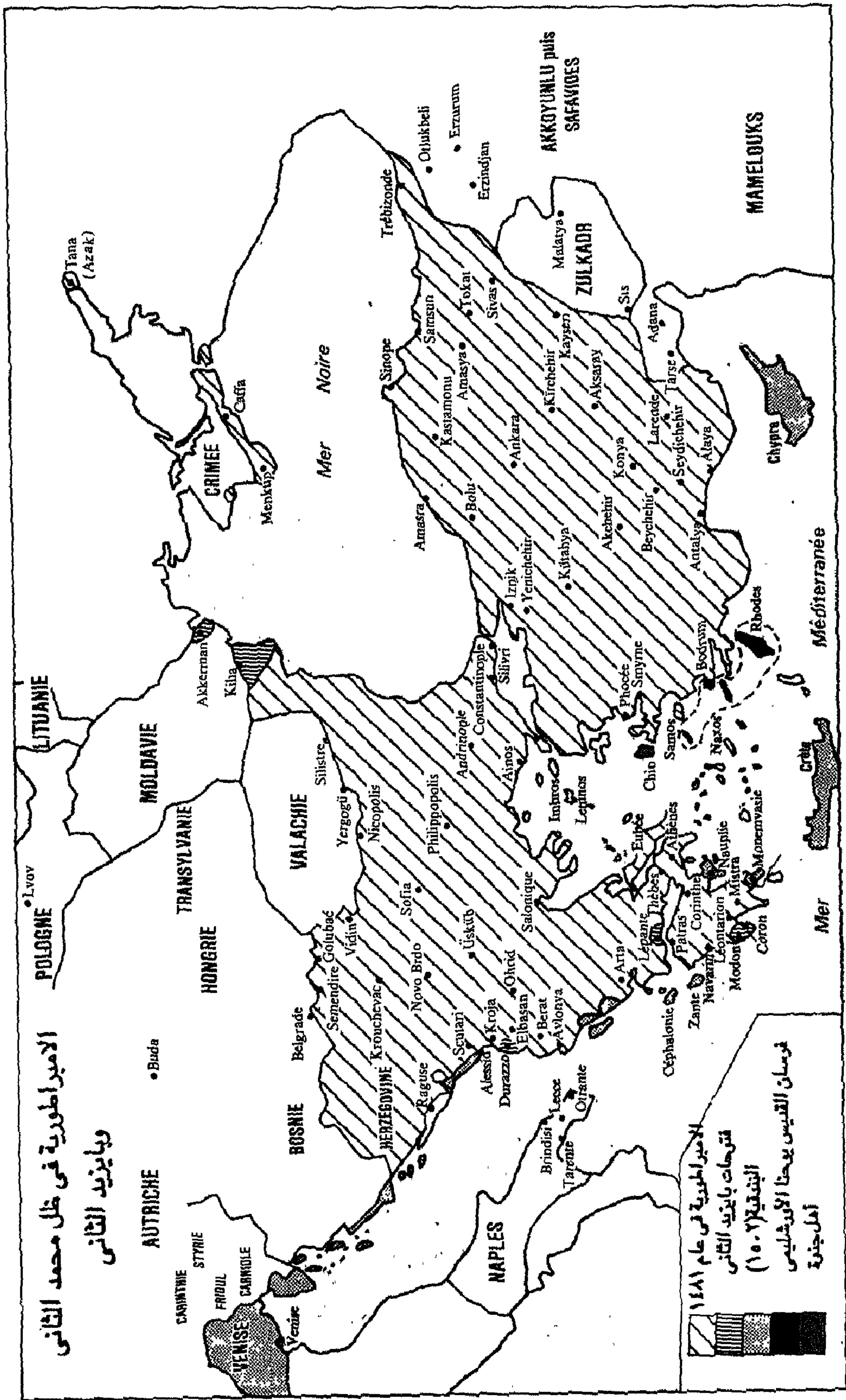
أماً فى مواجهة ماثياس كورفين، فسوف يكون السلطان أقل حظاً. وصحيح أن الغارات التدميرية التركية لم تكن قريبة من التوقف، لكن الانتصار المجرى فى كينيريميزو على جيش تركى هام، فى اكتوبر ١٤٧٩، سوف يشير إلى حدود الإمكانات العثمانية.

كما سوف يتميز عام ١٤٨٠ بالنسبة للسلطان بفشل مؤلم أمام رودس. فاتحاد القديس يوحنا الأورشليمي، الذي يسيطر على الجزيرة، كان يتوقع هجوماً: فخلافاً لأهل چنوة في شيو، رفض الاتحاد باستمرار دفع الجزية. وعلاوة على ذلك، ففي حين كانت شيو موقعاً تجارياً مايزال هاماً و مفيداً للأتراك أنفسهم، أصبحت رودس مركزاً لقرصنة نشيطة غير مقبولة من جانب الباب (العالي). والحال إن القوات العثمانية التي يقودها مسيح باشا الباليولوجي تهبط على الجزيرة في ٢٣ مايو ١٤٨٠ وتبدأ حصار المدينة. وكان السيد الأعلى للإتحاد، بيير دويوسون، قد عزز وزاد حصونها. وكان قد اتخذ احتياطات فاستدعى من أوروبا عدداً كبيراً من الفرسان وأدخل إلى المدينة كل الإمدادات. كما أمر بهدم جميع المباني الواقعة خارج الأسوار. وأخيراً، فقد سعى إلى تأمين مؤخراته عن طريق التفاهم مع السلطان المملوكي، الذي لا يحتمل رؤية العثمانيين في رودس. وكانت المدفعية التركية فعالة دائماً، ولكن الحصون كانت رائعة وكان الدفاع المستند إلى المدفعية إلى حد كبير بالغ النشاط. وهكذا فإن الهجوم العام الذي جرى شنه في ٢٨ يوليو، والذي تم رده بالكامل، كان قاتلاً للغاية بالنسبة للمهاجمين. وأمام مثل هذه الخسائر، رأى مسيح باشا أن من الأفضل ترك الجزيرة. وكان ذلك نجاحاً عظيماً لاتحاد القديس يوحنا الذي أصبح بوسعه الاحتفاظ. بممتلكاته في رودس وكوس وهاليكارناس (بودروم، على الرصيف القاري).

وفي الغرب، خلافاً لذلك، يحرز أحمد باشا جيديك في هذا الصيف نفسه نجاحاً سوف يزلزل ايطاليا. وكان الباشا يتمتع في أقلونيا (قلورا) بأسطول مستعد لاجتياز البحر الأدرياتي. وكانت ايطاليا آنذاك منزوعة من أطماع فيرانتى، ملك نابولي، الذي لا يتمتع باحترام يذكر إلى درجة أن هؤلاء الأخيرين قد تعرضوا للاتهام بانهم هم الذين دفعوا الباب (العالي) إلى الهجوم على نابولي. ويبدو بالأحرى أن الجمهورية، كعادتها، سوف تتحصن بحياد يتميز بالترقب. وأيا كان الأمر، فإن محمداً الثاني وخادمه الميال إلى الحرب، أحمد باشا جيديك، لم يكونا بحاجة إلى

تشجيعات لكى يمدا فتوحاتها إلى مواقع أبعد فأبعد. وأيا كان رأى المرء فى الدعاوى التى اعلنها الباب (العالى) حول حقوقه فى تركة امراء تارينت، فإن مملكة نابولى كانت قد أثبتت عداها للنشيط للعثمانيين بحمايتها لسكاندربك. وكانت سواحلها على بعد فراسخ قليلة من أقلونيا. إلا أن انقسام ايطاليا وحياد البندقية سوف يسهلان أخيراً الاستيلاء على رأس جسر لفتوحات أخرى فى شبه الجزيرة. فالأسطول العثمانى سوف ينزل دون عوائق قرب أوترانت، فى ٢٨ يوليو ١٤٨٠. ولما كانت المدينة لاتملك مدفعية، فإنها سوف تسقط فى ١١ أغسطس. وسوف يجرى ذبح السكان وشن غارات تدميرية حتى برينديزى وليك وتارينت. لكن رجال نابولى سوف يعززون صفوفهم، و فى سبتمبر، سوف تصل قواتهم إلى مشارف أوترانت حيث تتحصن الحامية القوية التى تركها الباشا الذى ذهب إلى أقلونيا مع معظم قواته، متحياً الفرصة لإعادة اجتياز المضيق. وخلال تلك الفترة، نظم البابا سيكست الرابع حملة صليبية وتم تشكيل أسطول لهذا الهدف. إلا أنه علاوة على هذه الاستعدادات، فإن موت محمد الثانى، والمتاعب التى تلتها فى تركيا والتخلى عن المشروع مؤقتاً، تفسر كلها كيف تمكن الملك فيرانتى من إعادة فتح أوترانت فى ١٠ سبتمبر ١٤٨١.

إلا أنه كان بوسع السلطان الاعتقاد بأنه قد رتب جيداً فتح ايطاليا، الذى لم يحدث قط. وأياً كان الأمر فإنه يخرج مع جيوشه إلى الاناضول فى ٢٥ ابريل ١٤٨١. ونحن نجهل من كان المستهدف بهذه الحملة. فهل كان المستهدف هو مصر المماليك، التى كانت العلاقات معها قد تسممت تسمماً حاداً من جراء تنافس على النفوذ فى امارة آل «نو القادر» العازلة؟ على أن السلطان كان قد تمكن فى السنة السابقة من خلع الأمير المشمول بالحماية المصرية وتنصيب أمير مشمول بحمايته هو. ولعله كان يريد مهاجمة رودس مرة ثانية. لكنه يموت فى الطريق، فى ٤ مايو ١٤٨١. وأياً كان الأمر فإن عام ١٤٨١ لن يكون عام فتوحات بل عام حرب أهلية.



محمد الثانى، منظم الدولة (١)

كان محمد الثانى بالدرجة الأولى رجل حرب عزز اسطوله بدرجة هامة وعزز جيشاً برياً أصبح الآن مزوداً بمدفعية بالغة الفعالية: لقد ترك عند موته قوة زلزلت أوروبا. إلا أنه لم يهمل تنظيم امبراطوريته.

وكانت مشكلته الأولى هى تدعيم سلطته الشخصية. وعندما أزال الجندرية، فإن من تولوا منصب الصدر الأعظم، والذين سوف يتعاقبون كذلك الواحد فى اثر الآخر بسرعة بالغة، كانوا قولت ، « عبيداً » للسلطان، ولم يعودوا أفراداً منتمين إلى عائلات كبيرة، يمكنها تشكيل سلالات حاكمة. على أن هؤلاء الرجال، الواقعين تحت رحمة العاهل، كانوا يملكون أيضاً قدراً أكبر من السلطة الفعلية. إن العائلات الحدودية الكبيرة، التى طغى عليها مجد السلطان، والمدركة لمتطلبات الحرب الحديثة، انتهت إلى الرضوخ، أما الانكشارية، الذين يشكلون قوة دائمة لها ثكنات فى العاصمة، فقد كانوا يمثلون مشكلة حساسة أكثر. وإن تؤدى إعادة تشكيل القوات وحذر محمد الثانى إلى الحيلولة دون تدمير حرس پريتورى لن تكف أهميته السياسية عن التزايد.

وفى مجال تنظيم الامبراطورية، كان محمد الثانى يريد أن يجعل من اسطنبول عاصمة قوية، عن طريق سياسة إنشاءات، وكذلك عن طريق ترحيلات للسكان، وهو ما سوف يستثير أشكالا من المقاومة. وسوف يتزايد سخط السكان المسلمين من جراء الإيجارات السكنية المفروضة على المهاجرين. فهذا الإجراء الذى كان قد تم التخلّى عنه فى البداية، سوف يقرر محمد باشا روم إعادة تطبيقه فى ١٤٧١ - ١٤٧٢ مدفوعاً إلى ذلك بضغط المصاعب المالية. لكن الصدر سوف يتهم فى اثر ذلك بالخيانة لحساب اليونانيين، الذين يمكنهم بذلك استعادة ممتلكاتهم يوماً ما. كما أن قرار السلطان برد ممتلكات إلى اصحابها اليونانيين العديدين، بل وبإيجاد وظائف لهم، لن يلقى شعبية بين صفوف الأوساط الإسلامية ذاتها.

وسوف تؤدي رغبة محمد الثاني في تعزيز بنيان امبراطوريته ونفوذ عاصمته إلى دفعه إلى منح الطوائف غير الإسلامية تنظيماً مركزياً يهيمن عليه بطريك مقيم في اسطنبول. وقد حدث ذلك بالنسبة لليونانيين منذ فتح القسطنطينية. وفي عام ١٤٦١، جرى نقل المطران الأرمني يواكيم إلى العاصمة ومنحه لقب البطريرك. وكانت هذه التدابير تعبر عن الرغبة في تأسيس نظام متماسك على نطاق الدولة.

ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للقانون نامة الشهير، وهو مجموعة القوانين الوضعية المحررة في الأعوام الأخيرة للعهد، في زمن كان فيه نفوذ العالم محمد باشا الكرمانلي، الصدر الأعظم الأخير لمحمد الثاني، نفوذاً حاسماً. وهذه المجموعة، المكرسة لقانون العقوبات والنظام المالي، ولالتزامات التيماريين، وللوضعية القانونية لرعايا السلطان، الخ، تشتمل على قوانين أصدرها محمد الثاني، لكنها تشتمل أيضاً على أحكام ترجع إلى عهود سابقة أو مأخوذة من تشريعات بلاد مفتوحة. وتتمثل أصالة محمد الثاني في توحيد مجموعة الأحكام التي تنظم إدارة الامبراطورية توحيداً يتميز بالتماسك. وبموجب هذا القانون نامة، يجيز محمد الثاني لذريته، سعياً إلى تجنب نشوب حروب أهلية، قتل من لا يرتقون العرش. والحق أن هذا القانون الذي يبيح قتل الإخوة، والذي كثيراً ما أخذ عليه، لا يفعل على الرغم من ذلك غير إضفاء طابع شرعي على ممارسة سارية.

ويظل الهم الرئيسي للعاهل هو الحرب، إلا أن هذه الأخيرة باهظة الثمن، خاصة عندما تمنى حملة بالفشل. ولتمويل فتوحاته، يعتمد محمد الثاني سياسة تضخم: ولكن الممارسة المعتادة المتمثلة في إصدار عملات ذات قيمة منخفضة دائماً، مضافاً إليها وجوب تسليم العملات القديمة في مقابل العملات الجديدة، كانت أكثر افتقاراً للشعبية وذلك بقدر ما أن مأموري الخزانة كان مسموحاً لهم بتفتيش البيوت أو القوافل.

وكان محمد باشا الكرمانلي هو الذي دشن إجراءً اقتصادياً آخر يتميز بآثار

سياسية هامة، وهو الإصلاح المالى الذى تم فى اواخر العهد، مثلما كان هو الذى دشن القانون نامه. فبهدف زيادة موارد الباب(العالى) من الرجال و من الإيرادات، قامت الدولة بمصادرة الأراضى الصالحة للزراعة والتى تشكل ممتلكات خاصة(مُلك) أو تعتمد على هيئات خيرية(الأوقاف) وأعادت توزيعها بين التيماريين. وحتى وإن لم يكن الهدف الأول لهذا الإصلاح هو اختزال قوة طرق الدراويش، فإن هذه النتيجة لم تكن ممقوتة من السلطان.

ولذا فإننا لن ندهش لانعدام شعبية هذا الأخير بين صفوف الطرق الدينية: ومن المحتمل للغاية أنه قد مات مسموماً بتدبير من طريقة الحالويتية ومن ابنه بايزيد. والحق أن محمد باشا الكرمانى، الذى سوف يموت بعد وقت قصير مية شنعاء، سوف يجر على نفسه سخط الدراويش، وكذلك سخط قولات القصر، لمحاولته، كعالم صالح، استبعادهم من السلطة. وإذا كان محمد باشا روم سوف يُعَدَمُ، فإن احمد باشا جيدىك واسحق باشا وداوود باشا سوف يسارعون إلى تأييد حزب بايزيد، صديق الدراويش.

وهكذا فإن محمداً الثانى قد ترك، عند موته فى عام ١٤٤٨، امبراطورية أوسع وأقوى من ذى قبل، لكنه ترك كذلك جيشاً متعباً وشعباً واقعاً تحت الضغوط وساخطاً، ونخبة مهتاجة و منقسمة. وإلى حد ما سوف تكون الحرب الأهلية نتيجة لهذا الوضع المتفجر.

بايزيد الثانى (١٤٨١ - ١٥١٢)

أمام موقف على هذه الدرجة من الاضطراب، من المفهوم أن محمد باشا الكرمانى، الذى خلق لنفسه كثيرين من الأعداء بسبب سياسته، سوف يلتزم جانب الحذر. فمرة أخرى، يجرى إخفاء نبأ موت السلطان، الذى أعيد جثمانه إلى اسطنبول. أما الإنكشارية، الذين كان الصدر الأعظم لايثق فيهم، فقد جرى إبقاؤهم على الساحل الآسيوى.

الحرب الأهلية (١٤٨١ - ١٤٨٢)

ترك محمد الثانى ابنين. وكان الابن الأكبر، بايزيد، يقيم فى أماسيا. وكان هذا الأمير، الذى كان على علاقة بالغة السوء مع ابيه ، على اتصال بطريقة الدراويش الحالوتية. واذ كان والداً لزوجة سنان باشا، بيليربك الاناضول، فقد كان قريباً ايضاً من شخصيات أخرى لها نفوذ على الإنكشارية، كالصدر الأعظم اسحق باشا، عدو الصدر الأعظم (محمد باشا الكرمانى). وإذا كان لايسعنا تأكيد أنه هو الذى أمر باغتيال أبيه، فإن من المؤكد أن بلاطه فى أماسيا قد حشد مختلف عناصر المعارضة لسياسة محمد الثانى. ولذا فمن الطبيعى أن محمداً الكرمانى، رغم إخباره بايزيد بموت ابيه، قد حاول تأييد أخيه الاصغر، چيم، الذى كان والياً على قونية. ويبدو أن چيماً كان متعاطفاً مع قطاعات معينة من الرأى العام. إلا أنه فى مواجهة حزب جيد التنظيم موال لأخيه الذى يتمتع بجيش نظامى وبمرتكزات قوية، لم يجد سنداً له غير صدر أعظم عديم الشعبية ولم يكن لديه قوات غير إنكشارية محلية ورجال قبائل تركمانية قليلة الحماس للسلطة المركزية العثمانية.

وبينما يزحف چيم صوب البُسفور محاولاً زيادة جيشه وحزبه، يركز بايزيد قواته ويجهز خطوط دفاع اسطنبول: فمن يتغلب فى العاصمة سوف تسنح له كل الفرصة لكسب المعركة. على أن الإنكشارية، إذ يصل إلى علمهم نبأ موت السلطان، يعلنون تمردهم. وإذا يعبرون البُسفور، ينهبون المدينة ويقتلون الصدر الأعظم. وعندئذ ينصب اسحق باشا على العرش (٤ مايو ١٤٨١) كوركود شلبى، ابن بايزيد، انتظاراً لوصول أبيه. وفى ٢٢ مايو، يدخل بايزيد العاصمة ويستولى على السلطة. ويصل چيم من جهته إلى بورصا حيث يتصرف بوصفه عاهلاً ويأمر بضرب النقود باسمه. إلا أنه لما كان شقيقه قد رفض التخلّى له عن الجزء الآسيوى من الامبراطورية، فإن معركة حاسمة تنشب فى ينيشيهر، فى ١٩ يونيو ١٤٨١. وينتصر بايزيد، الذى ضم إلى صفه احمد باشا جيدىك، فاتح أو ترانت، على چيم

الذى يترك فى ساحة المعركة رجالاً عديدين يختارون حزب من بدا سلطاناً بشكل واضح. ويهرب چيم إلى القاهرة مع أسرته.

وعلى الرغم من ذلك، فإن السلطان لا يصبح حراً من كل هم. فقاسم بك الكرمانى، اللاجئ لدى الآكويونلو، كان يريد الاستفادة من الظروف لاستعادة مملكته. وهو لا يتوصل إلى إخافة جيش أحمد باشا جيدىك، لكن بايزيد يرى أن من الحكمة أكثر التفاوض مع فرسان رودس على هدنة مدتها عشرة أشهر، يتم عقدها فى نوفمبر ١٤٨١، والتفاهم مع البندقية، التى يؤدى اتفاق يعقد معها فى يناير ١٤٨٢ إلى توطيد الصلح: فقد جرى الإبقاء على الحدود وإلغاء الجزية؛ وفى المقابل سوف تسدد البندقية ديونها وتدفع رسم دخول نسبته ٤٪ على سلعها.

وفى تلك الاثناء، فى مارس ١٤٨٢، فإن چيما، الذى يحرضه قاسم بك والهاربون من معسكر احمد جيدىك، ويساعده السلطان المملوكى سراً، يعاود تجريب حظه فى الاناضول. وقد اضطر إلى وعد الكرمانى برد إمارته اليه. لكن جيش الأمير يتشتت لافتقاره إلى خطة حملة فعالة وإلى قيادة موحدة. وهو يضطر إلى الهرب من جديد والبحث عن ملاذ فى رودس، التى يهبط فيها فى ٢٩ يوليو. وكانت رغبته تتمثل فى الوصول إلى المجر بهدف استئناف الصراع على العرش فى روميليا. لكن الفرسان يقنعونه بضرورة المرور عبر فرنسا لى يصل إلى ذلك. وإذا وجد چيم نفسه تحت التحفظ فى ذلك البلد من اكتوبر ١٤٨٢ حتى عام ١٤٨٨، ثم فى روما من عام ١٤٨٩ حتى عام ١٤٩٥، فإنه يصبح هدفاً لمعاهدة تعقد فى ابريل ١٤٨٣ بين الباب (العالى) وفرسان رودس. وفى مقابل وعد بالتحفظ على المطالب بالعرش، يحصل الفرسان من السلطان على معاش سنوى قدره ٤٠٠٠٠ دوكا وعلى مزايا اقتصادية وعلى الاعتراف بحقوقهم فى قلعة هاليكارناس (بودروم). وهكذا لم يعد چيم غير أداة فى أيدي الدبلوماسيين الكاثوليك.

وإذا يتخلص بايزيد من أخيه، فإنه يستعيد النظام فى الامبراطورية. فقاسم بك،

الذى يعين والياً على ايتشيلى، يكف عن تهديد كرمان، التى تصبح منذ ذلك الحين مرتبطة بالدولة العثمانية ارتباطاً نهائياً. ولدى عودته إلى اسطنبول، يدعم السلطان من جهة أخرى سلطته بإعدام أوغوز، ابن چيم الصبى، وغير العملى احمد باشا جيدىك، الذى يجد صعوبة فى قبول دبلوماسيته السلمية ويتآمر مع والد زوجته الصدر الأعظم اسحق باشا ويتمتع بنفوذ زائد عن الحد على الإنكشارية. على أن موته (١٨ نوفمبر ١٤٨٢) سوف يجر إلى تمرد من جانب هؤلاء الأخيرين. وبعد التخلص من اسحق باشا هو الآخر، سوف يجرى إحلال مسيح باشا محله.

سياسة بايزيد الثانى

كان السلطان الجديد فى الرابعة والثلاثين من عمره. ولما كانت قد أضعفته على الأرجح حياة غير سوية - كان إدمانه للأفيون من جهة أخرى قد جر عليه مشكلات مع أبيه -، فإنه قد أصبح بعد فوات الأوان زاهداً وورعاً. (٢) لكن الوضع، شأنه فى ذلك شأن ميوله الشخصية، هو الذى سوف يملى عليه السياسة التى سوف يسير عليها.

فعلى المستوى الداخلى، سوف ينقلب على التدابير عديمة الشعبية التى اتخذها والده: فالممتلكات الشخصية (ملك) والأوقاف سوف ترد إلى مستحقيها الشرعيين. وسوف يسترد الدراويش اعتبارهم. واللوحات الايطالية التى أمر والده برسمها سوف تباع. وسوف يكون لقب «الولى» الذى اتخذه لنفسه لائقاً به تماماً! ومن جهة أخرى، سوف تعود للقابى قوللارى سلطتهم وسوف يحصل الإنكشارية على منحة الجلوس الملكى السعيد الواجبة الأداء لهم. على أن السلطان، كما رأينا، كان يناضل من أجل تأكيد سلطته الشخصية. وفى عام ١٤٩٨، سوف يجرى تعيين أحد الجندرية من جديد فى منصب الصدر الأعظم.

وعلى المستوى الخارجى، يشهد عهد بايزيد الثانى تطور النشاط الدبلوماسى.

ولم يكن هذا النشاط معدوماً من قبل، وقد نظم محمد الثانى شبكة استخبارات ممتازة. لكن قضايا أو ترانت، ثم قضية چيم سوف تكون السبب - ودون ريب الفرصة أيضاً - لانفتحات دبلوماسية عديدة من جانب الباب(العالى)، الذى سوف يرسل ممثلين لى عدة بلاطات غربية. وطالما بقى چيم فى أيدي الغربيين، فقد كان من المفيد التفاهم معهم: وقد سلم بايزيد لودس، ثم لروما، إتاة سنوية. كما سلم آثاراً ثمينة. وتعهد فى عام ١٤٩٠ بعدم مهاجمة البندقية والولايات البابوية وودس وأقلع فى عدة مناسبات عن استعدادات بحرية تحت ضغط من البابا وفرسان رودس. وعلاوة على ذلك، وفى عام ١٤٩٤، سوف يسعى ملك نابولى والبابا الكسندر السادس إلى طلب العون من الباب (العالى) ضد شارل الثامن، ملك فرنسا. لقد دخلت الامبراطورية العثمانية فى عصبة الدول. وفى ظل بايزيد الثانى أيضاً سوف تجرى الاتصالات الأولى مع الموسكوفيين. والحق أن هؤلاء الأخيرين هم الذين اتخذوا، فى عامى ١٤٩٥ و١٤٩٩، الخطوات الأولى للتوصل إلى اتفاق تجارى.

ومهما كان بايزيد مسالماً، فإن السياسة العثمانية سوف تكون مع ذلك عدوانية عندما يبدو أن الوضع يسمح بذلك. وسوف يجرى شن غارات تدميرية خلال تلك الفترة فى دالماتيا أو البوسنة أو كارينثيا أو كرواتيا أو كارنيول أو النمسا أو المجر أو بولندا ولن تتوقف أعمال القرصنة. كما سوف تقع معارك هامة.

الفتوحات الأولى للعهد: الهرسك و هولدافيا

لما كان بايزيد الثانى قد نجح فى توطيد سلطته فى الداخل فقد كان بوسعه الانكباب على مسائل أخرى. وفى ربيع عام ١٤٨٣، يغزو بيليريك روميليا الهرسك التى تُربط منذ ذلك الحين بالباب (العالى) بشكل نهائى. ويذهب السلطان إلى روميليا حيث يأمر بترميم عدد من القلاع. فبموت أبيه، كان الصلح مع المجرىين قد انهار وشهدت المنطقة سلسلة من الغارات والغارات المضادة. وإن يصعد بايزيد

حتى صوفيا، فإنه يقترح تجديد الصلح. و و يقبل ماثياس كورفين، الذى كان آنذاك فى صراع مع الامبراطور، عقد هدنة مدتها خمس سنوات.

وبعد توصل السلطان إلى الصلح مع عدوتيه الرئيسيتين، البندقية والمجر، فإنه يشن حملة فى مولداقيا. فمئذ وقت طويل كانت هذه الإمارة تتخذ موقف المعارضة للباب(العالى) فى قالاشيا التى سارع حكامها، على الرغم من أن ستيفان الأكبر هو الذى فرضهم، إلى الإذعان للسلطان. ولذا فقد كانت المنطقة موبوءة بالحرب دائماً. وسوف تجر حملة عثمانية غير فعالة فى مولداقيا (١٤٨١) إلى رد من جانب ستيفان. وكان هذا الرد هو الذريعة التى استخدمها بايزيد الثانى لشن حملة عام ١٤٨٤ التى خاضها ضد مدينتى كيلىا وأكّيرمان (سيتاتيا ألبا)، وهما موقعان يتميزان بأهمية استراتيجية فائقة سوف يؤدى الاستيلاء عليهما إلى فتح الطريق أمامه إلى بولندا والمجر. وعلاوة على ذلك، فإن الحاميات العثمانية الموجودة على اراضى المولداقيين سوف تؤدى إلى عرقلة تدخلات هؤلاء الأخيرين فى قالاشيا. وأخيراً فإن هاتين المدينتين التجاريتين الهامتين تقعان على منفذ الطريق الاقتصادى الذى يربط بولندا والبلطيق بالشرق الأدنى عن طريق البحر الأسود. وبالإستيلاء على هذين الموقعين، يكسب السلطان ثروة كما يضعف مولداقيا. وسوف يصبح أخيراً سيد مجمل البحر الأسود، وهى النتيجة المأمولة للسياسة المطبقة بشكل واع فى المنطقة منذ تولى محمد الثانى الحكم.

ولم تكن مولداقيا مشمولة بالهدنة المعقودة مع المجر. ولذا فقد كان بوسع بايزيد التحرك دون خوف، بعد أن طلب على شكل إنذار رسمى أداء الجزية الواجبة على مولداقيا. وعندما يخرج السلطان مع جيش قوى يسانده أسطول مكلف بالخدمة الإدارية للجيش وينقل المدفعية، فإنه يلقي العون من تابعيه القالاشين والقرميين. وبعد فرض الحصار على كيلىا فى ٥ يوليو، تسقط فى ١٤ يوليو. وعندئذ يجىء الدور على أكّيرمان التى يبدأ حصارها فى ٢٢ يوليو ويتم

إنجازه فى ٧ أغسطس. وسوف يسهل العمليات حزب موال للاتراك، لاشك أنه حريص على صون قوته الاقتصادية بالدوران فى الفلك العثمانى منذ سيطرة الباب (العالى) على مجمل البحر الأسود. كما أن تنظيم الانتصار، الذى تميز بموكب ترحيلات إلى العاصمة واسترقاق غير المذعنين وتجنيد الفتیان، وإن كان قد تميز أيضاً بالاحترام المعتاد للتشريعات المحلية، سوف يراعى المصالح الاقتصادية لهاتين المدينتين.

إن حزباً معادياً للاتراك يتوجه بالنداء إلى ستيفان الأكبر، وادراكاً من هذا الأخير أنه لايمكنه انتظار شىء من ملك المجر، فإنه يحاول بمفرده، فى أواخر ربيع عام ١٤٨٥، شن هجوم مفاجئ على آكیرمان. وسوف يجر اخفاقه إلى شن حملة تأديبية عثمانية فى الخريف. ويصبح بوسع بايزيد الثانى تهنة نفسه على نجاحه فى ما فشل فيه والده. فمنذ ذلك الحين صار البحر الأسود تركيا.

النزاع مع مصر (١٤٨٥ - ١٤٩١)

كانت العلاقات مع الدولة المملوكية قد بدأت فى التدهور فى عهد محمد الثانى. فقد انخرطت الدولتان فى صراع على النفوذ بين صفوف القبائل التركمانية التى تفصل بينهما. وقد أدت حوادث مختلفة إلى تسميم الوضع ولم يكن بإمكان موقف السلطان قايتباى تجاه نجم أن يكون مبعث سرور لبازيد الثانى.

وتمثل أصل النزاع فى المساعدة التى قدمها العثمانيون للمشمول بحمايتهم علاء الدولة، الأمير من آل « ذوالقادر» المهدد من جانب المماليك، وبعد نجاحات أولية، يتعرض علاء الدولة ويعقوب باشا، الوالى العثمانى على قيصرية، لهزيمة على أيدى الجيش المملوكى وحلفائه التركمانيين (سبتمبر ١٤٨٣). وبعد رفضهم لعروض مصرية، يرسل العثمانيون ضد التركمانيين التورجوت والقراساك بيليربك كرمان، قره جوز باشا، الذى يستولى على عدة أماكن من بينها أضنه وقارس (مايو ١٤٨٥).

إلا أنه لدى الإعلان عن وصول جيش مملوكى قوى، يكلف بايزيد الثانى أحمد باشا هرسك زاده ، بيليريك الاناضول، بتأمين الدفاع عن المنطقة. واذ يهرع إلى نجدة أضنه المحاصرة من جانب العدو، فإن هرسك زاده، الذى لا يجد دعماً جيداً من جانب بعض مرؤوسيه (ومن بينهم قرة جوز)، يتعرض للهزيمة ويسقط فى الأسر. ويسارع الاتراك إلى الهرب، تاركين تارس وأضنه للأعداء (ربيع عام ١٤٨٦).

وفى العام التالى، يقود الصدر الأعظم داود باشا جيشاً ينضم اليه بيليريك روميليا وعلاء الدولة. وكانت الحملة موجهة ضد آل فارساك وآل تورجوت، الذين هبوا إلى التمرد ملتفين حول مطالب كرماني بالعرش. وبعد توصله إلى إخضاعهم، يرجع داود باشا إلى العاصمة. لكن المماليك لا يتخلون عن النزاع. ولا يتجاهل بايزيد انفتاحاتهم الديبلوماسية على المسيحيين ومحاولاتهم الرامية إلى التوصل إلى الإفراج عن جيم، الذى يمكنهم عندئذ استخدامه ضده. كما أنه يعد من جانبه لحملة جديدة.

وحرصاً على ألا تتدخل المجر أو البندقية، يرسل السلطان فى ربيع عام ١٤٨٨ صوب سهل تشوكوروفا جيشاً هاماً تحت قيادة على باشا خادم، ويقوم هرسك زاده، الذى كان قد اطلق سراحه، بمساندة هذه الحملة على رأس اسطول هام. وتسمح هذه العملية المشتركة بالاستيلاء على عدة مواقع حصينة، لكن العثمانيين يتعرضون فى ٧ أغسطس ١٤٨٨ لهزيمة جديدة فى مواجهة المماليك فى سهل أغاتشايرى، بين تارس وأضنه. وعند حصار هذه الأخيرة، تفتح أبوابها أمام المصريين فى سبتمبر. على أن العثمانيين المرهقين يواصلون امتلاك مواقع هامة أيضاً كتارس وكوزان. وحفاظاً منهم على أطماعهم، سوف يؤيدون شاه بوداك، من آل «ذو القادر»، فى محاولته الرامية إلى انتزاع السلطة من علاء الدولة، الذى انتقل إلى صف المماليك المنتصرين. وسوف تنتهى هذه المحاولة إلى هزيمة أخرى.

وفى عام ١٤٩٠، سوف يحاصر المماليك قيصرية وينشرون الخراب فى ربوع كرماني. ويستعد بايزيد للخروج بنفسه فى حملة. لكن اليد العليا تكون للمماليك دائماً

دائماً تقريباً، غير أنهم لن يتوصلوا أبداً إلى كسب ميزة حاسمة، أو، على الأقل، لن ينجحوا في استغلال انتصاراتهم. وكانت هذه الحرب باهظة الثمن، فقد أنهكت سوريا، وتعقد الدولتان الصلح في مايو ١٤٩١. على أن العثمانيين، الذين يتخلون عن السيطرة على قيليقيا ومدينتيها (تارس، أضنه) لا يكسبون من الصلح شيئاً.

تطور العلاقات مع أوروبا

كان بايزيد الثانى مضطراً إلى إيلاء اهتمام كبير للأحداث الأوروبية في السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من ضغوط عثمانية لدى ملك فرنسا، يجرى نقل جيم إلى روما، التي يصل إليها في مارس ١٤٨٩. وفي ربيع عام ١٤٩٠، فإن البابا اينوسينت الثامن، وقد تمتع بهذا السلاح، ينظم حشداً معادياً للأتراك. ومن حسن حظ السلطان أن موت ماثياس كورفين، ملك المجر، في ٦ أبريل، يضع نهاية لهذا المشروع الخاص بشن حملة صليبية. وعند وصوله إلى روما في ٣٠ نوفمبر، يعقد السفير العثماني مصطفى بك اتفاقاً سرياً يتعهد الباب (العالي) بموجبه بتسليم معاش جيم للبابا وبعدم الهجوم على روما أو رودس أو البندقية.

ومستريحاً إلى هذا الموضوع، بعد أن عقد الصلح مع مصر، يتصور بايزيد الثانى أن بوسعه الاستفادة من موت ماثياس كورفين والفوضى التي أعقبته في المجر، وذلك بقدر ما أن الهدنة مع هذا البلد قد انقضت ويقدر ما أن قائد بلجراد كان يبدو مستعداً للخيانة. إلا أنه كان قد استعيض عنه بقائد آخر عند وصول السلطان إلى صوفيا في مايو ١٤٩٢. وسرعان ما يفضل السلطان الاتجاه صوب ألبانيا. إلا أنه يشن حملات هامة في النمسا والمجر وترانسلفانيا سوف تقابل بأشكال مقاومة خطيرة. وقد اضطر البابا إلى التخلي عن مهاجمة أقلونيا بعد الاستيلاء على أوترانت. لكن تمردات كانت قد نشبت تحت قيادة جان كاستريوت في ألبانيا عند موت محمد الثانى وكانت المنطقة قد أصبحت أقل أماناً بالنسبة للأتراك. وهكذا فإن بايزيد الثانى، الذى كان حتى ذلك الحين مثقلاً بمسائل أكثر

خطورة، يدشن فى ربيع عام ١٤٩٢ حملة تأديبية صعبة. على أن العثمانيين لن يتمكنوا، حتى انتهاء الحرب بين البنادقة والعثمانيين فى عام ١٤٩٩، من تهدئة البلد تهدئة دائمة.

ويستمر النزاع مع المجر، بإيقاع غارات وغارات مضادة، عندما يبدأ الباب(العالى) فى الانزعاج من الأحداث فى إيطاليا، والتي يتابعها عن كثب: فالواقع أن ملك فرنسا يجتاز جبال الألب فى عام ١٤٩٤ بهدف فتح مملكة نابولى، ثم يعلن عزمه على تحويلها إلى قاعدة لحملة صليبية معادية للاتراك. ولم يكن بوسع رسائل طلب العون التى وجهها البابا أو ملك نابولى إلا أن تزيد خوف بايزيد، الذى يأمر بإجراء استعدادات دفاعية. ومما ينذر بالسوء أن شارل الثامن يأخذ جيما عند مروره بروما فى معيته (٢٧ يناير ١٤٩٥). وعندئذ يرى بايزيد أن من الحكمة عقد هدنة مدتها ثلاث سنوات مع المجريين. على أن هذه الهدنة لن تترتب عليها نتائج كثيرة، ذلك أن جيما يموت فى نابولى فى ٢٤ فبراير بينما يتخلى الفرنسيون عن مشروعهم. ومن ثم تستمر الحرب مع المجريين الذين يجرى انتزاع عدة قلاع من أيديهم فى البوسنة فى عام ١٤٩٦.

كما أن چان البيرت الرابع، ملك بولندا، الذى كان قد جدد فى عام ١٤٩٣ لمدة ثلاث سنوات معاهدة عقدت مع الباب (العالى) فى عام ١٤٩٠، لايترف بالحماية العثمانية على مولداقيا، التى كان يرغب فى تنصيب أخيه سيچيسموند أميراً عليها، وهو يدخل فى يونيو ١٤٩٧ إلى مولداقيا التى يطلب أميرها ستيفان عون السلطان. والواقع أنه، على الرغم من وساطة مجرية، سوف يجرى إرسال قوات ضد البولونيين الذين سوف يتم طردهم. ومنذ ذلك الحين، سوف تشن القوات العثمانية فى عام ١٤٩٨، بالاشتراك مع تثار القرم، عدة حملات مدمرة بالنسبة لبولندا المغزوة، لكنها فادحة الثمن أيضاً بالنسبة للباب (العالى) من حيث عدد القتلى. وإذا وجد چان البيرت نفسه وحيداً، فإنه يطلب الصلح من السلطان.

الحرب مع البندقية (١٤٩٩ - ١٥٠٣)

فيما عدا الغارات التدميرية المتبادلة بصورة منتظمة مع المجر، كان السلطان ينعم بالهدوء. وسوف ينعم بهدوء أكثر عندما يعيد إليه أولو الأمر في نابولي، في مايو ١٤٩٩، جثمان جيم: فلم يعد بوسع الأوروبيين ابتزازه. ومن ثم يوجه ضرباته ضد الممتلكات اليونانية للبندقية، عازماً على استكمال عمل أبيه بالقضاء على هذه الجيوب: فالآن يجب للبحر أن يكون حدوداً مع الجمهورية.

والواقع ان حوادث متكررة كانت قد وقعت. وكانت البندقية تشكو من القرصنة التركية ومن الغارات العثمانية، بينما كان الباب(العالي) يشكو من الإساءات الموجهة إلى رعاياه. على أن الصلح كان مستمراً منذ عشرين عاماً، وكانت البندقية، التي كان دعمها الحازق في قضية جيم محل تقدير، غير مستعدة جيداً لحرب لم تكن تتوقعها. وكانت حصون لبيانت والحاميات في حالة يرثى لها. وفيما يتعلق بالأسطول، القليل الاستعداد، فإنه كان قد فقد قيمته. أما العثمانيون، الذين كان تفوقهم البري مؤكداً، فإنهم كانوا، خلافاً لذلك، قد حققوا تقدماً ضخماً في البحر. وكانت استحالة التجاوب مع طلب مسلمي أسبانيا للعون قد أشارت إلى غياب أسطول قوى. واقتداءً بابيه، سوف ينكب بايزيد الثاني على بناء سفن عديدة، مع تعزيز قيمة بحريته عن طريق استخدام قراصنة مجربين. وقد جرى التزود بأسلحة هامة في عامي ١٤٩٨ - ١٤٩٩.

وفي شهر اغسطس ١٤٩٩، يحاصر العثمانيون لبيانت على البر. أما أسطول السلطان، بعد اجتياحه لخليج كورون واشتباكه مع أسطول متروك تابع للبندقية، فإنه يصل بدوره إلى لبيانت، التي تستسلم في ٢٩ أغسطس للعثمانيين، الذين صاروا سادة لخليج كورنث. وفي الوقت نفسه، يشن الباب(العالي) حملات تمويه في إقليم زارا، ثم، بعد إحراز نجاح لبيانت، في الفريول وكارينثيا. وبعد فشل سفارة مرسلة من جانب البندقية إلى اسطنبول في شتاء ١٤٩٩ - ١٥٠٠، يستمر النزاع. وبعد حصار يدوم ستة أسابيع، تسقط مودون، في ٩ أغسطس ١٥٠٠. وتستسلم كورون وناقارين: تلك كانت نهاية عالم.

وإذا كانت فلورنسا قد استفادت من الوضع لتؤمن مزاياها التجارية في الإمبراطورية العثمانية عن طريق إرسال سفارة (١٤٩٩)، فإن البندقية لم يخذلها الجميع. ذلك أن أسطولاً فرنسياً قد ساند البنادقة منذ عام ١٤٩٩. وسوف تتدهور علاقات الباب (العالي) مع المجر، التي لم تشأ تجديد الهدنة في عام ١٥٠٠ دون أن تكون البندقية مشمولة بها. وبعد إعلان الحلف الثلاثي المعادي للأتراك في ٣٠ مايو ١٥٠١ بين الكرسي الرسولي والبندقية والمجر التي جرى تقديم إعانات لها للقتال ضد الأتراك، يشن المسيحيون غارات تدميرية دون أن يعود ذلك بفائدة على الجمهورية الملاحقة. وخلافاً لذلك، سوف يدين البنادقة بالاستيلاء على سيفالونيا (٢٤ ديسمبر ١٥٠٠) للمساعدة الإسبانية، وسوف يدينون بالاستيلاء على سانت مور (ليوكاد، ٣٠ أغسطس ١٥٠٢) لمساندة من جانب أسطول بابوى. إلا أن هذين، فيماعدا عمليات القرصنة في بحر ايجه، سوف يكونان النجاحين الوحيدين للبنادقة، الذين سوف يخسرون دورا تزو (دوريس) في عام ١٥٠٢.

وكانت الجمهورية المدمرة ترغب في الصلح، بينما كان بايزيد قد حقق أهدافه وكان يواجه مشكلات في الاناضول: ويتم التوصل في ديسمبر ١٥٠٢ إلى اتفاق يصدق عليه رئيس الجمهورية في ٢٠ مايو ١٥٠٢. وعجزاً منهم عن مواصلة الحرب دون أموال من البندقية، يعقد المجريون من جهتهم مع السلطان هدنة مدتها سبع سنوات (٢٢ فبراير ١٥٠٣)، سوف يجرى تجديدها في عام ١٥١٠ وفي عام ١٥١١. وكان على البندقية أن تعيد سانت مور وأن تتخلى عن كورون ومودون وليپانت ودوراتزو. لكنها تستعيد مزاياها التجارية وتحفظ في اسطنبول ببايل (قنصل) دائم تجدد مدته كل ثلاث سنوات. وسوف تكون العلاقات بين الدولتين طيبة في الأعوام العشرة الأخيرة لحكم بايزيد الثاني. وكان بوسع هذا الأخير، المهوم بشواغل أخرى، أن يكون مرتاحاً: فهذه المرحلة الجديدة في انحدار البندقية في المشرق تجعل الباب (العالي) سيداً على اليونان كلها وتعزز إمكاناته في ألبانيا. والشئ الرئيسي هو أن الامبراطورية العثمانية تصبح منذ ذلك الحين قوة بحرية لا بد من أن تؤخذ في الحسبان.

تفكك الأناضول العثمانية: الصفويون والكيزيلباش

سوف تؤدي العلاقات السلمية التي يحتفظ بها العثمانيون مع الغربيين في العقدين الأولين للقرن السادس عشر^(٣) إلى تمكينهم من التصدي لواحدة من أكثر الأزمات خطورة في تاريخهم. ففي عام ١٥٠٠، وسط الحرب مع البندقية، تتمرّد كرمان من جديد تحت قيادة مطالب بالعرش من السلالة الحاكمة المحلية بدعم من قبائل تورجوت وفارساك التركمانية، وهي ذات القبائل التي كانت قد حاولت بالفعل الاستفادة، في أعوام ١٤٨١ - ١٤٨٣، من قضية جيم . والواقع أن انعدام الاستقرار في الأناضول يرجع إلى أسباب عميقة. فالسكان، الذين لم يعترفوا البتة بالارتباط بالامبراطورية العثمانية، ظلوا أوفياء لأمرائهم، وكانت القبائل التركمانية المتρχلة ترد بعنف على ممارسات بيت المال العثماني. وأخيراً، فإن الآثار الخبيثة لإصلاحات محمد الثاني كانت ماتزال محسوسة. وسوف يهب الدراويش والسباهيون إلى مساندة التمرد الذي لن يتسنى القضاء عليه إلا في عام ١٥٠١ على يدى الصدر الأعظم مسيح باشا شخصياً.

إن ماجعل هذه الأزمة مزعجة هو بوجه خاص ترافقها مع ظهور سلطة من نوع جديد في فارس. فبعد موت الأمير يعقوب الأكويونلو، في عام ١٤٩٠، شهدت فارس حرباً أهلية انتهت بالقضاء على السلالة الحاكمة واستيلاء الشاه اسماعيل الصفوى الشاب على السلطة. وعند دخوله إلى الحلبه في عام ١٤٩٩، أصبح هذا الأخير سيداً للعاصمة تبريز في ربيع عام ١٥٠١، ثم فتح بغداد في عام ١٥٠٨: وعندئذ صار العاهل الوحيد للامبراطورية الايرانية. إن الصفويين، المنحدرين من اربيل، وهم أتراك شأنهم في ذلك شأن الأكويونلو، كانوا في بادئ الأمر شيوخ طريقه دينية، لاهى سنية ولاهى شيعية حقاً، لكنها مخرطة بشكل مؤكد. وكان مذهبهم الخلاصى (المسيانى) راسخ الجذور في التقاليد قبل الإسلامية التي كانت واسعة الانتشار في الأناضول، خاصة في تلك الاوساط القبلية الموجودة في تيكه وكرمان وطوروس، التي تنبثق منها بصورة منتظمة تمردات ضد السلطة المركزية

العثمانية. وهؤلاء الانصار (الكيزيلباش، أو «الرؤوس الحمراء»)، المتعلقون تعلقاً مهووساً بالشخصية الكارزمية للشاه اسماعيل الذى كانوا يدفعون له مساهمة مجانية علاوة على الضرائب التى كانوا يدفعونها للسلطان، كانوا يشكلون قاعدة قوة الشاه، الصغيرة، ولكن المخلصة إخلاصاً مهووساً لسيدها والتميزة ببسالة جنونية.

وفى ربيع عام ١٥٠٠، يتواجد الشاه اسماعيل فى إرزينجان، حيث يعقد اجتماعاً لأنصاره. وكان هؤلاء أقل عدداً مما كان يأمل فيه، الأمر الذى يثنيه عن التأييد السافر للتمرد الكرمانى. ولم تكن تخامر بايزيد أية شكوك حول نواياه المعادية ولذا فقد أرسل إلى الحدود جيشاً لرصد الموقف. وقد أزعجه دخول الشاه اسماعيل إلى تبريز: وفى عام ١٥٠٢ يشن موجة اعتقالات، بينما يجرى ترحيلات لسكان عديدين، مشهورين بأنهم من الكيزيلباش، إلى الأراضى التى كانت قد انتزعت مؤخراً من البنادقة فى الموره. وسعيّاً إلى عزل الصفوى عن أنصاره الأناضوليين (الذين يشكلون قوته الرئيسية) أغلق السلطان الحدود فى صيف عام ١٥٠٢: وهكذا لم يعد بوسع الكيزيلباش لا الخروج من الامبراطورية ولا معاودة الدخول إليها. على أن هذا الإجراء كان قليل الأثر لأن المحرضين التابعين للشاه، مستفيدين من السماح للقوافل التجارية بالمرور، قد تغلغلوا فى الأناضول العثمانية. ولما كان بايزيد يتميز بطبع حذر، فإنه يتجنب مع ذلك دائماً نشوب حرب كان من شأن تمرد فى الأناضول أن يجعل منها مصدراً للكوارث: وفى عام ١٥٠٤، أرسل سفارة للاحتجاج على تجاوزات الكيزيلباش فى حق السنيين ولكن أيضاً لتهنئة الشاه على انتصاره على الآكويونلومراده. وفى عام ١٥٠٥، استقبل سفيراً صفوياً مكلفاً بالمطالبة بتريبيزوند لسيده وبالاحتجاج على الغارات التى يشنها الأمير سليم، الوالى على هذه المدينة. وفى عام ١٥٠٧، سمح للشاه باجتياز أراضيه بمناسبة العمليات ضد آل «نو القادر»، مقتصراً، شأنه فى ذلك شأن جاره المملوكى أيضاً، على إرسال جيش إلى الموقع لرصد الموقف. وهكذا فإن مواجهات جديدة

بين الصفويين وقوات سليم فى عام ١٥٠٨، ثم فى عام ١٥١٠، سوف تجر إلى احتجاجات جديدة من جانب الشاه وسوف يجرى كبح جماح الأمير. على أن الوضع لم يتوقف عن التدهور. فالشاه، الذى لا يكتفى بزيادة الأعمال الاستفزازية، والراغب فى كسب حليف والحصول على أسلحة نارية، يتجه إلى الانفتاح على البنادقة، الأمر الذى يجر إلى أزمة دبلوماسية بين هؤلاء الأخيرين والمماليك، المنزعجين من جهة أخرى من العمليات البرتغالية فى البحر الأحمر، ويتيح ذلك الفرصة، اعتباراً من عام ١٥٠٩، لتعاون بحرى مع العثمانيين. لكن الشيء الرئيسى هو أن المحرضين الكيزيلباش لم يكونوا قط على مثل هذه الدرجة من النشاط الملحوظة الآن فى الاناضول. وكانت أزمة حاسمة على وشك الوقوع.

الأزمة النهائية وسقوط بايزيد الثانى (١٥١١ - ١٥١٢)

أدى تفكك الاناضول، المرتبط بالعجز الواضح للسلطان العجوز ولحاشيته، إلى تفجر أزمة سياسية وإلى تنافس الوارثين الممكنين على العرش. ومنذ عام ١٥٠٩ بالفعل، فإن الأمير كوركود، وهو رجل شريف أكثر من كونه رجل سياسة، والساخط على تعيينه والياً على أماسيا والمتنازع مع الصدر الأعظم على باشا خادم، كان قد عاش فى المنفى فى مصر ليرجع مع ذلك بعد وقت قصير. ومن جهته، كان الأمير شاهنشاه، والى كرمان، يدعم الكيزيلباش ويتراسل مع الشاه. أما مراد، ابن الأمير أحمد، فقد فعل الشيء نفسه. وخلافاً لذلك، كان سليم، الأكثر قدرة بين الجميع، قلقاً على المستقبل. وبغضاً منه للشاه اسماعيل، فإنه قد ناضل ضده منذ البداية وكان يستشعر ضرورة التحرك بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن نقل ابنه سليمان من بولو إلى كافا كان يرمز إلى محاباة الأمير أحمد، الذى يرفض وجود عائق فى بولو على الطريق الذى يربط أماسيا (التي كان والياً عليها) باسطنبول. وكانت خلافة بايزيد الثانى مسألة مفتوحة. وهكذا، فانتقالاً منه إلى الفعل، فى بداية عام ١٥١١، يلحق سليم بابنه فى كافا، حيث يطالب بمنصب سنجق فى روميليا، وهو مالم

يسمع بمثله من قبل من جانب أمير عثماني. و أمام رفض الأب، واستناداً إلى دعم من جانب والد زوجته، خان القرم منجلى جيراي، يزحف سليم على أدرنه على رأس جيش (مارس ١٥١١).

ومن جهتهما، كان أحمد وكوركود قريبين من العاصمة. وقد تزامن رحيل كوركود من انطاليا مع نشوب تمرد رهيب في تيكه، في ٩ ابريل، وهو يوم هام في التقويم الشيعي: (٤) والواقع أن المحرض الفعلي عليه، الشاه اسماعيل، كان يريد على ما يبدو الاستفادة من تحلل الاناضول. وقد استولى المتمردون، الذي تزعمهم المدعو قره ببيقلى أوغلو حسن خليفه (المشهور باسم شاه قولى، «خادم الشاه»)، على انطاليا وزحفوا على كوتاهيه، حيث سحقوا في طريقهم قوات البيليربك قره جوز باشا، الذي قطعوا رأسه. وعندئذ فإن الصدر الأعظم، على باشا خادم، الذي يلحق بقوات روم (٥) التي يقودها الأمير أحمد، ينقض على شاه قولى الذي، رغم أنه كان قد وصل بالفعل إلى مشارف بورصا، يأمر بالانسحاب إلى كرمان، مُطَارِداً من جانب الصدر الأعظم الذي يقود وحدة صغيرة من الفرسان: حيث جرى ترك معظم القوات لأحمد. وفي ٢ يوليو ١٥١١، بين قيصرية وسيواس، يتمكن المتمردون من تشتيت جنود الصدر الأعظم المنهكين. ويصمد الصدر الأعظم وشاه في ساحة القتال. ودون زعيم، يهرب الكيزيلباش صوب الأراضى الصفوية، ليس دون أن ينهبوا البلاد الواقعة على طريقهم.

وإذا كان التمرد قد انتهى، فإنه قد عزز موقف سليم. وخلافاً لذلك، فقد حل العار بأخويه، كوركود، الذي ترك تيكه للمتمردين، وأحمد، الذي عجز عن القضاء عليهم. واذ يحصل سليم على منصب في روميليا، فإنه يستفيد كذلك من غياب السلطان لكي يدخل أدرنه ويستولى على الخزانة ويعين رجالاً مؤازرين له. وكان ذلك أكثر مما يمكن السكوت عليه. وعندئذ فإن بايزيد الثانى، الذي كان وزراؤه يساندون أحمداً، يزحف ضد ابنه الذي يهزمه في أغسطس ١٥١١ ويجبره على الانسحاب إلى القرم. وعندئذ يتصور أحمد، بتحريض من وجهاء الباب (العالى)، أن بوسعه

التوجه إلى اسطنبول لإعلان نفسه هناك وارثاً للعرش. لكن الإنكشارية، الذين يتهمونهم بالبخل وبانعدام الكفاءة، يتمردون ويرغمونه على الانسحاب، وإذا أعلن نفسه سلطاناً، فإنه يستولى على كرمان، وهو ما يؤدي إلى تفاقم انعدام شعبيته.

وقد بدا أن هذه الأحداث تسير في صالح الشاه اسماعيل، ففي بداية عام ١٥١٢، يدبر الشاه تمرداً ثانياً يساند بسرعة الأمير مراد، ابن أحمد. ويؤدي انتصار المتمردين على قوات هذا الأخير إلى إثارة غضب الإنكشارية الذين، سعياً منهم إلى عودة سليم إلى روميليا، يعلنون العصيان في مارس ١٥١٢، مطالبين بالاعتراف بمحسوبهم وريثاً للعرش. ومضطراً إلى التراجع، يدعو بايزيد الثاني ابنه إلى المثل بين يديه، ويصل سليم إلى اسطنبول في ١٩ أبريل. وبعد أسبوع من المفاوضات، وبدعم من الإنكشارية وسكان المدينة، يتوصل سليم إلى أهدافه: إذ يتنازل بايزيد الثاني عن العرش له في ٢٤ أبريل ١٥١٢. ويموت السلطان العجوز، المنهك، على الطريق إلى المنفى، في ١٠ يونيو ١٥١٢.

ويرتقى سليم الأول العرش، ليس دون صعوبات. وكانت ماتزال أمامه صعوبات أخرى. فقد شهدت الامبراطورية العثمانية الأزمة الأخطر منذ هزيمة انقره. ولوقف تطورها، سوف يجرى السلطان الجديد ثورة في إدارة الأمور، أكان ذلك من الناحية الاستراتيجية أم من الناحية الدينية أو من الناحية الاقتصادية. ومن هذه الزاوية، فإن عام ١٥١٢ يمثل بالفعل نقطة تحول في التاريخ العثماني.

حواشى الفصل الثالث

١- تجد إدارة الامبراطورية فى ظل العثمانيين الاوائل دراسة أكثر استفادة لها فى الفصل التالى.

٢ - إن الصورة التى رسمها اندريا جريتي، بايل(قنصل) البندقية، فى عام ١٥٠٣ تستحق الاستشهاد بها: « لاشىء فى وجهه البدين والسمين يشير إلى رجل قاس أو مخيف؛ على العكس، إن مايهيمن على وجهه هو مظهر اكتئاب ووسوسة ومكابرة، ليس دون مزيج من البخل. وهو يحب حباً جماً الصنائع الميكانيكية ويتميز بغرام شديد الحيوية بالعقيق الأحمر المصقول جيداً وبالفضة المشغولة وبالأشياء المصنوعة على المخرطة. وهو واسع الدراية بعلوم الدين وبالتنجيم، الذى يواظب على دراسته. ولايقدر أحد على شد قوس مثله. ومنذ سنوات عديدة خلت، أقلع عن شرب الخمر، دون أن يكف مع ذلك عن الاستمتاع بمسرات من نوع آخر: فارتكاب الفحشاء مع النساء قد جعله عجوزاً قبل الأوان.

٣ - خلال تلك الفترة، سوف تجدد بولندا والمجر والبندقية بصورة منتظمة الهدنات. وسوف تكون العلاقات مع البندقية طيبة بشكل خاص، بل إنها ترقى أحياناً إلى مستوى التعاون. وبصرف النظر عن الحوادث والغارات على الحدود، فإن المشكلة الأكثر تعقيداً كانت تتمثل فى القرصنة، التى سوف يلعب فيها فرسان رودس، المعادون بحزم للعثمانيين وللماليك، دوراً ملحوظاً: فهم سوف يخرجون البنادقة أكثر من مرة.

٤ - يوافق التاسع من ابريل ١٥١١ فى التقويم الإسلامى العاشر من محرم ٩١٧؛ والعاشر من محرم هو بالنسبة للمسلمين كافة يوم عاشوراء، وهو يوم صوم اختياري ويذكر بأحداث تاريخية معينة؛ ففي ذلك اليوم يحيى الشيعة ذكرى الموت

المأساوى للحسين بن على، حفيد النبى، فى ساحة معركة كربلاء، فى عام ٦١ (اى العاشر من اكتوبر ٦٨٠): وهو بالنسبة لهم يوم حداد.

ه - تشير روم هنا إلى إقليم سيواس، وهى مصطلح لايجب الخلط بينه وبين المصطلح الذى كان يشير إلى آسيا الصغرى فى زمن السلاجقة.

الفصل الرابع

تنظيم الامبراطورية العثمانية

(القرنان الرابع عشر والخامس عشر)

بقلم: نيكولا بيلابسينو

تسمح لنا وثائق تتميز بثراء غير عادي - المصادر التاريخية والمراسيم الصادرة عن إدارة الباب^(١) - بالتعرف على الهياكل المؤسسية للإدارة العثمانية. فالدولة العثمانية تستند إلى مرتكزات حقوقية عديدة. وقد ورث العثمانيون، المسلمون والأتراك، عدداً من الهياكل التي أقامها سلاجقة آسيا الصغرى والإمارات التي خلفتهم. ثم إن فتح العثمانيين لأراض بيزنطية، وصربية وبلغارية تتمتع بتقاليد حقوقية مختلفة تماماً عن تقاليد الإسلام الحقوقية سوف يلزم السلاطين بتقديم تنازلات تدل على النزعة البراجماتية لقادة الدولة الجديدة. وسوف يتذرع العاهل كثيراً في أحكامه بقانون العرف أو بالقانون القديم للسكان البلقانيين، وبالنسبة لمصر، سوف يتذرع بالقوانين التي سنّها المماليك.

فهل يؤدي هذا الاعتراف الفعلي بقانون آخر غير قانون الدين الإسلامي، والذي وافق عليه الحكام العثمانيون، إلى جعل هؤلاء الأخيرين هراطقة ؟ كلا، لأن الشريعة تتيح للأمير مجالاً واسعاً لإصدار قانون جديد متى كان القانون الديني الإسلامي لا يسمح له بتسوية حالات لا يعرفها هذا الأخير. ونادراً ما سوف يمتنع السلاطين عن الاستفادة من هذه الحرية التي يتيحها القانون الإلهي. كما أن الحكومة العثمانية، المواجهة في البلقان بمشكلات أثارها استغلال المناجم، والتي يتعذر حلها بالاستناد إلى القانون القرآني وحده، لن تتردد في تحديد العمل بقانون المناجم الساكسوني المعمول به في مناجم صربيا أو البوسنة. وسوف تتصرف من

هذا المنطلق نفسه عندما تضم إلى النظام العسكرى العثمانى الجماعات القلاشيه (الرومانية) البلقانية باعفاءها من ضرائب معينة. وفى الأراضى البلغارية، سوف تواصل جباية الضرائب التى كانت تجبى فى العصر السابق للفتح العثمانى.

وكان عدد القوانين العرفية التى اعتمدها محمد الثانى هاماً بما يكفى لإلزام السلطان بإصدار مدونة حقيقية للقوانين العرفية خلال الشطر الثانى للقرن الخامس عشر. وسوف يوحد المشرعون العثمانيون عناصر سلسلة من الأحكام المتعلقة بورش سك العملة وبالنقود وبالملاحات وبمنظام الأرض وبالضرائب وبالنظام الجمركى وكذلك بالأسواق وبالموانىء. إلا أنه لما كانت هذه المدونة لاتغطى مجمل البنية الضخمة لهياكل الدولة، فقد اضطر محمد الثانى إلى إصدار مدونة جديدة للقوانين العرفية. وتتألف هذه المدونة الأخيرة من ثلاثة كتب تعالج بالتتالى قانون العقوبات والوضعية القانونية للتجارىين والفلاحين (الرعايا) وللبدو الرحل ولسكان بعض الأقاليم البلقانية، التى يرجع تنظيم شئونها (وتثبت ذلك عدة شروط مؤسسية) إلى الأزمنة الأولى للامبراطورية البيزنطية.

وكانت الحكومة العثمانية تحرص على الاعتراف بالقانون السارى المفعول فى الأراضى المفتوحة كلما بدا ذلك القانون ضرورياً لحسن سير عمل الدولة. والواقع أن الدولة العثمانية لاتعنى بالقانون العرفى مجرد الأحكام الحقوقية التى صاغتها الخبرة التاريخية لشعب كان عليه تقنين العلاقات بين الجماعات والأفراد، وفيما بين الجماعات نفسها، أو بين الجماعات والسلطة السياسية المركزية. فخلاقاً للقانون البيزنطى، يعتمد القانون العرفى العثمانى كل قانون وكل تنظيم حقوقى يعوز الشريعة، حتى وإن كان قانوناً صاغته إدارة بلد جرى ضمه، وبحكم هذا المفهوم، فإن القوانين العرفية العثمانية تشمل، علاوة على الممارسات الحقوقية التى صيغت عبر قرون، قوانين صادرة فى ماض قريب عن ملوك مسيحيين أو مسلمين. ولذا فليس مما يدعو إلى الدهشة أن نجد فى المدونات القانونية التى أصدرها السلاطين

عناصر تشريع تجد جذوراً عميقة لها فى هياكل لها أصل رومانى أو بيزنطى أو سلافى أو چيرمانى أو مملوكى.

وهكذا فإن الأساس الحقوقى للدولة العثمانية يستند إلى دعامتين: القانون الإسلامى (الشريعة) والأعراف الحقوقية للسكان الذين ضمهم العثمانيون عبر فتوحاتهم. وهذه الازدواجية للدولة العثمانية صارخة. فمن الغريب أن دولة تتجه إلى فتح البلاد المسيحية تأخذ منها جانباً هاماً من ممتلكاتها التشريعية. ولاشك أن أحد العوامل التى قادت السلاطين إلى هذه السياسة هو رغبتهم فى عدم المساس ببعض التقاليد المتأصلة فى قانون الشعوب المغلوبة، أملاً فى أن يؤدي ذلك إلى الحد من المقاومة التى يواجهونها. وفى حالات أخرى، كان الاقتصاد يفرض احترام تشريع معين: وقد رأينا أن استغلال مناجم الذهب والفضة فى البلقان قد دفع السيد الأعلى إلى أن يمدد العمل، كرهاً أو طوعاً، بالقوانين التى كانت سارية المفعول عند فتح أقاليم المناجم. وهناك أمثلة كثيرة تتميز بالطابع نفسه.

وليس العاهل العثمانى أميراً مطلق الصلاحيات، لا تشكوقته من أية معارضة، فالسلطة التى يمارسها تكبحها، عند الضرورة، التقاليدُ الحقوقيةُ للسكان المسيحيين. ومن شأن فتاوى يصدرها شيخ الإسلام أن تسمح له بأن يفسر، بما يتراءى له من الناحية العملية، القانون الدينى الإسلامى، ولكن مع مراعاة بعض الحدود؛ وهو لا يستطيع التصرف بشكل مماثل مع العرف، فقد كان من المستحيل الالتفاف على هذا الأخير. والشئ المدهش هو أن عاهل اسطنبول يحرص على مراعاة بعض القوانين المميزة لسكان يختلف دينهم عن دينه. وهكذا فإن قوة التركى الأكبر كانت بعيدة عن أن تكون حرة من القيود.

السلطة المركزية

القصر الامبراطورى هو روح الامبراطورية. وتتكفل بالخدمة فيه عدة آلاف من الأشخاص: السباهيون (الفرسان)، القابيجى (حراس أبواب القصر)، التشاوش

(رسل العاهل بل وسفراؤه)، فئات مختلفة من البيزاريين، مسئولون عن تمويل البلاط، ملحقون بالخزانة؛ والخصيان، المكلفون بحراسة الحريم الامبراطورى، والذين يشكلون وحدة مستقلة.

وتؤدي خدمة القصر فى جانب منها من جانب موظفين من أصل مسيحي، لكنهم تحولوا إلى اعتناق الاسلام، وسوف يتزايد عددهم خلال القرن الخامس عشر. (٢) وكثيراً ما كان أبرز الوجهاء يبدأون تربيتهم الأولى إما فى مدارس القصر الامبراطورى، أو فى صفوف قوات الإنكشارية. وهكذا فإن الطبقة التى توفر الإطارات المدنية والعسكرية للدولة تتحول ببطء: فهؤلاء المرتدون، الذين لاجذور لهم فى السكان ذوى الأرومة التركية والمنفصلون تماماً عن التقاليد القبلية أو العشائرية التى ماتزال حية فى الوسط العثمانى، لا يمكنهم الأمل فى الثراء إلا بالتزام الولاء للبيت العثمانى.

ويدير العاهل العثمانى ولاياته بمساعدة وجيه سام: الصدر الأعظم. (٣) وكان أول صدر أعظم هو علاء الدين، شقيق السلطان الثانى، أورخان. وخلال القرن الخامس عشر، مع تزايد المهام والمسئوليات، يعاون الصدر الأعظم وزراء، يمكن أن يكون عددهم ثلاثة. كما أن المجلس الامبراطورى، الديوان، يضم قاضى عسكر، ودفترداراً كبيراً لرومليا، ومنذ عهد بايزيد الثانى، دفترداراً كبيراً ثانياً للأناضول. كما أن رئيس المكتب الامبراطورى (نیشانچى) عضو فى المجلس. وفى ظل مراد الأول، جرى توسيع هذا المجلس لأنه يضم آنذاك البيليريك (والى رومليا، وقد أنشأ بايزيد الأول منصب بيليريك ثانياً، للأناضول). وفى الشطر الثانى للقرن السادس عشر، سوف يجيء الدور على القابودان باشا، القائد العام للبحرية الامبراطورية، وأغا الإنكشارية - بشرط أن يكون فى مقام وزير - للانضمام إلى المجلس الامبراطورى.

فما هى اختصاصات مختلف أعضاء الديوان؟ إن الصدر الأعظم، الذى

يساعده الوزراء الآخرون، مسئول عن الإدارة وعن السهر على تطبيق السياسة التى يحددها السلطان. وفى حالة شن حملة، يمكنه الإمساك بزمام القيادة العامة للجيش. أما القاضى عسكر (قاضى الجيش) فهو رئيس القضاء؛ ويمثله عدد من القضاء فى جميع أرجاء الامبراطورية. ويباشر الباش دفتر دار (حرفياً: رئيس القائمين على حفظ السجلات) الرقابة على الإدارة المالية للدولة. وفى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، لم يكن هناك غير دفتر دار واحد، كان يدير أيضاً الشئون المالية لولاية روميليا؛ وقد جرى توزيع مهامه على اثنين فى ظل حكم بايزيد الثانى، مع إنشاء منصب دفتر دار للاناصول. وفيما بعد، سوف يكون لكل ولاية من ولايات الامبراطورية دفتر دارها، بينما سوف يظل الباش دفتر دار وحده فى الديوان. أما النيشانچى، رئيس المكتب الامبراطورى، فهو يراقب المكاتب التى تسلم مختلف المراسيم الصادرة عن الإدارة الامبراطورية. وهكذا فإن أعضاء المجلس الامبراطورى يتأسون كلهم تقريباً مختلف الإدارات التى تكفل، من خلال موظفيها، سير عمل الباب عن طريق توجيه المكاتب الموجودة حتى فى أقصى زوايا ولايات السيد الأعلى.

وتنقسم الدولة إلى مقاطعات (سناجق)، يتحمل المسئولية عن كل واحدة منها وال (سناجق بك). وفى ظل محمد الأول، كانت مقاطعات روميليا، شأنها فى ذلك شأن مقاطعات آسيا الصغرى، تحت قيادة بيليربك. وفيما بعد، مع إنجاز فتوحات جديدة، سوف يتزايد عدد البيليربكوات.

والرئيس العسكرى للمقاطعة، السناجق بك، مسئول أيضاً عن الإشراف على النشاط الاقتصادى والإدارة الحضرية؛ كما أن عليه تأمين حسن سير عمل القضاء و، أحياناً، إجراء تحريات لحساب الإدارة المركزية. ويساعده ديوان مشكل على غرار المجلس الأعلى المجتمع حول السلطان. وفى مقابل الخدمات المتعددة التى يطلب الباب الوفاء بها، يتمتع هذا الوجيه السامى بحقوق على مختلف الأنشطة

الاقتصادية فى المقاطعة، كما يحصل على إتاوات معينة.^(٤) ويمكن لمبلغ الدخول التى يحصل عليها السنجق بك فى السنة أن يصل إلى بضع عشرات من آلاف العملات الذهبية العثمانية (العملة الواحدة = ٣٥٧ ر.ج). وخلال الشطر الأول للقرن الخامس عشر، وصل دخل والى ألبانيا إلى ٩٢٤٩ عملة ذهبية، وكان سنجق بك ثيساليا يحوز فى عامى ١٤٥٤ - ١٤٥٥ مبلغ ٨٦٨٤ عملة ذهبية، أما سنجق بك مقدونيا الغربية فكان يحوز ١٩٠٧٥ عملة ذهبية. وفى عامى ١٤٦٤ - ١٤٦٥، حصل والى مقاطعة بورصا على ١٥٠٠٠ عملة ذهبية، لكن والى تريبيزوند، فى عامى ١٤٨٦ - ١٤٨٧، لم يحصل إلا على ٥١٢٨ عملة ذهبية.

ويجىء السوباشى بعد السنجق بك. ويتباين عدد السوباشيين تبعاً للتقسيمات الفرعية للسنجق. وللسوباشى نفس الاختصاصات التى للسنجق بك فى سوبا شيليكه. ويتمتع هذا الوجيه بإيرادات هامة. وهكذا، وفى عامى ١٤٥٤ - ١٤٥٥، يحصل سوباشى فينير (قنارى) على ٣١٥٦ عملة ذهبية، وفى عام ١٤٦٥ يحصل سوباشى سيريس (مقدونيا الشرقية) على مبلغ قدره ٢٤٧٧ فلوريناً (عملة ذهبية)، وقبل عام ١٤٧٣، يحصل سوباشى پاتراس (الموره) على نحو ١٣٤٠ عملة ذهبية. وحول هؤلاء الوجهاء، يشرف عدد من الوكلاء على تطبيق القوانين ويكفلون وجود الدولة حتى أقاصى الامبراطورية.

إن الدولة العثمانية، بحكم مصالحها كدولة كبرى، وبحكم اتساعها وسياستها العسكرية، كان عليها مواجهة أعباء نفقات جسيمة. ووفقاً لما يذكره ياكوبو دى پرومونتوريو دى كامبيس، وهو من أهل جنوة، ومعاصر لمحمد الثانى، فقد حسبت هذه النفقات فى عام ١٤٧٥ ب ١٣٧٥٠٠٠ عملة ذهبية، أى ٤٩٠٨٧٥ كجم من الذهب، بينما كان إجمالى الإيرادات المحصّلة سنوياً ١٨٠٠٠٠٠ فلوريناً، أى ٦٤٢٦ كجم من الذهب.

والواقع أن وضع الأحوال المالية العثمانية كان أقل ازدهاراً. وفى عام ١٤٦٢

كان الفلورين الواحد يساوي ٤٠ أسبره؛ وفي عام ١٥١٠ كانت العملة الذهبية نفسها (الفلورين) تساوي ٥٤ أسبره. كانت الأسبره، وهي عملة فضية، في عامي ١٤٥١ - ١٤٥٢ تزن ٠.٥٢ راج، ولكنها لا تحتوي من هذا المعدن في عامي ١٤٨١ - ١٤٨٢ غير ٠.٧٥ من الجرام. وكانت الحملات العسكرية سرطانياً حقيقياً بالنسبة لموازنة الامبراطورية. وفي إثر حملة محمد الثاني ضد مولداقيا (١٤٧٦)، وجد الباب (العالي) نفسه مضطراً إلى الاتجاه إلى مصادرة لأوقاف خيرية ولثروات خاصة تماماً من أجل تعزيز خزائنه. وقد تجلّى الاختناق المالي للدولة بوضوح تام في ضرب الأسبره التي لا تزن ، في أواخر القرن الخامس عشر، غير ٠.٧٣ من الجرام. لقد مضى زمن طويل على أسبرة أورخان (١٣٢٤ - ١٣٦٢)، التي كان وزنها يتجاوز الجرام.

وسعيّاً إلى حسن التصرف في إيرادات الدولة، فإن إحصاءات دورية، يشرف عليها الباش دفتردار، سوف تسمح للحكومة بمتابعة الحالة الاقتصادية للامبراطورية حتى أقصى حدودها. على أن مرسوماً امبراطورياً كان يجيز للعاهل جمع المعلومات بشكل مباشر والتدخل من تلقاء نفسه فيما يتعلق بالأحوال المالية أو القانونية أو الأحوال الأخرى المفروضة على سكان هذه المقاطعة أو تلك، بل وعلى مجمل الامبراطورية؛ وكانت الإيرادات الضريبية والإيرادات المأخوذة من التيماريين بشكل أخص هي هدف هذه التدخلات. وبين الدفاتر التي يمسكها بوضوح الباش دفتردار لابد من الإشارة، علاوة على السجلات التفصيلية للإحصاء، إلى الدفاتر التي تسجل فيها براءات امتياز التيمارات. ويرجع أول إحصاء معروف لنا إلى ما قبل عام ١٤٠٠.

وهذا النظام لتحصيل الضرائب ليس إلا نظيراً للنظام الذي عرفتة فرنسا قبل عام ١٧٨٩. فالإيرادات الضريبية المختلفة، كتلك المُحصَّلة من استغلال المناجم والملاحات ومن الأنشطة الأخرى، لا يتم تحصيلها على نحو مباشر عن طريق

الموظفين الإمبراطوريين: فالباب (العالي) يفضل تحصيل الضرائب، شأنها في ذلك الإيرادات الناجمة عن استغلال مختلف الممتلكات، عن طريق عقد التزام.

ويحمل ملتزم الضرائب اسماً عربى الأصل: «عامل». ويتعين عليه إثبات قدرته على الدفع عن طريق ضامن (كفيل) أو عدة ضامنين، يجازفون بدفع حياتهم أو، في أفضل الحالات، حريتهم ثمناً لأي تهاون من جانب الملتزم. ويشرف على حسابات الالتزام أحد القضاة، وفيما بعد، مفتش. لكن الباب (العالي) يتخذ موقفاً يتميز بالحدز: فالى جانب القاضي، يتولى مفتش مالية (أمين)^(٥) الإشراف على نشاط الملتزم.

وعندما تدب فوضى معينة في التزام إحدى الممتلكات، فإن السلطان يأمر بتدخل أحد موظفى الإدارة المركزية (ياسقچى). ويتمتع هذا الشخص بسلطة مطلقة الصلاحيات لتسليم الأموال إلى خزانة الدولة. وعلاوة على ذلك، وفقاً لمصادر الشطر الثانى للقرن الخامس عشر، فإن الباب (العالي)، يعطى التزاماً مدته ثلاث سنوات فيما يخص المناجم، وسك النقود، والجمارك، ومضارب الأرز، واستغلال الملاحات، والممتلكات غير الموروثة، والسمسرة على المنسوجات، وقرى أقنان إقليم القسطنطينية وجالاتا وساحل بحر مرمره وأدرنه وكرمان، ومصانع الصابون، إلى جانب سلسلة كاملة من الضرائب. أما ضريبة الرأس الواجبة الأداء على غير المسلمين فيتم تحصيلها من حيث المبدأ بشكل مباشر عن طريق الوكلاء الإمبراطوريين، لكن هذه القاعدة لاتراعى دائماً. ولابد من الإشارة إلى أنه نحو عام ١٤٧٦، كان التزام الثغور^(٦) الواقعة بين القسطنطينية وإقليم ازميز موكلأ لعدة يونانيين فى مقابل ١٤٠٠٠٠٠ أسبره، أى ٣١١١١١ فلورينا (١١١٠ كجم من الذهب). وكان التزام سك الأسبره يعود سنوياً على الباب (العالي) ب١٢٠٠٠٠ فلورين فى عام ١٤٧٥، أما التزام ملاحات روميليا فكان يعود عليه ب٩٢٠٠٠ عملة ذهبية (فلورينات).

وكان المحتسب يؤدي دوراً هاماً فى الإشراف على الأنشطة الاقتصادية. وأقدم ذكر لهذه الوظيفة، التى أخذها العثمانيون عن العالم العربى، يرجع إلى ٢٠ - ٢٩ يوليو ١٣٨٥؛ وهو يتعلق بمدينة بورصا. وهذا الممثل للإدارة (المعروف أيضاً باسم احتساب آغاسى) يشرف على الأسواق الحضرية ويشارك فى تحديد أسعار جميع الأشياء التى تكون موضع صفقة، ويشرف كل شهر على الدكاكين والحرفيين ويتحقق من عدم التحايل على الأوزان والمقاييس المعتمدة. كما يسهر على الآداب العامة. وأخيراً، بوصفه حائزاً على اختصاصات قضائية، فإنه يعاقب كل من لا يراعى ضوابط الأحكام و، بمواقفة القاضى المحلى، يقاضى المخالفين لهذه الضوابط. وفى المراكز الحضرية الكبرى، يحصل المحتسب على وظيفته بموجب عقد التزام؛ وفى المدن الأقل أهمية، يمنحه الباب العالى وظيفته باعتباره تيماراً مدنياً. وفى الحالتين، يحصل المحتسب بصفة شخصية على بعض الضرائب المفروضة على الصفقات التى تتم فى السوق.

وفى الأسواق التى تتميز بقدرٍ من الأهمية، تعهد السمسرة لمدة ثلاث سنوات إلى أشخاص يلتزمون بأن يسلموا فى المقابل إيجاراً للإدارة الامبراطورية. إن حق السمسرة قد وجد تقنياً صارماً له من جانب الباب (العالى) منذ أحكام محمد الثانى التى تحدد بدقة قائمة الأشياء وحجم العوائد التى يجب تحصيلها من العمليات التى يقوم بها السمسار.

وهكذا فإن النظام الضريبى والاقتصادى قد عرف فى النظام العثمانى ثلاثة مستويات. فعلى المستوى الأول، يحصل الباب (العالى) بشكل غير مباشر غالبية العوائد التى يمنح التزام جمعها لأشخاص يملكون رؤوس أموال هامة؛ وهؤلاء الآخرون يتمتعون بشبكة من الوكلاء الذين يحصلون الضرائب من المنبع.^(٧) وعلى المستوى الثانى، يمارس الباب (العالى) الإشراف على نشاط الملتزمين بمساعدة حشد من المفتشين الذى يُشغَلون بالتاكيد شبكة من الوكلاء المؤجرين من جانبهم.

وعلى المستوى الثالث أخيراً، يوجد التيماريون المستفيدون من العوائد المفروضة على الفلاحين. ومن المرجح أن صغار التيماريين كانوا يفضلون نظام تأجير الأرض الزراعية.

الحياة الاقتصادية

القطاع الحضرى

خلال القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، كانت الدولة العثمانية ذات طابع حضرى ضعيف وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اتساعها. فأربع مدن فقط تهيمن على مختلف المراكز الحضرية التى تشكل عواصم الولايات: اسطنبول وادرنه و سالونيك فى روميليا، وبورصا فى آسيا الصغرى.

ومن حيث الجوهر، تستمد غالبية سكان المدن اسباب عيشها من استغلال الريف المجاور. وأياً كان الانتماء الدينى لسكان الامبراطورية، فإنهم يحيون من إنتاج الأرض التى يفلحونها. وتؤدى تربية الأغنام إلى تأمين إمدادات من اللحوم للسكان المسلمين، بينما ينكب السكان المسيحيون، تبعاً للأقليم، على تربية الخنازير، خاصة فى البلاد الصربية. وكانت أدرنه وبورصا واسطنبول تجلب أغناماً من فالاشيا ومن مولداقيا، لأن تربية الأغنام المحلية لاتغطى حاجات الاستهلاك.

وتشير الاحصاءات إلى أن المصدر الرئيسى لإيرادات الباب (العالى) يتكون من منتجات الأرض: الحبوب، الخضروات، الفواكه، الأعشاب، الزيتون، والنباتات التى تصنع منها المنسوجات. كما يكفل الريف إمدادات من العسل والشمع الخام الذى يخدم فى صناعة الشموع. لكن الإنتاج العثمانى غير كاف، ولتأمين تغذية المراكز الحضرية الكبرى، خاصة اسطنبول،، كان على الباب (العالى) استيراد كميات ضخمة من إمارتى فالاشيا ومولداقيا، اللتين يجىء منهما أيضاً الخشب، وهو مادة البناء الرئيسية فى ذلك العصر. وأخيراً فإن البحر والأنهار تصب فى

أسواق الامبراطورية أسماكاً يجرى تمليحها لنقلها؛ وكان الكافيار وأسماك الدانوب والبحر الأسود الحفشية مطلوبة في اسطنبول. (٨)

وقد أنشئت صناعات صغيرة في المدن: مصانع للصابون، مصانع للصباغة، معاصر (الزيتون ولبذور الكتان)، مصانع للشموع، مشروبات متخلصة من الزوان المخمر (بوظا)، أعمال الحدادة، مكابس للأقمشة، مصانع للنسيج، ورش للأحذية، مخابز، مصانع لقتل الحبال، الخ. وتحوز بضع مدن مصانع أسلحة (الأقواس، السيوف، الدروع) أو حتى ترسانات بحرية. وتوجد طواحين تعمل بالماء أو طواحين هواء في الوسط الحضري كما في الوسط القروي. ولكل تجمع سكاني يتميز بقدر من الأهمية نُزله وحناته ومحال بيع الحلوى فيه وبوفيهاته، كما توجد فيه دكاكين تبيع كل الأصناف ومحال عطارة أو تجار عقاقير.

والواقع أن الأحكام التي أصدرها بايزيد الثاني في يونيو ١٥٠٢ بهدف استعادة النظام في الأنشطة الاقتصادية في اسطنبول وادرنه وبورصا تذكر، علاوة على وجوه النشاط التي أشرنا إليها بالفعل، العديد من الأنشطة الأخرى كانشطة الخياطين وتجار الخردوات والسروجيين وصناع الأغذية والحدادين والبيطارين والنحاسين والبقالين والدباغين وصائغي المجوهرات. كما تجب الإشارة إلى حراير بورصا، وهي سلعة فاخرة كانت جد مطلوبة في الامبراطورية العثمانية وفي الخارج.

وتمثل مناجم الفضة والذهب والرصاص والنحاس في صربيا وفي مقدونيا الشرقية قطاعاً اقتصادياً هاماً آخر. وفي الأقاليم التي يستخرج منها الذهب والفضة، وكذلك في عدة مراكز حضرية في روميليا والأناضول، كانت ورش سك النقود تسك العملات الذهبية أو الفضية أو النحاسية. وهكذا نجد دوراً لسك النقود في أفيون قره حصار وآماسيا وادرنه وانقره وآياسكوك وأيدين وبولو وبورصا والقسطنطينية وقونية ونوقو بردو وسيريس وسكوبيا وتير (إحدى مدن غربى الأناضول - م).

وتظهر العملات الذهبية العثمانية الأولى فى الشطر الأول للقرن الخامس عشر^(٩) ويشير پرومونتوريو دى كامبيس إلى أن الفلورينات التى أصدرها محمد الثانى سكت فى البندقية؛ وهى تزن ٥٧ر٣ج. ويبدو أن العملة الفضية العثمانية، الأسبره (أكتشى)، قد ضربها عثمان، مؤسس الإمارة، لكن أورخان أصدر عملة ذات وزن أعلى(١٥٢ر١ج)، على مثال الميترانينو التى أصدرها البنادقة. وقد أمر خليفته، مراد الأول، بضرب نقود نحاسية يحمل نموذج لها تاريخ رمضان ٧٩٠ (سبتمبر ١٣٨٨). وفى ظل حكم محمد الثانى تظهر عملة نحاسية زنتها ٢٠٧ر٣ج و عملة نحاسية أخرى زنتها ٦٩ر١ج، و يحدد مرسوم صادر عن السلطان أن ٨ عملات نحاسية زنتها ٢٠٧ر٣ج أو ٢٤ عملة نحاسية زنتها ٦٩ر١ج تساوى أسبره واحدة. وكانت الحكومة العثمانية عاجزة، على مر سنوات، عن وقف تخفيض قيمة الأسبره التى لم تعد، فى أواخر القرن الخامس عشر، تزن غير ٧٣ر٠ من الجرام؛ فبينما كان الحصول على عملة ذهبية يكلف نحو ٣٣ أسبره فى ظل حكم أورخان، أصبح الحصول على مثل هذه العملة فى عام ١٥٠٠ يكلف نحو ٥٤ أسبره.

وشأنه فى ذلك شأن أى مجتمع منظم، فإن المجتمع العثمانى يستند إلى قاعدتين: العالم الحضرى والعالم الريفى. لكن هذه الصورة البسيطة تعرض بنية غالباً ماتكون أكثر تعقيداً. ولم يكن السلاطين يمتنعون عن التدخل، عندما تتبدى الحاجة لذلك، فى سير عمل الجهاز الاقتصادى لامبراطوريتهم.

ومن حيث الجوهر، فإن السكان الذين أصبحوا سكاناً حضريين يحصلون على دخولهم من استغلال دكاكين صغيرة أو صناعات أو ورش. وكانت المشروعات التى تتجاوز الإطار العائلى وتستخدم علاوة على ذلك عدداً من الصبيان، وفى نهاية الأمر عدداً من العبيد، مشروعات نادرة. وتكشف الوثائق المتعلقة بضبط الأسعار فى اسطنبول وبورصا وادرنه أن هذه المدن الثلاث تضم منذ القرن الخامس عشر عدداً كبيراً من المشروعات من شتى الأنواع ومن الحرف، وإلى جانب هذه الورش

الصغيرة، توجد، فى مراكز كبرى معينة، مصانع تملكها الدولة تستخدم أيدى عاملة أكثر عدداً: أحواض بناء الأسطول البحرى، الترسانات، مسابك المدافع، مصانع الأسلحة النارية الخفيفة، مصانع البارود، دون أن ننسى ورش صنع ملابس الإنكشارية وتعمل ورش أخرى لحساب القصور الامبراطورية، حيث تكفل الأثاث الضرورى للسلطان ولحاشيته كما تكفل تموين المبانى والموظفين.

وحتى فى المدن الأقل أهمية فإن أعمال النسيج وبيع المنسوجات تحتل مكانة متميزة: وهكذا، فى تريكالّا، فى ثيساليا، يسجل إحصاء ١٤٥٤ - ١٤٥٥ أربعة محال لبيع الجوارب، و مصنعين لإنتاج الطرابيش، وخمسة غزالين للحزير، وثلاثة عشر خياطاً، وثلاثة عشر نساكاً، وثلاثة خردواتيه. ويُسْغَلُ عمل الدباغة سبعة وخمسين رب عائلة؛ ويجهز أربعة عشر دباغاً الجلود، ويصنع أحد عشرة أحذية برقبة، ويصنع ثمانية عشر بُلْغاً، ويصنع سبعة صنادل، دون أن ننسى السروجية. كما يشير هذا الإحصاء إلى القصابين والخزافين والبيطارين وصناع الصابون وصانعى البوظابل وإلى اثنين من صائغى الجواهر. ولا تمارس حرف معينة إلا من جانب حرفى واحد: فقد كان فى تريكالّا نحاس وصانع حبال وصانع طبيلات و بقال.

وفى ١٤٧٨ - ١٤٧٩، كانت سالونيك، على سبيل المثال، تضم عدة مئات من الدكاكين وعدداً ملحوظاً من الحرفيين. وفى مدن معينة، كانت الحرف هامة للغاية بحيث أن ممثلى الحرفة الواحدة كانوا يقيمون فى حى خاص بهم. وفى آسيا الصغرى، تملك قونيه عدة أسواق وعدداً من المحال : المخابز ومحال البقالة وورش النسيج بل والمطاعم. وفى أواخر القرن الخامس عشر، كانت تريبيزوند تضم العديدين من الحرفيين من المسيحيين والمسلمين على حد سواء، وكان بها، بشكل خاص، خمسة سمسرة، وهو مايشهد على نشاط تجارى يتميز بقدر من الاتساع.

على أن العلاقات بين السلاطين والملوك المدينيين للمحال أو للدور السكنية لم

تكن تتميز دائماً بالصفاء. وهكذا فإن مراداً الثانى، بعد أن قام بتوطين مستوطنين أترك فى نيسالونيك فى عام ١٤٣٠، قد تنازل لهم عن الملكية الكاملة للدور السكنية المصادرة من الملاك المسيحيين السابقين، وذلك مع مصادرة لحسابه الخاص عدداً هاماً من المحال. وفى عام ١٤٨٤، بعد سقوط سياتيا ألبا، المدينة التجارية الواقعة على ساحل البحر الأسود، صادر بايزيد الثانى لحسابه الخاص جميع الدور السكنية والمحال وكذلك الحمامات العامة، مرغماً الملاك السابقين على دفع إيجار مقابل السماح لهم بالانتفاع بها من جديد. لكن السكان غالباً ما كانوا يبدون العداء لهذه السياسة، وقد ترتب على ذلك تقلب فى موقف الباب (العالى)، كما تشهد على ذلك ترددات محمد الثانى عند تغيير مستوطنى اسطنبول: فقد تدخل أحد كبار الوجهاء لدى السلطان لى يمنح هذا الأخير الدور السكنية المملوكة ملكية خاصة (ملك) للمرحلين القادمين حديثاً الى المدينة، مبيناً أن محمداً الثانى قد حابى من ثم المرحلين المستوطنين بالفعل فى العاصمة الجديدة للامبراطورية. وقد اضطر الفاتح فى نهاية الأمر إلى التراجع وإرضاء سكان اسطنبول الجدد.

وفى المدن الأخرى للامبراطورية، كان الباب (العالى) يتراجع على الأرجح أينما احتج سكان المدن احتجاجاً حاداً على المصادرة التى كانت تلزمهم بدفع إيجار عن ممتلكات كانت فى وقت من الأوقات تخصهم كملكية خاصة. ولذا فقد كان السلاطين يتصرفون تبعاً لهواهم أو بحسب الظروف.

والواقع أنه لما كان الإنتاج العثمانى، أكان فيما يتعلق بالمواد الأولية أم بالمنتجات المصنعة، لا يغطى الطلبات، فقد كان على ولايات السيد الأعلى استيراد عدد من السلع؛ ومنذ الشطر الثانى للقرن الخامس عشر، نلاحظ بين الاستيرادات: اقمشة الصوف الواردة من بارياريا ومايوركا وقطالونيا وإنجلترا وبيرجام وفلورنسا، أو أقمشة الصوف المعروفة باسم الكاريسيى واللوندران؛ والأقمشة المقصبة بالذهب. والحرير والمنسوجات الكتانية والتيلية والأنواع المختلفة من التوابل؛ والسكاكين

(الواردة من قلاشيا، أو، على الأرجح، المستوردة عبر هذه الإمارة من ستيريا)؛ جلود النمس والسمور والصمور والثعلب والسنجاب؛ والفراء الوارد من روسيا. كما أن مرسوماً صادراً عن محمد الثانى بشأن تحديد الرسوم الجمركية يشير إلى مقابض الأقواس، وأسنان كلاب البحر، والأقواس، والدروع، والمقمعات الضخمة، والزردات، والصلب، والقصدير، وكبريتور الزئبق، والزئبق، وخام الرصاص، والمنسوجات المذهبة أو العادية، وصمغ أشجار المصطكاء، والمجارف الحديدية، والحديد، والأطواق، والأجراس الصغيرة المستخدمة للصقور، وأشواك السمك (التي تستخدم فى أعمال البرادة)، والجياد القلاشية، الخ. وفى أواخر القرن الخامس عشر، يحصل الباب (العالى) من التجار الأجانب على رسم جمركى نسبته ٤٪ ومن التجار المسلمين على رسم جمركى نسبته ١٪. و بوجه عام، فإن الأسعار التى اعتاد عليها التجار العثمانيون أدنى بشكل واضح من أسعار السوق الدولية.

القطاع الريفى

يحيا جزء ملحوظ من السكان الحضريين للامبراطورية ليس من الحرف، وإنما من استغلال الأرض، وهى أرض ليس الفلاح غير منتفع بها.

فبموجب القانون القرآنى، يعتبر السلاطين ملاك الأرض وما فى باطن الأرض. إلا أنهم، سعياً إلى تأمين استغلال ممتلكاتهم، يتركون الانتفاع بها للفلاحين، بل إنهم يتركون لهم أحياناً تملكها ملكية خاصة، مع الاحتفاظ دائماً بإمكانية التراجع عن هذه التنازلات: وهكذا فإن محمداً الثانى لا يتردد فى مصادرة ممتلكات مملوكة ملكية خاصة يحولها إلى قيعار.

وبنية العالم الريفى بنية بالغة التعقيد. فالسكان الفلاحون لا يتمتعون، فى أفضل الحالات، إلا بانتفاع (تشيفت) محدود الهكتارات، لا يملكون فيه غير حق الانتفاع، و، منذ بدايات الدولة العثمانية، يستحيل نقله إلا لابن ذكر. ويتوجب على الرعية^(١٠)

عند حصوله على حق الانتفاع بأرض أن يدفع للتيمارى رسم دخول فى الانتفاع؛ كما أنه يسلم له عشر محصوله ويدفع سلسلة كاملة من الضرائب على الأغنام والخنازير ومنتجات صيد السمك والطواحين والعسل، بل وفى بعض الأقاليم الواقعة على نهر الدانوب على حظائر الدواجن. وكل تخلف عن سداد الضرائب يقابل بالاجبار على دفع غرامة نقدية؛ وأخيراً، فإن الزيجات أيضاً تخضع لسداد رسم.

وكان الفلاحون المسيحيون مكلفين بدفع ضريبة الرأسى والسبنجى. ومن حيث المبدأ، فإنه إذا كانت ضريبة الرأسى تعود للدولة، فإن الاستفادة من الاسبنجى تترك للتيمارى المسئول عن التيمار. وهذه الضريبة الأخيرة تحل لدى الزراع المسيحيين محل رسم الانتفاع الواجب الأداء على الفلاحين المسلمين.

وخلافاً للفلاح الغربى، فإن الرعية ليس مرتبطة بالأرض و، فى ظروف معينة، يمكنه ترك قريته الأصلية والنزوح للإقامة فى مكان آخر. وهناك أقلية من الفلاحين، هم الأورثاكتشى، لا يتمتعون بحرية الانتقال هذه. والواقع أن الأورثاكتشى كانوا مكلفين بزرع أرض تتيحها لهم الإدارة أو كبار الأعيان، بكمية محددة من البذور. وكان حائزو الأرض يمنحونهم حق استغلال الأرض وكذلك الانتفاع بالماشية وبالأدوات الزراعية الضرورية. وبعد الحصول على عشر المحصول، يعود نصف الباقي إلى حائز الأرض. وفى المقابل، فإن هذه الفئة من الفلاحين معفاة من عدد معين من الضرائب. وفى القرن السادس عشر، سوف تنتهى هذه الفئة إلى التلاشى.

كما توجد فئة اجتماعية أخرى تحيا، فى غالبية الحالات، من فلاحه الأراضى من جانب الرعايا: التيماريون^(١١). فالباب (العالى) يتنازل لهم، بصفة مؤقتة، عن عوائده الضريبية بهدف تجهيز قوة فرسان هامة ومن أجل التمتع بخدمات أخرى غير الخدمات ذات الطابع العسكرى، ويمنح المستفيد حق استغلال نوع أو آخر من الممتلكات (الأراضى، البساتين، مزارع العنب، مزارع الخضروات، الطواحين، الخ).

وينقسم التيماريون إلى عدة جماعات بحسب أهمية الإيراد السنوى الذى يتنازل عنه الباب (العالى) لهم. فالتيمارى العادى لا يكسب غير بضع مئات من الأسبره، فى حين أن والى إحدى الولايات يحوز، فى ١٤٦٤ - ١٤٦٥، ٦٠٠٠٠٠ أسبره (٥٣٥ كجم من الذهب) فى السنة الواحدة. وفى ظل محمد الثانى، كان والى (بيليريك) روميليا يحصل فى السنة على ١١٤٢ كجم من الذهب وكان والى (بيليريك) الأناضول يحصل فى السنة على ٧٨٥ كجم من الذهب. والتيمارى العثمانى، باستثناءات قليلة، لا يحصل على منحة بشكل وراثى. والعادة أن الباب (العالى) لا يترك للتيمارى العثمانى تيماراً واحداً لمدة تزيد عن ثلاث سنوات. واعتباراً من القرن السادس عشر، يقبل الباب (العالى) أحياناً أن يكون بوسع أحد التيماريين نقل المنحة التى يستفيد منها إلى ابنه. ولا بد من الإشارة إلى أنه فى القرن الخامس عشر كان عدد معين من التيماريين يعتنقون المسيحية؛ وكان هؤلاء فى الأصل من صغار الزعماء العاديين الصربيين أو اليونانيين أو الرومانيين أو الأرمن لإقليم معين من الامبراطورية.

وتتوقف واجبات التيماريين على الدخل السنوى للتيمار. والاعتبار الأول يتعلق بمستوى تسليح التيمارى، والذى يحدد من زاوية دخله؛ والاعتبار الثانى، من زاوية هذا الدخل دائماً، هو عدد الأشخاص المسلحين الذين يرافقونه فى حالة شن حملة عسكرية. وبالنسبة لدخل يصل إلى ١٠٠٠ أسبره، فإن تيمارى الشطر الثانى للقرن الخامس عشر مكلف بالحضور شخصياً فى حالة إجراء تعبئة، فى حين أن السنجق بك من الخدم الذين يحملون معدات ١٨٢ مكلف بأن ترافقه عدة عشرات من عناصر مختلفة. وأنواع الدروع المذكورة فى المصادر هى مايلى: البروان، والمقمعات، والجامبيزون أو أيضاً درع للجندى ودرع آخر لجواده. ويتعلق هذا الواجب الأخير بالتيماريين الذين يحصلون على دخل سنوى قدره ٣٠٠٠٠٠ أسبره. وتحضر غالبية التيماريين خيمة واحدة، بينما يحضر كبار التيماريين عدة خيام:

خيمة لاتقاء حرارة الشمس، وأخرى مزودةً بحجاب لاغتسال سريع، وخيمة لتخزين ذخيرته، وخيمة أخرى أيضاً لتخزين المؤن وأخيراً خيمتين للطبخ ولسروج الجياد.

وكانت أقلية من السكان الريفيين الأناضوليين، المعروفة تحت اسم صاحب - إى ملكانه، تتمتع بالملكية الكاملة لجزء من الرسوم الضريبية الواجبة الأداء على الرعايا، وبشكل أكثر تحديداً، بعشر المحصول. وحيثما يسلم الزراع عُشرين، لايمك صاحب- أى ملكانه غير الحق فى عشر واحد؛ وهو ليس ملزماً بأداء الخدمة العسكرية إلاً حيثما كان يحصل على بقية الإيرادات الضريبية العائدة له بوصفها إيرادات تيمار. وهذا النوع من الملكية الوراثية هو أيضاً تراث قبل عثمانى.

كما يوجد أيضاً نوع آخر من الملكية واسع الانتشار فى الوسط الريفى لكنه موجود أيضاً فى المجتمع الحضري: الوقف. ويتعلق الأمر هنا بملكية مملوكة ملكية خاصة يتم التنازل عنها لحساب عمل دينى أو منفعة عامة، حيث تولى الأولوية لفعل الخير، ويتم التنازل عن المنحة للمنتفع إلى الأبد. ولم يكن وضع الرعايا فى هذا النوع من الامتلاك مختلفاً عن وضع رعايا التيمارات أو الممتلكات المسماة بالملكانه. فالمزارع مدين للوقف بضرائب الإنتاج. ولا بد من الإشارة إلى أنه، فى المدن، كانت الأوقاف تتعلق غالباً بالمحال، التى يعود إيجارها لإدارة العمل الخيرى. وغالباً ما يشبه دورها دور الضمان الاجتماعى فى أيامنا. وتجب الإشارة إلى أنه فى بضع ولايات للباب(العالى)، كان عدد من الطواحين مملوكاً ملكية كاملة لجماعات قروية مختلفة أو لفلاحين أفراد، إلا أنها نادراً ماكانت مملوكة ملكية خاصة من جانب أحد التيماريين.

ويؤلف عمال المناجم فئة اجتماعية - مهنية خاصة: وقد رأينا أنه كان يوجد فى شبه جزيرة البلقان، حول المدن، وكذلك قرب قرى معينة، مشروعات استغلال منجمية كانت تزود الدولة بالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد. ويمكن

تصنيف عالم المناجم فى أربع فئات كبرى: اليد العاملة، الفنيون، حائزو أجزاء فى مشروعات الاستغلال المنجمية(كانت الملكية التى يحصل آخرون على حق الانتفاع بها تخص العامل، ولم يكن هذا الأخير يتمتع إلا بحق نظرى فى الملكية) ووكلاء الادارة.

والواقع أن ضرورة اللجوء إلى متخصصين لاستغلال ثروات باطن الأرض قد أرغمت السلطان على منح المستغلين حقوق ملكية واسعة فى مقابل الحصول على سلسلة كاملة من الرسوم. وكانت القواعد التنظيمية للمناجم ساكسونية الأصل، وقد استفاد العمال من شروط مميزة. فالمدة الفعلية للعمل سبع ساعات يوميا فى أسبوع عمل من خمسة ايام. وهكذا فقد كان العامل يعمل خمسا وثلاثين ساعة فى الأسبوع. وكانت إجازته فى يومى السبت والأحد^(١٢). وعلاوة على ذلك، كان يتمتع بعطلتين فى السنة: ١٤ يوما فى رأس السنة الميلادية ومثلها فى عيد الفصح. ويجب ان نشير ايضا إلى أنه فى حالة العوز، كان على القصابين إيلاء الأولوية لإمداد عمال المناجم باللحوم. وأخيراً، فقد كان عامل المناجم مستثنى من سلسلة كاملة من الضرائب.

واختتاماً لهذا الوصف للمجتمع، يجب ذكر منتجى الملح ومنتجى الأرز. فمن المرجح أن الملاحات كانت تنتمى فى الامبراطورية كلها إلى الدولة التى كانت تسلمها لمنتجى الملح على اساس عقد التزام. وكان هؤلاء الآخرون يتمتعون بإعفاءات ضريبية. أما فيما يتعلق بمنتجى الأرز، فقد كانوا ينتمون فى معظمهم إلى فئة الأورثاكتشى؛ وكانوا يتمتعون بإعفاءات ضريبية، لكن نشاطهم، خلافاً للرعايا الآخرين، كان مراقباً عن كثب من جانب أحد الموظفين، وكان هذا الأخير تحت رئاسة مسئول عن حقول الأرز.^(١٣)

وهكذا فإن المجتمع العثمانى ليس نظاماً إقطاعياً. فقد كان بوسع كل زارع بالفعل تغيير مكان إقامته، وليس التيمارى مالكا، فهو لا ينتفع إلا بشكل مؤقت وفى

مقابل تسليم إيرادات تتميز في غالبيتها بطابع ضريبي. والتيمار العثماني لا يجمع شيء بينه وبين الإقطاعية وكثرة فروض النظام الإقطاعي الغربي. بل ان بوسعنا رصد تشابه معين بين التيماري والرعية: فالأول يحصل على الانتفاع بدخول ضريبية بوصفه خادماً للسلطان؛ والثاني يحصل على انتفاع لكى يكفل عن طريق الرسوم الواجبة الأداء للسيد الأعلى إعاشة الأول.

الجيش

تسنى للسلطين خلق أداة قتالية تختلف عن جيوش العصر. ويمكن تقسيم الجيش العثماني إلى خمس فئات: الفرسان، المشاة، المدفعية، البحرية والوحدات الخاصة. وخلافاً للاعتقاد الشائع، لم يكن أفراد الجيش العثماني يجندون من الوسط الإسلامي وحده، ذلك أن بعض فئات السكان المسيحيين كانت تقدم وحدات من الجنود إلى الباب (العالي).

ويتشكل سلاح الفرسان في جانب كبير منه من التيماريين. وقد رأينا أن هؤلاء الآخرين، كانوا يجهزون عتادهم اعتماداً على الدخول التي كان السلطان يحددها لهم. وتتألف غالبية الجنود الذين يقدمهم التيماريون من وحدات فرسان خفيفة، فيما عدا كبار التيماريين الذين كان عليهم أن يرافقهم عدد قليل من الفرسان الذين يحملون دروعاً لهم ولجيادهم. وفي عام ١٤٧٥، وصل عدد جنود التيماريين، بمن في ذلك من يقومون على خدمتهم، إلى نحو ٤٠٠٠٠ رجل.

ولابد من أن نضيف إلى سلاح الفرسان التيماري هذا الأكينجي، وهم سلاح فرسان مسلح تسليحاً خفيفاً، ويجند في الأصل من الوسط القبلي التركي، وفيما بعد من أوساط أخرى أيضاً، كوسط سكان تيموك - موراها الفالاشيين، وقد وصل عدد الأكينجي إلى نحو ١٠٠٠٠ رجل. ومن بين الفرسان، من المناسب الإشارة إلى فرسان المسلم، المسلمين أو المسيحيين. وهكذا ففي أواخر القرن

الخامس عشر كان بوسع الباب (العالي) حشد نحو ٥٠٠٠ رجل على متون الجياد.

وينقسم سلاح المشاة العثماني إلى عدة وحدات. فمنذ عهد أورخان، كان السكان يقدمون وحدات من المشاة معروفة باسم اليايا أو البيادة المنظمة في أوجاقيات. وتملك كل وحدة من وحدات اليايا انتفاعاً وتستفيد من إعفاءات ضريبية. كما يجند الباب (العالي) من بين صفوف الأتراك وحدات مشاة تؤدي عمليات الاستطلاع وأعمال الحفر وتعمل كحامية في القلاع أو كوحدات من مشاة البحرية. وفي ظل محمد الثاني، وصل عدد جنود هذه القوة، العزب، إلى ١٢٠٠٠ رجل.

على أن أشهر وحدات المشاة هي تلك المؤلفة من الفتيان المسيحيين الذين جندهم الباب (العالي) للخدمة في قوة الإنكشارية « ينيشيري ». ويرجع إنشاء هذه القوة الصدامية الجديدة إلى مراد الأول. وسوف يصل عدد الإنكشارية إلى ٦٠٠٠ رجل في ظل حكم محمد الثاني. والواقع أن الإنكشارية، المنظمين في عدة وحدات، لا يخدمون السيد الأعلى إلا في ساحة المعركة؛ كما يتولون أحياناً حراسة القلاع. ويمكن للإنكشاري الذي يلعب دوراً متميزاً في ساحة القتال أن يحصل على تيمار. وسوف يصبح الأوفر قدرة بينهم من كبار وجهاء الأمبراطورية، إلى حد تولى منصب الصدر الأعظم.

والسكان المسيحيون لا يزودون الإنكشارية وحدها بالمؤن الغذائية. إذ يتم الدفاع عن عدد كبير من المدن العثمانية من جانب وحدات مجندة من بين صفوف السكان المحليين. وفي مقابل هذه الخدمة، يحصل المدينيون البلغار أو اليونانيون أو الصربيون أو الأرمن الذين يسهمون في الدفاع عن مدنهم على إعفاءات ضريبية. وفي الريف، أيضاً، يتم تأمين حراسة نقاط استراتيجية معينة من جانب السكان المسيحيين المحليين، في مقابل الإعفاء من ضرائب معينة.

والواقع أن العثمانيين، الذين أدركوا أهمية المدفعية، سوف يبذلون أقصى ما في وسعهم لتزويد قواتهم بها. ولما كانت معارف السلاطين التقنية في مجال سبك المدافع غير كافية، فإنهم سوف يجندون، خاصة في القرن الخامس عشر، متخصصين ألمان سوف يسلحون الجيش والبحرية بفوهات نارية. بل إن أحد هؤلاء البارزين في مجال سبك المدافع، وهو معاصر لمحمد الثاني، قد ترك ذكريات عن إقامته بين الأتراك. وقد حصل متخصص آخر في مجال سبك المدافع، هو أوربان الشهير، الذي عمل خلال زمن حصار القسطنطينية (١٤٥٣)، على تيعار مقابل الخدمات التي أداها للسيد الأعلى.

ومنذ عهد أورخان، بدأ الباب (العالي) تزويد نفسه بقوة بحرية، كانت قاعدتها في غاليبولي. ووفقاً لبعض المصادر، فقد استخدمت الإدارة العثمانية بالدرجة الأولى بحارة لها من الأتراك، ولكن أيضاً من اليونانيين والايطاليين والقطالونيين بل ومن فرنسيي بروقانس، وحتى في أوائل القرن السادس عشر، كان الدفاع عن قاعدة غاليبولي البحرية مؤمناً أيضاً من جانب السكان اليونانيين للمدينة^(١٤). وفي مقابل هذا التعاون، حصل السكان اليونانيون على إعفاءات ضريبية. وكان والي غاليبولي يتولى أيضاً منصب الاميرال الأكبر (قاپودان باشا) للبحرية الإمبراطورية.

ولم يكن بوسع النظام العسكري العثماني أن يعمل دون وجود سلسلة كاملة من الحرفيين. وكانت توجد في القلاع وحدات حرف مختلفة مكلفة. بخدمة الحامية وبإمدادها باحتياجاتها العسكرية. وكثيراً ما تشير الوثائق العثمانية إلى الحدادين وورش لصنع الدروع أو السهام. وفي حالة الحصار، كان الباب (العالي) يأمر بإحضار وحدات متخصصة في فتح سراديب تحفر تحت أسوار القلعة المحاصرة نفسها. وهذه الوحدات الخاصة التي تولى الأولوية لتجنيدتها من بين صفوف عمال المناجم، كانت غالباً مسيحية أكثر من كونها مسلمة.

وهكذا فإن الاستراتيجيين العثمانيين سوف ينظمون أداة حرب أرقى من

أدوات جيوش خصومهم المحتملين. وكان على سلاح فرسان الآكينجي الخفيف تولى مهمة التغلغل بعمق فى قلب أراضى العدو بهدف قطع الاتصال وإرباك الاستعدادات العسكرية. وكان سلاح مشاة الإنكشارية يزود السلطان بقوة منضبطة وجيدة التسليح، كان عليها، بمساعدة المدفعية، تحطيم جيش العدو، أو إبداء المقاومة، كما فعلت فى نيكوپوليس (٢٥ سبتمبر ١٣٩٦) لهجوم سلاح الفرسان الثقيل التابع للصليبيين البورغونيين. وتبعاً للسياق العسكرى، كان سلاح الفرسان شبه الخفيف يستدرج سلاح فرسان العدو الثقيل، لكى يدفعه من ثم إلى مواقع الإنكشارية والساحة التى تهيمن عليها نيران المدفعية العثمانية، كما كان(سلاح الفرسان شبه الخفيف) يستغل الانتصار لملاحقة القوات المندحرة. وقد تسنى للسلطين أيضاً استخدام عناصر مسيحية سوف ينجحون فى تبديد أحقادها عن طريق منحها إعفاءات هامة.

وفى وجه جيش عثمانى قطع شوطاً بعيداً فى هجر أساليب الحرب القروسطية، لم يكن بوسع خصومه، المعتمدين على أساليب بالية، إلا أن يخسروا: وفى بداية القرن السادس عشر، سوف يكون ذلك هو مصير صفويى إيران وممالك مصر.

القوام السكانى والتنريك والأسامة

تسكن الأمبراطورية العثمانية جماعات سكانية ذات أصول وديانات شديدة التباين، يمكننا التعرف عليها بفضل تعدادات السكان.

فشبه الجزيرة البلقانية. فوق خط ينطلق بوجه عام من ثراس التركية الحالية، مجتازا مقدونيا وواصلأ إلى شمال مدينة چانينا، تسكنها جماعات سكانية غالبيتها العظمى من أصل بلغارى أو صربى، وجماعات سكانية البانية على ساحل البحر الأدرياتى وجماعات سكانية فالاشية، تحتل أهمها إقليم تيموك - موراڤا، وبشكل جزئى البوسنه والهرسك. وإلى جنوب هذا الخط، فى مقدونيا الشرقية، وفى ثيساليا

وإبيروس والمورة نجد بلغاريين ويونانيين والبانين وسلافيين. ويمثل السكان نوو الأرومة الالبانية ثلث القوام السكانى لهذه الأرض. وفى كافة المراكز الحضرية البلقانية للبلاد السلافية تقريباً تحيا أيضاً جماعات يونانية. وبديهي أن السكان الهيلينيين، على أرض اليونان الحالية، كانوا يشكلون الغالبية فى الريف كما فى المدينة.

ووفقاً لتعدادات القرن الخامس عشر، كان سكان الريف، فى ثراس الشرقية، أتراكاً، لكن مدناً كبرى كأدرنه والقسطنطينية كانت تضم أيضاً جماعات سكانية يونانية هامة. ومن حيث الجوهر، فإن السكان المسيحيين للقسطنطينية، بعد عام ١٤٥٣، هم نتاج السياسة العثمانية الخاصة بنقل السكان. وينحدر السكان الجدد من مختلف أقاليم الامبراطورية. وفى عام ١٤٧٨، كان فى اسطنبول ٩٥١٧ أسرة مسلمة فى مقابل ٥١٦٢ أسرة مسيحية و١٦٤٧ أسرة يهودية أى اجمالى ١٦٣٢٦ أسرة. ويشير تعداد أجرى فى ١٤٨٨ - ١٤٨٩ إلى أن اسطنبول وجالاتا كان فيهما ٩٧٧٦ أسرة مسيحية ويهودية، وهو ما يمثل قرابة ٤٠٠٠٠ نسمة. وإذا كان تزايد السكان المسلمين بالمقارنة مع تزايد السكان المسيحيين واليهود متشابهاً بين عام ١٤٧٨ و ١٤٨٨ - ١٤٨٩، فلا بد أن يكون عدد الأسر التركية نحو ١٢٥٠٠. وكان فى اسطنبول فى عامى ١٤٨٨ - ١٤٨٩ أكثر من ٢٢٠٠٠ أسرة. ومن هذا العدد الإجمالى، جاءت ٦٧٠ أسرة من سكان مدينتى كيليا وسيتاتيا ألبا التجاريتين الرومانيتين الذين جرى ترحيلهم فى عام ١٤٨٤. وفى بداية القرن التالى، كان فى المدينة ٨٠٠٠٠ أسرة. ويمثل المسلمون نسبة ٥٨.٣٪ والمسيحيون نسبة ٣١.٦١٪ واليهود نسبة ١٠.٠٨٪ من هذه الأسر. وكان فى مدينة أدرنه فى عامى ١٤٨٨ - ١٤٨٩ ألف بيت غير مسلم وكان فيها فى بداية القرن السادس عشر ٣٣٣٨ أسرة مسلمة فى مقابل ٥٢٢ أسرة مسيحية و ٢٠١ أسرة يهودية.

وتقدم مقدونيا الشرقية صورة أصيلة: فبينما كان السكان فى جنوبى الولاية من اليونانيين، فإن قرى الأقاليم الشمالية كانت مأهولة غالباً بالسلافيين، إلا أنه

يوجد أيضاً فى بعض القرى - وهذا واقع كثيراً مايجرى تجاهله - سكان مسيحيون من أصل تركى، ويشكل أكثر تحديداً من أصل كومانى، كان الأباطرة البيزنطيون قد استوعبهم خلال القرن الثالث عشر: وهذا الوجود يتكشف فى الوثائق من خلال أسماء السكان التى يبدو أنها تركية الأصل. وفى ١٤٧٨ - ١٤٧٩، يرتفع سكان سالونيك إلى ٢٢٥٨ أسرة، من بينها ٩٣٢ أسرة مسلمة و١٣٢٦ أسرة مسيحية. وفى بداية القرن التالى، كان فى المدينة ١٢٢٩ أسرة مسلمة و٩٨١ أسرة مسيحية و ٢٦٤٥ أسرة يهودية. وفى ١٤٧٨ - ١٤٧٩ كان فى مدينة سيريس ٣٢٠٠ نسمة وفى مدينة دراما ٧٢٢ نسمة وفى مدينة زيهنا ٢٠٠٠ نسمة.

وفى عدد من المدن، فإن العنصر الأرمنى لابد وأنه كان هاماً جداً بما يمكنه من لعب دور اقتصادى معين. وكان جزء من أرمن اسطنبول ينحدر من سيتاتيا ألبا ومن كافا. كما لايجب أن ننسى وجود مسلمين ومسيحيين على حد سواء فى بلقان البوهيميين (العجر). ويشير مرسوم صادر فى ١٤٩٨ - ١٤٩٩ إلى وجود بوهيميين مسيحيين فى اسطنبول وادرنه وقيزه وغاليپولى ويانپولى، وفى مقاطعة(سنجق) نيكوپوليس، وفى صوفيا وفى بلدان صربية مختلفة. وتحيا هذه الجماعات السكانية فى قبائل يقودها زعماء عرفيون. ولابد من الإشارة أخيراً إلى وجود جالية إيطالية فى اسطنبول.

وتتميز آسيا الصغرى بسكان مسلمين لكنها تتميز بسكان مسيحيين. وفى الأناضول الغربية، فيما عدا بورصا، ينحدر العنصر غير المسلم من أصل يونانى أو أرمنى. وفى ولايات صاروخان وأيدىن ومينتيشى وجيرميان وكينچيرى يعتبر العنصر غير المسلم أقل كثافة. ففي ١٤٨٨ - ١٤٨٩، على سبيل المثال، لايزيد السكان المسيحيون فى أيدىن عن ٥٧٦ أسرة؛ ولايزيد مسيحيومينتيشى عن ٢١٩ أسرة، ولايزيد مسيحيو جيرميان عن ١٩٩ أسرة. وفى اتجاه شرقى أكثر، فى حميد، يعتبر الموقف مماثلاً. وعلى بقية ساحل البحر المتوسط، يعتبر المسيحيون

أقلية. والوضع مماثل لذلك في مقاطعة أنقره، حيث لايسجل القائم بالتعداد، في ١٤٨٨ - ١٤٨٩، غير ٨٢٤ أسرة مسيحية. وكان عدد المسيحيين قليلاً أيضاً في سينوپ وكاستامانو، حيث لانعرف، في ١٤٨٨ - ١٤٨٩ غير ٢٣٢٢ أسرة.

وفي امبراطورية تريببزونند القديمة، كان المسيحيون، خلافاً لذلك، يشكلون الأغلبية. وفي أواخر القرن الخامس عشر، كان في تريببزونند وريز ٢٧١٣١ أسرة. فكان في مدينة تريببزونند ١٨٦ أسرة من أهل البندقية ومن أهل جنوة و٢٥٨ أسرة مسلمة. ومن المرجح أنه كان هناك أيضاً عدد من اللاطيين (الجيورجيين) في الريف. وفي إقليم قيصرية، ينحدر السكان المسيحيون من أصل أرمني ويوناني. وفي توكات وسيواس، نجد جماعات سكانية مسيحية هامة، لكن الأصل الإثنى لبعض الجماعات يثير عدداً من المشاكل. فالتعداد الذي أجري في عهد محمد الثاني يرصد في المدن أحياء تحمل أسماء «روم» أو «ايرميني». ودراسة أسماء السكان تكشف عن أشياء غريبة: فبعض الأشخاص يحملون اسماً تركي الاشتقاق. ومن ثم يثور سؤال: أليس من المحتمل أن مصطلح «روم» كان يشير إلى سكان أرمن؟ في الحالة الأولى، سوف يكون مصطلح «روم» خاصاً بسكان أتراك مسيحيين أرثوذكس أو بخليط تركي - يوناني أرثوذكسي، وفي الحالة الثانية، سوف يكون مصطلح «ايرميني» خاصاً بسكان اترك من ملة جريجورية أو بخليط أرمني - تركي جريجوري.

وفي أواخر القرن الخامس عشر، لم يكن شرق الأناضول الأقصى قد اندرج بعد تحت السيطرة العثمانية. وهكذا، ففي اوائل القرن السادس عشر، كان في مقاطعة ماردين ٥٧٨٢ أسرة مسلمة و ٢٤٢٧ أسرة مسيحية و ٩٢ أسرة يهودية، وكان جزء من السكان المسيحيين أرمنياً. وفي ذلك الوقت نفسه، كان في مقاطعة بايبورت ٩٧٧ أسرة مسلمة و ٣٧٧٥ أسرة مسيحية تتمتع ٣٥٢ أسرة منها بإعفاءات. وجزء من السكان المسيحيين أرمني، كما في ماردين.

ويتبين من التعدادات العثمانية فى القرن الخامس عشر أن مقاطعة كرمان، شأنها فى ذلك شأن مقاطعة روم (توكات، سيواس)، تضم نسبة مئوية من الأتراك المسيحيين، المستقرين أو الرحل على حد سواء. والقوام السكانى التركى المسيحى ليس خاصية مميزة للمقاطعات التى أشرنا إليها وحدها. ففي عدد هام من مقاطعات آسيا الصغرى يحيا أتراك مسيحيون، ترجع أسماؤهم فى أغلب الأحيان إلى أصل تركى وليس إلى أصل عربى أو فارسى. ولابد من أن نضيف أن مصدراً بيزنطياً يرجع إلى القرن الثالث عشر يتضمن معلومات مهمة عن السكان الأتراك المسيحيين فى ألاشيهير (فيلا دلفيا).

وليس اليونانيون والأرمن والأتراك المسيحيون هم غير المسلمين الوحيدون فى آسيا الصغرى. وفى مقاطعة تريبيزوند، ليست أسماء الأشخاص دائماً يونانية ويبدو أن بعض السكان أرمن وليس فقط فى عاصمة السنجق، علاوة على اللاطين. والواقع أن السياسة الإدارية للباب (العالى)، القليلة الثقة فى العنصر التركى الأناضولى، قد قادت الباب (العالى) إلى تسليم تيمارات فى كل آسيا الصغرى لرعايا بلقانيين، مرتدين حديثين من أصل سلافي، يوناني، الباني، فالاشى بل وساكسونى أو مجرى.

وقد عرفت الامبراطورية العثمانية فى القرن الخامس عشر سكاناً يهود يمكن تقسيمهم إلى شريحتين بحسب أصول كل منهما:

(١) لقد وجد العثمانيون فى الأراضى التى احتلوها جماعة سكانية يهودية سابقة على وصولهم. وتتألف هذه الجماعة من يهود ينتمون إلى الإمبراطورية البيزنطية القديمة. وهكذا يشير عدد من المراسيم إلى وجود جماعات يهودية فى القرن الخامس عشر فى صاروخان والقرم وغاليپولى وكورنث و سالونيك وبالطبع، فى القسطنطينية. وفى ١٤٨٨ - ١٤٨٩، تسجل إدارة الضرائب هناك ٤٢٩ أسرة، أى أكثر من ٢٠٠٠ يهودى .

٢) إن اليهود الذين وصلوا بأعداد كبيرة إلى بلاد الباب(العالى) قد جاءوا من شبه الجزيرة الايبيرية بعد مرسوم الطرد الذى أصدره الملك الكاثوليكيان (فيرناندو وايسابيللا-المتزوج)، فى ٣١ مارس ١٤٩٢، ومن جنوبى إيطاليا بل ومن بلدان جيرمانية ومن بروقانس. وتعرف التعدادات العثمانية وجود جاليات يهودية هامة فى جميع المراكز الحضرية التى تتميز بقدر من الشهرة. فمدينة سالونيك، التى يعتبر أكثر من ٦٠٪ من سكانها اسرائيليين، سوف تصبح فى القرن السادس عشر المتروبول اليهودى الأكبر فى الامبراطورية العثمانية. ويسجل موظفو التعداد الامبراطوريون أصل مختلف الجاليات: اسبانيا، البرتغال، صقلية، بروقانس، المانيا، الخ. وفى ادرنه، على سبيل المثال، يستقر مهاجرون قادمون من اسبانيا والبرتغال وصقلية والمانيا. كما أن قالونا مركز هام جداً للسكان اليهود؛ فهم يشكلون نسبة ٨٤ر٣٪ من السكان فى بداية القرن السادس عشر. ولا بد من إدراك أنه اعتباراً من مرسوم الطرد، كان فى كل مدينة عثمانية عدد معين من الجاليات اليهودية القادمة من الغرب، وذلك تبعاً للأهمية الاقتصادية لكل مدينة. ومن المرجح أن سياسة الباب(العالى) المحابية للهجرة اليهودية (إلى الامبراطورية العثمانية) تجد تفسيرها فى رغبة السلطان فى محاربة الدور الاقتصادية للعنصر الأرمنى، وللعنصر اليونانى أيضاً بوجه خاص، حيث كان اليونانيون يحلمون بزعزعة هيمنة الدولة العثمانية.

فهل بالإمكان إلقاء نظرة على عدد سكان الامبراطورية العثمانية نحو عام ٩١٥٠٠ لقد كانت روميليا تضم إجمالى ١١١١٧٩٩ أسرة، من بينها ٨٦٢٧٠٧ أسرة غير مسلمة (حوالى ٣٨٨٢١٨٠ نسمة) و ٢٤٤٩٥٨ أسرة مسلمة(حوالى ١٤٦٩٧٥٠ نسمة). وكانت فى اسيا الصغرى آنذاك ٤٢٠٠٠٠ أسرة: ٣٨٨٢٩٧ أسرة مسلمة (حوالى ٢٣٣٠٣٨٢ نسمة) و ٣١٧٢٥ أسرة غير مسلمة(حوالى ١٤٢٧٦٥ نسمة). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأسرة المسلمة كانت تجيز تعدد الزوجات، فإن العدد الاجمالى لسكان الامبراطورية العثمانية لابد وأنه كان حوالى ٧٨٢٥٠٠٠ نسمة.

وامبراطورية السلاطين دولة متعددة القوميات، وينتمى رعاياها إلى عدة ديانات؛ وعلاوة على ذلك، فإنها، بشكل إلزامي، إسلامية رئيساً وقادة وقانوناً أساسياً. فهل سعى الباب (العالي) إلى دفع رعاياه المسيحيين أو اليهود إلى تبديل دينهم وإلى اعتناق الإسلام؟ لا يمكن للإجابة إلا أن تكون متعددة الظلال : إن يبدو أن السلاطين لم يدشنوا سياسة أسلمة لغير المسلمين. وصحيح أن أهل البوسنة سوف ينتهون إلى اعتناق الاسلام مع احتفاظهم بلغتهم وسيكون ذلك ايضا هو حال جزء من الألبانيين. وفيما سوف تنتقل جماعة صغيرة من رومانيي مقدونيا الشرقية، الميجلينو - رومانيين، إلى اعتناق الاسلام ولكن دون أن تفقد مع ذلك لغتها. وفي آسيا، سوف يعتنق اللاطيون هم أيضاً الإسلام، ومن المرجح أن ذلك قد حدث في القرن السابع عشر. وأخيراً، فخلال الشطر الثاني للقرن السابع عشر، اتجهت جماعة صغيرة من اليهود إلى اعتناق الاسلام، وذلك إثر اضطرابات دينية اجتاحت الجالية، في حين أن الإيمان الديني لبعض المسيحيين، الأكثر من مشكوك فيه سوف يشجع على انتقال إلى اعتناق اسلام مهروطق .

و لاشك أنه لا يمكن اتهام الباب (العالي) بأنه سار على سياسة شاملة تتجه إلى التتريك أو الأسلمة الإجبارية. و صحيح أنه يجند الإنكشارية من الوسط المسيحي ويحولهم إلى عثمانيين؛ لكن النسبة المئوية للفتيان المجندين لتشكيل قوة الإنكشارية تافهة بالقياس إلى حجم سكان الامبراطورية. وعلاوة على ذلك، فإن الانضمام إلى هذه القوة، التي تعتبر نخبة، يتيح للعناصر القادرة فرصة للوصول إلى أعلى المناصب، وذلك بحيث أن هذا التجنيد الإجباري لم يكن يقابل دائماً استقبلاً سيئاً من جانب الرعايا المعنيين.

والواقع أن السلطان لم تكن له مصلحة في تحويل الجماهير المسيحية إلى اعتناق الإسلام لأن الانتقال إلى الإسلام كان يعنى التوقف عن دفع رسم ال٢٥ أسبره الواجب الأداء على كل زارع مسيحي (ايسبينجي) والتوقف عن دفع ضريبة

الرأس. وفي القرن الخامس عشر، كان إجمالى الرسمين مساوياً على أقل تقدير لعملتين ذهبيتين (١٤٧٢ج). وصحيح أن إدارة الضرائب كانت تقطع شريحة من الرسمين، عند تسلمها من المسلم حديث الإسلام رسم الانتفاع الواجب الأداء على الزارع غير المسيحي، لكن الحصول على حق انتفاع كان استثناءً وكان مبلغ الرسم المأخوذ من الفلاحين الذين لا يحوزون قطعة أرض لا يمثل، فى أفضل الحالات، غير نسبة ٥٠٪ تقريباً من ضريبة الاسبينجى. وإذا ما أضفنا إلى ذلك حصة ضريبة الرأس، فإن إدارة الضرائب الامبراطورية كانت تخسر عن كل متحول إلى اعتناق الإسلام كان يمكن أن يسهم فيها أكثر من عملة ذهبية واحدة (٢٥٧ر٣ج). ولو كان سكان الاناضول المسيحيون قد أصبحوا مسلمين فى عام ١٤٨٨، لخسر الباب(العالى) عدة عشرات من الكيلوجرامات من الذهب. وفى عام ١٥٠٠، كانت فى الامبراطورية ٨٩٤٤٣٢ أسرة مسيحية: ولم يكن بوسع الباب (العالى) أن يخسر سنوياً نحو ٢٨٠٠ كجم من الذهب، وكان قليل الاهتمام إلى حد بعيد بأسامة المسيحيين بحيث أنه واصل فى أحيان كثيرة جباية ضريبة الاسبينجى من المسيحيين المرتدين. ويشهد على هذا الواقع بعض الموظفين العثمانيين القائمين على التعداد.

ونقابل فى البلقان ملمحاً آخر للسيطرة العثمانية. فالواقع أنه فى أثر تبادلات للسكان أو فى أثر عمليات نزوح انخفض عدد الأتراك فى القرن العشرين بمقاييس كبيرة. وعلى الرغم من اختفاء السيطرة العثمانية، فإن شعوب جنوب - شرقى أوروبا مازال تحتفظ بطابع تركى قوى؛ فالمدن تفقد ببطء مظهرها العثمانى، لكن الأعراف وبعض المفردات العثمانية تواصل الدوام فى لغات الشعوب التى عاشت تحت سلطة السلاطين. ويمكن لنظرة سريعة إلى المفردات التى ورثها الالبانيون والبلغاريون واليونانيون والمقدونيون وأهل البوسنة والصربيون والرومانيون أن تبين إلى أى مدى نجحت الحضارة العثمانية فى فرض نفسها وفى تشكيل بعض جوانب الحياة فى البلقان. إن نحو مائتى كلمة تتعلق بمختلف العناصر التى تدخل

فى تجهيز منزل أو فى اللبوسات أو فى الأثاث أو فى التغذية أو فى البيئة الحضرية هى من أصل عثمانى.

فهل يجب إعطاء بعض الامثلة ؟ إن المرء يسكن أوضه (غرفة)، وينام على ياتاك (سرير)، ويرنو عبر نافذة مزودة بچام (شباك زجاجى) و، بالطبع، بتشيرتشيف (أطار)، والغرفة لها دوشمه (أرضية خشبية) ولها تاوان (سقف). والأشياء ترتب فى دولاب (خزانة) ويتناول المرء وجباته فى السفرچيريه، حيث توجد سؤفره (مائدة لتناول الطعام). وعلى المائدة توجد فارفورى (صحون) لم يعد الأصل العثمانى المشتقة منه، فماغفور، مستعملاً ويمكن أن نواصل بتحديد أن السرير مجهز بشورشف (ملاءة) وأن النوافذ مزودة ببيورده (ستاره). ويحصل المستهلك فى جنوب - شرقى أوروبا على مشترياته عند البقال وعند تاجر الخضروات (زيرزاواتشى). والسائح الذى يقلب نظره فى قائمة مأكولات فى أحد المطاعم سوف يكتشف فيها صحوناً وكعكات حلوى تحمل أسماء تركية.

ويوضح هذا الجانب للأثر المتروك على شعوب أوروبا الشرقية توضيحاً جيداً الدور الذى لعبه الاتراك وأنهم هم الذين أرسوا اللبنة الأولى لحضارة مدنية حديثة. ويمكن التأكيد على أن الباب (العالى) لعب فى بناء هيكل الحضارة المدنية البلقانية الدور الذى لعبه الألمان فى أوروبا السلافية والمجرية

* * *

إن الدولة التى كان عليها، من حيث المبدأ، ألا تراعى غير الشريعة، أى القانون الدينى الإسلامى، قد وجدت نفسها مضطرة، بحكم الطبيعة المركبة لسكانها، إلى الاعتراف بالقانون العرفى لمختلف الجماعات التى تتشكل الامبراطورية منها. ومايملى هذا الموقف هو الحرص على تجنب نشوب قلاقل بين صفوف السكان الملحقين كما تمليه أيضاً اعتبارات ذات طابع اقتصادى. ولتوضيح براجماتية الإدارة العثمانية، يكفى التذكير بمثالين: إن السيد الأعلى يجد مصلحته فى تمديد

العمل بقوانين المناجم الصربية، لافتقاده إلى أية خبرة في هذا المجال. ومن جهة أخرى، فلأجل الاستفادة من الهياكل العسكرية المسيحية، يعترف بالقانون العرفي للجماعات السكانية التي تقدم منذ ما قبل الفتح العثماني وحدات مشاة خفيفة أو حاميات للقلاع. والإدارة المركزية، رغم أنها إسلامية الجوهر، تقبل استمرار بقاء بعض الهياكل الإدارية والضريبية والحقوقية والعسكرية عندما لا تلحق هذه الهياكل ضرراً بمصالح الدولة.

ولابد من الإشارة إلى ملمح آخر. إن السيطرة العثمانية تضع نهاية للفوضى التي كانت سائدة في الأناضول كما في البلقان وذلك بتأمينها للاستقرار السياسى ومن ثم بتأمينها للنشاط الاقتصادي. ويجب أن نضيف أن التزام ممتلكات الدولة، في بداياته، كان في أيدي يونانيين وأرمن. واعتباراً من العقد الأخير للقرن الخامس عشر، يبدأ اللاجئون اليهود، المنحدرون من ولايات الملكية الأسبانية، في لعب دور هام.

ومن الناحية الاجتماعية، يحمل العثمانيون معهم القضاء على القنانة بالنسبة لغالبية الفلاحين، لكن الإدارة، فيما يتعلق بالمدينة، تعجز عن خلق هياكل حضرية مماثلة للهياكل الحضرية للغرب. ولابد من أن نشير، أخيراً، إلى غياب نظام إقطاعى يذكر بالنظام الإقطاعى لأوروبا الغربية.

وفي المجال العسكرى، تمكن العثمانيون من التجديد. فقد انشأ السلاطين جيشاً متحرراً من كل ارتباط قبلى، ومرتبلاً ارتباطاً كلياً بشخص العاهل. كما أن الاستخدام الضخم للمدفعية في ساحات القتال ضد جيوش شلها احساساً بالشرف يرجع إلى العصر الوسيط، وفعالية المشاة، أى الإنكشارية، والاستخدام الحصيف لسلاح الفرسان الخفيف المقدم من جانب التيماريين هي عوامل ساعدت على تأمين تفوق العثمانيين على الجيوش المسيحية.

لقد أدخل السادة الجدد نمط حياة جديداً في البلدان الملحقة. وهناك قاموس
بأكمله يشهد على هذا التأثير شهادة حية؛ فحتى أيامنا، تحمل اللغات البلقانية أثره.
وانختم هذا الفصل بتأكيد قد يثير الدهشة. إن بعض جوانب العالم العثماني
في ذلك العصر تقدم إشتراطاً للدولة الحديثة، ذلك أن العاهل مقيد في ممارسة
سلطاته ليس فقط بالشرعية، وإنما أيضاً بالقانون العرفي للشعوب الخاضعة.

حواشى الفصل الرابع

١ - الباب: تعبير مختصر يشير إلى الحكومة العثمانية. والتعبير الكامل هو « الباب العالى» (باب - اى عالى) والذى كان يشير، فى الأصل، إلى قصر السلطان؛ وفيما بعد، صار يستخدم للإشارة إلى حكومة الدولة، بحكم أن هذه الحكومة كانت تمارس عملها من داخل أسوار القصر؛ واعتباراً من القرن الثامن عشر، وأساساً فى القرن التاسع عشر، عندما كان الحكم بشكل أساسى من اختصاص الصدر الاعظم، كان التعبير يشير إلى قصر هذا الأخير القريب من آيا صوفيا، و، بالتعميم، إلى الحكومة العثمانية نفسها. وقد استخدمه المؤرخون، بشكل مغلوط تاريخياً، بهذا المعنى الأخير.

٢ - لقدم قدم ياكوبودى برومونتوريو دى كامبيس، وهو من أهل جنوة، ومعاصر للسلطان محمد الثانى، وصفاً لمختلف خدمات القصر. وترك إيطاليا آخر، هو رامبيرتى، المعاصر لبايزيد الثانى، والذى كان أسيراً لدى العثمانيين، تقريراً غنياً بالمعلومات المباشرة عن تنظيم الإدارة المركزية.

٣ - اعتباراً من عهد محمد الثانى وحتى آخر القرن السابع عشر، كان من شغلوا منصب الصدر الأعظم منحدرين من تجنيد الديشدرمه، ومن ثم منحدرين من قرى البلقان المسيحية، فيما عدا البوسنة حيث كان يجرى تجنيد فتيان مسلمين.

٤ - لاتعود ضريبة الرأس (الجزية) التى يدفعها غير المسلمين إلى السنجق بك؛ إذ تحصل عليها خزانة السلطان.

٥ - أمين : موظف مكلف بتسيير الإشراف على إدارة الممتلكات أو الدخول

محل الالتزام؛ ويشرف الامناء على الحياة الاقتصادية للمدن، وإدارة مختلف استثمارات وورش الدولة، وكذلك إنفاقات بيت العاهل.

٦ - الثغر: ميناء بحرى أو نهري.

٧ - تحتفظ أرشيفات رئاسة المجلس فى اسطنبول بعدد بالغ الأهمية من سجلات الالتزام، التى كان إمساكها يقع على عاتق مكاتب الباش دفتردار.

٨ - تشير المراسيم الأولى الصادرة عن بايزيد الثانى بعد الاستيلاء على المدينتين التجاريتين الرومانيتين، كيليا وسيتاتيا ألبا (أكيرمان)، فى عام ١٤٨٤، إلى عدد هام من السلع المرسلة من هاتين المدينتين إلى الامبراطورية العثمانية: الأسماك، والكتان والأقمشة الواردة من ليمبيرج، والخمور، والجاموس، والحبوب، والكافيار، وزُفُرُ الأسماك، وقُدَّات والواح الخشب، الخ.

٩ - ترجع أقدم عملة ذهبية إلى عام ١٤٢٥، فى ظل حكم مراد الثانى.

١٠- رعيه (الجمع: رعايا): قروى مسلم أو مسيحي مسجل فى التعداد بوصفه زارعاً.

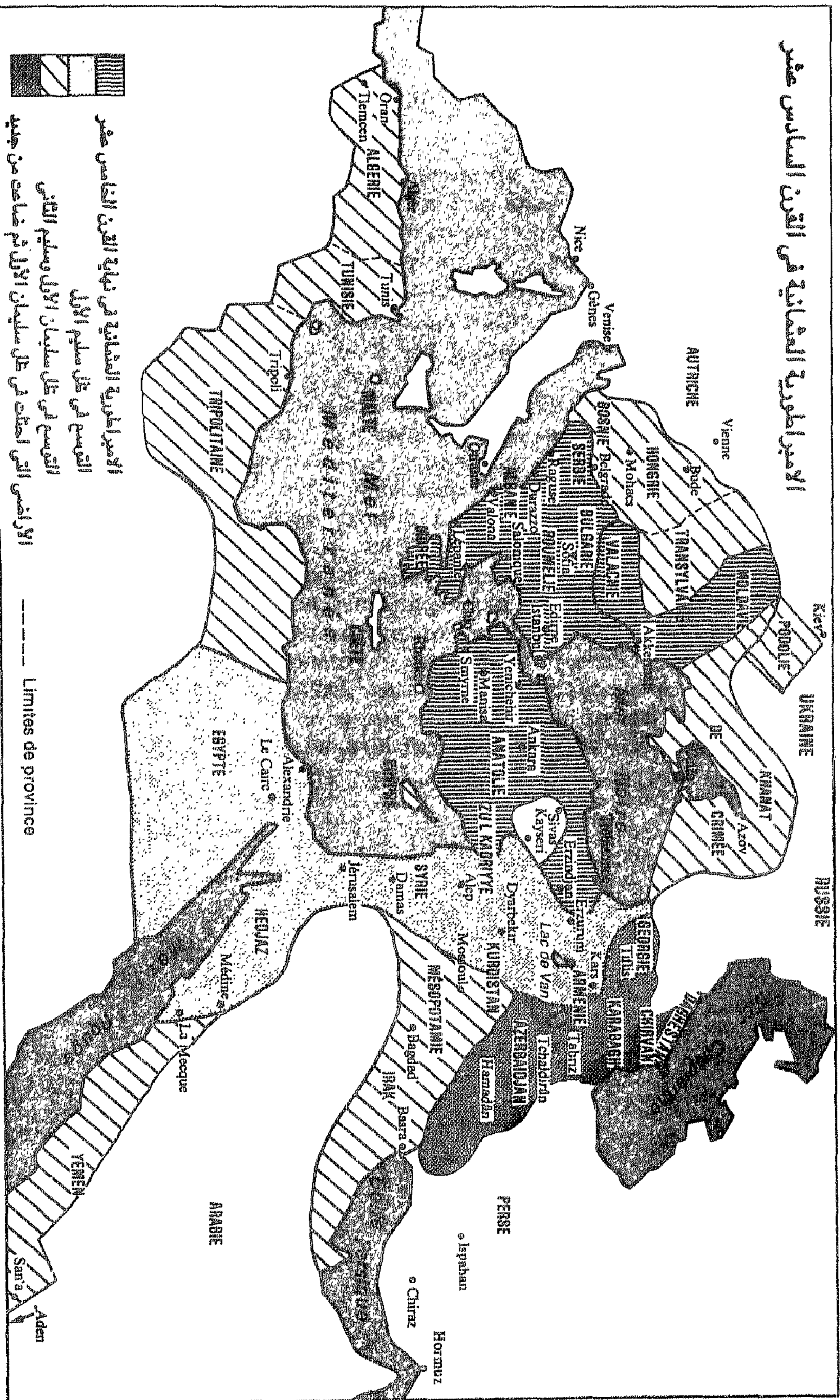
١١- إن مصطلح تيمار، الفارسى الأصل، يعنى «الاعتناء، رعاية شىء ما». وأصل مؤسسة التيمار أصل قبل عثمانى؛ وعند العثمانيين، كان منح تيمار يستتبع بالنسبة لحائزه، علاوة على واجب الخدمة الحربية، واجب استغلال تيماره وتحصيل الإيرادات والضرائب المرتبطة به.

١٢- إن شروط العمل هذه، الحديثة جداً من حيث المظهر، والمختلفة بما يكفى عن شروط عمل عمال الصناعات الأخرى، إنما تجد تفسيرها فى صعوبة العمل وفى الحاجة إلى المعادن المستخرجة؛ كما كان من الضرورى توفير قواعد تنظيمية ملائمة للعمال نظراً إلى أن تجنيدهم للعمل، فى عهدى محمد الثانى وبايزيد الثانى، يبدو أنه كان صعباً وإلى أن بعضهم قد وصل بهم الأمر إلى حد التسرب والهرب.

١٣- تلاحظ زراعة الأرز في البلقان اعتباراً من الشطر الأول للقرن الخامس عشر، إلا أن من المرجح أنها ترجع إلى ما قبل ذلك الزمن.

١٤- من المرجح إلى حد بعيد أن بعض الهياكل المتعلقة بتنظيم القاعدة البحرية موروثة من البيزنطيين.

الامبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر



الفصل الخامس

أوج الإمبراطورية العثمانية:

الأحداث (١٥١٢ - ١٦٠٦)

بقلم : جاج - لوه باهكي - جوامو

سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠)

عندما خلف سليم الأول بايزيد الثاني، في ٢٤ أبريل ١٥١٢، وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها نهبا لأخطر أزمة عرفتتها منذ أعقاب معركة أنقرة، التي وقعت قبل مائة وعشر سنوات من ذلك الزمن، فمن جهة، لم يؤد سحق تمرد شاه قولى إلى إنهاء خطر تمرد جديد يحركه الشاه اسماعيل عن بعد. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً من الأناضول قد أفلت أيضاً من سلطة السلطان الجديد الذى لم يكن إخوته وأبناء إخوته، الذين وجدوا أنفسهم معرضين لآثار قاعدة قتال الإخوة المميزة للدولة، ينوون البتة التنازل عن حقوقهم فى العرش ولو إقتضى الأمر البحث عن مساندة من جانب القبائل التركمينية المهرطقة، بل ومن جانب الشاه نفسه. وبعزيمة غير عادية متحدة بحس سياسى حاد، يستعيد سليم النظام الداخلى فى الأناضول، ثم، بعد انجراره بعيداً عن ذلك إلى سلسلة متواصلة من العمليات، ينتهى بعد ذلك بخمس سنوات إلى جعل الإمبراطورية العثمانية القوة الأولى فى العالم الإسلامى، وهو واقع سوف يستمر حتى عشية اختفائها، فى القرن العشرين.

وعند ارتقائه العرش، كان سليم فى الأربعين من عمره. وقد سبقته سمعة يحسد عليها كان قد كسبها خلال سنوات حكمه لولاية تريبيزوند؛ فهو قائد حربى ممتاز، يقف بشخصه على رأس قواته، وهو إدارى نزيه وكفء، وهو سنى لا يمكن الشك فى استقامة عقيدته وإن لم يكن متطرفاً، وهو قليل الميل إلى الترف واللهو.

وتحت قشرة الجندى الخشن هذه، كان الأمير أيضاً رجلاً واسع الثقافة وقارئاً
نهماً يضع على عينيه نظارات وينظم الشعر على نحو موفق بالفارسية. والواقع أن
سليماً، الميال إلى الوحدة والكتوم، لم يكن يهتم ما إذا كانت قراراته مفهومة أم لا
من جانب معاصريه، ولم يكن يثق إلا في دائرة محدودة من الرفاق الذين اجتازوا
الاختبار بنجاح. وينتج عن ذلك شبحاً من التوتر في كتب الأخبار العثمانية لذلك
العصر، التي تبدى إعجابها تجاه العمل، لكنها تحتار تجاه الرجل الذي لقب حتى
وهو على قيد الحياة، بالياووز، أى بالرهيب، بقدر ما أن العلاجات الكبرى التي لجأ
إليها للانتصار على الأمراض الكبرى كانت تبدو شديدة الحدة. وصحيح أن
السلطان كان رجلاً سريع الغضب يضرب وزراءه أحياناً بقبضة يده. وصحيح أن
رؤوس وجهاء كبار قد طارت بشكل أكثر مما هو معتاد. لكن السلطان كان مؤمناً
بصرامة العقوبات التي لم يكن بالإمكان اعتبار ضحاياها أبرياء. وأخيراً، فقد
وصل سليم إلى السلطة بفضل بعض الفصائل وضد فصائل أخرى. وقد تصورت
الفصائل الأولى بشكل مبالغ فيه أنها ما تزال صاحبة دين عليه ولم تتوقف
الفصائل الأخيرة عن التآمر سراً. ويبدو أن الضربات تنهمر من الجانبين إلى أن
يدرك كل فريق في نهاية الأمر أن السلطة الإمبراطورية موجودة بين اليدين الأكثر
حزماً.

الحملة ضد صفوى إيران

بعد ارتقائه العرش، وعلى مدار سنة كاملة، يتمكن سليم في نهاية الأمر من
قهر وإعدام المنافس الأخير على العرش الذي كان بوسعه تشكيل خطر ما: شقيقه
الأكبر أحمد. وكان السلطان قد تمكن من جره إلى ساحة القتال في ينيشيهير
بتخديره بأنباء زائفة عن قدرات ولاء الجيش الإمبراطوري. وكان سليم متفوقاً في
هذا النوع من المناورة التي جرى الإعداد لها على مدار وقت طويل وفي تكتم
والتي، في اللحظة الحاسمة، تركت تحت رحمته خصماً أقل فطنة مما كان عليه هو.

نفسه. وهكذا، ففي عام ١٥١٣، وجدت أزمة وراثته الحكم حلاً لها لحساب سليم وابنه الوحيد سليمان، الذي عهد إليه بحكم مانيسا. ولن يبقى على قيد الحياة غير أبناء أحمد الذين لجأوا إلى إيران أو إلى مصر والذين سرعان ما سوف يختفون دون أن يتركوا ذرية.

وقد استعيد الهدوء الداخلى بسرعة فى الأناضول عن طريق مراقبة صارمة للأقاليم التى كانت تمردات المهرطقة قد وجدت فيها، خلال السنوات السابقة، ساحة ملائمة. ويبدو أن «مطاردة الساحرات» هذه كانت تتألف بشكل أساسى من عزل التيماريين المتورطين وإعدام المتآمرين المعروفين. وليس هناك ما يسمح بتأييد الأسطورة التى تتحدث عن ذبح ٤٠٠٠٠ مهرطقاً والذي قيل أنه حدث فى عام ١٥١٣ أو فى عام ١٥١٤، إذ يبدو أنها شديدة التأثير بـ «دوار الأرقام الشرقى».

وبمجرد نجاح سليم فى استعادة السلطة الإمبراطورية فى ولاياته، فإنه ينقلب على الشاه اسماعيل الذى عمل بشكل منهجى، منذ بداية القرن، على هدمها من الخارج. والواقع أن النزاع بين الشاه اسماعيل وسليم كان قد تفاقم على مر السنين التى قضاهما هذا الأخير فى تريبينوند لأنه، على الرغم من توبيخات أبيه له، لم يتردد فى دفع الاختراقات الصفوية بالسلاح. وكان السلطان يتهم الشاه بالدعوة إلى مذهب يخرج بشكل سافر على مبادئ الإسلام، كما كان يأخذ عليه بشكل خاص أنه يشكل عاملاً خطراً بوجه خاص من عوامل تفكيك الأناضول العثمانية، كما أثبت ذلك خلال تفجر تمردات الكيزيليباش والتمردات المترتبة على أزمة خلافة بايزيد الثانى.

وقد بدأ سليم بالحصول من شيخ الإسلام صارى جوريز، وهو أعلى مرجع دينى فى الإمبراطورية، على فتوى تخرج الشاه اسماعيل وأتباعه من الجماعة الإسلامية لأنها تجيز ذبحهم حتى آخر رجل واسترقاق نسائهم وأطفالهم، ومن ثم فإن هذه الفتوى تضيف الشرعية على الدخول فى حرب ضد الشاه، كانت

الاستعدادات لها قد بدأت على قدم وساق. وسوف تكون مواصلتها حتى القضاء على الخصم هي الهدف الثابت لسياسة السلطان حتى موته، حيث كان كل مشروع آخر خاضعاً لتحقيقه.

والواقع أن حملة عام ١٥١٤ ترمز إلى بداية حروب جد طويلة في أغلب الأحيان، سوف يتقابل السلاطين والشاهات في ساحاتها، حتى القرن الثامن عشر. ولا بد من إبداء بضع ملاحظات تمهيدية لتبديد كل سوء فهم. ففي عام ١٥١٤، لم تكن المسألة البتة مسألة صدام بين دولتين قوميتين، يقف فيه الإتراك العثمانيون ضد الإيرانيين الصفويين. فهذا التصور، الذي اعتمده مؤرخو البلدين بشكل متأخر ولزمن جد طويل، لا يمكنه الصمود لفحص جدى. فالشاه اسماعيل هو نصير عالم تركى شبه بدوى، هو عالم الكيزيلباش الذين رفعوه إلى سدة السلطة. وإذا كان لا يجهل الفارسية، فإنه يفكر تفكيراً تركياً وبالتركية. وإذا كان جهازه الإدارى يظل بين أيدي الكتبة الإيرانيين المجريين الموروثين من الولايات التركية السابقة التابعة لإيران، فإن قوته العسكرية تستند إلى القبائل التركية، المؤيدة للعقيدة الهجينة الغربية التى يدعو إليها والتى يجد المرء فيها عقائد محلية قبل إسلامية، ممتزجة بعقائد أخرى قادمة من الشامانية القديمة المميزة لسكان البرارى، مع تغطية كل ذلك بطلاء خفيف من إسلام متشيع، لكنه جد غريب عن النزعة الشيعية الأثنى عشرية التى سوف تتبلور فيما بعد فى إيران. وفى نظر أشباه البدو الأتراك الأناضوليين رعايا السلطان، فإن الشاه، المحاط بهالة من التقديس والذي يتكلم بلغتهم المألوفة، قد خلق فى أذربيجان دولة تركية مثالية، أفضل، فى نظرهم، بما لا يقاس من دولة عثمانية امبراطورية وذات ميول مركزية، ومن سلالة حاكمة منبئة الصلة منذ أكثر من قرن ونصف بالوسط الذى انبثقت منه والذي لم تعد تدرك احتياجاته، ومن نظام إدارى كان ممثلوه المحليون، المنحدرون من صفوفات حضرية أو من الديفشمه، يبدون لهم غرباء أيضاً. وكان الشاه اسماعيل قد رصد بالفعل الاستفادة التى يمكنه أن يكسبها من هؤلاء الأنصار موفورى الإعداد لزعة السلطة العثمانية فى الأناضول.

وبالنسبة لسليم، فإن السياسة التي كان عليه اتباعها كانت واضحة: إن حل المشكلة الأناضولية يمر عبر القضاء على الشاه. فمع اختفاء هذا الأخير، سوف ينهار المذهب المؤسس على صورته من تلقاء نفسه، بما يؤدي إلى ترك أتباعه في حالة من الارتباك. والمسألة الأناضولية، التي هي قضية داخلية عثمانية، يجب حلها عبر انتصار سلطان تركي على شاه تركي، هي مسألة سوف تترتب عليها أيضاً تحولات مفاجئة خارجية أخرى.

ومن المؤكد أن الجيش الذي غادر سليم اسطنبول على رأسه في ربيع عام ١٥١٤ كان واحداً من أقوى جيوش عصره من حيث عدد الجنود ونوعية الأسلحة النارية وكذلك من حيث كفاءة من يستخدمونها. أما قوات الشاه، التي خاضت تجربة صعبة عبر حملة كارثية في ما وراء النهر قبل ذلك بعامين، فهي تضم وحدات فرسان أقل عدداً لكنها فعالة بشكل رهيب، وإن كانت بلا مدافع ولا بنادق. ويقع الصدام في ٢٣ أغسطس ١٥١٤ في تشالديران، الواقعة في الشمال - الشرقى لبحيرة قان. وتحصد المدفعية العثمانية الكيزيلباش الذين يدفعهم الهوس حتى النهاية إلى شن غارات قاتلة، تتسبب في خسائر جد جسيمة في صفوف الخصم. وبعد هيمنة سليم على الساحة، فإنه يأمر على نحو منهجي بإعدام الأسرى، لكن الشاه يتمكن من الفرار. ويخرج الجيش العثماني إلى مطاردته، مثقلاً بما يحمل من معدات عبر بلد جبلي صعب المداخل. وبعد صيف قاس بشكل غير عادي، يجيء فجأة شتاء سابق لأوانه في بلد لم يترك فيه الكيزيلباش أمام الخصم غير أرض محروقة. ويتم احتلال تبريز دون قتال، لكن الجيش - خاصة الإنكشارية - يرفض المضي إلى مكان أبعد من ذلك، كما يرفض قضاء الشتاء في ذلك المكان. ويضطر السلطان إلى الرضوخ وإعطاء إشارة الانسحاب. وإذا جرب الجيش المحنة الشديدة لحملة عرف فيها القيظ والعطش والجوع والبرد وصمود الكيزيلباش الرهيب، فإنه سوف يرفض منذ ذلك الحين ولوقت طويل الزحف مرة أخرى على أذربيجان.

وفى آماسيا، فى الأناضول، حيث قضى سليم شتاء ١٥١٤ - ١٥١٥، كان بوسعه أن يرى أنه إذا كانت قواته قد أبدت مثل هذه الحالة المعنوية، فإن الشاه، من جهته، قد فقد الجزء الأعظم من جيشه. ومن ثم فإن شن حملة جديدة على إيران لا يمثل مشكلات عسكرية بقدر ما يمثل مشكلات إدارية وسياسية. ويرجع ذلك، من ناحية، إلى بعد منطقة العمليات وإلى صعوبة إمداد جيش كبير العدد فى بلد أعيد إلى حالة اليباب. ويرجع، من ناحية أخرى، إلى خطر بروز خصم جديد مفاجئ يستميله الشاه يمكن أن يهدد أجنحة أو مؤخرات الجيش العثمانى المتجه صوب الشرق. ويضع سليم خطة عمل تهدف إلى إخضاع الأناضول الشرقية كلها بسرعة لسلطته. وهكذا فى عام ١٥١٥، يتم إخضاع الجيوب الأخيرة للمقاومة الصفوية فى وسط الأناضول، ثم ينتفض الصدر الأعظم على بك ذو القادرية (ذو القادر) التركمىنى، الذى كان قد اتخذ موقفاً مريباً خلال حملة تالشديران. وفى تلك الأثناء، يتجه عدد من عملاء الباب (العالى)، من بينهم أدریس بيتليسى، كاتب الأخبار، إلى العمل على كسب الولاء لقضية السلطان من جانب السادة الأكراد المحليين للأناضول الشرقية، المستاعين من سوء تصرف الشاه معهم. وفى عام ١٥١٦، تؤدى انتفاضة من جانب هؤلاء الأخيرين، مدعومة من جيش محمد باشا بييكلى، إلى طرد نهائى للصفويين من الأناضول الجنوبية - الشرقية، التى تصبح بيلير بكليكية ديار بكر العثمانية.

الحملة ضد المماليك فى سوريا ومصر

منذ عام ١٥٠١، كان السلطان المملوكى قانصوه الغورى حاكماً فى مصر. وقد احتفظ بشكل متواصل بعلاقات ممتازة مع بايزيد الثانى، وكان هذا الأخير قد قدم بوجه خاص مساهمة حاسمة فى بناء أسطول مملوكى للبحر الأحمر، كان عليه العمل ضد البرتغاليين الذين وصلوا إلى الهند. فقد أرسل إلى المماليك الذين يجهلون الشئون البحرية للإمبراطورية العثمانية، وهى قوة بحرية فى البحر

المتوسط، مهندسين وفنيين وتجهيزات من جميع الأنواع، وذلك بشكل يتميز بالسخاء. ومنذ ارتقائه العرش، يوقف سليم هذا التعاون، مؤثراً المجهود الحربي الذي كان عليه هو نفسه توجيهه ضد الشاه المهرطق.

وفي عام ١٥١٦، كان من الممكن أن تبدو الإمبراطورية المملوكية بوصفها القوة الرئيسية في العالم الإسلامي. فقد كانت أراضيها تمتد من صعيد مصر إلى وسط الأناضول، محتوية فلسطين وسوريا. وكان السلطان المملوكي يحتفظ بحاميات في موانئ الحجاز، وكان شريف مكة تابعاً له، وكان يحتفظ في القاهرة بخليفة من أصل عباسي كان مختلف الملوك المسلمين يتوجهون إليه طالبين أذن تولية عند ارتقائهم لعروشهم.

وإذا كان سليم الأول سوف ينقلب فجأة على الممالك، فإن شاغله الرئيسي لم يكن يتمثل بالمرة في أن يصبح حامياً للأماكن المقدسة وضم مصر. فدراسة الوضع الجغرافي للأناضول في عام ١٥١٦ تشير إلى أنه بعد عمليات الإلحاق الأخيرة لنو القادرية ولديار بكر، لم تعد الممتلكات العثمانية قادرة على الاتصال إحداها بالأخرى إلا بالدوران حول النتوء المملوكي المتمثل في بلاد الرافدين العليا والذي كان يمتد، بعيداً عن عين طاب ومالاطيا، إلى الشمال حتى دوريچی، بين سيواس وإرزينجان. وكان ذلك عقبة استراتيجية تثير قلقاً شديداً لدى السلطان، من منظور شن عمليات تالية في اتجاه إيران. ثم إن سليماً يعرف أن الشاه قد قدم عروض تحالف إلى قانصوه الغوري، وأن التوسع العثماني الأخير في وسط وشرقي الأناضول، على الرغم من نفور قانصوه الغوري المعروف تجاه الشاه، من الممكن أن يدفع سلطان القاهرة، المنزعج على أراضيها الشمالية، إلى تبني موقف معادٍ. وبالنسبة للسلطان العثماني، فإن مواصلة الحرب في الشرق تقتضي من ثم شن عمليات تمهيدية في الجنوب. وفي نظره، فإن طريق تبريز يمر بالقاهرة.

وقبل ذلك بثمانية عشر شهراً، يبدأ سليم في إعداد المصيدة التي لا يتمكن قانصوه من رصدها إلا في اللحظة الأخيرة والتي يهلك فيها. والواقع أن ضم نو

القادرية كان بالفعل عملاً جسوراً، لأن الممالك كانوا يعتبرون أنفسهم منذ زمن بعيد سادة للإمارة. وكان تعيين ابن من كان قبل عدة عقود الخصم الأكثر عناداً لهم في المنطقة في منصب بك وراثى وبيليريك عثمانى والياً على نو القادرية، عملاً معادياً. وكان سليم يريد استدراج قانصوه إلى الذهاب إلى سوريا الشمالية لمراقبة الوضع هناك، كما فعل خلال حملة تشالديران، ثم الانقضاض عليه بغتة. وعن طريق عملائه في الأراضي المملوكية، خاصة وإلى حلب، ينجح سلطان اسطنبول في إزعاج سلطان القاهرة بما يكفي لدفعه إلى اتخاذ قرار بالمرابطة مع جيش في الساحة المنتظرة بينما يزحف هو نفسه صوب الشرق، متوجهاً من الناحية الرسمية إلى إيران. وبعد أن تفصل بينهما عدة أيام من الزحف، فإن سليماً، مدعياً أن قانصوه يمنعه من المرور عبر ممتلكاته الأناضولية وأنه من ثم حليف للشاه، يعلن الحرب ويشتبك معه في مرج دابق، شمالي حلب، في ٢٤ أغسطس ١٥١٦. والواقع أن المعركة كانت جد قصيرة، ذلك أن نائب حلب، وفقاً لخطة مرسومة سلفاً، يسارع إلى الهرب مع جزء من الجيش، الذي، إذ يدب الارتباك في صفوفه، تحصده المدافع العثمانية. ويستولى سليم على سوريا ثم، في يناير ١٥١٧، يستولى على القاهرة، بعد أن أخضع آخر الممالك. وهو يضطر إلى البقاء هناك حتى سبتمبر، مستولياً لحسابه على جميع أراضي وحقوق وصلاحيات سلاطين القاهرة، التي يضيف إليها - وإن كان الأمر يظل بالغ الالتباس - خلافة الخليفة العباسي. ويسارع شريف مكة إلى إعلان الولاء. وبعد ذلك بوقت قصير، في عام ١٥١٩، يعلن قرصان عثمانى صار حاكماً للجزائر خضوعه هو الآخر: وكان اسمه خير الدين باربا روسا، الذي سوف يصبح فيما بعد الأميرال الأكبر والمؤسس الحقيقي للقوة البحرية العثمانية في البحر المتوسط.

عند إرتقاء سليم العرش، كانت الإمبراطورية العثمانية دولة مكللة بهيبة فتح القسطنطينية وقتالها في سبيل العقيدة ضد كفار أوروبا، إلا أنها كانت مع ذلك قوة ثانوية بالمقارنة مع الإمبراطورية المملوكية التي كانت قد أنزلت بالأولى، منذ

عهد غير بعيد، هزائم متكررة في قيليقيا. ومن دولة كانت، في عام ١٥١٢، على حافة التفكك، حولها سليم إلى وارث وحيد لبيزنطة ولبغداد، إلى امبراطورية ضخمة قائمة في ثلاث قارات. وسوف يستمر وجودها هناك على مدار أربعة قرون.

لكن ذلك لم يكن غير حدث في الخطة الكبرى للسلطان العثماني، الذي غادر القاهرة معلناً أن هدفه الجديد سوف يكون إيران، للتخلص من الشاه. وبعد استعدادات طويلة خلال قضاء الشتاء في دمشق، يصل إلى ضفاف الفرات في مايو ١٥١٨. وعندما يصل إلى هناك، يرفض جيشه رفضاً قاطعاً أن يخطو خطوة أخرى صوب الشرق. وخوفاً من حدوث تمرد، يفضل سيد جزء ملحوظ من العالم التراجع عن عزمه. ويرجع في اتجاه اسطنبول حيث يدرس شن حملة جديدة ضد الشاه اسماعيل، مولياً عناية خاصة للمراحل والإمدادات. لكن الحملة لا تحدث البتة لأنه يموت في سبتمبر ١٥٢٠، إثر مرض قصير.

سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦)

آنذاك كان سليمان، الابن الوحيد الباقي لسليم، في نحو الخامسة والعشرين من عمره. وكان قد شغل منصب والي مانيسا، وأحياناً، كان يمارس في اسطنبول نوعاً من النيابة الشرفية عندما كان والده يخوض حملات في أماكن قاصية. ولم يكن الرجل شهيراً. وفي الباب وفي الجيش، كانت الفصائل، التي أخضعها سليم بقسوة، تعاود التمسك بالأمل وهي ترى أميراً شاباً يرتقى العرش، كانت تظن أنه بلا خبرة وبلا إرادة. لكنها كانت تخدع نفسها. ففي بضع سنوات، سوف ينجح سليمان في تدعيم عمل أبيه وضمان السلم الداخلي للإمبراطورية وتوسيع حدودها حتى الحدود القصوى لمجال عمل جيوشه.

في عهد سليم، كانت إرادة واحدة فاصلة تعبر عن نفسها: هي إرادة السلطان وحده، الذي كانت رؤوس من شغلوا تحت أمرته منصب الصدر الأعظم، وهم مجرد

متفذين، تقطع لدى أبسط تامل. أما من شغلوا هذا المنصب فى عهد سليمان فسوف يتمتعون، خلافاً لذلك، بمجال واسع غالباً للمبادرة والمناورة، دون أن يكون بوسعنا تحديد نور العاهل فى القرار. وأياً كان الأمر فإن الثلث الأول لعهد سليمان يسمح بظهور التعاون الوثيق بين دائرة محدودة من المقربين إلى السلطان والصدر الأعظم، ويتميز بتماسك ملحوظ فى تحديد الخيارات والأولويات.

وكان سليمان من الحكمة بحيث يبقى الصدر الأعظم محمد پيرى باشا فى منصبه، وكان الصدر الأعظم رجلاً يتمتع بالاحترام لما يتميز به من حكمة وخبرة ولكونه قد تمكن، منذ عام ١٥١٨، من خدمة سليم خدمة نافعة دون أن يتعرض لنويات غضبه الرهيبة. وقد استخدم هذا الرجل الحكيم نفوذه على السلطان الجديد لدفعه إلى تصحيح شامل للتدابير الأكثر افتقاراً للشعبية التى كان سلفه قد إتخذها. وكان سليم قد حاول خنق الاقتصاد الصفوى، المعتمد على أسواق بورصا وحلب، بفرضه على الحدود الشرقية لولاياته حصاراً صارماً كان تطبيقه مصحوباً بأساءة الاستخدام. وعلاوة على ذلك، فإن قطع التجارة الكبيرة مع الشرق كان كارثياً بالنسبة للمنتجين والتجار العثمانيين أنفسهم. وقد استعاد سليمان حرية التجارة، مع اشتراط قيودا مختلفة، وأنصف من كانوا ضحايا السلب. كما ميز ارتقاءه العرش بمنح هبات عظيمة للإنكشارية وبتدابير عفوية. والمحصلة أن سمعته كعاهل عادل ورؤوف قد توطدت فى بضعة أسابيع توطداً راسخاً.

وعند إعلان موت سليم، تصور چنبردى الغزالى، بيلير بك سوريا وفلسطين القوى، أن الفرصة قد سنحت لكى يعلن نفسه عاهلاً. وقد جرى، على نحو مناسب، إرسال جيش عثمانى ضد المتمردين الذى بينت هزيمته، فى أوائل عام ١٥٢١، أن السلطان قادر على فرض احترام سلطته فى جميع ولاياته.

الاستيلاء على بلجراد ورودس

تتخذ سياسة سليمان الخارجية، منذ الأشهر الأولى، اتجاهات مختلفة للغاية عن اتجاهات سياسة أبيه. فقد أخضع سليم كل شيء للنضال المستميت ضد الشاه، وهو نضال سأم جيشه من مواصلته. وقد رأى السلطان وصدّره الأعظم أن من الحكمة توجيه هذا الجيش ضد خصوم آخرين كانوا بالنسبة له خصوماً طبيعيين أكثر: كفار أوروبا. وكان من اللائق على أية حال مراعاة الشاه، وسوف يجرى إرسال مفاوض إلى تبريز سراً، وإذا بيدي الأمل في تطبيع للعلاقات، فإنه ينجح خلال أكثر من سنة في ثنى الشاه عن كل عمل غير مناسب ضد الأراضي العثمانية. وفي الوقت نفسه يحوز السلطان نجاحين باهرين في الساحة التي كان جده الأكبر محمد الفاتح قد اضطر إلى التخلي عنها.

وخلال عهد سليم، وقعت حوادث طفيفة على حدود المجر. ويتذكر سليمان هذه الحوادث بشكل مناسب للغاية عندما يصل إلى علمه أن السفير العثماني الذي أرسل إلي بودا لإعلان ارتقائه العرش قد عومل من جانب الملك لويس الثاني بشكل عديم الأدب: والواقع أن السلطان كان بحاجة إلى ذريعة حرب لجر جيشه إلى حرب مقدسة حقيقية تعيد إليه الثقة في نفسه وتستعيد، بفضل الأسلاب الضخمة، حب الحملات. ولن يتم الكشف عن الهدف - الحدود المجرية - إلا عندما يغادر سليمان اسطنبول في ١٨ مايو ١٥٢١. وبعد بضعة أسابيع من العمليات، سوف تسقط بلجراد وعدة قلاع مجاورة في سلطة العثمانيين، مما يؤدي إلى تعزيز مواقعهم على الضفة اليمنى لنهر الدانوب وفتح السبيل أمامهم، بالنسبة لحملات تالية، عبر المسار الأوسط للنهر ووادي الساف.

وتشهد السنة التالية عملية مركبة، برية وبحرية، ضد رودس. وكان السلاطين قد تسامحوا مع هذا الحصن لوجود الفرنجة في شرقي البحر المتوسط متى كانت مصالح إمبراطوريتهم لا تفرض عليهم احتكار السيطرة على البحار المجاورة. وقد

خلق فتح مصر ظروفاً جديدة: فقد أصبحت المواصلات بين العاصمة، وموانئ المشرق والأسكندرية مشكلة عثمانية داخلية. وإذا تركنا جانباً القراصنة المسيحيين والمسلمين في بحر إيجه، فإن العقبة الأخيرة في وجه أحلامه في ذلك العصر، وهي عقبة ساحلية فقط، كانت تتمثل في جزر الدوديكانيس، التي يسيطر عليها دائماً فرسان القديس يوحنا. وتضاف إلى ذلك السبب الاستراتيجي الشكايات التي يمكن للسلطان تبنيها تجاه إتحاد (اتحاد القديس يوحنا الأورشليمي) كان كبار قادته قد تأمروا مع أعداء الإمبراطورية، الشاه المهرطق والسلطين المماليك. وفي الشهر الخامس للحصار، في ٢٠ ديسمبر ١٥٢٢، تستسلم رودس بشروط مشرفة: فالقائد الأكبر لفرسان رودس ورجاله يمكنهم الرحيل إلى أوروبا. وفيما عدا قبرص، التي تدفع البندقية جزية عنها، أصبح شرقي البحر المتوسط بحيرة عثمانية. وفي مكان أبعد منذ ذلك، منذ سنة، كانت قوات السلطان قد استولت على اليمن.

الحملة في المجر - حصار قيينا (١٥٢٩)

بعد سبعة شهور من عودته من رودس، في ٢٧ يونيو ١٥٢٣، يتخذ سليمان قراراً سوف تمتد آثاره على السنوات الاثني عشر التالية. إذ كان قد جرى توجيه الشكر إلى الصدر الأعظم محمد پيرى باشا على خدماته المخلصة والسماح له بالتقاعد في أراضيه. وكان خليفته، ابراهيم، الذي كان حتى ذلك الحين وجيهاً من الدرجة الثانية من وجهاء البيت الإمبراطوري، رجلاً غير معروف، من إبيروس، يتمتع بحظوة لدى السلطان. والواقع أن التعاون الوثيق بين سليمان وصديقه الشاب سوف يقود لوقت طويل إلى أسعد النتائج بالنسبة للإمبراطورية، أكان ذلك في الداخل أم في الخارج. فابراهيم باشا، الذكي، والواقعي، والنشيط، والذي يتمتع بحس سياسي حاد وبشخصية بالغة القوة، سوف يلعب دوراً من الدرجة الأولى يجعل فترة توليه منصب الصدر الأعظم (١٥٢٣ - ١٥٣٦) الفترة الأكثر روعة للعهد الذهبي العثماني.

والحال أن التعيين المفاجيء لمحسوب في المنصب الأعلى في الدولة دون أن يمر بالمدرج التي كانت تقود عادة إليه كان حدثاً لم يسمع بمثله من قبل. وقد تمثل أثره الفوري في إثارة حسد عميق مؤلّد لعواقب وخيمة. فالوزير الثاني، أحمد باشا، الساخط، يحصل كتعويض له على مهام ولاية مصر، وهي مصدر لإيرادات ضخمة. وبعد وقت قصير من وصوله إلى القاهرة، في أوائل عام ١٥٢٤، يعلن نفسه هناك سلطاناً. وتتمكن القوات العثمانية الموالية (للسلطان العثماني) من القضاء عليه واستعادة النظام. على أن مغامرة أحمد باشا قد اثبتت إلى أية درجة كانت إدارة وحماية هذه الولاية المحيطية، التي قلما وجد الباب (العالي) الوقت للإهتمام بها منذ فتحها الذي لم يمض عليه وقت طويل، تتطلب إعادة تنظيم.

وفي تلك المناسبة، قدم ابراهيم باشا برهان قدراته. ففي ٢٢ مايو ١٥٢٤، كان قد تزوج من إحدى شقيقات السلطان، وهو حدث تميز باحتفالات بانخة في اسطنبول سوف تظل باقية في الذاكرة. وبعد شهرين من ذلك، مكللاً بهذه الهالة الجديدة للهيبة، يتهيأ الصدر الأعظم لمغادرة اسطنبول في مهمة في مصر سوف تدوم أكثر من سنة. ويقضى ابراهيم باشا على التجاوزات التي اقترفها الولاة السابقون الذين، بفضل بعد السلطة المركزية، كانوا قد راكموا المظالم وأعمال الفساد. وفي نهاية الأمر تجد مصر نفسها مزودة بتنظيم إداري نموذجي. وتتم استعادة النظام الداخلي بحزم، ويجري كسب ولاء زعماء البدو وتجديد ترسانة السويس للسماح بتوطد الوجود البحري العثماني في البحر الأحمر. وبفضل عمل الصدر الأعظم، تتمتع مصر بالسكينة على مدار قرن.

لكن مهمة ابراهيم باشا تقطعها رسالة من السلطان تدعوه إلى العودة إلى اسطنبول على وجه السرعة. وكان الأحد الأسباب يتمثل في تمرد الإنكشارية الذي نشب في مارس ١٥٢٥ ولكن الذي تسنى، في نهاية الأمر، قمعة بشكل فعال. وكان السبب الآخر يتمثل في استئناف الأعمال الحربية ضد المجر، بعد سلسلة من

الحوادث الحدودية، خاصة فشل الغارات العثمانية في أراضي العدو. والواقع أن السببين كانا مرتبطين: فشن حملة في المجر مصحوبة بالاستيلاء على أسلاب من شأنه السماح بتهدئة خواطر الإنكشارية.

وكانت العمليات قصيرة: فسليمان الذي يغادر اسطنبول في ٢٣ أبريل ١٥٢٦، يلتقى الجيش المجرى في ٢٩ أغسطس في سهل موهاكس المليء بالمستنقعات. وفي غضون ساعتين، تتمكن مدافع السلطان وقوات أكثر قدرة على المناورة بكثير من إبادة سلاح الفرسان الثقيل المدرع بالحديد. ويهلك الملك لويس الثاني في المعركة. ويصبح الطريق إلى بودا مفتوحاً. ويدخل سليمان المدينة في ١١ سبتمبر. وخلفاً للويس الثاني، الذي مات دون أن يترك ذرية، يُنصبُّ السلطانُ جان زابولاي، هويغود ترانسلفانيا والرجل القوي في ما تبقى من المملكة، والذي يصبح من ثم تابعاً للباب (العالى). وبعد ذلك بشهرين، يجتمع النبلاء المجريون المعادون لزابولاي في بريسبورج حيث يعلنون ملكاً ارشيدوق النمسا فرديناند، شقيق شارل الخامس وماري، ملكة المجر، أرملة لويس الثاني. حق الفتح بالنسبة للعثمانيين، والانتخاب من جانب الدايت (الجمعية السياسية) بالنسبة لآل هابسبورج: هذان، منذ ذلك الحين، هما المبدآن اللذان سوف يؤسس كل من الجانبين المتنازعين على أحدهما شرعية مطالبه الخاصة بالمجر على مدار قرنين ونصف، وباسمهما قلما سوف تتوقف المواجهة بينهما.

وكان السلطان ما يزال في المجر عندما وصل إلى علمه خبر التمرد الذي سوف يشعل الأناضول. وكان تمرد هراطقة شاه قولى في عام ١٥١١ قد تبعه في عام ١٥٢٠ تمرد آخر، قمع بقسوة، هو تمرد شاه ولى، في المناطق نفسها. لكن الأسباب العميقة للسخط الأناضولى لم تكن قد أصبحت بذلك أقل قدرة على الاستمرار: شقاء التيماريين، تقييد حقوق زعماء القبائل، الإدارة غير المتفهمة والفاسدة غالباً. كما أن تمرد ١٥٢٦ - ١٥٢٧، الذي سرعان ما سوف يشهد اتساعاً عظيماً، قد اتخذ هو أيضاً طابع حركة مهرطقة وأوقع خسائر بقوات ولاة

المقاطعات. وكان يتعين اللجوء إلى وسائل استثنائية للتغلب عليه، لكن ذلك كان قد حدث قبل وصول الصدر الأعظم. وأياً كان الأمر فقد تمكن هذا الأخير من أن يتخذ عندئذ التدابير اللازمة لتلبية أمانى المستأئين، إلى هذا الحد أو ذاك. ومن حيث الجوهر، فقد تمت استعادة النظام في الأناضول حتى تفجرت انتفاضات الجاليلين الضخمة في أواخر القرن. وبعد التهدة الدائمة للإنكشارية، فإن هذا النجاح الجديد يرجع الفضل فيه إلى إبراهيم باشا.

وفي المجر، فور إعلان فرديناند ملكاً من جانب دايت بريسبورج، زحف فرديناند ضد منافسه زابولاي الذي تنزل به الهزيمة لدى أول اشتباك. وعندئذ يطلب هذا الأخير عون السلطان في استعادة عرشه. تلك كانت أصول «الحملة السنية» الرابعة التي غادر سليمان من أجلها اسطنبول في ١٠ مايو ١٥٢٩، برفقة الصدر الأعظم الذي كان، منذ عدة أسابيع، قد أضاف إلى ألقابه لقب الجنرال الأعلى (سر عسكر) للجيش العثمانية ولقب بيلير بك روميليا. وفي ٨ سبتمبر، يتم انتزاع بودا من الأباطرة، وبعد ذلك بعدة أيام، يجرى تنصيب جان زابولاي ملكاً على المجر. لكن سليمان وإبراهيم لم يخوضا الحملة سعياً وراء الهدف الوحيد الذي يتمثل في تحقيق هذا الأمر الشكلى. فتحدياً للفصل المتأخر والأمطار الخريف، يصل الجيش العثماني، المؤلف من ١٢٠.٠٠٠ رجل، في ٢٧ سبتمبر، إلى أسوار فيينا، التي كان فرديناند قد اتخذ قراراً حكيماً بالانسحاب منها والتي لم يكن يدافع عنها غير نحو ٢٠.٠٠٠ جندي. على أن صمود المحاصرين، والأسوار القوية للمدينة واحتمال أحوال مناخية غير مؤاتية سوف تدفع السلطان إلى رفع الحصار في ١٦ أكتوبر. وقد عاد إلى اسطنبول بعد ذلك بشهرين.

ويبدو أن حملة فيينا ترمز إلى الحد الأقصى الذي يمكن بلوغه في الغرب خلال فصل واحد من جانب الجيش العثماني الذي جرت العادة على ألا يخرج قبل أواخر أبريل وعلى أن يرجع قبل الشتاء. وعلى الرغم من تفوقهم في الرجال والعتاد، فإن العثمانيين لن يكرروا التجربة من جديد قبل عام ١٦٨٣ و، في هذه

المرّة أيضاً، سوف تمنى التجربة بالفشل. وإذا أصبح قيينا بعيدة عن المنال، فإن الحملات العثمانية ضد النمسا، والتي لا تصل، إلا نادراً، إلى الولايات الوراثية لآل هابسبورج، تبدو تكراراً لا ينتهى لعمليات زحف، دون معركة حاسمة، تعود باستنفاد القوى وبإلخراب على كل من الجانبين المتنازعين.

ولن يتأخر استئناف الأعمال الحربية. فإذا يحاصر الأباطرة بودا، يخرج سليمان فى ٢٥ أبريل ١٥٣٢ فى حملة تسميها كتب الأخبار العثمانية «حملة ألمانيا»، إذ كان يتعين على الجيش الوصول إلى جراتس، التى يصل إليها فى سبتمبر، ومن ثم فى وقت متأخر جداً من الفصل بما لا يسمح بالزحف إلى مكان أبعد منها. ويستولى العثمانيون على القلاع فى المجر الجنوبية، والتى لم تكن تحتم مثل هذا الحشد للإمكانات. وسوف تؤدى مفاوضات دبلوماسية، تبدأ بعد ذلك بوقت قصير فى اسطنبول، إلى هدنة، وإلى إبقاء مؤقتة على الوضع القائم فى المجر، حيث يحتفظ كل من فرديناند وزاپولاى بالأراضي التى كان يسيطر عليها فى أواخر عام ١٥٢٩ ويدفع كل منهما الجزية لسليمان بناءً على ذلك.

فتح العراق . الصدر الأعظم إبراهيم باشا

فى الشرق، كانت المساومات التى اضطلع بها سليمان فى بداية عهده قد أدت فى عام ١٥٢٣ إلى وصول سفير صفوى إلى اسطنبول وإلى عقد هدنة. وفى السنة التالية، مات الشاه اسماعيل، تاركاً كخليفة له طفلاً فى العاشرة من العمر، هو ابنه البكر طهماسب. وسرعان ما يدخل زعماء قبيلة الكيزيلباش فى نزاع فيما بينهم، سعياً إلى ممارسة السلطة باسم الشاه الحدث. وهكذا تجد إيران نفسها غارقة فى فترة من القلاقل الداخلية ليس من شأنها إلا أن تدخل السرور على أفئدة العثمانيين، المتحررين من أى قلق من هذه الناحية فى الوقت نفسه. إلا أنه، فى عام ١٥٢٨، يعلن أمير طموح من الكيزيلباش نفسه حاكماً لبغداد ويرفض سلطة الشاه. وإذا كان قد فكر فى إعلان ولائه لسليمان، فإنه يجرى اغتياله بعد

ذلك بوقت قصير، ويسترد الصفويون البلاد. ويستنتج السلطان العثماني من المسألة أن لجوء الحاكم المتمرّد إلى إعلان الولاء له يمنحه حقوماً في بغداد. لكن الوضع في المجر لا يسمح له بالتدخل في بغداد فوراً.

ثم، في عام ١٥٣٠ أو عام ١٥٣١، ينتقل أولام تاكلو، الوالي الصفوي على أذربيجان، الذي خابت طموحاته، إلى الأراضي العثمانية ويمثل أمام الباب (العالي) حيث يتمكن من إغراء ابراهيم باشا. وكان الكره الذي يكنه لشريف بك، أمير بيتليس، قد جر إلى ضياع اعتبار هذا الأخير الذي سوف يطلب، مدفوعاً بضغط الظروف، عون الشاه للدفاع عن إمارته. ولم يكن طهماسب حكيماً في تورطه في هذه المسألة التي انتهت نهاية شديدة السوء بالنسبة لشريف بك. وقد اتاحت، علاوة على ذلك، لسليمان ذريعة لشن الأعمال الحربية بمجرد ما أن أدى إنتهاء المفاوضات مع الأباطرة أخيراً إلى إطلاق يديه للانقلاب على الشرق.

وفي أواخر عام ١٥٣٣، يغادر ابراهيم باشا اسطنبول على رأس جيش كبير استعداداً لفتح العراق العربي. ومن الناحية العسكرية، بدت العملية سهلة، إذ كانت الحاميات الصفوية عاجزة دائماً عن إبداء مقاومة جادة للمدفعية العثمانية. وهكذا فإن هدف ومن ثم طبيعة الحملة سوف يتغيران بشكل مفاجيء. وخلال قضاء الشتاء في حلب، سوف ينجح بالفعل عدد من أمراء الأكويونلو، اللاجئين في الأراضي العثمانية منذ سقوط سلالتهم الحاكمة، في الاحتيال على ابراهيم باشا، بتصويرهم له فتح الهضبة الإيرانية على أنه عمل بالغ اليسر. وسرعان ما يجري تخصيص أراض على الورق للبعض وللبيض الآخر. والواقع أن الصدر الأعظم، الذي نسي دروس حملة تشالديران، ينخرط في مشروع كان نجاحه يتطلب استعداداً إدارياً وأعداداً من الجنود أكثر أهمية بكثير. وإذا يغامر بشكل خطر في أذربيجان، فإنه يطلب المدد من السلطان الذي يجتاز الأناضول على رأس جيش تعزيزي.

وكما يمكن لنا أن نتوقع، فإن طهمسب يتجنب كل مواجهة، ويؤدي نقص الأغذية وكذلك الأحوال المناخية غير المؤاتية إلى دفع السلطان إلى اتخاذ طريق بغداد، التي يدخلها دون قتال في نوفمبر ١٥٣٤. ويتم تحقيق الهدف، لكن المقابل كان خسائر هامة: المجاعة، الأوبئة التي تصيب البشر، الأوبئة التي تصيب الحيوانات، العتاد المتروك على الطريق. وأياً كان الأمر، يتمتع ابراهيم باشا دائماً بالخطوة الإمبراطورية: فهو يحصل على رأس ناظر المالية، الدفتر دار اسكندر شلبي الذي، منذ رحيل أميد، لم يكف عن انتقاد العمليات. وخلال قضاء الشتاء في بغداد، يعلم السلطان أن طهمسب يهدد موقع قان. ويجتاز الجيش العثماني زاجروس بعناء ويصل إلى تبريز ليكتشف أن الشاه، الأكثر سرعة، قد تحول بالفعل إلى إيران الشرقية. وتخلياً عن هذه المطاردة التي لا طائل من ورائها، يأخذ السلطان من جديد طريق اسطنبول التي يصل إليها في أوائل عام ١٥٣٦. ولا تعود هاتان السنتان من العمليات الصعبة في النهاية على العثمانيين إلا بضم العراق العربي وعدد من مناطق ارضروم وقان. على أن هذا المواقع، التي كان بالإمكان الحصول عليها بشروط أقل تكلفة من حيث الرجال والعتاد، سوف تصبح في أثر ذلك حصوناً وطيدة للدفاع العثماني على الجبهة الشرقية.

وبعد شهرين من عودة الجيش، في ليلة ١٤ - ١٥ مارس ١٥٣٦، سوف يجري إعدام ابراهيم باشا سراً. أما أسباب خسارته للخطوة فهي غامضة. ويمكن افتراض أن الفشل النسبي لحملة العراقيين قد لعب في ذلك دوراً كبيراً، كما لعب دوراً فيه النفوذ المتعاضم لحاشية السلطان، خاصة نفوذ محظيته حورم سلطانه (روكسلان).

وينتهي موت ابراهيم باشا الفصل الأول من عهد سليمان، الرائع والفاتح، والذي تم خلاله الوصول إلى الحدين النهائيين للتوسع العثماني، في الغرب وفي الشرق: إن قيينا لن يتم الإستيلاء عليها أبداً، وأزيريبيجان لن يتم احتلالها بشكل دائم أبداً. والواقع أن الإرادة الحازمة والثابتة التي ميزت تصريف أمور الدولة منذ

عام ١٥٢٣ إنما تجد تفسيرها فى التعاون الوثيق بين العاهل وصدره الأعظم. ومع اختفاء هذا الأخير، سوف يبدو الدور السياسى الشخصى لسليمان أقل سهولة على التمييز. وحتى تعيين محمد باشا سوكوللو، فى أواخر العهد، فإن من شغلوا منصب الصدر الأعظم، رغم كونهم رجالاً قادرين غالباً، هم شخصيات جد باهتة بجانب ابراهيم باشا. لكن هذا التلاشى النسبى للسلطان على المسرح السياسى لن يكون مماثلاً على مسرح القائد الحربى: فخلال السنوات الثلاثين الأخيرة لعهد، سوف يخوض سليمان كذلك سبع «حملات سنية».

والواقع أن الإمبراطورية العثمانية، عند اختفاء ابراهيم باشا، كانت، من جميع النواحي، وطيدة البنيان على القواعد التى خلفها سليم الأول، فالإدارة والجيش من الآن فصاعداً قادران على تولى مهمة السيطرة على أراض شاسعة ومتعاطمة بسرعة. والواقع أن هذه التعاضات تتيح بدورها قواعد وطرقاً للذهاب إلى أماكن أبعد فأبعد، فحملة سليمان باشا خادم البحرية، التى انطلقت من السويس فى عام ١٥٣٨، لن تحصل على النجاح المنتظر ضد برتغاليى الهند، لكنها سوف تقود إلى الاستيلاء على عدن وإلى تعزيز الوجود العثمانى فى اليمن. وفى المغرب، سوف يتمكن خير الدين باشا، «باربا روسا»، الأميرال الأكبر، بيلير بك الجزائر، من الاستيلاء على تونس فى عام ١٥٣٤، لكن شارل الخامس سوف يطرده منها فى السنة التالية. على أن العثمانيين كانوا قد عرفوا طريقهم إليها: وسوف ينتهون بالاستيلاء عليها بشكل نهائى فى عام ١٥٧٤. وأخيراً، فإن فتح العراق العربى يتيح للعثمانيين مخرجاً على الخليج الفارسى، الذى تعتبر أهميته التجارية ملحوظة. كما تشكل البصرة قاعدة إنطلاق لحملات تسمح لهم بوضع الضفة العربية للخليج تحت سيطرتهم. وهكذا فإن البحارة الأتراك الجسورين، إذ يخرجون من البحر الأحمر، يظهرون بعيداً على سواحل أفريقيا الشرقية، دون أن ينشئوا هناك منشآت دائمة.

وهكذا، فمنذ عام ١٥٣٦، تعتبر الفتوحات العثمانية التالية - الثانوية نسبياً -
كامنة في منطق الأمور. وإذا كان العثمانيون لا يتمكنون من اجتياز حاجز مالطة
في عام ١٥٦٥، فقد كانت قبرص وكريت والجزر الأصغر مدعوة إلى السقوط في
أيدي السادة الوحيدين للقوة البحرية في شرقي البحر المتوسط. وسوف تؤدي
إعادة التنظيم العسكرية لتخوم المجر وتأديب تابع مولدافي إلى السماح لهم
بالوصول إلى حدود بولندا من ناحية، ومن ناحية أخرى، بضم الأراضي الواقعة
بين بروت ومصببات الدنيپر. وأخيراً، فإن مقاطعة أرضروم الحدودية سوف تثبت
أهميتها بالنسبة لفتح جيورجيا والاضفاف الشرقية للبحر الأسود.

وقد تمثل العمل السياسي الأخير الذي أنجزه إبراهيم باشا، قبل عدة أيام من
إعدامه، في إقامة علاقات دائمة مع فرنسا. وكانت هذه الأخيرة تشترك مع
الإمبراطورية العثمانية في أن لهما خصماً طبيعياً مشتركاً: آل هابسبورج. فمهمة
جان دولا فورييه، التي أعدت لها مهمات دبلوماسية مختلفة خلال السنوات العشر
السابقة، تسمح بعقد اتفاق يؤكد ويمد عبر كل الإمبراطورية الامتيازات التي كان
التجار الفرنسيون يتمتعون بها في مصر في زمن المماليك، وهي امتيازات كان قد
تم تجديدها بالنسبة لهذه الولاية من جانب سليم الأول، ثم من جانب سليمان بعد
ذلك بعدة سنوات. وقد نجمت هذه الامتيازات عن تعهدات متبادلة بشأن تعاون
عسكري لن يؤثر تحويله إلى واقع ملموس في نهاية الأمر إلا على عمليات ثانوية.
وأياً كان الأمر، فمع جان دولا فورييه، يصبح وجود ممثل دبلوماسي فرنسي لدى
الباب (العالي) دائماً بشكل فعلي.

معارك جديدة مع أسبانيا والنمسا

في صفوف حاشية سليمان، كان حزب يتزعمه الأميرال الأعلى باربا روسا
يدفع في اتجاه شن الحرب ضد البندقية. وعلى الرغم من الموقف المتصالح الذي
اتخذته الجمهورية - التي كان لديها أيضاً شكايات تستحق الإعراب عنها تجاه

الباب (العالي) - فقد نشبت الأعمال الحربية فى عام ١٥٣٧. والواقع أن إنزالاً عثمانياً فى البويل، ثم عملية مركبة، براً وبحراً، ضد كورفو وبقيادة السلطان شخصياً لن يؤدى إلى أية نتيجة ملحوظة. وكان لابد من مواصلة المعارك فى البحر حيث يتسنى لباربا روسا، بعد زحزحة البنادقة عن مواقعهم الأخيرة فى الأرخبيل، أن يواجه بنجاح فى بريفيزا، على ساحل ايبيروس، أسطولاً مشتركاً للبندقية والبابا وأسبانيا، تحت قيادة أندريا دوريا (٢٥ سبتمبر ١٥٣٨). وفى نهاية الأمر، سوف يتفق البنادقة والعثمانيون على عقد الصلح، الذى سوف يجرى التصديق عليه فى عام ١٥٤٠ مع منح امتياز جد مؤات للمصالح التجارية لجمهورية البندقية.

وخلال ذلك الزمن، فى عام ١٥٣٨، كان سليمان قد خاض معركة جديدة، ضد مولداقيا هذه المرة، التى كان فويقودها بيترو راريش قد تناسى واجباته كتابع للباب (العالي): فقد أبدى موقفاً معادياً تجاه بولندا التى كانت صديقة لهذا الأخير، واحتفظ بعلاقات تواطؤ مع النمسا. ولا يقابل السلطان أية مقاومة ويعين فويقودا جديداً ويضم الأراضى التى تفصل مولداقيا عن القرم.

وقد أدى موت چان زاپولاي، ملك المجر الذى نصبه السلطان، إلى استئثار استئناف الأعمال الحربية مع الأباطرة، إذ أن فرديناند لم يعترف بانتقال التاج إلى چان سيچيسموند زاپولاي، المولود قبل اختفاء أبيه بأسبوعين. والواقع أن حصار بودا من جانب النمساويين، والذى سوف يجرى رفعه بسرعة، سوف يدفع سليمان إلى اتخاذ قرار بالخروج فى حملة فى عام ١٥٤١. وعند وصوله إلى بودا، سوف يضع السلطان المجر تحت السلطة العثمانية المباشرة، إلى حين بلوغ چان سيچيسموند سن الرشد. والواقع أن المجر قد أصبحت ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية، مقسمة إلى سنجقين ومزودة بحاميات قوية لدرء أية عودة هجومية من جانب الأباطرة. إلا أنه، بعد ذلك بسنة، كان على حامية بست رد هجوم من جانب هؤلاء الآخرين. وأياً كان الأمر، فإن سليمان يضطلع فى الاتجاه

نفسه، فى عام ١٥٤٣، بحملة جديدة، جيدة التنظيم بشكل رائع. وتقود هذه الحملة إلى فتح ايزتيرجوم وزيكيسفيهير قار وعدد من الأماكن فى المجر الغربية، وهو ما يؤدى إلى حماية بودا بسلسلة من الحصون المتقدمة. ومنذ السنة التالية، سوف توطد القوات العثمانية الدفاع عن الولاية بالاستيلاء على فيسجراد. وسوف تؤدى مفاوضات طويلة وصعبة مع سفراء فرديناند، فى ١٩ يونيو ١٥٤٧، إلى عقد هدنة مدتها خمس سنوات. وقد اعترفت النمسا بتبعيةها للباب (العالى) بموجب هذه المعاهدة التى رفض شارل الخامس التوقيع عليها.

وبعد تخلصه مؤقتاً من كل تهديد من الغرب، يحول سليمان مرة جديدة بصره صوب إيران. فالأمير القاص ميرزا، الذى تمرد ضد أخيه طهماسب، كان قد لجأ عند السلطان وولد لدى حاشية هذا الأخير مشاريع حربية. والواقع أن حورم سلطانه كانت تتمنى حرباً يمكن أن يبرز فيها زوج ابنتها رستم باشا، الصدر الأعظم منذ عام ١٥٤٤. ولم تكن لدى سليمان دوافع أكثر ولا أقل من المعتاد لخوض حملة ضد الصفويين - غير إستيلاء الشاه على قان - إلا أنه يقرر أخيراً خوضها فى عام ١٥٤٨. ومرة أخرى أيضاً، يستولى على تبريز دون مقاومة، ويعيد فتح قان، ويؤمن لنفسه عدداً من المواقع الحصينة فى الأناضول الشرقية وفى جيورجيا، ثم يرجع إلى اسطنبول فى أواخر عام ١٥٤٩. ولا تتناسب النتيجة التى تم الوصول إليها دائماً مع الجهود والمصاريف المبذولة فى هذه الحملات المكلفة فى الشرق.

وتؤدى حوادث حدودية مرتبطة بدسائس فرديناند فى ترانسلفانيا إلى تفجير أعمال حربية من جديد ضد النمسا، هذه المرة فى المملكة التابعة للباب (العالى)، والتى كان رجلها القوى خلال ما قبل بلوغ چان سيجيسموند سن الرشيد، الكاردينال مارتينوتزى، الذى استولى عليه الطمع، قد دفع السكان إلى الثورة وحصل على دعم من الأباطرة مع سعيه على الرغم من ذلك إلى اعتراف السلطان به ملكاً. وقد بدأ محمد بك، بيلير بك روميليا (محمد باشا سوکوالو فيما بعد)،

العمليات فى بانات فى عام ١٥٥١، إلا أنه سرعان ما اضطر إلى التحول فى اتجاه صربيا. وفى السنة التالية، يتمكن على باشا، بيليو بك بودا، من دحر العدو فى زيچيد، ثم يتجه إلى الاستيلاء على فيزپريم، فى المجر الغربية. وبعد ذلك بوقت قصير، يتمكن محمد بك والوزير الثانى أحمد باشا من فتح تيميزقار، ثم أماكن بانات الأخرى، التى يجرى على الفور تحويلها إلى ولاية عثمانية. ومواصلة لزحفهما عبر المجر، يستوليان على زولنوك، إلا أنهما يحاصران دون طائل موقع إيجير، فى شمالى البلاد.

وفى الشرق، كان طهماسب قد أرسل جيشاً للاستيلاء على حصون الضفة الشمالية لبحيرة فان. ورداً على ذلك، يخرج سليمان من اسطنبول فى عام ١٥٥٣ لخوض «حملته السنية» الثانية عشرة، وهى الثالثة والأخيرة ضد إيران. وقد تميزت هذه الحملة بمأساة عائلية. فبعد نزوله على إلحاح حورم سلطان، الحريصة على أن يرتقى ابنها سليم العرش بدلاً من الأمير الوارث مصطفى، المولود من أم أخرى، يشتبه السلطان فى تأمر هذا الأخير ويأمر بإعدامه عند ذهابه لتوديعه على الطريق. أما الابن الأصغر لسليمان، چيهانچير، فهو يموت بعد ذلك بعدة أسابيع، خلال قضاء الشتاء فى حلب. ولا يبقى على قيد الحياة غير سليم، الوارث اعتباراً من الآن، وشقيقه بايزيد. والحال أن هذا الأخير، الخائف على حياته، يهرب إلى إيران حيث ينتهى الشاه، تحت ضغوط من السلطان، إلى الأمر بإعدامه هو وأبنائه الأربعة فى عام ١٥٦١.

ولا تقود حملة ١٥٥٣ - ١١٥٤ الجيش العثمانى إلى ما وراء ناخچيقان، على الأراكس. ويأخذ طريق العودة عندما يصل رسل طهماسب حاملين مقترحات صلح. وتؤدى المفاوضات إلى عقد معاهدة أماسيا (٢٩ مايو ١٥٥٥) التى تكرر الوضع القائم على الأرض، أى مجمل الفتوحات العثمانية فى الشرق منذ عام ١٥١٤.

كما يصل إلى آماسيا سفراء فرديناند، ومن بينهم بوسبيك الشهير، لرغبته هو الآخر فى التفاوض على صلح، ولا يوافق الباب (العالى) إلا على هدنة وتبدأ الأعمال الحربية من جديد فى عام ١٥٥٦. وسوف يقوم العثمانيون بلا طائل بحصار زيچيتقار، لكنهم سوف ينجحون على الرغم من ذلك فى الاستيلاء على موقع تاتا فى عام ١٥٥٨. وفى تلك الأثناء، تستمر المحادثات الدبلوماسية فى اسطنبول. وتلوم حتى عام ١٥٦٢ حيث جرى توقيع معاهدة يتخلى بموجبها فرديناند عن دعاويه بشأن ترانسلفانيا ويقبل من جديد دفع الجزية للباب (العالى).

وقد تميز الأميرال الكبير پيال باشا فى عام ١٥٦٠ باسترداده من الأسبان جزيرة چيربا. وفى عام ١٥٦٥، على رأس أسطول من ١٨١ سفينة شراعية، ينزل فى مالطة أكثر من ٢٥٠٠٠ رجل، تعززهم على الفور قوات الرئيس تورجوت بك طرابلس منذ انتزاعه المكان من الفرسان فى عام ١٥٥١. وقد استمر حصار مالطة التاريخى أكثر من ثلاثة شهور، من ٢٠ مايو إلى ١١ سبتمبر. وسوف يؤدى صمود المدافعين ووصول أسطول نجدة تابع لنابولى إلى دفع العثمانيين فى نهاية الأمر إلى الرحيل. وسوف يثار پيال باشا من هذا الفشل بالاستيلاء، فى السنة التالية، على جزيرة شيو، آخر ممتلكات جنوه فى الأرخبيل.

وسرعان ما سوف تسوى أمور المجر مع وصول خصمين جديدين إلى السلطة: الإمبراطور ماكسميليان الثانى، خليفة أبيه فرديناند، فى عام ١٥٦٤، ومحمد باشا سوكوالو، الصدر الأعظم منذ عام ١٥٦٥، وهو منصب سوف يحتفظ به فى ظل ثلاثة سلاطين، على مدار أكثر من أربع عشرة سنة. وسوف تؤدى حوادث حدودية والتوقف عن دفع الجزية من جانب النمسا إلى نشوب حرب جديدة. ويغادر سليمان اسطنبول فى أول مايو ١٥٦٦ لخوض «حملته السنوية» الثالثة عشر والأخيرة، والتى سوف تقوده إلى أسوار زيچيتقار. وبعد شهر من الحصار، يتم الاستيلاء على الموقع فى ٨ سبتمبر. وقبل ذلك بيومين، يموت

سليمان، العجوز والمريض، فى خيمته، ويجرى تكتم الخبر حتى يتسنى لأبنة سليم الوصول إلى اسطنبول وضمان الاستحواذ على السلطة.

هن سليم الثانى (١٥٦٦ - ١٥٧٤) إلى محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣)

ترك سليم الثانى فى التاريخ العثمانى ذكرى عاهل غير كفء يشكل خاص. وقد ترتب على ذلك قدر من النتائج الخطيرة لأن محمد باشا سوكوالو، من حيث الجوهر، هو الذى كان يصرف شئون الإمبراطورية، وهو يتوصل بوجه عام إلى الحد من الآثار المزعجة المترتبة على مبادرات السلطان ومحاسبيه. والواقع أن هذا الإنكشارى، المنحدر من أصل اسكلافونى نبيل، كان قد اجتاز، بفضل كفايته، جميع مدارج الهيراركية العسكرية والمدنية. وهذا الرجل، الذى يبلغ الستين من العمر، النشيط، زوج اسمهان سلطانة - ابنة العاهل الجديد، طويل القامة، الوقور والرزين، سوف يتكشف عن خادم جليل للدولة يفسر عمله، المتواصل على مدار فترة طويلة بشكل غير عادى، عدم حدوث قطيعة محسوسة بين عصر سليمان وعصر خلفائه الأقل موهبة.

بعد موت سليمان وعودة الجيش الإمبراطورى إلى اسطنبول، تستأنف القوات العثمانية لروميليا الأعمال الحربية ضد النمساويين بحظوظ متباينة. وفى نهاية الأمر، يصل سفراء ماكسميليان للتعامل مع الباب (العالى) ويتم فى أدرنه، فى ١٧ فبراير ١٥٦٨، عقد صلح مدته ثمانية أعوام.

وتتميز السنوات التالية بعمليات مختلفة توطد مواقع العثمانيين فى اليمن (١٥٦٨ - ١٥٦٩)، كما تتميز بالمشروع المدهش الخاص بحفر قناة يقصد بها ربط الدون بالفولجا وتسهيل نقل القوات من أجل انتزاع استراخان من إيغان الرهيب. لكن هذا المشروع الطموح لم يتسن استكماله.

والحدث الأول الذى سوف يميز عهد سليم الثانى هو بالدرجة الأولى فتح قبرص، الذى يبدو أن السلطان قد جعل منه مسألة شخصية. وكان من السهل العثور على أسباب للشكوى، تبرر، على الرغم من تحفظات الصدر الأعظم، إرسال أسطول من ٣٦٠ سفينة شراعية وقوات كبيرة. وكان العثمانيون يتمتعون بتفوق ساحق من حيث عدد الرجال ومن حيث الإمكانيات، لكن مصطفى باشا لالا احتاج إلى أكثر من سنة حتى يتمكن من القضاء على مقاومة البنادقة فى قاما جوستا، التى لا تستسلم إلا فى أول أغسطس ١٥٧١. على أن هذا الفتح العثمانى الجديد قد قوبل بالسخط العام فى أوروبا.

وعلى الرغم من محاولات محمد باشا سوكولو الرامية إلى حث البنادقة على البقاء فى قبرص، فإن هؤلاء الأخيرين سوف يعقدون حلفاً هجومياً ودفاعياً مع البابا بيوس الخامس وأسبانيا. وفى خريف عام ١٥٧١، يقف دون خوان النمساوى، الإبن غير الشرعى لشارل الخامس، على رأس أسطول مشترك من أكثر من ٢٠٠ سفينة شراعية. وفى ليبانت، فإن الإmirال العثمانى الكبير على باشا مؤذّن زاده، الذى يحوز قوات أكثر تفوقاً بشكل محسوس، يقبل بسرعة بالغة خوض المعركة. وفى ٧ أكتوبر ١٥٧١، تدور رحى أكبر معركة بحرية فى القرن. وتنتهى بالدمار شبه الكامل للأسطول العثمانى. والواقع أن آثارها سوف تكون شبه معدومة إلى حد ما. فمن جهة، يتم توقيع الصلح مع البندقية فى عام ١٥٧٣، مكرساً فتح قبرص، ومن جهة أخرى، سوف يعاد بناء القوة البحرية العثمانية بعد الكارثة وفى عام ١٥٧٤، سوف تسمح بالانتزاع النهائى لتونس من الأسبان.

وأثر موت سليم الثانى، فى عام ١٥٧٤، يخلفه ابنه مراد الثالث الذى لا يهتم بالمرّة بتصريف الأمور، شأنه فى ذلك شأن محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣). وقد تميز عهدا هذين العاهلين الباهتين بانعدام استقرار عظيم للمسئوليات الوزارية: فبعد محمد باشا سوكولو، الذى اغتاله متعصب فى عام ١٥٧٩، سوف يتم تغيير المتولين لمنصب الصدر الأعظم ثلاثة وعشرين مرة، فى حين أن هيمنة حاشية

السلطان على الشئون العامة، خاصة هيمنة السلطانات الأمهات (الوالدات)، سوف تتعاضم. والواقع أن عمل النزيه سوكوللو قد نجح في إبقاء العظمة التي تمتعت بها الإمبراطورية في زمن سليمان قائمة في ظل سليم الثاني. أما السلطان الجديد، صهره، فقد كان ألعوبة في أيدي محاسيبه واختزل بدرجة كبيرة هامش المناورة الذي كان يتمتع به. ومع اختفاء سوكوللو، تظهر الإمارات الأولى للانحطاط: الفساد على جميع مستويات الجهاز الإداري والعسكري، والذي يجر إلى حركات اجتماعية سوف تؤدي، في أواخر القرن، إلى زعزعة الأناضول بدرجة عميقة.

وكانت العداوة قد تعاظمت منذ وقت طويل في صفوف الجيش بين الأشخاص المنحدرين من الديفشمرة (تجنيد الفتیان غير المسلمين، بهدف أن يخدموا، على سبيل المثال، في قوة الإنكشارية، والذين يحتكرون في نهاية الأمر تولى أعلى المناصب في جهاز الدولة) و السباهيين. والواقع أن سخط هؤلاء الجنود الذين كانوا يحصلون على مكافآت على شكل انتفاعات بأراض لم تعد إيراداتها تسمح لهم بمواجهة آثار أزمة اقتصادية عامة، ينتهي، بدعم من الأوساط الدينية، إلى إثارة القلاقل، في عام ١٦٠٣، في العاصمة نفسها. وينحاز السلطان إلى صف الإنكشارية الذين يهرب خصومهم، المهزومون، إلى الأناضول للانضمام إلى فرق الساخطين الجلاليين. وسوف تترتب على ذلك عقود من الانعدام الدائم للأمن وأحياناً من تمردات تتميز بعنف بالغ، خاصة في عام ١٦٠٨.

وفي الخارج، تتميز أواخر القرن السادس عشر بحرب طويلة مع إيران (١٥٧٦ - ١٥٩٠). ومن جراء القلاقل التي تلت موت طهماسب، تقود هذه الحرب في البداية إلى نجاحات مثيرة: فجيورجيا وأذربيجان سوف تصبحان ولايتين من ولايات الإمبراطورية، وسوف يجرى إنشاء أسطول عثماني في بحر قزوين. لكن الشاه عباس يسترد هذه الأراضي في ١٦٠٣ - ١٦٠٤. وسوف يتجه إلى جعل إيران الصفوية واحدة من القوى العظمى في المنطقة وإلى رد قوات السلطان إلى حدود عام ١٥٧٦.

وعلى الحدود الأوروبية، سوف تؤدي غارات الأكيينجي العثمانيين فى الأراضى النمساوية وغارات الأوسكوك المسيحيين فى الأراضى العثمانية إلى إستثارة ردود أفعال أوسع نطاقاً من جانب القوات النظامية لكل من المعسكرين. وفى عام ١٥٩٢، شهد رد فعل العثمانيين اتساعاً هائلاً بحيث أن الإمبراطور رودOLF الثانى سوف يتخلى عن تجديد العمل بمعاهدة الصلح، وسوف ينجح، انتقاماً من ذلك، فى إلحاق الهزيمة بجيش عثمانى فى سيسيك (١٥٩٣). وهكذا تبدأ حرب سوف تدوم ثلاث عشرة سنة وتجر إليها شركاء آخرين، من بينهم فالاشيا التى سوف تنمرّد ضد السلطان، ثم مولداقيا. ويتولى محمد الثالث قيادة حملة سوف تؤدي، فى عام ١٥٩٦، إلى الاستيلاء على ايجير (ايرلاو)، القلعة المسيطرة على خطوط المواصلات بين الأراضى النمساوية والإمارات الواقعة على نهر الدانوب. ومنذ ذلك الحين، وإن لم يكن دون صعوبات، سوف يتطور الموقف لصالح العثمانيين. ولما كانت السنوات الطويلة للحرب على هذه الجبهة قد أثرت بشكل بالغ على الموقف المالى للإمبراطورية، ولما كان النضال فى الشرق ضد الصفويين يندّر بالتفجر من جديد، فإن السلطان الشاب أحمد الأول لن يثير مصاعب تذكر حين يعرض النمساويون عليه التفاوض.

ويرمز الصلح الموقع فى زيتفاتوروك، فى ١١ نوفمبر ١٦٠٦، إلى تطور مثير فى العلاقات بين الدولتين، إذ يقبل العاهل العثمانى للمرة الأولى التعامل على قدم المساواة، دون أن يعود إلى مطالبة الطرف المقابل له لا بجزية ولا باعتراف بالسيادة عليه. وسوف يجرى تأكيد الحدود السابقة على الحرب كما سوف يستعيد الباب (العالى) سلطته على الولايات الثلاث الواقعة على نهر الدانوب.

ترمز عهد سليم الأول وسليمان الأول وسليم الثانى إلى أوج التوسع العثمانى أكان ذلك فى أوروبا البلقانية أو الوسطى أم فى البحر المتوسط أم فى الشرق

الأدنى. أما هزيمة ليپانت، التى يحتفل بها احتفالاً بالغ النشوة فى الغرب المسيحى، فهى لا تشكل بالنسبة للعثمانيين غير حدث عابر سرعان ما يتلاشى. لكنه أيضاً علامة على عدم تكيف بعض أعيان الإمبراطورية مع تصور سياسى خارج - عثمانى - خاصة فى شئون البحر المتوسط - وهو عدم تكيف يعبر عن نفسه من خلال اختيار شخصيات عديمة الكفاءة أو عديمة المسئولية: فالإمبراطورية تحيا دائماً فى مفهوم تفوق لا يناقش، تثبته النجاحات المحرزة منذ أكثر من قرن.

وإذا كان سليم الأول وسليمان الأول ينكبان على قيادة حملات عسكرية، فذلك، بلا جدال، من منظور أن وجودهما يبدو لهما ضرورياً لنجاح هذه الأخيرة. وتدل كثرة هذه الحملات على إرادة الفتح، المستندة إلى إمكانيات تقنية عسكرية ممتازة وإلى ضغط دبلوماسى، بل وسيكولوجى أو دينى، تعتبر آثاره واضحة. وهذه الفتوحات مثيرة: ويمكن تفسيرها جزئياً إما بضعف، أو بانقسامات الخصوم. على أنها ليست غير مظهر للإمبراطورية، نتيجة لتنظيم داخلى وإدارة جرى توطيدها شيئاً فشيئاً ومنحاً الدولة العثمانية هياكل راسخة البنيان، تكمن فى أساس جبروتها نفسه: فالقرن السادس عشر ليس مجرد قرن فتوحات. ولذا فمن المناسب أن نضع فى الصدارة ما صنع فى ذلك العصر عظمة الإمبراطورية العثمانية: تنظيم الدولة. وليس من باب الصدفة أن الأتراك قد لقبوا سليمان الأول، الذى يسمى فى الغرب بسليمان «الأكبر»، بالقانونى: «المشرع».

الفصل السادس

الإمبراطورية فى عظمتها (القرن السادس عشر)

بقلم : جيل فينشتاين

لاشك أن سليمان الأول - سليماننا الأكبر - هو أشهر سلاطين السلالة الحاكمة العثمانية، والوحيد الذى يضم عموماً إلى كبرى شخصيات التاريخ العالمى. وينطوى ذلك على شىء من عدم الإنصاف لأن عديدين من أسلافه لم يكونوا أقل عظمة منه وقد أسهموا على الأقل قدر إسهامه فى بناء الإمبراطورية الهائلة التى ورثها. وعلاوة على ذلك، فإلى جانب العديدين من الأفراد القافهين أو المختلين بالفعل، كان بين خلفائه عدد من الشخصيات الهامة أيضاً. ويبقى أن عهده، المثير من حيث مدته (١٥٢٠ - ١٥٦٦)، يتطابق بوجه عام مع المرحلة الأكثر روعة فى مراحل التاريخ العثمانى الطويل: ففى زمنه وحتى أيامنا، كان، بالنسبة للغرب كما بالنسبة للشرق، رمز عظمة كان هو المستفيد منها كما كان هو صانعها.

إلا أنه لابد من التأكيد على أن الشخصية الخاصة لـ «الأكبر» - أول «المشرع» (القانونى)، إذا ما استخدمنا النعت الذى يسبغه عليه التراث العثمانى - لم تكن أدنى من الدور الذى احتفظ التاريخ لها به. فالرجل الطويل النحيف، عديم التناسق، وإن كانت جبهته شامخة وأنفه كأنف النسر وعيناه سوداوين واسعتين، كان يوحى، عبر مظهره الجسمانى وسلوكه المتميز بالعظمة، بصورة تليق بملك بالغ القوة. وعلى الرغم من أن المراقبين الغربيين كانوا بشكل قبلى قليلى الحماس لهذا العاهل الكافر الذى كانت لديهم كل المبررات للخوف منه، فإنهم قد أجمعوا مع ذلك على الاعتراف بعظمته. ولم يتخلفوا عن التذكير ببعض جوانب الضعف وعدد من

الجرائم التي لوثت هذه الحياة: خضوع بالغ في شبابه لمحبوبه، ابراهيم باشا، ثم لجاريته الجميلة روكسلان، التي تزوجها؛ قتل اثنين من اخوته باسم تطبيق لا يرحم لمبدأ الدولة. لكن هذه الجوانب السلبية ليست كافية لإهدار السمعة الرفيعة لهذا العاهل: سمعة رجل حكيم يتميز بسمو أخلاقى استثنائى، ومخلص لتعهداته، وفاضل فى حياته الخاصة، متفقه ومتحمس بشكل رائع فى أمور الدين. ومع العمر، يتحول الورع والتمسك بالفضيلة عنده إلى التقشف الأكثر صرامة، فى حين أن صلابة الشخصية تتأخم لا مبالاة واضحة بكل تقلبات القدر.

وفى ظل حكم هذه الشخصية الصارمة والنبيلة، فإن الفتوحات الحاسمة، المحققة فى الشرق الأوسط على يد أبيه سليم الأول قبل وقت قصير من موته، سوف يجرى الحفاظ على تكاملها بشكل حاسم، ثم سوف تؤدى سلسلة كاملة من الاستحواذات الجديدة إلى استكمال توسيع الأراضى العثمانية على مختلف حدودها البرية والبحرية. وعندئذ تصل الإمبراطورية من حيث الجوهر إلى الحدود القصوى لتوسيعها: فالإضافات اللاحقة إليها لن تشكل غير تعديلات (قبرص وكريت) أو اندفاعات عابرة، فى حين أن الجذر، خلافاً لذلك، سوف يبدأ فى التحرك فى أواخر القرن السابع عشر. ومنذ الشطر الثانى لعهد سليمان، فإن الطابع الجديد الذى تميز به الزحف العثمانى، أكان ذلك فى مواجهة آل هابسبورج أو فى مواجهة الصفويين، لم يعد مجرد استيلاء بشكل دائم على ولايات بأكملها، ناهيك عن ممالك، بل الفوز خطوة خطوة ببضع قلاع عسيرة على الفتح، مما يوضح تماماً أن هذا الزحف قد وصل إلى حدوده.

ومن حيث ما يبدو بوصفه شكلها الأمثل، فمما لا جدال فيه أن الإمبراطورية العثمانية تستحق أن توضع فى مصاف أوسع الكيانات السياسية التى عرفها التاريخ العالمى، لكنها، بطبيعة الحال، أكثر شبهاً بالإمبراطورية البيزنطية: ليس بالمخلفات المتواضعة التى تبقّت من هذه الإمبراطورية التى حاربتها لكى تصبح الوريث المباشر لها، وإنما بالإمبراطورية الرومانية الشرقية فى أوجها، فى ظل

حكم چوستينيان. فهي تستولى تقريباً على أراضيها، تلك «المنطقة الوسطى» للعالم القديم، إذا ما استخدمنا تعبير ديميتري كيتسيكيس، الواقعة بين الشرق الأقصى وأوروبا الغربية، والتي تعيد لها، بعد عشرة قرون، وحدة سياسية تتميز بالحيوية.

ولكى نعطي فكرة ملموسة أكثر عن البنيان الكلى الذى تكون بهذا الشكل، لابد من الإشارة إلى البلدان التى جرى ضمها، عبر أساليب مختلفة، كلياً أو جزئياً، بأسمائها المعاصرة: فى أوروبا: المجر، رومانيا، بلغاريا، يوغوسلافيا، البانيا، اليونان، بيسارابيا، أوكرانيا، القرم؛ فى آسيا: تركيا، العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، واجهة شبه الجزيرة العربية على البحر الأحمر، اليمن الشمالى وعدن؛ فى إفريقيا: مصر، ساحل السودان واثيوبيا، ليبيا، تونس، الجزائر. والمجال البحرى لهذه الإمبراطورية الواقعة فى ملتقى ثلاث قارات يشمل من ثم الحوض الشرقى للبحر المتوسط (بما فى ذلك الجزء الشرقى للبحر الأدرياتى والبحر الأيونى)، جنوب الحوض الغربى حتى حدود المغرب، مجمل البحر الأسود وشبه مجمل البحر الأحمر - «بحيرتين عثمانيتين» - جنوب غربى الخليج العربى - الفارسى. ولا يمكن حساب عدد السكان المنتشرين فى كل هذه البقاع حساباً دقيقاً، إلا أنه يقدر عموماً بنحو ٢٢ مليون نسمة فى منتصف القرن، وهو ما يشكل درجة عظيمة ملحوظة بالنسبة لذلك العصر، حيث تميز القرن السادس عشر هنا، كما فى بقية عالم البحر المتوسط، بتوسع ديموجرافى بالغ.

وفى الوقت نفسه، فإن عهد سليمان يرمز إلى نوع من عصر كلاسيكى بالنسبة للمؤسسات التى تصوغ التنظيم المحدد للإمبراطورية فى المجالات الاجتماعية والسياسية والإدارية والإقتصادية: فهذه المؤسسات التى صيغت فى ظل العهود السابقة، تبلغ عندئذ مرحلة نضوجها وتترابط فى كل متماسك يكفل القوة والاستقرار للدولة. ومن ثم فهذه هى اللحظة الممتازة لرسم لوحة لأسلوب العمل الداخلى للإمبراطورية. على أنه لا يجب المبالغة فى إضفاء صفات المثالية

على هذه المرحلة، مثلما فعل كتاب القرون التالية لها بردهم جميع المساويء التى ظهرت بعد ذلك إلى التخلّى عن القواعد التى أرساها السلطان المشرع الأكبر. فالواقع أن الجهان، منذ عهده، عرف عدداً من الخيبات وكان بالإمكان بالفعل رصد مؤشرات على بعض أشكال الانحطاط التى سوف تحدث فى المستقبل.

لكن ذلك لا يقلل من واقع أن الإمبراطورية تبلغ أوج قوتها عن طريق فعالية تنظيمها ووفرة ثرواتها التى لا تقف المنافسة الغربية بعد فى تهديدها تهديداً حقيقياً. وهى تفرض نفسها على المسرح الدولى فى وجه عالم إسلامى سنى يعترف بصدارتها، كما فى وجه أوروبا غربية أثار الرينسانس حماسها لكنها مصابة بالضعف من جراء انقساماتها السياسية والدينية. والحال أن بوسبيك، سفير فرديناند الهابسبورجى لدى السلطان، مقتنعاً بجبروت الخصم التركى وحريصاً على تبرير سياسة سيده الحذرة، يصف الوضع بشكل ممتاز: «إن سليمان يبرز أمامنا بكل الرهبة المستمدة من نجاحاته الخاصة ونجاحات أسلافه [...] وهو على رأس جيش مجهز بفضل موارد ممالك عديدة. ومن القارات الثلاث التى تتقاسم نصف الكرة الأرضية الشرقى الذى نحن فيه، تسهم كل قارة بنصيبها فى إنزال الدمار بنا. وشأنه فى ذلك شأن صاعقة، فإنه يضرب ويسحق ويمحق كل ما فى طريقه».

وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية تؤكد نفسها عندئذ بوصفها القوة العالمية الأولى، فإن عصر سليمان يبدو فى الوقت نفسه بوصفه أحد أروع عصور الحضارة العثمانية فى مجالات الفنون والعلوم والآداب: فعلى هذا الصعيد أيضاً، يمكن الحديث عن مرحلة كلاسيكية، وفى هذه الثقافة البلاطية بشكل بارز، يبرز أيضاً التأثير الشخصى للسلطان كمشجع للفنون والعلوم والآداب، بل وكملهم مباشر لها. ومن جهتهم، سوف يتأثر الرحالة الأوروبيون على نحو خاص ببهاء الاحتفالات الرسمية حيث تتلأأ الملابس الثمينة والحلى والسروج الفاخرة للجياد. وهم يقدرّون عبر هذا التراكم للثروات عظمة «التركى الأكبر».

حكم الإمبراطورية

هذه الدولة فى أوجها هى نقيض دولة قومية: فهى، بالأحرى، إمبراطورية تجمع عناصر هجينة دون أن تسعى إلى صهرها فى قالب واحد. وتتميز الأراضى بأحوال طبيعية جد متباينة وتتميز الشعوب بتعدد الأعراق: أتراك، تتر، عرب، فرس، أكراذ، تزيجان، بربر، أقباط، يونانيون، أرمن، سلاف، البانيون، رومانيون، مجريون ... وتتجاوز هناك ديانات عديدة: فالإسلام يُمثلُ هناك بشكل غالب من خلال شكله السنى، لكن الشيعة ومختلف المعتقدات المهرطقة، فى إطار الطرق الصوفية، سواء تسامحت الدولة معها أم لا، ليست غائبة عنه؛ وإذا كانت مدرسة أبى حنيفة توجد رسمياً فى قلب الإمبراطورية، فإن المدارس الفقهية الأخرى يتم الاعتراف بها فى المحيط. وتظهر المسيحية تحت أشكال مختلفة: المسيحية اليونانية الأرثوذكسية، المسيحية الأرمنية، المسيحية الكاثوليكية، المسيحية التى تذهب إلى وحدة طبيعة المسيح .. وتشمل اليهودية الطوائف الرومانية والقرائية والسيفارادية والأشكنازية.

لكن رعايا السكان الذين يتميزون بتباينات عرقية ودينية، يتميزون أيضاً وبدرجة أعلى بتباينات من حيث مختلف وظائفهم. وفى هذا الصدد، فإن التمييز الرسمى بين العسكر - وهم فئة تشمل الجنود بالمعنى الفعلى للمصطلح وتشمل بدرجة أعم جميع خدم الدولة المستثنين، فى مقابل خدماتهم، من دفع الضرائب - و، من جهة أخرى، الرعايا - جميع المنتجين الذين يدعمون الدولة عن طريق مدفوعات ضريبية عن عملهم - من منظور حقوقى وإيديولوجى بأكثر مما هو من منظور سوسيولوجى: والواقع أنه يهيمن على مجال واسع متباين من أنواع النشاط وأساليب الحياة التى تتطابق معها. وبهذا المعنى، يجب التمييز بين أشباه البدو الجبليين الذين يذهبون بشكل تناوبى إلى مراعيهم الشتائية والصيفية، وعمال الغابات، وجماعات البدو الضخمة فى الصحارى الحارة وفى البرارى الباردة

والفلاحين المتباينين بحسب أساليب زراعاتهم، وصائدى أسماك الأنهار العظيمة والبحيرات والسواحل البحرية، والجماعات السكانية الحضرية المؤلفة من تجار وحرفيين وكتبة وإداريين وجنود، وقساوسة أو دراويش الطوائف الدينية: فما أكثر الأنواع الاجتماعية التى تتوزع الجماعات السكانية للإمبراطورية عليها.

ثم إن ولايات السلطان تتألف من بلدان، لكل منها تراثه التاريخى المختلف، دخلت، منذ وقت بعيد إلى هذا الحد أو ذاك، تحت سيطرة الهلال وتتميز علاوة على ذلك فى الإطار العثمانى بأوضاع قانونية متباينة، تتراوح بين احتواء كامل وتبعية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال. وبحكم منطق إمبراطورى بالفعل، فإن سليمان لا يمحو من ألقابه تنوع الممالك الموحدة تحت صولجانه. فهو على العكس من ذلك، يبرز تفاصيله بافتخار - بتوسيعه إلى حد ما لقائمة الأشكال الفعلية لسيطرته، حين يأمر بأن تنعكس على تاجه المكانة الممنوحة لكل منها: لقد أمر بأن يكتب، بهذا التنوع أو ذاك، كتمهيد لرسائله الرسمية: «أنا السلطان وباديشاه البحر المتوسط والبحر الأسود ورومىليا والأناضول وبلاد الروم وكرمان وبلاد نو القادر وديار بكر وكردستان وأزيربيجان وفارس ودمشق وحلب ومصر والقدس الشريف ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجميع بلاد العرب واليمن وجده وأرض التتر إلى جانب العديد من البلدان الأخرى التى غلبها جبروت سيوف أسلافى الأمجاد وأجدادى الأكرمين، ناهيك عن عدد هائل من الأمصار التى فتحتها بحسامى الوضاء...».

لكن السلطان لا يقف على رأس مجرد مجموع ممالك: فالكلى يتجاوز الأجزاء ليشكل إمبراطورية محددة، لا يمكن تعريفها إلا بأنها «الإمبراطورية التركية». فلاشك فى أن الأتراك يمثلون عنصراً سكانياً هاماً، خاصة فى آسيا الصغرى، والسلالة الحاكمة نفسها من أرومة تركية جزئياً؛ ولاشك أيضاً فى أن اللغة الرسمية شكل من التركية، حتى وإن كانت هذه «اللهجة العثمانية»، إذا

ما استخدمنا مصطلحات چان دينى، مشحونة بالعربية وبالفارسية. لكن القيادة العليا للجيش والإدارة، كما سوف نرى، هى فى الواقع أكثر كوزومبوليتية. فالسلطين لا يهتمون كثيراً بنقاء عرقى ما إلى درجة أنهم يتخذون، لضمان أن تكون لهم ذرية، جوارى من كل أصل. وهذه الذهنية، الغربية عن كل فكرة حديثة عن العرق والأمة، تصدم المعاصرين مثل غوليوم پوستيل: إذ يذكر هذا الأخير فى عمل يرجع إلى عام ١٥٦٠: «أن الأتراك، بين جميع الشعوب الموجودة الآن فى العالم، قد أصبح اسمهم مقيتاً إلى هذا الحد، بحيث أنه لا الأمير ولا الفرد العادى يستخدمانه فيما يتعلق بالأعمال العامة: فليس هناك ما هو أكثر إهانة من أن يسمى المرء تركياً، بحيث أن كثيرين قد رصدوا أن كلمة تركى لها وقع كلمة «وضيع».

ولتكوين فكرة أكثر دقة عن تصور السلطان لسيطرته الخاصة، يجب الرجوع إلى الصيغ الأولى لألقابه، والسابقة على الصيغ التى أوردناها بالفعل: فهو يعطى نفسه - وهنا أيضاً بهذا التنويع أو ذاك: «سلطان سلاطين الشرق والغرب، قىل الأقيال، موزع التيجان على ملوك المعمورة، ظل الله على الأرض...». وهذا يعنى أنه، إلى جانب الأراضى المختلفة الواقعة من الناحية الفعلية تحت سلطته، إنما يطالب بالصدارة على جميع الملوك الآخرين، بسيطرة عالمية يشاؤها الله. وهنا يتداخل التراثان الإمبراطوريان لروما وللإسلام. والواقع أن فتح القسطنطينية، العاصمة الجديدة للإمبراطورية الرومانية منذ كونستانتين، كان قد جعل من محمد الثانى الوريث الشرعى للأباطرة الرومان ولنزعتهم الرامية إلى الملكية العالمية. والحال أن المتعلمين البيزنطيين الملتفين حوله والإيطاليين نوى النزعة الإنسانية الموجودين فى حاشية الفاتح قد شجعوه فى هذا الاتجاه. ومن هنا السخرية التى يبدىها سليمان عبر رسائله أو أقوال المتحدثين بلسانه تجاه المطالبات الهابسبورجية بلقبى إمبراطور وقيصر. ففى نظره، لم يكن شارل الخامس غير «ملك أسبانيا» ولم يكن شقيقه فرديناند غير «ملك فيينا» أو ملك «التشيك».

وبعد فتح القسطنطينية، فإن فتوحات سليم الأول الشرقية، التي استكملتها فتوحات سليمان، قد رمزت إلى تحول في تطور الإمبراطورية: فالعثمانيون، الذين تم صعودهم على هامش العالم الإسلامي الكلاسيكي، يتوصلون إلى الاستحواذ على أراضى الإسلام القديمة هذه وإلى فرض هيمنتهم هناك على جميع الملوك المسلمين في زمانهم، وبانتصاره على السلاطين المماليك، انتزع سليم دورهم وشرف «خادم الحرمين الشريفين» الذي يجعل منه حامياً للحج والطرق التي تؤدي إليه. وقد تأكدت السلطة على الأماكن المقدسة والحجاز، والناجمة عن هذه الوظيفة، عن طريق خضوع سكان جده وشريف مكة، المهديين بالتقدم البرتغالي في البحر الأحمر، للعثمانيين. والواقع أن المطالبة بلقب الخليفة التي كان العثمانيون الأوائل، شأنهم في ذلك شأن عدد من أمثالهم، قد تمسكوا بها، والتي كانت حتى ذلك الحين دون أهمية كبيرة، إنما تكتسب من الآن فصاعداً انسجاماً جديداً: فقد وحدوا تحت صولجانهم جميع مدن الإسلام المقدسة: مكة، المدينة، القدس، التي سوف يضيف سليمان إليها بغداد ومقدسات كربلاء والنجف، وقد وضعوا في قصرهم في اسطنبول مخلفات النبي المنقولة من القاهرة؛ وأحرزوا في الجهاد ضد الكفار نجاحات لا مثيل لها: فما أكثر علامات التفضيل الإلهي لهذه السلالة الحاكمة ومبررات مطالبتها بالخلافة.

وهكذا فلم يكن سليمان بحاجة إلى الانتساب إلى النبي بأواصر الدم ولا حتى إلى التذرع بتنازل الخليفة العباسي الأخير في القاهرة عن حقوقه لسليم وذريته - فهذا التقليد سوف يصاغ فيما بعد بوقت طويل، عندما يسعى العثمانيون في القرن الثامن عشر إلى الذود عن شرعيتهم ضد الوهابيين أو في وجه اعتداءات أوروبا المسيحية، حتى يستشعر بشكل كامل أنه خليفة «أمراء المؤمنين» بلا منازع؛ حتى يقتنع بصحة هذه الكلمات التي وجهها إليه شريف مكة: «إنكم اسمي منا ومن جميع سلاطين الإسلام، لأنكم فتحتم بلاداً تخص الأوروبيين وأمثالهم». وتتوحد إمبراطوريته توحداً كاملاً مع إمبراطورية الإسلام، وبهذه الصفة، فإنها

مدعوة إلى احتواء العالم كله، بقدر اختزال «دار الحرب» لحساب «دار الإسلام». وسليمان هو پاديشاه الإسلام، كما أن جيوشه هي «قوات الإسلام المندورة للنصر». وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعنى أن رعاياه يعتبرون أو يجب أن يصبحوا مسلمين: ذلك أن المسيحيين واليهود يظلون عديدين فى مجمل إمبراطوريته، بل إنهم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من سكان روميليا. والوضعية القانونية المخصصة لهم هي الوضعية التى ارتأها لهم القانون القرأنى، الشريعة: التى تعترف لهؤلاء الذميين بمكان فى الدولة، وبحق ممارسة ديانتهم بحرية، لكنها تبقينهم فى معزل معين بالقياس إلى المؤمنى الحقيقيين وتفرض عليهم دفع ضريبة رأس اسمها الجزية أو الخراج، بما يرمز إلى خضوعهم للسيطرة الإسلامية.

وإلى جانب هذين التراثين الإمبراطوريين، الرومانى والإسلامى، يكمن مفهوم ثالث فى مصادر التصور السياسى العثمانى: هو مفهوم شعوب البرارى التى انحدر منها إرطغرول وذووه، أسلاف السلالة الحاكمة الأوغوز. ويجب أن نربط بهذا التيار المبدأ، ذى المصدر القبلى، الذى يذهب إلى أنه، بين جميع الأسس الممكنة لشرعية العاهل، فإن الانتماء إلى «عشيرة مقدسة» هو ما يميز العاهل. والأمر كذلك، مثلاً، بحيث أنه فى إمبراطورية المغول، فى ظل تقلباتها المتعاقبة، لا تكف الشرعية أبداً عن الارتباط على وجه الحصر بمختلف فروع أخلاف چنكيز خان. وبحكم هذا الواقع، فإن وجود الإمبراطورية لا ينفصل عن وجود السلالة الحاكمة. وهذه القاعدة الأساسية تحدد طبيعة وكذلك تقلبات النظام الوراثى العثمانى.

مشكلة الوراثة

من حيث المبدأ، يعتبر جميع الأخلاف مطالبين شرعيين ممكنين بالعرش. إلا أنه، عندما تسود أولوية الكبار القبلية، فإن العضو الأكبر سناً فى السلالة السائدة هو الذى يدعى إلى الوراثة. والواقع أن عثمان، عن طريق عمل تأسيسى، قد خرج

على هذه الممارسة، باغتياله عمه دوندار لى يكفل لنفسه خلافة أبيه. ونتيجة لذلك، خلال مجمل فترة الصعود العثماني، فقد جرى قصر المنافسة على أبناء العاهل. لكن واقع عدم وجود أية قاعدة صارمة لإبطال تعادل حقوقهم، عدم وجود مبدأ وراثى بالمعنى الدقيق للمصطلح، كان يشكل، كما أثبتت ذلك عدة حوادث على مدار القرن الخامس عشر، بذرة رهبة للمتاعب، بل ولتحلل الدولة. وفى هذه الظروف، ترسخت لدى الأمراء الذين يرتقون العرش ممارسة القضاء على جميع إخوتهم عن طريق خنقهم. وقد جعل محمد الثانى من هذا الاحتياط قاعدة، «قانون قتل الإخوة» الشهير، الذى جرى إصداره «لصالح الدولة»، بموافقة «أغلبية من العلماء». وعن طريق هذا الإجراء الرهيب، الذى أسهم إسهاماً ضخماً فى الرعب الدائم الذى أثاره النظام العثمانى فى صدور المراقبين الغربيين، كفل العاهل بشكل فعال رسوخ سلطته ورسوخ حقوق ذريته. وربما كان قد استرشد أيضاً بالفكرة - التى تشكل أيضاً مفهوماً تركياً قديماً - التى تذهب إلى أن نجاحه مستمد من مشيئة إلهية لا يفعل غير إستخلاص نتائجها.

ولما كان سليمان هو الإبن الوحيد الباقى لسليم الأول، فقد وجد نفسه معفياً من القيام عند ارتقائه العرش بمهمة الدفن، إلا أنه لم يكن أقل إخلاصاً فيما بعد للمنطق الذى نبعت منه: إذ يقال أنه قد أمر، بعد الاستيلاء على رودس، بقتل أبناء وأحفاد عمه الأكبر، چيم، اللاجئين عند فرسان القديس يوحنا. كما أنه لم يكتف بإصدار الأمر بإعدام ابنه، مصطفى وبايزيد، اللذين تحدى سلطته، فهو قد انقض أيضاً على ذريتهما حتى يبعد هذين الفرعين من المنافسة التالية على الوراثة.

وفى الممارسة العملية، عندما كان عدة أمراء إمبراطوريين (شاه زادات) يجدون أنفسهم فى منافسة، فإن حكم الله، الذى سوف يحسم النتيجة، كانت تهىء له أعمال أبيهم وأعمال المعنيين أنفسهم وأعمال مختلف القوى التى سعوا إلى كسب دعمها. وحتى أواخر القرن السادس عشر على الأقل، كان الشاه زادات فى واقع الأمر شخصيات تتمتع بحدود عام وبموارد خاصة. وكان أبناء وأحفاد

السلطان يحصلون على حكم مقاطعات (سناجق) فى آسيا الصغرى، كانوا يتدربون فيها على إدارة الشئون وعلى القيادة، تحت إشراف مرب، هو اللالا. وكانوا يتمتعون هناك ببلاط صغير ويقوات. وإذا تسنى لهم الحصول على العرش، فإن زمرة الأتباع التى يشكلونها على هذا النحو غالباً ما كانت تصعد إلى أعلى مناصب الإمبراطورية. وكانوا بوجه عام يزينون بالعمائر عواصم مقاطعاتهم، خاصة المساجد المقامة باسم الأميرة التى أنجبته. وهكذا فإن سليمان، بعد أن كان على مدار ثلاث سنوات والياً على كافا، فى القرم، فى عهد جده، قد انتقل، عند إرتقاء أبيه العرش، إلى مانيسا حيث بقى حتى موت هذا الأخير. وكان القرب الجغرافى لولاية كل منهم من اسطنبول عاملاً أساسياً بالنسبة للمطالبين بالعرش، لأن العرش يعود بعد موت أبيهم إلى أول من يصل من بينهم إلى العاصمة. ومن ثم فإن ذلك الذى كان معيناً فى المكان الأقرب كان يخرج محظوظاً.

وأياً كان نفعها التربوى، فإن حكومات المقاطعات هذه كانت تمثل خطراً بالنسبة للعاهل الحاكم بقدر ما أنها قد وضعت الأمراء الطموحين والمتعجلين فى وضع إستعداد للتمرد على أبيهم والتعجيل بوراثته تبدو جد متوقعة، خاصة إذا ما نجحوا فى كسب ود الإنكشارية. وتصور نهاية بايزيد الثانى هذا الخطر، كما تبينه الدسائس التى اتهم بها سليمان ابنه. وسرعان ما سوف يتخلى خلفاء هذا الأخير تدريجياً عن هذه الممارسة: فسلیم الثانى ومراد الثالث لن يمنحا حكومات إلا لابنيهما الأكبر سناً. ثم، اعتباراً من عهد محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣)، سوف يجرى احتجاز جميع الشاه زادات فى الجزء السرى من القصر الإمبراطورى فى مكان يدعى، بشكل له دلالة بـ «القفس». وكان يجرى إبقاؤهم هناك تحت حراسة مناسبة لا أصحابهم غير جوارٍ تتميز قدرتهن على الإنجاب، علاوة على ذلك، بأنها محدودة بدرجة معقولة، منتظرين، وهم فى عزلة عن بقية العالم، جلوساً ملكياً تالياً.

وفى آن واحد، تأخذ ممارسة قتل الأخوة فى التراجع. وربما كان هذا التطور يتطابق مع تغير للأذهان: ألا يذكر أحد كتاب الأخبار أنه فى أثر إعدام محمد الثالث لإخوته التسعة عشر، «سمعت الملائكة فى السماء تنهات ومناحات أهل اسطنبول»؟ وأياً ما كان الأمر فإن هذا التطور قد نشأ عن ظروف خاصة: فلما كان محمد الثالث لم يترك عند موته غير ابنين قاصرين، فقد جرى، عند إرتقاء الأول العرش، تفضيل ترك الثانى على قيد الحياة، تفادياً لخطر فناء السلالة الحاكمة. وعلى الرغم من ذلك، فعلى مدار القرن السابع عشر، سوف يستمر الأمر بأعمال قتل فى القفص: فالسيف المسلط على رقاب هؤلاء الأمراء على هذا النحو لم يكن من شأنه تحسين توازن سيكولوجى كان قد اهتز بالفعل من جراء وجودهم المنزوى.

ويؤدى التراجع، التدريجى على الأقل، لقتل الأخوة، إلى السماح لمبدأ ولاية الأكبر سنأ، المهجور منذ عثمان، بمعاودة الظهور فى البيت العثمانى. وتثار المسألة منذ موت أحمد الأول فى عام ١٦١٧: فالعلماء يؤثرون على ابنه، الذى لا يزيد عمره عن ثلاث عشرة سنة، عم هذا الأخير، مصطفى، الذى، كما رأينا، كان قد ترك على قيد الحياة. وهذا النوع من الوراثة سوف يتكرر كثيراً فيما بعد، دون أن يتحول مع ذلك إلى قاعدة.

والواقع أن اختيار سلطان من بين المطالبين الممكنين بالعرش، قبل إنشاء القفص كما بعده، كان يعتمد بالدرجة الأولى على جماعات الضغط، السافرة أو المستترة. وكان تأييد القوات - خاصة تأييد الإنكشارية - حاسماً، لكن هؤلاء الأخيرين كان بالإمكان التأثير عليهم بدورهم من جانب زمر القصر أو من جانب العلماء. وفى هذا الصدد، فإن دسائس حورم سلطان، روكسلان الغربيين، زوجة سليمان الأثرية، والرامية إلى كسب التأييد لأبنائها على حساب مصطفى، المولود من امرأة أخرى، إنما تجسد بشكل مسبق القوة التالية لعالم الحريم والتنافسات التى لا تغتفر التى سوف يكون مسرحاً لها.

السلطان، عماد الدولة

لدى ارتقاء السلطان الجديد العرش، فإن أحد أعماله الأولى يتمثل فى منح الإنكشارية البقشيش أو منحة الجلوس الملكى السعيد، وهو ما يمثل اعترافاً بثقل هؤلاء الأخيرين فى عملية الوراثة. ولدى موت سليمان، حاول خليفته، والوريث الوحيد الباقى على قيد الحياة، سليم الثانى، التملص من هذا الالتزام، لكنه، إذ يجد نفسه مهدداً بنشوب تمرد، يضطر فى نهاية الأمر إلى منح ٢٠٠٠ أسيرة لكل إنكشارى و ١٠٠٠ أسيرة لكل فارس من فرسان الباب (العالى).

ووفقاً للتراث الإسلامى، فإن التنصيب العلنى المهيب للعاهل الجديد يتميز أيضاً بمراسم البيعة؛ أداء يمين الولاء من جانب كبار وجهاء الدولة والعلماء الرئيسيين وقادة الجيش. كما أن العاهل، سعياً منه إلى الظهور أمام سكان العاصمة، منذ الأيام الأولى لعهد، يزور فى موكب مهيب ضخم مسجد آيا صوفيا حيث يشارك فى أداء صلاة الجمعة. ومن شأن طقس آخر، هو الحج إلى قبر أيوب - أحد صحابة النبى - الذى يقال أنه قد دفن فى مشارف القسطنطينية، عند أقصى قرن الذهب، أن يكرس دخوله فى سلالة السلاطين العثمانيين: فهناك يتمنطق السلطان الجديد بسيف عثمان ويزور فى طريق عودته قبور أسلافه.

ويؤدى عدد معين من الإجراءات الرسمية إلى تكريس إمساكه الفعلى بزمam السلطة: فهو يعدل أو، على العكس، يعزل الحكومة. ويأمر إشعار موجه إلى مساجد الإمبراطورية بذكر اسمه فى خطبة الجمعة. ويتم الإعلان عن تغير الحكم، بكل الإطناب اللازم، عن طريق رسائل موجهة إلى ولاء وقضاة الإمبراطورية، الذين يردون بإرسال الهدايا، وكذلك إلى الملوك الأجانب. وفى حالة عدم ترحيبهم بالخبر، فإن هؤلاء الأخيرين يصبحون مسئولين عن ذريعة للحرب: فملك المجر الذى يأمر بحبس التشاوش الذى قدم ليعلن له خبر تنصيب سليمان، إنما يعطى السلطان الجديد ذريعة لشن حملات بلجراد ومهاكسى التى يتقلب عن طريقها على المجر.

وعند ارتقائه العرش، فإن الباديشاه، الذى لا يعتبر مقيداً بأعمال أسلافه، يتعين عليه أيضاً تأكيدها بشكل معلن حتى تحتفظ بقيمة قانونية. كما أنه يأمر بإجراء تعداد شامل لسكان الإمبراطورية تبين فيه، كما سوف نرى، الوضعية القانونية لكل فرد والتزاماته وذلك فى سجلات مختومة بختم العاهل. والواقع أن السلطان حديث الارتقاء للعرش يصبح مصدر كل سلطة وكل شرعية. وهو يجسد منذ تلك اللحظة فصاعداً تلك السيادة المطلقة - من الناحية الظاهرية على الأقل - والتي يرجع مفهومها إلى تلك التوليفة من النظريات السياسية القديمة التى ورثها العثمانيون، والتي يعبر عنها لقب «السلطان» العربى و لقب «الشاه» الفارسى، و لقب «الخان» التركى - المغولى، التى يحملها كلها فى آن واحد. وإذا ما استخدمنا مصطلحات لا تنتمى إلى ذلك الزمان، فإن بوسعنا القول أنه كان يجمع بين وجوه السلطة: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ويمارس العاهل سلطته فى جميع المجالات بإصدار فرمانات محررة بضمير المتكلم وممهورة بتوقيعه؛ وهذا التوقيع المتداخل المميز الذى يسمى طغراء يشمل اسمه و لقب عائلته ونعت «الظافر أبداً». والفرمانات سنية، مقدسة (همايون، شريف) و«تستوجب طاعة العالم بأسره» (چيهان مطاع). والسلطان هو الذى يعين الموظفين فى جميع الوظائف بمنحه موظفيه (بشرط دفع مبلغ محدد) رخصاً (براعة) تحدد وظيفتهم وأتعابهم. وهو القائد الأعلى للجيش، التى يقودها بشخصه إلى الحرب، رافعاً بیرق النبى، أو يوكل قيادتها إلى وزرائه. ومن جهته، فإن سليمان يقود بنفسه اثنى عشر حملة فى السنوات الأربع والثلاثين الأولى لعهد، ثم، بعد عشر سنوات من العزوف، يموت فى ملات الحملة الثالثة عشرة. والسلطان هو الذى يعقد المعاهدات أو، بشكل أدق، لأن هذه الأخيرة لايجرى تصورها على أنها إتفاقيات ثنائية، يوافق بمبادرة خاصة منه، وعن طريق صنيع ناشئ عن تعطفه، على منح «عهد صلح» (عهد نامه) لأمير أجنبى.

وفى المجالات الوثيقة الارتباط بالدين وبالعقيدة، يتمتع السلطان بسلطة فعلية وإن كانت محدودة: فهو يتميز بطابع ديني، من حيث كونه خليفة، وهو «إمام عصره»، بحسب تعبير الصدر الأعظم، لطفى باشا. وسلطته مستمدة من مشيئة الله: فهو «ظل الله على الأرض»، وفرماناته وطغرائه مقدسة. ومخلفات النبي تضيف قداسة على قصره، كما أن الحج إلى قبر أيوب له مآثرة نوع من التكريس المقدس. ويتبارى الكل فى الإعلاء فى نظر رعاياه من شأن الفكرة التى تتحدث عن الجواهر الدينى للسلطان: على سبيل المثال، معجزة اكتشاف سليمان، خلال إقامته فى بغداد، لرفات الإمام أبى حنيفة. وتصور سمة أخرى أشار إليها بوسبيك نفوذه الدينى: فمفسر فرديناند يكتب أنه عندما كان يجب إقناع جنوده بأن بوسعهم الانقطاع بشكل مباح عن صوم رمضان خلال حملة عسكرية، فإن «السلطان، إذا ما أبدوا شيئاً من التردد فى طاعة هذا الأمر، كان يتناول الغذاء بنفسه علناً فى الظهيرة تحت بصر الجيش، وذلك بشكل يؤدى إلى تشجيع الجميع على الاقتداء بمثاله والأفطار مثله».

على أن الباديشاه لا يملك أدنى سلطة فى مجال الشريعة: فهو لا يستطيع متابعة صياغتها كما لا يستطيع تعديلها. بل إنه ليس مسموحاً له بتأويلها، فهذا دور قاصر على أهل الفتوى (مفتى) الذين يعينهم ويعزلهم، لكنه لا يستطيع الحلول محلهم.

وفى المقابل، فإن تيارات التراث الفقهى الإسلامى الأكثر تحملاً - من يسرون على مذهب أبى حنيفة بوجه خاص - تعترف للسلطان بحق المبادرة (عرف) الذى يسمح له بسن تشريع زمنى، قانون. على أن هذا التشريع يجب أن يكون قاصراً على مسائل القانون العام، الدستورية والإدارية والمالية والجزائية، دون أن يحل محل الشريعة، بل يجيب على مستجدات لا تعرفها، مع عدم انتهاك روحها. وهكذا فإن العثمانيين، بحكم الظروف الملموسة لتكوين دولتهم - وربما أيضاً بحكم ذلك التراث التركى - المغولى الذى ورثوه - قد حققوا تطويراً عظيماً

لهذا الحق الممنوح للعاهل، بل إنهم قد أخرجوه من مجاله المشروع بتطبيقهم، مثلاً، لتشريع عقارى غريب على الشريعة. وهكذا فقد تسنى لسلطين مثل محمد الثانى وسليمان القانونى الاضطلاع بنشاط تشريعى مكثف.

وعلاوة على ذلك، فإن السلطان العثمانى له حقوق وواجبات قاضٍ أعلى للإمبراطورية. وبشكل ملموس، فإن بوسع كل إنسان من رعاياه أن يشكو إليه من حكم محلى أو من أى جور صادر عن مرؤوسيه، وذلك بتقديم شكوى إلى مجلسه، بل وبمخاطبته مباشرة على الطريق الذى يقوده إلى مسجد آيا صوفيا.

مسألة الاستبداد

من المؤكد أن هذا الوصف للسلطات النظرية للسلطان، كان له أن يرضى المراقبين الغربيين العديدين الذين حاولوا تعريف النظام العثمانى، على مدار تاريخه. فالواقع أنه لا يختلف بشكل كاف عن صورة عاهل غربى معاصر، كصورة ملك فرنسا. وذلك لأننا قد تركنا جانباً حتى الآن خاصيتين جرى بهما تمييز الفارق بين الملك الأوروبى الأكثر استبداداً و«السيد الأكبر» (العاهل العثمانى – المترجم): غياب كل حد لسلطات هذا الأخير ووجود نظام سياسى يعتبر فيه الرعايا عبيداً للعاهل، سيد حياتهم وممتلكاتهم.

وترتبط نظرية «الاستبداد الشرقى» عموماً بمستحدثات مونتسكيو فى «روح القوانين» (١٧٤٨) التى أثرت على عدد من الكتابات اللاحقة. لكن السمات الأساسية للاستبداد كانت قد لقيت تعريفاً لها منذ القرن السادس عشر، دون استخدام المصطلح. ونشر فى هذا الصدد إلى العمل الشهير لماكيافيللى، «الأمير»، الذى ظهر فى عام ١٥١٣، أو أيضاً إلى ذلك الكراس المنشور فى عام ١٥٧٦ تحت عنوان «فرنسا – تركيا»، والذى يجرى فيه اتهام الملك شارل التاسع والملك هنرى الثالث بالطمع فى الحكم على طريقة السلطان بناءً على نصائح رجل بلاط عائد من تركيا. ولا يمكن لمؤرخ من أيامنا أن يشاطر بالكامل هذه التفسيرات

للنظام العثماني، وإن كان يدرك أن بوسع بعض المظاهر أن تقود إليها. بل إنه، خلافاً لذلك، يعترف بمتانة عدد من الانتقادات التي وجهت منذ القرن الثامن عشر لنظرية الاستبداد من جانب ملّمين ممتازين بالحقائق الشرقية كالإنجليزي بورتير أو الفرنسيين بيسونيل وروفان وأنكيتيل - دوبيرون.

فالواقع أن السلطان العثماني، شأنه في ذلك شأن أي عاهل مسلم، بعيداً عن أن يحكم وفقاً لهواه، عن أن يكون «فوق القوانين»، إذا ما استخدمنا الصيغة التي استخدمها سفير جان دولاهاي (١٦٦٩)، لا يستطيع تجاوز المبادئ المقدسة للشريعة التي تحكم حياته العامة والخاصة. وبشكل أعم، فقد كان عليه أن يراعى نوعاً من أيديولوجية امبراطورية، ليس المصدر الإسلامي غير أحد مكوناتها، تحدد نموذجاً مثالياً للأمير يجب عليه التمشي معه. وسليمان، بوجه خاص، يسترشد دائماً بالحرص على أن يكون تجسيدا تاماً له. فهذه الإيديولوجية توصيه. بأن يعمل على سيادة العدل بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين الذين أوكل الله أمرهم إليه، وأن يحميهم من ابتزازات موظفيه وبأن يضع سلطته في خدمة صلاح حالهم. ثم إن هذا الالتزام الأدبي يتطابق مع مصلحته الواضحة كعاهل، لأن نظام العالم مترابط الحلقات ورفاهية الرعايا شرط لقوة الدولة. وعبر مراسيمه العديدة، تُذكر صيغ نمطية بهذه المبادئ تذكيراً متواصلاً. ومن أجل القضاء على التجاوزات، يصدر «مراسيم عدالة» (عدالة نامه)، ويرسل عملاء سريين لإجراء تحريات في الولايات ويقوم هو نفسه بتفقدات متكرراً، متخفياً في هيئة سباهي. وفيما بعد، عندما تتزايد حالات انتهاك القانون، فإن خلفاءه الذين أصابهم الضعف سوف يظلون مع ذلك أوفياء لهذه الممارسات والمثل الأعلى الذي تستلهمه.

وفي المنظور نفسه، يجب على العاهل أن يحكم بسخاء، وذلك بما يؤدي إلى تحقيق فوائد لرعاياه ولوظفيه ولخلفائه من عطفه ومن هباته السخية. وتعتبر هذه الأخيرة عن نفسها من خلال أوقاف خيرية عامة ومن خلال الصدقات، الموزعة بشكل واسع على الفقراء، والتي تستجيب لشواغل دينية وإن كانت تستجيب أيضاً

لهذا المبدأ العام الخاص بالسخاء. كما أن الرسل الأجانب الذين يجرى استقبالهم فى القصر الإمبراطورى يلقون فيه التكريم بإقامة المآدب لهم وبمنحهم هدايا. وأخيراً، فإن أولئك الذين يؤدون خدمة ما للعاهل سوف يثابون عنها بمنحهم هبات مالية وملبوسات وأقمشة ثمينة أو فراء ثمين. كما أن بوسع أسير عائد من الأسر فى الخارج أو خادم فقد أحد أقاربه طلب عزاء على شكل عمل إمبراطورى من أعمال المعروف.

وإذا كان صحيحاً أن السلطان ليس مقيداً بقوانين أسلافه، فإن من الصحيح أيضاً أن ثقل الوضع القائم، ثقل الأعراف القائمة والعادات «الأزلية» - بما فى ذلك العادات السابقة على السيطرة العثمانية -، والأوضاع المكتسبة، يفرض نفسه عليه فى جميع المجالات، وهو لا يستطيع تجاوزه إلا بحرص وإعتدال. وبدون الحديث عن المؤثرات والضغطات التى تمارسها حاشيته - التى تتفاوت قوتها بحسب مدى ضعفه هو -، ولا عن العقبات المادية التى تضع حدوداً عملية على إنجاز مخططاته، فشتان بين ذلك وبين أن يتمتع العاهل بهامش مناورة غير محدود. فهو محاصر بشبكة من الأعراف والتقاليد التى تصوغ سلوكه وتملى عليه فى الأحوال المختلفة أبسط مبادراته وأقواله نفسها. وإذا ما أراد الابتعاد كثيراً عن الطريق المرسوم، فإنه يجازف بتحريك آليات التمرد: ويتمتع سكان الأرياف فى هذا الصدد بإمكانات قليلة، وإن كانت مقاومة دفع الضرائب وهرب الفلاحين الذين يهجرون انتفاعاتهم، ونشوء بؤر محلية للعصيان ولانعدام الأمن يمكن أن تكون لها نتائج خطيرة. على أن سكان اسطنبول، خاصة عندما يتحدثون مع الإنكشارية والعلماء، يمكنهم أن يتوصلوا أحياناً إلى خلع وقتل السلطان الذى لا يكسب تأييد هذه القوى المختلفة. وسوف يمر عديدون بهذه التجربة الأليمة.

وأولئك الذين تحدثوا عن طغيان أو، فيما بعد، استبداد السلاطين العثمانيين لم يقصدوا فقط سلطة زعموا مخطئين أنها غير محدودة. فقد كانوا يقصدون بوجه خاص بنية اجتماعية - سياسية خاصة يكون فيها موظفو السلطة واقعين بالكامل

فى ىدى السىء؁ ٲىر قاءرىن على تشكىل ثقل مقلب لآبروت هءا الأآىر. وهكءا فقف كطب ماكىافىلى: «أن كل ملكىة التركى الأكبر محكومة بسىء واءء؛ فالآآرون آءم له [...]». أمأ ملك فرنسا؁ آلافأ لءاك؁ فهو آحىا وسط آشء من كبار الساءة المنآءرىن من سلاءة آء قءىمة؁ والمعترف بهم والمآبوىبن من رعاىاهم. ولكل منهم امآىازاته الموروثة التى لا سىطىع الملك المساس بها ءون أن ىتعرض للآطر...».

وىومىء الفلورنسى (ماكىافىلى - المترآم) إلى تغلف عبىء العاهل فى أآهزة الءولة الرئىسية؁ وهو واقع مآىر بالنسبة لأوروبى من عصره. وكان الآلفاء العباسىون وآلفاؤهم الأوائل مآاطىن بالفعل بقوات من العبىء الذىن تمكن بعضهم من تقلء مناصب رفىعة. وقء آآء هءا النظام شكلاً مآطرفأ فى النظام المملوكى فى مصر وفى سورىا؁ آىث كان السلطان نفسه ومآمل الفئة الحاكمة منآءرىن من عبىء مستورءىن. كما عرف تطوراأ آاصأ عند العثمانىبن؁ لأن آزاء أساسىأ من الآىش؁ وهو الآزاء الأقرب إلى الملك؁ وكذلك موظفىه الرئىسىبن فى العاصمة وفى الولایات؁ كانوا مآءءىن من بىن عبىءه (قولات). وترآبط آاصىة عثمانىة أخرى بأصل هؤلاء العبىء: فإذا كان البعض؁ بشكل كلاسىكى؁ أسرى مأآوزىن من ساحة المعركة - بشكل أكثر آءىءأ من العشر (پىنء آىىك) العاء للسلطان من هءه الغنىمة - أو مشآرىن من الأسواق؁ فإن البعض الآخر؁ بءرآة أقل أىضأ؁ كانوا آىىئون من «الآشء» (الءىفشومه)؁ أء ركائز النظام العثمانى.

وعن طرىق هءه الممارسة؁ كان السلطان سىتعبء أولاءأ (بىن السابعة والعشرىن من العمر) كان رسله ىآآارونهم بعناية من بىن رعاىاه المسىآىىبن. وفى البءاءة؁ كان ءلك لا ىتم إلا فى رومىلىا؁ لكن الأناضول تعرضت له أىضأ اعتبارأ من أواسط القرن الآماس عشر. وكان ىآرى استآعاء سكان المءن (وهو ما ىفسر ءون شك آىاب الیهوء). وكان المسلمون مستآعءىن؁ باستثناء أهل البوسنة والهرسك الذىن اعتنقوا الإسلام. وفى القرن السادس عشر؁ لا شك أن هءه

التجنيدات كانت تتم كل ثلاث أو سبع سنوات، بحسب الاحتياجات، وكان كل تجنيد يستوعب ما بين ألف وثلاثة آلاف من الفتیان. وحيث أن هذه التجنيدات تعتبر شديدة القسوة بالنسبة لأسر الفتیان، فإنها تبقى فى التراث الشعبى رمزاً لوجوه صرامة النير العثمانى. وفى عام ١٥٧٧، يذكر ستيفان جيرلاش أن عدداً من المسيحيين «يزوجون أطفالهم لنساء وهم فى الثامنة أو التاسعة من العمر، وذلك لمجرد أن يتمكنوا من الإفلات من التجنيد، لأن المتزوجين لا يجرى تجنيدهم». لكن شهادات أخرى تكشف عن تذبذب معين للظاهرة: فالتجنيد يكفل لأبن أسرة كثيرة العدد وفقيرة صعوداً اجتماعياً معيناً، بل ربما يكفل له مستقبلاً رائعاً. وهكذا يقال أن عدداً من المسلمين كانوا يستبدلون بأطفالهم أطفالاً مسيحيين حتى يتيحوا لهم فرصة الإستفادة من الحظ السعيد، وقد كتب سفير البندقية فى عام ١٥٩٤: «أن الأتراك الأصليين يواصلون مكابدة أعظم مشاعر السخط إذ يرون اعتماد الحكومة على المرتدين».

وكان الفتیان المسيحيون «المحشودون» يقتادون إلى اسطنبول أو إلى بورصا حيث كان يجرى إكراههم على اعتناق الإسلام (ليس دون تحايل على الشريعة). وبعد انتقاء أولى، فإن الأقل تبشيراً بالخير من بينهم كانوا يسلكون درياً يستغرق عدة سنوات يؤدى بهم إلى صفوف قوة الإنكشارية، سلاح مشاة السلطان. وإذا جرى تسكينهم فى البداية عند فلاحى أو عسكريى الأناضول وكذلك روميليا منذ أواسط القرن الخامس عشر، فإنهم يعملون هناك كعبيد فى نفس الوقت الذى يتعلمون فيه التركية و، كما يكتب المعاصر سپاندوجينو، «ديانة وقوانين وعادات الأتراك». وكان فتیان البوسنة والهرسك المسلمون مستثنين من هذا «التدريب». وبمجرد ما أن يصبحوا «كباراً وأقوياء» - إذا ما استخدمنا مرة أخرى مصطلحات سپا ندوجينو - فإن من سوف يصبحون إنكشارية كان يجرى توزيعهم على مختلف فروع قوة العجمى اوغلان («الفتیان الأجانب»)، وهناك كان يجرى إكسابهم صفات الخشونة عن طريق أداء مختلف الأعمال التى تتطلب بذل

جهد كبير كنقل المواد المقرر إرسالها إلى القصر وإلى مشاريع الدولة وإلى ترسانات البناء الضخمة، وكان يجرى تخصيص البعض للعمل في بساتين القصر، وهكذا فإن الغالبية كانت تخدم في اسطنبول، وكان آخرون يخدمون في أدرنة أو غاليلوى أو في قلاع الريف، ففي عام ١٥٠٣، كان ١٧٨٩ منهم في اسطنبول وكان ٢٨٤ منهم في غاليلوى؛ وفي عام ١٥٢٧، كان ٣٥٥٣ منهم في اسطنبول، وفي عام ١٥٤٧، كان عددهم ٥٨٤٠، وبعد ذلك بعشرين سنة، وصل عددهم إلى ٧٧٤٥. وأخيراً، فقد كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً بين صفوف الإنكشارية قبل تجنيدهم على حدة في القوة.

وكان مستقبل الفتیان العبيد المسيحيين، الذين يجرى تمييزهم فور وصولهم إلى العاصمة بوصفهم الأحسن استعداداً من الناحيتين البدنية والعقلية، أكثر روعة - وأكثر مفارقة أيضاً. فهؤلاء الفتیان يشكلون قوة «فتیان الداخل» (إتش اوغلان أو غلمان - اي اينديرونى): وخلال بضع سنوات يتلقون، من جانب أحسن الأساتذة، تعليماً يتميز بعناية خاصة، يوحد بين جميع مجالات التعليم، الرياضية والعسكرية والفكرية والفنية. فالهدف هو تحويلهم إلى رجال كاملين، مع تنمية الميل الخاصة لكل منهم، إلا أنهم لم يكونوا أقل استعداداً لتولى جميع مهام الدولة وذلك بحكم تربيتهم في روح انقياد وولاء تامين للعاهل. وكان يجرى تقديم هذا التعليم في حرم قصر ادرنه وعدة قصور إمبراطورية في اسطنبول: قصور ابراهيم باشا، وجالاتا، في وقت من الأوقات، وقصر اسكندر شلبى في باقر كوى.

وكان المتميزون من بينهم يتلقون تعليمهم في قصر السلطان نفسه، «القصر الجديد» في اسطنبول، حيث يقومون من حيث كونهم غلماناً خدماً بالخدمة الشخصية للسيد، وعلى جميع المستويات، كان يجرى انتقاء دقيق تتوقف عليه أهمية المنصب المخصص لكل منهم عند انتهاء دورته التعليمية. وكانت الوظائف الأعلى تعود لأولئك الذين قضوا مدة أطول كغلمانٍ خدم للعاهل والذين سمح لهم

بدخول غرفته نفسها (خاص أوضه)، حيث كانت هذه المرحلة الأخيرة قاصرة على النخبة. وهكذا فإن الإتش أوغلان، تبعاً لمزاياهم، كانوا يلحقون بمختلف قوات فرسان الباب (العالي)، التي تتفاوت مكانة كل منها، أو يتولون أعمالهم في وظائف القصر أو الإدارة المركزية أو حكومات الولايات. والواقع أن حالة إبراهيم باشا، المتمتع بحظوة سليمان، والذي انتقل بشكل مباشر من أعلى منصب للغلمان الخدم، وهو منصب «رئيس الغرفة الخاصة» (خاص أوضه باشى)، إلى منصب الصدر الأعظم، قد مثلت ترقية استثنائية؛ ذلك أن الصعود كان يتم عموماً بشكل تدريجي أكثر، حيث كان يتضمن تعاقباً على مناصب مدنية وعسكرية في العاصمة وفي المقاطعات.

وسوف تتأكل ممارسة الديشورمه تدريجياً خلال القرن السابع عشر (يرجع آخر ذكر لها إلى عام ١٧٠٥). وفي القرن السادس عشر، لم تكن تتعلق إلا بثلاث العبيد الداخلين في نظام القولات. وأياً كان الأمر فإنها، بحكم الانتقاء الدقيق الذي كانت تنطوي عليه، كانت تقدم غالبية الواصلين إلى أعلى المناصب. وعلى وجه الإجمال، وعبر قنوات متباينة، فإن عبيداً من أصل مسيحي هم إذن الذين كانوا يشكلون نواة الجيش العثماني والقيادة العسكرية العليا وقيادات النظام. على أن هذه العناصر، بمجرد وجودها في العمل، كانت تصبح مسلمة وكانت تكف عن أن تكون عناصر من العبيد بالمعنى الحقوقي للمصطلح، إذ لا يعود بالإمكان بيعهم من جديد، كما لا يجوز إلحاقهم بخدمات غير خدمات الدولة.

وهذا النظام يفسر التنوع العرقي البالغ للطبقة الحاكمة للإمبراطورية. فمن بين الأشخاص السبعة والأربعين الذين تعاقبوا على منصب الصدر الأعظم بين عامي ١٤٥٣ ، ١٦٢٣ ، كان خمسة فقط من أرومة تركية. ومن بين الآخرين، نجد أحد عشر ألبانياً وستة يونانيين وشركسياً وأرمنياً وچيورجياً وإيطالياً وعشرة ما يزال أصلهم غير معروف. إلا أن من الصحيح أيضاً أن تعليم الأوغلان كان

يحرص على قطعهم عن جنورهم العرقية والثقافية سعياً إلى صيغهم في قالب واحد. فإلى أية درجة تحقق ذلك بالفعل؟ إن السؤال يثور لأنه يتكشف، مثلاً، أن أحد أشهر خريجي **الديفشمور**، المعمارى العظيم سنان، قد تدخل لدى سليم الثانى لإعفاء أفراد أسرته - وهم يونانيون من سكان إقليم قيصرية - من الترحيل إلى قبرص بعد فتح هذه الجزيرة. كما أن سناناً قد اختار لترساناته عدداً من العمال المنحدرين من مسقط رأسه. وبالمثل، فإن الصدر الأعظم محمد سوكوللو، وهو أيضاً أحد **قولات السلطان**، وصربى من البوسنة، سوف يثبت إخلاصه لأصوله عندما ينشئ أوقافاً خيرية فى مسقط رأسه أو عندما يؤيد فى عام ١٥٧٧ إنشاء بطريركية ايبيك (بيتش) الصربية.

وتميل البحوث التاريخية الجديدة إلى التقليل من حجم الدور المخصص منذ القرن السادس عشر لمن كانوا عبيداً فى الوظائف العليا للدولة. فهى تكشف، خلافاً لذلك، عن المكان الذى يحتله فيها أبناء وأحفاد العبيد الذين لم يكونوا هم أنفسهم بعد فى هذه الوضعية، بل وعن المكان الذى يحتله فيها أبناء أسر أرستقراطية قديمة، سوف تضيع من ثم صدارتها فى النظام العثمانى، أكانت منحدرة من بيزنطة أم من الدول البلقانية القروسطية، أم من الإمارات التركمينية فى الأناضول أم من التخوم الحدودية منذ بدايات الإمبراطورية. ويبقى مع ذلك أن جميع هذه العناصر لاتصعد إلى مناصبها إلا بإرادة السلطان وحدها وتثوب فى نهاية الأمر فى جماعة **قولات السلطان** التى تضم، بشكل لا يعرف تمييزاً يذكر دون شك، عبيداً بالمعنى الدقيق للمصطلح وخداماً بالمعنى الواسع على حد سواء.

والاعتماد على العبيد، بالقيود التى أوردناها، لم يتعلق قط بمجمل وظائف الجيش والدولة، مجموع **العسكر**. ففى الوقت نفسه، كانت عدة قطاعات مخصصة لعناصر مسلمة وحرّة من حيث الأصل: سلاح فرسان **السباهيين** فى الولايات الذى لم يكن **القولات** يشغلون فيه مناصب القيادة العليا؛ جزء هام من البيروقراطية التى تطورت فى ظل حكم سليمان؛ وأخيراً جميع العلماء الذين كانوا يزودون

الإمبراطورية بدعاتها ورجال الإفتاء فيها وفقهاها وقضاتها ورجال إدارتها. على أن مجموع هؤلاء الوكلاء للدولة كان يمكن لهم أحياناً أن يحصلوا على اسم قولات، لكن المصطلح كان قد فقد عندئذ معناه التقنى ليأخذ معنى أكثر غموضاً، يشمل جميع الذين يحصلون على أسباب عيشهم من السلطان. كما أن المفهوم قد ظل مشرفاً لأن العبودية التي ينطوى عليها كانت مصحوبة من جهة أخرى بتفويض لجزء من السلطة العليا: وكما لاحظ غوليوم پوستيل، «إن كل من يحصل على أجر من التركي، كان يعتبر نفسه شريفاً شرف التركي الأكبر نفسه».

وبحكم قربهم من السلطة، فقد كان خدم السلطان في الوقت نفسه موضوعين في وضع استثنائي من زوايا القانون العام، الذي حرّمهم من بعض الضمانات المعترف بها للرعايا العاديين. ففي حين أن هؤلاء الأخيرين كانوا يستفيدون من حماية الشريعة لحرمة أشخاصهم وممتلكاتهم وموروثاتهم، فإن السلطان كان يتمتع على أرواح وحيازات جميع أولئك الذين يخدمونه بسيادة حرة، سحبها المراقبون الأجانب دون مسوغ على جميع رعاياه. وهذا الحق، الذي انبعثت فيه، بمعنى ما، فكرة العبودية، كان يبرر باعتبارات مصالح الدولة كما كان يبرر بالاشتباه في حدوث ابتزاز. ولم يكن السلطان يستخدمه دائماً: فغالبيه وكلائه قد ماتوا في الواقع بسبب شيخوختهم، ونقلوا تركتهم بحسب أحكام الشريعة. ولم يكن الإعدام يحدث إلا في ظروف جد خطيرة، فكثيراً ما كان يتم اللجوء إلى العقاب عن طريق العزل والإبعاد. أما فيما يتعلق بالمصادرة، فقد كانت تستهدف بشكل خاص حالات انتهاك القانون والانحراف، وكانت تطبق بشكل رئيسي على الموظفين الماليين الذين كانت ثرواتهم تعتبر زائدة بشكل غير مشروع.

ولذا فإن لوحة الاستبداد العثماني التي رسمها عدد من الغربيين المعاصرين باستنكار متزايد الحمية تقتضي عدة تحفظات: فسلطة السلطان لم تكن غير محدودة وتعسفية بالشكل الذي بدا لهم، ولم يكن الرعية محروماً بالشكل الذي

صوره من الحماية القانونية، ولم يكن الاعتماد على العبيد في الحكومة يتميز لا بالشمول ولا بجميع الآثار التي نسبوها إليه.

كما أن بعض العقول المستقلة لم تتحفظ إلا على الجوانب السلبية لنظام القولات. بل إنها خلافاً لذلك قد امتدحت احتقاره للأصل والحمايات تمسكاً بالاستحقاق الشخصي وحده. وقد كتب بوسبيك الذي أقر أن بوسع ابن صياد سمك أو فلاح أو راع أن يصبح صدرأ أعظم استناداً إلى قدراته وحدها: «إن من يتمتع بالشرف الأول من بين الأتراك بعد السيد الأكبر هو ذلك الذي لا يعرف أصله ولا أصل أبيه وأمه». كما أردف: «وهكذا، فإن كل إنسان يثاب بحسب جداراته والمناصب يشغلها رجال قادرون على شغلها». ولا شك أن مثل هذه الصيغة سوف ينازعها بشكل متزايد تطور المجريات الواقعية العثمانية، لكن اسم «الميريتوقراطية» (حكم نوى الجدارة والاستحقاق - المترجم) لن يكون، بلا ريب، غير مشروع بالنسبة لعصر سليمان القانوني.

القصر، مركز السلطة

بما أن السلطان هو عماد مجمل البنيان السياسى والاجتماعى، فإن الموقع المادى للسلطة، مقر البلاط، وكذلك مقر الحكومة والإدارة المركزيين، يوجد حيث يوجد السلطان، أى بشكل اعتيادى فى قصره فى العاصمة. إلا أنه حيثما تقوده حملاته أو خروجه إلى الصيد والقنص، فإنه يكون مصحوباً بالأجهزة الرئيسية للدولة وبجزء من سجلاتها. وسوف تصدر أوامر من هذه الإقامة فى المخيمات وسوف يجرى الاجتماع فيها بسفراء.

وفى ظل محمد الثانى، أصبح اسطنبول مقر إقامة العاهل وعاصمة للإمبراطورية، حيث تحل بذلك محل بورصا وادرنه. على أن هذه المدينة الأخيرة تظل بشكل متكرر مقر السلاطين خلال الشتاء. وقد فسر بوسبيك قضاء سليمان

فصل الشتاء على نحو منتظم فى ادرنة بثلاثة دوافع: الاقتراب من الجبهة المجرية عندما يعد لحملة فى هذا الاتجاه فى الربيع التالى (بوجه عام، كان اجتياز المسافة بين اسطنبول وادرنة يستغرق خمسة أيام)؛ الاستفادة من إمكانيات الصيد والقنص التى تتيحها المنطقة؛ التمتع أخيراً بمناخ يعتبر صحياً أكثر. كما أن الانتقال من مدينة إلى أخرى - وهو عملية معقدة ومكلفة، تتطلب تنظيماً دقيقاً - يتيح للعاهل فرصة الظهور وهو فى كامل ابهته بما يزيد من إحترامه.

وفى اسطنبول أقام محمد الثانى فى البداية قصراً سوف يبقى أولاً تحت اسم القصر القديم، فى مكان ساحة تاورى القديمة، وموقع الجامعة الحالية، فى حى بيازيت. وبعد ذلك بوقت قصير، ترك هذا المقر لى يبنى القصر الجديد فى موقع يتيح دفاعاً أسهل عنه، هو موقع اكروبول بيزنطة العريق، على الرأس المرتفع المهيمن على قرن الذهب والبسفور وبحر مرمرة. وهذا القصر الجديد (سراى - اى جديد)، الذى سُمى فيما بعد - وحتى أيامنا - بقصر باب المدافع (طب قابى سراى)، سوف يكون مقراً للسلطين العثمانين حتى أواسط القرن التاسع عشر.

والواقع أن المقر الإمبراطورى، الذى يشار إليه فى العبارات الرسمية بصيغ مثل «العتبة السنية»، «عتبة السعادة»، «محفل السعادة»، «دار السلطنة»، قلما يشبه القصور الملكية الأوروبية المبنية فى مركز صرح شاسع يتميز بالأبهة؛ فهو يشكل نوعاً من مدينة فى داخل العاصمة، مطوقة بأسوار وبأبراج عالية، وتتألف من مجموعة كبيرة من المباني المختلفة، سوف يزيدها محمد الثانى وخلفاؤه، حول الأحواش أو فى وسط الحدائق الظليلة. والواقع أن عدة آلاف من الأشخاص الذين يتولون وظائف من كل نوع، مسجلة بصورة منتظمة فى كشوف مصاريف البلاط، ينكبون هناك على خدمة وهناء العاهل.

وكما أن هناك فى كل مسكن إسلامى «ركن للرجال» (سلامك) - مكان الحياة الاجتماعية المفتوح على الخارج - و«ركن للنساء» (حریم) - مكان الحياة الخاصة

الذى يعتبر الدخول إليه مقيداً بصورة صارمة، فإن القصر الإمبرطورى يتألف من قسم خارجى (بيرون) ومن قسم داخلى (اينديرون). ويشمل البيرون الحوشين الأولين للقصر والمباني التى تحيط بهما: فالحوش الأول ينفتح أمام الباب المهيّب (باب - اي همايون)، على مسافة جد قريبة من آيا صوفيا؛ وهذا الحوش الواسع، الذى يضم بشكل خاص كنيسة سانت ايرين القديمة، يخدم كمستودع للأسلحة والمدافع. وهو يتصل بالحوش الثانى عن طريق بوابة على شكل عقد قوطى تسمى بباب الوسط (أورطة قاپى) أو باب التحية (باب السلام)، الذى بناه سليمان، حيث يطوق البرجان الثمانيان هذا المدخل الذى شيّد قبله. وهذا الحوش هو مقر خدمات مختلفة، سوف نرجع إلى الحديث عنها، تكفل علاقات العاهل بالعالم الخارجى. ويتم الانتقال بين الحوشين الثانى والأينديرون عن طريق باب السعادة أو باب الخصيان البيض (آق أغا قابيسى)، الذى كانت تعلوه قبة ضخمة كان كرسى العرش يوضع تحتها خلال الاحتفالات. وخلف هذا الباب مباشرة كانت توجد غرفة الاستقبال (عرض أوضاسى)، حيث كان يجرى السماح للزوار بالدخول على السلطان، في مقصورة تحجب النظر عن الجزء السرى من القصر. وبعيداً عن باب السعادة، كان يمتد المكان الخاص للعاهل، الذى لا يتسنى دخوله إلا لرفاق حياته الخاصة، غلمان الخدم وخصيانه، ونساؤه. وكان هذا القسم يضم حوشاً ثالثاً وبنائات تحيط به، حيث يمتد المكان كله عبر حدائق سوف يزيد السلاطين المتعاقبون إنشاء منشآت فى وسطها.

الخدمات الداخلية للقصر

ينجز الاتش اوغلان المتميزون فى القصور- المدارس الأخرى تعليمهم بالتحول إلى السهر على الخدمة الخاصة للسلطان، وإذ يجرى توزيعهم فى البداية على الغرفة «الكبيرة» و«الصغيرة» يتولون فيما بعد مهام الخزانة (خزينة)، التى يحتفظ فيها بالأشياء الثمينة والمقدسة للسلالة الحاكمة، أو يتولون مهام المكتب (قىلر)،

وهى خدمات سوف تضاف إليها فى أوائل القرن السابع عشر خدمة غرفة السفر (سفرلى أوضه). وأخيراً، فإن نخبة من أربعين من الغلمان الخدم تنتقل إلى الخدمة المباشرة للسيد فى «الغرفة الخاصة» (خاص أوضه) للسهر على زينته وملابسه وأسلحته ولتتأوب الحراسة نهائياً وليلاً. وبعض هؤلاء الغلمان الخدم، المزودين بوظيفة خاصة، يتمتعون بصدارة خاصة: فالسلحدار يحمل سيف السلطان؛ والركابدار يهتم بركاب سرج جواده عندما يمتطى الجواد؛ والتشوكادار مسئول عن خزانة ملابسه، والدولبيند اوغلانى مسئول عن مفروشات وفوطه؛ والسر كاتبى هو أمين سره الخاص. وكان «رئيس الغرفة الخاصة» (خاص أوضه باشى) هو الأول بين جميع هؤلاء الخدم، والأكثر قرباً من السلطان والأوسع نفوذاً.

وفى ١٥٤٧ - ١٥٤٨، كان هناك ١٧٨ خادماً فى اينديرون القصر الجديد، وبعد ذلك بعشرين سنة، وصل عددهم إلى ٤٨٨. وفى الوقت نفسه تقريباً، فى ١٥٥٥ - ١٥٥٦، فى ختام الدراسة، فإن عدد الخدم الذين مروا بقصر جالاتا قد تفاوت بحسب الشهور بين ٢٦٥ و ٣٧٨، وتفاوت عدد الخدم الذين مروا بقصر ابراهيم بين ٣٠٩ و ٣٦٦. وحول هؤلاء الفتيان كان يوجد كادر من «المدرسين» (خوجه، معلم)، ومن الأطباء ومن النساء العجائز (پيريزينان) المعالجات - إذ يبدو أن نسبة الإصابة بالأمراض والوفيات كانت جد عالية فى هذا الوسط. ومن جهة أخرى، فقد كان الخدم تحت الرقابة الصارمة - وكانوا يعاقبون فى نهاية الأمر - من جانب «الأغوات البيض» (آق أغا)، والخصيان المنحدرين من عرق أبيض، من القوقاز بوجه عام: ففي ١٥٥٥ - ١٥٥٦، كان قصر ابراهيم باشا يضم سبعة عشر منهم وكان قصر جالاتا يضم خمسة وعشرين منهم. أما فيما يتعلق بالخصيان البيض فى القصر الجديد، فقد وصل عددهم إلى أربعين فى ظل سليم الأول. وكان رئيسهم، الذى يحمل لقب «أغا الباب» (قاپى أغاسى)، يهيمن على جميع موظفى القصر، حيث كان يتدخل فى التعيينات والترقيات. وعلاوة على ذلك، فلكونه قريباً من السلطان، فقد كان مطلعاً على الأمور الكبرى للدولة. وينطبق عليه

كما ينطبق على غالبية موظفي البيت الخاص للسلطان المبدأ العام الذي عبر عنه سپاندوجينو على هذا النحو: «إن الإتراك يرون أن أى منصب صغير أياً كان، مادام يسمح للمرء برؤية الإمبراطور والتحدث إليه كثيراً، هو منصب يتمتع باحترام عظيم».

أما القسم الأكثر سرية للإينديرون، الحريم، والمسمى أيضاً بباب السعادة، الذي كان السلطان هو الرجل الوحيد «الكامل» الذي يمكنه دخوله، فقد أثار الكثير من التخيلات والأساطير فى المخيلات الغربية. والواقع أنه يشبه إلى حد بعيد من حيث تنظيمه قسم الخدم، إذ يشكل بدوره مدرسة، موازية للمدرسة الأولى.

وإذ جرى انشاؤه فى البداية فى القصر القديم، فإن حريم العاهل لم يلحق بالقصر الجديد إلا فى ظل سليمان: وتذهب الروايات إلى أن روكسلان قد رأت فى هذا الانتقال وسيلة لتعزيز نفوذها بالاقتراب بصفة مستديمة من زوجها. وفى ظل هذا السلطان، بدأ بناء هذا المجمع التيهى من البنايات الذى يمثله اليوم حريم طب قاپى. ومنذ ذلك الحين، لم يعد القصر القديم مأوى إلا للأحياء من حريم الملوك السابقين أو الأمراء الميتين: فعند موت أحد السلاطين، كان يجرى نقل أمه وأخواته وزوجاته وجواريه وخصيانه إليه لإخلاء المكان لحريم خليفته فى القصر الجديد. وهكذا، كان فى القصر القديم فى ١٥٥٥ - ١٥٥٦ ستة أميرات، ومرضعات أبناء سليمان ومحمد وچيهانجير الميتين، وخوجة هذا الأخير، ونحو مائة وأربعين من الإماء (الجوارى)، كن جميعاً فى حراسة خمسة وعشرين من الخصيان السود الذين يرأسهم أحد «أغوات باب السعادة» وكن، من الخارج فى حراسة ثلاثة وثلاثين حاجباً.

وقد تطورت العادات الزوجية للسلاطين العثمانيين بشكل مميز اعتباراً من أواخر القرن الخامس عشر. فالزيجات التى كانت قد عقدت قبل ذلك مع أميرات مسيحيات (بيزنطيات أو صربيات) أو منحدرات من سلالات حاكمة مسلمة

كالأكويونلو أو جيراي القرم أو أمراء «نو القادر» لم تعد رائجة منذ ذلك الحين، وذلك على الأرجح لأن توطيد السلطة العثمانية كان قد استنفذ أغراضه من هذه الأداة الدبلوماسية الفعالة. فالآن يرتبط الأمراء الوارثون والسلطين بإماء عاديات دون أن يعقدوا معهن فى أغلب الأحوال زواجاً شرعياً؛ والزواج الذى اتاحه سليمان لروكسلان هو استثناء نادر لهذه القاعدة. كما أن بنات السلطان لا يزوجن لسلالات حاكمة مسلمة؛ وربما كان السبب فى ذلك هو أن أية سلالة حاكمة مسلمة لم تعد جديرة بمصاهرة البيت العثمانى؛ وربما كان السبب فى ذلك أيضاً هو الرغبة فى تفادى ظهور أصحاب حق خارجيين يمكنهم تهديد احتكار الوراثة الذى تتمتع به السلالة الحاكمة المذكورة كما يمكنهم تهديد وحدة الإمبراطورية. وخلافاً لذلك، فمنذ بايزيد الثانى، انتشرت عادة تزويج هؤلاء الأميرات لقولات السلطان الأوسع نفوذاً الذين يصبحون بذلك أصهار سيدهم أو أزواج بناته؛ داماده؛ ولا شك أن ذلك كان وسيلة لضمان ولائهم، لكنه أيضاً، فى الآن نفسه، وسيلة لضمان سيادة الذرية المذكورة، فأولئك الذين ينتسبون للسلطين من جهة أمهاتهم ليسوا فى الوقت نفسه من جهة أبائهم غير أبناء عبيد.

والإماء اللواتى يرتبط بهن السلطين لا يصلن إلى الفئة الإمبراطورية إلا بعد مسار معين وبموجب هيراركية جد محددة؛ والإلزام المحدد للنساء بالتوارى عند اقتراب السيد وبالامتناع عن النظر إليه فى وجهه إنما يهدف إلى الحيلولة دون التحايل على هذا النظام الصارم.

وكانت العذارى الداخلات فى الحريم الإمبراطورى يجتن من خلال السبى فى الحرب أو على شكل هدايا من رجال البلاط أو من خلال شرائهن من أسواق العبيد. ولم تكن هناك ديفشومة بالنسبة للبنات، وكانت المختارات يخترن على عسلس ما يتميزن به من إستعدادات وجمال. وكن يدخلن فى صفوف المستجدين (عجمى) و، شأنهن فى ذلك شأن الغلمان الخدم، كن يحصلن فى الغرفتين

«الكبيرة» و «الصغيرة» على التعليم الذى يتميز بعناية فائقة، تحت إشراف ناظرة،
هى القاهيا قادين. وهؤلاء الإماء، المنحدرات من أصل غير إسلامى، كان يجرى
تعليمهن مبادئ الإسلام وجميع الفنون والأعمال المناسبة لجعلهن رفيقات كاملات،
وذلك بتنمية المواهب الخاصة لدى كل منهن. فكن يتعلمن الحياكة والتطريز والغناء
والعزف الموسيقى وتحريك الدمى ورواية الحكايات، الخ. وبشكل تدريجى، عن
طريق انتقاعات متعاقبة، كن يصلن إلى مراتب مختلفة تتطابق أسماؤها مع أسماء
أصحاب الصنائع: فمن جوار يصبح صبيات (شاجيود)، ثم «زميلات»
(جيديكلى) وأخيراً أستاذات (أسطى). ويتخذ السلطان عشيقات له من بين هؤلاء
الأسطوات. ويجرى تمييز الخليلات العابرات (جوزده) والمحظيات بالمعنى الدقيق
للمصطلح، اللاتى يدعون بالخاص أوخه ليك («الأودليسك» عندنا) أو بالخاصيكى.

وعندما توجد زوجة شرعية، فإنها تتمتع على نحو طبيعى بالصدارة، بل إنه
يقال أن سليمان المتمسك بالفضيلة قد امتنع عن كل اتصال جنسى آخر بعد
زواجه من روكسلان. إلا أنه فى غياب زواج شرعى، فإن أربعاً من الخاصيكى -
وهو عدد يتطابق مع عدد الزوجات الذى تجيزه الشريعة - يتمتعن بمكانة متميزة
تحت لقب قادين. والأولى بين هؤلاء، الباش قادين، هى أول من تلد أبناً للسلطان.
لكن السلطة العليا على مجمل الحريم تعود لأم العاهل، والده سلطان. والتنافس
بين هؤلاء النساء، الذى تهدف من ورائه كل واحدة منهن إلى الإغلاء من نفوذها
وإيثار أبنائها، يمكن أن يقود إلى احقاد لا تغتفر بل وإلى دسائس دموية كان
الحريم مستودع أسرارها. وقد ازدهرت مع روكسلان حتى موت هذه الأخيرة فى
عام ١٥٥٨. وسوف تتخذ أوسع اتساع لها فى القرن السابع عشر وعندئذ سوف
تؤثر تأثيراً خطيراً على حكم الإمبراطورية.

ويمكن للحريم أن يضم عدداً كبيراً من الإماء - لن يكن أقل من ٢٦٦ فى
القصر الجديد فى عام ١٦٠٣ - لكن جزءاً صغيراً فقط من بينهن هو الذى كان

يذهب إلى السلطان. أما الأخريات، بمجرد إتمام تعليمهن، فكن يوهبن ويتزوجن لخدم السلطان السابقين الذين تسلموا وظائف. وهكذا فإن عناصر الجنسين المدعوة إلى أن تشكل جزءاً من الطبقة الحاكمة للإمبراطورية كانت في الوقت نفسه «قد تربت في السراي». بل إن الأميرات أنفسهن، كما رأينا، كن يتزوجن من أفراد هذه الطبقة الذين حققوا أروع النجاحات، لكن هؤلاء المحظوظين كان عليهم أن يتخلوا عن كل زوجة شرعية أو محظية أخرى.

وكان يجري تأمين نظام وانضباط الحريم عن طريق قوة من الخصيان، موازية للخصيان البيض المكلفين بالإشراف على الغلمان الخدم: لكن الخصيان في الحالة الأولى كانوا سوداً، منحدرين من افريقيا، كان خصيهم أكمل من خصى البيض (إذ كان لا يقطع الخصيتين فقط وإنما أيضاً القضيب). وفي عام ١٦٠٣، كان القصر القديم يضم ٣٩ «أغاً أسود»، وكان القصر الجديد يضم ٧٢. وكان رئيس الخصيان السود للحريم، «أغا باب السعادة» أو «أغا البنات» (دار السعادة أغاسى أو كيزلار أغاسى)، يتمتع بمكانة مرموقة لن يكون من شأنها غير التزايد مع تزايد النفوذ السياسى للحريم. وهكذا فإن نفوذه سوف يتجاوز نفوذ رئيس الخصيان البيض، بما يرفعه إلى المرتبة الثالثة في الدولة، بعد الصدر الأعظم وشيخ الإسلام.

الخدمات الخارجية للقصر

كان البيرون هو مقر الحكومة المركزية وعدة أجهزة مهنية وعسكرية. وكانت أنشطته ترتبط ارتباطاً لا ينفصل بحياة البلاد وبحياة الدولة. وكان يضم موظفين، عديدين وإن كانوا مختارين بعناية، شهدوا تقلبات بين الوظائف (تشيكما) وترقيات على مدد زمنية منتظمة إلى هذا الحد أو ذاك (كل خمس سنوات في القرن السادس عشر بالنسبة لكل من التقلب بين الوظائف والترقية)، وفي بدايات كل عهد.

وكانت الخدمة الخاصة للسلطان تضم عدداً من العلماء الذين يمكنهم الفوز بهيمنة عظيمة على سيدهم. وكان يدخل في هذه الفئة الأطباء الذين كان يرأسهم رئيس الأطباء (حكيم باشي) وكان بين صفوفهم جراحون ومعالجون بالأعشاب الطبية وأطباء عيون. وكان من بينهم أيضاً عدد من اليهود الذين سوف يكسب بعضهم صيتاً استثنائياً يجعل منهم القادة الطبيعيين لطائفتهم كلها: تلك بشكل ملحوظ هي حالة جوزيف هامون في ظل بايزيد الثاني ثم في ظل سليم الأول، وبشكل أخص، حالة ابنه موسى في ظل سليمان. وكان هذا الملك يتمتع نحو عام ١٥٣٥ بخدمة عشرة أطباء مسلمين وستة أطباء يهود له.

وفي الزمن نفسه، كان السلطان محاطاً بثلاثة منجمين، مكلفين بتحديد المواعيد المناسبة للأحداث الكبرى كتنصيب عاهل وتعيين صدر أعظم وتدشين حملة عسكرية. وكانوا يسلمون إلى السلطان في كل سنة تقويمياً يحدد الأيام الحسنة الطالع والأيام السيئة الطالع. كما كان يوجد إلى جانب السلطان عدد من رجال الدين: أئمة ومعلمون وحفظة للقرآن ومؤذنون وشیخ. وبعض الحائزين لهذا المنصب ذى النفوذ، كالشيخ شوچا في ظل مراد الثالث، والشيخ سعد الدين، مؤلف «تاريخ العثمانيين»، في ظل مراد الثالث ومحمد الثالث، وخوداي أفندي، في ظل أحمد الأول، يهيمنون هيمنة فائقة على عقول تلامذتهم المرموقين بحيث أنهم لا يقررون أى أمر هام دونهم.

ولتلبية الحاجات الأكثر مادية، جرى إنشاء مطابخ إمبراطورية (مطبخ - اميرى) ومصنع فطائر وحلوى (حلوى خانه) على أحد جانبي الحوش الثاني، إلى يمين مدخل باب الوسط. ومازال بوسعنا اليوم أن نرى بناياتها المميزة، المسقوفة بقباب عديدة تعلوها مداخن تنتصب عالياً، تشرف على بحر مرمرية: وهي تناظر بناء أقامة المعمارى سنان إثر حريق شب في عهد سليم الثاني.

وهذه المطابخ تشهد تطوراً بالغاً في ظل سليمان بحيث تصبح مشروعاً مثيراً. وإلى جانب الطباخين بالمعنى الدقيق للمصطلح، فإن العاملين يضمون صبياناً

ومساعدين مجندين بشكل خاص من بين العجمى أوغلان. وكان هناك ٢٣٠ طبابخاً في عام ١٥١٤ و ٢٧٧ في عام ١٥٢٧، إلا أنه بعد ذلك بأربعين سنة، سوف يصل عدد «خدم المطابخ الإمبراطورية» إلى ٦٢٩. وفي الزمن نفسه، فإن المبالغ المرصودة سنوياً من جانب الخزانة قد وصلت إلى مبلغ ضخّم قدره نحو ٥ ملايين أسبره. وكان يجري حشد مخزون ضخّم من المواد الغذائية من جميع الأنواع، الواردة من مختلف أقاليم الإمبراطورية، تحت إشراف أمين، في «كرار امبرطواري» (قيلير - اي اميرى). ومنذ أوائل القرن السادس عشر، كان بوسع سپاندوجينو أن يعلن: «عندما يكون الإمبراطور في القسطنطينية، كان يجري عادة ذبح أربعين خروفاً وأربع بقرات يومياً لمطبخه، ناهيك عن لحوم الدجاج ولحوم الصيد التي تقدم إليه». وهكذا ففي سنة ١٤٨٩ - ١٤٩٠ القمرية، جرى استهلاك ١٦٥٥٣ خروفاً.

وكانت المطابخ مقسمة إلى عدة أقسام بحسب من سوف تصل إليهم الأطعمة: ففي المطبخ الخاص للعاهل يمكن أن نميز أقسام الخصيان البيض، والغلمان الخدم، وعيادة الغلمان الخدم، والأجهزة الخارجية للقصر وحظيرة الحيوانات وحظيرة الطيور (في ١٥٧٣ - ١٥٧٤، كرس ٣٧٤ خروفاً لإطعام طيور الصيد والقنص)، وأعضاء الديوان والسفراء الأجانب الذين كانت تتلو استقبالهم في القصر مآدب (ضيافة). أما فيما يتعلق بمصانع الفطائر والحلوى، فقد كانت تدار تحت إشراف «رئيس لصناع الحلوى» (حلوچى باشى): ويوضح سپاندوجينو: «إن هذه وظيفة تتمثل في مراقبة جميع أصناف الحلوى التي تؤكل في البلاط وجميع أولئك الذين يصنعونها وأمرهم بصنعها». وكان «متنوقون» (تشاشنيچير، نواقين) يراقبون إعداد الأصناف ويتكفلون بخدمة مآدب الديوان. وكان عددهم ثمانية في أواخر القرن الخامس عشر وأربعة وعشرين في عام ١٥١٤، حيث كان يرأسهم «رئيس نواقين» هو نوع من متردوتيل للقصر. كما كان للديوان من يحملون الماء إليه (سقايان - إي ديوان - إي هالى). وكانوا هم أيضاً تحت إشراف رئيس، وقد وصل عددهم في أواخر القرن الخامس عشر إلى عشرة ثم إلى ثلاثة عشر في عام ١٥١٤ ثم إلى خمسة وعشرين في عام ١٥٦٧.

وكانت سلسلة كاملة من أهل الحرف تتكفل بوظائف أخرى لتدبير الحاجات المادية للقصر. وقد وصل عدد أهل الحرف هؤلاء من الحجارين والفجارين وصانعي الأسلحة والحدادين وصانعي الأحذية والسروجية وناسجى السجاد والصائغين والجواهرجية ومزركشى الملابس بالذهب، إلخ، إلى ٣٠٨ فى عام ١٥١٤، ثم إلى ٥٨٥ فى عام ١٥٢٧، ثم إلى ٦٤٧ بعد ذلك بأربعين عاماً. أما الخياطون، الذين يمثلون فئة على حدة، فقد كانوا ينقسمون إلى خياطين يفصلون «ثياب التكریم» والتي كان السلطان يبدى عن طريقها منته (خياطين - إي خلعات)، وخياطين خصوصين للعاهل (خياطين - إي خاصه). وكان الإجمالى للمجموعتين ٢٤٢ فى عام ١٥١٤ و ٣٠١ فى عام ١٥٢٦ و ٣٦٩ فى عام ١٥٦٧. وشأنهم فى ذلك شأن جميع المسئولين عن الخدمات المادية للقصر، فقد كان رؤسائهم فى واقع الأمر من كبار الوجهاء: وهكذا فسوف نرى فى عام ١٥٢٧ أن رئيس خياطين يتولى مهام حاكم (سنجق بك) لحميد. ولابد من أن نضيف إلى هؤلاء فئة من الغسالين والكوايين (چامشويان) كانت تضم ١٧ فرداً فى عام ١٥١٤.

وبين أهل الحرف هؤلاء يمكننا أن نرصد أيضاً فنانين سوف تكفل أعمالهم سطوع ثقافة البلاط العثمانى - شعراء، موسيقيين، خطاطين، رسامى منمنمات، مجلدى كتب، حيث تتعاون هذه الحرف الثلاث الأخيرة فى إنتاج مخطوطات ثمينة تمجيداً للدين، كالمصاحف، أو تمجيداً للملك، كالشاهنامات. وقد قام رسامون مزينون (نقاش) مثل الشهيرين شاه قولى وقره ميمى فى مراسمهم برسم الموتيفات التى كانت تستنسخ على القفاطين الإمبراطورية أو خزفيات إزنيق. وكان آخرون ينقشون على الخشب أو على المعادن، كما كانوا ينتجون أعمالاً أخرى، كالنقلىندان الذين كانوا يصنعون أشجاراً شمعية أو زهوراً ورقية.

كما أن جهازاً من معماريى القصر برئاسة رئيس للمعماريين (معمار باشى) - وهى وظيفة شغلها سنان الشهير بين عامى ١٥٣٩ و ١٥٨٨ - قد مد نشاطه إلى

مجمل الإنشاءات الدينية والمدنية والعسكرية التي اضطلع بها السلطان. ونحو عام ١٥٣٥ كان الجهاز يضم اثني عشرة مهندساً ونجاراً وصانع أسقف من القرميد (قرميتچی).

أما بساتين الزينة الخاصة بالسلطان، شأنها في ذلك شأن بساتين الفواكة والخضر الخاصة به الكائنة في داخل أو في خارج حرم القصر، فقد جرى إيلاء مهمة الاعتناء بها إلى فريق من البستانيين (بوستانچی)، كان يعمل كذلك على زوارق العاهل. وكان يتألف من عجمي أوغلان يختارهم رئيس الفريق، البوستانچی باشي. وكان من بين مسئوليات هذا الأخير إدارة القصر والمنتزهات الإمبراطورية ومراقبة ضفاف قرن الذهب والبسفور وبحر مرمرة عند مداخل العاصمة. كما كان المشرف على الصيد والقنص وصيد السمك عند مشارف اسطنبول، وكان يشرف، كما لو كان ضابط شرطة كبير، على إعدام كبار الوجهاء الذين يجرى قتلهم في القصر. ولابد من أن نشير إلى أن قصر أدرنه كان يضم هو الآخر فريقاً من البستانجية.

أما الاسطبلات الإمبراطورية (اسطبل إي أميري)، الكائنة جزئياً خلف الحوش الثاني، إلى الجهة اليسرى للمدخل، فقد كان يعمل فيها عدد ملحوظ من الأفراد: ٢٠٨٠ خادماً في عام ١٥١٤ و ٢٨٣٠ في عام ١٥٢٧ و ٤٣٤١ في بداية عهد سليم الثاني. وكان برأسهم عدد من المشرفين، كان أهمهم القائد العام أو «مأمور الأسطبل الكبير» (أمير - إي أخور - إي بوزورك أو ميراخور) و «مأمور الأسطبل الصغير» (أمير - إي أخور - إي كوتشوك). وقد كتب جيفري عن الأول في عام ١٥٤٢: «إنه يرأس سياس الجياد وسياس البغال والمستولين عن السروج وعن المهاميز وأولئك الذين يقودون الجمال كما كان يشرف على جميع اسطبلات الجياد، وهو مسئول عن أربعة آلاف من الجياد الممتازة». والواقع أن هذه الأسطبلات كانت منتشرة في عدة نقاط في العاصمة، كما كانت منتشرة في أدرنه وبورصا وسيريس وسالونيك وأماكن مختلفة أخرى في الأناضول وروميليا.

أما صيد وقنص الطيور، وهو رياضة لها مكانتها وإحدى تزجيات وقت الفراغ المحببة لدى ملك مثل سليمان، فقد كان يحتم الاحتفاظ في البيرون بعدد كبير من الجوارح ومن ثم وجود فريق من البيزاريين (بازداران). وكان أفراد هذا الفريق ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: فالشاهينجي، الأوفر عدداً، يهتمون بالشاهينات، والتشاكيرجي، يهتمون بالصقور، والأتماچاچي، وعددهم أقل، يهتمون بالبازات. وهذا الفريق، الذي كان إجمالى عدد أفرادہ ١٦٣ فى عام ١٥٠٣ و ٢١٩ فى عام ١٥١٤ و ٢٥٩ فى عام ١٥٢٧، سوف يصل عدد أفرادہ إلى ٤١٨ بعد ذلك بأربعين سنة. وكانت الطيور تستورد من الخارج: وهذا هو حال السناقر، التى كان يتم الحصول عليها من موسكوفيا أو تصل هدية من أمراء تابعين مثل قويفود مولدافيا وقويفود فالاشيا. لكنها كانت بشكل خاص ثمرة تنظيم واسع يمتد عبر المقاطعات: ففي المناطق الغنية بأوكار الطيور فى الأناضول وروميليا، كان عدد من السكان الذين لهم وضعية محددة يسلمون كل سنة طيوراً جارحة صغيرة للقصر فى مقابل إعفاءات ضريبية.

وكانت أجهزة أخرى، تتميز بطابع عسكرى بشكل أدق، مسئولة عن حراسة وتأمين القصر؛ كما أنها تظهر فى الاحتفالات العلنية المهيبة أو تمثل السلطة المركزية فى مهام خارجية. فالجباب (قابيجي)، الموزعون على سرايا (بلوك)، يلتزمون بحراسة الأبواب الثلاثة للقصر الجديد. وهؤلاء المجندون من بين صفوف الإنكشارية أو خدم الأينديرون، كان عددهم ١٤٦ فى عام ١٥٠٣ و ٢٤٤ فى عام ١٥١٤ و ٢٨٠ فى عام ١٥٤٧. وفيما بعد لن يكون من شأن عددهم إلا أن يتزايد: فقد وصل عددهم إلى ٢٠٠٧ فى عام ١٦٦٠. وكان عدد رؤسائهم، القابيجي باشي، اثنين نحو عام ١٥٣٧ وثلاثة بعد ذلك بعشر سنوات. وقد تزايد عددهم هم أيضاً. وهؤلاء، علاوة على دور المراقبة الذى يقومون به، يرافقون أعضاء الديوان فى جلسات هذا المجلس والسفراء الأجانب المجتمعين مع السلطان. وفى الحملات، يقفون عند مدخل الخيمة الإمبراطورية. ومن الممكن أن يقوموا بمهام حملة رسائل

أو رسل السلطان إلى الولايات أو إلى الخارج. كما كان يعهد إليهم بمهام حساسة مثل تأديب والٍ متمرّد أو تنصيب أمير تابع اعترف به الباب (العالي) حديثاً.

أما فريق حملة البلطات (بلطچی أو تیپیر داران)، والذي يتميز بطابع مشابه، فقد كان يمارس وظائف مختلفة في مجال التأمين والحراسة في قاعة الديوان وغرفة اجتماعات الأينديرون، حيث كان يتدخل بشكل خاص في حالات حدوث حريق. وكان عدد البلطجية ٢٠ في عام ١٥١٤ ثم ارتفع إلى ٥٠ في عام ١٥٤٧. وقد ارتفع العدد الإجمالي للبلطجية و اللقايچی إلى ٣١٩ في عام ١٥٢٧ ثم إلى ٤٦٧ في عام ١٥٦٧.

وكان «تشاوش العتبة السنية» يتكفلون بأمن القصر ويشكلون خفر حراسة للسلطان. وكان رئيسهم، التشاوش باشی، مسئولاً عن البروتوكول والنظام خلال جلسات الديوان واحتفالات القصر. وكان هذا الفريق يمارس أيضاً وظائف هامة خارج البلاط. ففي الحملات، كان يسهر على انضباط الجيش: وكما لاحظ سپاندوجينو، فإن: «من يسمون بالزاوسی (تشاوش)، عندما كان الجيش يتجمع للمضي إلى المعركة، كانوا يمسكون في أيديهم بالهراوات وبالمطارق الحديدية، وإذا ما رأوا أي خارج على صفه أو أي هارب، فقد كانوا يضربونه ويعيدونه إلى مكانه. وإذا ما هرب سيد ما من المعركة، فقد كانوا يثنونهم عن الهرب بالكلمات الطيبة ويشجعونه على العودة». وعلاوة على ذلك، فقد كان التشاوش حملة رسائل السلطان بامتيان. وعند تكليفهم بحمل رسائله إلى المقاطعات وإلى الخارج، وتزويدهم بتصاريف مرور وبأوامر توجه، كانوا يستفيدون من جياذ بريد تقدم إليهم في مختلف مراحل انتقالهم من جانب عدد من السكان المكلفين برعاية هذه المهمة، وكانوا ينجزون بسرعة فائقة الذهاب والأياب المتواصل بين الباب (العالي) ومراسليه. بل كان بالإمكان تكليفهم بمهام أطول أمداً في المقاطعات. وكان عددهم ٢٢ في عام ١٥١٤ ثم ارتفع إلى ٤٢ نحو عام ١٥٣٥، وكان عدد فريق آخر من حملة رسائل السلطان، هم البيیق، ٤٠ في عام ١٥٤٧.

أما فرقة الموسيقى الإمبراطورية، بالاتها النحاسية وآلاتها الإيقاعية، فقد كانت تضم ١٠٧ أشخاص في عهد بايزيد الثاني و ١٨٥ في عام ١٥٢٧. وكان هؤلاء المهتر تحت إشراف أحد كبار الوجهاء، حامل العلم (أمير - إى علم أو مير علم). وإذا كان حارساً لرموز السلطة الملكية، علم السلطان وطوغاته الستة، فإنه هو الذى كان يسلم إلى حكام المقاطعات المعينين حديثاً العلم والطوغات التى ترمز إلى الجزء المخول لهم من السلطة. وعلاوة على ذلك، فإن «موسيقى العلم» (مهتران - إى علم) هؤلاء يتميزون عن فرقة أخرى، هى فرقة المهتران - إى خيمة، التى تؤدى وظائف مختلفة تماماً، إذ كانت مكلفة بصيانة الخيام الإمبراطورية خارج الحملات وبمنصبها فى أماكن التخييم. وكانت فنناً المهتر تضم ٦٢٠ شخصاً فى عام ١٥٦٧.

وما يصور مكانة مختلف فرق القصر التى عدّنا ذكرها هو واقع أن العديدين من المشرفين عليها، المير علم، والتشاوش باشى، والقابيجى باشى، والإمراخور، والتشاكيرجى باشى، والأتماچاچى باشى، كانوا يتقاسمون، مع أغا الإنكشارية وقادة سلاح فرسان الباب (العالى)، شرف أغوات الركاب (ركاب أغالارى)، أى أنهم كانوا يمتطون جيادهم إلى جانب السلطان.

وأخيراً، فإن قوة فرسان ذات بزازات نظامية ثمينة، تتميز على نحو خاص بالهيبة والامتيان، هى قوة «المتفرقة» (حرفياً: الموزعين)، كانت تتمتع على نحو خاص بدور مهيب. وحرس الشرف هذا، الذى كان بعض أفراده يتولون أيضاً أداء مهام خاصة للسلطان، كان يتميز بأسلوب تجنيد غير عادى لأنه كان يعلى من شأن الأصل والأواصر العائلية. والواقع أننا نجد بين صفوفهم، إلى جانب موظفى القصر، الذين تركوا وظائفهم أو لم يتركوها، أبناء وإخوة لعدد من الوزراء ولوجهاء آخرين كما نجد بينهم منحدرين من سلالات حاكمة مخلوعة أو جرى اختزالها إلى التبعية (ممالك، أمراء «نو القادر»، تتر، أكراد، أشخاص من البوسنة، الخ). وكان عددهم ٩٤ فى عام ١٥١٤ و ٧٠ نحو عام ١٥٣٥.

الديوان

كانت قاعة الديوان وملحقاتها موجودة فى الحوش الثانى للقصر، إلى الجهة اليسرى للمدخل. وإذ كانت قد شيدت فى أوائل عهد سليمان، فقد كانت تشكل مقر الحكومة.

وكان العثمانيون يشيرون بمصطلح الديوان إلى المجلس المشكل من كبار مسئولى الدولة. وفى البداية، كان السلطان بشخصه هو الذى يرأس هذا الجهاز السياسى الأعلى. وفيما بعد، فى عهد محمد الثانى، نحو عام ١٤٧٥، على ما يبدو، ترك السلطان هذه المهمة للصدر الأعظم. على أن السيطرة، الممكنة على الأقل، من جانب السلطان على الشئون المعالجة (من جانب المجلس) قد جرى الحفاظ عليها: والواقع أنه قد جرى فتح نافذة ذات قضبان فى حائط قاعة المداولات كانت تتيح للسلطان المستتر خلفها رؤية وسماع ما يدور. ومن جهة أخرى، فقد جرت العادة على أن يذهب الصدر الأعظم، بصحبة أعضاء الديوان الرئيسيين، بعد انتهاء جلسات المجلس، إلى الاجتماع بالسلطان لعرض المسائل الأكثر أهمية عليه. وهذا الإجراء، الذى سوف يصبح فيما بعد شكلياً تماماً، لم يكن كذلك بعد فى ظل سليمان الذى كان لا يمتنع، أحياناً، عن تعديل قرار أو تصحيح إجراء رسمى أو إشعار المجلس برغبته الخاصة.

وفى عهد سليمان، كان الديوان يجتمع أربع مرات صباحاً فى الأسبوع، من السبت إلى الثلاثاء، وكان يضم إلى جانب الصدر الأعظم، «وزراء القبة»، والمشرفين على الشئون المالية و«قاضى الجيش»، ورئيس المكتب ووالى روميليا، عندما كان يوجد فى العاصمة. ولم يكن الأميرال الأعلى (قابودان پاشا) يحضر اجتماعات الديوان، على أن هذا الشرف قد منح مع ذلك لخير الدين باربا روسا الشهير، الذى تولى هذه الوظيفة من عام ١٥٣٣ إلى عام ١٥٤٦، وذلك بسبب الخدمات الاستثنائية التى قدمها هذا القرصان السابق. وقد حصل عند أواخر عمله على لقب الوزير الرابع.

وكان الديوان يلعب فى البداية دور محكمة عدالة عليا كان بوسع كل فرد أو جماعة عرض الشكايات عليها واستئناف قرارات القضاة المحليين أمامها. وكان التشاؤوش باشى يشرف على إدخال الشاكين وتنفيذ الأحكام. لكن هذه المحكمة كانت أيضاً مجلس حكم تتم فيه مناقشة ومعالجة «الأمور الهامة» (أمور - إى مهمه)، التى تتصل بالسلطة الملكية. والواقع أن المركزية العثمانية قد أدخلت فى هذه المجموعة من الأمور، إلى جانب الأمور الكبرى المتصلة بالسلم والحرب، إدارة العمليات العسكرية والإدارة العليا، ومسائل تبدو من الناحية الظاهرية أقل أهمية، محلية أو حتى فردية. وهذه المركزية المذهلة إلى هذا الحد لم تكن تمنع الحكومة من النزول كثيراً على قرارات موظفيها المحليين لحل مشكلات كان هؤلاء الأخيرون قد صعدوها إليها. وعندئذ كان يجرى إبلاغهم، ليس دون حكمة، بأنهم - بحكم وجودهم فى الموقع وبحكم درايتهم بالموقف - أكثر قدرة على اتخاذ قرار حاسم، وكان يكتفى بتذكيرهم بالمبادئ العامة.

وكان للديوان أخيراً دور بروتوكولى: فقد كان يجرى المفاوضات مع السفراء الأجانب، ويرعى استقبالاتهم الرسمية، التى تتلوها بشكل طقسى، كما ذكرنا، إقامة مأدبة. كما كان يجرى فى الديوان تقديم رؤوس الخصوم أو المتمردين الذين جرى إعدامهم، وهو تقديم كان يتميز بالهيبة.

وكان الصدر الأعظم (وزير - إى أعظم، صدر - إى أعظم) الذى يرأس الديوان وحكومة الإمبراطورية بوجه عام هو الممثل المطلق (وكيل - إى مطلق) للسلطان. وقد ترتب على الاحتجاب السياسى النسبى لهذا الأخير، والذى دشنه محمد الثانى، وأكدّه سليمان وخلفاؤه، تحويل الوزارة العثمانية، بحسب التعبير القديم للماوردى ولابن خلدون، من «وزارة تنفيذ» إلى «وزارة تفويض». فالسلطان، بتسليمه لها أختام الإمبراطورية التى تسمح لها بالتصديق على القرارات بدلاً منه، قد فوضها فى واقع الأمر شبه إجمالى السلطات الإمبراطورية.

ومن الناحية البروتوكولية. فإن الصدر الأعظم هو الشخصية الثانية في الدولة. وإذا كان حائزاً على امتيازات تشريف استثنائية، فقد كان بالإمكان أن يصل الأمر إلى حد خدمة عدد من أفراد الأسرة الإمبراطورية له. ومن ناحية الممارسة العملية، فإنه هو الذى يحكم الإمبراطورية. وخارج الجلسات الموسعة للديوان، فإنه يرأس كل مساء (ماعدا يوم الثلاثاء) اجتماعات محدودة كان يصرف فيها الشئون الجارية. وهو يتولى تعيين المسئولين فى المناصب المدنية والعسكرية العليا، ويتولى قيادة الجيش عندما لا يشترك السلطان بشخصه فى الحملة. وبمساعدة «قاضيين للجيش»، يصدر الأحكام باسم العاهل ويرأس مساء كل يوم جمعة ديواناً خاصاً معنياً بالأمور المتصلة بالشريعة. كما أنه مسئول عن النظام فى العاصمة: وبهذه الصفة، فإنه يعقد كل يوم أربعاء ديواناً مخصصاً للشئون البلدية لاسطنبول، وكل يوم جمعة، يقوم بجولته عبر أسواق المدينة.

على أن حدوداً قد فرضت على سلطة بهذه الضخامة لمنعها من تعريض سلطة السلطان، بل وبقاء السلالة الحاكمة، للخطر. فالصدر الأعظم ليس ملزماً فقط بالتشاور مع الوزراء الآخرين حول القرارات الهامة، بل إن بعض القطاعات، عن طريق توازن رهيف، تفلت من سيطرته: فهو لا يملك سلطة على الخدمات الداخلية للقصر المتصلة برئيسى الخصيان، كما لا يملك سلطة على مجموع العلماء، الذين يتولى السلطان بشكل مباشر تعيين الأعلى مكانة بينهم. وينطبق الشيء نفسه على أغا الإنكشارية الذى تفلت قواته أيضاً من سيطرته المباشرة. وأخيراً، فإنه إذا كان على المسئول عن الشئون المالية أن يقدم إليه التقارير، فإنه هو نفسه لا يستطيع الأمر بأية إنفاقات دون موافقة هذا الأخير.

وعلاوة على ذلك، فإن التبعية الكاملة من جانب الشاغلين لمنصب الصدر الأعظم تجاه السلطان وحاشيته تصيب مكانتهم بضعف أساسى. وقد اتبع سليمان إلى حد بعيد المبدأ - الذى دشنه محمد الثانى - والذى يتمثل فى تخويل الصدارة العظمى لعبيده ذوى الأصل المسيحى: ويدخل فى هذه الفئة سبعة من

التسعة الذين تولوا منصب الصدر الأعظم فى عهده: إبراهيم، إياس، لطفى، قره أحمد، رستم، سميز، على ومحمد سوكوللو. أما محمد بيرى، الذى عينه كذلك سليم الأول، فقد كان من أحفاد أحد العلماء وكان سليمان خادم منحدرًا من فريق الخصيان البيض فى القصر. إلا أنه أياً كان أصلهم، فإن الشاغلين لمنصب الصدر الأعظم لم يكونوا بحال غير قولات للسلطان: فهذا الأخير هو الذى يعينهم وهو الذى يعزلهم على هواه، ويضعهم فى الأحوال التى بينهاها من حيث حياتهم وممتلكاتهم. وإذا ما أصبحت قوتهم وطموحاتهم زائدة عن الحد، فإن العاهل يمحو التهديد بإعدامهم. ومصير إبراهيم باشا يقدم تصويراً حاسماً لذلك: فصديق الشباب هذا المحبوب كل هذا الحب من سليمان، والمتمتع بخصال رائعة، والقائد الحربى والديبلوماسى الأريب أيضاً، والمطلع إطلاعاً ممتازاً على الشؤون الأوروبية، يحكم الإمبراطورية على مدار نحو ثلاث عشرة سنة (٢٧ يونيو ١٥٢٣ - ٥ مارس ١٥٣٦) بثقة متعاضمة تعميه فى نهاية الأمر. وهكذا فإن ذلك الذى كان يتفاخر أمام الرسل الأجانب بأن بوسعه جر سيده إلى كل ما يريد وبأنه يتمتع بسلطة مطلقة سوف يعثر عليه ذات صباح مخنوقاً فى الغرفة التى كان يشغلها فى القصر الجديد، والمجاورة لغرفة السلطان.

وفى جميع الحالات، فقد كان الصدر الأعظم عرضة لنزوات العاهل ولدسائس القصر واضغوط القوات والشارع. الواقع أن السلطان كان يتخذ من عزل صدر أعظم ومن رى الغليل، إذا دعت الضرورة، بقتله، وسيلة لإبعاد السخط عنه ولحل أزمة. وفى عام ١٥٥٣، سعياً إلى تهدئة السخط الذى فجره بين صفوف الإنكشارية إعدام ابنه مصطفى، قام سليمان بعزل رستم باشا الذى كان يحكم منذ تسع سنوات. وكان من حل محله. وهو أحمد باشا قره، رجلاً له قيمته، لكن روكسلان لم تتوقف عن الإصرار على إعادة رستم، زوج ابنتها محرمة، إلى منصبه: وبعد سنتين من الحكم، وجدت ذرائع لإعدامه والسماح من ثم لصهرها بالعودة. وقد أشار بوسبيك فى عام ١٥٥٥ إلى حدة وبعد نظر حارس الخنازير

الصغير السابق هذا الذى صار، من خلال الديشورمه، داماداً وصدرأ أعظم، والذى فعل الكثير من أجل رفعة سيده. وكان عيبه الرئيسى يتمثل فى بخله الشديد الذى وظفه فى خدمة السلطان (لقد وصل به الأمر إلى حد بيع خضروات وزهور البساتين الإمبراطورية من أجل انتزاع ربح ما منها) كما وظفه فى تحقيق ثرائه الخاص. ولما كان هذا الجشع قد استثار قدراً من السخط لدى سليمان الذى كان يقدره ويحبه مع ذلك، فقد كان رستم ميالاً إلى إبداء الغضب والحدة والصرامة مع من يتعامل معهم لتبديد الاشتباه فى أن هؤلاء الأخيرين قد رشوه. على أن ذلك لم يكن ليُجعل فسادَه أقل انفضاحاً، وكانت الثروة التى تركها عند موته جد ضخمة، حتى بالنسبة لصدر أعظم: فهى تضم ١٧٠٠ عبد و ٢٩٠٠ جواد و ١١٠٦ جمال و ٧٠٠٠٠ عملة ذهبية و ٥٠٠٠ قفطان، ناهيك عن كميات من المشغولات الذهبية والفضية و إضافة إلى الأحجار الكريمة.

وبموجب نظام هيراركى، فإن الصدر الأعظم، رئيس الوزراء، كان يتلوه وزيران أو ثلاثة «وزراء قبة» (قبة وزيرلىرى)، وأحياناً أكثر، يحملون هذه التسمية إشارة إلى القبة الصغيرة التى تعلو قاعة المجلس. ودون أن يكون لكل من هؤلاء إختصاص محدد، فقد كانوا يشاركون فى مداولات الديوان، وبحكم منصبهم الوزارى، فقد كان بالإمكان تكليفهم بمهام عالية المستوى: تأمين القيادة العامة لحملة من الحملات، الحلول بصفة (قائم مقام) محل الصدر الأعظم على نحو مؤقت فى حالة غيابه عن العاصمة. كما كانوا من جهة أخرى الخلفاء الفعليين للصدر الأعظم لأنه من حيث المبدأ كان الوزير الثانى هو الذى يحل محله فى حالة موته أو عزله، وعندئذ كان الوزير الثالث يصعد إلى المرتبة الثانية. وفى بداية عهده، كسر سليمان هذه القاعدة، بإيثاره إحلال ابراهيم، رئيس غرفته الخاصة، محل الصدر الأعظم محمد باشا پيرى الذى أحيل إلى التقاعد، بدلاً من الوزير الثانى، أحمد. لكن هذا أحمد، الذى عين والياً على مصر، ينتقم لنفسه من الظلم الذى حاق به بإثارة تمرد سوف يخرج ابراهيم لقمعه. وفيما بعد، سوف يلتزم سليمان دائماً

بتصعيد من يحتلون مركز الوزير الثانى إلى الصدارة العظمى، باستثناء رستم الذى لم يكن غير وزير ثالث، لكنه صهر للسلطان ولروكسلان.

وتحت قبة الديوان، كان الوزراء يجلسون على يمين الصدر الأعظم. وعلى يسار هذا الأخير، كان يجلس «قاضيا الجيش» (قاضى عسكر أو قاضى العسكر). وهذه الوظيفة التى كان يشغلها فى الأصل شخص واحد، جرى توزيعها على شخصين فى عهد محمد الثالث، ومنذ ذلك الحين أصبح هناك قاضى عسكر لروميليا كان يتمتع بالأولوية وقاضى عسكر آخر للأناضول. وكان كل منهما يوضع على رأس هيراركية العلماء فى القطاع الجغرافى الخاص به. وتحت إشراف الصدر الأعظم، كانا يعالجان المسائل القانونية المعروضة على الديوان وكان يبتان من الناحية القانونية فى تعيينات القضاة (قاضى) والمدرسين (مدرس) الواقعين فى دائرة اختصاص كل منهما. وعلاوة على رواتبهما وعطايا العاهل، فقد كانا يحصلان على رسوم أيلولة من الجنود ووكلاء الدولة (عسكر). وشأنهما فى ذلك شأن القضاة الآخرين، فقد كانا يُعيَّنان لفترة محدودة إلا إنهما كان بوسعهما شغل منصبهما عدة مرات. واعتباراً من أواسط القرن السادس عشر، سوف يجرى إختزال دور قاضى العسكر هذين إلى حد ما لحساب وجيه دينى آخر، هو مفتى اسطنبول، المسمى أيضاً باسم شيخ الإسلام، والذى سوف يصبح الرئيس الفعلى للعلماء والمرجع الدينى الرئيسى للإمبراطورية.

وكان دور المفتى وصلاحياته تتمثل فى إبداء مشورة (فتوى) حول المسائل القانونية، وخاصة تقييم تمشى قرار سياسى ما مع الشريعة. وبهذه الصفة، منذ القرن الخامس عشر، كان بإمكان بعض القائمين على إصدار الفتاوى فى العاصمة كسب مكانة ونفوذ ملحوظين مستمدين من سلطتهم الفكرية والروحية وحدها: فهم لا ينتمون إلى أى جهاز من أجهزة الدولة التى كانوا يحتفظون فى علاقتهم بها، خلافاً لذلك، باستقلالهم (إنهم لا يجتمعون فى الديوان) كما أنهم لا ينتمون إلى الهيراركية الدينية. وعلى العكس من ذلك، كما أشار إلى ذلك مؤخراً

المؤرخ الإنجليزي ر. ك. ريب، فإن التطور الذي دشنته سليمان وشيخ الإسلام، أبو السعود أفندي (١٥٤٥ - ١٥٧٤)، الذي كان مقرباً إليه، قد تمثل في تولية مفتى اسطنبول الموقع الأول في هيراركية العلماء وجعله راقعة أساسية من روافع الدولة، يتميز بمكانة بروتوكولية مساوية لمكانة الصدر الأعظم. وهكذا أصبح شيخ الإسلام نظيراً مسلماً من نوع ما للبطريرك اليوناني الأرثوذكسي، يتمتع بسلطة على مجموع رجال الدين. والواقع أن إنشاء هذا النوع من كنيسة مسلمة، ذات طابع مهيكّل وهرمي بدرجة قوية، ومرتبطة بالدولة وتحصل على مرتبات منها، هو ظاهرة لا نظير لها في التراث الإسلامي. ويمكن ربط ظهورها في إمبراطورية سليمان بالنموذج البيزنطي. ومن المؤكد أنه قد جرى ابتداعها لتكون أداة من أدوات صراع الدولة العثمانية السنية مع الخطر الرهيب، الديني والسياسي، الذي مثله صفويو إيران وأتباعهم، كيزيلباش الأناضول.

وإذا كان شيخ الإسلام يظل خارج الديوان، فإن جميع التعيينات الدينية الهامة، وهي تعيينات القضاة والمدرسين الذين كانوا يحصلون على أكثر من ٤٠ أسبيرة في اليوم، لا تمر إلا بعد فحصه لها، كما أن القرارات السياسية الكبرى كانت منذ ذلك الحين خاضعة بصورة منتظمة لموافقته. وكان العاهل ينتظر من هذا الوجيه، الذي كان يعينه ويعزله على هواه، سيطرة صارمة على نقاء عقيدة العلماء والسكان المسلمين بوجه عام كما كان ينتظر منه تأميناً دينياً لقراراته. وفي المقابل، فقد كان بإمكان هذا السلاح أن يرتد ضده، عندما يشعر المفتي أنه مدعوم دعماً قوياً جداً من جهات أخرى بما يمكنه من الوقوف في وجهه، بل وإصدار فتوى تبيح خلعه. وسوف يكون عدة خلفاء لسليمان ضحايا لهذه الضربة المرتدة.

وكانت المهمة الأولى لرئيس المكتب (نیشانچی أو توقيعی) هي ختم القرارات الرسمية بالطغراء (المسماة أيضاً بالنیشان أو بالتوقيع) والتي تُكسبها الشرعية. وكان هذا الدور المادي بشكل خالص مصحوباً بمسئولية قانونية عليا إذ كان على رئيس المكتب التدقيق في أسلوب، وكذلك في تمشي النص المقدم إليه مع

التشريعات السابقة وتعديله إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك أو، خلافاً لذلك، استخلاص النتائج التي يرتبها على هذه التشريعات إتخاذ إجراء جديد. وقد كلف سليمان نيشانچييه بمهمة أولى تتمثل في الاعتناء بتدوين كل التشريعات الزمنية للإمبراطورية، القانون. والحق أن مصطفى جلال زاده، الشهير تحت لقب **كوچانيشانچي («النيشانچي الأكبر»)**، والذي شغل المنصب من عام ١٥٣٤ إلى عام ١٥٥٦، ثم مرة أخرى من عام ١٥٦٦ إلى عام ١٥٦٧، قد تميز في مهمة التدوين هذه، إلى جانب تميزه في أعمال أخرى كمؤرخ وشاعر. كما لعب دوراً كبيراً في ما يمكن تسميته ببلاغة سليمان: فإليه ترجع بلورة الصيغ البروتوكولية وتحرير رسائل السلطان الهامة، التي تتميز بعظمة الأسلوب وبسمو الفكر كما تتميز بحجاج منطقي متماسك. وهكذا فمن منظور الزمن يظهر كوچا نيشانچي بوصفه أحد معاوني الرئيسيين للقانوني (سليمان الأول).

وكانت للنيشانچي سلطة على دار المحفوظات (**دفتر خانه**) وعلى «أمين السجلات» (**دفتر أميني**) الذي كان مسئولاً عنها. كما كان يوجه خدمات المكتب الإمبراطوري، إلا أنه، وقد استحوذت عليه مهامه الأخرى، منذ أوائل عهد سليمان، ترك توجيهها الفعلي لأحد مرؤوسيه. وهذا الأخير الذي يحمل لقب «رئيس الأمناء» (**رئيس الكتاب**) سوف يكتسب فيما بعد أهمية متزايدة في عمل الديوان.

وأخيراً، فقد كانت إيرادات وانفاقات الإمبراطورية تحت رقابة «مشرفين على الشئون المالية» (**دفتر دار**). وكان لاثنتين من بينهم مكانهما في الديوان: المشرف على الشئون المالية لرومليا، أو الباش دفتر دار، الذي كانت له الصدارة، والمشرف على الشئون المالية للأناضول، وهو منصب أنشئ فيما بعد، في عهد بايزيد الثاني على الأرجح. ولم تكن صلاحياتهم تمتد إلا إلى الخزانة الخارجية للإمبراطورية، إذ كانت الخزانة الداخلية، خزينة السلطان الخاصة، تدار من جانب جهات أخرى.

نمو البيروقراطية

كان تحت إمرة النيشانجي و الدفتردارات جهاز بيروقراطي كامل يكفل إعداد وتنفيذ قرارات الديوان. وخلافاً للمزاعم الكثيرة التي تخطط بين الأزمنة، فإن هذه البيروقراطية لم تكن تتميز بعد في ظل سليمان بدرجة الاتساع والتنظيم المعقد التي تحدثت عنها مصادر لاحقة تماماً. على أن عهد القانوني يرمز إلى مرحلة هامة من حيث التزايد الملحوظ لإعداد الموظفين والتقدم المحسوس في فصل وتنظيم المهام.

ففي ظل بايزيد الثاني، كان العدد الإجمالي لموظفي المكتب الإمبراطوري ولوظفي الخزانة، المتميزين من حيث وظائفهم الواحد عن الآخر بهذه الدرجة أو تلك من الوضوح، لا يزيد عن ٢٥ أميناً (كاتباً) في عام ١٤٩٤ و ٣٥ في عام ١٥٠٣. وفي ظل سليم الأول، في عام ١٥١٤، كان عددهم ٣٦. واعتباراً من عام ١٥٢٧، تكشف المصادر بوضوح عن ثلاث فئات من الأمناء و «والأمناء تحت التدريب» (شاجيرد): فأمناء الديوان الذين يشكلون المكتب الإمبراطوري بالمعنى الدقيق للمصطلح ينقسمون إلى قسمين: أمناء الديوان الذين يتبعون رئيس المكتب الإمبراطوري، وبعدد أقل، أمناء الديوان الذين يتبعون الدفتردارات، حيث كان هؤلاء الأمناء الآخرون متخصصين في تحرير القرارات المالية. وكانت فئة ثالثة تتشكل من أمناء الخزانة الإمبراطورية (كاتبان - إي خزانة - إي اميري). وكان العدد الإجمالي لهؤلاء الموظفين ٨١ في عام ١٥٢٧ و ١١٠ في عام ١٥٣١؛ وسوف يكون ٩٥ في عام ١٥٣٧ و ٨٣ في عام ١٥٦١.

والواقع أن أمناء الخزانة، الذين يساعدهم متدربون يتدربون على المهمة إلى جانبهم، كانوا يمثلون العنصر الأكثر عدداً بين صفوف البيروقراطية المركزية. وكانوا مقسمين على نحو متماسك نسبياً بحسب القطاعات الجغرافية لاختصاصهم وبحسب طبيعة أنشطتهم. ووفقاً لوثيقة ترجع إلى العام الأول لعهد

سليم الثانى، تعكس بحكم هذا الواقع المرحلة الأخيرة للتطور المحقق فى ظل سليمان - وهى وثيقة اكتشفها وحللها ا. ل. باركان-، فإن هؤلاء الأمناء كانوا موزعين فى ذلك الوقت على ثلاثة مكاتب: مكتب أول لرومىليا تحت رئاسة الباش دفتردار (رومىلين شق - إى أولى قلمى)، ومكتب للأناضول برئاسة دفتردار الأناضول ودفتردار ثان مزامل له (أناضول ودفتردارين قلمى)؛ وأخيراً مكتب ثان لرومىليا تحت إشراف دفتردار ثالث (رومىلى ولا يتينين شق - إى سانيسى قلمى).

وفى داخل هذه المكاتب، كان اثنان من الروزناميتجية يتوليان يومياً إيداع وصرف النقود؛ وكان اثنان من المحاسبين (محاسبى) يشرفان على حسابات مختلف الموظفين المحليين لإدارة مالية الدولة: مديرى أوقاف السلطان والصدر الأعظم، الأمناء المسئولين عن إنفاقات القصر والترسانة البحرية، جامعى الجزية من غير المسلمين. وكان أحد المقابلية يمسك دفاتر المرتبات والأموال المخصصة للوظائف وعلاوات المرتبات. وكان تسعة من المقطعية يتحملون المسئولية عن مقطعات الولايات. وكان المقصود بهذا المصطلح الأخير هو تلك «القطع» من إيرادات الخزانة الواردة من مصادر متباينة: الضرائب غير المتنازل عنها (ملتزم - المترجم) ولكن المستحقة الأداء بشكل مباشر لإدارة الضرائب كالرسوم الجمركية وعائدات الاستثمارات التابعة للدولة على اختلاف أنواعها (الملكيات العقارية للتاج ومزارع الأرز ومصائد الأسماك والملاحات ودور الضرب، والمناجم، ومصانع الصابون، الخ). وكانت المقطعات، التى تخضع لرقابة أمناء على المستوى المحلى، تمنح على أساس عقد التزام لأشخاص، مسلمين أو غير مسلمين، يسمون بالعمال (عامل).

كما كانت مكاتب الخزانة تضم أربعة من «مسجلى الأحكام» (أحكام تزكيريچى) الذين كانوا يحررون التوجيهات وبراءات التعيين والربود على الاحتجاجات التى تظهر حاجة إليها. وكان اثنان من «مسجلى القلاع» (قلاع

تزكيريچى) مسئولين بشكل أخص عن براءات التعيين وأحكام دفع الرواتب، المتصلة بحاميات المقاطعات. وكان ثلاثة من الموقوفاتشية يشرفون على حسابات الممتلكات المستحقة للخزانة بسبب عدم وجود ورثة أو غياب ملاك معروفين، كما كانوا يشرفون على انتفاعات من نوع القمار، تتميز، مؤقتاً، بعدم وجود حائزين لها. أما التشريفاتشى - وهى وظيفة لا يشير إليها بعد جدول حاشيات يرجع إلى عام ١٥٣٥ - فقد كان يسجل الهدايا التى يحصل عليها السلطان والهدايا التى يقدمها فى المقابل. وعند باب مقر الخزانة، كان موجوداتشى يسجل دخول وخروج الأموال والأقمشة الثمينة. وكان تسليمااتشى يسجل المواد الأولية المسلمة إلى أهل الحرف العاملين لحساب الدولة. وأخيراً، كان أربعة من الوارداتشية يتعاونون فى مكاتبهم (كان هناك اثنان منهما خاصين بروميليا واثنان خاصين بالأناضول)، بمناسبة عيد الربيع (نيروز)، بداية السنة المالية الجديدة، على إعداد كشف الحساب الختامى لإيرادات وإنفاقات السنة المنصرمة. وقد عثر أ. ل. باركان على بعض هذه الكشوف وقام بنشرها. وفى اتصال بهذه البيروقراطية المركزية، فإن شبكة من الموظفين الماليين المحليين تتألف من دفتر دارات المقاطعات، الذين سوف نتحدث عنهم فيما بعد، ومن مجموعة متنوعة من الأمناء، والمحصلين والمشرفين، تعمل فى أماكن الإيرادات والإنفاقات نفسها.

وإذا كان البيروقراطيون العاملون فى خدمة الديوان والخزانة قد تزايدوا واكتسبوا طابعاً منظماً فى ظل سليمان، فإنهم لم يكونوا بعد قد شكلوا تلك الفئة المتجانسة والمغلقة من «أهل القلم» التى سوف تشكل فيما بعد جهازاً خاصاً من أجهزة الدولة. وإذا كانوا موحدين بشكل ضرورى من خلال تكوين تقنى مشترك، يساعد عليه وجود متدربين، فإنهم يظهرون فى عهد القانونى بوصفهم منحدرين من أوساط متباينة. وعلاوة على ذلك، فإن المناصب العسكرية والبيروقراطية ليست منفصلة الواحدة عن الأخرى انفصالاً كلياً: إذ كان بوسع الفرد الواحد أن ينتقل من الواحدة إلى الأخرى، عن طريق التغييرات والترقيات.

ولابد من الإشارة أخيراً إلى أن جميع العناصر التي وصفناها فيما يتعلق بالقصر الإمبراطوري، أكانت في الأينديرون أم في البيرون، تجد مقابلاً دقيقاً لها، وإن كان على نطاق أصغر بكثير كما هو واضح، في بلاطات حكام المقاطعات..

أدوات السلطة

القوات المركزية: الإنكشارية و «قوات الباب»

توجد قيادة وجزر هام من هذه القوات المسماة بـ «عبيد الباب» (قابي قوللاري) في العاصمة، قرب العاهل، وهذا الجزء الأساسي من الجيش العثماني هو ميليشيا دائمة، مجندة من صفوف الديشمره، تمثل مرتباتها المالية أحد البنود الرئيسية لإنفاقات الدولة: ٣١٪ في عام ١٥٢٧ و ٤٢٪ في عام ١٥٦٧. وهي بهذه المعنى تختلف عن قوات المقاطعات التي تُعبأ بشكل موسمي وتحصل على مكافأتها عن طريق تنازلات عن الضرائب على أساس خاص بالأرض، التيمارات.

وحتى على الرغم من أن القابي قوللاري ليسوا العنصر الأكثر عدداً بين عناصر الجيش، فإنهم يشكلون قلبه، العنصر الأكثر «احترافاً» والأحسن تدريباً والأفضل تسليحاً، العنصر الأكثر إثارة لإعجاب المراقبين الغربيين. وفي نظر هؤلاء الآخرين، فإن القابي قوللاري يجسدون نوعاً من مثل أعلى عسكري لا يملك ملوكهم نظيراً له. وهذه النخبة تشمل قوة مشاة، هي قوة الإنكشارية الشهيرة، وعدداً من أسلحة الفرسان التي تتميز بهيبة أعلى بكثير. إلا أنه لا وجود هناك لانفصال مطلق بين الإنكشارية والفرسان، ولا حتى بين «عبيد الباب» والتيماريين: فالإنكشاري الذي يبدى تميزاً يمكن ترقيته داخل قوته الخاصة، أو يمكنه الصعود إلى إحدى وحدات الفرسان، أو يمكنه أيضاً الحصول على تيمار. وفي المقابل، فإن التيماري لا يصبح إنكشارياً.

وفى عهد سليمان، يتألف سلاح (أوجاق) الإنكشارية (ينيتشيرى) من ثلاث مجموعات: فألى النواة التى تشكلت فى الأصل من اليايات والجماعات، أضاف محمد الثانى وحدات السيكيان (أو السيمين) التى كانت تشكل الحرس الخاص له، وأضاف بايزيد الثانى الوحدات المسماة بالأغوات (أغا بلوكليرى). ويبدو أن العدد الإجمالى قد زاد إلى حد ما بين عهدى بايزيد الثانى وسليم الأول: وإذا كان ساجودينو، بايل البندقية، قد قدرهم، فى عام ١٤٩٦، بـ ٨٠٠٠، فقد انخفض عددهم إلى ٦٦٠٦ فى عام ١٥٠٣، ثم ارتفع إلى ١٠١٥٦ فى عام ١٥١٤. وفى المقابل، فقد جرى خفض عددهم فى بداية عهد سليمان لأنهم لا يشكلون عندئذ غير ٧٨٨٦ فى عام ١٥٢٧، وهو ما يؤكد الملاحظة التى أدلى بها سپاندوجينو حول عدد الإنكشارية الذين يحتفظ بهم الأتراك: «أعتقد أنهم الآن ليسوا بالحجم الذى كانوا عليه». على أن هذه الأرقام سوف تعاود الارتفاع فى الأعوام التالية لكى تستقر حول ١٢٠٠٠ فى أعقاب حكم سليمان. أما تضخم عدد الإنكشارية، الذى تترتب عليه آثار ضخمة جداً بالنسبة للمالية العامة، فهو لن يبدأ إلا فيما بعد: ففى ظل مراد الثانى، سوف يصل عددهم إلى ٢٦٠٠٠ فى عام ١٥٩٥ وإلى ٣٥٠٠٠ إعتباراً من عام ١٥٩٨.

والمجموعات الثلاث التى أشرنا إليها أعلاه تنقسم إلى وحدات (بلوك، أورطة) تمول كل منها مطبخها الخاص، وكان هذا المطبخ يدار من جهة أخرى من جانب «مقدم للحساء» (شوريجى). كما أن قادة وحدات الجماعات واليايات، الذين كان عددهم ١٠١، كانوا يسمون بالياياباشى أو بالسريياده؛ أما قادة الوحدات الـ ٣٤ من السيكيان، فقد كانوا يسمون بالياياباشى أو بالسوباشى. وفى كل وحدة، كان مساعد القائد يدعى أوضه كيتخوداسى (الذى يدعى باش أوضه باش فى «وحدات الأغا») كما كان يساعده «رؤساء غرفة» (أوضه باشى).

وعلى رأس القوة يوجد أغا الإنكشارية القوى، وهو قول من قولات السلطان يتبع الأخير بشكل مباشر. وهو محاط بعدة ضباط يشكلون ديوانه: السيكيان

باشى، الذى يقود ٣٤ وحدة من السيكان؛ القول كيتخوداسى أو الكيتخودابك، ملازم الأغا، وقائد وحدته الأولى والرئيس الفعلى للإنكشارية فى المعركة؛ والزاجارچيشى باشى، قائد الوحدة الرابعة والستين من الجماعة، والتى تتألف من مشاة وفرسان فى آن واحد؛ والسامسونچوباشى والتوراناجى باشى، حيث يقود الأول الوحدة الواحدة والسبعين ويقود الثانى الوحدة الثامنة والستين من الجماعة؛ والباش تشاوش، قائد خمس وحدات الأغا، ورئيس مجموع التشاوشات المكفين بنقل الأوامر والذى يحل فى نهاية الأمر محل الكيتخودابك؛ والمهزر أغا، الذى هو أيضاً قائد إحدى وحدات الأغا، كما أنه، بشكل خاص، الوسيط بين هذا الأخير والديوان الإمبراطورى؛ وأخيراً الكيتخودايرى، ملازم الكيتخودابك الذى يحل محله فى حالة غيابه.

ويجمع عدد من القادة الآخرين بالشكل نفسه بين قيادة وحداتهم ولعب دور ضابط أعلى للقوة كلها: وينطبق ذلك على قادة الوحدات الرابعة عشرة والتاسعة والأربعين من الجماعة، والذين يسمون بالخاصيكى أوطه لارى. كما يتمتع الأوجاق بإمام خاص - وهو إنكشارى، وقائد إحدى وحدات الأغا، تلقى تعليمات دينياً مناسباً. كما أنه مزود بجهاز إدارى يرأسه الينيتشيرى أفندسى المكلف بإعداد جداول المرتبات.

وبوصفهم عبيداً للسلطان، فإن الإنكشارية يربون فى روح ولاء وانضباط مطلقين. وكان يجرى إنزال العقاب عن المخالفات عن طريق الضرب بالعصى، أو النقل الذى يختزل المخالفين إلى رجال حاميات عاديين فى قلاع المقاطعات. وفى الأصل، لم يكونوا يتمتعون بحق الزواج. ويرمز إلغاء هذا الحظر فى ظل سليم الأول إلى مرحلة هامة فى تطور سلاح الإنكشارية. فمنذ ذلك الحين، كما كتب جيفرى نحو عام ١٥٤٠: «يسكن المتزوجون مع زوجاتهم، ويسكن الآخرون فى بيوت معينة خاصة بهم، منظمين فى أى مكان أو حى من القسطنطينية، حيث

يسكن كل ثمانية أو عشرة أو اثني عشرة أو أكثر معاً». وتشمل الثكنات التي يشير إليها جيفري «الغرف القديمة» قرب مسجد شاه زاده والغرف «الجديدة» قرب حي أكسرای الحالی.

ويجری الحفاظ على الحماس الدينى لدى هؤلاء المتحولين إلى اعتناق الإسلام عن طريق إمام للقوة وعن طريق عدد من الدراويش البكتاشية. وهذه الطريقة الصوفية - المهرطقة ولكن المسيطر عليها من جانب الدولة - ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنكشارية، حتى وإن كان الإنتماء الرسمي للقوة لا يرجع إلى ما قبل عام ١٥٩١. وقبل دخول المعركة، كان الرجال يرددون الدعاء المسمى جولبانك، والذي يتوجهون فيه إلى على والأب الروحي لهم، حاجى بكتاش ولى.

وفى الأصل، كان تفوق هؤلاء الجنود الذين يتلقون تدريباً منتظماً يعبر عن نفسه فى استخدام الأسلحة التقليدية: القوس، السيف، الرمح، البلطة. واعتباراً من أوائل القرن السادس عشر، أخذوا يستخدمون بنادق الآركوبات (توفنك). وفى ساحة المعركة، فإنهم يقاتلون فى وسط التشكيل القتالى، أمام السلطان، على تسع صفوف، حيث كان كل صف يخلى مكانه للصف الذى يليه بعد قيامه بالرمى، وذلك عن طريق حركة تناوبية. وفى مراحل الزحف، كانوا يلتفون حول السلطان ويتولون حمايته نهاراً وليلاً. وفى جميع الأحوال، فإن أفراد أربع وحدات من الجماعة (من الوحدة الستين إلى الوحدة الثالثة والستين)، والذين يسمون بالسولاك، كانوا مكلفين على نحو أخص بحراسة السلطان.

وقد عهد إلى الإنكشارية بخدمات أخرى: ففى العاصمة، يتولون حفظ النظام العام ويشاركون فى إطفاء الحرائق كما يشاركون فى حماية الديوان. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً منهم يخصص بشكل تناوبى لقلاع الحدود التى تتطلب وجودهم. وعندئذ تضاف إلى رواتبهم العادية مكافأة خاصة (نفقة). وهكذا، ففى عام ١٥٤٧، من بين الإنكشارية الـ ١٢١٢١ المسجلين، جرى إرسال ٤٦٤٨ إلى ثمانى عشرة

قلعة مختلفة. ويشير بوسبيك إلى الدور الذي يلعبه الإنكشارية في مدن المقاطعات هذه كحماة للمسيحيين واليهود من «عنف السكان». وبالإضافة إلى ذلك ينضم إنكشاريون آخرون إلى القوات البحرية في الحملات البحرية: وهكذا فقد كان عددهم ١٥٠٠ خلال حملة البحر المتوسط في صيف عام ١٥٥٢.

وكانت المرتبات تسلم علناً كل ثلاثة أشهر أمام الديوان نفسه. وعندئذ كان كل شوربجي يحصل في حقيبة من الجلد على المبلغ الذي يخص وحدته ثم يتولى توزيعه. وكانت مرتبات الإنكشارية تتراوح بين ٢ و ٨ أسبره عن اليوم، أما مرتب الأغا فكان يصل إلى ٤٠٠ أسبره. وعلاوة على ذلك، فقد كان كل فرد يحصل كل سنة على قطعتين من جوخ سالونيك للكساء. وكان المحالون إلى التقاعد يحصلون على معاشات تقاعد. لكن الأوجاق، المدرك لقوته، والذي تحركه روح فصيل قوية، لم يكن يتردد في إبداء غضبه على قصور الكسب الناشئ عن التخفيضات في قيمة العملة أو على حالات التأخر في دفع المرتبات والتي كان يزيد من احتوائها الفارق بين التقويم الذي ينظم وصول إيرادات الدولة والتقويم الذي ينظم إنفاقاتها. كما أن الأوجاق كان سريعاً في زيادة مطالبه: فمنذ عهد محمد الثاني، جرى تكريس عادة «منحة الجلوس الملكي السعيد»، المحددة بـ ٣٠٠٠ أسبره لكل إنكشاري، وهو مبلغ أعلى من المبلغ الذي يحصل عليه القابي قولو الآخرون. وقد رأينا أن سليمان الثاني قد حاول عبثاً التخلص منها. وقد اتبعها السلاطين بمنحة أخرى، تسمى منحة الحملة (سفر بقشيشي)، بمناسبة حملتهم العسكرية الأولى، ولم تكن هذه البقشيشات تمس عطايا استثنائية أخرى في زمن الحرب أو السلم. كما أننا قد أشرنا إلى نفوذ جماعة الضغط هذه في التنافسات بين المتزاحمين على العرش، وعلى سلوك المسكين بزمَام السلطة الذين يجازفون مجازفة خطيرة إذا ما أثاروا سخطها. وإن يكون من شأن جسارة الإنكشارية إلا أن تزيد في ظل خلفاء سليمان، إذ سوف يصل الأمر بهم إلى حد شهر أسلحتهم ضد باديشاههم، مثلما حدث في مصرع عثمان الثاني في عام ١٦٢٢.

والواقع أن المدفعية والأسلحة النارية التي أدخلت دون تأخير فى القوات العثمانية قد ساعدت على إنشاء قوات أخرى من قولات السلطان. وقد استفاد العجمى أوغلان الذين دخلوا هذه القوات من تكوين تقنى متخصص، حيث كانوا يصعدون إلى درجات المتدربين ثم إلى درجات المعلمين.

وكان رجال المدفعية (طوبتشى) يتألفون من نوعين من العناصر: رجال المدفعية الذين يتدربون على إطلاق النيران مرتين فى الأسبوع، ورجال سبك المدافع (دوكوچو) الذين يرأسهم رئيس سباكين. وكان هؤلاء الأخيرون يشملون جميع التخصصات الداخلة فى الصنع والإصلاح، وكانوا ينتجون سلسلة كاملة من الأنواع: قطع ثقيلة كالبازيليكات (باجالوشكا) والفوكونوات (ضربزن) أو خفيفة بدرجة أكثر كالمدافع الصغيرة (برانكى)، الشايكا و الشاكالوز. ويتولى رئيس لرجال المدفعية قيادة مجموع القوة، بمساعدة أحد الملازمين ورئيس السباكين.

والواقع أن المدفعية، الموجودة فى الجيش العثمانى منذ أواخر القرن الرابع عشر، قد جرى تطويرها وتنظيمها من جانب محمد الثانى الذى زود عاصمته بمسبك للمدافع (طبخانه)، فى الموقع الذى سوف يقام فيه فيما بعد مسجد على باشا كيليتش. وفى عام ١٥١٤ كان عدد رجال المدفعية ٣٤٨، كان من بينهم، بحسب اعتقاد سپاندوجينو، مائة من المسيحيين.

إلا أن المدفعية العثمانية لن تصل إلى أوجها إلا فى عهد سليمان: فهذه هى اللحظة التى تتوصل فيها، فى مجمل تاريخها، إلى إبداء أفضل مواجهة من جانبها للخصم، من الناحيتين التقنية والعديدية. فترسانة الطبخانة يجرى توسيعها، وعمال سبك المدافع فى العاصمة يجرى إرسالهم بصورة متكررة إلى القلاع الحدودية أو إلى المناجم لى يشرفوا هناك على صنع المدافع وكُلأت المدافع التى تحتاجها العمليات، وبالتوازي مع ذلك، تزيد أعداد رجال المدفعية بشكل محسوس: فقد انتقل عددهم من ٦٩٥ فى عام ١٥٢٧ إلى ١٢٠٤ بعد ذلك بأربعين سنة. وقد

كلف قوى قاطرة لأسلحة المدفعية (عربچيان - إى طب) بنقل ونصب المدافع. وكان عددها ٣٧٢ رجلاً فى عام ١٥١٤ و ٩٤٣ فى عام ١٥٢٧ و ٦٧٨ فى عام ١٥٦٧.

وتولت قوة من صنّاع الأسلحة (چيبيچى) تأمين صنّع وصيانة مختلف قطع الأسلحة: الأقواس، السهام، السيوف، الرماح، بنادق الأركوبات، الدروع، الخوذات. وكان يرأسها رئيس لصنّاع الأسلحة وأربعة مساعدين. وعلى مدار القرن السادس عشر، شهدت أعداد القوة، الموزعة على وحدات متخصصة، نمواً متواصلاً: ٣٠٤ رجال فى عام ١٥٠٢، ٣٦٨ فى عام ١٥٠٤، ٤٥١ فى عام ١٥١٤، ٥٢٤ فى عام ١٥٢٧، ٧٨٩ فى عام ١٥٦٧. وقد أضاف سليمان إليها وحدتين متخصصتين وحدة الألغام (لعمچى) ووحدة القنابل (خومباراچى).

وإلى جانب الإنكشارية والأجهزة التقنية، فإن الأقسام الستة لسلاح الفرسان (آلى بلوك) التى يقود كلاً منها أحد الأغوات، تشكل المجموعة الثانية الكبرى لقوات الباب. وعبيد السلطان الذين يدخلونها إنما ينتمون إلى نخبة لأنهم اقش أوغلان سابقون أو إنكشاريون سابقون حصلوا على ترقية بامتياز. ولما كانت هذه العناصر قد حصلت - قبل الإنكشارية - على حق التزوج، فإن أبنائها ينضمون بدورهم إلى صفوف القوة. وإذا ما كانوا أيتاماً، فإن السلطان يصرف لهم معاشاً. ويحتفظ كل فارس بموجب مخصصاته بعدد من الخدم، ذوى الجياد أيضاً. وخارج الحملات، كانت هذه القوات موزعة على مشارف اسطنبول وأدرنه وبورصا، حيث كانت تجد البرارى اللازمة لحياتها. وكان على رأس هذه الوحدات قادة يدعون بالكيثخودايرى. ومن ثم فإن جزءاً صغيراً فقط هو الذى يربط فى العاصمة (على مشارف مسجد السلمانية وفى حى تشمبير ليتاش).

وتوجد بين هذه الأقسام الستة هيراركية صارمة، حيث كانت اشتراطات الاختيار ومبالغ الرواتب تتباين من زاوية المكانة الخاصة لكل قسم.

ويحتل المكانة الأولى (أبناء السباهيين) (سباهى - اوغلان أو أبناء - إى سباهيين): وفيما يتعلق بهم، يلاحظ جان دوفيجا فى عام ١٥٣٨: «إنهم أحسن هنداماً، وجيادهم من أجمل الجياد، وبالنظر إلى ما يتمتعون به من معارف وفضائل فمن الواضح انهم يتلقون تربية يومية تولى من اعتزازهم بكرامتهم». وقد أدى تمتعهم بالصدارة إلى ركوب الجياد على ميمنة السلطان، ووفقاً لما يذهب إليه سپاندوچينو فإن عددهم قد تزايد فى عهد بايزيد الثانى. وفى عام ١٥١٤، كان عددهم ١٦٣٠؛ وفى أوائل عهد سليمان، ارتفع إلى ١٩٩٣، وفى أواخر هذا العهد، سوف يصل عددهم إلى ٣١٢٤. ثم يجيىء «حملة السيوف» (سلحدار)، الذين يركبون الجياد على ميسرة السلطان. وكان عددهم ١٨٠٠ فى عام ١٥١٤، و ١٥٩٣ فى عام ١٥٢٧ و ٢٧٨٥ فى عام ١٥٦٧. أما أفراد القوة الثالثة، المسمون بـ «الحاصلين على جرايات» «علوفچى»، فهم ينقسمون إلى فريقين: «علوفچية الميمنة» الأكثر عدداً بدرجة طفيفة، والذين يركبون الجياد على ميمنة السباهى - اوغلان، و «علوفچية الميسرة» الذين يركبون الجياد على ميسرة السلحدارات. وتتمثل إحدى مهامهم خلال الحملات فى تأمين خزينة السلطان. وقد ارتفعت أعدادهم الإجمالية إلى ١٠٩٦ فى عام ١٥١٤، و ١٠٨٧ فى عام ١٥٢٧ و ٢٥٤٦ فى عام ١٥٦٧. أما فرسان القوة الرابعة، الذين كانوا يسمون بـ «الأغراب» (غرباء)، فهم ينقسمون بدورهم إلى «فرقة ميمنة» و «فرقة ميسرة»، حيث كانت هذه الأخيرة أكثر عدداً بدرجة طفيفة. وبشكل إجمالى، كان عددهم ٧٩٠ فى عام ١٥١٤، و ٤١٥ فى عام ١٥٢٧ و ٢٥٨٩ فى أواخر عهد سليمان.

وفى ساحة المعركة، كانت مهمة كل هؤلاء الفرسان تتمثل فى حماية أجنحة الإنكشارية. ومن جهة أخرى، فإن السباهى - اوغلان و السلحدارات يتناوبون حراسة خيمة الپاديشاه. وأخيراً، فإن هذا الأخير يختار ٣٠٠ فارس من بين أقدم الفرسان لكى يكونوا ضباط ياوران له. وفى زمن السلم، يمكن استخدام خدم القصر السابقين هؤلاء فى أداء جميع المهمات الأخرى: فهم يحتلون مناصب

محصلى الضرائب المالية وأمناء الانتفاعات الضريبية ومديرى الأوقاف الخيرية، الخ. كما كانوا يكلفون بمهام خاصة كنقل الأموال أو نقل رؤوس العصاة الذين تم إعدامهم.

والخلاصة أنه فى حين أن أعداد الإنكشارية تظل ثابتة بعد، فإن أعداد القوات الأخرى للباب، عن طريق تطور ملحوظ إلى حد ما، قد زادت بأكثر من الضعف فى عهد سليمان، حيث تجسد زيادة سلاح الفرسان الإمبراطورى بصورة مسبقة، وذلك لأسباب ما تزال غامضة، التضخم اللاحق لسلاح المشاة.

قوات المقاطعات

خلفاً لقوات الباب (العالى)، المرابطة فى معظمها قرب السلطان، فإن بقية القوات العثمانية، التى تتميز بطابع مختلف إلى حد كبير، تجد نفسها موزعة عبر أرجاء الإمبراطورية خارج الحملات. كما أن هناك تطابقاً بين التنظيم الإقليمى، وتباعد المقاطعات وأشكال التجنيد والأقسام الفرعية لهذا الجيش. ويتألف العنصر الرئيسى بين قوات المقاطعات من الفرسان السباهيين - وهم الجزء الأكثر عدداً بين صفوف الجيش العثمانى - المحددين إلى حد بعيد بنمط مكافأتهم: القيعار. وتضاف إليهم حاميات المواقع الحصينة ومختلف القوات المساعدة الأخرى، العسكرية أو شبه العسكرية، ذات الوضعيات المختلفة، والتى تتواجد بينها فئات واسعة من السكان، بشكل مباشر إلى هذا الحد أو ذاك، مرتبطة بالمجهود الحربى. والحال أن مؤسسة القيعار، التى أشرنا إليها بالفعل، ينظر إليها فى ذلك العصر بوصفها أحد أسس النظام العسكرى، بل والنظام الاجتماعى - الاقتصادى للإمبراطورية. ومن حيث مبدئها، فإنها تلبى حاجة تحسبها عدد من الدول السابقة أو المعاصرة: حاجة الإبقاء على جيش واسع حين تكون الإمكانات المالية قاصرة وحين تكون الإدارة الضريبية غير متطورة بما يكفى لتحصيل وجمع كافة الضرائب المفروضة على المنتجين. والواقع أن التزامات الغرب القروسطية قد

تطابقت في الأصل مع موقف من هذا النوع. إلا أنه من بين الحلول المختلفة التي لجأت إليها الدول التي يجمع بينها هذا المبدأ العام الخاص بمكافأة خدمة ما عن طريق منح التزام أرض، فإن التيمار يتميز بخصائص أصيلة، أيًا كانت استعارات العثمانيين من التراث الإسلامي، وبشكل مباشر أكثر أيضاً، من التراث البيزنطي. وقد تباينت هذه الخصائص إلى حد ما بحسب الأقاليم والفترات. وما سوف نتحدث عنه هنا هو نموذج التيمار العثماني في عهد سليمان.

إن التيمار بالمعنى الدقيق للمصطلح ليس تنازلاً عقارياً، بل هو تنازل ضريبي: فعندما يخصص السلطان قرية أو عدة قرى أو أجزاء من قرية لأحد الأشخاص، فإنه لا يتنازل له لا عن الأرض ولا عن الفلاحين المرتبطين بها، وإنما يتنازل عن العشور والضرائب النقدية والعينية الأخرى الواجبة الأداء على هؤلاء الأخيرين. والإيرادات الضريبية التي يتنازل عنها بهذا الشكل يمكن علاوة على ذلك أن تكون أيضاً ذات أصل حضري، على الأقل في حالة التيمارات الهامة العائدة للضباط رفيعي المكانة. وفي هذه الأحوال، من خلال نظام التيمار، فإن جزءاً بأكمله من إيرادات الخزانة لا يصل إلى هذه الأخيرة، وإنما يُحوّل عند المنبع إلى أفراد: ٣٧٪ عن سنة ١٥٢٧ - ١٥٢٨ المالية، بحسب تقديراً أ. ل. باركان.

والحق أن الحائز على تيمار (صاحب - إي تيمار، تيمار ايرى)، لا يحصل فقط على المساهمات الضريبية للرعايا المسجلين في تيماره: فهو يتمتع فيه علاوة على ذلك باستثمار خاصة، تسمى بالخاصة تشيفتلى (أو كيليتش ييرى): وهي تتألف من قطعة أرض أو طاحونة أو مزرعة عنب أو حديقة فاكهة يتحمل مسئولية استثمارها ويحصل على كامل إيراداتها. على أن هذا الجزء من التيمار سوف يتلاشى تدريجياً عند أواخر القرن السادس عشر.

وتتفاوت أهمية التيمارات المخصصة تفاوتاً شديداً. وقد ميزت المصطلحات بين التيمارات بالمعنى الدقيق للمصطلح، والتي كان دخلها السنوي أقل من ٢٠.٠٠٠

أسببره، والزعامات التي كان دخلها السنوى يصل إلى ١٠٠٠٠٠ أسببره، ثم الخاصة (لابد من الإشارة إلى أن المصطلحات المستخدمة في وثائق القرن السادس عشر لا تراعى دائماً هذه التمايزات). وكان النوعان الأخيران من الالتزام يتعلقان بضباط الجيش التيمارى وحكام المقاطعات. وفي القرن السادس عشر، كان الدخل السنوى للفارس العادى نحو ٣٠٠٠ أسببره.

ومن حيث المبدأ، فإن التيمار ليس منحة توهب مدى الحياة، كما أنه، من باب أولى، ليس وراثياً. وحيازته مشروطة على نحو صارم بأداء خدمة: ويمكن لهذه الخدمة أن تكون ذات طابع مدنى أو دينى، لكنها فى أغلب الأحوال خدمة عسكرية. ويهدف النظام بالدرجة الأولى إلى الإبقاء على سلاح فرسان السباهيين وضباط هذا السلاح الذين يشكلون فى الوقت نفسه قيادات المقاطعات. كما أن جزءاً من حاميات القلاع ومن القوات المساعدة يكافأ بهذه الوسيلة. وهذا الطابع المشروط للتيمار يميزه تمييزاً واضحاً عن الالتزام الغربى الذى تحول إلى ملكية وراثية، كما أن النظام العثمانى لا يجمعه أى شبه بالهيكل الهرمى وبروابط التبعية الشخصية الكامنة فى النظام الإقطاعى.

وإذا لم يتم إنجاز الخدمة أو إذا ما تم الاضطلاع بها على نحو معيب، فإن المخالف يفقد التزامه، دون المساس بالعقوبات الأخرى. وخلافاً لذلك، فإن الحائز الذى يميز نفسه بمآثره يحصل على ضم أجزاء إضافية (ترقى) إلى تيماره الأسمى. وبوجه عام، فإن تكوين ودخل حيازة ما، أياً كان مستواها، إنما يتوقفان على الفرد الحائز لها، فهما نتيجة لمكانته الخاصة وأعماله الشخصية. وهذه الحيازة ليست وراثية ولن تنتقل بهذه الصفة إلى خليفة يحتل المنصب نفسه.

وعندما يصبح أحد السباهيين غير لائق للقتال، فمن الممكن أن يحصل على تيمار تقاعد. ومن جهة أخرى، فإنه عندما يصبح التزام ما شاغراً بسبب موت أو طرد حائزه، فإنه يسمى بـ «الموقوف»، أى الذى يتم الحصول على إيراداته لحساب إدارة الضرائب إلى أن يتم تعيين حائز جديد.

ويفترض نظام التقييم إطلاع الدولة على الدخل الضريبي التي يمكنها توقعها من كل وحدة سكانية، من مدينة أو من قرية، لكي يتسنى لها ضمان توزيع ادائها عليها. وفي ذلك يكمن هدف عمليات التعدادات الضخمة والسجلات (الدفاتر) التي تسجل فيها النتائج. وكانت هذه السجلات تعد من جانب حكومات المقاطعات (السنجق): حيث كان القائم بالتعداد - وهو بيرواقراطى له خبرة في المجال - يحمل دائرة اثر دائرة بالنسبة لكل وحدة من السكان، قائمة بأسماء رؤساء العائلات والعزاب، الحائزين أو غير الحائزين لانتفاعات، تتلوهما تفاصيل مختلف الضرائب المسددة من جانب هؤلاء الأخيرين، حيث كان يجرى تقدير الناتج المحدد عن كل فرد وفقاً لمتوسط التحصيل خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وكان إجمالي هذه المبالغ يمثل الدخل الضريبي المتوقع من الوحدة السكانية المعنية.

وقد أعد «سجل مفصل» (مفصل دفتر) أول من هذا النوع غداة فتح جديد، ولتحويله إلى ممارسة عادية، جرى على الأثر إعداد سجلات متعاقبة، كانت تعد كل نحو ما بين عشرين وثلاثين سنة. وهذه الممارسة القديمة، التي توجد شواهد عليها بالفعل في أوائل القرن الخامس عشر، سوف تندثر، على الرغم من حالات استثنائية، بعد نهاية القرن السادس عشر: ويمثل عهد سليمان أروع فتراتهما، ليس لأن سجلات ذلك العهد كانت دائماً الأغنى بالمعلومات، وإنما لأنها كانت الأكثر عدداً والأكثر دقة والأحسن صورةً. وعلى رأس هذه السجلات، كان مرسوم (قانون نامه) خاص بالمقاطعة يحدد خصائصها الضريبية، محدداً بشكل خاص العلاقات بين التيماريين والرهايا. وعلى أساس البيانات المستوفاة بهذا الشكل، كان يجرى تحديد ومنح التقييمات: وكانت قوائم الحائزين، المصحوبة بوصف مختصر لالتزاماتهم، تشكل نوعاً ثانياً من السجلات، هو السجلات المختصرة (إجمال دفترى).

وكان هذا النظام مؤلداً للفتوحات، وذلك بقدر ما أن نمو الجيش كان يفترض نمو الإيرادات الضريبية المقررة. إلا أنه لم يكن بالإمكان تأسيسه إلا في الأقاليم المأهولة بالسكان بدرجة كافية والمستغلة والهادئة بما يكفي لأن يتمكن التيماري من الحصول على دخول منتظمة منها.

ومن حيث المبدأ، فإن الوحيد الذي يجوز له المطالبة بالحصول على تيمار هو العضو في الفئة العسكرية، عسكر، وهو ما يعنى استبعاد الرعايا العاديين. أما الممارسة التي كانت واسعة الانتشار في القرن الخامس عشر والتي كانت تتمثل في ضم أفراد مسيحيين من الأرستقراطيات المحلية، عبر فتوحات جديدة، إلى هذه الفئة، فلم تعد سارية في عهد سليمان؛ ومن جهة أخرى، فإن أحفاد أولئك الذين كانوا قد استفادوا من هذه السياسة القديمة كانوا قد تحولوا بمرور الوقت إلى اعتناق الإسلام. ومن ثم فقد كان السباهيون كلهم مسلمين منذ ذلك الحين. ويوجد بين صفوفهم قولات لأننا رأينا أن عناصر من «قوات الباب» كان بالامكان مكافأتها بتيمار؛ كما كان بين صفوفهم أبناء قولات لأن التزامات قد خصصت لعدد من أبناء كبار الوجهاء كان حجمها يتحدد من جهة أخرى بالمكانة التي كان أبائهم يحتلونها. على أن السباهيين كانوا بوجه خاص أبناء سباهيين: فالواقع أنه إذا كان التيمار، كما أشرنا، لم يكن وراثياً، فإنه يبقى أن ابن التيماري كان له بدوره الحق في الحصول على تيمار. ويؤدي تنظيم جرى تركيزه في ظل سليمان وسليم الثاني إلى تحديد أشكال هذا المبدأ تحديداً تفصيلياً: في حالة حائز لزعامه، لو مات هذا الأخير في الحرب، فإن بوسع ثلاثة من أبنائه المطالبة بتيمار؛ ولا يتوفر هذا الحق إلا لأثنين فقط إذا ما مات الأب على فراش المرض. وفي حالة سباهي عادي، فإن هذا الحق يقتصر على اثنين من أبنائه، بصرف النظر عن ظروف موته. ويتمتع الورثة القُصُر بسبع سنوات لاستغلال حقهم، لكن هذا الأجل قد ألغى في عام ١٥٣٦، فمنذ ذلك الحين تعتبر شهادة عشرة من التيماريين بأن المرشح ابن قادر للسباهي كافية.

وإذا كان الالتزام الواحد لا ينقل من الأب إلى الإبن، فإن التيمار المخصص للإبن هو على الرغم من كل شيء مناظر للتيمار الذى كان والده حائزاً له: وفى حالة التزام يحقق دخلاً قدره ما بين ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ أسبره، فإن الإبن الأول له الحق فى تيمار يحقق دخلاً قدره ٤٠٠٠ أسبره، أما الإبن الثانى فله الحق فى تيمار يحقق دخلاً قدره ٣٠٠٠ أسبره؛ وفى حالة زعامة تحقق دخلاً يتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ أسبره، فإن تيمار الإبن الأول سوف يكون حجم إيراداته ٦٠٠٠ أسبره، بينما سوف يكون حجم إيرادات تيمار الإبن الثانى ٥٠٠٠ أسبره، فى حين أن تيمار ابن ثالث، يمكن أن يتمتع بحق الحصول على تيمار، سوف يكون حجم إيراداته ٤٠٠٠ أسبره.

ومن جهة أخرى، فإن المحاربين الشبان الذين لم يحصلوا على تيمار بعد، والذين يبدون تميزاً خاصاً فى ساحة المعركة يمكنهم الحصول على تيمار بناءً على طلب معن من ضباطهم. وهؤلاء الآخرون يبدون ميلاً متزايداً إلى إثارة أتباعهم بهذه الطريقة.

وتتضمن عملية تخصيص تيمار عدة مراحل: فلابد للمرشح أولاً من أن يحصل من الباب، أكان من خلال كسب اعترافه بالحق الذى تمنحه له أحكام النقل، أم بناءً على طلب صادر عن رئيسه، على حجة الحصول على تيمار. وعند إنجاز هذا الإجراء الشكلى، فإنه يبقى فى وضع مرشح (ملازم) إلى أن يتوفر التزام مناسب. وعندئذ يعود لحاكم مقاطعته، البيليربك، تخصيصه له. على أن ترتيبات ترجع إلى عام ١٥٣٠ قد أدت إلى تقييد مبادرة البيليربك على هذا المستوى، لحساب السلطة المركزية. وأعتباراً من هذا التاريخ، فإن استقلالية الوالى تقتصر على التيمارات التى يقدر دخلها بأقل من ٣٠٠٠ أو ٥٠٠٠ أسبره، بحسب المقاطعات، وعلاوة على ذلك، على التيمارات الداخلة فى حالات تطبيق أحكام النقل، أو كذلك المخصصة لمرشحين هم تيماريون بالفعل. وفى جميع الحالات الأخرى، فإن البيليربك لا يفعل

غير أن يوجه إلى الباب شهادة (تذكره)، أما التخصيص بالمعنى الدقيق للمصطلح، تسليم المستفيد رخصة تعيينه، فهو من حق السلطة المركزية وحدها. ومنذ ذلك الحين يجرى التمييز بين التيمارات «التي لا تحتاج إلى شهادة» (تذكره سيز)، والتي يمنحها البيليريك مباشرة، والتيمارات «التي تحتاج إلى شهادة» (تذكره لى) التي تخضع لموافقة الباب.

وفى مقابل التزامه، يتولى السباهى تهيئة عتاده ورعاية جواده. ويظل تسليحه تقليدياً، فهو يشمل القوس والترس والسيف والرمح والمرزبة. ويمكن إضافة عناصر أخرى - كالشكة مثلاً - من زاوية مستوى الدخل، حتى وإن كانت «السجلات المختصرة» لعهد سليمان، خلافاً لنماذج أقدم، لا تقدم تفاصيل عن التزامات كل تيمارى فيما يتعلق بالعتاد. وعلاوة عليه هو نفسه، فإن على التيمارى إعاشة وتجهيز رجل مسلح (جيبيلو) عن طريق حصص قدرها ٣٠٠٠ أسبره من الدخل (٥٠٠٠ أسبره بالنسبة لحائزى الزعامات). وفى هذه الظروف، فى أوائل القرن السادس عشر، فإن السباهى الحاصل على تيمار يحقق دخلاً قدره ٩٠٠٠ أسبره يجب أن يحضر إلى الحملة مزوداً بدرع وبخيمة ومصحوباً بثلاثة من الجيبيلو. وفى موقع حشد القوات، يسمح تفتيش عام (يوكلاما)، يشرف عليه الباديشاه شخصياً أو القائد العام، بالكشف، سنجقاً إثر سنجق، عن الغائبين أو عن الثغرات فى العتاد.

ويظل السباهيون فى حالة تعبئة على مدار الحملة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المسافات الشاسعة التى يجب قطعها للوصول إلى أرض العدو، فإن الحملة تدوم حتى نهاية الربيع والصيف بل وإلى ما بعد ذلك، حيث تمتد بوجه عام من مارس - إبريل إلى أكتوبر - نوفمبر. وفى ساحة المعركة، كان الجيش التيمارى يوزع على شكل نصف دائرى على جناحى الجبهة. وبعد انتهاء العمليات العسكرية، يرجع السباهيون إلى تيماراتهم التى يقضون فيها بقية العام. وإذا ما كانت الحملة طويلة الأمد، فإنهم يقضون الشتاء تحت السلاح: ومن مكان تخييمهم

البعيد، يفوضون عندئذ عدداً من نظرائهم، المسمين بالخروجليكتشى لأخذ إيراد تيماراتهم في مواقعها وتوصيله إليهم، ومن ثم تدبير موارد إعاشتهم. وغالباً أيضاً ما كانوا يحصلون على قروض أو هبات من السلطان لكي يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم على مدار الحملة، خاصة، كما يلاحظ بوسبيك، عندما يتعين عليهم الحصول على جواد بعد موت جواد. كما أن السباهيين كانوا يمقتون بشدة الابتعاد لمدة جد طويلة عن أسرهم. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً من بينهم - حوالي ١٠٪ من كل سنجق - كان يستثنى من الخروج إلى الحملة: وكان هؤلاء «الملاحظون» (كودوچو) يبقون في البلاد لضمان الدفاع عنها والسهر على المحاصيل الزراعية.

فما هو عدد القوات الذي كان يستخلصه السلطان من هذا النظام الذي يتميز بإدارة أقل رهافة من القوات ذات الرواتب وبقيمة عسكرية أقل؟ إن البيانات المتوافرة عن سنة ١٥٢٧، والتي جمعها أ.ل. باركان، تشير إلى أن مجموع مقاطعات الإمبراطورية التي تأسس فيها هذا النوع من الالتزامات قد جمع في ذلك التاريخ ٢٨٠٨٨ تيماراً وزعامة. وإذا ما أخذنا باعتبارنا أنها كانت تضم، علاوة على حائزيها، نحو ٦٠٠٠٠ چيبيلو، فإننا نصل إلى رقم يقترب من ٩٠٠٠٠ فارس. ولابد من أن نضيف أن ٩٦٥٣ «تيماراً للحراس» (مستحفظ تيمارلارى) كانت مخصصة من جهة أخرى، في الوقت نفسه، لحاميات القلاع. ومن الواضح أن هذه البيانات التي ترجع إلى أوائل عهد سليمان لا تضم توسعات النفوذ اللاحقة التي حصل عليها هذا السلطان. ويستفاد من الأرقام الخاصة بأواخر القرن السادس عشر والتي قدمها عيني على، أن حائزي التيمارات و الزعامات كانوا آنذاك ٤٣٤٥٤ على الأقل بينما كان الجيبيلو ١٠٥٠٠٠ على الأقل.

والواقع أن جميع أنواع القوات التي عدناها حتى الآن توضح بشكل جيد في أعين المعاصرين النظام الصارم الذي بدا لهم أنه يميز الجيش العثماني. وخلافاً لذلك، فإن عناصر أخرى من هذا الجيش نفسه يبدو أنها تؤيد في عهد القانوني

التدفق القديم لعشائر السهوب: تلك هي حالة «الجواله» (الأكينجي) وهم سلاح فرسان خفيف وشديد السرعة، مكلف بشن غارات تدميرية في أرض العدو، تمهيداً لتغلغل أكثر استمرارية. وابتأ عن أب، كان هؤلاء الأكينجي ينهبون ويذبحون، ويستولون على الماشية والعبيد، ويعيشون على أسلابهم. (على أن جزءاً من بينهم قد حصل على انتفاعات عقارية). وفي القرن السادس عشر، كان بكواتهم ما يزالون منتمين إلى سلالات حاكمة سابقة للتخوم الحدودية لروميليا، من آل ميخال أو توراخان أو ايفرينوس أو مالكوتش. وعلى المستويات الأدنى، كانوا تحت قيادة عدد من القويجات و«قادة العشرة» (اونباشي)، المتمسكين بالتنظيم العشري التركي - المغولي القديم. وفي صربيا وفي البوسنة، فإن أولئك الذين كانوا يسمون بـ «المتهورين» (ديلي) كانوا يلعبون دوراً مماثلاً، وينطبق الشيء نفسه على عدد من الوحدات التي أرسلها إلى السلطان تابع له، هو خان تتر القرم.

ولإضفاء طابع كاسح أكثر على هذه الغارات، فقد جرت تكملة أعداد القوات بعدد من المتطوعين (جونوللو) - «شبان شجعان يتميزون بالقدرة على القتال ويأشتها الأسلاب والغارات» - الذين كان يجري اغراؤهم بالأسلاب المريحة، بل وبالأمل في منحة عقارية. بل إنه، تحت ضغط الضرورة، كان يجري عندئذ تجنيد أبناء الرعايا، الذين كانت تتاح لهم بذلك إمكانية دخول الجيش. وهذا اللجوء إلى عناصر خارجية كان من الصعب تجنبه إلى حد بعيد، بقدر ما أن الروح القتالية للأكينجي المزودين بانتفاعات قد أصبحت بمرور الوقت أقل حدة بكثير.

ومن جهة أخرى فإن زحف الجيش والعمليات العسكرية كانت تتطلب جهوداً ضخمة في مجال تمهيد الطرق ومراكمة استحکامات ترابية والنقل بالعربات. وكانت هذه المهام من مسئولية قوات مساعدة أخرى. وكان اليايات و المسلمون جزءاً منها. ويعد أن كانوا يشكلون، في بدايات الدولة، الجيش الدائم العثماني الأول،

وجدوا أنفسهم فى القرن السادس عشر مختزلين فى أداء هذا الدور التابع، وذلك على الرغم من بقائهم مسلحين. أما الأوائل، وهم جنود مشاة، فلم يكونوا موجودين إلا فى الأناضول حيث كان يجرى تجميعهم بحسب مواقعهم فى اثنى عشرة سنجقاً يرأس كلأ منها أحد البكوات. إلا أنه كان فى روميليا تنظيم مشابه، هو تنظيم اليوروك الذين قدموا، فى عام ١٥٥٢، ١٣٨٠ رجلاً. أما فيما يتعلق بالمسلمين - وهم فرسان - فقد كان موجودين فى آن واحد فى الأناضول حيث كان يجرى تجميعهم فى أربعة سناجق، وفى روميليا حيث كانوا يشكلون سنجق المسلمين، المسمين بالكيزيلجا. وكان جزء من تزيجان روميليا يتقاسم الوضعية نفسها وكان يشكل بدوره سنجقاً. وخارج العمليات العسكرية، كانت هذه العناصر كلها تشكل يداً عاملة متحركة مستخدمة فى جميع أنواع الأعمال التى تحتاج إلى جهد بدنى فى المناجم أو مشروعات الدولة أو مواقع بناء القلاع. وكانوا يعملون هناك لمدة تصل إلى ستة أشهر.

وهذه القوات المختلفة التى يمكن أن نضيف إليها قوة الثوينوك - التى تتألف من مسيحيين بلغاريين بشكل رئيسى، تتمثل مهمتهم فى رعاية الجياد - إنما تستند إلى مبدأ واحد: فالجماعات السكانية الملزمة بأداء هذه الخدمات يجرى تجميعها فى وحدات تسمى بالأوچاقات (أو الجندرات فى حالة الثوينوك)، تشمل غالبية من «المساعدين» (ياماك)، وعدداً من «المقاتلين» الذين يخدمون بشكل تناوبى (نوبتلو ايشكونچو)، حيث يتحمل الأوائل مسئولية إعاشة الأخيرين عن طريق دفع ضمان إعاشة (خرچيليك). وبشرط أداء هذا الواجب، فإن انتفاعاتهم تتمتع باعفاءات ضريبية. ويتولى عدد من الضباط المسمين بالسوياشى أو التشيريباشى قيادة مختلف جماعات الأوچاق.

والى جانب حملات تحرك كل هذه القوات المختلفة أو جزءاً منها، فإن الإستعداد العسكرى العثمانى يستند إلى شبكة واسعة من المواقع الحصينة. وهى تشمل عدداً قليلاً من المواقع الحصينة الجديدة، حيث أن غالبية هذه القلاع مورثة

من نظم سابقة. وكما لاحظ الرحالة بيلون دو مان: «فإن الأتراك قد اعتادوا ترك أية قلعة أو حصن يستولون عليه على الحالة التي وجدوه عليها، لأنهم لا يهدمون البتة أياً من الصروح والحصون». والواقع أن العثمانيين قد اكتفوا بإجراء الترميمات والأعمال التكميلية الضرورية عندما تكون قلعة ما مكشوفة ومعرضة للخطر. كما أنهم قاموا، عندما فرض الخطر ذلك، بزيادة أعداد الجنود مثلما قاموا بزيادة مخزونات المدفعية والسلاح وأرسلوا عدداً من الإنكشارية من العاصمة إلى القلاع.

والحال أن الحاميات، التي كانت تحت قيادة محافظين (ديزدار)، يساعدهم ملازمون (كيتخودا)، إنما تجمع مختلف الوحدات التي تكافأ بحسب الأحوال - من زوايا الإمكانيات التي يتيحها البلد - تحت شكل التيمار أو الرواتب: وإلى رجال الحامية بالمعنى الدقيق للمصطلح (ميرد - إي قالي، مستحفظ، حصار ايرى)، الذين يتألفون من رجال مسلحين ومن عدد من الفنيين (صناع سلاح، صناع مدافع، نجارين، حدادين، إلخ)، تضاف وحدات مساعدة من المشاة، مثل العزب - الذين يستخدمون كذلك، عند الضرورة، في الأساطيل الصغيرة المحلية - والبيشلو، أو من فرسان مثل الفاريسان. وفي عهد سليم الأول، فإن قلعة مثل كافا (فيودوسيا الحالية)، في جنوب القرم، وهي مركز عدد من الممتلكات العثمانية في شمال البحر الأسود في القرن السادس عشر، كانت تضم ١٣١ جندياً للحامية (مستحفظ) يشملون، علاوة على الديزدار و الكيتخودا، إماماً وقاضياً للحامية، واثنى عشرة حارساً للأبواب (بواب)، وعشرة من رجال المدفعية، وثلاثة موسيقيين وستة حرفيين مختلفين وستة وتسعين جندياً؛ وكانت قوة من العزب، الذين كانوا يقومون على الأرجح بغارات في حالة الضرورة، تتألف من أغا و كيتخودا وستة رؤساء وخمسة وتسعين فرداً. لكن أعداد جنود قلاع مثل بودا وبست، اللتين أصبحتا بعد عام ١٥٤١ الموقعين الرئيسيين على الجبهة ضد آل هابسبورج، تعتبر أكثر أهمية بكثير: فبعد الضم مباشرة، وضع سليمان في قلعة بودا ٢٦٥٣ رجلاً ووضع في قلعة بست ٩١٤ رجلاً. وخلال حملة ١٥٤٣، سوف يصل هذان الرقمان

إلى ٢٩٦٥ و ١٤٨١. وفي اللحظة نفسها، فإن الموقعين الحصينين في زيكيسفهيرفار وايزترجوم قد حصلوا على ٢٩٧٨ و ٢٧٧٥ رجلاً. على أن هذه الأرقام سوف تخفض في أثر ذلك وتتطور من زاوية الأخطار كما من زاوية إمكانيات المكافأة.

وعلاوة على دورها في مواجهة العدو، فإن الحاميات تمارس وظائف ذات أهمية محلية كقمع مختلف أشكال قطع الطريق، وحماية الاستثمارات التابعة لإدارة الضرائب، وفي نهاية المطاف خدمة الأساطيل الصغيرة الإقليمية، البحرية أو النهرية. وفي البلقان، فإن مؤسسات ورثها العثمانيون من النظم السابقة، كقوة المارتولوس، أو كرؤساء الدوائر والقرى هؤلاء المعروفين باسمي كنيز و پريميكور، إنما تهدف بالشكل نفسه إلى تأمين النظام العام. كما تلعب هذه العناصر شبه العسكرية المجندة من بين صفوف المسيحيين دور وسطاء بين السلطات العثمانية والسكان الخاضعين. أما فيما يتعلق بشرطة طرق المواصلات، في مجموع الإمبراطورية، فقد كانت موضع تنظيم محدد: ذلك أن عدداً من «حراس الدروب» (دربندچی) كانوا مسئولين عن مراقبة نقاط العبور الاستراتيجية. وهم يجيئون من صفوف الجماعات السكانية المجاورة للدروب، ووفقاً للمبدأ العام، يستفيدون من إعفاءات ضريبية في مقابل الخدمة التي يؤبونها. وفي أواسط القرن السادس عشر، كانت ٢٢٨٨ أسرة قروية في الأناضول و ١٩٠٦ أسرة في روميليا تحيا في ظل هذه الوضعية.

الأسطول

يستقوى جيش السلطان باسطول. وفي عام ١٥٧٣، بعد سنتين من هزيمة لپانت، كان ما يزال بوسع جازونى، بايل (قنصل البندقية أن يكتب «أن الأول والأخير رهيان»).

وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فإن توسع الإمبراطورية في البحر الأسود، وفي البحر المتوسط حتى سواحل أفريقيا الشمالية، وفي البحر الأحمر، والصراع ضد البنادقة وأهل چنوة والأسبان والبرتغاليين، والقراصنة على إختلاف أنواعهم، وحماية التجارة والاتصالات بين أجزاء الأرض العثمانية، كل هذه الأهداف قد أرغمت السلاطين على التكيف مع نمط حربى غريب عن تقاليدهم وعلى تبني التقنيات البحرية التى يعتمد عليها خصومهم. وقد تمكنوا من الوصول إلى ذلك على نحو رائع بقدر ما أن السيادة البحرية فى البحر المتوسط كانت للأتراك، خلال عهد سليمان بشكل أكثر تحديداً بين انتصار بريغيزا فى عام ١٥٣٨ وهزيمة ليبانت فى عام ١٥٧١. وقد ساهم فى هذه النتيجة إلى حد كبير ظرفان: اجتماع جميع المواد الأولية الضرورية لإنشاء أسطول قوى على أرض الإمبراطورية بدرجة من الوفرة أثارت إعجاب الغربيين الحسود؛ ومن ناحية أخرى، اعتماد ذكى على الخبرة البحرية التى لا غنى عنها وعلى قوى القراصنة الذين اعتنقوا الإسلام: وأشهرهم بارباروسا الذى عينه سليمان فى منصب الأميرال الأكبر لأسطوله، وإن كان بوسعنا أيضاً الإشارة إلى أسماء الرئيس تورجوت (دراجو الفرنسيين) على باشا وكيليتش وحسن باشا أولوتش.

ويتألف الأسطول العثمانى من سفن شراعية أساساً. والنموذج العادى لها، الذى يحركه ١٥٠ من محركى المجاذيف، يُقَلُّ، علاوة على الربان والقائد، عدداً من رجال المدفعية وعدة عشرات من الجنود. ويتألف المجذفون من أسرى الحرب، لكنهم يتألفون بشكل خاص من المذنبين المعاقبين، المتهمين بارتكاب مخالفات شديدة التبائن، ومن رعايا مأخوذى من المقاطعات بصفة مساهمة حربية مفروضة على جماعات سكانية مدنية (عوارض). وفى الحملات الضخمة، كان هذا الأسطول ينشر ما بين ١٠٠ و ١٥٠ وحدة بنيت فى ترسانتى غاليپولى وجالاتا، حيث اكتسبت الترسانة الأخيرة الصدارة فى عهد سليمان. فهذه الترسانة، الموضوعة تحت سلطة القابودان باشا، تضم ١٢٢ حوضاً فى عام ١١٥٧، حيث يمكن لكل

حوض منها استيعاب سفينتين شراعتين موضع بناء أو موضع إصلاح. وفي حالة الضرورة، تعمل ترسانات أخرى أكثر تواضعاً، في سينوپ، وفي إزميت، أو ترسانات تقام بصورة مؤقتة على مقربة من مواد البناء. أما اليد العاملة فقد كان يقدمها العجمى اوغلان و اليايات و المسلمون، إلا أنه كان يجرى أيضاً، بشكل مؤقت، استخدام حرفيين متخصصين: نجارين، مجلفطين، نشارين، حدادين، إلخ.

على أن الضعف الأساسى لهذا الأسطول كان يتصل بغياب قوات بحرية متخصصة: فلو استثنينا العزب الذين كانوا على ما يبدو رجال مهمات بحرية بوجه خاص، فإن وحدات برية، والإنكشارية، وبأعداد أكبر بكثير، سباهى الجيش التيمارى، قد انخرطوا أحياناً فى مغامرات بحرية غريبة عن تجربتهم وعن أسلوب حياتهم.

مواطن قوة وضعف جيوش سليمان

لن تكون لوحة القوات العثمانية كاملة إذا ما اقتصرنا على فرز كتلة وتنوع المجموع أو التأهيل العالى لبعض العناصر. وقد أشار المراقبون الغربيون إلى سمات أخرى بدا لهم أنها تفسر الجبروت التركى الذى كانوا متأكدين منه: فهذه القوات تتميز أيضاً بانضباطها الصارم وقدرتها المدهشة على نشر جموعها بسرعة ونظام ودون جلبه. وقد جرى إبراز تقشف الجنود، والنظافة التامة للمخيمات: كل ما إلى ذلك من الخصائص التى تتعارض مع عيوب جيوش أوروبا المعاصرة، المتغطرة، المشاغبة، المدمنة للسكر والمستسلمة لعبث الأقدار، والقذرة والمثقلة بمؤن غير مناسبة.

على أن تقشف قوات السلطان، الذى يستحق المدح بالفعل، لا يجب أن يدفعنا إلى نسيان النشاط الكثيف الذى كانت الإدارة العثمانية تضطلع به فى الأشهر السابقة لتدشين حملة سعيّاً إلى أن تجمع عند الرحيل وإلى أن تكفل فى مختلف

مراحل زحف الجيش الإمدادات الحياتية الضرورية للجنود والبهائم، حيث كان هذا الحرص يتعلق، من جهة أخرى، بـ «قوات الباب» أساساً. والحال أن كل هذه الاستعدادات المتوافرة على أساس تحصيلات ضريبية عينية (نزول)، وحصص منتزعة من المنتجين القريبين من الأسواق (سورسات)، ومشتريات من الفلاحين ومن التجار، وعلى أساس تنظيم القوافل التي تحمل الإمدادات، قد جعلت من الدولة العثمانية في القرن السادس عشر رائداً لمجال الإمداد العسكري. على أن ذلك لا يغير من واقع أن المراقبين الغربيين كانوا يتميزون بميل إلى إضفاء صفات مثالية على كفاءة النظام العسكري العثماني، وعلى جبروت الباديشاه في هذا المجال. ألم يكتب شاهد مثل چان شينو: «عندما يود من يسمى بالتركي الأكبر الاضطلاع بحملة ما، فإنه لا يفعل غير إصدار الأمر إلى من يسمون بالبيليريكوات بالتواجد في موعد محدد وفي موقع محدد مع رجالهم، وفي الحال ينفذون الأمر ويتخذون وضع الاستعداد، لأنهم لا يتجاسرون على التخلف ولو لساعات، وذلك لخوفهم من التعرض لفقدان أرواحهم؟»

ويؤدي فحص للأوامر الصادرة عن الباب إلى تبديد هذا الوهم إلى حد ما: ففيها يتكشف تعرض سليمان لسوء النوايا والإهمال والفساد، والمقاومة السلبية من جانب مختلف العناصر التي يجهد لتعبئتها، وكذلك تعرضه لحالات التخلف التي لا يتوقف عن التنديد بها والتي تعجز تهديداته المتتالية عن تجنبها. وعلى المستوى التقني أيضاً، فإن القوات العثمانية، التي لم تتخلف قط، في ظل العهود السابقة، عن مبتكر من المبتكرات، تبدأ في المراوحة في مكانها في عهد سليمان: وعلى سبيل المثال، يشير بوسبيك في عام ١٥٦٠ إلى إخفاق الصدر الأعظم رستم باشا، خلال حملة عام ١٥٤٨، في تسليح أورطة «نموذجية» من ٢٠٠ فارس بينادق الفتائل الملهبة: إذ كان هؤلاء الفرسان لا يريدون لأنفسهم أن يتسخوا عند الرمي وكانوا في أغلب الأحوال غير قادرين على إصلاح أسلحتهم عندما كان يصيبها عطل؛ وعلاوة على ذلك، فقد كانوا يستثيرون سخریات رفاقهم منهم بما يحملونه

من عتاد ... كما أن الإنكشارية، بعد استخدامهم لبنادق الأركوبات، لن يستخدموا في العهود التالية لا الغدارات ولا الطبنجات. أمّا فيما يتعلق بإدخال الغليونات في الأسطول العثماني المتمسك بالسفن الشراعية القديمة، فإنه سوف يتم بعد تأخر دام عدة عقود. ثم إن علامات القصور الذاتى هذه ليست غير أعراض لعملية تيبس أعم، لكن الغرب، باندفاعه افتتانه القديم، لم يكن قد رصد تلك العملية بعد.

تنظيم المقاطعات

منذ القرن الرابع عشر، كان التوسع الإقليمي للدولة قد حتم إنشاء مقاطعات وتعيين حكام مفوضين من جانب السلطة المركزية. ويتمهى تنظيم هذه المقاطعات، كما أشرنا بالفعل، مع تنظيم الجيش التيمارى: فحاكم المقاطعة هو القائد العسكرى الذى يدفع إلى موقع حشد الجيش ويقود السباهيين الحائزين على تيمارات فى هذه المقاطعة نفسها. ومناطق سلطة المرتبة العليا، التى يعهد بها إلى بيليريكوات، تسمى بيليريليكات (أو إيالات، بعد عام ١٥٩٠). وإذا كانت لا تتجاوز فى البداية مقاطعتين اثنتين، هما مقاطعة الأناضول ومقاطعة روميليا، فإنها تتزايد فيما بعد، من جراء تزايد اتساع الأراضى، وكذلك من جراء إعادة تقسيم هذه المقاطعات وتجزئتها تبعاً للضرورات العسكرية. وكان عددها ٨ فى الأعوام الأولى لعهد سليمان و ١١ فى عام ١٥٤٤، ونحو ٢٠، ثابتة إلى هذا الحد أو ذاك، فى أواخر هذا العهد نفسه. وكان عددها ٣٢ فى أوائل القرن السابع عشر.

ويحمل البيليريكوات لقب باشا، والسطة التى يمنحها لهم السلطان يرمز إليها بلواء (سنچق): وهو يتكون من عصا طويلة على رأسها كرة من الذهب وتحمل طوغين. أما الضياع (خاص) التى تخصص لهم فهى تتطابق فى ذلك العصر مع دخل سنوى يتراوح بحسب الأحوال، بين ٦٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ أسبهره. ويساعدهم عدد من الموظفين الماليين التابعين لدفتردارات العاصمة: فالسباهى يازيچيسى يسجل سباهى المقاطعة، فى حين أن الدفترقاهايسى و التيمار

دفتردارى يشرفان على أمور زعاماتها و تيماراتها، بحسب الترتيب. أما المال دفتردارى فهو يهيمن على المسائل المالية الأخرى التى تهم المقاطعة. وأخيراً فإن الموقوفى يُحصَلُ فيها، لحساب إدارة الضرائب، إيرادات الحيازات الشاغرة.

ويتألف البيليربيليك من نواتر ذات مستوى أدنى، هى المحافظات (سنجق أو لواء). ويرأس هذه الأخيرة بكوات سناجق لا يحمل علمهم غير طوغ واحد، ومن جهة أخرى، فإن البيليربك يحتفظ على نحو خاص بسنجق من سناجق مقاطعته، يسمى «سنجق الباشا». وتتراوح الدخول السنوية للسنجق بك بين ٢٠٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠٠ أسبره، بحسب أهمية المحافظة، وكذلك، تمشياً مع المبدأ العام، بحسب الثقل الشخصى للحائز. ويتكشف من تكوين هذه الخاصات جزء هام من الإيرادات ذات الأصل الحضرى، حتى وإن كانت تضاف إليها دخول ريفية أو ضرائب مجبأة من البدو ليس تحصيلها الأكثر حساسية فى مقدور تيمارى عادى. ويبدو، خاصة فى أثر أبحاث أ. م. كونت حول القيادات العثمانية فى المقاطعات، أن سلطة السنجق بك لا تمتد بشكل دقيق بحسب امتداد دائرته، فهو لا يستطيع التدخل فى أراضى الخاص التى تتبع التاج مباشرة، ولا فى أراضى الأوقاف الخيرية أو الممتلكات المملوكة ملكية كاملة (ملك). وبالمقابل، فإن واقع أن جزءاً من خاصاته يمكن أن يكون واقعاً فى محافظة أخرى غير محافظته إنما يمنحه حق رقابة خارج هذه الأخيرة.

ومدة ولاية هؤلاء المحافظين قصيرة بوجه عام - أقل من ثلاثة أعوام فى أغلب الأحيان - وذلك بهدف تجنب تعزيزهم لمراكزهم بصورة زائدة عن الحد فى إقليم ما. وقد بينا بالفعل دور قولات السلطان فى تكوين هذه القيادات العليا، مع الإشارة إلى أن عدداً من السناجق الأناضولية كان بالإمكان أيضاً أن يعهد بها إلى عدد من الأمراء الإمبراطوريين قبل عزل هؤلاء الأخيرين فى السراى. وقد واصل سليمان تسليم محافظات لدرية بكوات الأكينجى أو لدرية السلالات الحاكمة

قبل العثمانية في آسيا الصغرى: وتلك بشكل خاص حالة «أبناء شاه سوار نو القادرى» - ذرية أمراء «نو القادر» -، أو «أبناء رمضان» الذين حافظوا على مواقعهم في إقليم أضنة: وهكذا ففي عام ٥٧٢٧هـ، كان پيرى بك رمضان أوغلو هو سنجق بك أضنة، حيث كان يحوز ضياعاً تتميز بدخل مرتفع بشكل خاص قدره ١٨٧٠٠٠٠ أسبره.

وخلافاً لذلك، فإن الالاي بكوات المكلفين بالنيابة عن بكوات السناجق في قيادة السباهيين إنما ينحدرون من صفوف هؤلاء الأخيرين. وعلى مستوى القضاء، وهو قسم فرعى من أقسام السنجق، كان هؤلاء المساعدون ينوب عنهم بدورهم سوباشيون، وهم ضباط مكلفون أيضاً بمهام الشرطة في المدن الهامة. وعلى مستوى القرية أخيراً، فإن السباهيين يتمتعون بالسلطة على الرعايا الذين يحصلون الضرائب منهم.

واللوحة المرسومة أعلاه تصور التنظيم المحلى العثمانى بالمعنى الدقيق للمصطلح وتطبق على قلب الإمبراطورية. إلا أن ذلك لا يعنى أن جميع عناصر هذا التكوين الواسع كانت متجانسة: ففي أجزاء أخرى، تنحصر السيطرة العثمانية في وجود محافظ وموظفين ماليين وقضاة وحاميات، حيث يتراكم هذا الجهاز الخفيف نسبياً مع هيكل اجتماعى وإدارى موروث يتجنب الفاتح التركى تحويله. فقد كان يكفى السلطان أن يحصل منها، على شكل جزية، على إيرادات ضريبية، مع خصم النفقات الإدارية والعسكرية المحلية، وفي نهاية المطاف، أن يجند منها بضع وحدات. وكانت هذه المقاطعات تسمى بالساليانيلى، حيث كان ولاتها يحصلون على مكافأتهم ليس على شكل ضياع (خاص)، وإنما على شكل راتب سنوى نقدى يسمى الساليانه. والمثال الأفضل لذلك تقدمه مصر التى كان الباشا الوالى عليها، في القرن السادس عشر، يرسل كل سنة إلى الخزينة الخاصة للسلطان ضريبة (خزينة) تتراوح بين ٤٠٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠٠ عملة ذهبية،

تضاف إليها توريدات عينية: أرز، سكر، خضروات مرسلة إلى القصر؛ حبال، كتان، أملاح بارود مرسلة إلى الترسانة.

وتقدم المقاطعات العربية الأخرى، شأنها في ذلك شأن الحبشة، نظاماً مماثلاً يستبعد عثمة حقيقية للمؤسسات المحلية. على أن نظام التيعار قد أدخل في جزء من العراق وسوريا. وفي بيليربيليكات الجزائر وطرابلس وتونس (تشكل هذا البيليربيليك الأخير نحو عام ١٥٧٤) سرعان ما سوف تنشئ حاميات الإنكشارية المحلية حكومات لها استقلاليتها.

وفي أماكن أخرى، في المناطق الجبلية المأهولة يبدو تصعب السيطرة عليهم، ترك الباب درجة كبيرة من الاستقلال لزعماء القبائل التقليديين: وهكذا جرى الاعتراف بثلاثين «حكومة» في أرمينيا وكردستان، بينما استفاد تركمينيو إقليمى سيواس وأضنه أو العشائر الغيجية في شمالى البانيا من نظم مماثلة.

على أن جميع هذه العناصر تظل مندمجة في إطار البيليربيليك. وخلافاً لذلك، تظل عناصر أخرى كيانات سياسية محددة مرتبطة بالإمبراطورية برباط تبعية مرنة إلى هذا الحد أو ذاك، وتلك هي حالة شريفية مكة أو خانية القرم التى كانت السلطة فيها موزعة بين الخانات المنحدرين من سلالة الجيراي الجنكيزية الحاكمة، الذين يعينهم الباب، والميرزات، زعماء العشائر التترية الكبيرة، ومن جهة أخرى، فإن الأجزاء القائمة، الموزعة بينهم والتي تنتهج كل منها سياستها الخاصة تجاه الجيران البولونيين والموسكوفيين والقوقازيين، إنما تجعل من الخانية تابعاً غير طيع بشكل كامل.

كما ارتبط بالسلطان عدد من الدول المسيحية التابعة. وقد ظلت هذه الأراضى بالكامل تحت رحمة تدخلات عملائه، إلا أنهم كان عليهم أن يقدموا له الخراج و«الهدايا» ومساعدات عسكرية في نهاية الأمر. وتدخل في هذه الفئة مولداقيا وقلالاشيا الرومانيتان اللتان كان يتوجب على قويفوديهما المنتخبين من جانب

البويار المحليين الحصول على قرار تنصيب من الباب، كما تدخل فيها ترانسلفانيا التي حولها سليمان إلى بلد تابع في تمزيقه لمملكة المجر القديمة؛ وجمهورية راجوس التجارية، وإمارة الجبل الأسود الأسقفية

وتصور تباينات النظام هذه عدم تجانس أجزاء الإمبراطورية الذي نلاحظه منذ البداية، وحتى في المكان الذي لا يكون فيه التنظيم المحلي مشدوداً إلى تنظيم الجيش التيماري، فإنه لا يمكننا، برغم المظاهر، الحديث عن إدارة عسكرية: فالواقع أن نور السنجق بك والبيليربك في مناطق كل منهما، إنما يقتصر، إلى جانب تحصيل إيراداتهما الخاصة، على تأمين النظام وتشغيل نظام التيمار، كما أنهما يستندان في أداء هذه المهمة الأخيرة إلى عدد من الموظفين الماليين التابعين للبيروقراطية المركزية. وفيما عد ذلك، فإن التسيير الإداري بالمعنى الدقيق للمصطلح، كممارسة القضاء، يفلت من سيطرة هؤلاء الولاة العسكريين ليصبح اختصاصاً قاصراً على القضاة، بموجب توزيع صارم للسلطة والمسئوليات على المستوى المحلي.

وشأنهم في ذلك شأن أساتذة المدارس الفقهية، أو رجال الإفتاء المقيمين في المدن الكبرى أو الوعاظ، كان القضاة ينتمون إلى جماعة العلماء ويعترفون، كما رأينا، بقاضي عسكر الأناضول وروميليا، وكذلك بشيخ الإسلام، رؤساء لهم في الهيراركية. وقد تلقوا دروساً في مختلف العلوم الإسلامية في المدارس الدينية (مدارسه). وكانت هذه المدارس ومناصب القضاة التي فتحت السبيل إليها موضع تصنيف صارم، ولا يتسنى لأحد أن يطالب بالوظائف الأعلى رتبة، في المدن الأكثر أهمية، غير المرشحين الذين تلقوا دروسهم في المدارس الأعلى شأناً. وكانت المدارس الثمان (ثمانية) التي أنشأها في اسطنبول محمد الثاني، وعلاوة على ذلك، المدارس التي أنشأها القانوني قرب مسجده، السلیمانية، على رأس هذه الهيراركية.

ويتميز القضاة العثمانيون عن قضاة النظم الإسلامية الأخرى بالطابع المنظم تنظيماً قوياً للمؤسسة، كما يتميزون، على ما يبدو، بالمكانة الأساسية التي يحتلونها في سير عمل الدولة. ففي إطار دوائر اختصاصهم، القضاة أو القاضيليكات التي تشكل أقساماً فرعية للسناجق، يتمتعون باحتكار ممارسة القضاء، حيث يحق لهم تقييم جميع الشئون العامة أو الخاصة، كما يتمتعون بحق أعمال القانون وكذلك الشريعة. وصحيح أن نشاط القاضي في الحقل القضائي يتعلق أساساً بالمسلمين، حيث أن الدولة تعترف للطوائف غير المسلمة باستقلال قضائي معين في المجال المدني ومجال العقوبات. إلا أنه يظل من المباح لكل ذي اللجوء إلى القاضي (لمسلم)، بل إن هذا اللجوء يصبح مرجحاً أكثر عندما ينشأ خلاف بين اثنين غير مسلمين ينتميان إلى طائفتين مختلفتين؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا اللجوء (إلى القاضي المسلم) يعتبر وجوبياً في كل قضية عبر طائفية يكون أحد المسلمين طرفاً فيها.

كما يأخذ القضاة مكان الموثقين الشرعيين، فيكون بوسعهم إصدار تصديق قانوني على كل صك خاص. وعلاوة على هذه الاختصاصات ذات الطابع الحقوقي، فإنهم يظهرون في مظهر مديرين محليين، بالمعنى الكامل للمصطلح، حيث يتمتعون بصلاحيات شديدة التباين: فهم يعالجون جميع المسائل المتصلة بالأوقاف الخيرية، وترتيباً على ذلك، المسائل المتصلة بصيانة المنشآت العامة التي تعتمد عليها: المساجد، المدارس الدينية، الحمامات، التكايا، إلخ؛ كما يساهمون على صيانة الحصون والطرق والجسور. وهم يتمتعون بالهيمنة على الحياة الإقتصادية وتموين المدن التي يقيمون فيها، حيث يساعدهم في هذه المهمة الأخيرة المحاسبون، المكفون بمراقبة الأسواق؛ وهم يشرفون على تأجير المقطعات المحلية. وبوجه عام، فإنهم المراسلون الرئيسيون للإدارة المركزية في دوائر اختصاصهم، والذين يتعين عليهم تنفيذ الأوامر الصادرة من العاصمة - بما في ذلك في المجال العسكري، مثلاً، عند تجنيد أفواج مساعدة. وأخيراً، فإنهم يبلغون الباب

بالمعلومات من خلال تقاريرهم وتحرياتهم. وفي هذه الظروف، وفقاً لتعبير هـ. اينالسيك، فإن شبكة القضاة هي العمود الفقري للإدارة المحلية العثمانية.

وإلى جانب المخصصات اليومية، والتي تتباين مبالغها تبايناً شديداً، بحسب أهمية المنصب، فإن القضاة يحيون من الرسوم المحصلة عند قيامهم بأعمالهم المختلفة. وتكمن في ذلك جرثومة فساد كان هؤلاء القضاة عرضة له بقدر ما أن تعييناتهم المتعاقبة كانت تفصل بينها فترات طويلة من التسريح كانوا يظلون فيها دون دخول. وكثيراً ما كان السلطان يحذرهم من محاولات الإيحاء بأنهم مضطرون للخضوع لذلك. كما أن الشهود الغربيين يصرون بشكل عادي أحكاماً مترددة على قضاء الأتراك: فهم يثنون بالغ الثناء على سرعته لكنهم يدينون ما يكتنفه من فساد. وكما كتب أحدهم، وهو رينيه دو لوسينج، في عام ١٥٨٦، فإنه: «بقدر ما أن كل شيء يتقرر هناك من خلال شهود يشترون ويباعون سواء بسواء، وبقدر ما أن الأحكام تصدر بحسب ما يدفعه المرء من الفضة أو من الذهب، فإن الحكم الذي يصدر يكون سريعاً، بصرف النظر عن مدى ملاعته».

«اقتصاد - عالم» تحت سيطرة الدولة

إلى جانب الأسلاب المترتبة على الحملات الحربية، التي لم يكن دورها حاسماً البتة والذي يتضاعل مع تراخي الزحف العثماني، فإن جهاز الدولة يجد دعماً من النشاط الاقتصادي للإمبراطورية. ولاشك أن هذا الاقتصاد في القرن السادس عشر يبدو لنا محتفظاً بخصائص تقليدية. على أن قوته ترجع إلى اتساع وتنوع الموارد المتوافرة كما ترجع إلى الاستقرار السياسي وإلى الأمن الذي تمكن النظام العثماني من فرضه بوجه عام. والأقوال الصادرة عن «عجوز يوناني من أهل ليمنوس»، والتي قيلت نحو منتصف القرن للرحالة بيلون دومان، لها دلالتها: «لقد قال: إن الجزيرة لم تكن في يوم ما على ما هي عليه الآن من حسن الزراعة ومن وفرة الثراء، ولم يكن فيها من الناس مثل ذلك العدد الموجود فيها منهم الآن».

ويضيف بيلون: «يجب رد ذلك إلى السلام طويل الأجل الذي نعموا به دون أن يلحق بهم أذى».

وكان لعاملين آخرين أثر مشجع لا جدال فيه: ففي القرن السادس عشر، تنقسم الإمبراطورية مع البلدان الأخرى الواقعة على البحر المتوسط نمواً سكانياً يؤدي في الواقع إلى زيادة سكانها بنسبة ٤١٪ بين عامي ١٥٢٠ و ١٥٨٠، بل إن الزيادة تصل في أقاليم معينة إلى ضعف العدد الأصلي، ومن المرجح أنها كانت أكثر من الضعف بكثير في المدن الكبرى. ومن جهة أخرى، فإن (الإمبراطورية) تشكل سوقاً واسعة تبرز فيها بشكل خاص مراكز الاستهلاك العملاقة هذه التي تتألف من القصر الإمبراطوري والعاصمة، التي يتواجد فيها أكثر من ٦٠٠٠٠٠ إنسان في الشطر الثاني للقرن السادس عشر، والثكنات والجيش الذي يخرج إلى حملات.

وهذا الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي والمتصل على نحو خاص بأوروبا، لا يجد أيضاً في هذه التبادلات المنافسة المدمرة، جراثيم الإخضاع التي سوف تميز أثر الرأسمالية الغربية التالي. والواقع أن الأبحاث الجديدة، التي تثير الشك في عدد من المزاعم السابقة، إنما تميل إلى تأخير تدشين هذا الاستعمار أو «التهميش» بحسب مفهوم أ. فولير شتاين، للاقتصاد العثماني: فهي ترجعه بالأحرى - ربما باستثناء عدد من فروع النسيج، كما سوف نرى - إلى الشطر الثاني للقرن الثامن عشر بالنسبة لسوريا ولصبر، بل وإلى الشطر الأول للقرن التاسع عشر بالنسبة لبقية أجزاء الإمبراطورية. فحتى ذلك الحين، يحتفظ هذا الإقتصاد باستقلال مجاله، وبالقادرة على تنظيم تبادلاته من زاوية احتياجاته الخاصة: وفي أعماله الأخيرة، يميل فيرنان بروديل إلى أن يرى فيه «اقتصاد - عالم» قائماً بذاته.

لكن هذا الاقتصاد اقتصاد موجه حيث يعبر تدخل الدولة عن نفسه بأشكال عديدة: التنظيم الصارم للإنتاج، تحديد الأسعار، الحصص المطلوبة من اليد العاملة ومن السلع بل ومن رأس المال، التوجه السلطوى لجانب من التدفقات التجارية، القيود المفروضة على التصدير. وكل هذه التدابير لها هدف مزدوج: حماية رعايا السلطان من «المظالم» التى تتمثل فى الاحتيالات والابتزازات وقصور الإمدادات والغلاء والبطالة، و، تمشياً مع الإيديولوجية الإمبراطورية التى وصفناها، ضمان قوة الدولة من خلال وضمان حسن أحوالهم؛ ضمان وصول المؤن إلى الأسواق ذات الأولوية من زواية بقاء الدولة التى تتمثل فى العاصمة والجيش. وفى هذه الحدود، فإن النشاط الاقتصادى والربح ليسا بالمرّة محل إدانة ولا حتى محل إزدراء من جانب السلطات: إنها، خلافاً لذلك، تشجعهما بإنشائها على أساس الأوقاف الخيرية وفى المدن وعلى الطرق لأسواق ولخانات لمبيت رجال القوافل، وباضطلاعها بأعمال إحياء للأرض وفلاحة لأراض جديدة. وعلاوة على ذلك، فإن القيادات السياسية العليا لا تتردد فى أن تستثمر فى أعمال كبيرة، من خلال تعاقدات توصية، رؤوس أموال نائشة عن الإدارة العامة. كما أن التسليف مقابل فائدة، الذى شجبه فقهاء الإسلام ورفضه أبو حنيفة نفسه، يتم مع ذلك التسامح معه بالكامل فى الإمبراطورية ما دامت معدلات الفائدة لا تزيد عن نسب تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ فى السنة؛ والأكثر من ذلك أنه يمثل أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الأوقاف الخيرية.

وبوجه عام، فإن التصور الرائج الذى ينسب للأقليات - اليهود، اليونانيين، الأرمن - احتكار التجارة والشئون المالية، إنما يتمشى مع وضع لاحق: ففى القرن السادس عشر، لم يكن المسلمون أقل حضوراً فى هذا المجال مما فى مجال خدمة الدولة.

الحياة الزراعية والرعية

فى هذا الإقتصاد، يحتل القطاع الريفى المكانة الرئيسية، حيث يتباين الثقل الخاص لكل من الزراعة وتربية الماشية بحسب الأماكن والسكان.

إن الرعايا المسيحيين أو المسلمين المقيمين فى قرى ذات أحجام متواضعة – لاتزيد أضخمها بوجه عام عن عدة عشرات من الأسر، ليسوا ملاكاً لقطعة الأرض (تشيفت) التى يزرعونها: فهم لا يستطيعون لا بيعها ولا رهنها ولا تحويلها إلى وقف خيرى أو توريثها لورثتهم بحسب قواعد التوريث الإسلامية. فالواقع أن الجزء الأكبر من الأرض الصالحة للزراعة – ٨٧٪ فى عام ١٥٢٨ – ينتمى إلى الدولة، (وهذه الأرض تسمى بالميرى). وفيما يتعلق بالملكية العقارية، لابد من القول، بالرغم من الجهود التى بذلها شخص مثل أبى السعود لإخفاء الحقيقة، أن القانون العثمانى يحل نفسه محل الشريعة ويتعارض معها. فخلافاً لذلك، يملك الفلاح على أرضه حق تصرف، لا يجوز إنتزاعه ما دام يفلحها، ويجوز نقله إلى ورثته، وإن كان بشكل غير قابل للتجزئة. وعلاوة على ذلك، فإن بوسعه أن يحوز، هذه المرة على شكل ملكية كاملة (ملك) أنواعاً أخرى من الممتلكات غير المنقولة كالببوت أو تكعيبات العنب أو بساتين الفاكهة أو حقول الخضر أو الطواحين أو الأفران.

والفلاح ملزم بأداء عدد كبير من الضرائب والإتاوات، نقداً أو عيناً، يسلم جزءاً منها إلى الخزانة وجزءاً آخر إلى «صاحب الأرض» (صاحب – إى أرض) الذى يعتمد عليه. وهذا الأخير قد يكون السلطان نفسه فى حالة ضيعة تخص التاج، أو حائز التزام أو مدير وقف خيرى. وعندما يسجل صاحب أرض حقوقه بوصفه ملتزماً، فإن مهمة الرعايا تتمثل فى أداء واجبات مستأجرين تجاه ملتزم. وفى مركب واجبات الفلاحين تتعايش ضرائب تفرضها الشريعة وضرائب يفرضها العاهل، أكان بالنسبة لمجموع الإمبراطورية أم بالنسبة لإقليم محدد. وفى الحالة الثانية، فإن الضرائب لا تشكل غير مواصلة لأعراف سابقة على الفتح العثمانى.

ويجد مجموع الضرائب تقنياً صارماً له فى الأحكام (قانون نامه) الخاصة بكل مقاطعة، وذلك بشكل يهدف إلى الإبقاء عليها عند مستوى يمكن للخاضعين تحمله. وتتعرض إساءات الاستخدام لإدانة شديدة من جانب الباب الذى يقضى عليها متى كان ذلك بوسعه، وكان الاتجاه العام يتمثل فى الاستعاضة عن الأداءات الشخصية وأعمال السخرة السابقة بمساهمات نقدية.

ويظهر الاختلاف الرئيسى بين النظام الضريبى للرعايا المسلمين والنظام الضريبى للرعايا غير المسلمين فى مجال الضرائب المفروضة على الأشخاص، فغير المسلمين يدفعون، خلافاً للمسلمين، ضريبة رأس محددة، هى الجزية (أو الخراج)، يتم تحصيلها فى أغلب الأحيان بشكل مباشر لحساب الخزانة وتتميز بعدة معدلات، وذلك بحسب قدرات من يدفعها. وعلاوة على ذلك، فإن الذميين يخضعون لضريبة شخصية أخرى، هى ضريبة الايسبينجى، والتي تصل بوجه عام إلى ٢٥ أسبره فى القرن السادس عشر. وهذه الضريبة، هذه المرة، لها نظير ما عند المسلمين، على الأقل عند أولئك الذين يحوزون انتفاعاً عقارياً، هى «ضريبة الإنتفاع» (رسم - إى تشيفت)، والتي تصل بوجه عام إلى ٢٢ أسبره.

وفى المقابل، فإن الضرائب، المفروضة على الانتاج، واحدة بالنسبة لجميع الرعايا، وكان العنصر الرئيسى منها هو ضريبة العشر المفروضة على الحبوب والتي تتطابق مع تحصيل عيني تتباين معدلاته بحسب الأقاليم: السبع أو الثمن بوجه عام، ويمكن أن يصل إلى الثلث كما فى سوريا وفى فلسطين، وتضاف إلى ذلك مجموعة متنوعة من الضرائب العرضية (باد - إى هوى)، المستحقة الأداء فى جانب منها على التيمارى، وفى جانب آخر منها على السنجق بك، أو على السوباشى الذى يتبعه التيمار. أما ضريبة الأغنام (عادة - إى اغنام) فهى تؤدى فى أغلب الأحيان إلى الخزانة.

ويدين الرعايا أخيراً للدولة بمساهمات ترتبط بالمجهود الحربى (عوارض - إى ديوانية) يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة: أداءات عمل كخدمة تحريك المجاذيف على سفن السلطان (كوريكتشيليك)، تقديم مواد غذائية، كتسليمات الدقيق والشعير فى إطار النزل، أو تقديم التيل من أجل الأسطول فى حالة سنجق المورة؛ تسليم أموال. وهذه الواجبات، العرضية من حيث مبدئها، سوف تصبح دائمة فى أواخر القرن السادس عشر، فى حين أن إضفاء طابع نقدى عليها سوف يميل إلى أن يصبح طابعاً عاماً.

وخلافاً لقن الغرب القروسطى، فإن الرعية ليس «مرتبطاً بالأرض» على نحو مطلق. على أن حريته فى الحركة تظل مقيدة على نحو صارم بتشريع حريص على ضمان دخول التيمارى التى سجل لحسابها: وهكذا، فإن قانون البوسنة - الهرسك لعام ١٥٣٩، على سبيل المثال، ينص على أن الفلاح الذى يخرج لزراعة أرض فى قرية أخرى غير قريته يجب أن يدفع عشرين: عشر لـ «صاحب» هذه الأرض، وعشراً ثانياً للسباهى الأصلى الذى يتبعه. كما أن قانون بوزيجا لعام ١٥٤٥ ينص على أنه فى حالة ترك الرعية للعمل الزراعى لكى يصبح عاملاً فى الغابات، أو صياداً للسماك أو طحاناً أو حرفياً فى الريف أو فى المدينة، فإن عليه أن يدفع لتيماريه «ضريبة نزوح» (تشيفت بوزان رسمى) تصل إلى ٨٠ أو ١٢٠ أسبره بحسب مستوى دخله. ومن جهة أخرى، فبحسب قانون كوتاهية لعام ١٥٢٨، فإن الرعية الذى ترك تيماره منذ خمس عشرة سنة على الأقل، لا يمكن بعد ذلك إعادته إليه بشكل إجبارى. وفى أقاليم أخرى لم يكن أجل الأمر هذا يزيد عن عامين. وعلاوة على ذلك، فإن الرعية المقيم فى مدينة منذ أكثر من عشرين سنة يجب تسجيله، عند إجراء تعداد ما، بوصفه منتمياً لهذه المدينة.

وإلى جانب الفلاحين المستقرين، فإن جماعات سكانية بدوية هامة تنكب بشكل رئيسى على تربية الماشية فى الجبال أو السهول العظمية أو البرارى أو الصحارى: تركمينيو وأكراد الأناضول، ويورك روميليا (خاصة فى ثراس وفى

مقدونيا وفي دوبروجا)، وبدو المقاطعات العربية، والتتر، والنوجاي، والرعاة الرومانيون أو السلاف في براري شمالي البحر الأسود. وغالباً ما كانت السيطرة وتسجيل هذه القبائل وإخضاعهم لدفع الضرائب تصطدم بمشكلات. ولم يكن من شأن حركة التوطين القوية لبدو غربي ووسط الأناضول والتي جرت خلال القرن السادس عشر إلا أن تكون مرضية للدولة.

وكانت عمليات الإنتاج الزراعي تخضع لظروف طبيعية شديدة التباين، حيث كانت التقنيات ما تزال أولية وكانت الغلال متواضعة. وقد ظل الري بوجه عام محدوداً: وفي حالة وادي النيل - الخاصة تماماً، بالفعل - كان الري يسمح بحصادين أو بثلاثة حصادات في السنة الواحدة.

وحيثما كانت الزراعة تهدف إلى تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي، فإن زراعة الحبوب كانت مهيمنة، حيث يوجد تفوق شديد للقمح، يتلوه الشعير: ولا يظهر الجاودار والشوفان والذرة إلا بكميات جد صغيرة، وإن كانت الأخيرة قد تميزت بوجود عام في بلغاريا وفي مصر. كما يتضمن الإنتاج العادي للقرى عدة أعلاف وفواكه وخضروات إلى جانب عدد من المناحل. وتضاف إلى ذلك تربية صغيرة للأغنام، والخنازير بالنسبة للأجزاء المسيحية من البلقان. أما الأبقار، الأقل انتشاراً بكثير، فكانت تستخدم بوجه خاص، شأنها في ذلك شأن الحمير والبغال والخيول، كواب حمل أو جر.

وبفضل استعدادات طبيعية خاصة، يجري من جهة أخرى إنماء تخصصات إقليمية، موجهة في جانب منها إلى نشاط تجاري أوسع. وهكذا نجد مزارع الأرز في مصر وفي سوريا وفي الأناضول (قرب سينوپ، حول بوياباد، وقرب أنقره، حول بيبازاري)، وكذلك في روميليا، في وادي ماريتزا. وهذه الزراعة موضوعة تحت سيطرة الدولة التي خصصت لزراعي الأرز (تشيلتوكتشى) وضعية وتنظيماً خاصين.

وتنتج جزر وسواحل البحر المتوسط أنواعاً مختلفة من الزيتون، وحبوب السمسم وثماراً من كل نوع. وقد اشتهرت كمثرى وزبيب دمشق، وتفاح سينبوب، وكستناء بورصا، وبلح مصر وجنوب العراق. كما أن الثمار المنقوعة في الماء (طورشو)، وخاصة الثمار الجافة، تلعب دوراً كبيراً في التغذية؛ وكان زبيب سميرن وكورنثه يهم بالفعل المستوردين البنادقة والإنجليز. ومن بين الأنبذة المنتجة في الإمبراطورية، لابد من الإشارة إلى أنبذة فالونا في ألبانيا وأنبذة المجر وأقاليم جنوبي الدانوب، وأنبذة تريبيزوند ومودون وقبرص والمالفوازيا الشهير - وهو نبيذ مسكى يجيء من مونمقاسيا، في جنوب البيلوبونيز. ويجرى تصدير جزء من هذه الأنبذة إلى بولندا وموسكوفيا: وفي أعوام ١٥٦٧ - ١٥٧٠، منح ملك بولندا، سيچيسموند أوجوست، في هذا المجال، مزايا تجارية بالنسبة للقوف، المركز التجارى الكبير لغاليسيا، إلى ممثلى دون جوزيف ناسى، السيفاراد (اليهودى) القوي المقرب إلى السلطان. وفي عام ١٥٨٧، سوف يحصل يهودى آخر من الباب على احتكار لتصدير الأنبذة إلى بولندا.

أماً شيو، المحتلة في عام ١٥٦٦، فهي تنتج المصطكاء. وكان محصول هذا الراتينج الذى كان الراكى يعطر به خاصاً للسلطانة الوالدة، مؤجراً لعدد من اليهود. وكان بصل إزنيق مشهوراً. أما الخشخاش فهو المحصول المميز لإقليمى أفيون وبيشيهير؛ وكانت زراعة قصب السكر الذى تستخلص منه قوالب وعسل أسود فهي من اختصاص مصر وقبرص. كما أن السكر سلعة كمالية ويستعاض عنه، بالنسبة للاستهلاك العادى، بالعسل و الپكميز المستمد من عصارة العنب.

ويجىء الخشب بشكل رئيسى من سواحل البحر الأسود، حيث يشكل إقليماً إزميت وجوينوك المركزين الرئيسيين لقطعه، كما يجىء من غابات طوروس العظيمة حيث حاز البدو التركمينيون اسم التختچيه بسبب دورهم كموردين لأخشاب الإطارات.

ومن بين النباتات التي تستخدم في صنع المنسوجات، فإن الكتان يزرع في مصر، والتيل في مقاطعات الأناضول الواقعة على بحر إيجه (أيدين، صاروخان)، وفي ثراس وقبرص، وبشكل أخص في الأناضول المطلّة على البحر الأسود حيث تجبر جماعات سكانية عند مشارف سامسون وتيرم على تسليم التيل بصورة منتظمة إلى الترسانة. وتظل زراعة التوت وتربية بودة القز قاصرتين على الأناضول، إلا أن النزاع مع الصفويين، الذي أدى إلى اختلال واردات الحرير الإيراني، قد شجع على تنمية هذه الأنشطة في إقليم بورصا. كما كان الحرير ينتج أيضاً في البيلوبونيز وحول طرابلس. وينتشر القطن بشكل واسع في الشرق الأوسط وفي آسيا الصغرى وفي قبرص. وفي سهل أضنة، يبدأ القطن في الحول محل القمح في الشطر الثاني للقرن السادس عشر - وهو تطور شجعت عليه من جهة أخرى إغراءات ضريبية من جانب الدولة.

أما صيد الأسماك، النشط في البحر وفي الأنهار وفي البحيرات (كبحيرة طبرية أو بحيرات بيسيديا)، فهو يكتسب أهمية اقتصادية خاصة في دلتا نهر النيل أو في مصبات الأنهار العظيمة البوننتية الشمالية: فهناك توجد وفرة من الأسماك الحاملة للكافيار الثمين الذي يشكل احتكراً من احتكارات الدولة.

وتستمد أقاليم وجماعات سكانية أخرى أهميتها الاقتصادية الخاصة من أنواع معينة من تربية الماشية، المتميزة نوعياً أو كمياً: إننا نشير إلى قطعان الأغنام الضخمة لسهول بلغاريا ومقدونيا وثراس الشرقية والبراري البوننتية والفيوم، أو، بشكل ثانوي، وسط الأناضول وطوروس القيليقية إلا أنه لا بد أيضاً من ذكر جياذ بوجاك أو مولدافيا أو وسط الأناضول، حيث سمت هذه الأخيرة القبائل التركمينية المتنقلة بين إقليم اكشيهير وبحيرة ساليه بـ «موردي الجياذ» (أتشيكين)؛ وما عز «أنجورا» لبراري ما حول أنقرة أو جمال البو.

وأخيراً، فإن عدة منتجات ألبان تتمتع بشهرة استثنائية مما يؤدي إلى ظهورها بشكل خاص على مائدة القصر، كجبين ميتيلين أو زيد كافاً، وبوجه عام، فإن الزبد، على شكل المسلى، يستخدم عادة في المطبخ بأكثر من استخدام زيت الزيتون. كما يقدر البلاط مواداً غذائية خاصة أخرى كشهد صوفيا ومالكارا في ثراس، أو شراب سكر (ناردنيك) غالبيولى.

المناجم والمهاجر

كانت ثروات باطن الأرض تخص الدولة الى أجرت حقوقها للمتزمين (عامل) وانتدبت أمناء لمراقبة وتنسيق نشاط المستثمرين الخاصين الذين كان الاستثمار موزعاً عليهم - فى البلقان على الأقل. ومن الواضح أن هذه الرقابة كانت صارمة بشكل خاص على حقول المعادن النفيسة.

أما اليد العاملة، التى تشمل عمال مناجم وسباكين ومسؤولين عن النقل، فقد كانت توفرها الجماعات السكانية الريفية المجاورة، التى كانت تحصل على المكافآت، بحسب الحالات، على شكل أجور أو إعفاءات ضريبية. إلا أنه، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، كان يجرى أيضاً استخدام أفراد من قوات اليايات و المسلمين المساعدة، أكان ذلك فى مجال النقل أم فى مجال الاستخراج. وبالمقابل، فإن اللجوء إلى استخدام عمل العبيد يبدو أنه كان نادراً. وفى هذه الأنشطة، أظهر العثمانيون أنهم التلامذة المجتهدون لأسلافهم، كما أظهرت ذلك أعمالن. بيلديسينو بوضوح، وفى البلقان استعاروا التنظيم والتقنيات والمصطلحات الناجمة عن التراث التعدينى الغنى لهذه المنطقة.

وكانت روميليا تجهز الرصاص والفضة، المستخرجين فى البوسنة (من منطقتى فوينيكا وسربريكا)، وصربيا (مرتفعات رودنيك وكوپاونيك، حيث المناجم العديدة المستغلة حول فوشيترن)، وبلغاريا (قيدين) ومقدونيا (أقاليم كراتوفو وپريلپ وقوله) وكالسيديك (سدره كابسا). كما كانت الأناضول تملك منجم چانچا

قرب جوموشهان. وكانت مرتفعات رودنيك وكاپاونيك تحتوى أيضاً على الحديد الذى يوجد بالمثل فى البوسنة (إقليم بانچالوكا) وفى بلغاريا، فى ساموكوف. وفى آسيا الصغرى، كان هذا المعدن يستغل فى بيليچيك ودوريچى وكيجى وثان. وكانت البلقان تنتج القليل من النحاس لكن هذا المعدن كان يتم الحصول عليه بشكل خاص من الأناضول: فى آكشيهر وقوره، شمالى كاستامانو. وفى أواخر القرن السادس عشر، كان التجمع السكانى فى قورة يضم ١٣٣٤ من الذكور البالغين. وبفضل مواقع شبين قره حصار وچيديز وفوتشا، كانت الأناضول منتجاً كبيراً للشبة التى نصادفها أيضاً فى مقدونيا، فى كوموتينى. أما فيما يتعلق بالملح، فإلى جانب مستودعات البحيرات الأناضولية أو عدد من مستنقعات القرم كان يستخرج من محاجر فالاشيا ومن كوتشحصار فى الأناضول.

الحياة الحضرية

فى الوسط الريفى، يوجد نشاط حرفى وتجارى معين لتلبية الحاجات الجارية: حيث كان الغزل والنسيج وصنع الأواني الفخارية، على الأرجح، منتشراً بشكل واسع فى الأسر الريفية. وموجهاً بشكل أساسى إلى الاستهلاك الذاتى. وعلاوة على ذلك، فإن مراكز المنسوجات الكبرى، كبورصا وپيرجاما وأنقره وبلوقديف، كانت تتغلغل فى الأرياف المجاورة، حيث كانت المدينة تحتفظ بمهمات التهذيب والصباغة والتوزيع التجارى. وإلى جانب نسج الصوف - وهو عمل تؤديه الإناث أساساً، فإن عمل الجلود والمعادن، مع تربية الأغنام وعدد من أشكال الزراعة، كان عنصراً جوهرياً من عناصر الحياة البدوية.

على أن الحرف والتجارة كانت متركزة بشكل خاص فى المدن التى تربط هذا الدور الاقتصادى بوظائفها المختلفة الأخرى، السياسية والعسكرية والإدارية والدينية. وقد شجع السلاطين العثمانيون نمو الاقتصاد الحضرى بترحيلهم إلى المراكز الرئيسية جماعات سكانية ذات تأهيل مهنى، وكذلك بتزويدهم المدن - حيث

قلدهم فى ذلك حكام المقاطعات والوجهاء - بالبنى الأساسية الضرورية، عبر أوقاف خيرية.

والواقع أن هذه المدن العثمانية فى القرن السادس عشر، التى غالباً ما وصفها الرحالة المعاصرون بأنها مراكز تجمع سكانى ضخمة، تظل فى غالبيتها بنادر متواضعة تتميز بطابع شبه ريفى. والاستثناءات الوحيدة لذلك هى اسطنبول - وهى مدينة هائلة بالنسبة لعصرها - والمتروبولات الضخمة فى الشرق الأوسط. وبالنسبة للبقية، كما أشار أ. ل. باركان، معتمداً على سجلات التعداد العثمانية، فإن أكبر المدن لم يكن تعداد سكانها ليتجاوز ما بين ٦٠٠٠٠ و ٧٠٠٠٠ نسمة، وكانت فى أغلب الأحوال دون ما بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ نسمة. وقد حسب ن. تودوروف أن ٣,٥٪ فقط من مدن البلقان قد تجاوزت هذه العتبة. وفى العصر نفسه، فإن الأناضول لم تكن تضم غير مركز تجمع سكانى واحد ذى أهمية معينة: بورصا، التى وصل عدد الأسر فيها إلى ١٢٩٠٠ أسرة (نحو ٦٥٠٠٠ نسمة) فى عام ١٥٧٣.

وبصرف النظر عن اتساعها، فإن المدينة تتميز فى المقام الأول بوجود بؤرة للصناعة والتبادلات، وبأحدى هذه الأسواق الصاخبة، الكثيرة الألوان، المفعمة بالروائح وبالحياة، والتى ما يزال الشرق اليوم يقدم مشهداً لها. وتضم السوق ثلاثة عناصر رئيسية: البيدستين، وهو سوق مسقوفة وموقع آمن للسلع الثمينة (ألم تكن سوق اسطنبول مقراً لجانب من الخزانة الإمبراطورية؟)؛ الخان أو عدة خانات أو كرفان سراى: وهى فى آن واحد مستودعات تخزين وأماكن لتجارة الجملة المتخصصة ونُزُل مخصصة للمسافرين وللتجار؛ وأخيراً التشارشى: وهو مجمع من الحارات التى تتألف من صفين متقاربين من المحال والحوانيت (دكان)، المتجمعة بشكل رئيسى بحسب التخصص. وفى المقاطعات العربية، تسمى هذه الأشياء نفسها بكلمات أخرى.

وهكذا تتجسد الطوائف (اصناف، لونجا، طائفة، حرفة) التي تؤطر المهن المختلفة، وكان أفرادها ينقسمون إلى ثلاث مراتب: المعلمون (اسطى)، والزملاء (كَلَنَّا) والصبية (تشيراك). والواقع أن هذه الهيراركية تتطابق مع انقسامات اجتماعية واضحة إلى هذه الدرجة أو تلك بحسب الحالات. وضمن طائفة ما، فإن الجميع يعتنقون في الأغلب ديانة واحدة، لكن تلك القاعدة ليست مطلقة.

وكان على رأس كل طائفة قيادة. وتضم هذه القيادة الكيتخودا، المسئول الأول والمتحدث مع السلطات؛ و«رئيس الصبية» (بييت باشى)، الذى يساعد الأول، والمسئول بوجه خاص عن الشئون الداخلية للطائفة؛ والشيخ، وهو مرجع أدبى ودينى بشكل خاص؛ وأخيراً، واحد أو اثنين من «الخبراء» (أهل الخبرة). وكان هؤلاء جميعاً ينتخبون من بين المعلمين الأوفر خبرة. وهم يسهرون على حسن سير العمل الداخلى للتنظيم ويؤمنون علاقاته مع الخارج. وهم يمنحون للمعلمين «امتيازاتهم» (جيديك)، ويراقبون تطبيق قواعد الصناعة، والتوزيع المتساوى للمواد الأولية ولليد العاملة المؤهلة. وهم يشتركون مع القاضى فى تحديد الأسعار. وبوجه عام، فإنهم يعملون على سيادة روح الأخلاق والشرف هذه، المشبعة بالتدين إلى حد بعيد، والتي ميزت مؤسسة الطوائف منذ نشأتها.

ويسجل القاضى نتيجة الانتخابات، ويلعب دور الحكم فى حالة بروز نزاعات داخلية فى صفوف الطوائف. ومن خلاله، وبشكل ثانوى، من خلال المحتسب، تكفل الدولة سيطرتها على النظام الذى تستخدمه لمراقبة الإنتاج والقضاء على المزاحمة التى تعتبرها مولدة لقصور الإمدادات وللغلاء والبطالة. على أن المؤرخين غالباً ما شجبوا الآثار السلبية لهذا الإطار المحافظ والمالئوسى الذى يستبعد المبادرة الفردية والابتكار. لكن الأبحاث الجديدة قد قللت إلى حد ما من وزن هذه الانتقادات بتشكيكها فى الصورة جد الجامدة التى كان قد صور بها: ففي المراكز الكبيرة على الأقل، تمكن قادمون جدد، بفضل التوسع الديموجرافى، من كسر احتكار الطوائف الذى حرمهم من أن يجدوا لأنفسهم مكاناً، وذلك بالرغم من

الاحتياجات الغاضبة من جانب الطوائف. ومن جهة أخرى، فإن عدداً من المستثمرين الديناميين، بعد توزيعهم للعمل في الأرياف، قد وضعوا جزءاً من الإنتاج في كنف الطوق الذي يحصر الأنشطة المدنية.

وفي الأطر المعروفة بهذا الشكل، فإن العمال المسلمين أو المسيحيين أو اليهود ينكبون على حرف تقليدية عديدة، تتصل بالأخشاب وبالمعادن وبالجلود وبالمنسوجات، المنوعة والمتقنة إلى هذه الدرجة أو تلك بحسب أهمية المركز الحضري. وغالباً ما اعتبر الرحالة الغربيون هذا الإنتاج من جانب رعايا السلطان - في أشكاله الأكثر تبلوراً على الأقل - إنتاجاً أرقى مما عرفوه في بلادهم. وقد كتب بيلون دومان، على سبيل المثال: «إن سلعهم ومنتجات عملهم تتميز بدرجة بالغة من الحسن والإتقان الذي يكفل لها البقاء زمناً طويلاً (ماعدا الدور) بحيث أنه لا يوجد عندنا أي نظير لها». ويضيف الكاتب نفسه: «إن صناع الملابس في تركيا، إذا ما قارن المرء بين أشغالهم وما هو معروف في أوروبا، يؤدون كل شغل بشكل أفضل وأكثر لياقة»، وهو يرى الرأي نفسه فيما يتعلق بعمل «صناع الأحذية والسروجية».

على أنه، كما هو الحال بالنسبة للحاصلات الزراعية، يجب التمييز بين إنتاج عادي، موجه إلى الإستهلاك الذاتي أو إلى تبادلات محلية، ومنتجات إقليمية خاصة مفتوحة على سوق أوسع بكثير - داخلية أو دولية - وتجد حافزاً لها من جانبها.

وتشمل الفئة الثانية مجموعة متنوعة من المنتجات الشهيرة: صابون حلب وطرابلس والعراق وأورلا، والأواني الزجاجية المنتجة في الخليل ودمشق، وأوعية قوره النحاسية المنتجة في مجمل إقليم كاستامانو (في توكات وسيواس وأماسيا)، ودعامات ساموكوف وفخاريات إزنيق وكوتاويه وديار بكر، وشموع دمشق واسطنبول، وورق اسطنبول..

إلا أنه فى مجال المنسوجات، الفرع الأهم لهذه الحرف، يمكن للمرء الإشارة إلى الأمثلة الأوفر عدداً للمنتجات الإقليمية الخاصة. فقد كانت مخمليات ومقصبات بوصا شهيرة بشكل خاص، وعلاوة على هذا المركز الذى كان يضم، نحو عام ١٥٠٠، ألفاً من الأنوال، كانت مدن أناضولية أخرى تحوك أيضاً الحرير: توكات، أماسيا، بيليچيك، كاستامانو. كما كان يجرى حوك الحرير فى دمشق وحلب والقاهرة وكذلك فى اسطنبول، التى كانت تملك ٣١٨ نولاً فى عام ١٥٦٤، أو فى كافاً، فى القرم.

وكان نسج شعر الماعز موجهاً إلى إنتاج حقائب وأغطية ومواد أخرى لتجهيز الخيل، وقد تخصصت مدينة جوينوك الصغيرة، الواقعة إلى شرقى بورصا، فى إنتاج هذه المواد. ومن جهة أخرى فقد كان يجرى استخلاص أقمشة ناعمة ومنتجات حريرية تتمتع بتقدير خاص من موهير أغنام انجورا. وكان غزل ونسج هذا الشعر الثمين ينشط مدن وأرياف أقاليم أنقرة ومنافستها، توسيا. كما كانت الأناضول تنتج لبدات من شعر الماعز (أناضولوكيتشيسى).

أما الكتان، الذى كان يجرى نسجه عادةً فى دلتا النيل والفيوم، فقد كان يجرى نسجه أيضاً فى ثيساليا وعلى الساحل الشرقى لبحر مرمرة. كما كان يجرى نسج القيل الذى كانت تصنع منه الدُسُر والحبال اللازمة للبحرية، خاصة فى البلاد الرومانية، أقاليم سميديريثو وكوموتينى، وبعض أماكن الأناضول اليونانية (على ساحل البحر الأسود).

ومن بين منتوجات الصوف، يمكن تمييز المنسوجات الخشنة (عباً) - التى تخصصت بلوقديف، فى بلغاريا، فى إنتاجها، والأجواخ الأكثر نعومة (تشوكا). وهذه السلعة الأخيرة، الموجودة فى أدرنه، تصبح فى القرن السادس عشر، بامتياز، صنعة عدد من يهود ايبيريا الذين نزحوا إلى الإمبراطورية فى أواخر القرن الخامس عشر، والذين جلبوا معهم تقنيات نسج خاصة: وهكذا فإن

سالونيك، وبدرجة أقل، صفد، في الجليل، تفرضان نفسيهما بوصفهما المركزين الرئيسيين لهذه الصناعة. وبوجه خاص، فإن المدينة المقدونية والمناطق المجاورة لها كانت تحتكر إنتاج الأجواخ التي كان الإنكشارية يرتدونها: وفي أوائل القرن، كانت الدولة تشتري كل سنة نحو ٩٥٠٠٠ ذراعاً (آرشون) من الجوخ لحساب الأوجاق، وقد تضاعف هذا الرقم في عام ١٥٨٤.

وفي الأناضول، كانت صناعة منتجات الصوف تلي صناعة منتجات القطن، إلا أنها كانت ممثلة على أية حال من خلال الأغذية الخشنة (فيلينسه) التي كانت تنتج في مانيسا وتير - حيث يتميز هذا المكان الأخير بتنوع منتجاته من المنسوجات، وكذلك من خلال النسيج الواسع الانتشار للسجاد والكليم. وكان سجاد كوتاهيه وأوشاك وجورديس هو الأكثر شهرة. كما كان يوجد نشاط في مجال منتجات الصوف في مصر وشمالى سوريا والعراق.

أما منتجات القطن، المنتشرة بشكل بالغ الاتساع، فقد كانت لها مراكز هامة، أكان ذلك في الشرق الأوسط، في قبرص أو ثيساليا، أم في عدة أجزاء من الأناضول: ففي الغرب، توجد مراكز بورصا وبيرجاما وأكحصار وباندير وتير. وفي الوسط، توجد مراكز بولو وميرزيفون واسبرطه وبوردور وجونين ولاريند؛ وعلى الساحل الجنوبي بين انطاليا وأضنة، حيث يتطور هذا النشاط اعتباراً من أواخر عهد سليمان، توجد مراكز سيليندى وجكنار وموط وسيليفكه وجيزينده. ومن بين المنتجات المتنوعة، نجد منسوجات الأشرعة، المنتجة بشكل خاص على الساحل الأناضولى لبحر ايجيه، وفي وسط اليونان وفي حلب؛ ومنسوجات الخيام؛ والمنسوجات القطنية الناعمة التي تصنع منها العمائم، والتي تتخص الموصل أو ديفيزلى في إنتاجها؛ والتويلات (بوجاسى) الرقيقة والتي تستخدم كبطانات؛ ومنسوجات القطنو الثمينة، المصنوعة من توليفة من الحرير والقطن.

والواقع أن دراسة أحوال هذه الفروع المختلفة ما تزال فى بداياتها . ويتكشف من عدد من النتائج الأولية أن قطاعات مثل إنتاج منسوجات الحرير فى بورصا أو أجواخ سالونيك تعرف أوجها فى عهد سليمان ثم تبدأ فى الانحدار اعتباراً من سبعينيات القرن السادس عشر. ويرجع هذا الانحدار إلى غلاء المواد الأولية الذى جر إليه الطلب الغربى، والذى تضاف إليه، فى حالة الأجواخ، المنافسة من جانب الأجواخ الإنجليزية. وفى الوقت نفسه، فإن منتجات عادية أكثر تفلت من هذه المنافسة، التى لن تأخذ آثارها طابعاً عاماً إلا بعد ذلك بوقت طويل.

مشروعات الدولة

إن جميع هذه الأنشطة، المندرجة فى إطار الطوائف أو التى تتحرر منه إلى هذا الحد أو ذاك، إنما تتميز بطابع حرفى. ولا ينطبق هذا الواقع على عدد من المشروعات التى تبرز أهمية الفعاليات الموحدة وتنظيم عمل أكثر تركيياً: تلك هى حالة المناجم التى أشرنا إليها بالفعل، أو حالة أعمال البناء الضخمة التى تؤدى، بمبادرة من السلطان أو أمير أو وجيه آخر ما، إلى إنشاء كليه، مجمع من المنشآت الدينية والخيرية والتجارية، والتى يعتبر مسجد السلیمانية فى اسطنبول المثال الأعظم لها. لكن إنشاء أو إصلاح القلاع أو قنوات المياه التى تمر على قناطر مرتفعة أو الجسور يستتبعان تدشين ترسانات بناء مماثلة يعمل فيها العجمى اوغلان والفلاحون والحرفيون المؤهلون، المجندون بحسب الحال، تحت إشراف معماريين ورؤساء عمال.

ومن جهة أخرى، فقد كانت هناك، فى قطاع الدولة الإنتاجى على الأقل، فابريقات حقيقية (كارخانه). وتحت قيادة عدد من الأمناء، كانت تستخدم عدداً وفيراً من العمال (إرجاد، خادم) والمساعدین. ونشير على سبيل المثال إلى ترسانات جالاتا وغاليپولى أو إلى مصنع الأسلحة (جبخانه) فى العاصمة، والتى أشرنا إليها بالفعل، أو إلى مصنعى البارود (كارخانه - إى باروت - إى سیاح)

فى اسطنبول وكاغيتخانه، واللذين كانا يستخدمان، فى عام ١٥٥٤، ٨ سياس و٢١ عاملاً وعدداً من العجمى اوغلان، أو إلى مصانع أملاح البارود (كارخانه - إى جوهر تشيله) فى الموقعين نفسيهما، والتي كانت تضم فى العام نفسه ٥٦٣ عاملاً، أو إلى الفابريقتين العامتين لعربات ومرتكزات المدافع فى اسطنبول، أو كذلك مختلف ورش سك نقود الإمبراطورية، والتي كانت الدولة تتولى تأجيرها.

التجارة الكبيرة

إن جميع المنتجات التى تزيد عن حاجات الاستهلاك المحلى تغذى حركات تجارية ضخمة تجوب الإمبراطورية وترتبط بالعالم الخارجى، وتشكل اسطنبول، مركز الاستهلاك الذى لا نظير له ونو الأولوية، منفذها الرئيسى. وهى تسلك الطريق البحرى، لكنها تسلك بشكل أكبر أيضاً الطريق البرى: ففى البلقان، يجرى نقل السلع بشكل خاص على عربات الكارو والعربات الأخرى، وقد أظهرت أعمال س. فاروقى فى هذا الصدد دور الأسواق الموسمية، جنباً إلى جنب دور الوكالات التجارية الحضرية. وفى آسيا الصغرى تسود قوافل الجياد والبغال والجمال.

وعلى المحاور المختلفة، تشجع الدولة حركة التجارة بالسهر على صيانة الطرق وتزويدها بما يلزمها، عن طريق الأوقاف الخيرية والأسبلة والجسور: وكان أشهر هذه الجسور جسور البوسنة - والهرسك: «جسر الأغنام»، الذى يقود إلى ساراييفو، والذى شيد فى عام ١٥٥٠، وجسر موستار (١٥٥٦)، وبشكل خاص، جسر فيسجراد (١٥٧١)، الذى أمر محمد سوكولو بتشيدته، «جسر على نهر درينا»، بطل رواية ايغو أندريتش. وأخيراً، هناك دور المحطات المقامة للمسافرين والتجار: ويميز بوسبيك فى هذا الصدد بين سرايات القوافل، التى يندد باضطرابها، والخانات التى يمتدح خلافاً لذلك منشأتها الضخمة والفسحة وكذلك كرم الضيافة فيها. وتؤدى تكايا وزوايا الدراويش أيضاً دور الاستضافة. وبحكم قوة جاذبيتها، كان بوسع هذه المنشآت المختلفة أن تكون نواة لتجمع سكانى جديد.

وفى البر كما فى البحر، فإن الحرص على الأمن يمثل مهمة تستعاد دون توقف. وكان الهدف من وراء فتح رودس، فى عام ١٥٢٢، هو حماية خطوط الاتصال بين اسطنبول والأسكندرية من هجمات فرسان القديس يوحنا؛ لكن القرصنة المسيحية، التى تتخذ منذ ذلك الحين من مالطة قاعدة لها، لن تتوقف عن ضرب سواحل البحر المتوسط وزوارق الإمبراطورية، بينما تجرى، فى البر، تعبئة الدريندجية و المارتولوس وقوات محلية أخرى للتصدى لمختلف أنواع قطاع الطرق الذين لا يترددون، متى سنحت الفرصة لذلك، فى تحدى السلطان نفسه بالهجوم على قوافله المحملة بالمال أو بالسلع. على أن السلطة المركزية تظل، بشكل عام، قادرة على تزويد التجارة بالنظام العام الضرورى.

وكان وكلاء التجارة الكبرى جد مختلفين، بحكم موقعهم الاجتماعى، وحجم أعمالهم، ومستوى أرباحهم، عن أصحاب دكاكين الطوائف. فهؤلاء التجار (تجار، بازيرجان)، المسلمون أو المسيحيون أو اليهود، يتمتعون برؤوس أموال هامة، يسهم فيها عدد من أفراد القيادة السياسية العليا، عن طريق تعاقدات توصية (مضاربة). وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أنهم يتحدثون هم أيضاً فى طوائف، فإنهم يتحركون خارج الأطر جد المحكمة وخارج الضبط الذى يشرف عليه المحتسبون. ويرجع ثراء الأقوى بينهم إلى تجارة السلع الترفية: الحلى، الأقمشة الثمينة، التوابل، الأصباغ، العطور.

أما إمداد العاصمة بالمواد الغذائية ذات الضرورة الأساسية فهو عمل أقل ربحية بكثير وذلك بسبب التحديد الصارم للأسعار الذى تتمسك به الدولة. والواقع أنه لم يكن وارداً ترك عمل على هذا القدر الكبير من الأهمية للمبادرة الخاصة وحدها. وقد كشفت دراسات جديدة حول وكلاء تزويد اسطنبول باللحوم وتجار البهائم (چلبكيشان) والجزارين (قصاب) فى اسطنبول عن اتساع التدخل الرسمى فى الأمر. وكان يجرى اختيار عدد من الأشخاص المحليين ذوى الأصول المتباينة وتسجيلهم من جانب قضاة كل منهم، من زوايا ثرواتهم، وإلزامهم، بحسب

الحالات، إما بتوريد عدد محدد من الخراف كل سنة أو بتخصيص كل رؤوس أموالهم لمشتريات لحوم بالجملة. ومن ثم فلم يكن بوسع الأفراد الملزمين بهذا الشكل إلا أن يجدوا أنفسهم مثقلين بإجراء يقودهم بشكل شبه مؤكد إلى الإفلاس. كما يشير إلى الطابع المهلك الذي يتميز به هذا الإلزام واقع أنه كان يستخدم أحياناً كعقاب للمرابين أو للمضاربين الذين يميزون بسوء سمعتهم. والحال أن اعتماد الدولة لهذه الممارسات التحكيمية، التي تتناسب مع الحد من الثراء الخاص، إنما يشير بشكل واضح إلى أنه حيثما كان حرصها على تجنب سكان اسطنبول خطر قصور الإمدادات والغلاء الخطرين من الناحية السياسية يدخل في تناقض مع مراعاتها للأرباح، فإن الاعتبار الأول كان ينتصر دون تردد.

ويمنح الباديشاه لشركائه التجاريين الأجانب معاهدات (عهد نامه) مقدمة بوصفها أعمالاً نابعة من تعطفه وحده. على أن هذه المعاهدات تشتمل على تعهدات متبادلة بشأن التداول الحر للسلع، وأمن الأشخاص والممتلكات، ورد ممتلكات ومستحقات تاجر يموت على الطريق إلى ورثته الشرعيين، وشروط دفع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى. ولذا فإن أى حادث يقع فى الخارج لأحد من رعايا السلطان يصبح شأناً من شئون الدولة يناقش على أعلى مستوى، فى المراسلات بين الملوك.

على أن التجار العثمانيين الذين يجازفون بالتجارة فى بلاد مسيحية، فى البندقية أو فى بولندا أو فى موسكوفا، يظلون قليلى العدد. كما أن جانباً منهم كانوا تجاراً رسميين (خاصة تاجرى)، يتاجرون لحساب السلطان، مستثنين من الضرائب ومن الرسوم الجمركية ويتمتعون، بطبيعة الحال، بحماية خاصة.

وخلافاً لذلك، فإن المسيحيين الأجانب الذين يشاركون فى تجارة الإمبراطورية كانوا أوفر عدداً بكثير: ففي القرن السادس عشر، انضم إلى رعايا البندقية وچنوة وراجوس ومولداقيا وفلاشيا وموسكوفا، المستوطنين منذ عهد قديم إلى هذا الحد

أو ذاك بحسب الحالات، قادمون جدد من غربي أوروبا. وتحت تأثير التحالف السياسي والعسكري بين سليمان وفرانسوا الأول، جرى التفاوض على أول «إمتيازات» في عام ١٥٣٦ بين إبراهيم باشا والسفير جان بولافوريه، إلا أنه لا يبدو أنه قد جرى التصديق عليها. وفي المقابل فإن امتيازات عام ١٥٦٩ سوف ترسي الأسس الحقوقية للوجود الفرنسي في المشرق: فرعايا الملك سوف يدفعون «الضرائب العادية بموجب أعراف الدخول العادية» (أي رسماً جمركياً يقتصر على نسبة ٥٪) وسوف يكونون تحت حماية سفيرهم وقناصلهم الموجودين في اسطنبول والأسكندرية وطرابلس والشام والجزائر. ومنذ ذلك الحين، وخاصة بعد الحرب بين العثمانيين والبنادقة في أعوام ١٥٧٠ - ١٥٧٣، سوف يبدأ التجار الفرنسيون في الحلول محل البنادقة في تجارة الإمبراطورية. لكن منافسين خطرين لن يتأخروا في الظهور: فالإنجليز والهولنديون، الذين يمارسون التجارة في البداية تحت علم فرنسي، سوف يحصلون من السلطان على امتيازات خاصة بهم: الأوائل منذ ١٥٨٠ و ١٥٨٣ (حين أنشئت شركة المشرق [ليقانت كومپاني] في عام ١٥٨١)؛ بينما سوف ينتظر الآخرون حتى عام ١٦١٢.

وكان على التجار الأجانب مراعاة المحظورات العديدة المفروضة على التصدير والتي فرضها العثمانيون بموجب مراسيم لاعتبارات عسكرية وحرصاً على حماية الاستهلاك الداخلي. وتدخل في باب «السلع الإستراتيجية» الأسلحة والجياد والبارود والذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد والكبريت والجلود والمذبوغات وكذلك الحبوب والخضروات والشمع والصوف أو القطن. على أن هذه المحظورات ليست مطلقة: إذ جرى منح ترخيصات تصدير حين تسمح بذلك وفرة الإنتاج - بالنسبة للقمح، خصوصاً؛ ومن جهة أخرى، فإن التهريب يتميز بالنشاط - خاصة تهريب القمح أيضاً - حيث يسهله الارتباك الشديد في السيطرة على السواحل والجزر، كما يسهله فساد الموظفين المحليين. ويوجه عام، فإن السلع الرئيسية التي يحصل عليها التجار «الفرنجة» تتمثل فيما يلي: الحرير، الصوف،

القطن، القمح، الخيوط، المنسوجات، السجاد، وكذلك التوابل، والعقاقير والعطور التي يتم الحصول عليها في سوريا وفي الإسكندرية.

ومن جهتها، تحصل الإمبراطورية من الغربيين على المنسوجات المصنوعة من الصوف، وحدائد وسط أوروبا، والورق، والقصدير والصلب الإنجليزيين؛ كما تحصل على العملات الفضية بوجه خاص، والتي يعفيها السلطان من رسوم الدخول، ويسد بها شركاؤه عجز تبادلاتهم.

وخلافاً لذلك تشكو الإمبراطورية من عجز تجارى في علاقاتها مع الشرق، التي غالباً ما يجهل المؤرخون، المهتمون بالدرجة الأولى بالتجارة مع الغرب، ما لها من أهمية، على أن المعاصرين كانوا على وعى بهرب الذهب والفضة العثمانيين نحو الشرق، خاصة نحو فارس والهند، على الرغم من قرارات الحظر الرسمية.

وتستورد الإمبراطورية من آسيا الصغرى المسك والخزف الصيني؛ ومن الشمال الأعلى ومن موسكوفيا، الفراء الثمين الذي يتمتع بقيمة رمزية عالية في الرسميات العثمانية (فراء السمور وفراء القاقم وفراء الثعلب الأسود وفراء القندس وفراء الفهد)، وطيور الصيد (الصقور والبازات والسنقرات)، وأنياب كلاب البحر، والكهرمان، والزئبق؛ ومن بلاد شمالي البحر الأسود، الأقواس والسهام والتروس التتارية، وأسماك الحفش والكافيار، وجلود قازان (بلجاري)، والعبيد البيض أسرى الغارات التتارية التدميرية والاسترقاق القوقازي؛ ومن أفريقيا، ذهب السودان والعبيد السود. وتحصل بورصا وحلب عن طريق القوافل على حرير آستر آباد وچيلان الفارسي - وإن كانت هذه التجارة قد اضطربت بين عامي ١٥١٢ و ١٥٥٥ من جراء الحروب مع إيران. وأخيراً، فإن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والتواجد البرتغالي في المحيط الهندي لن يؤديا، على مدار القرن، إلى تحويل منتجات الهند وأندونيسيا عن موانئ الشرق الأوسط العثماني: فالتوابل والعطور والأصبغ والمنسوجات الهندية تواصل الدخول إلى البحر

الأحمر، حيث تصل إلى لقاء تجار جدة أو الحجاج إلى مكة، أو تواصل الدخول إلى الخليج الفارسي لكي تصل إلى البصرة. وهذه السلع التي تصل إلى مصر أو إلى سوريا تواصل طريقها براً أو تصل بحراً إلى اسطنبول، عبر موانئ آلايا وانطاليا الأناضولية.

التطور النقدي واختلالات أواخر القرن

منذ القرن الخامس عشر، كانت الإمبراطورية تحيا في ظل نظام نقدي يعتمد على معدنين، ومن الواضح أن العملة الفضية، الأسبره (آكتشه)، التي سكنت منذ عهد أورخان، كانت تستخدم بشكل أوسع بكثير من العملة الذهبية (آلتون، فيلورى) التي أضيفت في وقت تال. وبعد تخفيضات قيمة العملة التي ترتبت على النفقات العسكرية الباهظة في عهد محمد الثاني، عرفت الأسبره العثمانية فترة قوة واستقرار استمرت في عهد سليمان. وكان هذا الانتعاش النقدي الملحوظ علامة على ثراء الإمبراطورية وعلى القدرة التي أضفاها هذا الثراء على الدولة لمواجهة الأعباء الضخمة دون عناء. والحق أن «ميزانية» ١٥٢٧ - ١٥٢٨ قد أظهرت أن الأناضول وروميليا كانتا في حد ذاتهما تشكوان بالفعل من حالات عجز في ذلك الوقت، لكنهما كانتا تتحملان الجانب الأعظم من العبء، أما مقاطعات الشرق الأوسط، مصر، سوريا، ديار بكر، فقد كانت، من جهة أخرى، توفر للمجموع فائضاً ضخماً.

ووفقاً لما يذهب إليه هـ. ساهيللى أوغلو، مؤرخ أحوال النقود العثمانية، فبين عامي ١٤٩١ و ١٥٦٦، كانت تستخلص ٤٢٠ أسبره من ١٠٠ درهم من الفضة، وهو ما يعنى دخول ٠,٧٣١ ج من المعدن الثمين في كل قطعة. إلا أنه في الوقت نفسه، تتبدل العلاقة بين العملة الذهبية والأسبره: فمن عملة ذهبية واحدة لكل ٥٢ أسبره بين عامي ١٤٩١ و ١٥١٦، تنتقل العلاقة إلى عملة ذهبية واحدة لكل ٥٥ أسبره بين عامي ١٥١٧ و ١٥٤٩ وإلى عملة ذهبية واحدة لكل ٦٠ أسبره بين عامي

١٥٥٠ و ١٥٦٦. وفي ذلك التاريخ الأخير، مع ارتقاء سليم الثاني العرش، كانت تستخلص ٤٥٠ أسبرة من ١٠٠ درهم، وهو ما يعنى اختزال كل قطعة إلى ٦٨٢,٠ ج من الفضة. ومنذ ذلك الحين، فإن تخفيض قيمة العملة الفضية العثمانية وضعفها بالقياس إلى الذهب سوف يصلان إلى وضع متردٍ، حيث يزيد من تفاقمهما من جهة أخرى تاكل العملات وتزايد حالات تزيف النقود. وبعد بضع محاولات غير مجدية لوقف هذه السيورة، يقرر الباب بين عامى ١٥٨٤ و ١٥٨٦، فى عهد مراد الثالث، إصدار أسبرة منخفضة القيمة إلى حد بعيد: فمن ١٠٠ درهم تستخلص ٨٠٠ من هذه الأسبرات الجديدة، وهو ما يعنى أن كل أسبرة لا تحتوى إلا على ٠,٣٨٤ ج من الفضة. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة بين الألتون الذى يحتوى على ٣,٥٧١ ج من الذهب والأسبرة الجديدة قد حددت على أساس أن الألتون الواحد يساوى ١٢٠ أسبرة، وهى معادلة تعنى تخفيض قيمة الفضة بالقياس إلى الذهب، لأن الجرام الواحد من الذهب، والذى كان يساوى ١١,٥٢ ج من الفضة فى عام ١٥٦٦، يرتفع منذ ذلك الحين ليساوى ١٣,١٠ ج من الفضة. على أن هذا التخفيض الجسيم لقيمة الأسبرة لم يكن غير مرحلة فى انهيار الأسبرة الذى سوف يتواصل بشكل لا يمكن علاجه: ففي عام ١٦٠٠، لم تكن تحتوى إلا على ٠,٣٢٣ ج من الفضة، وفى عام ١٦١٨، كانت لا تحتوى غير ٠,٣٠٦ ج من الفضة.

وعن تخفيض قيمة الأسبرة الأول فى عام ١٥٦٦، كتب بروديل أنه كان «العلامة الأولى على اعتلال الإمبراطورية». فالواقع أنه قد أظهر اختلالاً للتوازنات المالية للدولة التى سوف تؤكد تقلباتها النقدية اللاحقة المفاجئة عمقه وجسامته. وقد نشأ هذا الاختلال عن مجموعة مركبة من العوامل التى تبادلت التأثير إحداها على الأخرى، والتى لا يزال تحليلها موضع بحث ونقاش.

ومن المؤكد أن الأزمة كان لها بعد اقتصادى بشكل خاص: فالمنافسة الغربية-منافسة المنتجات، وطرق التجارة الجديدة، والمشتريات من المواد الأولية التى

سهلتها الأسعار التركية المنخفضة - حتى وإن كنا قد أشرنا إلى حدودها في القرن السادس عشر، تبدأ في التأثير على فروع معينة من الاقتصاد العثماني، وكنتيجة لذلك، تبدأ في التهام شرائح من إيرادات السلطان. كما جرى التأكيد على الآثار السلبية المترتبة على حقن الإمبراطورية الضخم بالفضة القادمة من أمريكا، في الشطر الثاني للقرن السادس عشر، على شكل عملات سميكة مسكوكة في أسبانيا أو في وسط أوروبا، هي الجروش (القروش) (من الألمانية: Groschen): فالسلطات العثمانية، المرتبكة والتي ترد بشكل غير ملائم، سوف تزيد من تفاقم العواقب النقدية لهذا الغزو باختزالها لوزن هذا المعدن في عملاتها والذي كانت قيمته قد انخفضت بالفعل من جراء وفرة.

لكن الأزمة المالية كانت من جهة أخرى ثمرة أزمة عسكرية من نواح عديدة: ففي الجزء الأخير من عهد سليمان، كما في الحملات ضد إيران والنمسا في أواخر القرن، لم تكن الحرب حسنة الطالع بالنسبة للعثمانيين: فهي لم تعد تقود كما قادت في السابق إلى فتوحات باهرة، تجر إلى الاستيلاء على أسلاب خرافية. وهي لا تسمح منذ ذلك الحين إلا بأحراز تقدم متواضع أو عابر، وتتخذ طابعاً دفاعياً بشكل مطرد. وفي هذه الظروف، فإنها لم تتوقف عن الاتيان بالكثير وحسب، بل إنها قد أصبحت عبئاً فادحاً بل ومدمراً. وفي الوقت نفسه، فإن ظروف القتال الجديدة، كما فرضها بشكل خاص التطور العسكري لآل هابسبورج، تعلق من شأن المدفعية وقوات المشاة المزودة بأسلحة نارية. وبحكم هذا الواقع، فإن سلاح الفرسان التيماري الواسع، الذي أشرنا إلى صعوبات سير عمله في عهد سليمان، قد بدا غير مهيء وبالياً بشكل صارخ. وخلافاً لذلك، كان على السلطان أن يزيد بشكل ملحوظ عدد جنوده ذوي الرواتب عن طريق عملية رأينا بوضوح تعشيقها. وكان الخطر أكثر جساماً بالنسبة للتوازن المالي للدولة وذلك بقدر ما أن زيادة عدد هذه القوات قد سارت جنباً إلى جنب ظواهر أخرى مكلفة أيضاً كنمو البيروقراطية، وتضخم عدد أفراد القصر، والتزايد المفرط للنفقات الكمالية للبلاط.

وترد الدولة على هذا الوضع الجديد، ليس فقط بتخفيض قيمة النقود، وإنما أيضاً بالسعى عبر سبل مختلفة إلى تعزيز عائداتها من المال: فالقيمارات التي تفقد أهميتها العسكرية يجرى إلحاقها بممتلكات التاج أو يتم التنازل عنها، عن طريق الرشوة أو المحسوبية، دون مقابل من خدمة، والرشاوى تكتسب طابعاً معمماً عند توزيع المناصب؛ ومعدلات الضرائب النقدية العائدة بشكل مباشر للدولة، كالجزية والعوارض، تُرفع إلى مستويات عالية (حيث أصبحت الأخيرة دائمة علاوة على ذلك). ومن جهة أخرى، فإن نظام الالتزام، الذي يوفر للدولة عائدات أكيدة وسريعة، يجرى تطويره على الرغم من تدهور الإيرادات التي تقترب عليه أو مخاطر الأتاوات والاعتصابات التي تكتنفه.

والحال أن الآثار المتعددة لكل هذه التدابير تبدأ منذ أواخر القرن في قلب النظام المؤسسي والاجتماعي الذي وصفناه، والذي زادت من اعتلاله آثار التوسع الديموجرافي. وعلى سبيل المثال، فإن تخفيض قيمة النقود يخفض قيمة الإيرادات النقدية المحددة، وهو ما يجر إلى تمردات هؤلاء الإنكشارية التي تجر في الوقت نفسه إلى تعزيز زيادة أعدادهم، كما أنه يؤدي إلى احتداد ضعف التيماريين المدفوعين إلى فرض أتاوات على رعاياهم؛ ثم انه يشجع على انتشار الفساد بين صفوف موظفي الدولة. والحال أن التضخم، المهلك بالنسبة لفئات معينة، يفيد خلافاً لذلك فئات أخرى ويسمح بظهور محدثي النعمة.

والواقع أن خاصية متممة أخرى للقرن السادس عشر، هي نزوح الفلاحين وخاصة في الأناضول، إنما ترجع إلى أسباب مركبة، ترتبط بمختلف الظواهر التي أشرنا إليها: إذ يسهم في ذلك تزايد السكان، متى كان مفرطاً بالقياس إلى الموارد، كما يسهم فيه الفرار من تزايد الأعباء الضريبية، ومن جهة أخرى، قوة الجذب التي تمارسها على الرعايا إمكانات الخدمة العسكرية: فهم سوف يشكلون القوات الجديدة المسماة بالسيكبان أو بالسريجه التي كانت الدولة بحاجة إليها في حروبها الصعبة في النصف الثاني من القرن. وبعد عودتها من الحملات، فإن هذ

العناصر، المثقلة بأفراد بلا جنور من كل نوع، تشكل عصابات متمردة كعصابات الجلالية التي تنشر الرعب في آسيا الصغرى في أعوام ١٥٩٥ - ١٦١٠ وتحفز بدورها نزوح السكان عن الأرياف. وعندما لا يتجه الفارون إلى قطع الطرق، فإنهم يتحولون إلى بدو أو يزيّدون عدد سكان المراكز الحضرية الكبرى، أو يدخلون أيضاً في خدمة المغتصبين المحليين الذين يستولون على ضياع عقارية، تشفتليك، مستقيدين من شغور الأراضى ومن ضعف الإطار التيمارى القديم.

وقياساً إلى هذه الاضطرابات وهذه التحولات، التي أوجزنا عرضها، والتي ميزت العقود التالية لموت سليمان - والتي تمتد إلى ما بعد القرن السادس عشر - يبدو زمن السلطان العظيم عصراً ذهبياً. إلا أن من الواضح أن نظرة أخرى، استرجاعية أيضاً، لا يمكنها أن تقبل بالكامل هذا التجريد التاريخي: فهذه التطورات التالية تختمر في صميم قلب العصر الكلاسيكى للإمبراطورية.

الفصل السابع

الدولة العثمانية في القرن السابع عشر : اتجاه إلى الاستقرار أم انحدار ؟

بقلم : روبرت هانتراو

بالمقارنة مع فترة القرن السادس عشر المجيدة، فإن الفترة الممتدة على مدار القرن السابع عشر تتخذ مظهراً أقل روعة بكثير، وذلك على الرغم من ظهور عدد من الشخصيات العازمة على صون سلطة وهيبة الدولة، كالسلطانين عثمان الثاني ومراد الرابع والوزراء محمد كوبرولو وأحمد باشا فاضل ومصطفى باشا، فاضل الذين تولوا منصب الصدر الأعظم.

وكانت معركة ليبانت، في عام ١٥٧١، قد خلقت في أوروبا المسيحية مناخاً جديداً تجاه العثمانيين. وكانت الانتكاسات التي لحقت بهؤلاء الآخرين في المجر في وجه الأباطرة في أواخر القرن السادس عشر، وفي جيورجيا وأذربيجان في وجه الإيرانيين في أوائل القرن السابع عشر، والتمردات التي نشبت في الأناضول وفي سوريا، شواهد واضحة على ضعف أصاب الدولة. ويتمثل هذا الضعف، في مرات مختلفة، في انتقال السلطة من أيدي السلاطين إلى أيدي السلطانات الوالدات وكبار المسؤولين عن الحريم؛ وتتطور الشلية، وتتشكل زمر، في حين أن المسؤولين عن الإدارة، بدءاً بمن يتولون منصب الصدر الأعظم، لا يتم اختيارهم دائماً من زاوية ما يتمتعون به من كفاءة، وإنما من زاوية انتمائهم إلى الزمرة المهيمنة ساعتها. كما تزيد المصاعب المالية وتمردات الفلاحين في الأناضول من احتداد هذا التردى.

وتفشّل محاولة استعادة النظام التي قام بها عثمان الثانى فشلاً مأساوياً، لأن سلطاناً يتعرض، للمرة الأولى، ليس فقط لخلعه، وإنما لإعدامه أيضاً (١٦٢٢). وإذا كان مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) يتوصل، فى الجزء الأخير من عهده، إلى إصلاح الموقف، فإن الفوضى تعاود الظهور بعد موته. وكان لابد من انتظار وصول محمد كوبرولو إلى الصدارة العظمى (١٦٥٦) حتى يتسنى للدولة العثمانية أن تشهد على مدار عشرين عاماً تجديداً واضحاً، أساءت إليه لسوء الحظ الهزائم العسكرية فى أواخر القرن (فشل حصار فيينا فى عام ١٦٨٣، تقدم الروس فى أوكرانيا وفى القرم) والتي تقود إلى معاهدة كارلوفيتز (١٦٩٩)، أول معاهدة غير مؤاتية يوقع عليها العثمانيون.

وتتضافر الصعوبات العسكرية مع تمردات، جسيمة غالباً، فى الولايات، خاصة فى الولايات العربية حيث تظهر اتجاهات ذات ميول استقلالية دون أن تبلغ مع ذلك درجة يتعذر على الحكومة المركزية احتمالها. كما تظهر، فى ذلك العصر، حركات انتفاضية ذات طابع اقتصادى أو اجتماعى، خاصة فى العاصمة فى منتصف القرن. ويشهد كل ذلك على انحطاط السلطة، يتميز خاصة بعدم وجود شخصية قوية على رأس الدولة، على الأقل حتى عام ١٦٥٦.

وأياً كان الأمر، فإنه إذا كانت العلاقات، على المستوى الدبلوماسى، قد ساءت، فى أوقات مختلفة، مع الباباوية والبنادقة والروس، فإنها تعتبر بوجه عام طيبة، فيما عدا حوادث عرضية، مع الدول الغربية، فرنسا، إنجلترا، هولندا، الأنشطة بوجه خاص فى المجال الاقتصادى والراغبة بالفعل فى لعب دور سياسى فى داخل الامبراطورية.

وفى أواخر القرن السابع عشر، لم تعد الامبراطورية العثمانية تبدو رهيبة بالدرجة التي كانت عليها فى السابق. ويتسنى الوقوف على أحوالها بشكل أفضل، ورصدها بشكل أفضل لأن الرحالة الأوروبيين الذين يجوبونها أكثر عدداً وأوفر

دراية. كما أن عملية التكس، التي طالت قمة الدولة وأجهزة الإدارة، قد مست العالم الفكرى والفنى : فالابتكارات قليلة، والبنىات المتميزة قليلة، والأدباء الأصليون قلائل، فيما عدا استثناءات نادرة. والحال أن القرن السابع عشر هو العهد الذى يظهر فيه انحطاط البنیان العثمانى ویتزايد احتداده. فالشقوق عديدة، وبذل جهد من أجل الإصلاح يبدو عندئذ ضرورياً بصورة مطلقة لتفادى الانهيار. وسوف ينكب عدد من الرجال الشجعان على هذه المهمة خلال القرن التالى.

من أحمد الأول إلى مراد الرابع (١٦٠٣ - ١٦٤٠)

النزاعات الخارجية

واثقاً من قوة الجيش العثمانى بعد النجاحات المحرزة ضد الايرانيين بين عامى ١٥٧٦ و ١٥٩٠ والصلح المفيد الذى ترتب عليها مع ضم جيورجيا واقلیمى تبرير وشيراز، يبدأ السلطان مراد الثالث فى عام ١٥٩٢ حرباً جديدة ضد الأباطرة على حدود البوسنة، وهى حرب تمتد إلى حدود المجر. ومرة ثانية، يصبح هذا البلد محل رهان بين العثمانيين والنمساويين، تضاف اليه مسألة سيادة الأوائل أو الأخيرين على مولداقيا وترانسلفانيا.

ولا يؤدى موت مراد الثالث إلى وقف الحرب التى تمتد فى عهدى محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣) وأحمد الأول (١٦٠٣ - ١٦١٧) الذى سوف يتمكن من وضع نهاية لها. وفى تحالف مع الأباطرة، ينجح ميشيل، أمير مولداقيا، فى إلحاق سلسلة من الهزائم بالأتراك تسمح له بأن يوحد تحت سلطته مولداقيا وترانسلفانيا، بينما يتعرض الأتراك للهزيمة أيضاً فى المجر (١٥٩٥ - ١٥٩٩). على أن الموقف يستعاد بفضل بوكسكاي، أمير ترانسلفانيا، المتمرد على آل هابسبورج. لكن الحرب تنهك الأطراف المتحاربة، ويوقع أحمد الأول مع الامبراطور

رودولف والأرشيديوق ماثياس صلح زيتفاتوروك (١١ نوفمبر ١٦٠٦). وتتمثل بنوده الرئيسية فى إلغاء الجزية السنوية التى يدفعها الامبراطور عن المجر، والإبقاء على الحدود عند الخطوط السابقة على نشوب الحرب، وندية التعامل الدبلوماسى والپروتوكولى للسلطان وللإمبراطور.

وإذا كان هذا الصلح، الذى سوف تنوم آثاره على مدار خمسين عاماً، لا يرمز الى تراجع إقليمى للعثمانيين، فإنه يرمز على الأقل إلى تراجع معين لموقفهم تجاه آل هابسبورج. ويجر موت بوكسكاي إلى توتر جديد بين الدولتين، ولكن دون أن يؤدى ذلك إلى استئناف المعارك. وفى نهاية الأمر، يؤدى انتخاب جابريل بيثلين فويغوداً لترانسلفانيا (أكتوبر ١٦١٣)، وإقرار هذا الانتخاب من جانب السلطان واتفاق جديد جرى توقيعه فى يوليو ١٦١٤ (وجدد العمل به فى يونيو ١٦١٥) إلى تدشين فترة استقرار فى هذا الإقليم حيث يتسنى للامبراطورية العثمانية البقاء فى شمال الدانوب.

وفى الوقت نفسه، يشن القوزاق غارات على سواحل الأناضول ويتمرد البولونيون على حدود الإمبراطورية؛ ويؤدى اتفاق عقد فى سبتمبر ١٦١٧ فى بوتسا إلى الحد من أعمال هؤلاء وأولئك.

ومستفيداً من الصعوبات التى يواجهها العثمانيون فى أوروبا، يتجه الشاه عباس، عاهل ايران، إلى الهجوم، ويسترد جيورجيا وأذربيجان (١٦٠٣ - ١٦٠٤)، ويهزم الجيش العثمانى قرب بحيرة أورميا (سبتمبر ١٦٠٥) ويغزو الأناضول الشرقية. ويؤدى هذا الهجوم إلى تشجيع التمردات بين صفوف قبائل جانبولاد الكردية وقبائل فخر الدين معن الدرزية، وهو ما يمثل تهديداً للمواقع العثمانية فى قيليقيا، وفى سوريا الشمالية وفى لبنان. وعلاوة على ذلك، فإن وسط الأناضول تهزه تمردات يحفزها الجلالية (١٦٠٥ - ١٦٠٨). ويؤدى الرد العثمانى، الظافر، إلى السماح بتوقيع الصلح فى عام ١٦٠٢. وبموجب هذا الصلح يعاود

الصفويون احتلال آذربيجان ويتعهدون بتقديم عونهم للعثمانيين ضد القوازق وبالكف عن دعم المتمردين الأكراد؛ وتظل الحدود هي عين الحدود التي كانت قد رسمت في عام ١٥٥٥. والحال أن هذه الحرب لم تعد بشيء، لا على الصفويين ولا على العثمانيين، اللهم إلا كشف عجز الاتراك عن إحراز نجاح حاسم في ساحة القتال ومن ثم، عجزهم عن الحصول على أية فائدة أياً كانت على المستوى الدبلوماسي.

وإذا كانت العلاقات مع الدول المجاورة تتميز بصعوبات عديدة، يتم تخفيفها بصورة مؤقتة، فإنها، خلافاً لذلك، تعتبر طيبة مع فرنسا (تجديد الامتيازات^(١) في عام ١٦٠٦) ومع إنجلترا ومع هولندا (التي تحصل على امتيازات في عام ١٦١٢) بل ومع البندقية. وبالنسبة لهذه الأمم، فإن الامبراطورية العثمانية تظل قوة عظمى وهو ما يبرر صون العلاقات الدبلوماسية وخاصة التجارية معها، بل وتطويرها، بقدر ما أن إمكانياتها من الموارد تشكل عامل جذب رئيسي.

وعند موت أحمد الأول، في عام ١٦١٧، فإن حلول أخيه مصطفى الأول، غير الكفء، محله يتم الوصول اليه من خلال مساعي أرملة السلطان الراحل، قوسيم سلطان، التي تسعى إلى تأمين الهيمنة على السلطة لنفسها. وسرعان ما يجرى خلع مصطفى الأول، بعد اتهامه بالجنون، وإحلال ابن أحمد الأول، عثمان الثاني، محله (١٦١٨). وسوف يكون عهد هذا الأخير قصيراً، إلا أنه سوف يكون متميزاً بشكل خاص على المستوى الداخلي.

وفي السياسة الخارجية، تجر شئون مولداقيا إلى نزاع مع البولونيين الذين، إذ يتعرضون للهزيمة بفضل تدخل التتر، يوقعون في أكتوبر ١٦٢١ صلحاً يتعهدون بمقتضاه بعدم التدخل في شئون الإمارات الدانوبية التابعة للعثمانيين ويتنازلون لهم، علاوة على ذلك، عن موقع هوتين.

ومفعماً بالاطمئنان إثر هذا الانتصار، يتجاء عثمان الثانى عندئذ إلى إدخال اصلاحات فى صفوف الإدارة العثمانية. لكن المعارضة، ثم التمرد السافر من جانب الشخصيات المستهدفة، يؤدى إلى خلعه (أول مايو ١٦٢٢) وإعدامه. ومن جديد يؤدى إحلال مصطفى الأول محله إلى فتح الباب أمام سلطة الحريم وذوى الحظوة، فى حين أن وصول أنباء القلاقل فى العاصمة إلى الولايات يؤدى إلى نشوب تمردات فى أقاليم مختلفة، وبالأخص فى الاناضول، حيث يقف محمد أباطة باشا، والى أرضروم، على رأس المتمردين. ويؤدى خلع مصطفى الأول، فى سبتمبر ١٦٢٣، إلى السماح بارتقاء مراد الرابع العرش (١٦٢٣ - ١٦٤٠)، وهو ما يكرس بشكل خاص انتصار والدته، السلطانة قوسيم ماهيبيكير.

وتدفع الفوضى التى تجتاح الدولة العثمانية شاه إيران، عباس الأول، إلى الهجوم على العراق. فيستولى على بغداد (١٢ يناير ١٦٢٤)، التى يجرى قتل جزء كبير من سكانها السنيين، ثم يغزو كردستان. ولا ينجح هجوم عثمانى مضاد، فى ١٦٢٥ - ١٦٢٦، إلاً بشكل جزئى : فأقاليم شمال العراق هى وحدها التى تتم استعادتها، بينما يفشل حصار بغداد؛ ويحدث الشىء نفسه فى نوفمبر ١٦٣٠. وينتهى محمد أباطة باشا بالرضوخ، لكن تمردات أخرى تتشب أو تستمر فى الولايات العربية وفى القرم وفى روسيا وفى روميليا بل وفى اسطنبول. وتطالب قوات متمردة تمكنت من التغلغل بخلع السلطان. ويتم إنقاذ هذا الأخير فى نهاية الأمر على يد الصدر الأعظم محمد آرنأؤود باشا (مايو ١٦٣٢). ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عهده، سوف يتمكن مراد الرابع من تأكيد ممارسة السلطة بشكل فعلى، على المستوى الداخلى كما على المستوى الخارجى.

وبعد نزاع قصير مع البولونيين (١٦٣٣ - ١٦٣٤) والقضاء على محمد أباطة باشا ومتمردى الجلالية (أغسطس ١٦٣٣)، يشن مراد الرابع حملة ضد الصفويين فى أرمينيا وفى أذربيجان، ولا يكتب الدوام لانتصاره، فبعد عودته إلى اسطنبول،

يسترد الإيرانيون الأراضي التي فقدوها (شتاء ١٦٣٤). وبعد اضطرابه إلى مواجهة صعوبات في تراسلفانيا (١٦٣٦ - ١٦٣٧)، يشن مراد الرابع هجوماً في العراق، ويسترد بغداد في ديسمبر ١٦٣٨ وينوي غزو أذربيجان بينما يطلب شاه إيران، صفى الأول، الصلح، والحال أن الصلح الموقع في قصر - إى شيرين في ١٧ مايو ١٦٣٩ - يسمح للسلطان العثماني بأن يسيطر سيطرة تامة على العراق والولايات الشرقية لامبراطوريته، بينما يبقى أرمينيا الشرقية وأذربيجان في أيدي الصفويين. ويموت مراد الرابع بعد ذلك بوقت قصير (٨ فبراير ١٦٤٠)، بعد أن تمكن من استعادة سلطة وهيبة الدولة العثمانية.

المشكلات الداخلية

عندما ارتقى أحمد الأول العرش العثماني، في ديسمبر ١٦٠٣، كان الوضع الداخلي للامبراطورية العثمانية أقل روعة مما كان يبدو في نظر المراقبين الأجانب، الذين كانت درايتهم بالعالم التركي ماتزال بعيدة عن أن تكون عميقة. فالامبراطورية العثمانية تبدو قوية، إذ تمتد على أراضٍ شاسعة تستمد منها موارد ضخمة، وتسيطر على جزء كبير من سطح البحر المتوسط ولا يبدو أنها تعاني كثيراً من استخدام الغربيين لطريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى ثروات الهند والصين والشرق الأقصى. ومن المؤكد أن إدخال الفضة الأمريكية في الدائرة الاقتصادية لأوروبا الغربية كانت له آثاره على اسطنبول حيث تظهر في أواخر القرن السادس عشر مشاكل مالية، وبشكل أكثر تحديداً نقدية، لكن الامبراطورية يبدو أنها تتجاوز هذه المصاعب ومن جهة أخرى، فإن الحروب التي عرفتتها قلما تهم الدول الغربية، التي كانت آنذاك أكثر انشغالاً بمشكلاتها الداخلية الخاصة أو بتوسعها فيما وراء البحار، وهذه الحروب تبدو لها بالأحرى أشبه بحوادث محلية لا تستتبع أثراً ضخمة على حياة الامبراطورية كما أن آثارها اقل بكثير على علاقاتها، خاصة الاقتصادية، مع هذه الأخيرة.

والحال أن كياناً سياسياً بهذا الاتساع وبهذا التنوع كالامبراطورية العثمانية لا يمكنه أن يوجد دون حوادث، دون مشكلات، دون تطور. وقد استثار توسعها غير العادى، ووصولها إلى ثروات بشرية وثروات فى الإمكانيات وفى المنتجات، انقلابات كان بالإمكان السيطرة عليها طالما كان على رأس الدولة رجل يمكنه فرض سلطته ونهجه السياسى، ويمكنه أيضاً اختيار مرؤوسيه والحد من رغبات وتجاوزات رعاياه.

على أن محمداً الثالث كان قد ترك بالفعل منذ أواخر القرن السادس عشر حكم الامبراطورية لوالدته، صفية سلطانة التى وضعت، خلال أعوام حكم ابنها الثمانية، أحد عشرة صدراً أعظم متعاقباً، على رأس الإدارة، وهو ما لا يستتبع استمرارية سياسية مطلقة. وعلاوة على ذلك، فإن الحملات العسكرية لا تكلل بالنجاح، وتنشأ حوادث بين الانكشارية والسباهيين تتردى إلى تمردات فى الاناضول، التى يبحث فيها الانكشارية الفارون من الخدمة عن ملجأ : ويعتمد هؤلاء الأخيرون على الفلاحين الذين يتعرضون للخراب أو للضغوط ويدفعونهم إلى التمرد على حائزى الملكيات العقارية، التيماريين الشرعيين إلى هذا الحد أو ذاك، وعلى الموظفين المتحطلين من مسئوليات وظائفهم والذين يسعون إلى الاستفادة من ضعف الحكومة المركزية.

ويبدو أن وصول أحمد الأول إلى السلطة قد جر إلى تحسن ما، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار، وذلك لأنه، حتى عام ١٦١٧، لا يتعاقب على تولى الصدارة العظمى غير ستة رجال، يظل ثلاثة منهم فى مناصبهم أكثر من أربعة أعوام وثلاثة أعوام وعامين بحسب الترتيب. والسلطان نفسه رجل شديد التدين، يقدر الشعر ويرغب فى سيادة السلم فى الداخل كما فى الخارج. ويرجع إليه بناء المسجد الكبير، فى اسطنبول، الذى يحمل اسمه، والأكثر شهرة تحت اسم المسجد الأزرق؛ كما أنه ينشئ أوقافاً خيرية ويزين الكعبة؛ وعلاوة على ذلك فإنه يصدر القانون فامه

الذى يهدف إلى تثبيت أحكام إدارية وتجارية معينة للإمبراطورية. وإذا كان لا يبدى اشتهاً سافراً للسلطة، فإنه يعرف على الرغم من ذلك كيف يختار من يحتلون الصدارة العظمى وكبار موظفى الدولة، وذلك بشكل ممتاز بحيث أن عهده يشكل، بوجه عام، فترة جيدة جداً فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية.

وعند موت أحمد الأول (٢٢ نوفمبر ١٦١٧)، كان لابد لخليفته أن يكون ابنه الأكبر عثمان، الذى كان آنذاك فى الثالثة عشرة من عمره. وما كان لصغر سنه أن يشكل عقبة أمام ارتقائه العرش، ذلك أن والده كان قد ارتقى العرش وهو فى مثل سنه. لكن تدخل سلطانه قوسيم كان حاسماً. وكان لها، من السلطان أحمد الأول، عدة أبناء يمكنهم الحكم يوماً ما. وفى حالة ارتقاء عثمان العرش، فإن القضاء عليهم لا يمكن تجنبه بمجرد إنجابه ابناً له؛ وهكذا فإن قوسيم تناور على الأرجح بشكل يرمى إلى استبعاد عثمان لحساب عمه، مصطفى؛ والواقع أن هذا الأخير ليس له ابن وهو، علاوة على ذلك، مختل عقلياً؛ ولا شك أنه لن يتمكن كذلك من الحكم طويلاً و - مع استبعاد عثمان - سوف يتسنى لأحد أبناء قوسيم ارتقاء العرش العثماني. ومن ثم يصبح مصطفى سلطاناً تحت اسم مصطفى الأول، مدشناً بذلك أسلوب خلافة جديداً، هو خلافة الأكبر سناً. ومع اتضاح عجز السلطان الجديد عن الحكم من الناحية الفعلية يجرى خلعه بعد ذلك بثلاثة أشهر (٢٦ فبراير ١٦١٨) بتحريض من كيزلار أغاسى الحريم، مصطفى، نصير عثمان، حيث يجرى بسرعة المنادة بالأخير سلطاناً ويصبح عثمان الثانى.

عثمان الثانى : فشل إصلاح

على الرغم من صغر سنه، يتكشف عثمان الثانى عن رجل ذى شخصية، عازم على تولى مسئوليات السلطة وكسب الاحترام لها. وبشكل بالغ السرعة، يتخلص من شخصيات الحريم، بدءاً بقوسيم سلطانه، ثم يعين صديقاً أعظم جديداً ومسئولين كباراً آخرين. كما يتمير عهده بتوقيع الصلح مع إيران (سبتمبر ١٦١٨)

ومع بولندا (سبتمبر ١٦٢١). وهكذا يصبح بوسع عثمان الثانى التفكير فى إدخال إصلاحات على النظام الحكومى العثمانى. وامام انحطاط هذا الأخير، وخاصة ضعف الجيش، الذى يرى أنه يرجع فى جانب كبير منه إلى التجنيد الهجين **للديشومه**، يفكر السلطان فى «تترك» الإدارة والجيش بالجوء فى ذلك إلى عناصر أناضولية. ثم إنه، إذ يرى أن سلطة العلماء تتجاوز الحدود، يقرر تقييد امتيازاتهم المادية. ويؤدى كل ذلك إلى استئثار معارضة من جانب الشخصيات المستهدفة و ، بوجه خاص، الانكشارية الذين يتمردون ويطالبون بتنحية مستشارى السلطان الرئيسيين، وهو مطلب يؤيده شيخ الاسلام (١٨ مايو ١٦٢٢). ويؤدى رفض السلطان إلى تفجير رد فعل عنيف من جانب الانكشارية : فهم يتسللون إلى القصر، ويفرجون عن السلطان السابق مصطفى الذى ينادون به سلطاناً جديداً. وبعد ذلك بوقت قصير، يتم القبض على عثمان وخلعه ثم إعدامه فى نهاية الأمر فى ٢٠ مايو ١٦٢٢.

وهكذا للمرة الأولى يصبح سلطانا ضحية لتمرد. ومن الواضح أن هذا الحدث يعزز لدى الانكشارية احساسهم بقوتهم فى الدولة ويوقف كل محاولة لإصلاح الادارة والجيش. إلا أنه يشهد فى الواقع علاوة على ذلك على أن شخص السلطان لم يعد يعتبر مقدساً وغير قابل للمساس به.

والحال ان اعدام عثمان يتلوه اعدام وجهاء آخرين عديدين. ويفرض الانكشارية إرادتهم فى تعيين المسئولين الجدد وينشرون الفوضى فى العاصمة. ويؤدى جنون السلطان مصطفى الأول إلى تشجيع تحركات السلطانة الوالدة قوسيم التى، بدعم من المتمردين، تتوصل إلى تعيين الصدر الأعظم حسين مير باشا، الذى يزيل تدريجياً مدبرى الانقلاب.

وفى الولايات، يسعى يوسف سيف الدين، والى طرابلس، إلى الاستقلال عن الحكومة المركزية. إلا أنه، فى الاناضول الشرقية بوجه خاص، يتحرك محمد اباظة

باشا، والى أرضروم، ضد الانكشارية ويجد دعماً من السكان المحليين، الساخطين على ظروف حياتهم الصعبة، كما يجد دعماً من خصوم الانكشارية. وسرعان ما ينتقل كل وسط الاناضول تقريباً تحت سلطة اباظة باشا، بينما يضطر الصدر الأعظم فى اسطنبول إلى مواجهة تمرد السباهيين والعلماء. وفى نهاية الأمر يتم خلعه ويحل محله على باشا كمنكش (٣٠ أغسطس ١٦٢٣)، الذى يتوصل إلى خلع السلطان مصطفى الأول، والمناداة بابن أحمد الأول الأكبر، البالغ من العمر أحد عشرة عاماً، سلطاناً، تحت اسم مراد الرابع (١٠ سبتمبر ١٦٢٣).

والواقع أن السلطة، فى هذه اللحظة، تستقر بين يدي والدته، السلطانة قوسيم ماهبيكير. ولما كانت شخصية قوية، فإنها سوف تتمكن، على مدار عشرة أعوام، من توجيه شئون الحكم بشكل فعلى، معتمدة على رجال السراى الذين تغيرهم على هواها وبحسب الظروف، كما أنها تعين وتعزل من يتولون الصدارة العظمى (ثمانية بين عامى ١٦٢٣ و ١٦٣٢، يهلك ثلاثة منهم قتلى) وكبار الموظفين (تسعة باش - دفتر دارات خلال الفترة نفسها). والحال أن هذين المنصبين، منصب الصدر الأعظم ومنصب المسئول المالى، يصبحان خطرين بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى المصاعب السياسية والمشكلات المالية التى كانت تواجه الامبراطورية آنذاك. وليست هناك استمرارية ولا رؤية حكومية ولا تماسك ادارى. وقد أدت محاولة الإصلاح التى بادر بها عثمان الثانى إلى إثارة فزع الحائزين على الامتيازات أو على المناصب المجزية أو المكانات المهيمنة على المستوى الحقيقى - الدينى. وتتنصر الميول الأنانية وردود الأفعال «الفئوية» أكان ذلك فى صفوف الجيش أم فى صفوف الادارة المدنية، وتنشب نزاعات متعددة، تحاول السلطانة الوالدة إيجاد حلول لها عن طريق قرارات العزل والتعيين والترقية، بل والحكم بالإعدام.

وليس من شأن هذا الوضع الكارثي داخل الحكومة إلا أن يعزز تمرد محمد اباظة باشا الذي يواصله حتى عام ١٦٢٨، حيث يواجه بشكل تناوبي انتكاسات ونجاحات بحسب ما إذا كان يواجه صدىراً أعظم عازماً على محاربته أم لا. كما يستفيد من الظروف عدد من التيماريين الحائزين لأراضٍ ولدخول معتبرة ومن الشخصيات المحلية التي تهدف إلى كسب مكانة الاعيان وتعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية.

وبينما تنحط القوة العثمانية، يشن شاه ايران هجوماً في العراق ويستولى على بغداد (١٢ يناير ١٦٢٤)، ثم يستولى على جزء من كردستان. وتجر هذه الانتكاسة إلى ردود فعل مناوئة للحكومة في اسطنبول وكذلك في الولايات؛ ويصبح على القوات العثمانية أن تقاتل في آن واحد ضد الصفويين، بنجاح أحياناً، وضد المتمردين. ويرضخ اباظة باشا، لكن تمردات تنشب في القرم (١٦٢٤ - ١٦٢٨)، وفي روميليا وفي الأناضول (١٦٢٩)، وفي مصر، واليمن ولبنان (١٦٣٠ - ١٦٣١). ولا تؤدي القلاقل إلا إلى زعزعة النظام السياسي: فأرسال القوات إلى مختلف الجبهات، والهبات المتعددة الممنوحة للانكشارية تزيد الاعباء المالية للدولة التي يتعذر تخفيف وطأتها؛ والرسوم والضرائب لا يتم تحصيلها إلا بصورة غير منتظمة، بينما تنخفض الإيرادات المرتبطة بالتجارة الداخلية أو الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن تزويد المدن، خاصة العاصمة، بالموءن، يشهد مصاعب خطيرة، وهو ما يؤدي إلى حفز ارتفاع اسعار المواد الغذائية وإلى مظاهرات للإعراب عن السخط من جانب السكان.

وعندئذ يبدو وكأن الحكومة العثمانية تتخلى عن الممارسة الفعلية للسلطة. فالأشخاص الذين يمكنهم التحرك ينهمكون في نزاعات تنافسية، سعياً إلى أطماع مادية، لا مستقبل لها غالباً. وبالنظر إلى شخصية قوسيم سلطان والكيزلار اغاسي مصطفى، فإن الحريم، الذي يشكل الوسط السياسي المهيمن، يبدو عاجزاً عن

تحديد نهج يمكن أن يكفل، إن لم يكن بقاء الدولة غير المهدد، فعلى الأقل احترام السلطة.

مراد الرابع واستعادة سلطة السلطان

فى سياق سياسى مرتبك، حيث يسعى كل مسئول كبير (صدر أعظم، باش - دفتدار، اغا من اغوات الانكشارية، الخ) إلى أن يخلق لنفسه زمرة بهدف تكوين جماعة ضغط أو قوة مقاومة، تؤدي صراعات الزمر إلى تشجيع حركات التمرد، الحادة إلى هذه الدرجة أو تلك، ولكن العنيفة غالباً. وهكذا تميز بداية عام ١٦٣٢ فى اسطنبول بحوادث جسيمة يكابدها صدران أعظمان متعاقبان : فالأول يسقط ضحية لتمرد من جانب الانكشارية والثانى يعدم بأمر من السلطان (١٨ مايو ١٦٣٢). والواقع أن مراداً الرابع، الذى كان آنذاك فى الثانية والعشرين من عمره يقرر الإمساك بناصرية حكم الامبراطورية.

وبدعم من محمد باشا تابانياسى، الصدر الأعظم الجديد، الذى سوف يبقى فى منصبه قرابة خمس سنوات، واستلهاماً للملاحظات الانتقادية التى صاغها الكاتب كوتشى بك فى رسالته، فإنه يضطلع بعملية صارمة تهدف إلى استعادة النظام. ذلك أن عدداً من المتمردين من بين السباهيين والانكشارية، وعدداً من المتحليلين من مسئوليات وظائفهم ومن المتورطين فى فرض الاتاوات من بين موظفى الإدارة والقضاء (بمن فى ذلك شيخ الاسلام) سوف يجرى إعدامهم أو إبعادهم. ولا يستثنى القمع عدداً من افراد أسرة السلطان. كما ان جزءاً من القيادات الحكومية يجرى تجديده. وفى نحو عام واحد، يتم استعادة النظام واستعادة سلطة وهيبة السلطان، ويتم حكم الامبراطورية العثمانية. وهكذا، فى بداية عام ١٦٣٣، إذ يؤدي حريق ضخم إلى تدمير اربعة اخماس اسطنبول واستتارة موجة من السخط تعبر عن نفسها بشكل خاص فى المقاهى (قهوة خانه)، يصدر السلطان

فرماناً يحظر استخدام القهوة (استخدام التبغ) ويأمر باغلاق المقاهى، وهو أمر يسرى على الامبراطورية كلها ويستمر مفعوله طوال عهد مراد الرابع. وبعد ذلك بسنة، يصدر أيضاً أمراً باغلاق الحانات وحوانيت تناول المشروبات ويجرى حظر تناول النبيذ. وكانت هذه المحظورات موضع تطبيق صارم يسهر عليه السلطان شخصياً. كما يجرى تأكيد التزام افراد الطوائف غير المسلمة بارتداء ملابس مميزة؛ وفي يناير ١٦٣٥، يجرى اعدام الشاعر نافع، الذى اعتبر شعره هجائياً بشكل مفرط، وذلك لتعريضه ببعض العلماء.

وهكذا يظهر مراد الرابع بوصفه مستعيداً للفضائل الدينية والأخلاقية، فى ذات الوقت الذى يظهر فيه بوصفه عاجلاً متشدداً، على أنه لا تعوزه الحكمة، فهو نفسه يكتب الشعر ويشجع نشاطاً فكرياً معيناً، وذلك بشرط ألا يتجاوز الحدود التى رسمها. لكن السلطان قد نجح بشكل خاص فى تنشيط ماليات الدولة بمصادرة الثروات التى تم الحصول عليها بشكل غير مشروع وبالاتجاه إلى اعادة النظر فى سجلات الضرائب وبفرض وجوب الأداء المنتظم لها. وهو يصدر عدداً معيناً من الاحكام (قانون نامه) المتصلة بالادارة، خاصة الادارة المالية، للعاصمة وللولايات، وعلاوة على ذلك، فإنه ينتزع بغداد من الايرانيين ويعقد مع هؤلاء الآخرين صلحاً يعود عليه بعدد من المزايا.

وعندما يموت مراد الرابع، فى ٩ فبراير ١٦٤٠، تجد الامبراطورية العثمانية نفسها فى وضع سياسى مؤات : فالسلم الداخلى سائد بالكامل تقريباً والاعداء الخارجيون مهزومون والعلاقات مع الدول الغربية الكبرى طيبة. وتشهد الامبراطورية عهد ازدهار قصير يتجلى فى النمو الديموجرافى والاقتصادى للعاصمة. ولا نملك تعداداً لسكان المدينة، إلا ان التقديرات تذهب إلى أن سكانها قد زادوا إلى نحو ٦٠٠٠٠٠ نسمة، وهو ما يجعل من اسطنبول المدينة الاولى فى أوروبا، ويتميز النشاط الاقتصادى الداخلى بأنه كثيف وسوف تنجح التجارة

الدولية فى منافسة البنادقة والفرنسيين والانجليز والهولنديين؛ ففي تلك الاثناء يمر الفرنسيون بفترة ركود، إن لم يكن بفترة تراجع، وذلك بسبب المشكلات السياسية والدينية المثارة ساعتها فى فرنسا، فى حين أن البنادقة، الذين كثيراً ما تصبح حدودهم موضع نزاعات مع العثمانيين، سوف يرون تقلب انشطتهم التجارية بين الارتفاع والانحدار : على أن ذلك لن يقلل من كونهم الشريك (التجارى) الأول للامبراطورية. ومن جهة اخرى، فإنه يبدو أن مراداً الرابع قد اتجه إلى تخفيض لقيمة القرش العثمانى نحو عام ١٦٣٦ - ١٦٣٧، وهو تخفيض يُلغى فى ربيع عام ١٦٤٠، بعد وقت قصير من موت السلطان.

والخلاصة أن حكومة مراد الرابع قد سمحت، إلى حين، باستعادة هيبة وقوة ورسوخ الامبراطورية العثمانية.

انحطاط الحكومة المركزية (١٦٤٠ - ١٦٥٦)

هذا الوضع لن يدوم طويلاً. فخليفة مراد الرابع، أخوه ابراهيم الأول (١٦٤٠ - ١٦٤٨)، الملقب بدلى (المخبول)، هو مريض عاجز، أكثر انشغالاً بشهواته الشخصية مما يشئون الدولة، التى تعود إلى يدى قوسيم، السلطانة الوالدة. على أن الأعوام الأولى للعهد تمر دون كثير من المصاعب أو الصدمات، وذلك خاصة بفضل الادارة الحكيمة من جانب الصدر الأعظم مصطفى باشا كمنكش قره (١٦٣٨ - ١٦٤٤). فهذا الأخير يجتهد فى مواصلة عمل مراد الرابع، إلا أنه يضطر إلى مواجهة دسائس الحريم وأطماع بعض الشخصيات، كأستاذ ومستشار السلطان، حسين أفندى، الملقب بچينچى خوجا، المتمتع ببالغ الحظوة لدى والدة السلطان، والوزير الثانى يوسف. وتنتهى المنافسة إلى غير صالح الصدر الأعظم الذى يجرى عزله، ثم إعدامه (٣١ يناير ١٦٤٤).

ولن يكون خلفاؤه رائعين بشكل خاص. والزمر تتكون وتتصادم، خاصة حول شن حرب كريت ضد البندقية. وهذه الحرب التي كان يريد لها جينجي خوجا والتي كان مصطفى باشا كمنكش قره مناوئاً لها، لا تقود بشكل مباشر إلى نتائج حاسمة. وعلاوة على ذلك، فإن النفقات المخصصة لها تسهم، إلى جانب التبديدات التي ترجع إلى إسراف السلطان واختلاس ممتلكات وإيرادات الدولة، في خراب الخزانة. ومن جديد تنشب القلاقل في الولايات. والانكشارية، الذين يحصلون على رواتب متدنية أو لا يحصلون على رواتب على الإطلاق، يتمردون ويتطاولون بشكل متزايد على القواعد التي تحكم وضعيتهم. ويحول بعض السباهيين تيماراتهم إلى ملكيات شخصية، بينما تذهب تيمارات أخرى إلى محاسيب أو محظيات القصر.

وبعد خلع واعدام السلطان ابراهيم (٨ أغسطس ١٦٤٨)، سوف يؤدي صراع على النفوذ الى نشوب مواجهة بين قوسيم، والددة السلطان، ووالدة السلطان الجديد محمد الرابع (البالغ من العمر ست سنوات)، السلطانة خديجة طورخان؛ وبعد قهر قوسيم، يجرى قتلها خنقاً (١٦٥١). على أن الوضع لن يتحسن بالرغم من ذلك، لأن محاسيب جدداً يحلون محل المحاسيب السابقين : وسوف يتعاقب الرجال على منصب الصدر الأعظم بإيقاع سريع، وسوف يصبح شراء وبيع الوظائف شائعاً في مختلف مكاتب الادارة المركزية أو ادارة الولايات ومكاتب القضاء. وساعتها ستشهد الدولة العثمانية فترة درامية.

الصراعات على النفوذ

يقضى السلطان ابراهيم الأول وقته في شهوات الحريم. وهو يتمتع بعدد آخر من المحظيات اللواتي يقدم لهن، علاوة على الهدايا القيمة، إيرادات ممتلكات الدولة، بل والتمتع بمناصب عليا في الإدارة. ويبرز نفوذ شخصيات الحريم، السلطانات الوالدات، الخاصيكي، الأمين (كيزلار أغاسي) بعد اعدام الصدر

الأعظم مصطفى باشا كمنكش قره. فبين عامي ١٦٤٤ و ١٦٥٦ ، يتعاقب ثمانية عشرة رجلاً على منصب الصدر الأعظم، حيث يتم إعدام أربعة منهم وتنحية أحد عشرة آخرين عن مناصبهم وتنحى اثنين من تلقاء نفسيهما وموت واحد مية طبيعية. ويظهر التعاقب (السريع) نفسه في الوظائف العليا الأخرى كوظائف شيخ الاسلام (اثنا عشرة رجلاً خلال الفترة نفسها) والباش - دفتردار (ثلاثة وعشرون رجلاً) والقاپودان باشا (ثمانية عشرة رجلاً) وحكام الولايات، بطبيعة الحال، حيث كانت مصر مستهدفة بشكل خاص وذلك بالنظر إلى الإيرادات الهامة لمن يتولى عليها. وكل واحد من هؤلاء الأشخاص يكون زمرة من المحاسيب الذين يجرى منحهم مناصب أقل شأنًا، إلا أنه لما كانت مدة البقاء في الوظيفة محدودة في أغلب الأحيان، بحسب الأهواء أو أشكال النفوذ الممارسة في الحريم أو في بيئته، فإن كل واحد يبحث عن انتزاع أقصى المغنم من المنصب الذي يشغله.

إلا أنه، حتى موت ابراهيم الأول، كانت الدولة ما تزال تبدو ذات مظهر لائق. فهي، من جهة، تتمتع بخزانة كان محمد الرابع قد ملأها وتستفيد من العمل الإيجابي الذي اضطلع به مصطفى باشا كمنكش قره. ومن جهة أخرى، فإن حرب كريت تبدأ بنجاحات مع الاستيلاء على مدن لاكانييه وريتيمو. وفي العاصمة، لا يحدث أي تحرك شعبي ولا أية حركة من جانب الطوائف. وتنشط التجارة بشكل جيد، كما أن تنظيم أحوال العملة الذي اضطلع به مصطفى قره تظهر آثاره، وتحفظ الأسيرات والقروش الآن بقيمتها، وفيما عدا البنادقة بعد يونيو ١٦٤٥، فإن الأجانب لا يشكون من الوضع السياسي.

وفي المقابل، تتغير الأمور اعتباراً من عام ١٦٤٨: فقوسيم سلطانه، جدة محمد الرابع، تريد مواصلة ممارسة سلطتها، لكنها تصطدم بأمر السلطان، خديجة طورخان. والحرب تنتج بأعبائها على الخزانة، وإيرادات هذه الأخيرة تتبدد، ويتعين اللجوء إلى تحايلات للتمكن من دفع منحة الجلوس الملكي السعيد للانكشارية، وذلك

بشكل خاص عن طريق مصادرة ثروات كثرة جينجى خوجا (أعدم فى عام ١٦٤٨). إلا أنه لا يمكن إرضاء الجميع: فعدد موظفى الحكومة يرتفع إلى أكثر من ١٠٠٠٠ شخص، أى بزيادة قدرها ٤٠٠٠٠ شخص عما كان عليه الحال فى عام ١٦٤٠، وتشير الميزانية الرسمية إلى عجز قدره ١٥٠ مليون أسبره. وتنشب تمردات بين صفوف رجال السراى والسباهيين الموجودين فى الحامية فى اسطنبول.

وتحت ضغط الحاجة إلى المال، ينزل الصدر الأعظم أحمد باشا ملك بالتيعارات ضريبة استثنائية بنسبة ٥٠٪ (بدل - اي تيمار) ويضاعف ضريبة الجيش (أوردو أكتشسى)، ويحول شراء وبيع الوظائف إلى نظام رسمى ويتجه إلى تخفيض تعسفى لقيمة العملة : فهو يأمر بسك قروش وأسبرات ذات عيار جيد ملزماً الحرفيين والتجار بقبولها وبأن يبادلوا السكين {عملة ايطالية} الواحد بـ ٢٦٠ أسبرة بدلاً من ١٧٠ (أو ١٢٠ أسبرة بدلاً من ٨٠ للقرش {القديم})؛ كما يفرض دفع الرسوم والضرائب بعملة جيدة. ويؤدى هذا الإجراء إلى نشوب تمرد أهل الطوائف الذى يترتب عليه عزل الصدر الأعظم وقتل قوسيم سلطان (سبتمبر ١٦٥١).

أما محاولة الصدر الأعظم أحمد باشا تارخونجو الرامية إلى إعادة تنظيم الإدارة وتنشيط الخزانة فهى تستثير الكثير من ردود الفعل من جانب المنتفعين من النظام الذين يتوصلون إلى عزل ثم اعدام الصدر الأعظم (مارس ١٦٥٣)، بينما تشهد ميزانية الدولة عجزاً قدره ١٧٠ مليون أسبره (برغم ارتفاع الإيرادات إلى ٥٠٠ مليون أسبره). ويجتهد العلماء من جهتهم فى السعى إلى التأثير على حاشية السلطان فى اتجاه نزعة محافظة ضيقة معارضة لكل إصلاح داخلى. وبعد ذلك بسنتين، يتعرض الصدر الأعظم مصطفى باشا إيشير هو أيضاً لمصير مأساوى. وتضطرب الأحوال المالية اضطراباً شاملاً. وللتوصل إلى دفع الرواتب للجنود،

يجرى اللجوء بشكل اساسى إلى مصادرة الممتلكات وإلى سك اسبرات تحتوى من النحاس أكثر مما تحتوى من الفضة: تلك هى العملة المسماة فى اسطنبول بـ «العملة البوهيمية» أو بـ «عملة الحانات». ويؤدى تمردان متعاقبان من جانب الانكشارية وسكان العاصمة فى مايو ١٦٥٥ وفى مارس ١٦٥٦ إلى إطلاق العنان للإعدامات والعزل والمصادرات، دون أن يتسنى مع ذلك تحسين الوضع. وفى الولايات، يتمرد السكان ضد الولاة والموظفين الفاسدين، أو أن الولاة أنفسهم يتمردون على السلطة المركزية، كما فعل حسن باشا، اباظة قره الذى يدشن تمرداً للجلالية فى وسط الاناضول.

وتضاف إلى كل ذلك الحرب مع البندقية. وفى مارس ١٦٥٠، كان أسطول البندقية قد أغلق مضيق الدردنيل. وفى يونيو من العام نفسه ينزل هزيمة قاسية بالأسطول العثمانى الذى يثار لنفسه فى مايو ١٦٥٤. لكن العثمانيين الذين يتعرضون للهزيمة من جديد أمام الدردنيل فى ٢٦ يونيو ١٦٥٦، يتخلون عن جزر ليمنوس وساموثراس وتينيدوس (يوليو - اغسطس ١٦٥٦). وهذه الهزيمة تستثير الذعر فى اسطنبول حيث ترتفع اسعار المواد الغذائية بسرعة. ويتمكن الصدر الأعظم بصعوبة من إقناع السلطان، الذى هرب إلى أوسكودار، بالعودة إلى العاصمة (٣ سبتمبر ١٦٥٦). وفى هذه الظروف بالتحديد، يلجأ السلطان، أو بالأحرى والدته، خديجة طورخان، إلى محمد كوبرولو، لتولى مهام الصدر الأعظم (١٥ سبتمبر ١٦٥٦).

انحلال السلطة

كيف يمكن تفسير هذا الانحطاط الذى حل بالدولة العثمانية؟ لابد بادىء ذى بدء من التاكيد على أن هذه الأخيرة ليست بعد الدولة الدينامية التى عرفها القرن السادس عشر. فلم تعد هناك فتوحات، ومن ثم لم تعد هناك غنائم، وكانت

الإيرادات أقل، بينما كان يتعين مواصلة الاحتفاظ بجيش مكلف (ينتقل عدد العسكريين من ٤٨٠٠٠ في عام ١٥٩٥ إلى ٧٠٩٠٠ في عام ١٦٣٠، ومن ٦٤١٥٠ في عام ١٦٣٥ إلى ٥٩٢٠٠ في عام ١٦٤٠، ثم إلى ٨٥٠٠٠ في عام ١٦٥٢، حيث يمثل الانكشارية وحدهم ثلثي هذه الأرقام). ويظل عدد التيمارات ثابتاً، وعلى العكس من ذلك، لا يقل عدد الحائزين، وذلك بسبب تزايد محاسيب كبار الوجهاء والمصادرات تخدم أيضاً وبشكل خاص في سد احتياجات الخزانة.

ومن جهة أخرى، فإن الظروف التي سادت في القرن السادس عشر تتغير؛ في حين أن العلاقات بين الناس وبشكل أوسع، بين القوى تتطور. وكان لابد للإدارة العثمانية أن تتبع هذا التطور، وأن تتكيف، وأن تراعى أيضاً التغيرات الداخلية في الولايات و من ثم أن تغير نصوص «القانون نامه». إلا أننا نلاحظ أن الجماعات السكانية، أو الفئات الاجتماعية أو المهنية المعنية لا تتمنى تغيير نصوص قانونية تشكل ضماناً لها. كما أن الموظفين لا يتمنون تغييرات يمكن أن تلزمهم بإعادة النظر في تكوينهم وعاداتهم، بل وامتيازاتهم. وهكذا يصبح الوضع القائم ضرورياً، لكن هذا الحل السهل يستتبع تكليفاً لا يمكن إلا أن يكون نذير شؤم.

وقد استولت هذه الحالة الذهنية على أوساط العلماء الذين لا يسعون إلى تجديد أو تحسين أساليب تعليمهم، وعلاوة على ذلك يمارسون محسوبية متزايدة الواضوح. وهكذا تتشكل في الولايات جماعات ضغط يكونها الأعيان الذين يتحد معهم الموظفون والذين يتعين عليهم الإذعان لرغباتهم بشكل مطرد، ذلك أن هؤلاء الأعيان - المنحدرين من صفوف التيماريين أو التجار أو أيضاً من صفوف كبار الموظفين - هم الذين يحوزون الممتلكات والثروات ومن ثم السلطة على الولاية وعلى السكان. والحال أن هذه «الإقطاعيات» تزايدت تحركاتها بقدر ضعف السلطة المركزية. والمتطلبات المالية للحكومة تتيخ بكلكها على سكان المدن، لكنها تتيخ بثقل أشد على الفلاحين، الخاضعين لاتاوات مفروضة من جانب ملاك الأرض ومن جانب

الموظفين المدنيين أو العسكريين. وأحياناً ما يضطر الفلاحون إلى بيع أراضيهم، أو تركها لكي يصبحوا عمالاً زراعيين، أو الهرب إلى المدن، أو أنهم يشكلون أيضاً جماعات من الخارجين على القانون. وهكذا فإن الشطر الأول للقرن السابع عشر يشهد في الأناضول تطور الكثير من التمردات ذات الطابع الاجتماعي (الجلالية) في حين أن التمردات التي تنشب في سوريا وفي لبنان تتميز على نحو خاص بطابع سياسى أو دينى.

والواقع أن التغيرات السريعة والمتعددة في صفوف الحكومة وفي الإدارة لها آثار على عدد كبير من المناصب في العاصمة وفي الولايات. ولما كان على غالبية الموظفين تأمين تعيينهم عن طريق تقديم هدايا ترفية إلى هذا الحد أو ذاك، فإنهم يسعون إلى انتزاع أقصى المغنم المالية من وضع لا يعرفون البتة ما إذا كان سوف يشهد استمراراً مديداً. وتنمو الرشوة في الإدارة : فلا الأعيان ولا حتى القناصل والتجار الأجانب، في «الثغور» البحرية أو النهرية، يترددون في اللجوء إلى هذا السبيل للحصول على الكثير من المزايا.

ونتيجة لغياب سلطة معترف بها على رأس الامبراطورية ولفياف الصرامة والكفاءة في إدارة الدولة، فإن أسس الدولة تهتز : والإهمال في الشؤون المالية، وشراء وبيع الوظائف القضائية والادارية، ومنح التيمارات ليس للعسكريين وإنما للمحاسبين هي شواهد حاسمة على هذا الانحطاط. وبسبب المصاعب المالية، يحصل الانكشارية على رواتب غير مجزية، أو أنهم، أحياناً، لا يحصلون على أية رواتب. وعلاوة على الاحداث العنيفة التي يتسببون فيها، فإنهم لا يراعون ضوابط وضعيتهم : العزوبة، التجنيد الأقل صرامة، الإقامة خارج الثكنات، بيع الوظيفة أو نقلها إلى احد الابناء، التدخلات في التجارة الصغيرة، مشاركة التجار أو الحرفيين، الخ. وبالنسبة لهؤلاء الآخرين، فإنهم سوف يتمردون لأول مرة ضد الحكومة عندما يعتزم الصدر الأعظم مطالبتهم بدفع الضرائب والرسوم المختلفة

المفروضة عليهم بعملة جيدة، فى الوقت الذى لم تعد توجد فيه فى التداول غير عملة رديئة.

وتهتز هياكل الدولة : وهكذا، فى المغرب، تصبح السيادة العثمانية، دون منازعتها منازعة فعلية، موضع اختزال لأهميتها بقدر ما أن السلطات المحلية تُمارسُ من حيث الجوهر من جانب ميليشيات من الانكشارية أو من جانب جماعات من القراصنة الذين يختارون واحداً من بينهم رئيساً، فى حين أن ممثل السلطان، بالرغم من لقبى الوالى والباشا، لا يعود غير رمز للصلاات التى تربط ولايات الغرب بالعاصمة.

وعلى المستوى الدبلوماسى، تعتبر العلاقات طيبة مع فرنسا وانجلترا وهولندا، بل والبندقية حتى بداية حرب كريت : إذ يجرى تعيين سفراء دائمين فى العاصمة العثمانية، وفتح قنصليات فى الثغور الرئيسية حيث يتواجد التجار، مستخدمين أحكام الامتيازات احسن استخدام. وتضاف هذه التسهيلات الممنوحة للأجانب إلى التحولات المفاجئة لتجارة الترانزيت الدولية فى الامبراطورية فاستخدام طريق رأس الرجاء الصالح من جانب الغربيين لنقل منتجات الشرق إلى أوروبا تبدأ آثاره فى الظهور.

على أن التجارة الدولية لا تمثل بعد غير جزء طفيف من العمليات التجارية الجارية فى الامبراطورية العثمانية؛ والطلب الداخلى قوى دائماً، والهيكل التقليدي (القوافل، محطات الترحيل، الاسواق، روابط التجار) لا تختفى. ويكمن الأثر الوحيد فى انخفاض معين لايادات الجمارك وإفقار نقدى راجع إلى التلاعبات بالعملات العثمانية، والتى تفاقم، اعتباراً من ١٦٣٠ - ١٦٤٠، من جراء ظهور تجارة عملة، وهى تجارة يسيطر عليها أوروبيون يستفيدون فى بلادهم من الفضة «الأمريكية» التى يدفعون بها فى اواخر القرن السادس عشر واول القرن السابع عشر، ثمن المنتجات الواردة من الشرق الأدنى. لكن التجار الأوروبيين يبدأون

أيضاً فى تصدير منتجات أنتجتها مجمل الصناعات الناشئة الغربية إلى الامبراطورية ولا يحتملون محاسبتهم بعملة منخفضة القيمة : فهم يمارسون المقايضة السفارة أو يطلبون الدفع لهم بعملة جيدة؛ ولما كانت العملة رديئة العيار قد أصبحت العملة السائدة فى الامبراطورية - فى العاصمة وفى الأناضول على الأقل - فإن التجار الغربيين، الايطاليين والفرنسيين، بل والهولنديين، يصدرون إليها عملات من هذا النوع ويجعلون منها مادة تجارة حقيقية.

وهكذا فإن ضعف السلاطين وانحطاط السلطة الحكومية وتزعزع استقرار المقاطعات والتمردات المحلية والمصاعب المالية والعجز عن احراز انتصار على البنادقة الذين كانوا مع ذلك اقل قوة من ذى قبل وبداية تغلغل الغربيين الاقتصادى، كل هذه العناصر تسهم فى جعل فترة اواسط القرن السابع عشر هذه لحظة درامية بالنسبة للامبراطورية العثمانية.

زمن آل كوپرولو (١٦٥٦ - ١٦٨٣)

يدشن تعيين محمد كوپرولو فى منصب الصدر الأعظم فترة تزيد عن عشرين عاماً تتميز بالاستقرار الحكومى والتصحيح السياسى واستعادة الهيبة العثمانية. وقد شهدت هذه الفترة فى السلطة محمد كوپرولو (١٦٥٦ - ١٦٦١)، ثم ابنه احمد فاضل باشا كوپر ولوزاده (١٦٦١ - ١٦٧٦)، ثم صهره مصطفى باشا ميرزيفونلو قره (١٦٧٦ - ١٦٨٣) الذى سوف ينتهى توليه للصدارة العظمى نهاية مأساوية بعد فشل حصار قيينا (سبتمبر ١٦٨٣).

محمد كوپرولو (١٦٥٦ - ١٦٦١)

كان عمر محمد كوپرولو اكثر من سبعين عاماً عند تعيينه صدرأ أعظم. وقد ولد لأسرة البانية (من أصل مسيحى؟) استقرت قرب ميرزيفون، فى مدينة كوپرو

- التى اتخذ اسمه منها، والتى تسمى الآن وزير كوپرو -، وجند فى الديششرمه وتنقل عبر مختلف خدمات القصر. وقد ارتبط بخسرو بوسناك باشا - الذى سوف يصبح فيما بعد اغا الانكشارية، ثم صدرأ أعظم -، وشغل مناصب مختلفة فى إدارة الولايات، ثم فى اسطنبول، وأصبح والياً على ترابزون (تريبزونند)، وتولى وظائف مختلفة فى الجيش أو الادارة، وأصبح فى نهاية الأمر والياً على طرابلس. وبعد تزكيته عند والده السلطان، جرى تعيينه صدرأ أعظم فى ١٥ سبتمبر ١٦٥٦، حيث قبل المنصب فى مقابل التمتع بسلطات كاملة.

والحال أن محمد كوپرولو، غير الشهير، والذى لا تربطه صلات عميقة بمختلف زمر اسطنبول، والنشيط، والعازم على اداء مهمته دون تهاون وعلى أن يعيد للحكومة سلطتها، ينقض بسرعة على القاضى زاده، وهم متطرفون دينيون، ويأمر بإعدام أحمد اباطة باشا المتهم بترك بوزچا آدا (تينيدوس) للبنادقة، ويقمع تمرداً قام به السباهيون، الذين يقوم من ثم بتطهير صفوفهم، ويحرز انتصاراً بحرياً موفقاً على اسطول البنادقة (يوليو ١٦٥٧)، وهو ما يسمح باستعادة بوزچا آدا وليمنوس (أغسطس وسبتمبر ١٦٥٧): وهكذا يتم تحرير المضائق من الحصار الذى فرضه البنادقة، بما ينقذ اهل اسطنبول من خطر المجاعة، بل والتمرد.

وبعد ذلك بوقت قصير، يجرى شن حملة ضد أمير ترانسلفانيا جورج الثانى راكوكشى، المتمرد على العثمانيين : وبعد قهره واجباره على الهرب، يجرى إحلال آكوس باركساي محله (يونيو - سبتمبر ١٦٥٨). وفى الوقت نفسه، ينشب تمرد بين صفوف السباهيين، المنزعجين من تدابير محمد كوپرولو الصارمة : والحال أن المتمردين الذين يقودهم حسن اباطة قره باشا، والقادمين من حلب، يتقدمون حتى غرب الأناضول ويخططون لاغتيال الصدر الأعظم. لكن هذا الأخير يرد بحذف أسماء عدة آلاف من السباهيين من الكشوف وإعدام عدد معين من بينهم؛ وعلى الرغم من هزيمة منى بها الجيش العثمانى فى إلچين (ديسمبر ١٦٥٨)، فإن

المتمردين يتعرضون فى نهاية الأمر للهزيمة ويتم إعدام قادتهم (فبراير ١٦٥٩)، ويجرى بشكل نشيط قمع تمرد فى مصر وآخر فى انطاليا (ربيع عام ١٦٥٩).

وسيراً على سياسة استعادة النظام فى الامبراطورية، يتجه محمد كوبرولو إلى تطهير الأجهزة العسكرية والمدنية، منقضا على الجلالية أو الموظفين أو الضباط الذين يمارسون وظائفهم دون مسوغ مشروع، ودون سند رسمى. كما تتبدى صرامته فى المجال المالى حيث يجرى الحد من النفقات الزائدة عن الحد وملاحقة المتلاعبين وإلزام حائزى التيمارات والزعامات من جهتهم بتجديد رخصهم فى مقابل دفع ضريبة. ويجرى توريد الضرائب بصورة منتظمة. وإذا كان بالامكان فى بداية الصدارة العظمى دفع رواتب الجنود بفضل قرض الزامى - ومضمون - مأخوذ من حائزى الثروات الضخمة، فإن الرواتب تدفع فيما بعد بشكل منتظم : وفى عام ١٠٧١ هـ (١٦٦٠ - ١٦٦١)، تستعيد ميزانية الدولة توازنها من الناحية العملية (إذ تبلغ الإيرادات ٥٨٠ مليون أسبره بينما تبلغ النفقات ٥٩٣ مليون أسبره)، وهو ما يشهد على جهد ضخم فى مجال تصحيح الأوضاع.

وفى خانة سلبيات الصدر الأعظم يجب إدراج الاعداد التعسفى لعدد معين من الشخصيات، وركود الحملة فى كريت، والتدابير المتخذة ضد التجار الفرنسيين فى اسطنبول بسبب العون الذى قدمته حكومة لويس الرابع عشر إلى البنادقة. وخلال وزارته نشب أعظم حريق فى اسطنبول تسبب فى موت ٤٠٠٠ شخص وتدمير ٢٨٠٠٠ منزلاً و ٣٠٠ قصر (يوليو ١٦٦٠). وبالمقابل، فإنه قد شجع على بناء مسجد يبنى والده (أول مسجد كبير يبنى فى اسطنبول منذ بناء مسجد السلطان أحمد الأول، وقد انجز فى اكتوبر ١٦٦٣) وأمر هو نفسه ببناء عدد من المنشآت الدينية وإصلاح دفاعات الدردنيل. وأخيراً، فإنه، قبل موته (٣١ اكتوبر ١٦٦١)، تمكن من إقناع السلطان بخلافة ابنه أحمد فاضل باشا له فى منصب الصدر الأعظم، وهو ما سمح لهذا الأخير بأداء دوره من الناحية العملية منذ سبتمبر ١٦٦١.

إن محمد كوبرولو، الذى اتهم أحياناً بالقسوة وبالصرامة الزائدة عن الحد وبالانعدام الكامل للرحمة (أمر بشنق البطريرك پارثينوس بدعوى تخابره مع الروس)، كان مع ذلك موضع ثناء من جانب الكتاب المعاصرين وغير قليلى الشأن، كنعيمه. والواقع أنه كان قد نجح، فى سنوات قليلة، فى تصحيح وضع لم يكن من شأنه، منذ موت السلطان مراد الرابع، غير التردى وجر الدولة العثمانية إلى حافة الهاوية.

أحمد باشا فاضل كوبرولو زاده (١٦٦١ - ١٦٧٦)

كان أحمد باشا فاضل، المولود فى عام ١٦٣٥، قد تلقى دراسات راسخة فى مختلف مدارس اسطنبول، وتولى فيما بعد التدريس فيها، ثم التحق بالادارة وبعد أن أصبح والياً على أرضروم، صار والياً على دمشق حيث رد الدروز وعائلتى معن وشهاب إلى رشدهم.

وعلى الرغم من أن الجانب الرئيسى من أنشطة احمد فاضل باشا كان منصباً على الشؤون الخارجية، فإنه لم يتجاهل مع ذلك المشكلات الداخلية. فهو، مواصلاً سياسة ابيه، يمارس سلطة جد حازمة على مسئولى الادارة ويحافظ على الانضباط المالى السابق. على أنه أقل قسوة، وعلى الرغم من أن عدداً من الإعدامات قد حدث خلال وزارته، وهى واحدة من أطول الوزارات عمراً فى التاريخ العثمانى، فإنه قد تمتع بسمعة طيبة جداً. وبينما كان مايزال على قيد الحياة، أشاد المؤرخون العثمانيون بخصاله كرجل دولة وراع للكتاب والفنانين. ويرجع الفضل اليه فى إنشاء المكتبة التى تحمل اسم كوبرولو والتى أصبحت إحدى أهم المكتبات التاريخية فى اسطنبول.

وخلال حكمه أيضاً تفجرت قضية سابأتاي زيقى. فهذا اليهودى من سميرن والمولود نحو عام ١٦٢٥، يعلن نفسه فى عام ١٦٦٦، بعد رحلة إلى الشرق، المسيح

الجديد. وهو ينجح فى اجتذاب عدد كبير من المشايخين له فى الامبراطورية وخارجها، وهو ما يجر عليه عداوة اليهود الأرثوذكس، بدءاً بالحاخام الأكبر. ويروج هؤلاء الآخرون بشأئه شائعات تدفع الصدر الأعظم إلى دعوة سابأتاي زيفى إلى الاجتماع به، ثم إلى الأمر بحبسه فى احد سجون اسطنبول، وفيما بعد إلى نفيه إلى ادرنه. وعند تحقيق الديوان معه، يجرى تخييره بين إعدامه واعتناق الاسلام. وهو يختار اعتناق الاسلام، لكنه يواصل دعوته التى لا بد لها، بحسب تصورهِ، أن تقود إلى اعتناق المسلمين لليهودية؛ ومهما يكن من أمر، فإنه يدعو مشايخيه، الذين أصبحوا هم ايضاً مسلمين، إلى أن يتمسكوا سرأً بالإيمان بتفوق اليهودية. وبعد عودة سابأتاي زيفى إلى اسطنبول، إثر التماس من يهود العاصمة، يجرى ترحيله الى بيرات، فى البانيا، حيث يموت فى عام ١٦٧٥ أو ١٦٧٦. وتواصل شيعته الحياة من بعده، خاصة فى سالونيك؛ وهى أصل الدونمة (اليهود الذين اعتنقوا الاسلام) الذين عرفوا قدراً من النجاح فى سالونيك وفى اسطنبول.

الشئون الخارجية

لم يكرس محمد كوبرولو الجانب الرئيسى من أنشطته للمشكلات الخارجية، فيما عدا رفع الحصار عن الدردنيل والذى كان البنادقة قد فرضوه وتشيد قلعتين منيعتين على ضفاف المضيق (كوم كاله وسد البحر، ١٦٥٩ - ١٦٦١). وخلافاً لذلك، فإن أحمد فاضل باشا ينكب على المشكلات الخارجية بشكل شبه متواصل إلى حد ما. وقد تمثل أحد أعماله الأولى فى حل مسألة ترانسلفانيا، حيث تلعب النمسا دوراً هاماً. ودعماً للعاهل الجديد، ميشيل آفاى (١٦٦٢)، يشن العثمانيون هجمات ضد الحصون النمساوية، ثم، بعد سلسلة من النجاحات والانتكاسات، يعقدون صلحاً (معاهدة واسوار - إيزينبيرج، ١٠ اغسطس ١٦٦٤) التى تحقق مطالبهم.

وعندئذ يصبح بمقدور أحمد فاضل باشا توجيه جهوده صوب الفتح الكامل لجزيرة كريت، دون نسيان دالاماتيا حيث ينخرط البنادقة والعثمانيون في مفاوضات متبادلة. ويبدو أن البنادقة قد تقدموا في عام ١٦٦٤ بعروض صلح، لكن هذه العروض قوبلت بالرفض. وعندما ينهمك العثمانيون على نحو سافر في استعدادات تهدف إلى الهجوم النهائي على كانديا، يتقدم البنادقة بعروض جديدة، وهي عروض يرفضها مرة أخرى الصدر الأعظم الذي يطالب بتسليم كانديا. وفي مايو ١٦٦٦، يجري شن الحملة العثمانية انطلاقاً من الموره، وفي ٣ نوفمبر يهبط أحمد فاضل باشا في لا كانيه؛ وتظل محاولتان لعقد الصلح في أواخر عام ١٦٦٦ وفي عام ١٦٦٧ بلا جدوى؛ وأخيراً، وبالرغم من التعزيزات الفرنسية والألمانية، يقترح فرانشيسكو مورويسيني، قائد كانديا، في أواخر شهر أغسطس ١٦٦٩ مناقشة شروط تسليم الموقع. وفي ٢٧ سبتمبر ١٦٦٩، يدخل العثمانيون المدينة. ويتسنى للبنادقة الاحتفاظ بسودا وكارابوسا وسبينالونجا في الجزيرة، كما يحتفظون بكليسا، على حدود البوسنة.

وهكذا فقد تطلب الأمر من العثمانيين أربعاً وعشرين سنة للاستيلاء على الجزيرة واستكمال سيطرتهم على شرقي البحر المتوسط : ولا يضيف ذلك شيئاً إلى مجدهم. وعندما يعيد القيس مولين، البايل (القنصل) الجديد، تسيير مؤسسات وشئون البنادقة، أكان ذلك في القسطنطينية أم في الموانئ العثمانية الأخرى في عامي ١٦٧٠ و ١٦٧١، يبدو أن صفحة قد طويت. والواقع ان خمس سنوات من السلم سوف تميز عندئذ العلاقات بين البنادقة والعثمانيين على أن ذلك لا يعنى مع ذلك أن هذا السلم كان خالياً من الحوادث، وذلك خاصة بسبب القراصنة واصوص البحر البربر الذين يهددون بشكل محسوس ملاحه البنادقة في «الخليج»، اى في البحر الأدرياتي، على الرغم من الأوامر الصادرة، بعد عام ١٦٦٩، من جانب الباب ضد القراصنة.

وعلى جبهة أخرى، يسعى الصدر الأعظم إلى الاستفادة من التنافسات بين قوزاق الدنيبر والقوازق الزابوروج، حيث كان الأوائل يتمتعون بمساندة السلطان وخان القرم، بينما كان الآخرون يتمتعون بمساندة ملك بولندا (١٦٦٩).

وبعد تحرره من الهموم الكريتيه، ينقلب احمد فاضل باشا على بولندا؛ وبمساعدة من قوزاق الدنيبر، فى اغسطس ١٦٧٢، يستولى على قلعة كامينيتس ويدشن حصار لقوف؛ ويطلب ملك بولندا الصلح، لكن الدييت (المجلس التشريعى) البولونى يعتبر شروط الصلح غير مقبولة، وهو ما يستتبع حملات عثمانية جديدة سنوية من عام ١٦٧٣ إلى عام ١٦٧٦، تقود إلى توقيع چان سوبيسكى، ملك بولندا الجديد، صلح زورافنو (٢٧ اكتوبر ١٦٧٦): ويضع هذا الصلح اوكرانيا وپودوليا تحت سيطرة الاتراك؛ وبعد ذلك بأيام قلائل، فى ٣ نوفمبر ١٦٧٦، يموت أحمد فاضل باشا من جراء أزمة استسقاء ترتبت على إفراطه فى الشرب.

وتقام علاقات مع قيصر روسيا ونلاحظ فى عدة مناسبات إرسال سفير روسى إلى القسطنطينية فى اعوام ١٦٤٠ و ١٦٦٦ و ١٦٦٨ وإثر توقيع معاهدة وارسو، يحصل السفير الامبراطورى ليسلى فى أغسطس ١٦٦٥ على فرمان مناسب للتجارة النمساوية، وهو ما يسمح بتحريك تجارة صغيرة عن طريق الدانوب، وإن كان الجانب الرئيسى منها لا يبدو أنه تجاوز مدينة روستشوك؛ وقد جرت محاولة للتواجد فى القسطنطينية نحو الفترة نفسها، ولكن دون أن تكلل بالنجاح؛ على أن النمساويين لا يكونون عن المحاولة : ويصل الأمر إلى حد إنشاء شركة المشرق، التى ظلت قائمة حتى عام ١٦٧٥؛ فحرب التحالف المقدس سوف تكون قاتلة بالنسبة لها.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الغربيين، فسوف تخيم عليها سحب قليلة، كما أن الفرنسيين سوف يكونون أحياناً عرضة لتدابير انتقامية، وذلك بسبب العون المقدم بشكل متقطع للبنادقة فى كريت. ومن جراء ذلك فإن چان دولاهى، السفير من عام ١٦٣٦ إلى عام ١٦٦٠، سوف يواجه مصاعب كثيرة؛ وموقفه لا يسهل الأمور

وعداوة آل كوبرولو تجر عليه مكابدات يضطر هو نفسه وابنه إلى الشكوى منها. وهو يغادر القسطنطينية غير مأسوف عليه وفي عام ١٦٦٥ فقط، وليس قبل ذلك، سوف يجرى تعيين ابنه دينيس سفيراً وكان على هذا الأخير العمل على استعادة العلاقات مع الاتراك والحصول للتجار الفرنسيين على تخفيض لرسوم الجمارك من ٥٪ إلى ٣٪. لكن علاقاته المتوترة مع الصدر الأعظم وإرسال تعزيزات فرنسية إلى كريت قبل وقت قصير من سقوط الجزيرة، والذي اعتبره الاتراك إهانة لهم، تحول دون حصولهم على تجديد للامتيازات. وبعد ذلك بوقت قصير، فإن مهمة رسول عثماني، هو سليمان أغا، في باريس في عام ١٦٦٩، تنتهي إلى الفشل. أما السفير الجديد، المركيز دو نوانتيل، الذي وصل في عام ١٦٧٠، فهو يبدأ بالاصطدام بأحمد فاضل باشا، لكن العلاقات تأخذ في التحسن شيئاً فشيئاً و، عن طريق التمويلات، يتم التوصل في عام ١٦٧٣ إلى تجديد الامتيازات، مع تخفيض للرسوم الجمركية. وباستثناء حوادث جد قصيرة، فإن العلاقات بين العثمانيين والفرنسيين سوف تصبح منذ ذلك الحين طيبة.

أما الإنجليز، فهم يتمتعون بميزة أنهم لم يكونوا في أي وقت من الأوقات في نزاع مع العثمانيين، وهو ما لا يمنع أن تجارهم في اسطنبول قد تعرضوا في فترات معينة من فترات كراهية الأجانب النشيطة لبعض المنغصات، خاصة على شكل إهانات. على أن امتيازاتهم يجرى تجديدها دون أية مشكلة؛ وتلك هي الحالة بوجه خاص في عام ١٦٦٢ وفي عام ١٦٧٤، وتستفيد شركة المشرق {الانجليزية} من انحدار شأن البنادقة ومن الصعوبات التي يواجهها الفرنسيون. ومن جهة أخرى يجد الإنجليز منافسين لهم في شخص الهولنديين، جيدي التنظيم، والذين يبدون عازمين، نحو أواسط القرن السابع عشر، على فرض أنفسهم على السوق العثمانية؛ وهم يتمتعون بوكالات تجارية في الثغور الرئيسية وتتم أكثر عملياتهم في مجال تجارة الجملة في ازмир (سميرن)؛ وفي عام ١٦٦٨، يحصلون على تجديد لامتيازاتهم مع مزايا مماثلة لتلك الممنوحة للإنجليز.

وهكذا، فعلى مستوى الشؤون الخارجية، تبدو وزارة احمد فاضل باشا مؤاتية بحكم النجاحات العسكرية والديبلوماسية التى حققتها. وعندئذ تشهد الدولة العثمانية أوسع توسع لها وتسيطر دون أية عقبة على مجمل شرقى حوض البحر المتوسط. على أنها لم تعد القوة الرهيبة التى كانت فى القرن السادس عشر، حتى وإن كان مايزال بوسعها الإيهام بذلك.

مصطفى قره باشا والإخفاق امام قيينا (١٦٧٦ - ١٦٨٣)

ينحدر مصطفى باشا ميرزيفونلو قره، خليفة أحمد فاضل باشا فى منصب الصدر الأعظم، من أصل تركى، وقد ربى فى عائلة كوبرولو التى يدين لها بعمله فى الادارة العسكرية أو لدى السلطان محمد الرابع. وإذ جرى تعيينه فى منصب الصدر الأعظم فى ٣ نوفمبر ١٦٧٦، فإنه سوف يحتفظ بهذا المنصب دون انقطاع حتى إعدامه فى ٢٥ ديسمبر ١٦٨٣. ولما كان أكثر اهتماماً بمسائل السياسية الخارجية وخاصة بالحرب ضد النمساويين مما بالمشكلات الداخلية، فإن مصطفى قره باشا، الشخصية الطموحة، المتسلطة، ولكن المحبة للمال حباً جماً والتى تكره الاجانب كراهية عميقة، ينزل بالسفراء وبالتجار الأجانب الإهانات والغرامات الثقيلة، متذرعاً بأبسط حادث لخلق مصاعب لهم.

وهو، من جهة اخرى، يزيد الأعباء الضريبية الاستثنائية المفروضة على الولايات سعياً إلى تأمين الإمكانات المالية اللازمة لتوطيد الوجود العثمانى على التخوم الشمالية للإمبراطورية، فى مواجهة الروس والبولونيين والنمساويين. وبين عامى ١٦٧٦ و ١٦٨١، يخوض مصطفى قره باشا حملات، قليلة التوفيق عموماً، ضد الروس فى اوكرانيا. ويؤدى صلح رادزين الذى تم التوصل اليه فى فبراير - مارس ١٦٨١ مع الروس إلى تكريس تراجع خط الدفاع العثمانى على الدنيبر والبيج، والاعتراف بالقيصر عاهلاً لروسيا، وبحقه فى حماية الكنيسة الأرثوذكسية فى القدس وبإنشاء بطريركية ارثوذكسية فى موسكو. وسوف تنجم عن كل ذلك

مطالبات الروس بحماية أرثوذكس الامبراطورية العثمانية، ونزاعات مع بطريك القسطنطينية.

لكن المجر بشكل خاص هي التي تستحوذ على اهتمام مصطفى قره باشا. فبعد اعترافه بتوكولى ملكاً لهذا البلد في عام ١٦٨٢، يقوم منذ بداية عام ١٦٨٣، سعياً إلى درء أى غزو نمساوى، بتجهيز جيش قوى موجه إلى توطيد السيادة العثمانية على المجر والاستيلاء على قيينا بهدف إزالة أى خطر قادم من الغرب. والحال أن حصار قيينا، الذى بدأ فى ١٤ يوليو ١٦٨٣، يجرى رفعه فى ١٢ سبتمبر، وهذا الإخفاق يقابل بالاستياء الشديد فى القسطنطينية، دون أن يعتبر مع ذلك كارثة. وبالمقابل، فإنه قد ترك صدى ضخماً فى أوروبا الغربية، حيث جرى الاحتفاء على نحو خاص، علاوة على الاحتفاء بالانتصار على المسلمين، بالعون الفعال الذى قدمه جان سويسكى، ملك بولندا. ورغم درء الخطر العثمانى، فإنه لم يجر سحقه مع ذلك. وعلى الجانب التركى، بعد الهزيمة، يرتد الجيش للانقضاخ على المجر. وبعد هزيمته مرة أخرى، يتخذ الصدر الأعظم من بلجراد مشتباً لجنوده حيث يعد لحملة جديدة فى الربيع التالى. لكن خصوم مصطفى قره باشا فى اسطنبول يتوصلون إلى إقناع السلطان محمد الرابع بإزالة الصدر الأعظم؛ ويجرى إعدام هذا الأخير فى آندرينوبل فى ٢٥ ديسمبر ١٦٨٣.

وعلى الفور يحل محل مصطفى قره باشا القائمقام ابراهيم قره باشا، الذى كان قد خدم فى الادارة المدنية والعسكرية؛ وكان بوجه خاص أميراً كبيراً و ، بوصفه قائمقاماً (نائباً للصدر الأعظم)، كان يدير شئون الدولة عندما كان مصطفى قره باشا يقود الحملات بعيداً عن العاصمة.

الامبراطورية تواجه المصاعب (١٦٨٤ - ١٦٩٩)

أدى الاخفاق العثمانى أمام قيينا إلى إيقاظ الرغبة فى أوروبا فى الاستفادة من الحدث وإنعاش آمال عظيمة فى الانتقام من الاتراك الذين ساد الاعتقاد بأن

هذه الهزيمة قد أنهكتهم. وهكذا يجرى بشكل جد سريع تشكيل ائتلاف بين الخصوم الرئيسيين للعثمانيين (شتاء ١٦٨٣ - ١٦٨٤) : النمساويين والروس والبولونيين الذين تنضم اليهم الحكومة الياپاوية، ثم البندقية. وتنتهى الحملات الأولى للائتلاف بإحراز نجاحات فى المجر وفى ترانسلفانيا وفى الموره، لكنها تنتهى بإخفاقات فى بودوليا وفى البوسنه. أما البنادقة، بوجه خاص، فهم يحتلون شبه اجمالى الموره ويستولون على أثينا (٢٥ سبتمبر ١٦٨٧)، التى يترتب على حصارها تدمير جزء من پارثينون؛ وإذا كانوا قد استولوا علاوة على ذلك على دواسينو وكاستيلنوڤو، فإنهم يفشلون فى فتح أوبييه.

ولتوفير متطلبات النضال ضد خصومها، تضطر الدولة العثمانية إلى المطالبة بإسهامات ضخمة (إمداد - إى سفرية) من جميع ولايات الامبراطورية. وتعانى العملة العثمانية من صدمة الأحداث العسكرية : فالاسبرات والقروش تحتوى على المزيد والمزيد من النحاس. ويعد ضياع اوفين (بودين، ٢٢ سبتمبر ١٦٨٦)، يجرى بموجب إجراء عام فرض ضرائب على جميع مدن الامبراطورية ذات مبالغ ضخمة وذلك لتمويل احتياجات الحملة؛ وتعرض إيرادات ضياع السلطان وأفراد العائلة الامبراطورية لضربة شديدة، ويضطر السلطان إلى السحب من أرصده الشخصية؛ ويسبب جفاف غير عادى، فى عام ١٦٨٧، يحدث عجز كبير فى المحاصيل الزراعية، وترتفع الأسعار، ويهجر عدد من الفلاحين قراهم ويشكلون عصابات نهب؛ ويتمرد الجنود المحرومون من الرواتب ومن الامدادات الغذائية ويذحفون على اسطنبول.

وفى العاصمة، يقرر كبار رجال الدولة خلع السلطان محمد الرابع، غير المدرك للأحداث الخطيرة الدائرة فى الامبراطورية، وإحلال أخيه سليمان الثانى محله (٨ نوفمبر ١٦٨٧). ولا يكفى ذلك لتهدئة الانكشارية الذين يقومون فى بداية شهر مارس ١٦٨٨ باجتياح القصر الامبراطورى، وقتل الصدر الأعظم ونشر الفوضى

فى اسطنبول حيث تودى تجاوزاتهم الى تصدى السكان لهم. وعندئذ يقرر السلطان التحرك؛ ويتمكن الصدر الأعظم الجديد، بكرى مصطفى باشا تكيرداغلى، من التغلب على المتمردين واستعادة السكينة فى العاصمة، لكن التمرد يحتاج الولايات ايضاً.

وفى سبتمبر ١٦٨٨، يستولى النمساويون على بلجراد، وهو ما يؤدى إلى تفجير تحرك نشيط ضد السيطرة العثمانية فى صربيا وفى بلغاريا وفى ترانسلفانيا. وبتشجيع من المندوب الهولندى فى اسطنبول، تعرض الحكومة العثمانية على النمسا وعلى البندقية مقترحات صلح، تنتهى إلى الفشل (فبراير-يونيو ١٦٨٩). ويتفاقم الوضع بسرعة لأن النمساويين يستأنفون الهجوم ويتغلغلون فى مقدونيا، بينما يواصل البنادقة فتحهم للمورة. وتتزايد المصاعب المالية: وعندئذ يجرى سك عملة من النحاس، هى المانغير، التى يقصد بها أن تحل محل الأسبرة، التى كانت قد فقدت قيمتها النقدية بالكامل تقريباً، ويجرى تحريك الضرائب المفروضة على المشروبات والتبغ، كما يجرى اتخاذ تدابير ضريبية أخرى.

وسعيّاً إلى ايجاد علاج لوضع صعب، يعين السلطان فى منصب الصدر الأعظم مصطفى فاضل كوبرولو زاده باشا، شقيق الصدر الأعظم الأسبق أحمد فاضل باشا، الذى يمكن لاسمه ان يكون ضماناً لتصحيح الأوضاع (٢٥ أكتوبر ١٦٨٩). ويبدأ مصطفى فاضل بإلغاء بعض الضرائب الاستثنائية، خاصة تلك التى تؤثر على مسيحيى روميليا، والحد من النفقات المدنية للدولة. وخلال صيف عام ١٦٩٠، ينخرط فى حملة ضد النمساويين، ويسترد نيش (٩ سبتمبر ١٦٩٠)، ثم سمندرية (٢٧ سبتمبر) وبلجراد (٨ أكتوبر). وخلال رحلة عودته إلى اسطنبول، يلتزم بأن يسهل عودة الفلاحين الذين طردهم النمساويون إلى أراضيهم وبإعادة الثقة إلى الصربيين وإلى القالاشيين وبتعيين رجال ادارة اكثر كفاءة وأكثر نزاهة. وفى اسطنبول، يسعى إلى تعزيز اصلاحات تهدف إلى اصلاح وتحسين سير عمل

الإدارة، وإلى تشجيع فرض الرقابة على عمل موظفي الولايات عن طريق إنشاء مجالس للأعيان، وتحدث استعادة حقيقية للسلطة الحكومية، خاصة سلطة الصدر الأعظم الذي ينجح، عند موت السلطان سليمان الثاني، في فرض مرشحه، أحمد الثاني.

ويرتقى السلطان الجديد العرش في ٢٢ يونيو ١٦٩١ ويصدر قراراً بإبقاء مصطفى فاضل في منصبه. وفي يوليو ١٦٩١، يستأنف هذا الأخير الهجوم ضد النمساويين سعياً إلى استعادة بودين. لكنه خلال معركة قرب سالانكامين يلقي الموت وتتعرض القوات العثمانية للهزيمة. وعندئذ يبدو جهد الإصلاح الذي اضطلع به الصدر الأعظم مهدداً، ذلك أن خلفاءه أدنى قيمة منه بكثير. والحال أن السلطان أحمد الثاني (١٦٩١ - ١٦٩٥)، وهو شخصية محدودة الملكات، يجد نفسه عاجزاً عن توجيه شئون الدولة، ناهيك عن مواصلة تطبيق إصلاحات مصطفى فاضل باشا. وبدعم من الإنجليز والهولنديين، يجري الانخراط في محادثات صلح جديدة في عام ١٦٩٣، إلا أنها تفشل بسبب تشدد السلطان. ويموت أحمد الثاني في ٦ فبراير ١٦٩٥؛ ويخلفه الابن الأكبر لمحمد الرابع، مصطفى الثاني، الذي سوف يواصل الحكم حتى عام ١٧٠٣.

والحال أن مصطفى الثاني، وهو رجل يتمتع بشخصية قوية، ينجح في الإمساك بزمام الموقف، فهو يضغط النفقات ويزيد الضرائب المفروضة على التبغ والبن، ويخفض مرتبات الموظفين، ويجند جنوداً جديداً، ويعيد بناء الأسطول، ويصدر عملات ذات عيار جيد. ويتم إحراز عدد من النجاحات في عامي ١٦٩٥ و ١٦٩٦ : إذ تتم استعادة شيومن البنادقة المهزومين في اليونان. على أن الروس، الذين كان قيصرهم آنذاك هو بطرس الأكبر، يستولون على أزوف في عام ١٦٩٦. ويتعرض العثمانيون بوجه خاص لهزيمة جد قاسية في زينتا، على تخوم صربيا والمجر، في مواجهة النمساويين (١١ سبتمبر ١٦٩٧). ويحل حسين باشا عمجازه، وهو فرد آخر من أفراد عائلة كوبرولو محل الصدر الأعظم محمد باشا المظ، الذي يموت في ساحة المعركة.

ولما كان الجيش عاجزاً عن استئناف الهجوم، فإن حسين باشا يشرع فى مفاوضات صلح من خلال وساطة سفيرى انجلترا وهولندا، وهو صلح كان النمساويون هم أيضاً يتوقعون اليه، وذلك لأنهم كانوا مشتبهين آنذاك مع الفرنسيين. والحال أن المحادثات التى تبدأ فى يوليو ١٦٩٨، تؤدى فى ٢٦ يناير ١٦٩٩ إلى توقيع صلح كارلوفيتز مع النمساويين والبنادقة والبولونيين؛ ويوقع الروس عليه فى ١٥ يوليو ١٧٠٠.

وقد أمكن القول، عن حق، بأن هذه المعاهدة كانت أول معاهدة غير مؤاتية يوقع عليها العثمانيون. فالواقع أن هؤلاء الأخيرين يفقدون تقريباً إجمالى المجر وترانسلفانيا اللتين تعودان إلى النمساويين، إلا انهم يحتفظون ببيانات تيميسوار؛ بينما يحصل البولونيون على بودوليا وغرب اوكرانيا، ويظل البنادقة حائزين للمورة وكورنثة وجزيرة سانت - مور وعدد معين من الأماكن فى دالماتيا والبوسنة، إلا انهم لا يستردون شيئاً فى كريت. أما المدن والأقاليم، التى كانت تدفع الجزية فى السابق للعثمانيين وصارت منذ ذلك الحين تحت سيطرة دول أخرى، فهى تتوقف عن دفع هذه الجزية. وفيما يتعلق بالروس، فإنهم يحصلون على أزوف، فى القرم، وعلى جزء من اوكرانيا يمتد الى نهر الدنيستر ويتسنى لهم التوسع حتى الكوبان.

وترمز معاهدة كارلوفيتز إلى بداية التراجع العثمانى فى أوروبا. وسوف تستفيد جميع الدول الأوروبية الكبرى من هذا التراجع البطيء، ولكن الذى لاراد له. ومنذ ذلك الحين تصبح الحدود العثمانية مفتوحة للتغلغل ولأشكال النفوذ الأجنبى على حد سواء. فعلى مستوى العلاقات الخارجية، يتحول اتجاه الريح : إن الدولة العثمانية تكف عن إملاء قانونها كما تكف عن فرض قراراتها؛ وهى تضطر، خلافاً لذلك، إلى الاتفاق مع خصومها، عندما لا يكون عليها بعدُ الازعاج لمطالبهم. وعلاوة على ذلك، فإن قادماً جديداً يبرز على المسرح بشكل ضاغط باطراد : فالامبراطورية الروسية، التى أصبحت سيداً لجزء كبير من أوكرانيا، هى الآن جار

للامبراطورية العثمانية أولاً فى بيسارابيا، ثم على طول المنطقة التى يحتلها خانات القرم، التابعون للاتراك. والحال أن التدابير التى اتخذها القيصر بطرس الأكبر فى اواخر القرن السابع عشر لها هدف محدد : الوصول إلى ضفاف البحر الأسود، وهو ما يجسده الاستيلاء على آزوف، والذي اعترف به الاتراك فى عام ١٧٠٠. وأخيراً فإن الانجليز والهولنديين يتدخلون كوسطاء فى مفاوضات الصلح ويحصلون، شأنهم فى ذلك شأن الفرنسيين، على تجديد لامتيازاتهم بل وعلى تحسينات تتعلق بأنشطتهم التجارية.

وهكذا تصبح الهزائم العسكرية والتنازلات الاقليمية والديبلوماسية علامات على أن الهيمنة العثمانية تبدأ فى الكف عن أن تكون مطلقة الى ذلك الحد الذى كانت عليه قبل ذلك بقرن.

المشكلات الاقتصادية

من المؤكد أن المصاعب السياسية والعسكرية قد ناخت بكلها على الوضع الاقتصادى والاجتماعى للدولة العثمانية. وعلاوة على ذلك، فإن الامبراطورية، على الرغم من أنها تؤلف كياناً جغرافياً وبشرياً وسياسياً واقتصادياً هائلاً، ليست فى مأمن من الانقلابات والتطورات التى تحدث فى أماكن أخرى من العالم. إنها تمثل فى حد ذاتها منتجاً ومستهلكاً من بين أكثر المنتجين والمستهلكين أهمية فى العالم، لكن هذا الإنتاج يتميز، فى جميع المجالات، بطابع جد محلى، والاستهلاك، باستثناء اسطنبول وعدد من المدن الكبرى، يتم فى موقع الإنتاج وفى الوسط المجاور بشكل مباشر. وقد أدت النفقات العسكرية المترتبة على الحروب مع ايران ومع البندقية ومع التحالف المقدس إلى نتائج مالية وخريبية : تخفيضات لقيمة العملة، ضرائب اضافية، رسوم استثنائية، تخلف عن دفع المرتبات، سك عملات ذات عيار ردىء، والانكشارية، المندفعون دائماً إلى الرد، يتمرّدون فى مناسبات

عديدة؛ كما أن الحرفيين وصغار التجار يشعرون هم أيضاً ضد الحكومة: فالمتطلبات المالية لهذه الأخيرة تنبغ بكلها على الولايات وعلى سكان المدن وبشكل أكثر أيضاً على الفلاحين. وهكذا تتداخل المشكلات الاقتصادية مع المشكلات الاجتماعية ويتزايد احتدادها من جراء ذلك.

وفى هذه الظروف، فإن الإنتاج الداخلى يصبح بعيداً عن أن يكون منتظماً، بل إنه يجد ترجمة له فى قصور الامدادات، بل والمجاعات، التى تؤدى إلى نزوح الفلاحين وارتفاع الاسعار والتمردات فى المدن، خاصة فى اسطنبول، المركز الضخم للاستهلاك.

ومن حيث المبدأ، فإن تنظيم الدولة وهياكل حيازة الأرض، والسيطرة على الإنتاج وخاصة نقل المواد الغذائية والمنتجات والمواد اللازمة لفابريقات الدولة والحرفيين كان عليها أن تتفادى آثار أية أزمة اقتصادية. وفى المدن، فإن توفير احتياجات السكان والاشراف على المؤن هما من اختصاص الصدر الأعظم أو نائبه فى اسطنبول، القائمقام، والولاية والقضاة فى الأماكن الأخرى. ولما كان هؤلاء الآخرون غير قادرين على الوفاء بجميع المهام الواقعة على عواتقهم فى هذا المجال، فإنهم يكلفون المحتسب بأداء جانب من مسئولياتهم، خاصة فيما يتعلق بتوفير المؤن والمراقبة والاشراف على عمل الطوائف. وفى اسطنبول، مثلاً، نجد أن القاضى هو الذى يحدد أسعار المواد الغذائية، وهى أسعار تخضع لتتويجات؛ وهو الذى، بمساعدة من المحتسب، يدرس مع المسئولين عن الطوائف كميات السلع والمواد الغذائية التى يجب توصيلها إلى العاصمة؛ وبالنظر إلى الاحتياجات، فإن القرارات تعد من اختصاص الصدر الأعظم والديوان اللذين ينقلان إلى الولايات قوائم المطلوب ويحددان أسعار الشراء. وإذا كانت الاحتياجات تحدد فى العاصمة، وإذا كانت الطلبات تصدر عنها، فإن العمليات الأخرى تتم على مستوى الولايات، ثم على المستوى المحلى، الخاضع دائماً، من الناحية النظرية، لسيطرة الدولة من خلال موظفيها فى الولايات.

والحال أن اسعار الشراء المقررة لا ترضى المنتجين بالضرورة، وهو ما يمكن أن يشجع على البيع عن طريق التهريب، خاصة فيما يتعلق بالقمح. وفي زمن الحرب أو قصور الإمدادات، فإن سيطرة الدولة تكون أكثر صرامة، ويصبح بالإمكان اتخاذ تدابير استثنائية فيما يتعلق بتسليم المواد الغذائية من جانب المنتجين أو بحظر تصدير بعض المنتجات الحيوية. وهذا النظام الخاص بتوفير المؤن يحتم أولاً وجود سلطة عظيمة للحكومة المركزية والموظفين في الولايات، وهو ما لم يكن متاحاً في مناسبات عديدة في القرن السابع عشر؛ كما أنه يحتم ثانياً وجود تنسيق بين مختلف الخدمات، ويحتم أخيراً وجود سيطرة جد محكمة قدر الإمكان على إنتاج مختلف الولايات، وعلى استهلاك واحتياجات العاصمة والمدن الرئيسية للامبراطورية.

ويحتل إمداد العاصمة بالقمح المرتبة الأولى بين شواغل الحكومة العثمانية. وتتدخل الدولة لتحديد الاقاليم التي يجب عليها توفيره، وذلك، على نحو خاص، من زاوية تسهيلات النقل ومدى أهمية إنتاج الاقاليم المعنية وعندما توجد مدينة في إقليم منتج أو على مقربة من أحد هذه الاقاليم، فإنها تزود نفسها بالمؤن منه على نحو مباشر، وإذا كان هذا الاقليم ينتج ما يفيض عن الاحتياجات المطلوبة له، فإن الفائض يسلم إلى الولايات والمدن والجزر الأكثر قرباً اليه: وهكذا فإن الموصل تزود نفسها بالمؤن من اقليم نصيبين، وتزود رودس نفسها بالمؤن من ولايتى ميننتيشى وتيكه، وتزود جزر الارخبيل نفسها بالمؤن من روميليا، بينما تعتمد مكة والمدينة على مصر في الحصول على المؤن، وتزود اسطنبول نفسها بالمؤن من ثراس ومقدونيا والاناضول الغربية وقلالاشيا ومولداقيا، وبدرجة اقل : من اوكرانيا ومن الاناضول الشرقية (ولاية روم).

ولا تتدخل الدولة إلا بشكل طفيف في عمليات الشراء والنقل. فهذه العمليات يضطلع بها التجار وأصحاب السفن، الذين يعملون إما لحسابهم الخاص، أو

لحساب كبار التجار، تجار الجملة، وكبار اصحاب السفن، بل وكبار الشخصيات الحائزة لرؤوس أموال هامة. وإلى هؤلاء يشير كاتب الأخبار اوليا شلبي عندما يكتب عن تجار القمح والشعير : «انهم بلاء البحارة؛ فهم يشترون من هؤلاء القمح الذى جاؤا به بسعر زهيد ثم يقومون بتخزينه. وعندما يصل القحط والشح إلى درجة عالية، يعيدون بيعه عندئذ بثمان باهظ. انهم رجال اشرار، يستحقون اللوم، جشعون». وهكذا فبدلاً من أن نشهد احتكاراً كاملاً من جانب الدولة لتجارة الحبوب، نشهد وجود رأسمالية خاصة من المؤكد أنها قوية ونشيطة. وكما هو الحال بالنسبة للحبوب، تحدد الدولة نظاماً للإشراف على توفير الامدادات من اللحوم (لحوم الابقار والضأن). فهنا أيضاً يلعب تجار الجملة دوراً هاماً : اولئك هم المسمون بـ **چلب - كيشان**، اصحاب القطعان الكبيرة أو الوسطاء بين أصحاب القطعان والقصابين. وعلى الرغم من انهم يعملون تحت رقبة موظفى الولايات، والقضاة والمحاسبين، فإن بوسعهم، بفضل قوتهم المالية والاقتصادية، التأثير على الأسعار، وذلك الى حد كبير بقدر ما ان الدولة لا تتدخل مطلقاً من حيث هي مشتر، اللهم إلا فيما يتعلق بتزويد السرايات بالمؤن.

وفى المقابل، فإن الدولة تتدخل من حيث هي محصلة للضرائب : الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتداولة من موقع إلى موقع آخر داخل الامبراطورية، عن طريق البحر أو البر، ضرائب الترانزيت، والدخول، والضرائب المفروضة على السفن وعلى البيع وعلى الصفقات، والرسوم الجمركية الخارجية، وضرائب الاحتساب المعتمدة على المحتسب. وتجيء الإيرادات الرئيسية للدولة من الرسوم المستمدة من الاراضى، أى من حائزى الممتلكات العقارية بصفة شخصية أو بصفة ملتزمين كالتيماريين الذين يتعين عليهم تسليم جزء من إيرادات أراضهم إلى خزانة الدولة. وهذه الإيرادات، التى يقدرها ويحددها موظفو تقويم مساحات الاراضى وقيمتها، تسجل فى دفاتر دفتردار العاصمة وفى دفاتر موظفى المالية فى الولايات.

ويعمل هذا النظام على نحو مناسب متى كانت الدولة تدعم سلطتها، وتتغلب على التيماريين والموظفين. إلا أنها عندما تكشف عن ضعفها، وعن عدم قدرتها على إدارة الشئون العامة، وعندما تكون الوسائل الرئيسية للسلطة بين أيدي أشخاص غير أكفاء ومحاسيب وموظفين متحليين من واجبات وظائفهم، فإن التيماريين وحائزي الملكيات العقارية يميلون عندئذ إلى التنصل من مسؤولياتهم المالية. ويتضح ذلك بشكل خاص خلال القرن السابع عشر، باستثناء فترة آل كوبرولو، خاصة عندما كان على الدولة مواجهة نفقات عسكرية إضافية : إن الأحكام الضريبية لا تُراعى بعد وتنشأ في الولايات جماعات ضغط يشكها الوجهاء (أعيان وديرييك) الذين يشكلون نوعاً من ارسنقراطية محلية يتواطؤ معها الموظفون. بل وتتعب ذلك حركات تمرد، كحركة التمرد التي تنشب في الاناضول تحت قيادة حسن ابازة قره باشا؛ وتجر المصاعب المالية إلى تخفيضات لقيمة العملة يتمثل ضحاياها في التجار والحرفيين، أي، باختصار، العالم الصغير لأهل الحرف الذي يشكل في جميع المدن جزءاً بالغ الأهمية من الحياة الاقتصادية.

وباستثناء الانكشارية وموظفي الحكومة والأجانب، فإن جميع سكان مدينة ما، علاوة على انتمائهم إلى طائفة عرقية أو دينية، يجدون أنفسهم منظمين في طوائف (أصناف)، أكانوا مسلمين أم غير مسلمين. ولا تلعب الطائفة، في المدينة، غير دور محدد بشكل صارم من جانب السلطة يقتصر على المسائل ذات الطابع الاقتصادي أو المهني. كما أنها (الطائفة) تتمشى مع ضرورة دفاع عن مصالح أهل الحرف المختلفة، كما تتمشى مع احتياجات التضامن المهني المتعارف عليها إلى هذا الحد أو ذاك والتي تعبر عن نفسها من خلال انعدام المنافسة الغادرة، ومن خلال توزيع للمواد الأولية والمنتجات المستوردة، ومن خلال تحكم في أسعار البيع. وتشكل هذه الطوائف جماعات جد منظمة، حيث يحتل القاعدة المعلمون والعمال والصبية، وتحتل القمة الأوساط القيادية والمسئولة، الشيخ، النقيب، الدوعاچی، التشاوش، البييت باشي و الكيتخودا ، الذين يساعدهم مجلس من قدماء العاملين في المهنة

(اختيار لار). وتستتبع الطوائف صرامة معينة للحياة الاقتصادية، لأن كل طائفة لها امتيازاتها الخاصة أو أماكن البيع الخاصة بها أو أماكن الصنع التي تخصها. وتؤدي أحكام جد صارمة ومراسيم من السلطان أو من الصدر الأعظم أو من وال في ولاية ما، إلى تحديد عدد مواقع تواجد هذه الطوائف التي تجد فيها ضماناً ضد ابتزازات السلطة أو أشكال الجور من جانب طائفة أخرى. لكن الاستناد المستمر إلى هذه الضمانات يجر إلى التكلس وغياب المبادرة وإلى الركود.

إلا أنه في عدد من المدن مثل سمين أو الاسكندرية أو سالونيك، تجرى محاولة لزعة الإطار التقليدي، وذلك سعياً إلى مواجهة الحقائق الاقتصادية الجديدة المترتبة على الوجود الأوفر عدداً للأجانب وعلى واردات منتجاتهم التي تعد ثمرة تقنية أكثر تقدماً. وفي المقابل، في اسطنبول، فإن وجود السلطان، ووجود شريحة وفيرة العدد من الموظفين الذين يشاركون في حياة الطوائف ويسهمون في استمرار حياتها، والعدد القليل نسبياً للأجانب، كل ذلك يعمل على صون تنظيم كان يعمل حتى ذلك الحين بما يرضى أهل الحرف وبما يرضى الحكومة، باستثناء أحداث عارضة كالتقلبات النقدية، في أواسط القرن السابع عشر، والتي تولد ردود فعل عنيفة من جانب حرفيي وتجار العاصمة.

التجارة الخارجية

كانت بعض منتجات الإمبراطورية مطلوبة في الخارج : الجلود المدبوغة وغير المدبوغة، الصوف، القطن، الحرير، التوابل، الشبّة. أما الإمبراطورية فكانت تطلب القصدير والورق والأقمشة الفاخرة، والزجاج، والتوابل بل والعملات، إذ كان عليها دفع ثمن وارداتها القادمة من الهند ومن الشرق الأقصى بالعملة الفضية المطلوبة بشكل خاص في الشرق. وتسوى الصادرات إلى الغرب جزئياً عن طريق الواردات وذلك لأن الغربيين قد أدركوا أهمية وفائدة تجارة العملة. وهذه التجارة لا تشمل لا

الحبوب ولا الأخشاب، التي ينظر إليها على أنها منتجات ذات ضرورة أولية ويحظر تصديرها؛ على أن الحبوب تصبح موضوعاً لتهريب نشيط بشكل خاص في بحر إيجه.

ولاشك أن حجم تجارة الترانزيت الجارية عبر الأراضي العثمانية لم يقل بشكل محسوس في القرن السابع عشر اللهم إلا فيما عدا التوابل التي يحتكر الهولنديون التجارة فيها. على أن التجارة الدولية لا تمثل غير جانب هزيل من إجمالي التبادلات الجارية في الامبراطورية. وعلاوة على ذلك، فإن الهياكل التجارية (القوافل، محطات النقل، الوسطاء، الخ) لم تختف؛ فهي تواصل لعب دورها وتدافع عن نفسها في وجه تقدم الأوروبيين. وهكذا فإن العثمانيين لا يحتلون بعد مكانة رئيسية في التجارة الدولية، كما أن عدداً معيناً من المنتجات التي يبيعونها أو التي كان الأوروبيون يجيئون لطلبها في ثغورهم قد أصبح بالإمكان العثور عليها في أماكن أخرى بشكل مباشر. ويتلو ذلك إفقار في مجال العملة، وهو ما يفسر ظهور هذه التجارة، اعتباراً من نحو ١٦٣٠ - ١٦٤٠، التي سوف يستفيد منها الأوروبيون على حساب الحكومة التركية.

وفي الشطر الثاني من القرن السابع عشر، يهتم الانجليز والهولنديون على نحو متزايد بأسواق أمريكا وخاصة آسيا النائية، متخلين إلى حد ما عن أسواق بلاد البحر المتوسط، بشكل محدود بعد. أما فيما يتعلق بالفرنسيين، المنشغلين بالمشكلات الداخلية منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، فإنهم، اعتباراً من ١٦٦٥ - ١٦٧٠، يتجهون فعلاً، بفضل عمل كولبير، إلى التوسع التجاري الذي سوف تلعب فيه مارسيليا دوراً من الدرجة الأولى. ويتأثر البنادقة، من جهتهم، بعواقب السياسة الخارجية، مثال ذلك حرب كريت بين عامي ١٦٤٥ و ١٦٦٩؛ وعندئذ فإنهم يمارسون تجارتهم تحت العلم الفرنسي أو باسم تجار يونانيين أو يهود في الامبراطورية، لكن هذه التجارة لا تحرز تقدماً على الإطلاق.

وشأنها فى ذلك شأن فرنسا وانجلترا، فإن غالبية الأمم الأوروبية الغربية قد حصلت من السلاطين على امتيازات وتسنى لها إنشاء قنصليات فى الثغور الرئيسية للامبراطورية، علاوة على وجود سفارات لها فى القسطنطينية. وفى فترة أولى، فإن هؤلاء القناصل، المرشحين فى أغلب الحالات من جانب الغرف التجارية (مارسيليا، لندن، امستردام)، كانت مهمتهم الرئيسية تتمثل فى حماية تجار بلادهم وفى أن يلعبوا دور الوسطاء بين هؤلاء التجار والإدارة العثمانية. وبمرور الوقت، فإن الطابع «الرسمى» للسفير والقناصل (فى عصر كولبير كانت الحكومة هى التى تتولى تعيين القناصل) يتأكد بشكل مطرد: فهم لا يعودون مجرد مدافعين عن التجار، مندوبين للغرف التجارية، بل موظفين يحوزون صفة تمثيلية، موظفين موفدين من جانب الدول إلى الامبراطورية العثمانية.

ومن جهة اخرى، فإن تحفظ الأتراك تجاه الانخراط على نحو مباشر فى التجارة الدولية قد شجع إنشاء وكالات تجارية أجنبية فى الثغور، ومن ثم دور الوسطاء اليونانيين واليهود والأرمن، وهو ما استتبع قيام علاقات أوثق بين الأجانب والأقليات، على حساب الأتراك. وكانت هذه العلاقات أكثر فعالية بقدر ما أن عدداً معيناً من الوظائف، فى الجمارك مثلاً، كان يشغلها يونانيون وكذلك يهود، وكان التجار الأجانب وربابنة السفن يتعاملون معهم. والحال ان اليهود سوف يتحولون من وسطاء إلى شركاء فى التجارة الدولية، ليس باسمهم على نحو مباشر، فى البداية، وإنما بالارتباط بعدد من الأجانب او باستئجار سفن انجليزية و ، خاصة خلال حرب كريت، سفن تتبع البنادقة. أما اليونانيون، الذين يحتلون مكانة أفضل فى السوق الداخلية، فهم على اتصال بالاعيان وبالتجار الأتراك، ويشترون أو يبيعون فى الولايات - لحساب الغربيين أو، لحساب من يتولون تزويدهم - سلعاً قادمة من سواحل البحر الأسود المحظورة. وهم يحوزون سفناً، ويتواجدون فى عدد من ولايات الامبراطورية ويشعرون بقربهم من الأوروبيين. وهكذا فإننا كثيراً ما نجد يونانيين يعملون لدى السفراء أو لدى القناصل كمرجمين أو سكرتاريين،

ويصبحون شيئاً فشيئاً «محميين» من جانبهم : وسوف يستفيدون فى القرن الثامن عشر من لائحة حماية رسمية وسوف يشكلون «حاملى البراءات»، أى الافراد الحاصلين على براءة (رخصة حماية).

وهكذا، فإن التواجد الغربى فى الثغور الرئيسية للامبراطورية على ساحل البحر المتوسط سوف يصبح، شيئاً فشيئاً، عنصراً تمتزج فيه التجارة والسياسة بشكل وثيق. والحال ان المسألة لا تعود بعد مجرد مسألة حماية لمصالح التجار الأجانب فى وجه لادارة العثمانية، بل تصبح أيضاً مسألة خلق ركيزة بشرية موالية، على المستوى المحلى، يمكن ممارسة نفوذ سياسى بالاستناد اليها. على أن ذلك لا يتحقق بعد فى القرن السابع عشر، وذلك بقدر ما أن عدداً ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم، بل ومن ولاية الولايات، كانوا آنذاك حراساً يقظين للصدارة التركية ولم يكونوا متساهلين البتة تجاه مرامى بعض الممثلين الأجانب. وقد تعرض سفراء فرنسيون، مثلاً، لهذه التجربة غير المواتية: فتجديد امتيازات الفرنسيين لم يتم إلا فى عام ١٦٧٣، وفى هذا التاريخ فقط يحصلون على تخفيض الرسوم الجمركية من ٥٪ إلى ٣٪، كالانجليز والهولنديين وأهل جنوة. لكن المصاعب المالية وتحلل الموظفين من واجبات وظائفهم تفتح بالفعل ثغرات فى هذ التشدد سوف يسعى الأوروبيون والأقليات إلى استغلالها أحسن استغلال خلال القرن الثامن عشر.

وإلى جانب الأمم الغربية العظمى، كان لأمم أخرى وجود فى الامبراطورية. فمن المعروف أن التوسكان(الفلورنسيين) قد حصلوا على تجديد لامتيازاتهم فى عام ١٦٦٨: وهذا الواقع ليس عديم الأهمية، لأنه لا يجب نسيان أن التوسكان يتمتعون بميناء ليفورنو حيث يتواجد تجار يهود يعملون باتصال مع يهود القسطنطينية. وقد أصبحت ليفورنو أحد المراكز الرئيسية للتجارة اليهودية فى البحر المتوسط والسفن الانجليزية ترسو هناك، ليس فقط لكى تشحن من هناك

اقمشة فلورنسية، مطلوبة دائماً في الشرق، وإنما أيضاً لكي تأخذ من هناك قروشاً اسبانية جد مطلوبة في الامبراطورية العثمانية؛ كما يستخدم الهولنديون ليفورنو كميناء رسو لقوافلهم.

أما راجوس، التي يتوجب عليها دفع جزية لخزانة السيد {التركي} الأكبر، فهي تجتهد للحفاظ على البقاء بين البنادقة والعثمانيين. وليس لها في اسطنبول بعد غير عدد جد محدود من الرعايا الذين يستأجرون سفناً يمارسون عن طريقها التجارة بين المدن الايطالية الواقعة على ساحل البحر الأدرياتي والقسطنطينية. كما تشهد چنوة انحداراً تاماً. فالجمهورية يمثلها في العاصمة سفير قلما يبدو أنه يتمتع بمكانة كبيرة لدى الاتراك. على أن أهل چنوة يمارسون تجارة صغيرة دائمة، أكان لحسابهم الخاص، أم لحساب تجار ينتمون إلى أمم أخرى، وهي تجارة تكفى لتبرير الحصول في عام ١٦٦٦ على امتيازات يجرى تجديدها في عام ١٦٧٤. واعتباراً من ١٦٦٠ - ١٦٧٠، يتألف الجانب الرئيسى من تجارة أهل چنوة من تجارة العملة لكن العثمانيين يردون على ذلك وبعد عام ١٦٧٥، تعاني تجارة أهل چنوة من انحدار جد تام، بما يقود في عام ١٦٨٠ إلى رحيل السفير. وينتهى القرن السابع عشر بزوال ستة قرون من وجود وأنشطة أهل چنوة في بيزنطة ثم في القسطنطينية.

أما النمساويون والبولونيون والروس فهم يقومون بتجارة جد محدودة مع العثمانيين وذلك بالنظر إلى حالة الحرب، اللهم إلا في الاقاليم الحدودية. وفي أواخر الشطر الأول من القرن السابع عشر، حاول السفير النمساوى شميد دو شقارزينهورن الحصول على شروط مناسبة لإقامة تجارة منتظمة بين النمسا والامبراطورية العثمانية : وقد منيت محاولته بالفشل وذلك بالنظر إلى معارضة البنادقة والفرنسيين لها. إلا أنه، في عام ١٦٦٥، يصدر فرمان مؤات للتجارة النمساوية : وعندئذ تجرى تجارة صغيرة عن طريق الدانوب، دون أن تتجاوز روستشوك؛ بل إنه يجرى إنشاء شركة مشرق، تختفى في عام ١٦٨٢.

وقد حصل البولونيون في القرن السادس عشر على امتيازات جرى تجديدها في أعوام ١٦٢٣ و ١٦٤٠ و ١٦٦٨ و ١٦٧٨. وبعد ذلك التاريخ الأخير، تصبح العلاقات سيئة على نحو سافر ولن يجرى إصلاحها إلا بعد صلح كارلوفيتز.

أما الروس فهم يبرزون في القرن السابع عشر تحت مظهر القوزاق الذين أدى تغلغلهم الأول في البُسفور في يوليو ١٦٢٤ إلى إثارة قلق معين في العاصمة. ويجري إنشاء علاقات دبلوماسية بعد ذلك بوقت قصير، ويُلاحظُ إرسال سفير روسي إلى القسطنطينية في عام ١٦٤٠ وفي عام ١٦٦٦ وفي عام ١٦٦٨. ويشكل التقدم الروسي في أوكرانيا وفي اتجاه القرم نذير خطر بالنسبة للعثمانيين في البحر الأسود، لكن هؤلاء الأخيرين، في أواخر القرن السابع عشر، لم يكونوا قد فقدوا بعد مواقعهم التجارية، وذلك بقدر ما أن الروس لم يكن لهم في القسطنطينية لا تنظيمًا تجاريًا ولا تجارًا مقيمين بصفة نهائية. وإذا كانت الدول الغربية قد حاولت كثيراً فتح مضيق البُسفور أمامها، فقد كان ذلك بهدف الوصول إلى قمح أوكرانيا، وإلى أخشاب الساحل الأناضولي وبهدف الوصول إلى تريبيزوند، نقطة انطلاق السوق الإيرانية والشرقية : وهي تصطدم ليس فقط بالرفض التركي، وإنما أيضاً باحتكار إيراني وأرمني، حيث تجلب قوافل [الإيرانيين والأرمن] إلى العاصمة العثمانية حرير فارس وكتان الهند وسلعاً شرقية أخرى.

وبالنسبة للسفن التجارية، فإن المصاعب عديدة في البحر المتوسط، لكن الخطر الأكثر إثارة للخوف إنما يتمثل في القراصنة العثمانيين، وبشكل أكثر تحديداً البربر الذين، إذ يجيئون من الجزائر أو من تونس أو من طرابلس، يتحركون في منطقتين : الأرخبيل و «الخليج»، أي مدخل البحر الأدرياتي ؛ وأحياناً ما تكون الخسائر في السفن والسلع والرجال جد جسيمة. وللنضال ضد القراصنة، يجري استخدام عدة سبل : التعامل المباشر مع المعتدى ؛ الرد إما على القراصنة أنفسهم أو على قواعدهم - وهو ما قد يؤدي إلى وقوع حوادث مع السلطات

التركية، مثال ذلك حادث شيو الراجع إلى الأميرال دوكين فى عام ١٦٨١ -
التفاهم المباشر مع الايالات البربرية؛ اللجوء إلى الباب (العالى) للمطالبة بفرض
عقوبات على القراصنة وحلفائهم؛ تسليح السفن؛ نظام القوافل الذى استخدمه
الانجليز منذ عام ١٦٥٠، ثم الهولنديون وأخيراً الفرنسيون بين عامى ١٦٨٢ و
١٦٨٤. لكن نظام القوافل لا يرضى التجار وسوف يتم التخلي عنه؛ وأخيراً
التأمينات الملاحية التى تتباين اسعارها تبعاً لتطور الأحداث السياسية.

وإذا كانت التجارة الدولية تحتل مكانة غير تافهة فى الحياة الاقتصادية
للامبراطورية، فإنه لا يجب مع ذلك إضفاء أهمية زائدة عن الحد عليها، مثلما حدث
عندما كان تاريخ الامبراطورية العثمانية يكتب استناداً إلى مصادر غربية أساساً.
على أنها لم تخلف فيها قدراً قليلاً من الاصدااء، التى سوف تظهر آثارها خلال
القرن الثامن عشر.

المشكلات الاجتماعية

من الواضح أن المشكلات السياسية والاقتصادية قد ناخت بكلها على الحياة
الاجتماعية للعثمانيين. فالمصاعب المالية والنقدية، وتخفيف وزن العملة الجيدة،
والمطالبة بدفع الضرائب بقروش ذات عيار جيد، والإتاوات المفروضة من جانب
الموظفين المحليين، كل ذلك قاد إلى حركات معارضة، وتمرد، أولاً من جانب أولئك
الذين، بالدرجة الأولى، يحصلون من الحكومة على مرتبات تتزايد انحداراً أو
يتسلمون مرتباتهم بشكل متأخر باطراد، ويشكلون السلطة الزمنية للنظام فى آن
واحد : الانكشارية. ويشكل هؤلاء الأخيرون القوة الحيوية للامبراطورية وبهذه
الصفة كان يتعين أن يكونوا مميزين. والواقع انهم ليسوا دائماً ضحايا التغيرات
السياسية على رأس الدولة (إن لم يكونوا هم انفسهم الذين يتسببون فيها)، ولا
ضحايا المصاعب الاقتصادية، لأنهم يستفيدون من مزايا مادية معينة. ويمرور

الوقت، فإن المسار السعيد لقوة الانكشارية يتبدل تبديلاً عميقاً : فالتجنيد يكف عن أن يكون من خلال الديششمه، والالتزام بالعزوبة يصبح كلاماً منسياً، ونقل الوظيفة إلى أحد الأبناء يصبح ممارسة عادية، شأنه في ذلك شأن بيع الوظائف وشرائها؛ وأخيراً فإن بعض الانكشارية، في اسطنبول، يحاولون نشاطهم نحو التجارة الصغيرة. ويتضح أنهم لا يرتاحون إلى مشروع الإصلاح الخاص بهم والذي اضطلع به عثمان الثاني، كما أنهم لا يرتاحون إلى التلاعبات النقدية التي تمسهم من حيث كونهم ممن يحصلون على مرتبات.

وفي هذه الظروف فإن الحكومة العثمانية تجد نفسها ملزمة إما بالنزول على مطالب الانكشارية (دفع المرتبات بعملة جيدة، استبعاد القادة الأقل حظوة لديهم)، أو فرض سلطتها بفضل عامل نشيط : فالسلطان مراد الرابع يخفض عدد الانكشارية من ١٠٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠، والصدران الأعظمان محمد أحمد وفاضل كوبرولو لا يترددان في إعداد مثيري التمردات. وبعد اخفاق حصار قسطنطينية وهزائم أعوام ١٦٨٤ - ١٦٨٦، يتمرد الانكشارية من جديد؛ ويصل بهم الأمر إلى حد اجتياح ونهب السراي ونشر الفوضى في العاصمة : وفي هذه المرة، يتصدى لهم السكان. وهذا هو آخر تمرد كبير في ذلك القرن.

وما يحدث بين صفوف الانكشارية يحدث أيضاً بين صفوف فئات اجتماعية أخرى. ففي المدن، وخاصة في العاصمة، كان الحرفيون وصغار التجار من بين أوائل المعرضين لدفع الضرائب عندما يتعلق الأمر بجباية ضرائب، واجبة الدفع بعملة جيدة. وتمردهم في عام ١٦٥١ ليس الأخير وهو يشهد على روح المعارضة التي أبدتها السكان في وجه حكومة عاجزة عن الاضطلاع بإدارة حسنة. وهذا التمرد تمرد يتميز بطابع اجتماعي، من المناسب الإشارة إليه في وسط جد تقليدي كوسط الامبراطورية العثمانية.

وفي الولايات، فإن مطالب الحكومة تنيخ بكلكتها على سكان المدن، لكنها تنيخ بكلكتها بشكل أكثر فداحة على الفلاحين الذين، علاوة على ذلك، يخضعون لاتاوات

مفروضة من جانب ملاك الأرض، وغالباً من جانب التيماريين أو الموظفين المدنيين. كما يلاحظ تطور في النظام العقاري : فالتيمارات، منذ ذلك الحين، تصبح بشكل مطرد وراثية وتعتبر ملكية فرد قابلة للنقل ولا يعود يجرى النظر إليها على أنها منحة مؤقتة من جانب الدولة. وهكذا تتشكل شيئاً فشيئاً فئة من ملاك الأرض، الديريك، وهم من أصل غير فلاحى فى أغلب الأحيان، لكنهم يحوزون الأرض إما بحكم وظائفهم أو عن طريق الشراء. ويشكل الديريك جزءاً من الأعيان أو انهم يرتبطون بهؤلاء الآخرين ويشكلون نوعاً من ارسقراطية محلية. ولا يملك الفلاحون فى مواجهتهم أية إمكانيات : فهم إذ يجدون أنفسهم مضطرين إلى الوفاء بما عليهم من ضرائب وتسليم جزء من انتاجهم، لا يجدون امكانية غير الاقتراض ومن ثم الهلاك أو التنازل عن أراضيهم. وعندئذ يصبحون عمالاً زراعيين أو لاجئين فى المدن أو قد يتجمعون ايضاً لتشكيل عصابات سلب ونهب. ومن الجدير بالذكر أن القرن السابع عشر قد شهد تطور تمردات فى الأناضول، وهى تمردات ذات طابع اجتماعى ملحوظ؛ وعندما يتولى قيادتها زعماء عسكريون، فإنها تصبح عندئذ انتفاضات سياسية، موجهة ضد الحكومة. ولا يؤدي سحقها إلى إزالة أسبابها العميقة كما أن حروب ثمانينيات القرن السابع عشر لا تشجع على استعادة استتباب الوضع. ولا تبدأ الأحوال الداخلية فى التحسن إلا اعتباراً من عهد مصطفى الثانى وبعد صلح كارلوفيتز.

ومما لاجدال فيه أن السلطة العثمانية قد تعرضت خلال الجزء الأكبر من القرن السابع عشر لانحطاط محسوس. فعلى رأس الامبراطورية، كان السلاطين، فى أغلب الأحوال، شخصيات ضعيفة أو عديمة الكفاءة، تؤثر مباهاج السراى على مباهاج الحكم. وقد رأينا أن تسيير شئون الدولة ينتقل إما إلى أيدي السلطانات الوالدات (قوسيم، خديجة طورخان) ومحاسبيهن، أو إلى أيدي من يشغلون منصب الصدر الأعظم الذين كانوا، اعتباراً من عام ١٦٥٦، وبشكل شبه متواصل حتى نهاية القرن، رجال دولة حقيقيين.

وعلى مستوى ادنى، فإن قيادات الادارة المدنية أو العسكرية، فى اسطنبول كما فى الولايات، غالباً ما تبدى مظاهر انعدام الكفاءة نفسها وتعتبر تعيينها فى منصب ما (خاصة فى الولايات) وسيلة لانتزاع مغنم مالى من هذا الوضع. وينسج حكام الولايات (البيليربكوات) والمراكز (بكوات السناجق) علاقات مع الاعيان والديريك، حيث يجد هؤلاء واولئك فى ذلك ميزة مناسبة لزيادة سلطتهم وثروتهم. وفى بعض المدن التى يوجد فيها أجنب - الثغور - ، تعتبر الظروف مؤاتية أكثر بالنسبة لموظفى الادارة وللأعيان، حيث يجرى إلزام الأجنب بالرجوع اليهم لتسيير شئونهم وتجارتهم. بل إن الأمر سوف يصل احياناً إلى حد إنهاء الرجوع إلى العاصمة، وهو ما يخلق نوعاً من السلطة المحلية التى سوف تصبح تجلياتها أكثر وضوحاً بكثير فى القرن الثامن عشر.

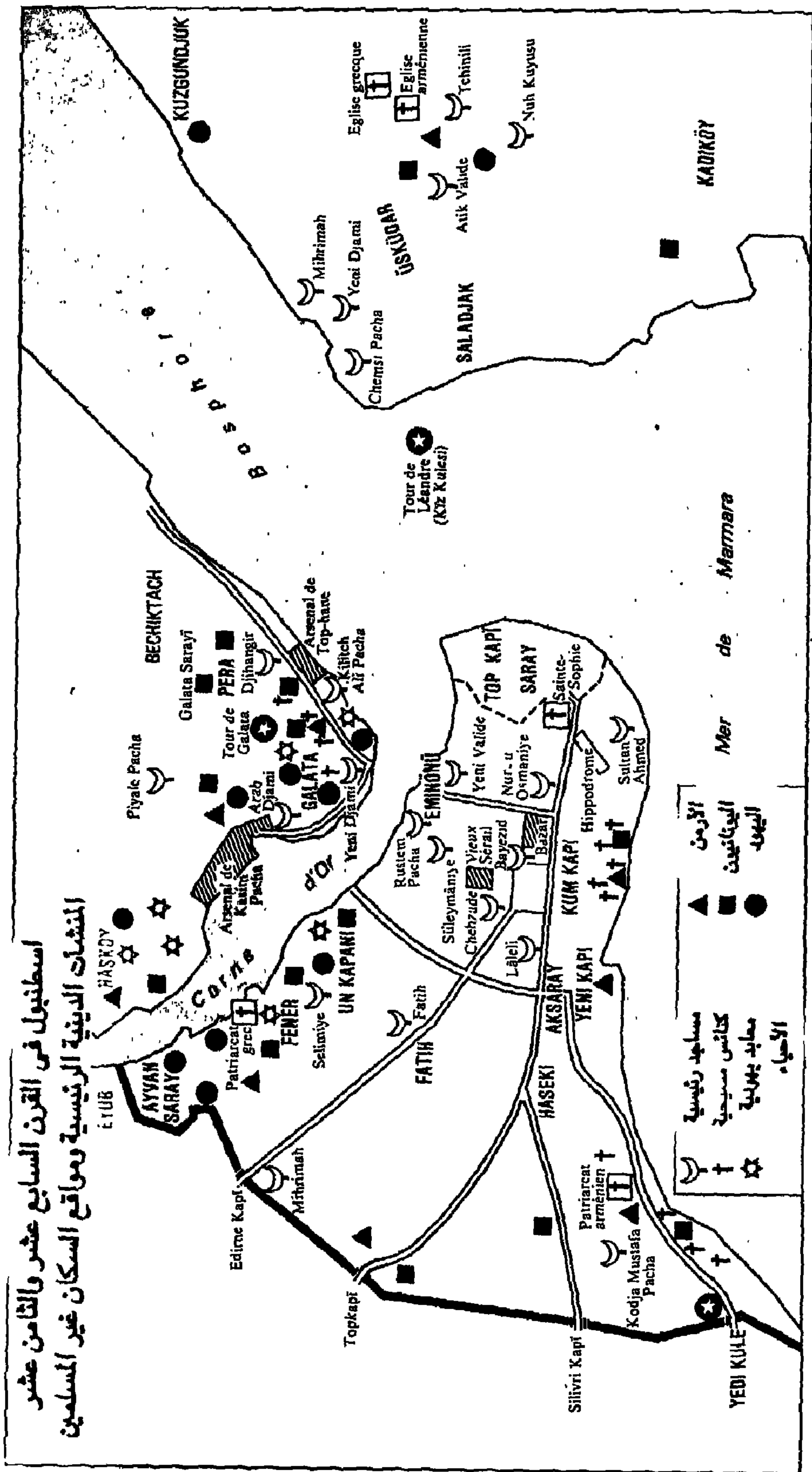
وهذه القيادات الحكومية تجند عموماً، فيما يتعلق بالمناصب الأعلى، من بين محاسب القصر، حاشية كبار الشخصيات فى العاصمة؛ وإذا ما برز أحد هؤلاء الأفراد الى الصدارة، فإن ذلك مرده إلى نجاحه فى إثبات انه عميل خالص لشخصية كبيرة شجعت على صعوده. أما المناصب الأخرى فهى تكون من نصيب أشخاص تلقوا، من حيث المبدأ، تعليماً فى المدارس المنتشرة فى الامبراطورية : أولاً مدارس المساجد حيث يجرى تعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم المدارس الأكثر تطوراً حيث يعمق المرء بشكل خاص ثقافته الدينية، وأخيراً المدارس، مؤسسات «التعليم العالى» التى يمكن للمرء لدى تخرجه منها شغل منصب حقوقى - دينى (علماء، قضاة ، الخ) أو شغل منصب ادارى فى مختلف خدمات دواوين الامبراطورية. كما يفتح طريق آخر من خلال مدارس السراى، التى كان يلتحق بها فى الأصل عدد معين من الشبان القادمين من خلال الديار الشرمه والتى جرى، فيما بعد، السماح بالالتحاق بها لعدد من أبناء الموظفين، ولعدد من المشمولين بالحماية الذين يمكنهم التعلم والدراسة فيها وارتقاء مدارج الادارة. لكن هذه «الثقافة الادارية» لم تتطور منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر ولم تراع

التغيرات التي حدثت في الامبراطورية وفي العالم. ويظل الموظفون متمحورين حول نصوص جامدة تنهى عن أى تغيير وأى تقدم. وتتكلس الادارة وتعجز عن التعامل مع الأوضاع الجديدة.

على أن الامبراطورية تحيا وتعمل وتنتج وتستهلك واذا كان من الممكن ان تحدث، مجاعات بشكل مؤقت، خاصة في الأناضول، فإن الإمدادات في الأماكن الأخرى توزع بشكل عادى، وتزويد فابريقات الدولة وورش الحرفيين وحوانيت التجار بالمؤن يسير بشكل منتظم. وفي المدن، وخاصة في العاصمة - حيث تسهر الحكومة على ذلك بشكل خاص - ، يوجد جهاز يمسك بين يديه بجميع العناصر اللازمة لتأمين الحياة الحضرية، وهو جهاز يشمل : الصدر الأعظم (أو نائبه ، القائم مقام) والوالى والقضاة والمحاسب ومدير المدينة ووكلاء الشرطة ووحدات الانكشارية ومسؤولين مختلفين وخاصة ممثلى الطوائف. وتلعب هذه الطوائف دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للمدينة، وكذلك في الحياة الاجتماعية لأنه، من حيث المبدأ، لا يجوز لأى ساكن بلغ سن الرشد أن يوجد خارج إطار الطائفة الذى يكفل له الحرفة والمال والأمن والتضامن، أكان مسلماً أم غير مسلم.

والمشكلات الدينية لا يبدو آنذاك انها مثارة بحدة. فالمسلمون، سنيون أو شيعيون، ممارسون متحمسون لما تمليه عليهم معتقداتهم ولا يلاحظ لديهم أى ميل إلى عدم التسامح تجاه الأديان الأخرى. على أن الأفعال التى تدل على الخروج على الدين وحرية الفكر تقابل بالقمع الصارم من جانب السلطات الدينية. وعلاوة على ذلك فإن عدداً من المسلمين ينتمون إلى عدد من الأخويات : المولوية، البكتاشية ، القلندرية، الرفاعية، الاحمدية، لكن ذلك يتوقف غالباً على الانتماء إلى وسط اجتماعى أو مهنى ما. وبوسع غير المسلمين ممارسة شعائر دياناتهم تحت سلطة بطريركيهم (اليونانيين - الارثوذكس، الأرمن) أو حاخاماتهم الكبار الذين يمثلونهم ويتحملون المسئولين عنهم أمام الحكومة العثمانية. ويحيا المسيحيون

اسطنبول في القرن السابع عشر والثامن عشر
المنشآت الدينية الرئيسية ومواقع السكان غير المسلمين



واليهود فى تعاؤد مع المسلمين. ومن المؤكد أن بنية الطوائف تلعب فى ذلك دوراً رئيسياً. وفى مدينة كاستنبول، يعتبر التعايش واقعاً جلياً ، أما التدابير التى تدل على انعدام التسامح أو التظاهرات المناوئة للأقليات فهى استثنائية.

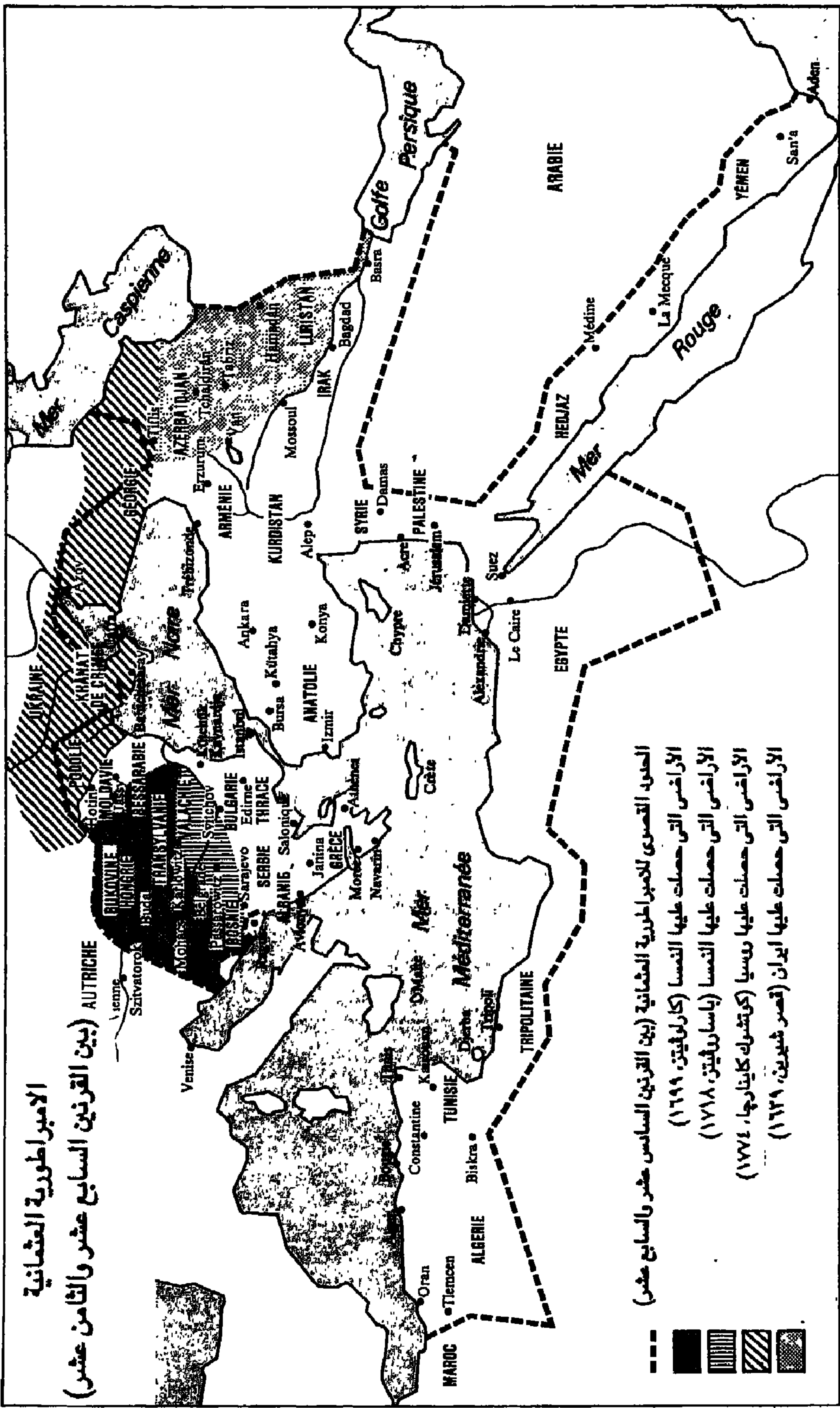
النشاط الفكرى والفنى

يبدو أن عملية التكلس قد طالت أيضاً عالم الفنون وبدرجة اقل ، عالم الآداب. والواقع أن انخفاض موارد السلاطين وحرص كبار الشخصيات على السهر على مصالحهم الخاصة بدلاً من الحرص على السهر على مقتضيات الصالح العام قد قادا إلى تكريس قدر اقل إلى أبعد حد من المال للإنشاءات الضخمة. وهكذا فإننا لا نشهد، فى القرن السابع عشر فى اسطنبول، غير بناء مسجدين كبيرين : على ساحة سباق الخيل، مسجد أحمد الأول (من عام ١٦٠٩ إلى عام ١٦١٦) (المعروف اليوم باسم «المسجد الأزرق» نسبة إلى لون زخارفه الخزفية) والذى يعتبر، فى الواقع، استمراراً مباشراً للمساجد السلطانية المبنية فى القرن السادس عشر، ومسجد بينى والده (الذى بدأ بناؤه فى عام ١٥٩٧، لكنه لم يكتمل إلا فى عام ١٦٦٣) ، فى ايمينونو، والذى يشهد على قدر قليل من التجديد والدراسة. وعلى الرغم من أن هذين المسجدين يتميزان بشكل معمارى جميل وأن زخارفهما الخزفية متقنة بشكل خاص، فإنهما لا يكشفان عن أية أصالة أساسية، والخزفيات التى تزينهما لا تتميز لا بجودة ولا بدقة الصنع التى تتميز بهما خزفيات القرن السادس عشر. ويجرى الاكتفاء باستنساخ النماذج القديمة.

وفى عهد مراد الرابع، نشهد جهداً معيناً فى مجال البناء فى اسطنبول مثلاً، لكن الأمر لا يتعلق إلا بمنشآت ذات ابعاد متواضعة، بل وأحياناً بأسبلة. على أن إنشاء خانات كبيرة أو سرايات للمسافرين من التجار (وزيرخان، ١٦٤٧، بويوك والده خان، ١٦٥٠، السوق المصرية، ١٦٦٠) يشهد على ثقل معين للأنشطة الاقتصادية.

الامبراطورية العثمانية

(بين القرنين السابع عشر والثامن عشر)



الحدود القصوى للامبراطورية العثمانية (بين القرنين السادس عشر والسابع عشر)
 الأراضي التي حصلت عليها النمسا (كارلوفيتز، ١٦٩٩)
 الأراضي التي حصلت عليها النمسا (باساروفيتز، ١٧١٨)
 الأراضي التي حصلت عليها روسيا (كوتشوك كاينارجا، ١٧٧٤)
 الأراضي التي حصلت عليها ايران (قصر شيرين، ١٦٣٩)

وفى مجال الآداب، فإن عصر سليمان القانونى كثيراً ما يجرى اعتباره العصر الذهبى. وصحيح أن غالبية كتاب القرن السابع عشر، بمن فى ذلك كتاب الأخبار، يكتفون باتباع التقاليد السابقة، إلا أنه لابد من ان نلاحظ، أن بعض المؤرخين كانوا أيضاً أصحاب كتابات سياسية، انتقادية أحياناً، تحفل بالكثير من الحجج وذلك بقدر ما أنهم كانوا ينتمون إلى الادارة العثمانية وكان بوسعهم رصد عيوبها. وتلك هى حالة كوتشى بك (مات نحو عام ١٦٥٠)، الذى كان مستشاراً للسلطان مراد الرابع والذى حثه على تشديد قبضته على مقاليد الحكم، كما أنها حالة مصطفى على، وهو صاحب كتاب إرشادات للولاة، حيث يسجل تأملاته فى أسباب انحطاط الممالك، وحالة حاجى خليفة (أو كاتب شلبى، الذى مات فى عام ١٦٥٧) الذى كتب عملياً حول الاصلاحات التى يجب الاضطلاع بها فى الامبراطورية، ونشر بوجه خاص، مما يعد شاهداً على روح الانفتاح، ترجمة تركية للـ **الاطلس الصغير** الذى اعدده ميركاتور وهو نديوس، كما نشر ترجمة لكتاب **تاريخ الفرنجة**؛ كما انها حالة حسين حيدر فن (مات فى عام ١٦٩١)، الموظف بالخزانة، الذى ربما كان على دراية بعدد من اللغات الأجنبية، وكان على علاقة بالتراجمة الأوروبية وكتب اعمالاً حول تنظيم الدولة العثمانية حيث يشير إلى أسباب انحطاط تلك الدولة، خاصة فيما يتعلق بالاحوال المالية، ويقترح علاجات. أما نعيمة (١٦٥٥ - ١٧١٨) فهو صاحب كتاب **الأخبار** (١٥٩١ - ١٦٥٩) الذى يشكل قمة الكتابة التاريخية العثمانية. وإذا كان كتاب **الأخبار** الذى صنّفه لا يتميز بالأصالة فى عرض الوقائع، فإنه يحفل، فى المقابل، بتعليقات على احوال الادارة وعلى الإصلاحات التى يمكن إدخالها. وأخيراً فإن كاتباً يخرج على المؤلف، هو اوليا شلبى (١٦١١ - ١٦٨٣) الذى يحكى، بلغة بسيطة وزاهية، عن الرحلات العديدة التى قام بها داخل وخارج الامبراطورية العثمانية؛ ويتميز وصفه للأماكن التى زارها - بل وللأماكن التى لم يزرها! - بالدقة، ولكنه يتميز أيضاً بسعة الخيال ويعد عملاً رئيسياً، وإن كان يجب التعامل معه بحذر.

إلا أنه لابد من الإشارة الى أن هؤلاء الكتاب لا يتوقفون فى أية لحظة أمام فكرة الامبراطورية وأنهم لا يملكون تصوراً عن هذه الامبراطورية. وهم يقترحون إدخال تحسينات - لا يدور الحديث بعد عن اصلاحات - ولكن دون المساس إلا بعناصر من الجهاز الادارى ، وليس بمفهوم الجهاز، ولا بسلوك الأفراد من حيث كونهم رعايا للامبراطورية. ولا يساعدنا كتاب الأخبار العثمانيون على الوقوف بشكل جيد على الحياة الداخلية للدولة، فهى دولة لا تتعرض (فى كتاباتهم) للتساؤل، حتى وإن كانت لاتبدو جد مثالية كما ينبغى لها أن تكون.

ومن الجهة الغربية، بالمقابل، يتجلى تطور لتصور عن الامبراطورية العثمانية. ومن المؤكد أن هذه الامبراطورية يجرى النظر اليها دائماً على أنها دولة تعتبر قوتها ملحوظة وتحتوى أيضاً الكثير من الأسرار، خاصة فى مجال الدين، لكن عدداً من المراقبين الأكثر ذكاءً، كسفراء فرنسا مثلاً. الأكثر اطلاعاً، ينكبون على دراسات انتقادية أكثر: وينطبق ذلك بشكل خاص على الترجمة، أولئك المسئولين عن الترجمة التحريرية والشفهية لدى السفراء الغربيين الذين يظهرون فى الشطر الثانى للقرن السابع عشر كسفراء فرنسا مثلاً وإذا كانوا على دراية باللغات الشرقية، فإنهم يعدون أكثر قدرة على تناول واقع الأشياء والبشر، ويدخلون فى علاقات مباشرة مع رجال الدولة العثمانية؛ وهم يتميزون منذ البداية بانفتاح متبادل وسوف تترتب على دورهم، المتواضع بعد فى القرن السابع عشر، آثار هامة فى القرن الثامن عشر. وبفضل كتاباتهم، وعلاقاتهم، سوف يتم تكوين فكرة أفضل، فى الغرب، عن هذا العالم العثمانى. لكن هذا العالم هو أيضاً مجال عمل التجار؛ وهو من جميع الجهات - العسكرية والفكرية والاقتصادية - موضع ضغوط متعاضمة من جانب الأوروبيين، الآخذين آنذاك بالتوسع السافر، والذين يشكل هذا العالم بالنسبة لهم ليس فقط موضعاً للفضول، وإنما أيضاً هدفاً لفتح جديد أو ، على الأقل، ابقائه ضمن حدود جغرافية ضيقة أكثر.

عند توقيع معاهدة كارلوفيتز، لا تبدو الامبراطورية العثمانية بعد فى تلك الصورة جد القوية التى كانت تبدو فيها من قبل؛ فالهزائم الأولى التى نزلت بها وهذه المعاهدة غير المؤاتية تعد براهين ضعفها. وفى هذه الدولة التى كان السلطان، القائد الزمنى والروحى، يتمتع فيها حتى ذلك الحين بالاحترام، فإن الانتفاضات العسكرية وثورات القصر فيها تصل الآن إلى حد الهجوم على شخص السلطان. والفكرة التى تتحدث عن السيد الأكبر الحاكم المطلق، ممثل الله على الأرض، الشخصية شبه المقدسة، تخلق المكان شيئاً فشيئاً لمفهوم يتحدث عن أمير دنيوى بشكل أساسى، يمكن لأعماله ان تكون موضع نظر وإدانة. وبالنسبة للأمم الأجنبية، فإن ذلك يدل على تحول ملحوظ يقود ممثلى هذه الأمم إلى الكف عن الانصياع بسهولة شديدة لقرارات السلطان أو لقرارات وزرائه.

على أن التقلبات الحكومية لا تستتبع مع ذلك تغييراً للخط السياسى للعثمانيين. فالإدارة قلما تتأثر تأثراً عميقاً بالعواقب المترتبة على انعدام الاستقرار الحكومى أو على التمردات؛ ولما كانت روتينية، وأسيرة لتقاليدها ولممارساتها، فإنها تحافظ، حيثما تسنى لها التدخل، على الشكلية والركود. وهى تنيخ بكلها على الحياة الاجتماعية بأبقائها للأفراد، المسلمين وغير المسلمين، ضمن إطار سياسى وبشرى محدد بشكل صارم. كما أنها تنيخ بكلها على الحياة الاقتصادية بسيطرتها المحكمة على الطوائف والأسواق، ويمنعها لآى تغيير يمس هياكل الطوائف والتجارة. ورد الفعل على هذه الهيمنة يعبر عن نفسه إما عن طريق التمردات أو عن طريق عمليات اغتصاب السلطة التى يمارسها كبار الموظفين، خاصة فى الولايات.

على أن العثمانيين يمثلون بعد قوة لآبد من أخذها فى الحسبان. وخلال القرن السابع عشر، لآبد من أن يحسب لحسابهم استرداد بغداد والعراق وفتح اليونان والتهديد الذى وصل إلى أسوار فيينا. على أنهم لم يكونوا مع ذلك أقل عرضة

للهزيمة فى مناسبات عدة، وقد ترك إخفاق حصار قينا فى الغرب صدى واسعاً، ربما كان غير متناسب أيضاً مع واقع الأمور؛ إلا أنه قد أسهم فى اختزال أسطورة الجبروت العثمانى وفى مساعدة الأوروبيين على اتخاذ موقف أكثر حزمًا تجاه حكومة اسطنبول.

ويتجلى هذا الموقف فى تطور الوجود الغربى وفى تواجد قواعد تجارية وفى الخطوات الأولى لنفوذ سياسى سوف يلعب بشكل مطرد على الأقليات، خاصة المسيحيين، باسم وحدة روحية معينة. وفى هذا المجال، فإن الفرنسيين، ولكن أيضاً الروس اعتباراً من العقدين الأخيرين للقرن، يحتلون مكانة متعاظمة. وتأخذ فى التحرك بالفعل، عن وعى أو دون وعى، عملية الاختراق الداخلى، وليس بعد عملية تفكيك الدولة العثمانية أو تمزيق الامبراطورية، ولو أنها «تفتح الطريق» أمامهما. وفى تاريخ الدولة العثمانية، فإن هذا القرن السابع عشر يشكل بالفعل مرحلة انتقال بين أوج الامبراطورية وانحدارها. وصحيح أن الامبراطورية بعيدة عن الاندحار وأنها سوف تدوم قرنين آخرين، لكنها لا تتمتع بعد بالزخم وبالدينامية اللذين أسهما فى نجاحاتها، ولن يكون من شأن مقاومة الضغوط الأوروبية إلا أن تصاب بالضعف.

حواشي الفصل السابع

١ - اتفاقات حول شروط تواجد القناصل والتجار.

الفصل الثامن

الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر

الضغط الأوروبى

بقلم : روبير مانترا

بالنسبة للدولة العثمانية، يتميز القرن الثامن عشر بملحين رئيسيين. فمن جهة، تعد المشكلات الخارجية مصدر نزاعات متقطعة مع الدول المجاورة، خاصة روسيا، والنمسا، جرّت على العثمانيين خسائر فى الأراضى وإنحداراً ملحوظاً لـ «صورتهم المميزة»، أكان ذلك فى نظر الغربيين أم فى نظر رعايا الإمبراطورية، وهو انحدار تدل عليه معاهدة كوتشوك - كاينارجا الكارثية. ومن جهة أخرى، يستوعب عدد من الشخصيات العثمانية المستنيرة ضرورة إدخال إصلاحات على أسلوب عمل الأجهزة الرئيسية للدولة، بدءاً بالجيش والبحرية اللذين نزلت بهما هزائم محسوسة ولم يتمكنوا من وقف زحف الروس فى اتجاه البحر الأسود وبدايات تدخلهم باسم السكان الأرثوذكس فى الإمبراطورية. وهذه الأخيرة لا تحصل بعد على دعم، ولو أدبى، من جانب فرنسا وإنجلترا، جد المنشغلتين فى أجزاء أخرى من العالم، ولكن الحريصتين إلى أقصى حد على التدخل كوسيطتين عندما تفرض المفاوضات نفسها. وإذا كانت الولايات الأوروبية موضع أطماع روسية ونمساوية، فإن الولايات العربية، بدلاً من أن تقدم عوناً للحكومة العثمانية، تبتدى فى اللحظة نفسها ميلاً حاد واضح إلى الاستقلال، أكان ذلك فى سوريا أم فى مصر أو فى ولايات شمال أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، تشكو الدولة العثمانية من عبء ضغط اقتصادى أجنبى قوى بشكل مطرد ويحد من إمكانياتها فى الحصول على إيرادات مالية. وفى هذا

المجال أيضاً تعتبر إصلاحات الهياكل ضرورية؛ ولم تكن الأذهان مهيئة كلها بعد لذلك. وإذا كانت أعوام ١٧٧٠ - ١٧٧٤ كارثية، فسوف يترتب عليها بحكم ذلك الواقع تدشين المحاولات الحقيقية لتجديد الأمبراطورية.

المشكلات الخارجية

من صلح كارلوفيتز (١٦٩٩) إلى الاتفاق التركي - الفارسي (١٧٤٦)

مع استعادة السلم، يستشعر عدد من القادة العثمانيين ضرورة إدخال تحولات على أسلوب عمل الدولة بهدف وضع هذه الأخيرة على الطريق السليم، كما يستشعرون ضرورة الوقوف على أحوال العالم الخارجى بهدف تكوين فكرة أفضل عن أسباب النجاح العسكرى للبعض، وأسباب الدينامية الاقتصادية للبعض الآخر. وتبدو الأعوام الأخيرة للقرن السابع عشر قاسية بالنسبة للعثمانيين، وسوف يجتهد عدد ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم كحسين عمجازاده باشا ومحمد رامى باشا وعلى باشا تشورلولو، وفيما بعد إبراهيم باشا داماد، فى تجنب الإمبراطورية خطر التورط فى مغامرات خائبة جديدة، وذلك بالإتجاه إلى إدخال عدد من الإصلاحات الداخلية وبالسعى إلى إبقاء الدولة العثمانية خارج الحروب الدائرة فى أوروبا.

على أن الظروف سوف تجرّها إلى حروب جديدة. وهكذا، فإن شارل الثانى عشر، ملك السويد، المضطر إلى الهرب بعد هزيمته فى پولتافا (يوليو ١٧٠٩) على يد بطرس الأكبر، يجد ملاذاً لدى الأتراك. وسعيًا منه إلى استرداد عرشه، مدعوماً من البولونيين ومن خان القرم ومن الحزب العثمانى الميال إلى الحرب، ينجح فى دفع الأتراك إلى إعلان الحرب على بطرس الأكبر. والحال أن القيصر، متخذاً الخطوة الأولى، يوجه إنذاراً يؤدى، عند رفضه، إلى تفجير الحرب. وإذا تنزل الهزيمة ببطرس الأكبر، فإنه يوقع فى أبريل ١٧١٢ صلحاً يحتفظ بمقتضاه بأوكرانيا، لكنه يضطر إلى التنازل عن الأراضى التى سبق له فتحها. ومعزراً

بالنجاح المحرز، يسعى حزب الحرب فى اسطنبول إلى استئناف القتال ضد الروس. وفى نهاية الأمر، تؤدي معاهدة ادرنه (آندرينوبل، ٢٤ يونيو ١٧١٣) إلى إنهاء الأعمال الحربية، بينما يرجع شارل الثانى عشر إلى بلاده.

لكن انصار الحرب لا يستسلمون. وتحت قيادة الصدر الأعظم على سلحدار باشا، يهجمون هذه المرة على البندقية بهدف استرداد الأراضى التى تحتلها هذه الأخيرة فى بحر إيجه (ديسمبر ١٧١٤). والواقع أنه خلال صيف عام ١٧١٥ تتم إعادة فتح المورة، وفى كريت، تسقط قلعة سودا فى أيدي الأتراك. وبعد ذلك ينقلب هؤلاء الآخرون على النمساويين بهدف إعادة فتح المجر (صيف ١٧١٦)؛ ويتميز رد الفعل النمساوى بحيوية شديدة: الاستيلاء على تيميسوار (أكتوبر ١٧١٦)، ثم على بلجراد (أغسطس ١٧١٧)، بينما يحاول البنادقة بلا طائل إعادة احتلال المورة. ويتجه الصدر الأعظم الجديد إبراهيم باشا نوشيحيلى دامال، إدراكاً منه لحدود الإمكانيات العثمانية، إلى توقيع صلح پاساروفيتز (٢١ يوليو ١٧١٨): فتحصل النمسا على بانات تيميسوار وقلالاشيا الغربية وشمال صربيا مع بلجراد؛ ولا تحصل البندقية على شىء، ولا تلعب بعد منذ ذلك الحين دوراً رئيسياً؛ ويحتفظ العثمانيون بالمورة ويقدمون للنمساويين عين المزايا الاقتصادية المقدمة للدول الغربية الأخرى. ويعتبر النمساويون أكبر المستفيدين من هذا الموقف، وسوف يسود السلم بينهم وبين العثمانيين على مدار الصدارة العظمى لإبراهيم باشا داماد (١٧١٨ - ١٧٣٠).

إلا أنه إذا كان السلم يسود على الحدود الغربية للإمبراطورية، وإذا كان الصدر الأعظم يجتهد فى تحسين العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأوروبية عن طريق الاحتفاظ بعلاقات منتظمة مع سفرائها فى اسطنبول وعن طريق إرسال ممثلين عثمانيين إلى العواصم الرئيسية - فيينا (١٧٢٩ و ١٧٣٠)، باريس (١٧٢٠ - ١٧٢١)، موسكو (١٧٢٢ - ١٧٢٣)، وارسو (١٧٣٠)، فإن الأمر ليس كذلك فى الشرق. والواقع أن إيران الصفوية فريسة لمصاعب داخلية وخارجية جسيمة (غزو

الروس للشمال، وغزو الأفغان للشرق، ثم للوسط، ١٧٢٣ - ١٧٢٤). وسعيًا إلى حماية حدودهم الغربية، يزحف العثمانيون على جيورجيا (الاستيلاء على تفليس وجورج، ١٧٢٣، وعلى يريفان، ١٧٢٤، وعلى تبريز، ١٧٢٥) وعلى إيران الغربية (الاستيلاء على كرمانشاه، ١٧٣٣، وعلى همذان، ١٧٢٤)، بينما يستولى أشرف شاه الأفغانى على السلطة فى إيران. وفى عام ١٧٢٧ يتم عقد الصلح فى همذان، حيث يجرى الاعتراف بالفتوحات العثمانية، إلا أنه سرعان ما يجرى استئناف الأعمال الحربية، بينما فى أصبهان، ينجح الزعيم الأفخر نادر خان فى طرد الأفغان وإعادة الملك الصفوى إلى العرش مؤقتاً، ثم، فى نهاية الأمر، يستولى هو على السلطة (١٧٣٦). ويتم عقد صلح جديد فى سبتمبر ١٧٣٦، يتخلى العثمانيون بمقتضاه عن الأراضى التى فتحوها.

وإذا كان العثمانيون قد وقعوا على هذا الصلح، فذلك لأنهم كانوا مضطرين إلى مواجهة الخطر الروسى من جديد. وبعد عدد من الحوادث المحلية فى روسيا الجنوبية وفى القوقاز، يزحف الروس على القرم ويستولون على آزوف (أبريل ١٧٣٦). ويعلن العثمانيون الحرب، مع سعيهم إلى كسب تدخل الدول الغربية كوسطاء. وفى يناير ١٧٣٧، يتحالف النمساويون مع الروس ويشنون بلا طائل هجمات فى اتجاه البوسنة وبلغاريا، بينما يهاجم العثمانيون بلجراد. وفى نهاية الأمر، يتم توقيع الصلح أمام هذه المدينة، بفضل توسط سفير فرنسا (سبتمبر ١٧٣٩): فيرد النمساويون ما كانوا قد حصلوا عليه فى پاساروفيتز، ويجرى احترام الوضع القائم مع روسيا التى تتخلى عن إبقاء أى أسطول حربى أو تجارى فى البحر الأسود. وهكذا يكرس صلح بلجراد صلاح حال الإمبراطورية العثمانية من الناحيتين العسكرية والديبلوماسية وتوقف الأعمال الحربية مع الروس حتى عام ١٧٦٨ ومع النمساويين حتى عام ١٧٨٨.

وتتفجر مرحلة جديد للحرب مع إيران بسبب نادر شاه، لأسباب دينية (رفض «المدرسة الخامسة من مدارس الفقه الإسلامى») وسياسية (بعد نجاحه فى الهند

وفي أفغانستان، يتطلع نادر شاه إلى السيطرة على الشرق الأوسط). والحال أن الحرب، المعلنة في عام ١٧٤٣، تشهد تناوب الخصمين في إحراز الانتصارات ومكابدة الهزائم في جيورجيا وفي الأناضول الشرقية وفي كردستان وفي العراق. ويعتبر الصلح الموقع في سبتمبر ١٧٤٦ استثنافاً لمعاهدة قصر - شيرين الموقعة في مايو ١٦٣٩.

الحرب الروسية التركية؛ معاهدة كوتشوك كاينارجا (١٧٦٨ - ١٧٧٤)

تميزت نهاية عهد محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) وعهد عثمان الثالث (١٧٥٤ - ١٧٥٧) وبدايات عهد مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤) بفترة سلم مديدة، من عام ١٧٤٦ إلى عام ١٧٦٨، وهو واقع فائق الأهمية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية. كما تتطابق تلك الفترة مع الفترة التي كانت الدول الغربية نفسها مفخرطة خلالها في النزاع فيما بينها (حرب خلافة النمسا، ١٧٤٠ - ١٧٤٨، حرب السنوات السبع، ١٧٥٦ - ١٧٦٣) ومن ثم فإن اهتمامها لم يكن منصباً على الإمبراطورية العثمانية. والحال أن القادة العثمانيين، خاصة السلطان مصطفى الثالث والصدر الأعظم راغب باشا كوجا (١٧٥٧ - ١٧٦٣)، يستفيدون من ذلك للاتجاه إلى إدخال إصلاحات داخلية، وبالنظر إلى التهديد المتعاظم الذي تمثله روسيا، إلى إدخال تحسينات على الجيش.

وإذا كان راغب باشا وخلفاؤه المباشرون يعدون أنصاراً للسلم، إدراكاً منهم للضعف العثماني النسبي، فإن ذلك لا ينطبق على حمزة باشا سلحدار ماهز الذي، إذ يطلب إليه البولونيون العون خلال نزاعهم مع الروس، وإذ يشعر بالقلق تجاه مرامي هؤلاء الأخيرين بشأن القرم، يوجه إلى كاترين الثانية إنذاراً يطالب بانسحاب الروس من بولندا (أكتوبر ١٧٦٨)، وهو إنذار يقابل بالرفض بطبيعة الحال. وينخرط الجيش العثماني في حملة دون أن يكون على استعداد جيد لها

ودون أن يكون مسلحاً تسليحاً كاملاً ودون أن يتمتع بدعم حازم من جانب أهل القرم (مارس ١٧٦٩). أما الروس، خلافاً لذلك، فقد أعدوا خططهم الحربية بشكل مدروس: وفي أبريل ١٧٦٩، يشنون الهجوم على جميع الجبهات، من بودوليا إلى جيورجيا، ثم، فى أواخر عام ١٧٦٩ يستولون على حصن هوتين ويحتلون مولداقيا. وفى العام التالى، يجيىء الدور على فالاشيا وبوچاك. ويرفض العثمانيون عرضاً بالصلح تقدم به الروس.

والحال أن النجاحات الأولى التى أحرزتها كاترين الثانية تدفع هذه الأخيرة إلى التفكير فى مد للنفوذ - وللتوسع - الروسى فى اتجاه البلدان الأرثوذكسية فى جنوب البلقان، خاصة فى اليونان القارية وفى المورة. ويتولى عملاؤها تشجيع السكان المحليين على التمرد ضد الأتراك، وهو تمرد يتوجب دعمه من جانب الأسطول الروسى. ولما كانت كاترين الثانية لا تملك أسطولاً فى البحر الأسود، فإن أسطول البلطيق هو الذى يجرى تحريكه عندئذ (يوليو ١٧٦٩). وتحت قيادة الأميرال اليكسيس اورلوف، يتجه هذا الأسطول إلى البحر المتوسط، وبعد توقف فى ليفورنو، يصل قبالة كورون، ثم يحاصر مودون. لكن عاصفة عنيفة تقلب خطط الروس، الذين يتركون متمردي المورة لقدرهم: إذ يتمكن الأتراك من سحقهم (أبريل - مايو ١٧٧٠) وسوف يكون لهم بغضاً لا يزول. وعندما يصل الأسطول العثمانى للرسو فى ميناء تشيشم، غير البعيد عن جزيرة شيو، ينجح الروس هناك فى تدميره (٧ يوليو ١٧٧٠). ومنذ ذلك الحين يصبح بوسع هؤلاء الأخيرين التصرف دون معارضة فى بحر إيجه وفى شرقى البحر المتوسط، حتى سوريا ومصر، حيث يساندون انتفاضة المتمردين المماليك (١٧٧١ - ١٧٧٢). إلا أنه لا يتم إنجاز شىء حاسم، بالرغم من تعيين حاكم روسى فى [جزر] الإسپوراديز. ويظل الوضع ملتبساً حتى توقيع معاهدة كوتشوك - كاينارچا، والتى يرجع الأسطول الروسى فى أثرها إلى البلطيق.

وإذا كان ظهور هذا الأسطول فى شرقى البحر المتوسط قد أثار دهشة عظيمة، فإن أداء قوات كاترين الثانية مع ذلك فى القرم وفى الإمارات الدانوبية هو الأكثر إيجابية. فالواقع أن الروس، استغلالاً منهم للتنافسات بين أمراء القرم، ينجحون فى احتلال القرم وقلالاشيا ودوبروجا وروستشوك. وغير أن محادثات الصلح، التى بدأت فى أغسطس ١٧٧٢، تنتهى إلى الفشل من جراء عدد من المطالب الروسية التى اعتبرها العثمانيون زائدة عن الحد. ويجرى استئناف الحرب، حيث تميل لصالح الروس الذين يعبرون الدانوب ويتغلغلون فى بلغاريا. ويتم بوجه عام قبول شروط الصلح التى عرضها الروس من جانب السلطان الجديد، عبد الحميد الأول، الذى ارتقى العرش فى يناير ١٧٧٤، لكنها تصطدم بتشبث السلطان برغبته فى الاحتفاظ بالسيادة على القرم. وعندئذ تشن كاترين الثانية هجوماً جديداً فى بلغاريا. وإذ تلحق الهزيمة بالسلطان فى كوزلوچا، فإنه يطلب الصلح، الذى يتم توقيعه فى ٢١ يوليو ١٧٧٤ فى كوتشوك - كاينارچا.

والحال أن هذه المعاهدة، وهى المعاهدة غير المؤقتة بشكل يتجاوز جميع المعاهدات التى وقعها العثمانيون حتى ذلك الحين، تؤدى إلى تكريس المكانة التى يحتلها الروس فى الشؤون الدولية ونجاح توسعهم. فالواقع أنهم، برغم تخليهم عن مولداقيا وقلالاشيا وبيساريبيا، يحصلون على أزوف والأراضى الواقعة بين الدنيبر والبيج ومنطقتى كوبان وتيريك؛ ويجرى الاعتراف باستقلال القرم. وعلاوة على ذلك، فإن الروس يصبح بوسعهم إيجاد سفير دائم لهم فى اسطنبول وبناء كنيسة مع حق حماية الأرثوذكس فى العاصمة، وهو حق سرعان ما سوف يوسع الروس مجاله ليشمل أرثوذكس روميليا، ثم أرثوذكس الإمبراطورية كلها. كما يحصلون لسفنهم التجارية على حق الملاحة فى البحر الأسود وفى البحر المتوسط. ومن جهة أخرى يمنح العثمانيون حريات سياسية للرومانيين ويحصل النمساويون على بوكوفينا.

وعلى الرغم من أن شروط المعاهدة تعتبر قاسية، فإن العثمانيين قد نجحوا في تفادي ما هو أسوأ بالنظر إلى مسألة بولندا التي تهم الروس مباشرة. لكن ذلك لا يقلل من واقع أن هيبة الإمبراطورية تنحدر بشكل مطرد وأنها تصبح بالنسبة لجيرانها فريسة مغرية. ويساعد على ذلك ضعفها الداخلي وضمور جيشها وتزعزع استقرار بعض الولايات، كما يساعد عليه التوسع السياسي والاقتصادي والإقليمي للدول الأوروبية العظمى: فبعضها، الأكثر انشغالاً بمصائر مستعمراتها النائية، يكتفى بالحفاظ على مواقعها الدبلوماسية والتجارية، وبعضها الآخر (فرنسا بوجه خاص) يسعى إلى أن يجد في البحر المتوسط تعويضاً عن اخفاقاته فيما وراء البحار. أما النمسا وروسيا خاصة، اللتان لا تستهدفان غير أوروبا الوسطى والبلقانية والدانوبية، فإنهما تحافظان على ممارسة ضغط متواصل على الإمبراطورية العثمانية، مع احتراس إحداها من الأخرى.

وبدون أن تكون معزولة بالكامل وواقعة تحت رحمة جيرانها الخطرين، فإن الإمبراطورية التركية يتسنى لها، في تلك اللحظة، الاعتماد على تحالفات أو مؤازرات خارجية. وحتى تتمكن من مواجهة الضغوط المتعددة والمتنوعة التي يمارسها خصومها، يصبح من الضروري لها تجديد الهياكل الأساسية للدولة.

أحمد الثالث: محاولات التجديد (١٧٠٣ - ١٧٣٠)

شهدت الفترة الممتدة من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٧٤ ميلاد ذهنية جديدة في الإمبراطورية العثمانية بين صفوف بعض الأوساط الحاكمة تدفعها، من ناحية، إلى الانفتاح على البلدان الأوروبية، ومن ناحية أخرى، إلى تدشين إصلاحات، إن لم تكن للهياكل، فعلى الأقل لأسلوب عمل المؤسسات. لكن هذه الإصلاحات تقابل بمعارضة نشيطة من جانب العناصر المحافظة، الخائفة في آن واحد من فقدان امتيازاتها ومن تطور جد موسوم بالأفكار وبالتقنيات الأوروبية، وذلك بحيث أننا نرصد تناوباً للمصلحين والمحافظين في السلطة بينما نجد أن الأعيان (الوجهاء:

ملاك الأرض وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، بل والدينيين) يحتلون في الإمبراطورية مكانة متعاظمة باطراد على حساب الطبقات الاجتماعية الأفقر، خاصة الفلاحين. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف السلطة المركزية، جداً الواضح أحياناً، يشجع بعض العناصر في الولايات، خاصة في البلدان العربية، على السعى إلى كسب درجة من الاستقلال يضطر السلاطين في أغلب الأحوال إلى قبولها من الناحية العملية، وإن لم يكن عن اقتناع. على أن فكرة دولة إتحادية، يقودها سلطان معترف به بوصفه عاهل جميع الرعايا، لا تتعرض للتساؤل، حتى في أصعب اللحظات، الناشئة على حد سواء عن النزاعات مع الدول المختلفة وعن حركات التمرد والانتفاضات التي نشبت آنذاك.

حسين باشا عمچازاده وخلفاؤه المباشر **(١٦٩٩ - ١٧١٨): الانفتاح والاستمرارية**

كان حسين باشا عمچازاده، الصدر الأعظم في لحظة معاهدة كارلوفيتز، والذي ينحدر من آل كوبرولو، قد أدرك أن الدولة العثمانية قد تخلفت كثيراً بالقياس إلى الدول الأوروبية وأن أسلوب عملها يجب إصلاحه وتجديده. وسعياً إلى استعادة الثقة في الحكومة، خلافاً لعدد من أسلافه، يتجه حسين باشا إلى تخفيض الضرائب على منتجات مختلفة، (الزيت، الصابون، البن، التبغ)، ويمنح إعفاءات من الضرائب للفلاحين الذين يعودون إلى أراضيهم وللتجار الذين يلتزمون باستئناف أنشطتهم، ويشجع توطين واستقرار البدو الرحل في مختلف أقاليم الأناضول الشرقية وفي قبرص. ويجري التعويض عن انخفاض العائد من الرسوم والضرائب عن طريق تخفيض محسوس للقابي قوللو، الذين ينتقل عددهم الإجمالي من ٨٣٧٠٠ في ١٦٩٠ - ١٦٩١ إلى ٥٩١٠٠ في عام ١٧٠١، بينما ينتقل عدد الإنكشارية من ٧٠٠٠٠ إلى ٣٤٠٠٠؛ وتجرى مراقبة سجلات تعداد التيمارات مراقبة صارمة وتتم تنحية عدد معين من السباهيين عن وظائفهم. والحال أن هذه

التدابير تؤدي إلى إصلاح للأحوال المالية، بل انها تسمح باستعادة لقيمة العملة العثمانية: فسكين البندقية لا يساوي بعدُ غير ٣١٥ أسبرة بدلاً من ٤٠٠. وفي تزامن مع ذلك، فإن الأميرال الأكبر حسين باشا ميزامورتو، الذي بقى فى منصبه ست سنوات، من عام ١٦٩٥ إلى عام ١٧٠١، يتولى تجديد البحرية العثمانية. إلا أنه عندما يضطلع حسين باشا عمجازه باستعادة النظام فى الخدمات الداخلية للحكومة والقصر، محاولاً تعيين موظفين أكفاء ومؤهلين فيها، فإنه يصطدم بالأشخاص المهيمنين الذين يتزعمهم شيخ الإسلام فيض الله أفندي الذى يعرقل إجراءات الصدر الأعظم ويسكن أقاربه وأصدقاءه فى المناصب الرئيسية للأنشطة القضائية - الدينية. وهكذا فإن حسين باشا، الذى يجد نفسه معزولاً وضحية لخيبة الأمل والمرض، يتنحى عن وظائفه (سبتمبر ١٧٠٢)، ويموت بعد وقت قصير من ذلك.

ويسمح تقاعد حسين باشا لفيض الله أفندي بالهيمنة على المسرح السياسى، وذلك بقدر ما أن السلطان مصطفى الثانى يقضى معظم وقته فى قصره فى ادرنه ولا يهتم بشئون الدولة. ويتوصل فيض الله إلى تعيين صدر أعظم جديد، هو مصطفى باشا دالتابان- الذى لا يبقى فى منصبه غير أربعة شهور - ثم محمد رامى باشا، رئيس الكتاب السابق، وثيق الارتباط بالأوساط الأوروبية فى العاصمة، ولكن الذى لا يحوز سلطة كبيرة. ويتراجع فيض الله عن جانب من قرارات حسين باشا عجمازاده، وهو ما يجر إلى اختلال إدارى ومالى جديد، بينما يجتهد حائزو التيمارات فى تحويل هذه الأخيرة إلى ملكيات شخصية (ملكانه). ويؤدى مشروع لشن حملة فى جيورجيا إلى استثارة تمرد الإنكشارية (يوليو ١٧٠٣)، وعلى الرغم من التنازلات التى يقدمها شيخ الإسلام، فإن الإنكشارية يصبحون سادة لاسطنبول. وفى نهاية الأمر يقوم السلطان بعزل فيض الله أفندي هو وأقاربه (يجرى إعدامهم بعد وقت قصير من ذلك)، ويتقاعد محمد رامى باشا (يوليو ١٧٠٣). والحال أن السلطان، بعد أن حاول دون طائل تهدئة الموقف، يقرر

التنازل عن العرش لحساب أخيه وأحمد الثالث (٢٢ أغسطس ١٧٠٣). وبعد اتفاق فاشل مع المتمردين، ينقض هذا الأخير عليهم فور وصوله إلى اسطنبول: فيجرب أسر زعيمهم وإعدامه (أكتوبر ١٧٠٣)، بينما يجرى تعيين حسن باشا مورالي داماد في منصب الصدر الأعظم.

والواقع أن السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) رجل مثقف، ومن المؤكد أنه يتوق إلى الحكم في مناخ يسوده السلم حتى يتسنى له إشباع غرامه بالنساء وبالطيور وبالزهور، خاصة الزنابق التي كان مغرماً بها إلى أبعد حد بحيث أن عهده قد لقب بـ «عهد الزنابق» (لاله دوري). وإذا كان المعينون في منصب الصدر الأعظم خلال العامين الأولين (حتى عام ١٧٠٦) لا يبقون طويلاً في المنصب (نحو شهرين ثم عشرة أشهر ثم شهرين، بحسب ترتيب ولاية كل منهم)، فإن الاستقرار وخاصة الإستمرارية يصبحان فيما بعد هي القاعدة: فالواقع أن محمد باشا بلطجي قد شغل منصب الصدر الأعظم لمدة سنة وأربعة شهور، ثم شغله على تشورلولو باشا لمدة أربع سنوات وشهر، وشغله إبراهيم باشا سلحدار داماد لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر، وشغله حاجي خليل باشا لمدة سنة، أما إبراهيم باشا نوشيحييرلي داماد، بشكل خاص، فقد شغله لمدة اثني عشرة سنة وأربعة أشهر (١٧١٨ - ١٧٣٠). ومن الجدير بالملاحظة أن شيوخ اسلام واحد (عبد الله افندي ينيشيجيرلي) يبقى في منصبه على مدار هذه الفترة الممتدة من عام ١٧١٨ إلى عام ١٧٣٠. ويلاحظ الاستقرار نفسه بالنسبة للأميرال الأكبر (قاپودان - إي دريا) والمسئول عن الشؤون المالية (باش - دفتر دار) ورئيس أمانة الحكومة (رئيس الكتاب). وهذه الاستمرارية وهذا الاستقرار الحكوميان يتزامنان مع نهايات الحرب ضد البندقية والنمسا وتوقيع معاهدة پاساروفيتز (يوليو ١٧١٨).

صدارة داماد إبراهيم باشا الأعظم (١٧١٨ - ١٧٣٠)

تسمح رغبة السلطان وخاصة الصدر الأعظم إبراهيم باشا داماد في السلم بإبقاء الدولة العثمانية خارج النزاعات الأوروبية (وإن لم يكن خارج نزاعات الشرق

الأدنى الإيراني)، ومن ثم، بعدم زيادة عدد الإنكشارية والجنود الآخرين، وبالاتجاه إلى استعادة النظام في مجال الشئون المالية.

لكن ما ميز صدارة إبراهيم باشا العظمى هو الاهتمام الذي أولاه للعلاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية. فإصراراً منه على فهم أسباب تقدم هذه الأخيرة وعلى الاطلاع على أساليب حياتها، وإنجازاتها التقنية، وخاصة إصراره على تأكيد أن الدولة العثمانية ترمى إلى الحفاظ معها على علاقات سلمية، لا يكثف إبراهيم باشا فحسب الاتصالات مع ممثلي الدول الأجنبية في اسطنبول، وإنما يوفد أيضاً مراقبين عثمانيين، علاوة على السفراء، إلى العواصم الأوروبية الرئيسية: إلى فيينا (١٧١٩ - ١٧٣٠)، وإلى باريس (١٧٢٠ - ١٧٢١) وإلى موسكو (١٧٢٢ - ١٧٢٣) وإلى بولندا (١٧٣٠). والحال أن المبعوث العثماني إلى باريس، محمد افندي، الذي ترك تقريراً مثيراً عن رحلته إلى فرنسا، قد أثار حماسه إلى أقصى حد ما شاهده في ذلك البلد؛ ولدى عودته إلى اسطنبول، يصبح داعية الثقافة والمدنية والتقنيات الفرنسية، إلى درجة أن الصدر الأعظم، الشديد التأثير بما سمع، يدفع أوساط البلاط والحكومة إلى تبني أسلوب حياة جديداً، يرمز إليه تشييد القصور (كقصر سعد آباد، على القرن الذهبي)، والياليات (الدور المقامة على ضفاف البسفور)، وإنشاء الحدائق، كحدائق مياه أوروبا العذبة، في قلب القرن الذهبي، وتنظيم الأعياد والأفراح.

ويتبنى السلطان أحمد الثالث عن طيب خاطر هذه الحالة الذهنية. ويدعو إلى اسطنبول عدداً من الفنانين الأجانب، وينظم الكثير من أشكال اللهو المكلفة. ويدعوة منه، ينخرط أفراد الأوساط الحاكمة في أسلوب الحياة السار والمكلف هذا، والذي يشهد، أياً كان الأمر، على تغير عميق في الأذهان. والحال أن هذا التغير، المشروط بتوافر إمكانيات مالية تسمح باتباع مثال قادم من الخارج، إنما يفسر البروز الواضح باطراد لفئة اجتماعية منبثقة من صفوف الأوساط الحاكمة المتمتعة بدخول مرتفعة وكبار الوسطاء أو التجار الذين يحتفظون بصلات مباشرة مع

التجار الأجانب ويشاركون فى التجارة الدولية، وملاك الأرض المنبثقين عن التيماريين أو الموظفين المحليين. وإذا كان الجو يدفع إلى الاستمتاع وإلى اللهو، كما أنشد ذلك أكبر شاعر آنذاك، نديم، ومعه منشدون آخرون يشهدون على تجديد فكرى، فإنه يدفع أيضاً إلى الرغبة فى تمييز عصره، عن طريق شاهد أبدى، ونرى عندئذ تشييد المساجد والمدارس والأسبلة والمنشآت العامة أو الخاصة التى لا تصل عموماً إلى أبعاد ضخمة وإن كانت تشير إلى تطور معين، ليس لفن العمارة وإنما لفن الزخرفة.

وقد أدرك القادة العثمانيون أن الإمبراطورية لم تعد الدولة السائدة فى أوروبا وفى المشرق، وأن تفوقها قد تعرض لإصابات، وأن تطوراً يحدث فى العالم الغربى لم يتسن للأتراك رصده أو أخذه فى الحسبان، والانتكاسات العسكرية، والوساطات الإنجليزية أو الهولندية أو الفرنسية توضح لهم أنه لم يعد بوسعهم فرض قانونهم، وأنهم لم يعودوا السادة الوحيدين فى المجال السياسى والاقتصادى الذى كانوا يهيمنون عليه حتى ذلك الحين. والغربيون يضربون لهم المثل من خلال اجتهادهم فى تكوين فكرة أفضل عن ثقافة وحضارة العالم الإسلامى، العربى أو التركى أو الفارسى؛ فتقارير السفراء وملاحظات تراجمة السفراء تنقل للغرب تصوراً أكثر واقعية، أقل عمومية، عن العالم الشرقى. ويجرى نسج علاقات، فى اسطنبول وكذلك فى الثغور الأساسية للإمبراطورية، أزمير، بيروت، الإسكندرية.

وتتولد عن ذلك، لدى بعض العثمانيين، رغبة فى تكوين فكرة أفضل عن العالم الغربى. ويتجه السفراء إلى العواصم الكبرى، وهم سفراء تصدر عنهم ملاحظات، ومعلومات، وتأملات، وعند الضرورة، تجديدات. وأحد أبرز هذه التجديدات هو إنشاء مطبعة عربية الحروف فى اسطنبول (١٧٢٧)، بمبادرة من سعيد محمد أفندى، ابن المبعوث العثمانى فى باريس، محمد أفندى، الذى تأثر بالغ التأثير بالمطابع الفرنسية؛ ولدى عودته إلى اسطنبول وجد فى شخص إبراهيم منفرداً،

التجار الأجانب ويشاركون فى التجارة الدولية، وملاك الأرض المنبثقين عن التيماريين أو الموظفين المحليين. وإذا كان الجو يدفع إلى الاستمتاع وإلى اللهو، كما أنشد ذلك أكبر شاعر آنذاك، نديم، ومعه منشدون آخرون يشهدون على تجديد فكرى، فإنه يدفع أيضاً إلى الرغبة فى تمييز عصره، عن طريق شاهد أبدي، وفرى عندئذ تشييد المساجد والمدارس والأسبلة والمنشآت العامة أو الخاصة التى لا تصل عموماً إلى أبعاد ضخمة وإن كانت تشير إلى تطور معين، ليس لفن العمارة وإنما لفن الزخرفة.

وقد أدرك القادة العثمانيون أن الإمبراطورية لم تعد الدولة السائدة فى أوروبا وفى المشرق، وأن تفوقها قد تعرض لإصابات، وأن تطوراً يحدث فى العالم الغربى لم يتسن للأتراك رصده أو أخذه فى الحسبان. والانتكاسات العسكرية، والوساطات الإنجليزية أو الهولندية أو الفرنسية توضح لهم أنه لم يعد بوسعهم فرض قانونهم، وأنهم لم يعودوا السادة الوحيدين فى المجال السياسى والاقتصادى الذى كانوا يهيمنون عليه حتى ذلك الحين. والغربيون يضربون لهم المثل من خلال اجتهادهم فى تكوين فكرة أفضل عن ثقافة وحضارة العالم الإسلامى، العربى أو التركى أو الفارسى؛ فتقارير السفراء وملاحظات تراجمة السفراء تنقل للغرب تصوراً أكثر واقعية، أقل عمومية، عن العالم الشرقى. ويجرى نسج علاقات، فى اسطنبول وكذلك فى الثغور الأساسية للإمبراطورية، أزمير، بيروت، الإسكندرية.

وتتولد عن ذلك، لدى بعض العثمانيين، رغبة فى تكوين فكرة أفضل عن العالم الغربى. ويتجه السفراء إلى العواصم الكبرى، وهم سفراء تصدر عنهم ملاحظات، ومعلومات، وتأملات، وعند الضرورة، تجديدات. وأحد أبرز هذه التجديدات هو إنشاء مطبعة عربية الحروف فى اسطنبول (١٧٢٧)، بمبادرة من سعيد محمد أفندى، ابن المبعوث العثمانى فى باريس، محمد أفندى، الذى تأثر بالغ التأثير بالمطابع الفرنسية؛ ولدى عودته إلى اسطنبول وجد فى شخص ابراهيم متفرقه،

وهو من أصل مجرى إلا أنه صار عثمانياً ومسلماً، الإخصائي القادر على تشغيل هذه المطبعة. وعلاوة على المؤلفات التركية أو العربية أو الفارسية، سوف يجرى أيضاً نشر ترجمات لكتب فرنسية وإنجليزية، خاصة كتب التاريخ والجغرافيا والعلوم. وقد أصدرت المطبعة عشرين مجلداً حتى عام ١٧٤٥، تاريخ موت إبراهيم متفرقة، ويستثمر العلماء المحافظون موته لوقف عمل المطبعة، الذي لن يجرى استئنافه إلا بعد ذلك بعدة عقود. وهكذا يبدأ انفتاح معين على العالم الخارجى سوف يزداد كثافة فيما بعد من خلال استدعاء فنيين أجانب، فرنسيين أولاً، للعمل فى المجال العسكرى، خاصة فى مجال المدفعية.

والحال أن النفقات التى استتبعتها أبهة عهد أحمد الثالث كانت بوجه عام محدودة ومكفولة عن طريق سيطرة جادة على الرسوم والضرائب ومختلف إيرادات الدولة. ومن هذه الزاوية، كان إبراهيم باشا داماد إدارياً جيداً ويمكن اعتباره واحداً من أفضل الرجال العثمانيين الذين شغلوا منصب الصدر الأعظم.

نهر دياترونا خليل (١٧٣٠)؛ الوضع فى الولايات

إن ما تسبب فى ضياع إبراهيم باشا والسلطان هو «الحرب الإيرانية». فهذه الأخيرة يجرى استئنافها فى يوليو ١٧٣٠ اثر استعادة الشاه تاه طهماسب الثانى لأرض محتلة من جانب العثمانيين. وعندئذ يجهز الصدر الأعظم حملة على إيران، لكنه يصطدم بتمرد للإنكشارية يقوده أحدهم، هو دياترونا خليل الذى يستفيد من جبن رؤسائه ومن دعم عدد من العلماء وخصوم الصدر الأعظم فيغدو سيداً للعاصمة، ثم يطلب تسليم الصدر الأعظم وعدد من كبار الشخصيات الأخرى إليه. وسعيًا إلى إنقاذ نفسه، ينحى السلطان إبراهيم باشا داماد ويأمر بإعدامه (٢٩ سبتمبر ١٧٣٠). إلا أنه يضطر بعد ذلك بوقت قصير إلى التنازل عن العرش وعندئذ تجرى المناداة بأحد أبناء مصطفى الثانى سلطاناً: ذلك هو محمود الأول

(أول أكتوبر ١٧٣٠). وينشر پاترونا خليل وأعوانه الرعب فى اسطنبول، ويدمرون القصور والدور والحدائق التى كانت قد أقيمت قبل ذلك بوقت قصير على ضفاف القرن الذهبى، وينصبون عدداً من أصدقائهم فى بعض المناصب الهامة فى الدولة؛ وينتهى السلطان إلى الرد على ذلك: فعن طريق خدعة يجرى أسر پاترونا خليل وحلفائه وإعدامهم خنقاً (نوفمبر ١٧٣٠). ويتم بسرعة إخماد محاولة لاستئناف التمرد (يناير - مارس ١٧٣١). وتشير مفاجأة الانفجار ونجاح تمرد پاترونا خليل إلى أن وضع الدولة العثمانية، بالرغم من المظاهر الخارجية الرائعة، بعيد عن أن يكون مستقراً وأمناً.

ويجرى تقديم برهان اضافى على ذلك من خلال الأحداث التى تدور فى الولايات العربية التى، إن لم تكن السيادة العثمانية عليها مهددة بالكامل فإنها، على الأقل، مختزلة بشكل محسوس. وهكذا ففى دمشق تصبح عائلة العظم مهيمنة اعتباراً من عام ١٧٢٥ ويضطر الولاة العثمانيون إلى التوصل إلى وفاق معها. وفى اتجاه جنوبى أكثر، فى الجليل الأعلى والأدنى، تتجع عائلة الزيدانى بقيادة رئيسها ضاهر العمر، فى فرض سلطتها من عام ١٧١٠ إلى عام ١٧٧٥، أكان ذلك على الولاة أم على الشيوخ المحليين: وكان ضاهر، الذى أعدم فى نهاية الأمر فى عام ١٧٧٥، مدافعاً عن درجة من الاستقلال لبلاده عن الحكومة المركزية العثمانية، وهى رغبة تعبر عن نفسها فى الشطر الثانى للقرن فى مصر وكذلك فى الأقليم نفسه من خلال أحمد باشا الجزار.

وفى المغرب، بشكل شبه متزامن، تؤدى انتفاضات فى تونس وطرابلس الغرب إلى الاستيلاء على السلطة من جانب عسكريين من أصل تركى، سوف يسعون إلى إنشاء سلطات محلية تتحول فيما بعد إلى سلالات حاكمة. ففى تونس، يستولى ابراهيم شريف، أغا السباهيين، على السلطة، إلا أنه يحل محله بعد ذلك بثلاث سنوات أغا آخر للسباهيين، هو حسين بن على، الذى يصبح بايا لتونس ويحصل من اسطنبول على لقب الباشا مع رتبة البيليريك (الوالى). وفى طرابلس الغرب،

التي ساءت الفوضى المتواصلة، فإن السكان الأصليين الساخطين ينصبون على رأس الأوجاق ضابطاً من سلاح الفرسان، هو أحمد الكرمنلي - وهو سليل قرصان تركي - الذي يجرى، بدعم من الديوان، إعلانه داياً وباشاً (يوليو ١٧١١)؛ وفي عام ١٧١٣ تمنحه الحكومة العثمانية لقب بيليريك. وفي عام ١٧١١ أيضاً، يتمكن على تشاوش، داي الجزائر، من طرد الباشا المرسل من جانب السلطان، ثم ينجح في كسب اعتراف العاهل العثماني به هو نفسه باشا. لكن دايات الجزائر سوف يستمر انتخابهم من جانب ديوان ضباط الأوجاق. على أنه إذا كانت سلطات محلية تتشكل بهذا الشكل، بما يشكل نوعاً من نظام حكم محلي داخلي، فإن أياً من الأوجاقات الثلاثة لا يفكر في الانفصال الكامل ويتم اعتبارها جميعاً وتعتبر نفسها جميعاً ولايات عثمانية. ولا يجرى السعي لا من جهة ولا من أخرى إلى تبديل كامل لوضع يسمح للأوجاق بامتلاك حماية أرقى ويسمح للسلطان بالاحتفاظ بسيادته على مجمل الإمبراطورية.

الدولة العثمانية في مستهل القرن الثامن عشر: استمرارية أم تحول؟

بالنظر إلى التطور الذي يتجلى خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر، يمكننا التساؤل عما تمثله الدولة العثمانية بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية أو الإثنية التي تشكل رعايا لها. لقد لاحظنا بالفعل أن عدداً من كتاب الأخبار - النادرين - في القرن السابق قد شددوا على بعض النقائص، بعض مثالب الإدارة العثمانية، بل إنهم، كنعميمه، قد طرحوا إمكانية إدخال إصلاحات. وتظهر هذه الحالة الذهنية بين القادة المستنيرين، المتصلين بممثلي الدول الغربية المتواجدين في اسطنبول، وذلك إما على نحو مباشر، أو من خلال كبار تراجمة القصر، كالكسندر مافروكورداتو، (الذي استكمل هو نفسه جانباً من دراساته في إيطاليا)، أو شخصيات «مشرقية» كديميتري كانتيمير، المولداقي والفرنسي، الذي

كان فى آن واحد على صلات جد وثيقة بالسفراء الغربيين وصديقا لرئيس الكتاب
ثم للصدر الأعظم محمد رامى باشا.

وهذه الاتصالات تقود إلى التأمل والفضول، إلى رغبة فى الإطلاع والمعرفة
كتلك التى يبيدها داماد إبراهيم باشا. وبالنسبة له ولأولئك الذين يشاركونه أفكاره،
فإن من الضرورى تحسين نظام الحكم العثمانى، وليس تغييره؛ والتحسين يعنى
إستعادة سلطة الحكومة، وتطبيق واحترام الأحكام، وإصلاح الأجهزة الإدارية،
ومكافحة اساءات استخدام السلطة. والمقصد جدير بالثناء، إلا أنه لا بد من
إعلانه، ومن ظهوره على المسرح كواقع فعلى. لكن العادات السيئة، لسوء الحظ،
جد متأصلة بالفعل، وكثيرون من الأشخاص يجدون فائدة فى إستخدام النظام
لحسابهم هم أنفسهم وليس لصالح الدولة؛ وتترتب على المصاعب العسكرية زيادة
لررسوم وللمختلف الضرائب التى تتيح بكلكلها أساساً على أولئك الذين لا يملكون
أية وسيلة للتخلص منها، غير التمرد أو الهرب. إلا أنه لا توجد هناك حركة معممة،
منظمة، ذات اتساع يتيح لها تعريض الدولة للخطر. فما يحدث هو أساساً تمردات
محلية يسعى بعض القادة المحليين فى نهاية الأمر إلى استخدامها لحسابهم، ولكن
دون السير إلى حد الإطاحة بنظام سياسى يبدو لهم آنذاك مفيداً.

وفى الولايات العربية، فإن الاتجاهات الرامية إلى الحكم الذاتى والتى تعبر
عن نفسها إنما تتميز، فى الشرق الأدنى، بخصوصية إثنية عشائرية أو اجتماعية
(الدروز، المماليك، مثلاً)، فهى، فى آن واحد، رد على تجاوزات أو إساءات
استخدام الولاة العثمانيين للسلطة وتعبير عن الرغبة فى تكوين سلطة محلية
مستندة إلى أصالة الأقليم المعنى. وفى شمال افريقيا، تكمن أسباب متعددة وراء
الحركات الأستقلالية: بُعد السلطة المركزية، ضغط الدول الغربية (النضال ضد
القراصنة «البربر»)، وأحياناً الفوضى المحلية. ومما له دلالة أن السلطة، فى
ولايات الغرب الثلاث، كانت حكراً للعسكريين، القوة الوحيدة المنظمة القادرة على

استعادة النظام الداخلى، وعلى مواجهة التحركات الغربية. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء العسكريين ينحدرون من أصول تركية (أو أنهم مستوعبون) والجزء الأكبر من قواتهم هو أيضاً تركى الأصل. ومما له دلالة أيضاً أن هؤلاء القادة. عند وصولهم إلى قيادة ولاياتهم، كانوا يريدون بإلحاح الاعتراف بهم كبايات أو دايات، وكذلك كباشاوات - ولاية، أى كممثلين مباشرين للسلطان. ومن ثم فلا وجود هناك لرغبة فى الانفصال، أو فى الاستقلال الكامل، فالموجود، خلافاً لذلك، هو رغبة واضحة فى استمرارية للاندماج فى الدولة العثمانية.

وحتى إذا كان شخص بعض السلاطين أو الوزراء يتعرض للتهديد، العنيف أحياناً، فإنه لا يظهر فى أية لحظة تهديد للدولة أو لنظامها المكون لها: فالأشخاص، لا المؤسسات، هم المستهدفون، والسلطان الذى يطاح به أو ينحى أو حتى يعدم، لا يمكن أن يحل محله غير سلطان جديد وليس نصير نظام سياسى جديد. وهذه الأولوية ترجع إلى واقع أن السلطان ليس مجرد رئيس للسلطة الزمنية وإنما هو أيضاً رئيس لجميع المسلمين وحام للمسيحيين الذين يسكنون إمبراطوريته. وهو أيضاً، فى مواجهة مؤامرات الدول المسيحية، المدافع عن العالم الإسلامى، وذكرى عظمة سلاطين القرن السادس عشر تضاف أيضاً على سلاطين القرن الثامن عشر هبة لا جدال فيها. والواقع أن الأراضى التى فقدتها وتنازلت عنها الإمبراطورية العثمانية، حتى منتصف القرن الثامن عشر، تعتبر تافهة وهامشية ولا تكاد تمس السكان المسلمين. وأبعاد الإمبراطورية من الاتساع بحيث أن ما جرى فى إحدى ولاياتها لا يوجد له صدى، أو يوجد له صدى ضعيف، فى الولايات الأخرى، وسكان الدولة العثمانية (دولة - إى عثمانية) يملكون عنها فكرة تتجلى فى تعبيرى ممالك - إى عثمانية (الأراضى العثمانية) وممالك - إى إسلامية (الأراضى الإسلامية) اللذين يعدان فى إدراكهم مترادفين ويشملان كياناً بشرياً وسياسياً ودينياً.

فترة إنتقال (١٧٣٠ - ١٧٦٨)

بونقال باشا؛ التحسينات فى المجالين العسكرى والمدنى

إن عهد محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤)، الذى بدأ فى ظل النذر الكئيبة المترتبة على تمرد پاترونا خليل، يتواصل عبر الحروب مع روسيا والنمسا، ثم مع إيران وينتهى مع ذلك بفترة سلم (١٧٤٦ - ١٧٥٤). وقد يبدو السلطان العوبة للأحداث التى تحركها قوى أخرى. على أن محموداً الأول ليس عاجزاً وتحركه الصبور ولكن المثابر ضد پاترونا خليل ينتهى بإتيان ثماره. وإذا كان محمود الأول ذكياً، ومدفوعاً بالرغبة فى تحسين وضع امبراطوريته، فإنه يتحرك فى اتجاهين: من جهة، إصلاح الجيش، وبشكل أخص المدفعية، وهم عمل يعهد به إلى فرنسى، هو الكونت دو بونقال، ومن جهة أخرى، استعادة السلم ومناخ الثقة فى الولايات الأناضولية. وقد شهد الجزء الأول من عهده تعاقب وزراء عديدين، نادراً ما تجاوز بقاء الواحد منهم فى منصبه سنة واحدة (باستثناء على باشا حكيم أوغلو)؛ وبالمقابل؛ فإن فترة السلم لم تعرف غير أربعة ممن احتلوا منصب الصدر الأعظم فى ثمانية أعوام، مما يعد دليلاً على استقرار سياسى معين وعلى استمرارية للعمل.

وسرعان ما تفرض ضرورة إصلاح الجيش نفسها على السلطان، إلا أنه بالنظر إلى عداوة الإنكشارية يضطر إلى الاقتصار على تجديد قوة سلاح المدفعية (خومباراچى)، مستخدماً فى تلك المناسبة خدمات الكونت دو بونقال (١٦٧٥ - ١٧٤٧) الذى، بعد أن كان قد خدم فى صفوف جيش لويس الرابع عشر، ثم فى صفوف جيش الأمير يوجين الساقويوى، جاء إلى اسطنبول، واعتنق الإسلام (سوف يعرف فيما بعد باسم أحمد باشا الخومباراچى)، ومن خلال الصدر الأعظم عثمان باشا طوبال (١٧٣١ - ١٧٣٢) جرى تقديمه إلى السلطان الذى كلفه بإصلاح سلاح المدفعية. وهذا الأمر له دلالة، فلأول مرة يجرى اللجوء إلى

أخصائي أجنبي، وعلاوة على ذلك فإنه يرمز إلى رغبة السلطان في إجراء إصلاحات عن طريق استخدام الكفاءات: وليس من شأن تحول بونفال إلى اعتناق الإسلام إلا أن يسهل الأمور، بتحبيده إلى هذا الحد أو ذاك للانتقادات الصادرة من الأوساط المحافظة والتقليدية. وكان بونفال يتمنى التمكن من تحقيق تحولات في كامل القوات العسكرية العثمانية، لكن عداوة الإنكشارية قد أرغمته على الاقتصر على سلاح المدفعية وعلى إدخال تحسينات تقنية عند الطوبجية. ومتجاوزاً لتلك الحدود، في عام ١٧٣٤، يتجه إلى إنشاء مدرسة للمهندسين (هندس خانة) موجهة إلى تخريج فنيين حديثين في مجال المدفعية. وبعد نفى بونفال فترة وجيزة إلى كاستامانو، فإنه يستدعى من جديد: وسوف يظل في وظيفته حتى موته في عام ١٧٤٧. وقد حاول دون طائل لعب دور في العلاقات الدبلوماسية العثمانية، إلا أنه تمكن على أي حال من تعزيز العلاقات مع فرنسا، ويجري إغلاق مدرسة المهندسين بعد ذلك بوقت قصير (١٧٥٠) تحت ضغط العلماء، إلا أنه، بفضل وجود بونفال وعدد من الفنيين الأجانب الآخرين الذين استدعاهم، كان قد تحقق انفتاح على النموذج الأوروبي.

وفي المجال العسكري أيضاً، يحرص محمود الأول ومن شغلوا منصب الصدر الأعظم في عهده، من جهة، على تجنب انبعاث لتمرد كتمرد پاترونا خليل وذلك بالانتظام في دفع المرتبات للإنكشارية الذين يتعهدون، في المقابل، بأداء مهامهم بانضباط، ومن جهة أخرى، حماية حدود الإمبراطورية بتشديد الحصون وبإيجاد حاميات تحت قيادة قادة يتمتعون بالسلطة الكاملة على الإقليم المحيط.

وتتعرّز سياسة السلم التي ينتهجها محمود الأول عبر السيطرة الأكثر صرامة على سير عمل الإدارة، على الأقل في الأماكن التي يمكن فيها لتلك الأخيرة ممارسة نشاطها دون عوائق، وهو ما ينطبق آنذاك على ولايات روميليا (أوروبا) والأناضول. وعلى الرغم من واقع أن الأعيان يميلون إلى اكتساب المزيد من

الأهمية على المستوى المحلى، فإن مصلحة هؤلاء الأخيرين تقترن بمصلحة الدولة، وذلك على نحو جيد بحيث أن الوضع الاقتصادى والمالى يتحسن والخزانة تمتلئ. وفى اسطنبول، يأمر محمود الأول ببناء منشآت دينية (مسجد نور - أى عثمانية، الذى استكمل فى عهد خليفته، ومسجد اوسكودار الكبير) وقصور ومكتبات، ومنشآت ذات نفع عام، خاصة الخزانات، كخزانة طوپوزلو، قرب قاغيت خانه، ومركز توزيع المياه فى بيوغلو - تقسيم الذى سمح بتغذية العديد من الأسبلة فى عدد من الأحياء الواقعة فى شمالى القرن الذهبى: وقد جرى إنشاء أكثر من ستين سبيلاً إما من جانب السلطان أو من جانب عدد من شخصيات العهد. كما جرى الاقتداء بمثال السلطان فى المدن الكبرى فى الولايات، خاصة فى الأناضول.

محاولة للتجديد: راجب باشا كوجا

عند موت محمود الأول، يصبح أخوه عثمان الثالث سلطاناً. وهذا الأخير شخصية باهتة، تفتقر إلى قوة الشخصية وإلى المقدرة، ويستولى عليها الارتياح ولا تميل كثيراً إلى التجديدات التقنية أو الفكرية. وخلال عهده (أقل من ثلاثة أعوام)، يتعاقب ستة وزراء لم يسمح لهم قصر مدة وجودهم على رأس شئون الدولة بالاضطلاع بأى عمل هام، حيث كانت الأحداث الأكثر بروزاً تتمثل فى حريق ضخم شب فى اسطنبول فى سبتمبر ١٧٥٥، وحريق آخر فى يوليو ١٧٥٦ وافتتاح مسجد نور - أى عثمانية لأداء الصلاة (٥ ديسمبر ١٧٥٥). ولما كان السلطان لم يكسب عطف سكان العاصمة بسبب مراسيمه التى تحرم بيع النبيذ وخروج النساء إلى المنتزهات العامة وتلزم غير المسلمين بارتداء اللبس المميز للثمة - حيث لم تجد كل هذه التدابير غير تطبيق جد محدود - فإن رحيله لا يستثير اسفاً كبيراً.

وخلافاً لذلك، فإن تنصيب مصطفى الثالث، الابن الأكبر لأحمد الثالث (٣٠ أكتوبر ١٧٥٧)، يقابل بالحماس. ويتمثل أحد الأعمال المبكرة لعهدده فى إبقاء محمد

راغب باشا كوچا - الصدر الأعظم الأخير لعثمان الثالث - فى منصبه، وهو أحد رجال الدولة الأكثر تميزاً خلال تلك الفترة، وسوف يظل فى منصبه مدة تزيد عن ست سنوات. وإذا كان راغب باشا يشارك السلطان آراءه التى تذهب إلى أن السلم مع الدول الأجنبية يعتبر ضرورياً لصالح حال الدولة، فإنه قد عمل باستمرار، برغم ضغوط بعض العثمانيين وبعض السفراء، على تجنب توريط الإمبراطورية فى حروب ليس من شأنها إلا أن تكون نذير سوء بالنسبة لها. وقد وجه اهتمامه، فى المقابل، إلى تحسين مختلف خدمات الدولة: فيتم تعزيز العدالة بفضل منح سلطات أكبر للقضاة وبفضل سن أحكام تهدف إلى حماية السكان على نحو أحسن ضد تعديات الأعيان وموظفى الإدارة فى الولايات. كما أنه، مرة أخرى، قد أجبر حائزى الملكيات العقارية - التيماريين، الملتزمين (مُقَطَّعِيهِ) - على احترام واجباتهم المتعلقة بدفع الضرائب الواجبة الأداء عليهم وحظر الضغط على السكان. بل إنه قد جرى إرسال قوات ضد المخالفين، الأمر الذى يشهد على عزم الصدر الأعظم على إعمال قوانين وأحكام الدولة والالتزام بها.

ولما كان راغب باشا نصيراً للسلم، فإنه قد حافظ على علاقات طيبة مع الدول الأجنبية، بما فيها، آنذاك، روسيا والنمسا. فيجرى توقيع أو تجديد معاهدات تجارية مع ممالك نابولى والدانمرك وفارس (وقعت أول معاهدة صداقة مع هذا البلد الأخير فى أبريل ١٧٦١). كما أن هذه الفترة هى الفترة التى تمتعت فيها فرنسا وإنجلترا بعلاقات ممتازة مع الإمبراطورية العثمانية، وكان يمثلها فى اسطنبول سفيران ممتازان، فيرجن، سفيراً لفرنسا (من عام ١٧٥٥ إلى عام ١٧٦٨)، وجيمس پورتر، سفيراً لإنجلترا (١٧٤٦ - ١٧٦١)؛ وقد شد الأول بوجه خاص انتباه السلطان إلى شخص البارون دوتوت، وهو ضابط مجرى كان قد انتقل إلى خدمة فرنسا، ثم جاء إلى تركيا معه: والحال أن البارون دوتوت قد أصبح بعد ذلك بوقت قصير (خاصة بعد عام ١٧٧٤) المؤسس لإصلاحات عميقة فى الجيش العثمانى.

هل الرغبة فى السلم أم غياب الإمكانيات هو الذى يحفز القادة العثمانيين إلى عدم التدخل فى الولايات، خاصة الولايات العربية ضد حركات الاستقلال الذاتى التى تأخذ فى الظهور؟ أم أنه يمكن تصور أنهم يرصدون لدى حكام هذه الولايات حرصاً على عدم الانفصال عن الدولة العثمانية، سعياً إلى الحفاظ على حماية أرقى ضد مؤامرات خارجية لاحقة؟ أم أن هؤلاء الحكام لا يعتبرون أنفسهم، بعد، أقوياء بما يكفى لإعلان استقلالهم الكامل وأنهم فى وجه الزحف السياسى والاقتصادى من جانب الأوروبيين، يرون أن العالم الإسلامى يجب أن يظل موحداً تحت سلطة قائد واحد، ما يزال يعتبر عاجلاً قوياً؟

الواقع أن السيادة العثمانية ليست محل تساؤل وربما كان القادة العثمانيون قد نظروا بقدر من الارتياح إلى انتقال جانب من مسئولياتهم العسكرية، إن لم تكن السياسية، إلى أيدي السلطات المحلية، المهتمة بسير الأمور فى بلادها أكثر من الولاة المتراخين، المعينين لمدة قصيرة نسبياً والذين ليس لهم صلات عميقة بالساكن ولا بمجريات الأمور الواقعية فى الولايات. وفى هذا الصدد، يمكن تصور نوع من تفويض السلطة، ناشئ عن تقلب الأحداث، لكنه محل قبول واعتراف من جانب حكومة اسطنبول بقدر ما أن هذا الوضع يخدمها فى نهاية الأمر، شريطة عدم تهديد روح وحدة الدولة العثمانية. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الحالة للأمور كانت أيضاً محل اعتراف ضمنى من جانب الدول الكبرى، التى لا تملك سفارة إلا فى عاصمة الإمبراطورية، وليس لها فى عواصم الولايات غير قنصليات، وهو ما لا يمنعها، عند الضرورة، من التعامل بشكل مباشر مع السلطات المحلية، خاصة فى المغرب وفى مصر، دون المرور باسطنبول، ومن حيث المبدأ، كان لابد لمثل هذه الاتفاقات من الحصول على تصديق الحكومة المركزية: وليس مؤكداً أن الحالة كانت كذلك دائماً. لكن ذلك لا يقلل من واقع أن الدولة العثمانية تظل واقعاً جد حيوياً، قادراً على مقاومة الهجمات الأولى الجادة من جانب الدول المهتمة بأضعافها.

والواقع أن محاولات الإصلاح التي اضطلع بها عدد ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم قد تسنى لها أن تحزن، بصورة مؤقتة، قدراً من النجاح، إلا أنها قد تلتها إرتدادات إلى الوراء، عن طريق تدابير تقضى على هذه المحاولات. وإذا كانت الأوساط المحافظة قد أحنّت رأسها أحياناً وسمحت بمرور موجة استعادة النظام، فقد تسنى لها الرد واستعادة مواقعها وفرض مفاهيمها. وتتناسب الضرورات المالية والاقتصادية للإمبراطورية مع مصالح أصحاب رؤوس الأموال الذين يستخدمونها لشراء الأراضي، ويجرى اختزال القيمارات ذات المساحات المحدودة لحساب أصحاب القيمارات الكبيرة الذين يحوزون ملكيات وراثية، وهو ما يسمح بتشكيل فئة اجتماعية من كبار ملاك الأرض الذين لا ينحدرون دائماً من أصول ريفية. كما يعاد استثمار رؤوس الأموال في التجارة، خاصة في تجارة الترانزيت والتجارة الدولية. ومن جهة أخرى، فإن الضغط الضريبي على الفلاحين لا يخف، والضرائب الاستثنائية تتحول إلى ضرائب منتظمة، ومن هنا التمردات التي تنشب في مختلف بقاع الإمبراطورية. وهذه المشكلات، الاقتصادية من حيث الأصل، سوف تتخذ بشكل مطرد طابعاً سياسياً واجتماعياً، وسوف تلعب الدول الكبرى في ذلك دوراً هاماً أكثر فأكثر.

على أن الإدارة العثمانية، رغم فسادها، تظل منظمة وفعالة نسبياً. ويفتقر موظفو الإدارة بعد إلى الثقة في مستقبلهم، ومن ثم، يكفون عن أن يكونوا مدفوعين بروح المبادرة ومن ثم، بمفهوم متجدد عن مهامهم ودورهم: فذلك يقتضى تعليماً، وأسلوباً لاكتساب الأفكار والمناهج الجديدة التي لا وجود لها بعد في الإمبراطورية العثمانية، في غياب انفتاح فكري على العالم الغربي.

التغلغل الأجنبي

يرمز القرن الثامن عشر، في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، إلى البداية الحقيقية لهجوم الدول الأوروبية العظمى، أكان ذلك في المجال العسكري

والديبلوماسية أم في المجال الاقتصادي، ناهيك عن النفوذ الذي يبدأ في ممارسة فعله في المجالات التقنية والثقافية. ففي القرون السابقة، كان البنادقة والفرنسيون والإنجليز والهولنديون يسعون بشكل خاص إلى إيجاد وكالات تجارية في اسطنبول وفي بعض ثغور المشرق؛ وتقتصر مبادراتهم على ذلك الجانب، لأنهم ليسوا أقوياء بما يكفي وليسوا مرهوبين الجانب بما يكفي لأن يحاولوا الاضطلاع بتغلغل من نوع آخر. وإذا كانت حروب قد نشبت، فإنها صغيرة وهامشية، وحتى عندما يحرز البنادقة - والنمساويون - نجاحات أكثر تميزاً في أواخر القرن السابع عشر، فإن هذه النجاحات تذهب أدراج الرياح بعد ذلك ببضعة عقود.

وفي المقابل، فإن القرن الثامن عشر سوف يشهد تعرض العالم العثماني للتهديد بأشكال مختلفة: فعلى المستوى العسكري، يحرز الروس والنمساويون انتصارات مؤكدة تجر إلى انحسار لحدود الإمبراطورية، وعلى المستوى الاقتصادي، حيث لا يلعب البنادقة بعد غير دور محدود، ينجح الفرنسيون، وبدرجة أقل الإنجليز والهولنديون، في توسيع تغلغلهم. فالى أي حد سمح لجوء العثمانيين إلى وسطاء (فرنسيين، إنجليز، هولنديين) لهؤلاء الوسطاء، في مقابل الخدمات المقدمة بهذا الشكل، بالحصول لتجارهم على مزايا أكثر وضوحاً؟ وأخيراً، فإنهم يمارسون ضغطاً من نوع جديد وذلك بإيثارهم لأقليات معينة، وهو ضغط يتميز بطابع اجتماعي سوف يتحول فيما بعد إلى سندسياسي.

الضغط الاقتصادي: توسيع الامتيازات

هكذا سوف يشهد القرن الثامن عشر تطور وجود غربي في التجارة الدولية للإمبراطورية العثمانية، وهو وجود راجع إلى انطلاق رأسمالية ميركانتيلية (تجارية) تدعمها الحكومات وتعبر عن نفسها من خلال إنشاء أو توسيع الشركات التي تستفيد، في الموقع، من دعم السفراء والقناصل. ويفرض هؤلاء الآخرون قدراً كبيراً من السلطة، بل والمطالب، بما يتناسب مع تضائل القوة العثمانية؛

وعندئذ يجرى استخدام الامتيازات على نطاق واسع لحساب التجار الغربيين المتواجدين فى ثغور الإمبراطورية: فهذه الثغور تلعب دوراً يميز بأهمية من الدرجة الأولى لأنها نقاط وصول ورحيل التجارة الدولية العثمانية، حيث لم يكن بوسع الأوروبيين بعد اختراق الأماكن الداخلية للمجال العثمانى، وهو مجال القوافل التى يظل استغلالها وتنظيمها بين أيدي السكان الأصليين.

فما هو المكان الذى يجب تحديده للتجارة الدولية فى الأنشطة الاقتصادية للعالم العثمانى؟ الأرجح أنه مكان أقل أهمية مما كان متصوراً على مدار زمن طويل استناداً إلى مجرد قراءة تقارير القناصل والتجار الأوروبيين. ويرجع ذلك أولاً إلى أن الإمبراطورية العثمانية ليست مجرد الهامش البحرى الذى يظهر فيه الغربيون وثانياً إلى أن أنشطة عديدة فى مجال الإنتاج والصناعة والتبادلات التى تخص بشكل مباشر غالبية السكان تواصل الوجود فى داخل الإمبراطورية، دون تدخل أوروبى من أى نوع؛ وأخيراً لأن البحر الأسود، الذى يظل محظوراً من الناحية العملية على السفن الغربية حتى عام ١٧٧٤، هو مجال إمداد هام، بالنسبة لاسطنبول خاصة. كما يجب ملاحظة أن جزءاً هاماً من التجارة المتحققة فى شرقى البحر المتوسط وبحر إيجه إنما يتم عن طريق السفن العثمانية، التى كان عددها فى القرن الثامن عشر أكبر بكثير مما كان عليه فى القرن السابع عشر. أما فيما يتعلق بالبحر الأحمر، فإنه لا يفقد، مع التطور المتواصل لطريق رأس الرجاء الصالح، الأهمية التى يمثلها بالنسبة للعثمانيين – وبالنسبة للمصريين. وإذا فكيف يمكن تفسير النشاط التجارى فى رشيد والقاهرة والسويس وموقا؟ وإذا كان الأجانب يحولون صوب جنوب أفريقيا تجارة الفلفل والتوابل التى كانت تمر عبر مصر، فإن بن شبه الجزيرة العربية، بالمقابل، يشق طريق الشمال، ودور القاهرة والسويس كمستودعين ومحطتين للسلع المتجهة إلى المحيط الهندى أو القادمة منه لا يفقد شيئاً من أهميته، على العكس.

والحال أن الأمم التى كانت قد حازت، فى الماضى، على حقوق فى مجال ممارسة التجارة والتواجد لم تعد الآن وحدها المتواجدة. وهكذا فإن النمساويين

يحصلون فى عام ١٧٢٥ على حق إنشاء قنصليات فى تونس وفى طرابلس، وفى عام ١٧٢٧، فى الجزائر؛ وهم يجتهدون فى إنشاء أسطول نمساوى بالفعل، وإنماء تجارة بحرية والإشراف عليها، سوف تكون تريستا محطتها الأساسية. ويتم إنشاء شركة نمساوية للمشرق فى عام ١٧٢٩ لها وكالات فى تريستا وسالونيك والقسطنطينية، لكن حرب ١٧٣٦ - ١٧٣٩ توجه إليها ضربة قاضية. وفى عام ١٧٥٤، تنشئ الإمبراطورة ماريا - تيريزا شركة أخرى للمشرق، وتشهد تريستا انطلاقة جديدة، يجسدها حصول النمساويين فى عام ١٧٨٤ على تسهيلات ملاحية فى المياه العثمانية. وتستمر ليفورنو ميناء للرسو والترانزيت تزوره السفن: فهى محطة للتجار اليهود فى البحر المتوسط، لكنها أيضاً محطة للتجار الأرمن الذين يظهرون منذ ذلك الحين فى وسط وغربى البحر المتوسط. وهكذا تنشأ علاقات وثيقة بين تجار ليفورنو وسالونيك والقسطنطينية وسميرن والأسكندرية؛ كما أنها تشهد تطوراً أكبر عندما يمنح السلطان فى عام ١٧٤٧ حرية التجارة فى الإمبراطورية لرعايا دوق توسكان الأكبر. كما يجيئ للرسو فى ليفورنو الهانزياتيك - الذين حصلوا على امتيازات فى عام ١٧٤٧ - والأسكاندينافيون (الدانمركيون والسويديون) الذين يتاجرون بشكل خاص مع إيلات البربر، وإن كانوا يصلون أحياناً إلى شرقى البحر المتوسط. بل إننا نرى، بعد عام ١٧٧٤، ظهور العلم الروسى: والواقع أننا إزاء سفن يملكها يونانيون. كما أن البحر الأسود ينفتح آنذاك بدرجة أكبر إلى حد ما أمام الغربيين (أنشأ الفرنسيون وكالات تجارية فى كافا وفى قالاشيا وفى مولداقيا بعد عام ١٧٤٠: لكنهم لم يشهدوا نشاطاً واسعاً) كما يلاحظ وجود محاولات اتصال بحرى بين روسيا الجنوبية والقرم ومارسيليا، وكذلك وجود سعى إلى التعاون بين الروس والبنادقة: لم يسفر إلا عن مشاريع عابرة.

وعلى مدار القرن الثامن عشر، فإن فرنسا هى التى تضطلع بالتجارة الرئيسية مع المشرق حيث تخلف الإنجليز عنها تخلفاً شديداً: ويرجع ذلك إلى واقع

أن الفرنسيين، خاصة بعد عام ١٧٦٣، لا يملكون بعد أية مستعمرات تقريباً في حين أن الإنجليز يهتمون بالهند وأمريكا. لكن وجودهم في الهند يقودهم إلى الاهتمام بمصر وبالخليج الفارسي: وتفشل محاولتهم الرامية إلى بلوغ السويس. وإذا كان الفرنسيون يتواجدون في البصرة، فإن نتائج تجارتهم هناك تعتبر هزيلة وبلا مستقبل.

الدول الكبرى والأقليات

في غربى البحر المتوسط وفي مجمل المشرق، يجد الأوروبيون أنفسهم إزاء تجار مستقرين منذ زمن طويل، حائزين لمرتكزات لا غنى عنها وإمكانات حركة ولا يقبلون حرمانهم من دورهم الضرورى والمجزى كوسطاء لهم سمعتهم. ونعرف أن سادة التجارة المحلية هم يهود أو مسيحيون (كالسوريين في القاهرة وفي الإسكندرية في الشطر الثانى من القرن الثامن عشر)؛ وبعيداً عن الثغور، فإن تجارة القوافل، والتبادلات التجارية هي في أيدي العرب بالنسبة لصعيد مصر والسودان، وفي أيدي الأرمن بين بغداد وحلب، وفي أيدي فرس من بغداد في إيران والعراق وفي الخليج الفارسي. وفي اتجاه غربى، يعمل اليونانيون ليس فقط على تطوير ملاحتهم وإنما يعملون أيضاً على تطوير علاقاتهم مع بلدان البلقان. وتصبح سالونيك إحدى أنشط قواعدهم؛ ويتحركهم، تبعاً للأحوال، تحت أعلام روسيا والبندقية وفرنسا وانجلترا، بل وتحت العلم العثماني، فإنهم يقومون بتجارة متزايدة الأهمية باطراد في وسط وشرقى البحر المتوسط ويحصلون من ثم على ثروات وإمكانات حركة تحفزهم إلى اعتبار أنفسهم أقل فأقل تابعة للأتراك. وسرعان ما سوف يطالبون بالحكم الذاتى لأنفسهم، ثم باستقلالهم. ومن بين جميع العثمانيين، فإنهم الأكثر اتصالاً بالغربيين، وهم يستمدون من ذلك تفوقاً معيناً ليس فقط من الناحية الاقتصادية، وإنما أيضاً من الناحية الفكرية، كما يستخلصون منه استنتاجات عملية بشأن الدور الذى يمكنهم لعبه في الإمبراطورية العثمانية.

وسوف تنفتح هذه الأفكار فى القرن التاسع عشر على حركات التحرر فى صربيا وفى اليونان، وتحت شكل مختلف، فى مصر.

وفى الثغور، يستغل الأجانب تنافس الوسطاء الذين يعملون أيضاً لحساب أنفسهم سعياً إلى التخلص من الهيمنة العثمانية؛ فاليونانيون والأرمن والسوريون المسيحيون واليهود، من يسمون بـ «الأقليات»، يحصلون على حماية من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب على شكل براءة، أو براءات حماية. والحال أن تأمين إمتيازات التجار الأوروبيين، وكذلك تأمين المزايا والأوضاع التى يستفيد منها بعض الموظفين العثمانيين والوسطاء، إنما يقود هؤلاء وأولئك إلى البحث عن مؤازرات أو تواطؤات أو حمايات: وغالباً ما يترتب على ذلك جو من التحلل من المسئوليات ومن التنازل، وهو أمر لا يحدث فى عكا وصيدا حيث يفرض الوالى أحمد باشا الجزار وجهات نظره الخاصة ويمارس التجارة على نحو مباشر مع الفرنسيين.

ويستند الجانب الأساسى من الاقتصاد التركى إلى الزراعة المنتجة للحبوب وللأرز والزيت واللقطن والمجلود والصوف، لكن الجانب الرئيسى من هذا الإنتاج يخدم فى تموين المدن ويسمح انتقاله بتجارة تعتمد على القوافل أو بتجارة بحرية تقلت بشكل شبه كامل من الأجانب. والواقع أن الإنتاج العثمانى، المفتقر إلى التجديدات التقنية، يظل راكداً كيفاً وكماً: فهو ينجح بوجه عام فى تلبية احتياجات سكان الإمبراطورية، لكنه لا ينجح دائماً بالقدر نفسه فى تلبية الطلبات الخارجية من المواد الأولية. والمنتج الوحيد فى القرن الثامن عشر الذى تعرف تجارته تطوراً معيناً هو بن شبه الجزيرة العربية (الذى يتعرض للمنافسة، فى الشطر الثانى من القرن، من جانب بن أمريكا)؛ وقد سعت الحكومة التركية إلى زيادة الرسوم الجمركية على البن أو إبقائها عند مستوى تعريفه مرتفع: وقد ردت الحكومة الفرنسية على ذلك، بل إنها قد حصلت على تخفيض لهذه الرسوم، كما أن زيادة

الرسوم الجمركية على مختلف السلع التي يستوردها الفرنسيون من القسطنطينية ومن سميرون قد جرى إلغاؤها: وهكذا فإن الضغط الأوربي لم يكن دون طائل..

الاقتصاد والسياسة

على مدار زمن طويل، أرجعت المسؤولية في الركود (بل و«الانحدار» كما كتب البعض) الذي أصاب الإمبراطورية العثمانية إلى الإهمال الحكومي، وفساد كبار موظفي الدولة، وحرص بعض الأعيان على الحفاظ على امتيازات سابقة، وجمود الأحكام القانونية، وغياب التدقيق فيما يتعلق بالتجار، وعدم تكيف العثمانيين مع التقنيات الجديدة، وغياب بحرية تجارية عثمانية ذات طابع «دولي». والحق أن هذا كله صحيح إلى هذا الحد أو ذاك، لكنه ينظر إليه بعين غربية يتجه بصرها في اتجاه واحد. فمن جهة أخرى، لابد من ملاحظة أن بعض العثمانيين - ليسوا قليلى الشأن - قد سعوا إلى إدخال إصلاحات، وأن أوروبا التجار والشركات - أوروبا التنوير؟ - ترتدى قناع النوايا الحسنة ليتسنى لها بشكل أحسن التستر على الاستيلاء الاقتصادي على الأسواق وعلى الاستحواذ على المواد الأولية وعلى السيطرة السياسية فى نهاية الأمر. وحتى عام ١٧٧٤ على الأقل، لم تكن الدولة العثمانية قوة مختزلة بشكل لا يمكن علاجه، حتى وإن كانت قد تكبدت بعض النكسات وعقدت معاهدات غير مؤاتية دائماً. فهي تهيمن على الشرق الأدنى، وتقدم ملمح دولة متماسكة بالرغم من التوترات الداخلية، وتسيطر على طرق المواصلات البحرية التقليدية التي كانت بعيدة عن أن تكون مهجورة: وهى نفسها وسيط له سمعته بين أوروبا وآسيا، وبور الوسيط هذا هو ما يريد الغربيون اختزاله أو محوه لحسابهم.

وهكذا فإن المشكلات تنتهى باتخاذ ملامح سياسية بأكثر من اتخاذ ملامح اقتصادية. ففي القرن الثامن عشر، لم تكن هناك أزمة اقتصادية فى داخل

الإمبراطورية العثمانية؛ إلا أن هناك، فى الواقع، تمايزاً ملحوظاً باطراد بين اقتصادات التصدير الغربية والعثمانية، وهو يقود إلى ضغط متعاظم باطراد من جانب الأول على الأخير، وذلك بقدر ما أنه لا توجد بعد فى المدن صناعات كبرى منتجة لمنتجات تصديرية؛ فالصناعات الوحيدة القائمة تخص الدولة ولا تنتج غير منتجات غير مربحة، والصناعات المحلية، فى أيدي الحرفيين، إنما تعمل من أجل السوق الداخلية بشكل شبه وحيد.

إن بنیان القواعد القانونية البارع الذى بنى على مدار قرون سابقة قد ترتبت عليه خلال زمن طويل نتائج حميدة بمنحه للدولة وللأفراد إطار حياة سياسية وإقتصادية، أطراً مرجعية دقيقة، حدوداً للتجاوزات المحتملة. ومن سوء الحظ أنه قد ولد أيضاً نوعاً من الاطمئنان المعنوى، من العادات التى لا تمس، باختصار، تكسباً ورغبة فى عدم تغيير أى شىء، خوفاً من انهيار البنيان ومن ثم تهديد الأوضاع المكتسبة.

والحال أن الحرب الروسية - التركية بين عامى ١٧٦٨ و ١٧٧٤ ومعاهدة كوتشوك - كاينارجا هما أكثر من طلقة إنذار. فالواقع أن حالة ذهنية جديدة سوف تهيمن على رأس الإمبراطورية وتسمح بانطلاق إصلاحات عميقة موجهة إلى إكساب الدولة العثمانية مظهراً حديثاً؛ وسوف تكون تلك هى مهمة القرن التاسع عشر.

إن تدهور الإمبراطورية العثمانية المرصود فى القرن السابع عشر وخلال الجزء الأعظم من القرن الثامن عشر يعبر عن نفسه أولاً على قمة الدولة وفى أجهزة الحكومة المركزية: وإدراك هذا التدهور لا يظهر إلا بعد الهزائم التى يجرى تكبيدها فى مواجهة الروس وهو يرجع إلى السلطانين عبد الحميد الأول وسليم الثالث كما يرجع إلى شخصيات قيادية مختلفة ترى أن التدهور لم يصب غير أوساط اسطنبول. وخلال هذين القرنين، تهتز الولايات الأناضولية والبلقانية

والعربية من جراء قلق سياسي واجتماعي، يتسنى لها أحياناً تهديد وحدة الإمبراطورية. كما أن من المناسب ألا نرصد ذلك في العاصمة وحدها ولا حتى في الولايات التركية وحدها: فالغليان الذي يعلن عن نفسه في الولايات غير التركية إنما يشكل مقدمة لحركات سياسية أكثر قوة بكثير في القرن التاسع عشر.

الفصل التاسع

الولايات البلقانية

(١٦٠٦ - ١٧٧٤)

بقلم : جيل قاينشتاين

بين منتصف القرن الرابع عشر والقرن السادس عشر، فرض العثمانيون سيطرتهم على مجمل شبه الجزيرة البلقانية تقريباً. وفي أواخر القرن السادس عشر، تتجاوز ممتلكاتهم الأوروبية، وإلى حد بعيد، شبه الجزيرة هذه التي تنتهي حدودها الشمالية بوجه عام عند خط الدانوب والساف والكوبا.

والواقع أن العثمانيين كانوا قد نجحوا خلال القرن السابق، وراء هذا الخط، في تحويل مولداقيا وقلاشيا الرومانييتين إلى بلدين تابعين لهم. كما أن حملات سليمان التي ترتبت على فتح بلجراد قد ضمت إلى الامبراطورية الأقاليم الواقعة بين الساف والدراف وبنات تيميسوار (تيميشوارا)، حيث لم يبق في أيدي آل هابسبورج غير الجزء الغربى من كرواتيا وسلوفينيا. وأخيراً فقد نجح سليمان في دفع الزحف العثماني إلى مسافة أبعد في اتجاه الشمال بضمه في عام ١٥٤١ وسط المجر وبتحويله ترانسلفانيا إلى بلد تابع جديد. وفي شمال - شرقى هذا الكل، يتواجد العثمانيون أيضاً منذ أواخر القرن الخامس عشر عند مصبات الأنهار العظيمة على الساحل الشمالى للبحر الأسود، وفي جنوب شبه جزيرة القرم وفي شمال بحر آزوف. ومن ثم، فإن ما يخضع لهيمنتهم، في أوج الامبراطورية، هو جزء كبير من أوروبا الشرقية، بل والوسطى.

الولايات الأوروبية للإمبراطورية العثمانية



وهكذا فقد نجح العثمانيون فى إخضاع مجموعة متباينة من الشعوب : ألن تصبح البلقان، عندما تتوصل هذه الشعوب تدريجياً إلى نيل الاستقلال السياسى فى القرنين التاسع عشر والعشرين، مرادفة للتجزئة السياسية وللتفاحرات القومية؟ وحتى يتسنى لنا التعرف على الجماعات الرئيسية بينها، فلنتذكر وجود السلاف الجنوبيين (الصربيين، الكرواتيين، البلغار)، واليونانيين، والرومانيين والأرومانيين (الذين يسمون أيضاً بالتسيينتسار أو فالاشيى البلقان : وهم شعب قريب من الأوائل من حيث اللغة، موجود فى الجبال الشمالية لليونان ولألبانيا)، والمجريين : وكلها جماعات إثنية متميزة من حيث الأصل واللغة والثقافة والتاريخ. وكانت كلها قد اقامت خلال العصر الوسيط، فى لحظة أو أخرى، دولاً ذات سيادة، بل وامبراطوريات لها هيبتها. والحال ان بيزنطة، الوريث ذى الطابع الهيلينى لروما، كانت الامبراطورية الأشهر، والأوسع، والأطول عمراً، بين هذه الامبراطوريات، لكن البلغار والصربيين كانوا قد أقاموا هم أيضاً امبراطورياتهم البلقانية. على انهم كانوا كلهم مجزأين ومصابين بالضعف عندما اتصل بهم الفاتحون الاتراك، ومن ثم فإن زحف هؤلاء الأخيرين قد تميز بقدر عظيم من السهولة من جراء ذلك. وعندئذ فإن العثمانيين سوف يضعون تحت سيادة «واحدة» فسيفساء إثنية وسياسية حقيقية، فى ذات الوقت الذى سوف يدمجون فيه بيئة مسيحية عريقة – تتجاوز كذلك خط تقسيم مناطق النفوذ بين كاثوليكية روما والارثوذكسية – فى عالم الإسلام، عبر عملية اعتبروها مستحيلة الانتكاس.

والحال أن مؤرخى مختلف الأمم المعنية قد وجهوا بشكل عام – وغالباً ما يزالون يوجهون – الإدانات الأكثر صرامة ضد قرون «النير العثمانى» التى سوف تتلو ذلك. فهم يصورونها ليس فقط على أنها فترة سيطرة أجنبية وكافرة، فترة حرمان من الاستقلال ومن الهوية القوميين، وإنما أيضاً على أنها فترة عنف واضطهاد واستغلال وتجييلية لا مثيل لها – جملة اعتراضية سلبية بالكامل بين ازدهار الحياة القومية القروسطية وازدهار «رينسانس» مؤجل حتى القرن التاسع

عشر - ، وعلى أنها «ليل» لا تخترقه غير ومضات حركات المقاومة وتمرد الشعوب المستعبدة.

وهذه الأحكام المفرطة العمومية والتبسيط، والتي يسهل إدراك دوافعها، تكتسب ظللاً متباينة بحسب الأماكن والفترات. ولابد لنا أولاً من أن نتذكر أنه كانت هناك عدة أوساط داخل الممتلكات الأوروبية للسلطان كان الاندماج في الامبراطورية داخلها متفاوتاً في درجة قوته، وكان ثقل الوجود التركي بالنسبة لها متفاوتاً في درجة وضوحه، وكانت علاقاتها مع العالم الخارجى متفاوتة في درجة انقطاعها. وهذه الأحوال المختلفة سوف تؤثر بشكل محسوس على المصائر المحددة للأقاليم المختلفة.

الممتلكات الأوروبية فى اوائل القرن السابع عشر :

الدوائر الثلاث

إن البلدان الواقعة فى شمالى الدانوب، الأكثر بعداً عن مركز جاذبية الامبراطورية، ومن ثم الأصعب فى السيطرة عليها، تشكل الدائرة الخارجية الأكثر بعداً لهذا الكل.

وقد اشتملت أولاً على البلدين الرومانيين، مولداقيا وفالاشيا، اللذين لم يكونا مندمجين، فى الامبراطورية بالمعنى الدقيق للمصطلح، بل كانا يشكلان بلدين متميزين، دافعين مسيحيين للجزية للسلطان (خراج جوزار)، تابعين من نوع ما. وبفضل هذه الوضعية، فقد احتفظا بحكامهما الأصليين، القويقودات، الذين تختارهم أرسنقراطية البويار المحلية وينتخبون من بين عائلات البويار الرئيسية. على أن المنتخبين كانوا ينصبون من جانب الباب (العالى) الذى كان يمنحهم سلطتهم ويسلمهم رموزها. كما احتفظا بمؤسساتهما السياسية المميزة ونظامهما

الاجتماعى المميز، إلى جانب احتفاظهما بعلاقاتهما مع جيرانهما وشركائهما التقليديين، امبراطورية آل هابسبورج وبولندا وترانسلفانيا وروسيا. وقد ظلت اراضيها مغلقة بشكل صارم امام الموظفين المدنيين والعسكريين والدينيين للسلطان. وعندما استولى هذا الأخير فى الماضى على أجزاء معينة من الاراضى المولدافية والفالاشيه، كثنفور كيلى (كيليا) واكيرمان (سيتاتيا - آلبا) وتورنو سيفيرين، وچيورچيو وبرايلا، أو ولاية بوچاك حول بندر (تيفينا) على نهر الدنيستر، فقد كان الأمر عبارة عن عمليات بتر سافرة، إعادة رسم للحدود بين الإمبراطورية والبلد التابع: وكان هذا الأخير، بصفته تلك، مُحَرَّمًا على الجيوش والحاميات العثمانية، على الأقل مادام ميثاق الخضوع محل احترام.

وإذا كان الاتفاق بين الطرفين قد استند إلى عدد من المبادئ، فإنه لم يكن محددًا على نحو تفصيلى عن طريق معاهدات ذات شكل مناسب ومرعى؛ فهو، فى الممارسة العملية، يترك مجالاً لعدد من الموائمات بحسب الأحوال وعلاقات القوى. وإذا كانت الواجبات الرئيسية للتابعين تتمثل فى دفع الجزية السنوية - المصحوبة كذلك بـ «هدايا» (بقشيش) نقدية وعينية اخرى، مرسلة إلى السلطان وإلى كبار رجاله - ، فقد كانوا مطالبين أيضاً بتقديم خدمات وتوريدات معينة، تحدد بحسب الاحتياجات. وعلاوة على ذلك، فقد كان على القويقودات بشكل الزامى أن ينحازوا إلى السياسة الخارجية للسلطان، «أن يكونوا أصدقاء أصدقائه وأعداء أعدائه» وأن يرسلوا إلى جيوشه الوحدات المطلوبة.

والحال أن هذه القاعدة الذهبية لم تمنع بعض القويقودات الجسورين من المجازفة والمخاطرة بلعب لعبتهم الدولية الخاصة، التى تتمشى مع مصالحهم. وآخر من يفعل ذلك، عند نهاية القرن السادس عشر، هو قويقود فالاشيا، ميشيل الجسور (ميهاي فيتيازول): فهو يهب على المكشوف فى وجه العثمانيين، ويخوض حملة ضدهم فى عام ١٥٩٥ ويحاول بسط سلطته على مولدافيا وترانسلفانيا. وعلى

أثر رد فعل آل هابسبورج، حلفائه وحماته السابقين، المنزعجين من أطماعه لا من أطماع العثمانيين غير القادرين آنذاك على إنزال العقاب به، يجرى اغتياله.

ويبدو أن سليمان قد فكر فى إخضاع مجمل مملكة المجر لتبعية من هذا النوع حين اعترف بجان زاپولاي ملكاً بعد هزيمة ومصرع لويس الثانى چاجيون فى ساحة معركة موهاكس. وإثر ذلك، فإن موت زاپولاي، وحداثة سن ابنه جان سيچيسموند، ومطالبات فيرديناند الهابسبورجى المتواصلة بالمملكة ومبادراته فى هذا الاتجاه سوف تقنع السلطان بأن هذا الحل لا يمكن الركون إليه. وعندئذ فإنه سوف يدمج فى الإمبراطورية على نحو مباشر وسط البلد الذى سوف يجعل منه بيليربليك بودون (بودا)، غير مبق على وضعية التابع إلا بالنسبة للجزء الشرقى من المملكة، ونواته قويقودية ترانسلفانيا، بينما يظل الشمال والغرب، «المجر الملكية»، فى أيدي آل هابسبورج. ويعترف سليمان بجان سيچيسموند ملكاً على «بلاد ترانسلفانيا» واضعاً هذا الكيان الجديد فى وضع مماثل لوضع فالاشيا ومولدافيا.

لكن علاقة التبعية تظل هنا واهية بشكل خاص، إذ كانت الجزية المفروضة على ترانسلفانيا أدنى بكثير من تلك المفروضة على البلدين الدانوبيين. كما أنها لم تكن مثقلة بالأعباء الإضافية نفسها. ومن جهة أخرى، فإن جان سيچيسموند، الذى لم يكف عن أن يكون عرضة لتهديدات جيوش فيرديناند، قد انتهى إلى الاعتراف كذلك، بموجب صلح زاتمار (ساتومار) الموقع فى عام ١٥٦٥، والذى أكد فيه فيما يتعلق بهذه النقطة صلح سبير الموقع فى عام ١٥٧٠، بسيادة آل هابسبورج، وذلك بحيث أن الامارة قد عاشت منذ ذلك الحين فى ظل تبعية مزبوجة. والحال أن الالتباسات التى نجمت عن ذلك فيما يتعلق بوضعها الدولى قد شكلت عامل انعدام جسيم للاستقرار السياسى.

وفى الوقت نفسه، فقد احتفظت ترانسلفانيا فى الداخل بتنظيم أصيل تحت تأثير التعددية الإثنية والدينية. فهذا التنظيم يتميز بوجود ثلاث «أمم»، جرى

الاعتراف رسمياً بسموها وحقوقها وامتيازاتها : المجرمين والزيكيليين (زيكير)، وهم جماعة تتكلم بالمجرية أيضاً إلا أنها تتميز عن المجرين من الناحية الإثنية، والساكسون، وهم من حيث أصلهم مستوطنون ألمان جاؤا من أماكن مختلفة. وفي المقابل، فإن العنصر الرومانى، بالرغم من أهميته العددية، لم يكن معترفاً به كـ «أمة». وبالإسلوب نفسه، فإن أربعة أديان تتقاسم الوضعية المتميزة لأديان «مقبولة»: الكاثوليكية والكالفينية اللتان ينتمى المجرىون إليهما، واللوثرية التى يدين الساكسون بالولاء لها، والكنيسة الموحدة، المؤسسة منذ عام ١٥٦٤ على يد أسقف كولوزفار (كلوچ)، فرانسيس ديفيد، والتى تجند أتباعها من بين صفوف الزيكيليين. وتوجد أديان أخرى أيضاً على هذه الأرض، وصلت فى القرن السادس عشر إلى مستوى من التباين الفريد من هذه الزاوية، كانت تعامل فى روح من التسامح إلا أنها لم تكن «مقبولة»: أديان اليهود والأرمن وخاصة دين الرومانيين، المسيحية الارثوذكسية، التى كان اسقفها يقيم فى جيولافيهيرفار (آلبا ايوليا).

أما فيما يتعلق بوسط المجر، الذى جرى دمجه بشكل مباشر فى الامبراطورية كما رأينا، شأنه فى ذلك شأن جزء كبير من كرواتيا وبانات تيميسوار، فقد كان من حيث المظهر مختزلاً فى النظام المشترك للولايات العثمانية، حيث جرى تقسيمه إلى سناجق وتمييزه بالتيماارات وتزويده من جانب السلطان بمحصلى الضرائب والقضاة والحاميات.

والحال أن تياراً تقليدياً من تيارات الكتابة التاريخية المجرية - مايزال حياً إلى اليوم، وإن كان فى تعايش مع اتجاهات أكثر اعتدالاً - يشير إلى آثار الاحتلال العثمانى التدميرية للمجر ويرى أنها كامنة فى الفتح التركى بوجه عام. فنزوح السكان عن السهل المجرى بين الدانوب والتيزا وتبويره، والذان يظهران بالفعل خلال القرن السادس عشر، وتحويل هذا الإقليم الزراعى المزدهر القديم إلى مجال للتربية الكثيفة للماشية، لن تكون كلها غير نتيجة حتمية ومميزة لدمجه فى امبراطورية السلاطين.

والواقع أن وضع المجر، البعيد عن أن يكون نموذجياً، إنما يظل بالأحرى حالة خاصة داخل هذه الامبراطورية: فهذا البلد، الذي يشكل منطقة عازلة بين آل هابسبورج والعثمانيين، كان مسرحاً لمعارك متواصلة بين عامي ١٥٢٦ و ١٦٠٦. كما أن هذا الوضع غير الملائم بشكل خاص لا يكفي دون شك لتفسير حالة من الفقر شديدة الوضوح لا نجد لها مثيلاً في أى مكان آخر في الممتلكات التركية في أوروبا : وقد طرحت أيضاً فكرة تذهب إلى أن تاكل التربة المجرية في ذلك العصر إنما يرجع إلى استغلال زراعى زائد عن الحد كانت هدفاً له في الفترة السابقة؛ فتاكل التربة قد وصل إلى مرحلة حرجية في بداية القرن السادس عشر، كان من شأنها أن تقود إلى تغيير لأسلوب الاستغلال، حتى في غياب الفتح التركى.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الولاية، الموجودة عند أقصى حدود التوسع العثماني في أوروبا، والتي تبعد عن العاصمة بمسافة جد عظيمة، كانت تتميز بوجوه تفرد أخرى عديدة- فالسكان المسلمون، المختزلون في فئة جد محدودة من الإداريين والجنود والتجار والحرفيين، كانوا يقيمون على حدة في عدد من المواقع الرئيسية والأماكن الحصينة مثل بوداوبست وبيكس وزيكيسفيهيرفار أو زيچيد، حيث حلوا محل المجرين والألمان الذين لجأوا الى الاراضى الهابسبورجية. كما أن غالبية هؤلاء المسلمين لم يكونوا أتراكاً، بل عناصر متأصلة قادمة من البوسنة المجاورة. ، وفي المقابل، فإن الارياف قد ظلت مسيحية بالكامل، شأنها في ذلك شأن دزينة من المدن في وسط السهل، قُدِّرَ من بينها لنا جيكوروس وكيسكيميت وسيجليد أن تشهد تطوراً خاصاً. والحال أن سكان «مدن البرارى» (ميزوفاروسوك) هذه، المنحدرين من اصول ريفية، كانوا قد توصلوا في الماضى إلى الحصول على إعفاءات معينة من الإقطاعية المجرية وقد منحهم العثمانيون، عند وصولهم، درجة ملحوظة من الحكم الذاتى : إذ لم يجر إرسال قضاة أو ممثلين آخرين للسلطان إلى مدنها؛ وكانت تدير نفسها بنفسها، حيث كانت اتصالاتها الوحيدة بالسلطات العثمانية تنحصر في زيارات جباة الضرائب. ومن جهة أخرى،

فإنها قد عرفت، على غرار القرى المتناثرة على الحدود مع آل هابسبورج - وإن كان بشكل مفارق أكثر وذلك بالنظر إلى بعدها النسبي عن هذه الحدود - ، نظام السيادة المزدوجة هذا الذى مثل خصوصية أخرى للوضع المجرى: فهو ينطوى على قيام المؤسسة الواحدة بدفع ضرائب المستحقين على جانبي الحدود، الهابسبورجية والعثمانية على حد سواء. وفى حالة «مدن البرارى»، فإن السادة الذين كانت تتبعهم فى الأصل، رغم إقامتهم فى المجر الملكية، كانوا يواصلون فرض حقوق ضريبية وقضائية على رعاياهم فى الأرض العثمانية.

ولنلاحظ أخيراً أن رحيل المجرين، التالى للفتح، كان مؤاتياً لوصول بوسنيين مسلمين الى المدن، كما كان مؤاتياً، بدرجة أكبر بكثير، لهجرة صربية إلى ولايات جنوب البلد، باسكا، بارانيا، بانات، سلافونيا وثيوفودينا الحالية. وبالمثل، فإن رومانيين قد نزحوا آنذاك إلى شرقى التيزا، فى إقليمى تيميسوار وناجيفاراد (أوراديا).

والحال أن تجمعاً آخر، يحده من الشمال الدانوب والساف، وتحده من الشرق بلغاريا الشمالية وادى فاردار، يشكل دائرة وسطى لممتلكات السلطان الأوروبية. وهذه الدائرة، الأقوى اندماجاً بالفعل فى الامبراطورية، تظل بعيدة نسبياً عن مركزها، وتحفظ بطابع منطقة حدودية مع البندقية أو آل هابسبورج، وتتمتع بانفتاحات على العالم الخارجى: أوروبا الوسطى وأوروبا البحر المتوسط. وهنا أيضاً كان السكان المسلمون مقتصرين على بعض المدن والدساكر الواقعة على طرق الغزو والتخوم الحدودية القديمة. وإذا كنا نجدهم مع ذلك فى الوسط الريفى، فإن وجودهم هناك إنما يرجع إلى عناصر تحولت إلى اعتناق الإسلام، مثلما كان ذلك هو الحال بشكل تدريجى فى البوسنة وفى البانيا، وليس إلى استيطان تركى.

وهذا التجمع يشمل البوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا والبانيا واليونان. وكان التنظيم المحلى العادى للامبراطورية سارى المفعول هناك. وإن كان مصحوباً، مرة أخرى، بجرعة جيدة من الاستثناءات والخلل الوسط.

وهكذا فإن جمهورية راجوس (دوبروفنيك) التجارية كانت تتمتع بوضع متميز تماماً : فهذه الدولة الصغيرة جدا المنتزعة من ساحل دالماتيا كانت تدين بأهميتها وبازدهارها لنشاط تجارى ذى حجم دولى يستفيد استفادة كاملة من موقعها كمركز تجارى لبلاد البلقان على البحر الأدرياتي. والحال أن التجار الراجوسيين، الذين كانوا قد عرفوا أولاً سيادة البندقية عليهم من عام ١٢٠٥ إلى عام ١٣٥٨، ثم سيادة المجر، قد ادركوا ان حامياً جد قوى هو وحده الذى يمكنه تجنيبهم أطماع البندقية ومحاولاتها الرامية إلى إخضاعهم لها. وقد دخلوا، منذ الشطر الثانى من القرن الرابع عشر، فى اتصال مع الاتراك لكى يصبحوا تابعين لهم بشكل حاسم فى عام ١٤٥٨. ومنذ ذلك الحين، كانت الجمهورية تدفع للسلطان بصورة منتظمة جزية، وصل مبلغها إلى ١٢٥٠٠ لوكا فى عام ١٤٨١.

وفى مقابل هذا المبلغ والخضوع الذى ينطوى عليه، ومع مراعاة الحافز الاقتصادى الذى كان يمثله بالنسبة للامبراطورية هذا الموقع التجارى المرتبط بها، قدم الباب (العالى) للراجوسيين مزايا حقوقية سوف تكفل لهم حتى أواسط القرن السابع عشر مصيراً رائعاً. فقد احتفظوا بحكم ذاتى كامل فى إطار مؤسساتهم الخاصة وتنظيمهم الاجتماعى الخاص، الموسومة من جهة أخرى بطابع تأثير البندقية. والحال ان العهد نامه التى انعم بها السلاطين عليهم قد ضمنت حريتهم التجارية عبر مختلف ارجاء الامبراطورية ومنحتهم شروطاً جمركية متميزة : فهم لا يسددون عن صادراتهم غير رسم نسبته ٢٪، وكانت الرسوم المقررة على وارداتهم بنسبة ٢٪ أيضاً، لكنها كانت تصل إلى نسبة ٥٪ فى حالة البيع فى اسطنبول وادرنه وبورصا. كما أن الراجوسيين سوف يسمح لهم باسترداد كل هذه الرسوم عن طريق دفع مبلغ سنوى محدد وهو ما سوف يجنبهم كل ابتزاز تال من جانب الجباة العثمانيين.

وقد استندت تجارتهم إلى شبكة من الجاليات المستوطنة فى جميع مراكز أوروبا العثمانية (باستثناء غربى البوسنة واليونان وجنوبى بلغاريا). وكانت هذه

الجاليات (پلاقتزا) منظمة على شكل كومونات (اويشتينا) تحكم نفسها بنفسها بموافقة مجلس للتجار (سكوپ) ويتمتع بامتيازات ضريبية.

وبدون أن تشكل كيانات دول ككيان دولة راجوس فإن عناصر أخرى من هذا التجمع، المندرجة هذه المرة في الإطار المحلي العثماني، كانت تتمتع على نحو مماثل بقدر كبير من الحكم الذاتي.

إن الجبل الأسود (تشرناجورا)، المحاطة بجبال تجعل منها قلعة طبيعية، والمأهولة بقبائل قوية الشكيمة ذات أرومة صربية، قد صمدت في وجه الفتح العثماني حتى عام ١٤٩٩. وفي العصر نفسه، كانت كوتور، منفذها البحري، قد انتقلت إلى أيدي البنادقة. وبعد محاولات أولى احبطتها الانتفاضات المحلية، وجد العثمانيون أنفسهم مضطرين إلى التخلي عن إدخال التيمار والسباهي في هذه البلاد، وأصبحت الجبل الأسود برمتها خاصاً للسلطان، يرتبط حتى أواخر القرن السادس عشر بسنجق اسكندرية (شكودر) أو بوكاچين. ومن المرجح أن موارد البلد جد المحدودة قد أثنت الفاتحين عن الاضطلاع بجهود زائدة عن الحد لكي يؤمنوا لأنفسهم سيطرة مباشرة أكثر. وهكذا فقد اكتفوا بفرض سيادة جد رخوة على ذلك النوع من الثيوقراطية التي كانت هي نفسها مفروضة على الأطر القبلية: واعتباراً من عام ١٥١٥، فإن الأسقف الأرثوذكسي، فلادیکا سيتينجي، المنتخب من جانب الشعب ورجال الدين من بين رهبان دير تلك البلدة، قد اتخذ لقب أمير - أسقف الجبل الأسود.

وفي البانيا، تعرض وجود عثماني مبكر أكثر للتهديد من جراء الانتفاضة الطويلة التي قادها جورج كاستريوت (سكاندر بك) بين عامي ١٤٤٤ و ١٤٦٦. وعلى أثر ذلك، لم يجر إنشاء إدارة عثمانية عادية وتيمارات إلا في الأراضي المنخفضة في جنوبي البلاد، بين الجماعات السكانية التوسكية. وخلافاً لذلك، في جبال الشمال، وراء شكومبي، فإن الجماعة الإثنية الكبيرة الأخرى في البلاد، الغيغ، وهم سكان جبال يتميزون بقوة الشكيمة، قد حافظت على قدر كبير من

الحكم الذاتى فى إطار نظامها القبلى التقليدى. وكانت الوحدة القاعدية هى العشيرة (فيس)، التى يقودها العضو الذكر الأكبر سناً. وكانت عشيرة واحدة أو عدة عشائر تشكل وحدة إقليمية مستقلة «لواء» (بيرقاً)، يترأسه «حامل لواء» (بيرقتار)، وهو زعيم ورأى يدير ويصدر الأحكام بموجب أعراف غير مكتوبة. وكانت عدة بيارق تشكل قبيلة يقودها بدورها عضو من أسرة سائدة.

والحال أن مجلساً يوحد أعضاء القبيلة الذكور كان يبت فى المسائل الرئيسية. وعلى سبيل المثال، فإن قبيلة الميرديتو، التى تسكن جنوب درين، كانت تتألف من خمسة بيارق، فى حين أن بولوكباشى معيناً من جانب السنجق بك كان يلعب دور الوسيط بين الإدارة العثمانية والعشائر.

والواقع أن العثمانيين كانوا يجدون صعوبة فى تحصيل الضرائب من هؤلاء السكان الأشداء والذين يصعب الوصول إليهم. وخلافاً لذلك، فإنهم يحصلون منهم على قوات إضافية يبدو أنها تكتسب المزيد من الأهمية اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر.

وتشمل أراضى اليونان أيضاً عدة مناطق جبلية ومعزولة أسهم وضعها الجغرافى فى جعلها مستقلة من الناحية العملية عن السلطة العثمانية. وتلك هى حالة شبه جزيرة مان (مانى) فى جنوب البيلوبونيز وبلدة سولى فى ايبيروس وأجرافا فى البند. كما أن وضع جزر ايجية عديدة كرودس أو شيو، مثلاً، كان ملائماً لنظام إدارة ذاتية. وبالمثل أيضاً، فإن أديرة جبل أثوس كانت تشكل على شبه جزيرتها المرتبطة بكالسيديك جمهورية ثيوقراطية أرثوذكسية، اعترفت منذ زمن بعيد بسلطة السلطان وحصلت منه على إعفاءات وامتيازات هامة. أما أرض «الجبل المقدس» ، المحظورة على كل «المخلوقات المؤنثة»، فقد كانت محظورة أيضاً على ضباط الباب (العالى).

وأخيراً، ففي شبكة النسيج المحلى العادى نفسها، تظهر حالات خاصة أخرى: مدن تتمتع بوضعية متميزة، موروثة بوجه عام عن ظروف الفتح. تلك كانت حالة ساراييفو، وهى مركز تجمع سكانى شبه إسلامى بالكامل، التى كانت مستثناة من استقبال القوات وكانت تتمتع بحق إدارة نفسها بنفسها، أو حالة چانينا فى ايبيروس.

ومن جهة أخرى، فبين سلاف وثالاشيى البلقان، كانت جماعات سكانية تحتفظ بقادتها الوراثةين، السابقين على الفتح العثمانى : الكنيز، على مستوى المراكز، والپريميسير (بريميكور)، على مستوى القرى، والذين يجرى تثبيتهم فى مواقع سلطتهم عن طريق براءة من السلطان ويلعبون دور الوسيطاء بين السكان المسيحيين المحليين، الذين ينحدرون من صفوفهم، والسلطات العثمانية. وقد تولوا تأمين النظام العام فى أقسامهم وساعدوا موظفى إدارة الضرائب فى تحصيل الضرائب. وفى البوسنة والهرسك، فإن الطبقة الإقطاعية القديمة، التى يسود الاعتقاد بأنها كانت فى طليعة الاتجاه إلى اعتناق الإسلام والذى اثر على ذلك البلد، قد احتفظت من جراء اعتناقها لهذا الدين بجزء على الأقل من ممتلكاتها ومن نفوذها التقليدى. ومن جهة أخرى، ففي كل هذه الاقاليم - عبر تراث مؤسسات قبل عثمانية، مرة أخرى - تشكل الجماعات السكانية المسيحية قوات إضافية من المارتولوس أو من «حرس الدروب» (دربندچى)، المكلفة من جانب السلطان بمهام بوليسية وعسكرية. وكانت لهذه الفئات هيراركياتها الخاصة وكانت تتمتع بنظام ضريبى يتميز بالمحاباة لقاء خدمات تسمح لها من جهة أخرى بأن تكون مسلحة.

والواقع أن حالات مماثلة من الحكم الذاتى المحلى أو من الوضعيات الاجتماعية الخاصة لم تكن غائبة من الجزء الأوروبى الأوثق ارتباطاً بالامبراطورية، وهو «الدائرة الأولى» من الممتلكات العثمانية فى هذه القارة. فهنا نقابل على سبيل

المثال الفوينوكات الذين يهتم جزء منهم بالجياد خلال الحملات الإمبراطورية، بينما تتمتع حيازاتهم العقارية بامتيازات ضريبية. على أنه في تلك المنطقة التي تشمل بلغاريا وثراس وثيرساليا ومقدونيا وديبروچا، كان نموذج إدارة الولايات مطبقاً بالشكل الأكثر انضباطاً وكانت سيطرة السلطة المركزية أكثر مباشرة وأكثر صرامة.

فهذه الأقاليم هي الأكثر قرباً من اسطنبول أو ادرنه - المقر الشتوى للبلاط - وهي الأسهل منالاً أمام تدخل قوات الباب (العالي)، وهي أول من تعرض للفتح؛ وتاريخها هو الأطول ارتباطاً بتاريخ الإمبراطورية. ولما كانت محصورة في داخلها، فقد كانت صلاتها مع بقية أوروبا مقطوعة بدرجة أكبر بكثير من الولايات المجاورة لها. كما أن العنصر الإسلامي فيها كان أكثر انتشاراً بشكل واضح، فهو لا يقتصر على عدة مدن استراتيكية كنيكوبول وكچوستنديل وتريكالاسكوبيا وسيليسترا، بل يمتد أيضاً إلى الأرياف، حيث تظهر قرى إسلامية. ولعل هؤلاء الروهايا المسلمين كانوا مسيحيين تحولوا إلى اعتناق الاسلام، كالپوماك - وهم بلغاء متأسلمون - ، إلا أنه كان بينهم أيضاً تتر ومهاجرون من أرومة تركية، جاءوا من الاناضول واستقروا على اثر الزحف العثماني في ديبروچا، وفي جنوب وشرق بلغاريا، وفي عدة وديان في ثراس ومقدونيا. ولم يكن الاستيطان التركي في اوربا ضخماً إلا عند أواسط القرن الخامس عشر. وهو ما يفسر أنه لم يؤثر بشكل قوى إلا على أول الولايات المفتوحة. وفي أثر ذلك، فإن الاناضول، المحرومة من الاحتياطي الإثنى التركي لآسيا الوسطى بسبب «الرتاج الصفوى»، قد كفت عن التمكن من تغذية هجرة هامة في اتجاه أوروبا.

النظام الكلاسيكى : هجمل محصلة

لم يصهر العثمانيون، من ثم، التنوع البلقاني في قالب واحد. وبدلاً من أن تشكل سيطرتهم تحولاً واستلاباً جذريين، فإنها قد تكيفت هنا وهناك مع الإبقاء

على الصلات مع العالم الخارجى، ومع نوام المؤسسات والأعراف السابقة، ومع مناطق تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتى، كما أن النظام الذى تأسس، على الأقل حتى أواخر القرن السادس عشر، لم يكن يتميز بالطابع القديري والقهرى الذى غالباً ما نسب إليه. ولاشك فى أن مراحل الفتح قد أسهمت بنصيبها من الآثار الوخيمة : فتحسباً لوصول الفاتحين، نزح السكان عن بيئاتهم التقليدية، ونشرت غارات قوات الاكينچى الامامية السريعة الحركة الخراب والدمار فى طريقها، أما المدن التى تم الاستيلاء عليها عن طريق القوة - بل وأحياناً تلك التى تصورت تأمين نفسها عن طريق تسليم نفسها من خلال مفاوضات - فقد عرفت النهب والمذابح وأخذ عبيد وعملات ترحيل. لكن فترات النار والدم هذه لم تستمر طويلاً، وبدلاً من السعى إلى تأبيدها، كان السادة الجدد حريصين على وضع نهاية سريعة لها. فمن الواضح أن مصلحتهم كانت تدفعهم إلى كسب السكان المغلوبين وإلى العمل بقدر الإمكان على استعادة النظام والازدهار، الشرطين اللازمين لحسن سير عمل النظام التيمارى وانتظام الإيرادات الضريبية. وقد قادتهم هذه الأهداف إلى الإبقاء على سريان مفعول النظام الضريبى القديم أو حتى إلى تخفيف وطأته جزئياً، خاصة فيما يتعلق بأداء الخدمات وأعمال السخرة. وعلاوة على ذلك، فإن المراسيم الصادرة بالنسبة للولايات الجديدة قد حددت التزامات الرعايا، مُحلّة بذلك قوة قانون الدولة محل جشع وتعسف الإقطاعيين المحليين السابقين. وقد أدان هذا القانون وحظّر تعديات وكلاء السلطة المركزية.

وفى هذه الظروف، كان النظام العثمانى فى أغلب الأحوال أكثر مؤاتاة لـ «الشعب الفقير» من النظم التى سبقته أو التى كانت مجاورة له فى أوروبا آنذاك. وعلاوة على ذلك، فإنه، تمسكاً منه بالمفاهيم التى حكمت الامبراطوريات الإسلامية الكلاسيكية، لم يبدِ أى اتجاه استيعابى ولم يبدِ بشكل خاص، أية روح تبشيرية. وكان هذا الملمح رئيسياً فى أقاليم مسيحية فى غالبيتها العظمى، وعلى المدى الطويل، ساعد ذلك على بقاء هويات إثنية شى البلقان عبر القرون.

والى جانب الجاليات اليهودية الحضرية - والتي تضخمت بشكل ملحوظ من جراء وصول لاجئين من أصل ايبيرى فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر - ، وبعض العناصر الأرمنية، فقد كانت شبه الجزيرة تضم عدداً من الكاثوليك فى البوسنة والهرسك وفى شمال البانيا، ولو أن غالبية المسيحيين هناك كانت تتألف من الارثوذكس. وداخل الكنيسة الشرقية، كان الصعود السياسى للإمبراطوريات السلافية فى العصر الوسيط قد جر فى البلقان إلى بروز كنائس «قومية»، على حساب صدارة البطريركية اليونانية فى القسطنطينية. وكانت لغة طقوس هذه الكنائس هى اللغة السلافونية، البديلة عن الكاثارثوسا، «اللغة النقية» لرجال الدين اليونانيين. وهاتان اللغتان للكنيسة، العتيقتان والمعقدتان، لم تكونا دائماً مفهومتين من جانب السكان هنا أو هناك، فقد كانتا جد بعيدتين فى الحالتين عن اللهجات الشعبية المنتشرة. على أن الفتح العثمانى قد ترافق مع القضاء فى عام ١٣٩٣ على البطريركية البلغارية، التى كانت قد تأسست فى أوج الامبراطورية البلغارية الاولى فى زمن القيصر سيميون (٨٩٣ - ٩٢٧)، ثم القضاء فى عام ١٤٥٩ على بطريركية بيتش الصربية، التى كانت قد تأسست بمبادرة من اشهر القياصرة الصربيين، ايتيان دوشان (١٣٠٨ - ١٣٥٥). وقد سمحت هذه التطورات للبطريركية اليونانية بأن تسترد بعد عدة قرون كامل سيادتها.

وفى هذا الصدد، فإن موقف محمد الثانى، منذ غداة الاستيلاء على القسطنطينية، كان حاسماً. فقد كان الفاتح مهتماً بالاعتراف بالمؤسسة البطريركية وقد خصص لها فى الدولة مكانة تسمح لها بممارسة كل نفوذها. وكان يريد من وراء ذلك أن يطفىء لدى رعاياه الارثوذكس أية جنوة للوفاق مع خصومه المسيحيين الغربيين، والتمكن، بهذه الطريقة، من حل صعوبة رئيسية من المصاعب التى تواجه السيطرة العثمانية فى اوربا، وهى صعوبة سوف نشهد تجديداً لها. وسعيًا إلى تحقيق هذه الغاية، فقد حبذ تصعيد رجل دين يونانى مرموق، كان قد تميز فى الأعوام السابقة بمعارضته الدؤوبة للاتحاد مع الكنيسة اللاتينية، هو

جورج سكولاريوس، الذي أصبح بطريركاً تحت اسم جيناديوس. وقد كفل لهذا الأخير «كافة امتيازات اسلافه» ، عاقداً معه اتفاقاً يحدد مبادئ العلاقات بين البطريركية والباب (العالي).

وقد تم الاعتراف لبطريركية القسطنطينية بالسيادة الروحية على جميع أرثوذكس الامبراطورية. وواصل البطريرك الحصول على الإعانات الإلزامية من جانب رجال الدين و «تبرعات» الارثوذكس من غير رجال الدين والتي كانت تسلم إليه في العصر البيزنطي. وكان كل كبار رجال الدين الارثوذكس وحاشيتهم معفيين من دفع الجزية، ضريبة الرأس المفروضة على غير المسلمين. بل إنه يبدو أن عدداً من الاساقفة أو الأديرة كان بوسعها حيازة تيمارات. وفي الوقت نفسه، فقد أصبحت الكنيسة جهازاً من أجهزة الدولة العثمانية، في حين أن السلطان، منذ أواخر القرن السادس عشر، كان يُزَيَّنُ في الكتابات الكنسية بلقب البازيليوس (قيصر بيزنطة). والحال ان البطريرك، المنتخب من جانب مجمع من رجال الدين ومن غير رجال الدين، كان يجري تثبيته في منصبه من خلال براءة صادرة عن السلطان، وكان الشيء نفسه ينطبق على المطارنة. وعلاوة على ذلك، فقد كان البطريرك يقدم اتاوات محددة للخزانة : ويتعلق الأمر أولاً، اعتباراً من ١٤٦٥ - ١٤٦٦، بـ «هدايا» (بقشيش) يجب تقديمها بمناسبة جلوس البطريرك أو بمناسبة بداية عهد حكم جديد، ثم يتعلق، اعتباراً من عام ١٤٧٤، بدفع ضريبة سنوية (خراج). وفي أواخر القرن الخامس عشر وعلى مدار القرن السادس عشر، لم يكف مبلغ هذه المدفوعات عن التزايد. ونتيجة لذلك، كان على البطريركية فرض دفع اسهامات على رجال الدين وعلى غير رجال الدين، في ذات الوقت الذي اعتادت فيه، اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر، على طلب عون القضاة والوكلاء المحليين الآخرين للباب (العالي) في تأمين جمعها. وقد جرت هذه الضرورات المالية أيضاً إلى نمو البيروقراطية البطريركية وأسهمت في تدعيم هيمنة بطريركية القسطنطينية على الجهاز الكنسي وعلى مجمل الشعب الأرثوذكسي.

على أن عمل السلطات الدينية كان ما يزال مركزاً على الجانب الروحي. وإذا كانت الدولة قد اعترفت لها بسلطات قضائية، فقد كانت قاصرة على الشئون المتعلقة برجال الدين، وكانت قاصرة، بالنسبة لغير رجال الدين، على مسائل القانون الخاص والأحوال الشخصية (الزيجات، الوصايات، التركات) ذات الآثار الدينية المباشرة. وكانت الأحكام تصدر بمقتضى القانون الرومانى، حيث كان المصدر الرئيسى هو الهيكسابيلوس، الذى وضعه كونستانتين هارمينوبولوس، وهو مدونة قوانين هامة ترجع إلى القرن الرابع عشر. وهكذا فإن المسألة لم تكن بعد فى أواخر القرن السادس عشر مسألة إدارة حقيقية للطوائف الأرثوذكسية من خلال الأطر الدينية، وإنه لمن الافراط فى خلط التواريخ أن يُردَّ إلى زمن جد بعيد سريان مفعول نظام الملل الذى لم يظهر فى الواقع، كما سوف نبين ذلك، إلا فى الفترة التالية.

ومن جهة أخرى، فإن احتكار الكنيسة اليونانية السارى على كل أرثوذكس البلقان كان ما يزال محدوداً فى القرن السادس عشر بحكم الاستقلال النسبى لأسقفية أوهريد، التى تعتبر أثراً باقياً من آثار الكنيسة البلغارية المستقلة القديمة. وعلاوة على ذلك، فبمبادرة من الصدر الأعظم محمد سوكوالو (سوكولوفيتش) - وهو صربى من البوسنة كان قد جند فى البداية فى الديفشرمه - ، أعيدت بطيركية بيتش الصربية فى عام ١٥٥٧ لحساب أخ أو قريب غير بعيد لهذا الأخير.

وفى البلقان، كما فى بقية الامبراطورية، كانت الطوائف اليهودية والمسيحية المختلفة تتمتع بوضعية الذايمين، التى خصصها القانون الإسلامى لـ «أهل الكتاب» فى ظل السيطرة الإسلامية. وبهذه الصفة، كان بوسعهم الاحتفاظ بأماكن وبأشياء عبادتهم وممارسة شعائر ديانتهم. وهذا الموقف من جانب السلطات العثمانية يتعارض مع عدم تسامح السلطات الكاثوليكية، حيثما كانت تمارس على السكان

اليهود أو الأرثوذكس. فهو يستبعد من حيث المبدأ أعمال الاضطهاد والتحويل القسرى إلى اعتناق دين ما، وهو ما يضيف قيمة دائمة على شعار الارثوذكس الشهير الذى يجعلهم يفضلون الهلال على المتر (تاج الاسقف الكاثوليكي). وإذا كان بعض السلاطين قد حاولوا بالرغم من كل ذلك فرض تحولات جماعية إلى اعتناق الإسلام، وهو ما يتعارض مع الشريعة، فقد جرى إثنائهم عن ذلك. وفي هذه الظروف، فإن ممارسة الديكتاتورية فى الاناضول وفى البلقان كانت تمثل التحايل الملحوظ الوحيد على التسامح الذى يدعو اليه القانون الإسلامى، لأن الفتيان المسيحيين «المجندين» كان يجرى تخطينهم وأسلمتهم بشكل إجبارى. على أن هذا الإجراء، الذى كان يتيح من جهة أخرى إمكانيات صعود رائعة لأولئك الذين كان ينزل بهم، لم يمس بشكل مباشر غير جزء تافه من السكان المسيحيين. وفيما عدا ذلك، فإن حالات التحول الى اعتناق الإسلام قد ظلت قليلة العدد، وكان الأفراد الذين تحولوا الى اعتناق الإسلام، بالرغم من ضغط قساوستهم وإخوانهم فى الدين، مدفوعين أساساً باعتبارات الصعود الاجتماعى والحصول على مزايا ضريبية. ويستفاد من سجلات ضريبة الرأس فى القرن السادس عشر، فى مجمل البلقان، أن حالات التحول الى اعتناق الاسلام لم تتجاوز ما بين مائة وثلاثمائة حالة فى السنة الواحدة.

وصحيح أنه، لأسباب ماتزال محل جدل، وإن كانت، على أية حال، لا تخلو من العنف، كانت بعض المناطق مثل البانيا والبوسنة والهرسك مستهدفة بشكل خاص. إلا أن حركة التحول الى اعتناق الاسلام، حتى فى هذه الحالات، لم تكن بالسرعة الكاسحة التى قيلت عنها : فقد كانت، على الضد من ذلك، بطيئة وتدرجية، حيث وصلت أولاً إلى المدن والأرياف المحيطة بها قبل ان تنتشر فيما بعد بين صفوف الجماهير الريفية. ففي البوسنة، فى عام ١٤٨٩، لم تكن الأسر المسلمة تشكل بعد غير نحو ٤٥٠٠ أسرة فى مقابل ٢٥٠٠٠ أسرة مسيحية؛ ومع ذلك، فى عصر سليمان، كان مجموع إقطاعيى البوسنة قد انجز تحوله الى اعتناق الإسلام.

وبشكل إجمالى، فإن حدود الأسلمة، شأنها فى ذلك، من جهة أخرى، شأن حدود الهجرة التركية الى اوروبا، قد ترتب عليها أن المسلمين لا يمثلون فى القرن السادس عشر غير نحو ١٨٪ من سكان بيليريليك روميليا. إلا أنه إذا كانت الطوائف غير الإسلامية فى البلقان قد احتفظت، بفضل حماية عقيدتها ومؤسساتها الدينية، بجانب من حرياتنا الخاصة، حيث افلتت من الذوبان فى كل غير متمايز، فإنه يبقى أن هؤلاء الادميين لا يحتلون فى الامبراطورية غير مكانة تابعة هى مكانة رعايا من الدرجة الثانية. ولا يقتصر الأمر على أن عدداً من الضرائب الخاصة - الجزية والاسبنجى بشكل رئيسى - تضاف فى حالتهم إلى مجمل الضرائب التى تنيخ بكلكها على مجموع الرعايا، بل إنهم كانوا هدفاً لمختلف القداير التمييزية بما يعبر عن دونية وضعهم. وفى هذه النقطة ايضاً، كان العثمانيون، من جهة أخرى، أوفياء لتراث الدول الإسلامية.

فمن حيث المبدأ، لا يستطيع غير المسلمين ركوب جواد ولا حمل سلاح (كانت القوات شبه العسكرية المسيحية التى أسلفنا الإشارة إليها استثناء). وكان عليهم ارتداء ملابس مميزة، حيث كانت بعض الملابس وبعض الالوان المخصصة للمسلمين محظورة عليهم. وبوجه عام، كان عليهم الامتناع عن أى مظهر من مظاهر البذخ والمباهاة. لكنهم. من جهة أخرى، لم يمتنعوا، ما إن سمح لهم رخاؤهم بذلك، عن مخالفة هذه القواعد، الأ أنه كان يكفى للمسلمين المنزعجين من ذلك استدعاء الشريعة حتى تلجأ السلطات بنشاط إلى إعادتهم إلى الالتزام بالنظام. وفى الاتجاه نفسه، كان القانون الإسلامى يحظر عليهم أن تكون بناياتهم المدنية والدينية أعلى ارتفاعاً من بنايات اتباع الدين الحق. وكان عليهم الحصول على تصريح رسمى لترميم دور عبادتهم ولم يكن بوسعهم بناء دور جديدة. وبوجه عام، كان على جميع أعيادهم واحتفالاتهم ان تكون محاطة بالكتمان، مع استبعاد دق الأجراس والمسيرات الاحتفالية وكل تظاهرة مثيرة. ومن الواضح أن هذه المحظورات قد اتخذت كامل قوتها فى الأماكن التى كان الادميون يحيون فيها عن

قرب مع المسلمين الذين يمكنهم الاستيلاء من مخالقاتهم، الأمر الذي، كما رأينا، لم يكن سائداً في جميع أرجاء البلقان. وبالنسبة لاتباع المعتقدات المشروعة حقاً ولكن الأدنى منزلة، والذين كانت هزيمتهم العسكرية قد كرسست دونيتهم، فإن أتباع الدين الحق الذي كان، علاوة على ذلك، دين السادة، كانوا يشعرون نحوهم بمشاعر التفوق والازدراء. وفي هذه الظروف، فإن المصير الذي حل بمسيحيي البلقان كان ينطوي على قدر كبير من القيود والإحباطات بما يجعلهم يتحسسون مشاق سيطرة كافرة (بالنسبة اليهم).

والخلاصة أن السيادة العثمانية لم تكن بالتأكيد، حتى في الأماكن التي كانت تمارس فيها بشكل أكثر مباشرة، «الشر المطلق» بالنسبة للشعوب البلقانية، وذلك بفضل الضمانات التي اعترفت بها الشريعة لها؛ لكن التمييز الذي ينطوي عليه هذا القانون نفسه قد حال أيضاً دون أن يكون ما يجري الدفاع عنه وقت الشدائد هو «الخير المطلق»، الذي يجري التمسك به عندما تبدأ آمال التحرر في الظهور. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الوضع المقبول نسبياً كان مديناً لحالة النظام والتوازن التي كانت قد سادت في أوج الامبراطورية. وبحكم الهشاشة الكامنة في وضع الدميين، فإن أمنهم كان يفترض خضوعاً كاملاً للسلطان، وهو شرط أساسي من شروط عهد الذمة، مثلما كان يفترض تماسك السلطة المركزية، المتراس الذي لا غنى عنه ضد تعسف وابتزازات القوى المحلية. وعندما كانوا يندرجون في تمرد حيثما تتعرض قوة الدولة للضعف، كانوا يعرضون أنفسهم لأن يكونوا ضحايا لا سند لهم وكباش فداء يشار إليها بالبنان.

١٦٠٦ - ١٧٧٤ : الانتقال

كان اختلال التوازنات الداخلية للدولة قد بدأ منذ الشطر الثاني للقرن السادس عشر. فمنذ ذلك الحين والامبراطورية تتعرض للأزمة المالية، بينما تنحط

المؤسسات الكلاسيكية ويتهدم النظام الاجتماعي التقليدي وترتخي سيطرة السلطة المركزية وتفقد الجيوش فعاليتها ويصبح عدم تكييفها في مواجهة الخصم أمراً واضحاً للعيان. ويتلو عصر الجبروت عصر أشباه النجاحات ثم الانتكاسات العسكرية. والحال ان معاهدة زيتفاتوروك الموقعة في عام ١٦٠٦ والتي تنهى «الحرب الطويلة» مع آل هابسبورج إنما تكشف عن هذا التحول في الاتجاه : ولاشك انها لا تنطوى بالنسبة للعثمانيين على تراجع إقليمي. ومواقعهم في المجر لا تتعرض للتهديد، كما لا تتعرض للتهديد سيادتهم على ترانسلفانيا. لكنهم لم يكونوا أقل رغبة من أعدائهم في إنهاء حرب مرهقة وإطلاق أيديهم من ثم في فارس. وقد تفاوضوا على هذا الصلح الذي كانوا بحاجة إليه، على قدم المساواة مع الخصم، من خلال محادثات جرت في ساحة المعركة نفسها، في المجر. وقد اعترف السلطان لودولف هابسبورج بلقبه الامبراطوري وبتسميته قيصراً. وبوجه خاص، اذا ما صدقنا على الأقل تفسيراً تقليدياً، فإنه قد تخلص عن المطالبة بجزية من العاهل الجيرماني. والواقع أنه يبدو أنه لم يكن مستعداً بعد لمثل هذا التنازل، والذي كان من شأنه أن يرمز الى تخليه عن تطلعاته الى الصدارة العالمية. وهناك في الواقع، بشكل غريب وان كان له مغزاه الواضح، نسختان، صحيحتان على حد سواء، لهذه المعاهدة. فخلافاً للنسخة الهابسبورجية المكتوبة بالمجرية، لا تتضمن النسخة العثمانية هذا التخلي. ومن الواضح أن الاختلاف بين النصين قد ترتبت عليه في المستقبل أشكال من سوء التفاهم، وإن كان قد سمح في التو والحال بإنهاء الأعمال الحربية.

وبعد النظام والسلم النسبيين اللذين ميزا الفترة الكلاسيكية، فإن الولايات البلقانية سوف تتعرض لإصابة مباشرة، أكان ذلك من جراء الازمات الداخلية للامبراطورية أم من جراء الحروب الأوروبية المرتبطة بها من جهة اخرى. وسوف تكون مسرحاً ورهاناً في آن واحد لهذه الأخيرة. فبين معاهدة زيتفاتوروك ومعاهدة كوتشوك - كاينارجا الموقعة في عام ١٧٧٤، والتي تشكل نقطة انطلاق لتدخل

روسيا المتزايد في الشئون العثمانية والمسألة الشرقية، ترتسم بالنسبة للولايات البلقانية فترة انتقال، تشكل جسراً بين العصر الكلاسيكي وعصر الفزعات القومية والضغط الدولي والتمزقات والإصلاحات الداخلية.

وتظل المؤسسات القديمة قائمة وتواصل تشكيل الإطار القانوني للامبراطورية. لكنها، تحت تأثير ازِمات النظام، تُفَرَّغُ من جوهرها أو تبدل مضمونها الفعلي. فوراء ستار زائف غير متبدل من الناحية الظاهرية، تبرز الى الوجود أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي والسياسي تؤدي الى تحويل عميق للطبيعة الحقيقية للامبراطورية. وهكذا ينشأ تباين متزايد بين القانون والواقع: فالثروات الجديدة التي تتكون، والملكيات العقارية التي تتشكل، والسلطات الجديدة التي تتأسس إنما ترجع في جانب كبير منها إلى الاغتصاب وتظل غير مشروعة. على أن الدولة تتسامح مع المقتصبين متى كانت غير قادرة على القضاء عليهم، وهي تتواطؤ معهم عندما يكون دعمهم لها ضرورياً. وإذا تفعل ذلك، فإنها تضيف الشرعية عليهم بمنحهم القاباً قديمة.

والتراجع الإقليمي يبدأ منذ الآن بشكل واضح، لكنه لا يمس بعد غير هوامش الامبراطورية، دون أن يمس القلب. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر لا يتعلق بحركة في اتجاه واحد ولا يمكن دائماً قلب مسارها : فنحن نشهد انقلابات للاتجاه ووقفات عنيفة وارتدادات الى الوراء. وأنداك أيضاً، يبرز التمرد وسط السكان المقيهورين، الذين يتحسسون تدهور أحوالهم كما يتحسسون استنثارات ووعود خصوم السلطان الذين يسعون إلى كسب مساندتهم باستخدام الدوافع الدينية. لكن هذا التمرد يظل «بدائياً»؛ فهو رد فعل عفوي على الظلم والابتزازات والإفقار والتهميش. وهو يبرز باسم نظام قديم ينسب اليه حد أدنى من الضمانات والأمن والرفاهية، ضد كل ما ينتهكه ويحط من شأنه. ففكرة القيم الجديدة ومثل أعلى مختلف تظل جنينية وهامشية. ومن جهة أخرى، في هذه الفترة، تظل السلطة

المركزية محتفظة بما يكفى من الأوراق، وعلاقة القوى مع الدول الغربية ليست بعد جد متدهورة بما يسمح لهذه التمردات أن يكون لها مستقبل بالفعل. على أن التأثير المتزايد لهذه الدول المسيحية على سكان البلقان وانبثاق فئات جديدة فى الأعراق المختلفة، وظهور الإشراقات الأولى لفكر عقلانى ووطنى تشكل بالفعل بذور انقلابات تالية.

الحروب والتحولات الجيوبوليتيكية

خلال نحو القرنين الفاصلين بين المعاهدتين المذكورتين، تشكل الحرب بعواقبها المتعددة أحد العوامل الرئيسية، وربما العامل الأول، فى تطور الولايات البلقانية.

على أن هذه الحرب ليست دائمة : ولنتذكر أنه فى مناسبتين، فى الشطر الأول للقرن السابع عشر وفى الشطر الثانى للقرن الثامن عشر، عرفت المنطقة عدة عقود متعاقبة من السلم : بشكل أكثر تحديداً، بين عام ١٦٠٦ وعام ١٦٤٥، تاريخ بداية حرب كريت الطويلة مع البندقية، و ، من جهة أخرى، بين صلح بلجراد الموقع فى عام ١٧٣٩ والحرب الروسية - العثمانية بين اعوام ١٧٦٨ - ١٧٧٤، وهى نفسها نقطة انطلاق لسلسلة جديدة من المواجهات. ففى هاتين الفترتين، تؤدى التناحرات فيما بين الدول المسيحية نفسها إلى تجنب الامبراطورية الأخطار. وفى المقابل، من عام ١٦٤٥ إلى عام ١٧٣٩، تجد نفسها فى اشتباك يكاد يكون متواصلاً مع أعدائها الأوروبيين: فإلى حرب كريت، التى لا تنتهى إلا فى عام ١٦٧٠، سوف يضاف، من عام ١٦٦٣ إلى عام ١٦٦٤، اشتباك أول مع الامبراطورية الهابسبورجية، مشحون بذبول حرب الثلاثين عاماً. ثم تتلو هذه الحروب حروباً تضع السلطان فى مواجهة بولندا من عام ١٦٧٢ إلى عام ١٦٧٦، ثم فى مواجهة روسيا، من عام ١٦٧٧ إلى عام ١٦٨١ و ، قبل انتهاء القرن، تدور، من عام ١٦٨٣ إلى عام ١٦٩٩، رعى حرب التحالف المقدس الطويلة والدرامية، والتى تنضم فى

خلالها البندقية ثم روسيا إلى التحالف النمساوى - البولونى. وبعد معاهدات عام ١٦٩٩، فإن الأعمال الحربية لن تحتاج الى أكثر من أحد عشرة عاماً لكى تشتعل من جديد، وسوف تشهد الأعوام الممتدة من عام ١٧١٠ الى عام ١٧٣٩ تعاقباً بلا توقف تقريباً لحروب جديدة مع روسيا والنمسا والبندقية.

والنتيجة الأكثر وضوحاً لهذه السلسلة من الحروب هى التعديل المحسوس، عبر آثار المعاهدات التى تنهياها، لخريطة الممتلكات العثمانية فى أوروبا. على ان المحصلة الإجمالية تتميز بتعدد الظلال، وعندما تكون سلبية فإن الخسائر تظل محدودة.

پودوليا وأوكرانيا

فى مواجهة نول مسها هى نفسها الضعف، فإن الامبراطورية، خاصة عندما تتمالك نفسها تحت تأثير رجال نشيطين ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم مثل الوزيرين الاولين من آل كوبرولو، تتمكن من تحقيق فتوحات أخيرة: تلك هى الحالة فى مواجهة بولندا، فى عهد ميشيل فايسنوفيسكى الضعيف. إذ يتجه أحمد كوبرولو إلى إنشاء عازل على حساب هذه المملكة لحماية (الامبراطورية) من الزحف البولونى والروسى فى اتجاه الجنوب. ويتعلق الأمر فى النهاية باستكمال «الدائرة الثالثة» من الممتلكات (العثمانية) الأوروبية فى هذا الاتجاه. وتدعمه فى هذه المهمة مرامى زعيم قوزاقى، هو پيير دوروشينكو، المتمرد هو الآخر على الروس وعلى البولونيين، والذي يخطط لأن يصبح هتمان اوكرانيا موحدة، تابعة للسلطان، على غرار البلاد الرومانية. وإثر حملات السلطان محمد الرابع فى المنطقة، فإن معاهدة بوزاز البولونية - العثمانية (١٦٧٢)، والتى أكدتها معاهدة زورافنو (١٦٧٦)، تعترف من جهة بسيطرة السلطان المباشرة على پودوليا التى سوف يحولها إلى ايالة كامانيتش (كامينيتش پوبولسكى) ويجرى على نحو مناسب تعداداً لسكانها وفقاً للتقاليد؛ كما تعترف، من جهة أخرى، بسيادته على اوكرانيا.

على أن هذا التوسع المتأخر سوف يتكشف أنه من أكثر التوسعات هشاشة :
فمنذ المعاهدة التي تحمل اسم رادزين أو باختشيساراي، المعقودة مع روسيا في
عام ١٦٨١، يتنازل الباب (العالي) عن اوكرانيا، كما يرد يوبوليا لبولندا بموجب
معاهدة كارلوفيتز (سريمسكى كارلوفتشى) الموقعة مع هذا البلد في ١٦ يناير
١٦٩٩.

كريت ويليونيوز

سوف تكون الاستكمالات الإقليمية المنتزعة من مجال البندقية الاستعماري
اطول عمراً بكثير : لقد كان فتح كريت مرهقاً، لكنه أنجز الهيمنة العثمانية على
البلقان، حيث وصل بها الى أقصى امتداد جنوبى لشبه الجزيرة. وبالنسبة لكريت
كما بالنسبة ليوبوليا، فإن الممارسة القديمة الخاصة بالتعدادات المحلية الواسعة،
والتي كان قد بطل اللجوء إليها منذ أواخر القرن السابق، قد أعيد الاعتبار إليها.
لكن أسلمة القانون العثماني، التي حدثت في تلك الاثناء، والتي أيدھا بشكل خاص
الصدر الأعظم احمد كوبرولو، تبدو محسوسة في التشريع العقاري والضريبي
الذي صيغ بالنسبة لهذه الولاية: فعن طريق عودة إلى التراث الإسلامى، فإن
الدولة، متخيلة هنا عن مبادئها المعتادة، لا تتمتع بالملكية العليا للأرض الصالحة
للزراعة؛ ويحتفظ الفلاحون الكريتيون بالملكية التامة لممتلكاتهم العقارية مع كل ما
يرتبط بذلك من حقوق، بما في ذلك الاقتسام بين الورثة عند نقل التركة، لكن هذه
الأرض توصف بـ «الكافرة»، وبصفتها هذه فإنها تخضع للخراج، حيث يستعيد
المصطلح في هذه المناسبة معناه الأول الذي حُرّفه الاستخدام العثماني، كضريبة
عقارية مفروضة على غير المسلمين. ومن جهة أخرى، فإن الأحكام المتعلقة بكانديا
(هيراكليون) وهانيا (لاكانيه) تتخلّى بشكل سافر عن ضرائب مختلفة لا تتمشى
مع الشرع، كرسم التايووالاسبنجى والرسوم المفروضة على الزيجات، إلخ، مع
إدانة هذه الممارسات العريقة لإدارة الضرائب العثمانية، عبر تدقيق متأخر،
بوصفها «ابتداعات تستحق اللوم» (بدعة).

ولابد من أن نلاحظ من جهة أخرى أن الجزيرة الارثوذكسية الكبيرة التي كانت، قد كابدت اربعمائة وخمسين سنة من السيادة الكاثوليكية، تحت هيمنة البندقية، تصبح، بانتقالها تحت سيطرة الهلال، إحدى المناطق الرئيسية لأسلمة أوروبا العثمانية : وتذهب التقديرات الى ان نصف السكان كانوا قد تحولوا الى اعتناق الإسلام بعد انقضاء قرن واحد على الفتح.

ومع البيلوپونيز، يبدو أن البندقية تجد تعويضاً عن خسارة كريت. والحال ان الفتح الذي تم خلال التحالف المقدس لشبه الجزيرة هذه، حيث كانت البندقية تتمتع فيها في السابق بممتلكات هامة، ثم التخلي عنها للاتراك في نهاية الامر في عام ١٥٤٠، إنما يرجع الى أسلحة فرانشيسكو موروسيني، المدافع البطولي وسىء الحظ عن كانديا. وقد جرى الاعتراف بسيادة البندقية عليها بموجب معاهدة كارلوفيتز، شأنها في ذلك شأن احتلال الجزء الأكبر من دالماتيا.

على أن هيمنة البندقية الثانية هذه في المورة كانت قصيرة الأجل : فمنذ عام ١٧١٥، سوف تسترد قوات الصدر الأعظم على باشا داماد ممتلكات السلطان، وتقابل بالترحيب من جانب السكان اليونانيين لأن الموقف الديني للسلطات البندقية كان مثار نفور: فخلال ولايتها القصيرة ، حظرت هذه السلطات تعيين اساقفة ارثوذكس ووضعت رجال الدين المحليين الصغار تحت نفوذ الهيراركية الكاثوليكية وعاونت النشاط التبشيري لهذه الأخيرة. ومن جهة أخرى، فإن ادارة البندقية كانت أكثر تميزاً بالاكراه من ادارة الباب (العالي)، لأنها كانت أكثر فعالية في جباية الضرائب وأقل احتراماً لاشكال الاستقلال المحلي. وبموجب معاهدة پاساروفيتز (پوزاريفاك)، تتخلي البندقية رسمياً عن هذه الممتلكات التي يصعب التمسك بها. اما قلعة بالاميد المثيرة التي تمكن الوالى اوجوستينو ساجريديو من انجاز تشييدها بشكل تام على نوبليا فهي تمسي من ثم بلا معنى.

المجر وترانسلفانيا

أما الممتلكات العثمانية التي يتم ضياعها بشكل نهائى خلال تلك الفترة فهي تضيق، خلافاً لذلك، عبر حروب مع قوى صاعدة. وعلاوة على ذلك، فإنها تنتمى كلها الى الدائرة الأكثر خارجية ومن ثم الأكثر هشاشة بين دوائر السيطرة التركية فى اوربيا، فهي تقع إما فى شمال خط الدانوب والساف أو على الساحل الشمالى للبحر الأسود.

ويتكشف التراجع فى بداية الأمر فى اولى هاتين المنطقتين. فمعاهدة كارلوفيتز التى تكرر سلسلة طويلة من الانتكاسات العثمانية، يترتب عليها التنازل لآل هابسبورج عن المجر العثمانية وعن تخومها الجنوبية بين الدراف والساف. وبنات تيميسوار هو وحده الذى يبقى فى ايدى العثمانيين. ومنذ ذلك الحين يشكل الساف والأونا الحدود بين الامبراطوريتين.

والنتيجة الأخرى التى تترتب على معاهدة كارلوفيتز النمساوية - العثمانية هي إنهاء السيادة العثمانية على ترانسلفانيا. وقد رأينا فيما سلف الوضع الملتبس لهذه الإمارة الممزقة بين الدعاوى الها بسبورجية والعثمانية. والواقع انها قد تسنى لها، فى اعوام ١٦١٣ - ١٦٤٨، بفضل فويغودين نشيطين، هما جابريل بيتلين (١٦١٣ - ١٦٢٩)، ثم جورج الأول راكوكشي (١٦٣٠ - ١٦٤٨)، انتهاج سياسة جد مستقلة. فتراوتهما المتراكمة بفضل التجارة والمصادرات العقارية قد سمحت لهما بالاحتفاظ بقوات هامة زودتهما بامكانيات الحركة الضرورية. وهكذا فقد تدخلتا الى الجانب البروتستانتى فى حرب الثلاثين عاما ومارسا نفوذا على الشئون المولداقية والفالاشية. وبهذا أخذتا فى تشكيل قوة جديدة فى اوربيا الوسطى، توازن ثقل سيدتيها.

والحال ان الاصلاح العثمانى فى ظل الرجلين الأولين اللذين شغلا منصب الصدر الاعظم من آل كوبرولو ينهى هذه الاحتمالات بالسماح لهما بتأكيد جديد

نشطت لسلطة السلطان على هذا البلد، إذ جرى عزل الفويقود جورج الثاني راكوكشي في عام ١٦٥٧ لانحيازه الى صف السويد، على خلاف مرامي الباب (العالي)، في الحرب البولونية - السويدية، ويتم غزو الامارة من جانب قوات عثمانية وقرمية. ويجري تنصيب فويقودين جديدين من جانب العثمانيين : آكوس باركساي (١٦٥٨ - ١٦٦٠) الذي ينصبه محمد كوپرولو الذي يفرض عليه تعويضات عن الحرب وزيادة للجزية السنوية تصل الى ٤٠٠٠٠ دوكا؛ ثم ميشيل الأول آپافي (١٦٦٢ - ١٦٩٠)، الذي ينصبه احمد كوپرولو. والحال أن هذا التنصيب الأخير، الذي يرفضه الامبراطور ليوبولد الأول (١٦٥٧ - ١٧٠٥)، سوف يكون السبب المباشر لحرب ١٦٦٣ - ١٦٦٤ النمساوية - العثمانية. وبالرغم من انتصار سان-جوتهارد الباهر، يميل ليوبولد الى ان يوقع مع الاتراك هدنة واسوار (١٠ اغسطس ١٦٦٤) التي يعترف بموجبها بأپافي فويقوداً. ويظل البلد مخرباً من جراء الحرب وصراعات الفصائل.

وبعد ذلك بنحو عشرين سنة، تسمح النجاحات النمساوية في حرب التحالف المقدس لليوبولد الأول باستعادة الفرصة الأولى الضائعة: فعن طريق معاهدتي فيينا (٢٦ يونيو ١٦٨٦) وبلاچ (٢٧ اكتوبر ١٦٨٦) يفرض حمايته على الفويقود، ويفرض في الوقت نفسه وجود حاميات هابسبورجية في دزينة من القلاع في البلد ودفع مساهمة قدرها ٧٠٠٠٠٠ فلوريناً. وبعد ذلك، في ٤ ديسمبر ١٦٩١، يصدر الديپلوما اليوبولدينوم (البراءة لليوبولدية) التي تحدد مبادئ اندراج ترانسلفانيا في الاطار الهابسبورجي: فهي تظل امارة مستقلة، غير مرتبطة بالمجر (وهو بتر كانت سياسة سليمان ونتائجها قد بدأت في ترجمته الى واقع). أما «الأمم» الثلاث والديانات الأربع «المقبولة» فهي تحتفظ بامتيازاتها؛ لكن البلد يخضع لجزية سنوية قدرها ٥٠٠٠٠ تاليراً في زمن السلم و ٤٠٠٠٠٠ فلوريناً في زمن الحرب.

عند موت ميشيل الأول آپافي في عام ١٦٩٠، عاد الباب (العالي) الى تعيين فويقود، هو إمري ثوكولي، لكنه لم يحكم إلا لمدة شهر واحد. اما البديل الذي أحله

محله ديت ترانسلفانيا، ميشيل الثانى آففى، فهو لم يلق هو الآخر نجاحاً إذ رفضه ليوبولد الأول الذى احل محله والياً، هو جورج بانفى (١٦٩٢ - ١٧٠٤). وتكريساً لهذا الوضع، قررت المادة الأولى لمعاهدة كارلوفيتز النمساوية - العثمانية من حيث المبدأ : «ان ترانسلفانيا وقد اصبحت الآن ملكاً للامبراطور، سوف تظل بين يديه بحدودها القديمة».

وهكذا يفقد العثمانيون أحد تابعيهم الأوروبيين لحساب آل هابسبورج. على أن سيطرة هؤلاء الأخيرين تصطدم فى العقود التالية، خاصة بسبب طابعها المؤيد للكاثوليكية على نحو قوى، بمعارضات نشيطة. ويصبح الباب (العالى) ملاذاً للمعارضة الترانسلفانية.

وبموجب معاهدة پاساروفيتز، تستكمل النمسا فتوحاتها السابقة بضمها من جديد لولاية عثمانية، هى اىالة تيميسوار، المقابلة لبانات، وعلاوة على ذلك، فإنها، بسيادتها على المجر، تتمكن من فتح ثغرة فى جنوب الساف، مستولية على بلجراد وشمال صربيا، متغلغلة بذلك فى «الدائرة الثانية» للممتلكات العثمانية. لكن هذا الاحتلال لا يدوم طويلاً : فبعد عشرين سنة من السيطرة الهابسبورجية، يجرى رد بلجراد ونواحيها إلى العثمانيين بموجب صلح بلجراد، وذلك من خلال الوساطة جد المناحزة الى الأتراك والتي قام بها المركيز دوفيلنوف، سفير فرنسا لدى الباب (العالى).

البلاد الرومانية

بالرغم من عدد من نذر الخطر الجادة، فإن حروب أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر لن تهدد مرة أخرى سيادة الباب (العالى) على تابعيه الآخرين فى شمال الدانوب : مولداقيا ووالاشيا.

وقد أسلفنا الإشارة الى الاطار العام للعلاقات بين اسطنبول والبلاد الرومانية. وخلال القرن السابع عشر نجد تزايداً ملحوظاً للاسهامات التى يطالب بها الباب (العالى) أكان ذلك فيما يتعلق بالجزية بالمعنى الدقيق للمصطلح و «الهدايا» والرشاوى المطلوبة لتعيين القويقودات، أم فيما يتعلق بالتسليمات العينية (الحبوب، العسل، الجلود، الشحوم، الملح، الاغنام، الأقمشة). وخلال الحملات العثمانية الدائرة فى الاقليم، فإن مصادرات الجيش تعتبر مرهقة بشكل خاص. وكانت تلك هى الحالة خاصة خلال الحرب مع بولندا بين عامى ١٦٧٢ و ١٦٧٦.

ومن جهة اخرى، فإننا لو استثنينا العقدين المتميزين بآثار عهدى قويقودين نشيطين ومستقرين بشكل استثنائى، هما ماتى باساراب فى فالاشيا (١٦٣٢ - ١٦٥٨) وفاسيل لوبوفى مولداقيا (١٦٣٤ - ١٦٥٣) - حيث كرس هذا الأخير من جهة اخرى مساعيه الرئيسية لمحاولة الاستيلاء على فالاشيا - ، فإن الحياة السياسية لبلدين تسيطر عليها مناورات البويرار. ويدين هؤلاء الاخيريون بثروتهم وقوتهم للهبات العقارية وللامتيازات الضريبية التى يقدمها الامراء، كما يدينون بها للحصول المطابق على حقوق متزايدة على الفلاحين، سلم بها لهم القويقودات لكسب دعمهم لهم. واعتباراً من اواخر القرن، يذهب القويقودات الى حد منحهم اراضى تنتمى للمدن، ثم، فيما بعد، منحهم المدن نفسها. وفى الوقت نفسه ، فإن اولئك الذين يفلحون الاراضى التابعة لهم، وهم فلاحون احرار (رازيشى، موشينى) يصبحون نوعاً من الأقتان (فيسينى، رومانى). وهذا التغير للوضعية يجيز للبويرار زيادة الضغط عليهم ومن ثم زيادة الصادرات الزراعية المربحة الى ترانسلفانيا وبولندا وأراضى آل هابسبورج والامبراطورية العثمانية. وهذا الثراء يسمح لهم بأن يشيدوا لأنفسهم دوراً حضرية جميلة، مزينة بالسيراميك، ومبلطة بالقرميد المزخرف، ويسمح لهم بشكل أعم باحاطة انفسهم ببذخ عظيم يخلى المكان لتحف مستوردة من الشرق. والحال أن صفوة هذه النبالة، التى تتألف من عدة أسر كبيرة من «الأقطاب»، كال سترويسى وأوريش وموڤيلا وبالينى وبوزيشتى

وردزيت وكوستين، تحتكر المناصب اكبرى، ويخرج من بين صفوفها أحياناً قويفودات وتهيمن بشكل تام على البلدين. وعلاوة على البويار، فإن الكنائس والأديرة، بما فى ذلك كنائس وأديرة جبل آثوس، تحصل هى أيضاً من القويفودات على منح عقارية ضخمة وتملك حصّة لا بأس بها من الأرض.

ومن جهة أخرى، يظل هذان البلدان منفتحين بشكل واسع على المؤثرات الخارجية من خلال اتصالاتهما مع بولندا والمجر وترانسلفانيا وروسيا. وهكذا تتغلغل فيهما افكار ومبتكرات الغرب المعاصر. ويترتب على نشر הפרוטستانتية فى ترانسلفانيا اجراء الترجمات الأولى للكتاب المقدس الى الرومانية وتطور هذه اللغة كوسيلة للتعبير الأدبى. وفى عام ١٦٣٤، يستعيد ماتى باساراب المطبعة الى فالاشيا، وفى عام ١٦٤٠، يظهر أول عمل مطبوع باللغة الرومانية، وهو مدونة قوانين جوقورا، المترجمة عن السلافونية، بينما يظهر فى عام ١٦٨٨ أول كتاب مقدس منشور بالرومانية، أوصى بنشره القويفود شيربان كانتاكوزين وظل تحت اسم بيبليا لوى شيربان. كما يجرى انشاء مطبعة فى مولداڤيا عام ١٦٨٨. ومن ثم فسوف يجرى نشر عدة دزينات من المؤلفات، الأصلية أو المترجمة، باللغة الرومانية قبل بداية القرن الثامن عشر: ابحاث دينية وحقوقية، اعمال ادبية أو فلسفية احياناً، و، بدرجة كبيرة، أعمال تاريخية كالأخبار المولداڤية (ليتويستول تارى مولدوفى)، التى تتوقف عند عام ١٥٩٥، والتى سجلها جريجوار اوريش (١٥٩٠ - ١٦٧٤).

وبالمثل، فبمبادرة من ماتى باساراب وفاسيل لوبو، يجرى انشاء مدارس عليا فى تيرجوفيشت وفى ياسى وفى دير الهيراركات الثلاثة. وعلاوة على ذلك، تعمل كلية دراسات انسانية ذات تعليم يونانى ولاتينى فى تيرجوفيشت أيضاً بين عامى ١٦٤٦ و ١٦٥١. وفى اواخر القرن، نحو عام ١٦٩٤، ينظم القويفود كونستانتين برينكوفينو (١٦٨٨ - ١٧١٤) الأكاديمية الأميرية لديرسان - ساڤا فى بوخارست،

والتي سوف يكون لها اشعاع هائل في مجمل البلقان، كما ان اسم هذا القويثود سوف يرتبط من جهة اخرى باسلوب معمارى محدد.

ومن بين أبرز شخصيات هذه الحركة الثقافية الرومانية في القرن السابع عشر، لابد من أن نشير إلى الستولنيك كونستانتين كانتاكوزين الذي، شأنه في ذلك شأن عدد من الشبان الأستقراطيين اليونانيين والرومانيين، تردد على جامعة پانوا، ونشر أول خريطة لغالاشيا في البندقية في عام ١٧٠٠. كما قدم أول تاريخ للرومانيين على اختلافهم، مقدماً بذلك البرهان على ذهنية مؤرخ حقيقية.

على أن الأكثر إثارة للدهشة هي شخصية ديميتري كانتيمير (١٦٧٣ - ١٧٢٣)، قويثود مولداقيا سيء الحظ، كما سوف نراه في ١٧١٠ - ١٧١١. فهذا الأمير الروماني، الحاصل على تعليم رفيع في مجال العلوم الانسانية، يشمل معرفة اليونانية واللاتينية، ينجح، اثر نفيه الى العاصمة العثمانية، في ربط هذه المعرفة بمعرفة مستشرق محنك في مجال اللغات العربية والتركية والفارسية. وهكذا يؤلف بحثاً عن الموسيقى التركية يقدم فيه نسقاً للتدوين الموسيقي، الى جانب مؤلفات تاريخية نفيسة سوف يبدأ أو ينجز أهمها خلال فترة نفيه في روسيا، بعد اخفاقه السياسي، ويرجع الفضل اليه بشكل خاص في تأريخ للامبراطورية العثمانية - Incrementa atque decrementa aulae othmani (cae) ووصف لمولداقيا (Descriptio Moldaviae) وقد كان احد مؤسسي اكاديمية سان بطرسبورج وصار عضواً في اكاديمية برلين.

وفي مواجهة حروب أواخر القرن السابع عشر، التي يصطدم خلالها السيد العثماني لغالاشيا ومولداقيا بالنمسا وروسيا، فإن القوى السياسية للبلدين تنقسم على نفسها. فالبويار ينقسمون الى انصار للوضع القائم، راغبين في البقاء داخل الفلك العثماني، وإلى موالين لآل هابسبورج وانصار للروس. كما يوجد في مولداقيا حزب مناصر للبولونيين. واعتباراً من صلح رادزين الروسي - العثماني (١٦٨١)،

والذى يعترف بهيمنة روسيا على اوكرانيا الشرقية، يتعزز الضغط الروسى على الحياة السياسية المولدافية (كانت معاهدة تحالف أولى بين روسيا ومولدافيا قد عقدت منذ عام ١٦٥٦).

ومن الواضح انه فى وضع على هذه الدرجة من التعقيد، فإن مهمة القويثودات يصعب ان تكون سهلة : فهم لا يمكنهم البقاء على العرش ومحاولة تحقيق الحلول التى يرتأونها إلا بممارسة لعبة مراوغة، تجمع بين الخديعة والرشوة، بين المداينة والازدواجية. وهكذا، ففي ١٦٨٧ - ١٦٨٨، كان شيربان كانتاكوزين، قويثود فالاشيا، قد دخل فى مفاوضات سرية مع النمسا، قبيل موته، وسيراً على الدرب نفسه بعد ذلك بوقت قصير، فإن كونستانتين كانتيمير، قويثود مولدافيا، قد عقد فى فبراير ١٦٩٠ فى سيبيو معاهدة سرية مع النمسا، يتعهد بموجبها بتقديم عونه الى تلك الدولة فى حربها ضد الامبراطورية العثمانية. وهذا القويثود نفسه لا يلعب مع ذلك دوراً ضئيلاً، إلى جانب القوات التركية وقوات إمري ثوكولى، فى انتصار زارنيشتى، قرب براسوف، على القوات الهابسبورجية.

وبالنسبة للقويثودات المعتادين على المخاطلة، فإن الحرب الروسية- العثمانية بين عامى ١٧١٠ و ١٧١١ سوف تعلن لحظة الحقيقة. فقويثود فالاشيا، كونستانتين برينكوفينو، الذى يحكم منذ عام ١٦٨٨، يتميز بقدرته على المناورة بين الطرفين، وهو ما يسمح له بتجنب بلاده ما حل بمولدافيا من غزوات، كما يتميز بالهبات السخية التى يوزعها، ليس دون استنزاف موارد البلد، على وجهاء الباب (العالى) سعياً الى تأمين استمراره غير العادى فى الحكم. وفى عام ١٧٠٩، امام احتمال نشوب حرب روسية- عثمانية، يرى ان من الحكمة أن يعد بتقديم عونه إلى بطرس الأكبر، من خلال معاهدة تحالف سرية. اما الباب (العالى)، من جهته، فإنه ينصب ديميتري كانتيمير فى مولدافيا فى نوفمبر ١٧١٠ ويعهد اليه بمراقبة برينكوفينو الذى كان يرتاب فيه عن وجه حق. والواقع ان كانيمير لم يكن الأقل استعداداً بين

الاثنين للتحالف مع القيصر. ففي ابريل ١٧١١، يعقد في لوك، في فولهينيا، معاهدة تحالف مع روسيا: وتنص هذه المعاهدة على ان كانتيمير وذريته سوف يصبحون الأمراء الوراثيين لمولداقيا مستقلة تحت الحماية الروسية. واستناداً الى هذا الأمل الكاذب الى حد ما، يدفع القويثود بقواته الى جانب الروس في معركة بروت (١٨ - ٢٢ يوليو ١٧١١). والحال ان استسلام القيصر، المحاصر بقوات عثمانية وتترية اكثر عدداً بكثير، انما يستكمل الاخفاق السياسى للأمير العلّامة. ومع بويار حزبه، يلجأ الى روسيا حيث يحصل على خمسين قرية مأهولة بـ ٥٠٠٠٠ من الأقنان، ويصبح مستشاراً للقيصر وينكب على اعماله العلمية حتى موته فى عام ١٧٢٣. وعلى عرش مولداقيا، يحل الباب (العالى) محله فى سبتمبر ١٧١١ يونانياً، هو نيكولاس مافروكورداتو، ابن الترجمان الأكبر السابق للديوان الامبراطورى.

اما كونستانتين برينكوڤينو، المتمرس منذ وقت بعيد فى الانتهازية الحذرة، فهو على الضد من ذلك، يمتنع عن مساعدة روسيا بشكل سافر؛ بل انه يشارك فى الانتصار العثمانى. وهذا المسلك يعطيه فرصة لالتقاط الانفاس، لكن خصومه، المتشبهين تشبهاً ضارياً بالقضاء عليه، كانوا عديدين : فمافروكورداتو يشتهى منصبه، اذ كانت فالاشيا دائماً اكثر عائداً من مولداقيا؛ والديبلوماسية الفرنسية، المنزعجة من مخططاته، تستغل نفوذها على الباب (العالى) ضده؛ وعائلة كانتاكوزين، المتنازعة معه، تكشف مراسلاته السرية مع فيينا. وهكذا يجرى خلعه فى مارس ١٧١٤ ونقله الى اسطنبول. وهناك يجرى اجباره، تحت التعذيب الرهيب، على الكشف عن ثروته الضخمة، ثم ، لقاء خيانتة، يجرى اعدامه على الملا هو وأولاده الأربعة ومستشاره الرئيسى. وبعد ذلك بوقت قصير، فى ديسمبر ١٧١٥، يغادر نيكولاس مافروكورداتو مولداقيا ليحل محله على العرش الفالاشى.

والحال أن تعيين مافروكورداتو في مولدافيا، ثم في فالاشيا، إنما يرمز بالنسبة للبلدين الى بداية الفترة المسماة بـ «الفنارية» والتي يمدّها المؤرخون بوجه عام إلى ١٨٢١ - ١٨٢٢. ويستند هذا الوصف الى مصطلح فنار اليوناني الاصل، وهو الاسم الذي يحمله حتى في اسطنبول يتأخّم القرن الذهبي تتواجد فيه البطريركية وجماعة من الأسر اليونانية أو المهلينة، الثرية تجارة ومالاً، والميالة الى ادعاء صلات نسب مفترضة بينها وبين السلالات البيزنطية الشهيرة وتقدم خدماتها لادارة السلطان.

ومن شأن رؤية تبسيطية للنظام الفناري في البلدين الرومانيين الياحء بأن هاتين الدولتين، اللتين كانتا حتى ذلك الحين محكومتين بقويثودين من السكان الاصليين بشكل خالص، سوف تنتقلان، اعتباراً من ١٧١١ - ١٧١٥، عبر تغيير جذري مفروض من جانب الباب (العالى)، الى الخضوع لسلطة يحتكرها يونانيون منحدرون من هذا الحى. لكن الحكم على الأمور لابد له. فى الواقع، من ان يكون أكثر عمقاً، أكان ذلك فيما يتعلق بالتسلسل التاريخى ام بالمحتوى الاثنى والسياسى لمفهوم الفنارى.

ان نفوذا يونانياً كان قد بدأ فى الظهور فى البلاد الرومانية، منذ أواخر القرن السادس عشر، مع وصول تجار ومستشارين ومقرضين للقويثودات الذين كانوا بحاجة الى عونهم فى تعاملاتهم المالية الواسعة مع الباب (العالى). وقد تزايد عدد هؤلاء اليونانيين خلال القرن السابع عشر، ليس دون أن يؤدى ذلك الى استئثاره ربود افعال معادية : ففي يوليو ١٦٣١، على سبيل المثال، نجد أن قويثود فالاشيا، ليون تومشا، الذى كانت حاشيته اليونانية علامة منبهة بشكل خاص، قد اجبره البويار على ان يطرد من البلد جميع التجار وكبار الوجهاء المنتميين الى هذا الاصل. على أن بعض الأسر اليونانية المرتبطة بالبلاطات الأميرية سوف تتمكن من الاستقرار بشكل دائم فى البلدين الرومانيين، وذلك عبر مصاهرتها لأسر محلية

والاستيعاب والرومنة الجزئيين لها: وتلك بشكل خاص هي حالة آل كانتاكوزين، المتواجدين منذ بداية القرن السابع عشر، والذين سوف يكرسون صعودهم وسط البويار باختيار ثيوفود (يونانى) أول لحكم فالاشيا، هو شيربان، فى عام ١٦٧٨.

وفى الوقت نفسه، فإن تدفق رجال الدين اليونانيين المتفغلين فى صفوف الهيراركية الكنسية المحلية، وكذلك سيطرة جبل أثوس على الأديرة الرومانية سوف يترتب عليهما تهلين الكنيسة الرومانية، والذي يرمز اليه بشكل خاص احلال اليونانية محل السلافونية فى اداء الشعائر.

والحال انه اذا كان الوجود اليونانى فى هذه الاقاليم بل وظهور ثيوفودات من هذا الأصل قد سبقا من ثم الى حد بعيد مجيء الفناريين، فإنه لابد أيضاً من أن نتذكر أن العائلات المسماة بهذا الأسم، علاوة على واقع انها لم تكن بالضرورة تسكن حى الفنار وحده، لم تكن ايضاً يونانية كلها بالمعنى الدقيق للمصطلح: فقد كانت بينها فى الواقع عناصر من أرومات متباينة، خاصة الأرومات الايطالية والالبانية بل والرومانية، حتى وان كانت كلها بالفعل ذات لغة وثقافة يونانيتين. وعلاوة على ذلك فإن تلك العائلات، من العائلات الفنارية، التى تخدم فى البلاد، سوف تنصهر تدريجياً مع سلالات البويار المحلية. وسوف يترتب على هذه العملية رومنة الأوائل وتهلين الأخيرين، و ، فى النهاية، انبثاق نبالة جديدة فى هذه البلاد يكف التباين الاثنى بين صفوفها عن ان يكون حاسماً. ومنذ ذلك الحين، فإن مفهوم الفنارى يتميز بمحتوى سياسى بشكل خاص. فهو ينطبق على الأمراء الخاضعين، بصرف النظر عن اصولهم الفعلية، للباب (العالى) وعلى الفصائل التى تدعمهم، خلافاً لكل ماتجسده فى الامارتين التابعتين مقاومة ما للسلطة العثمانية. وبهذ المعنى، فإن تسمية الفنارى تنطبق بالتأكيد على غالبية، ولكن ليس على كل، امراء القرن الثامن عشر.

وأياً كان الأمر، فإن النظام الجديد الذى يدخله الباب (العالى) اثر ردى كانتيمير وبرينكوفينو انما يمثل تعزيزاً لهيمنته على البلاد الرومانية ودمجاً متزايداً

لهذه البلاد فى الاطار العثمانى. وبدلاً من القويثودات السابقين، وهم من كبار البويار، المنتخبين من حيث المبدأ من جانب اقرانهم والذين لم يكن يفعل غير التصديق على تنصيبهم، ينصب وكلائه هو، المختارين من كادره المسيحى فى العاصمة، والذي يزوده من جهة اخرى بتراجمته العاملين فى الديوان وفى الأسطول. ولاشك ان المبدأ القديم الذى يقرر أن هذه البلاد التابعة يجب ان تحكم من خلال امراء مسيحيين ارثوذكس يظل موضع احترام، لكن الأمر يتعلق منذ الآن بوجهاء يونانيين أو مهلينين من اسطنبول، التى تنصب الأمراء وفق مشيئتها وحدها. وهى بالاضافة الى ذلك ترى فيهم ثقلاً مضاداً لتقدم النفوذ الروسى فى الاقليم. وكان خضوع هؤلاء الأمراء الجدد شديداً بقدر ما أن صعودهم واستمرارهم فى السلطة كانا يتوقفان بالكامل على رضا الحكام العثمانيين وعلى الرشاوى التى كانوا يستميلونهم عن طريقها الى صفهم. وعلاوة على ذلك، فقد كانوا منذ ذلك الحين شبه محرومين بالكامل من قوات عسكرية، وهو ما جعلهم عاجزين عن التطلع إلى انتهاج سياسة مستقلة، مثلما حاول عمل ذلك عدد من اسلافهم.

وتصدر الكتابات التاريخية الرومانية المعاصرة بوجه عام الأحكام الأكثر سلبية على مختلف الآثار غير الايجابية للنظام الجديد: فتفاقم الاندراج فى الاطار العثمانى مصحوب باختزال التبادلات الاقتصادية وخاصة الثقافية مع اوربا الوسطى والشرقية والتى كانت مزدهرة فى القرن السابع عشر، كما أشرنا. وخلافاً لذلك، نجد أن الحالة الذهنية وانواق الطبقة الحاكمة الاسطنبولية - العثمانية أو اليونانية - تتغلغل منذ ذلك الحين فى البلاطات الأميرية و، عن طريق العدوى، فى مجمل الارستقراطية الرومانية. ومن جهة اخرى، فإن الاستغلال الاقتصادى للسكان يصل الى ذروته من جراء مطالب البويار النهمه ومن جراء المنطق الفاسد لتعيين الامراء أو الهوسپودارات وكبار رجالهم فى آن واحد: فبمجرد تنصيبهم، لا يحرص هؤلاء الأخيرون إلا على تحميل البلاد اعباء

الاستثمارات الجسيمة التي حتمها استلامهم لمناصبهم، بسبب الرشوة والفساد المهيمنين في اسطنبول. وعلاوة على ذلك، فإن مصلحة الباب (العالي) تتمثل في زيادة حالات العزل من المناصب حتى تقسنى له زيادة فرص الكسب أيضاً. وهكذا يتكشف انه، منذ بداية الفترة الفنارية وحتى عام ١٨٠٤، لا تقل عهود حكم خمسة وعشرين فرداً ينتمون الى احد عشرة اسرة - عين العديدون منهم وعزلوا في مناسبات متكررة مختلفة - عن اثنين وستين عهداً.

على أن جميع الهوسبودارات لن يظلوا عديمي الادراك وعديمي الحركة تجاه وضع يهدد في الأمد البعيد الى هذا الحد أو ذاك بخراب البلاد واقفارها من السكان بالكامل. وسوف يحاول البعض كبح فيضان التجاوزات واستعادة قدر من النظام في ولاياتهم، حتى وإن كانت النتائج المتأتية سوف تظل غير حاسمة. وأهم هؤلاء الفناريين المصلحين هوكونستانتين مافروكورداتو. فهذا الرجل، الذي تولى منصب هوسبودار مولداقيا اربع مرات ومنصب هوسبودار قالاشيا ست مرات، يدشن في البلدين، خلال عقد ١٧٣٩ - ١٧٤٩، سلسلة من التدابير التي تستمد الالهام من روسيا والملكية الهابسبورجية المعاصرتين. وتؤدي لائحة قانونية جديدة الى تحويل الارستقراطية الوراثية القديمة الى «نبالة خدمة» على النمط الروسى. ومنذ ذلك الحين، يؤدي تصنيف صارم الى ربط الامتيازات والاعفاءات الضريبية الممنوحة للنبل ولذريتهم بالوظيفة التي يؤدونها في الدولة. ومن جراء ذلك فإن عدد البويار المعفيين من دفع الضرائب يصبح محدوداً لأن صغار البويار (مازيلي) يجبرون من الآن فصاعداً على دفع ضريبة شخصية. والواقع ان اعادة التصنيف هذه لا يفوتها أن تكون مناسبة للقادمين الجدد من اتباع الفناريين والبويار المؤيدين للنظام، وهو ما يستثير سخطاً حاداً بين صفوف غير المرغوب فيهم من بقية النبلاء. وعلاوة على ذلك، فإن سيطرة السلطة المركزية على الادارة المحلية وتطبيق الاصلاحات يجرى تأمينهما عن طريق تعيين نائبين في كل منطقة يحصلان على رواتبهما بصورة منتظمة من جانب الدولة، حيث يحمل النائب لقب إسپراقنيك.

وتتصل احكام أخرى يصدرها كونستانتين مافروكورداتو بنظام الأديرة وخاصة بشتون الضرائب وبالوضع القانونية للفلاحين: إذ جرى إلغاء القنانة من الناحية القانونية في عام ١٧٤٦ في فالاشيا وفي عام ١٧٤٩ في مولداقيا؛ ويتم اجراء تعداد للسكان وتصنيف الفلاحين بحسب ما يملكون من ابقار. وتعاد اليهم بعض الحقوق، التي اغتصبها البويار، بحسب مكانتهم في التصنيف. ويجرى إلغاء عدد من الضرائب. اما العشور وأعمال السخرة (حيث تقتصر هذه الأخيرة على ما بين ثمانية وعشرة أيام عمل في السنة) فهي تحدد عن طريق مرسوم. على أن هذه التحسينات، التي تتناسب مع الحد الأقصى لما يمكن للهوسبودار فرضه على البويار، يجري موازنتها عن طريق التأكيد، الفعلى إن لم يكن القانونى، لارتباط مجموع الفلاحين بالأرض. وهذا المبدأ الموجه الى مواجهة هرب الفلاحين المزمّن، وهو الرد المألوف على تزايد الأعباء الضريبية، يؤدى الى التوسيع الشاسع لتبعية الفلاحين الفعلية فى الشطر الثانى من القرن الثامن عشر. وفى الوقت نفسه، جرى استئناف استغلال الفلاحين أكثر فأكثر، خاصة فى مولداقيا، تحت ضغط البويار، الطامعين دوماً فى زيادة دخولهم.

ويتسنى للعثمانيين صون، بل وتدعيم سيطرتهم من خلال الفنارين على البلدين الرومانيين فى أعقاب حروب أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر مع النمسا وروسيا. وصحيح ان اولى هاتين الدولتين تضم الى نفسها، بموجب معاهدة پاسار وفيتز، جزءاً من فالاشيا الغربية : فالاشيا الصغرى، أو أولتينيا. وسوف تدوم سيطرتها على هذه الولاية عشرين سنة. والتدابير التى تطبقها فيها – ليس دون خداع البويار المحليين الذين راهنوا على تغير النظام – سوف تكون من جهة اخرى مصدر الهام لجانب من الاصلاحات الفنارية التى اسلفنا الاشارة اليها. لكن هذا الفاصل الزمنى ينتهى مع توقيع صلح بلجراد النمساوى – العثمانى الذى يرد أولتينيا لفالاشيا. وفى الوقت نفسه، فإن المعاهدة التى يعقدها الباب (العالى) فى هذا المكان نفسه مع روسيا تنهى احتلال مولداقيا الذى كان

المارشال مونيش قد انجزه قبل ذلك بوقت قصير باسم القيصرية آن، وتلغى معاهدة ضم الامارة الى روسيا والتي كان الأخير قد وقعها مع «الولايات الكنسية وغير الكنسية المولدافية».

وفي المقابل، فإن السيادة العثمانية على البلاد الرومانية تتعرض لتهديد جديد وخطير من جراء الحرب الروسية - العثمانية بين عامي ١٧٦٨ و ١٧٧٤: فعلى مدار خمس سنوات، من عام ١٧٦٩ إلى نهاية الحرب، سوف تحتل قوات كاترين العظيمة بوخارست وياسى، وإذا كانت سوف تجلو عنها فور توقيع معاهدة كوتشوك - كاينارجا، فإنها سوف تفعل ذلك بناء على بعض الشروط التي تنبئ، هذه المرة، بما سوف يحدث في المستقبل : فالمادة السادسة عشرة من المعاهدة، المكرسة بشكل خاص للبلدين الدانوبيين «تعيد للباب العالي امارتى مولدافيا وثالاشيا مع جميع القلاع والمدن والمراكز والقرى وبوجه عام كل ما تشتملان عليه»، لكنها تنص بشكل صريح على تطبيق العفو العام على سكان كل منهما ورد الممتلكات والاعتبار اليهم، والمنصوص عليهما في المادة الأولى لحساب أولئك الذين كانوا قد انحازوا الى صف العدو. وعلاوة على ذلك، فإن الباب (العالي) يتعهد لروسيا «بالأ يحول بأى شكل دون حرية ممارسة العبادة المسيحية»، كما يتعهد «بالأ يعترض البتة على بناء كنائس جديدة أو على اصلاح الكنائس القديمة». ويتعهد أيضاً بعدم تحصيل اية اسهامات من الامارتين لمدة سنتين و ، بعد انقضاء هذا الأجل، «بإعمال كل الاعتبارات الانسانية الممكنة وكل الأريحية الممكنة لدى فرض الضرائب». وهو، أخيراً، يعترف لروسيا بحق التدخل في المستقبل: فقد جاء في المعاهدة « ان الباب العالي يوافق ايضاً على ان وزراء البلاط الامبراطورى الروسى، يمكنهم، تبعاً للأحوال التي تتواجد فيها الامارتان المذكورتان اعلاه، التخاطب لما فيه صالحهما، ويتعهد الباب العالي بمراعاة هذه المخاطبات، وذلك بما يتمشى مع الاعتبارات الودية والمراعاة التي تكنها الدولتان احدهما للأخرى». والحال ان انشاء قنصليتين روسيتين في بوخارست وياسى سوف يكون جد ملائم لهذا التدخل.

ولابد لنا من الإشارة أيضاً الى ان اثراً آخر لهذه الحرب بالنسبة لمولدافيا سوف يتمثل فى التنازل للنمسا عن ولايتها الشمالية - الغربية، بوكوفينا، والذي يكرسه الاتفاق النمساوى - العثمانى الموقع فى ٧ مايو ١٧٧٥.

شمال البحر الأسود

تؤدى معاهدة كوتشوك - كاينارجا هذه نفسها فى منطقة البحر الأسود الى تراجعات اقليمية بالنسبة للامبراطورية العثمانية، بينما تمثل بالنسبة لروسيا مرحلة حاسمة فى زحفها نحو هذا البحر. ففشل المحاولات العثمانية، التى اسلفنا الإشارة اليها، والتى ترمى الى تحويل اوكرانيا الى دولة عازلة تابعة للباب العالى، يجعل هذا الزحف حتمياً حتى وإن كان الزحف الروسى، فى العقود التالية، لن يكون سريعاً ودون عقبات.

والحال ان معاهدة القسطنطينية الموقعة فى ١٣ يونيو ١٧٠٠ - التى تجيىء فى اثر حملات بطرس الأكبر على الدنيبر الأدنى والدون الأدنى فى عامى ١٦٩٥ و ١٦٩٦ - والمستكملة بالاتفاقيتين الروسيتين - العثمانيتين الموقعتين فى ١٧٠٤ و ١٧٠٥ والخاصتين بتحديد الحدود - تكرر انتهاء السيادة العثمانية على الساحل الشمالى لبحر آزوف : فقلعة آزوف (آزك بلسان الأتراك) وأراضيها التى تشمل حصن تاجانروج الذى شيده القيصر تنتقل الى السيادة الروسية، بينما يجرى اعلان حياد منطقة شاسعة بين هذه الاراضى والقرم. وفى المقابل، يسترد السلطان قازى - كيرمان وقلاعه الأخرى على الدنيبر الأدنى والتى كان الروس قد احتلوها، لكن هذه المنطقة أيضاً يجرى اعلان حيادها. وبلاوة على ذلك، فإن مساحة شاسعة بين البوج والدنيبر تجد نفسها من الناحية الفعلية تحت تصرف روسيا. على ان معاهدة پروت (١٢ يوليو ١٧١١)، والتى يجرى تدقيق احكامها عن طريق معاهدة القسطنطينية (٥ ابريل ١٧١٢)، تتيح اثر ذلك الفرصة للباب

(العالي) للتوصل من هذه التنازلات، وهو ما يعيد روسيا الى مواقعها التي كانت عليها في المنطقة في القرن السابع عشر. والحال ان معاهدة بلجراد الروسية-العثمانية (١٨ سبتمبر ١٧٣٩) واتفاقية نيساً بشأن الحدود مع روسيا (٣ أكتوبر ١٧٣٩) هما اللتان سوف تؤديان الى انتزاع أزوف مرة أخرى من الباب (العالي) لحساب روسيا. لكن الخذلان النمساوي والوساطة الفرنسية سوف تقرب عليهما، فيما يتعلق بهذه المسألة ومسائل أخرى أيضاً، نتائج سعيدة بالنسبة للعثمانيين: فقلعة أزوف سوف يجرى التنازل عنها إلا أنه سوف يتوجب ازالتها، اما اراضيها، كما حددتها معاهدة ١٧٠٠، فسوف يتوجب تجريدها من السلاح.

وفي هذه الظروف، فإن معاهدة كوتشوك - كارينارچا هي التي تلحق اول ضرر جسيم بالوجود العثماني في شمالي البحر الاسود، حتى وإن كانت الآثار الاقليمية تظل من الناحية الظاهرية محدودة بعد. وعن طريق انسحاب القوات الروسية، يسترد السلطان مواقعه القديمة بين الدانوب الأدنى والدنيستر الأدنى، مع مدن اسماعيل وكيلى وأكيرمان وتوابعها، كما يسترد موقع أوزو (اوشاكوف) عند مصب الدنيبر. وفي المقابل، يجرى تأكيد فقدان أزوف وأراضيها : فهي سوف تنتمى «للامبراطورية» الروسية الى الأبد». كما تحصل هذه الأخيرة على موقعى بينى قال وكيرتش في جنوب - شرقى القرم، وهما موقعان رئيسيان سوف يسمحان لها بتأمين اتصالاتها بين بحر أزوف والبحر الأسود. وعلاوة على ذلك، فإنها تحصل عند مصب الدنيبر على حصن كينبورن (كيلبورن)، «مع منطقة كافية على الضفة اليسرى للنهر المذكور» وتنازل اقليمى أكثر اهمية، يتمثل في «الزاوية التي تشكلها الاراضى المهجورة الواقعة بين البوج والدنيپر»، حيث يظل هذان العنصران «ملكية كاملة وأبدية ومقررة لامبراطورية روسيا».

ومن جهة أخرى، فإن المعاهدة تعترف بـ «الحرية والاستقلال الكامل» للسكان التتر في شبه جزيرة القرم والبرارى الواقعة بين دلتا الدانوب والكوبان، تحت

سلطة خانهم، وهو قرار ينهى السيادة العثمانية على خانية القرم، التي كانت قد فرضت في زمن محمد الثاني، وإن كانت له دلالة أخرى أيضاً : فهو ينطوي على التخلي عن ممتلكات السلطان في جنوب القرم وفي شبه جزيرة تامان ودلتا الكوبان، وهي ممتلكات ترجع أيضاً الى الثلث الأخير من القرن الخامس عشر.

ولا يحتفظ السلطان مع التتر إلا بصلة الصدارة الدينية التي توحد الخليفة بأفراد الجماعة الإسلامية. وهذا البتر شديد الأيلام بالنسبة للعثمانيين بقدر ما أنه، لأول مرة في تاريخهم، يمس هنا أرضاً إسلامية. وصحيح أن الدبلوماسية الروسية قد خففت على نحو ذكي من وقع هذا البتر بتركها القرم تحت سيادة الخان، وهو نفسه أمير مسلم، ينحدر من سلالة چنكيز - خان الأكثر شهرة بين جميع السلالات، حتى وإن لم يكن هذا الحل غير حل مؤقت..

مسيحيو البلقان في الحرب : لاعبو أدوار وحل رهان

لم يقتصر أثر الحروب الأوروبية آنذاك على مجرد خروج بعض البلدان أو الاقاليم الهامشية نسبياً من الإطار العثماني أو تبديل وضعيتها ضمن هذا الإطار . فقد كانت لهذه الحروب آثار متباينة، بدرجات متفاوتة، على مجمل ولايات روميليا. وقد رأينا أن بعض هذه الولايات كانت ساحات معارك بشكل متكرر : البلاد الرومانية (خمس وعشرون سنة من الاحتلال الأجنبي بين عامي ١٧١١ و ١٨٢٩)، والبيلوبونيز، كما أن آل هابسبورج قد اخترقوا خط الدانوب والساف و صربيا والبوسنة والهرسك. وقد عانت كل هذه الاقاليم من الحرب على نحو مباشر، وكابدت الدمار والمجازر وفرار السكان والخراب الشامل. في حين أن مناطق أخرى خلافاً لذلك، كبلغاريا وثراس ومقدونيا، لم تكن مسرح حروب رئيسية، وإن كانت قد تقاسمت مع المناطق الأولى آثاراً أخرى للحرب: ازدياد عبء الضرائب، الفرد الواجبة الاداء من حيث الخدمات والامدادات، الاعمال التخريبية للفارين من الخدمة والقوات المسرحة، ارتفاع الاسعار، القحط.

وسوف نرى فيما بعد أن الحرب، بآثارها المباشرة وغير المباشرة، يمكن من ثم اعتبارها عاملاً رئيسياً، إن لم تكن العامل الأول، في التطور العام للولايات البلقانية في ذلك العصر، وذلك بتأثيرها على الأحوال الديموجرافية وتحول النظام العقارى والتغير الذى طرأ على الشئون الضريبية و ، بشكل مصاحب لذلك، انبثاق اشكال جديدة للسلطة المحلية. لكن الحرب تتميز بطابع آخر ايضاً : فهي تضع بين السلطان ورعاياه المسيحيين (الذميّين) مسيحيين آخرين معادين للامبراطورية (حريّين) : وبهذا المعنى، فإنها تشكل أحد المعطيات الاساسية لوضع أهل الذمة البلقانيين وتطوره.

وتميل جماعات سكانية خاضعة الى أن ترى في الانتكاسات العثمانية ونجاحات الخصوم المسيحيين للعثمانيين، المدوية احياناً، فرصة لزعزعة النير الاسلامى، وتتجه الى التمرد. وكانت البندقية هي المستفيد الأول من هذه المنافسات خلال حرب كريت : فمنذ بداية النزاع، على سبيل المثال، ينزح عدد من رعايا السلطان عن البوسنة والهرسك أو الجبل الأسود لكى يجدوا ملاذاً فى مؤخرة شمال الساحل الدالماتى (اقليم رافنى كوتارى) والبوكا كوتورسكا : ويكونون هناك نوعاً من حدٍ عسكرى، ويشكلون عصابات غير نظامية (اوسكوك) فى خدمة البندقية، ويشنون غارات على باشاليك البوسنة. كما ان سكان الجبل الأسود يحافظون، طيلة هذه الحروب، على علاقة وثيقة مع ممثلى البندقية فى كوتور : وفى عام ١٦٤٥، يلحقون هزيمة جسيمة بسادتهم العثمانيين؛ وفى عام ١٦٤٩، يشاركون فى تغلغل تقوم به البندقية ويصل إلى سيتينييه، وفى عام ١٦٥٧ يدعمون كوتور ضد هجوم عثمانى.

وسوف تؤدى حرب التحالف المقدس الى زيادة الحركات التى تتميز بهذا الطابع على مختلف مسارحها : فالهزيمة التركية امام فيينا فى عام ١٦٨٣ تؤدى إلى تفجير انتفاضة فى جبال المؤخرة الدالماتية (دالماتينسكا زاجورا). ومن جديد

تضع بعض قبائل الجبل الأسود (خاصة النيكشيشي والكوشى) نفسها فى خدمة البندقية المشتبكة هذه المرة فى المورة، وهو ما يستثير حملة عثمانية فى الجبل الأسود. كما تتعاون قبائل البانية مع النمساويين والبنادقة، ويبدو أن التمرد الشامل للبلاد فى عام ١٦٨٩ قد استثار، عبر رد فعل من جانب السلطات العثمانية، عمليات تحويل قسرى الى اعتناق الاسلام.

وتتحاز السلطات الدينية الصربية، من جهتها، انحيازاً سافراً إلى صف فيينا، حيث يتغلب احتلال بلجراد والنجاحات النمساوية الأخرى على ريبة الأرثوذكس تجاه دولة كاثوليكية : وفى عام ١٦٨٨، يدعو بطريرك بيتش، أرسينييه الثالث كرنوفيتش، الى الثورة على الكفار. لكنه، فى السنة التالية، امام التقهقر النمساوى، يضطر الى الهرب مع جزء من شعبه - نحو ٣٠٠٠٠ اسرة - الى شمال الدانوب. وفى الحرب النمساوية - العثمانية بين عامى ١٧٣٧ و ١٧٣٩، سوف يتخذ أحد خلفائه فى البطريركية الصربية، هو أرسينييه الرابع، موقفاً مناوئاً للعثمانيين من جديد، الأمر الذى سوف يزيد من الاساءة الى صورة كنيسة صربيا فى نظر السلطان.

لكن لجوء القياصرة (الروس) الى رعايا الباب (العالى) المسيحيين هو الذى يتخذ الطابع الأكثر قصدية ومنهجية. والحال ان هذه الاستراتيجيات، التى تشجع عليها بشكل واضح وحدة المعتقد الدينى بين العاهل الارثوذكسى وغالبية مسيحيي البلقان، كانت مدعوة الى ان تصبح عاملاً اساسياً من عوامل السياسة الروسية فى البلقان (كما فى القوقاز من جهة اخرى). ويفتح بطرس الأكبر الطريق لذلك حين يوجه اثر اعلانه الحرب على العثمانيين فى مارس ١٧١١ نداءً الى شعوب البلقان، يحرضها فيه على الثورة على الاتراك وعلى القتال الى جانب الروس «فى سبيل الدين والوطن، فى سبيل كرامتكم وعزتكم، فى سبيل حريتكم واستقلالكم، لأجلكم انتم انفسكم ولأجل بنيكم واحفادكم...». وعندئذ، فإن «احفاد الوثنى

محمد سوف يجرى ردهم الى وطنهم القديم، الى رمال وبرارى شبه الجزيرة العربية».

على أن هذا النداء لا يجد صدى واسعاً. فإذا ما تركنا جانباً التجاوب الذى أسلفنا الإشارة اليه من جانب ديميتري كانتيمير، فويغود مولداقيا، و، فى غربى البلقان، عدداً من التمردات المتفرقة فى جبال جنوبى الهرسك، سنجد أن صداه الأكثر قوة واستمرارية كان بين صفوف سكان جبال الجبل الأسود المتشددين.

وعلى مدار القرن الثامن عشر، سوف يبدو سكان الجبل الأسود بوصفهم الأنصار الأكثر حزمًا للتصدي للعثمانيين، وسوف يتحالفون فى هذه المعركة، بحسب الظروف، مع البندقية، ومع النمسا، وبشكل أخص مع الروس. واعتباراً من عهد الأسقف دانيلو (١٦٩٦ - ١٧٣٧)، فإن سادتهم الكنسيين، انصار هذه الحركة الاستقلالية، ينتمون منذ ذلك الحين فصاعداً الى سلالة واحدة : آل پتروفييتش، المنحدرين من مركز كاتونى، والمنتمين الى قبيلة النيججوش. وفى ابريل ١٧١٢، يعقد دانيلو معاهدة تحالف مع عميل روسى وفى عام ١٧١٦، يزور روسيا التى يحصل منها على كتب ولوازم لاجراء الشعائر الدينية واعانات مالية. وفى اثر ذلك، يصبح التقارب مع البندقية ملحاً من جراء حرب ١٧١٤ - ١٧١٨ : وفى عام ١٧١٧، ينصب الدوج جيوفانى كورنارو فى كوتور التى يملكها «والياً مدنياً» (جوايرونادور) على الجبل الأسود. إلا أنه، حتى وإن كان هذا المنصب يستمر فيما بعد، حيث يشغله بصورة منتظمة احد افراد عشيرة رادونييتش، المنحدرة ايضاً من قبيلة النيججوش، فإن الصلة مع البندقية تضعف بعد عام ١٧١٨، ويصبح البحث عن الحماية الروسية ملحاً. وسعياً الى ذلك الهدف، يزور الأسقف فاسيلى پتروفييتش (١٧٣٧ - ١٧٨٢) سان بطرسبورج ثلاث مرات، بل وينشر فى موسكو فى عام ١٧٥٤ تاريخاً للجبل الأسود، لتثقيف وتنوير الرأى العام الروسى. وعلى الرغم من ذلك، ففي حرب ١٧٦٨ - ١٧٧٤ الحاسمة، سوف يفتقر الروس الى عون

الجبل الأسود بسبب ظروف جد فريدة : فمنذ عام ١٧٦٦، كانت البلاد تحت سيطرة مغامر صور نفسه فى صورة ظهور جديد للقيصر بطرس الثالث، زوج كاترين الثانية، الذى مات، بتدبير من هذه الأخيرة، فى عام ١٧٦٢. وقد نجح فى اقضاء الأمير - الأسقف واستولى على السلطة تحت اسم ايتيان الصغير. وفى عام ١٧٧٣، سوف يتوصل العثمانيون أخيراً الى دس السم، على يد خادم يونانى، لهذا الدجال الداهية، المزعج للروس ولهم على حد سواء.

ومن وجهة نظر سان بطرسبورج، فإن كسب ولاء رعايا السلطان المسيحيين يكتسب كل أهميته بقدر تبلور «المشروع الشرقى» لسيطرة القياصرة على القسطنطينية والبلقان. وفى حرب ١٧٣٦ - ١٧٣٩، فإن المارشال مونيش، المدافع عن هذه الفكرة لدى القياصرة أن، كان قد أرسل عملاء الى ايپروس وثيرساليا لحفز انتفاضة مسيحية، بينما احتل مولدافيا التى خطط للزحف منها على العاصمة العثمانية.

إلا أنه فى سياق الحرب التالية سوف يشهد التعاون بين الروس واليونانيين بداية تحقق ملموس. ومنذ ما قبل بدء العمليات، سوف يرسل الروس الى شبه جزيرة المان قائد مدفعية من أصل ثيسالى، هو جريجوار پاپادوپولوس. وسوف يجرى تكليفه بتدبير تمرد يونانى دعماً لعمليات الأسطول الروسى المتجه الى البحر المتوسط. وكان على رأس هذا المشروع الأخوان جريجوار واليكسيس اورلوف.

ولا تتجاوب النتائج مع التوقعات : فاليكسيس اورلوف، الذى يهبط على الساحل الغربى لليلوپونيز فى فبراير ١٧٧٠، ولا يجد حلفائه على تلك الدرجة المتوقعة من التأهب والاصرار، يضطر للأسف لانقساماتهم وأطماعهم وعجزهم. أما سكان اليلوپونيز، الذين خيب آمالهم هزال الدعم الذى قدمه الروس لحركتهم من حيث الرجال والسفن والسلاح، فقد شعروا، من جانبهم، بأنهم قد غدر بهم. وبالرغم من خيبات الأمل هذه، فإن عدة آلاف من اليونانيين سوف يحملون

السلاح، ليس فقط تحت قيادة پاپادوبولوس، وإنما أيضاً تحت قيادة بك المان، مافروميكالاكيس، ووجيه كالاماتا الثرى، پانايوتى بيناكى. فهذا الأخير، وهو مالك عقارى كبير، يجهز بماله قوة من المرتزقة. وفى غياب انتفاضة حقيقية، سوف يشترك الروس واليونانيون المتمردون فى القيام بعدة عمليات، على أن النتائج سوف يقلل من شأنها بوجه عام غياب التنسيق؛ وسوف يتمثل النجاح الملحوظ الوحيد فى الاستيلاء على ناغارين فى ابريل ١٧٧٠. إلا أنه، سعياً الى التغلب على التمرد، سوف يطلب والى الموره العثمانى دعماً من عصابات مخيفة من الالبانيين الذين سوف ينقضون على البلاد. واذ يرى الضباط الروس أن الأمور لا تسير على ما يرام، فإنهم يرحلون، بين ٢٠ مايو والأول من يونيو، ويشق قادة الانتفاضة فى اثرهم الطريق الى المنفى وتظل الپيلوپونيز نهباً للقمع الدموى من جانب الالبانيين. وسوف يبقون هناك فى السنوات التالية، ويقتربون اعمالهم العنيفة وابتزازاتهم، إلى ان يتوصل جيش تابع للسلطان الى اجلاهم بالقوة فى عام ١٧٧٩.

ولن يكون من شأن كل أعمال التمرد والتواطؤ مع العدو هذه غير تعديل العلاقات بين السلطة العثمانية ورعاياها المسيحيين و ، بوجه عام، تعديل المناخ السائد بين المسلمين والكفار فى البلقان. وفى هذه الظروف، فإن عهد الذمة يتمزق. ففى اثر الحماية التى توصى بها الشريعة يحل القمع والاضطهاد بشكل مشروع، وفى اثر تعايش منسجم نسبياً تحل التجاوزات التى تجر الى السخط والرعب. وهكذا نجد تفسيراً للتحويلات القسرية للالبانيين الى اعتناق الاسلام فى اواخر القرن السابع عشر والتى اسلفنا الاشارة اليها، ضمن تبديلات اخرى لانعدام التسامح والتعصب.

بمعنى ما، فإن الملوك المسيحيين بسحبهم قواتهم من البلقان قد تركوا السكان المسيحيين الذين ساهموا فى تحريضهم على الثورة رهائن فى ايدى السلطان. إلا أنه، علاوة على عناصر من هؤلاء السكان تبعتهم احياناً فى انسحابهم - سوف

نعود الى هذه النقطة التي اشرنا اليها بايجاز - فإن هؤلاء الملوك يبدون الاهتمام الاولى بالنص في المعاهدات على العفو عن انصارهم و «الغفران الأبدى» لهم. كما انهم يهتمون بالحصول على تعهدات من الباب (العالي) بشأن حرية ممارسة العبادة المسيحية. واذ يفعلون ذلك، فإنهم يؤدون واجباً ادبياً وروحياً، لكن ذلك يشكل ايضاً فرصة بالنسبة لهم لكسب الاعتراف لانفسهم بحق رقابة على الشئون الداخلية للامبراطورية، ولزيادة نفوذهم لدى السلطان ولدى نظرائهم الأوروبيين على حد سواء. وفي الوقت نفسه، فإن التنازلات التي ينتزعونها حول هذه النقطة من شريك أصابه الضعف إنما تضيف قوة ومشروعية جديدتين على الجهود القديمة للبابوية والدول الغربية - الصديقة أو المعادية للسلطان - ، لممارسة نفوذ على المسيحيين في بلاد الكفار وتخفيف وطأة تمزق العالم المسيحي، الذي انجزه الفتح العثماني، الى حدٍ ما.

وقد رأينا، منذ الشطر الثاني للقرن السادس عشر، تدخل سفراء موسكو أو البندقية أو فرنسا لدى الباب (العالي) لحساب هذا البطريرك الارثوذكسي أو ذاك. وكان ملك فرنسا، على نحو خاص، بفضل تحالفه القديم مع السلطان والامتيازات التي ترقبت عليه، يعتبر نفسه، ليس دون تجاوز للحقوق المعترف له بها على نحو محدد، حامياً لجميع مسيحيي المشرق. وقد شدد لويس الرابع عشر على نحو خاص على هذا الامتياز : فعند تجديد امتيازاته في عام ١٦٧٣، تمكن من اضافة عدد من «المواد الجديدة» لحساب الكنائس والطوائف الدينية الكاثوليكية. وقد كتب في تعليماته الى الكونت دو فيريول عند ايفاده الى اسطنبول : «إن المهمة الرئيسية لكل سفير يجب ان تتمثل في حماية الدين والتجارة في مجمل ارجاء الامبراطورية العثمانية {...}».

كما شهد القرن السابع عشر استئنافاً لنشاط البابوية في المشرق وخاصة في البلقان. وكان انشاء البابا جريجوار الخامس عشر في عام ١٦٢٢ لمجمع التبشير الديني عاملاً حاسماً في هذا الصدد : فقد أرسلت هذه المؤسسة مبشرين

فرنسييسكان ويسوعيين بين السكان المسيحيين لشبه الجزيرة، عند الكاثوليك، لابران وجود روما هناك، وعند الارثوذكس، إن لم يكن لأجل تحويلهم الى اعتناق الكاثوليكية، فعلى الأقل لأجل الحصول من قساوستهم على اعتراف بالصدارة البابوية. وكان هناك سعى الى توحيد بطريركية بيتش مع روما. كما سوف يكون بالامكان تعزيز هذا الاتجاه فى اجزاء البلقان التى انتقلت فى اواخر القرن السابع عشر تحت سيطرة آل هابسبورج، بحكم التحالف الوثيق بين بلاط فيينا والادارة البابوية الكاثوليكية.

إلا أنه حتى فى البلقان العثمانية، فإن تحركات آل هابسبورج لحساب الطوائف الكاثوليكية سوف تجد منذ ذلك الحين دعماً من جانب احكام معاهدة كارلوفيتز المكرسة لهذه المسألة: فقد حصل الامبراطور الكاثوليكي الجيرمانى من السلطان على حق حماية «رجال الدين المسيحيين التابعين لصاحب القداسة البابا» الذين يؤدون خدماتهم الدينية على اراضيه (اراضى السلطان). وقد جاء فى المادة ١٣ من المعاهدة بالفعل : «لن تحدث معارضة لاعادة كنائسهم الى اشكالها وأحوالها الأولى ولا لممارسة عبادتهم. ولن تمارس أية اشكال من العنت تجاه رجال الدين هؤلاء أياً كانت الطائفة التى ينتمون اليها». وقد أضاف السلطان : «عندما يصل سفير الامبراطور الى القسطنطينية، فسوف يكون له الحق فى ان يقدم الى طلباتهم المتعلقة بالشئون الدينية وباماكن الحج الموجودة فى القدس». ولاشك أن هذه الأحكام، التى اكدتها المادة ١١ من معاهدة پاساروفيتز، لم تكن تتعلق على نحو محدد بالبلقان، لكنها قد وفرت، بتوجيهها العام، الأسس الحقوقية الجديدة، المستندة الى القانون الدولى، للعمل الأجمالى للطوائف الكاثوليكية فى الامبراطورية.

وأياً كانت التفسيرات المسهبة التى قدمها المستفيدون، فمن المؤكد ان الباب (العالى) لم يكن قد اعترف بعد قط لهم على نحو معلن بحق رقابة على رعاياه المسيحيين أنفسهم: فحمايتهم لم تكن تشمل غير رعاياهم الكاثوليك أو رجال الدين

التابعين للكرسى الرسولى والمقيمين فى الامبراطورية، وبشكل أخص، فى العاصمة وفى ثغور المشرق، وفى الأماكن المقدسة. والواقع أن الباب (العالى)، بهذه النصوص الدولية، لم يفعل سوى الاعتراف لكاثوليك «دار الحرب» هؤلاء، المتواجدين على اراضيه، بالضمانات التى تمنحها لأهل الذمة احكام الشريعة. وفى المقابل، فإن التنازلات المقدمة لروسيا بعيد معاهدة كوتشوك - كاينارجا كانت ذات مغزى آخر : إذ لا يقتصر الأمر على أن القيصرة كان بوسعها ان تنشئ فى باى أوغلو، فى حى السفارات فى اسطنبول، كنيسة روسية «حرة من أى نوع من التحقير ومن العنت»، كان من حق السفراء الروس ان يقدموا بشأنها «طلبات» الى الباب (العالى) «فى كل مناسبة»، بل إن التعهدات المقدمة لهذه الدولة كانت تتميز بطابع اوسع : فهى تتصل، كما رأينا، بالحرية الدينية فى البلدين الرومانيين وتمدها المادة ٧ من المعاهدة إلى مجمل ربوع الامبراطورية، إذ تنص هذه المادة على ان : «الباب العالى يتعهد بحماية مستمرة للدين المسيحى ولكنائس هذا الدين». ولما كانت روسيا، من جهة اخرى، ارثوذكسية، فإن ذمى هذه الملة، خاصة فى البلقان، يجدون انفسهم هذه المرة معنيين بشكل مباشر.

على أنه، فى ختام المعارك، لم يتوقع الجميع ظهور سيطرة جديدة على المسرح أو استعادة السيطرة القديمة. وكانت التغيرات السياسية، المؤقتة أو الممتدة، مسبقة أو مصحوبة فى أغلب الأحيان بهجرات، كانت هى نفسها مؤقتة أو نهائية. ونلاحظ، على سبيل المثال، حالات ذهاب ومجيئ متكررة لعناصر يونانية بين البيلوبونيز والجزر الأيونية تبعاً لتعاقب النظم. لكن الظاهرة الأكثر ذيوعاً هى النزوح الواسع للصربيين فى شمالى الساق، خاصة فى اقليم كارلوفيتز (سريمسكى كارلوفتسى)، والمرتبطة بتقهقر الجيوش الهابسبورجية خلال حرب التحالف المقدس. وهكذا فإن أكثر من ٢٠٠٠٠٠ انسان سوف يهاجرون تحت قيادة بطريك بيتش فى عام ١٦٩٠، تتلوهم موجة أصغر فى عام ١٦٩٤. والحال ان مقر مطارنة سريمسكى كارلوفتسى، وهو مركز ولاية صربية جديدة ادمجت

بشكل حاسم في الامبراطورية الهابسبورجية بموجب معاهدة عام ١٦٩٩، والذي تحميه الامتيازات التي اصدرها ليوبولد الأول في عامي ١٦٩٠ و ١٦٩١، يستأنف حمل مشعل بطريركية بيتش، الواهنة والتي اغاها الباب (العالي) اخيراً في عام ١٧٦٧، ويصبح بؤرة هامة للحياة الثقافي الصربي.

وسوف تنزح جماعات سكانية مسيحية أخرى الى بقية ارجاء سلافونيا التي انتقلت الى آل هابسبورج، خاصة حول اوسيك : صربيون، بلغاريون، يونانيون، فالاشيون من البلقان، كاثوليك من البوسنة. ومستفيدة من الفراغ الذي تركه رحيل الصربيين، سوف تسكن (أو سوف تعاود السكن، وفقاً للكتابات التاريخية الالبانية) عندئذ عناصر البانية في منطقة اقليم كوسوفو - ميتوهيا الحالي، في يوغوسلافيا. وتعتبر هذه العناصر اصل التحول الاثنى لهذا الاقليم الذي يضم اليوم غالبية من الالبانيين. وفي الوقت نفسه، سوف يستقر البانيون آخرون في ابيروس أو في المورة.

وإثر انحسار الحدود العثمانية، فإن مسلمي كرواتيا وسلافونيا والمجر ودماتيا، عبر حركة موازية للنزوح الصربي، سوف يجدون ملاذاً في جنوبي الساف، في البوسنة والهرسك.

وهكذا فإن حروب القرنين السابع عشر والثامن عشر، بالإضافة الى آثار مراحل الفتح العثماني السابقة، سوف تسهم في ادخال تغيير محسوس على التوزيع الاثنى في البلقان وفي تعقيده، ليس دون بذر بذور مصاعب سياسية تالية، لم تحل كلها الى اليوم.

الجوانب الديموجرافية

ان حركات الهجرة المشار اليها ليست غير عامل واحد بين عوامل مسألة ماتزال غير واضحة: الحالة الديموجرافية للولايات البلقانية في القرنين السابع

عشر والثامن عشر. فبالنسبة لهذا الأقليم كما بالنسبة لمجمل الامبراطورية، تشكو دراسة الفترة من الفجوة الوثائقية التي تفصل التعدادات العثمانية الممتازة في الشطر الثاني للقرن الخامس عشر والقرن السادس عشر عن تعدادات القرن التاسع عشر التي تبدأ سلسلتها في عام ١٨٤١. إلا أن بالامكان صوغ بعض تقديرات ذات طابع بالغ العمومية. فليس هناك شك في أن سكان الولايات الأوروبية قد شهدوا، بعد الاتساع القوي في القرن السادس عشر، انخفاضاً اجمالياً في القرن السابع عشر ثم في القرن الثامن عشر أيضاً، حتى وإن كانت هذه الفترة الأخيرة تسجل صعوداً معيناً، على الأقل بين مسيحيي المدن. والواقع أنه حتى في عام ١٨٣١، فإن روميليا، في حدودها المختزلة آنذاك، فعلاً، لا تضم غير ٢٦٥٠٠٠٠ نسمة.

ويتضح في هذا الهبوط الديموجرافي دور الانعدام العام للأمن في الفترة ودور الحملات العسكرية والاضطرابات العامة وحركات النزوح الجماعي. كما طُرح الافتراض الخاص بآثر احتداد الأحوال المناخية في القرن السابع عشر، لكن المسألة ماتزال معلقة. وفي المقابل، ينبغي بالتأكيد إيلاء دور لآثار الأوبئة، خاصة أوبئة الطاعون، الأكثر تواتراً والأوسع إبادة. فالواقع أننا نعرف أن الوباء، بالنسبة للقرن الثامن عشر على أية حال، يكاد يكون ماثلاً بشكل مستمر، حيث ينتشر عبر البلقان، مع وجود نقاط يتميز فيها بالاحتداد إلى هذه الدرجة أو تلك، انطلاقاً من ثلاث بؤر محلية : مولدافيا - فالاشيا، وايبيروس - البانيا وبوجه خاص اسطنبول، الموقع الانشط للوباء بين المواقع الثلاثة. ومن جهة أخرى، فإن الحرب أيضاً تلعب هنا دورها، لأن الانتقالات العديدة للقوات تعتبر عاملاً قوياً في انتشار الوباء : ففي عام ١٧١٨، على سبيل المثال، نجد أن تتر مولدافيا، المستدعين لتعزيز حصار بلجراد، هم الذين ينقلون الوباء إليها. وفي عام ١٧٣٨، نجد أن الجيش الروسي المصاب بالعدوى في مولدافيا، سوف ينشر الداء عبر اوكرانيا، في حين أن الجيش النمساوي سوف ينشره في بانات تيميسوار وفي المجر. وفي اعوام ١٧٦٨ - ١٧٧٤، سوف تصاب الجيوش الروسية بالعدوى من جديد في الولايات الدانوبية.

ولابد بالتاكيد من أن يكون بوسعنا إبراز العديد من التمايزات بحسب الأماكن والفترات والاعراق اضافة الى المفهوم العام عن تراجع ديموجرافى. ففيما يتعلق بالسكان الحضريين مثلاً يبدو أن نسبتهم الى اجمالى السكان تواصل التزايد على اية حال، بالرغم من تناقصهم الإجمالى. وعلاوة على ذلك، فإن المدن لا تعرف كلها مصيراً واحداً. إذ يعانى بعضها فى اواخر القرن السابع عشر من خسائر ملحوظة : نحو ٥٠٪ من السكان بالنسبة لبلجراد، ونحو ٨٠٪ بالنسبة لسكوبيا. كما أن أثينا، عندما تصبح عاصمة اليونان المستقلة، سوف تكون بعيدة عن استعادة مستوى السكان الذى كانت عليه فى اواخر القرن السادس عشر. كما ان ادرنه وساراييفو ونوفى بازار وبانيا لوكا تشهد هبوطاً خالصاً. لكن مدناً اخرى سوف تحافظ على عدد سكانها أو تزيده فى الفترة نفسها.

ومن جهة اخرى، فإن مراقبى العصر يشيرون بشكل متكرر الى انخفاض لنسبة المسلمين ضمن سكان البلقان. ولاشك ان مزاعمهم تستند الى اساس واقعى فى اقاليم معينة وفى مدن معينة : فنحن نرى، على سبيل المثال، ان سكان پلوفديف المسيحيين يزدون من ٢٤٠ إلى ١٠٠٠٠ نسمة بين عامى ١٥٨٠ و ١٦٨٠. وفى بانيا لوكا، كان المسيحيون يمثلون نسبة ٦٪ من السكان فى عام ١٦٥٥ ونسبة ٨٠٪ فى عام ١٨٠٧. وسوف يبرز تعداد عام ١٨٣١، بشكل مثير، العدد الصغير او حتى الغياب شبه الكامل للمسلمين فى عدة اجزاء من ثراس ومن بلغاريا ومن صربيا. ولا يوجد إفتقار الى تفسيرات لاختزال العنصر المسلم : فهو الأكثر عرضة لآثار المعارك والأوبئة، بحكم تجنيده فى الجيوش. كما تزعم شهادات معينة ان معدل مواليد كان ادنى من معدل مواليد المسيحيين.

على أن عدة ظروف كان لابد لها من ان تخفف من إضعاف الوجود الاسلامى فى اوروبا (ومن ثم فى روميليا فى عام ١٨٣١، لن يكون المسلمون اقل من ٣٤,٥ ٪). واذا كانت الاناضول قد كفت منذ زمن بعيد عن أن تكون ينبوعاً لهجرة

هامة، فإنه يبدو أن الاناضولين كانوا مازالوا يجيئون للاستقرار فى روميليا بمناسبة حروب القرن السابع عشر. كما اننا قد رأينا كيف أن عدداً من مسلمى الولايات الهامشية التى خسرتها الامبراطورية (اغلبهم غير اترك من جهة اخرى) قد تدفقوا صوب الداخل. ومن ناحية اخرى، فإن مدناً معينة قد تأثرت تأثراً قوياً بتيار آخر: إرسال السلطة المركزية لعدد متزايد من «قوات الباب» - الانكشارية والسباهيين - الى حصون الولايات. وفى البداية، فى أواخر القرن السادس عشر، كان الهدف يتمثل فى قيام هذه القوات باستعادة النظام المحلى. إلا أنه بقدر تضخم اعداد هذه القوات بشكل غير معتدل وبقدر تحولها إلى عامل مخيف من عوامل الاضطراب فى اسطنبول، فإن الهدف من ارسالها الى الولايات كان يتمثل بشكل خاص فى التخلص منها. وسعيًا الى تأمين امكانيات العيش لها فى الوقت الذى كانت رواتبها فيه منخفضة القيمة أو لم تكن تدفع فيه إلا بصورة غير منتظمة، فقد جرى التصريح لأفرادها بأن يصبحوا حرفيين أو أصحاب حوانيت فى المدن التى كانوا يقيمون بها. وبفضل الامتيازات والصلاحيات التى كانوا يحتفظون بها، فإنهم لم يتخلفوا عن فرض قانونهم على الطوائف، بل والاستيلاء بالكامل على السيطرة على المدينة والأرياف المجاورة. وتتجلى هذه التطورات فى عدة مدن فى صربيا وفى البوسنة، كما تتجلى فى سالونيك : ففي هذا المكان الأخير، كان الانكشارية يمثلون فى عام ١٧٩٢ نحو ٥٥٪ من السكان. كما ينبغى أن نأخذ بعين الاعتبار أن الجانب الأعظم من السكان المسلمين الذكور يندرجون، كما فى سراييفو، مثلاً، عبر عملية تتصل بذلك، فى صفوف الانكشارية، لى يؤمنوا لأنفسهم الامتيازات المترتبة على ذلك.

وأخيراً، فإن العنصر المسلم فى اوربا يتعزز ايضاً عبر استمرار وتوسع تيار عمليات التحول الى اعتناق الاسلام والذى رأينا تدشينه قبل بداية القرن السابع عشر، خاصة بين البوسنيين والألبانيين. ففي الحالة الأولى، نجد أن الحركة، التى كانت قد مست فى البداية النبلاء وسكان المدن، تمتد الى الأرياف، مع تزايد

البوتور، الفلاحين البوسنيين الذين تحولوا الى اعتناق الاسلام. وفي البانيا، ينتشر الاسلام في مجمل البلد، حيث يمس، بسبب دوافع مختلفة، كاثوليك الشمال كما يمس ارثوذكس الوسط والجنوب، ليصبح دين غالبية سكان البلد. ولنتذكر ايضاً التحولات الكريتيية الى اعتناق الاسلام.

ويشكل النزوح اليهودى اتجاهاً آخر خلال تلك الفترة، حيث يساعد على تغيير التركيب الاثنى لعدة مدن بلقانية. إذ يرحل عدد من اليهود عن اوربا الشرقية للاستقرار فى انجلترا أو فى هولندا. وتؤدى هذه الحركة التى ماتزال اسبابها بحاجة الى توضيح (هل تكفى الاشارة الى تزايد انعدام التسامح من جانب المسلمين؟) إلى انحسار عدة جاليات شهيرة فى البلقان : فجالية سالونيك تنتقل، بين عامى ١٦٦٠ و ١٦٩٢ ، من نحو ٤٠٠٠٠ فرد إلى نحو ١٢٠٠٠ فرد. وتلاحظ انخفاضات مماثلة فى ساراييفو وزيمون وسكوبا وبلجراد و ، بدرجة أقل ، فى صوفيا وماناستير (بيتولا) وادرنه.

وفى الأماكن التى يرحل عنها اليهود و ، فيما بعد، المسلمون، يحل محلهم اليونانيون والسلاف و ، بدرجة أقل ، الألبانيون. كما يلاحظ قدر معين من «استعادة الهوية القومية» للمدن البلقانية فى القرن الثامن عشر، يرتبط، كما سوف نتاح لنا الفرصة لتوضيح ذلك، بأحوال اجتماعية - اقتصادية جديدة.

التطور العقارى ومشكلة التشفيتك

فى العصر الكلاسيكى، تميز النظام العقارى العثمانى بملكية الدولة للأرض الصالحة للزراعة، وبحق الانتفاع للفلاح الحر على أرض الانتفاع (تشيفت) المخصصة له، وهى الوحدة الأساسية للانتاج الزراعى، وبالتنازل المؤقت عن اسهامات الفلاحين لوكلاء للدولة، تحت شكل التزامات مشروطة، هى التيمارات. وكما أشير الى ذلك مراراً، فإن الفترة التالية تتميز بظهور ضياع عقارية شاسعة

خاصة، هي التشيفتليكات، على انقاض هذا النظام. وهذا التطور ليس قاصراً على البلقان، لكنه كان أسرع وأكثر وضوحاً في تلك المنطقة. ومن الممكن من جهة أخرى ان يكون قد اكتسب فيها أهمية خاصة. وفي البوسنة كانت التشيفتليكات يشار إليها باسم البيليكات، وفي الولايات الناطقة باليونانية، كان الحديث يدور أيضاً عن الهيبوستاتيكات.

والحال ان ضياعاً خاصة، اصبحت في نهاية الأمر ذات اتساع جد بالغ، قد وجدت في الامبراطورية العثمانية منذ القرن الخامس عشر على الأقل، وكانت تحمل آنذاك بالفعل اسم التشيفتليك. ويتعلق الأمر بأراض ممنوحة من جانب العاهل، ومن ثم بشكل رسمي تماماً، لافراد خاصين، من كبار الوجهاء في أغلب الأحيان، بصفة ملكية كاملة أو تأجير طويل الأجل بشكل بالغ. لكن هذه التنازلات كانت تتعلق بأراض بور أو جرداء، تسمى بالموات، خارجة عن نطاق تطبيق النظام العقاري العادي، الذي تحدد بنيته القيعارات والانتفاعات الفلاحية. وكان الهدف من هذه المنح يتمثل على وجه التحديد في استغلال هذه الأراضي. ومن ثم فقد كانت تشكل بالنسبة للدولة اداة لاستصلاح الاراضى البور وللعمران السكانى. وخلافاً لذلك، فإن التشيفتلكيات التالية، التي تبدأ في الظهور وسط أزمات أواخر القرن السادس عشر، انما تنجم عن اغتصاب من جانب افراد خاصين، عبر عملية غير مشروعة بالكامل، إما لانتفاعات الرعايا أو لقيعارات السباهيين.

وفي الحالة الأولى، كان بالامكان حفز الاغتصاب عن طريق توافر الأرض، اثر التخلّى الجماعى أو الفردى عن الانتفاعات الفلاحية. وهنا يمكن الاشارة الى الحرب وأثارها - فالوعية قد يقتل أو يضطر الى الهرب من قريته لدى وصول القوات - النظامية أو المتمردة - ، أو أن تزايد العبء الضريبي قد يدفعه ايضاً الى الهرب؛ إلا ان من الممكن ايضاً ان يكون قد جرى اجتذابه عبر عروض التجنيد في القوات ذات النمط الجديد التى كان الولاة يؤلفونها آنذاك: السيكيان والسريجة.

كما يمكن للفلاح ان يبقى حيث هو، ولكن مع تجريده من حقوقه وحريته لحساب قوة محلية قادرة على حمايته فى هذه الأزمنة العصيبة، أو لحساب دائن يضعه تحت رحمته. وهكذا فإن عدداً من الأعيان المحليين، الأغنياء وذوى النفوذ، ينجحون، عبر تجريد المنتفعين الشرعيين من حيازاتهم تجريداً مادياً أو شكلياً، فى ان يوحّدوا بين ايديهم اراضى العديد من الافراد، بل وارضى جماعات قروية بأكملها. ويعتبر هذا الاجراء غير شرعى، لأن انتفاع الرعية هو من حيث المبدأ غير قابل للانتزاع، لكن الظروف التى خلفتها الحرب، وضعف الدولة، وتفكك الاطر المحلية، هى ايضاً عوامل مؤاتية. وفترات الحروب العامة والمتكررة، التى تضع الامبراطورية كلها فى ضيق شديد، فى اواخر القرن السادس عشر، كما فى اواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر، لم يكن من شأنها غير تشجيع هذا التطور بشكل خاص.

على أنه لابد من ملاحظة ان التشيفتليكات التى تشكلت وفق هذا المخطط تظل مندرجة ضمن نظام التيمارات : فـ «صاحب» التشيفتليك (تشيفتليك صاحبى) يضع نفسه كحائر جديد بين الرعية (المنتفع التقليدى أو قادم جديد يتولى «الصاحب» تسكينه) والتيمارى الشرعى. ومن ثم فإن وضع الفلاح لا يتغير جذرياً، لكنه يتفاقم من جراء ظهور صاحب - حق ثانٍ : ففى صربياً، مثلاً، نجد أن الرعية، بعد تسليم عشر للتيمارى الرسمى، يسلم تسع بقية المحصول، المسمى بالديشيتو، لصاحب التشيفتليك، الذى يتوجب عليه علاوة على ذلك اداء اعمال سخرة لديه.

وخلافاً لذلك فإن تشيفتليكات أخرى تولد من تحويل عدد من الافراد الخاصين لالتزامات متباينة من حيث أهمية كل منها (تيمار، زعامة، خاص) - وهى امتيازات مشروطة ومؤقتة من حيث مبدأها - الى ملكيات أو شبه ملكيات. وهنا ايضاً، فإن الفترات الرئيسية لاسترخاء الدولة والتفكك العام كانت مؤاتية لهذه الاغتصابات، لكن عدداً من العوامل الأخرى، المرتبطة بسلوك السلطة نفسها، قد أسهمت فى

ذلك ايضاً: فالالتزامات قد كفت عن ان تكون مخصصة على نحو حصري لاشخاص قادرين على الخدمة، بوصفها مرتبطة على نحو صارم بالاداء الجيد لهذه الأخيرة؛ ذلك ان الرشوة والفساد والانحرافات على اختلاف انواعها تدخل في منح الالتزامات. وغالباً ما جرى تصوير هذه الانحرافات التي اصاب نظام التمييز على انها سبب انحدار السباهيين : لكنها كانت بالاحرى نتيجة له؛ فلما كان هذا النوع من القوات قد فقد اعتباره من جراء تطور التقنيات العسكرية، فقدت التيمارات مبرر وجودها السابق، أو تفسخت أو استردتها ايضاً ادارة شئون الضرائب وأدخلتها في الخاص الامبراطورى.

ومن بين أشكال انتهاك المبادئ القديمة، ترسخت عادة منح امتيازات جد هامة (آرياليك) لكبار الوجهاء ولحاسيب البلاط، دون مقابل من خدمة. كما انتشرت، فى اواخر القرن السادس عشر، عادة التخلي للولاة الخارجين من الخدمة عن جزء من خاصهم القديم «على شكل تشيفتليك» (پيروچه - إى تشيفتليك)، أى على شكل ممتلكات دائمة. والحال ان التدشين الذى حدث فى البوسنة فى القرن السابع عشر لـ «التزامات وراثية» (اوجاقليك تيمار) سوف تمضى ابعد فأبعد فى هذا الاتجاه: فتيمارات هذا الاقليم لا تقبل وحسب الانتقال الى ابناء واخوة الحائز، بل إن سباهيي البوسنة، سعياً إلى تجنب خروجها من ايدى الأسرة الواحدة أو تفتتها، سوف يتوصلون الى تأكيد امكانية نقلها ايضاً إلى اقارب جد بعيدين، وهو اجراء يؤدى الى تعزيز عدد من السلالات المحلية، خاصة فى اقليم البوسانسكا كرايينا.

لكن تحول التزام إلى ملكية دائمة لم يكن دائماً من فعل حائز هذا الالتزام نفسه. فالواقع ان ايرادات ضياع التاج والمخصصات الشاسعة من الاراضى للمحاسيب، شأنها فى ذلك من جهة اخرى شأن ايرادات الالتزامات الأكثر تواضعاً، كانت تمنح على اساس عقد التزام لمولين (ملتزمين)، وفى شخص هؤلاء

الأخيرين، المحصلين الفعليين للإيرادات والمديرين الحقيقيين للضياح، نرى بوجه عام قوى عملية الاستحواذ. كما أن الدولة قد سهلت بشكل حاسم عملهم في هذا الاتجاه بقيامها، اعتباراً من عام ١٦٩٥، سعياً إلى دفع الملتزمين إلى إدارة الموارد المعهود بها اليهم إدارة حسنة، بتحويل حيازاتهم المؤقتة السابقة إلى تنازلات أبدية، الملكانه. والحال أن هذه الأخيرة قد جرى تمديدتها علوة. على ذلك من جراء الوجود، الفعلى، لحق تفضيلى فى نقل الحياة إلى ورثة الحائز. على أننا نتساءل عما إذا كانت أراضى الملكانه سوف تسهم كذلك فى الواقع فى تكوين التشيفتليك مثلاً يوحى بذلك منطق صوري: فالواقع أنه لا يجب نسيان أن هذه الالتزامات ذات الأجل جد الطويل كانت تؤجر من الباطن على المستوى المحلى للملتزمين ثانويين يعتبرون، فى الممارسة العملية، بحكم ممارستهم للسيطرة الفعلية على الأرض، الأكثر ميلاً إلى الرغبة فى الأغتصاب، لكنهم، فى الوقت نفسه، يظلون، من جهتهم، مختزلين فى حيازة جد هشة ومهددة دائماً.

وهذه الملاحظات حول تكون التشيفتليكات تساعدنا على فهم السبب فى أن عدة دراسات محددة وتاريخية بشكل محدد جرت بشأنها إنما تقدم عنها صورة مختلفة بشكل محسوس عن الصورة التى تقدمها تعميمات نظرية معينة تبنى على عجل. فالواقع أنه قد جرى المطابقة بينها وبين المزارع الشاسعة ذات النمط الكولونيالى، والتى تفلحها يد عاملة متبلترة، خاضعة لتنظيم موحد ومعقلن للانتاج، وتهدف إلى تحقيق الربحية وتتخصص بشكل منهجى فى المحاصيل التصديرية الموجهة إلى أوروبا الوسطى والغربية : القمح، الذرة، القطن، التبغ. كما جرى ايجاد توازن بين هذا التطور الزراعى العثمانى والتطور الذى نشهده فى العصر نفسه فى بقية أوروبا الوسطى، فى بولندا وفى بوهيميا وفى المانيا شرقى الألب، كما فى أماكن أخرى، إلى حد ما، كما فى مولداقيا وفى فالاشيا، كما اشرنا إلى ذلك : فهى كلها اقاليم تشكلت فيها آنذاك ضياح ارسنقراطية شاسعة، كانت اطرأ لـ «قنانة ثانية».

والواقع أنه من المؤكد أن تشيفتليكات البلقان تتطور بشكل رئيسى على أراضٍ جيدة كما تتطور فى مناطق جد متصلة بالخارج، وأنها تتواجد فى السهول الساحلية أو فى احواض داخلية تقع على طرق المواصلات الكبرى، فنحن نجدها فى ثيساليا وفى ايبيروس وفى مقدونيا وفى ثراس، وفى وادى الماريتزا وفى بلغاريا الدانوبية، وفى سهول جنوب البانيا واجزاء معينة من البوسنة. على أن سيادة هذه المواقع لا تعنى أن التشيفتليكات تتشكل، فى جميع الحالات وفى جميع العصور، فى اتصال مباشر بالتجارة الخارجية. فهنا، كما فى اجزاء اخرى من الامبراطورية، فى اطار العمليات التى اشرنا اليها، نجد أن فرصة اغتصاب، الرغبة فى تحويل الايرادات الى ايرادات دائمة، حتى وإن كانت متواضعة، عن طريق استحواذ دائم، يمكن ان تكون كامنة فى اساسها، دون أن تتمتع بالضرورة بحافز السوق الدولية، بل ولا حتى دافع سوق محلية بسيطة.

وعلاوة على ذلك، فإنه ليس صحيحاً أن جميع التشيفتليكات كانت استثمارات جد شاسعة تستخدم العديد من الأيدى العاملة. وإذا كان ذلك هو الحال، بالتأكيد، احياناً، فإنه يظهر أن غالبيتها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت ذات مقاييس متواضعة ومتباينة من جهة اخرى: ما بين ٢٥ و ٥٠ هيكتاراً فى المتوسط، بل وأقل من ذلك. كما ان دراسة عن اقليم ماناستير (بيتولا)، فى مقدونيا، فى بداية القرن الثامن عشر، تحدد متوسط عدد الرجال العاملين فى التشيفتليك الواحد بـ ٣٥، اما العدد الذى نلقاه فى الأغلب فهو لا يزيد عن اثنين.

وفى ظل هذا النمط الجديد لحيازة الأرض، فإن علاقات الانتاج وانماط تنظيم العمل، أياً كان تصوراتها، لا تشهد بوجه عام تغيرات جذرية. ومن المؤكد انه قد حدث ان المالك كان يلجأ الى يد عاملة مأجورة، نقداً أو عيناً، أو حتى مسخرة، لكن هذه الحالات لم تكن الأكثر عدداً. فعلى العكس من ذلك، كانت المزارعة أو التأجير، بحسب الانماط المختلفة، سائدين فى التشيفتليكات البلقانية. وكان الفلاح نوعاً من مستأجر للأرض، يؤدى ما عليه لصاحب التشيفتليك على شكل مستحقات عينية أو

أداء عمل أو على شكل مستحقات نقدية، وأحياناً على شكل دفع مبلغ جزافى بسيط. وفى هذه الظروف، فإن الانتفاع الفلاحى، التشيفت، الذى يتناسب مع وحدة أسرية (خانة)، قد ظل الخلية الأساسية للإنتاج. وفى صربيا، اتخذت هذه الوحدة الأساسية شكل الأسرة الممتدة، الزادروجا. وقد ظلت العلاقة بين صاحب الأرض والفلاح الذى يفلحها ذات نمط مولوى وغير رأسمالى: فالأول يحصل من الأخير على ربع وليس على النتائج الاجمالية لعمل يدفع له أجراً. وعن طريق مفارقة جلية، قياساً الى المفاهيم التطورية، فإننا نجد أنه فى التشيفتليكات المشكلة على الأراضى الموات، وإن كان فى أنماط الضياع الشاسعة التى عرفتها الامبراطورية العثمانية باستمرار، يمكننا بالأحرى أن نلقى اشكالاً للتبلتر الفلاحى والتنظيم الجماعى للعمل: فهذه الانواع من الاستثمارات، الخارجية من حيث المبدأ بالنسبة إلى نظامى التيمار والتشيفت خانه، هى الأقل تأثراً بالتغلغل المتواصل للهياكل الأساسية لهذين الأخيرين.

كما لا يجب أن ننسى أن توسع التشيفتليكات لم يكن كاملاً قط فى الامبراطورية العثمانية، حتى عهد الاصلاحات العقارية التى ادخلتها التنظيمات. ومن باب أولى، فإن العملية قد تميزت أيضاً بثقل محدود فى بلقان ما قبل أواخر القرن الثامن عشر. ومن جهة أخرى، فإن الاشكال التقليدية للنظام الزراعى الكلاسيكى، التى لم يدخل عليها غير مجرد رتوش تحت تأثير المناخ العام المحيط، قد واصلت البقاء. ففي البوسنة، مثلاً، يمكننا الاغاليكات، وهى عبارة عن أراض احتفظ عليها الفلاحون الى هذا الحد أو ذاك بحقوقهم الخاصة بالانتفاع وبنظامهم القديم فى مجال اداء ما عليهم، كما يمكننا تمييز البيليكات، التى كانت تعتبر ملكية للسيد، والتى كانت الواجبات الفلاحية فيها، على شكل مدفوعات وعلى شكل عمل، أكثر ارهاقاً بشكل واضح.

ومن جهة أخرى، إلى جانب تكوين التشيفتليك، نجد أن مؤسسة الأوقاف، المجهزة بوصايا تكفل التمتع بها لذرية صاحب الوقف، كانت وسيلة أخرى، مؤكدة

أكثر في نهاية الأمر، للإبقاء على ملكية عقارية ضمن اسرة من الأسر: وتتطور هذه الممارسة تطوراً ملحوظاً لدى مسلمى البلقان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، دون أن يكون بوسع الدولة الرد على ذلك واسترداد الاراضى المنتزعة بهذا الشكل.

من اللص الشريف الى الدركى اللص

إن كان صحيحاً ان الرعايا العثمانيين، في الفترة محل الدراسة، لم يكونوا - لا فعلياً ولا قانونياً - مختزلين في وضعية قنانة، فإنه يبقى أن حالتهم تتدهور بالتأكيد : فالواجبات التى تنتج عليهم بكلها تتزايد، أكانت صادرة عن الدولة أو عن حائزى الالتزامات أو عن الأوقاف و ، عندما يتوجب ذلك، أصحاب التشيفتليكات. فالحاجات التى تخلقها الحرب، والتضخم النقدي، والفساد، وعجز الدولة عن أن تحتوى، كما فى الماضى، تعديات الموظفين المحليين : كل ذلك يتضافر لإرهاقهم. وعندما يجرى التضييق عليهم بهذا الشكل وجرهم إلى الخراب وإلى القنوط، يكون بوسعهم الرد بعدة اشكال: ومن المرجح ان الهرب هو الحل الأكثر انتشاراً. إلا ان من الممكن ايضاً ان يتمردوا، مثلما حدث خلال الانتفاضة المقدونية بين عامى ١٥٩٥ و ١٦١٦، التى شجعها من جهة اخرى أثاناس، كبير أساقفة أوهريد. وكما رأينا، ففي زمن الحرب، نجد ان الانحياز الى صف العدو، وتشكيل عصابات على الحدود، كعصابات الأوسكوك فى دالماتيا، يعتبران شكلاً آخر للتمرد. لكن الانتقال الى قطع الطريق هو فى أغلب الأحوال رد فعل جد مميز.

والحال ان عصابات قطاع الطرق كانت موجودة دائماً فى الامبراطورية العثمانية، لكن هذه الظاهرة تشهد اتساعاً خاصاً اعتباراً من القرن السابع عشر: هذه العصابات، المسماة تبعاً للقاليم بالهايدوك أو بالكليفت، تصبح آنذاك قوى فاعلة هامة ونموذجية على المسرح البلقانى. فهى تتشكل من قوات صغيرة، فى

اواخر الربيع والصيف، بين يوم سان جورج (٢٣ ابريل) ويوم سان ديميتري (٢٦ اكتوبر)، وتشن هجمات جسورة، على الأغنياء والأقوياء، مسلمين كانوا أم مسيحيين. ومن ثم فهي تجتذب أعجاب وتعاطف الفقراء الذين تتشكل عموماً من بين صفوفهم، وتقدم لهم نوعاً من الثأر. وتشكل مغامراتها المبالغ فيها الموضوع الرئيسى لما لا حصر له من الأغاني الشعبية. على أنه لا يجب البحث عند «بدأئى التمرد» هؤلاء - اذا ما استخدمنا تعبير هو بسباوم - عن دوافع ثورية أو قومية. واذا كانت هناك ايدولوجية ما تحركهم، فإنها تتمثل بالأحرى فى الدفاع عن النظام القديم الذى ادى انحطاطه الى تهмиشهم، الى جانب فكرة ما عن العدالة وعن الحرية. على ان عملهم، الذى تشجع عليه الأحوال، يكتسب احياناً المزيد من الاتساع: فعلى سبيل المثال، يتمكن هايدوك اسمه كاريوش، فى عامى ١٦٨٩ - ١٦٩٠، من تفجير انتفاضة حقيقية فى شمال شرقى مقدونيا.

وفى مواجهة هذه القلاقل، تحرك السلطات قوات من الشرطة المجندين على المستوى المحلى، كالأرماتول اليونانيين و «اليوزياشية» البوسنيين. وعلى سبيل المثال، فإن قوة من الأرماتول كانت تتمتع بالسلطة على مجموعة من القرى التى تشكل أرماتوليكا، وكانت مهمتها تتمثل فى تأمين النظام العام وحماية السكان وجباية الضرائب. وكان قادة هذه القوات، المميزين بلقب كاپيتانيوس، يتولون هذا المنصب بشكل وراثى أو يتم اختيارهم من جانب اعيان القرى. وكان الرجال الذين يتبعونهم يسمون بالپاليكاريا. لكن هؤلاء الدركيين كانوا ينكبون على الابتزازات، منحدرين بدورهم الى درك اعمال العصابات. وبالمقابل، نجد أن عدداً من عصابات الكليفت كان بوسعها أن تنتزع لنفسها وظائف الأرماتول فى المناطق التى تتحرك فيها. ففى مناخ الاضطراب العام، تصبح كل القيم نسبية..

التحويلات الضريبية وتعزز الاستقلالات المحلية

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، نجد أن الضرائب العثمانية، في مجموع الامبراطورية وخاصة في الولايات البلقانية، ليس من شأنها سوى التزايد وتغيير طبيعتها. ومع ضعف الدولة وتدهور المؤسسات القديمة، نجد أن هذا التغير في النظام الضريبي يساعد، بشكل حاسم، على تعزيز الاستقلالات المحلية والمستفيدين الرئيسيين منها، أعيان الولايات.

وفي مواجهة انخفاض قيمة الأسيرة وتزايد النفقات العسكرية للدولة، نجد أن الدولة لا تعيد تقييم رسوم السباهيين السابقة المحصلة في إطار التيمار، فهؤلاء الفرسان يمثلون منذ ذلك الحين، على أية حال، قوة عسكرية فاقدة للاعتبار. وفي المقابل، نجد أنها تزيد وتعمم العوارض الديوانية. وفي الأصل، فإن هذه الضرائب التي تحصلها إدارة الضرائب بشكل مباشر لم تكن تجبى إلا بمناسبة الحملات العسكرية ومن ثم فقد كانت تتميز بطابع استثنائي. لكنها تصبح منتظمة، على الأرجح خلال حروب أواخر القرن السادس عشر. ومن جهة أخرى، فإن هذه الضرائب التي كانت تتألف في بداية الأمر من مدفوعات نقدية إلى جانب امدادات من المؤن وأداء للخدمات، تصبح كلها منذ ذلك الحين ذات طابع نقدي. والحال أن العوارض خلافاً للضرائب العثمانية القديمة، وهي ضرائب بحسب الثروة حددت القانون نامات معايرها الفردية تحديداً صارماً، تعتبر ضريبة توزيع. فمبلغها يتحدد بشكل عام بالنسبة لاقليم معين؛ كما أنه لا يتحدد على نحو ثابت، بل ينتج بوجه عن مساومة ظرفية بين ممثلي الحكومة المركزية وممثلي السكان المحليين المعنيين. وبمجرد تحديد هذا المبلغ، يبقى توزيعه على مستوى القضاء أو المدينة أو القرية، بين مختلفة من يتوجب عليهم دفعه، وتحصيله من هؤلاء الآخرين : والحال أن الإدارة المركزية تفوض الأعيان المحليين، المسلمين أو المسيحيين، في السهر على هذه العمليات.

وينطبق المبدأ نفسه على الضرائب التى يجمعها ولاية الولايات للانفاق على قوائمهم الخاصة من السيكيان والسريجة. وفى الأصل، لم تكن هذه الضرائب غير اتاوات غير شرعية، تحمل الاسم التحقيرى «تكاليف - إى شاقّة»، لكن الدولة التى كانت بحاجة الى مساعدة القوات المذكورة قد اضفت صفة الشرعية فى القرن السابع عشر على جبايات الولاية هذه على شكل ضريبة جديدة. تحمل اسم «امداد - أى سفريّة» (امداد الحملة)، سوف يجرى اعتباراً من مستهل القرن الثامن عشر خلع اشكال جباية عليها مماثلة لاشكال جباية العوارض الديوانية: فالمبلغ، الذى يجب أن يصل هذه المرة إلى ولاية الولايات، كان يوزع على مستوى السناجق والقضامات عن طريق مجالس تجمع القضاة والأعيان المحليين، حيث كان هؤلاء الآخرون مكلفين من جهة أخرى، مرة ثانية، بتحديد وجباية الضريبة من الأشخاص الذين يجب عليهم دفعها فى مناطقهم المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن ضريبة امداد السفريّة، القاصرة على فترات الحرب، سوف يجرى استكمالها فى مستهل القرن الثامن عشر بضريبة متممة لها موجهة للانفاق على قوات الولايات فى زمن السلم، هى ضريبة امداد - أى حضريّة، التى تجبى بالشروط نفسها.

والحال أن تطور وسيلة ضريبية أخرى، نظام الضريبة الكلية (مقطوع)، إنما يناسب بدوره تدخل الأعيان المحليين : فبدلاً من تأسيس جباياتها على حصص فردية، تحدد الدولة مبلغاً كلياً يجب أن يدفع من جانب جماعة محددة، يتوجب عليها توزيعها وجبايتها من بين أفرادها، بما يتراعى لها، حيث يعتبر الجميع مسئولين بشكل جماعى عن سداد المبلغ الاجمالى. وهذه الممارسة، التى تجنب السكان تعديات محصلى الضرائب وملتزمى الخزانة، كانت موجودة بالفعل فى الفترة السابقة، لكنها كانت تقتصر آنذاك على جماعات نادرة محصورة جغرافياً الى حد بعيد أو على بضع مدن مميزة. وهى تتسع اتساعاً ملحوظاً، اعتباراً من القرن السابع عشر: فمنذ ذلك الحين يجرى التصريح لجماعات عديدة فى الاناضول وفى روميليا بأن تدفع بهذا الشكل ضرائب معينة كضريبة العوارض أو

الجزية المفروضة على غير المسلمين، بل ويأن تدفع بهذا الشكل اجمالى ما عليها من مستحقات ضريبية على شكل مبلغ كلى واحد : مال - اى مقطوع. وهكذا فإنها تتواصل الى اختزال علاقاتها مع السلطات العثمانية الى ادنى حد وتتمكن من التمتع بدرجة ملحوظة من الاستقلال.

وبالمناسبة نفسها، فإن هذه الاجراءات تمنح دوراً حاسماً للأعيان الذين يظهرون بوصفهم الممثلين الطبيعيين لجماعاتهم، أكان ذلك من خلال ما يتمكنون من كسبه من ثروة ونفوذ، أم من خلال انتمائهم إلى صفوات تقليدية تتعزز بهذه الطريقة. فهم يلعبون دور مخاطبى السلطات، ويوزعون ويجمعون الضرائب من موكلهم، الذين يعتبر الاعيان، علاوة على ذلك، مقرضين لهم. وكان الوجهاء المسلمون يسمون بالاعيان، الاعيان والاشراف، اعيان الولاية، بينما كان الوجهاء المسيحيون يسمون، تبعاً للأقاليم، بالكوجاباشى والتشوريچى أو الأركونت. إلا أنه فى عدة اجزاء من البلقان، كان يؤدى دورهم زعماء تقليديون كالكنيزات المسيحيين، بين صربيى وقلالاشيى البلقان، أو «يوزباشية» البوسنة المسلمين. كما أن هؤلاء الآخرين، وهم زعماء وراثيون كانوا يؤدون فى البداية دوراً عسكرياً وأسلفنا الإشارة بالفعل اليهم بمناسبة وظائفهم البوليسية، كانوا يتمتعون بصلاحيات ضريبية وإدارية وقضائية فى اطار مناطقهم، الكابيتانيات. وهكذا فقد كانت البوسنة تضم بعد معاهدة بلجراد لعام ١٧٣٩ ثمان وثلاثين كابيتانيا تشمل اربعاً وستين مدينة.

لكن هذه الأحوال الجديدة توسع أيضاً دور رجال الدين الأرثوذكس. فالتحولات الضريبية وتطور استقلالات الجماعات تقودهم الى الخروج بشكل أكثر من ذى قبل عن وظائفهم الروحية الخالصة: ذلك ان المسئولين الدينيين يصبحون هم أيضاً جباة للضرائب ورجال إدارة وممثلين نوعيتهم لدى السلطات العثمانية، مثلما يميلون الى توسيع مجال اختصاصاتهم القضائية. وعندئذ تبدأ الجماعة

الطائفية في أن تصبح تلك الوحدة الادارية المستقلة التي يشير اليها في القرن التاسع عشر مصطلح الملة، والتي سوف تظهر آنذاك بوصفها جهازاً اساسياً لسير عمل الامبراطورية.

ومن جهة اخرى، فإن الجماعات الأساسية، والمدن والمراكز والقرى، إذ كان عليها أن تنظم نفسها، خاصة بالنظر الى دفع الضرائب، انما تزود نفسها في حالات عديدة بمؤسسات مشتركية حقيقية : وهكذا نشهد، اعتباراً من القرن السابع عشر على الأقل، تطوراً في الوسط اليوناني لهيئات مشتركية غير اكليريكية (كوينون)، تعترف بها مراسيم الباب العالي، بشكل مؤقت. وهي تزدهر على نحو خاص في الجزر، بفضل موقعها الجغرافي والاسترخاء البالغ تاريخياً للصلات مع السلطة العثمانية، والتي يمثلها هنا من حيث المبدأ القايدان باشا، بينما يمثلها من الناحية الفعلية «ترجمان الأسطول» - وهو فناري، على غرار الهوسپودارات الرومانيين.

وتبعاً لاجراءات متغيرة، تشمل مجموع السكان أو طبقاتهم الأعلى فحسب، كان يجري انتخاب مجلس، عبر الاقتراع المباشر أو غير المباشر، مسئول عن تمثيل المشترك، وتوزيع وجباية الضرائب وكذلك عن السهر على الصحة والأمن العامين، والانفاق على الكنائس والمدارس. كما كان يفصل في القضايا التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الكنسية. وهو يتأسس عندئذ على القانون الروماني شأنه في ذلك شأن المحاكم الكنسية، لكنه يتأسس، كذلك، على العرف، الذي يجري تقنينه بشكل تدريجي. ومن جهة اخرى، يمكن أن ينشأ تنافس معين بين هذه المحاكم غير الاكليريكية والمحاكم الدينية. وكان اعضاء المجلس، المنتخبون عموماً من بين الطبقات العليا، يسمون بالديموجيرونات والاپيتروپات والپرويستوتات والآركونات أو الكوچا - باشى. وكانوا ينتخبون لمدة سنة، الا انه كان بالامكان اعادة انتخابهم، وكانوا يحصلون على رواتب. ولم تكن هذه المشتركات قاصرة على

الأراضي اليونانية: إذ تتكاثر هيئات مماثلة أيضاً في بلغاريا، خاصة اعتباراً من أواخر القرن السابع عشر، وفي المراكز شبه البلقانية وفي مراكز سريدينا جورا.

وكانت كافة هذه الكيانات تتمتع بدرجة جد كبيرة من الاستقلال، خاصة حينما تكون عزلتها الجغرافية مساعدة لذلك. وهكذا نرى، على سبيل المثال، أن مشترك ميكونوس يستند في مستهل القرن السابع عشر إلى براءة من الباب (العالي) تجيز له الفصل في الخلافات بين أعضائه لمنع قاضى پاروناكسيا وميكونوس الذى يتبعه، من الناحية النظرية، من دخول أراضيه.

والحال أن مدينة فوسكوپوچى (موسكوپوليس)، التى تحتوى بموقع جغرافى هامشى، والمشيبة على ارتفاع ١٢٠٠ متر فى حوض كورشيا، فى البانيا، إنما تقدم مثلاً لاستقلال جد مثمر. فهذه المدينة، التى أسسها البانيون وقلاشيون، والتابعة من الناحية الدينية لأسقفية أوهريد الكبرى، كانت تضم فى القرن السابع عشر ما بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ نسمة، وهى تصبح، فى القرن التالى، بؤرة رائعة للثقافة اليونانية الارثوذكسية. وكانت علاقاتها مع الادارة العثمانية جد مختزلة: فقد كان كل حى من احياءها الستة ينتخب من بين الوجهاء - المعلمين الحرفيين أو التجار الميسورين - كوچاباشى. وكان واحد من الكوچاباشات يختار بوصفه ناظراً للمدينة ويتم تثبيته فى هذا المنصب عن طريق براءة صادرة عن السلطان. وعلاوة على ذلك، فقد كانت المدينة تنظم، لأغراض حمايتها، حامية خاصة من ٣٠٠ فرد من السكان. أمّا الصلة مع السلطات الأقرب، قاضى كورشيا وسنجق بك ماناستير، فكان يجرى تأمينها من خلال واحد من الوجهاء، مكلف بجباية الضرائب. على أن فوسكوپوچى، الحرة والمزدهرة والمستنيرة الى هذا الحد، سوف تخضع فى أواخر القرن الثامن عشر للاختراقات المتكررة من جانب قطاع الطرق الألبانيين.

إلا أن من المرجح أنه فى الپيلوپونيز، بعد اعادة فتحها من جديد على يد العثمانيين فى عام ١٧١٨، يمكننا أن نجد التعبير الأكثر وضوحاً عن نظام الحكم

الذاتى هذا. ولاشك، من جهة اخرى، ان الباب (العالى) قد نظر اليه هنا بوصفه وسيلة لمصالحة السكان الذين انتقلوا تحت سيطرته من جديد. فقد كانت كل قرية تتمتع بمجلس من الوجهاء، مسئول عن المسائل المحلية. وكانت هذه المجالس المختلفة ترسل مندوبين إلى جمعية الولاية التى كانت، هى نفسها، توفد مبعوثين إلى مجلس شيوخ البيلوپونيز الذى كانت تناقش فيه المسائل الضريبية والادارية التى تهم مجمل الولاية. وكان عضوان من مجلس الشيوخ يشكلان مع اثنين من المسلمين مجلس الوالى، باشا تريپوليتسا. (تريبوليس) وعلاوة على ذلك، فإن سكان الولاية قد حصلوا على امتياز ايفاد ممثلين إلى اسطنبول كان بوسعهما تقديم شكاياتهم إلى الباب (العالى) بشكل مباشر، متخطين المسئولين المحليين.

كما تساعد عوامل اخرى على صعود الوجهاء المحليين : فهم يجدون فى ممارسة الربا والتزام الضرائب والضياغ العقارية والاستحواذ على التشيفتليكات مصادر هامة للربح. ويسبب غياب عدد من الولاة أو تخصيص حكومات معينة على شكل التزامات (أرياليك، باشماكلوك)، يتسنى لعدد من الاعيان المسلمين علاوة على ذلك انتزاع عدد من مناصب النواب المحليين للولاة غير المقيمين : المتسلمين أو القويقودات. وبهذه الصفات الشرعية، يصفون طابعاً رسمياً على وضع، كان قد تأسس الى حد بعيد حتى ذلك الحين على عمليات مربية وعلى اغتصابات. وقد دعم الباب (العالى) هذه السلطات الجديدة، أكان ذلك بهدف موازنة قوة الولاة المحليين الذين لا يثق فيهم، أم بهدف تخفيف عيوب اجهزته التقليدية. فعلاوة على دورها الضريبى، يكلفها بأن تزوده بالقوات وبالإمدادات التى تحتتمها الحملات والتى كانت المؤسسات القديمة عاجزة منذ ذلك الحين عن تقديمها له. وهكذا نرى فى عام ١٧٧١ ان الصدر الأعظم محمد باشا محسن زاده يطلب من نحو مائة وثلاثين من أعيان مختلف اجزاء روميليا اجمالى ٣٢٠٠٠ رجل، كان بحاجة اليهم للوقوف ضد الروس. ومن جهة اخرى، كانت هذه الخدمات مربحة بالنسبة للمعنيين.

على أن الأعيان لم يكن معترفاً بهم بصفتهم هذه كوكلاء للسلطة العامة. فاهميتهم، الحاسمة غالباً من الناحية الفعلية، لم تكن مستندة الى أسس قانونية. إلا أنه اعتباراً من أواخر القرن السابع عشر نجد أن فئة عليا من الأعيان، هي أعيان القضاة، الذين ينتخبون من جانب اقرانهم فى المراتب المحلية الأدنى، ويسمى الواحد منهم بـ «رئيس الأعيان» (باش اعيان، رئيس - أى اعيان، عين الأعيان)، قد جرى الاعتراف بها رسمياً؛ وبينما لم يجر اعتبار افرادها مسئولين من مسئولى الدولة، فإنهم قد أُعتبروا ممثلين شرعيين لسكان قضااتهم. وكان هذا الاعتراف فى البداية من فعل ولاية الولايات، ثم أصبح من فعل الصدر الأعظم نفسه، وذلك عبر قرار صدر عن محمد باشا محسن زاده فى ١٧٦٥ - ١٧٦٦. على أن تطبيق هذا الاصلاح الذى يعزز سيطرة السلطة المركزية، سوف يتأجل من جهة أخرى بسبب الحرب التى سوف تنشب بعد ذلك بوقت قصير مع روسيا.

اما ظهور كبار اعيان روميليا الذين سوف يتحدثون سلطة الباب (العالى)، كعلى باشا الجانيلى (١٧٨٨ - ١٨٢٢) أو عثمان پازوانوغلو القيدىلى (١٧٩٩ - ١٨٠٧)، فهو ينتمى إلى العصر التالى، لكننا نرى تشكل بعض ظروف صعودهم، ومنذ اواخر الفترة التى ندرسها، نجد أن قوة البوشاتلى، على سبيل المثال - فى وجود بكوات سناجق يتوصلون الى جعل انفسهم شبه مستقلين -، تبدأ فى التعزز فى اقليم شكودر، على الساحل الشمالى لألبانيا.

وبشكل اجمالى، فمع ضعف الدولة وظهور سلطات جديدة على المستوى المحلى، نجد ان علاقات القوى تتعقد بشكل فريد فى الولايات. فإلى جانب هيراركىة الولاة العثمانيين الذين يواصلون تمثيل السلطة الشرعية، تتطلع قوى أخرى أيضاً إلى ترسيخ اقدامها وتتمتع بإمكانات مادية لعمل ذلك : حاميات الانكشارية، التى يقودها داخاتها، والتى تتحدى السلطات الشرعية وتنشر الرعب، والجماعات المسلحة من الآرماطول أو «اليوزباشية» أو قطاع الطرق، وكبار الأعيان

الذين يحتفظون بقوات خاصة من المرتزقة، والزعماء التقليديون الذين يستفيدون من المناخ المحيط لاستعادة نفوذهم السابق، كما فى اجزاء معينة من البوسنة أو اليونان أو البانيا. وبحسب الظروف، فإن هذه القوى تتجمع وتتعارض فيما بينها فى مناخ حرب أهلية. وأحياناً، يتوصل الوالى الموجود الى فرض تحكيمه وإلى تأمين سيادة النظام فى ولايته، كباشاوات البوسنة، على باشا حكيم أوغلو، من عام ١٧٣٥ إلى عام ١٧٤٠، ثم محمد باشا كوكاويكا، من عام ١٧٥٢ إلى عام ١٧٦٠؛ وفى مرات أخرى، يلعب بورقته الشخصية باندراجة فى صراعات القصاص. لكنه، غالباً، ليس أكثر من متفرج فى ولايته، اشبه ما يكون بـ «ضيف الشرف»، على هامش الساحة المغلقة لهذه الصراعات. وفى هذه التربة المركبة والمتحركة سوف تمتد الحركات القومية الأولى جذورها بعد ذلك بوقت قصير.

انطلاق التجارة ومولد «التاجر الأرثوذكسى»

كان من شأن انطلاق التجارة البلقانية، الذى يتجلى فى تلك الفترة، أن يشكل عاملاً آخر من عوامل الاستغلال الزائد للفلاحين، بقدر ما أنه، إذ يشجع عليه الطلب المتزايد من جانب أوروبا الغربية والوسطى من الحاصلات الغذائية وخامات المنسوجات، يعتمد بشكل أساسى على تصدير ضخّم لهذه المنتجات الزراعية. وهو يؤدى من جهة أخرى الى ثراء فئات اجتماعية جديدة، تتألف من أولئك التجار والناقلين «الأرثوذكس»، الذين درسهم تريان ستويانوفيتش.

وفى مستهل القرن الثامن عشر، تحصل التبادلات التجارية على حافز حاسم من عودة السلم مع النمسا، بما يسمح باستئناف التجارة بين البلقان والملكية الهابسبورجية والبندقية. وعلاوة على ذلك، فإن «معاهدة التجارة والملاحة»، الملحقّة بمعاهدة باساروفيتز لعام ١٧١٨، تخلق ظروفاً مؤاتية بشكل خاص للعلاقات التجارية بين رعايا آل هابسبورج والرعايا العثمانيين: فالرسوم الجمركية من

الجهتين، عند الدخول وعند الخروج، قاصرة على تحصيل نسبة ٣٪، مع استبعاد كل فروض أخرى، والتداول الحر على ضفتى الدانوب يجد تدعيماً له.

وهكذا تنشط عبر البلقان شبكة من الاتصالات البرية العرضية والطولية. وتبدأ الطرق العرضية من موانئ البحر الأدرياتي أو البحر الأيوني : دوبروفنيك، سياتو (سبليت)، دوراتزو (دوريس)، أرتا، لكى تصل إلى نوفا بازار، وبلجراد وسالونيك وسيريس وفارنا واسطنبول، عبر المحطات الرئيسية فى بلغاريا والبلاد الرومانية وترانسلفانيا وصربيا. ومن جهة أخرى، فإن الطريق البحرى يربط سالونيك بتريستا عبر بحر ايجه، والبحر الأيوني والبحر الأدرياتي. ومن تريستا يمكن الوصول براً إلى النمسا والمانيا. وتلعب سالونيك دور صينية بؤرة لهذه الخطوط المختلفة.

وتتألف صادرات البلقان بشكل رئيسى من المنتجات التقليدية كالنبذ وزيت الزيتون والزبيب والأصباغ والصوف والجلود، إلا أنه يضاف إليها، بالنسبة لجانب ضخم منها، سلعتان أحدث ظهوراً: القطن والذرة. وكانت زراعة محصول القطن قد بدأت، فى أواخر القرن السابع عشر، فى إقليم سيريس، فى مقدونيا الشرقية، التى امتدت منها إلى الغرب، حتى سالونيك وثيرساليا. وهكذا فإن القطن قد أصبح فى الشطر الثانى للقرن الثامن عشر المنتج البعيد الأكثر أهمية فى مقدونيا وثيرساليا. أم فيما يتعلق بالذرة، التى لوحظت فى كرواتيا لأول مرة فى عام ١٦١١، فقد لقيت فى القرن السابع عشر والثامن عشر انتشاراً أوسع بكثير من القطن عبر البلقان، وذلك بحكم المتطلبات المناخية الأقل صرامة بكثير. وقد انتشرت بشكل خاص فى السهول الساحلية لشمال البانيا، ودوراتزو وأرتا، كما فى البيلوبونيز والامارات الدانوبية. وكانت موجهة بالكامل إلى الاستهلاك الحضرى أو إلى التصدير، ذلك أن الفلاحين كانوا يتغذون (فيما عدا فى الجبل الأسود) على الذرة العويجة أو السورغوم.

وغالباً ما جرى ربط تطور هذين المحصولين الجديدين المخصصين للتصدير بتشكيل التشيفتليكات. والواقع أنه لاشك في أن عدداً من الافراد الاقوياء، عبر الحرص على الربحية، قد سعوا الى ادخالهما على ممتلكاتهم أو إلى السيطرة على الأراضي التي تنتجها. وقد قيل، على سبيل المثال ان أحد الأعيان في سيريس، هو اسماعيل و ، فيما بعد، ابنه يوسف، كانا على رأس مزارع قطن شاسعة. على أنه، دون مراجعة واقع ان الرغبة في التصدير لم تكن المحرك الوحيد لتشكيل التشيفتليكات، ولا مراجعة الاشارة الى ان الضياع التي تنتمي الى هذا النوع لم تكن كلها مكرسة لمنتجات تصدير مميزة، لابد من ملاحظة ان الذرة والقطن كان من الممكن ايضاً زراعتهما من جانب الرعايا في اطار انتفاعاتهم. وهكذا، فإن جزءاً على الأقل من الصادرات من هاتين السلعتين كان يجيء من الانتاج الفلاحي الصغير، أكان عن طريق بيع المنتج نفسه لما لديه من فائض، أم عن طريق المتاجرة في ثمرة مدفوعاته العينية من جانب المستفيد.

وفي مقابل هذه الصادرات، كانت البلقان تحصل بشكل رئيسي من شركائها في بقية ارجاء اوربوا على مواد مصنوعة، خاصة الأقمشة والزجاج وساعات الجيب وساعات الحائط والأسلحة والذخيرة، وكذلك المواد الغذائية القادمة من المستعمرات (السكر ، التوابل).

وهذه التجارة تكفل ازدهار فئة من «التجار الأرثوذكس»، المستفيدين من اجل زيادة دورهم من التراجع النسبي لليهود الذي اشرنا اليه. ويحتل اليونانيون في هذه الفئة مكانة سائدة، مستفيدين من شبكة جالياتهم عبر البلقان وفي بقية ارجاء أوروبا : في البندقية وتريستا ومرسيليا وفيينا ولندن وأمستردام. لكن عدداً من المقدونيين والصربيين والبلغاريين والبوسنيين والتسينتسار والالبانيين كانوا موجودين في هذه الفئة ايضاً. وبالشكل نفسه، تتطور اساطيل تجارية بلقانية، مستفيدة، اثر الحروب البحرية الفرنسية- الانجليزية في القرن الثامن عشر، من

اختفاء السفن الغربية التي كانت تحتكر حتى ذلك الحين التجارة البحرية في شرقى البحر المتوسط.

وكان اسطول راجوس قد شهد انحداراً جسيماً فى الشطر الثانى للقرن السابع عشر، تحت تأثير التقاء عدد من العوامل : منافسة ميناء سبالاتو (سبليت)، الزلزال الرهيب الذى دمر دوبروفنيك فى ابريل ١٦٦٧ وأدى الى مصرع نصف السكان، الاختزال العام لدور البحر الأدرياتي كمنفذ تصريف للمنتجات البلقانية أمام منافسة الطريق الدانوبى. وهذا الأسطول ينهض بشكل مثير من رماده فى سنوات ١٧٣٠ - ١٧٤٠: وفى عام ١٧٥٨، يضم ما بين ١١٠ و ١٥٠ سفينة. وفى عام ١٧٦٣، فى نهاية حرب السنوات السبع، التي كانت مفيدة له، يضم ما بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ سفينة. على أن الحرب الروسية- العثمانية بين عامى ١٦٦٨ و ١٧٧٤ كانت على العكس من ذلك مصدر شؤم بالنسبة له، لكنه سوف ينهض مرة اخرى فيما بعد. وفى الوقت نفسه تحقق اساطيل تجارية يونانية جديدة انطلاقها فى دوراتزو وأرتا، وعلى الساحل وفى الجزر اليونانية (هيدرا، سبيتساسى، يسارا، جالاكسيدي، كريت).

كما يتطور الانتاج الحرفى،الذى يحفزه كثيراً تقدم الطلب الداخلى، الذى تستثيره ارباح التجارة والأشكال الأخرى للثراء، كما تحفزه الصادرات التى تظل محدودة فى هذا المجال (سوف تتزايد الى حد ما فى الفترة التالية مع ظهور مراكز شهيرة كأمبيلاكيا،المتخصصة فى صباغة خيوط القطن).

وغالباً ما تقع البؤر الرئيسية لهذا النشاط فى مناطق معزولة، خاصة فى اليونان وبلغاريا، فى مأمن من تدخلات السلطات العثمانية ومن هيمنة الأنكشارية على الطوائف. وعلى سبيل المثال، يتخصص جنوب بلغاريا فى صنع العباءات : واعتباراً من القرن الثامن عشر، تصبح الاقاليم شبه البلقانية واقاليم رودوب مراكز صنع رئيسية للأقمشة والملابس الموجهة للجيش والسكان الأناضوليين. وفى

شمالى بلغاريا، فإن لوفيتش، المركز الأول لترانزيت تجارة الصوف والشمع والحرير التى تصل إلى لايبزج عبر فالاشيا وبراسوف، تحول أيضاً هذه السلع المختلفة إلى مصنوعات، إذ توجد بها فى مستهل القرن الثامن عشر ٢٥ طائفة؛ وتنتج سفيشتوف مصنوعات قطنية وتنتج سليفين منسوجات وأسلحة. كما أن مدينة مثل فوسكوپوچى، فى البانيا، التى اشرنا إلى نظام الحكم الذاتى الذى تمتعت به، كانت تضم، فى القرن الثامن عشر، عشرين طائفة انكب جزء منها على صنع الأقمشة الصوفية الثقيلة المصدرة إلى البندقية.

كما يلاحظ فى جميع مراكز الانتاج اتجاه - غير شرعى من حيث المبدأ - نحو تطور النشاط الخارج عن الطوائف ومن ثم يفلت من احكامها. وتلك هى الحالة، بوجه خاص، فى القطاعات الجديدة كقطاع التبغ.

والحال أن التطورات الاقتصادية التى قدمنا لمحة عنها لن يكون من شأنها غير التأكيد فى العقود التالية لعام ١٧٧٤، حيث تجد حافزاً قوياً من جراء استغلال اوكرانيا وفتح البحر الأسود أمام التجارة الروسية، كما من جراء الحروب والطفرات السياسية لأوروبا الغربية فى اواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. لكن الأذهار الذى تحدثه، والانفتاحات التى تحققها على العالم الخارجى بالنسبة لفئات معينة من المجتمع البلقانى تبدأ بالفعل فى تحويل نمط حياته وحالته الفكرية.

لمحة عن الثقافة والدين

إن التيارات الفكرية الجديدة التى سوف تعبر عن هذه التطورات الاجتماعية، تحت تأثير افكار عصر التنوير والثورة الفرنسية، لا تبدأ فى الظهور بشكل حقيقى إلا فى آخر أواخر القرن الثامن عشر، ومن ثم فهى تخرج عن الحدود الزمنية لهذا العرض : فعندئذ تظهر اعمال الكتاب العقلانيين والوطنيين، كأعمال الصربى

دوسيتيچ أوبرانوڤيتش (١٧٤٣؟ - ١٨١١) ، أو اليونانيين أدامانتوس كوراييس (١٧٤٨ - ١٨٣٣) وريجاس فيليستينليس (١٧٥٧؟ - ١٧٩٨)، التي تشكل البدايات الفكرية المباشرة للحركة القومية في البلقان. وخلافاً لذلك، فعلى مدار الفترة محل الدراسة، لا تعرف الحياة الثقافية للجماعات المختلفة بعد تغيرات مثيرة فهي تظل، في الجانب الأكبر منها، شأنًا لرجال الدين، الحريصين على صون تراث الماضي، في روح متييسة الى حدٍ ما.

وعلى المستوى الثقافي، كان اليهود والمسلمون في وضع خاص بشكل واضح. ففيما يتعلق بالأوائل، نجد أن الجاليات الأوروبية، الآخذة في الزوال من الناحية الديموجرافية، كما أشرنا إلى ذلك، لا تشكل بؤراً فكرية ملحوظة. إلا أنه لابد من الإشارة الى عدد من تداعيات التبشير المسياني (الخلاصى) من جانب الصوفى المهرطق، المنحدر من أزمير، سابأتاي زيفي (١٦٢٥ - ١٦٧٦): فعلى غرار هذا الأخير، سوف ينجز بعض اليهود البلقانيين تحولاً ظاهرياً إلى اعتناق الاسلام، منضمين بذلك الى طائفة من يسمون بـ «المتحولين» (دونمه). وتلك حالة ٤٠٠ أسرة في سالونيك. ويواصل الأتراك والمؤسلمون من جهتهم صوغ أدب بلقانى ذى تراث اسلامى. وهكذا يتطور فى القرن الثامن عشر فى المدن الألبانية كالباسان وبيرات وشكودر أدب من يسمون بـ «الغنائين» باللغة الألبانية - وإن كان جد مشبع بالمفردات العثمانية - ولكن المكتوب بالحروف العربية ووفق النماذج الشرقية (غزل، قصيدة، مولود..).

أما بين الجماعات الأرثوذكسية، فيجب أن نميز عن ثقافة الخاصة شعراً شعبياً مفعماً بالحيوية ومسهباً، يتألف من أغنيات تمجد الهایدوك أو الكليفات الشهيرين، ومن قصائد تاريخية مسهبة تحيى ذكرى الأحداث التاريخية الأساسية، كمعركة كوسوفو، عبر ادخال تغيير على ملامحها. وغالباً ما يكون لهذه الأعمال جمالها، خاصة اشعار الفروسية الصربية العظيمة. أما ثقافة الخاصة فهي، خلافاً لذلك، منفصلة بالكامل عن الشعب. ومراكزها هي الأديرة والكنائس والمدارس

الدينية أو جد المتأثرة على الأقل بالمؤثرات الدينية. وهى تجهد لحماية الموروثات القديمة والقروسطية، فى روح حذرة لكنها ضيقة بوجه عام. وهى من جهة أخرى تقع بشكل متزايد باطراد تحت سيطرة التأثير اليونانى، على حساب التراث السلافي.

وهذا التهلين هو نتيجة للصلات الوثيقة بين الدولة العثمانية والبطريركية اليونانية فى القسطنطينية. فهذه الأخيرة ومجمل الهيراركية التى ترأسها يخضعان للباب (العالى) الذى يلجأ، فى مناخ الرشوة والفساد السائد، الى بيع التعيينات بثمن مرتفع ويضاعف، كما بالنسبة للهوسبودارات، مثلاً، حالات العزل: فبين عامى ١٥٩٥ و ١٦٩٥، نرى تعاقب ٦١ حالة تعيين تخص ٣١ فرداً. وعلاوة على ذلك، فإن التغلغل الواسع للفناريين، تلك الأسر الثرية اليونانية أو المهلينة التى تربط صعودها بخدمة الباب (العالى)، فى المجامع الكنسية الانتخابية والبيروقراطية البطريركية، يُزيد كذلك من تبعية الكنيسة اليونانية للسلطة العثمانية. ومن جهة أخرى، فإن هذه الكنيسة تحاول الرد على التدخل الفنارى بحصولها فى عام ١٧٤١ على فرمان من السلطان يخضع إختيار البطريرك لموافقة وتزكية خمسة مطارنة جد محددين. كما أن البطريرك سيريل الخامس، سعياً منه إلى مراوغة نفوذ الفناريين، ينشئ، فى منتصف القرن، لجنة من ممثلى الطوائف الحرفية اليونانية فى اسطنبول، مكلفة بإدارة الشؤون المادية للكنيسة. على أن الفناريين سوف يتوصلون إلى تأمين خلع واعدام هذا المصلح الذى تجرأ على التصدى لامتيازاتهم.

لكن رجال الدين اليونانيين يتمكنون من اتخاذ عدد من خطوات التباعد عن السلطة الكافرة التابعين لها، وذلك، مثلاً، بالحفاظ على صلات منتظمة مع القيصر (الروسى) الأرثوذكسى: وهكذا فإن عدداً من البطارقة والأساقفة ومن رهبان هذه الطائفة، المنحدرين من اسطنبول أو الأقاليم الصربية أو البلغارية أو الرومانية، سوف يحجون الى روسيا للحصول على دعمه. إلا أنه، بالرغم من تلك النزوات

المحدودة التى كانت السياسة الروسية تحاول الاستفادة منها، كما رأينا، فإن الهيراركية الأرثوذكسية تظل فى مجملها مخصصة للسلطان، إدراكاً منها لمزايا الوضع التى لاشك فيها: فالبطريرك أحد كبار وجهاء الدولة، وهو حائز على بيرق ذى طوقين (كبيرق ولاية الولايات العاديين)، ومستفيد، شأنه فى ذلك شأن جميع الأحرار الآخرين، من عون السلطات الادارية والعسكرية، عند الحاجة. ولا يقتصر الأمر على أنه فى مأمّن من كل تدخل من جانب السلطة السياسية فى الشئون الدينية (بشكل اكبر مما كان عليه حال اسلافه فى العصر البيزنطى أو نظرائه المعاصرين فى بطريركية موسكو)، فالتطور العام للامبراطورية والذى اشرنا اليه يجعل منه منذ ذلك الحين مله باشى، والياً على الشعب الأرثوذكسى، يتمتع بصلاحيات ضريبية وادارية وقضائية هامة، يتقاسمها مع رؤوسيه.

وعلاوة على ذلك، فإن الباب (العالى) الذى جعل منه شريكه المسيحى المميز منذ زمن محمد الثانى قد ساعده أكثر من ذى قبل على تدعيم الهيمنة اليونانية على جميع الكنائس القومية القديمة : وهكذا فإن اليونانية تحل تدريجياً محل السلافونية فى أداء الشعائر؛ ويجرى حرق كتب الشعائر المكتوبة بالسلافونية؛ ويحل اليونانيون محل البلغارين والصربيين و ، كما أشرنا الى ذلك، الرومانيين فى المراكز الأسقفية والمطرانية، كما على رأس الأديرة. وبالمثل، فإن المدارس والكليات اليونانية – التى يبدو أنها تعتبر أرقى المدارس والكليات فى البلقان المسيحية – ، بدءاً بأكاديمية فنار البطريركية، التى أسسها جيئأديوس، تستقبل صفوات مختلف الشعوب الأرثوذكسية (سوف يصل عددها إلى أربعين فى أواخر القرن السابع عشر).

ويصل الانتصار اليونانى إلى أوجه عندما يقرر السلطان، فى عام ١٧٦٦، إلغاء بطريركية بيتش الصربية التى كانت من جهة أخرى قد تورطت، كما رأينا، مع آل هابسبورج فى مناسبتين. وفى العام التالى، يجرى أيضاً إلغاء اسقفية

أوهريد البلغارية. وعلى رأس هاتين المؤسستين، يعين البطريرك اليونانى اسقفين شرقيين. ولا يبقى مستقلاً غير كنيسة الجبل الأسود.

على أن التيبس الفكرى النسبى المترتب على الهيمنة الروحية لبطريركية القسطنطينية يجد عدداً من اشكال الموازنة الملحوظة فى الفترة محل الدراسة. إذ يجيىء بعث ثقافى معين، ليس دون مفارقة، من الوسط الفنارى نفسه : ذلك أن عدداً من افراد هذه الأسر الكبرى قد تردبوا فى شبابهم على جامعتى پادوا وبولونيا أو كلية سان - أثناس فى روما. وهم يتعلمون هناك اللاتينية والايطالية ويحصلون هناك على عدد من الكتب التى سوف تملأ مكتبات اسطنبول وبوخارست وباسى. وهكذا فإن الكسندر مافروكورداتو، الذى سوف يصبح فيما بعد كبيراً للمترجمين، كان قد دافع فى بولونيا فى عام ١٦٦٤ عن اطروحة حول توزيع الدم، تستلهم نظرية هارفى (بعد ذلك بعشرة أعوام ، قال عنه الرحالة يوانايس چاكوب سپون : «لقد كتب شيئاً عن وظائف الرئة، كان قد انتحله عن كُتَّابنا»). وكان ابنه، نيكولاس، أول أمير فنارى، كاتباً موهوباً. وفى هذه الظروف، فإن البلاد الرومانية، التى رأينا نشاطها الفكرى الرائع فى القرن السابع عشر، والمتصلة بأوروبا الوسطى والغربية المعاصرة، تحتفظ فى ظل هو سپوداراتها الفناريين بدور ثقافى بارز، وإن كان من طبيعة مختلفة بشكل محسوس. فهؤلاء الأمراء يجعلون من الأكاديميات التى أسسها فى مولداڤيا وڤالاشيا أسلافهم الأخيرون، كمدرسة اللغة اليونانية التى انشئت فى ياسى فى عام ١٧١٤، بوراً للبحث والتعليم تسمح بقدر ما من الجمع بين التراث اليونانى وأفكار الغرب الجديدة.

إلا أنه فى اجزاء البلقان البعيدة عن السيطرة العثمانية بشكل خاص، يمكننا ان نلاحظ فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ظهور اعمال اصيلة، تكشف عن ثلاثة اتجاهات جديدة: فهى تكشف عن وعى أعلى الى هذا الحد أو ذاك بالماضى القومى، والمكانة الممنوحة للأفكار والمخترعات ولأساليب الغرب المعاصر، والحرص

على اعطاء لهجات الاقاليم المختلفة وضعية لغات أدبية. وهكذا ففي كريت تحت سيطرة البندقية، نحو عام ١٦٥٠، يكتب فيتسينتروس كورناروس بالديموطيقية أهم قصيدة يونانية في ذلك العصر: **ايروتوكريقتوس**. كما أن **دوبروفنيك** وزغرب وسلافونيا، التي انتقلت الى السيطرة الهابسبورجية، تمثل بالنسبة للصربيين والبلغاريين المراكز العلمية والأدبية والفنية الرئيسية. وهكذا فإن الرعايا العثمانيين في البلقان سوف يستمدون الجانب الرئيسى من مناهل «نهضتهم الثقافية» التالية من اخوتهم الخارجيين.

إلا أنه لابد من التذكير بأنه، في الفترة جد الكئيبة غالباً من فترات السيطرة العثمانية التي تحدثنا عنها هنا، وهى الفترة التي تميزت بالحروب وهدمار النظام القديم وبصعود التعصب والتعسف، فإن الامكانية كانت متاحة، بشكل اجمالى، لهؤلاء السكان لأن يحافظوا عبر الزمن على جانب على الأقل من هوياتهم؛ بل ان الفرصة قد أتاحت لهم لتأكيدا بشكل أكثر وضوحاً، عبر تطور الاستقلالات المحلية. وبشكل متزامن مع ذلك، فقد كان بوسع الفئات الأكثر تمتعاً بالحظوة أن تصعد الى درجة ملحوظة من الرفاهية والنفوذ، كانت تهدد من جهة أخرى بأن تجعلها أكثر تمللاً تجاه الوضع القائم.

الفصل العاشر

الولايات العربية^(١)

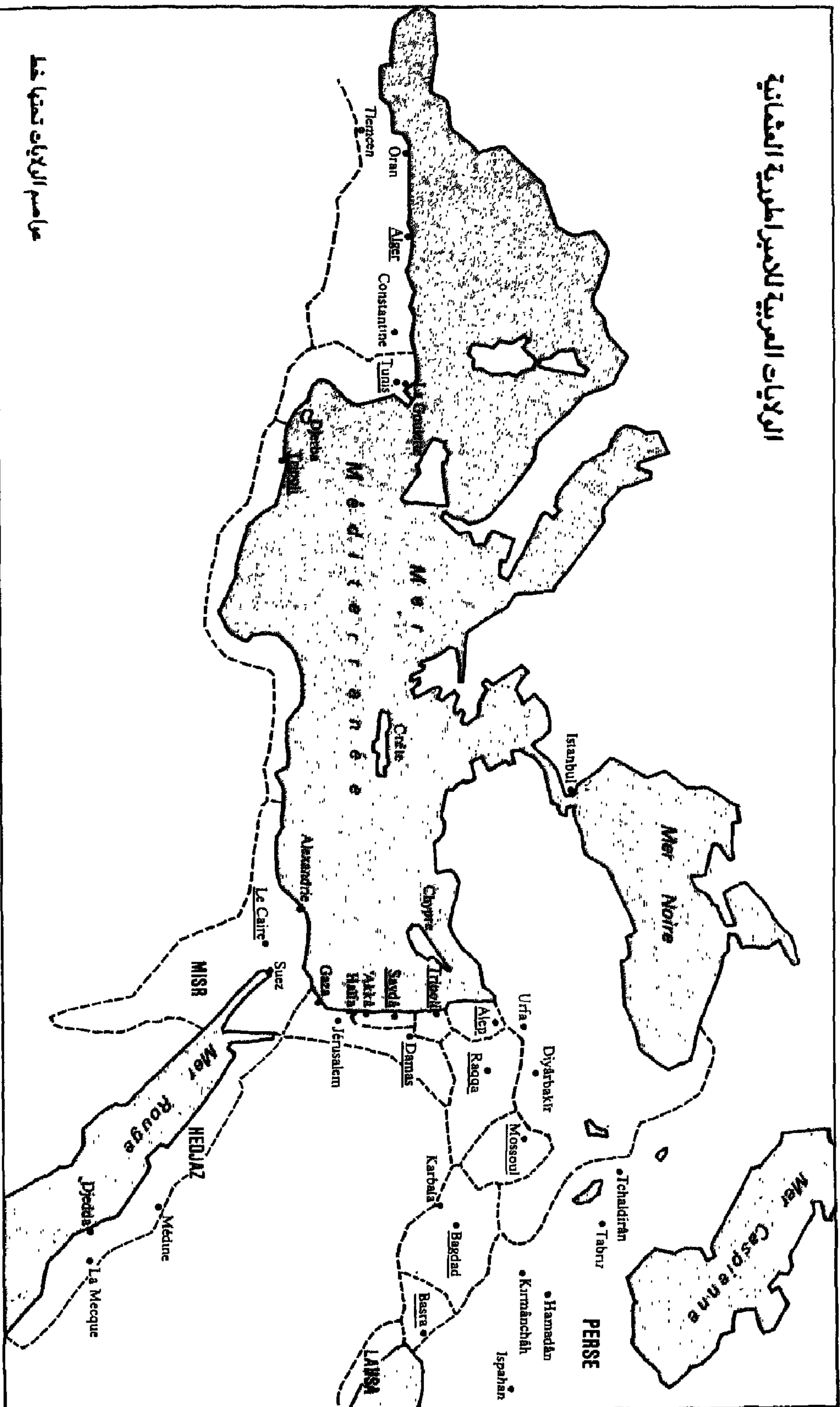
(القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر)

بقلم : أنطويه ريمون

منذ اللحظة التي سوف تشن فيها جيوش سليم الأول ضد الصفويين الهجوم الذي يقود إلى معركة تشالديران (أغسطس ١٥١٤)، نجد أن الأقاليم المأهولة بسكان أغليبيتهم من العرب، والواقعة على تخوم الأناضول وإيران، سوف تصبح شاغلاً مباشراً للسلطان العثماني، الذي يحق له الخوف من ائتلاف إيراني - مصري. ومن جهتهم، لم يكن بوسع ممالك القاهرة إلا أن يردوا على ظهور قوة عسكرية عظمى على التخوم الشمالية لإمبراطوريتهم. وسوف تؤدي حملة قانصوه الغوري في اتجاه سوريا الشمالية، دعماً للشاه إسماعيل، إلى دفع سليم إلى الإستدارة والإنقلاب على ممالك مصر: وفي ٢٤ أغسطس ١٥١٦، سوف تلحق الجيوش العثمانية الهزيمة بقوات الغوري في مرج دابق، قرب حلب التي سوف يشكل احتلالها، في الأيام التالية، مقدمة لإنهيار الإمبراطورية المملوكية التي هيمنت على الشرق الأدنى منذ مائتين وخمسين سنة.

وأثر ذلك لن يحتاج العثمانيون إلا إلى بضع سنوات لد سيطرتهم على مجمل العالم العربي. وسوف يتأكد فتح سوريا وفلسطين ومصر في الريدانية، في ٢٣ يناير ١٥١٧، وفي اليوم التالي، الأول من محرم ٩٢٣ هـ، سوف تلقى الخطبة، في مساجد القاهرة، باسم العاهل العثماني: «اللهم انصر السلطان ابن السلطان، ملك البرين والبحرين، كاسر الجيشين، سلطان العراقين، خادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه»^(٢). ومنذ عام ١٥١٨، أعلن القرصان التركي خير الدين

الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية



عواصم الولايات تفتتها خط

«بارباروساً» الولاء للسلطان، وصار بيلير بايا، وأدخل الجزء الغربى من العالم العربى، مدينة الجزائر وقسنطينة ثم. اثر ذلك، مدينة تونس (١٥٣٤)، فى الإمبراطورية. ومن حيث الجوهر، وباستثناء المغرب الأقصى وحده (لن يضيع اليمن، الذى فتحه أوزديمير باشا فى عام ١٥٤٧، إلا فى عام ١٦٣٦)، فإن كل الأراضى العربية قد انتقلت تحت سيطرة السلطان.

وبطبيعة الحال، فإن سرعة هذا الفتح وسهولته النسبية (فيما عدا حالة العراق، الذى كان محل نزاع طويل مع الصفويين، وحالة تونس، التى يطمع الأسبان فيها والتى يجرى فتحها بشكل حاسم فى عام ١٥٧٤) تعتبران مثيرتين ومدهشتين. على أنهما يجدان تفسيراً لهما فى واقع أن العثمانيين، الذين كانوا آنذاك فى أوج قوتهم، لم يجدوا فى مواجهتهم غير سلالات حاكمة بسبيلها إلى الزوال، كالماليك المصريين أو الحفصيين الأفريقيين. وفى أقاليم الغرب (العربى) البعيدة، حيث لن يتدخل السلاطين فى البداية إلا بشكل غير مباشر، سوف يستفيد العثمانيون من الهيبة التى أضفتها عليهم مكانتهم كحماة للإسلام فى مواجهة تحركات البرتغاليين والأسبان، والتى كانت قد أدت إلى إحتلال عدد معين من الأماكن الساحلية فى المغرب الأقصى والجزائر وتونس وطرابلس الغرب. وبهذا الشكل سوف تدخل مدينة الجزائر ومدينة تونس فى إطار التبعية العثمانية.

وفى مستهل القرن السابع عشر، على مجمل الأراضى الخاضعة بشكل مباشر للحكومة المركزية، كانت الولايات العربية تمثل مجمل الأراضى الأفريقية (الإمبراطورية) والجانب الأكبر من الأراضى الآسيوية (الإمبراطورية)، باستثناء الأناضول، أى نحو خمسي مساحة إجمالية من نحو ٢٥٠٠٠٠٠ كيلومتراً مربعاً. ومن الصعب تقدير عدد سكان هذه الأراضى فى عصر لا نملك عنه أرقاماً يمكن الاعتماد عليها. وفى العقود الأولى للقرن التاسع عشر، من بين عدد إجمالى للسكان يصل إلى نحو ٢٣ مليون نسمة، لابد وأن الولايات العربية قد مثلت ما

يزيد قليلاً عن ١٢ مليون نسمة، أى أكثر من نصف الإجمالى، وهى نسبة لا شك أنها أعلى من نسبة القرن السابع عشر، العصر الذى كانت الولايات غير العربية فيه أوفر إتساعاً.

ومن ثم فإن هذا المجال العربى الشاسع إلى أبعد حد، والمأهول بالسكان بشكل كثيف، سوف يتميز بثقل شديد جداً فى مجمل الإمبراطورية. وسوف يكون، بشكل إجمالى، محكوماً بشكل ممتاز عبر نظام الإدارة الذى شيدته الحكومة المركزية، مع قدر كبير من الإقتصاد فى الوسائل، لأن بضع مئات أو بضع آلاف من الإنكشارية سوف تكون كافية، فى غالبية الولايات، لتأمين النظام الداخلى وتأكيد الأمن الخارجى: فخلافاً للجزائر والعراق، اللذين سوف يظلان عرضة لضغط قوى من الخارج، لن يهدد أى خطر الولايات العربية قبل حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨). وهكذا يمكننا تفسير الإستمرارية، المثيرة بالفعل، التى تمتعت بها السيطرة العثمانية فى الأراضى العربية: فالجزائر لن تخرج من الإمبراطورية إلا فى عام ١٨٣٠، بعد ثلاثة قرون من الوجود العثمانى؛ وسوف تظل سوريا وفلسطين والعراق ولايات عثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

والحال أن النظام الموحد الذى أقامه العثمانيون فى الولايات العربية قد تطور بسرعة بالغة. وهذا النظام هو ما سوف نحاول وصفه بشكل عام، على ما فى ذلك من افتعال، قبل النظر فى التطورات التى سوف تحدث فى الولايات المختلفة إعتباراً من القرن السابع عشر، والتى سوف تقود إلى أوضاع جد متباينة فى القرن الثامن عشر.

لقد كان مبدأ التنظيم العثمانى يتميز ببساطة نسبية، إن لم ننظر إليه فى تفاصيله. ففى مستهل القرن السابع عشر، ومن ثم بمجرد إنجاز الفتوحات، من حيث الجوهر، كانت الإمبراطورية العثمانية تضم ٣٢ إيالة، كانت ٢٤ إيالة منها مقسمة إلى ٢٧٩ سنجقاً. ذلك، على وجه التقريب، هو الوضع الذى تصفه قائمة

أعدها الصدر الأعظم مراد باشا كويوچو للسلطان أحمد الأول، في عام ١٦٠٩. ومن هذا الإجمالي، كانت ثلاث عشرة أياالة تتعلق بالأراضي العربية للإمبراطورية: أياالات (ولايات) الإحساء والبصرة وبغداد والموصل والرقّة وحلب و«الشام» (أى سوريا الكبرى) و«طرابلس الشام» واليمن ومصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر. وتضاف إليها الحجاز، وهى ولاية تابعة، تعترف بالسيادة العثمانية وتخضع لسلطة شريف مكة.

لكن هذا التنظيم للولايات كان، فى الواقع، جد معقد. فمن جهة، كان التقسيم عرضة لأن يطرأ عليه تغيير. ومن جهة أخرى، كان يضم مناطق أكثر إختزالاً (السناجق، النواحي)، كان قوامها هو أيضاً عديم الثبات. وإذا ما أخذنا أمثلة لذلك فى بلاد الشام (سوريا)، فسوف نجد أن حماه وحمص سوف تشكلان فى البداية سنجقاً واحداً (١٥٢٧)، ثم سنجقين (١٥٦٨)، تابعين لدمشق، وسوف يجرى فيما بعد ربط الأولى بحلب والثانية بطرابلس الشام (١٥٧٨). لكن سنجق حمص، على الرغم من ربطه بولاية طرابلس الشام، سوف يعهد به، فى مناسبات عديدة، إلى والى دمشق. كما أن سنجق صيدا التابع لآيالة دمشق، قد فصل عنها فى البداية بصفة مؤقتة، فى عام ١٦١٤، ثم فصل عنها بشكل نهائى بعد عام ١٦٦٠. وفى القرن الثامن عشر كانت صيدا آيالة سوف تربط بها ناحيتى حيفا (فى عام ١٧٢٣) ومرج عيون (مرجعيون) (فى عهد أحمد باشا الجزار).

أما أن التنظيم الإدارى الذى إقامه العثمانيون، بالرغم من الحالات الشاذة والتحويلات المحلية، كان يتمتع بتماسك فعلى، وأنه قد اكتسب، مع مرور الزمن، رسوخاً أكيداً، فإن ما يبرهن على ذلك بشكل لا جدال فيه هو المغرب العربى، حيث يقدم التقسيم العثمانى نموذجاً أولياً للتنظيم الذى سوف يفرض نفسه فيما بعد. فبينما كان الحفصيون يمارسون سلطتهم على قسنطينة وعلى طرابلس الغرب وكانت تلمسان تحتفظ باستقلالية ينازعها بقوة ميرينيو المغرب الأقصى، نجد أن بنية المغرب العربى تترسخ، إعتباراً من القرن السادس عشر، على خطوط توازن

سوف يحدده العثمانيون، ليس دون نزاعات داخلية، بين المغرب الأقصى وولايات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب.

إدارة الولايات العربية من المركز

فى الكتابات التاريخية عن البلدان العربية فى العصر العثمانى، تشتهر الحكومة المركزية بأنها قد أساءت إلى حد كبير إدارة الولايات العربية، بل وبأنها قد أهملتها بالكامل تقريباً، حيث أن إنحدار الإدارة السلطانية يستتبع حتماً إنحدار إدارة الولايات. وهكذا يشير ج، سوقاچيه، بشأن حلب، إلى أن «الفساد وإنعدام الانضباط يستوليان أكثر فأكثر على مراتب الهيراركية الإدارية ويتجلبان بشكل خاص فى إدارة الولاية». ويبدو أن هذه النظرة السلبية ترجع، فى جانب منها، إلى هزال درايتنا بالعلاقات بين قيادة الولايات والحكومة المركزية، وخاصة بالأوامر التى تعبر سياسة الحكومة عن نفسها من خلالها فى الولايات. والحال أن المراسلات بين الولاية والقضاة وأسطنبول، وخاصة الأوامر السلطانية، والتى تسمح وحدها بتكوين فكرة عن الأسلوب الذى حكمت الولايات عبره من المركز، لم تشكل بعد موضوع بحث مسهب إلى حد ما، وفى حالة الفجوة الواسعة التى تشكو منها معلوماتنا، فإننا غالباً ما نجد أنفسنا إذن غير قادرين إلا على طرح افتراضات.

ومما لا شك فيه أن الحكومة السلطانية كانت تتمتع بمعلومات جد محددة عن الولايات. فقد كانت أراضى الأمبراطورية موضوعاً لتعدادات دورية، كانت تتم وفق إجراء مُجَرَّب، تقدم عنه فكرة محددة قاعدة إجرائية ترجع إلى القرن السادس عشر، درسها أ. ون. بيلديسينو: اختيار القائمين بالتعداد (الأمناء)، دفع مكافأة (أسيرة عن كل بيت)، إجراء التعداد، إمساك الدفاتر، مدة التعداد، الخ. وكان الهدف الأساسى لهذه الإستقصاءات (تحرير) خاصاً بالضرائب: فقد كان عليها أن تسمح للحكومة بتحديد حجم الضرائب التى سوف تجبى من مختلف أقاليم الإمبراطورية. لكن الإستقصاءات التى كانت تتم ميدانياً كانت جد مرتبة وجد

تفصيلية بحيث أن السلطات العثمانية وسلطات الولايات التي كانت تجدها تحت تصرفها، والتي كانت تستخدمها، كان بوسعها أن تستمد منها دراية عميقة بأحوال الولايات، بصرف النظر عن هدفها الأولي، في كثير من المجالات: وزن وتركيب السكان، التوزيع الجغرافي المحدد، طبيعة المنتجات الرئيسية، إلخ.

والحال أن إعادة الاكتشاف والإستخدام الحديثين لهذه الوثائق، السجلات المفصلة (مفصل) والموجزة (إجمال)، قد قادا بشكل محدد إلى إحراز تقدم حاسم في دراسة تاريخ الولايات العربية المعنية. فاعتماداً على السجلات (تحرير) المتعلقة بفلسطين أصبح بالإمكان دراسة حالة هذه الولاية في أواخر القرن السادس عشر : إذ سمحت سبعة سجلات مفصلة (دفتر - إي مفصل) برسم لوحة لتوزيع الأراضي الزراعية في فلسطين وسكانها وإنتاجها الزراعي ونظامها الضريبي. ويفضل عدد من التعدادات المتعلقة بولاية دمشق ومدينة حلب، أصبح من الممكن إجراء دراسة تفصيلية لعدد وتركيب سكان دمشق في القرن السادس عشر، وعدد وتوزيع سكان حلب وتطورهم، من أواسط القرن السادس عشر إلى أواخر القرن السابع عشر. وهذا يوضح ثراء هذه الوثائق والأهمية التي كانت تمثلها بالنسبة للحكام، حتى وإن كان هؤلاء الآخرون لم يكونوا دون شك قادرين على استغلالها بهذا الشكل المسهب الذي يستغله بها الباحثون المحدثون.

وبالنسبة للدراية بأحوال الولايات والاستغلال الضريبي لها، فإننا نجد أيضاً قيمة بالغة للأحكام (قانون نامه) التي كانت تفصيلية والتي حددت، بالنسبة لكل ولاية، حجم الضرائب والرسوم المفروضة على الأسواق وكذلك الممارسات الإدارية المتعلقة بها. فنحن نجد في هذه الأحكام «نظام إدارة حريصاً على تنظيم حسن إداء خدماته، في أدق التفاصيل، خاصة خدمات الشئون المالية»، ميالاً، بشكل عام، إلى الحفاظ على الممارسات السابقة حين يبدو أن من الحكمة الحفاظ عليها؛ «فترتيب الدفاتر الجديدة، وهو عمل أساسي بالنسبة لحسن إدارة الولايات المفتوحة [كان] يتم اعتماداً على الدفاتر السابقة، ولكن مع المراعاة الدائمة

للتحولات التالية التى [كان] بالإمكان أن تحدث فى الوضع الإقتصادى للبلا،^(٣). وكانت الأحكام المتعلقة بولايات دمشق (١٥٤٨) وطرابلس الشام (١٥٧١) وحلب (١٥٧٠) والبصرة (الشاطر الثانى للقرن السادس عشر) تتميز بطابع يكاد يكون ضريبياً بشكل حصرى وكانت تحدد بشكل تفصيلى الرسوم والمستحقات المفروضة على المحاصيل وعلى الأنشطة الإقتصادية الحضرية (رسوم السوق، رسوم الجمارك). ويحدد تنظيم يرجع إلى عام ١٥٨٣ تفاصيل الرسوم المتعلقة بحلب (٧١ بندا)، ومن ثم فهو يرسم لوحة محددة للأنشطة الإقتصادية للمدينة.

أما القانون نامه الذى أصدره فى عام ١٥٢٤ الصدر الأعظم إبراهيم باشا، الذى أرسل إلى مصر إثر تمرد أحمد باشا الخاين (الخانن)، فقد كانت له أهداف أعم لأنه كان يهدف إلى ترتيب النظام العثمانى فى مصر. وقد رسم قواعد التنظيم العسكرى لمصر (الميليشيات) وإدارتها المدنية. واحتفظ بعدد معين من الخصائص الموروثة عن السلطنة المملوكية. وقد عدد القانون نامه الولايات التى أوكلت إدارتها للكشاف وأشار إلى الشيوخ (شيوخ العرب) الذين كانوا يحكمون عرب صعيد مصر. وذكر البيلير بك الذى كان يقيم فى القلعة وسير عمل الديوان. كما تناول مشكلة الضرائب النقدية والعينية، ومشكلة جباية الضرائب عن الأراضى (ومشكلات متعلقة بالفلاحين)، ومشكلة الأوقاف. ومن ثم فإنه يعتبر لوحة كاملة عن إدارة مصر حددت حقوق وواجبات السكان وحكامهم وكان بوسعها تزويد السلطة المركزية بالعناصر التى تسمح لها بحكم الولاية.

ومن المؤكد أن هذا الجهد المبذول فى مجال المعلومات عن الولايات، والذى كان بالغ النشاط فى القرن السادس عشر، فى العقود التى سوف تتلو الفتح، يتراخى إلى حد بعيد بعد ذلك، فى اللحظة التى تتراجع فيها حيوية الإدارة المركزية وتضعف فيها هيمنة الحكومة السلطانية على الولايات. والواقع أن التعدادات

الكبرى، والنصوص الكبرى عن إدارة الولايات إنما ترجع إلى القرن السادس عشر. على أن الحكومة المركزية كان بوسعها الإهتمام بحياة الولايات وكانت قادرة على الحصول على المعلومات الضرورية عند الحاجة: ونجد برهاناً على ذلك فى تقرير طلب، فى عام ١٧٨٥، من أحمد باشا الجزار، والى صيدا، عن الوضع فى مصر، فى الوقت الذى كانت تفكر فيه الحكومة الإمبراطورية فى إتخاذ إجراء ضد ممالك القاهرة. وكانت اقامته الطويلة فى مصر (من عام ١٧٥٦ إلى عام ١٧٦٩) والمسئوليات التى كان قد تولاهما فيها (بوصفه أحد البكوات وأحد أفراد حاشية على بك) قد جعلت منه خبيراً فى الشئون المصرية: ويعتبر تقريره الذى يحمل عنوانه «نظام نامه - إى مصر»، الذى وصل إلى اسطنبول فى يوليو ١٧٨٥، وثيقة جد دقيقة عن تنظيم مصر ووضعها وإمكانات (واشكال) تدخل ممكن فى المستقبل ضد حكامها^(٤).

لكن الحكومة كانت تحصل، بشكل أكثر إنتظاماً وأكثر إستمرارية، على سيل من المعلومات المتضمنة فى رسائل ممثليها الميدانيين، الولاة والقضاة، والتى تضاف إليها الرسائل التى كانت ترسل إليها عندما كانت المصاعب المحلية تدفع جميع الأطراف المعنية إلى مخاطبة اسطنبول للشكوى أو طلب العون أو التماس قرار مؤاتٍ. وإذا كانت الرسائل «العادية» غير معروفة لنا، بسبب غياب دراسات بشأنها، فإن المذكرات (معرض) والمذكرات المضادة الموجهة إلى الباب (العالى) كثيراً ما يشار إليها فى كتب الأخبار. أما أن هذه الرسائل الوفيرة كانت محل إستفادة، فإن البرهان على ذلك تقدمه لنا الأوامر السلطانية التى تعبر عن الأسلوب الذى كانت الحكومة العثمانية تدير به الولايات، «بشكل يومى» نوعاً ما، وذلك بدرجة عالية من التحديد تستثير الإعجاب حين يدرس المرء هذه الوثائق الوفيرة، ولكن التى ما تزال غير مستغلة تقريباً حتى الآن.

والحال أن من شأن سبر لأغوار الأوامر السلطانية المتعلقة بحلب قرب منتصف القرن الثامن عشر أن يوضح لنا في الواقع كيف أن السلطة المركزية قد تدخلت في شئون جد عديدة وجد متباينة من حيث أهميتها. فمن بين المسائل المتعلقة بالشئون الرئيسية للدولة نجد: طلب تعزيزات للجيش في العراق (١٧٣٥)، أمر بتجنيد جنود جد، يحدد عددهم، جهةً جهة. ومن بين مسائل الإدارة العامة لولاية نجد: سبل علاج نزوح الريفيين الذين دفعتهم التجاوزات إلى الهرب من قراهم (١٧٣٩)؛ التدابير التي يجب إتخاذها لتخفيف آثار القحط (١٧٣٤)؛ الترتيبات التي يجب إعتمادها لكفالة الأمن في حلب (١٧٤٢ - ١٧٤٣)؛ مطالب ضريبية مفروضة على كل حي من أحياء المدينة الواحد والثمانين (١٧٤٣) أو على ٣١ سوقاً و ١١ خاناً لمبيت رجال القوافل (١٧٦٢). ومن بين مسائل تسيير الشئون الإدارية التفصيلية نجد: تعيينات في طائف مختلفة في المؤسسات الدينية أو في مجال التعليم أو في الأوقاف؛ قرارات بشأن مشكلات تتعلق بإمداد المدينة بالمياه وسير عمل الطوائف الحرفية ونشاط الحرف، خاصة الحرف المؤثرة على تغذية المدينة وعلى الصحة العامة (السلخانات، الجزارين). ومن بين مشكلات الحياة الحضرية نجد: الإصلاحات التي يجب القيام بها في الشوارع أو الأحياء، ترميم الآثار المتهدمة، توسيع الأسواق حيث يكون الزحام زائداً عن الحد. وأخيراً، فمن بين التدخلات المرتبطة بالحرص على مراعاة وصايا الدين وكفالة الحفاظ على الآداب نجد: أن سوقاً أصبحت جد ضيقة، حيث يؤدي الزحام إلى إختلاط خطير، سوف يجرى توسيعها (١٧٣٩)؛ وسوف يجرى إغلاق أربع حانات للشرب تقع خارج باب النصر (١٧٣٨)؛ كما أن خروج الناس في حلب في الربيع، إلى الحدائق، يؤدي إلى اختلاط للجنسين وإلى تصرفات تستحق التوبيخ سوف يتوجب إيجاد علاج لها (١٧٤٢). وتكفي هذه الأمثلة القليلة لأبراز بأية درجة من الإعتناء بالتفاصيل كانت السلطة المركزية مدفوعة إلى التدخل في شئون مركز إقليمي كبير، رداً على المشكلات التي كانت تعرض عليها^(٥).

وإذا كانت درايتنا بالمراسلات نفسها ما لاتزال جد محدودة، فإن تنظيم الخدمات التي كانت تعالج، في اسطنبول، الأمور جد المتباينة التي كانت تعرض عليها، يكاد يكون مجهولاً لنا بالكامل. على أن الأوامر التي كانت تصدر إلى مسئولى الولايات، الإداريين أو الدينيين، تسمح بافتراض وجود مكاتب متخصصة، في اسطنبول، تستقبل الرسائل الموجهة إلى العاصمة وتعد بمساعدة الأرشيفات التي تحتفظ بها، القرارات التي تتخذها بعد ذلك السلطات المعنية، وذلك على ما يبدو في إطار خدمات رئيس الكتاب، الأمين الرئيسى للمكتب (الإمبراطورى)، حيث كان يعمل، في القرن الثامن عشر، نحو مائة وخمسين موظفاً. كما أن من المرجح أن دوراً حيوياً كان يتم الاضطلاع به، في هذا المجال، من جانب الوكلاء الذين كانوا يمثلون الولاة في اسطنبول، لمتابعة الأمور التي تهمهم: وكان هؤلاء القابى كيتخودات يعينون ويعزلون شأنهم في ذلك شأن ولى أمرهم في الولاية.

إدارة الولايات

بالنظر إلى التباينات القوية التي سوف توجد على المستوى المحلى، منذ البداية، في التنظيم الإدارى للولايات، وبالنظر أيضاً إلى التباينات التي سوف تتطور تدريجياً فيما بعد، إثر تطور تاريخى جد متباين بحسب الأقاليم، فإنه ليس بوسعنا رسم لوحة عامة لإدارة الولايات إذا ما بقينا عند مستوى يتميز بجانب كبير من العمومية. وأخذاً لهذا التحفظ بعين الاعتبار، فإن بوسعنا تصور إن إدارة الولايات العربية كانت تستند إلى ثلاثة مرتكزات أساسية، الولاة (الباشاوات)، والقضاة، وميليشيا الإنكشارية. ويتمثل عنصر أساسى آخر لهذا التنظيم للولايات في الإدارة المالية التي كان يتوجب عليها توفير الإمكانيات الضرورية لسير عمل الولاية وتأمين سداد فائض موجه إلى الحكومة المركزية.

الولاية

شأنها فى ذلك جميع ولايات الإمبراطورية، فإن الولايات العربية كان يعهد بها إلى ولاية يحملون رتبة وزير ولقب باشا، وبطبيعة الحال، فإن درجة أهمية كل ولاية كانت لها اثار على وضعية هؤلاء الولاة. فمصر، وهى ولاية هامة من حيث عدد سكانها وحجم نشاطها الإقتصادى والدخول التى يمكن استخلاصها منها، كان لها ولاية يحملون رتبة «وزارية». وكان أيوب باشا (١٦٤٤ - ١٦٤٦) وعلى باشا (١٧٤٠ - ١٧٤١) وأحمد باشا كور قد تولوا منصب الصدر الأعظم قبل أن يتولوا منصب والى مصر. وكان محمد رامى باشا مفوضاً مطلق الصلاحيات للسلطان خلال التفاوض على معاهدة كارلوفيتز، ثم صدرأ أعظم، قبل أن يصبح والياً، من عام ١٧٠٤ إلى عام ١٧٠٦. وبالمقابل، فإن باشاوات القاهرة السابقين غالباً ما سوف يستدعون لتولى مناصب رفيعة: ففي عام ١٧٤٣، غادر يحيى باشا القاهرة، التى ظل بها لمدة عامين لتولى مهام القايدان باشا (الأميرال الأكبر). أما حلب، وهى موقع هام آخر، فقد رشح لها أيضاً ولاية من المستوى الأول: فمحمد باشا بوقاكين زاده (١٥٥٠ - ١٥٥٢)، الذى كان من كبار المشرفين على الإنشاءات، كان وزيراً للسلطان سليم ونسيباً لسليمان؛ وقد أصبح فيما بعد باشا للقاهرة، شأنه فى ذلك شأن عدد من ولاية حلب. أما محمد باشا (١٥٩٣ - ١٥٩٦)، فقد كان وزيراً مرتين. وفى الشطر الثانى للقرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كان أربعة ولايات على حلب قد شغلوا منصب الصدر الأعظم؛ وسوف يشغل هذا المنصب أربعة آخرون بعد مغادرتهم لحلب. ومن بين ١٤٨ والياً على دمشق، سوف يصل ٢١ إلى مرتبة الصدر الأعظم، ٧ فى القرن السادس عشر و ١٢ فى القرن السابع عشر واثنان فقط فى القرن الثامن عشر، وهو ما يرجع، دون شك، إلى تطور استقلالية الولاية. أما الولايات الأقل أهمية فقد كان يحكمها ولاية أدنى مرتبة فى الهيراركية.

والحال أن مدة وظائف الولاة، التي غالباً ما كانت تتجاوز ثلاثة أعوام في القرن السادس عشر، تتعرض لاختزال محسوس فيما بعد، كما في جميع الولايات، التي يلاحظ م. كونت بشأنها أن النسبة المئوية للولاة الذين يبقون في مناصبهم لمدة ثلاث سنوات أو أكثر تهبط من ٤٧,٩٪ بين عامي ١٥٦٨ و ١٥٧٤ إلى ١٠٪ بين عامي ١٦٣٢ و ١٦٤١. وفي القاهرة، فإن حالات الإستمرارية التي اختص بها سليمان باشا (١٥٢٥ - ١٥٣٨) أو داود باشا (١٥٣٨ - ١٥٤٩) سرعان ما سوف تصبح حالات استثنائية وسوف يتعاقب الباشاوات بسرعة بوجه عام (بشكل إجمالي، ١١٠ باشاوات من عام ١٥١٧ إلى عام ١٧٩٨). وفي حلب، سوف يتعاقب تسعة وثلاثون باشا من عام ١٦٠١ إلى عام ١٦٥٠، وثلاثة وأربعون من عام ١٦٥١ إلى عام ١٧٠٠، وخمسة وأربعون من عام ١٧٠١ إلى عام ١٧٥٠. وسوف يتعاقب على دمشق خمسة وأربعون والياً بين عامي ١٥١٦ و ١٦٠٠، وخمسة وسبعون في القرن التالي. وفي إيالة (ولاية) صيدا، سوف نجد أكثر من أربعين والياً على مدار الشطر الأول للقرن الثامن عشر. وغالباً ما كانت هذه الممارسة الخاصة باستبدال الولاة على مدد قصيرة تزداد إحتداداً من جراء التوترات السياسية المحلية التي كانت تؤدي إلى تعاقب سريع للباشاوات. وهكذا، فبين عامي ١٧٦٠ و ١٧٦٥، شهدت القاهرة تعاقب ثمانية باشاوات: فأحمد باشا، الذي يصل في أكتوبر ١٧٦٠، يتم خلعُه في أغسطس ١٧٦١ على يد الأمراء الذين سوف يعيدون سلفه، مصطفى باشا. ويعين الباب (العالى) بكير باشا، الذي سوف يموت بعد شهرين من وصوله (١٧٦٢). أما خليفته، محمد باشا، الذي يصل في أكتوبر ١٧٦٢، فسوف يحل محله، في سبتمبر ١٧٦٤، حاجى محمد باشا، الذي سوف يموت بعد وقت قصير من وصوله. ويصل حاجى حسن باشا في يناير ١٧٦٥ ويتم عزله بسرعة. أما مصطفى باشا فهو يعفى من منصبه فور توليه له تقريباً ويحل محله، في سبتمبر ١٧٦٥، حمزة باشا. ويستمر هذا الأخير حتى مارس ١٧٦٧ قبل عزله على يد الأمراء. وفي حلب، نرى أيضاً تعاقب أربعة

باشاوات فى ١١١٠ / ١٦٨٨ - ١٦٨٩ وثلاثة فى ١١٢٦ / ١٧١٤ - ١٧١٥ وفى ١١٢٩ / ١٧١٦ - ١٧١٧ وفى ١١٦٥ / ١٧٥١ - ١٧٥٢ وفى ١٧٨٥. وبطبيعة الحال، فإن هذا الإنعدام للإستقرار، الذى كان إحدى علامات وأحد أسباب إنحدار الأمبراطورية، كانت له آثار يؤسف لها فى الولايات حيث كان الولاة نزاعين إلى إستغلال البلاد إلى أقصى حد لتعويض أنفسهم بسرعة عن المبالغ التى كلفها أياهم تعيينهم، وكانوا أقل ميلاً إلى حفز سياسة لا تظهر نتائجها المحسوسة إلا فى المدى البعيد.

وكانت اختصاصات الباشاوات جد واسعة، فقد كانوا يتمتعون، من الناحية النظرية، بالسلطة العليا فى المجالات المدنية والعسكرية: النظام والأمن العام، جباية الضرائب وإعداد خراج موجه إلى الباب (العالى)، الإدارة العامة. لكن هذه السلطة كانت مقيدة أولاً بالهشاشة المتنامية لوظائفهم وكانت مقيدة، من جهة أخرى، بالعقبات التى كانت السلطة السلطانية قد اقامتها سعياً إلى تخفيف آثار قوة زائدة عن الحد: فالمستول الذى يتولى إدارة الشئون المالية، الدفتردار، كان يعين من جانب اسطنبول؛ وتلك أيضاً حالة القاضى، الذى كان يتمتع بسلطة واسعة على الشئون القضائية والذى كان بوسعه، عبر تخاطب مباشر مع اسطنبول عن طريق الرسائل، لعب دور ثقل موازن؛ أما قيادة أوجاق الإنكشارية فكان يعهد بها إلى أغا، يعين هو أيضاً من جانب اسطنبول؛ فى حين أن الديوان، الذى كان يقسم أحياناً إلى مجلس مصغر ومجلس موسع، والذى كان يجتمع فيه الوكلاء والمستولون الرئيسيون وكذلك عدد من العلماء ومن الأعيان، فقد كان يعاون الوالى، إلا أنه كان بوسعه فى نهاية الأمر معارضة عمله إذا كان متعارضاً مع مصالح السكان، وخاصة، جماعات الضغط التى كانت ممثلة فيه. وأخيراً، فإن العثمانيين كانوا قد أبقوا أحياناً على جماعات كانت تهيمن على الولاية قبل الفتح وكانت تشكل عقبة قوية فى وجه جبروت الولاة التالى: وتلك، فى مصر، حالة ممثلى الأرستقراطية المملوكية السابقة.

والحال أن رغبة الحكومة المركزية الواضحة في الحد من مدة مهمة الولاية وفي ترتيب نظام ثقل مواز لسلطتهم، والمصاعب التي سوف تواجه الولاية، في أغلب الأحوال، إنما تفسر السبب في تدهور سلطة الباشاوات، في كل مكان تقريباً، بسرعة بالغة، وفي اضطرابهم، منذ أواخر القرن السادس عشر، إلى أن يواجهوا، في ظروف متزايدة الصعوبة، الشهوات التي تحركها قوة المؤسسة العسكرية أو القوى المحلية. ففي تونس، مثلاً، منذ عام ١٥٩١، نشهد فرضاً متعاقباً على الباشاوات لدايات معينين من جانب ميليشيا الإنكشارية، سرعان ما سوف يتمكن أحدهم من إحتكار السلطة العسكرية في العاصمة، ثم، بعد عقدين من ذلك، سوف نشهد فرضاً للدايات الذين كانوا يسيطرون على مؤسسة حفصية قديمة، المعسكر المتحرك (المحلة) ويسيطرون من خلالها، على الأجزاء الداخلية من البلاد. وبالمثل، في مصر، سوف يثور لمعسكر على أحد الباشاوات، منذ عام ١٥٨٩، وسوف يغتالون باشا آخر، في عام ١٦٠٤، وسوف يرفض الأمراء المماليك، من جهتهم، باشا عينه الباب (العالي)، في عام ١٦٢٣، وسوف يخلعون أحد الباشاوات، في عام ١٦٣١.

المؤسسة القضائية

كانت المؤسسة القضائية العثمانية منظمة وفق هيراركية يوجد على رأسها شيخ الإسلام، الذي يتمتع بمرتبة مساوية لمرتبة الصدر الأعظم ويؤلى، مثله، من جانب السلطان، وقاضيا معسكر روميليا والأناضول المتواجدان في الديوان الإمبراطوري. ويلى هؤلاء الملأت «الكبار» الذين يؤدون وظائف القاضي الرئيسي في العاصمة والمدينتين المقدستين وعدد معين من المراكز من بينها دمشق والقاهرة والقدس وحلب: وكانوا يسمون أحياناً، على المستوى المحلي، بقضاة المعسكر. أما الملأت من المرتبة المؤسسة فكانوا مقسمين إلى درجتين، وكانت بغداد تنتمي إلى أعلى درجات هذه الفئة. وكان قضاة آسيا ومصر يعينون من جانب قاضى معسكر

الأناضول؛ بينما كان قضاء أوروبا يعينون من جانب قاضي عسكر روميليا، الذي كانت سلطته تمتد أيضاً إلى إيلات افريقيا الشمالية.

وفى الأصل، كانت التعيينات إلى مدى الحياة، لكن وجود قضاء فى مدينة واحدة لمدة غير محددة الأجل كان ينطوى على محاذير واضحة. ومن ثم، فاعتباراً من القرن السابع عشر، سوف تتميز مناصب القضاء فى عواصم الولايات بطابع سنوى، حيث يبدأ التعيين عادة من بداية شهر محرم، الشهر الأول فى السنة (الهجرية). وخلال القرن السابع عشر، سوف يتعاقب أربعة وعشرون من قضاء العسكر على المنصب فى مصر، لمدة ولاية عادية لا تزيد عن سنة، بينما يستمر بعض المعينين لمدة سنتين (١٨ حالة) أو ثلاث سنوات (٣ حالات) وبشكل استثنائى أربع سنوات (حالتان). وبالمقابل، لم يكن من النادر أن يتعاقب قاضيان فى غضون سنة واحدة (١٢ حالة)؛ بل إن ثلاثة قضاء قد تعاقبوا على المنصب فى عام ١٦٢٢/١٠٣١. وكان قضاء العسكر هؤلاء أتراكاً: فحتى فى تونس، التى تأكد استقلالها الذاتى فى القرن السابع عشر، وحيث جرى الكف بسرعة بالغة عن استدعاء قضاء من اسطنبول، نجد استمراراً لتجنيد علماء مدرسة أبى حنيفة الفقهية، التى حافظت على صدارتها حتى القرن السابع عشر، من بين صفوف الأتراك، لكن هؤلاء كانوا منذ ذلك الحين «أتراكاً من البلد» ينتمون إلى عائلات «متونسة» منذ زمن بعيد.

وكانت الولايات مقسمة إلى عدة دوائر قضائية. فقد كانت فى مصر ست عشرة محكمة اقليمية، ثلاثة لمدن الأسكندرية ورشيد ودمياط، وست للوجه البحرى وسبع للوجه القبلى. أما مدينة القاهرة نفسها فقد كان بها خمس عشرة محكمة، محكمة الباب العالى، والشعبة العسكرية (قسمة عسكرية) والشعبة العربية (قسمة عربية) واثنى عشر محكمة محلية. وكانت فى دمشق أربع محاكم للمراكز، علاوة على المحكمة الرئيسية. وينطبق الشيء نفسه على حلب. وكان القضاء من المرتبة الثانية يختارون بوجه عام من بين صفوف السكان الأصليين.

وقد لعب القضاة دوراً ملحوظاً فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بل والسياسية للولايات. والحال أن سجلات (دفتر) المحاكم (محكمة)، التى احتفظ بكمية ملحوظة منها فى جميع الولايات العربية تقريباً، إنما تقدم فكرة مثيرة عن مدى إتساع اختصاصاتهم. ذلك أن الأمور المتعلقة بالسكان، فى جميع المجالات، كان بالإمكان طرحها كلها من الناحية العملية أمام هذه المحاكم: كل ما يمس «الأحوال الشخصية» (الميراث، الطلاق) والدين والآداب؛ والشئون القضائية بشكل مميز (القضاء المدنى، القضايا الجنائية)؛ والمسائل المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية (الصفقات التجارية والعقارية، تنظيم الطوائف الحرفية)؛ والمشكلات المرتبطة بإدارة المدينة والأحوال الحضرية وإدارة الأوقاف، الخ. ومن ثم فقد كان القضاة يتمتعون باختصاصات لا حدود لها من الناحية العملية.

وقد امتد نفوذهم إلى المجال السياسى. فالقضاة وعدد معين من العلماء يتواجدون فى المجالس التى تعاون الولاية. وفى مصر، مثلاً، نجد أن المجلس الأعلى (الديوان العالى)، الذى كان المجلس التنفيذى الرئيسى والذى كان يجتمع ثلاث مرات فى الأسبوع، تحت رئاسة الوالى، كان يضم، إلى جانب عدد معين من المسئولين وكبار الوجهاء، القائمين الأربعة على الإفتاء وقاضى العسكر. أما المجلس العادى الذى كان يجتمع كل يوم فقد كان يضم نائب الباشا والدفتردار وأحد القضاة. وكان ديوان دمشق الإستشارى يضم كبار وجهاء الولاية وأغوات الميليشيات والدفتردار وأحد القضاة والمفتى. وكانت مهمة هذه الدواوين تتمثل فى إبداء المشورة للباشا، لكن القضاة كان عليهم بشكل أخص التأكد من تنفيذ الأوامر الصادرة من اسطنبول إلى الوالى، فى إطار مراعاة القانون الدينى، الذى كان العلماء حراساً ومفسرين له. وكان القضاة يطلعون الحكومة الإمبراطورية على مسلك الولاية: وكان بوسعهم فى نهاية الأمر شجب تصرفاتهم عندما يرون أنها تستحق التوبيخ، وهو عمل كان بوسعهم أن يدفع السلطان إلى عزل الوالى. ومن ثم فإن تدخل القاضى فى النزاعات الداخلية بين «القوى» الرئيسية التى تتنازع على

السلطة يمكن أن يكون حاسماً. وخلال النزاع الذي نشب، في عام ١٧٠٩، بين الإنكشارية وأوجاقات القاهرة الستة الأخرى، المتحالفة مع البكوات، نجد أن السلطات الدينية، قاضى العسكر ونقيب الأشراف (ممثلاً ذرية النبى) والعلماء، تبدو متفقة على تحرير فتوى تأمر الإنكشارية بالإذعان: ويتولى رسول من حاشية القاضى حمل نص الفتوى إلى الإنكشارية الذين ينصاعون لها.

الميليشيات

كانت سلطة السلطان تستند إلى حد بعيد على ميليشيا الإنكشارية التى أسهمت وحداتها، المنتشرة فى جميع الولايات، فى تأمين النظام الداخلى. ولا معنى للتشديد هنا على المبادئ التى كانت تحكم تاريخياً تجنيد هذه القوة (الديشمة) لأن هذه المبادئ، قرب أواخر القرن السادس عشر، قلما كانت محل مراعاة. فمنذ عام ١٥٧٧، فى فرمان موجه إلى والى دمشق، اشتكى الباب (العالى) من أن الأماكن الشاغرة فى قوة الإنكشارية تمنح ليس «لشبان الروم الأقوياء البواسل كما أوصيت بذلك، بل لأثرياء ومحظوظين من أهل البلاد (بيرو) ولأجانب (تات)»^(٦). والحال أن دخول مسلمين أحرار فى هذه القوة النخبوية سوف يصبح معيماً وسوف يؤدى تدريجياً إلى تغيير انضباطها وقدراتها العسكرية.

وكانت كل ولاية تتمتع بوحدة (أورطة) أو عدة وحدات من أوجاق الإنكشارية، يجرى تمييزها بأرقام ترتيب. ففي تونس، فى عام ١٥٧٤، ترك سنان باشا الوحدة ١٠١، قبل رحيله إلى اسطنبول، وكان هناك، فى القرن السابع عشر، نحو ٤٠٠٠ من الإنكشارية لحماية البلد. وفى القاهرة، نجد أن عدد الإنكشارية، الذين كانوا يسمون بالمستحفظان («الحراس»)، قد وصل إلى ٤٨٩٩ فى عام ١٦٦٤، وكانت تساعدهم فى مهامهم العسكرية ستة أوجاقات أخرى (كانت الأوجاقات الرئيسية بينها هى أوجاق العزبان وأوجاق المتفرقة)، وهو ما يعنى أن العدد الإجمالى للعسكريين فى عام ١٦٦٤ قد وصل إلى ١٣٦٧٣. وفى الموصل، فى أوائل القرن

الثامن عشر، كانت هناك ثلاث اورطات من الإنكشارية، هي الأورطة «١٠» والأورطة «٥٢» والأورطة «٥٨». وخلال القرن، سوف يجرى تعزيزها بوحدات أبعداها باشاوات بغداد وتم تسكينها في الموصل: الأورطة «٣١» (التي وصلت في عام ١٧٢٩)، والأورطة «٢٧»، المبعدة في عام ١٧٣٥. ويصل الإجمالي إلى مائون نصف ألف رجل. وبشكل عام، فإن ما يثير الانتباه هو العدد الصغير للرجال المستخدمين للسهر على مهمات الأمن والشرطة: فقد كان عددهم في دمشق ألفاً في القرن السادس عشر؛ وفي حلب، في القرن الثامن عشر، كان عددهم ثلاثة أو أربعة آلاف. وبشكل إجمالي فإن حاميات الإنكشارية في ست وثلاثين مدينة كبيرة، في عام ١٦٨٥، كانت تتألف من ١٣٧٩٣ رجلاً.

وكانت وحدات الإنكشارية تقاد بوجه عام من جانب الأغوات، وهم ضباط مرسلون من اسطنبول. لكن القيادة الفعلية كانت تمارس غالباً من جانب «نائب» (كيتخودا)، حيث أن الدور العسكري المميز للأغا كان قد أصبح منذ ذلك الحين مختزلاً، وذلك على الرغم من أن هذا الشخص كان ما يزال يتمتع بمكانة مهيبية ويتواجد في ديوان الوالي ويمارس وظائف هامة أحياناً؛ ففي القاهرة، كان الأغا مكلفاً بحفظ النظام في المدينة على مدار اليوم، وبهذه الصفة، كان يتدخل كثيراً بشكل حاسم في أوقات الأزمات. وكان يجرى لعب دور هام في الأوجاق من جانب «القدامى» (اختياريه)، الذين كان مجلسهم يسوى شئون القوة والنزاعات التي كانت تنشب فيها في نهاية الأمر.

والحال أن الأهمية الملحوظة بشكل متزايد للتجنيد المحلي سوف تؤدي تدريجياً، بشكل عميق، إلى تحويل طابع أوجاق الإنكشارية. وهذا التطور ملحوظ بشكل خاص في دمشق. ففي هذه الولاية، كما في الولايات الأخرى، لم يتخلف الإنكشارية عن ترك ثكناتهم والإنكباب على حرف لتحسين راتب كان تخفيض قيمة العملة قد اختزله بشكل خطير. ومن جهة أخرى، نجد أن كثيرين من الحرفيين والتجار من السكان الأصليين سوف ينجحون في الانتساب إلى قوة الإنكشارية

للإستفادة من الحماية التى توفرها والحصانات والإمتيازات التى تتمتع بها. وسوف تبدى الميليشيا إنعداماً متزايداً للإنضباط: ففي عام ١٦٥٢، سوف يرغب الإنكشارية الوالى على ترك المدينة، وفى ١٦٥٦ - ١٦٥٧، سوف يمنعون الوالى المعين، مرتضى باشا، من الدخول وسوف يساندون تمرداً من جانب حسن باشا، والى حلب. كما أن حكومة اسطنبول سوف تقرر، فى ١٦٥٨ - ١٦٥٩، إرسال عدة مئات من الإنكشارية الإمبراطوريين (المسمين بالقابى قولو، «عبيد الباب») إلى دمشق. وإعتباراً من ١٦٥٩ - ١٦٦٠، كانت فى دمشق فرقتان من الإنكشارية، القابى قولو والقوات المحلية، الولاية (من الكلمة التركية «ير» مكان)، وكان على رأس كل فرقة منهما أغا مرسل من اسطنبول. ومنذ ذلك الحين سوف تتميز حياة دمشق «السياسية» بالمواجهة بين هاتين القوتين وتنافسهما على السلطة والمكاسب التى تتيحها.

ويتواجد هذا الإنقسام فى غالبية الولايات الأخرى. وبوجه عام، نجد أن العسكريين ذوى الأصل المحلى يهيمنون على الأوجاق. وكانو مندمجين اندماجاً قوياً بالسكان الذين كانوا يتقاسمون معهم أنشطتهم والذين كانوا مرتبطين بهم عبر أواصر عائلية. وغالباً ما كان هذا الإندراج يجد ترجمة له عبر تواجد جغرافى جد محدد فى داخل المدينة. فمختلف وحدات إنكشارية الموصل كانت ترابط فى أحياء محددة ومن ثم فقد كانت تشارك، مع سكان هذه الأحياء، فى الأحداث التى تدفعهم إلى الحركة. وفى حلب، كان الإنكشارية يقيمون عموماً فى الضواحي الواقعة شرقى القلعة، باب النيرب، بانقوصه، حيث يوجد ملتقاها الرئيسى، فى قهوة الأفا. وفى دمشق، كان الإنكشارية المحليون يقيمون فى أحياء تقع خارج الأسوار بينما كان الإنكشارية الامبراطوريون، المرابطون فى القلعة، يعتمدون على حى العمارة الواقع داخل الأسوار، بحيث أن الصدامات بين هذين العنصرين كانت أيضاً صدامات بين أحياء المدينة.

وفى المغرب، وهو إقليم جد بعيد عن مركز الإمبراطورية، حيث كانت الإتجاهات الاستقلالية جد قوية أيضاً، كما سوف نرى فيما بعد، فإن هذا التطور سوف يكون مميزاً بشكل خاص. وهذا هو ما سوف يحدث فى تونس، حيث سوف تكتسب القوات المحلية أهمية متزايدة باطراد وبتضاؤل، إعتباراً من أوائل القرن الثامن عشر، طلب إنكشارية من المشرق، إذ يجرى الاستعاضة عنهم تدريجياً بالقولوغلية (أبناء الأتراك والنساء العربيات والبربر). أما تطور الجزائر فسوف يكون مختلفاً تماماً. ويمكن تفسير الإبقاء، حتى أوائل القرن التاسع عشر، على تجنيد يكاد يكون اناضولياً تماماً، ببعد الإيالة على وجه التحديد، وبعزلة الأقلية التركية السائدة وبرغبتها فى الإمساك بخاصية السلطة عبر إستبعاد العناصر المحلية منها وخاصة القولوغلية الذين من شأن تزايد عددهم أن يؤدى حتماً فى المدى البعيد إلى تهميش العنصر التركى. ومن ثم فسوف يستمر تجنيد عسكري أوجاق مدينة الجزائر من الأناضول أساساً، بين أفقر طبقات السكان: وكانت سلطات مدينة الجزائر ترسل بعثات لتجنيد متطوعين أو كانت تستخدم لهذا الغرض وكلاء فى ذلك الإقليم، خاصة فى سميون، وسوف يسهم هذا التدفق المنتظم للعسكريين القادمين من مركز الإمبراطورية إسهاماً قوياً فى الحفاظ على طابع إيالة الجزائر «التركية»، وسوف يجبر لون شك حكام الجزائر على الإبقاء على روابط سياسية بين إيالتهم والباب (العالى)، الذى كانت موافقته ضرورية لإجراء هذا التجنيد. وفى مدينة الجزائر، نجد أن الميليشيات التى تتألف من قوة قوامها عشرة آلاف رجل، موزعين على ٤٢٤ سرية (أوجاق)، تضم الواحدة منها ما بين ١٠ و ٢٣٨ رجلاً، ويعسكرون فى ثمانى ثكنات، تضم الغرفة الواحدة فيها أربعين رجلاً (٢٠١ أوضه) وتتصاعد رتبهم ورواتبهم من رتبة الأوضه باشى إلى رتبة اليكوك باشى وأخيراً إلى رتبة الأغا (التي يتم الحصول عليها بالأقدمية ولادة شهرين فقط، ومن هنا أسم «أغا القميرين») قد ظلت جد متمشية، فى تنظيمها وتجنيدها، مع الشكل التقليدى.

وفى تواز مع التغيرات التى مست، من الداخل، البنية التقليدية للميليشيا، التى أصبحت «مستوعبة» بشكل قوى، جرى اللجوء بشكل متزايد إلى إستخدام قوات محلية، وهو ما أسهم فى تهميش الإنكشارية وفى إختزالهم، فى غالبية الحالات، إلى دور جد ثانوى. وهذا التطور عام فى الولايات العربية، وسوف نكتفى بتقديم مثالين له مأخوذين من ولايتين يمكن إعتبار أوضاعهما جد متباينة قياساً إلى العلاقة بالمركز. ففي دمشق، حيث يظل الإنكشارية، بفرقتيهما، عديدين، لكنهم قلما يخرجون من المدينة حيث توجد مصالحهم، سوف يستخدم الولاة، بشكل أوسع فأوسع، قوات خاصة، ذات طبيعة جد متنوعة: الديلاتية، الذين يتألفون من أتراك أناضوليين ومن بوسنيين وكرواتيين وصربيين؛ الليفند (تحريف لـ «ليفانتينوس» [مشرقى])، الذين يتألفون أساساً من الأكراد؛ المغاربة، الذين يجرى تجنيدهم بشكل رئيسى من الجزائر ومن تونس؛ التوفنكجية، الذين ربما كانوا عراقيين. وفى تونس، فى ظل حسين بن على (١٧٠٥ - ١٧٤٠)، استخدم الباي الحانبا و السباهيين - المجندين بشكل أساسى من بين رجال القبائل، والزواوا، وهم بربر من شمالى تونس ومن بلاد القبائل (البربر) والمزارجى، وهم فرسان اضافيون من قبائل مخزن، التى كانت ترافق الجيش خلال الحملات. وكان كل هؤلاء الجنود الذين يحصلون على رواتب يستوعبون ثلثى النفقات العسكرية وكانوا يمثلون قوة عسكرية أكثر أهمية أيضاً من حيث نسبتهم. ولن يكون من شأن هذا التطور إلا أن يزداد قوة فيما بعد: ففي معركة نهر سرات الحاسمة، التى خيضت بشكل موفق ضد «الجزائريين»، فى يوليو ١٨٠٧، لن يكون فى الجيش التونسى المؤلف من نحو ٢٠٠٠٠ رجل غير ١٥٠٠ تركى.

التوافق مع القوي والتقاليد المحلية

من المهم الإشارة إلى أن العثمانيين، حيثما وجدوا تقاليد إدارة حكومية قديمة وجماعات اجتماعية - سياسية جد متماسكة، سوف يحاولون غالباً التوافق مع

هذه التقاليد وهذه الجماعات، بدلاً من فرض نظامهم الإدارى بصورة كلية.

ويتضح هذا على الفور فيما يتعلق بالأراضى التى كانت تابعة للسلطنة المملوكية. فلم يفكر سليم الأول فى القضاء على بنية الدولة المملوكية. وقد عين جنيردى الغزالى، أحد أعيان النظام القديم، والياً على دمشق وعهد بمصر إلى خاير بك، والى حلب السابق، مانحاً إياه اللقب المملوكى «ملك الأمراء». وإذا كانت التمردات التى سوف تنشب فيما بعد سوف تدفع الباب (العالى) إلى «عثمنة» إدارة الولايات المملوكية السابقة بتزويدها ببنى ولايات تقليدية (باشاوات، ميليشيات)، فإنه سوف يسمح بإستمرار الكثير من جوانب الإدارة المملوكية وسوف يسمح، خاصة، للهيراركية المملوكية بتولى جانب كبير من السلطة فى مصر. وسوف يستخدم السلاطين القيادة المملوكية ويسمحون لها بتأييد وجودها من خلال نظامها الخاص بالحصول على العبيد وبالتجنيد والذى لم يكن، من جهة أخرى، جد مختلف عن نظام الديشدرمه المهيمن على تجنيد الإنكشارية. وسوف يحتفظ الممالك بالسيطرة على إدارة الأقاليم المصرية، وهو ما سوف يسمح لهم بأن ينظموا أنفسهم كسلطة منافسة لسلطة الباشاوات. وسوف يدعون، فى عام ١٥٥٤، إلى الاشتراك فى تكوين فرقة المتفرقة وسوف يشكلون، فى عام ١٥٥٦، فرقة فرسان الشراكسة. ومن ثم فإن الأرستقراطية السائدة القديمة، بدلاً من أن يجرى القضاء عليها من جانب النظام الجديد، كانت مدعوة إلى المشاركة فى السلطة، وإن يتطلب الأمر غير ما يزيد قليلاً عن قرن حتى يتسنى لأحد ممثلى الممالك، وهو رضوان بك، ممارسة سلطة شبه ملكية على مصر (١٦٣١ - ١٦٥٦).

ويمكن رصد تطور مماثل فى ولاية أخرى، حيث كانت تقاليد الإدارة الحكومية عريقة أيضاً وجد متأصلة، وهى تونس، التى كانت نواة افريقيا الحفصية (١٢٢٨ - ١٥٧٤). فاستخدام المعسكر (المحلة) الذى يضطلع بمهام عسكرية وضريبية فى

أن واحد عبر مختلف اقاليم المنطقة، تحت قيادة العاهل أو أحد كبار الوجهاء، كان قد أصبح منهجياً خلال القرن الخامس عشر. وكانت هذه المؤسسة جد مناسبة وجد فعالة بحيث أنه سوف يجرى الإبقاء عليها بعد الفتح العثماني، حيث كانت مهمة «باي المعسكر» تتمثل في إدارة الجماعات السكانية في الداخل وجباية الضرائب وممارسة مهام والي الولاية من الناحية الفعلية، في حين أن الباشا، الذي أوجده العثمانيون في مدينة تونس، ثم الداي، كانا سيدين للعاصمة. والحال أن الباي، قائد الطابور العسكري الذي كان يجتاز البلاد مرتين في السنة (معسكر الصيف في الشمال، ومعسكر الشتاء في الجنوب)، كان لابد له من أن يحصل على سلطة تسمح له بأن يفرض نفسه، في مستهل القرن السابع عشر، بوصفه أحد الوجهاء الأساسيين للولاية. وهكذا تسنى للباي مراد (١٦١٣ - ١٦٣١) تأسيس سلالة حاكمة سوف تستمر لمدة قرن.

وقد سبق لنا أن أشرنا إلى أنه، في التنظيم الذي طبقه العثمانيون، في إطار القوانين نامات الصادرة عنهم، ظهر الحرص ذاته على الإبقاء على الممارسات المألوفة القديمة عندما كانت تبدو معقولة ولم يكن هناك ما يبرر إبطالها. ومن هنا الإشارات المتكررة التي نجدها في المراسيم إلى «الممارسة القديمة». ويقول مرسوم صادر في ١٥١٩ - ١٥٢٠ أنه في ولاية طرابلس الغرب «في عهد باديشاهنا الذي يسود فيه العدل، ليس مسموحاً لأحد بإدخال بدعة لا تنتمي إلى العرف القديم. فالرسوم المحددة في الدفتر، بشكل مفصل ومحدد، وهي الضرائب القديمة الموجودة منذ زمن غابر، ما تزال تعتبر الآن واجبة الأداء وقد سجلت في الدفتر». والحال أن النظام الضريبي التونسي، في تفاصيله، على نحو ما جرى تطبيقه في جنوب الأيالة (ولاية جريد)، يبدو أنه يرجع إلى زمن ما قبل المراديين: وإستخدام الدينار من حيث هو عملة مرجعية في سجلات جريد الضريبة، حتى عهد الباي أحمد (١٨٣٧ - ١٨٥٥)، هو علامة أخرى على حرص السلطة المركزية على احترام التقاليد المحلية، التي يحتمل أن تكون تقاليد حفصية^(٧).

شئون الضرائب

كانت جباية الضرائب، فى ولايات الإمبراطورية، تتم وفق نظام الإلتزام الذى يمكن مقارنته بالنظام المعمول به فى فرنسا فى ظل النظام القديم. فالوحدات الضريبية (مقاطعه) كان يعهد بها إلى أفراد مكلفين بجباية الضرائب، على أساس سنوى بوجه عام. وسوف يجرى إستخدام ثلاثة أشكال. ففى القيما، يؤدى المخول خدمات (إدارية وعسكرية)، فى مقابل الضرائب التى يتولى جبايتها من المنطقة المخصصة له. وتتمثل مهمة الأمانة فى جمع الضرائب على يد أمين يسلم جميع المبالغ المحصلة للخزانة، فى مقابل راتب (علوفه). وفى ظل الإلتزام، يشتري الملتزم، مقابل مبلغ محدد ولدة سنة واحدة، مقاطعة، ويتحمل مهمات إدارية ويحتفظ بالفائض الناتج فى نهاية الأمر.

وسوف تعرف غالبية الولايات العربية هذه الأشكال المختلفة للإدارة الضريبية، إلا أنه، منذ أواخر القرن السابع عشر، سوف يصبح نظام الإلتزام هو الأعم إستخداماً. وكانت مزاياه واضحة: فهو يكفل للخزانة مبالغ محددة، دون أن يضطرها إلى إنشاء جهاز إدارى فى الساحة، وهو يسمح بإعادة النظر بشكل دورى فى شروط الإلتزام. وينشأ عيبه الرئيسى من هشاشة الإمتياز الممنوح والتى تصرف الحائز عن الإضطلاع بجهود إنمائية طويلة الأجل. كما نلاحظ تدريجياً توطيداً للإلتزام على أساس الإبقاء على الإمتياز الممنوح مادام حائزه يفى بواجباته تجاه الخزانة الإمبراطورية. وهذا التطور، الذى يهيم للإنتقال إلى وراثية الإمتيازات الممنوحة، ينجح أولاً فى مصر، ثم يجرى تعميمه فى فلسطين وفى سوريا، إعتباراً من أواخر القرن السابع عشر، تحت شكل الملكانه.

وسوف يسمح استغلال الولايات بتوفير إمكانات إدارتها والدفاع عنها وبكفالة إعاشة وبقاء الفئة الحاكمة وباستخلاص فائض موجه إلى الحكومة المركزية. ونحن لا نعرف جيداً مدى أهمية المتحصلات التى كانت تجبى بهذا الشكل وبالإمكان

إجراء تقديرات حول المتحصلات التي كانت تجبى من السكان الريفيين، حيث أن الإنتاج الزراعى معروف بشكل أحسن نسبياً من الإنتاج الحضرى وحيث أن نظام الإلتزامات الريفية أقل صعوبة على التحديد من نظام الضرائب الحضرية، المتباين إلى أقصى حد.

وحالة مصر هى الحالة التي كانت موضع الدراسات الأكثر حسماً، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى أن الإحتلال الفرنسى بين عامى ١٧٩٨ و ١٨٠١ قد زودنا بمعلومات جد محددة عن الإدارة المالية للبلاد تسمح لنا بأن نتوقع ما سوف تقوله لنا مراجعات أرشيفات العصر العثمانى. ففى أواخر القرن الثامن عشر، دفع الفلاحون المصريون ٨٧ مليون بارة بصفة خراج (موجه إلى الخزانة) و ٤٩ مليون بارة بصفة كشوفيه (لحكام الأقاليم ورجالهم)، و ٢٧٤ مليون بارة بصفة فائض ويرانى للملتزمين ووكلاءهم، أى ما يصل مجموعه إلى نحو ٤١٢ مليون بارة. لكن رقم المتحصلات الضريبية الريفية فى مصر لن يكتسب كل مغزاه إلا إذا عرفنا نسبته إلى دخل الفلاحين، وهو ما لا نعرفه. ولاشك أن التقديرات التي أجريت فى ولايات أخرى تسمح بمعالجة لهذه المشكلة. ففى فلسطين، قرب أواسط القرن الثامن عشر، يبدو أن الفلاحين قد دفعوا ما بين سدس وربع دخلهم الإجمالى كضرائب. ويفضل بحوث أجريت بشأن جماعات سكانية ريفية مختلفة فى تونس، يمكن تقدير وزن التحصيل الضريبى بنسبة ٢٠٪ أو ٢٥٪ من قيمة الإنتاج. وهذه التحصيلات لا يبدو أنها جد مرهقة كما ساد الاعتقاد، إلا أنه لابد من التمكن من توسيع مثل هذه الدراسات الإستقصائية قبل إصدار حكم بشأن هذه المسألة.

ومن هذه المتحصلات، كان جزء يذهب لإعاشة وإبقاء الفئة الحاكمة: ولا شك أنه كان كبيراً. وقد تبين لنا، بالنسبة لمصر، أن حصة الملتزمين ووكلائهم كانت تمثل نسبة ٦٧٪ من الضرائب المحصلة من الفلاحين، وأن حصة الحكام كانت تمثل نسبة ١٢ فى المائة. وكان جزء منها يغطى النفقات التي تستوجبها الإدارة وحفظ النظام، وتكاليف الصالح العام: مثال ذلك، الإستثمارات المبذولة فى مجال

البنية الأساسية الإقتصادية (الطرق، الجسور)، والتي لاشك أنها جد متواضعة، والتكاليف ذات الطابع الإجتماعى أو الدينى، وهى أيضاً ليست جد مرتفعة، لأن الدور الأساسى، فى هذا المجال، كانت تلعبه الأوقاف (أو الحبوس). وكان الفائض يوجه إلى الباب (العالى) على شكل خزينه، كانت ترسل كل سنة إلى اسطنبول، وفق إجراء كانت قواعده قد حددت منذ بداية الإحتلال العثمانى. والحال أن التعليمات التى وجهها السلطان إلى محمد باشا (١٥٥٣ - ١٥٥٥) قد حددت بشكل خاص: «ليكن معلوماً لديك يا محمد باشا، وزيرى المكلف بتأمين القاهرة وحماية مصر [...]، أن عليك أن ترسل كل عام، إلى عتباتنا السلطانية، مبلغ ٦٠٠٠٠٠ قرش عن الخزنة السنوية لباشاليكك [...]». وسوف يجرى إستخدام خمسمائة رجل من اوجاقاتنا لحراسة الخزينة المذكورة [...]. ولتتذكر أن عليك الإجتهد فى الحرص على تحصيل المبالغ التى يجب أن تدخل خزانتي الإمبراطورية، والحرص على أن يتم إرسالها فى المواعيد المقررة»^(٨). وهذا التسليم لخزينة كان أحد الإلتزامات المفروضة على جميع الولايات، وكان عليه أن يكفل للخزانة عوائد تسمح لها بتلبية احتياجاتها.

ولسنا فى وضع يمكننا من تحديد كيفية تطور إسهام الولايات العربية فى الميزانية العامة للإمبراطورية. ومن الواضح أنه يتباين تبعاً لمدى السلطة التى يحتفظ بها الباب العالى فى الولايات المختلفة. ففي مصر، حدد الفائض بـ ١٦ مليون بارة فى القرن السادس عشر. ثم زيد بعد ذلك إلى ٣٠ مليون بارة. وهذا المبلغ المحصل يبدو معتدلاً نسبياً إذا ما أخذنا فى إعتبارنا الوزن العام للضغط الضريبى الذى تحملته مصر، والذي لا نعرف عنه غير جزء واحد (الضرائب المفروضة على العالم الريفى). ومن جهة أخرى، فإن دفع هذه الخزينة كان فى أغلب الأحيان غير منتظم وغير كامل: ففي القرن الثامن عشر، بوجه خاص، سوف يجتهد الأمراء الذين يحكمون مصر فى التوصل من إلتزاماتهم، جزئياً أو حتى بشكل كامل. وبين عامى ١٧٦٩ و ١٧٧٣، نجد أن على بك، الذى حكم مصر بشكل

مستقل من الناحية العملية، قد توقف عن إرسال أية أموال إلى اسطنبول. وبعده، سوف يبدى الأمراء السائدون تحفظات واضحة تجاه الوفاء بالتزاماتهم: فبين عامي ١٧٧٩ و ١٧٨٥، سوف يراكم مراد بك وإبراهيم بك متأخرات تزيد عن ١.٣ مليون بارة، وهو تقصير سوف يدفع الحكومة العثمانية إلى إرسال حملة إلى مصر، في عام ١٧٨٦. وقد قرر قائد الحملة أن على مصر إرسال خزينة من ٣٥ مليون بارة. لكن هذا القرار لم يسفر عن شيء في الواقع: ففي عام ١٧٩٣، كان على مراد وإبراهيم، اللذين عادا إلى السلطة، أن يدفعوا للباب (العالي) ٢٢٧ مليون بارة، لكن الأمراء، إعتباراً من ذلك التاريخ، سوف يتوقفون عن إرسال أموال إلى اسطنبول.

وتمثل مصر حالة متوسطة. وتقدم لنا فلسطين وتونس مثالين لحالتين متطرفتين. ففلسطين، جد القريبة من مركز الإمبراطورية، والخاضعة بشدة أيضاً للحكومة الإمبراطورية، سوف تواصل، حتى أواخر القرن الثامن عشر، الوفاء بالتزاماتها بشكل منتظم نسبياً. وبصرف النظر عن الاستقلال الفعلي الذي كسبه أحمد باشا الجزار عن الباب (العالي)، فإنه قد أبدى، فيما يتعلق بدفع المبالغ التي كان عليه تسليمها على أساس سنوي، إلتزاماً معيناً. وعلى الرغم من أن أحمد باشا الجزار لم يفوت الفرص التي كانت تسنح له أحياناً لإختزال وزن إلتزاماته وتأخير الوفاء بها في نهاية الأمر، فإنه قد اجتهد في الحفاظ على مظهر شرعية وأدب في علاقاته مع الخزانة العثمانية.

أما الحالة المختلفة عن ذلك تماماً فهي حالة تونس التي اكتسبت، منذ العقود الأولى للقرن السابع عشر، استقلالاً شبه كامل عن الباب (العالي). وفي أوائل القرن التالي، في عهد حسين بن علي، لم يعد الباي يرسل للباب (العالي) غير هدايا (هدية) ذات قيمة رمزية أساساً، ودون أي طابع دوري منتظم: والظروف التي كانت تبرر إرسال منتجات من منتجات البلد، أو إرسال سلع نفيسة ونادرة، كانت تتمثل عادة في إعلان تنصيب الباي أو تنصيب سلطان جديد. وهكذا نجد

أن حسين بك قد قدم هدية، في عام ١٧٠٦، عندما التمس من الباب (العالي) الموافقة على تنصيبه والياً، أو في عام ١٧٢٥، عندما طلب منح لقب الباشا لعلی، ابن أخيه. أما الإلتزام المنتظم الوحيد الذي وفى به البای تجاه الباب (العالي) فقد تمثل في دفع ضريبة، عن حيازة جزيرة جیربا، يعتبر حجمها من جهة أخرى جد متواضع (٥٣٥٠ قرشاً في السنة)، وذلك على ما يبدو لأن الجزيرة كانت تتبع طرابلس الغرب حتى أوائل القرن السابع عشر ولم يجر إلحاقها بإيالة تونس إلا فيما بعد.

وبالنظر إلى الإنفراط التدريجي للعلاقات بين الكثير من الولايات العربية والباب (العالي)، وبالنظر إلى تطورها في إتجاه استقلال أكيد بشكل مطرد، فإن إسهامها لم يكن من شأنه إلا أن يتضاؤل بشكل عام، وذلك إلى درجة أنه لم يعد يمثل غير مبلغ مختزل نسبياً في أواخر القرن الثامن عشر. وفي ذلك العهد، يفترض أن مصر قد أرسلت ١٢٠٠ كيس نقود (٧٥٠٠٠٠ قرش)، وأن طرابلس الغرب وصيدا قد أرسلت كل واحدة منهما ٣٧٥٠٠٠ قرش، وأن دمشق قد أرسلت ٢٢٥٠٠ قرش (وهي خزينة سنوية تأخذ في الحسبان التزاماتها بالنسبة للحج)، وأن حلب قد أرسلت ٤٠٠٠٠٠ قرش، وأن بغداد قد أرسلت ٢٧٥٠٠٠ قرش.

قوى التلاحم

كانت الإمبراطورية عاصمة بقوى طاردة عن المركز سوف تدفع الكثير من الولايات إلى تأكيد استقلالها منذ القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، كما سوف نرى فيما بعد. إلا أنه كانت هناك أيضاً عوامل تلاحم يفسر فعلها تمكن هذا البنيان المترامي الأطراف من الصمود حتى فجر التاريخ المعاصر.

تضامن معنوي وديني

لقد تمتعت الإمبراطورية والسلالة الحاكمة بهيئة تأسست عبر تجليات القوة العثمانية التي ميزت قرن الفتوحات، لكنها استمرت بعد ذلك إستناداً إلى قوى

معنوية ودينية قوية، فى عهد حلت فيه محل النجاحات العسكرية التى ميزت البداية سلسلة فادحة من الهزائم والتراجعات الإقليمية شبه المتواصلة. ففى الإمبراطورية والسلالة الحاكمة، سوف يجد الرعايا فى البداية قوة الإسلام الفاتحة، ثم، فى لحظة التراجع، سوف يجدون فيهما الأمل فى حماية من الأخطار الخارجية التى تتهددهم بشكل متزايد.

فبفضل الإمبراطورية، عرفت «دار الإسلام» توسعاً لا سابق له فى الغرب واحتوت شعوباً أبعد فأبعد: البلغار (بلغاريا)، الصرب (صربيا)، بلاد الأنكروس (المجر)؛ ومدناً تذكر الإشارة إليها بقائمة الانتصارات المحرزة على الكافر: بلجراد، بودين (بودابست) بل وبيتش (فيينا) التى هاجمها سليمان مرتين، وتم الإستيلاء عليها فى عام ١٥٢٩، ثم دمرت، بحسب كلام ياسين، كاتب الأخبار العراقى، «لأنها كانت جد نائية عن أراضى الإسلام»^(٩). وبفضل الإمبراطورية والسلالة الحاكمة سادت الشريعة، التى كان القضاة، المرسلون إلى جميع ولايات الإمبراطورية، مفسريها وحمايتها المحترمين. وهذه القوة، الموضوعية فى خدمة الدين، تبدو بمثابة ملاذ. فالخطر الأسبانى هو الذى دفع الجزائريين إلى إلتماس العون من القرصان التركى عروج، سيد چيچالى وشرشل، فى عام ١٥١٧. والعجز الذى يجد نفسه فيه خلفه، بما لديه من قوات محدودة، عن السيطرة على الجزائر وتأمين حمايتها من المسيحيين، هو الذى سوف يدفع خير الدين إلى إعلان الانعاز لسيادة السلطان العثمانى حتى يتسنى له الحصول منه على الحماية والعون.

وفى ظرف آخر، ليس أقل درامية بالنسبة للجماعة الإسلامية الغربية، سوف تجد الإمبراطورية الفرصة لأن تلعب بشكل مثير هذا الدور، دور المدافع عن الإسلام والمسلمين. وكان ذلك فى الأندلس، قبل وبعد الهزيمة النهائية للمسلمين الأسبان. فالأندلسيون «يسوف يسعون إلى كسب الدعم من جانب الباب العالى، القوة الإسلامية الكبرى آنذاك [...]». وسوف يتصل العثمانيون بهم ويحاولون بمختلف الأشكال تقديم النصائح لهم بل وتقديم العون لهم أحياناً، وهكذا فسوف

يجرى تكليف رسول عثمانى سرى بتنسيق الإتصالات والعمليات بين أسبانيا وأفريقيا الشمالية واسطنبول»^(١٠). وسوف تمنى هذه المحاولات بالفشل، إلا أنه عندما يضطر المورسكيون المطرودون من أسبانيا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلى الرحيل، فسوف يكون بوسعهم أن يجدوا ملاذاً فى الولايات المغربية للإمبراطورية.

والنص البليغ الدلالة عن الذكريات التى خلفها تدخل الباب (العالى) هو ذلك النص الذى يرجع إلى عام ١٦٣٥، والذى يروى فيه محمد بن عبد الرافع، وهو اندلسى مقيم فى تونس، أن عدداً من المهاجرين الأندلسيين قد ذهبوا إلى بلجراد، واجتمعوا هناك مع مراد باشا، أحد وزراء السلطان أحمد الأول، وأطلعوه «على حالة الشقاء المريع الذى يواجهه إخوتنا الأندلسيون فى فرنسا وغيرها من البلاد». والواقع أن عدة عشرات آلاف من المنفيين (تؤكد مصادر العصر انهم كانوا يتراوحون بين ٣٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠) كانوا قد اتجهوا إلى فرنسا واستقلوا السفن، فى عام ١٦١٠، فى آجد ومارسيليا، متجهين إلى تونس أساساً. ويستطرد عبد الرافع، الذى يرجع الحدث إلى عام ١٠١٣ (١٦٠٤ - ١٦٠٥): أن الوزير «قد كتب إلى ملك فرنسا [...]، بناءً على تكليف من السلطان [...]، طالباً إليه السماح بخروج جميع مسلمى الأندلس الموجودين فى بلاده، بوصفهم رعايا آل عثمان [...] ونقلهم عن طريق البحر إلى البلاد الإسلامية، على سفن تخصه، وتزويدهم بما يحتاجون إليه». وسوف يمقتل ملك فرنسا لهذا الطلب. والحال أنه عندما تم إبلاغ ملك أسبانيا «فيليب الثالث الملعون» بهذا القرار «استولى عليه الفزع والرعب»، وقرر طرد جميع المسلمين من المملكة والذين كان إصرارهم على التمسك بإسلامهم واضحاً «وضوح إصرارهم على طلب العون من السلطان العثمانى للإنتصار علينا». ويتساعل عبد الرافع فى الختام: ما هو الدليل الأكثر وضوحاً على تمسكهم بدينهم من واقع قبولهم «أن يقتلوا حرقاً بسبب تمسكهم بالدين الحق وطلبهم العون من الملك المسلم، سمو السلطان أحمد، من آل عثمان؟» والحال أن

الحماية من جانب الإمبراطورية سوف تسمح للجزء الأكبر من الثمانين ألف أندلسي الذين سوف يغادرون أسبانيا في عام ١٦٠٩ بالاستيطان في الجزائر، وخاصة في تونس، التي سوف يلجأ إليها ما بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ مهاجر والتي سوف تسهل سلطاتها لهم الإقامة في مراكز حضرية وأقاليم ريفية. ويشهد نص عبد الرافع، المحرر بعد نحو خمس وعشرين سنة من هذه الإقامة، على قوة الإنطباع الذي احتفظ به الأندلسيون عن فعالية الحماية التي وفرتها الحكومة العثمانية.

ومما له دلالة أيضاً التقرير الذي حرره الشيخ مرعي، وهو مؤرخ مصري معروف، مات في عام ١٦٢٤، للثناء على فضائل السلالة الحاكمة العثمانية، في اثنين وعشرين باباً، يسهب كل باب منها في الحديث عن مآثر السلاطين العثمانيين: نبل المحتد، العزة والجلالة، الأمن والنظام المكفولين في ربوع الإمبراطورية (خاصة بالنسبة للحج، المحمي من غارات البدو)، الانتصارات المحرزة على المسيحيين، ونمو الإمبراطورية، والاحترام الذي يبدي للعلماء وللأشراف، وتطبيق الشريعة، والاهتمام بالأمكن المقدسة. ويختتم المادح تقريره بأن السلاطين العثمانيين يتمتعون بالشعبية بين صفوف رعاياهم الذين يتحدثون عنهم بإحترام ولا يكفون عن الدعاء لهم بأن ينصرهم الله. وبالرغم من بعض المبالغات، فإن هذا النص (الذي سوف يكتسب شهرة معينة بسبب ترجمته إلى التركية) إنما يشهد على مشاعر الولاء للسلالة الحاكمة بين صفوف علماء الولايات العربية^(١١).

ويتميز الانتماء إلى الإمبراطورية، في الولايات الأكثر استقلالاً، بمظاهر الاحترام وعلامات التبعية التي سوف تبقى حتى زمن كانت العلاقات فيه مع الباب (العالي) جد منفردة. فالتداول اليومي للنقود التي تحمل اسم السلطان الحاكم، وذكر اسم السلطان كل يوم جمعة، في الخطبة، يذكران الرعايا بهذه التبعية وبهذا الانتماء إلى الكيان الإسلامي الكبير الذي تمثله الإمبراطورية. والحكام الأكثر

إستقلالاً لن يتحرروا من ذلك بسهولة. وعندما يقرر على بك، وهو شبه ملك لمصر، اظهار اسمه على النقود المسكوكة فى القاهرة، فى عام ١٧٦٩، فإنه سوف يواصل مع ذلك إظهار طغراء السلطان الحاكم، مصطفى خان الثالث، على الوجه الآخر للعملة. وعندما يدعو، فى ديسمبر ١٧٦٩، شيخ جد متحمس للسلطان ولعلى بك، اثناء خطبة الجمعة، فى وجود الأمير، سوف يتصنع على الغضب: «من أمرك بالدعاء باسمى على المنبر، أقيل لك أنى سلطان؟»، ويرد الشيخ: «نعم أنت سلطان وأنا أدعو لك». والحال أن الأمير الذى أمر بضربه، مراعاة للمظاهر، قد أظهر أنه، على الرغم من جبروته، مضطر إلى أن يأخذ فى الحسبان رسوخ الصلات المعنوية فى الحسبان رسوخ الصلات المعنوية التى كانت ماتزال تربط مصر بالباب (العالى) والقيمة التى لاشك أن السكان قد واصلوا إضفاها على تلك الصلات^(١٧).

وفى تونس الحسينية، بعد قرن ونصف قرن من تولية حسين بن على، أعلن الباي محمد توليه حكم الولاية للسلطان، فى عام ١٨٥٥، فى عبارات تتميز بالخضوع الكامل: «التحيات لأمير المؤمنين ورحمة رب العالمين يبتهل بها عبد احساناته، المجتهد الذى شب على خدمته، محمد [...]». لقد شب عبدكم فى ظل امبراطوريتكم [...] ونحن نعلق آمالنا على رضاء جلالتكم». وهذا إعلان بروتوكولى، دون شك. لكن الباي محمد هذا نفسه لن يجرؤ على ذكر اسمه على النقود التى سوف يسكها فى عام ١٨٥٥ إلا بشكل ملتو: «فى عهد محمد» مصحوباً على ظهر العملة بالإشارة إلى مكان السك (تونس) والتاريخ، فى حين أن أسم السلطان سوف يحتل كل وجه العملة: «السلطان الغازى عبد المجيد خان».

ويتمثل أحد مظاهر التضامن الذى يوحد الولايات بالإمبراطورية فى مشاركتها فى الحروب والحملات العسكرية الكبرى التى يخوضها السلطان ضد أعداء الإمبراطورية، الأباطرة فى الغرب، والروس فى الشمال، والفرس فى الشرق. وكان إرسال وحدات من العسكريين للإنضمام إلى الجيوش الإمبراطورية إلزاماً لم يكن بوسع الولايات التملص منه عندما كانت خاضعة لسلطة الباب (العالى) وسوف يظل مفروضاً عليها حتى عندما سوف يتسنى لها الحصول على قدر أكبر

من الاستقلال. وسوف نكتفى بتقديم بعض الأمثلة على ذلك فيما يتعلق بمصر، في أواخر القرن السابع عشر. ففي عام ١٦٦٦، يعد الصدر الأعظم محمد كوبرولو حملة ضد كانديا. وهو يأمر الباشا بإرسال ٢٠٠٠ جندي. وتشارك الوحدة في الحصار الذي ينتهي، في عام ١٦٦٩، بفتح كريت. وخلال الحرب الطويلة التي واصلها الأتراك ضد الأباطرة، من عام ١٦٨٣ إلى عام ١٦٩٩، أمر السلطان الباشا، في عدة مناسبات، بأن يرسل إليه تعزيزات: وقد وجه الوالي ٢٠٠٠ رجل إلى أندرينويل في عام ١٦٨٧؛ وفي عام ١٦٨٩ وجه إلى اسطنبول ٢٠٠٠ رجل؛ وفي عام ١٦٩٥ وجه إلى سالونيك ٢٠٠٠ رجل ووجه ١٠٠٠ رجل إلى رودس؛ وفي عام ١٦٩٦، وجه ٢٠٠٠ رجل إلى بلجراد؛ وفي عام ١٦٩٨ وجه ٢٤٠٠ رجل إلى سالونيك. والحال أن الكونت مارسيجلي، الذي كان على مشارف بلجراد مع الصدر الأعظم كوبرولو، سوف يشهد وصول «الفي إنكشاري من مصر قاموا بالاستعراض المسمى بـ «آلوي»، الذي كان الإنكشارية يقومون به «عند وصولهم لأول مرة إلى معسكر التجمع» (١٣).

وسوف تسهم جميع الولايات العربية بالشكل نفسه في الحملات الإمبراطورية حتى القرن الثامن عشر. أمّا أن هذه المساعدة كان يُنظرُ إليها على أنها علامة من علامات التضامن مع السلطان الذي يدافع عن دار الإسلام كلها، وأكثر مما كان ينظر إليها على أنها إلزام لم يعد السلطان يملك إمكانيات المطالبة بالوفاء به، فإن ذلك هو ما يتجلى بوضوح في مبادرات تالية، صادرة عن ولايات جد مستقلة، تجاه الباب (العالي). ففي مستهل القرن التاسع عشر، سوف يرسل الجزائريون والتونسيون سفناً للانضمام إلى الأسطول العثماني في الحرب ضد اليونانيين، وفي نوفمبر ١٨٢٧، سوف تشترك وحداتهم في معركة نافارين، حيث سوف يتم تدمير الفرقة التونسية برمتها، باستثناء سفينة شراعية وسفينة سريعة. وفي عام ١٨٥٤ أيضاً، سوف يرسل التونسيون لمساعدة السلطان ٦٠٠٠ رجل، سوف يشاركون في عمليات حرب القرم. وبصرف النظر عن ضعف الإمبراطورية وعن

تراخى الصلات منذ ذلك الحين بين الايالة والباب (العالى)، فإن تقديم العون إلى السلطان قد ظل واجباً يستتبع تلاحماً شعبياً معيناً.

والحال أن واجب التضامن هذا بين الولايات العربية والسلالة الحاكمة التي تخوض المعركة الهجومية، ثم الدفاعية، ضد القوى المسيحية إنما يعبر عن نفسه في الإحتفاء بالنجاحات العسكرية الكبرى وبالأحداث السعيدة التي تحدث للأسرة الإمبراطورية ولشخص السلطان، على شكل احتفالات يتمثل العنصر الرئيسى فيها فى اقامة الزينات وإنارة المدن ليوم أو لعدة أيام. وفى القاهرة، كانت هذه العادة تسمى بالزينة التي تعتبر جد قديمة فى مصر: ويتحدث المؤرخان المقرينى (أواخر القرن الرابع عشر - القرن الخامس عشر) وابن اياس (القرن الخامس عشر - القرن السادس عشر) عن هذا النوع من الاحتفالات الذى يتمثل فى تزيين المدينة وإنارتها احتفالاً بمختلف الأحداث الرسمية السعيدة (عودة أو شفاء سلطان مملوكى، ختان ابن سلطان أو ابن أحد كبار الوجهاء). وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الأحداث التي تؤدي إلى الزينة تتمثل فى الإنتصارات التي تحرزها الجيوش العثمانية وصعود سلطان جديد إلى العرش ومولد ابن لسلطان حاكم، وبشكل أقل تواتراً، عودة الباشا من حملة ظافرة، وشفاء الباشا، وختان ابن أحد الباشاوات. ومن الواضح أن تواتر هذه الاحتفالات قد تميز بميل إلى التضاؤل مع تضاؤل الأحداث السعيدة (خاصة الأحداث العسكرية) التي كانت تبررها: فقد اقيمت ست زينات بين عامى ١٦٠٠ و ١٦٤٩ وخمس عشرة زينة بين عامى ١٦٥٠ و ١٦٩٩ وخمس زينات فقط فى نصف القرن الثامن عشر ثم زينتان فقط فى نصف القرن التاسع عشر.

وكانت الزينات تقام بأمر من باشا القاهرة، إثر رسالة قادمة من اسطنبول غالباً: وكان المناوون يعلنون أنه قد صدر قرار بإقامة احتفال عام. وعلى مدار الزينة التي كنت مدتها متغيرة - ثلاثة أيام فى العادة، وإن كانت تدوم أحياناً أكثر من ذلك بكثير (فى عام ١٧٠٦، دامت الإحتفالات بمولد ابن للسلطان عشرة

أيام)ـ، كانت البيوت تزين بالمصابيح، وكانت الشوارع تضاء بالشمعدانات الكبيرة وبالثرريات، خاصة في الأسواق الكبيرة التي كانت حوانيتها تزين بالمفروشات الثمينة وبالشموع. ومن الواضح أن هذه الإحتفالات لم تكن عفوية إلاً بشكل جزئى. ويتبين ذلك من معاتبات التجار الذين يشتكون من ثقل عبء التكاليف المترتبة عليها، فى حالة الأزمة، أو يشتكون من التكرار جد المتقارب إلى حد ما للزيينات (كما فى عام ١٦٩٦، حيث اقيمت ثلاث زينات). أما زينة عام ١٦٢٠، التى تزامنت مع إنتشار الطاعون، فقد بدت شديدة الوطأة بالنسبة لتجار التجزئة «حيث كلفتهم الكثير من المال وأوقفت أعمالهم»، فيما يذكر أحد كتاب الأخبار. كما أن السلطات سوف تتخذ أحياناً قراراً بتخفيف أعبائها. لكن من المؤكد أن هذه الإحتفالات كانت تتيح الفرصة أمام السكان للإعراب عن ولاء صادق للسلالة الحاكمة. وقد سمحت، من جهة أخرى، بتأكيد وحدة هذه الإمبراطورية الشاسعة، التى تشترك كل ولاياتها فى احتفال واحد بالقوة العثمانية.

كما تبين الروايات التى وصلت إلينا عن بعض هذه الإحتفالات أنها لم تكن تقام لمجرد تنفيذ أمر، وأن المشاعر الدينية (تمجيد نور السلطان ونور السلالة الحاكمة فى الإعلاء من شأن الإسلام) وكذلك المشاعر «المدنية» (تأكيد تضامن فعلى مع الدولة العثمانية التى تحارب جيوشها على الحدود) كانت تتجلى سواء بسواء فى هذه الاحتفالات. وفى اليوميات الخاصة التى سجل فيها الشيخ اسماعيل المحاسنى الأحداث اليومية وأفكاره الشخصية، نجد أن الحملة العسكرية الكبرى التى أدت إلى فتح كريت (فى عام ١٦٦٩) يشار إليها عدة مرات، بمناسبة الاحتفالات الكبرى التى تجلى فيها حماس صادق. فبعد الدعاء بالنصر لجيوش السلطان فى مسجد الأمويين، فى أيام الاثنين والخميس، فى مايو ١٦٦٧، جرت فى أواخر ديسمبر ١٦٦٧، صلاة جماعية حاشدة: «إن جميع سكان دمشق، باستثناء أقلية صغيرة، قد خرجوا من بيوتهم بناء على أمر واليها [...] وقاضياها [...] للذهاب إلى الصالحية (إحدى ضواحي دمشق)، إلى مسجد [...] السلطان

سليم [...] وعند أذان صلاة الفجر، كان الوزير والقاضي [...] وكذلك غالبية علماء المدينة والسكان حاضرين في المسجد [...]. وقد توجهوا إلى الله بالدعاء لصاحب السمو، مولانا محمد، ولوزيره أحمد باشا، الذي حاصر قلعة كريت، المسماة بقلعة كانديا. كما توجهوا إلى الله بالدعاء لأولئك الذين كانوا معه وللجنود المسلمين حتى يفوزوا بالنصر وبالفتح المبين. ثم [...] خرج جميع الناس إلى سفح جبل قيسون وتضرعوا إلى الله [...]. وكان ذلك حدثاً مهيباً ويوماً لم يشهد الماضي مثيلاً له [...]. وأظن أن الذين لم يخرجوا من سكان دمشق إلى الجبل لايزيدون عن مائة [...] بينهم عدد من المعوقين والخبازين. وبالرغم من ذلك، فقد سمعت قول أغلبهم أنهم قد توجهوا إلى الله بالدعاء هم أيضاً حيث كانوا طلباً للنصر والفتح». وقد تكررت هذه الطقوس في ٢ يناير ١٦٦٨، في مسجد الأمويين، ثم في ٦ أغسطس ١٦٦٨ في مسجد المصلّى، في ضاحية جنوب دمشق: ويذكر الشيخ أنه، علاوة على أصحاب السلطة والعلماء كانت «غالبية السكان» حاضرة، «وكذلك الأساتذة وتلامذتهم»، وتشير هذه الملاحظة الأخيرة بشكل واضح إلى الطابع المدني للتظاهرة. وفي مناسبة أخرى، إثر إعلان الإستيلاء على قلعة قابنيسا، في المجر، والذي يؤدي إلى ثلاثة أيام وثلاث ليال من الاحتفالات في دمشق (٣ أكتوبر ١٦٧٢)، تظهر في السماء علامة ليس من شأنها غير إلهاب الحماس الديني لدى الرعايا، إذ يذكر الشيخ أنه: «في ذلك اليوم، ساعة العصر، حدث رعد شديد وهطل مطر غزير لم يسبق له نظير قط. وقد دام ذلك نحو ساعة [...] والله العلي القدير في ذلك حكمة»^(١٤).

والحال أن التراجع التدريجي للإمبراطورية سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى أن تكون هذه الإحتفالات بالنجاحات العسكرية نادرة. إلا أن من المناسب بادئ ذي بدء أن نلاحظ أن الولايات العربية لم تتأثر على نحو مباشر بالأحداث الكارثية التي وقعت في أقاليم نائية، في أراضى «لم تكن مسلمة حقاً، رغم فتحها»، في أوروبا يصعب تخيلها وتحديد موقعها، في أراض شاسعة لا هي من بلاد الإسلام

ولا هي من بلاد الكفار، بل هي ساحة لحرب دائمة، وبوجه خاص، غير حاسمة»^(١٥). فالولايات العربية تشعر بأنها «محمية بالقوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية، السد المنيع دائماً حتى وإن كان قد أخذ في الانحطاط». وسوف يكون بوسعها، حتى أواخر القرن الثامن عشر، أن تحيا في أمن تام فيما يتعلق بالأخطار الخارجية المحتملة، مؤمنة بأن حضارتها «أرقى بكثير وإلى الأبد من جميع الحضارات الأخرى»^(١٦). ومن جهة أخرى، فإنه عندما تؤدي الملمات إلى التأثير بشكل مباشر على هذه الولايات (كانت أولى هذه الملمات خلال الحملة على مصر، في عام ١٧٩٨)، سوف يرد السكان عادة بالتماس عون القوة العثمانية للحصول منها على الحماية الوحيدة التي يمكنهم الأمل في الحصول عليها من الخارج. وتلك كانت حالة مصر، بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠١، فهناك سوف يرد العثمانيون بإصدار بيانات، محررة بالتركية وبالعربية، على الحرب السيكلوجية التي حاول الفرنسيون خوضها، وهناك سوف تكون تجليات الولاء «العثماني» واضحة. ويظهر رد الفعل نفسه في الجزائر، خلال حملة ١٨٣٠، وبشكل أكثر وضوحاً في قسنطينة، خلال السنوات التي سوف تسبق فتحها (١٨٣٧).

وبشكل جد متأخر، ومن ثم أبلغ دلالة في تونس النائية، في عام ١٨٦٤، أثناء ثورة بن غدام، نجد أن السكان، الذين كانوا يخشون من تدخل مسيحي، سوف يعتقدون الأمل على وجود اسطول تركي في لاجوايت: ويلاحظ الوكيل القنصلي الفرنسي: «في صفاقس، كما في جميع مدن الساحل، بما في ذلك القيروان، يدور حديث عن قرب وصول باشا جديد مع قوات عثمانية إلى تونس. ويقال أن هذه القوات سوف تغزو بعد ذلك الجزائر». ويشير قنصل فرنسا في مدينة تونس في ذعر إلى «تلك الحمية الدينية، ذلك الحماس للسلطان». فبالرغم من إنحذارهما والضعف الذي أصابهما، فإن الإمبراطورية والسلطان يظلان، في بلد مستقل من الناحية العملية منذ قرن ونصف القرن، الملاذ الأخير.

الصلات الاقتصادية الداخلية.

لقد أدى الفتح العثماني إلى دمج البلدان العربية في كل موحد جد شاسع يحده المغرب الأقصى وإيران وبراى روسيا الجنوبية والحبشة، وهذا الكل الموحد يمثل إمبراطورية تعتبر، من حيث إتساعها (٢٥٠٠٠٠٠ كم^٢ في لحظة أقصى توسع لها) ومن حيث وجودها على ثلاثة أرباع محيط البحر المتوسط، كياناً سياسياً لم يعرف الغرب نظيراً له منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية. ووفقاً لتعبير ج. سوفاجيه، فإن «كل رعية من رعايا السلطان [كان بوسعه] منذ ذلك الحين الانتقال من الدانوب إلى المحيط الهندي ومن فارس إلى المغرب دون أن يكف عن أن يكون خاضعاً لقوانين واحدة ولتنظيم إدارى واحد، ودون أن يكف عن التحدث بلغة واحدة وإستخدام عملة واحدة، وهو ظرف مؤات لحركة تبادل داخلية كبرى». والحال أن إتساع الإمبراطورية نفسه سوف يخلق سوقاً داخلية واسعة سيجرى فيها تبادل منتجات جد متنوعة من أقاليم مختلفة والسلع التى تمر بها: البن والتوابل والمنسوجات القادمة من الشرق والتى تصل عبر القاهرة أو حلب؛ والمنتجات القادمة من وسط أفريقيا، والتى تمر بمدن المغرب وبالقاهرة؛ والمنسوجات المصنوعة فى مصر وفى سوريا؛ والمنتجات الصوفية والجلدية والزيت المنتجة فى المغرب؛ وأخشاب الأناضول؛ وتبلغ ساولونيك؛ إلخ.

وفى هذا النشاط التجارى، فإن التيارات الداخلية، التى حركها إتساع سوق الإنتاج والاستهلاك الممتلئة فى الإمبراطورية، كانت أكثر أهمية من التيارات الخارجية. والحال أن حالة مصر، التى كان دورها فى التجارة الكبيرة ملحوظاً، بسبب موقعها عند نقطة إلتقاء ثلاث قارات، تعتبر حالة هامة بشكل خاص: ففي أواخر القرن الثامن عشر، كانت التجارة الشرقية تمثل نسبة ٣٦٪ من تجارة مصر الخارجية، وكانت تجارتها مع مختلف ولايات الإمبراطورية المطلة على البحر المتوسط، تمثل نسبة ٥٠٪، بينما كانت تجارتها مع أوروبا لا تمثل إلا نسبة ١٤٪.

فقط. ومن ثم فإن التجارة «الخارجية» فعلاً مع أوروبا لم تكن تتميز إلا بطابع هامشي بالقياس إلى التجارة التي تتم مع الأقاليم الأخرى للإمبراطورية. والواقع أن الدراسة التي اضطلع بهاد. بانزاك حول تسيير سفن شحن فرنسية من الإسكندرية إنما تقود إلى نتائج مماثلة: فمن بين ٨٩٤ عقد تأجير سفن شحن عقدها القباطنة الفرنسيون في الإسكندرية بين عامي ١٧٥٤ و ١٧٦٧، كانت ٢٨٥ منها (٤٣,١٪ من الإجمالي) خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى الأناضول، وكانت ١٠٩ منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى اسطنبول (١٢,٢٪)، وكانت ١١٢ منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى المغرب (١٢,٥٪) وكانت ٥٠ منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى سوريا وقبرص (٥,٦٪) وكانت ٢٠٠ منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى اليونان (٢٢,٤٪) وكانت ٢٣ لاغير منها خاصة بتأجير سفن للتوجه إلى أوروبا (٢,٥٪). وقد حدث الشيء نفسه في الأقاليم العربية الأخرى من الإمبراطورية: إن ما بين ٧٠ و ٨٠ سفينة فرنسية كانت تكفل الإتصالات البحرية بين تونس وشرقى البحر المتوسط، لحساب التونسيين.

وهذا النشاط التجارى فى عالم لم يكن الأوروبيون قد رصدوا فيه بعد المنفذ الذى سوف يفتح منذ الشطر الثانى للقرن الثامن عشر، وخاصة فى القرن التاسع عشر، إنما يفسر حيوية المنتجات الحرفية التى تجد منافذ تصريف لها فى الأقاليم الأخرى من الإمبراطورية والتى لم تكن المنافسة الغربية قد أثرت عليها بعد بشكل محسوس. وسوف يتيح لنا عدد من الأمثلة تكوين فكرة عن أهمية هذه المنتجات، التى لا نستطيع تقديرها إلا من زوايا تداولها، حيث لم يتوافر أى رقم عن الإنتاج بشكل عام قبل القرن التاسع عشر.

لقد كان الانتاج الحرفى المغربى يقدم بشكل تقليدى منتجات من الصوف وأرواباً وأحزمة وشالات: ويستفاد من كتاب وصف مصر أن هذه المنتجات المختلفة كانت تمثل من حيث مبالغها ١٩ مليون بارة بالنسبة للتجارة البحرية وحدها الموجهة إلى مصر، وذلك من إجمالى ٢٩,٩ مليون بارة. ويتمثل منتج تقليدى آخر

من منتجات المغرب، وخاصة تونس، في الشيشيا (غطاء اسطوانى أحمر للرأس)، الذى يصل إنتاجه - الذى نشطه الأندلسيون في القرن السابع عشر - إلى أوجه في القرن الثامن عشر: ففي ذلك العصر، أنتج ١٥٠٠٠ حرفياً، يعملون لحساب ٣٠٠ من الأسطوانات الشواشية ١٠٠٠٠٠ ستة من الطواقي. وكان هذا الإنتاج مادة تجارة تصدير جد نشيطة في مجمل الإمبراطورية. ومن إجمالى ٢٠٧٠٠٠ قرشاً حصلت عليها إلتزامات التجارة الخارجية التونسية، في ١٧٤٢ - ١٧٤٣، نجد أن لزمة (إلتزام) الشيشيا قد مثلت ٧٠٠٠٠ قرشاً، أى أكثر من الثلث. وقد حصلت مصر في مقابل ٣٥,٤ مليون بارة على طاقيات (أكثر من ٢٠٠٠٠ ستة)، خاصة من تونس؛ كما كَوَّنَ التونسيون شركة في اسطنبول حيث تحكموا في هذه التجارة^(١٧).

أما مصر، وخاصة القاهرة، فقد كانت مركزاً جد نشيط لمنتجات النسيج: ذلك أن هذه المنتجات كانت مادة تصدير نشيط إلى بلدان الإمبراطورية بل وإلى أوروبا. ففي أواخر القرن الثامن عشر، باعت مصر في أفريقيا الشمالية منسوجات بمبلغ ١٢٤,٩ مليون بارة وباعت في سوريا منسوجات بمبلغ ٥٦,٢ مليون بارة. ولم يكن المبلغ الإجمالى لصادرات المنسوجات المصنوعة في مصر أدنى بكثير من المبلغ الإجمالى لإعادة تصدير البن المشتري من اليمن، وهو المنتج الرئيسى الذى كانت مصر تتاجر فيه في ذلك العصر. أما تطور صناعة المنسوجات، وخاصة المنسوجات القطنية، في حلب، في القرن الثامن عشر، فقد كان وثيق الارتباط بحاجات هذه السوق الداخلية، التى لا نستطيع للأسف تقدير أهميتها، نظراً لعدم توافر احصاءات محلية، في حين أننا على دراية دقيقة بالنشاط التصديرى الموجه إلى أوروبا، وخاصة إلى مارسيليا: فمشتريات التجار المارسيليين من منسوجات حلب تنتقل مبالغها من ٨٥٠٠٠ جنيه في ١٧٠٠ - ١٧٠٢ إلى ١٣٢٦٠٠٠ جنيهاً في ١٧٥٠ - ١٧٥٤، وأخيراً إلى ١٦٩٦٠٠٠ جنيهاً في ١٧٨٥ - ١٧٨٩. وفي أواخر القرن الثامن عشر، كان في حلب ١٢٠٠٠ من

الأنوال و ١٠٠ مصبغة، وكانت تنتج هناك مجموعة جد متنوعة من المنسوجات: قالواقع أن وثيقة ترجع إلى عام ١٧٦٢، تتعلق بأحوال إنتاج المنسوجات فى حلب، تذكر ما لا يقل عن ثلاثة وأربعين نوعاً من مختلف المنسوجات المصنوعة فى تلك المدينة.

أما تجارة الترانزيت التى انكبت عليها مراكز كبرى مختلفة فى العالم العربى فقد سمحت بانتشار منتجات قادمة من أقاليم واقعة على أطراف الإمبراطورية فى منطقة البحر المتوسط. وعبر مدن كتونس والقاهرة، كانت منتجات وسط أفريقيا تصل إلى أسواق الإستهلاك فى الإمبراطورية وفى أوروبا. وقد قامت مصر بتجارة جد نشيطة مع السودان الذى استوردت منه ما بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ عبد من دارفور، كما استوردت منه العاج والصمغ. وكان كبار التجار المصريين يستوردون كل سنة نحو ١٠٠٠٠٠ قنطاراً من البن من اليمن (أى نحو نصف ما كان ذلك البلد يصدره من البن)، بمبلغ وصل إلى ٢٥٥ مليون بارة فى عام ١٧٨٣، وهو ما يساوى نحو ثلث مبالغ واردات مصر (٨٣٤ مليون بارة). وقد أدى هذا الإستيراد إلى تغذية تجارة إعادة تصدير هامة إلى الأقاليم الأخرى للإمبراطورية: فقد كان يتم كل سنة إرسال ٥٠٠٠٠ قنطاراً من البن إلى تركيا وأوروبا وآسيا الصغرى، كانت اسطنبول وحدها تستأثر باستهلاك ١٥٠٠٠ قنطاراً منها.

والحال أن هذه الحركة التجارية النشيطة، التى تجد أصلها فى سوق الإنتاج والإستهلاك الواسعة الممتدة فى الإمبراطورية، هى التى تفسر نمو المدن العربية الكبرى، التى كان الكثير منها يقع على النقاط المحورية للتجارة الدولية الكبيرة، على نقاط الإتصال مع أوروبا وآسيا وأفريقيا (الموصل، حلب، القاهرة)، أو على نقطة الإتصال بين البحر المتوسط والأجزاء الداخلية من أفريقيا (تونس). ولا شك أن نفوذ التجارة الأوروبية لم يلعب فى هذا النمو الحضرى غير نور هامشى، مثلما كانت أهمية هذه التجارة بالنسبة للولايات العربية هامشية. وسوف تشهد القاهرة

وحلب ودمشق نمواً لمساحاتها العمرانية، واسكانها على ما يبدو، بنسبة ٥٠٪، فى حين أن جهازها التجارى سوف يشهد نمواً جد مثير أيضاً يمكن قياسه أحياناً: ففي القاهرة، نجد أن عدد إستراحات قوافل التجار التى فهرسها المؤرخ المقرئى، فى أوائل القرن الخامس عشر، كان ٥٧ استراحة؛ أما المدينة (القاهرة) التى يتحدث عنها كتاب وصف مصر، فقد كانت تضم فى أواخر القرن الثامن عشر ٣٦٠ استراحة. وفى القاهرة أيضاً، نجد أن هذه الكثافة للصلاات الداخلية تعبر عن نفسها من خلال وجود جاليات هامة وافدة من ولايات أخرى (١٠٠٠٠ تركى، ما بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ من المغاربة والسوريين المسلمين، ٥٠٠٠ سوري مسيحي، ٥٠٠٠ يوناني)، بما يفصح عن تنوع الإمبراطورية، وعن نشاط الإتصالات الذى سمح به وجود هذا العالم العثمانى.

دور الحج

لعب الحج دوراً هاماً بشكل خاص كقوة من قوى التلاحم الداخلى وكعامل من عوامل التقارب فيما بين أقاليم العالم العربى المختلفة. وكان الحج الإسلامى يؤدى دوماً هذه الوظيفة المزدوجة، إلا أنه أخذ يؤديها بشكل كامل فى إطار الإمبراطورية العثمانية، النظام السياسى الواحد الذى يشمل مجمل البلدان العربية ويسيطر على الأماكن المقدسة، حتى وإن كانت مكة والمدينة تتمتعان بقدر معين من الإستقلال. وقد أدت السهولة النسبية للحركة داخل الإمبراطورية إلى تسهيل نمو ملحوظ للحج. ومن جهة أخرى، فإن السلاطين العثمانيين لن يغيب عن بالهم استغلال هذه الظروف الملائمة فى مآرب دينية وسياسية أيضاً: فالحج يسمح للعثمانيين بأن يأكدوا، كل سنة، دورهم باعتبارهم القوة الإسلامية الرئيسية وسلطتهم على الأماكن المقدسة. ومن ثم فإن السلاطين العثمانيين، سادة الحجاز، وهو ما يبرر حملهم للقب «خدم الحرمين الشريفين»، سوف يبدون حرصهم الدائم على ضمان حسن سير موسم الحج.

وسوف تهتم السلطات العثمانية بتنظيم الحج بشكل يسهل على المؤمنين القيام به. فعلى المستوى المادى، سوف يقومون بتحسين شبكة الحصون التى تحمى طريق القوافل، المتحركة من القاهرة ومن دمشق بشكل خاص، وسوف يهيئون النقاط التى لا غنى عنها للتزود بالمياه. كما أنهم سوف يقيمون تنظيمًا يسمح بتأمين مسار حسن لرحلة الحجاج الطويلة. وقد وضعت قافلة مصر تحت قيادة أمير الحج، وهو واحد من أكبر الوجهاء المماليك فى البلاد، كما خصص جانب هام من ميزانية الولاية لتمويل القافلة: فنحو أواخر القرن الثامن عشر، جرى إنفاق نحو ١٢٥٠٠٠٠٠ بارة بصفة تكاليف انتقال وإعاشة لآلف جندى مكلفين بحراسة القافلة، وبصفة تكاليف متنوعة وإعانات مالية للبدو، سعياً إلى كسب مساعدتهم (توفير الجمال)، وكسب ودهم أيضاً. وفى دمشق، كانت مسئولية قيادة القافلة السورية تعتبر جد هامة بحيث أنه، اعتباراً من عام ١٧٠٨، سوف يجرى تكليف والى دمشق نفسه بمهمة قيادتها، حيث كانت الآلية المعقدة لتنظيم الحج تستغرق ما لا يقل عن ثلاثة أشهر، كان الوالى يتغيب خلالها عن منصبه. وفى هذه الحالة أيضاً، فإن تمويل القافلة كان محل تنظيم مفصل: فقد كان يجرى تقديم ٣٨٢٠٠٠ قرش من موارد الميزانية وكان المبلغ الباقى (١٣٥٠٠٠ قرشاً) يقدم عن طريق الدورة، أى من خلال الجولة السنوية فى السناجق الجنوبية للولاية، والتى كان يتم خلالها تحصيل المبالغ الضرورية.

وبفضل هذه الجهود، سوف يتسنى للقوافل التحرك، بأمن نسبي، نحو غاية رحلة كانت تستغرق فى الغالب، بشكل إجمالى، أكثر من سنة، بالنظر إلى طول المسافات، ولم تكن خالية من المتاعب الشديدة والأخطار الجسيمة أحياناً. وأياً كان الأمر، فقد كانت القوافل تحشد أعداداً جد مرتفعة من الحجاج: ما بين ٢٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠، بحسب الأعوام، لدى التحرك من دمشق، حيث كان يتجمع الحجاج

القادمون من أوروبا ومن الأناضول وشرقى البحر المتوسط، و ٣٠٠٠٠ أو ٤٠٠٠٠، لدى التحرك من القاهرة (الحجاج القادمون من المغرب ومن أفريقيا). وتضاف إلى هاتين القافلتين قافلة العراق. وكانت جميع أقاليم العالم العربى ممثلة فى الحج الذى يسمح للحجاج باجتياز بلدان عديدة والتوقف مراراً، لمدد طويلة أحياناً، على الطريق إلى الأماكن المقدسة: ففي القاهرة، على سبيل المثال، كان الحجاج يحجون إلى الأماكن المقدسة الرئيسية، ويوزرون الشيوخ المعروفين ويتابعون دروساً فى الأزهر وفى المدارس الكبرى. والحال أن الحج قد لعب دور مؤتمر إسلامى وساهم بقوة فى الوحدة المعنوية للعالم العربى تحت وصاية الإمبراطورية.

والواقع أن الإتصالات التى سمح بها بين الحجاج أو مع المراكز الدينية التى كان الحجاج يزورنها خلال الرحلة، ومناخ الحماس الدينى الذى ترتب عليه، سوف تؤدى أحياناً إلى آثار ملحوظة على تطور العالم العربى: إن محمد بن عبد الرحمن الجيشتولى، المولود نحو عام ١٧٢٠ فى منطقة قبائل البربر، سوف يرحل نحو عام ١٧٤٠ لأداء الحج، وسوف يقضى خمساً وعشرين سنة فى مصر حيث سوف يدرس فى الأزهر ويتلمذ على يد الشيخ الحفنى. ولدى عودته إلى الجزائر نحو عام ١٧٧٠، سوف يؤسس هناك طريقة الرحمانية، التى سرعان ما سوف تصبح إحدى أهم الطرق فى المغرب. أما أحمد بن محمد التيجانى، المنحدر من لاغوات، فسوف يدرس فى فاس، ويזור مكة نحو عام ١٧٧٠، وسوف يدرس فى القاهرة، حيث يتأثر بأراء محمود الكردى وسوف يرجع إلى المغرب، حيث يؤسس فى مراكش طريقة التيجانية التى لقيت، هى أيضاً، إنتشاراً واسعاً فى المغرب وفى أفريقيا. وبالنسبة للعرب، بشكل خاص، فإن الحج قد ساهم بقوة فى تعميق الوحدة الثقافية المبنية على المراكز الدينية التى كانت مزارات رئيسية للمؤمنين: الزيتونة فى تونس، الأزهر فى القاهرة، مسجد الأمويين فى دمشق.

والواقع أن المؤلفات المكرسة لوصف هذه الرحلات إلى الأماكن المقدسة، جد المأثورة وجد العديدة بحيث أنها تشكل «جنساً أدبياً»، هو أدب الرحلة، إنما تشهد على الأهمية الدينية والثقافية لهذه الإنتقالات: كما أنها تستحضر مشاعر الوحدة العميقة التي كان من غير الممكن ألا يستثيرها لدى كل هؤلاء الرحالة القادمين من الغرب ومن الشرق، واقع أن سلالة حاكمة واحدة هي التي تسود إمبراطورية واحدة، من الحدود المغربية إلى الحدود الإيرانية، بصرف النظر عن التباينات المحلية للولايات التي كانوا يمرون بها.

تطور الولايات العربية

إنطلاقاً من التنظيم جد الموحد الذي أقيم بعد الفتح، والذي أشرنا إلى سماته الأساسية، سوف تشهد الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية تطوراً سوف يقودها، في القرن الثامن عشر، إلى أوضاع جد متباينة، وليس في هذا التباين ما يستحق العجب.

فمن جهة، نجد أن الأراضي التي سوف تصبح ولايات للإمبراطورية العثمانية، كانت قد عرفت، قبل الفتح، مصائر جد مختلفة.. فبعضها كان الإطار الذي تطورت فيه بول منظمة، كان لها أحياناً إشعاع في منطقة البحر المتوسط، وتلك حالة تونس، التي كانت قلب الدولة الحفصية التي قامت في عام ١٢٢٨، والتي كانت تضم قسنطينة وبوجيا غرباً وطرابلس الغرب شرقاً، والتي حملت أيضاً اللقب الخلفي؛ وكانت تلك أيضاً حالة مصر، التي كانت قد عرفت في ظل المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧) إحدى أروع فترات تاريخها، حيث كانت سلطة سلاطين القاهرة تمتد آنذاك إلى فلسطين وسوريا وجزء من شبه الجزيرة العربية. وفي هاتين الدولتين، كانت تقاليد الإدارة الحكومية قوية وقد بقيت بعض المؤسسات أو أنماط الحكم إلى ما بعد الحكم العثماني أيضاً. وكانت ولايات أخرى تابعة بالفعل لدول أوسع ولم تكن تملك، قبل العثمانيين، غير إدارة محلية: تلك حالة سوريا (حلب

ودمشق، حيث كان يقيم ممثلو السلطان المملوكى الموجود فى القاهرة) وفلسطين وجزء من شبه الجزيرة العربية. أمّا العراق فقد سقط، إعتباراً من عام ١٢٥٠، تحت سيطرة غير عربية؛ وأنترعه تيمور لك فى عام ١٤٠١، ثم انتقل من سيطرة المغول إلى سيطرة التركميين، ثم إلى سيطرة الصفويين (فى عام ١٥٠٢)؛ وعلى مدار هذه الفترة كلها، كان من ثم مرتبطاً بالعالم الإيرانى. وأمّا المغرب الأوسط، وهو المنطقة التى تحمل اليوم اسم الجزائر، فقد كان موزعاً بين المغرب الاقصى وتونس؛ وهما دولتان كان اشعاعهما يهيمن على المغرب. ومثل هذه الخلفيات التاريخية جد المتباينة لم يكن بالأمكان ألا تؤثر على مصائر هذه الأراضى عند دمجها فى الامبراطورية.

وسوف تلعب عناصر أخرى دوراً هاماً فى تطور الولايات العربية. ولاشك أن الجغرافيا، وخاصة البعد عن مركز الامبراطورية، سوف تكون عاملاً حاسماً، لأن تدخل السلطة السلطانية سوف يكون قطعاً أكثر فعالية فى الولايات القريبة مما فى الولايات الأبعد؛ وخلال هذه العقود الثلاثة، بقيت حلب ضمن وضعيتها «الكلاسيكية» كولاية، فى حين أن تونس والجزائر سوف تتطوران فى اتجاه اشكال جد واضحة من الاستقلال، بل وسوف تخرج اليمن من اطار الامبراطورية. كما انه لا شك فى أن الأحوال المحلية، الاقتصادية والاجتماعية، سوف تؤثر هى أيضاً على الأسلوب الذى سوف تتحول به الولايات خلال فترة القرون الثلاثة هذه. وبالنظر إلى غياب دراسات شاملة عن الولايات العربية المختلفة فى العصر العثمانى، فإن هذه العناصر ما تزال للأسف غير واضحة.

ولابد بطبيعة الحال من أخذ عنصر أخير فى الإعتبار: السياسة التى اتبعتها الباب العالى فى علاقاته مع الولايات. ومن المؤكد انها كانت متباينة بحسب الحالات وبحسب الفترات، لكننا لا نعرف عن ذلك للأسف غير القليل، أكان ذلك فيما يتعلق بسياسة الحكومة المركزية تجاه الولايات أم فيما يتعلق بممارسات

ممثلى الباب (العالى) نفسها على الصعید المحلى، فإلى الآن، لم تجر دراسة معمقة لأیه ملفات أرشیفیه أساسیه من شأن الانکباب على فحصها أن یسمح لنا بتوضیح هذه المشکلات.

وهكذا، فإن بعض المحركات الأساسية لتطور الولايات غائبة عنا بشكل جزئى. على أن بوسعنا على الأقل التأكيد على التنوع البالغ لأوضاعها فى العلاقة مع مركز الإمبراطورية، فى القرن الثامن عشر، وهو تنوع یجعل من الصعب تقديم أى وصف شامل. ومن ثم فإن ما سوف نتجه إلى عرضه هو «حالات»، باستدعاء أوضاع تتصاعد من الخضوع الأكثر «اعتیادیه» لسلطة الباب العالى (حلب) إلى حالة الاستقلال الأكثر رسوخاً (تونس)، فى ترتیب یظهر أنه یشیر إلى أى حد كانت حیویة الاستقلالات المحلیة، وفى المقابل امكانية رد الباب على الاتجاهات الطردة عن المركز، مرتبطة على نحو خاص، فى نهاية المطاف، بهذه الدرجة الكبيرة إلى هذا الحد أو ذاك یعد الولايات عن مركز الامبراطورية.

الإدارة المباشرة فى حلب

كانت ولاية حلب جد قریبة من مركز السلطة، وجد هامة من الناحیه الاستراتيجية (لأنها كانت تسيطر على الطريق إلى جمیع الولايات الآسیویة والافریقیه) بحيث أنه كان من المستحیل على الحكومة الامبراطورية ألا تهتم اهتماماً ایجابياً بمصائرها. وقد جرت العادة على أن تحكم، حتى القرن التاسع عشر، من جانب ولاة مرسلین من اسطنبول، حیث كانت الحكومة تملك امکانات الرد بسرعة على الأحداث، وهو ما یسمح لها بالحفاظ على سلطتها فى وجه القوى المحلیة وتفادی تمتع ممثليها هناك بجانب جد كبير من الاستقلال. وسوف یكون باشاوات حلب، فى القرنین السادس عشر والسابع عشر، من كبار الوجهاء الذین سوف یضطلعون بنشاط عمرانى معمارى مثير: انظروا إلى الأوقاف الكبرى والانشاءات العظيمة التى قام بها خسرو باشا ومحمد باشا بوقاकिन زاده وإبشیر

باشا. وفيما بعد، فإن قصر مدة اقامتهم في حلب (من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة) سوف يجعل من الصعب عليهم تمييز أنفسهم من خلال انجازات عظيمة وسوف ينشغلون خاصة بتعويض أنفسهم عن استثمار أولي كان هاماً، لأن حلب، المدينة الرابعة في الامبراطورية العثمانية، كانت تكلف الحائز على الولاية عليها ما بين ٢٠٠٠٠٠ و ٢٤٠٠٠٠ قرشاً.

وقد ظل الحائز على ولاية حلب شخصية كبيرة محاطة بمظاهر تشريف ملحوظة: فهو يلقي استقبالا يتميز بالاحتراف المهيب من جانب السكان الذين يقفون بين يديه خارج المدينة، بينما يجرى إطلاق طلقات مدفعية من القلعة تحية لوصوله إلى منصبه. لكن امكانيات تصرفه كانت جد محدودة. فقلما كان بوسعه الاعتماد على التيماريين، الحائزين على «التزام»، وهو نظام كان قد توقف عن العمل بشكل مرض منذ أواخر القرن السادس عشر. كما أن التخلي، القديم بالفعل، عن نظام الديشirme، ودخول «المدنيين» في قوة الانكشارية، قد جعل من الصعب استخدام الأوجاق: ففيما عدا عدة مئات من الانكشارية الذين كانوا يحتلون القلعة، كانت القوة مؤلفة بشكل أساسي من عسكريين مزعومين، منهمكين في أنشطة اقتصادية، أو من مدنيين كانوا يسعون إلى الاحتماء بها. وبسبب العجز عن استخدام القوات التقليدية، لم يكن بوسع الوالي أن يعتمد إلا على قوات محلية، لها مخيمات في القرى وفي المدينة، ويجري تجنيدها من بين صفوف الأكراد والتركمان والكرمانلية والمغاربة.

ومن جهة أخرى، فإن القوى المحلية سوف تسهم أيضاً في الحد من سلطة الباشاوات فقد كان المتسلم هو المسئول الذي يمثل الوالي في غيابه، وهو ظرف متكرر الحدوث في القرن الثامن عشر، عندما يخرج الوالي إلى الحرب، أو عندما يحدث تغيير لشاغل المنصب. وغالباً ما كان (المتسلم) يعين من كبار المدينة، أحياناً من جانب الأهليان أنفسهم. وفي العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، كان

المتسلم يجمع أحياناً بين وظائفه ووظائف المحصل، المسئول المالى الرئيسى، وهو ما كان يمنحه سلطة جد قوية. كما كان على الوالى أن يحسب حساب الديوان، المؤلف من كبار المسئولين والأعيان المحليين، والذي كان دوره استشارياً، رغم أنه كان بوسعه تأكيد سلطته بالتعبير عن مصالح السكان الحضريين.

ومن ثم فقد كانت سلطات الوالى الفعلية محدودة من جراء ضعف الإمكانيات التى يتمتع بها. ومنذ أواسط القرن السابع عشر، أدى عصيان الانكشارية إلى آثار رهيبة، وسوف يقومون، فى عام ١٦٥٧، بدعم تمرد ضد الحكومة المركزية. وعلاوة على ذلك، فإن سلطته لم تكن ممتدة على جميع الأراضى التى كانت تابعة له، من حيث المبدأ. وقلما كانت المناطق التى تتميز بثقافة استقرار سكانى تبعد أكثر من ثلاثين ميلاً عن حلب: فوراء هذا الحد، كان البلد تحت سيطرة قبائل من البدو - الموالى وآل الحديدى وآل عنزه - التى كانت سيطرة الوالى عليها أقل فأقل والتى كان عليه، خلافاً لذلك، أن يدفع لها المكافآت لكسب تعاونها. وكان الباشا يعين «أميراً للعرب»، مكلفاً بالدفاع عن مشارف حلب ضد غارات بدو الصحراء وكان (هذا الأمير) يحصل على معاش هام. ومن ثم فإن الباب (العالى) قد اضطر إلى الاعتراف بسلطات محلية مستقلة، كان يأمل فى كسب تعاونها لما فيه صالح تعزيز الأمن.

وفى مواجهة الباشاوات والحكومة العثمانية، لعب الأعيان الحلبيون دوراً هاماً، وسوف يتسنى أحياناً للعائلات المحلية الكبيرة، والتى غالباً ما سوف يمتد نفوذها إلى زماننا، كآل الأميرى والكواكبى وطه زاده، أن تضع على «المشهد الحضرى بصمة قوتها»^(١٨). وبطبيعة الحال فإن سلطتها كانت تتبع بالدرجة الأولى من الاحتكار الذى كانت تتمتع به فى مجال الوظائف الدينية: فالعلماء الرئيسيون كانوا من المنتمين إلى هذه العائلات. وعلاوة على السلطة الأدبية، التى عادت بها هذه الوظائف عليهم، فى نظر السكان، وكذلك فى نظر السلطة (من خلال

الإشتراك في الدواوين)، فقد نال العلماء مغانم جمة من الوصاية الرسمية ومن إدارة الأوقاف التي كانت مربحة بشكل خاص. وسوف يتسنى للأعيان الحلبيين، من جهة أخرى، الإستحواذ على جانب هام من السيطرة على الأرض وإيراداتها، في إطار نظام الملكانه (الحيازة مدى الحياة) الذي تأسس عند أواخر القرن الثامن عشر. وعند أواخر القرن التالي، كان الأعيان الحلبيون يحوزون نسبة تزيد عن ٦٥٪ من اجمالي اراضي الملكانه، التي كان نصفها بين أيدي ثلاث عائلات حلبية: طه زاده، شهبندر زاده، هنكرلي زاده. كما أن عائلات مؤثرة أخرى من العلماء كانت ممثلة في هذه السيطرة: فانسا زاده، الكواكبي، الطرابلسي. وعلاوة على الملكانه، كان يمكن تأمين السيطرة على الأرض من خلال الوقف.

كما أن نشاط حلب الاقتصادي وبورها كموقع تجاري سوف يسمح لعائلات أعيان أخرى بتحقيق قوة مالية ملحوظة. والمثال الأشهر لهؤلاء التجار الحلبيين الكبار هو مثال الحاج موسى الأميري، والذي تتكشف لنا ثروته وقوته من خلال المنشآت العديدة التي شيدها أو اشتراها في حلب، ومن خلال وقف هام بشكل خاص (أنشئ في عام ١٧٦٣)، يرد فيه ذكر بيوت وخانات وحمامات وحوانيت وورش نسيج (قيساريات)، وورش صباغة، قريبة غالباً من المسجد الذي طلب تشييده قرب المركز التجاري للمدينة، وما يزال عدد هام منها قائماً حتى يومنا هذا^(١٩). أمّا أن بعض هذه العائلات لم تنعم بالحظ السعيد الذي نعم به آل عبد الجليل في الموصل أو آل العظم في دمشق فلاشك أن ذلك يرجع إلى مقاومة الحكومة العثمانية لتطور كان من شأنه أن يبعد ولاية جد هامة وجد قريبة كهذه عن سيطرتها المباشرة.

وفي اللعبة السياسية التي دارت في حلب، والتي لم يكن الباشاوات غالباً غير متفرجين عليها، جرى لعب دور حاسم، خلال العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، من جانب فصيلين حضريين، هما فصيل الأشرف وفصيل الانكشارية. والحال أن

التضخم، الذي لم يكن محدوداً، لإعدادهما، واختلاف تكوينهما الاجتماعي، يحولان دون اعتبارهما «حزباً مغلقاً، أو حتى منظماً» (ج. پ. تيك). إلا أنه في مدينة لا يضم هيكلها الاجتماعي غير القليل من عناصر التنظيم، فإن هذين السديمين يسمحان لقطاعات من السكان بالتجمع وبالتصدي أحدهما للآخر. وقد رأينا أن الانكشارية قد اضمحلوا، من حيث كونهم قوة عسكرية، لكنهم أصبحوا جماعة سياسية سوف ينضم إليها عدد جد كبير من السكان المدنيين الذين كان من شأن الإنتماء إلى القوة أن يكفل لهم حماية تبرر ما يكابدونه من مدفوعات مالية. ويبدو أن عدد الانكشارية كان يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٨٠٠٠ عند أواخر القرن الثامن عشر. وكان الانكشارية مرتبطين بمهن كان عدد معين منها يتميز بوضعية جد متواضعة، كمهن الدباغين والقصابين. أما الأحياء التي كانوا مرتبطين بها فقد كانت تنتمي إلى منطقة من مناطق الضواحي، تقع شرقي القلعة: ولما كانت تعتبر أحياء شعبية أساساً، فقد كانت تضم الأنشطة الأقل مكانة وكان يسكنها سكان كانوا في أغلب الأحيان من أصل ريفي حديث، أكانوا فلاحين سابقين أم بدواً سابقين. والحال أن الانكشارية، الذين قلما كانوا ساعتها خاضعين للإلتزامات ذات الطابع العسكري التي كانت تنبئ بكلها عليهم في السابق، قد استفادوا من عدد معين من الامتيازات والحصانات: فلم يكن بالإمكان محاكمتهم ومعاقبتهم إلا من جانب ضباطهم وكان الإنتماء إلى الأوجاق يكفل حماية من كثير من التعديات التي كانت ترهق الرعايا.

أما الأشراف، سلالة النبي، فقد استفادوا بهذه الصفة من المراعاة والإمتيازات والحصانات التي عززها العثمانيون والتي أثارت قدراً كبيراً من الحسد بحيث أن عدداً كبيراً من المسلمين كانوا يسعون إلى الإندراج في صفوفهم. وكان أحد الواجبات الرئيسية لنقيبيهم تتمثل في إمساك دفتر يسجل أسماء وشجرة نسب الأشراف ويسجل الأعضاء الجدد لدى مولدهم. لكن إهمال النقباء (الذي لا يخلو من الغرض أحياناً) إلى جانب النمو الطبيعي يفسران

تضخم عددهم بشكل تدريجي. ومن الصعب تقديره: فالرحالة يسوقون أرقاماً تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠٠، ولاشك أن الرقم الأرجح أقرب إلى الرقم الأول مما إلى الرقم الثاني. ويبدو أننا نجدتهم في جميع الطبقات الاجتماعية في حلب، إلا أنه يبدو أنهم كانوا يتمتعون، عموماً، بوضعية اجتماعية أعلى من الوضعية الاجتماعية للانكشاري. وكانت لهم أنشطة جد متباينة (فهم غزالون أو صائغون أو عاصرون للزيوت أو قهوجية أو قصابون)، مع تركيز قوى في حرف النسيج. ويبدو أنهم كانوا أقل تجمعاً من الإنكشارية من الناحية الجغرافية: ذلك أن كثيرين منهم كانوا يسكنون في ضاحية باب النصر الشمالية، إلا أنه، بما أن الأشراف، خلال النزاعات بينهم وبين الانكشارية، كانوا يحتمون داخل المدينة الواقعة داخل الأسوار وكان الانكشارية يشنون الهجوم عليهم هناك إنطلاقاً من ضواحيهم، فلا بد لنا من افتراض أن الأشراف كانوا يقيمون بوجه عام داخل الأسوار، في مناطق السكن الميسورة أكثر.

على أنه ليس من السهولة بمكان تحليل الدلالة الاجتماعية والسياسية لهذه النزاعات، فقد كانت هناك نزاعات داخل صفوف كل فريق. فبين صفوف الأشراف، سوف يجد أبرز الزعماء معارضين لهم: ذلك أن شلبي افندى طه زاده يصطدم بعائلة الكواكبي الكبيرة وقديسي افندى يصطدم بال چابري. أما فريق الانكشارية فقد عرف، هو أيضاً، خاصة في مستهل القرن التاسع عشر، صراعات داخلية. ومن جهة أخرى، فمما لا شك فيه أن هذه الحركات لم تكن مجرد تعبير عن تطلعات الطبقات الدينية إلى مزيد من العدل والأمن. ويرى چ سوفاجيه: «أن الأشراف والانكشارية لم يكونوا يهدفون إلى تخفيف معاناة العوام بقدر ما كانوا يهدفون إلى الحصول على حرية تصرف تسمح لهم بأن يزيّدوا إلى أقصى حد، على حساب مواطنيهم المغبونين، المزايا التي كانت تكفلها لهم وضعتهم الخاصة».

وسوف يجد ولاية حلب بشكل متزايد صعوبات في فرض سلطتهم في لعبة سياسية تعبر فيها القوى المحلية عن نفسها بنشاط غالباً ما يرغب الحكومة المركزية على إتخاذ مواقف توفيقية. ويكشف لنا كتاب الأخبار في عام ١٦٥٥ عن أحد الأمثلة الأولى لردود الأفعال هذه من جانب الحلبيين: فعند إبلاغهم بتعيين أحمد باشا، الذي اشتهر في قونيه باستبداده، والياً على حلب، يرفض الحلبيون استقباله في مدينتهم، ويصمدون على مدار شهرين لحصار حقيقى، ويحصلون في نهاية الأمر على ما يرضيهم. وسوف يتكرر السيناريو نفسه في مناسبات عديدة في العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر وفي مستهل القرن التاسع عشر: ففي عام ١٧٧٥، تنشب انتفاضة ضد على باشا، الذي يضطر في نهاية الأمر إلى مغادرة المدينة؛ وفي عام ١٧٨٥، يجرى ارسال مذكرة إلى اسطنبول، للشكوى من عبدى باشا الذي يجرى سحبه؛ وفي عام ١٧٨٧، يجرى رفض عثمان باشا، الذي كان قد سبقه حديث واسع عن ابتزازاته؛ وفي عام ١٧٩١، ينشب تمرد ضد قوسا مصطفى الذي يجرى اخراجه من المدينة وتعيين بديل له. والأنكى من ذلك أنه، بين عامى ١٧٩٥ و ١٧٩٨، يجرى تعيين أحد اعيان حلب، وهو إبراهيم أغا قطار أغاسى، المسئول المالى (المحصل)، متسلماً لفترة انتقالية سوف تدوم ثلاث سنوات، يعترف الباب (العالى) خلالها، في غياب الباشا، بسلطته الفعلية على المدينة.

على أن النزاعات المحلية، بشكل يعتبر خاصية مميزة لـ «الحياة السياسية» في حلب، سوف يكون اطارها الرئيسى بشكل خاص، على مدار نحو نصف قرن، هو التنافس بين الانكشارية والأشراف، والذي سوف يظل معناه شديد الابهام ما دمنا لا نعرف الجذور الاجتماعية والإقتصادية والثقافية لهذه التضامات ولهذه التوترات. ومن هذه السلسلة المشوشة من القلاقل، نحتفظ بعدد من الحوادث المميزة: ففي عام ١٧٧٠ تنشب معركة بين الانكشارية والأشراف؛ ويتمرد الأشراف على المتسلم، ويرفضون دخول عبد الرحمن باشا؛ ويجرى قتل ثلاثمائة (؟) من

الأشراف وأبعاد النقيب مع عدد من رؤوسيه. وفي عام ١٧٩٨، يذبح الانكشارية عدداً كبيراً من الأشراف في أحد المساجد؛ أما الحرب الأهلية، التي سوف تدوم لمدة شهرين ونصف شهر، فسوف تدور بين الأشراف، المحتمين بالمدينة، والانكشارية، المرابطين في أحياء بانقوصه وباب النيزب الخارجية، ويبدو أنها تنتهي لحساب هؤلاء الأخيرين. وفي أواخر عام ١٨٠٢، ينشب صدام جديد: ويغادر الانكشارية حلب. وفي عام ١٨٠٥، تنشب القلاقل في المدينة المقسمة بين الفريقين: وفي نهاية الأمر تجرى إزالة الأشراف كعامل سياسى رئيسى ويؤمن الانكشارية لأنفسهم صدارة سوف تستمر ثمانية أعوام. وفي عام ١٨١٣، يعين السلطان محمود الثانى جلال الدين باشا والياً على حلب؛ ويأمر الوالى الجديد بقتل عشرين من قادة الانكشارية، وينزل الأعداء والقصاص بعدد معين من الآخرين دون محاكمة فى واقع الأمر.

والواقع أن عهداً جديداً سوف يبدأ فى حلب مع هذه العقود الأولى من القرن التاسع عشر. ومن هذه الزاوية، فإن تمرد عام ١٨١٩ الكبير يشكل فى أن واحد ذروة الحركات الشعبية الحلبية وآخر تجلياتها، فالمصاعب الاقتصادية الجسيمة والإبتزازات المتكررة تدفع الحلبيين إلى الثورة على خورشيد باشا، فى ٢٣ أكتوبر ١٨١٩. ويحرك المقاومة مجلس من الأعيان يرأسه محمد أغا خوچا. وعلى مدار مائة يوم ويوم، تصمد المدينة لحصار منظم يفرضه أربعة باشاوات وأكثر من عشرة آلاف جندي، لكنها، تحت ضغط المجاعة والحرمان من الماء، تضطر إلى الاستسلام (الأول من فبراير ١٨٢٠). أما الانكشارية والأشراف، الذين شاركوا فى المقاومة، فسوف يرجعون إلى الصف، شأنهم فى ذلك شأن المدينة، فى إطار عملية استعادة النظام التى سوف تتجه السلطة السلطانية إلى الاضطلاع بها تدريجياً إلى آخر مدى فى جميع الولايات بما يكفل ممارسة سلطتها على نحو فعال.

متزعمون محليون وأشباه سلالات حاكمة محلية

على الرغم من ردود أفعال السكان الخاضعين القوية أحياناً، فإن حلب، حتى أواخر القرن الثامن عشر، قد ظلت من ثم محكومة من مركز الإمبراطورية. لكن الأمر كان على خلاف ذلك في الولايات التي شكلت هامشاً أبعد، كفلسطين ووسط سوريا والعراق، حيث سوف تترسخ، في القرن الثامن عشر، أقدام متزعمين (في فلسطين)، بل وأشباه سلالات حاكمة، تحت أشكال جد متباينة (في جبل لبنان ودمشق والموصل وبغداد)، دون أن تتعرض سلطة الحكومة المركزية هناك للمنازعة مع ذلك.

رجلان قويان في فلسطين: الشيخ ظاهر وأحمد باشا الجزائر

كانت فلسطين، في القرن الثامن عشر، مقسمة إلى وحدتين إداريتين: فقد كان الجزء الأكبر تابعاً لآيالة صيدا (التي تأسست في عام ١٦٦٠) وكان جزء أصغر يشكل السناجق الجنوبية لولاية دمشق. وكانت السيطرة الممارسة من جانب السلطة المركزية قد تآكلت هنا، كما في الولايات العربية الأخرى من الإمبراطورية، لأسباب متشابهة: ضعف سلطة الباب العالي، محدودية إمكانات الوالي، خاصة في المجال العسكري، التعاقب المتسارع للولاة والذي كان يحول بينهم، وبجميع الأشكال، وبين أن تكون لهم سياسة أخرى غير الاستغلال الأسرع ما يمكن للولاية التي عهد بها إليهم لمدة محدودة (في النصف الأول من القرن الثامن عشر تعاقب على صيدا أربعون والياً). وفي القرن الثامن عشر، سوف ينجح رجلان قويان في فرض سلطتهما هنا، في ظروف جد متباينة من جهة أخرى.

وينتمي ظاهر العمر، الذي سوف يسيطر على الولاية خلال ما يقرب من نصف قرن، حتى عام ١٧٧٥، إلى عائلة محلية، هي عائلة الزيدانية، التي تتألف من فلاحين عرب كانوا يحيون قرب بحيرة طبرية. وترجع السلطة التي سوف

يكسبونها تدريجياً إلى إنتمائهم إلى فصيل آل القيسى وإلى اختصاصاتهم كجامعين للضرائب (ملتزمين)، والتي كانت تكفل لهم، علاوة على الدخول الهامة، سلطة عظيمة لدى الحكام. وفي ثلاثينيات القرن الثامن عشر، بدأ أحد شيوخ الزيدانية، وهو الشيخ ضاهر العمر، في تحويل نفسه إلى قوة سياسية، بالاعتماد على قوة عشيرته وعلى الإمكانيات التي اتاحتها له السيطرة على الالتزام، وكذلك بالاستفادة من التغيرات التي حدثت في اقتصاد فلسطين. والواقع أن نمو تصدير القطن من الولاية، والطلب المتزايد من جانب التجارة الفرنسية والأهمية المتعاظمة لميناء عكا، في الوقت الذي كانت تمر فيه صيدا بانحدار نسبي، انما تشكل عوامل جديدة سوف يتمكن الشيخ ضاهر من أخذها في الحسبان؛ فهو يشجع زراعة القطن، ولكي يكفل لنفسه، قدر ما يمكنه، السيطرة على تجارته، فإنه يهتم بتطوير عكا، التي يضطلع بتعزيز مرفأها ودفاعاتها. ومنذ عام ١٧٤٥، كانت سلطته مهيمنة في عكا. وفي السنة التالية، حصل على الإعتراف الرسمي بها؛ فقد منحه والى صيدا التزام جمارك عكا، وهو ما يجعل منه ليس فقط المسئول عن إيرادات المدينة، وإنما أيضاً الحاكم الشرعى لها. وقد جعل ضاهر من الميناء عاصمة له واستفاد من تطور المدينة التي أصبحت، منذ منتصف القرن، أهم مدن فلسطين من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، حيث انتقل مركز جاذبية الولاية من الداخل إلى الساحل. وعلى الرغم من أن الشيخ ضاهر كان من حيث المبدأ تابعاً للوالى وكان، بهذه الصفة، يلتمس التكليف الضرورى لممارسة سلطته، فقد كان يحكم في واقع الأمر الجزء الأكبر من الولاية، بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي عام ١٧٤٢، كان الباب (العالى) قد دعا سليمان، والى دمشق، إلى التخلص من الشيخ ضاهر، إلا أنه لم ينجح في ذلك. وفي السنوات التي سوف تلى ذلك، سوف تتعزز سلطة ضاهر العمر وسوف يستخدم مرتكزات الدعم التي كان يتمتع بها في اسطنبول لتبديد الأخطار التي كانت تتهدده.. وفي عام ١٧٦٢، سوف يحاول الباب (العالى) عرقلة تقدم قوة ضاهر، بوضع حيفا تحت سيطرة والى دمشق، الخصم الأكثر

اثارة لرعب ضاهر من والي صيدا الضعيف، لكن الشيخ ضاهر يستولى على الموقع ويعيد الموظفين الذين كان الباب (العالي) أو دمشق قد ارسلتهم إلى هناك لممارسة السلطة.

وسعيًا إلى تعزيز وضعه، يتقارب ضاهر العمر مع علي بك الذي كان قد أصبح من الناحية العملية مستقلاً عن الباب (العالي) في مصر. وعندما يبدأ الأمير، في عام ١٧٧١، عملياته الرامية إلى فتح سوريا، سوف يتعاون الشيخ ضاهر معه من الناحية العسكرية ويستفيد من المصاعب التي تواجه الحكومة العثمانية لمحاولة كسب الاعتراف به، بشكل رسمي هذه المرة، حاكماً لفلسطين: وهو لا ينجح في كسب تعيينه والياً على صيدا، إلا أنه، في يناير ١٧٧٤، يتم توقيع اتفاق في دمشق، يعفو الباب (العالي) بموجبه عن تصرفات ضاهر السابقة ويمنحه سناجق نابلس وغزة والرملة ويافا وعجلون على شكل التزام، ويمنحه ايالة صيدا على شكل ملكائه. وقد تلى الإعلان في دمشق على مدار ثلاثة أيام، وحصل ضاهر في عكا على الأمر السلطاني ورداء التشريف المصاحب له. على أن انتصاره سوف يكون قصير الأجل. فعقد معاهدة كوتشوك - كاينارجا مع روسيا (١٧٧٤) يرد للحكومة العثمانية حريتها في الحركة، في حين أن اخفاق علي بك النهائي يترك ضاهر العمر معزولاً على المستوى المحلي. ويستخدم الباب (العالي) محمد بك أبو الذهب، الذي كان قد خلف، في مصر، علي بك، بعد أن الحق به الهزيمة، لوضع حد لمشاريع ضاهر العمر. وفي مارس ١٧٧٥، يغزو محمد بك فلسطين، بينما يرسل الباب (العالي) حملة بقيادة حسن باشا ضد عكا. وفي أغسطس ١٧٧٥، يضطر ضاهر إلى الهرب من عاصمته. ويتم قتله على يد أحد مرتزقته هو.

ويموته، تنتهي الدولة المستقلة التي كان قد خلقها: فسوف ترد أراضيها إلى ولايتي دمشق وصيدا. وما يجدر بيانه، للحكم على طبيعة العلاقات التي كانت

قائمة بين الحكومة المركزية وسلالة حاكمة محلية، هو أن الشيخ ضاهر، الذي لم يكن من الناحية الرسمية غير ملتزم، لم يحاول قط اتخاذ لقب لا يتمشى مع وضعيته، على الرغم من أنه قد عمل، في مناسبات عديدة ولكن دون أن يحالفه النجاح، على الحصول على تعيين له كوالٍ. وقد اجتهد في تجنب أى صدام مباشر مع الباب (العالي) وفي إبقاء التناحرات على مستوى محلي مع الولاة المحليين. وحتى عندما كان حليفاً لعلی بك، فإنه قد صور تصرفه للباب (العالي) على أنه إجراء دفاعي ضد باشا دمشق. أما الباب (العالي)، من جهته، فإنه، مع رفضه العنيد لتصعيده إلى مكانة الوالي السامية ومع اجتهاده في العمل على كسر سلطته، قد امتنع عن اعتباره متمرداً. وهكذا، فحتى النهاية، سوف يحرص الفريقان على الحفاظ على الأسطورة التي تزعم أن الشيخ ضاهر «كان، في أسوأ الأحوال، ملتزماً متكبراً ومزعجاً» كان من الضروري رده إلى صوابه، أو حتى إزالته، إلا أنه لم يكن «متمرداً سافراً». وعندما يقرر الباب (العالي)، في نهاية الأمر، استخدام السبل العسكرية للتخلص من ضاهر، فإنه سوف يتمكن من كسر قوته واستعادة السلطة العثمانية في فلسطين(٢٠).

وبعد ضاهر، سوف يهيمن على فلسطين رجل تستند سلطته إلى الشرف الذي لم يتمكن ضاهر من الحصول عليه، شرف الوالي. وكان أحمد، وهو مملوك من البوسنة، قد خدم في مصر، تحت رئاسة علی بك الكبير، حيث لقب بالجزار، وهو اللقب الذي سوف يشتهر به. وبعد قطيعته مع سيده، في عام ١٧٦٨، وضع نفسه في خدمة الباب (العالي)، وشارك في العمليات التي خيضت ضد ضاهر ثم عين في نهاية الأمر والياً على صيدا، في عام ١٧٧٥، لكي يستعيد السلطة العثمانية فيها: ومع تثبيته بصورة منتظمة كل سنة في منصبه، فإنه سوف يظل والياً حتى عام ١٨٠٤. لكنه كان يقيم في عكا، التي كان ضاهر قد جعل منها مدينة قوية ومزدهرة، ومن هذا الموقع سوف يبدأ في تكوين امارة تشمل فلسطين وجنوب سوريا.

وسعيًا إلى تحقيق هذا المطمح، سوف يعمل أحمد الجزار أولاً على السيطرة على القوى المحلية، بحيوية وفضاظة سوف تسمحان له بأن يؤكد في فلسطين اللقب الذي حمله معه من مصر. فالقضاء على الزيدانية، الذين كانوا ما يزالون اقوياء في الجليل، مع ابناء ضاهر، سوف يتم انجازه في عام ١٧٧٦ عندما يجرى إعدام على ضاهر. وسوف يجتهد الجزار في كسر استقلال المتولايه، السكان الشيعة الذي كانوا يسكنون مؤخرات صور وصيدا، في الجزء الجنوبي من لبنان الحالي، والذين لم ينجح ضاهر في فرض سلطته عليهم، وإن كان قد استخدم فرسانهم ضد والي دمشق وحلفائه الدروز. ففي عام ١٧٨١، سوف ينجح جيش صغير مرسل ضد المتولية في الحاق الهزيمة بهم، وسوف يكون بوسع الجزار إثر ذلك أن يسيطر من الناحيتين العسكرية والضريبية على هذه الجماعة السكانية المشاكسة. ودون أن يتمكن الجزار من السيطرة بشكل كامل على السكان البدو في فلسطين، فإنه سوف يتوصل، بفضل عمليات وقائية وقمعية، إلى تأمين الحماية لمناطق السكان المستقرين واحتواء تغلغل قبائل بدوية جديدة. كما يحصل الجزار على نجاح في مسعاه الرامي إلى الحد من السلطة التي كان الشهابيون يمارسونها على جبل لبنان. وسوف يكون من شأن السيطرة التي سوف يتمتع بها على المنطقة الساحلية، حيث يهيمن على بيروت وصيدا، والسلطة التي سوف يمارسها، اعتباراً من عام ١٧٨٥، على دمشق، أن تسمح له بعزل الجبل وأقاليمه الدرزية في الشوف، في مؤخرات المينائين. وأخيراً، فسوف يتمكن الجزار من فرض سلطته على دمشق وقلب العلاقات التي كانت قد جعلت من صيدا حتى ذلك الحين موقعاً تابعاً لدمشق، خاصة خلال فترة هيمنة آل العظم. واقتناعاً منه بأنه لن يتمكن من تدعيم سلطته في فلسطين إن لم يسيطر على دمشق، فإن الجزار ينجح في فرض وجهات نظره على حكومة عثمانية كانت مترددة على ما يبدو تجاه تركيز مثل هذه السلطة بين يديه: ففي عام ١٧٨٥، يعين أمر سلطاني الجزار والياً على دمشق، بينما يجرى تعيين نائبيه، سالم وسليمان، في صيدا وفي طرابلس. والآن يسيطر

الجزار على مجمل «سوريا الكبرى». وسوف يحافظ على السيطرة عليها على مدار عشرين عاماً، مع انقطاعات توصلت خلالها اسطنبول إلى تنحيته مؤقتاً عن دمشق: فقد كان والى دمشق بالفعل في ١٧٨٥، وفي ١٧٩٠ - ١٧٩٥، وفي ١٧٩٨ وفي ١٨٠٣. وأياً كانت رغبة الحكومة المركزية في تقييد سلطته، فقد كان عليها أن تأخذ في الحسبان قوته المحلية، و، خاصة، واقع أنه كان واحداً من أقدر الرجال على تنظيم الحج، الذي كان أحد الشواغل الرئيسية للحكومة في ذلك الاقليم.

وتتمثل مرتكزات قوة الجزار بالدرجة الأولى في قدرته على إنشاء إدارة تتميز بالكفاءة نسبياً، وقادرة على وقف إنحدار الولاية، وهو ما يفسر استسلام الحكومة المركزية لتركه في منصبه على مدار ثلاثين عاماً. وكان لهذه الكفاءة بطبيعة الحال وجهها الآخر: فالضغط الضريبي، الذي تزايد احتداداً إلى درجة إلزام الفلاحين بدفع ثلثي دخولهم، قد أدى إلى إفقار يرصده شهود العصر (بدرجة من المبالغة دون شك، حيث كان التشاؤم هو القاعدة لدى المراقبين الأجانب). ويذكر تقرير قنصلي يرجع إلى عام ١٧٩٠: «إن هذا البلد الجميل الممتاز هو الآن في الحالة الأكثر مدعاة للأسف. فالمتولية الذين كانوا يزرعون جزءاً منه لا يكاد يوجد لهم أثر؛ أما الدروز [...] فقد جرى دفعهم إلى الهرب وأقاموا في الجبال التي يتعذر دخولها على المستبدين وناكري صنيع المزارعين [...]». في حين أن السكان المستقرين قد اجتاحتهم الثورات والشقاء والإستبداد، بحيث أن من بقى منهم لا يكاد يزرع غير ربع هذا البلد الجميل»^(٢١).

لكن سياسة الجزار التجارية تشهد أيضاً على قدرة واضحة على فهم سير عمل اقتصاد البلاد وعلى الاستفادة منه. وقد عمل الجزار على أن ينشئ لحسابه احتكراً لتجارة فلسطين، وهي سياسة تنبئ، إلى حد معين، بالسياسة التي سوف يتبناها محمد علي في مصر بعد ذلك بعدة عقود. فمنذ عام ١٧٨٥، اتخذ الجزار تدابير لاحتكار القطن والحبوب. وبفضل مد سلطته إلى دمشق، سوف يكون

بوسعه التفكير فى مد هذا الاحتكار إلى حبوب حوران. وفى عام ١٧٩٠، سوف يأمر بعدم بيع الانتاج إلا لوكلائه فى عكا وسوف يفرض رقابة صارمة فى الأرياف والموانئ. وفى أواخر العام نفسه، سوف يمضى إلى حد طرد التجار الفرنسيين من عكا وصيدا. وسوف يكون من شأن نمو الاحتكارات وتزايد الرسوم الجمركية وإستغلال الريف تزويد الجزائر بالإمكانات المالية التى سوف تسمح له بتكوين جيش قوى وتعزيز حصون ولايته: وهكذا فقد كان بوسعه أن ينتهج على المستوى المحلى سياسة سلطة، أشرنا إلى نجاحها، وتأمين الحماية لقوافل الحج وهو أحد اختصاصاته الأساسية. على أن تمرد عام ١٧٨٩، الذى قاده نائبه سالم، بتواطؤ محتمل من جانب الباب (العالى) وبدعم من جانب الأمير الدرزي يوسف الشهابي، سوف يكشف عن هشاشة القوات العسكرية التى اعتمد عليها الجزائر، وهى قوات من المرتزقة والمماليك. وبمجرد انتصاره، سوف يكون الجزائر من جديد جيشاً سوف يثبت قوته عندما يغزو بونابارت فلسطين، فى عام ١٧٩٩، على رأس ١٠٠٠٠ رجل ويفشل أمام صمود الجزائر، المحتمى بمدينته عكا، التى كان قد جرى تعزيز دفاعاتها. وعلاوة على كونه إثباتاً لعزيمته وشجاعته الشخصية، وهو إثبات قاده الجزائر، الذى كان آنذاك فى الخامسة والستين من العمر، فإن هذا الحدث قد قدم البرهان على رسوخ البنيان السياسى والاقتصادى والعسكرى الذى كان الباشا قد بدأ فى إقامته قبل ذلك بخمس وعشرين سنة، والذى لن ينتهى إلا فى عام ١٨٠٤، بموته.

وتتميز علاقات الجزائر مع الباب (العالى) بدرجة من التعقيد تقود إلى تذكر حالة ضاهر. فقد لجأت الحكومة العثمانية إليه لمساعدتها فى التخلص من ضاهر، وكانت بحاجة إلى والٍ جد قوى لإستعادة سلطتها على فلسطين. لكن المكانة التى أمنها الجزائر لنفسه بسرعة تقود الباب (العالى) إلى التفكير فى نقله إلى منصب يكون فيه تابِعاً أكثر انصياعاً. ولا ينجح الباب (العالى) فى ذلك: ففى عام ١٧٨٢، جرى تعيينه والياً فى البوسنة، لكنه رفض الإذعان لذلك؛ وفى عام ١٧٨٤، جرى

التفكير فى إرساله إلى مصر لمحاربة البكوات، لكنه تجنب الفخ؛ وفى عام ١٧٨٨، جرى تعيينه والياً على الرقة، لكنه رفض مغادرة عكا. إلا أنه على الرغم مما كانت عليه علاقاته مع الباب (العالى) من توتر أحياناً، فإن الجزار لم يتعرض قط للإدانة السافرة له كتمرد، اللهم إلا فى عام ١٨٠٣، عندما حاصر الباشا يافا، خرجاً على الأوامر التى وصلتته من اسطنبول؛ ودون أن ينزعج كثيراً من ذلك، يدفع الجزار الحصار إلى نهايته، ويضطر الباب (العالى) إلى الاستسلام لذلك. وباستثناء فترات المتاعب هذه، فإنه يبدو أن العلاقات بين الجزار والباب (العالى) كانت تتمشى مع ما كان قاعدة بين أى باشا والسلطان. ففي كل سنة، كان يجرى تجديد تعيين الجزار كوالٍ على صيدا وفقاً للأصول المرعية. وكان الجزار يبلغ اسطنبول بمجريات الأمور فى الولاية، بأشكال الاحترام التقليدية، وعلى الرغم من أنه كان يتأخر إلى حد ما أحياناً فى تسوية التزاماته المالية تجاه الخزانة السلطانية، فإنه قد وفى بها، بشكل اجمالى، على نحو جد مرض. وإذا كان قد ارتاب، فيما يتعلق بنوايا الباب (العالى) الفعلية تجاهه، فإن الجزار لم يسع إلى القطيعة معه؛ وعلى الرغم من أنه كان حراً بشكل شبه كامل فى تحركاته فى ولايته، فإنه قد حافظ على اسطورة طاعته وولائه للسلطان. أما الباب (العالى) فلم تكن تخامره بطبيعة الحال أية أوهام فيما يتعلق بطاعة الجزار؛ فهو سوف ينتهز بارتياح كل فرصة لفرض إرادته عليه؛ إلا أنه، إذ يعجز عن ذلك، يضطر إلى الاستسلام للوضع «ما دامت إرادات الولاية تدفع بسرعة وما دامت الأشكال اللائقة للاحترام مرعية». ولم يكن بوسعها إلا أن يكون مدركاً لواقع أن أياالة صيدا، فى ظل سلطة الجزار، قد أصبحت من جديد ولاية يسود فيها النظام وتتميز ادارتها بالكفاءة.

آل العظم: شبه سلالة حاكمة فى دمشق

سوف تنشأ أنواع من السلالات الحاكمة فى القرن الثامن عشر فى عدد معين من ولايات هذا الجزء من الامبراطورية فى الشرق الأدنى، دون أن يفقد الباب (العالى) مع ذلك كلية القدرة على التدخل فى إختيار الباشاوات. وخلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، سوف يسفر الجهد الرامى إلى إعادة تنظيم الإمبراطورية عن إستعادة إدارة مباشرة من جانب الحكومة المركزية: فى دمشق (حيث حكم عبد الله، آخر باشاوات آل العظم، فى ١٨٠٧ - ١٨٠٨)، وفى بغداد (فى عام ١٨٣١)، وفى الموصل (فى عام ١٨٣٤) (٢٢).

فى ولاية دمشق، كما فى بقية أرجاء الإمبراطورية، كان الإنحدار العثمانى الذى شهدته القرن السابع عشر قد أنتج آثاره. وبطبيعته الحال، فإن قصر مدة تولى الولاية (خمسة وسبعون باشا خلال ذلك القرن) قد أسهمت فى اختزال سلطتهم. وكانت الميليشيا تجند بشكل مطرد على المستوى المحلى وكان أهل البلاد يندرجون فى صفوفها، فى مقابل دفع أموال، للإستفادة من الحماية التى توفرها ومن امتيازاتها: ومن ثم فقد كانت إمكانية الركون إليها غير واردة بشكل مطرد. وسوف تتزايد الصدامات مع الولاية، كما رأينا أعلاه. وفى عام ١٦٥٨ - ١٦٥٩، سوف ترسل الحكومة عدة مئات من الانكشارية السلطانية (قابى قولو) إلى دمشق، حيث سوف يتولون السيطرة على القلعة والموانىء والمراكز الحيوية فى المدينة. وسوف تتواجد قوتان من الانكشارية منذ ذلك الحين فى دمشق، القابى قولو، والانكشارية المحلية (اليرلية)، مجندتان وفق مبدأين مختلفين وتمثلان مصالح بل وأحياء مختلفة: فاليرلية، المرتبطون بالسكان المحليين، يعتمدون على الأحياء الخارجية لسوق ساروجا (فى الشمال) وميدان (فى الجنوب)؛ أما الإنكشارية السلطانية، سادة القلعة، فقد كانوا متحالفين مع حى العماره الواقع داخل أسوار المدينة. والواقع أن تاريخ دمشق سوف يهيمن عليه، إلى حد بعيد، النزاع بين هاتين

الميليشياتين. وأخيراً، في مجال أساسي بالنسبة للحكومة السلطانية، هو مجال تنظيم الحج، فإن الوضع، في أواخر القرن السابع عشر، قلما كان مرضياً بعد، فمن بين سبع هجمات شنت بنجاح ضد القافلة خلال ذلك القرن، وقعت خمس خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، وخلال هجوم ١١١٢ / ١٧٠٠ - ١٧٠١، أيدت القافلة بكاملها تقريباً.

ولذا فمن المفهوم أن الحكومة المركزية كانت تريد الاضطلاع بجهد اصلاحي شامل. ويمثل تعيين نصوح باشا، في عام ١٧٠٨، لحظة حاسمة في تاريخ سوريا العثمانية. فاعتباراً من عام ١٧٠٨، جرى تكليف والي دمشق بقيادة قافلة الحج السنوية إلى الأماكن المقدسة: وقد بدت التجربة حاسمة بما يكفي بحيث أن الوظائف سوف تظل منذ ذلك الحين موحدين حتى انتهاء السيطرة العثمانية، في عام ١٩١٨. ومن جهة أخرى، فإن الباب (العالي) سوف يركز بين يدي والي دمشق جميع شئون الولاية، بهدف تمكينه من السيطرة على مختلف القوى المحلية. وأخيراً فإن تعيين نصوح باشا يرمز إلى بداية عهد سوف يحتفظ خلاله الولاية بمنصبهم لمدة أطول، بهدف الوصول دون شك، هنا أيضاً، إلى تعزيز سلطة الولاية وتوطيد استقرار الولاية: فبين عامي ١٧٠٨ و ١٧٥٧، لن يكون هناك غير ٢٨ والياً، أي بمتوسط ١,٧ سنة بالنسبة للوالي الواحد، بدلاً من ١,٣ في القرن السابق.

ولاشك أنه ضمن إطار هذه السياسة يجب إدراج قيام سلالة حاكمة حقيقية من الباشاوات في دمشق، هي سلالة آل العظم. ومن ثم فلا يجب تفسير مثل هذا التجديد على أنه علامة من علامات ضعف السلطة العثمانية؛ فالأمر على العكس من ذلك تماماً، إذ يلاحظ ك. باريير: «أن آل العظم قد عينوا في دمشق لأنهم، على وجه التحديد، كانوا يتمتعون بالصفات التي كانت الدولة العثمانية بحاجة إليها في محاولتها الرامية إلى إعادة تنظيم الولاية [...]». فقد كان آل العظم هم الأدوات المناسبة لمواصلة إعادة تنظيم ولاية دمشق، وهي العملية التي كانت قد بدأت في

أواخر القرن السابع عشر». وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإن التراجع الظاهري للسلطة المركزية ربما كان ستاراً لتصور سياسى يقود فى مكان آخر إلى الإعتماد على أحمد باشا الجزار.

وليست أصول آل العظم معروفة بشكل مؤكد. والشئ المؤكد هو أنهم كانوا عائلة مقيمة فى اقليم المعرة، وهى مدينة صغيرة تقع على بعد خمسين كيلو مترا جنوبى حلب. ويبدو أن إبراهيم، الجد الأكبر لآل العظم، قد جاء للإقامة هناك كجندى نحو عام ١٦٥٠. وفى أوائل القرن الثامن عشر، كان آل العظم عائلة محلية من الأعيان الريفيين، وكان اسماعيل، ابن إبراهيم، والياً على المعرة وعلى حماه، ثم والياً على طرابلس الشام، وأخيراً والياً على دمشق، فى عام ١٧٢٥. وهو مؤسس سلالة حاكمة إستندت سلطتها على ثلاثة مرتكزات: الجذور المحلية، درجة عظيمة من الاستقرار فى المناصب، السيطرة، بالإضافة، إلى دمشق، على الولايات المجاورة: صيدا وطرابلس الشام، وفى نهاية المطاف، حلب. وبين عامى ١٧٢٥ و ١٧٨٣، خلال فترة ثمان وخمسين سنة، سوف يمارس آل العظم السلطة فى دمشق خلال سبع وأربعين سنة. فقد كان اسماعيل باشا، نفسه، والياً من عام ١٧٢٥ إلى عام ١٧٣٠، وفى عام ١٧٣٠، احتل ثلاثة من آل العظم مناصب الولاة فى الولايات الثلاث: ولاية دمشق، وولاية صيدا (سليمان، شقيق اسماعيل) وولاية طرابلس الشام (إبراهيم، ابن اسماعيل). وبعد فترة «تحول من عهد إلى عهد» دامت أربع سنوات، كان سليمان باشا العظم، شقيق اسماعيل، والياً على دمشق مرتين، من عام ١٧٣٤ إلى عام ١٧٣٨، ثم من عام ١٧٤١ إلى عام ١٧٤٣. وقد حل محله أسعد باشا، ابن اسماعيل، الذى ترمز مدة ولايته الطويلة (١٧٤٣ - ١٧٥٧) إلى الأوج الذى وصلت إليه العائلة. وفى عام ١٧٥٥، احتل ثلاثة من آل العظم من جديد المناصب الثلاثة فى دمشق، وطرابلس الشام (سعد الدين، ابن اسماعيل) وصيدا (مصطفى، ابن آخر لاسماعيل). وبعد فاصل دام ثلاث سنوات، عهد بولاية دمشق إلى عثمان باشا، مملوك أسعد باشا، والذى يمكن اعتباره، بهذه الصفة،

منتصياً إلى السلالة الحاكمة (١٧٦٠ - ١٧٧١). وأخيراً، فإن محمد باشا العظم، ابن شقيق وزوج ابنة أسعد، سوف يحكم دمشق مرتين، مع فاصل قصير بين ولايته الأولى (١٧٧١ - ١٧٧٢) وولايته الثانية (١٧٧٣ - ١٧٨٣). وإن يكون محمد باشا العظم هو آخر والٍ على دمشق من آل العظم، لأن عبد الله (ابن محمد) كان باشا ثلاث مرات، عند منعطف القرن. كما يجب أن نشير إلى أن سعد الدين، شقيق أسعد، وأسعد نفسه، ومحمد وأبنة يوسف كانوا، في مناسبات مختلفة، ولاية على حلب.

وليس من السهل القول ما إذا كان آل العظم سوف ينجحون في وقف عملية الانحدار التي كانت الولاية قد اندرجت فيها عند أواخر القرن السابق، ووقف قوى الفوضى التي كانت تمارس فعلها. ويبدو، بوجه عام، أنه قد تم إحتواء أعيان دمشق. ومثال ذلك ما حدث مع فتح الله أفندي الفلقنسي (فتحى الدفترى) - وهو أحد أفراد عائلة من إقليم حمص، اقامت في دمشق منذ زمن بعيد - والذي نجح في الصعود إلى منصب الدفتردار وصار نفوذه في دمشق عظيماً، بفضل مكانته كواحد من الأشراف وبفضل الصلات التي نجح في عقدها مع السكان واليوليه. فالأفراح التي سوف تواكب زواج ابنته في عام ١٧٤٣ - سبعة أيام من الأفراح التي سوف يدعى إليها الباشا والقادة العسكريون والعلماء وأهل الطرق الصوفية ورجال الطوائف الحرفية والتجار والذميون (الأقليات، المسيحيون واليهود)، بل والمومسات - إنما تشهد على هيبة وشعبية جد استثنائيتين بالنسبة لواحد من أهل البلد، يبدو منافساً للباشا، مثلما تسنى لظاهر أن يفعل ذلك في فلسطين، استناداً إلى قاعدة إنطلاق مماثلة، تتمثل في منصب إدارى هام. على أن أسعد باشا سوف يتمكن، في عام ١٧٤٦، من إزالته، بعد أن انتظر ثلاث سنوات لتحين اللحظة المناسبة لذلك.

ولم يكن آل العظم قادرين على حل المشكلات الداخلية الناشئة عن التنافس بين الإنكشارية السلطانية واليوليه، والذي قاد إلى صدامات متجددة بلا توقف، شأنه في ذلك شأن التنافس بين الأشراف والإنكشارية في حلب. وسوف يكون ذكر

هذه الصدامات المتكررة من دواعي الملل إن لم تجر الإشارة إلى أنه، خلال المعارك المنظمة بين الميليشياتين، كانت المدينة نفسها والسكان متورطين بشكل مباشر: الضواحي (معاقل اليرلية) ضد المدينة (معقل القابى قولو)، الدمشقيون (مع افقر عناصر السكان) ضد السلطات. وتشير حوادث عامى ١٧٢٦ و ١٧٣٠ إلى تقدم اليرلية. وفى عام ١٧٣٨، سوف يتمردون على حسين باشا ويتوصلون إلى سحبه، وفى عام ١٧٤٠، سوف يتوصلون إلى طرد القابى قولو. لكن سليمان باشا العظم سوف يتخذ، فى عام ١٧٤٢، تدابير ضد أكثر عناصر اليرليه خروجاً على الانضباط (زوراب)، وفى عام ١٧٤٦، سوف يجمعهم أسعد باشا عسكرياً بعد قصفه لأحياءهم: فسوف يجرى نهب وتدمير خمسمائة منزل فى ميدان؛ وسوف يجرى تفتيش اليرلية أو إعدامهم أو إبعادهم وسوف يستدعى الباشا من اسطنبول أورطة من القابى قولو. وفى عام ١٧٤٨، بعد حوادث بين القابى قولو والأشراف، سوف ينزل قمع جديد بالزوراب. وفى عام ١٧٥٧، ينشب صدام عنيف بين القابى قولو واليرليه: وسوف يكون عقاب اليرلية قاسياً بشكل خاص. فوفقاً للبديرى، كاتب الأخبار الدمشقى، جرى نهب ٢٤٠٠٠ (!) منزلاً فى ميدان. وهو يضيف: «إن الجنود لم يتركوا للكبار والصغار غير الاختيار بين الموت والحبس [...]». لقد حلت بسكان دمشق فى تلك السنة مصيبة لم يروا لها مثيلاً منذ زمن تيمور لنگ (٢٣)، تلك كانت نهاية اليرلية، لكن سلطة آل العظم كانت قد وصلت إلى نهايتها منذ عدة أشهر.

أما المحاولة التى قام بها الباب (العالى) لإحتواء القبائل وإستخدامها لكفالة أمن الطرق (وخاصة طريق الحج) فهى لا تقود، هى أيضاً، إلا إلى نتائج قاصرة. فطريق الحج، بين دمشق والحجاز، كان فى أغلب الأحيان مهدداً من جانب القبائل البدوية، وقد استمرت الحركة الضخمة للقبائل العربية إنطلاقاً من الجنوب فى تهديد مناطق الزراعة المستقرة: ذلك هو مثال قبيلة عنزه التى كانت قد بدأت النزوح من شبه الجزيرة العربية إلى الفرات. ومن العلامات الواضحة على فشل

العثمانيين في هذا المجال تلك الهجمات العديدة التي كانت تشن على قافلة الحج، والتي كانت حمايتها أحد الشواغل الرئيسية للباب العالي، ومن ثم أحدى المهام الرئيسية التي عهد بها إلى باشاوات دمشق. وقد كشف ك. باريير عن وقوع تسع عشرة هجمة بين عامي ١٧٠٠ و ١٧٥٧ جرى خلالها أحياناً تشتيت شمل الحجاج أو حتى القضاء عليهم: ففي عام ١٧٣٢، سوف يهاجم ٤٠٠٠٠ من البدو القافلة؛ وفي عام ١٧٥٧، سوف تكون الكارثة كاملة، مع تدمير القافلة بالكامل وقتل آلاف الحجاج. وعلاوة على ذلك فإن باشاوات دمشق لن ينجحوا في إحتواء قوة ضاهر المتصاعدة المستندة إلى نمو عكا.

ومن ثم فإن الفكرة التي يمكن تكوينها عن فترة آل العظم هي فكرة غير مؤكدة إلى حد بعيد: إدارة أكثر كفاءة، قدر معين من توقف الفوضى، رعاية محلية للآداب والفنون تطورت بفضل الصلات المعقودة مع البلد وعاصمته الإقليمية. لكننا نجد أيضاً تلاشياً تدريجياً لدور دمشق ونواحيها، بينما يتحرك مركز الجاذبية الإقتصادية والسياسية صوب الساحل - حيث يتعاقب على الإدارة ضاهر ثم الجزار - الذي سوف يهيمن سياسياً على دمشق. وإذا كان الباب (العالي) قد سمح مع ذلك بإستمرار سلالة آل العظم الحاكمة هذه، فإنه ذلك يرجع إلى أنه كان يرى أن بوسعها أن تحل، عبر السلطة التي كفلها لها أصلها المحلي، المشكلات التي طرحتها الولاية.

ومن جهتهم، سوف يتمكن آل العظم من استخدام الاستقلال الذي كانوا يتمتعون به دون أن يحاولوا قطع شوط أبعد والمجازفة بتفجير رد فعل من جانب الحكومة المركزية. فأُسعد باشا القوى نفسه كان ينتظر كل سنة أن يصله من اسطنبول قرار تمديد سلطته، وعندما قرر الباب (العالي) في عام ١٧٥٧ سحبه من دمشق وتعيينه في حلب، فإنه قد انصاع للقرار وذهب إلى منصبه الجديد (٨ فبراير ١٧٥٧)، ولاشك أيضاً أن ذلك يرجع إلى أن هذا التعيين لم يبعده كثيراً عن

مركز سلطة آل العظم. ففي المقابل، عندما تلقى، بعد أيام قليلة من وصوله إلى حلب، أمراً بتعيينه في القاهرة، سوف تندلع في الوقت المناسب مظاهرات شوارع مساندة له، وسوف يجرى تثبيت الباشا في منصبه (في حلب). لكن المظاهرات التي سوف تستقبل تعيينه في سيواس (سبتمبر ١٧٥٧) ومساغيه الخاصة في اسطنبول لن تحول، هذه المرة، دون نفى خارج سوريا، سوف يكون مقدمة لإعدامه (مايو ١٧٥٨).

ويشير مثال أسعد إلى أن الباب (العالي) قد ظل، إلى حد بعيد، سيد اللعبة في دمشق: وكما لاحظنا فإن تعاقب الولاة من آل العظم في دمشق قد انقطع في ١٧٣٠ - ١٧٣٤ و ١٧٣٨ - ١٧٤١ و ١٧٥٧ - ١٧٦٠ و ١٧٧٢ - ١٧٧٣. وقد احتفظت الحكومة العثمانية بإمكانية إنهاء ترتيب لم تحافظ عليه إلا عندما كانت تجد في ذلك مصلحة: ومن الواضح، في هذه الحالة، أنها كانت تملك القوة الضرورية لعمل ذلك.

سلالات حاكمة في العراق، في الموصل وبغداد

كانت حالة الولايات العراقية حالة جد خاصة في الامبراطورية. فقد كانت هذه الولايات بعيدة نسبياً عن مقر الحكومة ومن ثم فسوف تكون بشكل حتمي عصية أكثر على السيطرة من مناطق سوريا وفلسطين المركزية أكثر، والواقعة على طريق الحج، الحيوى. ومن جهة أخرى، فقد كانت الإمبراطورية، على هذا الجانب، مجاورة لدولة كانت، في عهد الصفويين (١٥٠٢ - ١٧٣٦)، قادرة على الإغارة على العثمانيين، الذين خاضوا معها صراعاً سياسياً ودينياً (سنيون ضد شيعيين) في آن واحد. وعلى أية حدود أخرى، افريقية أم آسيوية، لم يضطر العثمانيون إلى مواجهة خطر عسكري بهذه الجسامة وعلى هذا القدر من التواصل، ذلك أن النزاع، الذي بدأ في مستهل القرن السادس عشر، سوف يتواصل، مع انقطاعات مؤقتة،

حتى الأواخر الأخيرة للقرن الثامن عشر، وغالباً ما سوف يجد العثمانيون أنفسهم مختزلين في موقف دفاعي^(٢٤).

كما أن التوسع العثماني، الذي بدأ قبل بضع سنوات من فتح سوريا ومصر، قد حتمه تطور قوة الصفويين في اتجاه العراق (احتلال بغداد، في عام ١٥٠٨)، وهو تحد لن يتخلف العثمانيون عن رصده. على أن الأمر سوف يتطلب ثلاثين عاماً، من انتصار تشالديران (١٥١٤) إلى احتلال البصرة (١٥٤٦)، حتى يتسنى للعثمانيين السيطرة على مجمل العراق، وكان السلطان سليمان قد دخل بغداد في عام ١٥٣٤. وسوف يجرى تزويد الباشاليكات الأربعة التي سوف تنظم في البصرة وبغداد والموصل وكركوك بمؤسسات محلية عادية: ولاية يعينون لمدة سنة، مع إمكانية تجديد مدة الولاية (تعاقب على بغداد ٢٤ باشا بين عامي ١٦٣٨ و ١٧٠٤، وتعاقب على الموصل ٤٨ باشا بين عامي ١٦٣٨ و ١٧٠٠)، يساعدهم انكشاريون ووحدات محلية، ويحكمون بمساعدة دفتردار (تعينه اسطنبول) وديوان وقضاة، مرسلين كل سنة من اسطنبول. إلا أنه سرعان ما سوف تظهر في الإدارة العثمانية في العراق اعراض الإنحدار الذي سبق لنا رصد فعله في أماكن أخرى: تراجع سلطة الباشاوات وتراجع سيطرتهم على القوى المحلية (القبلية)؛ عصيان العسكر (تمرد محمد الطويل، قائد انكشارية بغداد، في ١٦٠٣ - ١٦٠٧)؛ وضوح اتجاهات وتطور استقلالات محلية.

لكن الخطر الخارجي بوجه خاص هو ما سوف يؤدي بسرعة إلى زعزعة مرتكزات السيطرة العثمانية في العراق. ففي القرن السابع عشر، يتجدد النزاع مع إيران: وفي عام ١٦٢٣، في ظل الشاه عباس الصفوي، يحتل الفرس بغداد. وتفشل محاولات مختلفة من جانب العثمانيين لاسترداد المدينة ولن يتطلب الأمر ما هو أقل من حملة بقيادة السلطان مراد الرابع شخصياً، في عام ١٦٣٨، حتى يتسنى احتلال بغداد من جديد، في ٢٥ ديسمبر ١٦٣٨، بعد حصار دام أربعين

يوماً. ويسمح الاتفاق الموقع في عام ١٦٣٩ بتحديد الحدود بين الإمبراطوريتين. لكن البصرة لن يعاد دمجها في الإمبراطورية إلا في عام ١٦٦٨.

والحال أن مصاعب فارس الداخلية، في مستهل القرن الثامن عشر، وفتح محمود خان الأفغاني لها، في عام ١٧٢٢، سوف يبدو أنها تتيح الفرصة أمام العثمانيين للتأثر من جارهم القوي. ففي عام ١٧٢٣، يعلن السلطان الحرب على فارس، ويشن عليها هجوماً، بقيادة حسن، باشا بغداد، ثم، بعد موته، في عام ١٧٢٤، بقيادة ابنه أحمد. وبعد عدد من النجاحات التي سوف تسمح لهم باحتلال الجزء الغربي من فارس (كرمنشاه، همذان)، سوف يفشل العثمانيون أمام أصفهان وسوف تتوقف الحرب في عام ١٧٢٧. وبعد ذلك ببضع سنوات، فإن نادر طهماسب (نادر شاه فيما بعد)، الذي كان قد نجح في طرد الأفغانين وإعادة الصفويين، سوف يستأنف الحرب ضد العثمانيين في العراق (١٧٣٠). وسوف يسترد في البداية الولايات التي كانت فارس قد خسرتها (معاهدة ١٧٣٢)، ثم، في عام ١٧٣٣، سوف يشن الهجوم داخل العراق ويحاصر بغداد: على أن العثمانيين سوف يحرزون، في ١٩ يوليو، انتصاراً مدوياً، لكنه دموي (سوف يخسر الفرس ٣٠٠٠٠ رجلاً، وسوف يخسر العثمانيون عدداً لا يكاد يقل عن ذلك العدد). وفي ٢٦ أكتوبر، سوف تسير معركة كبرى ثانية في صالح نادر. والحال أن الصلح، المعقود في عام ١٧٣٦، بعد أن أعلن نادر نفسه ملكاً على فارس، سوف يرد الخصمين إلى حدود عام ١٦٣٩.

لكن هذا الصلح لم يكن غير هدنة. ففي عام ١٧٤٣، نجد أن نادر شاه، الذي كان قد قدم إلى السلطان مطالب يصعب قبولها (استرداد ديار بكر وأرمينيا؛ الاعتراف بالمذهب الشيعي كمذهب خامس)، يدفع عبر الحدود قواته، التي قدرها المعاصرون (مبالغين دون شك) بـ ٣٠٠٠٠٠ رجل، ويتجه إلى محاصرة الموصل. لكن دفاعاً شجاعاً، بقيادة حسين باشا، وهو من عائلة عبد الجليل، وبمساعدة من

جانب السكان، سوف يسمح بانقاذ المدينة. فالقصف العنيف من جانب مائتى مدفع لن يكون بوسعه كسر عزيمة المدافعين عن المدينة وسوف يضطر نادر شاه فى نهاية الأمر إلى رفع الحصار. وسوف تسمح الحملات والمفاوضات التى سوف تشغل العامين التاليين بالتوصل فى نهاية الأمر إلى صلح عام ١٧٤٦، والذي يستعيد الحدود التقليدية. وفى ٢٣ يونيو ١٧٤٧، سوف يجرى اغتيال نادر شاه. وسوف يكون من شأن القلاقل التى عرفتها فارس إثر ذلك أن تكفل أمن الامبراطورية لعدد من العقود. لكن السلم لن يسود بشكل حاسم بين الامبراطوريتين إلا بعد هجوم أخير من جانب الفرس، فى عام ١٧٧٥، موجه فى هذه المرة ضد البصرة التى احتلها أحد مماليك بغداد (١٧٧٦)، بعد دفاع قوى من جانب سليمان باشا. ولن يرحل الفرس عن البصرة إلا فى عام ١٧٧٩، عندما يضطروهم إلى ذلك الموقف الداخلى المتوتر الذى كانت تمر به بلادهم. وهكذا ينتهى قرنان ونصف قرن من النزاع، الذى يمكن اعتباره محصلته صفراً لأن الحدود التقليدية قد أعيد تأكيدها، مرة أخرى.

وبينما كان العثمانيون متورطين على هذا النحو فى صدامات طويلة وصعبة مع فارس، ظهرت اتجاهات إلى الاستقلال فى الولايات العراقية. وفى الموصل، كما فى كثير من المدن المتوسطة، كانت العائلات المحلية (العُمرى، ياسين، قره مصطفى) تتمتع بثقل كبير فى الحياة السياسية، بسبب مكانتها الرفيعة وكذلك بسبب انغراسها العميق فى الأحياء والذي كان يكفل لها السيطرة على قطاعات هامة من السكان. وفى عام ١٦٢٠، جرى تخصيص باشاليك الموصل لمرشح محلى، ظل فى المنصب لمدة سنة، وعاد إليه بعد خمس سنوات. وفى بغداد، نجد أن المدعو بكر، وهو انكشارى وصل إلى رتبة السوياشى (رئيس الشرطة)، قد نجح، فى عام ١٦١٩، فى فرض سلطته على باشا الولاية، وحاول كسب الإعراف به هو والياً؛ وبسبب الخيبة التى منيت به آماله، فإنه يعرض تسليم المدينة للشاه عباس ويصبح مسئولاً عن استئناف القتال بين العثمانيين والفرس. وفى البصرة،

نجد أن وجيهاً محلياً، هو المدعو أفراسياب، الذي لاشك في أنه من أصل قبلي، ينجح في فرض سلطته، نحو عام ١٦١٥، وتأسيس سلالة حاكمة حقيقية: فأبنه، على باشا، قد تم الإعتراف به كباشا من جانب الباب (العالي) (١٦٢٤). وقد ساهم بعد ذلك الإعتراف في دفع هجوم من جانب الفرس، ثم حل محله، في عام ١٦٥٠، ابنه حسين باشا، الذي كانت سلطته مفيدة للمدينة. وقد ذكر الرحالة تافيرنييه: «لقد عقد أمير البصرة اتفاقات مع العديد من الأمم الأوروبية، بحيث أنه أياً كان البلد الذي يجيء منه المرء، فإنه يجد نفسه محل ترحيب. وهناك قدر وفير من الحرية ونظام جد ممتاز في المدينة، بحيث أن المرء يمكنه السير طوال الليل في الشوارع دون أن يمسه أذى»^(٢٥). وسوف تستمر سلالة أفراسياب حتى عام ١٦٦٨، عندما تتمكن الحكومة أخيراً من فرض تنصيب يحيى باشا في منصب الوالي.

والحال أن المصاعب التي واجهتها اسطنبول في الحفاظ على سلطتها في الولايات العراقية إنما ترتبط في جانب منها بتطور التجنيد المحلي للانكشارية، الذين كفوا عن أن يكونوا أداة يمكن للحكومة المركزية ولمثلها الركون إليها. فالانكشارية، المجندون من بين صفوف السكان المحليين، بشكل حصري مطرد، كانوا مرتبطين بعدد من الأحياء في المدينة، يتقاسمون معها حياتها وتطلعاتها ويدافعون عن مصالحها. وفي بغداد، كانت الوحدات الرئيسية (الأورطات) تلعب دور منظمات عسكرية للدفاع الشعبي، في أحياء شرقي المدينة. وقد أدى هذا الموقف إلى نشوب صدامات بين جيش بغداد، المجند على المستوى المحلي، والانكشارية السلطانية، تذكر بالصدامات بين اليرليي و القايي قولو، في دمشق. وفي الموصل، كانت الأورطات الثلاث منغرسه في أحياء محددة من المدينة. وكان الانكشارية يشكلون «مدينة مسلحة» (پ. كيمب) وساعداً عسكرياً لعائلات الأعيان الكبيرة. والحال أن اللجوء، الذي يزداد اتساعاً باطراد، إلى قوات تكميلية محلية (مجندة من القبائل العربية أو الكردية) أو إلى المماليك (العبيد الذين كان يتم

استيرادهم، من جيورجيا خاصة، ثم يتم إلحاقهم بوظائف عسكرية وإدارية)،
يؤدى إلى النتائج نفسها: فالسلطة المركزية وممثلوها المحليون لا يتمتعون بعد
بالأدوات الضرورية لفرض سياسة مقررّة فى اسطنبول.

وإن يتخلف الباب (العالى) عن محاولة استعادة سلطته فى مختلف مراكز
الولايات، وسوف ينجح فى ذلك أحياناً، كما تشير إلى ذلك حالة آل أفراسياب فى
البصرة، والذين أسلفنا الإشارة إليهم. إلا أنه سوف يضطر بوجه عام إلى التوافق
مع الحكام المحليين، الذين كان عونهم ضرورياً لتأمين الحفاظ على النظام
الداخلى، وبوجه خاص، الدفاع عن الحدود، الذى كان شاغله الرئيسى فى هذا
الجزء الحدودى من الامبراطورية. كما تشهد على تلك الطول التوفيقية الحتمية
السلالتان الحاكمتان اللتان سوف ترسخان مواقعهما، فى القرن الثامن عشر، فى
الموصل (آل عبد الجليل) وفى بغداد (المماليك).

آل عبد الجليل فى الموصل

إلى حد معين، كان النظام السياسى الذى سوف ينشأ فى الموصل فى العقود
الأولى للقرن الثامن عشر (حيث يعتبر عام ١٧٢٦ نقطة انطلاق سيطرة آل عبد
الجليل) والذى سوف ينتهى فى عام ١٨٣٤، جد شبيه بنظام آل العظم فى دمشق،
والمعاصر له تماماً. بل إن هذا الشبه يمتد إلى أصل آل عبد الجليل، والذى يستثير
نفس التساؤلات ونفس الشكوك التى يستثيرها أصل آل العظم. ويبدو أن مؤسس
العائلة، عبد الجليل، كان تاجراً يمارس التجارة على طريق ديار بكر - الموصل
(حيث مات فى عام ١٦٨١). وقد تم استقرار العائلة فى الموصل خلال القرن
السابع عشر. والحال أن قوتها، المستندة إلى رأس المال التجارى، قد تحولت إلى
نفوذ سياسى عبر الحصول على التزام جمع الضرائب وتوطيد وصاية محلية، من
خلال المؤسسات الدينية وتمويل الحملات العثمانية. وفى الموصل، سوف يستقر آل
عبد الجليل فى حى الإمام عون الدين، جد القريب من مركز المدينة؛ وسوف يبدأون

فى بناء منشآت دينية فى الجزء الشرقى من المدينة (مسجد الأغوات، ١٧٠٢)، حيث سوف يتسنى لهم توطيد صلاتهم مع عالم الأسواق. وفى عام ١٧٢٦، سوف ينجح اسماعيل، ابن عبد الجليل، فى الحصول على منصب والى الموصل، ربما مكافأة له على اسهاماته المالية فى حروب العثمانيين ضد الفرس، التى شارك فيها أيضاً بإرسال ابنه حسين وجماعة من المقاتلين للمشاركة فى إحدى الحملات. وقد قاد حسين بشكل باهر المقاومة الباسلة التى ابدتها الموصل، فى عام ١٧٤٣، فى وجه نادر شاه، الذى سوف يتلقى سفراؤه، المرسلون للمطالبة بتسليم المدينة، هذا الرد لأبى: «نحن خدم الدولة العثمانية السنية. ونحن لا نريد شيئاً غير ابقاء هذه المدينة فى طاعة مولانا وسيدنا، ظل الله فى الأرض، سلطان البرين والبحرين، ومواصلة أداء واجبنا نحوه»^(٢٦). والحال أن ولاء الباشا الجليلى سوف يعزز فى آن واحد هيبة العائلة على المستوى المحلى ومراعاتها من جانب الحكومة العثمانية التى خدمت مصالحها الأساسية فى ظروف حاسمة. وسوف تخرج الأواصر بين آل عبد الجليل وباشاليك الموصل معززة من ذلك: أن أربع عشرة رجلاً من آل عبد الجليل سوف يتولون حكم الموصل خلال سبع وستين سنة من السنوات الست والسبعين التى سوف تنتقضى بين موت حسين باشا (١٧٥٨) وخلع يحيى باشا، آخر الباشاوات من آل عبد الجليل (١٨٣٤).

وخلال مايزيد قليلاً عن قرن، فإن سيطرة آل عبد الجليل لن تتعرض قط لانقطاع طويل الأجل: فمن بين ستين باشا تعاقبوا على حكم الموصل، من عام ١٧٢٦ إلى عام ١٨٣٤، كان الواحد منهم يتولى الحكم عدة مرات أحياناً، نجد ثلاثة وثلاثين من آل عبد الجليل، لكنهم تولوا الحكم، بشكل إجمالى، لمدة ثمانية وسبعين عاماً (من مائة وسبعة أعوام)، مع «فترات انتقال من عهد إلى عهد» تولى الحكم خلالها باشاوات «من غير آل عبد الجليل» لم تتجاوز الفترة الواحدة منها قط ثلاث سنوات. وقد أقام آل عبد الجليل تنظيمات سياسياً تميز بعدد من السمات الأصلية قياساً إلى البنية التقليدية للولايات. فالباشاوات الجليليون، ممثلو

السلطان، الذين يتم تجديد الحكم لهم كل سنة من حيث المبدأ، سوف يتمكنون من التمتع بـ «مدد حكم» جد طويلة في أغلب الأحيان: فبين عامي ١٧٣٠ و ١٧٥٨، كان حسين باشاً والياً لثمانى مرات (خلال خمس عشرة سنة، من بينها خمس سنوات متتالية بين عامي ١٧٤١ و ١٧٤٦)؛ وبين عامي ١٧٥٢ و ١٧٧٥، كان أمين باشا والياً لست مرات (خلال أربع عشرة سنة، من بينها سبع سنوات متتالية بين عامي ١٧٦١ و ١٧٦٨)؛ وبين عامي ١٧٧١ و ١٧٨٩، كان سليمان باشا والياً لمدة أربع مرات (خلال أربع عشرة سنة أيضاً، من بينها ست سنوات متتالية بين عامي ١٧٧٧ و ١٧٨٣). وقد حكم محمد باشا نون انقطاع من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٠٦: وهذا العهد الطويل الذي سادته السلام يشكل أوج السلالة الحاكمة.

ومن ثم فسوف يكون لدى آل عبد الجليل كل ما يكفي من الوقت لممارسة سلطتهم، وسوف يتسنى لهم السيطرة على الروافع الرئيسية لحكم الولاية: فالكتخودا، الذي يساعد الوالى فى مهامه، كان عادة ابنه أو شقيقه؛ والمتسلم، الذي يكفل مهام الانتقال فى حالة شغور السلطة، كان يتم اختياره من بين صفوف العائلة؛ وأخيراً، فإن الولاة كانوا يحرصون على أن يديروا بأنفسهم الشؤون المالية، سعياً إلى الاستغناء عن خدمات دفتردار يتم إرساله فى نهاية الأمر من اسطنبول. وكان الموظفون المكلفون بإدارة الشؤون المالية أشخاصاً مؤسسين لا يخشى من ازعاجهم للحاكم. وكانت جميع الوظائف الإدارية الهامة فى أيدي آل عبد الجليل. وقد كف القضاة أنفسهم عن أن يكونوا اتراكاً مرسلين من قبل اسطنبول، واعتباراً من عام ١٧٤٠، سوف يتم اختيارهم من بين صفوف العائلات الكبيرة فى الموصل. وأخيراً، بشكل موازٍ للانكشارية (الف رجل، يجندون على الصعيد المحلى علاوة على ذلك، الأمر الذى يحد من الخطر الذى يمثلونه)، سوف يتمتع آل عبد الجليل بقوات محلية، ذات وضعيات متباينة (تتألف كلها من ١٥٠٠ رجل)، كان ولاؤها مضموناً إلى حد أبعد.

وفى هذه الظروف، يمكننا فهم أن المحاولات التى قامت بها الحكومة العثمانية، على فترات متباعدة، لإنهاء حكم آل عبد الجليل، قد منيت بالفشل، إثر نزاعات داخلية عنيفة غالباً، وهو ما يشهد على عمق الإنفراس المحلى لآل عبد الجليل وعلى أهمية أشكال الدعم التى كان بوسعهم تعبئتها لحسابهم. ففي عام ١٧٥٧، يعين الباب (العالى) فى الموصل رجب باشا، الذى خلف باشا آخر «من غير آل عبد الجليل»، كان قد عين فى عام ١٧٥٦، بعد رحيل أمين باشا الجليلي: وعندئذ، يلوذ الانكشارية، الذين يؤيدون أمين الجليلي، بالقلعة ويرفضون تسليمها. وتستمر القلاقل لمدة اثنين وأربعين يوماً؛ وتقام المتاريس فى الشوارع؛ ولا ينتهى العصيان إلا مع تعيين حسين باشا الجليلي (الباشا للمرة الثامنة) الذى سرعان ما يحل محله ابنه أمين (١٧٥٨). وتؤدى محاولتان، جرتا فى ١٧٥٩ و ١٧٦٠، لإبعاد أمين (بتعيينه فى نهاية الأمر والياً على أورفا) إلى تفجير قلاقل جديدة. ومنذ عام ١٧٦١، يعاد تنصيب أمين فى الموصل، لمدة سبع سنوات هذه المرة. وفى ١٧٦٩ - ١٧٧١، سعياً إلى تسهيل التخلص من أمين، يحاول الباب (العالى) أن يفرض على الموصل فتاح باشا، وهو من آل عبد الجليل، لكنه خصم لأمين: وبعد فترة من القلاقل، تؤول السلطة إلى سليمان، ابن أمين الجليلي، والذى سوف يحكم الموصل من عام ١٧٧١ إلى عام ١٧٨٩، فيما عدا مدة ثلاثة أعوام. وهذه الأزمة مهمة بوجه خاص، لأنها تشير إلى أن الباب (العالى)، فى سعيه إلى التخلص من جليلي مزعج، لا يجد حلاً آخر غير تعيين جليلي آخر، أكثر انصياعاً. وفى عام ١٨٠٩، بعد تعاقب أربعة من آل عبد الجليل على الحكم، من عام ١٧٨٥ إلى عام ١٨٠٨، يعين الباب (العالى) أحمد بن بكر، وهو رجل ينتمى إلى عائلة محلية، لكنه لا ينتمى إلى آل عبد الجليل: وعندئذ يتمرد الانكشارية ويضطر أحمد إلى مغادرة المدينة التى لم يستطع البقاء فيها غير عدة أيام. ويصبح آل عبد الجليل سادة للمدينة، ويعين الباب (العالى)، فى ١٨٠٩، محمود باشا، الذى سوف يتلوه سبعة باشاوات آخرون من آل عبد الجليل بلا انقطاع حتى عام ١٨٢٩.

ولما كانت الحكومة العثمانية تواجه مشكلات جسيمة على الجبهات الأخرى (وخاصة في أوروبا) فقد كانت عاجزة عن فرض تعاقب الباشاوات الأجانب على الوسط المحلي وكان عليها الاستسلام لحالة شبه الاستقلال التي كان تعاقب الباشاوات الجليليين قد خلقها في الموصل. وصحيح أن حكم الجليليين في الموصل قد انتهى إلى محصلة ايجابية نسبياً، في مجالات المشاركة في الدفاع عن الحدود وصون النظام والنشاط الاقتصادي، وهو أمر لم يكن من شأنه إلا أن يدفع الباب العالي إلى التحلي بالصبر. ومن جهتهم، فإن آل عبد الجليل قد حافظوا على اسطورة السيادة العثمانية وحرصوا، بشكل خاص، على دفع الخزينة، المتواضعة مع ذلك، التي كان عليهم سدادها للباب (العالي) (قلما زادت عن ٣٠٠٠٠ قرش نحو عام ١٧٦٠). إلا أنه عندما أصبحت الحكومة العثمانية أخيراً، بعد عام ١٨٣٠، قادرة على أن تضع في خدمة سياستها امكانيات عسكرية مناسبة، فإن الجليليين سوف يغادرون المسرح السياسي؛ ففي عام ١٨٣٤، سوف يستسلم يحيى باشا، آخر باشاوات آل عبد الجليل، لترك السلطة ويمتثل للدعوة الموجهة إليه للذهاب إلى اسطنبول للمشاركة في نشاط المجلس الاستشاري الذي كان قد تم تشكيله.

الهاليك في بغداد

إن الجمع الذي حدث، في بغداد، بين تجنيد نخبة حاكمة (سياسية وعسكرية) عن طريق نظام (الملوكية) وتكوين شبه سلالة حاكمة إنما يقود بشكل حتمي إلى استحضار حالة مصر. ففي مستهل القرن الثامن عشر، بدأ عهد جديد بالنسبة لبغداد، مع تولي حسن باشا مقاليد الحكم (١٧٠٤ - ١٧٢٤). وكان هذا الرجل، الذي ولد نحو عام ١٦٥٧، ابن أحد سباهيي مراد الرابع؛ وقد ربّي في مدارس القصر ثم انجز فيما بعد مسيرة وظيفية رائعة، توجت بتولي حكم ولايات هامة، خاصة حلب وديار بكر، التي نقل منها إلى بغداد. وتفسر نجاحاته دوامه في هذا

المنصب: حملات قوية ضد القبائل العربية والكردية؛ مشاركة باهرة في الحرب ضد الفرس، والتي يقترح خلالها، ويحقق بنجاح، هجوماً يسمح له باحتلال كرمنشاه وأردالان. وعندما يموت، في مستهل عام ١٧٢٤، كانت هيئته من السمو بحيث أن الباب (العالي) لم يكن بوسعها إلا أن يستجيب للمقترحات المقدمة إليه بتعيين ابنه أحمد في المنصب الذي كان يشغله. ويضيف أحمد همذان إلى فتوحات أبيه، وبالرغم من اخفاق امام اصبهان، في عام ١٧٢٦، فإنه يضع الباب (العالي) في وضع يسمح له بأن يعقد، مع فارس، صلحاً جد مؤات في عام ١٧٢٧.

وتؤدي هذه النجاحات إلى اضعاف الشرعية على سلطة أحمد ومنع الباب (العالي) من التفكير في الاستغناء عنه وذلك لاحتواء اطماع نادر شاه: ففي عام ١٧٣١، يلحق بالفرس هزيمة جسيمة قرب همذان؛ وفي عام ١٧٣٣، يتحمل بنجاح حصار بغداد؛ وفي عام ١٧٤٣، يعد الدفاع عنها على نحو يتميز بعزيمة جبارة بحيث أن نادر شاه يتجه إلى الهجوم على الموصل بدلاً من الهجوم على بغداد. وسوف يذهل بمواهبه نادر شاه، الذي سوف يكون مفاوضه المفضل في حالة إجراء مفاوضات (في أعوام ١٧٣٢ و ١٧٣٦ و ١٧٤٣). ومن ثم فليس غريباً أن أحمد باشا، شأنه في ذلك شأن أبيه، قد تمكن من الإستمرار في تولي حكم باشاليك بغداد: فسوف يبقى في ذلك المنصب، دون انقطاع تقريباً، حتى موته، في عام ١٧٤٧، مهيمناً على مجمل العراق ومتعاملاً مع الحكومة العثمانية دون انصياع مفرط، ودون المضي مع ذلك إلى حد العصيان السافر؛ فعندما يعفى من منصبه في بغداد، في عام ١٧٣٤، سوف يذعن لذلك ويقبل تعييناً في أوربا، إلى اللحظة التي يدعوه فيها السلطان إلى إجراء المفاوضات مع الفرس، في عام ١٧٣٦، وسوف يرجع إلى بغداد، بعد نجاح هذه المفاوضات.

والحال أن ممارسة أحمد الطويلة للسلطة قد سمحت له بمواصلة ممارسة دشنها أبوه حسن باشا وسوف يكون من شأنها أن تقلب بالكامل التنظيم

السياسى فى بغداد على مدار قرن تقريباً. فاستخدام العبيد (المماليك)، المشترين بوجه خاص من القوقاز، والذين كانت تتم تربيتهم إثر ذلك فى القصور، لإعداد أفراد الكادر العسكرى والمدنى، كان يتميز بطابع تقليدى: فبهذا الشكل كان يجرى تجديد الفئة الحاكمة فى مصر، قبل عام ١٥١٧، وقد استمر هذا النظام بعد الفتح العثمانى. وكان العبيد المطلوبون أكثر من سواهم هم أولئك الذين يجيئون من إقليم تقليس، فى جيورجيا، ومن قبائل كقبائل اللاظ والأباط. والحال أن حسن باشا، ومن بعده أحمد، سوف يقومان على نحو منهجى بتجنيد المماليك الذين كانوا يتلقون، فى القصر، تعليماً يجمع بين تعلم القراءة والكتابة والتدريب العسكرى والرياضى. وكان يجرى تقسيمهم إلى جماعات، لكل منها استاذها: فبعضها كان يجرى تربيته لتولى المناصب المدنية والعسكرية العليا، وبعضها كان يجرى إعداده للدخول فى حرس الباشا. وعند انتهاء تعليمهم، كانوا يوزعون على الخدمات الرئيسية للدولة. وفى عهد أحمد باشا، كان «خدم الداخل» يتألفون من ٦٠٠ رجل. أما أولئك الذين يبدون، من بين المماليك، الملكات الأكثر روعة ويتولون الأعمال الواعدة أكثر من سواها، فقد كان بالإمكان إيجاد ارتباط بينهم وبين «ولى الأمر» عن طريق أوامر زواجه: فسلیمان أغا أبو لیلی، مملوك حسن باشا، يتزوج ابنة أحمد باشا، الذى خلفه بعد أن كان ساعده الأيمن على مدار خمس عشرة سنة. وهذه الفئة الحاكمة تفرض نفسها محلياً على السكان الأصليين وعلى «القوى» المرسله من جانب اسطنبول (القاضى، الدفتودار، الأغا)؛ والسلطة التى تكفلها لنفسها تمنع الحكومة السلطانية من عدم دعوتها إلى حكم الولاية. فلدی موت أحمد باشا، فى عام ١٧٤٧، يجتهد الباب (العالى) فى محاولة تعيين مرشحين «خارجيين» لكنهم لن ينجحوا فى البقاء فى الحكم. وفى عام ١٧٥٠، يتم تعيين سليمان أبو لیلی فى منصب الباشا، ويعدده، سوف يتعاقب مماليك على رأس الولاية، دون انقطاع تقريباً، حتى عزل دواود باشا، فى عام ١٨٣١.

وبعد السنوات الأثنى عشرة لـ «عهد» سليمان أبو ليلي (١٧٥٠ - ١٧٦٢)، الذي تمكن من تأمين النظام الداخلى عبر إجبار القبائل على الطاعة، وتمكن من الحفاظ على علاقات صحيحة مع الباب (العالي) وتعزيز التنظيم المملوكى (عبر التدريب الدائم لمائتى شاب)، وبعد العهدين الأقل روعة لعلى أغا (١٧٦٢ - ١٧٦٤) وعمر باشا (١٧٦٤ - ١٧٧٥)، تعرف «السلالة الحاكمة» أوجها فى ظل سليمان «الأكبر» (١٧٨٠ - ١٨٠٢). فقد بنى هذا المملوك سمعته بقيادته لمقاومة البصرة الطويلة للفرس، فى ١٧٧٥ و ١٧٧٦. ولدى عودته من الأسر، فى عام ١٧٧٩، تم تعيينه والياً على بغداد، حيث لم تؤد محاولة الباب (العالي) الرامية إلى الاستغناء عن الممالك إلى نتائج حاسمة. والواقع أن الرحالة الفرنسى اوليفييه، الذى تعتبر ملاحظاته رصينة بوجه عام، قد رصد، خلال ترحاله فى العراق، نجاح ادارته: «إنه ينكب على التخفيف عن الطبقة البائسة، والحيلولة دون ارتكاب كبار موظفيه للمظالم أو سماحهم بأعمال الاستبداد. ولم يلحق الأذى إلا بالعرب الذين يثيرون المتاعب للملاحة فى النهرين، وقد شجع التجارة بحمايتها بجميع السبل [...]». وقد اكسبته شجاعته احترام جميع الجند؛ وأدى الهدوء الذى حافظ عليه فى بغداد والعدل الذى كفل له السيادة فيها، إلى احاطة شخصه بالمحبة والثناء على حكومته»^(٢٧). كما أن الخطر الخارجى الذى لم يكف عن تهديد العراق قد أصبح الآن مستبعداً بشكل حاسم، وكان الباشا قادراً على السيطرة على الخطر البدوى، عرب المنتفق فى الجنوب، والأكرد فى الشمال. ولم يبدأ الخطر الوهابى فى تهديد العراق إلا فى السنوات الأخيرة لعهد سليمان: فقوات ابن سعود، التى كانت حملات الباشا المنظمة قد احتوتها، فى عام ١٧٩٧، وفى عام ١٧٩٩، سوف تنطلق، فى عام ١٨٠٢، من شبه الجزيرة العربية عند شن الغارة الكبرى على كربلاء التى تم خلالها نهب المدينة الشيعية المقدسة واستباحتها. وينتهى عهد سليمان الطويل بعد هذا الحادث الكارثى بعدة أسابيع. لكن الانحدار الذى سوف تشهده سلالة الممالك الحاكمة بعد سليمان، والذى يزيد من احتداد انعدام الإستقرار الراجع

إلى إنعدام إجراءات محددة لنقل السلطة، لن يحول دون تعاقب الممالك على الحكم لمدة نحو ثلاثين سنة. وفي عام ١٨١٠، يحاول السلطان محمود الثاني استعادة سلطته في العراق، ويجري خلع وقتل سليمان باشا كوتشوك («الصغير»); لكن الباب (العالي) يظل عاجزاً عن الاطاحة بالنظام المملوكي، ويتولى السلطة عبد الله باشا، الذي ينتمي إلى بيت سليمان الأكبر، كما يتعاقب على الحكم بعده اثنان من الباشاوات الممالك، سعيد باشا وأخيراً داود باشا (١٨١٧ - ١٨٣١). ولن يتسنى التخلص من آخر باشا مملوكي إلا في عام ١٨٣١ عبر حملة عسكرية منظمة.

ولم تكن هذه المحاولات تشكل غير الجهود النهائية للباب (العالي) لاستعادة سلطته في بغداد. فهذا هدف لم يتخل عنه قط. إلا أنه كان عسير المنال بسبب المصاعب الكبرى التي كان على العثمانيين مواجهتها في أوروبا، وبسبب بعد العراق، الأمر الذي لن يسمح لهم باستخدام الإمكانيات الضخمة قبل القرن التاسع عشر. ومن جهة أخرى، فإن الباشاوات «الأجانب» الذين حاول الباب (العالي) تنصيبهم في بغداد لن يكونوا محل قبول هناك أبداً وسوف يقابلون هناك معارضة يستحيل التغلب عليها يديها الممالك الذين يسيطرون على جميع روافع السلطة. ومن ثم فإن جميع المحاولات التي يقوم بها الباب (العالي) في ١٧٣٤ - ١٧٣٦، وفي ١٧٤٧ - ١٧٥٠ وفي ١٧٧٥ - ١٧٨٠ سوف تمنى بالفشل واحدة اثر الأخرى، ففي كل مناسبة كان يجري الإمساك من جديد بزمام السلطة من جانب حاكم قوي، أحمد باشا، سليمان أبو ليلى، سليمان الأكبر.

ومثل هذا الوضع يمكن تفسيره بوجود مصالح متبادلة تفرض أشكال مراعاة متبادلة. فلو دفع أشباه مملوك بغداد استقلالهم إلى حد الانفصال، لوجدوا أنفسهم معزولين في مواجهة الأخطار الداخلية (القبائل العربية والكردية) والأخطار الخارجية (من جانب فارس) التي كانت تتهددهم. ومن ثم فقد كانت لهم مصلحة في مراعاة مظاهر الخضوع للباب (العالي): فإذا كان يجري تعيينهم

وتجديد تعيينهم كل سنة من جانب السلطان، فقد كانوا يدفعون الخزينة بانضباط لم يكن تاماً دائماً، لكن تقصيرهم يمكن تبريره بتكلفة الدفاع عن البلد والمشاركة في الحملات العثمانية. وكان سليمان باشا الأكبر يدفع خزينة سنوية تصل إلى نحو ١٠٠٠٠٠ جنية، بصورة جد منتظمة. ومن جهتها، كانت الحكومة العثمانية بحاجة إلى سلطة محلية جد قوية للدفاع عن مصالحها الأساسية في هذه المنطقة: قدور باشاوات بغداد في صون النظام الداخلى وولاةهم خلال الحروب الكبرى مع فارس كانا ييران الإمتثال، في اسطنبول، لوضع لم تكن لدى العثمانيين الإمكانيات اللازمة لتغييره، إلهم إلا إذا كان ذلك عبر تدخل عسكري مباشر، وهو ما لن يلجأوا إليه إلا فيما بعد، بمجرد تلاشى الخطر الفارسى. وعلى مدار مجمل القرن الثامن عشر، سوف تلعب الولاية دور دولة عازلة، ولن يكون بوسع الحكومة العثمانية إلا أن تمتثل لوضع شبه الاستقلال، الذى يمنح باشاوات بغداد السلطة والقوى الضرورية لتمكينهم من السهر على حماية الحدود التى تفصل بين الامبراطوريتين والمذهبين الدينيين.

الماليك المصريون

إن مصر العثمانية، التى فتحت فى عام ١٥١٧، قد نظمها السلطان سليمان (الذى يرجع القانون ثامه الذى أصدره إلى عام ١٥٢٤)، وفقاً لمبادئ كانت متمشية فى جميع المسائل مع القواعد العثمانية: فهناك وال يساعده ديوان وميليشيات سوف ينتقل عددها تدريجياً من أربع إلى سبع. وكان أكثر هذه الميليشيات أهمية (وأوفرها عدداً) يتمثل فى قوتين من جنود المشاة سوف تلعبان دوراً ملحوظاً فى تاريخ مصر خلال هذه القرون الثلاثة. وكان الانكشارية يمثلون القوة الأقوى والأوسع نفوذاً: وكان عددهم نحو ٥٠٠٠ فى القرن السابع عشر وقد أدوا مهام شرطة القاهرة، وهو ما أسهم دون شك فى تطوير علاقاتهم مع سكان المدينة. أما العزب، الأقل عدداً (قرابة ٣٠٠٠ رجل نحو عام ١٧٠٠)، والذين

يحصلون على رواتب أقل، فقد كانوا غالباً في تنافس مع الإنكشارية على السيطرة على السلطة وعلى المكاسب التي تتيحها. وكانت السلطة القضائية تُمارَس من جانب قاضى القضاة (أو قاضى العسكر)، المرسل إلى الولاية من طرف اسطنبول، والذي يساعده عدد من القواب كانت غالبيتهم من المصريين. لكن تنظيم مصر كانوا، منذ البداية، جد أصيل بقدر ما أن العثمانيين سوف يحافظون على البنية المملوكية للنظام الذى كان سليم الأول قد وضع حداً له فى عام ١٥١٧. ذلك أن الممالك المهزومين الذين سوف يبقون فى مصر ويقبلون خدمة العثمانيين سوف يتم تنظيمهم فى قوات خاصة، كقوات الشاويشيه، المشكلة فى عام ١٥٢٤، وقوات الشراكسة، المشكلة فى عام ١٥٥٦. وسوف يجرى التصريح لهم بمواصلة شراء مجندين جدد، خاصة من شركاسيا، وتدريبهم، وفقاً للنظام القديم. والحال أن البكوات، الذين تولوا، فى القرن السابع عشر، حكم الأقاليم، كانوا يجندون من بين صفوف هؤلاء الممالك، ومن بين صفوفهم أيضاً كان يتم اختيار كبار القادة الإداريين: الدفتردار، أمير الحج، السردار (قائد الحملات)، الأمير المرافق للخزينة المرسل كل عام إلى اسطنبول، والقائمقام، الذى كان يصرف الأمور بصورة مؤقتة فى حالة شغور السلطة.

وحتى قبل نهاية القرن السادس عشر، كانت سلطة الباشاوات الذين كان الباب (العالى) يرسلهم قد بدأت تبهت فى وجه السلطات التى أخذت تتعزز فى مصر. وكان على الباشاوات أن يواجهوا أولاً الحركات التى يوجهها الجنود والذين كان تخفيض قيمة رواتبهم قد دفعهم إلى التمرد. وفى عام ١٥٨٦، ينشب أول تمرد عسكرى، حيث قامت القوات بوقف الوالى وحبسه فى أحد بيوت القاهرة. وسوف تتلو ذلك التمرد تمردات أخرى فى أعوام ١٥٨٩ و ١٥٩٨ و ١٦٠١. وفى عام ١٦٠٤، سوف ينجح المتمردون فى اغتيال إبراهيم باشا. والحال أن هذا العمل العنيف غير المسبوق سوف يستثير رد فعل قوى من جانب الباب (العالى): فبعد تحقيق جرى فى القاهرة وإعدام عدد معين من الضباط، سوف ترسل الحكومة

السلطانية إلى القاهرة محمد باشا. ويتخذ هذا الأخير تدابير قاسية ضد البكوات المتواطئين في الاغتيال ويكسب لذلك كنية «قول كيوان» («كاسر الممالك»). لكن تمرداً جديداً للجند ينشب في عام ١٦٠٩، وهو تمرد بالغ الجسامة بحيث أن الانتصار الذي سوف يتم إحرازه في نهاية الأمر على المتمردين سوف يصفه أحد كتاب الأخبار بـ «الفتح الثاني لمصر».

على أن هذا النجاح لن يستمر وسوف يستمر صعود البكوات التدريجي في العقود التالية. فسوف يتصدون للباشاوات بجسارة متعاضمة باطراد: ففي عام ١٦٢٣، سوف يرفضون الاعتراف بالباشا الذي أرسله السلطان وسوف يحصلون على (موافقة السلطان) على إبقاء مصطفى باشا؛ وفي عام ١٦٣١، سوف يخلعون موسى باشا، الذي كان قد أمر باغتيال أحدهم، وسوف يعينون قائمقاماً ثم يتفاوضون مع الباب (العالي) على إستبدال الباشا الذي لم يعودوا يريدونه. وخلال السنوات الخمس والعشرين التي سوف تتلو الإطاحة بموسى باشا، تتجسد سيادة البكوات في شخص رضوان بك، الذي هيمن على الحياة السياسية في مصر حتى موته، في عام ١٦٥٦، تحت لقب أمير الحج. وكانت هيئته من السمو، بحيث أن هذا الأمير، المنحدر من أصل شركسي، سوف يجرى تملقه بارجاع نسبه إلى السلطانين المملوكيين برقوق (١٣٨٢ - ١٣٩٨) وبارسبای (١٤٢٢ - ١٤٣٨) - وهو ما يضيف عليه نوعاً من الشرعية في مصر - وإلى قبيلة قريش، الأمر الذي يكفل له سلطة يمكنها أن تنافس، في الأماكن المقدسة، سلطة السلاطين العثمانيين. على أن رضوان بك لن يحاول إستخدام سلطته وشعبيته للاستيلاء على السلطة، كما سوف يفعل ذلك على بك في القرن التالي. وهذا الإعتدال يفسرون شك قدرته على مقاومة مختلف محاولات الباب (العالي) الرامية إلى وقف شبه الحكم الذي يمارسه: تعيينه سرداراً لحملة ضد فارس، وهو ما يخلص منه في عام ١٦٣٥ وفي عام ١٦٣٧، نقله والياً على ولاية الحبشة، في عام ١٦٣٩؛ دسائس الولاة لإزاحته عن السلطة في عام ١٦٤٧ وفي عام ١٦٥١.

لكن التنافسات بين صفوف الممالك، بين حزب الفقارية (الذين كفل رضوان هيمنتهم) وحزب القاسمية، هي التي سوف تؤدي إلى الأفول المؤقت لنجم البكوات، إذ سوف يجتهد الباشاوات في إستغلال هذه النزاعات للقضاء التدريجي على الفريقين وإعادة تأكيد سلطتهم هم: ففي عام ١٦٦٠، سوف يجرى ذبح الأمراء الفقارية في ترأنا، وفي عام ١٦٦٢، سيجيء الدور على حزب القاسمية ويتم القضاء عليهم. وسوف يخسر البكوات النفوذ المهيمن الذي كانوا يتمتعون به منذ مستهل القرن؛ وخلال ما يقرب من نصف قرن، فإن ترقية ضابط من الميليشيات إلى رتبة السنجق بك سوف تعتبر عقاباً، أو على الأقل إجراءً ضاراً بمصالحه السياسية والمادية. وخلال بضع سنوات، سوف يتسنى تعزيز سلطة الباب (العالي) وممثليه في القاهرة. وقد تمكن إبراهيم باشا (١٦٦١ - ١٦٦٤) من زيادة مبلغ الخزينة التي تدفعها مصر من ١٥ مليون إلى ٣١ مليون بارة. وفي عام ١٦٧٠، سوف يجرى إرسال إبراهيم باشا قره، مع قوة قوامها ٢٠٠٠ جندي، لتحسين إعادة التنظيم الإداري والمالي لمصر: وسوف يتم إعتماد القرارات التي يتخذها الوالي من جانب اجتماع مهيب بشكل خاص للديوان، انعقد في ٤ فبراير ١٦٧٢. لكن ذلك لن يكون غير مهلة للسلطة العثمانية في مصر. فسوف ينجح الأمراء بسرعة بالغة في التنصل من إلتزاماتهم، ومنذ عام ١٦٨٣، سوف يتم اختزال الخزينة من جديد إلى ٢٣ مليون بارة. وفي أعوام ١٦٧٦ و ١٦٩٧ و ١٧١١، سوف يتم إجبار باشاوات على التنحي.

إن سقوط نفوذ البكوات لم يكن مفيداً بصفة دائمة للولاة: فاعتباراً من عام ١٦٧٠، ولدة نحو نصف قرن، انتقل الدور المهيمن في الحياة السياسية في القاهرة إلى العسكريين، وخاصة إلى الإنكشارية، الأقوى بينهم. وحول قادة الأوجاق، كوتشوك محمد (مات في عام ١٦٩٤)، ثم افرانج أحمد (مات في عام ١٧١١)، ينتظم النضال من أجل السلطة في القاهرة. وتتبع سيادة الإنكشارية من عددهم (كانوا أكثر من ثلث مجموع الجند في عام ١٧٠٩)، ومن قوتهم المادية

سوف يحتكرون، اعتباراً من ١٦٦٠ - ١٦٧٠، الإلتزامات الرئيسية، خاصة الأكثر عائداً، إلتزام جمرك السويس)، ومن الصلات التي كانوا قد نسجوها مع سكان القاهرة، عبر نظام الحماية المعقد ومن انتماء حرفيين وتجار إلى الأوجاق مما يسمح بعوائد مجزية. على أن الصراع على السلطة داخل قوة الإنكشارية، والذي تميز بسلسلة كاملة من الأزمات كانت أزمة ١٧١١ أكثرها جسامة (حرب أهلية حقيقية سوف تدوم لمدة شهرين)، إنما يؤدي إلى إضعاف الأوجاق بشكل دائم ويعيد السيادة إلى الممالك وإلى البكوات الذين يقودونهم.

وإعتباراً من مستهل القرن الثامن عشر، نجد أن نظام تجنيد الصفوة العسكرية والسياسية في مصر عبر نظام «المملوكية» (شراء عبيد من القوقاز، ثم تربيتهم وإعتاقهم ودمجهم من جانب سادتهم) يفرض نفسه على مجمل الفئة الحاكمة: فلم يعد هناك فرق أساسي بين العمل في الأوجاق أو البيليكات، إذ صار بوسع أي مملوك أن يصبح ضابطاً أو سنجق بك، إذا ما شاء سيده ذلك. وعندما يتذكر إبراهيم بك، في الأعوام الأولى للقرن التاسع عشر، «الأزمة الماضية الجميلة»، أي السنوات السابقة على الحملة الفرنسية لعام ١٧٩٨، فإنه سوف يذكر العشرة آلاف شخص الذين كانوا يشكلون الفئة الحاكمة، دون أن يجرى تمييزاً فعلياً بينهم: الأمراء، الكشاف (ولاة، أمراء من مرتبة أدنى)، ضباط الأوجاقات، الممالك، الجند. وكان هؤلاء الممالك يتجمعون في بيوت تمتد تفرعاتها إلى الميليشيات وإلى المؤسسة البيليكية في آن واحد. وكان أهم هذه البيوت هو بيت القازوغلية، الذي كان يحتكر من الناحية العملية الوظائف السياسية والعسكرية، بدءاً من إبراهيم القازوغل، كتحودا (كبير ضباط) الأنكشارية، الذي مارس السلطة بين عامي ١٧٤٣ و ١٧٥٤، بالإشتراك مع رضوان، كتحودا العزب، ورئيس «بيت» الجلفية. وحتى أواخر القرن، تصبح البيليكات احتكاراً للقازوغلية. ومن جهة أخرى، فإن أوسع البكوات نفوذاً سوف يحصل تدريجياً على اللقب شبه الرسمي،

وإن كان الغريب تماماً عن الهيراركية العثمانية، وهو لقب شيخ البلد، الذي سوف يكون محمد بك شركس، الأمير المهيمن في ١٧٢٤ - ١٧٢٦، أول من يحمله.

وهذا النظام الخاص بتجنيد الفئة الحاكمة، وهذا الاحتكار للسلطة من جانب جماعة من الأمراء وهذا التركيز التدريجي للسلطة (محمد بك شركس، ثم نو الفقار بك حتى عام ١٧٣٠؛ عثمان بك ذو الفقار، حتى عام ١٧٤٣؛ إبراهيم كتحودا ورضوان كتحودا، حتى ١٧٥٤ و ١٧٥٥) من الواضح أنها تذكر كلها بالتنظيم الذي كان قائماً في بغداد، نحو العصر نفسه. إلا أنه في حين أن ممالك بغداد كان يتم الاعتراف بهم كباشاوات وكانوا يكسبون شرعيتهم من هذا التعيين، فإن أمراء القاهرة سوف يكتفون (قبل على بك) بتأمين واقع السلطة لأنفسهم، مع اختزال سلطة الباشاوات إلى مجرد مظهر. وقد كتب القنصل بيليران، في عام ١٧٣٠: «لقد عود السلطان البكوات على الاستقلال بحيث أن الأكثر قوة بينهم قد اعتادوا الكف عن الاعتراف بسلطته وخلق الباشا عندما يبدو لهم ذلك مناسباً».

وفي توازن السلطات الذي تحقق تدريجياً في القاهرة، كانت «القوى» المصرية تهيمن على اللعبة السياسية بشكل شبه كامل، إلا أنها قد واصلت مراعاة مظاهر الإحترام الواجب الأداء للباشاوات (حتى عند خلعهم) ومظاهر خضوعها للباب (العالي). وفي عام ١٧٤٨، يتحالف محمد راغب باشا مع حسين بك للسعي إلى الإطاحة بكل من الكتحودا إبراهيم والكتحودا رضوان؛ لكن هذين الأخيرين يخلعانه ويدعوانه إلى مغادرة القلعة؛ وعندما يمر، مع حاشيته، أمام ثكنة العزب، يأمر رضوان بإطلاق النار عليه؛ ويلقى تسعة أشخاص مصرعهم ويسقط الباشا نفسه تحت جواده. وإنزعاجاً من اعتداء يشكل انتهاكاً للشكليات المعتادة، يسارع الثنائي (إبراهيم ورضوان) إلى إرسال رسل إلى اسطنبول لتقديم الاعتذار عن هذا «الحادث» الذي جرى رده إلى «خطأ وسوء فهم».

ومن جهتها، فإن الحكومة السلطانية، المنزعجة غالباً من تصرفات الأمراء المصريين، والتي تميل أحياناً دون شك إلى التدخل بشكل قوى، إنما تستسلم لوضع لا تملك إمكانات لتغييره. وفي عام ١٧٤٠، فإن عثمان بك، الأمير المهيمن، يتجه، بعد اطلاعه على الدسائس التي يدبرها ضده سليمان باشا، إلى خلع الوالى، بل وإلى الأمر بحبسه فى «سجن يوسف». ويبدى الباب (العالى) انزعاجه، ويرسل أوامر بإعادة الباشا إلى منصبه، لكنه، أمام مقاومة الأمراء، يضطر إلى الاتجاه إلى إرسال باشا جديد: ويتم فى القاهرة استقبال على باشا، وهو رجل رفيع المكانة (كان صدراً أعظم)، بالحفاوة المعتادة. لكنه، خلال الاجتماع الذى جرت فيه تلاوة فرمان التعيين علناً، يعرض برنامجاً يدل تواضعه دلالة بليغة على حدود السياسة السلطانية فى الولاية: «إنتى لم أت إلى مصر لبث الفرقة بين الأمراء ولا لبث الشقاق بين السكان. فمهمتى هى رعاية حقوق الجميع. لقد تنازل مولانا السلطان لى عن أرض البلد وأنا بدورى أهبها لكم. وكل ما أرجوه هو ألا تخلقوا مصاعب فى تحصيل الضرائب». الاعتراف بالسيادة العثمانية وتحصيل الضرائب، ذلك هو برنامج الحد الأدنى الذى يعرضه باشا سوف يحكم، فى هذه الظروف، حكماً ينعم بالسلام حتى نهاية ولايته^(٢٨). على أن السلطان «الساخط على المضايقات المستمرة التى يتسبب فيها أهل القاهرة»، والمنزعج من عدم انصياعهم، يفكر، كما روجت ذلك الشائعات فى عام ١٧٥٩ فى القاهرة، فى إرسال «سفن» مع قوات انزال «لاخضاع مصر، وتغيير شكل حكمها واختزالها إلى مستوى ولاية عادية». لكنه لا يجد الامكانيات لتحقيق ذلك، ثم إن قوى القاهرة، عن طريق تظاهرات الخضوع الملائمة وعن طريق حد أدنى من الوفاء بالتزاماتها، سوف تتمكن دائماً من تبديد الغيوم المتجمعة فى اسطنبول.

ومن هذه الزاوية، فإن مغامرة على بك الكبير تشكل ظاهرة فريدة فى تاريخ الولايات العربية للإمبراطورية قبل أواخر القرن الثامن عشر. والحال أن الصعود إلى السلطة العليا من جانب هذا المملوك المنحدر من أصل شركسى (الأباط)،

والذى بيع فى القاهرة فى عام ١٧٤٣، ورمى فى بيت إبراهيم كتحودا، ثم اعتق، ورمى إلى رتبة بك (فى عام ١٧٥٤)، وصار رئيساً لـ «بيت» القازدوغلية، ثم شيخاً للبلد فى عام ١٧٦٠، إنما يتمشى مع مسيرة جد مألوفة فى مصر المملوكية. وتصبح مسيرة على بك غير عادية بالمرّة حين يضطلع، لدى وصوله إلى قمة الهراركية المملوكية، بالقضاء على القوى الموجودة فى القاهرة، بدلاً من الاتجاه إلى مراعاتها: فهو يقضى على المنافسين المحتملين بين صفوف البكوات بإصدار الأمر باغتيالهم أو باجبارهم على الرحيل إلى المنفى؛ كما يقضى على أوجاق الانكشارية الذين سوف يتم إعدام أو نفي قادتهم أيضاً، كما سوف يتم القضاء على قوتهم المالية؛ وهو يقضى أيضاً على ممثلى الباب (العالى)، حيث أن الممثل الذى سوف يخلعه فى عام ١٧٦٨ لن يكون له خليفة، لأن على بك سوف ينتزع وظيفة القائمقام. والشىء الأكثر استثنائية أيضاً من شبه الاستقلال هذا، الذى كانت له سوابق، هو تأكيده العلنى. وليس مؤكداً أن على بك قد وجه إلى الأمراء، المجتمعين فى الديوان، فى عام ١٧٦٩، الخطبة التى يتحدث عنها مارسيل، والتى يقال أنه قد ذكرهم فيها بأن مصر «التي كانت تحكمها قبلهم سلالات حاكمة أخرى من الممالك إنما تنتمى إليهم شرعاً» وبأنه يتوجب انتهاز الفرصة «لنزع النير الذى فرضته سياسة السلاطين الإجرامية على هذه المملكة الجميلة». لكن الأمير قد حقق عملياً هذا البرنامج خلال تلك السنة نفسها. فقد توقف عن إرسال الخزينة المعتادة (أرسالية) وأمتنع الباب (العالى) عن تعيين ولاية فى القاهرة؛ والشىء الأكثر أهمية هو أن على بك قد اغتصب الإمتيازات السلطانية التى لم يفكر من قبله قط أى أمير فى المطالبة بها: فقد أمر على بك بسك قرش من الفضة يحمل اسمه، بينما يحمل ظهره طغراء السلطان الحاكم، وفى ديسمبر ١٧٦٩، خلال صلاة أول رمضان المهيبة،لقى أحد الخطباء داعياً للسلطان ولعلى بك. والحال أن الأمير قد بدا فى مظهر عاهل لمصر، فى مظهر خليفة لأوائك السلاطين الممالك الذين يعرف تاريخهم والذين أخذ ينشط فى أحياء أمجادهم، مستفيداً من

الظروف المؤاتية بشكل استثنائي والتي اتاحتها له الحرب الروسية - التركية من عام ١٧٦٨ إلى عام ١٧٧٤: فقد أصابت هذه الحرب الباب (العالي) بالشلل؛ وسوف تقود إلى تدخل بحرى روسى فى البحر المتوسط بهدف تقديم قدر من الدعم لمشاريع على بك.

ويتم تدخل على بك فى الحجاز فى إطار السيادة العثمانية، لأن الباب (العالي) هو الذى التمس دعمه لحساب أحد المتصارعين الذين كانوا يتنازعون فيما بينهم على السلطة فى مكة. لكن الحملة التى سوف يجرى شنها فى يونيو ١٧٧٠ والتى سوف تربط الحجاز بمصر إنما تندرج أيضاً ضمن إطار سياسة عامة من شأنها أن تكفل لعلى بك السيطرة على ضفتى البحر الأحمر، وأن تعزز سيطرة مصر على التجارة الشرقية الكبيرة. وقد وجه على بك أنظاره بعد ذلك إلى فلسطين وسوريا، اللتين من شأن الإستيلاء عليهما أن يسمح له بإعادة تكوين الدولة السورية - المصرية التى كانت قد اختفت فى عام ١٥١٧. وسوف يعمل على نزع سلاح العداوة المتوقعة من جانب الباب (العالي)، بتصوير العملية على أنها عملية موجهة فقط ضد عثمان العظم، باشا دمشق. وفى عام ١٦٧١، سوف يوجه ضد فلسطين أربعين ألف رجل بقيادة محمد بك أبو الذهب، انضمت إليهم قوات حليفه، الشيخ ضاهر. وفى ٦ يونيو، دخل محمد بك دمشق. وفى تلك اللحظة، عادت الامبراطورية المملوكية إلى الوجود. والحال أن الأخفاق النهائى لهذا المشروع إنما يرجع فى جانب كبير منه دون شك إلى الجهود التى بذلتها الحكومة السلطانية لاستمالة محمد بك والأمراء المصريين إلى الإنقلاب على سيدهم، مستفيدة من مللهم من هذه العمليات النائية ومن اشتهاهم الشخصى للسلطة. والواقع أن الانسحاب، غير المتوقع، للجيش المصرى وعودته إلى مصر، سوف يعطيان الإشارة لتفجر صراعات داخلية سوف تتمثل نتيجتها فى هزيمة على بك وتنحيته عن السلطة ثم موته فى نهاية الأمر (٨ مايو ١٧٧٣). وهكذا فإن محاولة على بك الرامية إلى خلق دولة مستقلة قد منيت بالفشل، وذلك دون شك، لأن الأمير

لم يتح له الوقت اللازم لأن يرسى فى مصر أسس دولة حديثة، كما سوف يتسنى لمحمد على أن يفعل ذلك اعتباراً من عام ١٨٠٥، وكذلك، دون شك، لأن إنحدار الامبراطورية لم يكن قد قطع بعد شوطاً بعيداً جداً بما يسمح لتفكك جزأها العربى بأن يحدث من الداخل.

ومع انتهاء تجربة على بك القصيرة، فإن الولاية المصرية ترجع، خلال الربع الأخير من القرن، إلى وضعها السابق فى داخل الامبراطورية، ولكن بدرجة من الاستقلال أوفر بلا جدال. والواقع أن محمد بك أبو الذهب قد واصل سياسة سيده، مع أشكال من المراعاة والدارة تجعلها مقبولة من جانب الباب (العالى). فالعودة إلى سك عملة تعترف بسيادة السلطان، وسداد متأخرات ثلاث سنوات من الضرائب والاحتفال الباذخ الصاخب بتنصيب باشا مرسل من اسطنبول (خليل باشا، ٨ يونيو ١٧٧٣) سوف تعبر كلها عن العودة الرسمية إلى الطاعة للباب (العالى). لكن سياسة محمد بك الداخلية والخارجية لم تختلف كثيراً عن سياسة سلفه، وكان استقلال مصر الفعلي شبه تام. مثمما كان عليه الأمر فى ظل على بك. والحال أن فرماناً صادراً عن الباب العالى قد اعترف رسمياً لمحمد بك بلقب شيخ البلد (١٨ سبتمبر ١٧٧٣). بل إنه يبدو أن السلطان قد منح الأمير، فى عام ١٧٧٥، رتبة الوزير ووظيفة الوالى، وهو تركيز للصلاحيات من شأنه أن يكفل لمحمد بك سلطة تامة على مصر. أمّا عمليات محمد بك فى سوريا. التى تتمتع هذه المرة بتأييد الباب (العالى)، فسوف يكون من شأنها أن تمنحه، دون انقطاع، المكانة المهيمنة التى كان على بك قد تطلع إلى انتزاعها، لكن موته المفاجئ فى يونيو ١٧٧٥ ينهى هذا الشكل الثانى والأخير للأطماع المصرية الكبرى فى هذا الإتجاه.

وأياماً كان الأمر، فإن عهدى على بك ومحمد بك القصيرين فى مصر لن يمرا دون أن يخلقا أثراً دائماً. ففى استخلاصهما لدرس تجربة سلفيهما، نجد أن

الأميرين المهيمنين المصريين (إبراهيم بك ومراد بك، خلال الجزء الأكبر من الفترة الممتدة من عام ١٧٧٥ إلى عام ١٧٩٨) سوف لا يتطلعان منذ ذلك الحين إلى ما وراء حدود الولاية. لكنهما سوف يتصرفان فيها بقدر من الاستقلال شبه كامل، خاصة في المجال المالي: فمن الخزينة الواجبة الأداء على مصر لن يرسل الثنائي الحاكم غير النذر اليسير، بما يؤدي إلى ارتفاع المتأخرات المتراكمة عن السنوات الممتدة من عام ١٧٧٩ إلى عام ١٧٨٥ (حيث يصل المبلغ السنوي المفترض دفعه إلى ٢٤٩٨٧٢٠٠ بارة) إلى ١٠٣٧٦٢٣٦٩ بارة. والحال أن هذا الأغفال غير العادي للإلتزامات التي كان الباب (العالي) يعتبرها ضرورية، بالإضافة إلى الانزعاج الذي أثاره في اسطنبول استبداد الأميرين إنما يفسران عزم الباب (العالي) في نهاية الأمر على إستخدام أكبر الامكانيات لرد مصر إلى تبعية أوثق للسلطة السلطانية. ففي عام ١٧٨٦، تستفيد الحكومة السلطانية من انفراج قصير في مصاعبها الخارجية لكي ترسل إلى مصر حملة من ٣٨ سفينة تحمل ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ رجل، تحت قيادة قائد عسكري ورجل دولة من ذوى الصدارة، هو حسن باشا الغازي. وكما كان الأمل في اسطنبول، فإن سلطة الثنائي الحاكم تنهار دون مقاومة كبيرة. غير أنه لا السكان ولا ممثليهم التقليديين (العلماء) سوف يستجيبون بحماس بالغ للدعوة الموجهة إليهم للالتفاف حول الباشا.

وبعد بضع تظاهرات للحماس الشعبي، يبررها انعدام شعبية البكوات، عند دخول حسن باشا إلى القاهرة (حيث جرى استقباله، فيما يذكر الجبرتي، كاتب الأخبار «كما لو كان مهدي الزمان»)، يتكشف أن المحاولة المبذولة لاستعادة سيطرة عثمانية مباشرة في مصر هي محاولة قصيرة العمر. فقد أبقى حسن باشا على النظام المملوكي، بكادر مختلف، أما الإبتزازات التي كان اللوم قد وجه بسببها إلى إبراهيم ومراد فسوف تعاود الظهور. وأخيراً، يضطر حسن باشا إلى مغادرة مصر في أكتوبر ١٧٨٧ للإشتراك في الحرب ضد روسيا، وبعد أربع سنوات من عهدٍ فاصلٍ تحمل مسئولياته اسماعيل بك، سوف يسترد الثنائي

(إبراهيم ومراد) السلطة فى القاهرة، فى ٢٣ يوليو ١٧٩١، وسوف يحتفظان بها حتى عام ١٧٩٨.

لم يكن لدى الباب (العالى) لا الوقت ولا الإمكانيات اللازمة لإعادة مصر إلى نظام الحكم الذى كان قد أقامه هناك فى عام ١٥١٧. ولم يكن هناك غير البروباجنده فى الفكرة التى طرحها بونابارت، فى عام ١٧٩٨، والتى زعم فيها أنه لم يأت إلى مصر كعدو للإمبراطورية العثمانية، بل كعدو لنظام المماليك المحلى الذى نبذ سلطتها. ولا شك أن البيانات الشهيرة التى وعد فيها السكان المصريين بتحريرهم من إستبداد المماليك كانت تتضمن شيئاً من الحقيقة: «منذ زمن بعيد، كانت هذه الحثالة من العبيد المشتريين من جيورجيا ومن القوقاز تروع أجمل بلد فى العالم، لكن الله، الذى بيده كل شىء، قد حكم بزوال ملكهم». على أن سلطة إسلامية، ينظر إليها بوصفها قومية، هى وحدها التى يمكنها اخراج مصر من الإطار العثمانى الذى عاشت فيه منذ عام ١٥١٧ واستكمال المحاولة التى بدأها على بك. وأياً كان الأمر، فإن مشروع بونابارت العسكرى والإستعماري قد وجه ضربة قاتلة إلى النظام «العثمانى - المملوكى» وجعل من الممكن ظهور المشروع الذى سوف ينكب عليه محمد على: تحويل مصر إلى دولة تكاد تكون مستقلة.

تطور ولايات المغرب نحو الاستقلال

ان الاتجاهات التى ظهرت فى ولايات الشرق الأدنى إلى الاستقلال سوف تقود، فى ولايات المغرب (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)، فى القرن الثامن عشر، إلى شبه استقلال: فالارتباط بالإمبراطورية لم يعد يتميز إلا بعلامات خارجية والسيطرة العثمانية تختزل إلى سيادة لا تقترب عليها آثار بالنسبة للحائزين المحليين على السلطة. وتبدو أسباب مثل هذا التطور جد واضحة، فبعد المغرب عن مركز الإمبراطورية يجعل من الصعب على الحكومة السلطانية التدخل هناك: فبمجرد إنجازه لفتح تطلب عملاً عسكرياً قوياً أحياناً، كان الباب (العالى)

يُضطر، سعياً إلى فرض سيطرته على هذا الجزء من الإمبراطورية، إلى استخدام إمكاناتٍ كف عن التمتع بها اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر، حين كان مجهوده الرئيسى موجهاً إلى الدفاع عن ممتلكاته الأوروبية والآسيوية، المهددة من جانب الدول المسيحية أو السلالة الحاكمة الصفوية. وكان الاهتمام الذى أبداه العثمانيون بالحوض الغربى للبحر المتوسط وبالأراضى العربية المطلة عليه من الجنوب قد حفزه نداء العون الذى وجهه إليهم السكان المسلمون المهددون بالفتح المسيحى، خاصة الأسبانى، فى المغرب الشمالى. وكان الجزائريون قد وجهوا النداء إلى القراصنة الأتراك المحاربين فى المنطقة، منذ عام ١٥١٥، لتخليصهم من الأسبان. وفى عام ١٥١٨، وضع خير الدين نفسه بنفسه تحت السيادة العثمانية. وفى تونس، تدخل، فى عام ١٥٢٤، لإنهاء الحماية الأسبانية التى كانت قد سمحت للحفصيين بالبقاء. وفى طرابلس الغرب، فى عام ١٥٥١، تمكن تورجوت (دارجوت)، وهو قائد اسطول تركى، من طرد فرسان القديس يوحنا الأورشليمى، الذين كان شارل الخامس قد مكنهم من البقاء هناك. وكان العثمانيون مشتبهين مع آل هابسبورج فى نزاع على السيادة فى البحر المتوسط، سوف يسهم فى وضع حد له نجاح مسيحي (ليپانت، فى عام ١٥٧١) ونجاح إسلامى (الاستيلاء على تونس، فى عام ١٥٧٤) على حد سواء. وبعد عام ١٥٨٠، نجد أن «الوحشين السياسيين فى البحر المتوسط [...] يتخليان عن الصراع». ويؤدى «تأرجح تركيا نحو الشرق» وتأرجح اسبانيا نحو الغرب، والذى يتجاوب معه، إلى تخليص البحر المتوسط من «حرب الدول الكبرى التى كانت سمتة الرئيسية، من عام ١٥٥٠ إلى عام ١٥٨٠»^(٢٩). والحال أن الامبراطورية العثمانية، التى يتسارع انحطاطها البحرى بعد عام ١٥٨٠، تكف عن الاهتمام على نحو نشيط بالشطر الغربى من البحر المتوسط، وتترك مهمة حمايته للعناصر التى نصبتها فى ايلات افريقيا الشمالية.

ولاشك أن اصاله تطور ولايات المغرب يمكن ردها أيضاً إلى القرب المباشر من أوروبا المسيحية والذي كانت له آثار متناقضة. والحال أن الخطر المسيحي، الذي اضرمت ناره عمليات طرد المورسكيين التي ذكرت بضياح أسبانيا (وصلت الموجة الأخيرة إلى الجزائر وتونس في عام ١٦٠٩) والذي أصبح محسوساً على نحو مباشر من خلال مستوطنات ساحلية أسبانية، لن تستوعب إلا ببطء شديد (لن يتم استرداد وهران بشكل حاسم إلا في عام ١٧٩٢)، سوف يغذى حرب قرصنة يخوضها، من الجانب الإسلامي، المغاربة وحدهم: وتتمشى هذه الأنشطة البحرية بطبيعة الحال مع فريضة الجهاد، لكنها تؤدي أيضاً إلى إثراء الايالات بالمغانم التي تترتب عليها، عبر الاستيلاء على السلع والعبيد الذين كانت إعادة بيعهم مربحة. كما أن رباينة السفن (رئيس) قد لعبوا دوراً اقتصادياً هاماً وسوف يشكلون عنصراً سرعان ما سوف يصبح حاسماً في التوازن السياسي في الايالات: فنحو عام ١٦٤٠، آلت السيطرة على الحياة السياسية في مدينة الجزائر إلى على بيتشنين رئيس طائفة الرقساء، وصاحب العديد من السفن وعدة مئات من الأسرى. وبين عامي ١٦٣٧ و ١٦٤٠، كان الأسطى مراد «ربان سفن تونس» الشخصية السائدة في الولاية، باعتباره دايماً. إلا أن قرب ايطاليا وكورسيكا، وپروفانس واسبانيا، من جهة أخرى، يسمح بأن يستقر في ولايات المغرب الأوروبيون عديدون تحولوا إلى إعتناق الإسلام من تلقاء أنفسهم أو إثر أسرهم من جانب القراصنة. وسوف يلعب من سماهم الأوروبيون بـ «المرتدين» دوراً نشيطاً في ملاحه البرير، بل وغالباً في الحياة السياسية للايالات، خاصة في القرن السابع عشر: فعلى بيتشنين هو الايطالي بيتشينينو والأسطى مراد نفسه ينحدر من چنوه. كما أن الأندلسيين، الذين سوف يصل نحو ١٠٠٠٠٠ منهم إلى افريقيا الشمالية في مستهل القرن السابع عشر، سوف يسهمون هم أيضاً في «تغريب» معين للايالات.

ومن المؤكد أن هذه المؤثرات المتباينة والنزعة الكوزموبوليتية التي كانت صارخة الوضوح في عواصم المغرب في القرن السابع عشر قد ترتبت عليها آثار لم تحسب جيداً. وهذا الانفتاح النسبي على العالم الخارجى، والذي كان عظيماً في القرن السابع عشر يتعارض تعارضاً قوياً مع اقتصار ولايات الشرق الأدنى على داخل الإمبراطورية، والذي سوف يستمر حتى عام ١٧٩٨، ولاشك أنه قد أسهم في تطور جد أصيل للولايات الغربية من الامبراطورية.

الجزائر: ملكية جماعية

على الرغم من تطور ملحوظ نحو نظام ملكى، فإن السلطة في مدينة الجزائر قد كرسّت، إلى النهاية، بنيةً اجتماعيةً تبرز فيها السلطة العليا، إما عبر «ثورات» أوجاق الانكشارية العنيفة، أو في إطار عمل فريق محدود يتولى المهام «الحكومية».

والحال أن تأكيد السيادة العثمانية على الجزائر كان نتيجةً، لم تنظمها الحكومة المركزية في الواقع، لمصاعب تسببت فيها على المستوى المحلى الحملة الصليبية المسيحية (الاسبانية هنا). فالاحتلالات المحدودة لـ «الحصون» (وهران، في عام ١٥٠٩؛ بوجيا، في عام ١٥١٠)، سوف تدفع سكان الجزائر (حيث كان الأسبان قد احتلوا عدداً من الجزر الصغيرة وشيدوا قلعة بينيون التي سيطرت على الميناء) إلى طلب العون من القرصانين التركيين، الأخوين «باربا روساً»، اللذين خاضا، منذ عام ١٥٠٤، حرب قرصنة نشيطة ضد المسيحيين في غربى البحر المتوسط واللذين استقرا، في عام ١٥١٤، في جيجيللى: وهكذا صار عروج سيداً لمدينة الجزائر (١٥١٥)؛ ولا يرى أخوه وخليفته خير الدين حلاً آخر لتوطيد أركان الدولة التي اجتهد في اقامتها غير اللجوء إلى السلطان سليم. وقد قبل السلطان هذا الولاء، وعينه في منصب البيليريك، مانحاً إياه لقب الباشا، وأرسل إليه ٢٠٠٠ رجل مسلحين بالغدارات وسمح بإبحار ٤٠٠٠ متطوع إلى الجزائر،

منحهم حقوق وإمتيازات الانكشارية (١٥١٨). وعندئذ سوف يكون بوسع خير الدين، خلال بضع سنوات، فتح بون وقسنطينة ومدينة الجزائر والاستيلاء على قلعة بينيون كما سوف يكون بوسعه أن يقيم على ساحل مدينة الجزائر الميناء الذى سوف يصبح القاعدة الرئيسية للقرصنة التركية فى غربى البحر المتوسط.

وقد تميزت اىالة الجزائر بنظام حكم شبيه من جميع النواحي بنظام الحكم الذى عرفته الولايات الأخرى للامبراطورية: وال (بيليريك)، اوچاق للانكشارية، يدار عن طريق ديوان، ويتم تجديده عبر تجنيد منتظم لأفواج (يولداش) من الأناضول. إلا أننا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية حرب القرصنة المستمرة ضد الملاحه المسيحية والتى، علاوة على جانبها الدينى والعسكرى، تسهم فى ازدهار الايالة، فسوف نجد أن دوراً هاماً فى هذه الحكومة قد لعبه القراصنة (الرؤساء)، المنظمون فى طائفة كان تركيبها مختلفاً بشكل محسوس عن تركيب الأوچاق، لأن الأتراك فيها كانوا أقل عدداً ممن تحولوا إلى اعتناق الإسلام. والحال أن ضعف البيليريكوات سوف يترك الساحة مفتوحة لتنافس على السلطة بين الإنكشارية والرؤساء، اعتبر، بوجه عام، محوراً لتطور الجزائر، من أواخر القرن السادس عشر إلى أواخر القرن السابع عشر، وذلك على الرغم من أن مصالح الفريقين كانت، فى واقع الأمر، مرتبطة فيما بينها إلى حد بعيد: فمنذ عام ١٥٦٨، سمح للانكشارية بالإنضمام إلى البحارة وقد شاركوا على نحو مباشر فى مكاسب القرصنة. ويبدو أن قوة الفريقين قد سارت، اجمالاً، فى خط واحد، صاعد حتى أواخر القرن السابع عشر وهابط بعد ذلك.

وتتمثل مشكلة كبيرة أخرى ميزت تاريخ الجزائر السياسى فى المكانة التى سوف يكسبها القواوغلية (أبناء الأتراك والنساء الجزائريات) الذين سوف يحاول الانكشارية، مثابرين، تنحيتهن عن السلطة. والحال أن اقتسام الحكم بين الباشوات والميليشيا والذى تشهد عليه ديباجة المراسيم الرسمية («نحن، باشا

واديوان ميليشيا الجزائر التي لا تقهر» ينتهى فى عام ١٦٥٩، حين تقرر الميليشيا تجريد الوالى من آخر صلاحياته ورد السلطة إلى الأغا، المعين رئيساً للديوان، بحسب الأقدمية، لمدة شهرين فقط. لكن هذا النوع من «الجمهورية العسكرية» لم يكن يتميز بأهلية كبيرة للحياة، كما سوف تشير إلى ذلك القلاقل التي سوف تتلو قيامه. ففي عام ١٦٧١، سوف يجرى تعيين وخلع خمسة أو ستة أغوات فى غضون ثلاثة أيام، وسوف تسلم الميليشيا السلطة لدائ (ضابط يسمى دون تكلف بـ «الخال»)، سوف يعين مدى الحياة ويتقلد منذ ذلك الحين كل السلطة. وهكذا أبلغ مصطفى، داي الجزائر من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٠٥، لويس الرابع عشر بتولية السلطة: «إن الضباط وانكشارية الجيش الظافر، وضباط الديوان مع السادة الرئيسيين لمدينة ومملكة الجزائر، قد نصبوني كلهم فى مقام داي وحاكم مدينة ومملكة الجزائر، خلال اجتماع لهم، باتفاق مشترك، وبقرار جماعى»^(٣٠)، والحال أن الباشا غائب بشكل ملحوظ عن هذا الكلام.

وقد تميز هذا النظام الجديد فى البداية بقدر معين من انعدام الاستقرار: فبين عامى ١٦٧١ و ١٧١٠، سوف يتعاقب على الحكم ثلاثة عشر دايًا، وسوف يتم اغتيال ثلاثة من الدايات الأربعة الأواخر، حيث يفلت الرابع من المصير المنتظر عن طريق نفي فى الوقت المناسب. وفى عام ١٧١١، يتجه على تشاوش، الذى عين دايًا فى عام ١٧١٠، إلى تغيير نهائى للنظام الحكومى الجزائرى: فهو يرفض السماح بدخول إبراهيم شرقان، الباشا المعين، إلى الجزائر، ويلتمس من السلطان أحمد الثالث وینال موافقته على تعيينه هو فى منصب باشا الجزائر. ومنذ ذلك الحين، يكتفى الباب (العالى) باصدار تخويل شكلى خالص للداي الذى تعيينه الميليشيا. والحال أن محاولة بذلت فى عام ١٧٢٩، لتولية باشا مرسل من اسطنبول فى الجزائر سوف تقشل بشكل محزن؛ فعندما يصل محمد باشا أصلان، فى ٢٠ يونيو، إلى المرسى، مع حاشية من خمسة وأربعين رجلاً، كان عليهم شغل الوظائف الرئيسية، يصدر الأمر إلى السفينة بالرسو عند رأس ماتيفو وبالامتناع

عن أى اتصال بالبر، وإلا فإن النيزان سوف تفتح عليها. ويقرر الديوان عدم استقبال الباشا؛ وينسحب هذا الأخير، ويمتنع الباب (العالى) عن النظر فى الحادث.

وفى القرن الثامن عشر، نشهد استقراراً للسلطة فى الجزائر. فمن عام ١٧١٠ إلى عام ١٧٩٨، لا يتعاقب على الحكم غير تسعة دايات ولا يتعاقب على الحكم بين عامى ١٧٥٤ و ١٧٩٨ غير ثلاثة منهم. وتصبح الخلافة منتظمة: فقد كان يتم اختيار الداي عادة من بين صفوف كبار وجهاء الدولة، وهو، بوجه عام، الخزنجى، أو أيضاً أغا السباهيين أو خوجة الخيل. بل ويبدو أن تطوراً نحو وراثة معينة قد ظهر أحياناً: فقد كان بابا إبراهيم (١٧٣٢ - ١٧٤٥) زوج شقيقة كور عبدى (١٧٢٤ - ١٧٣٢) وقد خلفه إبراهيم كوتشوك (١٧٤٥ - ١٧٤٨)، ابن أخيه. أما الداي حسن (١٧٩١ - ١٧٩٨)، ابن محمد بن عثمان بالتبنى، فقد خلفه مصطفى (١٧٩٨ - ١٨٠٥)، ابن أخيه. وسوف يهيمن السلم على عهد الحكم: فمن بين الدايات التسعة الذين حكموا بين عامى ١٧١٠ و ١٧٩٨، سوف يموت سبعة ميتة طبيعية، ولن يجرى اغتيال غير اثنين، ولا تكاد تنشب غير «ثورة» واحدة، هى «ثورة» ١٧٥٤، التى تذهب الأسطورة إلى أن خمسة دايات قد تعاقبوا على الحكم خلالها فى يوم واحد.

وكان الداي شبه ملك. ويشير فينتور دو پارادى، نحو عام ١٧٩٠، إلى أنه كان «يتمتع بسلطة جد مطلقة بحيث أنه كان يملأ ارادته فى الحالات الخاصة». وكان يحكم بمساعدة الديوان الذى ينتمى إليه كبار الوجهاء وضباط الميليشيا والرؤساء وأعيان مختلفون (العلماء). وكان عدد من كبار الشخصيات يشكلون صورة أولية لحكومة، ويتولون اختصاصات محددة نسبياً: الخزنجى (مسئول الخزانة)، الأوسع نفوذاً، والذى غالباً ما يعين خليفة للداي؛ أغا السباهيين (محله أغاسى)، الذى يقود الجيش؛ خوجة الخيل (بالتركية: أتخوچاسى، «كاتب الخيل»)، المسئول عن

ايرادات أراضي الدولة وعن تنظيم المعسكرات؛ بيت الملجى، الذى يسيطر على التركات الشاغرة؛ وكيل الخرج، المسئول عن البحرية، وبطريق التوسع، عن الشئون الخارجية. ويهتم كادر من الكتاب (خوچه) بالأمانة ويمختلف «المصالح» الإدارية والمالية. ويسيطر ثلاثة بكوات على الولايات (وهران، تيتيرى، قسنطينة)، التى تُرسلُ إليها، كل سنة، محلة مكلفة بالمساعدة على حفظ النظام؛ وتدفع الولايات خزينة سنوية للبكوات. وقد منح هذا النظام الجزائر هدوءاً وإزدهاراً فعليين، خاصة خلال الشطر الثانى من القرن الثامن عشر. وكان لعهد الداى محمد بن عثمان (١٧٦٦ - ١٧٩١) الطويل نظيره فى قسنطينة، التى عرفت عصرها الذهبى فى ظل الباي صلاح (١٧٧١ - ١٧٩٢)، وفى وهران، فى ظل الباي محمد الكبير (١٧٧٩ - ١٧٩٦). ويشير فينتور دوياردى إلى الرجال «الأفاضل حقاً» الذين حكموا الايالة ويصف محمداً بن عثمان بأنه «رجل حكيم، عفيف، طاهر، متواضع فى ملبسه، لا يحيا إلا من أجل إزدهار الدولة».

كما تفرض الإيالة نفسها على جيرانها: فثلاث هزائم تلحق بالمغرب الأقصى الذى يحكمه مولاى اسماعيل سوف تكفل الأمن من الجهة الغربية. وفى الشرق، سوف تكابد تونس هيمنة الجزائريين، الذين تجلى تفوقهم العسكرى على مدار حملات ظافرة؛ والأخيرة بين هذه الحملات، فى عام ١٧٥٦، تسمح بإعادة تنصيب الفرع الشرعى من الحسينيين وتختزل بايات تونس إلى وضعية الاتباع. وفى الخارج، تعترف الدول الأوروبية بسلطة ايالة الجزائر، وبدلاً من اللجوء إلى تظاهرات بحرية تعتبر أثارها قصيرة الإستمرار، فإنها غالباً ما تفضل تسوية مشكلة القرصنة الجزائرية عن طريق سياسة معاهدات، لم تكن محل احترام دائماً، أو عن طريق دفع اتاوات أو تقديم هدايا. وسوف يكشف حدثان بشكل مثير عن قوة الايالة. ففي عام ١٧٧٥، نجد أن الحملة التى وجهها الأسبان ضد الجزائر، تحت قيادة أوريبى (٣٤٤ سفينة و ٢٢٠٠٠ جندياً)، تنتهى بتشتيت المهاجمين وتؤكد الجبروت الجزائرى الواضح فى وجه الهجمات القادمة من البحر.

وفى عام ١٧٩٢، بعد وقت قصير من موت محمد بن عثمان، يتم إسترداد وهران من الأسبان بشكل حاسم. ويضع ذلك نهاية لمشاريع استعمار الموانئ الجزائرية التى تواصلت، مع انقطاعات، على مدار نحو ثلاثة قرون، منذ احتلال الأسبان للمرسى الكبير، فى عام ١٥٠٥.

وفى كل ذلك، تصرف دايات الجزائر بوصفهم حكاماً مستقلين بالفعل عن الباب (العالى). وصحيح أنهم قد حافظوا على العلاقات التى توحدتهم بالإمبراطورية: وقد دفعهم إلى ذلك شعور التضامن الإسلامى، والهيبة التى تتمتع بها الحكومة السلطانية فى نظر السكان، كما دفعهم إلى ذلك، دون شك، اعتبار أن الامبراطورية تمثل قوة من شأنها أن تكون مفيدة عند الملمات، وأخيراً، ضرورة التمكن من مواصلة التجنيد فى المشرق للجنود الذين يحتاج إليهم أوجاق الجزائر لتجديد صفوفه، وهو ما لا يمكن عمله دون موافقة الحكومة السلطانية. ومن ثم فإن الداي المعين حديثاً كان يطلب تنصيباً رسمياً لم يكن يقابل أبداً بالرفض، وسعياً إلى كسب ود الحكومة العثمانية، كان يرسل هدايا (منسوجات، مرجاناً، عبيداً...) لم تكن تشكل اتاوة منتظمة، بصرف النظر عن قيمتها، وكان السلطان يرد عليها أيضاً بارسال هدايا مفيدة: مدافع، بارود، فى عام ١٨٠١؛ سفينة حربية، فى عام ١٨١٧.

وكان الداي يخاطب الباب (العالى) بنبرة خضوع تتميز بالتكلف: فالداي حسين، حين يكتب إلى السلطان، فى عام ١٨٢٧، يسمى نفسه بـ «الوزير المكلف بحماية مصالح الأوجاق الظافر التابع لمولانا [...] الذى أنا خادمه»، ويوقع الرسالة بـ «الخادم حسين، والى مدينة الحزائر الكبرى، عبدكم»^(٣١). ويرسل هذا الداي نفسه مساعدة إلى السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية: إذ تصل إلى ناغارين ثمان سفن من سفنه. لكن الدايات، فى حكمهم لولايتهم، وخاصة فى علاقاتهم مع الدول، لا يسمحون بأى تدخل من جانب سيدهم. ففى عام ١٧٢٤،

يصل إلى الجزائر فرمان يدعو فيه السلطان الجزائريين إلى رد سفن تم الإستيلاء عليها من أصحاب سفن چيرمانيين. وعندما يعدد الرسل القاب السلطان ويذكرون لقب «ملك الجزائر» ينهض الداي ويتساعل: «ماذا؟ ملك الجزائر [...]؟ فماذا أكون أنا؟» ويخرج من القاعة. وعندما يقرر الجزائريون، في عام ١٧٣٥، التدخل في تونس ضد حسين بن علي، لحساب علي باشا، المطالب بالولاية، يرسل الباب (العالي) إلى الجزائر قابيچيا مكلفاً بمنع أية عملية ضد تونس؛ ولا يحسب الداي أى حساب لذلك الموقف ويتم قطع رأس القابيچي في نهاية الأمر. وفي عام ١٧٩٨، يتملص الداي مصطفى قدر الإمكان من الأمر الصادر من سليم الثالث بإعلان الحرب على فرنسا، ويخفف من آثاره؛ وعندما يضطر إلى القطيعة من جديد في عام ١٨٠١، فإنه يكتب إلى القنصل الأول للإعتذار والتعهد بـ «بتسليح عدد كبير من السفن لاعتراض واحراق السفن التي يوجهها السلطان من الجهة الغربية»^(٣٢).

وفي السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، ينتهي الاستقرار النسبي الذي وصفناه، وتدخل الايالة في فترة أزمة سوف تستمر حتى عام ١٨٢٠. وقبل وقت طويل من تدخل اللورد اكسماوث، في عام ١٨١٦، كانت القرصنة قد أصبحت نشاطاً اقتصادياً عديم الأهمية وقد توقفت عن أن تكون مورداً بديلاً بالنسبة لتجارة هزيلة. فالعبيد المسيحيون، الذين من المحتمل أن يكون عددهم في منتصف القرن السابع عشر قد تجاوز ٢٥٠٠٠ وتجاوز ٣٠٠٠ نحو عام ١٧٥٠، لم يكونوا أكثر من مئات قليلة في عام ١٨٢٠. وكانت القوة العسكرية للايالة قد اصابها الضعف مع أفول الميليشيا: فبين عامي ١٨٠٠ و ١٨٢٩، لن يجند من المشرق غير ٨٥٣٣ رجلاً. ويبرز غليان ديني نشيط مع إنشاء، أو إصلاح، العديد من الطرق الدينية (الطيبية، الدارقاوه، التيجانية، الرحمانية)، التي سوف تلهم حركات تمرد شبه متواصلة خلال الأعوام الثلاثين الأولى من القرن التاسع عشر، خاصة في منطقة قبائل البربر (١٨٠٣ - ١٨٠٧ و ١٨١٠ - ١٨١٥) وفي وهران (بين عامي

١٨٢٠ و ١٨٢٨). وسوف يؤدي تضائل الموارد الضريبية إلى دفع الولاة إلى زيادة عبء استغلال السكان، بما يزيد من تفاقم السخط. ومن جهة أخرى فإن إنعدام انضباط الميليشيا سوف يوقع السلطة في إنعدام للإستقرار يذكر بفترة أواخر القرن السابع عشر: فبين عامي ١٧٩٨ و ١٨١٧، سنجد أن الدايات الستة الذين سوف يتعاقبون على الحكم سوف يجرى الإطاحة بهم عن طريق تمردات الجند، ثم إعدامهم.

وعندما يقرر على خوچه، في عام ١٨١٧، مغادرة قصر چانينا، في وسط المدينة، والمضى إلى الإقامة في القلعة، تحت حراسة ٢٠٠٠ من رجال القبائل البربر، فإن ذلك إنما يرجع، في جانب منه، دون شك، إلى الرغبة في التخلص من ضغط الميليشيا. وقد أبلغ الأتراك «أنه سوف يحسن معاملة من يقبلون الطاعة؛ ويترك للآخرين حرية العودة إلى المشرق، الذي لم يعد [...] يريد مجندين منه». وعلى يد جيش صغير قوامه ٦٠٠٠ رجل من القولوغلية يتم سحق محاولة من جانب العسكريين الأتراك لخلع الداي. ويخسر الانكشارية ١٢٠٠ جندياً و ١٥٠ ضابطاً؛ وسوف يطلب عدد معين منهم ترحيله إلى المشرق^(٣٣). ويبدو أن انقلاباً في النظام السياسي للولاية كان بسبيله إلى الظهور، سوف تكف فيه السلطة عن الاعتماد على العنصر التركي وتصبح «قومية»، على غرار التطور الذي عرفته تونس، منذ أوائل القرن السابع عشر^(٣٤).

إلا أن من الواضح أن الأوان كان قد أصبح جد متأخر لتمكن اية الجزائر من اتباع سبيل آخر. ذلك أن الضعف الذي أصابها قد أوضحه انحدار مكانتها الخارجية. فتونس، التي كانت تحت الهيمنة العسكرية لأوچاق الجزائر منذ قرنين، والتي كانت تابعة له منذ عام ١٧٥٦، تتحرر من هذه التبعية: فخلال النزاع الذي نشب في عام ١٨٠٧، يحاصر جيش تونسى قسنطينة وخلال المعركة الحاسمة التي دارت رحاها على الحدود، عند نهر سرات (١٠ يوليو ١٨٠٧)، يتم الحاق

الهزيمة بقوات الجزائر. وفي عام ١٨١٦، سوف يفرض اسطول لورد ايكسماوث وفان كاپلين على الجزائريين، باسم الدول الأوروبية، إلغاء العبودية وانهاء القرصنة: إن القصف العنيف الذي سوف تكابده مدينة الجزائر (تم اطلاق ٥٠٠٠٠ قنبلة في عدة ساعات) سوف يهدم حصون الدفاع ويدمر المدينة الواطئة، التي لاشك أن هشاشتها الواضحة سوف تكون أحد الأسباب وراء إحتماء الداي على بأسوار القُصْبِه. والحال أن فرنسا، التي كانت علاقاتها مع الدايات متدهورة - سرعان ما سوف تتحول هذه العلاقات إلى صدام سافر - لن يكون بوسعها ألا تستخلص استنتاجات من ضعف الايالة الواضح.

ومرة أخيرة، توضح أزمة ١٨٣٠ الطابع الملتبس للعلاقات بين ايالة الجزائر والحكومة السلطانية: استقلال فعلى، في إطار تبعية مختزلة في أشكال خارجية؛ ولكن أيضاً شعور الإلتواء إلى جماعة يمكن لمركزها العثماني أن يكون عوناً أخيراً في حالة الخطر الجسيم. وفي شهر ابريل ١٨٣٠، يرسل الباب (العالى) إلى الجزائر طاهر باشا لإقناع الداي حسين بتلبية مطالب فرنسا، وذلك بشكل من شأنه تفادى تحرك الحملة. وكان طاهر باشا في تونس في ٨ - ١٢ مايو؛ وقد وصل امام مدينة الجزائر في ٢١ مايو؛ لكن قائد الحصار يرفض مروره، لأن قوة الحملة الفرنسية قد تحركت بالفعل (١١ - ١٨ مايو). وفي هذه اللحظة التي كان مصير الجزائر فيها على حافة الحسم، يصدر الداي حسين أوامر بإطلاق النار على سفينة طاهر باشا الحربية إذا ما حاولت دخول الميناء. لكن رسالة داي الجزائر الأخيرة سوف تكون «طلباً ملحاً للعون العسكرى من القسطنطينية».

وتتميز بدلالة بالغة أيضاً التماسات العون التي وجهها الحاج أحمد، باى قسنطينة، وسكان المدينة، إلى الباب (العالى) العثماني، الملاذ الأخير ضد الفتح الفرنسى. ففي ٣ أغسطس ١٨٣٧، يخاطبها الباي السلطان: «لقد توجهنا بالشكر إلى الله حين أبدى جلالكم الاهتمام بنا وعباده [...] وقد زحف عدو الله ضدنا

[...]. ونحن لا نملك القدرة على مهاجمته إلا بعون الله وعون الباب العالي [...]. ونرجو أن يكون عطفكم من نصيبنا [...]. فهذا البلد بلدكم، وهؤلاء الناس ناسكم أيضاً، ونحن خدم مخلصون ومطيعون لجلالتكم السلطانية»^(٣٥). وفي ١٣ أكتوبر، سوف تتغلغل القوات الفرنسية في قسنطينة.

السلالات الحاكمة التونسية

تعتبر تونس حالة جد أصيلة بالقياس إلى الولايات العربية الأخرى للامبراطورية، إذ سوف نرى هناك تعاقب سلالتين حاكمتين سوف تتمكنان من ضمان انتقال وراثي للسلطة، على فترات طويلة، وتأكيد شبه استقلالهما عن الباب (العالي). والمثال الآخر الوحيد المشابه لذلك هو مثال طرابلس الغرب المجاورة: لكن سلالة الكرمانلية الحاكمة لن تستقر هناك إلا في عام ١٧١١ وسوف يتسنى للعثمانيين اختزالها منذ عام ١٨٣٥.

ولتفسير مثل هذا التطور ومثل هذا النجاح، لابد بطبيعة الحال من الإشارة إلى قدم ورسوخ تقاليد الإدارة الحكومية التي سوف تسمح لسلطة منبثقة ضمن إطار مؤسسة حفصية («المحلة») بإنشاء ملكية. كما أن رسوخ بنية الأراضي التونسية، المتجمعة تاريخياً حول عاصمتها، والتي اختزلها العثمانيون إلى منطقتها الوسطى الأكثر تلاحماً، بعد ترك جناح الدولة الحفصية الغربي (قسنطينة) والشرقي (طرابلس الغرب)، سوف يسهم في ذلك التحول. وسوف تساعد الجغرافيا الطبيعية لتونس، وانفتاح العاصمة على سهول شاسعة، وغياب تضاريس هامة على تمكين سلطة مهيمنة على الأجزاء الداخلية من البلاد ومهيمنة على مواردها الزراعية من تأمين سيطرتها على العاصمة. وأخيراً فإن عمل البايات سوف يسهل التجانس المثير لبلد كان سكانه مسلمين بالكامل ويتكلمون كلهم تقريباً بالعربية.

وعلى الرغم من أمراض الشيخوخة التي أصابت السلالة الحاكمة الحفصية، فقد كانت ما تزال تملك ما يكفي من الموارد لتمكين ممثليها الأخيرين من الصمود للفتح العثماني، بالتغلب على الفضيحة التي مثلها تحالفهم مع الأسبان في نظر السكان. ومن ثم فإن فتح تونس سوف يكون مسألة طويلة نسبياً وغنية بالتقلبات. فبعد أن يحتل خير الدين مدينة تونس والقيروان ومدن الساحل (١٥٢٤)، يجيء شارل الخامس بشخصه للإستيلاء على لاجوليت ومدينة تونس (١٥٣٥) ويعيد تنصيب مولاي حسن تحت الحماية الأسبانية. وسوف يتذبذب الحفصيون الآخرون بين الأسبان والأتراك. وفي عام ١٥٦٩، سوف يتمكن علي، بيليريك الجزائر، من طرد حميده من تونس، حيث يلجأ هذا الأخير إلى الأسبان، وسوف يُنصب فيها القائد رمضان. وفي عام ١٥٧٣، سوف يتجه دون خوان النمساوي، راكباً موجه انتصار لليبانت، إلى إسترداد مدينة تونس، حيث يعيد تنصيب أمير حفصي. وأخيراً، في عام ١٥٧٤، سوف يستولي سنان باشا، وعلي علي لاجوليت ومدينة تونس اللتين يجرى عندئذ تخليصهما بشكل نهائي من النفوذ الأسباني.

وتحصل تونس من سنان باشا على تنظيم مماثل لتنظيم يتمثل في أن علي، بيليريك الجزائر، سوف يمارس، حتى موته، في عام ١٥٨٧، وصاية على أيلات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب الثلاث. وإثر وضع تونس تحت سلطة باشا معين لمدة ثلاث سنوات، فإنها تستقبل وحدة من الانكشارية (الوحدة ١٠١ من الأوجاق)، قوامها ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ رجل، يسيطر عليها ديوان مؤلف من ضباط الميليشيا ويرأسه الأغا. والحال أن طائفة الرؤساء، التي تضم عدداً هاماً من المتحولين إلى اعتناق الإسلام، سوف تلعب في هذا التنظيم دوراً يتناسب مع نشاط القرصنة عند أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. وسوف يجرى تحديد حدود تونس بشكل متأخر: فجيريا، التي ارتبطت بطرابلس الغرب زمنياً طويلاً، لن تصبح تونسية إلا نحو عام ١٦١٣؛ ومن جهة الجزائر، فإن الحدود سوف تحدد عند نهر سرات بعد نزاع عام ١٦٢٨ مع أوجاق الجزائر.

وفى السنوات الأخيرة للقرن السادس عشر، يطرأ على النظام التونسى تطور ينبىء بالتطور الذى سوف تعرفه الجزائر بعد ذلك بوقت قصير. إذ يبدو أن الميليشيا كانت مقسمة إلى أربعين قسماً يقودها دايات. وسوف تؤدى اساءة استخدام السلطة من جانب بعض ضباط الميليشيا إلى استثارة تمرد من جانب الإنكشارية الذين سوف يرفعون الدايات إلى سدة السلطة، بما يؤدى إلى إقامة نوع من ديمقراطية عسكرية (١٥٩١) لكن الفوضى التى تقترب على ذلك سوف تدفعهم إلى اختيار رئيس واحد، تتأكد سلطته تدريجياً بشكل وطيء بحيث أن الداي هو الذى سوف يحكم منذ ذلك الحين الولاية من الناحية الفعلية، بينما لن يلعب الباشا بعد غير دور تمثيلى. والداى الأول الذى مارس هذه السلطة الاستبدادية هو الداي عثمان، الذى «حكم» من عام ١٥٩٨ إلى عام ١٦١٠، بوصفه «حاكماً وحامياً لميليشيا مملكة تونس»^(٣٦). وفى ظل الداي عثمان وخليفته، يوسف (١٦١٠ - ١٦٣٧) والأسطى مراد (١٦٣٧ - ١٦٤٠)، تعرف تونس فترة إصلاح بعد اضطرابات القرن السابق. إذ تجرى استعادة النظام ويرجع الازدهار عبر الإسهام الذى سوف يوفره لها، بوجه خاص، المهاجرون الأندلسيون، الذين سوف يستقر فى تونس خمسون ألفاً منهم: فهم سوف ينشطون حرفة الشيشيا وينمون ازدهار الأقاليم الزراعية التى سوف يستقرون فيها. ثم إن هذا التجديد قد ساعد عليه أيضاً نشاط القرصنة: فالأسطى مصطفى، الذى كان «قائداً للسفن» قبل أن يصبح دايًا، كان قد استولى، وحده، على ٩٠٠ سفينة وأسر ما يقرب من ٢٥٠٠٠ رجل.

إلا أنه فى ذات اللحظة التى يؤكد فيها الدايات سلطتهم على الميليشيا وعلى البلد، تظهر قوة جديدة سوف تطفئ عليهم. ويبدو أن الداي عثمان هو الذى أنشأ وظيفة الباي القائد للمحلة التى كانت تتجول لفرض الطاعة على الجماعات السكانية فى الداخل ولجمع الضرائب، وهى عادة أشرنا إلى أصلها الحفصى. والحال أن اختصاصات الباي سوف تسمح له بالسيطرة على الأجزاء الداخلية من

تونس وعلى الإيرادات المتأتية من الزراعة، ومن ثم فإنها سوف تسمح له بتأكيد نفسه تدريجياً كمنافس للدائى، الذى تمتد سلطته بشكل خاص على العاصمة وعلى أوجاق الانكشارية. والواقع أن الباي الثانى، مراد كورسو (الكورسيكى) (١٦١٣-١٦٣١)، سوف يكفل لنفسه قدراً كبيراً من السلطة بحيث أنه سوف يتمكن من الحصول من الباب (العالى) على لقب الباشا ونقل منصبه إلى ابنه حموده (١٦٣١-١٦٦٦). ويوصفه المؤسس الحقيقى للسلالة الحاكمة، يتخذ حموده الأسم المرادى الذى يحكم تونس حتى عام ١٧٠٢. وهو يتمسك بالعمل على نقل الأجزاء الداخلية من البلاد تحت سيطرته، وإعتباراً من عام ١٦٤٧، يتمكن من فرض المرشحين المناسبين له كدايات. وقد بقى عليه أن يحصل على اعتراف رسمى من جانب الباب العالى: وعندما يحصل على فرمان التعيين فى منصب الباشا (فى عام ١٦٥٨ أو عام ١٦٥٩)، فإنه يوزع سلطته بين أبنائه. وبعد موته، فى عام ١٦٦٦، تنتقل السلطة إلى الباي مراد الثانى (١٦٦٦ - ١٦٧٥) الذى يخلع الدايات الذين كان فى نزاع معهم ويخرج ظافراً من الحرب الأهلية التى دارت بينه وبين الميليشيا، فى عام ١٦٧٣. ومنذ ذلك الحين كانت السلطة التى اقامتها السلالة الحاكمة راسخة بما يكفى لكى تخرج سالمة من حرب الخلافة التى قسمت المراديين بعد موت مراد الثانى، ومن تدخلات أوجاق الجزائر، فى عام ١٦٨٥، وفى عام ١٦٩٤، لحساب عدد من المطالبين بالعرش، بل ومن تنصيب معتوه، هو مراد الثالث (١٦٩٩ - ١٧٠٢): فالحال أن نزواته الوحشية ومشاريعه الخطرة، كحملته على قسنطينة فى عام ١٧٠٠، سوف يجرى وضع حد لها عندما يغتاله إبراهيم شريف، أغا السباهيين (١٧٠٢).

والواقع أن عهد إبراهيم شريف القصير (١٧٠٢ - ١٧٠٥) كان أكثر من مجرد فاصل. فبعد أن أعلن نفسه باياً، اتخذ هذا الرجل لقب الدائى واعترفت به اسطنبول كبيليريك باشا، فجمع بذلك بين يديه الوظائف السياسية الرئيسية الثلاث فى الولاية. وهكذا فإن اختفاء السلالة الحاكمة، التى كانت تسعة وثمانون عاماً من

الحكم الوراثى قد منحها شرعية واضحة، لم يغير شيئاً من الشكل الملكى الذى اكتسبته السلطة منذ ذلك الحين فى تونس.

ويؤكد صعود الحسينيين الطابع الثابت لهذا التطور. ففي ربيع ١٧٠٥، سوف تشن قوات ميليشيا الجزائر الهجوم على تونس، وفى يوليو، سوف يلحق الغزاة الهزيمة بإبراهيم ويأسرونه. ولايصبح على «الجزائريين» إلا أن يزحفوا على مدينة تونس، حيث كانت ذكريات الإبتزازات التى صاحبت احتلال عام ١٦٩٤ ما تزال حية فى الأذهان. وفى هذه الظروف الدرامية، يلتف القادة حول أغا السباهيين، حسين بن على، وهو ابن انكشارى تركى وامرأة تونسية، ومن ثم فهو قولو على ينتمى إلى الصفوة التركية، لكنه عميق الانغماس فى البلد ومُعربٌ بشكل كامل. وقد صدقت السلطات الدينية على هذا التعيين وأيده سكان مدينة تونس. وإلى حد ما، يؤدى تعيين حسين بن على إلى ظهور ما يمكن اعتباره أحد التجليات الأولى بشعور قومى فى مواجهة الخطر الذى يهدد تونس. وسوف يؤدى انسحاب الجزائريين والشعبية التى يعود بها بشكل شرعى على الباي إلى تمكينه من الحاق الهزيمة بمطالبة الداي الأصغر باستعادة اقتسام السلطة مع الباي: وترجع تونس إلى وضعية شبه الملكية الوراثية التى دشنها المراديون.

وبفضل عهد طويل (١٧٠٥ - ١٧٤٠)، يتمكن حسين بن على من فرض سلطته على جميع القوى التى يمكن أن تدخل فى تنافس معه: فالباشا يجرى اختزال دوره فى أداء وظائف شرفية بصورة خالصة؛ ويضطر الداي إلى الاكتفاء بصلاحيات قضائية وبرئاسة ديوان تعتبر اختصاصاته هى أيضاً محدودة. وفى اعتماده بشكل أوسع على قوات مجندة من البلد (السباهيين والحنبلية العرب، فرسان قبائل مخزن)، وعلى القولاوغلية، وهو ما يؤدى إلى إختزال اعتماده على العنصر التركى، يكفل الباي لنفسه امكانات استعادة النظام والأمن الداخلى، اللذين سوف يسهمان فى الإصلاح الإقتصادى للبلد وفى ازدهاره. وأخيراً، فإن الباي حسين

يمكن تدريجياً من مد جنود سلطته من خلال تعريضها بشكل حذر: وهكذا فإن قاضي العسكر سوف يتم اختياره منذ ذلك الحين من بين صفوف العلماء المنتمين إلى عائلات تركية لكنها «متونسة» منذ أمد بعيد.

والحال أن تعيين حسين بن علي كان قراراً محلياً لم يتدخل فيه الباب (العالى). أما التكليف الرسمي، الذي التمس به حسين، في عام ١٧٠٦، عن طريق الهدايا المعتادة، فهو لن يصل إلا في يوليو ١٧٠٧، وذلك على شكل فرمان يفوض حسيناً ممارسة السلطة على مملكة إفريقية. وفي عام ١٧٠٨، سوف يتحرك في المياه التونسية اسطول تركي، بقيادة القابودان باشا جانم خوجه، وذلك على ما يظهر بهدف خلع حسين وفرض محمد بن مصطفى، «بن فاطمة»، المطالب بالعرش، والذي كان قد حصل على التأييد من اسطنبول. والحال أن الباي، المستند إلى دعم جميع السلطات المحلية، سوف يبدى عزمه على المقاومة، ويضطر الأسطول إلى الرحيل دون أن يحاول أي شيء.

ويتألف التعايش الذي يتم التوصل إليه والذي سوف يستمر خلال قرن ونصف قرن من توازن دقيق بين تجليات تبعية باي تونس (طلب التكليف، الحفاظ على العلامات الخارجية للسيادة العثمانية، ارسال الهدايا وفي نهاية الأمر ارسال العون إلى السلطان عند الحاجة) وقبول الباب (العالى) لاستقلال الايالة التام. ويتعاقب البايات على حكم تونس وفقاً للقواعد التقليدية؛ فهم يحكمون «الايالة» دون تدخل من جانب الباب (العالى)؛ ويعقدون مع الدول العظمى معاهدات في استقلال تام، دون تشاور أو تصديق عليها من جانب الباب (العالى). والواقع أن الحكومة العثمانية كانت تدرك انها لا تستطيع الحصول على شيء أكثر مما تحصل عليه دون أن تجازف بانفصال تام للايالة. ومن جهتهم، كان البايات التونسيون يرون أن وصاية الباب (العالى) النائية لا تشكل خطراً، وأنها، على العكس من ذلك، يمكن أن تشكل عوناً وضمانة في حالة تزايد الضغوط الخارجية على تونس: وتلك هي اللعبة التي سوف يمارسونها بنجاح بعد عام ١٨٣٠.

والواقع أن النظام الذي أقامه حسين بن علي سوف يصمد لأزمة السلالة الحاكمة التي سوف تفجرها، من عام ١٧٢٩ إلى عام ١٧٤٠، مطالبات على باشا، ابن أخيه، بالحكم. فهذا التمرد، المدعوم من جانب الجزائريين، يقود، في عام ١٧٤٠، إلى خلع وموت حسين وتولى على باشا الحكم. لكن هذا «الانقلاب» الذي يدوم ست عشرة سنة (١٧٤٠ - ١٧٥٦)، يظل في إطار السلالة الحاكمة التي أسسها حسين، وفي عام ١٧٥٦، يجري تنصيب الوريث الشرعي لحسين على سدة العرش، بتعاون أوجاق الجزائر، الذي يتم هذه المرة في اتجاه الشرعية الحسينية. والواقع أن نجاح ابنى حسين، الباي محمد (١٧٥٦ - ١٧٥٩) والباي علي (١٧٥٩ - ١٧٨٢) في تأكيد سلطتهما على تونس بعد هذا الفاصل الزمني المديد إنما يؤكد رسوخ البنيان الذي شيده حسين بن علي.

وفي ظل العهد المديد للباي حمودة (١٧٨٢ - ١٨١٤)، تصل السلالة الحاكمة إلى أوجها. وسوف يصبح ازدهار البلاد في ذلك العصر بعد ذلك تجربة مرجعية، وخلال مصاعب العقد التالي، سوف يلوح عهد حمودة بوصفه «العصر الذهبي» لتونس الحديثة. وفي الخارج، يؤكد الباي سلطته واستقلاله. ويبدى قدرته على الصمود أمام الدول الأوروبية (البندقية، في ١٧٨٤ - ١٧٨٥؛ اسبانيا، في ١٧٩٠). وينتهي نوع التبعية الذي اضطرت تونس إلى قبوله بعد تدخل الجزائريين في تونس، في عام ١٧٥٦: والواقع أن الحملة التي جرى شنها، في عام ١٨٠٧، ضد قسنطينة لا تكمل بالنجاح، لكن المقاومة الظافرة التي أبدتها القوات التونسية على الحدود (١٤ يوليو ١٨٠٧) ترمز إلى نهاية الغارات الجزائرية على تونس، إلى حين توقيع صلح نهائي، في عام ١٨٢١، تحت إشراف اسطنبول. ويؤكد الباي، في ظروف عديدة، شبه استقلاله عن الباب (العالى). ففي ١٧٩٤ - ١٧٩٥، يتدخل بشكل سافر في طرابلس الغرب لإعادة الكرمانلية إلى الحكم ضد مفتصب تمتع بمساندة الباب (العالى) وتم الاعتراف به باعتباره باشا البلد. وسعيًا إلى تبديد الانزعاج المتوقع من جانب الباب (العالى)، يرسل الباي هدايا فاخرة، ويتجه يوسف صاحب

التابع، ممثله ووزيره الرئيسى، إلى طلب، وينال، عفو الباب (العالى) الذى يجر إلى إعادة الكرمانلية إلى الحكم. وعند دعوته، فى عام ١٧٩٨، شأنه فى ذلك شأن جميع ولاية الولاية، إلى قطع العلاقات مع فرنسا، يكتفى حمودة بتظاهرة رمزية، لكنه يصرح للتجار الفرنسيين بمواصلة انشطتهم؛ ويؤدى هذا الموقف إلى استئثار انزعاج فى اسطنبول لا يبدو أن الباي يهتم به كثيراً. وكانت للحكومة السلطانية والباي مصلحة مشتركة فى الحفاظ على علاقات لا تعرقل بحال عمل حكومة تونس وتحافظ على وحدة الامبراطورية. لكن التطور نحو الاستقلال، فى حالة تونس، كان قد وصل، بشكل واضح، إلى مرحلة لا يمكن تخطيها إلا بقطع الروابط الهشة التى كانت ما تزال توحد الايالة بالامبراطورية والتى كانت تدل على تضامن إسلامى بأكثر مما تدل على تبعية فعلية.

طرابلس الغرب: من حكم الدايات إلى سلالة

الكرمانلية الحاكمة (٣٧)

كما هو الحال بالنسبة للايالتين المغربيتين الآخرين، كان النظام الذى أقيم فى طرابلس الغرب بعد الفتح العثمانى نظام احتلال عسكرى وإدارة مرتبطة باسطنبول تحت سلطة بيليريك معين من جانب السلطان (٣٨). وهذا البيليريك كان يساعده ديوان الانكشارية، وكما فى الجزائر وتونس، فإن تمرد الانكشارية هو الذى قاد إلى تغير فى النظام المحلى، فى عام ١٦٠٩: فالواقع أن جنود الميليشيا سوف يتمردون وينصبون على رأس الأوجاق أحد ضباطهم المرؤوسين، هو سليمان، الذى سوف يبدل حكم الدايات، وهو حكم سوف يستمر حتى عام ١٧١١. وسوف يواصل السلطان ارسال باشاوات - ولاية إلى طرابلس الغرب سوف يكون دورهم تمثيلاً فحسب. وبعد الحكيم الاستبداديين لمحمد ساكيزلى (١٦٣٣ - ١٦٤٩) والباي عثمان (١٦٤٩ - ١٦٧٢)، وكلاهما مرتد يونانى من شيو، سوف يحتفظ بعلاقات طيبة مع اسطنبول، يؤدى تمرد جديد من جانب

الانكشارية والقراصنة إلى عهد من الفوضى سوف يتنازعون خلاله على السلطة وسوف يسعى التونسيون إلى التدخل فيه.

وسوف يستمر هذا الوضع إلى أن يتمكن السكان الأصليون من رفع أحد ضباط الفرسان، هو أحمد الكرمانلى، سليل أحد القراصنة الأتراك، إلى سدة السلطة وتنصيبه، بدعم من الديوان، فى منصب الداي والباشا (يوليو ١٧١١): وهو يـدشـن نظاماً جديداً وسلالة حاكمة سوف تحكم طرابلس الغرب حتى عام ١٨٣٥. على أن السلطان لن يعترف بأحمد الكرمانلى كباشا وبيليريك إلا فى عام ١٧١٣؛ وسوف يعترف بابنه محمد (١٧٤٥ - ١٧٥٤) وبابن هذا الأخير، على (١٧٥٤-١٧٩٣).

وخلال هذه الفترة، ينمو نشاط طرابلس الغرب الإقتصادي وتصبح مدينة طرابلس الغرب محطة هامة من محطات التجارة فى البحر المتوسط. لكن انتشار وباء جسيم فى عام ١٧٦٧، ثم انتشار الطاعون والمجاعة فى ١٧٨٤ - ١٧٨٦ سوف يؤديان إلى تدهور طرابلس الغرب. وكانت سلطة الكرمانلية حتى ذلك الحين كاملة: فقد كانت لهم اليد العليا على السلطة المركزية وعلى الجيش وعلى الأقاليم التى كان يمثلهم فيها قواد؛ كما أنهم سوف يتمكنون من تحقيق بداية وحدة لمجمل أراضى طرابلس الغرب وبرقة، مع هيمنة طرابلس الغرب، مقر السلطة.

وسوف يتدهور الوضع اعتباراً من عام ١٧٩٠، عندما تنشب منازعات بين مختلف افراد عائلة الكرمانلية بهدف احتكار السلطة التى كان يطالب بها أيضاً مغامر جزائري، هو على بولغور، الذى زعم أن السلطان قد خوله الحكم واستقر بهذه الصفة فى العاصمة (١٧٩٣ . ١٧٩٥). وفى نهاية الأمر، ينجح يوسف، أحد أحفاد على، فى الإستيلاء على الحكم فى عام ١٧٩٦ ويحصل على فرمان بتعيينه فى منصب البيليريك فى عام ١٧٩٧، دون أن يمنعه ذلك من اتباع سياسة مختلفة عن سياسة السلطان، فهو يعقد اتفاقاً مع بونابارت الذى يخوض حملة سافرة على

مصر. وهو، بعد ذلك، يتقارب مع الحكومة العثمانية، ويشترك اسطول طرابلسي في المعارك ضد اليونانيين. وهو يربط اقليم غدامس بمدينة طرابلس الغرب، ويحاول استئناف القرصنة، لكن إتاواته الضريبية تستثير تمرداً يجبره على التنازل عن الحكم (اغسطس ١٨٣٢). والحال أن القلاقل التي سوف تتلو ذلك سوف تدوم لمدة سنتين، حيث يوهج نيرانها الفرنسيون والانجليز، الذين يؤيد كل منهما مرشحه الخاص للخلافة، كما يوهج نيرانها التونسيون الذين يخططون لضم طرابلس الغرب.

وفي مايو ١٨٣٥، سوف تهبط قوات عثمانية على ساحل مدينة طرابلس الغرب. ويتولى وال تركي زمام حكم الولاية، بينما يجرى إرسال أفراد عائلة الكرمانلية إلى المنفى في اسطنبول. ومنذ ذلك الحين، وحتى الفتح الذي قام به الإيطاليون، كان البلد تحت حكم الإدارة العثمانية المباشرة، وقد نشأ هذا الإجراء من جانب الحكومة العثمانية من جهة أخرى عن الخوف من التوسع التالي لتغلغل الفرنسيين في المغرب، وضرورة تحجيم باي تونس الذي لا حدود لطموحاته.

وتتمثل اصالة سلالة الكرمانلية الحاكمة في الإستناد إلى عرب طرابلس الغرب ضد الأتراك والقبائل الغلية، وفي توحيد الولاية الموسعة وفي التصرف بشكل ساعدها على أن تُبرزَ بشكل مؤقت سلالة حاكمة محلية، وإن لم تكن قومية.

في مواجهة تطور عام للولايات العربية نحو استقلال شديد الوضوح، أيأ كان الشكل الذي اتخذه والدرجة التي وصل إليها، اتبع الباب (العالي) سياسة مرنة نسبياً. فمن جهة، لم يؤد المفهوم الذي تصوره الحكام العثمانيون عن ممارسة سلطتهم لا إلى المركزة ولا إلى تحقيق التجانس: فمشروع «تتريك» الولايات العربية كان غريباً تماماً عن طبيعة النظام العثماني نفسها. فحكم الولايات العربية حكماً

مباشراً كان من شأنه أن يحتم إدارة ذات طابع «استعماري» يصعب تصوره وكان من شأن العثمانيين، دون شك، أن يجدوا صعوبة كبيرة في إقامته. وعلاوة على ذلك، فبمجرد انتهاء فترة الفتح، سوف يؤدي التدهور التدريجي لسلطة الحكومة المركزية ومصاعبها الخارجية إلى إضعاف ملحوظ للسيطرة التي كانت تتمتع بها على الولايات، حيث أن أياً من العناصر التي استندت إليها سيطرتها (المؤسسة السلطانية، التنظيم العسكري) لم يحتفظ بالتنوع الضرورية للسماح بإدارة ذات كفاءة للولايات^(٣٩).

ومن ثم فإن الحكام العثمانيين سوف يستسلمون لتطور لاشك أنه حتمي، شريطة الوفاء بالمهمات الرئيسية للإمبراطورية، خاصة الدفاع عن الحدود وحفظ النظام الداخلي: وبهذه الشروط سوف يقبلون تشكل سلالات حاكمة كال العظم أو آل عبد الجليل أو الممالك، أو توطيد سلطة شخصيات محلية، كأحمد باشا الجزائر. كما كان يُشترط دفع الخزينة الذي يجسد ولاء الولايات، مع الإسهام في الحفاظ على سير عمل الإمبراطورية: وسوف يؤدي عدم احترام هذا الإلتزام من جانب ممالك القاهرة إلى استئثار تدخل مسلح. وفي حالة تونس، سوف يكتفى الباب (العالي) بالحصول على هدايا رمزية، ذات حجم متغير ودون طابع دوري منتظم، لكنه لن يتخلى عن مبدأ دفع الخزينة، كما سوف تشهد على ذلك التعاملات الصعبة التي سوف تدور في القرن التاسع عشر بين تونس وأسطنبول وتستثير اهتمام فرنسا وبريطانيا العظمى. وفي هذه الحدود، فإن أمارات الولاة سوف تختزل أحياناً في قليل من الأمور: التماس اعتراف رسمي (عن طريق الحصول على لقب الباشا) وعلامات خارجية ترمز، في نظر السكان، إلى إنتماء الولاية للإمبراطورية، وإلى سيادة السلطان. وسوف يتم الحفاظ في كل مكان على العلامتين «السلطانتين» المتمثلتين في سك العملة باسم السلطان الحاكم (السكة) والإشارة إلى سلطته، عند أداء صلاة الجمعة (الخطبة): فلا على بك (في عام

١٧٦٩) ولا الباي محمد (فى عام ١٨٥٥) سوف يجترآن على إلغاء ذكر اسم السلطان على النقود المسكوكة فى مصر وفى تونس.

أما أن هذا التطور قد فرضته الظروف على الحكام العثمانيين فهو ما يتجلى بوضوح فى تكرار المحاولات المبذولة لعلاج وضع لم يكن يعتبر جد مرض فى اسطنبول. وسوف تحدث محاولات «لإستعادة الزمام» فى جميع الولايات، وذلك، بوجه عام، على شكل أرسال باشاوات يجرى إصدار قرارات فى اسطنبول بتعيينهم للحلول محل السلالات الحاكمة المحلية، دون أن تترتب على ذلك غير نتائج عابرة بوجه عام. وفى حالات معينة، سوف يجرى اللجوء إلى تدخل مسلح: فى تونس (فى عام ١٧٠٨) وفى الجزائر (فى عام ١٧٢٩)، إلا أنه لن يتجاوز مرحلة التخويف وسوف يكون قصيراً. وفى عام ١٧٨٦، سوف تشن الحكومة السلطانية ضد ممالك القاهرة حملة عسكرية حقيقية، مع نجاح أولى لن تسمح الصعوبات التى تواجهها الامبراطورية بتوطيده. وفى القرن الثامن عشر، بالنظر إلى محدودية الإمكانيات التى كانت ما تزال بحوزة الحكومة العثمانية وبالنظر إلى الاستقلال الواسع الذى وصلت إليه غالبية الولايات العربية، فقد كانت هذه الأخيرة تشكل «كومنولثاً» تدعمه هيئة المؤسسة السلطانية والتضامن الإسلامى، بأكثر مما كانت تشكل بنياناً سياسياً محكم البناء ومحكوماً من المركز. والحال أن الحكومة السلطانية لن تتمكن من التدخل بشكل فعال لإعادة أراض كانت قد أصبحت مستقلة بشكل يكاد يكون تاماً إلى وضعية ولايات عثمانية إلا فى القرن التاسع عشر، عندما تنهمك هذه الحكومة فى عملية إعادة تنظيم إدارى وعسكرى. إلا أنه، فى ذلك العصر، كانت وحدة الامبراطورية قد تعرضت بالفعل لضربات جسيمة: ففى عام ١٨٠٥، استولى محمد على على السلطة فى مصر، وفى عام ١٨٣٠، بدأ الاستعمار الفرنسى للجزائر.

على أن الوجود العثماني كان له أثر عميق على الولايات العربية التي سوف تبقى ثلاثة، وأحياناً أربعة قرون، في داخل إمبراطورية لن تخرج منها إلا لكي تنتقل تحت السيطرة الغربية. ففي المغرب العربي، أدى الفتح العثماني إلى وقف مشروع الاستيطان الأوروبي الذي كان قد تطور في المغرب الأقصى وفي طرابلس الغرب، وأدى في المشرق إلى إبقاء الفرس خارج العراق. وسوف يزود العثمانيون الولايات التي كان خاضعة لهم بمؤسسات إدارية، وهذه الأخيرة، بالرغم من ثغراتها وعيوبها، كانت تتميز بطابع حداثة معين. ولاشك أن الوحدة النسبية للنظام الذي ساد في جميع البلدان العربية، من الجزائر إلى العراق، قد ساهمت في تقارب مناطق كانت تطورها الداخلي جد متباين ومرت، خلال هذه الفترة الطويلة، بتجربة مؤسسات متشابهة ضمن بنية عامة مشتركة. والحال أن تقسيمات الولايات التي قام بها العثمانيون سوف يتكشف أنها متماسكة إلى حد كاف بحيث أن الدول التي سوف تنظمها القوى الاستعمارية سوف يكون بوسعها أن تستمد الإلهام، بشكل أساسي، من الحدود التي كانت مرسومة بين الأيالات، ولكن مع إكساب هذه الحدود قوة لم تكن تتميز بها قط في العصر العثماني الذي تسنى لمجمل العالم العربي خلاله، باستثناء المغرب الأقصى، أن يجد نفسه من جديد موحداً ضمن كيان سياسي واحد.

حواشي الفصل العاشر

١- راعينا في هذا الفصل التهجئات المستخدمة بالنسبة للبلدان العربية، ولهذا السبب فإن شكل بعض الأسماء وبعض الكلمات قد يختلف عن الشكل المستخدم بالنسبة للأقاليم التركية والبلقانية

2- Ibn Iyas, Journal dun bourgeois du Caire, trad. G.Wiet, Paris, 1960, t.II. 141.

3- Citation de R. Mantran, dans R. Mantran et J. Sauvaget, Réglements fiscaux ottomans. Les provinces syriennes, Paris, 1952, IX, voire aussi R. Mantran, "Réglements fiscaux ottomans, la province de bassora", JESHO, 10 (1967), 224-227.

٤- نشر هذه الوثيقة وترجمها:

S.J. Show, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century, Harvard, 1964.

٥ - معلومات مستمدة من الأوامر السلطانية الخاصة بحطب، محفوظات دمشق القومية، المجلدات من ١ إلى ٥. وحول الرقابة على الآداب، انظر

A. Marcus, "Privacy in Eighteenth Century Aleppo", JMES, 18 (1986), 165-183.

6- U. Heyd, Ottoman Documents on Palestine, 1552 - 1615, Oxford, 28; A. RAFEQ, the province of damascus, Beyruth, 1966, 27.

7- R. Mantran et J. SAUVAGET, réglements fiscaux ottomans, 72-80; A. HENIA, le Grîd, Tunis, 1980, 55-56.

8- J.J. MARCEL, Histoire de l'Egypte depuis la conquête des Arabes Jusqu'a l'expédition française, l'Univers, Paris, 1848, P. 198.

9- P. KEMP, Territoires d'Islam, Paris, 1982, 56-57.

- 10- B.LEWIS,comment l'Islam a decouvert l'Europe,Paris,1984,P.182.
 11- J.PIGNON,'Une géographie de l'Espagne morisque',Etudes sur les moriscos andalous en Tunisie,Madrid,1973,P.75;A.TURKI,"Documents sur le dernier exode des Andalous vers la Tunisie:,ibid.,.119-121.

(تولى أحمد الأول الحكم من عام ١٦٠٣ إلى عام ١٦١٧ وكان مراد باشا كويوچو مصدراً أعظم من عام ١٦٠٦ إلى عام ١٦١١).

Micheal WINTER,"A Seventeenth Century Arabic Panegyric of the Ottoman Dynasty "Asian and African studies,13-2(1979).

١٢- عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، الترجمة الفرنسية: A.GABARTI,

Merveilles biographique et historique,le Carie,1889,t.III,P.59.

13- DEHERAIN,l'Egypte turque,Paris,1933,.45-46.

١٤- ١. المحاسنى "صفحات من تاريخ دمشق", revue de l' Académie, ed.S.Munajjid,arabe,6 (1960),traduction par B.Marino: Chronique damascène,mémoire de maîtrise, Axis,1986,PP.17-18,25-27.

15- P.KEMP,Territoires,PP.56-58.

16- B.LEWIS, Comment l'Islam a decouvert l'Europe,P.287.

17- RAYMOND,Grandes Villes arabes a' l' époque otomane,Paris,1985,.265-266;M.H. CHERIF, POUVOIRE et société dans la Tunisie ,Tunis,1984-1986,t.I.,P.166.

عن الشواشية،انظر بوجه خاص:

P.PENNEC,les Transformations des crops de métiers de Tunis,these,Tunis,1964,PP.162-168,202-205;L.VALENSI,"Islam et capitalisme.Production et commerce des chéchias" Revue d'Histoire moderne et contemporaine,16(1969);S.FERCHIOU,Techniques et sociétés.Exemple de la fabrication des chéchias en Tunisie,Paris,1971.

18- J.P.THIECK," Décentralisation Ottomane", dans Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq,Beyrouth,1985,.119.

١٩- درس هذا الوقف من جانب J.TATE في:

Une waqfiyya a lépine au XVIIIe siècle,momoire de maîtrise,Aix,1982.

انظر ايضاً 144 .THIECK.

20- A.COHEN,Palestine in the 18 th Century, Jérusalem,1973,PP.51-53.

٢١- نقلاً عن :COHEN ,Palestine in the 18 th century,.325

٢٢- في حالة البلد الذي يحمل الآن اسم لبنان، يتحقق ظهور العائلات المحلية بسرعة بالغة، ولا شك ان ذلك يرجع الى الطبيعة الجبلية للأقليم ، والتي تجعل منه قلعة تكاد تكون منيعة وتناسب ظهور استقلالات فيه. ومن ثم فان السيادة التي مارسها حكام دمشق أو صيدا قد بقيت في أغلب الأحوال سورية. فعائلة المعنيين الدرزية، التي تظهر قبل عام ١٥١٧، تشكل بعد ذلك امانة تصل إلى أوجها في ظل فخر الدين الثاني (١٥٩٠-١٦٣٥)، الذي يحمل لقب سلطان البر ويجري الاعتراف به كحاكم لبلد يحمل اسم عربستان يمتد من حدود حلب إلى حدود القدس. وسوف ينجح العثمانيون في إنهاء سلطته في عام ١٦٣٤. وبعد المعنيين، فإن الهيمنة ، في الجبل اللبناني، تنتقل إلى الشهابيين، الذين كانوا في الأصل من المسلمين السنيين. وتبدأ سلطتهم مع حيدر شهاب (الذي كانت له أوصىر عائلية مع المعنيين)، في الأعوام الأخيرة من القرن السابع عشر وحتى عام ١٧٣٢، وهي تتعزز مع يوسف (١٧٧٠-١٧٨٩) ، وبشكل أخص مع بشير الثاني، الذي سوف يهيمن على الجبل اللبناني من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٨٤١، حتى خلعه من جانب الباب العالي. وبعد "عهد" بشير الثالث القصير، سوف يحاول العثمانيون وضع لبنان تحت الادارة المباشرة (١٨٤٢)، إلا أنهم سوف يضطرون الى قبول نظام القائمقامية المزدوجة، المسيحية والدرزية (انظر:

Dominique Chevallier,la société du mont Liban,Paris,1971;P.M.holt,Egypt and the Fertile Crescent,Cornell,1966;Kamel S. Salibi,The Modern History of Lebanon,New York,1977).

٢٣ - ١. البديري "الحلاق"، حوادث،

Traduction M.Mechioukhi: Evenements quotidiens a' Damas ,memoire de maîtrise,Aix,1983,.77.

٢٤- كان للنزاعات مع المغرب الأقصى طابع محلي وسوف يتسنى تسويتها من جانب الايالة الجزائرية، ومن ومن جهة أخرى فإن المشكلات الداخلية للمغرب الأقصى كانت تستأثر باهتمام السلاطين السعديين ثم العلويين بدرجة تكفى لمنعهم من تهديد الجزائر بشكل مستمر.

٢٥- نقلًا عن: S.H.LONIGRIGG, Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925, P.110.

26- P.KEMP, Mosul and Mosuli Historians, these, Oxford, 1979, .311.

27- G.A.OLIVIER, Voyage dans l'Empire ottoman, Paris, anIX, 6 vol., t.IV, .350-352.

(كان في العراق في عام ١٧٩٦).

28- Archives nationales, CC le Caire, B 1326, DAMIRAT, 12 janvier 1740, 15 août 1740; GABARTI, t.I, .151/traduction II, .23.

29- F.BRAUDEL, la méditerranée et le monde méditerranéen a' l' époque de Philippe II, Paris, 1985, t. II, PP.429, 468.

30- E.PLANTET, Correspondance des deys d'Alger, Paris, 1889, t. II, .4.

31- P.BOYER, la VIE quotidienne a' Alger, Paris, 1983, . 85-86.

32-H.DE GRAMMONT, Histoire d'Alger, Angers, 1887, .285, 295, 356-357.

33- H.DE GRAMMONT, ibid, .383-384.

٣٤- تجدر الإشارة إلى أن "ثورة" على خوجه، أيا كانت أسبابها المحلية، كان قد سبقها قمع نشيط لتمردين من جانب الميليشيا التركية في مدينة تونس، في عام ١٨١١ وفي عام ١٨١٦، أعلن انتهاء الأهمية العسكرية والسياسية لهذه الميليشيا. وهذا الحدث، الذي وقع في البلد المجاور للجزائر، لم يكن بالامكان أن تغيب دلالاته عن داي الجزائر، الذي صار بوسعه الميل إلى تقليد مثال باي تونس.

35 - A.TEMIMI, le Beylik de Constantine et Hâdj Ahmed Bey (1830-

1837),Tunis,1978,. 256.

36- J.PIGNON," la milice des janissaires de Tunisie",cahiers de Tunisie,5(1956),.303.

٣٧- هذا الجزء عن طرابلس الغرب حرره روبير مانتوران.

٣٨- حول طرابلس الغرب،انظر:

P.BERGNA,tripoli dal 1510 al 1850,tripoli,1925;J.SERRES,la politique turque en Afrique du nord pendant la monarchie de Juillet,Paris,1925;C.FERAUD,Annales tripolitaines,ed.par A.Bernard,Tunis-Paris,1927,P.MICACCHI,la tripolitania sotto il dominio dei caramanli,Rome,1936;S.BONGO,I corsari barbareschi,Turin,1964;E.ROSSI,Storia di tripoli e della tripolitania dalla conquista araba al 1911,éd. M. Nallino,Rome,1968.

٣٩- حول هذه المشكلات،انظر مقال:

A.H.HOURANI," the Changing Face of the Fertile Crescent", (studia Islamica,8,1957).

والذى تنطبق استنتاجاته على مجمل الولايات العربية.

Bibliographie

Bibliographie générale

- BRICE (W. C.), *An Historical Atlas of Islam*, Leyde, 1981.
- Encyclopédie de l'Islam*, 1^{re} éd., 4 vol. + suppl., Leyde, 1913-1943 ; 2^e éd., 5 vol. parus (lettres A à M), Leyde, 1960-1989.
- HAMMER (J. von), *Geschichte des Osmanischen Reiches*, 10 vol., Budapest, 1827-1835, trad. fr. par J.-J. Hellert, *Histoire de l'Empire ottoman*, 18 vol., Paris, 1835-1843.
- INALCIK (H.), *The Ottoman Empire. The Classical Age, 1300-1600*, Londres, 1973.
- IORGA (N.), *Geschichte des Osmanischen Reiches*, 5 vol., Gotha, 1908-1913.
- Islam Ansiklopedisi*, traduction turque de la 1^{re} éd. de l'*Encyclopédie de l'Islam* dont les articles concernant le monde turc et ottoman ont été mis à jour, Istanbul, 1940-1986.
- LA JONQUIÈRE (A. de), *Histoire de l'Empire ottoman*, 3^e éd., Paris, 1914.
- LAMOUCHE (L.), *Histoire de la Turquie*, 2^e éd., revue par J.-P. Roux, Paris, 1953.
- Osmanlı Tarihi* (Histoire ottomane, en turc), éditée par Türk Tarih Kurumu (Société d'histoire turque), 8 tomes en 10 vol. par UZUNÇARŞILI (I. H.) (t. 1 à 4), et KARAL (E. Z.) (t. 5 à 8), Ankara, 1947-1983.
- PITCHER (D. E.), *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Leyde, 1972.
- SHAW (S. J.) et SHAW (E. K.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vol., Cambridge U.P., 1976-1977.
- WERNER (E.) et MARKOV (W.), *Geschichte der Türken von den Anfängen bis zur Gegenwart*, Berlin, 1978.
- ZINKEISEN (J. W.), *Geschichte des Osmanischen Reiches in Europa*, 7 vol., Hambourg, 1845-1863, réimpr. Darmstadt, 1963.

I. Les débuts : Osmân et Orkhân

- 'ACHİKPACHAZADÉ, *Vom Hirtenzeit zur Hohen Pforte; Frühzeit und Aufstieg des Osmanenreiches nach der Chronik « Denkwürdigkeiten und Zeitläufte des Hauses 'Osman » vom Derwisch Ahmed, genannt Aşık-Paşa-Sohn*, trad. R. F. Kreutel, Graz-Vienne-Cologne, 1959.
- ARNAKIS (G. G.), PALAMAS (G.), « the Xioveg and the fall of Gallipoli », dans *Byzantion*, t. XXII, 1952, Bruxelles, 1953, pp. 305-312.
- BALARD (M.), « A propos de la bataille du Bosphore », dans *Travaux et*

- Mémoires, Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines*, t. IV, Paris, 1970, pp. 431-469.
- BELDICEANU-STEINHERR (I.), *Recherches sur les actes des règnes des sultans Osmân, Orkhân et Murâd I^{er}*, coll. Societas Academica Dacoromana, Acta Historica, t. VII, Munich, 1967.
- , « La conquête d'Andrinople par les Turcs : la pénétration turque en Thrace et la valeur des chroniques ottomanes », dans *Travaux et Mémoires, Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines*, t. I, 1965, Paris, 1966, pp. 439-461.
- CANTACUZÈNE (J.), *Kantakuzenos, Geschichte*, trad. G. Fatouros et T. Krischer, éd. A. Hirsemann, t. I-II, Stuttgart, 1982-1986.
- CHARANIS (P.), « On the date of the occupation of Gallipoli by the Turks », dans *Byzantinoslavica*, t. XVI, Prague, 1955, pp. 113-117.
- CHIHABEDDÎN AL-UMARI, « Notice de l'ouvrage qui a pour titre *Mesalik 'alabsar fi memalik alamsar*, Voyages des yeux dans les royaumes des différentes contrées », trad. M. Quatremère, dans *Notices et extraits des manuscrits de la Bibliothèque du roi*, t. XIII, Paris, 1838, pp. 151-384.
- GRÉGORAS, livre XXXVII de l'*Histoire romaine de Nicéphore Grégoras*, éd. V. Parisot, Paris, 1851.
- IBN BATTÛTA *Voyages d'Ibn Battûta*, trad. C. Defremery, B.R. Sanguinetti, éd. V. Monteil, Paris, 1968.
- INALCIK (H.), « The question of the emergence of the ottoman state », dans *International Journal of Turkish Studies*, t. II, n° 2, 1981-1982, Madison-Wisconsin, 1982, pp. 71-79.
- JENNINGS (R. C.), « Some thoughts on the Gazi-Thesis », dans *Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes*, t. 76, Vienne, 1986, pp. 151-161.
- KISSLING (H. J.), « Das Menâqybnâme des Scheich Bedr ed-Dîn's, der Sohne des Richters von Samavna », dans *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft*, t. 100, Wiesbaden, 1950, pp. 112-176.
- LAIÖU, Angeliki (E.), *Constantinople and the Latins. The Foreign Policy of Andronicus II (1282-1328)*, Cambridge-Massachusetts, 1972.
- LEMERLE (R.), *L'Emirat d'Aydin, Byzance et l'Occident ; recherches sur « La Geste d'Umur Pacha »*, Paris, 1957.
- LINDNER (R. P.), « Stimulus and justification in early ottoman history », dans *The Greek Orthodox Theological Review*, t. 27, pp. 207-224.
- MANTRAN (R.), « Les inscriptions arabes de Brousse », dans *Bulletin d'études orientales*, t. XIV, 1952-1954, pp. 87-114.
- MENZEL, (T.) et TAESCHNER (F.), *Die Altosmanische Chronik des Mevlânâ Mehmed Neschri*, 2 vol., Leipzig, 1951-1955.
- NICOL (D.), « The byzantine family of Kantakuzenos (Cantacuzenus), ca. 1100-1460. A genealogical and prosographical study », dans *Dumbarton Oaks Studies*, t. XI, Washington, 1968.
- , « The byzantine family of Kantakuzenos, some addenda and corrigenda », dans *Dumbarton Oaks Papers*, t. XXVII, 1973, pp. 309-315.
- PACHYMÈRE (G.), *Relations historiques*, trad. et éd. A. Feiller, Paris 1984.
- PHILIPPIDIS-BRAAT (A.), « La captivité de Palamas chez les Turcs : dossier et commentaire », dans *Travaux et Mémoires, Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines*, t. VII, Paris, 1979, pp. 109-221.
- SCHREINER (P.), *Die byzantinischen Kleinchroniken*, t. I-III, Vienne, 1975-1977.
- STRABON, *The Geography of Strabo*, trad. et éd. H. L. Jones, t. VI, livre 13, 1944.
- TINNEFELD (F.), KAISER JOANNES (V.), « Palaiologos und der Gouverneur von Phokaia 1356-1358 : ein Beispiel für den Verfall der byzantinischen Zentralgewalt um die Mitte des 14. Jahrhunderts », dans *Miscellanea in memoria di Agostino Pertusi*, t. I, Rivista di Studi Bizantini e Slavi, I, Bologne, 1981.

- VRYONIS (S.), *The Decline of Medieval Hellenism in Asia Minor and the process of Islamization from the Eleventh through the Fifteenth Century*, Berkeley-Los Angeles, Londres, 1971.
- WITTEK (P.), « The Rise of the Ottoman Empire », Royal Asiatic Society Monographs, t. XXIII, Londres, 1938.
- , « Von der byzantinischen zur türkischen Toponymie », dans *Byzantion*, t. X, Bruxelles, 1935, pp. 11-64.
- , « Yazıioğlu 'Alî on the christian turks of the Dobruja », dans *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, t. XIV, Londres, 1952, pp. 639-668.
- ZACHARIADOU (E.A.), *Trade and Crusade; Venetian Crete and the Emirates of Menteshe and Aydın (1300-1415)*, Venise, 1983.

II et III. L'ascension des Ottomans (1362-1512)

- ALEXANDRU-DERSCA (M.-M.), *La Campagne de Timur en Anatolie (1402)*, Londres, Variorum Reprints, 1982.
- ALLOUCHE (A.), *The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict (1500-1555)*, Berlin, 1983.
- BABINGER (F.), *Mahomet II le Conquérant et son temps*, Paris, 1954; INALCIK (H.), « Mehmed the Conqueror and his time », dans *Speculum*, 1960, pp. 408-427.
- BACQUÉ-GRAMMONT (J.-L.), *Les Ottomans, les Safavides et leurs voisins. Contribution à l'étude des relations internationales dans le Moyen-Orient de 1514 à 1524*, Nederlands Historisch-Archeologisch Instituut te Istanbul, 1987.
- BARKER (J.W.), *Manuel II Palaeologus (1391-1425): A Study in Late Byzantine Statesmanship*, New Brunswick, 1969.
- BELDICEANU (N.), *Le Monde ottoman des Balkans (1402-1566). Institutions, société, économie*, Londres, Variorum Reprints, 1976.
- BELDICEANU-STEINHERR, *Recherches sur les actes des règnes des sultans Osmân, Orkhân et Murâd I^{er}*, Munich, 1967.
- , « La conquête d'Andrinople par les Turcs : la pénétration turque en Thrace et la valeur des chroniques ottomanes », dans *Travaux et Mémoires*, Centre d'histoire et de civilisation byzantines, t. I, 1965, pp. 439-461.
- INALCIK (H.), *The Ottoman Empire, the Classical Age, 1300-1600*, Londres, 1973.
- , *The Ottoman Empire. Conquest, Organization and Economy*, Londres, Variorum Reprints, 1978.
- KISSLING (H.-J.), « Das Menâqybnâme des Scheich Bedr ed-Dîns, der Sohne des Richters von Samavna », dans *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft*, 1950, pp. 112-176.
- OSTROGORSKY (G.), *Histoire de l'Etat byzantin*, trad. J. Gouillard, Paris, 1956, repr. 1983.
- RUNCIMAN (S.), *La Chute de Constantinople, 1453*, Paris, 1965.
- SETTON (K.-M.), *The Papacy and the Levant*, Philadelphie, 1976-1978.
- SHAW (S.J.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. I, *Empire of the Gazis*, Cambridge, 1976.
- WERNER (E.), *Die Geburt einer Grossmacht. Die Osmanen (1300-1481). Ein Beitrag zur Genesis des türkischen Feudalismus*, Berlin, 1966.
- WITTEK (P.), *La Formation de l'Empire ottoman*, Londres, Variorum Reprints, 1982; C. IMBER, « Paul Wittek's 'De la défaite d'Ankara à la prise de Constantinople' », dans *Osmanlı Araştırmaları*, V, 1986, pp. 65-81.
- ZACHARIADOU (E.A.), *Romania and the Turks (c. 1300-c. 1500)*, Londres, Variorum Reprints, 1985.

IV. L'organisation de l'Empire ottoman (XIV^e-XV^e siècle)

- ARTUK (I. et C.), *Istanbul arkeoloji müzeleri teşhirdeki islâmî sikkeler kataloğu* (Catalogue des monnaies islamiques du Musée d'archéologie d'Istanbul), 2 vol., Istanbul, 1970, 1974.
- BARKAN (Ö.L.), « XV. ve XVI.-inci asırlarda osmanlı imparatorluğunda toprak işçiliğinin organizasyonu şekilleri » (Les formes de l'organisation du travail agricole dans l'empire ottoman aux XV^e et XVI^e siècles), dans *Iktisat Fakültesi Mecmuası*, t. I, 1939-1940, Istanbul, pp. 29-74, 198-245, 397-447.
- , « XV. ve XVI.-inci asırlarda osmanlı imparatorluğunda zirai ekonominin hukukî ve malî esasları; kanunlar » (Les bases juridiques et financières de l'économie agraire dans l'Empire ottoman aux XV^e et XVI^e siècles), Istanbul, 1945.
- BELDICEANU (N.), *Les Actes des premiers sultans conservés dans les manuscrits de la Bibliothèque nationale à Paris*, t. II : Règlements miniers, 1390-1512, Paris-La Haye, 1964.
- , *Le Monde ottoman des Balkans (1402-1566), Institutions, société, économie*, Londres, 1975.
- , *Recherche sur la ville ottomane au XV^e siècle, études et actes*, Paris, 1973.
- , *Le Timâr dans l'Etat ottoman (début XIV^e-début XVI^e siècle)*, Wiesbaden, 1980.
- , « Sur les Valaques des Balkans slaves à l'époque ottomane (1450-1550) », dans *Revue des études islamiques*, t. XXXIV, Paris, 1967, pp. 85-132.
- BELDICEANU-STEINHERR (I.), « Fiscalité et formes de possession de la terre arable dans l'Anatolie préottomane », dans *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, t. XIX/3, Leyde, 1976, pp. 233-332.
- CVETKOVA (B.), « Influence exercée par certaines institutions de Byzance et des Balkans du Moyen Age sur le système féodal ottoman », dans *Byzantinobulgaria*, t. I, Sofia, 1952, pp. 237-257.
- HAMMER (J. von), *Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung*, 2 vol., Vienne, 1815.
- HEYD (U.), *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, éd. V. Menage, Oxford, 1973.

V. L'apogée de l'Empire ottoman

- BUSBECQ (O. G. DE), *Ambassades et Voyages en Turquie et Amasie de Mr Busbecquius, Nouvellement traduites en français par S. G.*, Paris, 1646.
- CHARRIÈRE (E.), *Négociations de la France dans le Levant*, II, Paris, 1850.
- CHESNEAU (J.), *Le Voyage de Monsieur d'Aramon, Ambassadeur pour le Roy en Levant*, Paris, C. Schefer, 1887.
- FORRER (L.), *Die osmanische Chronik des Rustem Paschas*, Leipzig, 1923.
- HAMMER (J. DE), *Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours*, t. IV-VI, Paris, 1836.
- IBN IYAS, *Journal d'un bourgeois du Caire*, trad. Gaston Wiet, Paris, Bibliothèque générale de l'École pratique des hautes études, VI^e section, 1955-1960, 2 vol.
- JANSKY (H.), « Die Eroberung Syriens durch Sultan Selim I. », in *Mitteilungen zur osmanischen Geschichte*, II/3-4, 1926, pp. 173-241.
- JENKINS (H. D.), *Ibrahim Pasha. Grand Vizir of Suleiman the Magnificent*, New York, 1911.
- NASUH (M.), *Beyân-i menâzil-i sefer-i 'Irâkeyn-i Sultân Süleymân Hân*, éd. Hüseyin G. Yurdaydin, Ankara, Editions du Türk Tarih Kurumu, Seri I, Sa. 3, 1976.
- SHAW (S. J.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. I. Empire of the Gazis. The Rise and Decline of the Ottoman Empire (1280-1808)*, Cambridge University Press, Londres, New York, Melbourne, 1976.

- SOHRWEIDE (H.), « Der Sieg der Safaviden in Persien und seine Rückwirkungen auf die Schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert », dans *Der Islam*, LX, 1965, pp. 95-223.
- SPEISER (M. T.), *Das Selimname des Sa'dî b. 'Abd-ül-müte'âl*, Zurich, 1946.
- STRIPLING (G. W. F.), « The Ottoman Turks and the Arabs, 1511-1574 », dans *Illinois Studies in Social Sciences*, XXVI, n° 4, Urbana, 1942.
- TURAN (S.), *Kanunî'nin oğlu Sehzade Bayezid vak'ası*, Ankara, 1961.
- UZUNÇARŞILI (I. H.), *Osmanlı Tarihi*, II, Ankara (Editions du Türk Tarih Kurumu, XIII. dizi, Sa. 16^{bi}), 1975.
- ZINKEISEN (J. W.), *Geschichte des osmanischen Reiches in Europa*, II, Gotha, 1854.

VI. L'empire dans sa grandeur (XVI^e siècle)

- AKDAĞ (M.), *Celali isyanları* (les révoltes des djelâli), 1550-1603, Ankara, 1963.
- , *Türkiye'nin iktisadî ve içtimâî tarihi* (Histoire économique et sociale de la Turquie), II, 1453-1559, Istanbul, 1974.
- ALBERI (E.), *Le Relazioni degli ambasciatori veneziani al Senato durante il secolo decimosesto*, 3^e série, I, Florence, 1840 ; II, 1844 ; III, 1855 ; appendice, 1863.
- BACQUÉ-GRAMMONT (J.-L.) et DUMONT (P.) éd., *Contributions à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman*, Paris, 1983.
- BARKAN (Ö. L.), *XV. ve XVI. asırlarda Osmanlı imparatorluğunda ziraî ekonominin hukukî ve malî esasları*, I, *Kanunlar* (les bases juridiques et financières de l'économie agraire dans l'Empire ottoman aux XV^e et XVI^e siècles, I, Règlements), Istanbul, 1943.
- , « Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'Empire ottoman », *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, I, 1958, pp. 9-36.
- , « H. 933-934 (M. 1527-1528) Malî Yılına ait bir bütçe Orneği », (un exemple de budget concernant l'année financière 1527-1528), *Istanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Mecmuası*, 15, 1-4, oct. 1953-juil. 1954, pp. 251-329.
- , « 954-955 (1547-1548) malî yılına âit bir Osmanlı bütçesi » (un budget ottoman concernant l'année financière 1547-1548), *Istanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Mecmuası*, 19, 1-4, oct. 1957-juil. 1958, pp. 219-276.
- , « H. 974-975 (M. 1567-1568) malî yılına âit bir Osmanlı bütçesi » (un budget ottoman concernant l'année financière 1567-1568), *Istanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Mecmuası*, 19, 1-4, oct. 1957-juil. 1958, pp. 277-322.
- , *Süleymaniye cami ve imareti inşaatı* (la construction de la mosquée et du complexe de la Süleymâniye), 1550-1557, I, Ankara, 1972 ; II, *Inşaatı ait emir ve fermanlar* (Ordres et firmans relatifs à la construction), Ankara, 1979 (aperçu en français dans Ö. L. BARKAN, « L'organisation du travail dans le chantier d'une grande mosquée à Istanbul au XVI^e siècle », *Annales, E.S.C.*, XVII, 6, nov.-déc. 1962, pp. 1093-1106).
- , « The price revolution of the sixteenth century : a turning point in the economic history of the Near East », *International Journal of Middle-East Studies*, VI, 1975, pp. 3-28.
- , « Istanbul saraylarına âit muhasebe defterleri » (Registres de comptes concernant les palais d'Istanbul), *Belgeler*, IX, 13, Ankara, 1979, pp. 1-380.
- BELDICEANU (N.) et BELDICEANU-STEINHERR (I.), « Règlement ottoman concernant le recensement (première moitié du XVI^e siècle) », *Südost-Forschungen*, t. XXXVII, 1978, pp. 1-40.
- BELON DU MANS (P.), *Les Observations de plusieurs singularités et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie, Judée, Egypte, Arabie et autres pays*, Paris, 1588.
- BENNIGSEN (A.) et LEMERCIER-QUELQUEJAY (Ch.), « Les marchands de la Cour ottomane et le commerce des fourrures moscovites dans la seconde moitié du XVI^e siècle », *Cahiers du monde russe et soviétique*, XI, 3, 1979, pp. 363-390.

- BERINDEI (M.) et VEINSTEIN (G.), « La présence ottomane au sud de la Crimée et en mer d'Azov dans la première moitié du XVI^e siècle », *Cahiers du monde russe et soviétique*, XX, 3-4 juil.-déc. 1979, pp. 389-465.
- , « Règlements fiscaux et fiscalité de la province de Bender-Aqkerman (1570) », *Cahiers du monde russe et soviétique*, XXII, 2-3 avr.-sept. 1981, pp. 251-328.
- , *L'Empire ottoman et les pays roumains, 1544-1545*, Paris, 1987.
- BRAUDE (B.), « International competition and domestic cloth in the Ottoman Empire, 1500-1650 », *Review*, II, 3, 1979, pp. 437-454.
- et LEWIS (B.), *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vol., New York, Londres, 1982.
- BRAUDEL (F.), *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vol., 2^e éd., Paris, 1966.
- , *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV^e-XVIII^e siècle*, III, *Le Temps du monde*, Paris, 1979.
- BUSBECQ (O. Ghislain de), *The Turkish Letters of Ogier Ghiselin de Busbecq, Imperial Ambassador at Constantinople, 1554-1562*, trad. par E.S. Forster, Oxford, 1927 ; reprint, 1968.
- CHARRIÈRE (E.), *Négociations de la France dans le Levant*, 4 vol., Paris, 1840-1860.
- CHESNEAU (J.), *Le Voyage de Monsieur d'Aramon, ambassadeur pour le Roy en Levant*, éd. par Ch. Schefer, Paris, 1887.
- ÇİZAKÇA (M.), « Price history and the Bursa silk industry : a study in Ottoman industrial decline, 1550-1560 », *The Journal of Economic History*, XL, 3, 1980, pp. 533-550.
- CLOT (A.), *Soliman le Magnifique*, Paris, 1983.
- COHEN (A.) et LEWIS (B.), *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century*, Princeton, 1978.
- COOK (M.A.), *Population Pressure in Rural Anatolia, 1450-1600*, Londres, 1972.
- CVETKOVA (B.A.), « Les celep et leur rôle dans la vie économique des Balkans à l'époque ottomane, XV^e-XVIII^e siècles », dans *Studies in the Economic and Social History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day*, éd. par M.A. Cook, Londres, New York, Toronto, 1970, pp. 172-192.
- FAROQHI (S.), « The early history of the Balkan fairs », *Südost-Forschungen*, XXXVII, 1978, pp. 50-68.
- , *Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia. Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting, 1520-1650*, Cambridge, 1984.
- FEKETE (L.), « Buda and Pest under Turkish rule », dans *Studia Turco-Hungarica*, éd. par Gy. Káldy-Nagy, III, Budapest, 1976.
- GÜÇER (L.), *XVI-XVII asırlarda Osmanlı imparatorluğunda hububat meselesi ve hububattan alınan vergiler* (les problèmes frumentaires dans l'Empire ottoman aux XVI^e-XVII^e siècles et les impôts perçus sur le blé), Istanbul, 1964.
- HEYD (U.), *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, éd. par V.L. Ménage, Oxford, 1973.
- IMBER (C.H.), « The navy of Süleymân the Magnificent », *Archivum Ottomanicum*, VI, 1980, pp. 211-282.
- INALCIK (H.), « Capital formation in the Ottoman Empire », *The Journal of Economic History*, XXIX, 1969, pp. 97-140.
- *The Ottoman Empire. The Classical Age, 1300-1600*, trad. par N. Itzkowitz et C. Imber, Londres, 1973.
- JENNINGS (R.), « Urban population in Anatolia in the sixteenth century : a study of Kayseri, Karaman, Amasya, Trabzon and Erzurum », *International Journal of Middle East Studies*, VII, 1, 1976, pp. 21-57.
- KALDY-NAGY (Gy.), « The first centuries of the Ottoman military organization », *Acta orientalia*, XXXI, 2, 1977, pp. 147-183.

- KUNT (I. M.), *The Sultan's Servants. The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550-1650*, New York, 1983.
- LUCINGE (R. de), *De la naissance, durée et chute des Etats*, éd. par M. J. Heath, Genève, 1984.
- MATUZ (J.), *Das Kanzleiwesen Sultan Süleymans des Prächtigen*, Wiesbaden, 1974.
- MCGOWAN (B.), *Economic Life in Ottoman Europe, Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600-1800*, Cambridge, Paris, 1981.
- POSTEL (G.), *De la République des Turcs*, Poitiers, 1560.
- REPP (R. C.), *The Müfti of Istanbul*, Oxford, 1986.
- SERTOĞLU (M.), *Osmanlı tarih lûgatı* (Dictionnaire historique ottoman), Istanbul, 1986.
- SKILLITER (S.), *William Harborne and the Trade with Turkey, 1578-1582*, Oxford, 1977.
- SPANDOUYN [Spandugino] CANTACASIN (Th.), *Petit traicté de l'origine des Turcqz*, éd. par Ch. Schefer, Paris, 1896.
- URSU (I.), *La Politique orientale de François I^{er}*, Paris, 1908.
- UZUNÇARŞILI (I. H.), *Osmanlı devletinin teşkilâtından Kapukulu ocakları* (les Corps d'esclaves de la Porte dans l'organisation de l'Etat ottoman), 2 vol., Ankara, 1943-1944.
- , *Osmanlı devletinin merkez ve bahriye teşkilâtı* (l'organisation du pouvoir central et de la marine dans l'Etat ottoman), Ankara, 1948.
- , *Osmanlı devletinin İlmiye teşkilâtı* (l'organisation de l'établissement religieux dans l'Etat ottoman), 2^e éd., Ankara, 1984.
- VEINSTEIN (G.), « Les préparatifs de la campagne navale franco-turque de 1552 à travers les ordres du divan ottoman », *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, 39, 1, 1985, pp. 35-67.
- , « Some views on provisioning in the Hungarian campaigns of Suleyman the Magnificent », dans *Osmanistische Studien zur Wirtschafts- und Sozialgeschichte in Memoriam Vančo Boškov*, éd. par H. G. Majer, Wiesbaden, 1986, pp. 177-185.
- , « Une communauté ottomane, les Juifs d'Avlonya (Valona) dans la deuxième moitié du XVI^e siècle », dans *Gli Ebrei e Venezia, secoli XIV-XVIII*, éd. par G. Cozzi, Milan, 1987, pp. 781-828.

VII. et VIII. L'État ottoman au XVII^e et au XVIII^e siècle

- BARKER (T. M.), *Double Eagle and Crescent : Vienna's Second Turkish Siege and its Historical Setting*, New York, 1967.
- BENEDIKT (H.), *Der Pascha-Graf Alexander von Bonneval, 1675-1747*, Graz-Cologne, 1959.
- CANTEMIR (D.), *The History of the Growth and Decay of the Ottoman Empire*, Londres, 1758.
- CVETKOVA (B.), « L'évolution du régime féodal turc de la fin du XVI^e jusqu'au milieu du XVIII^e siècle », *Etudes historiques*, Sofia, 1960, pp. 171-206.
- HAMMER-PURGSTALL (J. von), *Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung*, 2 vol., Vienne, 1815.
- KREUTEL (R. F.), *Kara Mustafa vor Wien*, Vienne, 1955.
- LEWIS (B.), *Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire*, Norman, 1963.
- MANTRAN (R.), *Istanbul dans la seconde moitié du XVII^e siècle, Essai d'histoire institutionnelle, économique et sociale*, Paris, 1962.
- MASSON (P.), *Histoire du commerce français dans le Levant au XVII^e siècle*, Paris, 1896.
- , *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIII^e siècle*, Paris, 1911.

- MEHMED EFENDI, *Le Paradis des Infidèles. Un ambassadeur ottoman sous la Régence*, éd. par G. Veinstein, Paris, 1981.
- MOURADGEA D'OHSSON, *Tableau général de l'Empire ottoman*, 7 vol., Paris, 1788-1824.
- PETIS DE LA CROIX (F.), *Etat général de l'Empire ottoman*, Paris, 1695.
- RAYMOND (A.), *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, 2 vol., Damas, 1973.
- RYCAUT (Sir Paul), *The History of the Turkish Empire from the Year 1623 to the Year 1677*, Londres, 1680.
- SHAY (M. L.), *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as revealed in the Despatches of the Venetian Baili*, Urbana, 1744.
- SUČESKA (A.), « Die Entwicklung der Besteuerung durch die 'avâriz-i divâniye und die tekâlif-i 'örfiye im osmanischen Reich während des 17. und 18. Jahrhunderts », *Südost-Forschungen*, XXVII, Munich, 1968, pp. 89-130.
- SUMNER (B. H.), *Peter the Great and the Ottoman Empire*, Oxford, 1949.
- THOMSON, *Catherine the Great and the Expansion of Russia*, New York, 1950.
- TOTT (baron de), *Mémoires sur les Turcs et les Tartares*, 3 vol., Amsterdam, 1784.
- TODOROV (N.), *La Ville balkanique, XV^e-XIX^e siècles*, Sofia, 1970.
- UZUNÇARŞILI (I. H.), *Osmanlı Tarihi* (Histoire ottomane), III/1, II. *Selim'in tahta çıkışından 1699 Karlofça andlaşmasına kadar* (De l'avènement de Selim II à la paix de Karlowitz de 1699), Ankara, 1951.
- *Osmanlı Tarihi*, III/2, XVI. *yüzyıl ortalarından XVII. yüzyıl sonuna kadar* (Du milieu du XVI^e siècle à la fin du XVII^e), Ankara, 1954.
- , *Osmanlı Tarihi*, IV/1, *Karlofça andlaşmasından XVIII. yüzyıl sonlarına kadar* (Du traité de Karlowitz à la fin du XVIII^e siècle), Ankara, 1956.
- , *Osmanlı Tarihi*, IV/2, XVIII. *yüzyıl* (Le XVIII^e siècle), Ankara, 1959.
- WOLF (J. B.), *The Emergence of the Great Powers, 1685-1715*, New York, 1951.

IX. Les provinces balkaniques (1606-1774)

- BAYERLE (G.), « The compromise at Zsitvatorok », *Archivum Ottomanicum*, VI, 1980, pp. 5-53.
- BIEGMAN (N. H.), *The Turco-Ragusan Relationship according to the Firmans of Murad III (1575-1595) extant in the State Archives of Dubrovnik*, La Haye-Paris, 1967.
- BRAUDE (B.) et LEWIS (B.), *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vol., New York-Londres, 1982.
- BUSCH-ZANTNER (R.), *Agrarverfassung, Gesellschaft und Siedlung in Südost-europa unter besonderer Berücksichtigung der Türkenzeit*, Leipzig, 1938.
- CÂNDEA (V.), « Les intellectuels du Sud-Est européen au XVII^e siècle », *Revue des études sud-est européennes*, VIII, 2, pp. 181-230, et 4, pp. 623-668, Bucarest, 1970.
- CARTER (F. W.), *Dubrovnik (Ragusa). A Classic City-State*, Londres-New York, 1972.
- CVETKOVA (B.), « Mouvements anti-féodaux dans les terres bulgares sous domination ottomane du XVI^e au XVIII^e siècle », *Études historiques*, II, Sofia, 1965, pp. 149-168.
- , « Quelques problèmes du féodalisme ottoman à l'époque du XVI^e siècle au XVIII^e siècle », *Actes du premier congrès international d'études balkaniques et sud-est européennes*, III, Sofia, 1969, pp. 709-720.
- DUTU (A.) et CERNOVODEANU (P.), *Dimitrie Cantemir, Historian of South East European and Oriental Civilizations*, Association internationale d'études du Sud-Est européen, Bucarest, 1973.
- FAURIEL (C.), *Chants populaires de la Grèce moderne*, 2 vol., Paris, 1824-1825.

- GANDEV (C.), « L'apparition des rapports capitalistes dans l'économie rurale de la Bulgarie du Nord-Ouest au cours du XVIII^e siècle », *Études historiques*, Sofia, 1960, pp. 207-220.
- GEORGESCU (V.), *Mémoires et projets de réforme dans les principautés roumaines, 1769-1830*, Bucarest, 1970.
- , « The Romanian Boyars in the eighteenth century : their political ideology », *East European Quarterly*, VII, 1, 1973, pp. 31-40.
- HADROVICS (L.), *Le Peuple serbe et son Eglise sous la domination turque*, Paris, 1947.
- HADŽIJAHIĆ (M.), « Die privilegierten Städte zur Zeit des osmanischen Feudalismus. Mit besonderer Berücksichtigung der Privilegien der Stadt Sarajevo », *Südost-Forschungen*, XXI, Munich, 1961, pp. 130-158.
- HOBBSBAWM (E. J.), *Bandits*, Londres, 1969 ; texte français : *Les Bandits*, trad. J. P. Rospars, Paris, 1972.
- INALCIK (H.), « L'Empire ottoman », dans *Les Peuples de l'Europe du Sud-Est et leur rôle dans l'histoire (XV^e-XX^e ss.) . Actes du premier congrès international des études balkaniques et sud-est européennes*, Sofia, 1966, pp. 7-48. Réimpression dans Inalcik, H., *Studies in Ottoman Social and Economic History*, Londres, 1985.
- , « Centralization and decentralization in ottoman administration » in *Studies in Eighteenth Century Islamic History*, éd. Th. Naff et R. Owen, Carbondale, Il., 1977, pp. 27-52 et 362-369.
- , « Military and fiscal transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700 », *Archivum Ottomanicum*, VI, 1980, pp. 283-337.
- , « The emergence of big farms, *çiftlik*s : State, landlords and tenants », dans *Contributions à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman*, éd. par J.-L. Bacqué-Grammont et P. Dumont, Paris-Louvain, 1983, pp. 105-126.
- JELAVICH (B.), *History of the Balkans. Eighteenth and Nineteenth Centuries*, I, Cambridge, 1983.
- KABRDA (J.), *Le Système fiscal de l'Eglise orthodoxe dans l'Empire ottoman d'après les documents turcs*, Brno, 1969.
- KREŠEVLJAKOVIĆ (H.), *Kapetanije i Kapetani u Bosni i Hercegovini* (les capitans et les capitaines en Bosnie et en Herzégovine), Sarajevo, 1954.
- MAKKAI (L.), *Histoire de la Transylvanie*, Paris, 1946.
- McGOWAN (B.), *Economic Life in Ottoman Europe. Taxation, Trade and the Struggle for Land (1600-1800)*, Cambridge-Paris, 1981.
- MIHORDEA (V.), *Maîtres du sol et paysans dans les principautés roumaines au XVIII^e siècle*, Bucarest, 1971.
- NAGATA (Y.), *Muhsinzâde Mehmed Paşa ve Âyânlik Müessesesi* (Muhsinzâde Mehmed Pacha et l'institution de l'ayânlik), Tokyo, 1976.
- NOLDE (B.), *La Formation de l'Empire russe. Etudes, notes et documents*, 2 vol., Paris, 1952-1953.
- NORADOUNGHIAN (G.), *Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman*, I, 1300-1789, Paris, 1897.
- NOYES (G. R.) et BACON (L.), *Heroic Ballads of Servia*, Boston, 1913.
- PANTAZOPOULOS (N. J.), *Church and Law in the Balkan Peninsula during the Ottoman Rule*, Salonique, 1967.
- 1453-1953, *Le cinq-centième anniversaire de la prise de Constantinople, L'Hellénisme contemporain*, 2^e s., 7^e année, fasc. hors série, Athènes, 1953.
- PANZAC (D.), *La Peste dans l'Empire ottoman, 1700-1850*, Paris-Louvain, 1985.
- PERÉNYI (J.), « Trois villes hongroises sous la domination ottomane au XVII^e siècle », dans *Actes du premier congrès international d'études balkaniques et sud-est européennes*, IV, Sofia, 1969, pp. 581-591.
- ROSEN (G.), *Die Balkan Haiduken im Beitrag zu innern Geschichte des Slawenthums*, Leipzig, 1878.

- ROTHENBERG (G.E), *The Austrian Military Border in Croatia, 1522-1747*, Urbana, 1960.
- , *The Military Border in Croatia, 1740-1881*, Chicago-Londres, 1966.
- RUNCIMAN (S.), *The Great Church in Captivity*, Cambridge, 1968.
- SAKELLARIOU (M.B.), *He Peloponnesos kata ten deuteran Tourkokratian, 1715-1821* (Le Péloponnèse sous la seconde domination turque, 1715-1821), Athènes, 1939.
- STAVRIANOS (L.S.), *The Balkans since 1453*, New York, 1958.
- STOIANOVICH (T.), « Land tenure and related sectors of the Balkan economy », *The Journal of Economic History*, 13, 1953, pp. 398-411.
- , « The conquering Balkan Orthodox Merchants », *Journal of Economic History*, XX, 2, juin 1960, pp. 234-313.
- Structure sociale et développement culturel des villes sud-est européennes et adriatiques aux XVII^e-XVIII^e siècles*, Association internationale d'études du Sud-Est européen, Bucarest, 1975.
- SUČESKA (A.), *Ajani, prilog i zučavanju loklane vlasti u našim zemljama za vrijeme turaka* (Les ayân. Apport à l'étude des autorités locales dans les pays yougoslaves sous l'occupation turque), Sarajevo, 1965 (résumé en allemand, pp. 237-254).
- SUGAR (P.F.), *Southeastern Europe under Ottoman Rule, 1354-1804*, Seattle-Londres, 1977.
- SUMNER (B.H.), *Peter the Great and the Ottoman Empire*, Oxford, 1949.
- SVORONOS (N.G.), *Histoire de la Grèce moderne*, Paris, 1953.
- , *Le Commerce de Salonique au XVIII^e siècle*, Paris, 1956.
- TODOROV (N.), « La ville balkanique aux XV^e-XIX^e siècles. Développement socio-économique et démographique », *Bulletin de l'Association internationale d'Etudes du Sud-Est européen*, XV-XVI, Bucarest, 1977-1978, pp. 3-495.
- VEINSTEIN (G.), « Le patrimoine foncier de Panayote Bénakis, kocabaşı de Kalamata », dans *Raiyyet Rûsûmu. Essays presented to Halil Inalcik*, *Journal of Turkish Studies*, 11, 1987, pp. 211-231.
- « La Ville balkanique, XV^e-XIX^e siècles », *Studia Balcanica*, 3, Sofia, 1970.
- WALLERSTEIN (I.), « The Ottoman Empire and the capitalist world economy : some questions for research », *Review*, II, 3, 1979, pp. 389-400.

X. Les provinces arabes (XVI^e-XVIII^e siècles)

- 'ABD AL-LATÎF (L.), *al-Idâra fî Misr fî l-'Asr al-'Uthmânî*, Le Caire, 1978.
- 'ABD AL-RAHÎM (A.), *al-Rîf al-Misrî fî l-qarn al-thâmin 'achar*, Le Caire, 1974.
- ABDEL NOUR (A.) *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVI^e-XVIII^e siècles)*, Beyrouth, 1982.
- ABDESSELEM (A.), *Les Historiens tunisiens des XVI^e, XVII^e et XIX^e siècles. Essai d'histoire culturelle*, Paris, 1973.
- ABU HUSAYN (A.), *Provincial Leaderships in Syria, 1575-1650*, Beyrouth, 1985.
- BACHROUCH (T.), *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVI^e siècle*, Tunis, 1977.
- BAER (G.), *Fellah and Townsman in the Middle East*, Londres, 1982.
- BAKHIT (M.A.), *The Ottoman Province of Damascus in the sixteenth century*, Beyrouth, 1982.
- BARBIR (K.), *Ottoman Rule in Damascus 1708-1758*, Princeton, 1980.
- BELDICEANU (I. et N.), « Règlement ottoman concernant le recensement », *Sudöst Forschungen*, 27 (1978).
- BERGNA (P.), *Tripoli dal 1510 al 1850*, Tripoli, 1925.
- BODMAN (H.L.), *Political Factions in Aleppo 1760-1826*, Chapel Hill, 1963.
- BOYER (P.), *La Vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*, Paris, 1963.

- BRAUDE (B.) et LEWIS (B.) éd., *Christians and Jews in the Ottoman Empire. II. The Arabic-speaking Lands*, New York, 1982.
- BROWN (L. C.), *The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855*, Princeton, 1974.
- CHERIF (M. H.), *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin 'Ali (1705-1740)*, 2 vol., Tunis, 1984-1986.
- CHEVALLIER (D.), *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paris, 1971.
- COHEN (A.), *Palestine in the 18th Century. Patterns of Government and Administration*, Jérusalem, 1973.
- et LEWIS (B.), *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century*, Princeton, 1978.
- COLOMBE (M.), « L'Algérie turque », dans *Introduction à l'Algérie*, Paris, 1957.
- , « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger », *Revue africaine*, 87, 1943.
- CRECELIUS (D.), *The Roots of Modern Egypt*, Minneapolis, 1981.
- DEHÉRAIN (H.), *L'Égypte turque*, dans *Histoire de la nation égyptienne*, t. V, Paris, 1931.
- DENY (Jean), « Les registres de solde des Janissaires », *Revue africaine*, 61, 1920.
- EL-NAHAL (G. H.), *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century*, Minneapolis, 1979.
- FÉRAUD (L. C.), *Annales tripolitaines*, éd. par A. Bernard, Paris-Tunis, 1927.
- GABARTI (A. al-), *'Agâ'ib al-âthâr*, Bûlâq, 1879.
- GHAZZI (K.), *Nahr al-Dhahab*, Alep, 1926.
- GIBB (H. A. R.) et BOWEN (H.), *Islamic Society and the West*, vol. I, *Islamic Society in the Eighteenth Century*, 2 parties, Oxford, 1950-1957.
- GRAMMONT (H. DE), *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)*, Angers, 1887.
- HAUTECOEUR (L.) et WIET (G.), *Les Mosquées du Caire*, 2 vol., Paris, 1932.
- HANNA (N.), *An Urban History of Bûlâq in the Mamluk and Ottoman Periods*, Le Caire, 1983.
- HENIA (A.), *Le Grîd*, Tunis, 1980.
- HOLT (P. M.), *Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922*, Cornell, 1966.
- , *Studies in the History of the Near East*, Londres, 1973.
- HOURLANI (A. H.), « The changing face of the Fertile Crescent », *Studia Islamica*, 8, 1957.
- HÜTTEROTH (W. D.) et ABDULFATTAH (K.), *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century*, Erlangen, 1977.
- INALCIK (H.), *The Ottoman Empire*, Londres, 1973.
- ISSAWI (C.), *An Economic History of the Middle East and North Africa*, Columbia, 1982.
- JULIEN (Ch.-A.), *Histoire de l'Afrique du Nord de la conquête arabe à 1830*, 2^e éd. revue et mise à jour par Roger Le Tourneau, Paris, 1956.
- KEMP (P.), *Mosul and Mosuli Historians of the Jalîlî Era (1726-1834)*, thèse, Oxford, 1979, ex. dact.
- KUNT (I. M.), *The Sultan's Servants. The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550-1650*, New York, 1983.
- LONGRIGG (S. H.), *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford, 1925.
- MANTRAN (R.), « North Africa in the sixteenth and seventeenth centuries », dans *The Cambridge History of Islam*, vol. 2, Cambridge, 1970.
- MARCEL (J.-J.), *Histoire de l'Égypte depuis la conquête des Arabes jusqu'à l'Expédition française*, dans *l'Univers*, Paris, 1848.
- MARCUS (Abraham), « Privacy in Eighteenth Century Aleppo », *IJMES*, 18, 1986.
- MASTERS (Bruce), *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East*, New York, 1986.

- MICACCHI (R.), *La Tripolitania sotto il dominio dei Caramanli*, Rome, 1926.
- NIEUWENHUIS (T.), *Politics and Society in Early Modern Iraq*, La Haye, 1982.
- OWEN (R.), *The Middle East in the World Economy 1800-1914*, Londres, 1981.
- PANZAC (D.), *La Peste dans l'Empire ottoman, 1700-1850*, Louvain, 1985.
- , « Affréteurs ottomans et capitaines français à Alexandrie », *ROMM*, 34 (1982-2).
- PASCUAL (J.-P.), *Damas à la fin du XVI^e siècle*, Damas, 1983.
- PIGNON (Jean), « La Tunisie turque et husseinite », dans *Initiation à la Tunisie*, Paris, 1950.
- PITCHER (D.E.), *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Londres, 1968.
- RAFEQ (A.), *The Province of Damascus 1723-1783*, Beyrouth, 1966.
- RAOUF (I.), *Mosul during the Ottoman Era. The Period of Local Government 1726-1834*, Najaf, 1975.
- RAYMOND (A.), *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, 2 vol., Damas, 1973-1974.
- , *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris, 1985.
- , « North Africa in the Pre-colonial Period », dans *The Cambridge History of Islam*, vol. 2, Cambridge, 1970.
- , *The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries. An Introduction*, New-York, 1984.
- RAYMOND (A.), ROGERS (M.), WAHBA (M.) éd., *Colloque international sur l'histoire du Caire*, D.D.R., n.d.
- ROSSI (E.), *Storia di Tripoli e della Tripolitania dalla conquista araba al 1911*, Rome, 1968.
- SAUVAGET (J.), *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIX^e siècle*, 2 vol., Paris, 1941.
- , « Esquisse d'une histoire de la ville de Damas », *Revue des études islamiques*, 4 (1934), pp. 421-480.
- SERRES (Jean), *La Politique turque en Afrique du Nord*, Paris, 1925.
- SHAW (S.J.), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vol., I, *Empire of the Gazis. The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808*, Cambridge, 1976.
- , *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, Harvard, 1964.
- , *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*, Princeton, 1958.
- TABBAKH (M. Râghib al-), *I'lâm al-Nubalâ*, Alep, 1923.
- TEMIMI (A.), *Le Beylik de Constantine et Hâdj Ahmed Bet*, Tunis, 1978.
- , éd., *La Vie sociale dans les provinces arabes à l'époque ottomane*, Zaghuan, 1988.
- , éd., *Les Provinces arabes à l'époque ottomane*, Zaghuan, 1987.
- THIECK (J.-P.), « Décentralisation ottomane et affirmation urbaine à Alep à la fin du XVIII^e siècle », dans *Mouvements communautaires et Espaces urbains au Machreq*, Beyrouth, 1985, pp. 117-168.
- VALENSI (L.), *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830)*, Paris, 1969.
- , *Fellahs tunisiens. L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII^e et XIX^e siècles*, Paris, 1977.
- WALZ (T.), *Trade between Egypt and Bilâd as-Sûdân*, Le Caire, 1978.

المحتويات

صفحة

٧ كلمة المترجم
٩ تمهيد: روبر مانتوران
١٧ الفصل الأول : عثمان وأورخان

ايرين بيلديسينو

الحقائق والأساطير

من مولد الدولة العثمانية إلى عام ١٣٠٢ - من عام ١٣٠٢ إلى فتح إمارة
كارييس - فتح إمارة كارييس - من الانتقال إلى أوروبا إلى موت أورخان

تنظيم السلطة

دمج العثمانيين في النظام السياسي - الدعامة الأيديولوجية للدولة
العثمانية - المجتمع

٤٩ الفصل الثاني : صعود العثمانيين (١٣٦٢ - ١٤٥١)، نيقولا فانتان
----	--

مراد الأول (١٣٦٢ - ١٣٨٩)

فتح روميليا - الزحف العثماني في الأناضول وفي روميليا - تكوين
الامبراطورية وبناء الدولة

بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢)

العطيات في الأناضول - الوضع في بيزنطة - حملات جديدة في
الأناضول - الزحف في روميليا (١٣٩٣ - ١٣٩٦) - حملة نيكوبوليس
الصليبية - الحملات الأخيرة في الأناضول - امبراطورية بايزيد في عام
١٤٠٢ - معركة أنقره.

ما بين عهدين (١٤٠٢ - ١٤١٣)

سليمان شلبي في روميليا - محمد شلبي في الأناضول - مغامرة موسى
شلبي

محمد الأول (١٤١٣ - ١٤٢١)

النزاعات مع كرمان والبندقية - قضية بوزمه مصطفى - تمرد بدر الدين - نحو استعادة الهدوء

مراد الثاني (١٤٢١ - ١٤٥١)

مصاعب الخلافة - الصعود العثماني الجديد - ١٤٢٣ - ١٤٣٠ - النزاع مع البندقية والصراع على النفوذ مع المجر - ١٤٣٠ - ١٤٣٧: النزاعات مع الألبانيين والمجريين والكرمانيين - الأعوام الأخيرة للعهد الأول لمراد الثاني: نزاع جديد مع المجر (١٤٣٧ - ١٤٤٤) - العهد الأول لمحمد الثاني والعهد الثاني لمراد الثاني - مراد الثاني وتوطيد الامبراطورية.

الفصل الثالث: صعود العثمانيين (١٤٥١ - ١٥١٢)، ١١٣

نيقولا ثاتان

محمد الثاني (١٤٥١ - ١٤٨١)

بداية عهد صعب - فتح القسطنطينية - توطيد وجود العثمانيين في القسطنطينية - الآثار السياسية والدبلوماسية والعسكرية للانتصار - السيطرة على الدانوب: المسألة الحربية والنزاع مع المجر - عام ١٤٥٧ - سقوط الموره وصربيا: ١٤٥٨ - ١٤٦٠ - الحملة على سواحل البحر الأسود: ضم سينوب وتريپيزوند - النزاعات مع المسيحيين. الحرب مع البندقية (١٤٦٢ - ١٤٧٠) - الجبهة الأناضولية: ضم كرمان والنزاع مع الأكويونلو (١٤٦٣ - ١٤٧٤) - الانتصار على الايطاليين، النزاع مع المجريين والمولدافيين (١٤٧٣ - ١٤٧٩) - العمان الأخيران للعهد - محمد الثاني، منظم الدولة.

بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢)

الحرب الأهلية (١٤٨١ - ١٤٨٢) - سياسة بايزيد الثاني - الفتوحات الأولى للعهد: الهرسك ومولداقيا - النزاع مع مصر (١٤٨٥ - ١٤٩١) - تطور العلاقات مع أوروبا - الحرب مع البندقية (١٤٩٩ - ١٥٠٣) - تفكك

الاناضول العثمانية: الصفويون والكيزيلباش - الأزمة النهائية وسقوط
بايزيد الثاني (١٥١١ - ١٥١٢)

الفصل الرابع: تنظيم الامبراطورية العثمانية (القرنان الرابع

عشر والخامس عشر): ١٧٠

نيكورا بيلديسينو

السلطة المركزية

الحياة الاقتصادية

القطاع الحضرى - القطاع الريفى

الجيش

القوام السكانى والتتريك والأسلمة

الفصل الخامس : أوج الامبراطورية العثمانية: الأحداث

(١٥١٢ - ١٦٠٦): ٢٠٧

چان - لوى باكى - جرامون

سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠)

الحملة ضد صفوى ايران - الحملة ضد المماليك فى سوريا .

سليمان القانونى (١٥٢٠ - ١٥٦٦)

الاستيلاء على بلجراد ورودىس - الحملات فى المجر، حصار فيينا

(١٥٢٩) - فتح العراق، الصدر الأعظم ابراهيم باشا - معارك جديدة مع

اسبانيا والنمسا - من سليم الثانى (١٥٦٦ - ١٥٧٤) إلى محمد الثالث

(١٥٩٥ - ١٦٠٣)

الفصل السادس : الامبراطورية فى عظمتها (القرن السادس

عشر): ٢٣٧

جيل فاينشتاين

حكم الامبراطورية

مشكلة الوراثة - السلطان، عماد الدولة - مسألة الاستبداد - القصر،

مركز السلطة - الديوان - نمو البيروقراطية.

أدوات السلطة

القوات المركزية : الانكشارية و«قوات الباب» - قوات المقاطعات -
الأسطول - مواطن قوة وضعف جيوش سليمان - تنظيم المقاطعات.

«اقتصاد - عالم» تحت سيطرة الدولة

الحياة الزراعية والرعية - المناجم والمهاجر - الحياة الحضرية -
مشروعات الدولة - التجارة الكبيرة - التطور النقدي واختلالات أواخر
القرن.

الفصل السابع : الدولة العثمانية في القرن السابع عشر :

٣٤٣ اتجاه الى الاستقرار أم انحدار:

روبير مانتران

من أحمد الأول إلى مراد الرابع (١٦٠٣ - ١٦٤٠)

النزاعات الخارجية - المشكلات الداخلية - عثمان الثاني: فشل إصلاح -

مراد الرابع واستعادة سلطة السلطان

انحطاط الحكومة المركزية (١٦٤٠ - ١٦٥٦)

الصراعات على النفوذ - انحلال السلطة.

زمن آل كوبرولو (١٦٥٦ - ١٦٨٣)

محمد كوبرولو (١٦٥٦ - ١٦٦١) - أحمد باشا فاضل كوبرولوزاده

(١٦٦١ - ١٦٧٦) - الشئون الخارجية - مصطفى قره باشا والإخفاق

أمام شيينا (١٦٧٦ - ١٦٨٣).

الامبراطورية تواجه المصاعب (١٦٨٤ - ١٦٩٩)

المشكلات الاقتصادية - التجارة الخارجية - المشكلات الاجتماعية.

النشاط الفكرى والفنى

الفصل الثامن : الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر :

٤٠٣ الضغط الأوروبى :

روبير مانتران

المشكلات الخارجية

من صلح كالوفيتز (١٦٩٩) الى الاتفاق التركى - الفارسى (١٧٤٦) -
الحرب الروسية - التركية، معاهدة كوتشوك كاينارجا (١٧٦٨ - ١٧٧٤).

احمد الثالث : محاولات التجديد (١٧٠٣ - ١٧٣٠)

حسين باشا عمجازه وخلفاؤه المباشرى (١٦٩٩ - ١٧١٨): الانفتاح
والاستمرارية) - صدارة ابراهيم باشا دامار العظمى (١٧١٨ - ١٧٣٠)
- تمرد پاترونا خليل (١٧٣٠): الوضع فى الولايات - الدولة العثمانية فى
مستهل القرن الثامن عشر: استمرارية أم تحول؟
بونفال باشا: التحسينات فى المجالين العسكرى والمدنى - محاولة
للتجديد: راغب باشا كوجا.

التغلغل الأجنبى

الضغط الاقتصادى: توسيع الامتيازات - الدول الكبرى والأقليات -
الاقتصاد والسياسة.

الفصل التاسع : الولايات البقانية (١٦٠٦ - ١٧٧٤)، ٤٣٧

جيل فاينشتاين

الممتلكات الأوروبية فى أوائل القرن السابع عشر: الدوائر الثلاث

النظام الكلاسيكى: مجمل محصلة

١٦٠٦ - ١٧٧٤: الانتقال

الحروب والتحولات الجيوبوليتيكية

بودوليا وأوكرانيا - كريت والپيلوبونيز - المجر وترانسلفانيا - البلاد
الرومانية - شمال البحر الأسود.

مسيحيو البلقان فى الحرب: لاعبو أدوار ومحل رهان

الجوانب الديموجرافية

التطور العقارى ومشكلة التشفتليك

من اللص الشريف الى الدركى اللص

التحولات الضريبية وتعزز الاستقلالات المحلية

انطلاق التجارة ومولد «التاجر الأرثوذكسى»

لمحة عن الثقافة والدين

الفصل العاشر : الولايات العربية (القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر) :

أندريه ريمون

إدارة الولايات العربية من المركز
إدارة الولايات

الولاة - المؤسسة القضائية - الميليشيات - التوافق مع القوى والتقاليد
المحلية - شئون الضرائب.

قوى التلاحم

تضامن معنوي وديني - الصلات الاقتصادية الداخلية - دور الحج

تطور الولايات العربية

الإدارة المباشرة في حلب

متزعمون محليون وأشباه سلالات حاكمة محلية - رجالن قويا في

فلسطين: الشيخ ضاهر وأحمد باشا الجزائر - آل العظم: شبه سلالة

حاكمة في دمشق - سلالات حاكمة في العراق، في الموصل وبغداد - آل

عبد الجليل في الموصل - الماليك في بغداد

الماليك المصريون

تطور ولايات المغرب نحو الاستقلال

الجزائر : ملكية جماعية - السلالات الحاكمة التونسية - طرابلس الغرب:

من حكم الدايات الى سلالة الكرمانلية الحاكمة.

بيبلوجرافيا

رقم الإيداع ٩٣ / ٣٦١٦
I.S.B.N.: 977 - 5091 - 13 - 6

تاريخ الدولة العثمانية

الجزء الأول

هذا الكتاب هو عمل جماعى، قام بكتابة كل فصل فيه مؤرخ متخصص تحت إشراف المؤرخ والمستشرق الفرنسى الكبير روبير مانتران. ويقول مانتران فى تقديم هذا العمل، وهو الأول من نوعه الذى يتناول الدولة العثمانية منذ البدايات الأولى فى أوائل القرن الرابع عشر وحتى مولد تركيا الحديثة على يدى كمال أتاتورك أن كل ماكتب عن الدولة العثمانية قبل ذلك كان بوجه عام موجزا للغاية، ويفتقر إلى المعالجة العميقة، إضافة إلى أنه كان مكتوبا من وجهة نظر أحادية الجانب ومعتما فقط على المصادر الأوروبية، وتغلب عليه روح المركزية الذاتية الأوروبية.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، صار فى وسع الباحثين الاطلاع على الأرشيفات العثمانية التى قدمت وفرة من المعلومات وألقت أضواء هامة على تاريخ الدولة من الداخل، كتنظيم وإدارة واقتصاد وثقافة. «وأصبح من المفيد أن نقدم إلى طلاب العلم وإلى زملائنا المؤرخين وإلى الراغبين فى أن ينهلوا من منابع الثقافة عملا مستندا إلى هذه المعطيات الجديدة.

هكذا يقول روبير مانتران.



"

